



قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمَرْصُومِ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 الْأَخِيرُ عَنْ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ وَأَنَا أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ رَجُلٍ عَمِلَ  
 فَشَرَّ عَمَلٍ بِهِ عِلْمُهُ وَحَدَّثَ وَفَقَّهَ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ أَوْ شَرَّ النَّاسِ الْعُلَمَاءِ  
 مَظَاهِرُ عُلُومِهِمْ بِهَا نَفُوزُ الْمَذَاهِبِ وَشَرُّهَا مِنْ جَمَلَتِهَا  
 فِي هَذِهِ الْجُمُوعِ الثَّلَاثِ مِنْ هَذِهِ هَذِهِ

أَوْجَزُ الْكِتَابِ

CHECKED

مُوطَا الْكِتَابِ

سنة ١٣٥٤ هـ

مَنْ تَالَفَ بَحْرَ الْعُلُومِ الْحَافِظُ ابْنُ يَحْيَى الْعَلَامَةُ الْحَاجُّ مَوْلَانَا شَيْخُ كَرَامٍ  
 (شَيْخُ الْحَدِيثِ) بِالْمَدِينَةِ الْعَالِيَةُ الشَّهِيرَةُ مَظَاهِرُ الْعُلُومِ (سَيِّدُ الْإِسْلَامِ)  
 وَقَدْ أَمَرَ بِطَبْعِ الْعَبْدِ الضَّعِيفِ الرَّاسِ رَحْمَةُ رَبِّ الْقَوِيَّ الْبَتِّينِ (الْمَوْحَى) الْفَرِيدِ الَّذِي  
 نَاطَمَ

بِاسْمِهِ الْكَتَبْتُ هَذَا الْكِتَابَ فِي يَوْمٍ مِثْلِ هَذَا  
 الْكَلْبَةِ الْيَحْيَى بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# الكتاب الدي

هو كتاب قيم يحتوي على ما أفاده من المعاني السنية والمعارف الشرعية الزاماً لتمام القطب الرباني والاعمال  
النقلية والفنون العقلية لاجتماع الفقهية والحكمة - من بانقاسة الشبهة في تحقيق النفوس والارواح وهما اللذان  
تقبل القلوب وتترك في الاشياء من الله تعالى المثلين - اميل المؤمنين في الحديث مولانا ابو محمد رشيد اسحق  
الاضاحي الابوي الكوفي الحنفى نور الله روحه في شرح ما درس جامع الزماني وجمعه ارشد تلامذة العلامة  
الشهيرة الفاضلة الخيرية المحيطة الكريمة مولانا ابوزكريا محمد بن الحسين الكوفي الكندي في شرح ما درس جامع الزماني وجمعه ارشد تلامذة العلامة  
يحيى بن زائدة ثم خلق عليها احاديث ائمة الهدى في شرح ما درس جامع الزماني وجمعه ارشد تلامذة العلامة  
مظاهروم الواقعة ببلدة سمرقند الهند فجاء بروق النواظر على الجواهر فان فيه من الحقائق العجيبة الشريفة والمتميزة  
معين ومن المتدقيقين المطهرين عالم تعاضد والتواضع البديعة النفيسة ما لم يخطر على قلب بشر - او دعت فيه العجا  
الغريبة والمطالب العجيبة لا يمكن ان تظفر التمهدي بعد مطالعة هذا الكتاب ان يقول ان الحديث الفاضل في هذه المسالك الاحاطة بغير  
من همهم ويحل بعقودهم والحقيقة التي لا تنكر ان شرح صاحب التقدير كانت مرتبطة باخوتى لاسباب بسبب ارساله  
الله عليه السلام حتى صارت العلوم الحقيقية والمعارف الدينية تنعكس على قلبه الاظهر من مشكوة عليه السلام وكان رحمه الله  
يعتني جداً بتعليق الاحاديث المختلفة بأدب الراي وجل اهتمامه بما كان بالدراسة وفقه الروايات لا يهود ودر المتون  
كشفت عن عذرات معاني الاحاديث النبوية واستنبط دقائق الاحكام ومبادئ الفوائد ولطائف الاسرار فافتقروا اليها  
الخلان هذه النعمة الجليلة فان الشرح المطبوع محدود - وبين العلامة الحافظ محمد بن كرميأ شيوخ الحديث في  
حواشي ما يغني الناظر عن كبر الكتب المهمة في الحديث ويقوم مقام شرح كثيرة لا شتم لها من حقائق هي  
خلاصة انظار المتقدمين ودقائق هي نتيجة افكار المتأخرين فانه حل مشكلات الفن وفتح مغلقاته و  
كشف من معضلاته ولعمري ان هذه التقادير والخواشي احل من الحيوية المعادة في نظار ادب العلوم  
الحديث واصحاب الفقه فانهم كانوا مشتاقين الى سرؤيتها فمد يد يد ووزان طويل ولا كاشيتاق  
قيس الى ليل ولا تطيل هذا الاعلان بالثناء على التقادير والخواشي واصحابها فكل من طالعبها واقفنا  
لحق ما نريد بل نحمد الله الذي وفقنا لاشاعتها - ضمن الجزء الاول في ٣٣٨ صفحات مع جودة طبعة  
خط وكراسته اربع وبيات وضمن الجزء الثاني في ٣٣٨ صفحات مع تلك الصفات ثلاث وبيات -

بسم الله الرحمن الرحيم

يطلب من المكتبة الجيوية بترسمها سر نفوس - يواي - الهند





ما جاء في رؤية الهلال للصيام والفطر في رمضان

[illegible]

قالوا من الرطبات والاثر في روية البلال اختلج في معنى البلال كما سيجي في القسام كذا في النسخ البهنية وفي النسخ المصرية كلها للوصف  
 القطر في رمضان قال البهائي القطر يكون في رمضان وانما يكون روية البلال في ثمان رمضان القطر والوصف في رمضان وروية البلال  
 الاغلب في غيره ١٥ وظاهر ان العلامة البهائي قصر الظرف على الجذر والثاني فقط والا يجب عندي ان يستثنى بجلا الجبرين اي انما جاز في  
 روية البلال في ثمن رمضان باعتبار اعيانهم له واعتبار القطر عنه وذلك لان المصنف ذكر قسما يستثنى بالباليين معاملة مذكر قسما بايتاق  
 بالية الاخر سواهما - قال الزرقاني ان البلال القر في جازة خاصة قال لا تدري اي الحق لليتين عن اول الشهر ولا في الثانية مست وسمي  
 شربان ايضا بالاولا مين ذلك سمي قر - وقال الجوزي البلال ثلث ليل من اول الشهر ثم هو بعد ذلك فعمل البلال في الشهر  
 يمينه ١٦ وقال الزرقاني البلال القر في اول ليلة والثانية ثم القر ولا يقل له مال ١٧ ثم قال الزرقاني تغيير الالام بمرضان  
 في الالام جاز ذكره بدون شهر قلت وتوضيح ذلك انهم اختلفوا ان يجوز ان يقال رمضان بدون اخافة لفظ الشهر اليه على ثلثة  
 احوال الاول ان يجوز وكان عطاء ومجاهد يكره ان يقال رمضان وانما قالوا يقولون ان قال ثلثة على شهر رمضان لان الالام لا تدري لعل  
 رمضان اسم من اسماء الله تعالى وحكما بهما حتى علم حسن الفتى قال والطريق اليه والى مجاهد ضعيفة وجوز قول اصحاب مالك  
 في العيني قال الزرقاني حقه اصحاب مالك لم يثبت قالوا رمضان فان رمضان اسم من اسماء الله تعالى ولكن  
 لو اشهر رمضان اخرج من اين عدى وضعف ١٨ وقال الواحش ان هذا خطأ وانما هو في بي بي برة رة وفيه ابو عبد الله في صحيحه الذي  
 رافى العيني وحكي عن بعض الحقيقة ايضا كما سياتي في القول الثالث في كلام ابن عابد بن - والثاني ان كان هناك قرينة تصرف  
 في الشهر فلا كراهة ولا يكره قال صاحب التوضيح جوز قول اكثر اصحابنا لا يقال ثمن رمضان ورمضان افضل الشهر ويكره ان  
 قال جاز رمضان ودخل رمضان وحده كذا في العيني قال الزرقاني وفي ابن ابي عمير ان قال في رمضان افضل الشهر ويكره ان  
 في الشهر جاز والا امتنع وبالفريق قال كثير من الشافعية قال البهائي رايت القاضي ابا الطيب الطبري قال يقال سميت رمضان  
 من المنة معروفة فاذا وصفت بالمجمل لا يقال جاز رمضان للاشكال فيه واليه مال الوقت ١٩ قال روى عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه قال اذا جاز رمضان تحقت البرا بالجنة متفق عليه وروى عن ابى برة عن النبي صلى الله عليه وسلم







قول ابن الماجشون المتقدم اجمعت قلت والحمد لله في ذلك عند الامتداد ما عليه اهل فرجهم ففى قول المادرب بحسب صوم وفضل مروتة  
بالله على جميع الناس وكلهم من حكم من رآه ولو اختلفت المطالع وفي القول لم يرج اذا رآه كل بلد اى حتى تثبت رؤيته ببلد لهم الفكار  
فحكم الصوم بقوله عليه السلام صوموا لرؤيتي وصوموا لبلدكم فبان رآه جماعة ببلد ثم فربا ببلد ليس ببلد بل بالبلد بل فى انما الشهر  
الفلو. وفى الشرح الجليل للردود على الصوم ان البلد قد يربا او يجرى فى ذلك مسافة قصر والاقاق المطالع ولا حد بين  
فيعيب الصوم على كل من هو ليس ان نقل قوته بالحد بين او باستيفه من غير اى من العبدان او باستيفه فقه فاصورا ربح وعلى الاضيق  
عن ابن عبد البر وديم البلا والقرية ببلد البعيدة جدا انتهى - وفروع الخففة متخافرة على ان لا حرة باختلاف المطالع عند ربح  
وليس معنى انهم لا يتقون باختلاف المطالع الا معنى انهم لم يعتبروه فى باب الصوم فكل ذلك ان الامنة الثلثة ربح متفتحة فى المعنى  
عدم البعرة واختلاف المطالع علا قال الشافعية اجمعت ولا خلاف الا فى ما بين يمينه من المسافة المتخافرة فيها اختلاف المطالع ففى قول ابن  
وفى ما يشبهه شرح الاقناع وثبتت رؤيته حتى من لم يره اى من مطاعه ما فى مطلع كل الروية بان يكون غروب الشمس والكلوب وطلوعها  
فى البلدتين فى وقت واحد فان غروب شمسى فى ذلك او طلوع فى احد البلدتين قبله فى الاخر او بعد لم يحسب على من لم يره برؤية البلد  
الاخر حتى لو سافر من احد البلدتين فوجد صاعدا لم يدرى ان لم يدرى من سواهم فى اول شهره واخره ولا امر حجب الى طول  
البلاد وعرضها سواء كومت المسافة او بعدت ولا نظر الى مسافة القصر وعرضها مع حتى حصلت الروية ببلد الشرق لزم رؤيته  
فى البلد الغربى دون حكمه كما فى مكة المشرفة فصر الجحوشة فليمن من رؤيته ببلد مصر فكل ذلك روية البلد من افراد  
الغروب وما ذكره شافعية من انهم لا يركبوا غيره ولا يركبوا ببلد الجبل وليس ولا يجوز الاعتداد ببلد وقيل يحسب اقل يحصل به اختلاف المطالع  
فى مسافة القصر ونصفها وذلك اجمعت وشهدون فرسخا غير مستقيم بل ياتى ذلك اقول شيخنا قدس سره  
فكل ما سبق ان اختلاف المطالع لم يعتبره من الامنة الا انهم لم يثبتوا الا انهم لم يثبتوا من ابن عبد البر وايضا اختلفت الروايات  
عن الشافعية روى في تحديده ايضا كبر والوجه الجوهري في ذلك عموم قوله عليه السلام صوموا لرؤيتي وليس لبلدكم واصل كل واحد  
كما تقدم من المادرب روية بعضهم بالمرية واستدل من قال ببيعة المطالع حديث كريب ان ام الفضل لعنته الى معاوية باثم فقال  
قد مرت الشافعية فقصصت حاجتهم قدمت المدينة فسالني ابن عباس ثم ذكر البلاء فقلت متى رايتم البلاء فقلنا رايناها  
ليلة الجمعة فقال انت رايتها فقلت نعم وراة الناس وصاموا وصام معاوية فقل تكلمنا رايناها ليلة السبت فلا نزال  
نصوم حتى نكمل اثنين او ثلاثة فقلت لا تكلفي رؤيته معاوية وصيامه فقال لا يكمل الا ما نزل من الله عليه وسلم رواه الجماعة لا  
البحارى وابن ماجه - قال شوكانى فى نظم النجاة فى الفروع من رواية ابن عباس لاني اجتهدت بالذي جرى عن الناس والمشاوية  
بقوله كمل ما نزل من الله عليه وسلم بقوله فلا نزال نصوم حتى نكمل اثنين او ثلاثة من رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الاخر  
الشيخان ونحوهما بلغة القوم حتى تروا البلاء ولا تقصروا حتى تروا فان عمر عليه السلام لوالدة اثنين ونحو الشخص ياتى حاجته على جهة الافراد  
بل من خطاب على من لم يدرى المسلمين فلا استدلال به على لزوم رؤيته بل على بلده يمين من اهل البلد الاقرن الاستدلال به على عدم لزوم  
لاذ اذا رآه اهل بلده فترآه كسلولون فليس فيه من الزجر ولو سلم توجه الاشارة فى كلام ابن عباس الى عدم لزوم رؤيته بل ببلد اهل بلده فترآه  
عدم الزجر مقيد ببلد العقل وهو ان يكون بين القطر من البعد ويجوز معه اختلاف المطالع وعدم ثواب ابن عباس برؤية اهل الشام مع عدم  
البعد الذي يمكن معه الاختلاف على الاجتهاد ولو سلم عدم لزوم التقيد بالعقل فلا يشك عالم ان الادلة قاضية بان اهل الاقطار يعمل  
بعضهم بغير بعض وكشها دقة في جميع الاحكام الشرعية وغيره والرؤية من حيثها وسواء كان بين القطر من البعد ويجوز معه اختلاف المطالع ام لا  
فلا يقبل تخصيص الادبيل ولو سلم صلاحية حديث كريب هذا فخصيصه يقتضي ان يقتصر فيه على كل نفس ان كان النص معلوما او على المجموع منه  
ان لم يكن معلوما ووجه على خلاف القياس ولم يأت ابن عباس بزم بلغة لغيره صلى الله عليه وسلم ولا معنى لفظ حتى نظف في عروبه وخصوه  
فانما جاءه ليعينه جملة اشراكها الى قصته هي عدم ثواب اهل المدينة برؤية اهل الشام على تسليم ان ذلك المراد هو من رآه على ذلك حتى  
يخلصه خصوصا ان ذلك لم يوجب الاقتصار على المجموع من ذلك الواجب على خلافه القياس وعدم الالتحاق به ولو سلم صحة الالتحاق وتخصيص  
المجموع به فحاشية ان يكون فى الحوادث التى فيها من البعد ما بين المدينة والشام او اكثر ما اقل من ذلك فلا ينافى ظاهر يقتضي ان من يروى ذلك  
من ذهب الى اعتبار البعد والفاصلية او البعد فى المسكن من كل ما يروى الذى يقتضى اعتمادا يوما ببلد اى لى الكمية ويحرم انما اذا رآه  
اهل بلده لزم اهل البلاد كلها ولا يفتقد الى ما قاله ابن عبد البر من ان ذلك القول خلاف الاجماع قال لا يجزى قرا جمعا انه لا لازمى الروية  
فما بين من البلدان ثم اسكان والا ندرس وذلك ان الامم لا يجمعون ولا يفتقدون بل لا حجة على ذلك وجواب الطحاوى فى مشكله  
عن حديث كريب باذ كان قد فات وقت استئصال نصيبا جلك الروية وقال الموفق ولما قلنا لك انك تشبهه بملك المشرك فليعلم  
وقول ابنى صلى الله عليه وسلم لا اعز الى ما قلنا لك انك تشبهه بملك المشرك فليعلم





مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لشهر تسع وعشرين فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدروا له

ذلك ان يحل على حساب كثيرين ان قال الباجي وذكر الراودي انه قيل في معنى قوله فاقدروا له اي تصوروا المنزل وفيما لا يحل احدنا قال به الا بعض اصحابنا في انه يعتد في ذلك بقول الثخين والاجماع حجة عليه وفي الفتح قال ابن الصلاح معرفة منازل القمر في معرفة سيرة الابل واما معرفة الحساب فمروية عن معرفة اهل البيت قال معرفة منازل القمر عندك باخر محسوس يدركه من راي اقصي النجوم وفيما هو الذي اراده ابن سريج وقل به في حق العارفين بها في خاصة نفسه ونقل الرواية في عدة من قبل بل يوجب ذلك عليه واما قال يجوز اوجزه وهو اختيارنا في المثال والى الطبيب دنا الذي يحتمل في المذهب نقل من ابن سريج انه في الصلح في هذه الصورة متعددة الراوي في هذه المسئلة بالفتية بالخصومة في الحساب والمنازل احدى الجواز ولا يخفى من العرض في انها غير في راينا في الجواز للحاسب وغيره لا يلزم اليها يجوز لها وغيرهما للتقدير للحاسب ودون الفجر فاحسبها يجوز لها وغيرهما مطلقا وقال ابن الصلاح واما الحساب فلا يلزم به فلا خلاف بين اصحابنا قال كما فخذ ونقل ابن المنذر الاجماع على ذلك فنقل في الاستسقاء يوم الاثنين من شعبان اذا لم ير الهلال مع الصبح لا يجب جوارح الاثنية قد مر عن اكثر الصحابة والائمة ان يكون الاطمان ولم يفصل بين حاسب وغيره من فرق بينهم كان في جوارح الاجماع قوله قال المازني في حق من قال مثناه بحساب الثخين بقوله تعالى واما نجهم فبهتدون والاية عند الجمهور محمولة على لا يهتدون في السير في البر فاجز قال النووي عدم البناء على حساب الثخين لانه حسن وكثير وانما يعتد به في الحرف بالفتية في الوقت

مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لشهر تسع وفي الشئخ لمصر في تسعة وعشرون زوايا في الشئخ الهندية لعله يؤا وقاهر لغيره وليس يخصه فيكون ثخين واجب بما قال الخطابي في العالم يريد ان الشهر قد يكون تسعا وعشرين وليس يريد ان كل شهر تسعة وعشرون واما احتج الى بيان ما كان هو موافق ان معنى طهر لان الشئخ في العروة وقال الصادة ثلثون فوجب ان يكون البيان فيه مصر وقال في المنازل دون المعروف منه واما في حاشي معناه قد يكون تسعا وعشرين وقال لما في ظاهر اللام للعدد والما وشهر ليلة او يومين على اكثر لقول ابن مسعود ومما ان النبي صلى الله عليه وسلم تسعا وعشرين اكثر مما صحت الثخين رواه ابو داود والترمذي ومثله عن عائشة عند احمد باسناد جيد نقل ابن عوف في مثناه الحسن احد طريقه اي يكون تسعة وعشرين ويؤا قوله ويكون ثلثين ويؤا قوله فلا تافوا ولا تفكروا لغيركم فافهموا ولا تفكروا على الاكل في حاشي ولكن اجعلوا عبادكم تخطئة اجتروا وانتهاز باستلهامه وقال الباجي في كل من يريد بالفتية على تراخي الهلال تسع وعشرين ثم قل برفع ذلك فلا يصحوا التسع وعشرين حتى تروا الهلال انتهى كلام الباجي قال ابن العربي اوجب على كل من لم يوافق اهل البيت في راي الابل كلها في العام مثلا يا حاشي كل شهر المطلع غير طهر يهتدي اليه ومنهم من قال وهو الاكثر في الهلال شعبان خاصة ويدل عليه الحديث البديل رواه الترمذي بسنده عن ابى هريرة مرفوعا احصوا بال شعبان لرمضان وروى عن عائشة في قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ من بال شعبان ما لا يحفظ من غيره ثم يصوم رمضان لرؤية الحديث قال المازني هذا اسناد حسن صحيح

ولا فطر ولا حتى تروه اي الهلال فان غم عليكم فاقدروا له قال حافظ اما حديث ابن عمر في فاقف الرواة عن مالك عن نافع في قوله فاقدروا له وجاء من وجه آخر عن نافع بلفظ فاقدروا ثلثين كذلك اخرج مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع وبكذا اخرج عبد الرزاق عن الويل عن نافع قال عبد الرزاق واخرجنا عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع به قال فعند الثخين والتفق الرواة عن مالك عن عبد الله بن دينار ايضا في قوله فاقدروا له وكذلك رواه الزعفراني وغيره عن الشافعي وكذا رواه ابن الجوزي وغيره في الوطا عن الثخين واخرج ابن سريان والمرزقي عن الشافعي فقال فيه كما قاله البخاري يهتدون عن الثخين فان غم عليكم فافهموا العدة الثخين قال الباجي في المعرفة ان كانت رواية الشافعي والقصبي من يدين الجاهلين مخوفة فيكون مالك فاقدروا له على الجاهلين قال حافظ ومع طر في فلا فلفظ من هذا لفظ طهر ما اجاب منها ما رواه الشافعي ايضا من طريق سلم عن ابن عمر تعيين الثخين ومنها ما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن ابي عبد الله عن ابن عمر في بلفظ فافهموا الثخين وله شواهد من حديثه عند ابن خزيمة والى هريرة وان عباس عند ابى داود والنسائي وغيرهما والى بكرة وعلق بن علي عند الباقين واخرج من طريق فهم عن غيرهم امة قلت واقدروا سما الصحابة الذين روى عنهم بلفظ الملو الثخين في كلام النبي صلى الله عليه وسلم





ومن رأى هلال شوال تماماً فلا يفطر ليعم صيام يومه ذلك فاعا هو هلال الليلة التي تأتي  
قال وسمعت ما لك يقول اذا صام الناس يوم الفطر هم يظنون انه من رمضان فجاءه  
ثبت ان هلال رمضان قد روي قبل ان يصوموا بيوم وان يومهم ذلك احد وثلاثون  
فانهم يفطرون من ذلك اليوم اية ساعة جاءهم الخبر غير انهم لا يصلون صلاة العيد  
ان كان ذلك جاءهم بعد زوال الشمس

ثم يروى في الناس ان اخرج سعيد بن ابن علف بن ابن رجا وانا راوا ضرب به لظلمة برؤيته ودفع عنه الضرب كمال  
الشهادة به ولما صعدوا لاله الفطر لا انكر عليه ولا توارده وقالت عاتشة انما يفطر يوم الفطر الايام وجماعة المسلمين ولم يثبت بها فوجد  
في مصر ما كان اجماعاً وقولهم ان يثبت من شوال قلنا لا يثبت اليقين لانه محتمل ان يكون الراي مخالفاً لراي ان رجا في زمن عمر بن  
قال لقد رأيت الهلال فقال له اسع منك فمسيهم قال له تراه قال لا قال لعل شعرة من ما جيك تقوست على منك فطست بها لاله  
او ما مضاه ١٥ وقال ابن رشد اختلفوا بل يفطر برؤيته وحده فذهب مالك والشافعية وادعى ان لا يفطر وقال الشافعية يفطر به  
قال ابو ثور وبدا لا يثبت في ان النبي صلى الله عليه وسلم قد اوجب الصوم والفطر للرؤية والرواية انما تكون بالحس ولو لا اجماع على الصيام  
بالرؤية لكانت بعد وجوب الصوم بالخبر ظاهر في ان الحديث والافرق من فرق بين هلال الصوم والفطر لكانت بعد الرؤية ان لا يثبت الضمان  
بهم راوا الهلال يفطرون وهم بعد لم يروه ولذلك قال الشافعية ان خاف التهمة أمسك عن الاكل والشريعة وافق الفطر ١٥ وقال القاضي  
المنذو بالرواية اذ لم يحكم بشهادة غيره عليه عندنا ان اليوم ويسر بانما وجد به وقال القاضي في الصوم عندنا شافعية اولا ولا يفطر يوم  
عندنا احتياطاً ١٥ وفي الراي واحد بل رمضان بل الهلال يفطر وروى في ان لم يقبل القاضي بشهادة صام بالهلال رمضان قلنا  
راي ظاهرهما وانما هلال الفطر فلا احتياط ولان الناس لم يفطر وا في هذا اليوم وقد قال صلى الله عليه وسلم الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون  
رواه ابو داود والترمذي ومن راى الهلال شوال جهاراً فلا يفطر وليتم بلاحه في الشفيع الهندية ويدونها في المصرية صيام يومه ذلك فاعا  
هو الهلال لليلة التي تأتي ولقد قرأنا في مجمع عليهما اذ روي لاله زوال واختلافهما قبله والجمهور على انه لليلة آتية مطلقاً قال يحيى الراي  
وسمعت الامام مالكاً يقول اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه اي ذلك اليوم من رمضان اجمع فمسيهم هلال شوال في ليلة  
مجاوم فمسيهم لسكون الباء وقها ان هلال رمضان قد روي في الليلة التاسع والعشرين قبل ان يصوموا اي هؤلاء الناس بيوم وان اليوم  
ذلك اي اليوم واحد وثلاثون فاجم يظنون من ذلك وفي الشفيع المصرية في ذلك اليوم اية ساعة ما لهم فمسيهم قال الهادي وذلك يكون على  
وجهين احدهما برؤية هلال رمضان في اوله وكما عدوه قبل هذا اليوم والثاني برؤية هلال شوال بالامس وعلى الوجهين يرام الا فطر ساعة  
لصالحه بذلك كان في اول الشهر اذ في آخره اذ قلت ذكر للصف الصورة الاولى فقط والثانية يستتبع منها الثاني والسبب في انهم  
لا يصلون صلوة العيد ان كان ذلك ما لهم بعد زوال الشمس لم يروج وقتها فان وقتها عند الاثني عشر من كل النوافل الى الزوال  
واختلف فيه اقول الشافعية في كل الزوال لا يصلون بها في اليوم ولا من الفطر يروج وقتها فلو قضيت الاشبهت الفطر ١٥ وقال  
الهادي لا يصل في فطر ولا في في الزوال لم يرب وقت صلوة العيد كوقت صلوة الصبح فان لم يعلم بالعيد الا بعد الزوال صلوا من الفطر وكان  
قضاء وكذا لو مضى ايام في الرخا لم يرب فان لم يعلم بالعيد الا بعد الزوال صلوا من الفطر ١٥ والرواية التي مررت في النسخ عن عمره من النسخ  
قال لم علينا هلال شوال فاصنعنا من غير ان نركب في آخر النهار فشهدنا انهم راوا الهلال بالامس فامر النبي صلى الله عليه وسلم الناس  
ان يفطروا من يومهم وان يخرجوا فمسيهم بعد زوالهم والرواية التي مررت في النسخ عن عمره من النسخ ان يفطروا من يومهم  
في شرح الاحكام وفي الاقناع فان كان شهد يومهم قبل الزوال من يومهم اجمع والصلوة او كرهت منها صلوة العيد حينئذ ١٥ والاختلاف  
كقوله تعالى ربي فمسيهم بعد زوالهم بان شهدوا العيد الفطر قبل في صلوة العيد فمسيهم من الفطر ١٥ وتقبل في غير با  
كقوله الطائفة ١٥ وفي رواية فان كان هلال رمضان وشهدوا عند الامام برؤية الهلال بعد الزوال صلوا من الفطر لان هذا ما تروى عن عمره  
فيه الحديث فان حدثت عند من من الصلوة في اليوم الثاني لم يصلها لانه لان الاصل فيها ان لا تقضي كالحكمة الا انما تركت انما بالحديث وقد  
ورد بالتأخير الى اليوم الثاني في هذا العدد وان كان عند من من الصلوة في يوم الاصحى صلوا من الفطر ولا يصلها بعد ذلك لان صلوة  
موقته لو كانت الاصحى فمسيهم يا ما لك في معنى في التأخير من غير عند مخالفة السنقول احيوا في الدار المتخار ان الفطر مبيها في الكراهة وفي  
الفطر الصلوة قل ابن عابد بن ذكر في الحديث عن الهادي ان لا يوسعت وان اصابته قال ان فاتت في اليوم الاول لم تقض لكن من يترك





**ما جاء في تجميل القطر** - مالك عن ابی حازم بن دینار عن سهل بن سعد الساعدي  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا القطر ما لك عن  
 عبد الرحمن بن حرملة الاسلمي عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 لا يزال الناس بخير ما عجلوا القطر

قلت لكن البوار في الروايات فليس هو ما افاد الاستدلال فاصل ما جاء في تجميل القطر واستصحابه مجمع عليه وقد كفي الاجماع على ذلك  
 غير واحد من ائمة النازية سب وقالون في قول اكثر اهل العلم قال بن عبد البر احدى ثمانية عشر صحاح متواترة وروى عبد الرزاق  
 وغيره باسناد صحيح عن عروة بن يونس ان ابي قال كان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم اسرع الناس افطارا والبطايم سجودا قلت من يترك  
 المصنعة السجود واحدة المتى يات في باب قدر السجود من التداوى والمجتمعة في الملقح ان الخلق فيه في ثلثة اشياء اولها ان يستحبها في الصلاة وفيها خلافا  
 وقد روي في ثلثة اشياء من الله عليه وسلم قال تروا كان في السجود ركعة متفق عليه ومن يترك ركعة واحدة قال صلى الله عليه وسلم  
 فصل بين حيا منا وصيام اهل الكتاب اكل السجود يخرج سلم واليد او ذود والتردي وقال حسن صحيح وروى الامام احمد باسناد عن ابی حازم عن روفو  
 السجود ركعة فلا تروه ولو ان يخرج احدكم جرة من ماء فان الشدة ولم تكن عليه من العسرين الثلثي في وقتة قال احمد يعني بتأخير السجود ركعة واحدة  
 تسجودا في رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قلنا في الصلوة قلت لم كان بينهما قال حسين بن سعيد بن اية متفق عليه وروى العراب بن مسعدة قال دعاني رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم على السجود فقال قلنا في الصلاة واليد او ذود فقلنا في سباهة القرب وقتة منه ولان المقصود بالسجود التقوى على العزم  
 والاباء قرب الى الفجر كان حوله من العزم قال ابو داود وقال ابو عبد الله اذا شك في الفجر الى ان يستيقظ عليه وتقول ابن عباس وعطاء و  
 الازداعي قال ابو عبد الله قال قلت لابي عبد الله اذا شك في الفجر الى ان يستيقظ عليه وتقول ابن عباس وعطاء و  
 السجود في وقت ورد في القلابة قال ابو بكر الصديق وروى في السجود يا قلام اخف الباب لا يفتح الا بالصبح والجارح فلا تقرب تأخيرها لانه  
 ليس مما يتقوى به وفيه خطر وجوب الكفارة وحصول القطر في وقتة يشترك في ذلك المصلحة عندنا ما ملك القطر كل من اكل الحبوب وجوب  
 الكفارة به في الثلثة فاما السجود فكل من حصل في كل وقت وجوبه في فقهنا السجود في وقتة يشترك في ذلك المصلحة عندنا ما ملك القطر كل من اكل الحبوب وجوب  
 ابو هريرة عن عمار بن الوثن السجود رواه ابو داود اياه قلت والامام الثوري من هذه الثلاثة تختلف فيه ليس بواحد ذكر شيئا منها ابن رشد في المبدية  
 واجاد ابن ابي حرة في حجة النفوس اكلها على حدة تأخير السجود فارجح اليه قال ابن ابي حرة بن السجود رواه ابن ابي حرة باسناد ابلان كان حراما  
 علينا اذا لم تكن اكلها على اهل الكتاب من قبلنا ردت لنا قدرنا ونسبنا لثنا ونسبنا في حرمة نهيها فمن لم يفعل ذلك ولو جرحه من ما وفسر  
 منها والبركة هي الامانة والزيادة وهي من خمسة اوجه قبول الرخصة اقامة السنة مخالفة اهل الكتاب التقوى على العبادات فارجح البطلان من تعلقه  
 بالحاجة الى العلم وقد ذكرنا فيها ادبها كسرة وما يلحق السجود فداء المجاهرة الفضة وانما يسمى به لانه لا بد منه وقد ذكرنا في السجود ما يسمى به  
 قال بعضهم كان في وقت كان الصيام فحين طلع الشمس في فردبها وكانها قط مالک عن ابی حازم عن ابی حازم عن ابی حازم عن ابی حازم عن ابی حازم  
 ابن دينار عن سهل بن سعد يسكنون الحسن الساعدي في الزجر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا القطر  
 او المراد بتأخير السجود والفساد قاله القاري قال لابي حازم ان يرد في حديثهم ما فعلوا ذلك على سنة وسبيل يروى كل ان يرد لانه ان قولهم  
 على صوابهم ما فعلوه ولم يؤخروه تأخيرا يضعفون وروى الاول ما في تاود وغيره من ابی حرة عن عرو ولا يزال الذين قالوا تأخيرا ما فعلوا القطر واخرج  
 الترمذي عن روفو قال ان الله تعالى احب عباده الى ان يجلهم قطرا ما عجلوا القطر لفتة خاطرة في ما داموا على به في السنة والفرج ليدقق غروب الشمس  
 وعمل صلى الله عليه وسلم ذلك بقول في حديث ابی هريرة ان اليهود والنصارى يؤخرون الى ان يجلهم فخرجوا من حياضهم والهاكم من حديث  
 سهل الانباري عن علي بن ابي طالب قال لا تزال الشمس في النجوم قال لما روي من ان تأخير السجود في السنة علم في السنة والفرج ليدقق غروب الشمس  
 عليها وقال لما نظر من البصر المشرك ما حدث في في هذا الزمان من التبع الاذان الشاذ في كل الفجر نحو ثلث ساعات في رمضان واطفاء المصباح  
 المجلجلة علامة لاقتضاها ليل زحاما من احداثه ان لا يتطاول في العبادة وجزم ذلك الى انهم لا يؤذون الا بعد الغروب بدرجة تكون الوقت فيها  
 زعموا فافترى والقطر وعجلوا السجود في الفضة السنة قلنا في غيرهم وكثر الشراء مالک عن عبد الرحمن بن حرملة بن مسعدة الاسلمي الذي عن  
 سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا القطر قال ابن عبد البر لا خلاف من مالک في ان السجود  
 وتجعل لقطر ان لا يؤخر ولو لم يفسد على وجه التشدد والمبالغة واعتقادنا لا يجوز في القطر عند غروب الشمس على حسب ما فعله اليهود  
 وامان اخر فطره لا موقوف على منع اعتقاده ان هو موقوف على غروب الشمس فلا يكره ذلك موطا ابن ابي حازم عن مالک في المجموعه قد  
 روي ابو سعيد ان سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تؤصلوا تاكلم ارا ان ابوا اصل فليسوا حتى السجود في مراقب الفلاح والتجمل











فلتخبرنه بذلك فركب عبد الرحمن وسار كبت معه حتى اتينا بالاهريزة فمحدثه  
عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك فقال بالاهريزة لا علم لي بذلك إنما أخبرني مخبر

[illegible]

**مالك عن يحيى بن عمار بن بكير بن عبد الرحمن عن ابي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة وام سلمة**  
**نزلوا النبي صلى الله عليه وسلم انهما قالتا ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنباهن جاز**  
**غير احتلا ومشم ليعوم**

عن الفضل وجوابه من ثلثة اوجه احدها ان لشد الى الاصل فلا فضل ان يقتل قبل الفجر ولو خالفه جاز وهذا من سبل صحابنا وجوابهم عن الحديث  
ان قيل كيف يكون الاحتلال قبل الفجر بفضل وقد ثبت من النبي صلى الله عليه وسلم انه صام في الجوارح من قبل الفجر ولم يمسك ليلته  
الجوارح ويكون في حقها فضل لانه ما رواه النعمان بن عبد الله بن وهب عن ابي جابر عن ابي عبد الله عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر  
الفجر عالما فانه لفظ واصح له والثالث جواب ابن المنذر فصاروا هذه البيهقي من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان في اول الايام  
كان يلحاح حرما في الليل بعد التيمم كالمسك والشرع لم ينسخ ذلك ولم يعلل البيهقي في كتابه ليلته على ما عليه من النسخ فخرج اليه  
قال ابن المنذر هذا حسن ما سمعت فيه اوه قلت واختلفوا في الاحتلال في صلاة في شك من النسخ قال لا يخلو ذلك من خبره ان بعض اصحابه توهم  
ان ابا هريرة قطع في الحديث ثم رد عليه ما لم يخلو بل حاله في رواية صادقة الا ان الخبر مشهور قال ويقوى كسح ان في حديث  
عائشة ما يشعر بان ذلك كان بعد الاحتلال فانه قد خفف الله لك ما تقدم وما تخرجه في الحديث في الاحتلال من عام الحديث  
سنة ست وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثامنة والى دعوى النسخ فيه ذهب ابن المنذر والخطابي وغيره وادعوا بقرينة ابن دقيق العيد  
بموافقة القرآن لا ما يجرى عليه من الاحتلال في الجوارح كما قال الخطابي في الجوارح والاول سند ادى حديث عائشة  
وام سلمة) ولذا قال بعضهم ان حديث عائشة لا يوافق مقتضى ما سئلها به في ذلك رواية اثنين تقدم على رواية واحد ولا سيما ما رواه  
وهما على ذلك من الرجال وان روايتهما توافق المنقول وجواب تقدم من دليل لا في العقول وجواب الفضل في جواب بالانزال وليس في  
فضلته في الجرح على ما تقدم فاعلم بالنهاية يجب عليه الفضل ولا يجوز عليه بل يتم صوما بما كان ذلك اذا احكم ليلته في جوارح الا وفي مجمع  
بعضهم بان الامر في حديث ابي هريرة امر اشد او لعله النوى من صحاب لشافعي في غير ذلك فان لعل البيهقي وغيره من نزل ليلته في  
سلوكه لترجيح ومن ابن المنذر وغيره سلوك النسخ ويكره على عمله في الحديث والاصح في كثير من طرق حديث ابي هريرة بالامر باللفظ و  
بالنهي عن الصيام فكيف يصح العمل المذكور اذا جمع في ذلك في رمضان وقيل محمول على من ادرك الفجر جازا فاستدام بعد طوله عالما بذلك  
ليكره عليه رواه الحسن في من طرق عبد الملك بن ابي بكر ان ابا هريرة كان يقول ان احكم وعلم ما حمله ولم يفسح حتى يجمع فيصوم وعلى ابن  
الثنين من بعضهم ان سقط من حديث الفضل وكان في الاصل من مجمع جنباه في رمضان فلا يلفظ فلا سقط لاصار لفظه في الاحتلال ولا يعلل المذكور  
لانه يستلزم عدم النوى في كثير من الاحاديث وانها لغيرها مثل صلاة الاحمال وكان قاله باوقف على شيء من طرق هذا الحديث الا انه لفظ المذكور  
او رجع حديث عائشة وام سلمة لانهما جازا من غير ان يكونا في حديث عائشة وام سلمة في حديث عائشة وام سلمة في حديث عائشة وام سلمة  
ان كان ليلته في رمضان قال ابن عبد البر في مجمع وادعوا بالرواية في حديث عائشة وام سلمة في حديث عائشة وام سلمة في حديث عائشة وام سلمة  
وام سلمة في حديث عائشة وام سلمة في حديث عائشة وام سلمة في حديث عائشة وام سلمة في حديث عائشة وام سلمة في حديث عائشة وام سلمة  
عند عائشة وام سلمة وعنده ابي هريرة ا) وتقدم الروايات التي تدل على حضوره في المواضع كلها انما قلنا ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم يصوم جنباهن جاز والحديث اخرجه ابو داود ورواه البيهقي عن مالك وبرواية عبد الله بن ابي بكر عن ابن عمر عن عائشة وام سلمة  
انما ليلته في رمضان قال الاخرى في حديثه في رمضان زاد في نسخة الخطابي وما مشى ليلته في رمضان قال ابو داود ما نقل من يقول بانه انما ليلته في رمضان  
والا ليلته كان يصوم جنباهن جاز قال الخطابي الجمع عامه العلماء على انه اذا لم يصوم جنباه في رمضان فانه يتم صومه ويجزئ ان يبرأ من الغنى  
فريقين ان يكون ذلك من في الفجر والتفويض وبله لفظه التي زادها الاخرى ان ثبتت في مجمع عليهما من جهة النسخ والافعال الاخرى  
عليه من جهة العموم اوه قلت وتقدم قول شفي في القول اسبقا وذكر الشيخ في المبطل في رواية الاخرى غير استخدام ثم يعرج قال ابن ابي اعد  
المصنف هذا الحديث مع انه قد مر قبل الذي قد فاداه من كشيخين اذ هو ثبت من عهده فها نحن مع اوه وتقدم ان العلماء كانوا يجمعون على  
صحة صوم جنباهن جاز ما كان من احتلا او جاز قال شيخ في المبطل في الاحتلال قال في هذا فانما كان الاحتلال من جوارح في رمضان ولا يخر  
الفضل في الجوارح بل في الجوارح والثاني ان ذلك كان من جوارح من احتلا لانه صلى الله عليه وسلم كان لا يتيمم الا احتلاما من شيطان وهو  
معصم منه وقال غيره في قولها من غير احتلام اشارة الى جواز الاحتلام عليه ولا كان الاحتلام من شيطان وجب  
بان الاحتلام يعلق على التزل ولحقه الانزال لغيره في شيء في المنام اوه وكتب والدي في كتابي عن شيخنا من تميم ابي داود واصلوا في جوار  
احتلامه صلى الله عليه وسلم وعدم جواز ذلك لمحقق العتد عليه ان الانبياء لا يمتثلون برواية شفي في المنام كما هو العادة في الاحتلام ولكنه يمتثلون



**مالك** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رجلا قبل امرأته وهو صائم في رمضان فوجد من ذلك وجدا شديدا فأرسل امرأته تسأل له عن ذلك فدخلت على ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك لها فآخبرتها ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم فرجعت الى زوجها فآخبرته زوجها بذلك فزاد ذلك شرا وقال لستنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم والله يحل لرسوله صلى الله عليه وسلم ما ليسا به من شيء ثم رجعت امرأتها الى ام سلمة فوجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذه المرأة فآخبرتها ام سلمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أخبرتيها اني افعل ذلك فقلت قتل خيرتها فذهب الى زوجها فآخبرته فزاد ذلك شرا وقال لستنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل لرسوله ما شاء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله اني لا تفعل الله واعلمكم بحديثه

في خبره

قلت كما تشي الحكيم خروج النبي او الذي من استخرج في امره كبر مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار قال ان رجلا في رجل منه صوم المرأة وصلى عبد الرزاق باسناد صحيح عن عطاء بن يسار عن رجل من الانصار انه قيل امرأته وبها صومها فآخبرها ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم فرجعت الى زوجها فآخبرته زوجها بذلك فزاد ذلك شرا وقال لستنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم والله يحل لرسوله صلى الله عليه وسلم ما ليسا به من شيء ثم رجعت امرأتها الى ام سلمة فوجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذه المرأة فآخبرتها ام سلمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أخبرتيها اني افعل ذلك فقلت قتل خيرتها فذهب الى زوجها فآخبرته فزاد ذلك شرا وقال لستنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل لرسوله ما شاء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله اني لا تفعل الله واعلمكم بحديثه







قال يحيى قال مالك قال هشام بن عروة قال عروة بن الزبير رأيت القبلة للصائم  
تدعو إلى خير مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار إن عبد الله بن عباس  
سئل عن القبلة للصائم فأخضع فيها الشيخ وكبرها للشاب مالك عن نافع بن  
عبد الله بن عمر كان ينهى عن القبلة والباشرة للصائم ما جاء في الصيام في السفر

[illegible]









# يا رسول الله اني رجل صوم افاصوم في السفر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت فصم وان شئت فاقطر

والله اصدى عند الطريق يحيى بن عبد الله عند الدار لقطي فلا يهتم من هشام عن ابيه عن عائشة عن حمزة بن جهم عن مسند حمزة والحققت  
من مسند عائشة وكذا ان جولا لم يقصدوا الصوم من حمزة الرواية وانما زادوا الاضمار من حمزة فانما بدلت عن عائشة عن حمزة عن مسند حمزة  
يحيى بن الجهم عن حمزة عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
عن ابي حنيفة عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
في السفر فيقول المتطوع والغرض والاعام منها وسيا في البسط في ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت فاصم وان شئت فاقطر  
الاعام من ابي وقع فيها الى صوم صوم بل على ان في التطوع قال ابن ابي عمير عن ابي بصير عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
صوم رمضان في السفر قال ابن ابي عمير عن ابي بصير عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
على الصيام في السفر فيقول المتطوع والغرض والاعام منها وسيا في البسط في ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت فاصم وان شئت فاقطر  
سئل عن صيام القرظية قال ابن ابي عمير عن ابي بصير عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
صاحب نهر الجاهل بسا فله وكرهه وانما هو ما وقع في رواية حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
وينا على نقل ان ذلك مسند حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
الذي روت عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
حديث عائشة في القرظية والظاهر ان ذلك مسند حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
الجواب مثل سؤال ابي حنيفة والظاهر ان ذلك مسند حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
مطلقا على عمدة على جواز الصوم والغرض والنقل في السفر ولا يصح صوم دون صوم الا بدليل ومنه بعض اهل الظاهر ان ذلك محمول على  
التطوع وفيه تفصيل في رواية حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
الصوم لكن يقتضي عليه ان حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
لعله صلى الله عليه وسلم في صوم رمضان في السفر فيقول المتطوع والغرض والاعام منها وسيا في البسط في ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الجناب اعم من الوجوب والندب والابا وقوله انما هو ما وقع في رواية حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
وسره ليس كونه من الحاجات فترادف لا فيكون حتى لا يلاحظ العديدين والتشريع لا فيكون لانه اعم منه ولم يذكر عليه بل اقره عليه واذن له في  
السفر في الحضرة في هذا المحل ان ذلك مسند حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
عن ابن عباس عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
استدل به على ان السرد افضل لانه في سفره حمزة ولو كان غيره افضل لبيته حمزة لان ما في الخبر البين ان وقت الحاجة لا يجوز حديث ابن عمر  
خاص به لعله يصف حاله ولحي بن خفاف قال له الرزقاني قلت لم يكتشف الخطاء لعمدة ابن عباس عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
بل وقع في عدة احاديث - آحاد حديث عبد الله بن عمر وقدموا في الفاظ مختلفة منها في المتن عليه فروعا لاصام من حمزة بن جهم  
الصيام عن ابي حنيفة عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
صام الدهر فيصفت عليه جميعا وكذا في بعض كنفه - احمد وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي وغيرهم قال في مجمع الزوائد رجال الصحيح قال  
الحافظ ظاهره ان التحقيق عليه في سفره في السفر فيقول المتطوع والغرض والاعام منها وسيا في البسط في ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وبناء على مقتضى اوجه الحديث فيكون انما قلت واليه لبي باسما في كل شكك الكلام اعم من تفصيل مسند - ومن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
الابن خلاصه ولا اضر اوجه احمد وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي وغيرهم قال في مجمع الزوائد رجال الصحيح قال  
صوم الدهر مطلقا في رواية عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
ابن شبيب بن سنان وصح عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
اسحق ابن عبد الرحمن بن ابي حنيفة عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
ابن حنيفة عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم  
يقتضي ندب المشبه بوجوه الايض من صام فثمة ايام من كل شهر كان كمن صام الدهر ولا خلاف بين العلماء في استحبابه ايام من ابي الدهر وقوله  
يا شبيب بن سنان عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم عن حمزة بن جهم



مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان لا يصوم في السفر ما لك عن هشام  
ابن عروة عن ابيه انه كان ليسا في رمضان ولما فرمعه فيصوم عروضة ونفطر بحسن  
فلا يأمرنا بالصيام ما يفعل من قدم من سفر والاداة في رمضان  
مالك انه بلغ ان عمر بن الخطاب رضي الله عنهما كان اذا كان في سفر في رمضان لم يداخل المدينة

[illegible]

الحاصل كذا في هذا المكان الثاني من عدم العلم بحول عند الشافعي وذلك على ما ذكره في إجماع التوبة وعند الخفعية عمول في غيره أيضا لا يصفه إلا بصير  
مما قلت وهو ادراك لاقوال أفاضل مجاهدين وروايات الشافعي ودرويات الأباة مالك من تابعه أن عبد الله بن عمر كان لا يصوم في السفر  
إلا بما يجزئ من يكون عبد الله بن عمر لا يفتن من الصوم في السفر بضعف عنه وحمل كان ذلك منه في آخر عمره وولدت ضعفه في روايات  
صحة وهو وجهها هو من الصيام ويجعل ما كان لا يفتن في السفر أنه كان يرى ذلك أفضل من الصوم ويجعل أنه كان يرى الصوم فيه ممنوعا  
قلت وهذا الأخير هو الثاني من ذهبه في بيان الترتيب من الصوم في السفر لا يرى أن الصوم واجب قضاء في أخذه مالك بن هشام  
معرفة عن أبيه أنه كان ليسافر في رمضان ولا سفره في الصوم معرفة أفعيا لا لأفضل بابرنا للذمة ولا يفتن من عملا على الرخصة وإنما يفتن  
الصيام لموتة جهاد الفطر - ولما قاله في الصوم أفضل الفطر وإنه يفعل من قدم من سفر أو أراد أنه في السفر في رمضان  
كر المصنف فيه مسئلتين الأولى هل المسافر إذا قدم من سفر الصوم في ذلك اليوم أم لا والثانية هل التيمم إذا سافر في يوم من رمضان في الفطر  
لا يقيم أم لا والثالثة هل يقرن من الخطأ به كان من عادته إذا كان في سفر في رمضان فحمله أم لا وأما قوله في الحديث  
شر





## افطر فی رمضان

وقع علیہ امرأتہ فی رمضان ای علیہ الابدان ظاہر فلا یكون وبما ولا یلزم الاتحاد و وقع فی مباحث العلم من شرح ابن الحاجب یاویہم  
ان ہذا الرجل یبول بوردۃ بن یسار و یحرم من تامل بقیۃ کلامہ ام قال صاحب التلویح بذکرہ ما ذکرہ ابن بشکوال فیتقرر قال  
المصنف لا شک انہ یخبرنا ان ابن بشکوال سئل فی ما اخرجہ ابن ابی شیبۃ و غیرہ فکثر الحدیث ثم قال قالنا ہذا ما اخرجہ ابن شیبۃ فان قلت  
الحاجب فی حدیث الباب انہ کان صائما فی حقۃ سلمۃ بن صحزون ذلک کان لیلاً لما فی روایۃ الترمذی کا فترقا و ابنہما عفا فی کوہما من  
بنی بساتنہ و ذکر ذلک لایستلزم اتحاد القعتین ام و حرم جماعة یحرم الزقاق یا حد سلمان و یقول فیہ سلمۃ بن صحز الیاضی و فی المرقاۃ  
قال لیس فی حدیث الرجل علی ما فیہ ظنہا بحدیث بنی بساتنہ و کان قد ظاہر من ہذا انہ قد وقع علیہ فی رمضان کذا و جہادہ فی عدۃ کتب  
الحرثی و عدۃ الفقہاء اذ اصحابہا فی ہذا رمضان ام قلت لکن المصنف فی الروایات ان المظاہر وقع لیلاً و ہذا ہما شافا فترقا -  
افطر فی رمضان - قال البیہقی اختلاف فی الروایۃ لہذا الحدیث فی الفطر فقال اصحاب الموطا و اکثر الرواۃ عن مالک ان رجلاً افطر و  
عالمہما جماعۃ من الرواۃ فقالوا ان رجلاً افطر جماعۃ ام قال ابن عبد البر کذا رواہ مالک لم یذکر عاذاً فطر و تابع جماعۃ عن ابن شہاب  
و قال اکثر الرواۃ عن الزہری ان رجلاً وقع علی امرأتہ فی رمضان فذکر و اما فطر بہ فتمسک بہا بعد و شافعی و من وافقہا فی بان الخفافۃ  
خاصۃ بہا لجماع لان الذمۃ برتۃ فلا یجوز فی شہا فیہا لا یقین و قال مالک و یوجب فطرہ علیہ الکفارۃ بجماع و شرب و لو بہا فیضا  
و بہ قال الثوری و ابن المبارک و اصح ما قالہ الثوری لان الصوم شرعاً الاستناع من الطعام و الجماع کا فترقت فی و جہ من ذلک  
شئی ثبت فی ظہرہ و اما جماع بیتہا انتہاک حرمتہا لیس فی الصوم عدا و لفظ حدیث مالک رجلاً یفطر لکن قیل فیما مضی دعوی عموم  
قولہ افطر صیغۃ قال الابی لان افطر فعل فی سباق الثبوت و لم یقل احد من الاصولیین بعدہ انہما احتلوا اذ کان فی سباق التثقی  
کذا قال الزحانی - قال مالک حافظہم رجلاً افطر ہما علی العقیۃ فی الروایۃ الاخری و ہو قولہ و تفتت علی الابی و کان قال فطر جماع و ہوا علی  
من دعوی الثوری و غیرہ و تعدد و القسۃ ام قال ابن رشد ان روایۃ مؤطا محل و الجمل لا یعم لم یؤخذ بہ لکن بقا قولہ ان الروایۃ کان بری  
ان الکفارۃ کا تملک فوقع الفطر و لا ذلک لما جمعیہما لفظ و ذکر الفروع من الفطر الذی افطر بہ ام و حکم القدی عن ابن الجہم ان ما فی  
العصمین عن ابن ہریرۃ و ہذا علیہ کلامہ ام رجلاً افطر فی رمضان ان یتحقق رقبۃ ہودیت علی الکفارۃ بالافطر فان قیل لا یجوز فطر لہ لان حکایتہ  
واقعتہ حال لا یعم بہا لجماع کون ذلک الفطر بامر خاص لا بالاعم فلا دلیل فیہ انہ لجماع و غیرہ بل قائم الدلیل علی انہ لجماع فیمقر کہ الذلک  
بروایۃ یحرم من رجلاً فطنا و لا الاستلال علیہا بالافطر فی حیاۃ الراوی اذا قادہا من خصوم بالحوال التی شہد بہا فی قصائد علیہ لصلوۃ  
و السلام لا یسوغ الیقین انہما لجماع علیہما باعتبار خصوص الافطار شیخ التمسک بہ و ہذا کان قولہ فی الصوم فی مسألۃ ما اذا قلنا بالروایۃ بالافطر  
العموم قائم اعتباراً و اعتباراً و فخر ذلک جزم ابن العربی اذ قال قال طلائعنا ثبت فی الجہاد کان جماعاً و الا لایعمل علیہ لعلہ انہ یجوز حرمتہ  
بالافطار و شلت علیہ الموضع عرقہ لا یخافہ فی اصولیۃ لان السائل قال لہ و تفتت علی امرأتہ فی رمضان فقال لہ ابی حنیفۃ علیہ السلام  
کفر و من سئل انہ افطر جماعاً کان حکم علیہما بالافطار لیس لانہ فی الزوج و جہد لال انہ فی قول الصاحب الذی یحرم ان  
الحکم مسلط علی الفطر فقال ان رجلاً افطر فی رمضان ام قصداً - قال البیہقی یكون باعد ثلثۃ اشیا بدرافل و ہوا لاکل و شرب او  
ایلا و ہو یوجب شفتۃ فی الفرج و ہوا و او جماع و ہولتی و الحیض فہذا معان لیس بجماع الفطر و صا و الصوم کاذا و حدیثی من ذلک  
فسد الصوم سواء کان بعداً و لظہرہ اما غیرہ لوز و فان الکفارۃ انما تنزیر بذلک کل عند مالک علی امی و جہ و وقع فطرہ من لہما و لیس  
لحرمتہ الصوم و قال ابو حنیفۃ نہ مثل قولنا فی ذلک کلمۃ لا یخرج الی غیرہ بل یجوز فطرہ لکافارۃ علیہ عندہ و قال شافعی لا کفارۃ الا علی من  
افطر صومہ بالایلا و الدلیل علی ما تقول ان ہذا یفصل فی الفطر و یجوز حرمتہ الصوم بما یفجر بہ الفطر فوجب الکفارۃ کا جماع ام -  
و قال الشافعی و فی البذل الحج ابو حنیفۃ و مالک و غیرہما یروون عن ابی حنیفۃ علیہ السلام انہ قال من افطر فی رمضان سئل علیہ فطرہ علیہما  
و علیہ الکفارۃ یصلح لکتاب کا فطر علی الفطر سئلہما و احق و ایضا بالاستلال بالموافقۃ و القیاس علیہما اما الاستلال بہا ہوا ان الکفارۃ فی الموافقۃ  
وجبت لکونہا افساد الصوم و رمضان من غیرہ و قد لا یسوغ علی الثوری بالحدیث و الا لای شرب قسا و عدم رمضان متحلاً من غیرہ و جہد لکون  
ایجاب الکفارۃ بجماع کا ہما لہذا و الدلیل علی ان الوجوب فی الموافقۃ لما ذکرنا و جہان امدیما لجماع و الا فطر - اما الجمل فاستلال  
تحدیث الاعرابی کا ما یفسد فطان افساد الصوم و رمضان ذنب و ر فیہ الذنب واجب عقلاً و شرعاً و الکفارۃ تعلیل کا فترت لہا لہا حسنۃ  
و قد جاء الشرع بکون الحسنات ذابۃ بہتہا لیس ان الذنوب مختلفۃ المقادیر و کذا الروایۃ فیہ لایعم مقادیرہا الا ان الشافعی لا یلزم انہما لجماع و ہوا لیس  
سبحانہ فی و قد شرع فی ذنب خاص بہا لجماع ما فیہ خاص و ہو یجوز ذلک الذنب فی موضع آخر کان ذلک لجماع بالذکر المرافع خیر و  
یكون حکم قیۃ نہا بالنص لا بالاعتیال و ہو القیاس علی الموافقۃ ان الکفارۃ بجماع وجبت لزم من فساد الصوم و رمضان حسیۃ لہ







فقال يا رسول الله ما احدث احوج مني فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حتى بدت انيابها فقال كله

وفي رواية القمبار لا ينبت شعر اجمع على ان المرأة اذا طاحت على الجماع في رمضان ولا عذر لها فليجلب كفارة اخرى الا  
الا ذراعي والشاقي خلا كفارة تجزي عن جماعها وقال ابو حنيفة ليس يصوم المرأة بالجماع غير خلاف في المذهب فله ويلزمها كفارة  
على رواية يمين احد ما يلزمها وهو اختيار ابى بكر وهو قول مالك والي حنيفة والي ذر بن المنذر والثانية لا كفارة عليها قال ابو داود  
مسئل احمد بن ابي نجر في رمضان عليها كفارة قال ما سمعتان على المرأة كفارة وبذا قول حسن والشاقي قولان فكانوا يمينين  
وان اكرهت المرأة على الجماع فلا كفارة عليها رواية واحدة في المذهب وعليها القضاء وهو قول حسن والشوري والا ذراعي و  
اصحاب الراي وقال مالك على المرأة كفارة وكفارة وقال الشاقي وابو ثور وابن المنذر ان كان الاكره بوعيد حتى فعلت كذا  
وان كان الحرام لا كفارة وان اكره الرجل على الجماع فسد صومه فاما الكفارة فقال القاضي عليه الكفارة لان الاكره على الوطئ لا يمين لانه  
لا يلزمه حتى يتشبه بالشرا من شبهة تكون غير المكروه وقال ابو الخطاب غير روايتان الثانية لا كفارة عليه وبوجهه الشاقي لان الكفارة  
انما تكون حق بجماعها لا محبة للمذهب ولا حاجة اليها مع الاكره لعدم الاثم وقال الخطابي في بابه الرجل بالكفارة لما كان مشرا لغيره دليل  
على ان على المرأة كفارة شبهة لان الشريعة قد سوت بين الناس في الاثم الا في ما فسد عام عليه دليل تخصيص واذا لم يزل القضاء لها  
افترق الجماع منه كما وجب على الرجل وجبت عليها الكفارة لهذه العلة كالرجل سواء وبهذا ذهب اكثر اهل العلم وقال الشافعي يمين الكفارة  
واحدة وهي على الرجل ودونها كفارة قال الا ذراعي الا انه قال ان كانت الكفارة على الصيام كان على كل واحد منهما صوم شهرين وتاجرا بائنا  
قول لرجل احببت الى سؤال من حكمه وعليها لان الاصلية معنا بانها واجبة واجبة فاحصل الفعل منها فاعلم ان اجاب النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم عن المسئلة فوجب فيها كفارة واحدة على الرجل ولم يرض بها بذكر رجل الا في عليا قال الخطابي وبهذا لازم لان هذا حكمه حال  
الاثم لهما وقد يكون ان تكون المرأة معطرة بعد من مضى وسفر او تكون كريمة او ناسية لعصمها او نحو ذلك من الامور واذا كان كذلك لم يكن  
ما ذكره في جملة امه وفي البرهان لنا ما يدين عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة  
بالاظهار وقد وجدتها وان سبب الكفارة جناية افساد الصوم والنفس الواقع لا تصرف في فعل محرم له وقد تحققت في اجابها باليمينين  
الفصل كما يحصل منه بالفعل لان الصوم عبادة قد تنقض بالكنه من قضاء شبهة يمين وقد تنقض شبهة يمين كقضى شبهة الاثرى انما  
لما شراكة فيما يتعلق بالحدود وقضاء شبهة بما هو محرم محض مشاركة في الحدود كما هي اجماعنا او قلنا واستدل على وجوب الكفارة على المرأة  
ايضا ما ساق في حديث الباب من قوله ملكك وملكك وسياقي الكلام على هذه الزيادة قريبا وقال ابن العربي لا شك في وجوب الكفارة  
عليها لانهما افترقت في يوم رمضان ما كانت لوطنة فان قيل لم يسكت النبي صلى الله عليه وسلم عنها قلنا لان بيانه لهما امه فقال  
يارسول الله ولقد اخبرني فقال لرجل على اقر مني يا رسول الله قل لى افظلها بشيء ما نهتم الاذن لى فى التصديق على من يصعب الفجر  
وقد بين ابن عمر في حديثه ذلك فتواخيه الى من اتحد وقال الى اقر مني نعم اخرجوا الزوار والطرائق ما احدا يخرج بالنصب على انما خبر ما  
النافية ويجوز الرق على التعليم قاله الزرقاني قلت وبهذا على ما في اكثر النسخ الهندية والمصرية بالجماع لمصلحة في احد وفي بعضها بالجماع على  
المضار والتكلم من الوجيلان فاحرج منصب على المعقوبة وفي المشكوة عن المتفق عليه باليمين اقر مني قال القاري بالرفع على الوصية  
وبالنصب على الجزية وقال لزرقي اهل عروق على انه اسم ما اقر فخره ان جعلتها مجازية وبالرفع ان جعلتها تيممية امه منى نادى بين  
ومن اهل بيتي ولقد اخبرني فوالله ما بين ان يتبها بغير طمحين اهل بيت اقر من اهل بيتي فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت  
انيابها وفي رواية ابن اسحق حتى بدت نواجذه والي ثرة في اسن من ابن جبر حتى بدت نواجذه ولعلها تصحفت من انيابها فان  
الشيا يمين بالنسب غالبا وقطار السابق ارادة الزيادة على التمس ويحل ما دون في مقابلة صلى الله عليه وسلم ان يحكم كان متمسكا على  
غالب احواله وقيل كان لا يفك الا في امر يتعلق بالآخرة فان كان في امر الدنيا لم يزج على التمس قبل وبهذا القصة انكر عليه وليس كذلك  
فقد قيل ان سبب حكمه صلى الله عليه وسلم كان من تباين حال الرجل حيث جاء قال لفا على نفسه رغبنا في فداها بما امكنه فلا وجد  
الرحمة طلع في ان ياكل ما اعطيه من الكفارة وقيل ضحك من حال الرجل في مقابل كلامه حسن تانية وتلطفه في الخطاب وحسن  
الوسيلة في توصيله الى مقصوده كما في الفتح وقال الهامى لعل صلى الله عليه وسلم ضحك منه اذ وجبت عليه كفارة يخرجها فاخذها بصدقة  
فعلها ويومع ذلك فخرهم وبذا من فضل ربه وسعة رفق بناه وحساده الدنيا اقر من قل كله ولقد اخبرني ابي الطاهر مالك وفي اخرى  
له اظهر عيالك واستدل به على المستثنين اولاهما ان الكفارة تسقط بالاعسار كما قرع من الا ذراعي قال العيني هو احدى الروايتين  
من احمد قلت بنى مختارة فروع في نيل المارب فان لم يجد شيئا ليطعمه لساكين سقطت عنه خلاف غير ما من الكفارات وبكذا







فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك قال صبت اهلي وانا صائم  
في رمضان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع ان تعتق رقبة  
قال لا قال فهل تستطيع ان تهدى بدينه قال لا قال اجلس فالتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف  
من ثم فقال خذ هذا اقتصد به فقال ما احب اخرج مني يا رسول الله  
فقال كله وصم يوما مكان ما صبت

اما من اوجب القضاء والكفارة على الجراح ناسيا فضعيف فان تأثير النسيان في اسقاط العقوبات بين في الشرع والكفارة  
من انواع العقوبات اذ قال القاري ولنا ما روى ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما الحاكم وقال صحيح على شرط  
من حديث ابن مبررة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من افطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة اذ قال  
النسائي في صحيحه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من افطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة اذ قال  
ابن ماجه في صحيحه وفي رواية اخرى وطئت ابنتي في حرم ابن المسيب عن سعيد بن مسعود اصابت امرأتي طهر في رمضان كذا في الصحيح  
واذا صائم في رمضان طهرت ابنتي في حرم ابن المسيب عن سعيد بن مسعود اصابت امرأتي طهر في رمضان كذا في الصحيح  
لا يستأنس كونه صائما في حاله واحدة قال الحافظ قال ابو حنيفة لا يلزم بين اللفظين خلافا في من جاع في الفرج انزل آفة  
لم يزل او دون الفرج فانزل انه لا يفسد صومه اذا كان عارضا وقد روت الاخبار الصحيحة على ذلك اذ قلنا في التقييد  
حتى على ان الكفارة تخص بالفطر بمرضان كما سياتي في آخر الباب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع اي تقدر  
ان تعتق رقبة لم يقدر بالمؤمن في هذا الحديث ايضا كما تقدم قال لا وفي حديث ابن عمر والذي بعثك بالحق ما ملكت رقبته قط  
قال قبل يستطيع ان يهدى بدينه قال لا قال الباقى الفرج وعطاء هذه اللفظة عن سعيد وقدا نكره سعيد وقال كذب مطا  
الخراساني واما قلنا انه فقال لقد قيل قال ابن عبد البر ما ذكر في هذا الحديث محفوظ من رواية الثقات الا انه في الجملة  
فانما هو محفوظ ونقل القاسم بن ماسم عن سعيد بن المسيب انه قال كذب وعطاء الخراساني ما عدته ناعيا لم يلق ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال له لقد قيل قال لا قال الباقى الفرج وعطاء هذه اللفظة عن سعيد وقدا نكره سعيد وقال كذب مطا  
لم ينفرد بذلك فقد روي عن طريقين ما ذكرنا في مبررة موصولة ساقه كذا من رواية ثيب بن ابي سليم عن مجاهد بن عبيد  
قد اضطر في رواية سنننا ومثلا في رواية سنننا وذكرنا في بعض متابعينا ما ذكرنا في بعض متابعينا ما ذكرنا في بعض متابعينا  
علاء محمد بن ابي شهاب ولا اعلم احد الا في ذلك الا الحسن البصري اذ قال الابن في شرحه صلى الله عليه وسلم قال الحسن وعطاء ان لم يجد  
المكفر رقبة اهدى بدينه الى مكته قال عطاء اذ بقية ١١٢ وحكي القاسم عن غيره ان خبره ان خبره عن غيره ان خبره ان خبره ان خبره  
الحسن اذ قال ابن العربي بعد ذكر حديث الباب ان دخول البدنة مثا ذ قال فاجلس قليل اذ به ذلك انتم انما يا تيه كما  
ورجح ويحل ما به رجا فضل الله وانتهى روي منزل في امره فاني بينا المجلد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف من امر اي يعرف  
فيعرف في رواية سلم عن عائشة فجلس فينها على ذلك اذا قبل زكاه يسوق حمارا عليه طعام قال الحافظ ووقع في بعض  
طرق عائشة عند سلم فاجامه عرفان والشهري في غير ما عرف ووجه اليه في وجه غيره بقدر الحاجة ووجه لا نرضاه لا في وجه  
الحديث والاصل عدم التعود والذي يظهر ان التيمم كان قد عرف لكنه كان في عرفين في حال التيمم على العادة ليكون اسهل في  
العمل لعل ان الماتى به لا يصل فافرح احدنا في الاخر من قال عرفان اراد ابتداء الحال ومن قال عرفان اراد مال اليه الامر انتهى  
واكرر العيني في الجمع وقال لم يقل به في الحقيقة لا مشية لمذهبه ولا قاي دليل على ان التيمم كان قد عرف وانت خبره بان من قال  
عرفان مع زيادة العلم والقاسم به ذلك فان عرفين من طعام كيوان ثلثين صاعا فاذا فارق على ستين مسكينا يكون كل مسكين  
نصف صاع فيوافي على بناسا ثم انكفأ لاست - فقال خذ هذا اقتصد به فقال ما احب اخرج مني يا رسول الله  
في المصرية ههنا ايضا بالجزم - مني فقال كله وصم يوما مكان ما تصب والا ضاع ما تصب ما تصب من نهر الصوم وفيه ايجاب  
القضاء والكفارة وهو قول الائمة الرابعة والجمهور سقط بعضهم لانه لم يرد في خبر ابن مبررة ولا في غيره عاشره ولا في نقا الحافظ  
ايضا ذكر القضاء ويجاب به نجا من طرق يعرف بجموعه ان لهذه الزيادة اصلا ليس للاحتجاج وعن الاذاعي ان كثر يعرف لاد  
اطعام قضى اليوم وان صام شهرين دخل فيها قضاء ذلك اليوم ويؤخذ من تنكير يوم عدم اشتراط العورية قال الزرقي

# قال مالك قال عطاء فسألت سعيد بن المسيب كم في ذلك العرق من القمر فقال ما بين خمسة عشر صاعا الى عشرين

قال الموقن من افسد هو ما وجدنا من طعمه القضاة سواء كان في رمضان او غيره وهذا قول اكثر الفقهاء وقال الشافعي في احد قوله من لزم منه الكفارة لا قضاء عليه وعلى من الاوامر ان قال ان كفى بالصيام فلا قضاء عليه لانه صائم شهرين متتابعين - واما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمجاهد يومئذ ما كان له رداء البودا وداستانه وابن ماجه والاشعري قال ابن العربي هذا لا يشبه منصب الاوامر ولا الشافعي وبل في القضاء كلام وهو قد افسد الصلوة قال ابن رشد شذوذ قولهم فقالوا ليس عليه الا الكفارة فقط وليس في الحديث ذكر القضاء والحلاف في حديثه اذ قلنا والاختلاف في اثبات الحديث في القضاء والقضية عنه متى على وجه الحديث ومنه قال الحافظ وقد روى الامام بالقضاء في هذا الحديث (وهو حديث الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن ابى هريرة في رواية ابى داود) وعبد الجبار بن هشام بن سعد بن حماد عن الزهري واخرجه البيهقي عن طريق ابن ابراهيم بن سعد بن الليث عن الزهري وحديث ابن ابراهيم بن سعد بن حماد عن الزهري وغيره في الكفارة وحديث الليث عن الزهري في ابيهم يدونهما وحديث الزيادة في هذا في مسند بن المسيب وناصح بن جبير والحسن ومحمد بن كعب القرظي ومجموع هذه الطرق تعرف ان هذه الزيادة اصلها وقلنا ايضا في بعض الطرق اخرى عن عمر بن شبيب عن ابيه عن جده ومن طريق مالك عن عطاء عن سعيد بن المسيب مرسلان عن حديث ابن جريح عن نافع بن جبير مرسلان عن سعيد بن مسعود بن عبد العزيز بن محمد بن ابي نعيم بن جليل عن المطلب بن ابى داود عن سعيد بن المسيب قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فحدثه فيه وحديثه وفيه تصديق واقص به ما كانا اء قلنا اخرج ابن ابى شيبه برواية حماد بن عيسى عن ابيه عن جده في حديث الكفارة وقال علم به ما كانا قلت والشيخ الطحاوي في هذا حديث ابى هريرة في القضاء باء في الكفارة رواية ابى هريرة بل نقول يقتضيه صيام الدهر وان صامه اخرجه ابو داود وغيره - ثم جمع بينهما بان المراد ان غير ذلك القضاء ما كان يصيبه لو صام في حياته او وسيا في قريته من الضيق ما قال احمد بن حنبل في حديث ابى هريرة لم يقض ولو صام الدهر كسب جميع قال ابن العربي فثبت ان رواية حماد بن عيسى عن جده ومن رواية عطاء في الموطأ ومن رواية بشام بن سعد عن ابن شهاب ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يصوم يوم ما حرمه الواجب في القضاء من كل يوم يوم في قول عامة الفقهاء قال احمد قال ابن ابراهيم وجميع يصوم ثلثة اوقات يوم ويجب على من قوما قال سعيد بن المسيب من اخطأ يوم استغفر يصوم مشهرا وكي من ربيعة انه قال يجب مكان كل يوم استغفره ما لان رمضان حتى من جميع سنة وهي اربعة اشهر واما قول الشافعي في هذه من ايام اخره قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الهباب صم يوم ما كان له رداء البودا وداستان القضاء يكون على حسب الاداء بدليل سائر العبادات ولان القضاء لا يختلف بالعدو وعده بدليل الصلوة والجماع وما ذكره وحكم لا دليل عليه والتقدير لا يصار اليه الا بعد اتمام جميع ما وجدناه وقول ربيعة سبيل بالمعذور وذكرنا لاهم حديث ابى هريرة عن اخطأ يوم ما استغفر لم يقض ولو صام الدهر فقال ليس يصح هذا الحديث كذا في المتن - قال مالك قال عطاء الخراساني فسألت سعيد بن المسيب كم في ذلك العرق من القمر فقال ما بين خمسة عشر صاعا الى عشرين - قال الهادي قول سعيد بن العرق ما بين خمسة عشر الى عشرين صاعا وروى ابو سلمة عن ابى هريرة انه قد روى خمسة عشر صاعا وروى عن عائشة انها قالت في هذه القصة فاني لعرق فيه عشرين صاعا هذا والشافعي انه يكتفي بالحز والتقدير واختلافه ويحك ان يكون ذلك قدر العرق الا ان كان فيه من خمسة عشر صاعا اقل قلت اختلفت الروايات في مقدار ما في العرق ونقطة البخاري في الصيام ان لعرق فيه عرق الملك قال الحافظ علم به في هذه الرواية مقدار ما في الملك من القمر ولا في شيء من طرق الصحيحين في حديث ابى هريرة ووقع في رواية احمد في حديث ابى هريرة خمسة عشر صاعا وفي رواية حماد عن الثوري عن عدي بن خزيمة خمسة عشر وعشرون وكذا عند مالك وعبد الرزاق في مرسل سعيد بن المسيب وفي مرسل عبد الله بن رافع بن الجهم بعشرين صاعا وفي حديث عائشة عن عدي بن خزيمة فاني لعرق فيه عشرين صاعا - قال البيهقي قوله عشرين صاعا بل بلغ مجمر بن جعفر بن حماد عن بعض رواة وقدين ذلك حماد بن اسحق عنه فذكر الحديث وقال في آخره قال حماد بن جعفر فذكرت بعد اذ كان عشرين صاعا ثم قال لما انقضى وقع في مرسل عطاء بن ابى رباح وغيره عند سعد بن فامر له بعضه وبذلك جمع الروايات فمن قال انه كان عشرين اراد اصل ما كان فيه ومن قال خمسة عشر اراد قدر ما يقع به الكفارة ويحين ذلك حديث علي بن عبد الله بن رافع بن جعفر بن حماد في حديثه في خمسة عشر صاعا فاعلم ان مسكنين في وفيه قال خمسة عشر صاعا فقال طعمة سبعين مسكينا ولذا في رواية حماد عن عبد الله بن رافع في حديث ابى هريرة وفيه روى الكوفيين في قولهم ان الواجب من ما يقع ثلثون صاعا ومن غيره ستون صاعا ونقول عطاء ان اخطأ بالاكل اثم عشرين صاعا وعطاء شهاب في قوله لو قد اتم او عشا هم كفي لقد اكل الاطعام ولقول الحسن بن علي بن مسكين عشرين صاعا والجارح الطعم خمسة عشر في رواية الجوهري حيث





مالك عن ابن شهاب ان سعد بن ابى وقاص وعبد الله بن عمر كانا  
يتحتمان وهما صائمان مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يحتم  
وهو صائم ثم لا يفطر قال وما رأيته اجتحم قط الا وهو صائم قال يحيى قال  
مالك لا تكثر الحجامة للصائم الخشية من ان يضعف ولولا ذلك لم تكثر ولوان  
رجلاً اجتحم في رمضان ثم سلم من ان يفطر لم ار عليه شيئاً ولم ازل بالقضاء  
لذلك اليوم الذي اجتحم فيه لان الحجامة لا تكثر للصائم موضع التغيير بالصيام  
فمن اجتحم وسلم من ان يفطر حتى يمسي فلا رى عليه شيئاً وليس عليه قضاء ذلك اليوم

ان يحتم في الفطر لان الحجامة عادة في افساد الصوم فقلت وفي كلام الرازي ما في الفطر اذ قال روي في نسخة احمد بن شبيب  
عن الزهري ان كان ابن محتم وهو صائم في رمضان وغيره ثم تركه لابل الضعف وكذا وجدته منقطعاً وحصله من الزان من عمر  
عن الزهري عن سالم عن ابيه انه مالك عن ابن شهاب الزهري ان سعد بن ابى وقاص احدث عشرة البشارة وبنا منقطع  
عن سعد وعبد الله بن عمر كانا يحتمان وهما صائمان قال الباقي يذلل على القدم من قبل ابن عمر قبل هذا اذا كان صائماً من نفسه  
وتما ان الحجامة مع الصوم لا يضرهما ويحل ان لا يذلل بقصاً في صومهما وتقدم من نافع ابن ابى نجرم ثم تركه بعد قال ابن عمر  
بنا منقطع ثم اخرج من وجه آخر عن عامر بن سواد بن ابيهم قال وفل سعد يضعف حديثه للرؤيا فطر الحائم والحجور وقد الغروب والوطن  
الزهرقان وهو متروك وان سمع الحديث من غير سعد وعندي انه منوش انه مالك بن مسام بن عروة عن ابيه انه كان يحتم  
وهو صائم ثم لا يفطر لان الحجامة ليس يضره عند ما عليه الجمهور قال وما رأيته اى حروجة ايجز ليشد لظاى اى اذا الصوم صائم قال  
الباقي يحتم في الفطر لان الحجامة لا تكثر للصائم الخشية من ان يضعف او لم يضره عند ما عليه الجمهور قال وما رأيته اى حروجة ايجز ليشد لظاى اى اذا الصوم صائم قال  
او لم يضره عند ما عليه الجمهور قال وما رأيته اى حروجة ايجز ليشد لظاى اى اذا الصوم صائم قال  
قلت وبنا الثالث خلاف الظاهر وقال ابن جبريل ذلك لان كان اوصال الصوم وقال ابو عبد الملك فعل انه على اكثر افعاله  
قال يحيى قال مالك لا تكثر الحجامة للصائم الخشية من ان يضعف الحجوم فيفطر الى الفطر ولو ذلك لم تكثر وفي البخاري ان ثابثا  
سأل النضر بن مالك كنعن مكرهون الحجامة للصائم قال لا الا من اهل الضعف انه وفي الدر المنثور لا تكثر الحجامة قال ابن عابدين  
الحجامة التي لا تضعف من الصوم وشيئ ان لا يضره الى الغروب وذكر في الاسلام ان شرط الحكامة ضعف يحتاج فيه الى الفطر -  
ولوان رجلاً يحتم في رمضان ثم سلم من ان يفطر لم ار عليه شيئاً لانه لم يضره من شيء يضعف ولم اهره بالقضاء لذلك  
اليوم الذي لا يحتم فيه لانه لم يفطر به قالت الخنفية والنشافية لان الحجامة لا تضره للصائم موضع التغيير بخلاف غيره واما بن  
يا يحيى بن ابيهم الحجامة لظاى الصوم اذا من على نفسه لقوته بالصيام فمن ايجز ولم لقوته من ان يفطر حتى يمسي فلا رى عليه شيئاً  
وليس عليه قضاء ذلك اليوم وتقدم من ذلك مسلک الجمهور الا ان الثالثة خلافاً لاجل من لا يضره من شيء يضعف ولم اهره بالقضاء لذلك  
حديث مشهور رجلاً كان عطر طالعاً لظاى الفطر والحجامة واجب عند الجمهور وجهه مهله منوش قال ابن عبد البر انه منوش حديثه عن ابيهم  
يعني عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم ايجز يومه ثم ايجز وهو صائم لان في حديثه شدة وفيه انه صلى الله عليه وسلم عام الفطر على  
من كان له ثمان عشرة ليلة غلت من رمضان فقال اظفر الحائم والحجور ثم ايجز وهو صائم لان في حديثه شدة وفيه انه صلى الله عليه وسلم عام الفطر على  
صائم ما حدث ابن عباس لا مدح فيه عند ابن الحريث فواتح لانه لم يترك بعد ذلك رمضان مع النبي صلى الله عليه وسلم ايجز  
قال يحيى حديث ابن عباس متاخر فيخ المتقدم فان ابن عباس لم يصحب النبي صلى الله عليه وسلم وهو حرم الذي حرم الاسلام وفي الفطر  
لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم حرمه وقيل ان الامام ايجز الى هذا واورد عليه ابن خزيمة انه صلى الله عليه وسلم حرم الذي حرم الاسلام وفي الفطر  
بلده انما كان حرمه وهو صائم والمسا في الفطر على الصحيح فاذا جاز له ذلك جاز ان يحتم وهو صائم فليس في خبر ابن عباس ما يدل على انظار  
الحجور فضله عن الحائم واجب بان الحديث ما هو به كذا الفاظة في الظاهر انه وحديث الحجامة وهو صائم لم يحتم من صومهم واستمر وما  
يهرح فيه بالشرح حديث النضر بن مالك الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ايجز وهو صائم بعد قال اظفر الحائم والحجور وبنا صريح  
باقتراح الحديث يسا في بيان الدلائل قال ابن جبريل من صح حديث اظفر الحائم والحجور بلار بكن وجدنا من حديثه في سعيد





وعلى سائرهم ثم قال ومن الائمة ملك والشاخي واحد صحيح واصحابهم وسياقي عن النبي ان قول سعيد بن السبب الحسن وقيل النبي  
في الامكان قال ملك والاكثر ان هو العاشر وهو الذي تدل عليه الامور كبريت كلها منها قوله لاصون التاسع فدل على ان ذلك ان يوم  
العاشر وهذا الاثر لم يصح ولم يبلغه وكثيرا ان اليوم التاسع كاليوم مضى ليلة الاثني عشر ونحوه في يوم التاسع عاشر اذ اخذ  
الاصول الاصل كانه اذا جازوا الاصل فانه يوم التاسع او روي في التاسع قالوا روي في العاشر بغير ريبين ولكن على الثالثه كذا في المتن  
تقول العرب وردت لابل عشر اذ وردت اليوم التاسع وذلك يوم يحسبون في الظاهر يوم اليوم كذا قدمت في المتن يومين لم  
وردت في الثالثه قالوا وردت رويانا يوم سبعا في كل ليلة اليوم الذي حدث فيه حمل ابي داود في اليوم الذي ترويه بغير ريبين  
على هذا القول يكون التاسع عاشر اذ وردت في القاموس وقيل في ان يوم التاسع اذ وردت في القاموس وقيل في ان يوم التاسع اذ وردت في القاموس  
ان العاشر اذ روي في التاسع مستندة بما في مسلم وغيره وعنه عليه ريب في روي باب ما جاء في يوم عاشر اذ روي في يومين بغير ريبين  
حمله واخرج ابن ابي شيبة عن ابن عباس بطريق ومن غيره ان العاشر اذ روي في يومين بغير ريبين وروي عن ابن عباس  
اذ قال التاسع وثالثه اذ روي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين  
في السنة في عاشر اذ روي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين  
ما في المتن في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين  
فروى عن الثاني روي عليه السلام اذا سمعت فيه سفينة على الجودي فالتا لشيء من عليه السلام انجي فيه من بطن الموت - اخرج  
الترمذي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين  
تاب الله عليه داود عليه السلام الثامن عشر في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين  
ولد آدم موسى عليه السلام غير كذا في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين  
فان روي في مكان في السماء واليوب عليه السلام فانه شئت التذرية في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين  
هذا القول عن الترمذي قلبي في ان ورد في الآثار والتواتر في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين  
اليعني من البعض في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين  
البرج ليس في التوسعة على العيال وكذا في الشرح الكبير للحدود قال في السوقي اقصى عليا من ان يذهب فيه عشرة فصيل  
بعضهم صم صم صل روي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين  
قل الفاضل في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين  
في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين  
وسلم فيه اذ روي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين  
واختلفوا في ذلك فقال ابو حنيفة كان واجبا في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين  
اشهر بها ان لم يزل سنة من حين شرع ولم يك واجبا قط في هذه الامة ولكنه كان بتلك الاستحباب فدل على ان يوم عاشر اذ روي في يومين بغير ريبين  
مستحبا دون ذلك الاستحباب والثاني كان واجبا كقول ابي حنيفة كذا في المعنى قلنت وجوهنا في حفظ في الفقه وابن القيم في المبدى  
كما سياتي من كلامها ويجوز اليها من المكية كما تقدم من كلامه في اول الباب قال الموقوف اختلف في صوم عاشر اذ روي في يومين بغير ريبين  
فذهب القاضي الى ان لم يكن واجبا وقيل بما قيس المذهب واستدل بشيئين احدهما ان النبي صلى الله عليه وسلم صام في يومين بغير ريبين  
بالصوم والنية في الليل شرط في الواجب والثاني ان لم يصر من أصل القضاء ونشهد لهذا ما روي معاوية فوجاهتم كتب التذرية في يومين بغير ريبين  
عديث عدي من انهم اذ كان غرضنا لما روي عاشر ان النبي صلى الله عليه وسلم صام في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين  
هو الرخصة فترك ما شاورا وهو حديث صحيح وحديث معاوية يحتمل على انه اذا روي ليس هو مكتوبا عليكم الان وقد روي ابو داود  
ان اسلم اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صمتم يومكم هذا قالوا لا قال فاجروا بالنية يومكم واقفوه اذ قال ابن رسلان الصحيح الذي  
رجح اليه النفاي ان لم يكن واجبا قط في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين  
فصمتم ما روي ابو داود في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين  
قل يوم فليصوموا يوم عاشر اذ روي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين  
ابن سلمة الخزاعي عن عمار قال فقلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم صمتم يومكم هذا قالوا لا قال فاجروا بالنية يومكم واقفوه اذ قال ابن رسلان الصحيح الذي  
فقال انما بالنية يومكم واخرجه ابو داود والنسائي ومهما روي ان ابن ماجه من حديث محمد بن جعفر قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم يوم عاشر اسلم احدكم اليوم قلنا من صم يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين وروي في يومين بغير ريبين

[illegible]







مالک عن محمد بن يحيى بن حبان عن الاعرج عن ابن هريزة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية مالكا انه سمع اهل العلم يقولون لا بأس بصيام ما الدهر اذا فطر الايام التي نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها وهي ايام منى ويوم الفطر ويوم الاضحية فيما بلغنا وذلك احب ما سمعت الى في ذلك

وبه المستند من ابيات مسائل الاصول فليكن بها في فصل النبي ما قلت والاصل بسطو الحديث في ذلك ان النبي من الافعال الشرعية يقتضي وجوده ام لا وله نظائر كثيرة في خصوص ما يقوفا في اكثر ما على الصلة مع وجه النبي وذكر ابيه او اخيه من كماله في الحديث وبلغ عند المذاكر والمصلح محفة الطعام وساقية الاغذية من الطعام خلف الامام الذي يقص نفسه بالاداء وصوم الوصال وصوم الدهر وصوم المرأة ولعلها شاهدة على الركنين وبلغ على جميع اخيه وغير ذلك والاداء عندى ان مدارك النبي وعتيق عليه نظر الجهد الذي وظيفته تعجز الناطق وتخرج في منى والنبي ثم عليه بما يقتضيه من مقتضى النبي ودرجته ملك من محمد بن يحيى بن حبان بلغنا الحادى المملوكة الموعودة التقية عن الاعرج عبد الرحمن بن بزر عن ابن هريزة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين من صيام يوم الفطر ويوم الاضحية فصيامهما حرام اجماعا كما تقدم بسوطا مالكا اذ سئل عن ذلك اي جهاد العلماء يقولون لا بأس بصيام الدهر اي سرود الصوم بالكل فطر يوم قل الزكاة في اي نحو لا اقدم على فعل ماله ولا في الصوم الايام التي نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها مباح للغير من ۳۱ قل الباقى لباس بصيام الدهر من قولى عليه ولم يرد ذلك الى الضعف وافر الايام التي نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها وقل بهذا جهاد الفقهاء وقال ابن الظاهر لا يجوز ذلك ومن فعله ثم والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لا انا اجزي به ولم يخص صوم من صوم ومن جهة القياس ان هذا العمل يتقرب به فجاز من يستدام في كل وقت يصح فعله اي قلت ما يوجد من الكلام لولا ان كان الصبر بغيره بالغ وقوله صلى الله عليه وسلم لا صام من صام الا بدو قوله صلى الله عليه وسلم لا صام ولا فطر وقدم ذلك بسوطا اذا فطر الايام التي نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها يعني نذهب صيام الدهر مشروط بهذا القيد وفي اي الايام المنهية ايام منى وفي ثلثة ايام العيد يوم نحر فقهود في حديث ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في باب صيام ايام منى قريبا قال القاري المراد بها ايام التشرع وقال السبكي اشكلوا في تعيين ايام التشرع اوضح ان ثلثة ايام بعد النحر وقال بعضهم بل ايام النحر وعندى في صفة مالكا واهم لا يدل على صيامها في الثالث بعد يوم النحر اقلت ما حمل اذ لا يدل على صيامها اليوم الثالث وحينئذ قل باقر فليس من الناس قال المصطفى في ايام التشرع منى ثلثة ايام بعد يوم النحر واما قول ابن عمر وكذا العلماء ونسبوا التبرك في الحج ان ثلثة ايام بعد يوم النحر وكذا اصرح اهل فروع الحنفية بانها ثلثة ايام بعد يوم النحر قال القاري في النفاية يلزم النقل بالشروع الا في ايام المنية اي يوم الفطر والا فحينئذ ثلث ايام بعد يوم النحر في كل يوم ثلثة ايام بعد يوم النحر وكذا قال القاري وغيره من شرح الحديث ويوم الفطر ويوم الاضحية كذا في الشيخ الهندية وفي مصر في يوم الاضحية ويوم الفطر فيما بلغنا من النبي عن صيامها كما تقدم النبي عن ذلك وذلك اي ايامه صوم الدهر بشرط فطر هذه الايام احب ما سمعت الى في ذلك الحار الاول يتعلق باحب والثاني لم يسمع وفيه النبي من صوم ايام منى واختلقت العلماء في ذلك على تسعة اقوال ذكر بالسبكي احد بان لا يجوز صيامها مطلقا وليست قابلية للصوم لا للتمتع الذي لم يجد ابدى ولا نفرو به قال ابن ربه والحسن وعطاء ويوقول الشافعي في الحديث عليه العمل والقوى من اصحابه ويوقول الليث وابن علية وابي حنيفة واصحابه ان في نحو مطلقا به قال ابو اسحق المروزي من الشافعية وكفى من الزبير بن العوام وابي طهية من الصحابة قال المروفي الاكل صيامها فلو كان في قول اكثر اهل العلم ومن ابن ملازمه ان كان يصوم ما روى نحو ذلك من ابن عمر والسودان يزيد بن ابي طهية ان كان لا يفر الا في الايام بعيد من النحر اهل العلم في يوم النحر لم يردوه في غيره واما الثالث انه يجوز للتمتع الذي لم يجد ابدى ولم يصوم الثلث في ايام العشرة ويوقول هاشم بن عمار وعروة وبه قال مالك والشافعي واسحق بن عمار وبه ويوقول الشافعي في تقديم قال المروفي انه رجع عنه ما رجع جواز صيامها للتمتع وعن هاشم ان قدر صيام ايام قبلها فمصلحة بها ويوقول بعض اصحاب مالكا انكاس التمتع بين الاثنين والاثنين والثالث وبني رواية ابن القاسم عن مالكا انكاس يوم صيامها اليوم اشر مطلقا حكاه ابن العربي عن عطاء بن رستم انكاس يوم جواز صيامها للتمتع بشرط وفي كفاية الفقهاء حكاه ابن العربي عن مالكا قوله لا انكاس من جواز صيامها من كفارة العيمين قال ابن العربي في توفيق فليكن مالكا وكذا ما سيجوز صيامها بالانكاس للتمتع ولا فيه من كفارة العيمين ان لا يكتفي به احد قال ابن العربي انكاس يوم صيامها من كفارة العيمين في ذلك قال ابن العربي انكاس يوم صيامها من كفارة العيمين







مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا اياكم والوصال قالوا فانك توصل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اى لست كهيتكم الى ابيث يطعننى ربي وليس قتيبي

والطاف محبوبه وهداياه وتحت لصل الله كل وقت ونحوه حتى يستمره حكمه لقائه الاكرام مع المحبة العاتلة له وليس في هذا اعظم غدا طلبة  
الحب كقولهم يا محبوب الذي لا شيء اقبل منه ولا اظم ولا امل ولا اكل ولا اظلم احصا اذا اشتاق قلب المحب اليه وملك حب جميع اهل  
القدر ووجهه ولكن من غير طمع تمكن وبنا حاله مع جميع اهل طبعه وجميع اهل قلبه وبنار الله اقلت وبه المحبة لا يتغير راحله  
منذ انقضى بالجملة كما قال ابن القيم وبورش له عند اهل الفتن كما قيل له وذكر المشتاق خير شارب في كل شراب وودعه كسر اسب -  
وفي شرح الانذار ثم لم يدر على ان الوصال للمصطف صلى الله عليه وسلم مباح وقال الامام قريه وهو صهيبة به على كل احواله لا على  
كل فرد وقد اشترى من اشترى من الاكابر الوصال قيل في المطالع اخبرني بعض الصوفية انه قال مستبين يوما متواتية قال في المطلب  
فان قلت ان اكثر من اشترى صلاهم من الصبي نقل عنهم الوصال وذلك مع القول ثم لم يبق صاحب السني وقد مر على قلت السني قد  
من ذلك وغيره ما يدل تحت الفتنة وحل وصال هؤلاء الاما من غير قصد ابل الفتن ترك تناول المظهر نظيره عندنا في سبب في سبب  
وبوطلقة واستحقاق بالصفات الربانية والاستقرار فيها والالتزام بها حيث اجتهت من كل شيء في يوم في حقه في مقام الطعام والمشرب في حق  
غير من الناس والامتنان شا به في الخلق عند اشتغال القلب بالسر او حين الظاهر من الطعام والمشرب وقد مر من ذلك قوله عليه  
السلام طبعي بنى السقيني وعلى ذلك فانك من الخصومة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان لا يمتد له احد افراد امة قلت والمعروف في  
احوال الصبيبة انهم ليطعمون حرة وافر وجامع الكرامة وطلاق الوصال على دائم باعتبار الاكل والشراب اكرهت على احوالهم ومنهم من  
يخصص المخصص الذي ياتي ذكره في القول الثالث عشر من القوال الهادة في قوله تارك وتعالى بالصلوة وانا نازي به - مالك

[illegible]

**صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر** - قال سفيان وسعدت ما لك يقول  
 احسن ما سمعت في من وجب عليه صيام شهرين متتابعين في قتل خطأ أو يتظاهر  
 فخر له مرض يغلبه - ويقطع عليه صيامه انه ان صح من مرضه وقوى على الصيام  
 فليس له ان يوح ذلك وهو يني على ما قد مضى من صيامه وكذلك المرأة التي  
 يجب عليها الصيام فقتل النفس اذا حاضت بين ظهراني صيامها انما اذا ظهر  
 الا توخر الصيام وهي تبني على ما قد صامت وليس لاحد وجب عليه صيام شهرين  
 متتابعين في كتاب الله ان يفرط الا من علة مرض او حيضة وليس له ان يسافر فيفطر  
**قال سفيان قال مالك وهذا احسن ما سمعت الى في ذلك**

والشارب اذ قلت ووجه الحج منها بوجه والا وهو عندي ان كثرة الالتذاذ في حالة الوصول وفطر الاشتياق يعني عن الالتفات الى  
 الجوع وغيره ولا يدرك ذلك الا الظاهر بطولبه الذي قرئت فيه مجموعا اذا قني الشرب حبه صيام الذي يقتل خطأ  
 او يتظاهر يعني صوم شهرين متتابعين عما يجب في كفارة القتل خطأ وكفارة الظهار فالتوضي من ذلك الباب بيان ان الحكم من  
 الصيام من اذا قطع التتابع في ذلك مطلقا فيفطر ذلك قال سفيان وسعدت ما لك الامام يقول احسن ما سمعت  
 من مختلف ما روي عن يمين وجب عليه صيام شهرين متتابعين في قتل خطأ الذي ذكره الشرع وقبل بقوله من لم يجد نصيام  
 شهرين متتابعين فليصوم من الله الاية اوفى نظام من امر الذي ذكر في قوله عز اسمه من لم يجد نصيام شهرين متتابعين  
 قبل ان يجاس الاية فممن لم يجد ما صام بعض اشهر من مرض يغلبه بحيث لا يستطيع الصوم ويقطع عليه صيامه الى ان  
 اشهرين اذ يفتح المزة مفعل سمعت ان صح من مرضه وقبده بقوله وقوى على الصيام لانه لا يلزم من صحته من المرض  
 قوته على الصيام فليس له ان يوح ذلك اي الصيام بل يصوم بعد الصحة والقوة على القوة ويجزي على ما قد مضى من  
 صيامه فان تاخر بعد الصحة والقوة استأنف الصيام لان الشرع لم يوجب الصيام فيها بالتتابع وقد قامت بذلك التاميم  
 وكذلك المرأة التي تجب عليها الصيام لفقدانها رقة في قتل النفس خطأ اي في كفارة وليس في الشرح الهندي لفظ خطأ  
 اذا حاضت بين ظري تشية لظفر وفي اثر الشرح المصريح بين ظهراني صيامها انما اذا ظهرت من الحيض لانه في الصيام  
 بعد الطهارة بل يصوم بلا تاخير ويجزي على ما قد صامت قبل الحيض فان اخرت بعد ذلك استأنفت الشهرين قال ابو  
 الاظم خلا فان الحيض اذا وصلت قضاء ايام فيها صيامها انما يجوز بها وفي المرض خلاف فقال مالك وجماعة ذلك و  
 قال ابو حنيفة وطائفة ليساتف الصيام واختلف فيه قول الشافعي اذ وليس بما نزل اذ وجب عليه صيام شهرين متتابعين  
 في كتاب الشرع وجل ان يفرط ويقطع التتابع الا من علة مرض او حيضة يجزى بها عطفت بيان لعلة او بدل قال الزرقي قلت  
 ويحسن ان يكون العلة مضاهيا لها وقال الجاجي ويجزي النسيان محرم ذلك لانه لا يمكن الاحتزام منه وليس له ان يسافر فيفطر  
 بل يصوم في السفر فان افطر استأنف لانه يكتمه معه الصوم وان لحقته فيمشفة قاله الباجي وبهذا قالت الحنفية والشافعية  
 خلا فالجواب انما سيما في من فوجهم قال مالك قال سفيان وسعدت ما لك قال سفيان وسعدت ما لك قال سفيان وسعدت ما لك  
 نظرا الى في ذلك اي ليس له الظن ان سافر فليس يترك رقة قوله والا احسن ما سمعت قاله الزرقي قلت والا وجب الاشتياق  
 الى الكل والتمسك بالاكيد - وحاصله ان من شرع في صيام شهرين متتابعين فخر له مرض يغلبه الصوم كما يحض المرض المسكن عن  
 الصوم حتى يكتمه ولا يوجب بذلك الاستيناف لكن لا يوح لغيره العذر فان اخرجه استأنف والسئلة مختلفة عند الامتعة والملازمة  
 موسلك المالكية وكذا في فوجهم في الشرح الكبير والفتح لغيره السوفو لغيره مرض باجر سفره لان تحقق انه لم يجد بل باجر نفسه  
 محض ونفاس واكرهه لا لغيره لتباعد القطع بالبعدان فخره بان صام في العلة وذلك انما في الحمل اي حمل كون البعدان في  
 في انشاء اذ وقرب منه بل اوسع منه مسلك المناطية ففي تمل الماراب الكفارة في الظاهر والاولى في اظهر مضان على الترتيب  
 عن رقية فان لم يجد نصيام شهرين متتابعين ونقطع التتابع لغيره بلا عذر وفي المرض يجب التتابع في الصوم ويقطع بصوم





قال مالك وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك قال يحيى قال مالك من مات وعليه نذر من رقية يعقها وصيام او صدقة او بدنة فادعى بان يؤتى ذلك عنه من ماله فان الصدقة والبدنة في ثلثة وهو يدين على ما سواه من الوصايا الا ما كان مثله وذلك انه ليس الواجب عليه من النذر وغيرها كيفية ما يتطوع به مما ليس الواجب وانما يحصل ذلك في ثلثة خاصة دون رأس ماله لا في حياضه ذلك في رأسه مما لا يفر المتوفى مثل ذلك من الامور الواجبة عليه حتى اذا حضرت الوفاة وصار المال لورثته سيما مثل هذه الاشياء التي لم يكن يتقاضاها منه متقاض فلو كانت ذلك جائزاً له اخر هذه الاشياء حتى اذا كان عند موته

وقالت الختمة بتاوى صوم النذر بذلك المقوم في الدر المختار يصح صوم رمضان والنذر ليس مطلق النذر ونية فعل لخدم المزمع قال مالك وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك اي مثل الذي تقدم من سعيد بن المسيب وفي السوي معناه ان المستحب ان يسار الى اداء الواجب لا النقص فوقه بل العلم ان قال يحيى قال مالك من مات وعليه نذر من رقية يعقها صدقة الرقية يعني نذر حتى رقية باق عليه لم يؤد او صيام مثل الرقة عطفاً على نذر اي يجب عليه شيء من الصيام كالاعتناء وانما الرقية وغيرها ويحمل المهر عطفاً على رقية وهو لا وجه عندي لمساواة الباب واليه يشير كلام الباقين اذ قال ادخل مالك بن المسلك فيمن مات وعليه نذر صوم ولم يجب عليه نذر او اقر في ذلك على جواب عبد الله بن عمر الصيوم احد من احد لا يصل احد من احد او صدقة يعطى الرقة ولا يكمل النذر وكذلك قوله او بدنة اي بالواحدة من الابل ذكره او اقر في ثلثة وفيها الوحدة لا التثنية كذا في المشرح وتكبيره بل يخص بالابل او يحل البقرة ايضا فختلف هذا لانه قد اقر في ذلك اي النذر المذكور عند من ماله والتعبد بالوصية اذ كان النذر نذر صوم قال الدوسي ان كان النذر في الصحة فلا بد من الايصاء حتى يخرج من الثلث والا كان من قبيل البسطة لا لاجل ما لم يقبل المانع وان كان النذر في المرض فانه يخرج من الثلث وان لم يوص به لان التبرعت في المرض يخرج من الثلث وان لم يوص بما اراه وفي المدونة كل شيء مما وجب عليه من زكاة او غيره ثم لم يوص به لم يخرج للورثة على اداء ذلك الا ان يشاء فان الصدقة والبدنة في ثلثة اي في ثلث ماله بشرط الوصية لا في جميع ماله وكذلك الصيام وغيره قال في المدونة قلت ارايت لو بان رجلاً افطر في رمضان من حزم مخرج اودع من سفره ففطر ولم يصمه حتى مات وقدم شهره او قدم فاقام في بابه شهره فمات وادعى ان يطعم عنه قال مالك يكون ذلك في ثلثة اياه وهو اي النذر يريد ببناء الجمل اي يقدم على ما سواه من الوصايا التعلية الا ما كان من الوصية مقلدا اي مثل النذر في كونها واجبا وذلك اي وجه تسمية ذلك انه ليس الواجب عليه اي على الموصي من النذر بالافراد في الشرح البندرية والنذور اي بالجميع في الشرح البندرية وغيره بالبنية ما يتطوع به خير ليس مما ليس الواجب يعني وجه تقدم النذر وفيه من الواجبات ان الواجبات اكد من التطوعات فلا تكونان مساويتين قال في الشرح الكبير لو ادعى الوصايا او لزمه امور يخرج من الثلث وضمان عن جميعها قدم فك اسير ادعى به ثم بدبر صحت ثم صدق مريض لم يوص فيه ثم زكاة او وصى بها وقد فطر فيها ثم زكاة افطر ثم كفارة فطرا وتصل خطأ والفظ الكفارة تبطل الاطعام فهذا لا يفي من فطر ثم حقق رقية الظهار ثم كفارة فطير ثم كفارة فطير وضمان وانما خرجت من كفارة البعير انما وجبت بالفرار وكفارة الفطر بالحديث ثم الكفارة للفرط في فطره رمضان انما النذر ثم الى آخره قال انتهى بتغيير زيادة وانما يحصل ذلك اي اداء المذكور من النذر وغيره في ثلثة اي ثلث ماله خاصة دون رأسه اي جميع ماله خلا فالتقوم اذ قالوا اصل واجب عليه في حياته اذ ادعى به فهو في رأس ماله لا في حياضه ذلك اي اداء الواجبات من اليد والنذر وغيره في ماله اي كل ماله لا فطر من ارض من التاخير زيادة اللام في اوله المتوفى الميت مثل ذلك من ١١٠ المير الواجب عليه حتى اذا حضرت الوفاة اي قرب علامات الموت وصار المال لورثته سمي كذا في الشرح البندرية وهو الطاهر فيكون ١٠ لقوله اذا وفي جميع الشرح البندرية بدل ذلك سيما قال من لم يفرغ من التبرع يكون بيا لا للمير الواجب على نذر الاشياء ودينه وانما ١٠ اي دين يتقاضاها منه متقاض وذلك لان الدين يفي ابا مطالب ومتقاض لا يفرغ الى الموت وانما جزءا لقوا اذ اقرت ١٠ فلو كانت لو فاة فلو كان ذلك جائزاً له اخر هذه الاشياء حتى اذا كان عند موته وحان وقت الموت

سماها وعسى ان تحيط بجميع ماله فليس ذلك له ماله انه بلغه ان عبد الله  
ابن عمر كان يسئل هل يصوم احد عن احد او يصلي احد عن احد فيقول لا يصوم  
احد عن احد ولا يصلي احد عن احد

سماها اعاد هذا الكلام لمن يد التوضيح بغير العبارة وعسى ان تحيط اي بذكر الاشياء وفي النسخ للصريية يحيط بالتذكير بتناول  
المذكور بجميع ماله فليس ذلك له لما فيه من الاضرار بالورثة والتمتع من قصد حرمانهم بذلك مالك ادخله ان عبد الله بن  
عمر قد كان يسئل ببناء الجمل بل يصوم احد عن احد او يصلي احد عن احد فيقول لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد  
قال البخاري يريد لا يجزي ان يزوب احد من الزم من ذلك شيء ففعله فقد ادى ما عليه وابرأ ذمته وان لم يفعل  
فلا يزوب عنه غيره في صيامه ولا تقرأ ذمته بذلك وذلك ان العبادات على ثلثة اضرب ضرب منها من عبادات المال  
لا تعلق له بالمدين كالزكوة فبدا يصح فيه النية والضرب الثاني له تعلق بالمال وتعلق بالمدين كالزكوة وقد تعلق العلم  
في صحة النية فيه وسما في ذكره في كتاب الحج انشاء الله تعالى والضرب الثالث له اختصاص بالمدين ولا تعلق له بالمال  
كالصوم والصلوة وهذا لا يدخله النية بوجه وبه قال جمهور الفقهاء وبه قال مالك وابو حنيفة والشافعي وقال بعض اصحاب الشافعي  
يصوم عنه وليه وبه قال اهل الظاهر اه قال ابو حنيفة من مات وعليه صيام من رمضان لم يكمل من حالين اجماعا ان يموت قبل  
امكان الصيام اما الضيق الوقت او لعدم من سقوا من الصوم فهذا الاشئ عليه في قولنا انما العلم وحكي عن طائفة من قواد  
انما قالوا يجب الاطعام عنه لان الصوم واجب سقط بالجماع عنه فوجب الاطعام عنه كسج الهرم اذا ترك الصيام جمعه ولنا انه  
حيث الله وجب بالشرع ومات قبل امكن فله سقط والثاني ان يموت بعد امكن القضاء قالوا يجب ان يطعم عنه كل يوم مسكين  
وهذا قول اكثر اهل العلم بروي ذلك من عائشة وابن عباس وبه قال مالك والليث والا واذنا عبي والنوري والشافعي واخر عبي و  
ابن علية وابو حنيفة في الصحيح منهم وقال ابو ثور يصام عنه يومه في قول الشافعي لما روت عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات  
وعليه صيام صام عنه وليه متفق عليه ولنا ما روي ابن ماجه عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام شهر  
فليطعم عنه بكمكان كل يوم مسكين قال الترمذي الصحيح عن ابن عمر موقوف وعن عائشة ايضا قالت اطعم عنه في قضاء رمضان ولا يصام  
عنه وما احدثهم فربيون التمدد قضاء مصر حاية في بعض الفاظهم وقال الخطابي ذهب الى ظاهر الحديث احمد واسحق وهو قول اهل الظاهر  
وتماز بعض اهل العلم فقال من مات عليه صيام فادخل ذلك في صام عنه وفي الاطعام صياما ما على سبيل الجواز والاسراع اذ  
كان الاطعام قد زوب عنه وقد قال سجا انه اعدل ذلك صياما قبل على انها يتجاوز بان وذهب مالك والشافعي الى ان لا يصام  
احد من احد والتق عانة اهل العلم من اذ اذا فطر في المرض او السفر ثم لم يفرط في القضاء حتى مات فاد الاشئ عليه ولا يطعم عنه في قفاده  
فاد قال يطعم عنه وقد حكى ذلك عن طائوس ايضا قال الزرقاني لا يطعم احد من احد ثم يوجع في الصلوة ولو توفوا عن علي وميت  
وفي الصوم على ابي خلاف حكاه ابن عبد البر وعياض وغيرهما واما الصيام عن الميت فكذلك عند الجمهور مالك وابو حنيفة والشافعي  
في الجريد احمد وذهب طائفة من السلف والحمد لله رواية والشافعي الى انه يجب لوارثه ان يصوم عنه وبه ايه الميت ورحم النوري  
حديثه الصحيحين عن عائشة مرفوعا من مات وعليه صيام صام عنه وليه وحديثهما عن ابن عباس انتم امرة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقالت ان ابي مات وعليه صوم شهر فقال ارايت لو كان عليها دين اكننت لقضية قالت نعم قال فدين الله ارحم  
قلت لم يقل به الشافعي في القديم الضابط لم يقل القول قال الحافظ جاز الصيام عن الميت اصحاب الجريد وعلق الشافعي في القديم  
القول على صحة الحديث كما نقله البيهقي في العروة وقال في الجريد وملك وابو حنيفة لا يصام عن الميت وقال الليث واهل الجريد  
وابو حنيفة لا يصام عنه الا انذار رجلا للعلم الذي في حديث عائشة على المصنف حديث ابن عباس وليس بينهما تفاوض حتى يجمع بينهما  
اه وقال القاري ذهب الى ظاهر حديث صام عنه وليه ابن عباس وقيل هو قول احمد واسحق وان صام ابي باذن الولي جاز عند  
من يجوز صوم الولي وقال داود بن ابي النضر في قضاء رمضان يطعم عنه وليه ولا يصوم ولا يصام ولا يصام عنه وبه قال مالك  
وابو حنيفة والشافعي في الصحيح قولنا وبسط العلم لم يبين بيان المذهب في ذلك فذكر ستة مذاهب للفقهاء في ذلك  
الاول اباة الصيام عن الميت مطلقا سواء كان عن رمضان او كفارة او نذر وكراهة عن قديم الشافعي وادوا الظاهر يروى  
ابن حزم وجماعة عن السلف والثاني ان يطعم عنه كل يوم ثمان مئحة وحكاه عن مالك وجمهور الشافعي والثالث ان يطعم عنه كل يوم نصف  
صاع وحكاه عن النوري والراعي يطعم عنه كل يوم نصف صاع من البر او صاعا من غيره وحكاه عن ابي حنيفة والشافعي والشافعي يرون

صوم رمضان وصوم النذر وحكا عن احمد واسحق والشافع والليث عن ابي بصير عن ابي الوليب الا اذا لم يحرمه وما يطعمه به وبقول احمد  
ابن السيب والاذاعي انهم اختلفوا في ذلك والمرجع عندنا لما يروى عن ابي حنيفة عن نفي الرضوخ وان مات بعد ان اقره فلهذا قلنا  
عليه وغيره بطعمه عن كل يوم مسكينا من رأس ماله اومى به اولوا مات وعليه صوم لعارة اطعمه عن كعوم مستحبة والشافع  
عنه ما يجب باصل الشرع من صوم وصلة وان مات وعليه صوم نذر اخرج نذر اوصلة فذا تحب وليه قضاءه فلهذا قلنا  
ولان النية تدخل في العبادة محسبة فحقها وبها اختلف الحكماء اوجب في اصل الشرع انه وتوفيق مسكلك الخفية في ذلك  
كما في الدر المختار قد روي عن احمد عن ابي عن الليث بن عمار الذي يقر في ماله يومين من الثلث ومن لم يوص وجهر عليه ما  
ان شاء الله وان صام عنه او صمعه عن قولنا لا حديث للنسائي في اليوم احد من احد ولا يصلي احد من احد ومن لم يطعم عنه وليه  
قال ابن عابد بن جهموف في علي ابن عباس واما في ما يجمع عنه ايضا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان اى مات  
الحديث فهو منسوخ لان فتوى الراوى على خلاف مروية نذر اوصلة فذا تحب وليه قضاءه فلهذا قلنا  
التابعين بالمدينة ان احد منهم امره اذ يصوم من احد ولا يصلي من احد وبهذا ما يروى في النسخ وانه الامر الذي استقر الشرع عليه  
فما في النسخ وشرح الفتاوى للقارى اى قلت وفي شرح الفتاوى حديث دين التراضي الاتفاق على طرف ظاهره فانه لا يصح في العبادة  
الدين اجماعا وقد اخرج النسائي في الكبرى عن ابن عباس وهو يروي الحديث اذ قل لا يصوم احدكم من احد فتوى الراوى على خلاف  
مروية عن نذر اوصلة فذا تحب وليه قضاءه فلهذا قلنا  
احمد بن حنبل في الترمذي عن ابن عمر قال في رجل مات وعليه صيام فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا وقال لا يرد في قوله الا ان  
الوجه والجمع من ابن عمر وروي ابن ابي حنبل في مسند احمد عن ابن عمر قال في رجل مات وعليه صيام فليطعم عنه مكان كل يوم  
مات وعليه صوم شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا وقال مالك لم يصح من احد من الصحابة ولا من التابعين بذلك وهذا يروى في النسخ  
وانه الامر الذي استقر الشرع عليه آخره اجماعا ثم اختلف في يوم الصوم من الميت سماني مسلمين الا انه في قوله قال العلامة  
في شرح الصحيح اطلق ابن حزم من الليث بن سعد والى قوله وادوا وانه فرض على وليه ان يصوم ويصرح ابو الطيب بغيره  
في تعليقه بان المراد منه الوجوب وجزم به النووي في الروضة ثم غير ان يصرح بالمراد فقال ان الخلاف في  
بين الذين يذهبون بتعجيله او قالوا لا يفتل في هذا الامر للوجوب عند الجمهور وبان امام الحرمين ومنه فاذ لا يجرى على ذلك في  
نظر لك بعض اهل الظاهر اوجب فلهذا قلنا خلاصه على علاءه والكتايب في المراد بالولي يفتل كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل  
عصبة وقال الكواشي في صحيح المراد به القريب سواء كان عصبة او وارثا فغير ما جاء من صام عنه اجماعا قال في شرح المذهب ان  
كان باذن الولي صح والا لا وقال القارى ثم لا بد من الايضاح عندنا في لزوم الاطعام على الوارث فلا فالشافع في ان اولى  
فاما يلزم الوارث اخرج اذ كان يخرج من الثلث فان زاد على الثلث لا يجب على الوارث فان اخرج كان مقبوعا  
يحكم بخوار اخرجوه وبذلك اذا فاته شيء بعد ما كان قضاءه واما من فاته شيء من رمضان قبل المكان القضاء فلا تدارك له ولا اثم  
واجمع العلماء على ذلك طائفة وقادة فانما هو بوجان التدارك بالصوم او الكفارة ولو مات قبل المكان القضاء واستدل  
لما نحن من النية في ذلك بالصيام بحديث ابن عباس عن النسائي المذكور قبل - وحديث ابن عمر قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مات وعليه صوم شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين قال القزطلي في شرح الموطن اسناد حسن قال العيني  
في الحديث روى الترمذي ثم قال لا يرد في قوله الا ان يجمع من ابن عمر وروي ابن ابي حنبل في مسند احمد عن ابن عمر قال قال رسول الله  
ما يرد على ذلك في الحديث واجاب عنه وقال نسخ الحديث فتبين في رواية الترمذي عن عيشة بن القاسم قال احمد صوفي لغة وقد  
الورد في لغة روى له الجماعة وهو يروي عن الاشعث وهو ابن سيار الكندي في الكوفي فصح على المزمع في رواية روى  
له مسلم في المتابعات والاربع وعنه بن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال العجلي كان فقيها صاحب سنة صدوقا جازم الحديث مثل  
بؤ لا اذ اقره الحديث لا ينكر عليهم لان عجمنا زيادة علم من ان القزطلي حسن اسناده قال الحافظ واجاب الماتكية عن حديث  
الهاب (وهو حديث عائشة في النية) بدعوى علم اهل المدينة كذا قدم (وقدم في كلام ابن عابد بن) واجاب الماتكية بان المراد  
صام عنه وليه اى فعله ما يقوم مقام الصوم وهو الاطعام قال وهو نظير قوله التراب وضوء المسلم دولي عشرة سنين وتحق به  
صرف لفظ عن ظاهره بغير دليل (ورد بان الدلائل موجودة كما ترى) واما الخفية فاعتلوا عدم القول بان اى بنين بارى عن عائشة  
انها سلت عن امره اى مات وعليه صوم قال يطعم عنها ومن عاشت قالت لا تقصوم من موتاكم وقلتموهم اخرج البيهقي  
عن ابن عباس قال في رجل مات عليه رمضان قال يطعم عنه ثلثون مسكينا اخرج عبد الرزاق وروى النسائي عن ابن عباس  
لا يصوم احدكم الا قالوا افعى ابن عباس وعائشة مختلفان ما رواه دل ذلك على ان الفعل على خلوة ما رواه





فجاءه رجل فقال يا اميرالمؤمنين طلعت الشمس فقال عمر بن الخطاب الخطيب يسير  
وقد اجتمعنا قال مالك انما يريد بقوله الخطيب يسير القضاء فيما نرى والله اعلم  
وحقة مؤنته وليسارته يقول نصور بي ما مكانه

بما الدليل فلا يخرج بالشك وفي وجوب الكفارة مع الشك في الغروب اختلاف المشايخ كما نقله في المرحوم شرح لمطالع  
ونقل ايضا من البداية صحيح عدم الوجوب فيها اذا غلب على ما يعدم الغروب لان احتمال الغروب قائم فكل من شبهة والكفارة  
لا تجب مع الشبهة او ولا يخرج من هذا القضي صحيح القول بعدم الوجوب عند الشك في الغروب بالاولى لكن ذكر في الفقه ان  
مختار الفقهاء الى جعفر لزوم الكفارة عند الشك لان الثابت على غلبة الظن بالغروب شبهة الابعة لا حقيقيا ففي حال الشك  
دون ذلك بوجه شبهة الشبهة وهي لا تسقط العقوبات ثم قال في الفقه هذا اذا لم يبين امثال فان ظهر ان كل قبل الغروب عليه  
الكفارة ولا يلزم في خلافها وقوله تنفر الى مسنة وعشرين يوما في النهر اما ان يطيب على غلته او يلين او يشك وكل من انشأ  
اما ان يكون في وقت لا يبلغ اوقام الحرم في مسنة وكل منها امان شين لمصلحة ما يداله او لطلاده او لا وكل من التاخير عشرة  
ان يكون في ابتداء الصوم او في انتهائه فكل مسنة وثلثون او مجاهد في قول مالك بن النعمان طلعت الشمس هكذا في النسخ  
الهندية والشرعية بدون مسنة الاستعانة به واما ما راي طهرت الشمس وما لا في بعض النسخ من الجملة في او لها سب من  
الناسخ ليس لها وجه قال الباكي محل ان الرجل قصد بذلك يعلم من عنده واجب على من اطاع الاجتهاد وقيل انه  
اخره بذلك ليس من الاكل في بقية يومه لان ذلك واجب على من اطاع ويؤمل ان الزمن من صوم ثم علم بعد ذلك  
ان من صوم ام قال عمر بن الخطاب رد الخطيب به الامر الذي تقع فيه الخطية والاشان والاحمال كذا في المصحح يسير اي لا حرج فيه  
والا لم يقدم بهذا في تحقيق الوقت على الظن ان الشمس غابت ولا يكلف التفتيش الا وسما وليس في النسخ المصرية لفظ في  
الوقت لكن المراد بالاجتهاد هو الاجتهاد في الوقت قال مالك انما يريد به قوله الخطيب يسير وجوب القضاء فعول لقوله يريد  
قيامه في الظن والشرع لم يحققه طراوة يريد بقوله يسير حقة مؤنته وليسارته بالنسب حلف على الفضة اي يريد كونه  
يسيرا وهو ذلك ما بين الامر سهلا لا صعبا فيه الكفارة كما يقول نصور بي ما مكانه وما نقله الامام مالك من قول  
عمر بن الخطاب في حقه من الزمان عن عمر بن الخطاب يسير وقد اجتهد في الفقه في ما روي ان قال يا مولانا  
من كان افطر فان قضاء يوم يسير ومن لم يكن افطر فليقم صومه وفي التطبيق المروي ان ابن ابي شبة عن حفصة قال شهدت عمر بن  
رمضان وقرب عليه شراب فشرب بعض القوم وهم يقولون ان الشمس قد غربت ثم اتي بالميزان فقال يا امير المؤمنين والشرع  
الشمس طالع لم تغرب فقال عمر من كان افطر فليقم صومه ومن لم افطر فليقم صومه من قرب الشمس وزاد من طريق آخر فقال  
لا فاعلم انك اذا شربا ولم يمتك رعبا وقيل اجتهاد في قضاء يوم يسير روي في الاثر بعينه ونحو ما اشرع اليه في عدة طرق ويعضد ما  
في البخاري من عمر بن هشام بن عروة عن ابيه عن سماء قالت افطرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عظيم ثم طلعت الشمس  
فقبل لبشام فامرنا بالقضاء قال ولا بد من القضاء وقيل عمر سمعت هشام يقول لا ادري انقضوا ام لا قال الحافظ طاهر بن عبد الله  
التي قبلها الحسن بن علي بن حمزة بالقضاء فعول على انه استند فيه الى دليل آخر واما حديث سماء فلا يحفظ فيه اثرات القضاء ولا  
ففيه وقد اختلفت في هذه المسئلة قال الموقوف ان اكل ينعان ان الفطر لم يطلع وقد كان طلع او افطر ليقين ان الشمس قد غابت ولم تغرب  
فعلية القضاء وهذا قول اكثر من العظماء والقضاء وغيرهم على من عروة ومجاهد والحسن واسحق لا يفتي عليهم لم يروى عن ابي بن هب قال كنت  
جاسا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان في زمان عمر بن الخطاب فاتي بانياس كسر فيها اثواب من بيت حفصة فشرتها  
ومن ثرى اذن من الليل لم اكنف بسحاب فاذا الشمس طالع قل جمل الناس يقولون انقضى يومنا مكانه فقال عمر والله لا نقضيه يا اخي  
لا ثم ولنا رواد الاثر ان عمر بن الخطاب قال من اكل فليقم صومه وروي هشام عن فاطمة عن اسماء فذكر حديث البخاري المذكور قريبا فذكرت ما يروى  
منهم الا انه لا يثبت انما يجب القضاء قال الشعبي وروى قال ابن سيرين وسعيد بن جبير والاذاعي والثوري واسحق وادب احمد الكوفي  
في الجراح وذهب جماعة الى انه لا يجب القضاء في هذه الصورة اخذوا ما ورد في بعض طرق فقه عمار قال لا نقض لكن قال ابن عبد البر وغيره  
في رواية ضعيفة والخطيب رعاية الاثبات قال الشعبي وغلطوا في رويين وذهب الروي في هذه الرواية الخليفة لبقية الروايات وقال ابن خنيزر  
في هذه الرواية ارسال وليعقوب بن سفيان كان محل على زيد بن هب بهذه الرواية الخليفة لبقية الروايات وروى في هذه الاثر الخليفة  
بامور ام قال الشعبي روي عن مجاهد وعطاء وعروة بن الزبير انهم قالوا لا قضاء عليه ومعلوم منزله من اكل ما ساء قال الحافظ وجامد





مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يسئل عن قضاء رمضان فقال  
سعيد احب الى ان لا يفرق قضاء رمضان وان يؤخر قال يحيى وسمعت ما لك يقول  
فمن فرق قضاء رمضان فليس عليه اعادة وذلك عجوزي عن واحد الى ان يتابعه

والخبي وسعيد بن جبير والشيبى وعلقمة والثوري وابا حنيفة واصحابه وما لك والشافعي واحمد وسحن ويروى ذلك عن علي بن ابي طالب  
وابن مسعود وعبد الله بن عمر والبيهري وعقل الصديري عن احمد ان قال من تقيا فاحشا انظر ان مختصرا بسط المعنى الا قول  
الاخرى في ذلك واختلفت الروايات عن المالك في ذلك قال الباقى من مستقاة يلزمه القضاء بهذا قول مالك و  
اختلف اصحابه في ذلك فقال الابرهري هو على الاستحباب وقال ابو يعقوب الرازى هو على الوجوب وبقي الشافعي  
وابو حنيفة والدليل على وجوب ذلك ان المتخذ للفق والمكره لنفسه عليه لا يسلم في الغالب من يورث في حلقه فيض بقطره  
لما كان ذلك الغالب من حاله حل سائرته على ذلك كالنوم في الحديث فاذا قلنا لا يوجب القضاء فكل تلزمه الكفارة  
قال ابو بكر بن ابن الماجشون عليه الكفارة وقال القاضي ابو محمد بن قائل من اصحابنا ان القضاء على الوجوب تلزمه الكفارة  
وقال ابو الفرج وسئل عن ذلك رد لا وجب عليه الكفارة قال الباقى وفيه نظر وبطل عندي من وجهين احدهما اننا  
نوجب عليه القضاء لا ان يتيقن سلامته صومه فلا بد من القضاء ليشترط فيه من الصوم الذي لم يمتدحها ونحن لا نتيقن سلامته  
صومه فنوجب عليه الكفارة والثاني ان الكفارة انما تجب اذا كان الفطر نفسه باختيار الصائم فاما اذا فعله لا بد  
الى وقوع الفطر منه بغير اختيار فوجب عليه الكفارة ام قلت ولم يرجع عند المالك من هذه الروايات ما في الشرح  
الكبير للرد وبر اذ قال وصحته بترك اخراج في فان استدعاها فالقضاء دون الكفارة ما لم يرجع منه شيء ولو عليه  
فان خرج منه قنبر فلا قضاء الا ان يرجع منه شيء فالقضاء فقط ما لم يخرج من ارجاءه فالكفارة ايضا ام وعند الحنفية  
كما في الدر المختار ان ذم الفطر مطلقا لا الفطر الاول وان استغنى عما ذكره من الصوم من كان ملا الفطر فسد بالاعمال  
وان اقل لا عندنا لا يوسف وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية كقول محمد انه يفسد ام وفي صورة الاعادة فروع واقل كثيرة  
على كتب الفرق قال ابن عابد بن المسئلة تنفر الى اربع وعشرين صورة لا اذ امان ان لا يستعي في كل امان على الفطر او  
دود وكل من الاربع امان ان خرج اعاد او اعاده وكل امان اذكر لصومه او لا فطر في كل على الصبح الا في الاعادة  
والاستقابة بشرط المانع التكرار وفي المشكوة عن ابى سعيد فوماثلت لا يفيطن للصائم المحامه والفتح والاحكام رواه  
الترمذي وقال بهذا حديث غير محفوظ وعبد الرحمن بن زيد الراوى يضعف في الحديث قال ميرك رواه الدارقطني والبيهقي و  
رواه ابو داود وعن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو حاتم حديث ابى داود وشبهه بصواب وقال ابو زرعة  
انه اصح وقال ابن الجهم رواه البراء بن رباح عن حديث ابن عباس وقال هذا من احسن استاذ اصحابنا واخرجه الدارقطني من  
حديث ثوبان فقد نزل ان الحديث بحسب ان يرفق الى درجة الحسن ونقصت رواة انا جوب من قبل الحفظ لا العدالة فالتخلف  
دليل الاجادة في خصوصه قاله القاري مالك عن يحيى بن سعيد الاغصري انه سمع سعيد بن المسيب يسئل ببناء الجمل  
عن قضاء رمضان بل يتابع ام لا يفرق فقال سعيد احب الى لبس الياء مع الى الجارة ان لا يفرق ببناء الجمل او المعلوم  
قضاء رمضان وان يؤخر بلغ الناس على ما ضبط الزقاني ويحل كسر ببناء الجمل والمعلوم معا والموازنة المتابعة يقال فترت  
الحيل اذا جاز استيقن بعضها بعضا قال في الجمع الى يفرق بان يصوم يوما ويفطر يوما قال الباقى قوله احب الى ان لا يفرق حب  
ما تقدم من استحباب ذلك لان الاستحباب لا يجرى الا في اول يومه فحب لا يجرى الا في الثاني وذلك يقتضي التتابع الا ان هذا هو ترتيب مقصود  
في نفسه ووجه ثلث ان العلماء قد اختلفوا في وجوب التتابع والا فضل ابن يوفى بالصعادة على وجه متيقن على اجزائه فحل  
هذه الطريقة يكون التتابع مقصودا قال يحيى وسمعت ما لك يقول فمن فرق قضاء رمضان فليس عليه اعادة لان التتابع ليس  
بواجب وذلك مجزى عنه بصيغة اسم الفاعل في النسخ البندية وفي المصرية يحجز بصيغة المضارع والمروى واحد ووجب الى  
ان يتابع الحاقا بصله او بدار الفراق ذمة او جردا عن الخلاف كما تقدم في كلام الباقى ولقد مر قربا عن كلام الحافظ  
لا يختلف المجيزون بالتتابع ان التتابع ادنى وفي موطن الامام محمد بعد ذكره الا تار قال محمد لم ينج بينه افضل وان فرقت و  
احصيت العدة فلا بأس بذلك وهو قول ابى حنيفة والامة قبلنا وفي حراتي الفلاح لا يشترط التتابع في القضاء لاطلاق  
النص لكن المستحب التتابع وعدم التاخير عن زمان القدرة مسارعة الى الخير وبراءة الذمة -





قال يحيى قال مالك واحب الى ان يكون ما سمي الله في القرآن يصام متتابعاً  
قال يحيى وسئل مالك عن المرأة تصوم صائتة في رمضان فتدفع دفعة من دم عيها  
في غير اوان حيضتها شئ تنظر حتى تمسي ان ترى مثل ذلك فلا ترى شيئاً شئ تصوم يوماً  
اخر فتدفع دفعة اخرى وهي دون الاولي شئ ينقطع ذلك عنها قبل حيضتها يا يام  
فسئل مالك كيف تصنع في صيامها وصلواتها قال مالك ذلك الدم من الحيضة  
فاذا سرائه فلتقط

لم ينع احداً يصح الاحتجاج بغير المتواتر من اخبار الاعداد كيف وقد تقدم ان جمهور العلماء على الاحتجاج برجوعه عن دم عيها  
قال الشوكاني في قراءة الاحاديث من رواية احمد بن حنبل في الاحتجاج بالمتواتر من اخبار الاعداد صالحة للتقرير والاطلاق وتخصيص الحكم كما تقدم في الاصل اه قال يحيى قال  
مالك واحب الى ان يكون ما سمي الله في القرآن اى كل صوم ذكره الله تعالى في القرآن يصام متتابعاً سوى كفارة القتل و  
الظهار في التتابع فيها واجب بالنص قال البايجي وقد قال ابو هريرة وابن عباس ان كل صوم ذكره في القرآن فالأفضل حين  
يكون متتابعاً الا انه لم يشترط فيه التتابع فانما يحزني عندنا الفرق بينه وبين مالك وكذلك في كفارة الايمان والفسخ الايام في الحج  
والسبقة بعد الرجوع اه قلت وبهذا في قضاء رمضان قال لقائي فعدة من ايام أخر قد تقدم قريباً قال الكاساني في البداية  
الكفارة المفردة في الشرع خمسة انواع كفارة اليمين وكفارة الحلق وكفارة القتل وكفارة الظهار وكفارة الافطار واكمل واجبة  
الا ان اربعة منها عتوت وجوبها بالكتاب العزيز واحدة منهما عتوت وجوبها بالاستدراك وفي المراتب اربعة متتابعة بالنص او اربعة  
وكفارة القتل والظهار واليمين (القراءة ابن مسعود المشهورة) والغير فيه قضاء رمضان وفدية الحلق لا ذى والمعة والقران وحج العسير و  
تلك لم تذكر في القرآن وتجنبت بالاحاديث صوم كفارة الافطار وهو متتابع والتطوع متفرقة والمنذر وهو على اقسام اه قال يحيى  
وسئل ابنه الجوزي مالك عن المرأة تصوم صائتة في رمضان فتدفع دفعة لضعف الدال المعلقة اسم ما يدعى صوم وبغتها المرأة قال  
ابن فارس الدم من الموطأ والم وغيرهما مثل الدفعة قال الزرقاني من دم عيها بين جملة اى طرى خاص لا غلط فيها في غير اوان  
اى وقت حيضتها لكن يشترط فيه كسبها في كلام البايجي ان يكون بين هذا وبين ما تقدم من الحيض زمن يصح ان يكون طهرها كاطا  
وسبانيا بمان الظاهر الكمال ثم عطف المرأة على ما سمي الله في القرآن من دم عيها في ذلك الدم مرة اخرى لكثرة شيئا وكذلك الحكم لو ترى مرة اخرى  
في ذلك اليوم بل هو باو لى ثم صحح ابو قحافة دفع دفعة اخرى وفي الدفعة دون الدفعة الاولى اى اقل منها وذلك ليس باقرار  
بل لا لاق ولا لشراء ثم ينقطع ذلك الدم عنها قبل حيضتها المعتاد بايام قتل بينا الجوزي اعاد بلا الكلام توضيحي للسؤال مالك  
كيف تقضي هذه المرأة في صيامها وصلواتها قال مالك من جملة للسؤال ذلك الدم من الحيضة بفتح الحاء وكسر با فاذا رأت لتقط  
قال البايجي وبهذا ما قال ان المرأة اذا رأت الدم في وقت يصح ان يكون حيضها لا تخل بينه وبين الحيض الذي كان قبله من  
زمن الظاهر ما يكون طهرها كاطا فاذا يكون حيضاً سواء كان في وقت حيضها المعتاد او في غيره فاذا رأت المرأة ولود دفعة في اليوم اطلت  
لمادة منها في كتاب الحيض من ان الدم اذا رؤى في زمن الحيض فهو حيض كثر اكان قليلاً اه وتخلل الفضا في الحيض من مالك  
في مقدار اقل الظاهر واثبات روى عن ابن القاسم ان ذلك غير مقدور الرجوع فيه الى العتوت والعادة ووجه ذلك ان كل امر  
اتجه الى تحديده ولم يرد في الشرع تحديده فان الرجوع فيه الى العتوت والعادة كالعمل في الصلوة والرواية الثانية انه مقدور و  
اختلفت في التقدير فروي في المبسوط ابن الماجشون اقل الظاهر خمسة ايام وقال ابن حبيب عشرة وقال محمد بن مسلم خمسة عشر  
يوما ورجح البايجي هذه الرواية وتقدم في الحيض من الاوجز ان لا عد لاقبل الحيض هذا الام مالك فاذا رأت المرأة ما ولو مرة واحدة  
والزبان يصح ان يكون حيضاً تخلل الظاهر الكمال فينبغي ان يكون حالها عدم المانع فلا بد ان تقطع وعندها تنقضي لا يكون الاقل  
من ثلاثة ايام حيضاً كما هو معروف فاذا رأت المرأة ما ولو لم يمين لا يكون حيضاً بل يستأخره فلا يجوز لها ان تقطع اذا رأت  
لو اودع في ثم اذرت ثلثة ايام والبايجي وتقدم قبل ذلك من الظاهر الكمال وهو خمسة عشر يوماً من الحيض لا يفيدها ان تقطع لان الحيض  
يصح صوم الصوم) دليل الملامر ما قبل ذلك بالفظ ولا وجه للدليل الا في نسخة الزرقاني واما غير ما من جميع النسخ البدية والمصرية  
فقال في عنها والظاهر ان كلام الشارح ثم قال لو لم يمتنع اهل العلم على ان الحيض والنفساء لا يحل لهما الصوم وانهما لا يقطران  
رمضان ويقضيان وانهما اذا صامتا لم يجز لهما الصوم وقد قالت عائشة رضي الله عنها ان الحيض والنفساء لا يحل لهما الصوم وانهما لا يقطران

ولتقص ما افطرت فاذا ذهب عنها الدم فلتغتسل ولتصم قال وسئل  
مالك عن اسلم في اخر يوم من رمضان هل عليه قضاء من مضى كله وهل  
يجب عليه قضاء اليوم الذي اسلم فيه فقال ليس عليه قضاء مما مضى وانما يستأنف  
الصيام فيما يستقبل

فصور قضاء الصوم الحديث متفق عليه وقال ابو سعيد قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس احدكن اذا حاض لم يصل ولم تصم فكل  
من نقصان دينه رادها البخاري في المحاض والنفساء سواء لان دم النفساء هو دم الحيض وحكمه حكمه متى وجد الحيض في جزء من  
النهار فسد صوم ذلك اليوم سواء وجد في اوله او في آخره او في وسطه وجوبا لا نفرت من الصيام قال الشيخ في المبطل نقل  
ابن المنذر والنووي وغيرهما اجماع المسلمين على انه لا يجب على الحيض قضاء الصلوة ويجب عليها قضاء الصيام وعلى  
ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج انهم كانوا يقولون على الحيض قضاء الصلوة وعن حمزة انه كان يامر بها فاحوت عليه  
ام سلمة قال لما قلنا قلنا استمر الا اجماع على عدم الوجوب كما قاله الزهري وغيره والفرق بين الصوم والصلوة انها كثيرة  
متكررة فيشق قضاؤها بخلاف الصوم فانه يجب في السنة مرة او في العينة قال عمر قال الزهري لقضى الحيض الصوم و  
لا تقضي الصلوة قلت ممن قال اجمع المسلمون عليه وليس في كل شيء تجد الاستناد القوي اجمع المسلمون على ان الحيض  
والنفساء لا يجب عليهما الصلوة ولا الصوم في الحال وعلى انه لا يجب عليهما قضاء الصلوة وعلى انه عليهما قضاء الصوم  
واخرج البخاري في صحيحه نقلا قال ابو داود ان السنن ووجه الحق لنا في كثير من خلاف الراي فاجاب المسلمون بما من  
اتباعنا من ذلك ان الحيض لقضى الصيام ولا تقضي الصلوة قال الحافظ قال الزين بن المنير نظر ابو داود في بعض  
فوجد ما لنا من اثنين العبادتين وما سلب الالهية استحالة ان يتوجه به خطاب الاقتضاء وما يمنع صحة الفعل بمنع الوجوب  
فذلك مستبعد الفرق بين الصلوة والصوم فاحال بذلك على اتباع السنة والتجديد الحسن وقد تقدم في كتاب الحيض (عن  
البخاري) (سؤال) (امرأة من حديث) (مما ذكره من عاشره عن الفرق المذكور فاحوت عليها عاشره السؤال وخشيت عليها ان  
تكون تلقته من الخوارج الذين جرت عادتهم باحرام السنن بآرائهم ولم تزد باسأل الخوارج على النص وكما انها قالت لها ودي  
السؤال عن العلة التي يابوها من معرفتها وهو الاقياد الى الشارع وقد تكلم بعض الفقهاء في الفرق واختار امام الحرمين ان الشيخ  
في ذلك هو النص وان كل شيء ذكره من الفرق ضعيف او كتب والذي المرجح نور الله شره فانه ملحقه في الفرق في ذلك  
بينهما من تضاعف الصلوات والحرج مدفوع شرعا بخلاف الصيام ولما في الدم والنفساء من المضادة الظاهرة للصلوة  
وليس كذلك في الصيام فان ركنه الامساك بالنية فلا يبعد ان يقضي شهيو رمضان وجوب صيامها الا انه صار مترددا على  
لحل حقو لنا لم يبلغ الى ادراك كنهها او فاذا ذهب عنها الدم فلتغتسل قال الحيض يلزمها الغسل عند القطار الدم لتطهر  
من حدث حيضها وتصوم وفي النسخ المصدية وقصوم اسي لقود الى ما كانت عليه من الصوم في اليوم الثاني لان اليوم الذي كانت  
حاضته في اوله لا يصح ان تصوم شيئا منه وانما تقوم بالبعد - قال يحيى وسئل مالك عن اسلم في اخر يوم من رمضان هل عليه  
قضاء رمضان كله وكذلك اذا اسلم في انشاء رمضان وقد مضى بعض الشهر هل يجب عليه قضاء ما مضى من الايام وهل يجب  
وفي النسخ المصدية او يجب عليه قضاء اليوم الذي اسلم فيه فقال مالك رضي الله عنه ليس عليه قضاء ما مضى من رمضان كله او بعضه  
حال كره وذلك ظاهر لان الاسلام بشرط الوجوب وعلى الباقي والزقاني فيه خلافا للحسن وعطاء وعكرمة في انه يجب قضاء  
الماضي قال ابو عمر من اوجب على الكافر فليصم ويحكم صوم ما مضى فقد كلف غير مكلف لان الصيام انما يجب على المؤمن  
البالح لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين اقبلوا الاسلام فليصموا ما كتب الله عليهم والجارية  
منه يخفى او قال الباقي والاصل في ذلك ان الاداء قد فات لمضي زمنه والقضاء لا يجب الا بالامتنان والفرق بين ما مضى  
من هذا الشهر وبين ما مضى من الشهر المتقدم من السنين الماضية في ان وقت الاداء قد فات فيها فاذا لم يجب قضاء ما مضى من  
الاعوام فكذلك من شهر من الاعوام قلت وفي جمع القوائد من سفيان بن عتيق النسخي قال تقدم وقد نام انيق على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فاسلم في النصف من رمضان فامرهم فصاموا معه واستقبلوا ولم يامرهم بقضاء ما مضى من الشهر  
وانما استأنف الصيام فيما يستقبل من ذلك الشهر وغيره لانه صار غاطيا بالصوم على وجه الاحتياط لبقوله تعالى فمن شهد



## واحِب الى ان يقضى اليوم الذى اسلم فيه قضاء النطوع

مكتم الشهر فليصمه - قال الخرقى اذا اسلم الكافر في شهر رمضان صام يستقبل من بقيقه شهره كالطريق المصوم يستقبل من بقيقه شهره فلا خلاف فيه وانما قضاء ما مضى من شهر قبل اسلامه فلا يجب وبهذا قال الشعبي وقنادة ومالك والاوزاعي والثاقفي والبطونى واصحاب الراى وقال عطاء عليه قضاء وعن الحسن كالمذمومين ولنا ان ما مضى عبادة خرجت في حال كفره فلم يلزمه قضاءه كالرمضان الماضى اما اليوم الذى اسلم فيه فانه يلزمه اسماكه وليقضى هذا المصوم من امره وقيل قال الماسكونى واسحق وقال مالك والبطونى والاوزاعي والمنذر لا قضاء عليه لانه لم يدرك من زمن الصلوة ما يمكنه ان يقضى بها فيه فاصمه ما لو اسلم بعد خروج اليوم وقدرى ذلك من امره واحسب الى ان يقضى اليوم الذى اسلم فيه اشتغفت الامة في ذلك والامة المظلمة ما خلا الامام احمد متفقون في عدم الوجوب مع الخلاف فيما بينهم في الذنب ففي الشرح الكبير للردومير ونسب امساك بقيقه اليوم من اسلم ونسب قضاءه ولم يجب له ولا يختلف في خروج الشافعية في الذنب مع اتفاقها في عدم الوجوب ففي النخبة ولو بلغ في النهار موطا او اسلم فلا قضاء في الصبح ولا يلزمهم امساك بقيقه النهار في الاصح لا يجرى الا بعد زوال الشمس والمريض او في مخرج الاقارع وحاشيتة وشرايط وجوب الصيام اربعة الاول الاسلام ولو فيما مضى فلا يجب على الكافر الا على ما قضاه بعد اسلامه لم ينفذ والكلام في غير اليوم الذى اسلم فيه اما يوجب قضاءه راحة الخرافة لقوى عندنا وكذا لا يجب القضاء عند الخنفة في غير اليوم الذى اسلم فيه الصبي او اسلم الكافر في رمضان اسماكه بقيقه يومها ولم يقضى له مما ولا مضى لعدم الخطاب وبهذا خلافت الصلوة لان السبب فيها الجهر المتصل بالاداء فوجدت الامة عند وفي الصوم الجهر الاول والا بلية منعدمة عنده او لم يجرى في القروع بنسب القضاء وادوجب الحنا بيلة القضاء في ذلك ففي نيل المارب وان اسلم الحافر اظهرت الحافل او بلغ الصبي او عقل الجنون في اثناء النهار وجم موطا وان لم يجرى الامساك والقضاء لمحة الوقت كقيام البينة في الرواية وادرك جزء من الوقت كالصلوة او هذا هو المصوم من الامام احمد وعنه رواية اخرى موافقة للجهر كما تقدم من الخنفة - قضاء المظنوع مختلف فيما عند الامة والقضاء رضى قال الطوقى من دخل في صيام تطوع استحب له اتمامه فان خرج منه فلا قضاء عليه روى عن ابن عمر وابن عباس انهما اصبيا صامين ثم اضطررا وقل ابن عمر باس به ما لم يكن نذرا وقضاء رمضان وبهذا ذهب احمد والثوري والشافعي واسحق وقدرى مجتبى عن احمد اذا جمع على الصيام فاجبه على نفسه فافطرن غير عند اعداؤه ما كان له وبهذا حمل على اداس تحب ذلك او نذره ليكون موافقا لسائر الروايات عنه وقال الشافعي والزهري ومالك يلزم من الشروع فيه ولا يخرج منه الا بعد فان خرج قضى وعن مالك لا قضاء عليه او قلت وما ذكر من التناول لرؤية حليل لا يتشبه فيما ساقى عن الامام احمد من كتاب الصلوة له قال ظاهره انه رواية ايضا قال الحافظ جواز اللفظ من صوم المظنوع هو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه قضاء الا انه يستحب ذلك وعن مالك الجواز وعدم القضاء بعد المنع اثبات القضاء بغير عذر وعن ابى حنيفة يلزمه القضاء مطلقا ذكره الطحاوى وغيره وشبهه به من افسد حج التطوع فان عليه قضاء التلقات وتجب بان الحج امتان باحكام لا يقياس عليه غيره فيما من ذلك ان الحج يوم مفسده بالمضى في قاسده والصيام لا يوم مفسده بالمضى فيه فان قارنا هت مبيات الظالم في كتاب الحج ثم قل الحافظ ولا نقياس في مقابلة النفس فلا يعتبر به واغرب ابن عبد البر فيقول لا يجمع على عدم وجوب القضاء ومن افسد صومه بعد اذ قلنا ما قال الحافظ من انه قياسي في مقابلة النفس بعيد من مثل الحافظ لانه ليس بقياس بل هو النص لبيته كما استرى مع ان النص عند من ينفى القضاء لا عدم الذكر وهو ليس بحج - وقال العيني مذموب مجاهد وطاوس وعطاء والثوري والشافعي واهم واسحق ابن المظنوع بالصوم اذا فطر بعد اذ بغير عذر لا قضاء عليه الا ان تحب هو ان يقضيه وروى ذلك عن سلمان وابى الدرداء وروى وجوب القضاء عن ابى بكر وعمر وعلي وابن عباس ومجاهد بن عبد الله والاشترى وام سلمة وهو قول الحسن البصري وسعيد بن جبيرة في قول وابى حنيفة ومالك وابى يوسف ومحمد او قلت والاصواب في مسلوك الامام مالك رضى هو التفرق كما حكاه الحافظ ففي الشرح الكبير للردومير وقضى في النقل باللفظ التحريم لا باللفظ تسميها او كراها ولا يفيض ونفاس الى آخر ما قاله في فروع الحنا بيلة من نيل المارب وغيره سنة القضاء وخرجنا عن الخلاف لكن نص كتاب الصلوة للامام احمد مجتبى انه من دخل في التطوع ففسد وجب عليه ان يتركه ولا يجب عليه اتمامه وحكمه كمان الرجل لو اجره بمجره لظنوا وجب عليه قضاها وكان الرجل لو صام تطوعا فلو ما فطر عنه الفطر وجب عليه قضاء ذلك في كل تطوع ودخل فيه لزمه وجوب عليه اذا لم يتركه لانه حين دخل فيه فقد اوجبه على نفسه ولو لم يدخل فيه

مالك عن ابن شهاب ان عائشة وحفصة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم  
اصبحتا صائمتين متطوعتين فاهدي لهما طعما فافطرتا عليه

لم يكن عليه شيء او قلت ففي هذا الكلام لا يتضح التأويل الذي سبق من الموقوف والظاهر عندى ان الامام احمد رواه لا يجاب  
الاتمام والقضاء بالإضافة ذكر الموقوف في الصلوة قريبا منها فقال وسائر التأويل من الاعمال حكما حكم الصيام في اجزائها لا تكتم  
بالشروع مالك عن ابن شهاب ان عائشة وحفصة مرسل وصلى ابن عبد البر عن عبد العزيز بن يحيى عن مالك  
عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة وقال البصير عن مالك الامارسل وله طرق كثيرة عندنا في مذي والنسائي والترمذي  
وغيرهم ووسط السيوطي في التتوير والحاظ في الفتح وغيرهما الكلام على ارسال الحديث والنسابة وصحة خطاه واجاب عنه العلامة  
العيني في شرح البخاري باسناد البسط ليس هذا الخبر بالجدول انهم لم يختلفوا في الصحيح المرسل وانما انكروا اتصاله فلا بد ان يكون  
وليد لم يكن صحيح بالمرسل سيما اذا اتبع بالمراسيل الجديدة على ان من انكر الاحتجاج بالمرسل سلم الاحتجاج بمرسل تأييد مرسل  
آخر فضلا بحدوث مرسل هذا وقد ذكر العيني يمين روى الحديث متصلا عن الزهري عن عروة عن عائشة جماعة منهم جعفر بن  
بركان وسفيان بن حسين ومحمد بن ابى حفصة وصالح بن ابى الاخير واسماعيل بن ابراهيم بن عتيقة وصالح بن كيسان و  
جماعة بن اربعة ثم قال واذا دار الحديث بين الانقطاع والاتصال فطريق الاتصال اولى وهو قوس الاكثرين وذلك لان  
طريق الانقطاع سلكه عن الرواية وحاله اصلا وفي طريق الاتصال بيان له ولا موانعة بين السالكين والناسخ ولئن  
سلكنا ان روى مرسلنا ان صح فقد روى حديث متصل وهو حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة في يوم الاثنين روى الطحاوي  
وسما في حديث عائشة بهذا قريبا وحديث الباب هذا خبر الترمذي والبودا والنسائي في طريق ذكر البصير في شرحه وغيرهم  
قال الزيلعي في نصب الرتبة ولسند الترمذي رواه احمد في مسنده ورواه ابن حبان في صحيحه من طريق عن حماد بن عمار عن يحيى بن سعيد  
عن عروة عن عائشة قالت اصحبت انا وحفصة صائمتين الحديث ورواه عبد الرزاق في مصنفه حدثنا عمر بن الزهري ان  
عائشة وحفصة اصحبتا صائمتين الحديث ورواه ابن شحبة في مصنفه عن حبيب بن جابر عن عائشة وحفصة  
الحديث ولطريق آخر رواه الطبراني في معجمه عن حديث حبيب بن جابر عن عائشة وحفصة عن ابن عباس ان عائشة وحفصة كانتا صائمتين الحديث  
وطريق آخر رواه الطبراني في معجمه الوسيط عن ابى هريرة قالت اهديت لعائشة وحفصة هدية وبها صائمتان فالتفتا منها فذكرتا  
ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال تصبوا يوما صائمتين ولا تنكرا ولا تنكرا ولا تنكرا ولا تنكرا ولا تنكرا ولا تنكرا -  
زوجي النبي صلى الله عليه وسلم وادى المؤمنين اصحبتا صائمتين متطوعتين قال الباقى يحكى ان يكون هذا في يوم لم يكن عزجا  
فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحكى ان يكون ذلك باذن وذلك ان المرأة اذا علمت ان زوجها لا يجامعها لم يمسها في تلك الليلة  
بنهاذا جاز لها ان تصوم دون اذن فان علمت ان يجامعها لم تصم الا باذن وكذلك المرأة اذا علمت ان زوجها لا يجامعها لم يمسها في تلك الليلة  
الزوج والسيدة فليس بها نكاح بالتواقل وقال البصير قد تعقن العلماء على المرأة يحرم عليها صوم التطوع واعلموا حاضرا  
باذن الحديث ابى هريرة التام في مسلم والنسابة الا باذن اها قاضي بننا الجليل لها وفي الشيخ المصرية اليها طهامة اي شاة كما  
في رواية احمد عن عائشة فافطرتا عليه قال الباقى يحكى ان يكون للضرورة والحاجة اليه او النساء لصومهما ويحكى ان يكون لا اعتقاد  
بوجوب ذلك ثم شكتا فيه وقد اختلف الفقهاء في جواز فطر التطوع لغير ضرورة فقال مالك لا يجوز ذلك وفيه قول ابو حنيفة وقال  
الشافعي لا يكره ما شاء والدليل على ما نقول قوله تعالى ادعوا بالعقود وهذا عقد الصوم فوجب ان يفي به والدليل على ذلك من  
جدة السنة قوله لا داع الى الذي ساء لم يجب عليه من الصوم فقال له شهر رمضان فقال بل على غيره وقال لا الاكالات تطوع ونريد  
على ان عليان يطوع ووليدنا من جهة القياس ان هذا صوم فحرم فيها الفطر لغير ضرورة لعدم التمسك به كقضاء رمضان او قال  
الماظني نصفين التبرير في المشايخ فقال ليس في تحريم الاكل في صورة النقل من غير هذا الا دلالة العامة لقوله تعالى ولا تطعوا  
اعمالكم لان الخاص يقدم على العام ام كنهه خصوص عن قال ان الخاص يقدم على العام ومن قال ان العام يقدم على الخاص في هذه المسألة  
حتى يجوز نسخ الخاص به كما ثبت في الاصول فلا يكون كلام ابن المنية انصافا عنه وقال ابن عبد البر انما من الاج في هذه المسألة  
بقوله تعالى ولا تطعوا اعلمكم فقال لا تطعوا بل بالعلم وذلك ان العلم فيها على قولين فيقول اكثر اهل السنة لا تطعوا بالبراء  
اغضوا الله تعالى وقال آخرون لا تطعوا اعلمكم بالبراء الكبار قال الشيخ ومن ابن له هذا الخبر وقد اختلفوا في معناه فقبل  
لا تطعوا الطاعات بالكبار وقيل لا تطعوا اعمالكم بحسنة الله ومحبة رسوله ومن ابن عباس لا تطعوا بالبراء والسمعة وعنه



**قال يحيى ومعت مالكا يقول من اكل واشرب ناسيا او ساهيا في صياحه تقطوع فليس عليه قضاء وليتم يومه الذي اكل فيه واشرب وهو متطوع ولا يفطره وليس عليه من اصابه امر ليقطع صياحه وهو متطوع قضاء اذا كان انما افطر من عذر غير معتد للفطر ولا ارى عليه قضاء صلوة نافلة اذا هو قطعها من حدث لا يستطيع حبسه مما يحتاج فيه الى الوضوء قال يحيى قال مالك ولا ينبغي ان يدخل الرجل في شيء من الاعمال الصالحة الصلوة والصيام والحج وما اشبه هذا من الاعمال الصالحة التي يتطوع بها الناس فيقطعها حتى يتمه على سنته اذا كبر لم ينصرف حتى يصل ركعتين**

وكبره الز يلى ثم قال ورواه كذلك الدارقطني وقال ابن عمر قال قال يحيى بن عبيد وفي المرواة قال الشيخ ر واه الطيالسي في مسنده من حديث ابي سعيد الدارقطني من حديث جابر قال ان الرجل الذي يشرب الويسيد او يروي الطيالسي من حديث سعيد بن ابي الحسن عن ابن عباس انه اخبر اصحابه انه صام ثم خرج عليهم وراسر ليقطع فقالوا له مالك ما قال بك ولكن مرت في جاريته فا جئتني فاستبها وكانت حسنة فبعت بها وانا ففحصتها بها واخرها فخرج ابن عمر عن النبي من حديث بن سليمان ان النبي قال فخرج عمر بن الخطاب يوم ا على الصلوة فقال اني أصبحت صائما ففرت في جاريته ففقت عليها فافترق قال فلم يالوا ما شكوا عليه فقال له علي رة اصعب حلا ولا تقضي يوما مكاه قال عمر رة انت جنتهم فقتا وروي ابن ابي شيبة بسنده عن النبي بن سيرين انه صام يومه ففعلش ففعلش عطا شديدا فافطر فقال عدة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فاحروه ان يقضي يوما مكاه ا في هذه الاثار ان جل الصلوة والاكابرهم اخذوا بالقضاء ولقد في بيان الذناب ان وجوب القضاء وروي عن النبي بن عمر وروى علي وابن عباس وجابر بن عبد الله وعائشة وام سلمة رضي الله عنهم جميعا وروي ابن عمر رة ذلك لم يوجب بزيه او قال يعقوب واخرج الطحاوي عنه انه سئل عن ذلك فقال يوما امر مكاه قال يحيى سمعت مالكا يقول من اكل وسعيط وبل حكم الجاه ناسيا كذلك يختلف عند الامامة قال ابن رشد اذا جامع ناسيا للصوم فان شفا فواي ا حنيفة يقولان لا قضاء عليه ولا كفارة قال مالك عليه القضاء دون الكفارة وقال احمد واهل الظاهر عليه القضاء والكفارة وقدم ذلك بموطا قريبا . ساهيا ونا ناسيا في صيام تطوع قيد التطوع استرازا عند الاماكنية خلافا للجمهور اذ قالوا لا فرق بين صوم التطوع والقرض في السهو فليس عليه قضاء لانه لم يقطع صومه كما يصريح به المصنف ويتم يومه الذي اكل فيه واشرب او حمل شيئا اخر من المفطرات ناسيا وهو متطوع ولا يفطره وحملوا قوله صلى الله عليه وسلم اذا نسى ا حله فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعم الله وسقاه رواه الشيخان وغيرهما على صوم التطوع ولا فرق عند الجمهور بين التطوع والقرض لعموم الرواية وليس عليه من اصابه امر ليقطع صيامه وهو متطوع قضاء اذا كان المفطر انما افطره من عذر كرض حيض غير متهم لكفط مختلف المتحرجا و ذلك لما تقدم في اول الباب ان المفطر في صوم التطوع يجوز عند مالك عليه ولا قضاء عليه ولا يجوز الفطر بدون عذر ويجب القضاء قال الباقى ولا عذر اني تسقط القضاء النسيان والمطر والافرا وشدة الجوع والعطش والحول الذي يخاف منه تجدد مرض او زيا دة او طول مدة والماسفر فغيره من امان احدهما انه عذر يسقط القضاء في رواية ابن حبيب والافرا انه ليس بعذر ومن افطره من اخطئه لزمه القضاء وحي رواية ابن القيم وابن عبد الحكم ا هم قلت وفي هذا خلاف الخنفية اذ قالوا بايجاب القضاء مطلقا سواء كان المفطر يجوز او يبرده لما تقدم من الرواية ثم ذكر المصنف عدة الازار من المقلعات اذا اشدت طرذا للباب فقال ولا ارى عليه قضاء صلوة نافلة اذا هو قطعها من حدث فافطر من سببية لا يستطيع حبسه اى منه مما يحتاج فيه الى الوضوء كيول او غلط او حج قال يحيى قال مالك ولا ينبغي ان يدخل الرجل في شيء من الاعمال الصالحة الصلوة والصيام والحج وما اشبه هذا من الاعمال الصالحة التي يتطوع بها الناس فيقطعها حتى يتمه على سنته اى على طريقة لياقي باقل ما يكون من غير ما يتطوع بها الناس فيقطعها بالنصب جواب يحيى حتى يتم على سنته اى على طريقة لياقي باقل ما يكون من اجس تلك العبادة ثم شرع في تفصيل ما يجره او لا فقال اذا كبر اى دخل في الصلوة بالتكبير لم يعرف حتى يصل ركعتين

واذا صام لم يفطر حتى يتم صوم يومه واذا اهل لم يرجع حتى يتم حجه واذا  
دخل في الطواف لم يقطع حتى يتم سبعته لا ينبغي ان يترك شيئاً من هذا اذا  
دخل فيه حتى يقضي الا من امر بغيره فليأخذ ما يقرض للناس من الا سقا م  
التي يعذرون بها والا مورا التي يعذرون بها وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول  
في كتابه و كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود  
من الفجر ثم اتموا الصيام الى الليل فعليه اتمام الصيام كما قال الله عز وجل  
واتموا الحج والعمرة لله فلوان حجلاً اهل بالحج تطوعاً وقد قضى الفريضة لم يكن له  
ان يترك الحج بعد ان دخل فيه ويرجع حلاً من الطريق وكل احد دخل  
في نافلة فعليه اتمامها اذا دخل فيها كما يتم الفريضة وهذا احسن ما سمعت  
فدية من افطر في رمضان من علة - مالك انه بلغه ان ابن  
مالك سئل حتى كان لا يفطر على الصيام فكان يفترى

لا بد لصلوة طوعاً باق من الركعتين عند المكتبة والحففة واذا صام اى دخل في الصوم بالنية لم يفطر حتى يتم صومه  
الى الليل لقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل واذا اهل له دخل في الحج بالاتمام لم يرجع حتى يتم حجه وكذلك العمرة  
بزيان بالانفاق بين الامة لا يجوز عند احد رفضها واذا دخل في الطواف بالشروع فيه لم يقطع حتى يتم سبعته وفي  
الشيخ الهندي حتى يتم سبعته وذلك اقل ما يكون من عبادة الطواف ولا ينبغي ان يترك شيئاً من هذا لى ما ذكر من  
الاعمال الصالحة اذا دخل فيه حتى يقضي اى يتم ويؤديه والقضاء بمعنى الاداء في كلام المصنف وبل يجب عليه القضاء  
المصطلح ايضا فمختلف عند الامتة واجب عند الحقيقة في الكل الا من امر استخفافاً من قوله لا ينبغي ان يترك يوم من له ما يقرض  
بغير الرأى للناس من الاسقام اى الامراض التي يعذرون بها لى الناس وكذلك الامور التي يعذرون بها لبعض النفاس  
وذلك لى دليل وجوب الاتمام ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه و كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط  
الابيض من الخيط الاسود والموادياض النهار وسوا الليل من الفجر بيان الخيط الابيض والخيط من بيان الخيط الاسود لانه عليه  
ثم اتموا الصيام الى الليل فعليه اتمام الصيام الى الليل كما قال الله عز اسمه فلا يجوز رفضه قبل الليل وقال الله تعالى في مسئلة  
الحج والعمرة كنذا ساق المشركين بغير رفق قال الله وليس العكر في الشيخ الهندي فيكون المراد بقوله كما قال الشري مسئلة الحج  
والموادياض والعمرة نشر فلوان رجلاً اهل لى احوام بالحج وكذا بالعمرة كطوعاً وقد قضى الفريضة جلية عليه فدية بذلك لان تقديم النفل  
على الفرض عند عدم كونه قال الدوسي يحرم تقديم النفل على الفرض بناء على ادواجب على التزائم على القوتية بتقديم النفل او  
الزدر على الفرض حرام اذ كلفه لو نوى النفل وعليه حجه الاسلام ليقع نفلها وقالت الشافعية يفتي بنية ويقبل حجة فكذا في الشروع  
الكبير والدوسي قلت والحففة في ذلك موافقة لما كتبه على المعتمد خلافاً لى يوسف فهو موافق للشافعية في ذلك في خراج الناس  
للقارى لم يكن له ان يترك الحج بعد ان دخل فيه ويرجع حلاً من الطريق وكذا بالعمرة بالانفاق ثم ذكر المصنف اصلاً كلفها في ذاك  
فقال وكل احد دخل في نافلة ولا يتبعض فعليه اتمامها اذا دخل فيها كما يتم الفريضة نصاً في الحج والعمرة والصوم وقياساً في  
البواقي والموادياض ولا يتبعض الا عاظم وهذا احسن ما سمعت بخلاف روى في معنى المستوعب امير لغة فدية حتى افطر  
في رمضان من علة وليست في الشيخ الهندي كمن من علة مالك انه بلغه وقد روى بغيره طرق كما سياتي ان الله  
مالك الصالحى رحمه كبر بغير الباء لى اسن فاء آخر الصلوة مونا بالعمرة وقد جاز الماة قال الهندي وكان حيفاً في عشرة ايام  
حتى كان لا يفطر على الصيام اما دواعين في اخر سنه كسمايا فكان يفترى لى يطعم من كل يوم مسكيناً ودوى من كل  
مسكين ودوى نصف صاع وربما اطعم ثلثين مسكيناً كل ليلة من رمضان يتقرب بذلك وبما جمع ثلثاً من مسكين فاطعمهم وجبة

قَالَ مَا لَكَ وَلَا أَرَىٰ ذَلِكَ وَاجِبًا وَاجِبًا إِلَىٰ أَنْ يَفْعَلَهُ إِنْ كَانَ قَوِيًّا عَلَيْهِ

[illegible]



واشتد عليها الصيام فقال تفر وطعم مكان كل يوم مسكينا مدا من حنطة  
 بمدا النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك واهل العلم يرون عليها القضاء كما قال  
 الله عز وجل فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخو يرون  
 ذلك مرضا من الامراض مع الخوف على ولدها

واشتد عليها الصيام قال تفر وطعم مكان كل يوم مسكينا مدا من حنطة بمدا النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقال الموفق الواجب في طعام المسكين مبرر او نصف صاع من تمر او شعير والخلات فيه كالحالات في اطعام المسكين في كفارة الجراح  
 اذ قال مالك واهل العلم مبتدأ وغيره يرون عليها اي الحال المذكورة القضاء فقط بلا اطعام او مع اطعام كسبها في كما قال  
 الترمذي وبل يداير ان ليل قول اهل العلم لمن كان مكمرا ايضا او على سفر فعدة من ايام او ثم ذكر وجه الاستدلال بالاية فقال ويرون  
 ذلك مرضا من الامراض مع الخوف على ولد ما فضل في عموم الآية وليس فيها اطعام والاربعون في الحنفية على ولد ما يقتضي وطعم وهذا  
 هو المشهور من اقوال مالك كما قال عياض وغيره ويحمل ان مراده به انهم يرون على الحال القضاء مع الاطعام وبه يروى ابن عبد البر  
 وعزاد لطائفه عنهم مالك في قول يحيى كالمريض او بالمرض ولا يطعم ولا قضاء عليها وعلى القضاة ولا اطعام وكذا في غيرها على طريقتها  
 اما اذا خاف على النفس فلا فدية بالطلاق اهل المذهب وبه اجماع الا عند من اوجب الفدية على المريض قاله الترمذي وقال الهامجي  
 الحال اذا خافت على ولد ما من عدة فقط ولا خلاف في اباة الفطر لها ويحمل ان يكون ابن عمه مبرا بالاطعام على سبيل التدرج  
 والاستحباب وقد اختلف الناس في ذلك ومن مالك روايتان احد بها لا اطعام عليها وبه قال الحنفية والناظر عليها الاطعام  
 ويكره في هذه الرواية وجوب الاطعام على الشيخ الكبير او وقال ابن رشد في البداية في الحال والمرضى اذا فطر ما اذا اعطى العطاء  
 فيه اربعة خائب احد بالانها يطعم ولا قضاء عليها ويروى من ابن عمر وابن عباس الثاني مقابل الاول انها يقضيان فقط  
 ولا اطعام عليها وبه قال ابو حنيفة واصحابه وابو عبيد والوثوري والثالث انها يقضيان ويطعمان وبه قال الشافعي والريعي ان الحال  
 تقضي ولا تطعم والمرضى يقضي وتطعم اجمعت وبه يروى مشهورا قال مالك كما تقدم ومذهب الحنفية في ذلك ما في المروى ان الفطرات  
 حامل او مرض خفيفا على النفس فقط او مع ولده ففتهه فقط من غير فدية لانها بمنزلة المرض الخفيف على نفسه وان افطرتا  
 خونا على ولد بها فقط قضتا والاطعام كل يوم مسكينا لا يكره في كفارة اذ قال اسحق على ما حكاه الترمذي في بيان ويطعمان  
 ولا قضاء عليها وان شئت قضتا ولا اطعام عليها اذ وقال القاري المرض والحاجة يقضيان ولا فدية عليها عندنا وقال الشافعي  
 واخبرني عليها الفدية وقال مالك يجب على الحال دون المرض ولثان الفدية ثبتت في الشيخ الهادي على خلاف القياس  
 فلا يلحق به غيره اذ وقال الشوكاني وقد قال بعدم وجوب الكفارة مع القضاء والا وراعي والمزهرى والشافعي في احد اقوالهم وقال  
 مالك والشافعي في احد اقوالهم انهما يلزم المرض لا الحال اذ وقال الموفق جملة ذلك ان الحال والمرضى في كفارة على نفسه وان خافتا  
 الفطر وعليها القضاء ونحوه لا يلزم فيه خلافا بين اهل العلم لانها بمنزلة المرض الخفيف على نفسه وان خافتا على ولدها ففطرتا وعليها  
 القضاء واطعام مسكين عن كل يوم وبه يروى من ابن عمر وهو المشهور من مذهب الشافعي وقال الليث الكفارة على المرض دون  
 الحال وهو ادى الروايتين عن مالك لان المرض يكفي ان تستترجع ولد بالخلاف الحال ولان العمل متصل بالحال فالحال عليه  
 الكفارة على بعض اعضائها وقال حطاء والزهرى والحنس وسعيد بن جبير والشافعي والحنيفة لا كفارة عليها لما روى النسب من مالك  
 رجل من بني حبيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الشرع من المصنف فطر الصلوة وعن الحال والمرضى الصوم الحديث  
 رواه النسائي والترمذي وقال حسن ولنا قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية الآية وهذا داخل تحت عموم الآية وروى ذلك من  
 ابن عباس وابن عمر ولا يخالفها في الصيام اذا ثبتت بذاتها القضاء لازم لاجلها وقال ابن عمر وابن عباس لا قضاء عليها لان  
 الآية تنافيها وليس فيها الا الاطعام ولادة صلى الله عليه وسلم قال ان الشرع من عن الحال والمرضى الصوم ولنا انها يطعمان القضاء  
 فذكرهما كالحال والنفساء والآية اوجبت الاطعام ولم تفرق بين القضاء فاخذنا من دليل اخر وامرنا بوضع الصوم ونصحه في مدة  
 عندنا بما جاء في حديث عمر بن امية عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشرع من المصنف فطر الصلوة قال ابن عمر بن جبير الصوم وبين المرض في شيهما المرض قال عليه الصلاة  
 ابن عباس ان من مرض من مرضه سبيل ففطره في شيهما من الذي يجده الصوم وبين المرض في شيهما المرض قال عليه الصلاة  
 ومن شيهما بالذي يجده الصوم قال عليه الصلاة فقط بدليل قراءة من قرأ على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين الآية واسن من









## صيام اليوم الذي يشك فيه

صلى الله عليه وسلم قلنا له يا رسول الله اننا بدية فاشتبهت بما قاتلنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عليكم اوصوا بما كانه وقد اخرج ابن ابي شيبة عن سعد بن ابراهيم قال كان من كثير القوم ابن عمر وعائشة وسعيد بن المسيب وفي الحديث جبهه لجمهور ان القضاء لا يجب على الغور ولو منع التأخير لم يقر بالصحة الله عليه وسلم واوجبه داود بن ثاني شوال فان اخره الحجة وحديث الباب يروى عليه قال لا نزلنا في وفي نيل المأب من فاته رمضان كله ففقه عدوا يامه ومن القضاء على الغور والتتابع لمن فاته عدد من ايام رمضان الا اذا اتى من شعبان بقدر ما عليه من الايام فوجب التسليم وفي الشرح الكبير للدرر يندب تعجيل القضاء لما فات من رمضان لان المباشرة الى الطاعة اولى ا قال بالاني كود ليس على الغور ذكر ابن بشير انه متفق عليه في المذهب ثم ذكر بعض الخلاف فيه وقال المصنف في الاحكام القرآن قال تعالى فعدة من ايام اخر فوجب العدة في ايام غير معينة في الآية فقال اصحابنا جائز له ان يصوم اى وقت مشاء ولا يحفظ منهم براءة في جواز تأخيرها الى القضاء السنة والذي عندي انه لا يجوز تأخيرها الى ان يفرغ رمضان آخر وهو جردى على مذهبهم وذلك لان الامر عندهم اذا كان غير موقت فهو على الغور وقد بينا ذلك في اصول الفقه واذا كان كذلك فلو لم يكن قضاء رمضان موقتا بالسنة لما جاز له التأخير عن ثاني يوم الفطر اذ غير جائز ان يعلقه بالتأخير من غير علم منه بآخر وقت وجوب الفرض الذي لا يجوز له تأخيرها عنه واذا كان كذلك وقد علمنا ان تأخيرهم جواز تأخير قضاء رمضان عن اول اوقات امكان لقضائه ثبت ان تأخيرها موقت بنصف السنة اذ مختصركم كنت كنت خلاف ما في عامة القرون ففي الدر المختار وقضوا ما قدروا بلا فدية ولا لانه على الشرع ولذا جاز الطور قبله ولو جاز رمضان الثاني قدم الاداء على القضاء ولا فدية ا وفي المراقي المستحب التسليم وعدم التأخير من زمان القدرة مسارة الى الخير وبرائة للزمت ا وفي شرح النقاية ولنا اطلاق قوله تعالى فعدة من ايام اخر من غير قيد فكان وجوب القضاء على التراخي ولا يلزمه بالتراخي شي غير انه تارك الاول وقال ملك العلما في البداية فاع ما وقت وجوب اى القضاء ما لا يام خارج رمضان سوى الايام الستة لقوله تعالى فعدة من ايام اخر ابرام بالقضاء مطلقا من وقت معين فلا يجوز تعجيله ببعض الاوقات الا بدليل والحكام في كيفية وجوب القضاء ا على الغور ا وفي التراخي في الكلام في كيفية الوجوب في الامر المطلق عن الوقت اصلا كالامر بالكلية والندور المطلق ونحو ذلك على التراخي عند عامة شيوخنا ومنه التراخي عندهم انه يجب في مطلق الوقت غير معين وغير التعيين الى المكلف ففى اى وقت مشاء فيه تعيين ذلك الوقت للوجوب وان لم يشرع تعيين الوجوب عليه في آخر عمره في زمان يمكن فيه من الاداء قبل موته وعلى الكوفى عن اصحابنا ان على الغور الصبح بوالاول وعند عامة اصحاب الحديث الامر المطلق يقتضى الوجوب على الغور على ما عرفت في اصول الفقه ا صيام اليوم الذي يشك فيه قال ابن الجوزي في التحقيق لا حرج في بذه السنة وهي ما اذا حال دون مطلع الهلال عجم او قتر ليلة الثلاثين من شعبان ثلثة احوال احبب صومهم على انه من رمضان ثمانية الا يجوز فرضا ولا نقلا مطلقا بل قضاء وكفارة وتندرا ونقلا يوافق عادة و قال الشافعى وقال مالک والجمهور لا يجوز عن فرض رمضان وحج عاصوى ذلك ثلثة المراجع الى رأى الامام في الصوم والفطر ا في الفقه وتوسيع ذلك من السماء ليلة الاثنين ان كانت صحيحة ولم ير الهلال فهذا مصر في يوم الشك في الشهر وعن الامام احمد لا يجوز صومه كما تقدم في رؤيته الهلال وان كانت السماء في بذه الليلة نقيصة فعنه ذلك ثلثة روايات قال الحنفى ان حال دون منظره عجم او قتر وجب صيامه وقد ابرز اذا كان من شهر رمضان قال المؤلف في اختلاف الرواية عن احمد فمضى عنه مثل ما نقل الحنفى في اعتبار الكثرة في شيوخ اصحابنا وروى عنه ان الناس تبع الامام فان صام صاموا وان افطر افطروا وذا قول الحسن وابن سيرين في قول النبي صلى الله عليه وسلم الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون قيل معناه ان الصوم والفطر مع الجماعة ومعظم الناس قال التذوي بن مازة بن يحيى عن غريب ومنهم من روى ثلثة لا يجب صومه ولا يجوز له من رمضان وهو قول اكثر العلماء منهم ابو حنيفة ومالك والشافعى ومن بينهم ا وقال عطاء بن ابي رباح في معنى الحديث عن صيام يوم الشك فقال قوم انما هو من صيامه اذ هو يبر ان يكون من رمضان فاما من نوى من يوم يومه بان فم جازي بنا قول مالک بن انس واصحاب الرأى والا فاذى وقالت طائفة لا يصام ذلك اليوم عن فرض ولا لقول النبي ا يرفع الفضل بذلك من شعبان ورمضان بل قال عكرمة وروى معناه عن ابى هريرة وابن عباس وكان ثلثة عاشرة واسماء وهومان ذلك اليوم وكان ثلثة عاشرة لقول لان الصوم يوم من شعبان احب الى من ان افطر يوم من رمضان وكان مذموم ابن عمر صوم يوم الشك اذا كان في السماء علة واليه ذهب احمد بن حنبل وقيل الشافعى ان وافق يوم الشك يوما يتبادر صومه صامه والام لم يعمده ا

صالح انه سمع اهل العلم يقولون ان يصام اليوم الذي يشك فيه من شعبان اذا توفيه

صيام رمضان ويرون ان على من صامه من غير رؤية يشك فيه ان يعتكف عنه من رمضان ان عليه قضاءه

واختلفت الفتوة في هذا المذهب في ذلك بحيث ينافي بعضهم بعضا والعمدة في ذلك ما في فروع الأئمة فحق القول بالربيع ان لم ير الهلال مع  
 الصحو ليلة الثلثين من شعبان اجمعا فمطهر وكراهه العلم لا بد يوم الشك الذي فيه وان حال دونها فمطهر فظاهر للمذهب يجب صومه  
 حكمه لظننا احتياطيا بغير رمضان قال في الاضافات ويوم الشك عند الاصحاب والنسرة وصنفوا فيه فتصانيف وردت في المصنفات و  
 قالوا بعض من احدث على ايامه وفي شرح الاقتران وكبره صوم يوم الشك كما روي عن النبي قال لا يصوم يومه المعروف المنصوص الذي  
 عليه الاكثرون والعقيدة في المذهب تحريره كما في الرخصة والمنهاج والجموع الا ان يوافق عادة له في التطوع وله صومه من قضاءه او نذر له صام  
 بلا سبب لم يصح يومه الحيواني مع التخييم فان قيل لا اشك في صوم يوم الشك اذا اطلق القيم فهو من خلاف الامام احمد في حيث  
 قال بوجوب صومه حينئذ اوجب بان لا تروى الخلاف اذا خالف سنة صريحة وهي سبعة ايام فاعلمكم فاعلمكم عدة شعبان ثلثين  
 ويوم الشك يوم يوم الثلثين من شعبان اذا تحققت النكاح برؤية او شهدها بعد نذر شهدا جميعا بان ائتسا او عهده او  
 فسقه وعن صدمهم وانما لم يصح صومه من رمضان لانه لم يثبت كونه من شهرهم من اعتكف صدقة يجب عليه الصوم او قال الدردير وان  
 عيشت اياه ليلة الثلثين ولم ير الهلال يصح يوم الشك الذي يفي من صومه على انه من رمضان والامور كذا السماع وصحبه لم يكن  
 يوم شك لانه لم يركن من شعبان جزاء ما حرمه ابن عبد السلام بان قوله عليه السلام فان لم يعلم فاقه والراي الكواعدة ما  
 قبله لثلاثين يوما يدل على ان يصح يوم شعبان جزاء ما حرمه يوم الشك صحت ما تحققت فيه برؤية الهلال من ان تعجل شهادته  
 كعيد او امره وفاسد كما عند الشافعي ويوم يوم الشك عادة وطوعا واي بلا عادة وقضاء ونذر معا دون الاحتياط على انه ان كان من  
 رمضان احتسب به ولا كان تطوعا لم يركن اليه في الموضع قال الدردير واذا صامه وصادف اذن من رمضان فلا يجزئ لتزول النية  
 واذا عتد للعتية على الشهر في المذهب يوم الشك هو يوم الثلثين من شعبان وان لم يكن في السابعة لعدم اعتباره باختلاف طالع  
 وجواز الرؤية بمدة أخرت كذا في الدر المختار وشهره وفي الهداية لا يصومون يوم الشك الا لظنوا قوله صلى الله عليه وسلم لا يصام  
 اليوم الذي يشك فيه اذن من رمضان الا لظنوا وبهذا السكت على وجه احد ان يئوي صوم رمضان وهو كراهه لمارومين  
 ولا ندر شهده ابل ككتاب لا يجمع زوايا في مدة صومهم ثم ان ظهر ان اليوم من رمضان مجزئ لانه شبيه بالشهر وصامه وان ظهر اذن من  
 شعبان كان لظنوا وان افتر لم يقضه لانه في سنة المظنون والثنائي ان يئوي من واجب آخر ويوم كراهه ايضا لمارومين الا ان  
 هذا دون الاول في الكراهه ثم ان ظهر ان من رمضان مجزئ لاصل النية وان ظهر ان من شعبان فقد قيل يكون لظنوا لانه يئوي عتسه  
 فلا يتأدى به الواجب قيل مجزئ عن الذي نواه وهو الاصح لان النبي عده وهو التقدم على صوم رمضان ليوم رمضان لا يقوم  
 بكل صوم بخلاف يوم العيد لان النبي عده وهو ترك الاجابة بلازم كل صوم والثالث ان يئوي التطوع ويوم كراهه لمارومين  
 وهو جهة على الشافعي في قوله كراهه سبيل الاستدراك والمزاج لعله على اكثر من وجه لا يتقدمه وارضا عن رمضان ليوم رمضان ويوم  
 المحرث في التقدم ليوم رمضان لانه يؤيد قبل لواءه ثم ان وافق صوما كان ليوم فاصوم افضل بالايجاب وكذا اذا صام ثلثة ايام  
 من آخر الشهر فصامه وان افتر فقبل القطر افضل استرا من ظاهر النبي قيل الصوم افضل بقتداء اهل البيت في فاتها كما  
 يصومانه والمختار ان يصوم المقتضى بغيره اخذوا بالاحتياط ولفظ الطاعة بالتكلم الى وقت الزوال ثم بالانقضاء لغيره اجماع وذكر  
 المصنف صور التردد في النية ليس هذا محله وقد علم من كلامه في هذا القول ان الأئمة لا يتردد في اختلافهم فيها في عدة مسائل الاول في  
 في تحريم يوم الشك والثانية في حكم صومه والثالثة في صلاحيته ورضان والواجب آخره انية النقل فما زاد محله ومن خلط بين هذه  
 المسائل في نقل المذهب فقد اخطأ - ما لك اذ سمع اهل العلم من قضاة افاضة يقولون ان يصام اليوم الذي يشك فيه اذن من شعبان  
 او من شعبان يفي كراهه على اربع الروايتين عن مالك اوجزته على الاخرى قاله الزقاني اذا توفى به صيام رمضان يعني ان  
 يئوي واكثره اذا توفى به صوم رمضان لا لظنوا كسابقا في ومثل تقدمه عن شهره كجبره للدردير وبه قالت اخفعية كما تقدم من الهداية  
 ويرون ان على من صامه اسه يوم الشك من غير رؤية وفي شرح المصنف على غير رؤية ثم جاءوا بالثبت بلفظ الياء وسكونها اذ  
 اسه ذلك اليوم من رمضان لثبوت الرؤية ان عليه قضاء لانه لم يصح عليه جازم اذ من رمضان قاله الزقاني وعاظه في  
 ذلك الخفيفة او صوم رمضان يرتد في حرمه بنية النقل وغيره قال في الهداية في الصوم الواجب الذي ينص بيان بعين كصوم  
 رمضان ان بذا الضرب من الصوم يرتد في مطلق النية وبنيته النقل وبلية واجب آخر وقال الشافعي في نية النقل عابث  
 وفي مطلقه القول ان وفي ما شئت عن المبناية في قول نفع عن الفرض وفي قول لا يفتح وهو الاصح وقيل مالك واهله - م -





والجواب الثاني في الحكمة في الكثرة صلى الله عليه وسلم من صوم شعبان قال الحافظ اختلف في ذلك فقيل كان يشغل عن  
صوم الثلاثة ايام من كل شهر لسماؤه وفيه مجمع فيفضيها في شعبان اشهر الى ذلك ابن بطال وفيه حديث ضعيف اخرجه  
الطبراني في الاوسط من طريق ابن ابي ليلى عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم ثلثة ايام من كل شهر رزعا لشر  
ذلك حتى يجمع صوم السنة فيصوم شعبان واثنين الى ايلي ضعيف وقيل كان يبتغي ذلك لتفجير رمضان ورواه غيره حديث اخر  
اترجم الترمذي عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم اي الصوم افضل بعد رمضان قال شعبان لتفجير  
رمضان قال الترمذي حديث غريب وصحة حديثه لم يثبت ذلك بالقوي قال الحافظ ورواه غيره حديث اخر  
ابن هيريرة عن عروفا افضل الصوم بعد رمضان صوم الحرم وقيل الحكمة فيه ان لسانه صلى الله عليه وسلم لم يقضيه ما عليه من  
رمضان في شعبان وبذلك اخلص ما تقدم في الحكمة في كونين واخر قضا رمضان الى شعبان لكونه ثلثين من ثلثين من سنة الله عليه  
وسلم وقيل الحكمة في ذلك انه يقهر رمضان وصومه مقرض وكان كثير من الصوم في شعبان قدما ليعوم في شهرين غيره لما  
يقولون من التطوع بذلك في ايام رمضان واختاره الدارقطني في ذلك ما جاء في حديث اصح ما مضى اقرجه للناسي و  
ابوداود وصححه ابن خزيمة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله كم ارك الصوم من شهرين اشهرين بالصوم من شعبان  
قال واك شهر ليقول الناس عنه بين وجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الاعمال الى رب العالمين فاجب ان يرفع على  
انما صام ونحوه من حديث عائشة عن ابي ليلى لكن قال فيه ان الله يكتب كل نفس ميتة تلك السنة فاجب ان ياتى على  
انما صام في اختيار هذا القول الاخر العيني وايداه بروايات عديدة وذكر فيها نسخ الاجل وروى في الاصل وغير ذلك وجمع  
الحج الطبري في هذه الاقوال فقال في رسته اقوال اعداها كان يلزم صوم ثلثة ايام من كل شهر فربما تكرر في ثلثة اشهر  
الثاني في تفجير رمضان الثالث ترفع فيه الاعمال الرابع لا يفعل فيه الناس قلت وحاصل هذا الوجه انه شهر يشغل فيه  
عظيم من الشهر لتمامه وشهر الصيام يشغل فيه الناس فيصير مغفلا عنه الخامس تنزه فيه الاعمال السادس كن لسانه فيمن  
فيه زاد العيني وقيل يجوز ان كان يصوم صوم داود عليه السلام فيبقى عليه ليقية ليعلم في هذا الشهر والثالث ما قاله الحافظ لا  
تعارض بين ما تقدم وبين الاحاديث التي وردت في النبي من تقدم رمضان بصوم يوم او يومين ولذا ما جاء من النبي عن صوم  
نصف شعبان الثاني فان لم يجمع بينهما فظاهر بان كل النبي على من لم يدخل تلك الايام في صيام اعتاده واجاب العيني عن  
احاديث النبي عن صوم النصف من شعبان فقال ما اولا فقد اختلفت في صحة هذا ليرى في صحة الترمذي وابن حبان وابن مسعود  
وابن حزم وضعفه احمد لما حكاها البيهقي عن ابي داود وقال قال احمد هذا حديث منكر قال وكان عبد الرحمن لا يحدث به واما ثانيا  
فقال قوم ممن لا يقول بحديث العلادى محدث النبي بان ابا هريرة كان يصوم في النصف الثاني من شعبان فدل على ان  
مارواه مسووخ وقيل جعل النبي على من لم يدخل تلك الايام في صيام او صعبا ١٤١٥ وقال الموفق في حديث العلادى قال  
لترمذي هذا حديث حسن صحيح الا ان احمد قال ليس به محفوظ قال وسالت عنه عبد الرحمن بن مبريد فلم يصح ولم يحدث به و  
كان يتوقاه قال احمد والعلادى لفت لا يكره من حديثه الا هذا خلافا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان يعمل شعبان  
برمضان وكل هذا الحديث على نقي الاستحباب في حق من لم يصم قبل ضعف الشهر وحديث عائشة في حملته شعبان برمضان  
في حق من صام الشهر كله اجمعت وكين الحج بينهما ما تقدم من الزرقاني وحكاها من الجمهور ان النبي هو على تحريمه من رمضان لا غيره  
او على عظيم رمضان كما تقدم من القاضي عياض وقيل ابن القيم والنصوص التي عليها ما من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من فعله قوله انما تدل على انه لا يجب صوم يوم الاحكام ولا تدل على تحريمه من افطره اغذ بالجمادى ومن صامه اغذ بالاعتباط ١٤١٥  
والرابع فيقول على الكثرة صلى الله عليه وسلم الصيام في شعبان بما صح في مسلم من حديث ابى هريرة عن عروفا افضل الصوم بعد  
رمضان شهر الله الحرم مع انه صلى الله عليه وسلم لم يكثر الصيام فيه قال الحافظ اجاب عنه النووي بما ذكره ان يكون ما علم  
صلى الله عليه وسلم ذلك الا في آخره فلم يكن من كثرة الصوم في الحرم او لفت له من الاعذار بالسنة والمريض مثلا ما منع من  
كثرة الصوم فيه اجمعت وقيل ان يجب ما روى في رواية الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم اي الصوم افضل بعد  
رمضان قال شعبان لتفجير رمضان احديث فتساوى الحرم وشعبان في الافضلية وترجع شعبان بالاكثار لوجه اخر تقدمت  
وفي ان ماروه الترمذي في الاقدام ماروه مسلم كما قاله الحافظ ان ابن حجر والعيني وقيل الترمذي هذا حديث غريب وصحة من روى  
ليس عندهم بذلك القوي بلهم ان لا يقال ان رواية الترمذي مؤيدة لفعله صلى الله عليه وسلم فاجزئ بسنن والا وجه عندى  
في الجواب ان لفظ من تقدم في حديث مسلم كما يورع في امثال ذلك فلا يستلزم حيزا افضلية الحرم على سائر الشهور



مالك عن ابي الزناد عن ابي عرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصيام حجة فاذا كان احداكم صائما فلا يرفث ولا يجهل فان امرؤ شامخا او قاتله فليقل الى صائم الى صائم

اول الجائز ايضا بما في مسلم من ان صيام عاشوراء يكفر السنة التي قبله وصيام غزوة يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده ولكن ايضا ان يكون فضل الحرم قرب زمان ويجوز به ثم نزلت هذا الشهر الاخر فقال مالك عن ابي الزناد عبد الله بن ذكوان عن ابي عرج عبد الله بن بزر عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصيام حجة ليس في رواية الى داود وصيام حجة وذكر ابن حزم في التمهيد الاختلاف على مالك في هذا اللفظ كذا في شرح الاحياء وهو يلزم الجميع وحشة الزناد الواقعة واسترو الجنة كل ما ستر منه اجن وبكرات من ومنه ما اجن لاستنساخهم عن الامين والجزان الاستنساخ ما يورق الاشجار قاله العيني زوايد في وغيره حجة من النار ولا حجة من الجنة وحسن حسين بن النضر والنسائي حجة حكمة احكم من القتال واللفظ في حجة يستحب بها الصيام من النار واللبس في حجة من عذاب الله ذكر الحافظ مغلطة ثم قال وقد تبين بهذه الروايات تعلق هذه السنة وانه من النار وهذا جزم ابن عبد البر واما صاحب النهاية فقال معنى كونه حجة اي يقع هذا حجة بالاذن من مشهورات وقال القرطبي حجة اي ستره لا يحسب مشهورا فيجب على الصائم ان يعود ما افسده ويقتضى ثوابه واليه الاشارة بقوله فاذا كان يوم حرم احكم فلا يرفث ثم ويصح ان يراد ان ستره يحسب فائده وهو انصاف مشهورات النفس واليه الاشارة بقوله يدع شهوته ثم ويصح ان يراد ان ستره يحسب ما يحصل من الثواب وتضعيف الحسنات قال عياض في الامكان ستره من الاثم ومن النار ومن جميع ذلك وبالاخير جزم من روى قال ابن العربي انما كان الصوم حجة من النار لانه اسماء عن الشهوات والنار محفوفة بالشهوات قال المنذرى في الترمذي رواه الطبراني في الاوسط من حديث ابي هريرة فاذ قيل ويصح تركها قال بكذب او غيبة وفيه اشارة الى ان الغيبة لعقبة الصيام وحق عن عبيد الله بن وهب قال لا راي في ان الغيبة لعقبة الصائم ولو جاز عليه قضاء ذلك اليوم باقراط من حرم فقل يطل بخصية من شهواتها ذكر العود سواء كانت غفلة او لا نعم قوله فلا يرفث ولا يجهل وقوله في رواية الترمذي من لم يدع شهوة الزنا والعمل في غير شهر حاجة في ان يدع شهواته ومشرابه والمجوس وان غلبوا فيهم على التفرجيم الا انهم خصوا بغير الاكل والشرب والمجامع ثم قال الحافظ واتفق ابن جرير على ان ترجع الصيام على غيره من العبادات فقل حكيك يكون الصيام حجة من النار فضلا ودوي للناس في السنة صحيح عن ابي امامة قلت يا رسول الله من في امر آخره عذرك قال عليك بالصوم فانه لا شئ له وفي رواية لا عدل له والمشهور عند الجمهور في الصلوة فاذا كان احداكم صائما فلا يرفث ولا يجهل وتلخيص الفوائد قاله الزركاني والشيخ لا يحكم بالانكسار والجميع يطلق ايضا على افعال ومقدارته على دره مع النساء او مطلقا ويصح ان ينسب لها ما ينسب لها من شهواتها قال ابن حزم في البداية مجوس على ان من سجن الصوم وورعها كفت ههنا من الرفث والخطايا وله في الحديث وجوب الصيام على الظاهر الى ان الرفث يظفر به في شاة واما في العمل اي لا يطلع فعل الجمل كصيامه وسفره وسخرته ونحو ذلك قال الياسجي الجمل ضد العلم يتعدى بغير حرف جر والجمل ضد العلم يتعدى بحرف الجر لقول العرب يجل على فلان تعدي يجهل بحرف الجر قال الترمذي لا يجهل احد علينا بجل فوق جبل الجاهليتنا - وسعيد بن منصور من طريق ابي صالح عن ابي هريرة ولا يحاول وبه التلخيص ممنوع مطلقا لكنها تتأكد بالصوم ولذا قال القرطبي لا يلزم من هذا اما حجة ذلك في غير الصوم والظاهر ان المصنف من ذلك يتأكد بالصوم فان امرؤ يفتخف النون مع الفاء في اوله وفي رواية يتلوها و قال العيني كلمة ان تحففة موصولة بما بعده فغيره ان قاله امرؤ ولفظ قاله نفسه كما في قوله تعالى لان احد من امتي ليس يستجرك اي استجارك احد من المؤمنين قاله قال عياض فانك داهية ونازه وعلون يحسن شأنه ولا عذر وقرعها انقل يحسن اللون او شأنه اسه ترض لشتم والشتم ظاهر اللفظ بان المفا على استعمل الامن فعل اثنين فكيف نسبة الى الصائم اجاب عثمان بن بانه يجل ثلثته او جمل ان يريد فان امرؤ اراد ان يشانه او لفظه فيمنع من ذلك وانقل الى صائم والظاهر ان لفظ الفاعل وان كانت الظرف في فعل الاثنين الا انها قد تستعمل في فعل الواحد فيقال سا فرجل وعلج الطبيب للمريض والثلث ان يريد ان وجدت ثلث ائمة منها جميعا فليذكر الصائم نفسه بصومه ولا يستدرك المشاة في المفاقة قلت والوجه عندني في معناه انه نسبة الى الشاتم وهو غير صائم وهو سبب الشتم من الصائم ايضا فتنسب المفاقة الى الشاتم باعتبار فعله وكونه سببا والفرق بين هذا وبين اول معنى في التلخيص للمبا في طاهر فليقل الى صائم اني صائم مرتين في تسع الموطا وبند اضبطه لاركان قال الحافظ اتفقت الروايات كلها على انه يقول اني صائم فثمن من ذكر ما مرتين ومنهم من اقتصر على واحدة واختلف

**مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذى نفسى بيده مخلوف فم الصائم اطيب عند الله من مسك المسك**

في المراد بهذا القول بل محتاط به الذي يحمله بذلك او يقولها في نفسه قال ابن عبد البر يقول لمسانة المشاقم والمقاسل اى وضوح معنى من ذلك وقيل يقول في نفسه اى فلو سبيل الى شفاء غيبك ولا ينفق باقى صائم لما فيه من الرأى والاطراح الناس عليه لان الصوم من العمل الذى لا يقهره وبالثاني جزم المتولى ونقله الرافعي عن الامتد ورجع النووي الاول في الاذكار وقال في شرح المذهب كل منها حسن والقول باللسان اقوى ولو جمعا كان حسنا ولبز الترداى في بخارى في ترجمته بالاستنباط فقال باب بل يقول الى صائم اذا شتم وقال الرأى باى ان كان رمضان فيقل لمسانة وان كان غيره فليقل في نفسه وادعى ابن العربي ان موضع الخلاف في التطوع وما في الفرض يقول لمسانة قطعاً واما تحريمه قوله فاقى صائم فليتأكد ان الزناد حارمه او ممن محتاط به بذلك ونقل الزكشي ان المراد قوله مرتين مرة بقله ومرة لمسانة فيستفيد بقوله بقله كلف لسانه عن خصمه ويقول لمسانة كلف خصمه عنه ولحقب بان القول بتحقيقه باللسان واجب بان لا يمنع الجواز

**مالك عن ابى الزناد عن عبد الله بن ذكوان عن الاعرج عن عبد الرحمن بن هرم عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذى الواو للقسمة انقسم تأكلها كما امر الله ان تقسم** بغيره اى ان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى وبوجهه كان القسم به الذى يصلى الله عليه وسلم في اكثر اصحابه مخلوف بغير الحاء والعجم واللام وسكون الواو ليد باقا وقال عياض بن الرواد اعجمه وبعض الشيوخ يقول بفتح الحاء قال الخطاى هو خطأ وعلى القاصى الوهم وصوب العجم وبالفح النووي في شرح المذهب فقال لا يجوز فتح الحاء والقفا على ان المراد به تغير راحة ثم انصرف لسبب العياض وسماى في الخلاف في معناه ثم الصائم فيرد على من قال لا تثبت اليمين في العلم الا في ضرورة الشعر لثبوتها في هذا الحديث وغيره قال النجاشي في الخلاف تغير راحة ثم العلم وانما يحدث من غلو المدة ترك الاكل ولا يذهب بالسواك لانها راحة لنفس الحار من المعدة وانما يذهب بالسواك لما كان في الاسنان من التغير وقال البرقي خلوف ثم الصائم تغير طعمه ثم يحسن آخر الطعام وهذا ليس على اصله بل وانما هو جار على ذهاب الشاهي ولذلك منع الصائم السواك بعد نصف النهار وانما حر مالك لان الخلوف عنده لا يزال بالسواك لان اصله من المعدة ولو زال بالسواك لوجب ان يمنع منه قبل الزوال لان تعاقبه بالسواك قبل الزوال يمنع وجوده منه لغير الزوال ام قلت واخففة موافقون في ذلك لما كتبه وسماى في الكلام على سواك الصائم قريبا وقال الا في فاذا جمل الكلام في الشاهد على الخلوف وتنبيه على فضل الصوم لانه نفس الخلوف فذا به وبلفظه سواك وقال القاري لا يلزم منه عدم ازالة الخلوف لان نظيره قول والدة بول ولدى اطيب عندي من ماء الورد وهو لا يستترجم عدم غسل البول وقال الزكافي انما حر الخلوف بها للناس من فقد كماله الصائم لسبب الخلوف لانهما للصائم عن السواك والتدفع

عن وصول الراحة الطبيعية اليه فكلما تعاقبوا لم يرد بالهني لقاء الراحة وانما الاذى من الناس عن كراهتها ام اطيب عند الله من مسك المسك اختلف في معناه لان استحبابه الرواح من صفات الطيبون الذى له طبع جميل الى الشئ فيستطيبه او يفر عنه فيستقذره والشر سجاد ولتأني من ذلك وفي شرح الاحياء اختلفت في معناه بعد الاتفاق على انه سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك على القول اجداداً مجازاً واستعارة لانه جرت عادتنا بتقريب الرواح الطبيعية معنا فاستعير ذلك في الصميم لتقريب من الله تعالى قال المازني يكون المعنى ان خلوف ثم الصائم اطيب عند الله من مسك المسك عندى اى يقرب الله اثر من تقرب المسك اليكم وذكر ابن عبد البر نحوه الثاني معناه ان يقال يجوز به في الاخرة حتى تكون بكلمة اطيب من مسك المسك كما قال في المحكم الربيع مسك حكاها القاضى عياض الثالث ان صاحب الخلوف يتألى من الثواب ما هو افضل من مسك المسك عندنا لا سيما بالاضافة الى الخلوف وهما ضدان حكاها عياض الضأ للربيع انه يعتد برائحة الخلوف ويدفع على ما عليه اكثر ما جليت بربح المسك وان كانت عندنا نحن بخلافه حكاها القاضى ايضا الخامس ان الخلوف اكثر قرباً من المسك حيث ندب اليه في الجمع والاعباد ومحاسن الحديث والذكر وسائر جملة الخير قاله الدوادى والابو بكر بن العربي والقرطبي وقيل النووي هو الاصح السكندر قال صاحب المفهم محض ان يكون ذلك في حق المسك لانه يستطيبون مسك الخلوف اكثر مما يستطيبون مسك المسك واجاد الشيخ الكبير في كتاب بشره ليه معناه وحاصله ان الخلوف راحة لا تجوز له مع التنفس

انما اين شهوته وطعامه وشرابه من اجلى الصيام الى وانا اجزى به كل حسنة بصحة امتاها السبعاء تضعف الا الصيام فهو لى وانا اجزى به

وراحة المسك يدون التنفس وكل نفس الصائم الطيب عند الله والرائحة المحكية به وجه الحق فيها لا يدرك الا الله فاعلم ان المسك  
والاخره ولذا قال عند الله في ذلك الرائحة المحكية به على وجه الحق فيها وهو طيب من المسك فتأمل ولو شئت التفصيل  
فخرج الى الاصل ونذاها السابح والناظر من مالا في الشئ باسناد فيه ضعف عن النبي صلى الله عليه وسلم يخرج الصائمون من قلوبهم يعرفون  
بريح افواههم افواههم الطيب عند الله من ربح المسك قال الزرقاني قال تاسع ما سباني في بحث المسك عن ابن العربي على ثلاث  
سبب الدين ان الفرس حتى الناس من تقدر مكانة الصائمين بسبب خلوص ثم قال الحافظ وغيره عن قوله الطيب من ربح المسك  
ان الحافظ عظم من دم الشهادة لان دم الشهيد يربح به ربح المسك والخلوص وصف بان الطيب ولا يزم من ذلك ان يكون  
الصائم اخف من الشهادة لما لا يتحقق ولعل سبب ذلك النظر الى اصل كل منهما فان اصل الحافظ طاهر واصل الدم بملاحة فكان  
باصطط طاهر الطيب ربحا اما قال الزرقاني والجميع بان الصوم احوال كان الاسلام بخلاف الجهاد بان فرض عين ونذا فرض كفاية  
انما يذكر بالجمعة اى يترك ولم يصير بنبية الى الله عز وجل للعلم به وعدم الاشكال فيه ولا يخرج من اسمى بن الطاهر عن مالك  
يقول الله عز وجل انما يذكر وبكذا في روايات عديدة بسبب الحافظ في الفتح قال الجاهلي يميل ان يكون تعذيب النفس على ربح  
المسك وتعمل ان يكون ابتداء ثواب الصائم فهو اوسع من الجاهل على الظاهر ولا ينزى بوجهه ويقتل الصوم فقول  
وطعامه وشرابه من عطف الخاص على العام وفي رواية ابى قرة يدع امرأت وشهوته وطعامه وشرابه من اكل وعند الحافظ  
سبب في قوله من طرق السبب بن رافع عن ابى صالح يترك شهوته من الطعام والشراب والوجع من اكل كذا في  
الفتح من اجل انه لا متفائل شرعى او لرضا في قال الحافظ فيفتح من الاتيان بجملة التنبيه على البنية التي بها يتحقق  
الصائم ذلك وهو الاخلاص الخاص به حتى لو كان ترك المذكورات لغرض آخر كالتوجه الى اصيل للصائم الفضل المذكور -  
فالصيام لى بقاء السببية في اوله وفي رواية البخاري يدون الفاء طاردا بهذا الى سر طيف وهو ان الله وم اطلع عليه  
العباد بخلاف سائر العبادات فيكون خلاصا لوجه الله تعالى وذلك لان الصوم لا صورة له في البنية والادب سائر العبادات  
اذ كثيرا ما جرد المسك المحرم من الصوم فلا تقوم له الا الذب التي لا يطلع عليها غيره تعالى وانا اجزى به بفتح الجدة على ضبط شرائع  
الحديث كطبعة اى اننا انما في نفس الاعطاء جزاءه وفيه خاتمة الجبر واليمن الاول ان كل جزاء يتولى اعطاه الجيب بيده والشرعية  
وان قل لك لا غاية لمسة ذلك والثاني كل اعطاء وقول يكون مقداره بحسب المعطى غالبا واختار ضبطه حتى واستاذى وولدى  
فوردته عند الله من بغير الجزاء على بركة الجود ومعناه ليس له جزاء الا انفسى اى رضائى ولا عمل الله من العمل الذي يتوكل  
به الى الجيب بنفسه كل حسنة تضعف بمسرة الضاد الجمعة اى مثل وقد يراود اكثر من ذلك كسما في الاكاسيام فانه لا الحمد به  
ايضا عفت الى سبعاء تضعف بمسرة الضاد الجمعة اى مثل وقد يراود اكثر من ذلك كسما في الاكاسيام فانه لا الحمد به  
لشوا به قال تعالى انما هو في الصابرون اجرهم بغير حساب والصائم صابر وفي شريعة الاعياء قد اختلف المعنى وان فيه قوله  
تبارك وتعالى والله ايضا عفت من ايت اقل ايضا عفت بهذا الضعيف المذكور وهو السبعاء تضعف وقيل الماد ايضا عفت فوق  
السبعاء من لمن يشاء وقد ورد التضعيف اكثر من السبعاء في اعمال كثيرة في اخبار صحيحة وذكر بعض الروايات في ذلك وقال  
في آخره وجميع بينه وبين حديث الى هيرة بهذا المزمع حديث الى هيرة انتهى التضعيف يدل على ان في بعض طرقه لجه قوله  
الى سبعاء الى ايضا عفت كثيرة وفي آخره الى ايضا عفت اكثر من السبعاء في زيادة تبين ان هذا التضعيف يزاد على السبعاء والزيادة  
من التضعيف مقبولة اى هو لى وانا اجزى به اعاده للتاكيد وقد اختلف العلماء في معناه مع ان الاعمال كلها لله عز وجل وهو  
الذى يجزى بها على عشرة اقوال الاول ان الصيام لا يقع فيه ربا وكثيره حكمه المازرى ولقد عياض عن ابى عبد الله عليه  
حديث النبي صلى الله عليه وسلم في شئ من ابى هيرة وهو باسناد ضعيف الصيام لا ربا فيه قال تعالى مولى وانا اجزى به ورواه ابو عبد الله  
مرسلا وبنا موقع لربح النزرع والنجى بذلك الجواب المازرى بقرره القرطبي قال الحافظ ومثله التضعيف لا ربا فيه بالربا بالفضل و  
ان كان تميزه بالفضل فيقول بخلاف لنية الاعمال فان الربا قد يدخله الجود الفعل وقد حاول بعض الامم المحقق في شئ من العبادات  
البدنية بالصوم فقال المذكور بالا ان الله يمكن ان لا يدخله الربا وانما ربه بالثاني ان المراد ان الله لا يبعثه بغير مقدار فوا به  
وتضعيف حسنة وفيه من العبادات ان السبعاء وتعالى بعض محمولاته عليها قال القرطبي معناه ان الاعمال قد كشفت فهاذا

قولها للناس وانما تصبر عن منة عشرة الى سبعة الى ما شاء الله العليم فان الشد يثيب عليه بغير تقدير وليس بعد هذا  
 المنة رواية للوطاء به وذلك روايات الأخر ذكرها الحافظ في الصحيح ومن كثر في هذا الخبر ما عبيد في غيره فقال بلغني عن ابن  
 عيينة انه قال ذلك ثم قال القريظي بذلك في ظاهر الحسن فخرانه ورد في غير ما حديث ان صوم اليوم بعشرة ايام وهذا النص في  
 اهل التضعيف فبعد هذا الجواب بل لعل قال الحافظ لا يلزم من الذي ذكره لطلحة بل لم يلزم له ان صام اياما واحدا  
 يكتب بعشرة ايام واما مقدار ثواب ذلك الايام فلا يعلم الا الله تعالى - الثالث معناه انه احب العبادات الى والمقدم  
 عندي وتقدم قول ابن عبد الرحمن انه فضل على سائر العبادات ولؤيده رواية النسائي وغيره من حديث ابن ابي عمير  
 عليك بالصوم فانه لا مثل له لكن لم يكره عليه الحديث الصحيح واعلموا ان تيراعاكم الصلوة الزايع الاضافة اضافة تشريف و  
 تعظيم كما يقال سميت الله وان كان اليك لشر قال الزبير بن النضير ان القصيص في موضع التعظيم لا يعظم الله التشريف  
 الخاسل ان الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب بل حلاله فلما قرب الصائم اليك بالاول افضى صفاته  
 اضافة اليك كان ليعول ان العمل بالعبادة مناسبة لاجل ايام الاصل في تقرب الى ما هو متعلق بعشرة من صفاته - السادس  
 ان المنة كذلك لكن بالنسبة الى الملكة لان ذلك من صفاته السابعة ان خالص الله وليس للصائم فيه حظ قال الخطابي وكذا  
 قوله عياض وغيره فان ايراد ما عظم يحصل من التنا عليه لاجل العبادة رجع الى المنة الاول وبه اتفق ابن الجوزي فقال  
 المنة ليس لنفس الصائم فيه حظ بخلاف غيره قال في حفظ ثنائنا للناس وان اراد عدم انبساط نفسه به اصلا قالنا بخلاف  
 غيره كالفضل فيه حفظ التبر والنج فيه حظ التنقل والتفرج وكذلك فلا يرجع الى الاول بل يكون فيه وبنا هو القاطع - الثامن  
 سبب الاضافة اليه سبحانه وتعالى ان الصائم لم يعبد به غيره عز وجل فاحترض عليه بل يلقى من عباد النجوم وغيرهم التعبد  
 لهما بالصيام واجب بانهم لا يعتقدون الوهية الكواكب وانما يعتقدون انها فاعلة بالفسيا قال الحافظ وهذا الجواب عندي  
 ليس بطائل لانهم لا يعتقدون انها فاعلة بالفسيا قال الحافظ وهذا الجواب عندي ليس بطائل لانهم لا يعتقدون انها فاعلة  
 في الاسلام وبقلي على تعظيم النواكب وهم الذين اخبرهم به وقال القاري وصوم المستوفين لخواصهم لا ينجح ليس لذنوبهم بل  
 يستعملون الكدورات المحسنة حتى يقدروا على طاعة الصور الروحية التي تخرج جميع العبادات توفى منها مقام العباد  
 الا الصيام روى ذلك المصنف اسناده عن ابن عيينة قال اذا كان يوم القيمة يحاسب الشريعة ولؤيده ما عليه من الحكم  
 حتى لا يبقى له الا الصوم فيعمل الشياقي من المقام ويؤيده بالصوم الجنة قال القريظي فكونت استحسن هذا الجواب الى ان ذكرت في  
 حديث المقامه فوجدت فيه ذكر الصوم في حلة الاعمال حيث قال المغلس الذي ياتي يوم القيمة بصلوة وصدقة وصيام  
 وبات في قبره ثم هذا وضرب هذا اول ما في هذا الحديث وفيه فؤيد لبر من حسناته ولهذا من حسناته فاذا فقيت حسناته  
 قبل ان يلقى عليه اخذ من سببها ثم فطرحت عليه فطرحت في النار فظاهره ان الصيام مشترك مع بقية الاعمال في ذلك فان  
 ثبت قول ابن عيينة ان كل نصيب الصيام من ذلك وبديل له حديث احمد بن ابي هريرة رفعه عن العمل كفارة الا  
 الصوم الصوم الى وانا اجزي به ورواه الطيالسي بلفظ قال بكم كل عمل كفارة الا الصوم وبسط الحافظ الكلام على الفاظه وطسته  
 بهذا الاستثناء ما ثبت بذلك لكن يواضع حديثه في الصحيحين فتنه الرجل في ابله وولده وما له يكفر بالصلوة و  
 الصيام والصدقة والسيب عمل الاثبات على كفارة في مخصوص والنفي على كفارة في آخر فاد مقيد لبقية الكمال وما ذكر  
 محه لكن عمله التجاري على كل شيء مطلق الخطيئة ولؤيده ما في مسلم الصلوات الخمس ومضان الى رمضان كفارة لما بينهما  
 ما اجئتم الكفاير وكذا صوم رتبة يكفر ستينين وصوم عاشورا يكفر سنة وعلى هذا القول لكل عمل كفارة الا الصيام اي  
 فانه كفارة وزيادة فاب على الكفاير كذا هو قوله من الريا والشوائب - العاشر ان الصوم لا يظهر فكنتيه  
 الحظية كما كتب سائر الاعمال واستند قائله الى حديث واه جزا ورواه ابن العري في المسلسلات ولقظه قال الشرح ومثل  
 الاخلاص من سرى استودع قلبه من احب لا يطبع ملك فيكتب ولا سحيطان فيفسده ويكفي في رتبة القول  
 الحديث الصحيح في كفاية الحنة لمن يجر بها وان لم يعلمها قال الحافظ هذا ما وقفت عليه من الاجابة وقد بلغني ان بعض  
 العلماء بلغوا الى ان من هذا وجه الاتفاق في حقنا القدس له ولم اتفق عليه انتهى وقال الصافي في تلخيص بلغ باب النحر  
 الطالقاني انه خمسة وحسين قولاه قلت والحادى عشر ما افاده شيخ مشايخنا الدبوي في حجة الله اذ قال وسنة استثناء  
 الصوم ان كفاية الاعمال في صحاقتها انما تكون بصورة كل عمل في موطن من المثال مختص بهذا الرجل بوجه يظهر منها صورة  
 جزائه المترتب عليه عند تجرده عن غواشي الجسد وقد شأ هذا في ذكره اذ اذ شأ هذا ان يكتبه كذا في توقف في ابداء  
 جزاء العمل الذي هو من قبيل مجاهدة شهوات النفس او في ابدائه وعمل لمرقة مقدار خلق النفس الصادرة في العمل بسره



**مالك** أنه سمع أهل العلم لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار ولا في أوله ولا في آخره قال ولم أسمع أحداً من أهل العلم يكره ذلك ولا يفح عنه

وقيل مجاز عن تعجزهم عن الأفعال وتزين بالشبهات ولشياطين خلق من خلق الله وبهم فرت البليس اجسامها يكون بشرها ويطؤون ويلدون ويكوثون ولا شعرون وانحزرت ذلك القدرة لاضمارهم عقيدة الفلاسفة كذا في المعاصرة قللت والمسئلة خلافية شبيهة بسطها الحافظان ابن حجر والعيني فارجع إليهما حيث التفتيل فلان قيل كيف ترعى الشورى والمعاصي واقعة في رمضان كثيرا فلو صعدت الشياطين لم تقع ذلك واجب عن ذلك بوجه الاول الظاهر من شياطين مستقرة لا يسمع منهم ففهم من قولهم نزول القرآن من استراق السمع فزيد والتسلسل ما لغت في الحفظ والثاني ان المراد ان الشياطين لا يخلصون من الشياطين الى ما يخلصون اليه في غيره لا شتغالهم بالصيام الذي فيه منع الشيطان وقراءة القرآن والذكر والثالث ان ذلك في حق الصائمين الذين ما قطعوا على شروط الصوم واعوا آدابها والكره ان المراد منها بعض الشياطين وهم المردة كما روي في بعض الروايات فالطريق للصائم من الاعتدال على التقدير وبذلك ترجم ابن خزيمة في صحيحه كذا في الصحيح - والخامس ما اشار اليه ابن العربي في اجواب انه ليس من شرط وسوسة الشيطان واغوائه الصائم بل بل ان يوجدها لعل في حسد السحرة والمعوذ عند كل آفة والعاين فذلك لا يوجب عند وسوسة من خارج كذا في الزرقاني وقريب منه ما قل الباجي ان المصنف هو الغفل اليه في الحق يتصرف بالكلام والري وكثير من السعي والكد والسودس ويروا وجه عذري ان صدره المعاصي في رمضان ليس من اثر الشيطان بل من اثر النفس الباطنة التي تشربت من اثر الشيطان في سائر السنة فان النفس لما تصبغت بونه تصد رمة افعالها والفايدة اذ كان في تصفد الشيطان ضعف التأثير في ارتكاب المعاصي فمن اراد التجنب عن ذلك ليس عليه وبذلك اشرافه والسؤال ما اذا قد شفي مشاغلنا الشاه محمد اسحق ان ذلك مختلف باختلاف الاشخاص فيصفر المردة في حق المسفة والعامنة في حق الصلابة وفيه سر لا يخفى مالك انه سمع اهل العلم لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار ولا في اوله وبما قبل الزوال ولا خلاف في استحبابه اذ كان في آخره ولا في آخره لانه من بعد الزوال الى المغرب وهو مختلف عند الامته كما سياتي في قال ولم أسمع احداً من اهل العلم يكره ذلك اي السواك في اول النهار وآخره ولا يوجب عنه احد من اهل العلم بل يستحب في المسئلة خلافية شبيهة بين الله قال احمد بن حنبل بالسواك للصائم قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه روى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسوك وبوصام حنة الترمذي وقال زياد بن حدير ما رأيت احداً كان اذ صام لسواك وطب وهو صائم من عمر بن الخطاب لكنه يكون عونا وادبا ولم ير اهل العلم بالسواك اول النهار يا ابا اذا كان عودا يا ابا واسحب احمد واسحق ترك السواك بالعشي كبريت الخوف واختلف الرواية عن عبد السواك بالعود والطيب فرويت عنه الكراهية وهو قول قتادة والشعبي وحكم واسحق في رواية روى عنه اي احمد انه لا يكرهه وبه قال الثوري والاوزاعي وابو حنيفة وروي ذلك عن علي و ابن عمر وعروة وكجا ومارويان حديث في غيره كذا في المنه والحقين اختلف العلماء في حق سيرة الزوال الاول لباسه في الصائم مطلقا قبل الزوال ويجوز ويروى عن علي بن ابي حمزة ان باس بالسواك والطيب والصائم وسواء في الثاني كراهية للصائم بعد الزوال و جبر وعطاء وبرايم الخمي وغيرهم سيرين والى حقيقة واصحابه والثوري والاوزاعي وابن علي ورويت الرخصة في السواك للصائم عن عمرو بن عباس وقال ابن علية السواك للصائم والمنطق والطيب والصائم سواء في الثاني كراهية للصائم بعد الزوال واستحبابه قبله بطيب اديا ليس وهو قول الشافعي في اصح قوليه والى قولهم قد روي عن علي بن ابي حمزة السواك بعد الزوال رواه الطبراني الثالث كراهية للصائم بعد العصر فقط ويروى عن ابي هريرة في الرخصة بين صوم الفرض وصوم النفل فيكون في الزمان بعد الزوال ولا يكره في النقل لانه لا بعد من الزوال وعلى ابن احمد بن حنبل وكجا صاحب المتحرفين انما نصية عن القاضي حسين في انما يكرهه بطيب دون غيره سواء اهل النهار وآخره وهو قول مالك واصحابه ومن روى عنه كراهية السواك للطيب للصائم القبيح وزياد بن حدير واليومية والحكم بن عتيبة وفتادة السادس كراهية للصائم بعد الزوال مطلقا وكراهية الرطب للصائم مطلقا وهو قول احمد واسحق بن ابراهيم وروى في شرح الاحياء لبعض المذاهب الاخر منها الكراهية في آخر النهار بدون التقييد بالزوال والعصر فهو المذهب السالغ ومنها نفى استحبابه بعد الزوال من غير

استجاب الكرامة وهو الشاكن ثم قال بالمشهور عند أصحابنا في زوال الكرامة بغروب الشمس وقال ابو حامد  
وتقول الكرامة حتى يظفر فذا ذهب آخره وهو النسخ وفي الرمن المربع التسوك مسنون كل وقت ففي حاله بعد الزوال  
فيكره خضاب كل الصوم او نقلا قبل الزوال استحباب له بياض ويحار برطب في وفي التوضيح من فروغ الشمس استحب سواك  
مستحب في كل حال لا بعد الزوال للصائم فضا اولاً واختار النووي عدم الكرامة مطلقاً في وعلى التزدي ان الشافعي في  
قال لا يابس بالسواك للصائم اول النهار و آخره وبذلك اختار ابني مائة وابن عبد السلام والنووي وقال انه قول اكثر  
العلماء ويحكم المني في كذا في التخصيص للحافظ وفي التشرح الكبير للرد المحتار سواك كل النهار قال الدسوقي اي بما لا يحل  
منه في ذكره ما برطب لما يحل منه في وفي الرد المختار ولا يكره سواك ولو عشيّاً اوردنا قال ابن عابد بن العمري في كذا في  
عليه وسلم ولا ان اشق على امرئ لا يحرم بالسواك عند كل وضوء وعند كل صلوة لثقت له النظر والعصر والمغرب ويحب  
النجاشي في صحيحه سواك الرطب واليابس للصائم ثم قال وبذلك عن عامر بن ربيعة قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم  
يستاك وهو صائم ما لا يحصى اودع وقال ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان شق على امرئ ان يمسك يده عليه وسلم  
سجده عن جابر بن زيد عن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص الصائم من غيره وقالت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
السواك مطهر للوجه طهره للرب وقال عطية وقادة بن صالح ربه قال الحافظ اشار بهذه الترجمة الى الرواية من كره للصائم الاستسكان  
بالسواك الرطب كمالا وكيفية والشمع ثم ذكر تخارج هذه الروايات التي اشار اليها البخاري وقدم عن الامام مالك انه لم يسمع  
احدا من اهل البيت يكره السواك او يبي عنه قال الزرقاني على مستحبه هذا الظاهر لا دلالة له في فضل خصال الصائم السواك  
ولم يخص وقتاً وقال عامر بن ربيعة رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ما لا عد ولا حصى رواد  
الوجود في وجهه وبهذا قال عمرو بن عباس و جماعة من التابعين وابو عتيقة والخوري والاوزاعي وقال النووي في شرحه ان  
ان اختار وقال بعضهم السواك مطهرة للوجه ولا يكره كالمضمضة للصائم لا سيما وبها رخصة تتأذى بها المملكة قد تحرك بها ملك  
والخمار ح الخلو فبها للناس من لذة من كماله للصائم لا سيما وبها رخصة تتأذى بها المملكة قد تحرك بها ملك  
السواك فيذكر ابو داود ولذا قال ابن دقيق العيد يحتمل الى دليل خاص بهذا الوقت يخص به ثم عمن كل صلوة او عند كل  
وضوء وحديث الخلو لا يخص به قلت الجواب بقوله قال بعضهم السواك مطهرة الى آخره مبني على سيقت الرواية كما سطر ابن  
العري قال قال علي بن ابي حمزة في سواك الصائم حديث ثقات ولا يشبه الا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحض عليه عند كل وضوء  
وعند كل صلوة مطلقاً غير فرق بين صائم وغيره ونزب يوم الجمعة الى السواك ولم يفرق بين صائم وغيره ونزق الله في حديث  
الصحيح خلو لم الصائم الحديث فصار محرمه فاستخرجنا في حقه انما المتب بالسواك اصلها المشهور على علمنا بالسواك لا ينزل  
الحديث وفيها كلام ترد عليه مرات مع الاشياء والاصحاب فلم يخف فيه باره صواب حتى افاد في شيخه فقد يحرم المسجد  
الا فقهوا الحسن مكرم من رزق قال فادنا القاضي سيف الدين بها فقال السواك مطهرة للوجه فلم يحرمه للصائم والمضمضة لا سيما  
وبها رخصة تتأذى بها المملكة فلو تكرر ذلك وما انفك فانه عظمته بدعيه فيما فادنا عن سيف الدين وبني النبي صلى الله عليه وسلم  
سلم انما مدر الخلو فبها للناس من لذة من كماله الصابين بسبب الخلو لا سيما للصائم عن السواك ونزق عن وصيه  
الرواية الطيبة اليه فلهذا قلنا انه لم يرد بالنبي صلى الله عليه وسلم الا رخصة وانما راد في الناس من كماله الصابين بسبب الخلو لا سيما للصائم عن السواك ونزق عن وصيه  
للصائم واما المشبه فادنا في النبي صلى الله عليه وسلم لا تفلح فلو ما ونا في حقه ومن من جهة ليعلم ان يكون باديه مشبهه وتذرية  
غير خفية لا سيما وفي الزلة الخلو بالسواك اختاروا الصيام وهو اجد من الرضا في ثم قال لمره قال ولتعب قياضه وم  
الضبيد بان الصائم محتاج لربه فذنب لتعذيبه في المشبه ليس من خارج وهو جيفة من دم قوله لا يزرع شعير على  
بقائه وجب من رزق الله له ولذا اقر الظاهر الذي ينقص به من حقه وسبيل القدر ولا بد لثقت فيها من قباله يا  
ولا يرد ان متاجاة الصائم لربه مع دوم الخلو او في القول الحبيب عند المؤمن في المسك لان مدحه يدل على فضل  
لا على فضيلته على غيره فلهذا اوتر افضل من الحج وفي الحديث كذا في غير من الدنيا ما فيها ولم من عبادة النبي صلى الله عليه وسلم  
مع فضل غيرا عليها وجره المشبه من قاعدة ادحام الصالح التي يتجدد الحج فيها فاسواك اجلا لا تدر حال متاجاة في الصلوة  
لان طهره القم لمتاجاة تعظمها بالخلو متناف لذلك قدم السواك انتهى ما قاله الزرقاني مختصراً قال الحافظ في التتبعين في  
استدل الاصحاب بان لا يكره على كرامة الاستسكان بعد الزوال نظر وقال القاضي في موضع آخر في الطهارة في باسناد جيد  
عن عبد الرحمن بن عثم قال سألت معاذ بن جبل التسوك وانا صائم قال ثم قلت اي الشاغل خلو خدوة او عشيّة قلت

**قال** يحيى وممعت ما لكأذ يقول فصيام ستة ايام بعد الفطر من رمضان انه لم يزل احد من اهل العلم والفقه يصوموها ولم يبلغنى ذلك عن احد من السلف وان اهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته وان يلحق برمضان ما ليس منه اهل الجاهلة والجفاء لوسراً وفى ذلك رخصة عند اهل العلم وسراً وهم يعملون ذلك

ان الناس يكرهونه عشية ويقولون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قل لحفوف ثم الصائم الطيب عند الله من يركب المسك قال سبحان الله لقد امرهم بالسواك وما كان بالذى يامرهم ان يشبوا بقوا بهم محذراً فى ذلك من الخير شئ بل فيه شر وقال الهارون التمارى ابن ماجة والدارقطنى من حديث عائشة مرفوعاً عن خير خصال الصائم السواك والخلاف تغير رائحة الفم من خلوة المعدة وذلك لا يزال بالسواك قال ابن الحام بل انما يزيل اخره الظاهر عن الحسن من الاصل روى التمارى عن معاذ مثل ما قلنا روى الطبرانى عن عبد الرحمن بن قيس سألت معاوية بن جبل الشوك فانا صائم قال نعم قلت اى النهار الحديث تقدم قريباً وفى اخره سبحان الله لقد امرهم بالسواك ويوعى علم انه لا بد لى الصائم خلوف وان استاك وما كان بالذى يامرهم ان ينتنوا افواههم محذراً فى ذلك من الخير شئ بل فيه شر الا ان ابنى بلال لا يجد منه بد قال وكذا الضياء فى سبيل الله لقوله عليه السلام من اجرت قدامه فى سبيل الله حرم الله عليه النار انما يوجب عليه من افطر اليه ولم يدر عنه محضاً فاما من اتى نفسه محذراً فانه فى ذلك من الاجر شئ قليل ويدخل فى ذلك من خلعت الدوران وخشعة الشئ الى الساجدة الى قول الله صلى الله عليه وسلم ولترة الحطالى الى الساجدة ومن ليعتق فى طلع الشيب لقوله صلى الله عليه وسلم من شاب شعبة فى الاسلام انما يوجب عليه ما من بل لهما وفى المطلوب ايضا احاديث مضطربة تذكر منها شيئاً للاستشهاد والالتفات فى الثبوت منها ما يراه اليه فى الاماكن من اياه اليه عن الحسن التمارى سألت عائشة لاهل البيت السلام بالسواك الربط قال نعم اتراه اكثر رطوبة من الماء قلت اول النهار واخره قال نعم قلت ممن ركب الله قال من اتى عن النبي صلى الله عليه وسلم روى ابن حبان من ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتاك آخر النهار ويأمرهم من ابن عمر من قوله قلنا لى ثبوت عن ابن عمر مع تعدد الضعيف فيه مع عموما الاحاديث الواردة فى فضل السواك الشاملة ما قبل الزوال وما بعده فلا يحتاج الحنفية والمالكية الى دليل خصوصاً اذا ورد من الصحابة لتعليم واقتداء بهم على جواز له بعد الزوال وكيف يصح بعد ذلك ان يكون حديث الخلوفاً وليلة للشائفة ومن تبعه على منعه بعد الزوال وصراف الاطلاق الى ما قبل الزوال من غير دليل صريح او تقليل صحيح بل هو الاماكن فى فضيلة الصوم كما يبالغ احد ويقول لفرق فلان الذى يحصل حال كره فى آخر النهار عندى احسن من ما دالور فيكون فيه دلالة على كراهة ازالته الفرق بالاعتسالى احم قال يحيى وممعت ما لكأذ يقول فى صيام ستة ايام من شوال بعد الفطر من صيام رمضان انه لم يركز فى صحيح النسخ المصرية والبندرية الا فى نسخة المتعنى فيها الى لم ار احداً من اهل العلم والفقه من رآهم وهم يتناولون يصومون ويقولوا ايها لم يبلغنى ذلك اى صوم ست من شوال عن احد من السلف اى الذين لم ارهم وهم الصحابة وكبار التابعين وان اهل العلم يذاتر قحاً قال اولاً يكرهون ذلك الصيام ويخافون بدعته اى يخافون من ان يدخل فى الدين ما ليس منه وكانوا ايضا ان يلحق بعضهم الياء وكسر الهاء بينه الفاعل وسيا فى فاعله برمضان ما ليس منه معقول لقوله يلحق اهل الجاهلة بالرغم فاعله والجفاء اى الغفلة والفتاة لور اذ اذنى ذلك اى فى هذه السنة رخصة بالتعصب معقول وفى نسخة المتعنى بدلة تحفة لى الى الجاهلة لور والاهل العلم انهم لا يشددون فى ترك هذه الصيام لادخلوا فى رمضان كما زاد اهل الكتاب فى صيامهم عند اهل العلم ظرقت لرخصة وراهم اى اهل العلم يعملون ذلك اى صيام هذه الايام اعلم ان صوم ست من شوال خلت عند الامة قال الحنفى من صام شهر رمضان واتبعه بست من شوال وان فرقها فكان صام الدهر قال الموفق وحلته ذلك ان صوم الستة يستحب عند كثير من اهل العلم روى ذلك عن كعب الاحبار والشعبى وميمون بن مهران وبه قال الشافعى وكرهه مالك وقال ما رأيت الى آخرها تقدم فى التوطا وللهاروى الوابوب مرفوعاً من صام رمضان الحديث وقال احمد روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم بثلاثة اوجه روى ثوبان مرفوعاً من صام رمضان شهر عشرة اشهر الحديث و لا يجزى بذالجرى التقدم لرمضان لان يوم الفطر فاصل فان قيل فلا دليل فى هذا الحديث على الفضيلة لانه صلى الله عليه وسلم



[illegible]

قال يحيى وسعيت ما كما يقول لم اصنع احدا من اهل العلم والفقه ومن يقتد به  
نحي عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعض اهل العلم وهو اراة كان يجزاه

فصل لنا صوم هذه الستة الايام في مقابلة تلك لان تكون فيها متصفين بما يهوله وهو الصوم كما التفتع به بما يهولنا وهو الخلق  
قلت والجمعة من هذه الوجوه هو الاول وما قال بخبره بثلاثين يوما لا يرد بعد ما ورد شهر اعيد لا يقصان رمضان و  
ذو الحجة ولا يذب عليك ان ما عده في الوجه الثاني من صوم السباوس عشر من شعبان هو مبني على ما حقق في موضع  
آخر من كتب من ان النبي في قوله ذاك نصف شعبان فلا يصح ان المراد منه ثلثي اليوم السباوس عشر منه واذا خرج من شعبان  
الذي يولي في جمعة الاثنان السمر في مشروعيتهما انما بمنزلة السن والواجب في الصلوة كمثل قاندا بما بالنسبة الى ما من به لم تمام  
قانه تهايم وانما حصل التثنية بصوم الدهر اهـ فخصر قل تحكي ومحيته ما كما قيل لم اصنع احدا من اهل العلم والفقه  
ومن يقتد به يبيننا الجمل اى يتبع بقوله وخلفه عطف على اهل العلم نبى يصنع الى ما في السنه السنه وبني يصنع السنه  
في مصرية عن صيام يوم الجمعة وصيامه بالرغب مبتدا وحسن خبره يعني استحبابه وقدر ايت بعض اهل العلم قال ابو جابر ادا  
محمد بن المنكدر وقيل صفوان بن سليم بصوم اى يوم الجمعة والا فاعلم الجمعة كان يجزاه اى يقصده ولم يكن صومه ذاك القافية  
ظاهر كلام المصنف انه ذنب الى صوم الجمعة لكن قال الباقى اى به اخبار الاقتصار الى ما بين القاسم كرايته صوم يوم وموت  
اشهره وقال عياض لعل قول مالك يرجع الى قول الجمهور بالكرامة انما حكم صومه من غيره وقدر ان كان يجزاه ولم يقل من نفسه  
واناراه واجبه قال الزرقاني قلت لكن نص فروغ المالكية الذنب ورواية القاسم لا تان فيه كان كرايته التوقيت امام آخر وكرايته  
الجمعة تخصيص بها الآخر والعلم ان الروايات في صوم يوم الجمعة مختلفة جدا ولذا اختلفت الامم عليه في قول قال بعضي اختلفوا فيه  
على غشت اقول احد بالكرامة مطلقا وهو قول القضي والفضلي والزهرى ومجاهد وقدرى ذلك عن علي وقد كمل يوم من احمد واسحق  
كرايته مطلقا وقيل ابن المنذر وابن حزم منع صومه عن علي والى بهيرة وسلمان والى ذرو وشبهوه يوم العيد في الحديث الصحيح  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان يذا يوم جمعة التثنية اى روى النساء من حديث ابى سعيد الخدرى روى ابا بصير يوم عيد  
القول الثاني الا با حة مطلقا من غير كرامة روى ذلك عن ابن عباس ومحمد بن المنكدر وهو قول مالك والى حنفية ومحمد بن الحسن  
القول الثالث انه يكره افرادة فان حرام يوما قبله وبعده لم يكره وهو قول ابى بهيرة ومحمد بن سيرين وطائفة والى يوسف و  
اختاره ابن المنذر وحكاه الترمذى عن احمد واسحق قلت هو المصوب من الامام في المغنى يكره افراد يوم الجمعة بالصوم  
الان يوافق ذلك صوما كان يصومه مثل من يصوم يوما ويخط يوما في صوم يوم الجمعة نص عليه احمد في رواية الاخر اى  
وسياق تجز ذلك عن نيل المازب واختلف عن ذلك في حكم الزنى عنه جوازه وعلى ابو حاد في تحقيقه عنه كرايته وهذا هو الصحيح  
الذى يدل عليه حديث ابى بهيرة ويزيد بن الرضا والنووى في الروضة وقال في شرح مسلم به قال جمهور اصحابنا شافعي  
ومن صححه من المالكية ابن العربي فقال ويجزاه به يقول الشافعي وهو الصحيح القول الرابع ما حكاه القاضى عن الداودى ان  
النبى انا يوم من غيره واختصاصه دون غيره فانه متى صام مع صومه يوما غيره فقد خرج عن النبى لان ذلك اليوم قبله وبعده  
اذ لم يقل اليوم الذى يليه قال القاضى عياض وقد يرجع ما قاله قوله في الحديث الاخر لاختصاص يوم الجمعة بصيام ولا يلبث بقيام  
وبزاهيوت جدا ويكره حديث جهمية في البخارى وقوله اياي احببت اس قالت لا قال تقصمين فدا قالت لا قال فافترى فهذا صحيح  
في ان المراد بما قبله يوم الخميس ولا يجزاه يوم السبت الخامس يحرم صومه الامن حرام يوما قبله او يوم بعده او من عادته بان  
كان يصوم يوما ويخط يوما فوافق يوم الجمعة ويحول ابن حزم لظاهر الاحاديث الواردة في النبى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
عن احمد وابن المنذر وبعض الشافعية وقول ابن المنذر لغيره انه يرى تجزيره وقال ذهب الجمهور الى ان النبى فيه للتشديد وعن  
مالك والى حنفية لا يكره والمشهد وحديث الشافعية وجهان احدهما ونقله المزنى عن الشافعي ادا يكره الامن اضطر صومه  
عن العبادة التي تقع فيه من الصلوة والدعاء والذكر والثاني وهو الذي صح المتأخرون قول الجمهور اى قلت وقد حصل من كلام  
الحافظ قولان آخران لم يذكرهما العيني احدهما التحريم والثاني الكراهية لمن اضعف الصوم فصارت الاقوال سبعة والثاني  
الندب ولو منعوا كما سياتى في الفروع وبوجهنا والغزالي في الايام اذ عده في الايام الفاضلة التي يتراكم استحبابها  
وفي سفره الانتاج ويكره افراد يوم الجمعة بالصوم للحديث وى ما شاعته اى بلا سبب بان كان كرايته مطلقا قال النووى انا نبى  
عده مفرقا لانه يوم عبادة وتعبير وذكر وفصل فيمن فطره معاودة عليها ولا يقدح فيه روى بالكرامة بصوم يوم قبله وبعده لان



## ما جاء في ليلة القدر

ان الله تعالى قد استأثر بجنته لفضائل لم يستأثر بها غيره فاعلم يا من يرى الله عليه السلام ان يخصصه بشيء من الاعمال غير ما خص به  
قال القاري الشارح الى حرج ان باقى الايام ولذا منح من تخصيص ليلىها بالقيام وروح الخافضة لفتح القلوب الثانى من هذا القول  
وقال هو اقوا واودا بالانقواب وورد فيه سرى حد رثان احدها رواه الحاكم وفيه من ابى هيريه مرفوعا يوم الجمعة يوم عيد  
قلنا جعل يوم عيدكم يوم صومكم الا ان تصوموا قبله وبعده والثاني رواه ابن السكيت باسناد حسن عن علي بن ابي طالب ومن كان  
معه من الغنم فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فانه يوم طعام وشرب وذكره ابن السكيت  
ما جاء في ليلة القدر اعلم اولاً ان الشئ مختلف في ذكره بالباب ففي الشروح الثلاثة وجميع النسخ المصرية ذكره بهنا  
كتاب الاحتكاك وذكر ليلة القدر راجد وذكر جميع الغواب الاحتكاك والنسخ البصرة متظافرة على ذكر ليلة القدر  
بهنا واحد ذلك وذكر الاحتكاك وتمايزا اختلافوا في وجه التسمية بذلك فحصل من المزبى ان القدر بهنا بمعنى التعظيم  
كقوله تعالى وبقدره الله حق قدره والمعنى انما ذات قدر عظيم لنزول القرآن فيها اول ما يقع فيها من تنزيل الملكة او لما  
ينزل فيها من البركة والرحمة والخبرة والان الذي يجب ان يكون ذا قدر عظيم وقيل لان كل عمل صالح واجب فيها من المؤمنين يكون  
ذا قدر عظيم كونه مقبولا فيها وقيل لانه ينزل فيها الى الارض ثلثة من الملكة اولي قدر وعظمة وقيل القدر بهنا بمعنى التعظيم كقوله  
تعالى ومن قدر عليه رزقه الاية ومعنى التعظيم فيها اخفاها عن العلم بتعيينها او لان الارض تعين فيها من الملكة وقيل  
القدر بهنا بمعنى القدر فيفتح الدال الذي هو موافق القضاء والمصلحة انه يظهر فيها احكام تلك السنة لقوله عز وجل فما اقرن كل  
امر حكيم به صدر النبوي كما مر في قولنا اعلم انما سميت بها الملكة من لان قدره هو في شرح المذهب فقال بهنا هو المصحح للشيء  
ورواه حماد الزيات وغيره من المفسرين باسناد صحيح عن حماد وعكرمة وقتادة وغيرهم وروى عن الموفق وقال يروى ذلك عن ابن عباس وقيل  
بالوحي ما جاء القدر يسكن اوله لان كان نشأ في القدر الذي هو في القدر الصحيح لان لا يصح ان يروى ذلك وانما يريد به التفسير بالوحي  
القضاء والافواه وتحميده في تلك السنة لتعظيم ما يقع فيها مقدار بمقدار كذا في الصحيح وغيره وقيل القدر يسكن الدال و  
يجوز فيها مصدر قدره النبي قدرا وقدره كانه من البركة ان قال الرازي في تفسيره القدر والقدر احوال بالثنتين مصدر و  
بالجمع اسم وثالثا ان الجوز على ان تلك الليلة الفاضلة خصصة بهذه الامة ولم تكن في عام قبله قال الحافظ وغيره ابن عديم  
وغيره من المالكية ولقد مر من الجوز وحكاها صاحب الامة من الشافعية وروى عن حماد وعكرمة عن حماد وعكرمة عن حماد وعكرمة عن حماد وعكرمة  
قلت يا رسول الله ان يكون مع الانبياء فاذا ما اوزعت قل لا بل بى باقية وعكرمة قول مالك في الوطأ المسمى ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم تقاسم اعداءه من اهل الامم لما خصه فاعطاه التولية القدر وبما يصلح التاويل فلا بد من الصريح في  
حديث الذي رواه قال الزيات في الدال بالجرم ابن عبد البر وغيره وقال النووي انه الصحيح المشهور الذي قطع به اصحابنا كلهم وجمهور  
العلماء ولعل السيوطي كلام الحافظ بان حديث ابن ذر القدر في التاويل وهو ان حاد السوال بل يخص به من البقي مصلة الشر  
عليه وسلم او ترجع بعده بغير سنة مقابلة ام هي الى يوم القيمة فلا يكون فيه مفاضلة لاقر الوطأ وقد ورد ما يعضده في قولنا في طلبه  
للمن من حديث ابن السكيت ان الله يحب لاسمى ليلة القدر ولم يعطها من كان قبله ام وقيل اليها جميع البشا بالاختصاص -  
وراجع اختلاف الروايات والا فاقول في سبب هذه العطية الجسيمة قال السيوطي اخرج ما كان في الوطأ وعنه ايضا في  
في الشعب اذ بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارى اهل الانس قبله ادماء وانشاء والشر من ذلك فملكه فقاموا بامته  
ان لا يلبثوا من العمل قبل ما يقع في يوم في طول العر فاعطاه التولية القدر من العت شهر واخرج ابن جرير عن حماد قال كان في  
بني اسرائيل رجل يوم النبل حتى أصبح ثم جاء بالعدو بالنهار حتى سبي ففعل ذلك العت شهر فاذن الله عز وجل ليلة القدر  
خير من العت شهر فقام تلك الليلة خير من عمل ذلك الرجل العت شهر واخرج ابن السكيت عن ابن حاتم والبيهقي في مسنده  
عن حماد بن الربيع صلى الله عليه وسلم ذكر رجل من بني اسرائيل ليس سلاح في سبيل الله العت شهر فقام المسلمون من ذلك  
فانزل التولية القدر الحديث قال الطبري وذكر بعض المفسرين ان كان في الزمن الاول نبى يقال له شمسون عليه السلام قاتل الكفرة  
في دين الله العت شهر ولم يبرز الشيا والسلاح فقلت اصحابه يا ليت لنا عر طولا لئلا نقاتل مثله فزلت به الاية -  
واخرج ابن ابي حاتم عن طريق ابن وهب عن مسند بن علي عن علي بن عروة قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما ليلة من  
بني اسرائيل عبدوا الله ثمانين عاما لم يصوه طرفة عين فذكر يوب وذكر يا وحمل بن العجز وروى عن ابن نون فغضب اصحاب

رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم من ذلک فأتاہہ جریر بن حنبل فقتل یا محمد عمت امک من عبادة بن ولاد والنفر ثمانین سنة  
 فقد أنزل اللہ علیک شیراً من ذلک فقرأ علیہ انما أنزلناہ فی لیلة القدر ہذا افضل ما جمعت انت وامک  
 فسر بذاک رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم والناس معہ واخرج الخطیب فی تاریخہ عن ابن عباس قال رأی  
 رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم بنی امیۃ علی منبرہ فکان ذلک فاوی السد امیۃ انما ہو ملک یعیسہ ووزلت  
 انما أنزلناہ فی لیلة القدر واخرج الخطیب عن ابن السیاب مرفوعاً اریت یسعد بن مہر بنی تميم ذلک علی  
 فأنزل اللہ انما أنزلناہ فی لیلة القدر واخرج الترمذی وشعفہ وابن جریر والطبرانی وابن دویہ و  
 البیہقی فی الدلائل عن یوسف بن مازن البر وروی قال قام رجل الی الحسن بن علی علیہ السلام باج  
 معاویۃ فقال سودت وجہ المؤمنین فقال لا تؤییہن رجک اللہ فان التی صلی اللہ علیہ وسلم رأی  
 بنی امیۃ یخطبون علی منبرہ فکان ذلک فترلت انما اعطیناک الکوفہ وزلت انما أنزلناہ فی لیلة القدر  
 وما ادرک ما لیلة القدر لیلة القدر خیر من الف شهر علیکما یعدک بنو امیۃ یا محمد قال القاسم فعد دنا فانا  
 ہی الف شهر لا تزیدو لنا ولا تنقصو لنا وقال العینی یقال ان الرجل یمشی فی کان لا یسعی ان یقال لہ  
 فلان عابدتہ بعد اللہ الف شهر لعل اللہ لامة محمد صلی اللہ علیہ وسلم لیسئلہ خیر من الف شهر قالوا  
 یسعدون فیہا (تنبیہ) فیاہا من لیلة قرید علی ثلاث وثمانین سنة واربعة اشهر لعلہا لعلہا فی لیلة  
 الثلاثون لیلة بالف شهر تقابل کل لیلة بالسنین وتسعة اشهر وعشرة لیال فیا عیبتہ لمن یفیع باضا عہ لیلة  
 من رمضان بزمدة المدة الکثیرة رزقا اللہ لعلہا بزمدة فضلہ بزمدة النعمة الجلیلة فاذہ باب کریم وخامس  
 اختلافہ فی بعض بزمدة الیسئل علی اقوال کثیرة شہیرة وغیرہ بسطہا بالحفاظ فی الفی فی قریب من حسین  
 قولاً وقبح الفی فی البذل والشوکان فی اللیل وایراد ہا کلہا خارج عن وظائف بذلہا لعلہا فلتقص منہا  
 علی الاقوال الشہیرة لا سیما علی مختار الائمة فی فروجہم و مشایخ السلوک فی کشفہم فی المروض الی  
 ترجی لیلة القدر فی العشر الاخیر من رمضان وادناہ اکر و لیلة سبع وعشرین علی ای ارجا ہا کلک سبائی  
 فی کلام الحفاظ الامام احمد نفس علی انہا تمتنع فی العشر الاخیر کلہ فی شرح الاحیاء انہا تمتنع فی جمیع الشہر  
 ہو مقتضی کلام الخلیفة قال ابن قدامة فی المغنی یسحب طلبہا فی جمیع لیالی رمضان و فی العشر الاواخر اکر  
 فی لیالی الوتر مند اکر علی قول احمد فی فی العشر الاواخر فی وتر من اللیالی فی المغنی انہا تمتنع فی العشر الاواخر  
 بالشرع والاخر ا۔ و فی شرحه اقطاع ہی موصوفة فی العشر الاخیر کل نفس علیہ الامام الشافعی و علیہ الجمهور  
 و انہا لم یلزم لیلة بعینہما وقال الرزنی وابن خزیمہ انہا تمتنع فی لیالی العشر جعاً بین الاحادیث واختارہ فی الجمع  
 والمذهب الاول وسئل الشافعی عن لیالی العشر الاواخر والی العشرین او الثلاث والعشرین او قال الحافظ کوہن اول لیلة  
 من العشر الاخیر لیسئل الشافعی وجزم بہ جماعۃ من الشافعیۃ ولکن قال السیسی لیس یجز وما بہ عندہم انہا تقیم علی  
 عدم حش من علی یوم العشرین علی عیدہ فی لیلة القدر انہ لا یعتق بکل اللیال بل بانقضاء الشہر علی الصبح بنا  
 علی انہا فی العشر الاخیر وقیل بانقضاء السنة بنا علی انہا لا تخص بالشرع الاخر بل ہی فی رمضان او فی شرح الاحیاء  
 قال الحافظ علی فی التجرید مذہب الشافعی انہا تمتنع فی جمیع شہر رمضان واکرہ العشر الاواخر واکرہ لیالی الوتر من  
 العشر الاواخر والمفسر من مذہب الشافعی انہا تخص بالشرع الاواخر و فی شرح الکبیر لک دیر مذہب الاصفہان متناہ  
 لکود سید الشہور۔ العشر الاواخر من لیلة القدر الخالیة ہ لیس فی رمضان و فی العشر الاواخر و ذکر الضمیر بانہا  
 الزمن و فی کوہن ذمہ امام احمد اوہر رمضان خاصة خلوات وانتقلت علی کل من القولین فلا تخص بلیلة معينة فی العام  
 علی الاول ولا فی رمضان علی الثاني وقیل انہا تخص بالشرع الاواخر من رمضان وتنقل البضا قال السدوقی قولہ فی کوہن و انہا لعلہا  
 ہو ما صح فی المقدمات حیث قال والی ہذا مذہب مالک و الشافعی واکرہ اہل العلم دیروا ولی الا قایل وقولہ وادناہ فی  
 رمضان ہو الذی شہرہ ابن غلاب ا۔ وتمام کلام المقدمات بعد ذکر الا قایل المختلعة ما فیہ الثالث انہا لیست فی لیلة بعینہما  
 وانہا تمتنع فی الاعوام والی ہذا مذہب مالک والشافعی واکرہ اہل العلم دیروا ولی الا قایل وقولہ وادناہ فی  
 الاحادیث کلہا تمتنع علی ہذا و استہا لعلہا ا۔ وتمام کلام المقدمات بعد ذکر الا قایل المختلعة ما فیہ الثالث انہا لیست فی لیلة بعینہما  
 فایہ لا ملکن فیہا لعلہا لعلہا حدیث الی مسید علی ذلک العام لعلہا و حدیث عبد اللہ بن انیس علی ذلک العام لعلہا  
 و امرہ علیہ السلام بالتمسک فی العشر الاواخر علی ذلک العام لعلہا و کذلک الامر بالتکسک فی السج الاخر فی ذلک

العام بعينه ما خصصنا وقال الزرقاني في بيان الاقاويل كونهما في جميع السنة قول مشهور لما كتبه والحنفية  
 وجزم ابن الحاجب كونهما مختصا برمضان رواية عن مالك ١٠٠ وفي الدر المختار ولبنة القدر دائرة  
 في رمضان اتفاقا لا اجماعا متقدم وتاخر خلافا لاجلها وعرفين قال بعد ليلة منه انت هراوت طابق ليلة القدر  
 فعدته لا يقع حتى يسلم في شهر رمضان الا في الجواز كونهما في الاول في الاول وفي الثاني في الثانية وقال البيهقي اذا مضى  
 مثل تلك الليلة في الثاني فلا خلاف ان لو طاق قبل دخول رمضان وقبض عليه قال ابن عابد بن ماذكرن الامام هو  
 قول له وذكر في البحر من ان المشهور عن الامام انها تدور في السنة كلها فذلك في رمضان وقد يكون في غيره  
 قال الحافظ كونهما مكتن في جميع السنة هو قول مشهور عن الحنفية حكاه قاضيهان والبولكر الرازي منهم وروى مثله عن  
 ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وكونهما مختصا برمضان مكتن في جميع ليلاته هو قول ابن عمر وفي شرح الهداية الجوزي  
 عن ابني حنيفة ١٠٠ وقال به ابن المنذر والمحملي وبعض الشافعية ودرج السبكي في شرح المنهاج وحكاه ابن الحاجب  
 رواية وقال السروي في شرح الهداية قول ابني حنيفة انها تقتل في جميع رمضان وقال صاحبها انها في ليلة معينة مبهمة ١٠٠  
 وقال الحافظ كونهما ليلة سبع وعشرين هو الجاهل من مذهبي احمد ورواية عن ابني حنيفة وجزم ابني بن كعب وحلف عليه  
 كما اخبره مسلم وروى مسلم ايضا من طريق ابني حازم عن ابني هريرة قال تذكرنا ليلة القدر فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ايكم يذكر حين طلع القمر كما ذكره جعفر قال ابو الحسن الفارسي اي ليلة سبع وعشرين قال القميط فيها بتلك العصفه  
 ورواه ابن ابني شيبه عن عمر وحذيفة وناس من الصحابة وفي الباب عن ابن عمر عن سلمة بن ارجل ليلة القدر ليلة سبع  
 وعشرين ولا محمد بن حديد مرفوعا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين ولا ابن المنذر من كان تحرقها فليقر باليلة سبع وعشرين وعن  
 جابر بن سمرة نحوه اخرجه الطبراني في او سطه ومن معاوية نحوه اخرجه ابو داود وحكاه صاحب الحلية من ان ليلة من  
 اكثر العلماء واستنبط ابن عباس عند عمر بن الخطاب في ليلة سبع وعشرين في ليلة سبع وعشرين في ليلة سبع وعشرين  
 وسبع اربعين وسبعة ايام والذهريري في سبع والانساني في سبع واكثر من سبع وليس على سبع والطواف والجار  
 وذكر شيئا معروفا وزعم ابن قدامة ان ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة وقد علق قوله فيها هي سبع  
 كلمة بعد العشرين وبذلك قال ابن حزم من بعض المالكية وبالفتح في النكاح وقال انه من طراف الوساوس ولو لم يكن فيه اكثر  
 من سواها ١٠٠ وقيل على ما غاب من ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في شرح الاحياء وقال ايضا كونهما سبع  
 وعشرين قال جمع كثير من الصحابة وغيرهم وكان ابني بن كعب يكلف عليه وفي مصنف ابن ابني شيبه عن زر بن عبيد  
 كان عن حذيفة وانا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الا يشكون فيها وحكاه الشافعي في الحلية عن اكثر العلماء وقال  
 النووي في شرح المهذب انه مخالف لنقل جمهوره وفي الدر المختار وبما شئت اوافق على غير فقيه طلاق امراته ليلة القدر  
 لفتح ليلة سبع وعشرين لان العوام يسمونها ليلة القدر فيصرف حلفه الى ما تعارف عنده كما هو حاله اذ قال فيها وله دلالة  
 كثيرة من الحديث واجاب عنها الامام بان ذلك كان في ذلك العام ١٠٠ وقال الحافظ بعد سرد الاقوال وارجعها كلها اجماعا  
 في وتر من العشر الاخير وانا منتقل كما يجمع من احاديث هذا الباب وارجعها باو ثمانية عشر وارجعها باو ثمانية عشر عذرك لفتية  
 ليلة احدى وعشرين واثنتي عشرة وعشرين وارجعها باو ثمانية عشر ليلة سبع وعشرين - وقال الغزالي في الاحياء الاعتكاف في ليلة السبع والاسباب  
 في العشر الاخير هو عادة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ فيها ليلة القدر والاعلم ان ابني اوتار با قلت وبذلك القول يعني انها  
 منتقل في ايام تار العشر الاخير وعشر شينها الشاه عبد العزيز في تفسيره وقال الحافظ عليه يدل حديث عائشة وغيره في  
 بالباب وهو راجع الاقل وصار اليه ابو ثور والحرابي وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب ١٠٠ وقال شارح الاحياء في  
 كتب الشريعة لشيخ الاكبر منهم قال انها في السنة كلها تدور به اقول في رأيها مرتين في شعبان في ليلة النصف من  
 وفي ليلة تسعة عشر منه بالبيت المقدس كما اني قد رايتها في ليلتين في العشر الاوسط من شهر رمضان في ليلة ثلثة عشر  
 وفي ليلة ثمانية عشر فاندري اني كان في نوبة الحمل فوقع الامر على خلاف الرواية ام تكون ايضا في ليلة سبع من الشهر  
 وقد رايتها في كل وتر من العشر الاخير من شهر رمضان فانما على يقين من انها في السنة تدور وترى في رمضان اكثر وقوعها  
 على ما رايت وانشاء علم في حجة الربا لشيخ مشايخنا الشاه ولي الله الدبولي اعلم ان ليلة القدر ليلتان احدى ليلته  
 فيها يفرق كل امرئ وحكمه وفيما ينزل القرآن مجلدة واحدة ثم ينزل تجا مجا وبقي ليلة في السنة ولا يجب ان تكون في رمضان نعم  
 رمضان مظنة فاليها والفقهاء انما كانت في رمضان عند نزول القرآن والثانية يكون فيها نور من ان تشرق الروحانية  
 وهي الملكة الى الارض فينتقم المسلمون فيها على الطاعات مختصا بالزهر يوم فيا بينهم ويتقرب منهم الملكة ويتبعهم

مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهلال عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التميمي عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي سعيد الخدري انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الوسيط

الشياطين ويستجاب منهم ادعيتهم وطاعتهم وبى ليلة في كل رمضان في اواخر الحشر الاواخر تتقدم وتتأخر فيها والخرج منها فمن قصد الاولي قال يري في كل السنة ومن قصد الثانية قال هي في العشر الاواخر من رمضان ١٠ -  
وساوسا اختلافنا في مكانة اخفا بها قال الرازي اد تعالي اخفي بذه الليلة لوجوه احداها اد لقا في اخفاها كما اخفي سائر الاشياء كما اخفي رضاه في الطاعات حتى يرغبوا في الكل واخفي سخطه في المعاصي ليحذر من الكل واخفي وليه فيما بين الناس حتى يعظموه الكل واخفي الاجابة في الدعاء ليعلموا في كل الدعوات واخفي الاسم الاعظم ليعلموا كل الاسماء واخفي الصلوة الوسطى ليحافظوا على الكل واخفي قبول التوبة ليوادب المكلف على جميع اقسام التوبة واخفي وقت الموت ليحافظ المكلف لئلا يخفى بذه الليلة ليعظما جميع ليالي رمضان وثانيها كما ان تعالي يقول لو عينت بذه الليلة وانا اعلم بتجاسرهم على المعصية فرما عتكف الغفوة في تلك الليالي الى المعصية فوعدت في الذنب فكانت معصيتك مع عتكف استغفر من معصيتك لمع عتكف روي اذ عليه السلام دخل المسجد فرأى نائما فقال يا علي تبته ليتوقفا فالتفت علي ثم قال علي ربي يا رسول الله انك سبقتني الى الخيرات فلم لم تنبهه فقال لان رومك كبر وروى عليك ليس بك ففعلت ذلك لتخفف جنايتك لولي فاذا كان بذر رحمة الرسول فحس رحمة الرب فكما ان تعالي يقول اذا علمت ليلة القدر فان احسنتها اكتبته ثواب الف شهر وان معصيتك فيها التمسيت عقاب الف شهر ورفع العقاب اولى من جلب الثواب وكذا ان اخفيت بذه الليلة حتى يجتهد المكلف في طلبها فيكتسب ثواب الاجتهاد ورايها ان العباد اذ لم يشقوا فانه يجتهد في الطاعة في جميع ليالي رمضان على رجا واد رجا كانت بذه الليلة هي ليلة القدر فيها هي التذات فيهم ملكة ويقول تفتح تقولون فيهم يسعدون ويسبقون فيبدا جمده واجتهاد في الليلة المقنونة فكيف لوجوبها معلومة ١١ - وسابغا اختلافنا في حصول الثواب المترتب عليها لمن قامها وان لم يظهر له شيء وذوب اليه الطبري والمهلب وابن العربي وجماعة او يتوقف على تقهاله واليه ذهب اكثر ويستدل به بما في مسلم عن ابي هريرة من لعق ليلة القدر فبواقها - قال النووي اى يعلم انها ليلة القدر وهو ارجح في نظري ويحتمل ان المراد في نفس الامر وان لم يعلم هو ذلك وقروا على استراطا العلم اذ ينقص بها تسلي دون آخر وان كانا في ريب واحد قاله الزرقاني وقيل ايضا في موضع آخر قال في شرح الترمذي معنى قوله قبلها ادنو افقة لها ان يكون الواجب ان تلك الليلة التي قام فيها بقصد ليلة القدر هي ليلة القدر في نفس الامر وان لم يعلم هو ذلك وقول النووي معنى لما افقة ان يعلم انها ليلة القدر وهو ليس في اللفظ لا يقتضيه ولا يشعني يساعده وقيل لحافظ الزاوي يترجم في نظري ما قاله النووي ولا انكر الثواب الجزيل لمن قام لا يتحاشا وان لم يعلم بها ولم توفق له وانما الكلام على حصول الثواب المعين الموعود ١٢ -

مالك بهذا في جميع النسخ الهندية والخرقاني وفي المتنحصر المصرية غير نسخة الزرقاني زيد قبل ذلك حديث زباد وبلد معنى على ان الناء في الروايات ان يحكي لم يسمع عن مالك من آخر الاحتكاك فمن ذكر باب القدر لحد الباب الاحتكاك وذكر فيه واسطة زباد ومن ذكره قبل الاحتكاك لم يذكر با ولا وجه هذا لان المذكور في المقدمة ان يحكي لم يسمع لثمة الباب من آخر الاحتكاك والاحتكاك الثالثة ثم من باب خروج المعكفات وزيدت في النسخ المصرية في هذه الابواب الثالثة ايضا واسطة زباد وخلصت الواسطة بهننا زيدت الابواب التي لم يسمعها يحكي على ثلث فتأمل عن يزيد بن يحيى قبل المزاسي ابن عبد الرحمن بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وليست في النسخ المصرية زباد في ابن عوف ولا في غيره في ذلك عن ابي سعيد الخدري سعد بن مالك اد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر هذا صحيح حديث يروى في بذه الباب كذا في الترمذي يعتكف اى في مسجدك صلى الله عليه وسلم العشر الوسيط قال الباجي وقع في كتابي مقيدا بضم الهاء والسين ويحتمل ان يكون جمع واسط قال صاحب العين واسط الرجل ما بين قادمته وآخرة وقال الوعيد وسط البيوت يسطها اذا نزل واسط الفاعل من ذلك واسط واسط في جمع واسط كذا في نزل وبازل ونزل والواسط يقع الواو والسين فيجوز ان يكون جمع واسط ويجمع واسط الكبير واكر واكر ويحتمل ان يكون اسما لجميع الوقت على التوحيد كما يقال واسط الدار







اثر الماء والطين من صبح ليلة احدى وعشرين من ملك عن هشام بن عروة عن  
ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحو الليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان  
مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقال النووي اعطاء السجود سنة يثني على الساجد ان يسجد عليها كلها وان يسجد على الجبهة والاف جميعا اما الجبهة فيجب  
وضعا كسجودك على الارض ويكفي بعضها والاف مستحب فلو تركه جاز ولو اقتصر عليه وترك الجبهة لم تجز وهذا  
مذهب الشافعي ومالك والاكثرين وقال ابو حنيفة وابن القاسم من اصحاب مالك ان يقتصر على الجبهة  
وقال احمد وابن حبيب من اصحاب مالك يجب ان يسجد على الجبهة والاف جميعا كما في العيني وفي المدايح ان اقتصر على  
احدهما جاز عندنا في حنفية وقال لا يجوز الاقتصار على الالف الا من عذر وهو رواية عبد لقوله عليه الصلوة والسلام  
امرت ان يسجد على سبعة اعظم وعد منها الجبهة ولا في حنفية ثم ان السجود يحقق بوضع بعض الوجه وبه المأمور  
الا ان الحد والذوق خارج بالاجماع والمذكور فيما روي الوجه في المشهور اثر الماء والطين قال الحافظ في استصحاب  
ترك الاسرار الى ان الزناد ما يصيب به من غير الارض وقال ايضا في ترك مسح جبهة المصلي و  
السجود على الخائل وحله المأمور على الاثر الحقيقي لكن يعكس عليه ما في رواية البخاري ووجهه متمسك طينا وما هو واجب  
النوي بان الامتلاء والمذكور لا يستلزم ستر جميع الجبهة اذ قال العيني الحديث محمول على انه كان شيئا يسيرا  
لا يمنع مما شدة بشرة الجبهة الارض ولو كان كثيرا لم يمنع صلوة وهذا قول المأمور واختلف قول مالك فيه فروي  
اشبه به عندنا لا يجوز الا يسجد على الارض على حسب ما يكسر وقال ابن حبيب مذنب مالك ان يومي ا من صلوة  
صبح ليلة احدى وعشرين متعلق بقوله الضرر وحديثه الى مسجد بنارض في القوي في الاوتار ولشكك عليه ما روي  
ابو داود وغيره من طريق ابى نصره عند مرفوعا التسوية في التاسعة والاربعاء فقلت يا ابا سعيد انكم اعظم بالعدد  
منا قال اجل قلت ما التاسعة والاربعاء قال اذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها التاسعة فاذا مضت فقلت  
عشرين فالتى تليها الاربعة الحديث وكتب والذى المرحوم نور الدين قد مره في تفسيره رحمه الله على ابى داود فافهمه  
مشركون ليلة القدر عند في المزدوج من الليالي وبذا احتجوا لما رواه الثقات ولرواية نفسه ايضا فلا يصح الجواب بكون  
ذلك مذموم كما يجب به النووي بل الحق في الجواب انه معتبر الشهر ثلثين للفهم والقوية المسئلة ونقطة ابها في فريز  
السبع ثم العبرة لثبوت عشرين في المحالة فالتاسعة بذلك هي الليلة الواحدة ليلة احدى وعشرين اذ فاذا استخرج  
في البذل ما به محتمل ان يكون المعنى التسوية ليلة القدر في الليلة التي تبقى التاسعة بعد ما وفي الليلة التي تبقى الاربعة بعد ما  
على اعتبارا كون الشهر ثلثين فلا يبقى الا شكال ا مالك زيد في النسخ المصرية في اول هذا السند ايضا وكذلك في  
الاسناد لا تحب كلها في هذا الباب لفظ زياد ولقد مر ما فيه في اول السند الاول من الباب عن هشام بن عروة عن ابيه  
مرسلا وهذا الشرحان وغيرهما لفرق عن هشام عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحو وتحوا ففتح  
المشكاة الفوقية والجاه والراء المهملتين واسكان الواو امر من التحوي وفي بعض الروايات التسوية بها يحسن العطف لكن بعض  
الفرحي يبلغ ما فيه من العطف بالجهد والاجتهاد ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان قال الزرقاني ولم يعقب في شيء من  
طرق حديث هشام هذا التقيد بالوقت لكنه محمول عليه لما في الصحيح من رواية ابى سبيل بن مالك عن ابيه عن عائشة مرفوعا  
تحو والية القدر في وتر العشر الاخر الحديث يحمل المطلق على التقيد ا قلت لكن من اختار رد روايته في تمام العشر بحري  
الحديث على اطلاقه قال الحافظ هو بها متفق على العشر الاخير كله قال ابو قتادة ولس عليه مالك والثوري واهمدا وسحق  
وزعم الما وردى انه متفق عليه وكانه عذره من حديث ابن عباس ان الصحابة الفقهاء اجمعوا في انها في العشر الاخير ثم اختلفوا في  
تعيينها امته ولا يدركها في العشر الاخير حديث ابى سعيد الصحيح ان جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم لما اختلفت  
العشر الاوسط ان الذي يطلب اياك واختلفت القائلون به فهم من قال هي فيه محتملة على حد سواء لانه الرأى عن  
مالك وضعفه ابن الحاجب ومنهم من قال بعض ليلة اربع من بعض ايام مالك عن عبد الرحمن بن دينار

عن جواه عبد الرحمن بن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم



مالك عن حميد الطويل عن انس بن مالك انه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني ارايت هذه الليلة في رماضنا بن حتى تلاوحى الرجلون فرغت فالتسوها في التاسعة والسابعة والخامسة

[illegible]





مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب كان يقول من شهد العشاء من ليلة القدر  
فقد اخذ بحظه منها كمل الصيام بحمد الله وعون كتاب الاحتكاك  
بسم الله الرحمن الرحيم ذكر الاعتكاف - مالك عن ابن شهاب  
عن عروة بن الزبير عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة

مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب كان يقول من شهد العشاء على حضرها وصلها بما جماعته من ليلة القدر فقد اخذ بحظه منها  
على اخذ نصيبه من ثوابها - قال ابن عبد البر قول ابن المسيب لا يكون راي ولا يؤخذ الا بوقتها ومن سئل اصح ما روي  
وقال اليامي هو بخلاف الحديث المتقدم من شهد العشاء بما جماعته فكل ما قام نصف العشاء ونصيبها لاهلها من الليل دون الصبح  
فليس منه وروى اليه يقي عن ابى هريرة والطبراني عن ابى امامة عن عاصم بن عيسى العشاء في جماعة فقد اخذ بحظه من ليلة القدر وروى  
بخطيب عن انس بن مالك عن عيسى بن طيبة القدر العشاء والطبراني في جماعة فقد اخذ من ليلة القدر بالنصيب الوافر - وفي رخصته  
المتحسين ويحصل اصلها بالصلاة العشاء لا الأخيرة في جماعة مع نية صلاة الصبح في جماعة فقد ورد عن ابى هريرة ان من  
صلى العشاء الأخيرة في جماعة من رمضان فقد ادر ك ليلة القدر ومن ثلث ايام العشاء والصبح - كمل كتاب الصيام  
بسم الله الرحمن الرحيم وحسن عوده له تعالى ان يجعل صيامنا لنفسه كتاب الاعتكاف يذكره عقب  
الصيام لان من تلاه ولان المقصود من كل منها واحد وهو كمال النفس عن شهواتها وتركها النفس ولان الذي يطل  
الصوم قد يطل الاعتكاف ولا يسن للعتكاف الصيام ولان الصوم شرط في بعض التواضع عند الجمهور وفي كل التواضع  
عند المصنف والشرط مقدم على المشروط ولان الاعتكاف يطلب مؤكدا في عشرة الايام من رمضان فيقيم الصوم به فيسبب تحريم  
كتاب الصوم بذكر مسأله قال ابن عابد بن - قال اليامي للعتكاف التزم ليقال فلان عاكفة على امر كذا اذا الامر وفي الشرع  
ما روي المسجد الصادقة ١٠ وقال الرافعي العكوف الاقبال على الشيء ولا تركه على سبيل التعظيم له وفي الشرع هو الاقتراب  
في المسجد على سبيل القرية ١١ ويقال عاكفة على كذا اي حبسته عليه ١٢ وقال القسطلاني هو لغة البيت والحبس والملازمة على  
الشيء غير ان كان او شرا قال تعالى فاقوا على قوم يعكفون على اصنامهم ١٣ وفي البحر هو اقبال من عكف اذا دام من باب  
طلب وعكف عليه ١٤ قال الموفق هو في اللغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه بما كان او غيره ومنه قوله تعالى ما نهى عما قبل انتهى  
انهم لما عاكفون فقال ابن شهاب بن علي بن عاصم في زمان مخصوص ومشروط بغيره وترك مخصوصه ١٥ قال الموفق هو  
قرية وطاعة قال تعالى وفيهم ليل للعاكفين والعاكفين وقال تعالى ولا تهاشروهم وانهم عاكفون ولا تظلموا فاكفين اهل  
العلم في ان مسنون قلل ابن التذرا جمع اهل العلم على ان مسنة لا يجب على الناس فرض الا ان يوجب للمرا على نفسه تذا  
فيجب ١٦ قال الحافظ بن عيسى بوجوب اجامتها الا على من نذره وكذا من شرع فيه فظنهم عامدا عند قوم ١٧ قال ابن عابد بن الصبح  
ان مسنة مؤكدة لان النبي صلى الله عليه وسلم واخطب عليه ولم ينكره على من تركه والمواظبة انما تغير الوجوب اذا اقرنت بالانكار  
على التارك ١٨ وقال ابن رشد الاعتكاف مندوب عليه بالشرع واجب بالنذر والاضافة في ذلك الامام عن مالك انه  
كره الدخول فيه جماعة ان لا يذ في مشروط ويؤثر رمضان اكثر منه في غيره وبخاصة في العشر الاواخر منه اذا كان ذلك هو اثر احتكاك  
على الله عليه وسلم ١٩ وقال الحافظ انا قول ابن ناجي عن مالك عكرت في الاعتكاف وترك الصلوات له مع شدة اتباعهم للاثر  
فوقع في نفسي انه كالوصل واداءهم تركه لشدته ولم يلفظي عن احد من السلف ان اعتكف الا من ابى بغيره عبد الرحمن ٢٠  
فكذلك اذا راد صفة مخصوصة والا فكلها من غير واحد من الصلوات ومن كلام مالك اخذ بعض اصحابه ان الاعتكاف جائز ولو ترك ذلك  
عليهم ابن العربي وقال ان مسنة مؤكدة وكذا قال ابن بطال في مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على تاركه وقلل البوداد  
عن احمد لا علم عن احد من العلماء خلافا لاد مسنون ٢١ وفي الهداية عن الزهري ان قال مجيبا للناس تركوا الاعتكاف وقد كان  
رسوله صلى الله عليه وسلم لبعض الشيء وبترك الاعتكاف منذ دخل المدينة الى ان مات صلى الله عليه وسلم ٢٢  
بسم الله الرحمن الرحيم يذكر ذكر التسمية في جميع النسخ من الشرع والماتون المصرية والهندية وذكر الاعتكاف  
وذكر المصنف في باب الامام المتفرقة من الاعتكاف اي الاعمال التي يجوز فعلها والتي لا يجوز - مالك عن ابن شهاب  
الزهري عن عروة بن الزبير عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رة قال ابن عبد البر ان رواه جمهور رواية الموطا

زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف يد في الى رأسه فأرجله وكان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان

رواه عبد الرحمن بن همدان وجماعة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة فلم يذكر واحة في هذا الحديث وكذا لم يذكر عروة وكثير اصحاب ابن شهاب منهم معمر وسفيان بن حسين وزياد بن سعد والاقايمي انتهى قال السيوطي ورواه الترمذي عن ابي مصعب عن مالك عن الزهري عن عروة وكرة كلاهما عن عائشة وقال بهذا زكريا وغير واحد عن مالك ودوي بعضهم من مالك عن ابن شهاب عن عروة عن امرأة عن عائشة ربه والصحيح عن عروة وعروة عن عائشة وكذا أخرجه السبعة من طريق الليث عن الزهري عن عروة وكرة كلاهما عن عائشة قال جمال الدين المزني في الاطراف قبل البخاري هو صحيح عن عروة وعروة ولا أعلم احدا قال عن عروة عن امرأة غير مالك وعبيد الله بن عمر وقال الحافظ ابن حجر رواه الليث عن الزهري جميع بين عروة وعروة ورواه يونس والافاعي عن الزهري عن عروة وحده ورواه مالك عنه عروة عن امرأة قال ابو داود ورواه غيره لم يتابع عليه وذكر البخاري ان عبيد الله بن عمر تابع ما حكاه وذكر الدارقطني ان ابا اويس رواه كذلك عن الزهري والتفقوا على ان الصواب قول ليث وان الياقين اختصروا منه ذكر عروة وان ذكر عروة في رواية مالك من المزني في متصل الاسناد يرواه بعضهم عن مالك فوافق الليث أخرجه النسائي في هذا انتهى ما في التتوير والبسط في شرح الاحياء وذكر فيه اخلاقات أخرجه مالك خارج السيرة لموسى شت. قال الحافظ بعد ذكر الاختلاف المذكور وله اصل من حديث عروة عن عائشة كما عند البخاري من طريق هشام عن ابيه وهو عند النسائي من طريق يحيى بن مسلمة عن عروة ا زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف يد في الى يقرب الى بشدة الياء الى الى جوف رأسه بالنصب وفيه تعريض لشرح شعر الرأس وفي البعض الفاظ الحديث ما يدل على احتمال تسريح الخيطة كقصة صلى الله عليه وسلم ما يحكي في احد رواياتها كان يتباعد ذلك بنفسه فخلع شعر الرأس فانه ليسر مباشرة تسريحه لاسيما في مفر الرأس لذلك كان يستعين بالامام كذا في شرح الاحياء زاد في المشكوة برواية المتفق عليه وهو في المسند وفي شرح الاحياء برواية الترمذي والنسائي وهي في جوفها فارجله الترجيل تسريح الشعر وهو استعمال المشط في الرأس اى مشط شعره والتفقه فيمن عجزوا عن تحذف لان الترجيل للشعر للرأس او من اطلاق اسم المحل على الحال وفيه دليل على ان المعتكف لو أخرج بعض اجزائه من المسجد لم يبطل اعتكافه وفي شرح الاحياء فيه استحباب تسريح الشعر واذا لم يتك النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في زمن اعتكافه منع تصوره واستغاله بالصلاة ففي غيره اولى اى قال البايعي فيه ما حقه تناول المرأة رأس زوجها وترجمه لمس جلده بغير لذة وانما يمنع مباشرة بها بلادة اى قلت وايضا فيه دليل على ان المعتكف ان يرسل شعره ويبتلع يده ويتنظف بالوازع المتنظف ويتعطي زاد في رواية طائفة من طائفة وكان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان قال الحافظ فسر الزهري باليد والظاظة والتفوق على استئذانها وحذفها في غيرهما من الحاجات كالاكل والشرب ولو خرج لهما قرضا خارج المسجد لم يبطل وتفق بهما القى والفصل من احتياج السيرة اى قال البايعي يريد لا يدخل بيت الضرورة قضاء الحاجة وقال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب وهذا يقتضي ان المعتكف لا يدخل بيته الا للضرورة واجبة الانسان وما يخرج به من طهارة الجرح وغسل الجنابة والجمعة ما تدعو الضرورة اليه ولا يفعل في المسجد ولا يخله لاكل ولا نوم ولا غيره من الافعال التي يباح فعلها في المسجد وما انا انخص تلك محظورات الاعتكاف ولا يجوز فعل فيه من فروع المالكية تنجها للفاضة - فحق لشرح الكبير يجب خروج الجمع ويبطل به اعتكافه بخروج رجله من البيت سواء استخرج الرجل من البيت لم يخرج اثم ترك الجماعة ويبطل الاعتكاف وكذلك يخرج وجوه من احد الابوين ويبطل بجل الجنابة متاخرا فلا يجوز الخروج لهما اما جناية احدهما فان كان الثاني حيا يخرج لما فيه من طهارة فحقه ويبطل الاعتكاف ولا يجوز الخروج للشهادة ويبطل للخروج وان وجبت الشهادة ويبطل باسداء الصوم ولو نكح ولو لم يخلع ويحرم لايبطل بل ولا يجوز الخروج للشهادة ويبطل للخروج وان وجبت الشهادة ويبطل باسداء الصوم ولو نكح ولو لم يخلع ويحرم لايبطل بل ولا يخلع ما حصل فيه منحصرا باعتكافه الاول ويبطل باستعمال مسكر ولو لم يخلع ويبطل بارتكاب الكبائر ما يخلع ويبطل بوقوع المباشرة والقبلة بالشهوة ويكره اكل خارج المسجد لغير منه كفتاة اما خارجا منه لك ايضا فبطل وكره اعتكافه بغير كفى فينبغي ان يحصل ما يحتاج اليه من كل مشرب فان اعتكف غير كفى جاز ان يخرج لشراؤه ولا يتجاوز اقرب مكان والا فسد كاستخاره خارج بقضاء دينه ومحدث مع احد وكره دخوله منزله القريب وبه اهل ولا يبطل في الاول ولا يكره في الثاني ولا يشتغل في المسجد ايضا بعبادة لبعض وغيره كالتعليم لم يشتغل بالصلاة والذكر والاختلاف لان المقصود صدقا والقلب



مالك عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن ان عائشة رضيها كانت اذا  
اعتكفت لا تسئل عن المريض الا وهي متسككة

ويكره الكنية والترتيب للامامة ويجوز النكاح والائتلاف ويجوز اذا خرج غسل جنازة او جمعة او عيدان باقة نظراً او شرباً  
ويكره خلق الرأس مطلقاً الا ان يتضرر بخروج رأسه خارج المسجد والحلاق خارج به واذا خرج لغسل ثوبه من حماسة  
يجوز له انتظار يجف فيه اذا لم يكن له احد والاكره ان يحضر بغيره وفي المردونة قال مالك اكره للمكفئ ان يخرج حاجة الانسان  
في بيته ولكن يتخذ من جاني غير بيته قريباً من المسجد وذلك ان يخرج الى بيته ذليلاً الى القناري ابله وخصيته يشغل بهما  
قال المروسي لا يبر عليه حمار حتى زوجته اليه في المسجد واكلها معه لان المسجد ما ينع عن الجماع ومقدماته وفي الاثار  
اب طاعة من شرع العرية ويطلق الاحكام بالكتابة كالزنا وشرب الخمر والكذب والقتل والجماع ومقدماته كالقبول  
ليلاً او نهاراً وبالحبس والخروج من المسجد بغير معيشة او بغير حاجة الانسان ام مالك عن ابن شهاب عن عمرة بنت  
عبد الرحمن ان عائشة كانت اذا اعتكفت لا تسأل عن المريض اي لا تعوده الا وهي متسككة يعني نحوده ما شئته لا لفت  
لذلك انها قالما روي عن نفسها من فعل النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك اخرجهما ابو داود قال الهياحي تريد انها كانت  
تخرج كما جئنا فخر ما بل المريض او يوضع فلا تفت للسبل لكنها كانت تسئل عنه ما شئته لان الوقوف عليه من بعض الجهات  
له ولا يجوز للمكفئ عيادة مريض ولا حضور جنازة ولا طلب دين ولا استيفاء حديق له فان خرج الشئ من ذلك بطل  
اعتكافه لان ذلك قطع لما يقتضيه الاعتكاف من الملازمة والواصلته او صرح في فروجه من الخروج للصلاة فلو اصر  
اليه وكذا الخروج للجنازة ولو اوجها بطل للاعتكاف وفي شرح الاقناع لو عاد مريضاً في طريقه لقضاء حاجته لم يضر  
الم لم يعمل عن طريقه ولم يطل وقوفه فان طال او عدل القطع بذلك تتابعه ولو عصى في طريقه على جنازة فان لم ينتهها  
ولم يعمل اليها عن طريقه جاز والا فلا وفي حاشيته قوله ولو عاد مريضاً لم يضره ما يقتضيه الخروج استراة لصلاة المريض القطع  
التتابع ومفله الخروج لصلوة الجنازة ام وسما في ان الشرط يمنع عنده وفي الروض المربع لا يجوز ايضا ولا يشهد جنازة  
حيث وجب عليه الاعتكاف متتابعاً لم يتعين عليه ذلك لعدم من يقوم به الا ان يشترط في ابتداء اعتكافه كـ  
قال الخ في لا يجوز ايضا ولا يشهد جنازة الا ان يشترط ذلك قال الوفي الكلام في هذه المسئلة في فصلين احدهما في الخروج  
للعيادة وشهد الجنازة مع عدم الاشتراط واختلفت الرواية عن احمد في ذلك فروى عنه ليس له فعله ويجوز قول عطاء وعروة  
ومجاهد والزبيري ومالك والشافعي واصحاب الرازي وروى عنه الاثر من محمد بن الحكم ان له ان يعود المريض ويشهد الجنازة  
ويقول على وسعيد بن جبير والشافعي واخرون ثابتهما اذا اشترط ذلك لم فعله ما جئنا لان الطواف او غيره واجب وكذلك ما كان  
قربة كزيارة ابيه او رجل صالح او علم وكذلك ما كان مباحاً مما يحتاج اليه كالعشاء في منزله والمبيت فيه فلم فعله ومن اجاز  
العشاء في ابله الحسن والعلاء والشافعي وعطاء ومنع منه ابو مجاهد ومالك والافرائحي وقيل مالك لا يكون في الاعتكاف شطوط  
قلت وسما في في الموطا عن الامام مالك الا تكلم على الشرط وقال الشيخ في البذل ومنهجهما في ان المعتكف لا يخرج  
لعيادة المريض ولا لصلوة جنازة لانه لا ضرورة الى الخروج فان العيادة ليست من الغرض وصلوة الجنازة ليست لغرض  
عين بل فرض كفاية تسقط عنه القيام بالباقيين بها وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من ان يخرج من عيادة المريض او  
صلوة الجنازة فقد قال ابو يوسف ذلك محمول عندنا على الاعتكاف الذي يتطهر به من غير اجاب فلان يخرج متى شاء  
ويجوز ان يحمل الرخصة على ما اذا كان خرج للمكفئ لوجه مباح كما جئنا الانسان ثم عاد ايضا او عصى على جنازة من غير ان  
كان خروجه لذلك قصداً او قل الحافطه وروى عن علي والشافعي والحسن البصري ان شهد المعتكف جنازة او عاد مريضاً او خرج  
لجمعة بطل اعتكافه وبه قال الكوفيون وابن المنذر في الجملة وقال الثوري والشافعي والصحاح في شرطه شئاً من ذلك في ابتداء  
اعتكافه لم يبطل اعتكافه فلهذا يجوز رواية من اعمدهما قال الثوري في شرح المذهب في الاعتكاف الواجب لا يجوز ايضا  
ولا يخرج الجنازة سواء اعينته عليه ام لا في الصحيح وفي التطوير يجوز لعيادة المريض وصلوة الجنازة وقيل صاحب الشامل هذا  
يخالف السنة فانه صلى الله عليه وسلم كان لا يخرج من الاعتكاف لعيادة المريض وكان اعتكافه لفتلاً لا تفتلاً وان لم يكن  
عليها اداء الشهادة وخروج لم يبطل اعتكافه كذا في الشئ قلت واخرج ابو داود عن القاسم عن عائشة قالت كان النبي

قال يحيى قال مالك لا ياتي المعتكف حاجته ولا يخرج لها ولا يعين احد الا ان  
يخرج لحاجة الانسان ولو كان خارجا لحاجة احد لكان احق ما يخرج اليه عيادة المريض  
والصلوة على الجنائز وتابعها قال يحيى قال مالك ولا يكون المعتكف معتكفا حتى يجتنب  
ما يجتنب المعتكف من عيادة المريض والصلوة على الجنائز ودخول البيوت الا لحاجة الانسان  
مالك انه سأل ابن شهاب عن الرجل يعتكف هل يدخل لحاجته تحت سقف فقال نعم

صلى الله عليه وسلم لم يخرج من بيته معتكفا فخرج كما هو ولا يخرج ليعال عنه واخرج الضمير رواية عروة عن عائشة قالت  
السنة على المعتكف ان لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة الحديث قال ابو داود وغيره عبد الرحمن لا يقول في السنة جعل قول عائشة  
وقال للبخاري في مختصره عبد الرحمن ابن ابي اسحق اخرج له مسلم ووافقه يحيى بن معين وعليه غيره وتكلم فيه بعضهم وقال الربيعي  
رواه البيهقي في شعب اليمان عن الميثم عن عقييل عن ابن شهاب به وقال اخرجه في الصحيح دون قوله والسنة في المعتكف  
وذكر الاختلاف في انه من قول عروة او عائشة وطريق اخر اخرجه الدارقطني في سننه عن ابراهيم بن مسهر ثنا عبيدة بن  
حميد نا القاسم بن ميمون عن ابن جريج عن الزهري عن سعيد بن المسيب وعروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم كان يعتكف العشرة الاواخر من شهر رمضان الحديث وفيه ان السنة للمعتكف الا يخرج لحاجة الانسان ولا يخرج  
جنازة ولا يعود مريضا قال الدارقطني يقال ان قوله والسنة للمعتكف ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم وانه من كلام الزهري  
فلم يكن له متابعات كما رأيت ولو سلم فلا قل من ادخل من عند الجمهور قال يحيى قال مالك لا ياتي المعتكف حاجته  
بالتكبير في الضحى البندية وبالاضافة الى الضمير لفظها حتى في المصرفة والودى واحد والادج الاول والتعظيم مفعول في الضمير  
لا يخرج لحاجة غير الحاج الذي لا يدرى ولا يخرج لها اے تلك الحاج التي لم ينها يد ولا يعين احد اي لا يعينه في شيء من الامور  
المعتكف يستغن عنها الا ان يخرج لحاجة الانسان كالاجنبين ونحوهما مما لا بد منه قال الزقاني فيجوز له قصر ظفره او شارب  
وازاله عاتنه تحتها فخرج ولا يخرج له الحاج الذي لا يدرى ولا يخرج لها اے تلك الحاج التي لم ينها يد ولا يعين احد اي لا يعينه في شيء من الامور  
ظفرا او شارب او عاتنه او اظفار خارج المسجد وكه فيه خلق راسه مطلق الا ان يتضرر فيخرج راسه من المسجد والحلاق  
خارج به قال الدسموني قوله اذا خرج يعني لا يخرج مجرد قطع الشارب والظفر وما سمي الا حلق الرأس كما يفيدوه ابو الحسن  
غلا قالما في خش من انه اذا خرج لغسل الجمعة جاز له حلق الرأس ولا يخرج له استنفاذا وفي المدة قال مالك لا يغسل المعتكف  
اظفاره ولا يأخذ من شعره في المسجد ولا يدخل اليه حمام قلنا له اجمع ذلك حتى يتقيه قال لا يجنبه وان جمعه اے قال الدسموني  
وذلك لحمة المسجد او لو كان المعتكف خارجا لحاجة احد اي لو كان له جائز ان يخرج لمعونة احد لكان احق بالنصب  
والرفع ما يخرج اليه عيادة المريض بالنصب والرفع وذلك لان عيادة المسلم من حقوق المسلم والصلوة على الجنائز فانها  
فرض كفاية وانما يجازيها اتمها اعيان التماز عطف على عيادة المريض قال البايعي يعني لو كان خارجا لمعونة احد اشحن لا يحد  
المعتكف بها لكان احق ما يخرج اليه عيادة المريض وشهود الجنزة لانها عبادات مأمور بها مع اشرك من التشريك فيها ولا اختلاف  
بها فاذا كان المعتكف ممنوعا عنها فان منع من غير الاولى وادرس اے قال يحيى قال مالك ولا يكون المعتكف معتكفا

اے لا ياتي في اعتكافه حتى يجتنب ما اى الاشياء التي يجتنب عنها المعتكف من عيادة المريض والصلوة على الجنائز  
وتقدم عن الشرح الكبير انه لو مات احد الابوين وتما نيها محجب عنه من الخروج له ويطلق احتكامه وكذلك عيادتها او  
احدهما ودخول البيت لا يجزى عطف على العيادة الا لحاجة الانسان استثناء من دخول البيت يعني اذا قتل شيئا  
من هذه الامور لا يبيح معتكفا بل يبطل اعتكافه ثم اوقات الخروج لغرض لا يجب تداركها له ما خذنا ان  
الاحتكام مستمر ولذلك لو جامع في اوقات الخروج بطل اعتكافه ولا يصح ويختار في زمان الخروج نقضاء الحائض جازل كاستنفا  
نقضاء من المدة المنذورة فاستثنا التتابع في الاستنفاذ لا يبيح ما سوى تلك الاوقات كما في شرح الاحياء -  
مالك انه سأل ابن شهاب عن الرجل يعتكف هل يدخل لحاجة التكبير في البندية وبالاضافة الى الضمير في المصرفة وهو  
الاجمعيهين اكل عامة الشرايع الا فرقة على حاجة الانسان كما سياتي في كلامهم تحت مصحف قال البايعي من ذلك انها خارجة  
لا الانسان فلا مان من ان يدخل تحت سقف وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل بيته تحت سقف نقضوا حاجة الانسان فقال الزهري نعم

لا بأس بذلك قل يحججه قال مالك لا مر عندنا الذي لا اختلاف فيه انه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد مجتمع فيه ولا اراه كراهة الاعتكاف في المساجد التي لا يجمع فيها الكراهية ان يخرج المعتكف من مسجد الذي اعتكف فيه الى الجمعة اوبدا عنها

الكتابس بذلك يعني الدخول تحت السقف لا ينافي الاعتكاف قال الزرقاني وبه قال مالك والشافعي وابو حنيفة وقال جماعة ان دخل حجرة ليل ام وكذا قال ابن رشد في البداية خص فيه الاكثر مالك والشافعي وابو حنيفة ورأى بعضهم ان ذلك يبطل اعتكافه ام قلت اخرج ابن ابي شيبة عن ابن عمر اذا اراد ان يعتكف ضرب خبأ او فسطاطا فغشى فيه حاجته ولا ياتي في ابله ولا يدخل سقفا ومن عكرته قال المعتكف لا يدخل بيتا مسقفا ومن ابراهيم قال لا يدخل سقفا ومن الشافعي قال لا يدخل بيتا ام قال يحججه قال مالك الامر الحق عندنا الذي لا اختلاف فيه بين اهل العلم اذ لا يكره الاعتكاف في كل مسجد يجمع فيه بالتشديد من الجميع اى يصلي فيه الجمعة ولا اراه كراهة بهذا في جميع الشئ الموجودة من الشربوع والموتون البدينية والمصرية ولم يتعرض له الشارح فالظاهر ان لفظ كراهة ببناء الجمل بين القسم المنسوب في اراه وفسر شيئا المدحوى في الحصة لفظ كراهة ببناء الجمل وبكذا عرّب في الشئ المصرية ويحتمل ان يكون هو مقولته يحججه والظاهر المنسوب وكذا التفسير الفاعل في كراهة الى الامام مالك لكن فيه ان العبارة بكذا في المدونة وليس هناك يحججه البهم الا ان يقال ان الفاعل فيها ابن القاسم فتأمل الاعتكاف في المساجد التي لا يجمع فيها له لا يصلي فيها الجمعة الا كراهية ان يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه الى الجمعة ويؤاخذ ببطل اعتكافه على المشهور كماله الزرقاني وفي المسوى الاعتكاف جائز في كل مسجد حتى لم يكن المسجد جمعا فخرج الجمعة واجب اجماعا فاذا خرج يبطل اعتكافه عند الشافعي فيحتاج الى انه يهرده في الاستقبال ان كان فوطا ولا يبطل عند ابى حنيفة ام قلت وبالدول قال مالك وبالكافي اخرج كما سمعنا ابي اويدهما اى يدع الجمعة قل الزرقاني يحرم عليه وفي بلدان اعتكافه قولان ام قال البيهقي امر المساجد التي لا يصلي فيها الجمعة فانما يكره الاعتكاف فيها اذا كان الاعتكاف يتصل الى وقت صلوة الجمعة لانه يقتضي احاد من ممنوعين احدهما التعلق عن الجمعة والثاني الخروج عن الاعتكاف الى الجمعة وذلك يبطل اعتكافه في المشهور من ذهب مالك وقدرى ابن الجهم عن مالك الخروج الى الجمعة ولا ينفق اعتكافه وفي الشرح الكبير للدبر صحة بطلان مسجد مباح للبيد بيت الاكن فرضه الجمعة والحال بها نجس في زمن اعتكافه فالجاء مع التبعين فان اعتكف من نجس عليه الجمعة في غير الجاه مع خروج اياه وجوبا وبطل اعتكافه ولحقه فان لم يخرج اثم ولم يبطل على الظاهر او قريب من ذلك ما قالت الشافعية في مخرج الاعتكاف الثالث السوم فلا يصح في غيره والجاه مع ادولى كراهة الجماعة فلذلك يحتاج الى الخروج الجمعة وخروجها من خلاف من اوجب بل وتزيرة متاجرة فيها يوم جمعة وكان ممن تزمه الجمعة ولم يشترط الخروج لها وجب الجاه مع لان خروجها يبطل متاجرة وفي حاشيته قوله وجب الجاه مع اى الاجل الجمعة فلو اعتكف في غيره صح الاعتكاف وان لم يترك الجمعة ولا يبطل خروج الجمعة عدلنا ببلية والحاشية في نيل المارب ولا يبطل ان خرج الجمعة تزمه لان الخروج اليها مقتدا لا بد من طوفاة الاعتكاف التي تغلبها الجمعة لا تسلم منه فصار الخروج اليها كاستئذنه ام قال الموفق لا يجوز الاعتكاف الا في مسجد تقام الجماعة فيه لان الجماعة وجبة والاعتكاف في غير طريقي الى احاد من اما ترك الجماعة الواجبة واما خروجها اليها فبما لا يخرج كثيرا مع امكان التردد مست وذلك مناف للاعتكاف ولا يصح الاعتكاف في غير مسجد اذا كان المعتكف رجلا لا يحكم في هذا بين اهل الخلاف فالاصل فيه قوله تعالى واتيتم عافون في المساجد فخصه بذلك وفي حديث عائشة هذا الذي قلناه لستة المعتكف ان لا يخرج الا لاجة الانسان من الاعتكاف الا في مسجد جماعة وقيل ان في في شجرة اوطى لتمام فيه الجمعة لا يصح للاجدة ولان الجمعة لا تكسر فلا يفرض وجوب الخروج اليها ولو كان الجاه مع تقام فيه الجمعة وحدها ولا يصح فيه غير الجمعة فبطل الاعتكاف فيه ولا يصح عند مالك والشافعي والاختلاف ان الجماعة واجبة فليتم الخروج اليها فيفسد اعتكافه وعندهم ليست واجبة وان كان اعتكاف مدة غير وقت الصلوة كليلة او بعض يوم جاز في كل مسجد عدم المانع من تنحصر في الهداية لا يخرج من المسوى الى لاجة الانسان والجمعة الى لاجة فخرت عائشة واما الجمعة فلا ينافي من اجماع الجاه وحي حادوم وقولها وقال الشافعي الخروج اليها مفسرا

فان كان مسجد لا يجمع فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه اتيان الجمعة في مسجد سوا  
فان لا يرى بأسا بالاعتكاف فيه لان الله تبارك وتعالى قال وانتم عاكفون في المساجد  
فعلم الله المساجد كلها ولم يخص شيئا منها قال مالك فمن هناك جاز لان  
يكتف في المساجد التي لا يجمع فيها الجمعة اذا كان لا يجب عليه ان يخرج من المسجد  
الذي يجمع فيه الجمعة

لا بد من الاعتكاف في الجامع ونحن نقول الاعتكاف في كل مسجد مشروع واذا صح الشروع فالضرورة مطلقة في الخروج  
قلت وايضا الاعتكاف في الجامع يكون سببا لكثرة مشيه وتعبه من المسجد ليدخله فان خروج في الاسبوع مرة  
لجمعة يهون عن غيبته ساعات في كل يوم وليسته على ان فيه اخلا للمساكين من الاعتكاف ومهم انما كما قاله الربيعي -  
فان كان اي المسجد الذي اعتكف فيه والظاهر ان هذا من كلام مالك ثم كما يدل عليه قوله لا يرى بأسا بالاعتكاف المتكلم ويزن  
صاحب المدونة بهذا الكلام عن الكلام السابق بلفظ قال وهو قريب من آخرى مسجد لا يجمع فيه الجمعة ولا يجب  
على صاحبه اتيان الجمعة في مسجد اخر سواه اي سوى المسجد الذي اعتكف فيه وذلك اما لان قضاء مدة اعتكافه  
قبل مجيئ الجمعة او لكون المعتكف ممن لا يجب عليه الجمعة فاني لا اري بأسا وحرجا بالاعتكاف فيه اي في مسجد لا يجمع فيه  
ثم ذكر وليلا لذلك فقال لان الله تبارك وتعالى قال ولا تبأسوا من صدورهم وانتم عاكفون في المساجد فهم اكثر عز وجل  
المساجد كلها ولم يخص من التفصيل فيها في النسخ البديهة ومن لم يجد في النسخ المعربة شيئا منها ياتي من المساجد بالجامع  
غير الجامع قال مالك فمن هناك انة من عموم قوله تعالى جازله ان يعتكف في المساجد التي لا يجمع فيها الجمعة  
اذا كان المعتكف لا يجب عليه ان يخرج منه انة من المسجد الذي اعتكف فيه الى المسجد الذي يجمع فيه الجمعة والاصل  
ان عموم قوله تعالى ليعلم المساجد كلها فلا تخصيص فيه مسجد دون مسجد الا ان المعتكف اذا كان ممن يجب عليه الجمعة  
ومات في الجمعة في زمن اعتكافه فميتعين لجامع لعرض الجمعة وتقدمت اقوال الائمة في ذلك والفقهاء الائمة يعلم على مشروطة  
المسجد للاعتكاف الا المحرمين لها في المأكل فاجازه في كل مكان واجاز الحنفية لما اذ ان اعتكف في مسجد يهتأ به وهو المكان المحرم  
للصلاة فيه وفيه قول قديم للشافعي وفي وجه لاصحابه ولما لكتبة تجوز للرجال والنساء لان التطوع في البيوت افضل كذا  
في الفتح قال ايضا مشروطة الحنفية نصحة اعتكاف المرأة ان تكون في مسجد يهتأ به وفي رواية لهم اما الاعتكاف في المسجد  
الزوج وفيه قول احمد بن حنبل ان رجلا ما احتلج في المرأة فها رضى القيس الا انه قلت وسيا في ذلك في حديث لا يفيد  
وفي الصحيح قال حذيفة لا اعتكاف في المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة والواقفي قال حزين السيب لا اعتكاف في مسجد بني مروان  
من على الاعتكاف في المسجد الحرام مسجد المدينة ومكة لا بد ان الله فرج على نوح من المساجد وهو ما بناه في لان الله تبارك وتعالى  
صلى الله عليه وسلم وهو مختلف في مسجده فكان القصد والاشارة الى نوع تلك المساجد مما بناه نبي وفيه طائفة الى انه  
لا يصح الاعتكاف الا في مسجد تقام فيه الجمعة روى ذلك عن علي وابن مسعود وعروة وعطاء وحسن والزهرري و  
هو قول مالك في المدونة قال اما من تكرر الجمعة فلا يعتكف الا في الجامع وقالت طائفة يصح في كل مسجد روى ذلك  
عن الحنفي والي سلمة والشافعي وهو قول ابى حنيفة والشافعي في المجرد والثوري واحمد واسحق والي يوردوا وهو قول  
مالك في الموطا وهو قول الجمهور والبخاري ايضا حيث استدلل بعموم الآية في سفر المساجد وفي الخبره للمالكية قال مالك  
يكتف في المسجد سوا اقدم فيه الجماعة بهم لا وفي المتن عن ابى يوسف الاعتكاف الواجب لا يجوز اداؤه في غير مسجد الجماعة  
والنقل يجوز اداؤه في غير مسجد الجماعة ام قلت لا فرق بين المدونة والموطا كما ترى ولم يخص مسجد الجماعة  
فروع المالكية من المدونة والشرح الكبير وغيرهما وفي اللد المختار الاعتكاف يهتأ به في كل مسجد جماعة به ما له امام ومؤذن  
ادبرت فيه الخس اولاد ومن الامام اشتراط اداؤه الخمس فيه ومعه بعضهم وقالوا (اي صاحبه) يصح في كل مسجد وهو المروي  
واما الجامع فيصح فيه مطلقا اتفاقا قال ابن عابدين اي وان لم يصلوا فيه الصلوات كلها ام اختلف في النقل  
في بيان تدبير الامام احمد روى في الروض المربع ولا يصح الا في مسجد تقام فيه الجماعة لان الاعتكاف في غيره

قال مالك لا يبیت المعتكف إلا في المسجد الذی اعتكف فيه إلا أن يكون خباءة  
في رحبة من رحاب المسجد قال مالك ولما سمع أن المعتكف يضطرب بناء  
يبیت فيه إلا في المسجد أو في رحبة من رحاب المسجد ومما يدل على أنه لا يبیت  
إلا في المسجد قول عائشة أنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف لا يدخل  
البيت إلا لحاجة الإنسان قال يحيى قال مالك لا يعتكف أحد فوق ظهر المسجد

ينفي أما إلى ترك الجماعة أو تكرار الخروج إليها كثيراً مع إمكان التحرز لا من لا تشرع الجماعة كالمرة والمعتذر والعبد فيصعح ويكفي  
في كل مسجد وكذا من اعتكف من الشوق إلى الزوال مثلاً سوسه مسجد بينهما وهو موضع المنزلة للصلاة في البيت لأنه  
ليس بمسجد حقيقة ولا حكماً والمسجد الجامع أفضل لمحل يتخلل اعتكاف جماعة في وقتهم في القسطنطيني قال في الإضافات لا يتخلل  
المعتكف أماناً يأتي عليه في مرة اعتكافه فعل صلوة وهو ممن تشرع للصلاة إذا كان لم يأت عليه في مرة اعتكافه فعل صلوة  
فإذا يصح اعتكافه في كل مسجد وإن أتى عليه في مرة اعتكافه فعل صلوة لم يصح إلا في مسجد يسهل فيه الجماعة على الصعيح من المنزهة  
قال مالك ولا يبیت المعتكف إلا في المسجد الذی اعتكف فيه أنه بدأ الاعتكاف فيه إلا أن يكون صاحب له  
بجسر أو بالبحر أو بموعدة له صيحت قال الشعبي هو الجيرة من دبراً وصوف ولا يكون من سعة في رحبته أصل الرحبة  
السنة ومنه رحبته أي القيت رحباً سعة قال في الجمع رحبة المسجد ساحة من رحاب المسجد قال الهادي يرد صحن المسجد  
داخله وأما خارج المسجد فلا يجوز الاعتكاف فيه وقال الوفاق ظاهر كلامه في أن رحبة المسجد ليست منه وليس المعتكف الخروج  
إليها لقوله أي الخروج في المكان الضيق إليها خباءة في الرحبة والمكان منومة من المسجد وقدرى من أحد ما يدل على أنه روى عنه  
المروزي أن المعتكف يخرج إلى رحبة المسجد من المسجد قال القاضي إن كان عليها عاقل وباب ففي المسجد لأنها مسورة وتابعة  
له وإن لم تكن محوطة لم يثبت لها حكم المسجد فكانه جمع بين الروايتين وحملها على اختلافها بين ١٠ قال مالك وما سمع أي من أحد  
من أهل العلم أن المعتكف يضطرب بهذا في جميع النسخ البتة من المتن والشروح وفي جميع المصنفات لغيره وهو واضح كالأول  
أفتعال من الضرب قال صاحب الجمع في حديثه يضطرب بناء في المسجد أي ينصبه ويقمعه أو تادفروا به في الأرض ١٠

بنوا يبیت بزة المضارب من الميتة تسمي أي في ذالبنية في موضع من المرافق إلا في المسجد أو في رحبة من رحاب المسجد  
ثم ذكر نحوه لذلك فقال وما يدل على أنه أي المعتكف لا يبیت إلا في المسجد وفي حكمه رحبة المسجد لأنها أيضاً من المسجد قول  
عائشة الذي تقدم في أول الباب موصولاً كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان  
فهذا المحصر صريح في أنه لا يبیت إلا في المسجد وحاصل هذا الكلام محتمل وجهين أحدهما أن المعتكف لا يجوز له أن يبیت في غير المسجد من مواضع  
أخر وهذا قسمه شارح الموطأ وهذا ظاهر والمسئلة إجماعية حكم الفقهاء على أن الميتة خارج المسجد ليس بفساد الاعتكاف والاستدلال  
على ذلك أحد يعرف عائشة رضي الله عنها في ظاهره فإن النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان فلا بد للمعتكف أن  
يبیت في المسجد في حكمه من الصحن وغيره وهذا كله إذا كانت رحبة المسجد من المسجد وإما أن كانت خارج المسجد فليس كذلك أيضاً  
خلافية والثاني أن يكون غرض المصنف أن المعتكف لا يجوز أن يبیت إلا في مسجد الذي بدأ الاعتكاف فيه كما يدل عليه  
تقييده في أول كلامه المسجد بهذه الصفة فيمنع ذلك تكون المسئلة خلافية وتقدم في بيان الخروج إلى الجامع مفرد عند الشافعية  
والمالكية دون الحنفية والحنابلة يثبت أن باب في الجامع لا يفسد اعتكافه لأنه محل اعتكاف لكنه يكره كما صرح في فروعهم  
وكذلك عند الحنابلة قال الوفاق وإذا سلمت الجمعة فإن أحب أن يعتكف في الجامع فذلك لا بد محل الاعتكاف والمكان لا يتعين  
للاعتكاف يستلزمه مع ذلك أولى ١٠ قال شيخه قال مالك لا يعتكف أحد فوق ظهر المسجد قال الهادي لأن ظهر المسجد  
ليس من المسجد ولذلك لا يؤدي فيه الجمعة وإن كانت تؤدي خارج المسجد بحيث لا يجوز الاعتكاف فيه فإذا لم يجز إلا الجمعة  
فوق ظهر المسجد لبعده عن حكم المسجد فبان لا يجوز الاعتكاف فيه أدلة وأحرى ١٠ قلت هذا عند المالكية بخلاف الأئمة  
الثلثة فإن سطح المسجد عند سبهم في حكم المسجد كما صرح به في نيل الأرباب من فروع الحنابلة وكذا في تحفة المحتاج إذا قال سواء  
سطحه ودرسته وكذا عند الحنفية كما سياتي من السرخسي وعلى الوفاق اتفاق الأئمة الأربع على ذلك إذا قلنا يجوز

ولا في المنار يعني الصومعة وقال مالك يدخل المعتكف في المكان الذي يريد ان يعتكف فيه قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد ان يعتكف فيها حتى ليستقبل باعكافه اول الليلة التي يريد ان يعتكف فيها

المعتكف صعد سطح المسجد لانه من جهته ولما كان الحنف من البيت فيه وهذا قول الى حنيفة ومالك والشافعي ولا تعلم فيه مخالفا غير ان يبيت فيه ا و لا في المنار هو العلم الذي يستدعي به المصلحة في المنارة التي يؤذن عليها بما جاء في الحديث لا قلنا قال يعني الصومعة قال الباجي يريد ان لا يجوز الاعتكاف في المنار ووجه ذلك ان له اسما يخص به عن المسجد ولا يجوز اعتكاف في الصومعة انما اتخذ لعلام بالصلاة فلم يجز. الاعتكاف فيه كالبيت المنزه فيه لا يختص به عن المسجد ولا يجوز اعتكاف في الصومعة لا يصح الاعتكاف فيه اذا كان خارج المسجد لانه ليس من مسجد وان كان داخل فلا بأس بذلك ثم اختلفوا بيننا في مسئلة اخرى وهي ما قال الباجي وهل يؤذن في المعتكف في المسكن ام لا اختلف في ذلك قول مالك منع منارة واما ما اخرى وجه المنع ان من غير المسجد فلم يكن الخروج اليه لاجته يمكن الاتيان بها في المسجد او خروج لكل ووجه الرواية ان هذا الشخص يراد للصلاة فلم يبطل الاعتكاف بالخروج اليه كالطهارة وقال الامام شافعي من الحنفية وصعدوا المعتكف على المنارة لا يفسد اعتكافا اذا كان باب المنارة في المسجد فهو والصعود على سطح المسجد سواء وان كان بها خارج المسجد فلذلك ومن اصحابنا من يقول بهذا قولنا ما عندنا في حنيفة فيمنع ان يفسد الخروج من المسجد من غير ضرورة والاصح ان يؤذن جميعا واو تحسن ابو حنيفة بهذا من جهة حاجته فان مسجد الاما كان معتكفا لا قامت الصلاة فيه بالاجته وذلك لما يتأخر بالاذان وهو بهذ الخروج غير معرض عن تعظيم البقعة اصله سارح فيما يريد في تعظيم البقعة فهذا الاعتكاف في المنارة والموتى ان يخرج الى المنارة خارج المسجد بالاذان بطل اعتكافه قال ابو الخطاب ويحتمل ان لا يبطل لان منارة المسجد كالمصلاة ا و وفي شرح الاقناع من فروع الشافعية لا ينقطع التتابع لخروج مؤذن راتب الى منارة منفصلة عن المسجد قريبة منه لاذان لانها مبنية له محدودة من تواجده وقد اعتادوا راتب صوته واولئك الناس صوته فيعذر فيه ويجعل زمن الاذان كاستثنائه وفي حاشيته قوله منفصلة عن المسجد بان لا يكون بها فيه ولا في رحبته ا اما المنفصلة بان كان بها قريبا وفي رحبته فلا يضره صعود باولوية الاذان اذ هي في حكم المسجد لانه مبنية فيه ا

وقال مالك يدخل المعتكف في المكان الذي يريد ان يعتكف فيه قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد ان يعتكف فيها حتى اى لاجل ان يستقبل باعكافه اول الليلة التي يريد ان يعتكف فيها قال المزرقاني استحبنا ان يدخل قبل الفجر في وقت يجوز له فيه الصوم اجزاء لان الليلة جمع اذ الاعتكاف انما يكون بصوم وليس الليل بزمان وهذا قال باقي الائمة وطائفتهم وقال الاوزاعي والليث والثوري يدخل بعد صلاة الصبح لظاهر حديث عائشة اطرب له نجا و فيصلي الصبح ثم يدخله واجاب الجمهور بانه دخل من اول الليل ولكن انما يتخذ بنفسه في المكان الذي اعده انتهى كلامه قلت ظلم الشارح رحمه الله بجملة جدا ولبث في الجاهل صار مختلاسا ما على من الاتفاق الاثمة على ذلك وتوضيح المقام ان بهنا ثلث مسائل لان الاعتكاف على ثلثة وجوه الاول الاعتكاف في المنار وب قال الدسوقي اعلم وقبح الخلاف في اهل الاعتكاف اى في اهل ما يحقق به على قولين فقول من ولية وهو المتحد على هذا اذا دخل المعتكف قبل الفجر ا و وجه فلا يجوز ثم ما لم يضم له ليلة في المستقبل سواء كان الاعتكاف منويا ا ا منديبا او مندوبا وقيل ان اقله يوم فقط ومبنيذا اذا دخل قبل الفجر ا و وجه اجزاء ذلك اليوم ا و علم بذلك ان ما قاله المزرقاني استحبابا مبني على اعدا القولين وهو خلاف المتحد عند الدسوقي لكن المزرقاني ما لي فهو اعلم به يبين ان يكون ذلك هو المخرج عنده ولبط الخلاف فيه ان رشد في المقدمة والدسوقي في القضا فار جميع اليها او خففت ولا تقيد في ذلك من الاشافعية بل يكفي البيت فوق الطائفة في الركوع كما صرح به في فروعهم فلا يحتاج الى الدخول اول الليل ا و اخره وكذلك عند الحنابلة في الركوع للمرجع الاعتكاف لزوم مسجد ولو ساءة وكذلك عند الحنفية ففي الدر المختار اقله اقل ساعة من ليل او نهار عند محمد وهو ظاهر الرواية عن الامام لبناء النقل على المسامحة وبه يعني ا و قال ابن رشد اما زمان الاعتكاف فلا حد لاكثره عندهم وان كان كهم نجا والعشر والواحد بل يجوز الدبر كله اما مطلقا عند من لا يري الصوم من شرطه واما ما عد الايام التي لا يجوز صومها عند

من يرى الصوم من شروط واما قلنا فانهم اختلفوا فيه فخذ الشافعي والي حنيفة واكثر الفقهاء ولا عدله واختلف عن  
مالك في ذلك فقبل ثلثة ايام وقيل يوم وليلة - وقال ابن القاسم عند اقله عشر ايام وعند البخاري ومن اصحابه ان  
العشرة استحباب وان اقله يوم وليلة - واثنى في الاعتكاف المنذور واختلفت احوال المالكية في ذلك ايضا  
وتقدم ان المعتصم عند السويحي هو ان الندوب والمنذور سواء في ان اقلها يوم وليلة وسواء في ان اقله قبل الغروب  
وبه يروى عن عبد الرزاق في الشرح الكبير قال واما المنذور فيجب دخوله قبل الغروب وانه لا يلزم له وقيل ان اقله  
في موضع آخر ولزم يوم ان نذر ليلته فاوله على غير ما لا يمتنع في اي فان نذر يومين ليلته زيادة على اليوم الذي نذره  
والليله التي تلزمه في نذره ليلته اليوم الذي نذره لا الليله التي بعده وحديث يلزم دخول المعتكف قبل الغروب او بعده ١ -  
وبه المسئلة ايضا غير متفقة عليها عند الامة - قال ابن رشد اما احتلال يوم في الوقت الذي يدخل فيه المعتكف الى اعتكافه  
اذا نذر اياها محصورة او ليلا واحدا فان ما كانا والشافعي وابا حنيفة اتفقوا على انه من نذر اعتكاف شهرانه يدخل في الشهر قبل  
غروب الشمس واما من نذر ان يعتكف يوما فان الشافعي وابا حنيفة اتفقوا على انه من نذر اعتكاف شهرانه يدخل في الشهر قبل  
واليوم واحد واما عن الامام احمد في ذلك روايتان قال الموفق من نذر ان يعتكف شهرانه يدخل في الشهر قبل غروب الشمس  
بل قال مالك والشافعي وحكي ابن ابي موسى عن احمد روايته اخرى انه يدخل في معتكفه قبل طلوع الفجر من اوله وبه قول الليث و  
زفر لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يعتكف صلى الصبح ثم دخل معتكفه متفق عليه ولذا نذر الشهر واوله غروب الشمس  
ولذا نحل المديون المعلق به ووجب ان يدخل قبل الغروب ليس في صحيح الشهر فانه لا يمكن الا بذلك وما لا يلزم الا واجب الا به فهو  
واجب واما الحديث فقال ابن عبد البر لا أعلم احدا من الفقهاء قال به على ان الجناح هو في التطوع فانه شاذ ودخل و  
في مسئلته نذر شهر اقله من اعتكاف شهر كامل ولا يحصل الا ان يدخل فيه قبل غروب الشمس من اوله ويخرج بعد غروبها من  
آخره فاشبهه ما نذر اعتكاف يوم فانه يلزم الدخول فيه قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب شمس ١ وفي الروض المربع ومن  
نذر زمنا معينا كعشر ذي الحجة دخل معتكفه قبل ليلته الا انه لا بد من قبل الغروب من اليوم الذي قبله ويخرج من معتكفه بعد  
غروب الشمس آخر يوم منه وان نذر يومه كما دخل قبل فخره وتاخر عنه فقبل شمس ولا تدخل ليلته يوم نذره كيوم ليلته نذر ما  
وعند الحنفية كما في فروجه من الهداية والجمهور وغيره لزمه الليالي بتعدد اعتكاف ايام وكذا باعتكاف يومين عند تمام وقت اليومين  
في الثلثة لا تدخل الا ليلته الوسطى واما لو نذر اعتكاف يوم لزمه ولا تدخل فيه ليلته وان نوى الليالي معه لزمه ولو نذر  
اعتكاف ليلته لم يصح ما لم ينو بها اليوم لان الصوم شرط في الاعتكاف للمنذور والليل ليست محل للصوم فلا تدخل الاتية -  
وفي الهداية اذا قال نذر ان يعتكف يوما يصح نذره وعليه ان يعتكف يوما واحدا بصومه والتيميم عليه فاذا اراد ان يذري  
يدخل في الشهر قبل طلوع الفجر كقطع الفجر وهو فيه صحت يومه ذلك ويخرج منه بعد غروب الشمس ١ والثالث الاعتكاف المسنون  
قال الموفق وان احب اعتكاف العشرة والاخر من رمضان تطوعا او مندورا لم يصح فغيره واما بان احبها يدخل قبل  
غروب الشمس من ليلته احده وعشرين لما روي عن ابى سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ان يعتكف العشرة الاوسط  
من رمضان حتى اذا كان ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج في صيبتها من اعتكافه قال من كان اعتكف معي فليعتكف  
العشرة والاخر متفق عليه ولان العشرة بغيرها وعد واليالي فايتها عدد وكثرت واول الليالي العشرة ليلة احدى وعشرين والرواية  
الثانية يدخل بعد صلوة الصبح كالصباح قال احمد احب الى ان يدخل قبل الليل ولكن حديث عائشة ان النبي صلى  
الله عليه وسلم كان يصلي الفجر ثم يدخل معتكفه وبهذا قال الاوزاعي والشافعي وان نذر اعتكاف العشرة ففي وقت دخولها واجبا  
حيثما وقعت الاعتكاف العشرة الاخر من رمضان الذي اعتكفه صلى الله عليه وسلم وهو المسنون وهو الذي اتفق عليه الامة  
الا رجعت قال الموفق تحت حديث عائشة المذكور في كلام العلامة الزرقاني فانه فيه ان اول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف  
بعد صلوة الصبح وهو قول الاوزاعي والليث والثوري وقال الامة لا بدعته وطاعة يدخل قبل غروب الشمس واولوا  
الحديث على انه دخل من اول الليل ولكن انما تحلى بنفسه في المكان الذي اعده لنفسه بعد صلوة الصبح ١ وفي شرح  
الاحياء والمروءات العشرة الاواخر هي الليالي وكان يعتكف الايام معها ايضا فلم يكن يقتصر على اعتكاف الليالي وانما اقتصر على ذكرها  
على عادة العرب في التماسك بها وبهذا يدل على دخوله محل الاعتكاف قبل غروب الشمس ليلة الاحادي والعشرين والا لم يكن  
اعتكاف العشرة بمكانها وبهذا يروى عن الجمهور لمن اراد اعتكاف عشرة او شهر وبه قالت الامة والجمهور وحكاه الترمذي عن  
الثوري وقال آخره بل يبريد من اول النهار وهو قول الاوزاعي وغيره وحكاه الترمذي عن احمد والثوري في شرح مسلم

**قال مالك والمعتكف مشتغل باعتكافه فلا يعرض لغيره مما يشتغل من التجارات**  
او غيرها ولا بأس بان يامر المعتكف ببعض حاجته بضيعة ومصلحة اهله وبيع  
ماله او يشق لا يشغله في نفسه فلا بأس بذلك اذا كان خفيفا ان يامر  
بذلك من يكفيه يا ا

عن الثوري ومحمد بن الحر بن عيسى قال اعلم احدنا من فقهاء الامصار قال به الا اذا زاعى والليت وقال يطالعه من  
للتابعين ١٢ وقال ابو الطيب في شرح الترمذي تحت قوله صلى الله عليه وسلم دخل معتكفا حتى يخرج من يقول يبرأ الاعتكاف  
من اول النهار وبه قال الا اذا زاعى والثوري وقال مالك وابو حنيفة والشافعي واحد يدل قليل الغروب اذا زاد  
اعتكافا مشبه واعتكافا مشهورا ولو لم يشر على ادخل المعتكف والقفل فيه وحطه بنفسه بعد الصبح لان ذلك  
الوقت ابرأ الاعتكاف بل كان من قبل الغروب معتكفا وكذلك حكمه عن النووي في شرح جامع الصغير  
قال وبه قال الامامة لا يبرأ ذكره العراقي ١٣ فاعلم ان ما ذكره ان ما وقع الاختلاف في بيان من ذهب الامام محمد يعني على  
اختلاف الروايتين عنه واذا تحققت ذلك فاعلم ان كلام الامام مالك في الاعتكاف يتعلق بالوجه الثالث ولا ذكر فيه الاعتكاف  
صلى الله عليه وسلم ولكن حكمه على الوجهين الاولين من المذهب والمنذور وكلاهما خلافان عن الامامة فلا يصح نقل الاتفاق  
على ذلك ولذا شرح العياشي كلام الامام مالك بغير ذلك وذكر فيه الخلاف فقال وبذلك ما قال يؤمر المعتكف ان يرضى معتكفا قبل  
الغروب فان دخل بعد الغروب قبل الفجر جازي عند القاضي الى محمد ولا يخفى ذلك وذكر فيه الخلاف فقال يؤمر المعتكف ان يرضى معتكفا قبل  
ما قال ابو محمد ان الليلة وعلمه يتنزه بالاعتكاف النهار فاذا اتى بالمقصود من العبادة لم يبطئه الاطلاق ببعض ما فيها و  
وبه ما قال سمعون ان ذلك للاعتكاف فلم يتبع بعض القوم استنبطه من كلام مالك والمعتكف مشتغل باعتكافه لا يعرض  
لغيره مما يشتغل به من التجارات الا ان يكون خفيفا كما سألني او يحرم من اعمال شتى ولا بأس بان يامر المعتكف  
زاد في الشرح استنبط بعد ذلك ببعض حاجته وليست به من زيادة في المصروف في النسخ المندة عما يأتي من قوله بغيره في بيان  
وتشبه ببعض حاجته بغيره قال في الجمع فيسبغ الرجل ما يكون من معاشه كالصنعة والتجارة والزرعة وغيرها ومصلحه اهله  
ولا بأس ان يامر احد ببيع ماله او يامر بشيء وعمل آخر لا يشغله في نفسه فلا بأس بذلك اذا كان خفيفا معلا ان يامر  
بذلك من يكفيه اياه او يعلل بنفسه في المسجد اذا كان خفيفا والحاصل ان ينبغي ان يكون مستغنيا في العبادة ولا يصح  
وقته في الامور الدنيوية الا ان يكون قليلا من ذلك فلا بأس به قال ابن رشد اجاز مالك له البيع والشراء وان لم يحد  
الكراه وخالفه غيره في ذلك ١٤ وقال القاضي في البيع لا يكره في المسجد وعن مالك كرهه فيه لصنعة الحج والحرف  
حتى يطلب العلم ١٥ وقال العيني عن مالك ١٦ اذا اشتغل بوقت في المسجد بطل اعتكافه وعنى عن القديم للشافعي وخصه  
بعضهم بالاعتكاف المنذور ١٧ قلت في خلاف المنصوص عن مالك نفى المرونة قبل الابن القاسم ما قول مالك في المعتكف  
اليشترى ويبيع في حال اعتكافه فقال نعم اذا كان شيئا خفيفا لا يشغله من عيش نفسه ١٨ نعم لا يجوز عند احمد في الرضا للرجوع  
ولا يجوز البيع والشراء فيه المعتكف وغيره ولا يصح ١٩ وسألت في ذلك قريظا عن المعنى ووجهه فيقول ذلك عن الامام احمد في  
جوابه اني طالب اذ سلمه من التجارة وفيه ايضا لا يجوز له ان يبيع ويشترى الا ما لا يرد من طعام او حتى ذلك فاما التجارة و  
الاخذ والخطا فلا يجوز شي من ذلك وقال الشافعي لا بأس ان يبيع ويشترى ويخطو ويجود ما لم يكن ما نأكله ولنا ما روي  
من الثوري عن البيع في المسجد فاذا فرغ من غير الاعتكاف ففعله اولى ما بالصنعة فظا بهر كلام الحنفى في ذلك لا يجوز منها ما يتسبب به لادبته له  
التجارة والبيع والشراء ويجوز ما يعلل نفسه في طاعة نفسه ونحوه بروي المروزي قال سألت ابا عبد الله عن المعتكف ان يخط  
قال لا ينبغي ان يعتكف اذا كان يريد ان يفعل وقال القاضي لا يجوز التجارة في المسجد سواء كان محتاجا اليها او لم يكن قال وكثر  
لان ذلك معيشة او تشغل عن الاعتكاف فاشبهه البيع والشراء وفيه والاولى ان يباح له ما يحتاج اليه من ذلك اذا  
كان يسيرا مثل ان يشتق قصبه فيجعله اداة وفي هذا المختار رخص المعتكف باكل ومشرب وعقد احتاج اليه لنفسه او  
عائلته فلو تجارة كره قال ابن عابد بن علي وان لم يحضر السنة اختاره قاضي حنبل ورجح الرضا لان منقطع الى الله  
فلا ينبغي ان يشتغل بامور الدنيا وكره ما احتار ببيع فيه كما كرهه مبايعه غير المعتكف مطلقا ٢٠



قال مالک ولم اسمع احدا من اهل العلم يذكرون في الاعتكاف شرطا  
وانما الاعتكاف عمل من الاعمال مثل الصلوة والصيام والحج وما اشبه  
ذلك من الاعمال ما كان من ذلك فريضة او نافلة فمن دخل في شيء من  
ذلك فاما ليعمل بما مضى من السنة وليس له ان يحدث في ذلك غير ما مضى  
عليه المسلمون لا من شرط ليشترط ولا يبتدع - وقد اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم وعرف المسلمون منه سنة الاعتكاف

قال مالک ولم اسمع احدا من اهل العلم يذكرون في الاعتكاف شرطا يخرجهم من سنة الاعتكاف ويبيح له  
ما يبيح في الاعتكاف من الاعمال وانما الاعتكاف عمل من الاعمال المصنعة مثل الصلوة والصيام والحج وما اشبه  
ذلك من الاعمال كالعمرة والطواف ما كان من ذلك اى المذكور من الاعمال فريضة او نافلة سواء افاق بين الفريضة  
والنافلة فمن دخل في شيء من ذلك اى المذكور من الاعمال فاما ليعمل بما مضى وعرف من سنة ولا يبتدع شرطا والحج  
مثلا ليشترط اذ متى شاء ويخرج من الصلوة فلا يفتقر ذلك فكذا الاعتكاف وليس جازما له ان يثبت في ذلك غير  
بما مضى عليه المسلمون لا من شرط ليشترط من الافتعال في الشئ المصنوع ولا يشرط من الحج وفي الهندية المعنى ليعمل شرطا  
قبل الدخول في الاعتكاف ولا يبتدع اى يبدع بعد الدخول فيه وقد اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم داما وعرف  
المسلمون منه سنة الاعتكاف ولم يقل عن احد منهم الشرط فالشرط فيه ليس بغيره والحاصل ان الشرط في الاعتكاف  
ليس بغيره والمسئلة خلافه عند المتقدمين في اول الاعتكاف قال ابن رشد يختلف ايضا في المعتكاف ان بشرط  
فعل شئ مما ينعقد الاعتكاف فبعضه شرط في الابطاع ام ليس بغيره ذلك مثل ان يشرط فيه جهود جنازة او غيره فاك  
الفتاوى على الشرط لا ينعقد وان فعل بطل اعتكافه وقال الشافعي ينعقد بشرطه والسبب في اختلافهم تشبيههم بالاعتكاف  
بالحج في ان كليهما عبادة فالعبرة بكثير من المباحات والاستراط في الحج الا ما رآه من رآه فلو ثبت فيها علة لكن نزل الاصل  
مختلف فيه في الحج فالتقياس عليه ضعيف عند بعضهم لما علق له اوه وفي شرح الاحكام للزبيدي اذا شرط في نذر الخروج  
منه ان عرض عارض مع شرطه اى عند فاش فقيده ان الاعتكاف انما يشرط به بالشرط المحجب بالانصراف وعن صاحب  
التقريب والحنافى حكاية قول آخر لا يصح لانه شرط يخالف مقتضى الاعتكاف المتتابع فيلزم ان الشرط ان يخرج المخرج  
وبالاول قال ابو حنيفة والثاني قال مالک وعن احمد روايتان بالقولين اوه وفي حقه المحتاج واذا ذكر العارض المتتابع و  
شرط الخروج لعارض مباح مقصود لا ينافي في الاعتكاف مع الشرط في الاظهر فان عين شرطه لم يتجاوزها والا فخرج كل عارض  
ولو وثقوا بما هنا قلنا الامير لغو فترية لا بها التسمية مقصودا في مثل ذلك اما لو شرط الخروج لم يحرم كشرط ثم اومنا فخرج  
فيبطل نذره اوه قال الموفق اذا شرط فعل ذلك اى العبادة وشبهه بالمنزلة فله فعله واجبا كان الاعتكاف او لقلنا وكذلك  
كان قرينة بزيادة امله او دليل صالح وكذلك ما كان مما عارضا يحتاج اليه كالعشاء في منزله فله فعله قال الاثرم سمعت ابا حنيفة  
يسأل من المعتكف ليشترط ان يأكل في ابله فقال اذا شرط فعله قبل له وتخير الشرط في الاعتكاف قال نعم قلت له فبقيت  
في ابله قال اذا كان تطوعا جاز ولا تقدم الخلاف فيمن اجازا بشرط ان ياكل في ابله ثم قال الموفق وان شرطه لو لم ياكل في ابله  
النزعة او البيع للتجارة او التكسب بالصناعة في المسجد لم يحرم لقوله لعل ولا تمنع من غيره وانما يكون فاستراط ذلك  
اشترط لمصحية التفرقة والصناعة في المسجد يبيحها في غير الاعتكاف ففي الاعتكاف اولى وسأله ما ذكره ما ليه في ذلك  
ولا حاجة اليه فان احتج اليه فلا يجفك لان ترك الاعتكاف اولى من فعله انتهى عنه قال البوطا سالت احمد عن  
المعتكف ليعمل عمله من التجارة وقهره قال لا يجزى ان يعمل قلت ان كان يحتاج قال ان كان يحتاج فله عمله في التجارة ولا يجوز له  
ولا يشهد جنازة حيث وجب عليه متتابعا لم يتعين عليه الا ان ليشترط في ابله اى اعتكافه الخروج اليها ولا اكل وشربة  
لم يتعين عليه وعلم منه بدكعشا وه مبيت ليشترط الخروج للتجارة ولا التكسب بالصناعة في المسجد ولا الخروج حتى يشاء  
وقدم في المتن انكار الامام مالک رحمه الله عن الشرط وهكذا في الفروع ولم اجد في عامة فروع الحنفية بل فيها ما يوجب الخلاف

قال رحمه الله قال مالك الاعتكاف والجوار سواء ولا اعتكاف للقرى والبلد سوى سوا  
 ما لا يجوز الاعتكاف الا به - مالك ان بلغه ان القسم بن محمد ونافعا  
 مولى عبد الله بن عمر قال لا اعتكاف الا بصيام يقول الله تبارك وتعالى في كتابه  
 وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر ثم اتوا  
 الصيام الى الليل ولا تباشروهن

الا على صاحب الدار المختار ونحوه من الجبل وشط وقت التذلل ان يخرج لصلاة فرض وصلاة جنازة ومجلس علم  
 ما ذكر ذلك فيلحق قال ابن عابد بن زبير ليه قوله في البداية وغيره عند قوله ولا يخرج حاجة الانسان لاد معلوم وقوله  
 فلا بد من الخروج فيصير مستثنى - والحاصل ان ما يقرب وقوله يصير مستثنى حكى وان لم يشترطه وما لا فلا فلا ولا شرط  
 قال مالك الاعتكاف والجوار بكسر الجيم سواء قال الليثي بر يد الجوار الذي يحل الاعتكاف في التتابع فيصير فيه ما يلزم  
 في الاعتكاف واما الجوار الذي يفعل اهل مكة فاما هو لزوم المسجد بالنهار والاعتكاف بالليل فان ذلك الموضع مشفاه وله ان يخرج  
 في حائجه ولصلاة فرض وشهود جنازة ولطالما وجار يتبعه شاة فيجوز غير الجوار الذي عند مالك ا - قلت وبسط  
 الدوير في الشرح الكبير على الجوار وحقق من مطلق الجوار يحل الاعتكاف والتقييد بالجوار مختلف عنه وقال يعقوب بن خلف  
 على المجاورة الاعتكاف اذ هو فقال عمر بن دينار الجوار والاعتكاف واحد وسئل عطاء بن ابي نوح اراء الجوار والاعتكاف  
 مختلفان هما او شيء واحد قال بل هما مختلفان كانت بيوت النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد فلما اعتكف في شهر رمضان  
 خرج من بيوت الى البطن المسجد فاعتكف فيه فقلت له فان عمل الانسان على اعتكاف لهما ففي حقه لابد قال نعم وان قال  
 على جوار لهما فبما ادى قوله ان شاة يكثر اوا وحيد يلزم في المصنف عنها قل شاة وقول عمر بن دينار هو الموافق  
 الا حديثه وما ذكر صاحب الاكمل حد الاعتكاف قال ويسمي جوارا ا - وقال ايضا في حديث الذي يفرق بين المجاورة  
 والاعتكاف بان المجاورة قد يكون خارج المسجد بخلاف الاعتكاف وورد عند مسلم في التفسير في حديث جابر جاء صحتهما  
 مشبهة فلما قضيت جوارى الحديث وفي المرض يلزم الاعتكاف لزوم المسجد لعله عند الله ويسمي جوارا - والاعتكاف  
 للقرى والى السكان في القرية وهي ذوالبلدية اعم من المدن والبلد والى السكان في البداية والى الصغار والبرية والنجار وغيرها  
 سواء اى في الحكم اى حكمها فيما يحرم عليها ويباح في الاعتكاف سواء ولكنها لغيره فان في الجوار المجزأ الاعتكاف الا به  
 لى بيان الشرط للاعتكاف وهو الصوم فاد مشروط للاعتكاف عند المالكية مطلقا والسنة خلافتها كما ستأتي  
 مالك ان بلغه ان القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق من شيوخ مشايخ مالك وناقوا مولى عبد الرحمن بن عمر بن شعيب  
 وكان لم يسجد منه فادوه بلاغا قال الاعتكاف الا بصيام يقول اى بسبب قول الله تبارك وتعالى في كتابه وكلموا  
 واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض اى بياض صمغ من الخط الاسود اى سواد الطيل من الخمر بيان الخط الابيض  
 ثم اتوا الصيام الى الليل ولا تباشروهن اى لا تجاموهن وقيل معناه لا تلامسوهن بشهوة وفي شرح الاحياء ان  
 محاسن المعتكف النساء ومحاسنهن ان امكن من غير شهوة لا ينافي اعتكافه ويؤكد ذلك بلا خلاف فان كان بالجمعة فهو  
 حرام وهل يبطل به الاعتكاف قال مالك نعم وان لم ينزل من ذهاب الشافعي واولي حنيفة واد وغيرهم ان اقرب به الى بطل  
 والا فلا واما الجوار فمفسد لا لاجماع على التعمد فان كان ناسيا لمفسد عند الثالثة خلاف ما قلنا ا - ثم ذكره قال الموفق  
 الوطى في الاعتكاف نعم والاجماع لقوله تعالى ولا تباشروهن الاية فان دخل في الفرج معتقدا اعتكافا باجماع العلم  
 حكاه ابن المنذر عنهم وان كان ناسيا كذلك عند امامنا واولي حنيفة ومالك وقال الشافعي لا يفسد ولا كفارة بالوطى في  
 ظاهر المذهب وهو ظاهر كلام الحنفى وقول عطاء والشافعي واول المدينة ومالك واول العراق والثوري واول الشام والا وادعى و  
 نقل جليل عن احمد ان عليه كفارة وهو قول الحسن والزبيرى واختيار القاضي واما المالكية دون الفرج ان كانت لغير شهوة  
 قلنا حسن ا - مثل ان يغسل رأسه او تقلى رأسه لانه يحل الله عليه وسلم بدنى الى حالته رأسه نتر جملة وبه مختلف  
 وان كانت من شهوة فبى حرمة لقوله تعالى ولا تباشروهن ولقول عائشة السنة للمعتكف ان لا يجرد رفيقا ولا يمس امرأة  
 ولا يباشرها واد ابو داود وداد لهما من انضاها الى افساد الاعتكاف وما انضى الى الحرام حرام فان فعل فأنزل فسد





خروج المعتكف الى العيد - مالك عن سمى مولى ابي بكر ان ابا بكر بن

عبد الرحمن اعترف فكان يذهب لحاجته تحت سقيفة في حجرة مغلفة في دار خالد بن الوليد ثم لا يرجع حقولهم العيد مع المسلمين

[illegible]

وحدثني يحيى عن زياد عن مالك انه رأى بعض اهل العلم اذا اعتكف العشر  
الاواخر من رمضان لا يرجعون الى اهلهم حتى يشهدوا القطر مع المسلمين  
قال يحيى قال زياد قال مالك وبلغني ذلك عن اهل العلم والفضل الذين مضوا  
قال يحيى قال زياد قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في ذلك قضاء الاحتكاك

وحدثني يحيى عن زياد عن مالك بهذا في النسخ البندية واختلفت في المصنف في تغيير هذا الكلام في الزرقاني حديثا  
زياد عن مالك وفي البياحي يحيى عن زياد عن مالك وغير ذلك والمؤدعي واحد ونسب في بعض البندية عن  
من هذا الموضع الى آخر الكتاب لم يسجد يحيى عن مالك انه رأى بعض اهل العلم اذا اعتكف بصيغة الافراد  
في النسخ البندية وفي المصنف بصيغة الجمع العشر الاواخر من رمضان لا يرجعون الى اهلهم حتى يشهدوا القطر مع  
المسلمين قال يحيى قال زياد قال مالك وبلغني ذلك عن اهل العلم والفضل الذين مضوا يعني انه كما رأى بعض اهل  
العلم من اهل زمانه يفعلون ذلك كذلك بلغه من اهل العلم والفضل من السلف يفعلون ذلك وللفائدة  
قال ويغني ذلك عن بعض اهل الفضل الذين مضوا غير جوهري يشهدوا الصلوة مع الناس وهو الذي ارى  
الفضل لمالك يذهب الى بيت فليس ثيابا به قال لا ولكن يوشى بيا به الى المسجد قلت وسيت في بعض اسما والسلف في  
كلام الموفقي - قال يحيى قال زياد قال مالك وهذا اى مكث في المسجد ليلة القطر احب ما سمعت الى في ذلك وهذا يدل على  
انه صحيح الخلاف في ذلك ايضا وهذا احب ما سمع فعول سمعته من اهل السنة مجمع عليها ليس يوجب قال ابن رشد اما قلت خروج  
فان مالك رأى ان يخرج المعتكف من المسجد الى صلوة العيد على جهة الاستحباب فان خرج بعد الغروب اجزأ وقال سمعون  
وابن المنجبون ان رجوع الى البيت قبل صلوة العيد فدا عكافه وقل الشافعي والوحداني لم يخرجوا بعد الغروب  
وسبب الاختلاف بل الليلة الباقية من شهر رمضان ام لا قال الصبيح بل بيت ليلة القطر في مختلفه يخرج منه  
الى صلوة العيد ويجزأه ان يخرج عند الغروب من آخر يوم من شهر رمضان قولان للعلل والاول قول مالك والحمد لله  
وسبقهم ابو قلابة والبخاري واختلف اصحاب مالك اذا لم يفصل بل يطل احتكاك ام لا قولان وذهب الشافعي والليث  
والزبيدي والاذاعي في آخرين الى ان يجوز خروج ليلة القطر ولا يلزمه في ام قال الموفقي من اعتكف العشر الاواخر من رمضان  
استحب ان يبيت ليلة العيد في معتكفه نفس عليه احمد وقوى عن الشافعي والبخاري والليث وابن المنجبون عبد الرحمن والطلب بن  
حبيب والي قلابة اجم كما لا يستحبون ذلك وروى الاخرم باسناد عن ابي حنيفة عن ابي قلابة ان كان يبيت في المسجد  
ليلة القطر لم يردوا الى العيد وقال ابراهيم كانوا يخرجون من اعتكف العشر الاواخر من رمضان ان يبيت ليلة العيد في  
المسجد لم يردوا الى المصل من المسجد وبذلك اثار كلها صريحة في ان الخروج الى العيد ليدونه مندوبا ولا يذبحوا في الحادي  
بلفظ فاذا كان بين عشرين ليلة تقضى وليست قبل احد عشر وعشرين ليلة رجوع الى مسكنه الحديث فهو على ان  
احتكاك العشر الاوسط يفتي الى استقبال الليلة لادرس وعشرين فاما العشر الاخر لا يفتي عند استقبال ليلة القطر  
قضاء الاحتكاك قال الموفقي ان نوى احتكاك مدة لم تلزمه فان شجع فيها فله الامساك ولا يخرج منها حتى شاء  
وبهذا قال الشافعي وقال مالك تلزمه بالنسبة مع الدخول فيه فان قطع لزمه قضاءه قال ابن عبد البر لا يختلف في ذلك القضاة  
ويلزمه القضاء عند جميع العلماء قال ومن لم يدخل فيه فالتقضاء مستحب ومن العلماء من اوجبه وان لم يدخل فيه واجتنب  
روى عن عائشة فذكر حديثا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يركب الا بعد صلاة الفجر فخرج فلما انظر اعتكف عشرة  
من شاول متفق على معناه ثم تعقب الموفقي على قول ابن عبد البر وحكاية الاجماع بخلاف الشافعي وغيره -  
قال الزبيدي اختلف اهل العلم في المعتكف اذا قطع احتكاك قبل ان يتم على ما توعد فقال بعضهم وجب عليه القضاء  
واجتنبوا ما عدا ذلك الذي عليه كذا عليه كذا فخرج من احتكاك فاعتكف عشرة من شاول وهو قول مالك وقال بعضهم ان  
لم يكن عليه نذر احتكاك او قضى اوجبه على نفسه وكان متوقفا فخرج فليس عليه شيء ان يقضى الا ان يجب ذلك  
اختيارا منه ولا يجب ذلك عليه وهو قول الشافعي قال الشافعي وكل على كلب ان لا تدخل فيه فاذا دخلت فيه فخرج منه

حل ثنى يحيى عن زيدا عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بنت عبد الرحمن  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد ان يعتكف فلما انصرف الى المكان الذي  
اراد ان يعتكف فيه وجد اخيه خبء عائلته وخبء حفصة

فليس عليك ان تقضي الا الحج والعمرة قلت وكيف في فروع الشافعية من الاثار وشرح الاقناع وغيرهما وبكذلك مسلك  
الحنابلة في نيل المآرب وحيث كمل الاعتكاف وجب استئناف العدة للثلاث ربيع غير المقيد بزمان ولا كفارة وان كان  
مقيداً بزمان معين استأنف وعليه كفارة بين لغوات المحل ام لم يذكر تفصيلاً في ذلك وحاصل ان المتطوع بالخيار في اقله  
والترك - وفي الشرح الكبير للردود ولزم منه اي ما رواه من الحد فمضى في التطوع عشرة ايام مثلاً لزمه من دخوله  
المسكن ما رواه قال الدسوقي قوله حين دخوله المعتكف اي لان النقل يلزم انما بالشروع فيه فان لم يدخل مسكنه فلا يلزم  
ما رواه ام وفي الدر المختار لو شرب في ليله ثم قطع لايئمه قضاء لانه لا يشترط الصوم على الظاهر من المذهب وما  
في بعض المعترجات اذ يلزم بالشروع مفرغ على الضعيف قال ابن عابد بن قوله لانه لا يشترط الصوم الا في التعجيل باء  
غير مقدرة لما علمت ان الاختلاف في الشروع والقوم مبنى على الاختلاف في تقديره يوم وعدمه وقوله وما في بعض  
المعترجات لى كالبدر في وقعه ابن كمال وقوله مفرغ على الضعيف لى على رواية الحسن اذ مقداره يوم لكن بعد ما  
صرح صاحب الهداية بيلزمه بالشروع وذكر رواية الحسن ووجهها وهو ان الشروع في التطوع موجب للاتمام على  
اصلها بما يصح من التوذي من المطلق ثم ذكر رواية الاصل اذ غير مقداره يوم واجاب عن رواية الحسن بان الشروع فيه  
موجب لم يكن بقدر الفصل بالاداء وما اخرج فما وجب الا ذلك القدر فلا يلزمه اكثر من ذلك فلهذا انما يعني قول المصنف  
اذ يلزم بالشروع مراده بيلزمه الفصل به الاداء لا لزوم يوم وقوله لما النقل اي الشامل للسته المذكورة ثم بحث في ذلك  
بانه لا يكون مقدراً بالعشر فينبغي ان يحجب القضاء اذا افسد ثم على اصل ابى يوسف في يفتي قضاء ما بقى من العشر كما لو  
نذر العشر بيلزمه كذا تمت ايجادوا فسد بعضه فبقي بقية وعلى اصلها يقضي قضاء يوم افسد لاستقلال كل يوم بنفسه بمنزلة  
كل قطع من النافذة وان كان المستوفى هو اعتكاف العشر بتمامه ام عدمه في حجة عن زياد وفي النسخ المصرية بنقل التحريث  
بين يحيى وزيد عن مالك عن ابن شهاب قال ابن عبد البر بكذا الحديث يحيى هو غلط وخطأ موطأ لا ادري هل هو من  
يحيى ام من زياد ولم يتابع احد عليهما رواية الموطأ على قوله عن ابن شهاب ولا يعرف بذلك الحديث ابن شهاب لان  
حديث مالك ولا غيره وانما الحديث لجميع رواية الموطأ مالك عن يحيى بن سعيد الاصابي الا ان رواية الموطأ تختلف في قطع  
واسناده ام كذا في التنوير وغيره قلت نعم هو كذلك عن ابن شهاب في جميع نسخ الموطأ الا في المتن في قطع بانه ابن شهاب  
وهو غلط لا بد في نسخة غيره عن عروة بنت عبد الرحمن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا في النسخ الهندية والخراسانية والتنوير واما في  
متن النسخ المصرية عن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر ان رواية الموطأ تختلفوا  
في قطع واسناده فبهم من يروي عن مالك عن يحيى بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يذكر عروة ويهم من  
يذكر عروة ولا يذكر عائشة ويهم من يروي عن يحيى عن عروة عن عائشة فيصير له سند ام قال بنزاع في هذا ويعقب قول  
المحقق اذ مرسل عن عروة في الموطأ كلها قلت الحديث اخرجه البخاري عن مالك عن يحيى عن عروة عن عائشة موصولة  
قال المحقق في كذا روايات عن عروة عن عائشة وسقط قوله عن عائشة في رواية الشافعي والشيخيني وكذا هو في  
لموطأ كلها ثم ذكر الاختلاف على مالك في ليله ام قال الترمذي رواه مالك وغير واحد عن يحيى مرسل ام  
اراد ان يعتكف اسة في العشر الاواخر من رمضان فلما انصرف الى المكان اي الى اعيان الذي اراد ان يعتكف فيه  
قال البخاري وذلك يقتضي ان المعتكف موصفاً بيلزمه في مدة اعتكافه من مسجده وليس يلزمه بشرط في صحة اعتكافه لان  
ذلك ينعني من الامامة والنبوة صلى الله عليه وسلم كان يوم توم في مدة اعتكافه ام وجد الحميري في مجمع خبء وفي رواية  
للبخاري فلما انصرف من العدة البصر ربيع قباب يعني قبة له وثلثه للثالثة اي الا تسبيحاً سبهاً خبء عائشة روى  
بكر الخاء المجهلة ثم مودة مودة اي مجة من وبراد صوف على عمودين او ثلثه وحيا حفصة وفي رواية للبخاري  
فاستأذنت عائشة فاذن لها فاستأذنت عائشة ان لا تاذن لها ففعلت وله في اخره فاستأذنت





فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم آل البر يقولون بكن ثم انصرف فلم يجتلك حتى اجتلك  
عشرا من شوال

فامر بئانه فغرب فلما رأيت ذلك حثرت ببناي تغرب قالت وامر فري من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم بئانه  
تغرب الحديث ليس فيه ذكر خصم ولا تغرب فحرم ان المرأة لا تزوج في السنين مطلقا في الثلاثة لا في واحد ولا في اثنين  
المفسر في بيان ان رواية مسلم وابي داود لم يلقوا غير ما من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم من التبعية فيه وهو لا يقتضي  
التبعية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكبر بركة استفهام محدودة وبغيره منصوب على انه مفعول مقدم لقوله  
آقولون لى تقولون والقول يلحق على الظن والخطاب على امرين من الرجال والنساء ونظرا لغيره اكبر مردون بين امة  
متمسكين به وبما لمفعول الثاني تقولون وفي رواية لفساني اكبر تقولون مردون بهذا قال الباجي محمل بان يكون النبي صلى الله  
عليه وسلم قد ربح وفات عليه ان يكون من جملة اهل ذلك الحرس على القرب منه والقرعة على سائر ازواجه  
ان يضمن مثل فعله فلا تسلم بينهما الا حكاك فله احكاك قبل على الوجه ومنع جميعا لانه لم يتبين له منبه من تعدد هذا  
القدوم وقال عياض سبب اكاره صلى الله عليه وسلم وقد كان اذن لبعضين انه فاعدا ان يكون في جملة صفات في  
الا حكاك بل اردن القرب منه غير من عليه فله طار متين السور مع اجمع الناس وتخصه الاغراب والمناقول ومن  
محتاجات الى الفروج والدخول لما تعرض ابن عبيد بن ذلك قال لما نظروا اذن العاشرة وخمسة اولا ومن ذلك  
خديجا بالنسبة الى بعض الامة الامرين قد اوردت في النسوة على ذلك فقص السور على المصلين او بالنسبة الى ان اجتماع النسوة  
عنده يصير كالمجالس في بيته وربما يخلطه عن التخلي لما قصد من العبادة ليقوت مقصود الاحكاك امة ثم قال ابن المنية  
في حديث ان المرأة لا تعتكف حتى تتأذن زوجها واقراراى اعتكفت بغير اذنه كان له من محرمها وان كان باذنه فلان  
يرجع جميعا وعن ابن الري اذا اذن الزوج ثم منعها فم ذلك واستنعت ومن ملك ليس اذ لك وبه الحديث في جميع  
لذا في الفروج واستدل بالحديث الصحيح في مسبوته بان كل احكاك المرأة موضع صلواتها فقال فاذا ذكره ابن الاحكاك  
في الصحيح ابن من خرج من الى الجماعة في ذلك الوقت فلان يمتنع في زمانه اولى امة ثم اختلف صلى الله عليه وسلم  
فلم يعتكف قال الباجي يريد ان انصرفه كان قبل التزام الاحكاك والدخول فيه ويحل ان يكون انصرف لما  
عز ابن اولقرية آخره رأيا اولى من الاحكاك ويحل ان يكون انصرف من ذلك لما اراد من صرف جميعه فم  
انصرفه اقرب لاستعماله من تطيب القسطن وكان بالموثنيين رجعا امة فلف وما قال الباجي ان انصرفه  
صلى الله عليه وسلم كان قبل التزام الاحكاك بشكل بل خلافه عليه الجوار كسما في قال الحافظ وفي الحديث جواز  
الخروج من الاحكاك بعد الدخول فيه وانه لا يلزم بالنسبة ولا بالشرع وكما تنبذ منه سائر التلويات فلا قال  
بالنسبة وفي الحديث ان اول الوقت الذي يدخل فيه للمكث بعد صلوة الصبح وقال الاثمة الاربعه وطائفة يدخل قبل غروب  
الشمس واولوا الحديث على ادخل اول الليل ولكن انما دخل في المعتكف بعد صلوة الصبح وبه الجواب بشكل على من منع  
الخروج من العبادة بعد الدخول فيها واجاب عن هذا الحديث بان صلى الله عليه وسلم لم يدخل للمكث ولا شرع الاحكاك  
وانما هم به فم عرض لمناقض المذكور فتمه فلهذا فاللازم بعد الامرين اما ان يكون مشرع في الاحكاك فيقول على جواز  
الخروج منه وانما لا يكون شرع فيقبل على ان اول وقت بعد صلوة الصبح امة قلت واراد الحافظ بذلك بعرض لما كتبه  
كما تقدم عن الباجي واليه مال ابن عبد البر اذ قل ادخل مالك بهذا الحديث في قضاء الاحكاك لانه صلى الله عليه وسلم كان  
قد عزم على الاحكاك فلما رأى تناقص زجهما ثم وفي بعد ما رواه ۱۱ وانت خيرة بان تجزى بلفظك على الحديث  
بقضاء الاحكاك صريح في انه حله على الشرع وبما جاب القضاء بعد ذلك وفي المروية قلت لابن القاسم لما رأيت  
المكث اذا انقضت احكاك فاعليه القضاء في قول مالك قال نعم امة ولا حكاك في ان النبي صلى الله عليه وسلم قضه هذا  
الاحكاك والخلاف فيمنع من خروج بعد الدخول بل كان نذبا او جوا ولا حكاك في ذلك لحد الفريضة على الاخر -

ومن قال بالمنع من الخروج بعد الدخول في ذلك استج بعزم قوله تعالى ولا تظلموا افعالكم حتى اعتكف عشرة من شوال  
وفي رواية البخاري فم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخره من شوال وفي رواية مسلم حتى اعتكف في العشر  
الاول من شوال ومجمع الحافظ بان المراد بقوله آخر العشر انها احكاك امة قلت لم تحصل بعد كيف اجمع الحافظ بينها وما اراد  
بانتهاء واعتكافه فان انتهاه الاحكاك ايضا لا يعمل الا الى عشر الاوسط بل الجمع بين المرويتين كما لا يخفى على ناظر الاحاديث





ولا يكره للصائم ان يتكح في صيامه وفروق بين تكاح المعتكف وبين تكاح المحرم  
ان المحرم ياكل ويشرب ويعود للمريض ويشهد الجنائز ولا يتطيب والمعتكف و  
المعتكفة يد هذان ويتطيبان ويأخذ كل واحد منهما من شعرة ولا يشهد  
الجنائز ولا يصليان عليها ولا يعودان المريض فامرهما في التكاح مختلف قال قال  
سزياد قال مالك وذلك لما مضى من السنة في تكاح المحرم والمعتكف والصائم  
كمل كتاب الاعتكاف وبتمامه كمل الجزء الاول من الموطأ من تجزية اربعة اجزاء  
ولله الحمد

واستأنف من اوله ١١ ولا يكره للصائم ان يتكح في صيامه وان لم يكن معتكفا وفروق مصدر فروع على الاستدواء  
وقوله ان المحرم حصره بين تكاح المعتكف حيث يجوز وبين تكاح المحرم في اذمة حيث لا يجوز عند المعتكف و  
غرضه بيان ان المعتكف والمحرم مختلفان في احكام كثيرة ومن ذلك تكاح المعتكف والمحرم فيجوز او لهما دون الاخر  
ان المحرم ياكل ويشرب ويعود للمريض ويشهد اية يحضر الجنائز اية يجوز له هذه الافعال كلها ولا يجوز هذه  
الافعال للمعتكف ولا يتطيب اى يحرم عليه التطيب ويجوز للمعتكف والمعتكفة يد هذان ويتطيبان  
وفي الاضياء وشعره ولا بأس للمعتكف في السجود بالتطيب باى طيب كان وعقد التكاح لنفسه ونفقه وبالنسبة  
لبس الثياب اذ لم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم غير في هذه الاعكاف ومن اجماعه ان يترك التطيب والترين فيجب  
الثياب اية ويجوز كل واحد منهما من شعرة لى يجوز لهما الاخر من شعورهما ولا يجوز هذه الافعال للمحرم ولا يشهدان الجنائز  
ولا يصليان عليها اية على الجنائز ولا يعودان للمرضى ويجوز هذه الافعال كلها للمحرم واذا وضع الفوق بينهما في الاحكام  
الكثيرة فامرهما اية المعتكف والمحرم في التكاح ايضا مختلف فيجوز تكاح المعتكف دون المحرم وسما في بيان تكاح  
المحرم في الحج وذكر من عدم جواز تكاح المحرم مسلك المعتكف ومن وافقه وهو مختلف عند الأئمة وسيأتي في محله - كل الباقى  
والفرق بين الاعتكاف وبين الحج والعمرة انه لا خلاف ان الحج يرفع دعوى التكاح من التطيب فرفع من مقدمة ولا اعتكاف  
ليرفع دعوى التكاح من التطيب فرفع من مقدمة من الصحة كالصوم ا قال يحكي قال زياد قال مالك  
وليس بذلك عندنا في النسخ المصرية وذلك لما مضى اية في زمان السلف من السنة اية الطريقة السلوكية القسرية في تكاح المحرم والمعتكف و  
النسخ المصرية وذلك لما مضى من السنة اية السنة الماضية والطريقة السلوكية القسرية في تكاح المحرم والمعتكف و  
الصائم بل اعتكاف ان يجوز لهما التكاح دون المحرم وذلك لان مقدرة الاحرام اعظم من مقدرة التكاح ولان  
المعتكف لم يرفع يمنع من النساء وهو السجود والمحرم غير منجزل من النساء ولا يتركل معهن في المنايل ويجادلطن قاله  
الزرقاني قلت وهذا كله على مسلك من فرق بينهما كما لا كنية واما على من لم يفرق بينهما كالحنفية فكلهما سواء -  
ولو سلم ان السجود رفع المعتكف فلا مانع للصائم بغير الاعتكاف ويجوز له التكاح على ان الخطبة ايضا من مقدمات  
التكاح ويجوز عن دار لربعة وله نظائر كثيرة لا تحصى على التامل -

## كمل كتاب الاعتكاف وبتمامه

كمل الجزء الاول من الموطأ من تجزية اربعة اجزاء

فله الحمد والمنة

# كتاب الزكاة بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة - بسم الله الرحمن الرحيم - قد علمت في اول الصيام ان المسح مختلف في ترتيب ذكره  
 المكتوب وانا اظننا في ذلك الشك المستند وكما بان في اكثر المواضع من هذا الاجزاء تقدم بها ايضا الاماكن  
 المفيدة التي ينبغي لطالب الحديث استحضارها - الاول ان الزكاة لغة الغناء يقال زكى الزرع اذا نما وترد في  
 الظاهر ايضا وسفرها بلا اعتبار منها الا ان كان اخراجها سبب لغناء في المال او من ان الامر ليس بها يخرج او  
 يحسن ان متعلق الاموال ذات الغناء كالتيجارة والزراعة وانما بالثاني فلا ينافي في نفسه من رد عليه العمل وتطهير من الغنى  
 كذا في الفتح وتغيب ابن الجهم بان ثبت معناه في الزكاة بالجملة لا في فردية - وقال الرابع اصل الزكاة التزكيات  
 عن بركة التزكيات ويعتبر ذلك بالامور الدنيوية والاخرية يقال زكى الزرع اذا حصل منه نمو وبركة وقوله لغائ  
 اهل الزكى طعنا في اشارة الى ما يكون حلالا لا يستعمل عفاه ومن الزكاة ما يخرج الانسان من غنى لغنى الى  
 الفقر او من غنى الى فقر لما يكون عليه من رجاو البركة او لتزكية النفس لئلا تنفيتها بالخيرات والبركات وانما كان  
 الخيرين موجودان فيها قال الياقبي وما يخرج من المال على هذا الوجه اسماء الزكاة والصدقة والخير والنفقة وتنفق على كل ما  
 يحسن الصلوة واتوا الزكاة وقال لغائ هذا من مواضع صدقته تظهرهم وقال لغائ في ذوقه يوم حساده وقال لغائ  
 والذين يحسنون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله وقال لغائ في هذا الصغور ما يعرف هذه الالفاظ كلها  
 واقعة على الزكاة من جهة الغنى على الحقيقة وعلى غير ما حاشا ركبها في الحق والالفاظ والبدل الا ان عرف  
 الاستعمال في الشرع يرى فيها بلفظ الصدقة والمزكاة وان كانت الصدقة نعم لما قبله والقرينة والزكاة تحسن  
 في عرف الاستعمال باللفظ خاصة من فقر - الثاني في اختلاف نصوص الفروع الثلاثة الواردة في قوله شرع كما  
 تنطفي في ذلك على ذكره تفرقة من فروع المالكية والحنفية رعاية للمتن والشرع موضع من غير ما لا يقتضيه الشرع  
 اكبر الزكاة مشرعا اخرج جزء مخصوص بلغ لغنا بالحق ان ثم الملك وحول غير معدن وحول وتطلق على الجزء المذكور  
 ايضا قال الدسوقي قوله اخرج الجزء المذكور لهما بلغة المصدرى وقوله تطلق على الجزء المذكور اى الجزء المخصوص المخرج  
 من المال المخصوص اذا بلغ لغنا بالحق المرفوع مستحق ان ثم الملك وحول غير المعدن هذا التفرقة لهما بلغة الاسماء -  
 وفي الدر المختار يرى شرعاً ان الملك جزء مال عند الشرع ويورث عشر لغنا حولي من ثم ثمنه غير ما يسمي ولما لا  
 مع قطع المنفعة عن الملك من كل وجه مثله لغائ ا قال ابن عابدين يعني ان اسم المصلحة المصدرى لوصفها بالوجوب  
 الذي يورث صفات الاضال ونقل القسما في انها مشرعا القدر الذي يخرج من الفقه ثم قال وفي الكراماني ان  
 في القدر مما شرعاً فانها ابتداء ذلك القدر وعليه المحققون ا قالوا في الفقه انما لا يجزى لهما لا تجب على الانبياء وانما  
 قال ابن عابدين لا ينافي لمن عساه ان يتدلس والانبياء مبرؤن منه وما قوله لغائ واوصافى بالصلوة والزكاة  
 ما دمت جيا فالمراد بها زكاة النفس من الرذائل التي لا تخليق بمقامات الانبياء عليهم الصلوة والسلام اوصافى  
 بتبليغ الزكاة وليس المراد زكاة الفطر لان مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم انه لا فرق بين زكاة المال والبدن  
 وفي حاشية الدسوقي لا زكاة على الانبياء لانهم لا ملك لهم مع الله وقريب منه في المصلحة لهم لا يورثون ثم هو ذوق طان  
 بهم والا فكل واحد للملك مع الله كذا في فضول الشريعة ا وفي الاصول الساطعة من حاشية الصاوي للمالكية لا زكاة  
 على الانبياء عليهم الصلوة والسلام لان ما يديهم ودائع الله لغائ وبذلك على مذهبي وهو خلاف مذهب الشافعي ا  
 زاد الدسوقي كما قال لبعضهم من انهم لا يملكون وهو خلاف مذهب الشافعي كما قال بعض شراح الرسالة - وفي تفسير روح  
 المعاني قوله لغائ واوصافى بالصلوة والزكاة ما دمت جيا الظاهر المراد بها مشرعي في البدن والمال على وجه  
 مخصوص وقيل المراد بالصلوة الدعاء وبالزكاة تطهير النفس عن الرذائل وتبيين هذا في الزكاة على نقل من ابن عطاء الله  
 والى كل منظره من ان لا زكاة على الانبياء لان الله تعالى نزههم عن الدنيا فما في ايديهم لغائ ولذا لا يورثون  
 اولان الزكاة تطهير وسمي طاهر وقيل لا يتبين لان ذلك امر له بحاجب الزكاة على انه وهو خلاف الظاهر واذا قيل يمكن  
 المزكاة على الظاهر فالظاهر ان المراد اوصافى باء زكاة المال ان ملكته ا وفي روح البيان المظاهر ان الصاء بها لا  
 يستلزم عفاه بل هي بالنسبة الى اغنيا وامته وعموم الخطايات التي يمتدح حساب الى الانبياء ا جميعا لامة على الامتار  
 والانتها ا

البحث الرابع في حكم الزكوة وان لم يكن بلوغ الاماكن النفسانية الى غاية ما ادفع الشرع انفسهم من العلم الكثيرة  
في احكامه الشرعية الا ان حكم الشرع فصلوا شيئا من ذلك على قدر عقولهم واجادوا شيخ ابن القيم في ذلك في  
الهدى كاتبا جديدا ذكر فيها الحكم في الاموال التي يجب فيها الزكوة وانما شيخ مشاغل الشاه ولي الله الديوبندي في حجة  
الله اليها لغة فاقه ان عمدة ما روي في الزكوة مصلحتان مصلحة ترجع الى تزيين النفس وبني اهلها حضرت الشيخ والشيخ  
فهم خلقا قسار بها في المعاد ومن كان شيخيا فانه اذا مات بقي قلبه متعلقا بالمال وعذب بذلك ومن قرن بالزكوة و  
ازال الشح من نفسه كان ذلك ناقصا له والنعى الاخلاق في المعاد بعد الاغنياء للثرائي هو سخاؤه النفس فكل ان الاغنياء بعد  
النفس يريد المتعلق بالخير موت كذلك اسخاؤه تعلقه بالزكوة من الثبات النفسية الدنيوية وذلك لان اسخاؤه تعلقه بالملك في الدنيا  
وان تكون الملكية هي هذا الذي يكون له من نصيبه نصيبا اخذه عنها من ثمرات عليها بل لا يزال مع الحاجة اليه والعقول فكل علم والهم  
على الشدائد في انكمهات بان يكون عليه العلم الدنيا بقا بالآخرة فالحق في مصلحة الله عليه وسلم بكل ذلك واضبط  
اغنياء وهو بدل المال محدود وقرنت بالصلوة والايامان في مواضع كثيرة من القرآن وقال تخلصه من اهل النار بك  
من الغاصلين ولم نك تعلم المسكين وكنا غرض مع اهل الضيق والافاق عليه في قلب رجل فكان هو ذلك ان يسطر قلب الامام وحقق له  
تدبير الله تعالى ان يسهل عليه ان يعلم الاغنياء عليه في قلب رجل فكان هو ذلك ان يسطر قلب الامام وحقق له  
بذلك الشرايع روحاني وصار معاد لرحمة الله تعالى فانهما جودا في جود نفسه والافاق اخرج المسلم مجبول  
على رغبة الجسدية وبذره حصلت عليها يتوقف ذلك الاخلاق للرجعة الى حسن المعاملة مع الناس فمن فقد رغبته فلهمة  
يجب عليه سد بابها والافاق فان الصدقات تحذف الخطيئات وتزيد في البركات ومصلحة ترجع الى المديونة وبني انها  
تجمع الى الحاجة الضعفاء وذوي الحاجة وتلك الجوارث تغدو على قوم وتروى على آخرين فلو لم تكن السنة مواساة  
الفقر واهل الحاجات للملك والافاق واما جودا والافاق فظن المديونة يتوقف على ما يكون به قوام حيشته والحفظ  
الزكوة منها والمديون انكسرين لها وليا كادوا عالمين للمديونة علانا فاما مشغولين به من اكتساب كفاهم وجب  
ان يكون قوام حيشتهم عليها والافاقات المشتركة لتسهل على البعض والافاق بعدد البعض وجب ان يكون لهما  
الاموال من الرعية شئنة ولما لم يكن سهلا ولا وفق بالمصلحة من ان تجعل احد من المصلحين مضومة بالافاق وادخل  
الشارع احد بها في الاخرى وقال الفقيه في موضع آخر ان المسلمين اذا عنت له حاجة وتضرع اليه الله بها لسان المتعلق  
او الحال قرع لقرع باب الجوالابي وما يكون المصلحة ان يقيم في قلب ذكر ان يقوم لبرهنة فاذ تعاضد الانعام و  
انعت وقبر رضى الله عنه وافاض عليه البركات من فوقه وراحت ومن يمينه ومن شماله وصار حروما وسألني مسكين  
ذاست يوم في حاجة اضطر فيها فاقصت في قلبي اليها ما امرني بالاعطاء وبشئني باجر جليل في الدنيا والآخرة فاعطيت  
وشارهت ما وعدني ربى حقا وكان قرع لها الجود والافاق والافاق واقترانه لقلبي يومئذ وظهر الاجر كل ذلك  
بمراى حتى ورما كان الافاق في مصرف مظنة لرحمة اليه لما اذا العفت وادعيت في المال الا على بتنويه له فصار  
كل من يضر نفسه امر باجر حروما وتكون شئنة يومئذ في الافاق كغزوة الحرة الى آخر ما قاله - الخامس في بدو  
فرضيتها قال الحافظ اختلف في اول وقت فرض الزكوة فذهب اكثر الى انه وقع بعد البقرة فقبل كان في السنة الثانية  
قبل فرض رمضان اشار اليه النووي في الروضة وجزم ابن الاثير في التلخيص بان ذلك كان في السنة التاسعة  
وفيه نظر وقد روي في حديث ضامن من الحديث وفي حديث وفده القيس وفي عدة احاديث ذكر الزكوة وكذا عا طلبة  
ابن سفيان مع هرقل وكانت في اول الساجدة وقال فيها ما مرنا بالزكوة لكن يكن تاويل كل ذلك وادعى ابن خزيمة  
في صحيحه ان فرضها كان قبل البقرة وما يدل على ان فرض الزكوة وقع بعد البقرة القاطع على ان صيام رمضان افترض  
بعد البقرة لان الآية الثالثة على فرضيتها قبل خلاف وثبت عند احمد وابن خزيمة والنسائي وابن ماجه والحاكم من  
حديث الحسن بن سعد بن عباد قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد حجة البقرة قبل ان تنزل الزكوة ثم نزلت  
فرضت الزكوة فلم يامرنا تأمل بها ونحن لافعل اسناده صحيح وهو يدل على ان فرض صدقة الفطر كان قبل فرض الزكوة  
فيقتضي وقوعها بعد فرض رمضان وذلك بعد البقرة وهو المطلوب ووقع في تاريخ الاسلام في السنة الاولى فرضت  
الزكوة وقال القاسي قبل فرضت زكوة الفطر في السنة الثانية مع الصوم وفرض غيرها بعد ذلك في تلك السنة  
والمتحد ان الزكوة فرضت بكهلا جلالا ودينيت بالمدينة تقصيدا لجماع بين الايات التي تدل على فرضيتها بكمه وغيرها  
من الايات والادلة وفي مخرج الاقترح وفرضت في السنة الثانية بعد زكوة الفطر قال محشي واختلافنا في اي قهرنا



## صدقة وليس فيما دون خمسة اوسق صدقة

معلوم القديس جاهد الملك بن مروان فتح الحجاز فاحلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل قال ابن ابيزيم من ان يكون حصة الله عليه وسلم حال بصلب الزكوة على امر محمول وهو مشكل والصلب ان بعض ما نقل من ذلك انه لم يكن شئ منها من ضرب الاسلام وكانت مختلفة في الوزن بالنسبة الى العدد عشرة مثلاً وزن عشرة وعشرة وزن ثمانية قالوا في الرأي على ان ينقش بكتاية عربية ويصير وزن واحدنا واحدا وقال غيره لم يتغير المثال في جاهلية ولا اسلام والامام قدس سره قال في جوابه ان كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم ١ - وفي المروقات عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن صاحبها عن الحاجب ١ - صدقة قال الحافظ لم يخالف في ان بصلب الزكوة ما يتوارى بهم ينفع ما لا واربعين مثقالا من الفضة الى الفضة الا ان حبيب الاندلسي فانه انقلبه الى كل اربل بلدي يتعاملون بدراهمهم وذكر ابن عبد البر اختلافا في الوزن بالنسبة الى دراهم الاندلس وغيره من دراهم البلاد كذا في المرويات في المراسم الاجماع فاجتنب بصلب بالعدد لا الوزن والفرق في حصة من الشئ بحكمة وجبر في المذهب ان الدراهم المشهورة اذا بلغت قدر الوهم اليه قيمة الغش من نحو اس مثقالا بصلب فان الزكوة تجب فيه كما نقل عن ابني عتيقة في استدلالهم في هذا الموضع على عدم الوجوب فيما اذا نقص من البصلب واحدة فلا فتن سأل عن بعض يسير كمال نقل عن بعض المالكية ١ - وسياق الكلام على النقص اليسير قريبا وقال الموفق ان بصلب الفضة ما زاد من الاطلافة في ذلك بين علماء الاسلام وقد عينت السنة وهي ما في البخاري وغيره في كتاب النش وفي الرقم ربيع العشر فان لم يكن الاثني عشر واثني عشر فليس فيها شئ الا ان يشاء ربا وجميع هذا على ان في ما بقي درهم خمسة دراهم والدراهم التي يعتبر بها البصلب هي الدراهم التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل كمثل المثال الذي بصلب وكل درهم نصف مثقال وخمسه وهي الدراهم الاسلامية التي قدر بها بصلب الزكوة ومقدار الجزية والديات والبصلب القطع في السرقة وغير ذلك وكانت الدراهم في صدر الاسلام صنفين سوزا بطرية وكانت السود ثمانية واثني والعشرة والاربعه وواحد في جميع في الاسلام وجعلها درهمين متساويين في كل درهم ستة واثني عشر ذلك بنواميس ١ - قال ابن رشد في البداية المقدار الذي تجب فيه الزكوة من الفضة فانهم الفقهاء على انه خمسة اواق لحديث الباب ما بعد المذكور من الفضة فانهم اختلفوا في اشتراط البصلب منه وفي المقدار الواجب فيه والواقية اربعون درهما كذا في المقدار الواجب فانهم الفقهاء على ان الواجب في ذلك هو ربع العشر ما لم يكن ثمانية اواق او ثمانية اواق من بصلب الباب في اواق خمسة اواق ما بقي بصلب المذهب والثلث بل فيها اواق اربعة اواق والثلث بل فيقيم بعضهم الا بعض في الزكوة الى ربع بل من شرط البصلب ان يكون بصلب واحد وامام الاطلس في اعتبار بصلب المذكور وحوله وقد روي في رواية فليس فيما دون خمسة اوسق جمع ووسق بفتح الواو وسكن السين على ما في النهاية والقاموس قالوا في الحافظ و يجوز كسر الواو كما حكاه صاحب المحرر وجعله خمسة اوساق على ما في الحافظ وقد وقع كذلك في رواية لاسلم وهو مستون صاحبها بالانفاق ووقع في رواية ابن ماجه من طريق ابن ابي عمير عن ابني سعيد بن جابر في حديث وفيه الوسق ستون صاعا واخرجه ابو داود ايضا لكن قال ستون صاعا وقال الصبي الوسق كل صاع وميل وهو ستون صاعا وميل هو امانه ووسق البعير اوسق واخره ذكره ابن سيدة وفي الصحاح الوسق كل بطل والحجاز وميل الوسق الحدان ١ - ثم قال الحافظ في موضع آخر اختلف في بصلب البصلب بل هو تقدير والتقريب وبلاول جزم احمد وهو صحيح الوجهين للشافعية الا ان كان بصلب يسيرا جدا محال ان يضبط فلا يصح قال ابن دقيق العيد وصح النووي في شرحه سلم انه تقريبا ١ - صدقة اختلفوا في المراد بالصدقة فقال الجمهور المراد بها العشر وعلى الشرايع عن الامام ابني عتيقة ومن معه ان المراد بها ايضا الزكوة كالاولين والنفسي زكوة التجارة ولو صح ذلك ان بصلب الجيوب والشارع اوسق لحديث الباب عند الشافعي والمالك والجمهور والي يوسف ومحمد وادوا الظاهر في غيرهم انهم اختلفوا في ذلك فيما يكيل ولا يوسق فقال داود ان كل ما يدعى فيه اكيل يراعى فيه البصلب وما لا يدعى فيه اكيل ففيه بطلان وكثيره الزكوة قال الحافظ هو نوع من الجمع بين الحديثين كذا في الفتح وقال ابو يوسف فيما لا يوسق كالزعفران والقطن يجب فيه العشر اذا بلغت قيمته خمسة اوسق من ادنى ما يوسق كالزبدة في زماننا وكما لا يجب فيه العشر اذا بلغ الخراج خمسة اعداد من اعله ما يقدر به نوعه فاعتبر في القطن خمسة اجمال وفي الزعفران خمسة اعداد كذا في البداية - واختلفت اقوال الشافعية في ما لا يدعى فيه اكيل كما في فروجهم وفي شرح الحاشية والزعفران والورس لانه فيهما على الحديث المشهور وقال في الحديث فان ما كان فيها



قاله حبيب انه لا يعتبر النصاب بل يجب في القليل وقيل فيه قولان ١٥ وقال الامام ابو حنيفة ومن معه ان  
 حديث الباب يحتمل على زكوة التجارة قال العيني ومعه عمر بن عبد العزيز ومجاهد وابو ابيهم الحنفى قال ابو عمر وهذا  
 ايضا قول زفر ورأى من بعض التابعين واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عمر بن عبد العزيز قال فيها اجبت الاضحية  
 ليل او ثلث العشر واخرج نحوه عن مجاهد وابو ابيهم الحنفى واستدلوا بما روى من احاديث التهم من انهم سقت  
 السماء ولصفت العشر فيما سقوا من النخيل ذكره العيني ثم قال وبهذه الاحاديث كلها مطلقة وليس فيها فصل والمراعاة  
 لفظ الصدقة في حديث الباب زكوة التجارة لانهم كانوا يتابعون بالاراضى وساقى وخمسة اوسق اربعين دينارا  
 قال الجصاص في الاحكام القرآنية قد روى ليس فها دون خمسة اوسق زكوة في ان كان يربى زكوة التجارة بان يكون  
 سائل سائل عن اقل من خمسة اوسق طعام او حر للتجارة فاجاب ان زكوة فيه لنقل الراوى كلام النبي صلى الله عليه وسلم  
 وترك ذكر السبب كما يوجد ذلك في كثير من الاخبار ١٥ قال ابن رشد سبب الخلاف في ذلك معارضة العموم بالخصوص  
 والحدوثان لا يتان لمن رأى ان الخصوص يبنى على العموم قال لا بد من النصاب ومن قال بهما متراضان اذ جعل  
 المتقدم ومن دمج العموم قال للنصاب ١٥ قلت واستدل الحنفية بالرواية التي نصت ايضا بقايله الخاص وهي ما رواه  
 الطحاوى عن جابر بن عبد الله عن ثوبان في كل عشرة اقداح وضع في المساء للمساكين كذا في العرف قال ابن  
 العربي أقوى المذاهب مذاهب ابي حنيفة وليا وهو للمساكين واو لا بما فيها ما شكر الله عليه وعلى يد عموم الامة  
 الحديث ورواه الجوهري على تحقيقه ان يخرج عموم الحديث من يدى ابي حنيفة بان قال هذا الحديث للعموم وانما جاء بتفصيل  
 الفرق بين ما كل مؤنثه وكثير وليس يتحقق ان يقتضي الحديث الوهم العموم والتفصيل وذلك على الدليل واضح في  
 التناول ١٥ قلت ولو سلم ما قالوا فليهم الآية اخرى الاول اذ مشروخ قال العيني ومن الاصحاب من جعله مشروفا فممن في قوله  
 قاعدة فقالوا اذ ورد حديثان احدهما عام والاخر خاص فان علم تقدم العام على الخاص العام به وان علم تقدم الخاص  
 يتبع بالعام قال محمد بن شعيب الحنفى في هذا علم التاريج ان العلم بان العام يحمل آخر لما فيه من الاعتباط وبما لم يعلم  
 تاريخه فعمل العام آخر احتياط ١٥ والثاني انما اخبارا عامه القليل في مقابلة الكتاب وهو عموم قوله تعالى واولا حق  
 يوم حساده وكما العيني عن بعض الاصحاب قال الرازي في تفسيره قال ابو حنيفة العشر واجب في القليل والكثير وجميع  
 بهذه الآية فقال قوله واولا حق يوم حساده يقتضي ثبوت حق في القليل والكثير فاذا كان ذلك الحق هو الزكوة وجب القول  
 بوجوب الزكوة في القليل والكثير وقال ايضا قبل ذلك قوله تعالى واولا حق يوم حساده بعد ذكر الالواح الخمسة وهو  
 العشب والخل والزبد والبرص والبرصان يدل على وجوب الزكوة في كل واحد يقتضي وجوب الزكوة في الثمار كما كان  
 ابو حنيفة رحمه الله يقول فان قالوا ان هذا مخصوص بالبرص فنقول في اصل اللفظ غير مخصوص بالبرص والدليل عليه ان المحصر  
 في اللفظ عبارة عن القطع وذلك مبتدأ اول الكل وايضا الضمير في قوله حساده يجب حوده الى اقرب المذكورات وذلك هو  
 البرصون والبرصان فوجب ان يكون الضمير عاذا السبع ١٥ والثالث ما قاله الجصاص في احكام القرآن اذ اوردى عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم خبر ان احدهما عام والاخر خاص والفقهاء على استحالة احدهما واختلاف في استحالة الآخر  
 فالمتفق على استحالة خاص على المختلف فيه فلا كان خبر العشر متفقا على استحالة واختلاف في خبر المقدار كان استحالة  
 خبر العشر على عموم اوله وكان قاضيا على المختلف فيه فاما ان يكون الاخر مشروفا او كون تاديله محمولا على محض  
 لا يتأتى في صحيحنا من خبر العشر والاربع ايضا ما في احكام القرآن ان فيما سقت السماء والعشر عام في الجملة على المرسوق  
 وغيره وخبر الخمسة اوسق خاص في المرسوق دون غيره فغير جائز ان يكون بما لا مقدار ما يجب فيه العشر لان حكم البيان  
 ان يكون شرا لا يجمع باللفظ البيان فلا كان خبر الاربع مقصودا على ذكر مقدار الاربع دون غيره وكان خبر العشر مكررا في  
 المرسوق وغيره علنا انه لم يرد البيان لمقدار ما يجب فيه العشر وايضا فان ذلك يقتضي ان يكون ما يوسق يقتضي في الجملة  
 الحق بل هو مقدار خمسة اوسق وليس بمرسوق يجب في تحليله وكثير لقوله عليه السلام فيما سقت السماء والعشر فمقدار ما يجب  
 تخصيص مقدار ما لا بد من في الارواح وبذا قول مطروح والقال به ساقط لانها سقت والخلع على خلافه ١٥ قلت وبهذه  
 سقط ما اردوه بخارى في صحيحه بان المفسر يقتضي على السبع ايضا خاص يقتضي على العام لان حمل ذلك اذا كان البيان ونحو  
 المبين لا يرد عليه ولا اقتضاه عند ما ذكر في شئ من افراد العام فانه يتسك به كحديث ابي سعيد بن اذ اقول على النصاب فيما  
 يقبل التوسيع وتسكت عمالا القبله فيمتسك العموم قوله عليه السلام فيما سقت السماء والعشر - واما خاص الفيت : في



ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة  
وليس فيما دون خمس اواق من ورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من اكلال  
صدقة مالك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز كتب الى عماله على دمشق في  
الصدقة انما الصدقة في العيين والحزن والمأشية

قال الزرقاني وزعم ابن عبد البر ان حديث محمد بن ابيس عن ابن عمر بن الخطاب بن مسعود بن  
البهي عن النبي ان الطريقين محفوظان وان نحو المذكور سمع من ثلثة الفس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة قال ابن عبد البر كان جواب لسائل سألته عن ان  
زكاة التمر فلا يبيع الزكاة في غيره من الثمار والجواب يدل على الاقرار والاحتياط وليس فيما دون خمس اواق  
بدون السبا في جميع النسخ المندية وبعض المصنفين كما روته الناصرية وفي اكثر النسخ المصرية او اقل في مالها قال  
الزرقاني بن محمد بن عليا وتنفقها ويقال اواق تحذف الياء كما في الرواية الاولى جمع اوقية وحكي وقية كما تقدم  
من الورق بفتح الواو وكسر باء حمره اواق تحذف مطلقا والمضروبة دراهم وانما يطلق على غير ما جاء في  
اخلاف في المصنف والمراد بهما القفصة مضروبة وبها وفيه قال البايعي روى الشيخان عن مالك ليس الاوقية الذهب  
اوزن معلوم واوقية القفصة ثمانية اربعون درهما صدقة وقد تقدم في الحديث السابق ان النصاب القفصة ما شئت  
درهم اجماعا واذا اختلفوا في مقدار اواق صرام لا قال الموفق اذا تمت القفصة ثمانية اربعون درهما وانما قالوا بغيرها  
عشر اواق ولا تعلم خلافا بين ان العلم ان زكاة الذهب والقفصة ربع عشر باء في زيادة وان قلت روى ابن عمر بن  
علي وابن عمر بن عبد الله بن عمر بن عبد العزيز والنخعي ومالك والثوري وابن ابي شيبة والشافعي والابو يوسف ومحمد والابو عبيد والابو  
واين المندية قال حسين بن سعيد بن سعيد وعطاء وعادوس والحسن والشعبي ومجمل والزهرري وعمر بن دينار والابو حنيفة  
الاشعري في زيادة الدراهم حتى تبلغ اربعين ولا في زيادة الدراهم حتى تبلغ اربعين واربعة دنانير لقول ابي حنيفة  
وسلم كل اربعين درهما درهم عن معاوية بن النخعي عن ابي حنيفة وسلم كل اربعين درهم درهم واربعة دنانير  
ثم الاشعري عليه حتى يبلغ الى اربعين درهما درهم وان لا يحذف الا بالصدقة فكان له عقول بعد النصاب كما لم يثبت  
والناردي عن علي بن درهم فقاها قال ربع اربعين درهما درهم فانما ذكره ابا حنيفة في ذلك روى ابا حنيفة في ذلك  
ودعه ابو داود باسناده عن عاصم بن حمدة واخا بن عثمان بن علي الا انه قال سمعته عن النبي صلى الله عليه وسلم روى ذلك  
عن علي بن ابي حمزة عن ابي حنيفة وعنه عن ابي حنيفة فيكون اجماعا فاما وليس فيما دون خمس ذود من الاكلال بلان  
الذود صدقة كما ذكره الامام هذا الحديث عقب السابق لما مضى من زيادة قوله من التمر والورق والابل اذ لم يثبت  
في الاول بيان التميز وقد تقدم الاول اذ هو الصحيح عندنا كل كما تقدم عن ابن عبد البر مالك ان بلغ ابن عمر بن عبد العزيز  
المجدد من الخلفاء الرشد بن كتب الى عماله هكذا في الهند وفي جميع النسخ المصرية الى له على دمشق بكسر اللام  
ورفع الميم والكسر لفتح فيه ثنتين حجة وخره فان بلدة المشجوة قد بية الشام وبن حجة الارض بلا خلاف لحسن  
عمارة ونصارة لفتح وكثرة قاهسة ونزاهة وفخ وكثرة ميرة. اختلف في وجه تسميتها بل على احوال كثيرة ذكرها  
في مجمع البلدان وكذا ذكرها في الاختلاف في قول من بنا اصيل بيت على راس ثلثة اودية ومائة وخمس واربعين  
سنة من هجرة النبي الذي يقولون ان سبعة الاف سنة وولد ابراهيم خليل بعد بناها خمس سنين اختفى المسلمون  
في جب سطر بعد حصار ومثلاثة ولسط ابن جوزي في سيرة عمر بن عبد العزيز في مكة تيب في الصدقة اسي  
الزكاة اما الصدقة في العين اي الذهب والفضة ونحوه على مال الايتام ولا يوزن الا بالبحر وفي النسخ المصرية في  
الحرف والعين بتقديم الحرف والمأشية اي الاكل والبقر والغنم قال البايعي اخبار عن الصدقة فيما عدا هذه الاصناف  
الثلثة لان النصارى موضوع للمصر ولذا قال عليه الصلوة قالوا بل انما اعتق والصدقة بهذا الزكاة وان جاز ان يقع  
اسم الصدقة على التلويح وقوله في حركت والعين والمأشية يتصل بهذين احد بان لا يريد به في الصدقة عدا  
بذو الثلثة الاصناف وان جاز ان يكون من بذو الثلثة الاصناف او زكاة فيه لكت لم يقتصر الى بيانها

# قال مالك ولا تكون الصدقة الا في ثلثة اشياء في الحرث و العين والماشية الزكوة في العين من الذهب و المورات - مالك عن محمد بن عتبة مولى الزبير

وانما قصد الى سبيل مال الزكوة فيه من غير ما وثق في ان يريد بذلك الى الذي يجب فيه الزكوة انما هو من الحرث والماشية والعين وادخل على ما يجب فيه الزكوة هذه الاسماء لان معظم كل مجلس منها يجب فيه الزكوة فاطلق الاسم العام والمرد معظم ما يقتضيه قوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا وترابها طهورا فغير من الارض باسم التراب لما كان اعم اجزاها قال مالك ثم شبه هذه القول على ان كل من هذه التبرير هو المختار عند المصنف ولا تكون الصدقة اى لا تجب الزكوة الا في ثلثة اشياء المذكورة في الحرث والعين والماشية بدل من ثلثة اشياء قال ابو عمر لا خلاف في جملة ذلك ويختلف في تفصيله ومثل شيخنا شيخنا الدبولى في التسوية وعليه العلم ان صدقة الاموال على ثلثة اقسام زكوة التجارة انا لو قد بحساب القيمة واما صدقة الفطر في صدقة الفطر من ٢١ وقال الشيخ ابن القيم يرد على المتدعيه وسلم في الزكوة الممل يرد في وقتها وقدرها وهما بها ومن يجب عليه مصرتها وراعى فيها مطلقا ارباب الاموال ومصلة المساكين ثم ايدى جعلها في اربعة اصناف من المال وهي الثروة الاموال دورا بين الخلق وما يتهم بها ضرورتها ارباب الزرع والثمار والثالثية ببيت الامام الثلثة والثالثة انما هو ان الملاكين بها توافر العلم الذهب والفضة والاربع اموال التجارة على اختلاف الاعمال قال ابن رشد الحكم المحيط بهذه العبادة (اى الزكوة) بعد معرفة وجهها في خمسة مجل الاولى في معرفة من يجب عليه والثانية في معرفة ما يجب فيه من الاموال والثالثة في معرفة كم يجب ومن كم يجب والمراجعة في معرفة شئ يجب ومتى لا يجب والاربع معرفة من يجب وكما يجب له ثم فصل هذه المجل كلها وقيل في اثنا ذلك المجلة الثانية اما ما يجب فيه الزكوة من الاموال فانهم اتفقوا منها على اشياء واختلفوا في اشياء اما ما اتفقوا عليه فصفان من المعنونات الذهب والفضة اللتان ليسا بحلى وثلثة اصناف من الحيوان الابل والبقر والغنم وصفان من الحبوب الحنطة والشعير وصفان من الثمر التمر والزبيب وفي الزيت خلاف مشاذا ثم فصل الانواع المختلفة في ذلك وفي الاقوال اربعة من شرح الحاشي المالكية ان مستطاعات الزكوة شمرها من الماشية والحرث والثقلان والتجارة والمعادن والفطر وهكذا قال الزاوي في الاحياء وفي البداية الزكوة في الاصل نوعان فرض وواجب فالفرض زكوة المال والواجب زكوة الرأس وفي صدقة الفطر وثلاثة المال نوعان زكوة الذهب والفضة واما الزكوة في الزروع والثمار وهي العشر ونصف العشر الزكوة في العين من الذهب والورق قال ابن نجيم لفظ مشترك بين الشمس والينبوع والذهب والذئبان والمال والثقل والبراسوس والمطر وولد البعثة اربعة اشخاص ونحو الشئ والناس القليل وحيث من حروف المعجم وما عن يمين قبله العراقي وعن في الجمل وغير ذلك اقلت ولذا اورد المصنف بيان لفظ الذهب والورق وتقدم معنى الورق وقال الجمل الذهب التبرير ووزن واحد بهاء وجمع اذ باب وذو باب وذو بيان بالفتح واذ به طلاه بفتح بهاء وفي الاقوال السابعة عن الجرجاني سمي للذهب لانه يذهب والينبوع يسميت للفضة لانها تنقص واتبقي وسمي للمطر وجمعها ديار واور يقال ان الشجر يصبه من النار فخر ديار ينطق به بالهمزة في الدار الجارية والمطر يذهبها المكين دعا بمعذب القلب بين الهم والنار اتى بفتح شجره سبحة وتقدس من هذا الجمل قال الموفق زكوة الذهب والفضة واجبة بالكتاب والسنة والاجماع ما لكتاب قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة الآية واما ما في رواية ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ودونى البخارى وغيره في كتاب التيسر وفي الرقة حقه الا اذا كان يوم القيمة صغرته له صغر من نادر الحديث اخرجه مسلم ودونى البخارى وغيره في كتاب التيسر وفي الرقة ربع العشر الحديث وهو انك من محمد بن عتبة بالكتاب ابن عيسى السدي مولى الزبير بكذا في جميع النسخ المصرية والهندية التي بعض دواشى الهندية على طريقتي نسخة مولى آل الزبير وفي التبريد ايضا مولى آل الزبير مرق قال

انه سال القسم بن محمد عن مكاتب له قاطعه بمال عظيم هل عليه في ذكوة  
فقال القسم بن محمد ان ابا بكر الصديق لم يكن ياخذ من مال ذكوة حتى يحول عليه  
الحول قال القسم بن محمد وكان ابو بكر الصديق اذا اعطى الناس اعطياهم  
سأل الرجل هل عندك من مال وصبت عليك في ذكوة فان قال نعم  
اخذ من عطائه ذكوة ذلك المال وان قال لا سلم اليه عطائه ولم ياخذ منه شيئا

الميموني محمد بن ابي اسحق بن موسى بن عتبة ثقة لقات من رواية النسائي وابن ماجه طرقي صحيح مسلم حديث واحد في الجمع متابعوه  
قال ابن عبد البر في التقيص في ترجمته اخيه موسى بن عتبة بن ابي عياش مولى الزبير بن العوام اعقب الزبير  
جده امه سال كذا في النسخ الهندية واليهامية والتنوير وغيره با وفي نسخة الزرقاني ادسع قال الزرقاني كذا العبارة  
التي في كذا ولاين وضاع عند ادس سال ام قلت لكن النسخ التي بايدينا من رواية عبد الله بن قيس في ذكوة  
رواية محمد بن القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق في ذكوة مكاتب له قاطعه كذا في جميع النسخ الهندية وفي المصرية من  
مكاتب له قاطعه قال عظيم قال ابو جعفر في مكاتب له قاطعه مال مجل من دون مكاتب عليه ليعمل عظيمه و  
في جميع المقاطعة ضرب القطيعه في الخارج على الصبي او الارض والمكاتبه التي تحق على الارض ١-  
وقال المجاهد قاطعه قاطعه اي طائفه من ارض الخراج بمال عظيم وصفت المال بالعظيم ليعمل في حيز ما تجب فيه الزكوة  
بل عليه اس على السيد في ذكوة قال الهامية في سؤاله عن مال عظيم فاطع به مكاتبه تحمل ان يكون سؤالا عن هذا النوع من  
هذا المال بل تجب فيه الزكوة لان جواب القسم يقتضي بان سؤالا الحامان من وجوب الزكوة فيه في وقت دون وقت  
ولذلك اجابوا بقوله فقال القسم بن محمد ان ابا بكر الصديق اهل الخلفاء والراشدين لم يكن ياخذ من مال ذكوة حتى يحول  
عليه الحول قال الهامية في احتجاج بعض الابرار في كبره واخذ بالراسل وانما اخرج بعض الابرار في ذلك لانه كان القطيعه وهو الذي  
كان يتولى اخذ الصدقات من مال الصعابة وابل العلم ولم يكر احد منهم قطعه في ذلك مع اجتهاده في طلب الصدقات  
وقال الهامية في ذكوة فثبت ان اجماع ولا خلاف بين المسلمين في انه لا يجب في مال ذكوة حتى يحول عليه الحول وقال  
الزرقاني المقاطعة قائمة لا ذكوة فيها حتى يحول عليها عند مستفيد بالحوال وجميع العلماء على اشتراط الحول في المشية  
والنقد دون المشية لان ذكوة في مال الكفاية عند الشافعية ايضا كما حكى في شرح الاحياء عن روضه النووي  
وفي الدر المختار (تجب الزكوة) عند قبض ما عين مع طولان الحول بعد القبض من دين ضعيف وهو بدل غير مال كبر ودية و  
بدل كفاية ام قلت ولا يجب الزكوة في مال المكاتب عند ما طلقا قال ابن عابدين لانه اذا نثر بينه وبين المولى فان  
ادى مال الكفاية سلم له وانما يجوز سلم المولى فلما لا يجب فيه على المولى شيئا كذا المكاتب ام قال الهامية واذا ثبت ذلك  
فما اخذه من كفاية وقطعه فلا زكوة فيه حتى يحول عليه الحول من يوم قبضه وانما ضرب الحول من يوم قبضه المال  
او قبضه وكيفية من حينئذ يتبين من قبضته وانما ضرب الحول للتنمية يجب ان يكون الاعتقاد بوقت القبض وهو وقت  
القبض ام وفي الهامية قدر بالشرع بالحول لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكوة في مال حتى يحول عليه الحول ولان الحول به  
من الاستخاء والاستمالة على الفصول المختلفة والغالب تفاوت الاسعار فيها فافاد بر الحكم عليه ام قال القسم بن محمد  
اليضا وبذلك سئل آخرى ذكر ما استطر اذا وكان ابو بكر الصديق رضى الله عنه اعطى الناس ما نصب اعطياهم اجمع  
عطاياهم عطيته قال الزرقاني وقال الهامية في اللغته اسم لما يعطيه الانسان غيره على اي وجه كان الا ان كان  
الشرع واقعه على ما يعطيه الامم الناس من بيت لئلا على سبيل الارزاق ام وتكون في زمن معين ولزك  
لا نوايتا بل يكون الى العطاء سال الرجل المصلحة بل عندك من مال آخر وجبت لسبب كونك عليك فيه الزكوة  
بان كان نصيبا او لم عليه الحول فان قال الرجل وفي المصرية فاذا قال اخذ من عطائه ذكوة ذلك المال الذي عنده  
ان قال لا اس ليس عندي مال او لم يجب عليه الزكوة سلم من التكميل وفي المصرية سلم اليه عطائه و  
لم ياخذ منه شيئا نعم الوجوب قال الهامية في ذكوة ما بان احدنا ان الانسان ان يعطى ذكوة ماله من غيره ولا يكرهه  
ان يخرجها من ماله والثاني انه يجوز ان ينوب عنه غيره في ذلك فيؤديه في مواضعها ثم بسط الكلام على المستثنين بسوطا

مالك عن عمر بن حسين عن عائشة بنت قدامة عن ابيهما انه قال كنت اذا جئت عثمان بن عفان اقبض عطائي سألني هل عندك من مال وجبت فيه الزكاة قال فان قلت نعم اخذ من عطائي من زكاة ذلك المال وان قلت لا دفع الى عطائي مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول

مالك عن عمر بن حسين بن عبد الله بن محمد بن ابي بكر بن ابي قدامة المكي قاضي المدينة كان من اهل الفضل والفتى والمشورة في الامور والعبادة وكان اشده شحاً ابيت ذاك الكنف لغير القرآن كل يوم مرة من رودة سلم والتردي عن مولاته عائشة بنت قدامة بن مطعون القرشي البجليه بنت ابي عثمان بن مطعون امبار القبة بنت سفيان تزوجت عائشة ابراهيم بن محمد فولدت له صحابته روت عن النبي صلى الله عليه وسلم بنصر بن السباع وهو يروي عن ابن سعد في ذكره لما قيل لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الاصابة عن ابيها قدامة بن مطعون بالقادسية جبيب بن وهيب بن قدامة بن محمد القرشي المكي اخو عثمان بن قدامة الصحابة جابر الجعفي وشهد هذا استعمل عمر بن الخطاب بن جبريت لمعه فقتل حيث شرب الخمر متاولا فخره عمر بن محمد امري في الشام ان ابيها فقتل فصار له مات سنة ٤٨ هـ سنة ٦٨ هـ في النجف اذ قال كنت اذا جئت امير المؤمنين عثمان بن عفان في خلافتي اقبض عطائي سألتني هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة قال قدامة فان قلت نعم اخذ من عطائي زكاة ذلك المال وان قلت لا اے ليس عندى مال تجب فيه الزكاة دفع الى عطائي كلم وفي سؤاليه كاصديق الكبري روى وقولها ان قلت لا نعم وتبيل على تصديق الناس في اموالهم التي فيها الزكاة وجوزا اخرج زكاة المال من غيره ولا مخالفت لهما اذ اكان من جنسه فان كان ذهبا عن فضة او فكسبه ففضة خلاف قالة الزكاة في - مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا تجب في مال عموم خص منه البعض وهي العشرة عند النكاح والحول عند من قال بالزكاة فيه - قال الناجي لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول يبريد بذلك المشقة والعين والارض والثمار وما يخرج من المعدن فان الزكاة فيه سبعة يحصل منه النصاب ولا يراد في شئ من ذلك الحول والفرق بينهما ان الحول انما ضرب في العين والماشية لتكامل النماء فيها فاذا مدت مدة لتكامل النماء فيها وجبت الزكاة والارض والثمر والاشجار وما اشبهها فان تكامل النماء عند حصاها وحسب وخروج العين من المعدن ولا تداخل بعد ذلك من جنس النماء الاول وانما له ناء بعد ذلك من جنس آخر وهو تصريف الزكاة التي يجبر فيها الحول فذلك وجبت الزكاة في ما يجب يوم الحصاد قال الله تعالى وَاذْكُرْ يَوْمَ احْتَصَرْتَهُمْ يَوْمَ حَصَرْتَهُمْ وَكَثُرَ عَلَيْهِمُ الْخَبَرُ وَقَالَ اِنْ قَوْلُهُمْ لَازِكَةٌ لِي يَوْمَ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِمُ الْحَوْلُ غَيْرَ مُبْقَى - على عمومهم فان الاموال تحت امانة والايمان اى الذهب والفضة وغيره عرض التجارة وهذه الثلاثة الحول شرط في وجوب زكاتها لا يعلم فيه خلافا سوى ما ذكره في المستفاد والراجح ما يكال ويدفع من الزرع والثمار والحيوان المعدن وبذلك لا يجبر فيها الحول اذ زكاة حتى يحول عليه الحول رواه مالك موقوفا واخرجه في التمهيد عن ابن عمر موقوفا وفي اسناده بقية بن الوليد وس قد رواه بالاعتناء عن اسمعيل بن عياض واسمعيل ضعيف في غير ذلك امين قال الدارقطني الصحيح وقعه واخرجه الدارقطني في الغرائب مرفوعا وضعفه واخرجه ايضا من حديث انس وضعفه واخرجه ابن ماجة عن عائشة كمن الاجماع عليه اغنى عن اسناده قالة الزكاة في شريح الاحياء رواه ابو داود ومن حديث علي باسناد جيد وابن ماجة عن حديث عائشة باسناد ضعيف ثم بسط الكلام على طرقه وقد علمت تاسين اذ لا خلاف بين المسلمين اذ لا يجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول واختلفوا في جواز اخرجها قبل الحول فذهب مالك الى ان ذلك غير جائز كما رواه ابن عبد الحكم عنه وقال اشهب في العنقية من اخرج زكاة قبل الحول اعاد قالة الناجي وقال ابن رشد في المقدمات اختلفت فيمن اخرج زكاة ما قبل حلول الحول على قولين احد هما الجرح وهو رواية اشهب عن مالك والثاني الجرح اذ اكان بالقرب ذلك

واختلف في حد القرب على اربعة اقوال اليوم واليومان قول ابن موز وعشرة ايام ونحوها  
قول ابن جبيب والشهر ونحوه رواية عيسى عن ابن القاسم والشهران فما دونهما رواية  
ابن موز عن مالك **١٢** قال الباقي وقال ابو حنيفة والشاخي ذلك جائز والليل على ما يقوله مالك  
ان الجوز شرط من شروط وجوب الزكوة فلم يجز تقديمها قبل وجوبه قال ابن الموز اصح ما لك  
الليل في ذلك بالصلوة **١٣** قلت وفي مذهب الشافعية اختلاف في بعض الاحكام فيجعل الزكوة جائز  
بشرط ان يقع بعد كمال النصاب والخطا والجوز وبها يجزى ثقات المسلمين قبل الجوز او اريد اوصاف  
غنيا بغير ما جعل اليه او تلفت مال المالك او مات فلهم فخرج ليس بزكاة **١٤** وفي شرح الاحكام ومن الوجه في  
تجيز صدقة عاين فضا عدا وجهان احدهما انه والثاني لا ثم ذكر من ذهب اليهما من الشافعية ثم قال والشهر  
الثاني ولذا قالوا في تجزئته قال الشافعي لا يجوز تقديم السنة واحدة لان حوله لم يتقادم فحقير وانما يجب المعنا بيلة  
كما في الرخص يجوز تجزئته لكونه قائل لما روي عن علي بن ابي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل من العباس صدقة  
سنتين وليصدق رواية مسلم هي على وقتها معها والما يجوز تجزئتها اذ كل النصاب ولا يجب التجزئ **١٥**  
قال الشوكاني قال مالك وبه جازته والفرق وداد ابو عبد بن الحارث انه لا يجوز في سنة يجوز الجوز للروايات  
التي فيها تعليق الوجوب بالجوز وتسليم ذلك لا يضر من قال بوجبه لان الوجوب متعلق بالجوز بلا نزاع وانما  
التزاع في الاجزاء فله **١٦** قال المواقف المجلدة في حديثه وجوب الزكوة وبالنصاب والاصل جاز تقديم  
الزكوة وبهذا قال الحسن وسعيد بن جبير والزهري والاوزاعي والوحيفة والشافعي والصحاح والوعيد في الحسن انه  
لا يجوز وبه قال ربيعة ومالك وداد لانه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤدى زكوة قبل حلول الجوز ولنا  
ما روي عن ابن العباس سلمه صلى الله عليه وسلم في تجزئته صدقته قبل ان يحل فخص له في ذلك رواه ابو داود  
قال يعقوب بن شيبة بوجهين اسنادا دروي الترمذي عن علي بن ابي حمزة صلى الله عليه وسلم انه قال لعمره ائمة  
تقاضي زكوة العباس عام الاول للعام وفي لفظ قال انكنا تقضي صدقة العباس لعمامتنا اهل رواه سعيد  
عن عطاء وابن ابي مليكة والحسن بن مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم رسلا ولا يجوز تجزئ الزكوة قبل ملك النصاب  
بغير خلاف فلهنا ولو ملك نصابها جعل زكوة ما يستفده وما يمنع منه او يجر فيه اجزاء من النصاب دون  
الزيادة وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة يجزئها لانه لا يلزم ما ملكه واذا جعل الزكوة لا كثر من حول فقهاء روايتان  
احدهما لا يجوز لان النصاب لم يرد بتجزئتها لا كثر من حول والثانية يجوز روي عن الحسن انه كان لا يري باسنان  
يجزئ الرجل زكوة ما قبل ملكها لثنتين لا تجزئ لها بعد وجود النصاب اشبه تقديمها على الجوز الواحد  
وما لم يرد النص ليقاس على النقص عليه اذا كان في مثله وفي البديل اما جواز الجوز فليس من شرط الطهارة  
اداء الزكوة عند عامة العلماء وعند مالك من شرط الطهارة لا يجوز تجزئ الزكوة عند عامة العلماء خلافا لما لك  
والكلام في التجزئ في مواضع في بيان اصل الجواز وفي بيان شرط الطهارة وفي بيان حكم التجزئ اذا لم يقع زكوة بالاول  
فموسى الاختلاف الذي ذكرنا ووجه قول مالك ان اداء الزكوة اداء الواجب ولا وجوب قبل الجوز ولنا ما روي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من العباس زكوة سنتين وادى درجات فعل النبي صلى الله عليه وسلم الجواز  
واما قوله ان اداء الزكوة اداء الواجب ولا وجوب قبل الجوز فالجواب عنه من وجهين احدهما ممنوع انه لا وجوب  
قبل الجوز بل الوجوب ثابت قبله لوجود سبب الوجوب وهو ملك النصاب كاي نام او فاضل عن الحاجة  
الاصلية فمصول الغنا به ولو وجب شكر نعمة الملك على ما بين في علمهم من الشارح من قال بالوجوب في سعاد  
ما جاز ولا ادلى مد الجوز ترجها وتيسير على باب الاموال كالدين الموكل فاذا عمل عمل فميسر الواجب  
كما في الدين الموكل فمهم من قال بالوجوب لكن لا على سبيل التأكيد وانما يترك الوجوب في آخر الجوز ومنهم من  
قال بالوجوب في اول الجوز لكن بغير الاستسناد وهو ان يجب اولا في آخر الجوز ثم يستند الوجوب الى اوله  
لاستناد سببه وهو كون النصاب حوليا فيكون التجزئ اداء بعد الوجوب لكن بالطريق الذي قلنا - والثاني ان  
سلمنا انه لا وجوب قبل الجوز لكن سبب الوجوب موجود وهو ملك النصاب ويجوز اداء العادة قبل الوجوب  
بعد وجود سبب الوجوب كاداء الكفارة بعد الحرج قبل الموت **١٧** وقال القاري في شرح المغني حلة تقديم الزكوة  
الجوز والكثرة قال الشافعي والنصب لذي نصاب خلافا لفرق وقال مالك لا يجوز اخراج الزكوة قبل الوجوب لما

**مالك عن ابن شهاب انه قال اول من اخذ من الاعطية الزكوة**  
**محويت بن ابي صفيان قال يحكي قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا**  
**ان الزكوة تجب في عشرين دينارا عينا كما تجب في مائتي درهم**

في موطاه من ابن عمر الزكوة في مال حتى يحول عليه الحول ولما بارى احمد والبوداود والتر مذى من حديث حمزة  
 عن علي ان العباس سأل النبي صلى الله عليه وسلم في تجليل زكوة قبل ان يحول عليه الحول مسارعة  
 الى الخير فاذا لم يكن في ذلك وفي رواية ابن عباس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في تجليل صدقة قبل ان  
 يحول فخص له في ذلك رواية ابن ماجه وفي رواية للترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سمعنا  
 قتادة قال زكوة العباس عام الاول للحام فان قيل قال البيهقي اختلف في هذا الحديث والاصح اذ مرسل  
 صحيح بان المرسلة محتملة عندنا وعند الجمهور قال السرخسي ولنا حديث عباس المذكور والاضاح لان  
 الحول تأجيل وتجيل الدين المؤجل صحيح والعباس سبب الوجوب لقرره وبه المال والاداء لغيره بسبب الوجوب جائز  
 كما سافر اذا صام في رمضان ام بخير - وذكر الحافظ في الفتح هذه الروايات وتعلم عليها ثم قال وليس  
 جوبت هذه القضية في تجليل صدقة العباس بسبب في النظر مجموع هذه الطرق ام مالك عن ابن شهاب  
 الزهري انه قال اول من اخذ من الاعطية قال الزكوة في جميع عطية وقال في الجمع العطاء ما يعطيه الامراء  
 للعباس من قراهم ودولهم الذي يقررونه لهم في بيت المال وكان يعيل اليهم في اوقات معينة من السنة  
 وفي غيرها الصالح الاعطية الفخري المملوك والجمع العطايا وقال في الجمع العطاء قول السرخسي وما يعطى كاعطية جملة اعطية  
 وجميع الجمع اعطيات الزكوة معاوية بن ابي سفيان امير المؤمنين قال لما جرى بريرة ان كان ياخذ من نفس الاعطية  
 الزكوة وليتصدق الزكوة فيها واجهته على من خرجت اليه لانها كانت لهم قبل دفعها اليهم فبعت عندهم بحري الاموال  
 المستخرجة بحري فيها الحول في حال اشتراكها واما الوكيل وغير عثمان واما فلم يكونوا ياخذون منها الزكوة لانها لم تكن  
 ملك من اعطيتها لان الاعطاء والقبض لان الامام ان يعرضها الى غيره ثم اذا اداه اجتهاده الى ذلك فوجب ان يرأى  
 الحول فيها من وقت قبضهم لها وصحة تعليم اباها وعلى هذا فقهاء الامصار ام قال ابن عبد البر يبريد اخذ زكوة  
 نفسها منها لانه اخذ منها ممن غير اباها حال عليه الحول قال ولا أعلم من وافقه الا ابن عباس ولم يعرف الزهري هذا  
 قال ابن معاوية اول من اخذ قال ونفذ شذوذ لم يرجع عليه احد من العلماء ولا قال به احد من ائمة الفتوى وقال الباغي  
 قال ابن مسعود وابن عمر مثل قولهم الحق الاجماع على خلافه قال الزكوة في قلت ومعه الموقف وغيره على المستفاد  
 من جيب الضباب كما سياتي في بيان المستفاد قال شيخنا قال الامام مالك السنة اى الطريقة السليمة

التي لا اختلاف فيها عندنا بالمدينة المنورة وغيرها ان الزكوة تجب في عشرين دينارا عينا خلافا لما تجب في  
 مائتي درهم وقد تم الكلام على نصاب الوقف والدرهم قال الباغي وبما قال ان نصاب الذهب عشرون دينارا ومن  
 الدنيا نصاب الشرعية بهوكل عشرة دراهم سبعة دنانير ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الامصار والادوية من الحسن  
 البصري انه قال لا زكوة في الذهب حتى يبلغ اربعين دينارا فيكون فيه دينار والدليل على صحة ما ذهب اليه الجمهور  
 لان الاجماع العقد لاجرا حسن على خلافه وبما من احدى الادلة على ان الحق في خلافه ودليلنا من جهة السنة ما روى  
 عاصم بن ضمرة والحارث الاعور عن علي بن ابي طالب صلى الله عليه وسلم ان قال وليس عليك ثمن في الذهب حتى  
 يكون لك عشرون دينارا وما حال عليها الحول ففيها الضعف دينار وبنا الحديث ليس بسناده هناك غير ان اتفاق  
 العلماء على الاخذ به دليل على صحة مذهبنا من جهة المعنى ان المائتي درهم نصاب الوقف ولا خلاف في ذلك  
 والدينار كان صرفه في وقت فرض الزكوة عشرة دراهم فلو كان المائتي درهم عشرون مثقالا لكان ذلك نصابا للدينار  
 وفي شرح الاحياء نصاب الذهب عشرون دينارا خلاصة بالاجماع حتى يعنى المندرج مثقالا بدل دينار  
 وما لها واحد لان كل دينار رتبة مثقال ام وكذا نحو الاجماع على ذلك الموقف وظل الامام على ما هو عليه  
 قال لا زكوة فيه حتى تبلغ اربعين دنانير او اجماعا على انه اذا كان اقل من عشرين مثقالا ولا يبلغ مائتي درهم فلا زكوة فيه



قال يحيى قال مالك وليس في عشرين دينارا ناقصة بينة التفصيص زكوة فان  
زادت حتى تبلغ بزيادة عشرين دينارا وزنة ففيها الزكوة -  
قال مالك وليس فيما دون عشرين دينارا عين الزكوة قال مالك

وقال عامة الفقهاء ان صاحب الذهب عشرين مثقالا من غير اعتبار قيمتها الا على من حله وطاؤس والبربري و  
سليمان بن حرب واليوب استخفافا في اجماع قالوا به معتبر بالفضة فما كان قيمته ما في درهم ففيها الزكوة والا  
فلا لأنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تقدير في نصابه فثبتت عليه الفضة ولنا ما روي عن ابن شبيب  
عن ابيه عن جده مرفوعا قال ليس في اقل من عشرين مثقالا من الذهب ولا في اقل من مائة درهم صدقة  
رواه ابو يعقوب وروى ابن ماجه عن عمرو وعائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ من كل عشرين دينارا  
فضة نصف دينار ومن الاربعين دينارا وروى سعد والاشعث عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله (ع) ان عشرين دينارا  
عشرين دينار نصف دينار ورواه غيرهم مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ١٠ وقال ابن شبيب في البداية اما  
اختلافهم في نصاب الذهب فان اكثر العلماء على ان الزكوة تجب في عشرين دينارا ورواها ورواها عن مالك و  
الشافعي والابن حنيفة واصحابهم واحمد ومجاهد وفضلاء الامصار وقالت طائفة منهم احسن الناصري والشافعي واصحاب  
داود بن علي ليس في الذهب شيء حتى يبلغ الاربعين دينارا ففيها ربع عشرين دينار واحد وقالت طائفة  
تخالفة ليس في الذهب زكوة حتى يبلغ صغرها مائة درهم او قيمتها فاذا بلغت ففيها ربع عشرين ما كان وزن  
ذلك من الذهب عشرين دينارا او اقل او اكثر بزيادة او نقصان منها دون الاربعين دينارا فاذا بلغت الاربعين دينارا  
كان الاعتبار بها لنفسها بالدرهم لا صغرها ولا قيمة وسبب اختلافهم انه لم يثبت في ذلك شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم كما ثبت في نصاب الفضة وما روي احسن من عبارة من علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله (ع) ان كل واحد من  
الدينارين من لم يبيع عنده هذا الحديث اعتمد في ذلك على الاجماع وهو الفاضل على وجوبها في الاربعين ورواه مالك  
فأعتمد في ذلك على العمل كما قال في الموطن السنة التي لا اختلاف فيه عندنا - واما الذين جعلوا الزكوة فيما دون  
الاربعين فثبتوا لهم فاهما كانا من جنس واحد جعلوا الفضة هي الاصل او كان النقص قد ثبت فيها وجعلوا الذهب تابعها  
لها في القيمة لا في الوزن وذلك فيما دون موضع الاجماع ١٠ قال ابن عبد البر لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في  
نصاب الذهب شيء الا ما روي عن ابن عمر بن الخطاب عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله (ع) ان كل واحد من  
خطاه ورواه الحافظ مرفوعا على علي بن ابي طالب عليه السلام ورواه في نصابه قل او اكثر سواء كانت قيمتها  
ما في درهم او اقل او اكثر واليه ذهب الامم الاربعة وغيرهم الا ان ابا حنيفة مع جماعة من اهل العراق جعلوا في العيين  
او قاصدا كالماشية قاله الزرقاني قال الشعبي قال صاحب الفهم هو قول ابن المسيب والاشعث والحكمي وعطاء وطاؤس  
وعمر بن دينار والزبير بن دية يقول ابو حنيفة والاوزاعي وذكر الخطابي الاوزاعي منهم من بسط الكلام على ذلك ولم  
صاحبا ابى حنيفة واما مالك والشافعي والثوري والشافعي وابن ابي ليبي وعامة اهل الحديث انهم يميزون في نصاب الذهب  
والفضة ربع العشر في قليله وكثيره ولا يقص وروى ذلك عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله (ع) ان كل واحد من  
دينارا ناقصة في الوزن بينة التفصيص زكوة لعدم بلوغ النصاب فان زادت من الدينارين ناقصة اذا  
زادت على عشرين دينارا حتى تبلغ بزيادة دينارا بالزيادة الحارة في اول فقيمه الفاعل من مبلغ ربع دينار في الدينارين و  
بدون الباء في النسخ المصرية فيكون فاعل مبلغ عشرين دينارا والزيادة اى على ما عليه الوزن ففيها الزكوة واجبة  
لبلوغها النصاب قال مالك وبذلك الدليل المستند للمقدمة وليس فيما دون اقل من عشرين دينارا عين  
غالب الزكوة يعني اذا كانت المشعرون دينارا ناقصة الوزن فلا تجب فيها الزكوة لان نصاب النصاب الدينارين مشعرون  
دينارا كالمائة ولا زكاة في اقل منها فلا تجب في ناقصة الوزن لانها اقل من النصاب قال ابى حنيفة وذلك لما دللنا  
عليه من ان النصاب في الذهب عشرين مثقالا مرفوعا في ذلك الوزن دون الواحد فاذا زادت حتى  
تبلغ بزيادة عشرين دينارا وزنة فقد بلغت النصاب فوجب فيه الزكوة - قال مالك كما ان العبرة





وان لم يتم الا قبل ان يحول عليها الحول بيوم واحد او بعد ما يحول عليه الحول بيوم واحد شمر كما شمر في غيرها حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت

الحول في وجوب زكاة التجارة ولا يتعد الحول حتى يبلغ نصيبا فلو ملك سبعة قيمتها دون النصاب فمضى نصف الحول وهي كذلك لم زاد في قيمة النماء بها او تغيرت الاسعار فبطلت نصيبا او باعها بنصاب او ملك في اثنتي عشرة يوما او اثنان ثم بها النصاب ابتداء الحول من حينئذ فلا يحسب بما مضى هذا قول الثوري وابن العلق والشافعي واسحق وربي عبيد والي ثور وابن المنذر ولو ملك للتجارة نصيبا فمضى عن النصاب في اثنتي عشرة يوما ثم زاد حتى يبلغ نصيبا استأنف الحول عليه كونه القطع بنقصه في اثنتي عشرة يوما قال مالك يتعد الحول على ما دون النصاب فاذا كان في آخره نصيبا زكاه وقال ابو حنيفة يعتبر في كل الحول دون وسطه ام وان لم يتم وصليته الا قبل ان يحول عليها الحول بيوم واحد مطلقا او بعد ما يحول عليها وفي الشرح البندية عليه تغيير المذكر بما قبل الموجود الحول بيوم واحد مثله في ذلك وليس اليوم الواحد قيدا اخر في كلا الموضعين ولو دفع كلام المصنف ما في الشرح اكبر اذ قال فيهم الرزح الاصله اهل الحول اصله ولو اقل من نصاب ولا يستقبل به يومين ظهوره فمن عنده دين اهل الحول فمضى فيه نصيبا برزحهم من ثوبها اهل الحول فان تم النصاب بالرزح بعد الحول زكاه حينئذ قال الدرسي في بعض ما لو ملك دينارا واقام عنده احد عشر شهرا ثم اشترى به سلعة باعها بعد شهرين بشرط فان يتركها الان وصار حوله فيها في من يوم التمام ام واليه ارجح الاصل لقوله ثم لا زكوة فيها فها سيأتي من الايام حتى يحول عليها الحول من يوم ركيب وهو آخر شهر رمضان في الصورة التي حكاه الدرسي قال الباغي يعني ان من كان له دينان اقل من النصاب فمضى فيها فحل الحول وقد امكن له به نصاب النصاب فان الزكاة واجبة فيها لان حول الرزح حول الاصل سواء كان الاصل نصيبا او دونه وقال ابو حنيفة ان كان الاصل اقل من النصاب فما لم يستأنف حولا من يوم كمل النصاب وقيل الشافعي لا يعظم الرزح الى اصله وان كان الاصل نصيبا ام قلت وذهب الى الحداية في الرزح موافق لحقيقة كلف الرزح للربح وغيره ان حول الرزح حول الاصل اذا كان الاصل نصيبا وان لم يكن الاصل نصيبا فحول الجميع من كماله نصيبا ام وقال ابن رشد اما اعتبار حول رزح المال فاهم اختلافوا فيه على ثلاثة اقوال فرأى الشافعي ان حوله يعتبر من يوم استغنى سواء كان الاصل نصيبا او لم يكن وقال مالك حول الرزح هو حول الاصل وهو كمال الاصل حوله زكاه الرزح مع سواء كان الاصل نصيبا او اقل من نصاب اذا بلغ الاصل مع رزحه نصيبا قال ابو حنيفة ولم يتابعه عليه احد من الفقهاء الا اصحابه وفرق قوم بين ان يكون رأس المال المحال عليه الحول نصيبا او لا يكون فقالوا ان كان نصيبا زكاه الرزح مع رأس ماله وان لم يكن نصيبا لم يزك ولم ينك ومن قال بهذا لا وزاعى والي ثور والي حنيفة وسبب اختلافهم تردد الرزح بين ان يكون حكمه كمال المال استغناء او حكمه الاصل فمن شبهه بالمال المستغنى اذ قال يستقبل به الحول ومن شبهه بالاصل وبهذا سلك المال قال حكمه حكم رأس المال الا ان من شروط هذا التشبيه ان يكون رأس المال قد جبت فيه الزكاة وذلك يكون اذا كان نصيبا او لا ذلك ايضا فمضى الرزح على الاصل في ذهاب ملك ويشبه ان يكون الذي اعتده ملك في ذلك هو تشبيه رزح المال بثلث الغنم لكن ثلث الغنم مختلف فيه ايضا قد روي عن مالك مثل قول الجمهور ام قال الزرقاني هذا مذهب مالك وان حول الرزح حول الاصل وان لم يكن اصله نصيبا فمضى على ثلث الماشية ولم يتابعه غير اصحابه وقاسه على الا تشبيه في اصله ولا في فرعها اصله ولا في فرعها الى بعض وانما يرد الفرع الى الاصل ام قلت ولا يذهب عليك ان ما حكموا من مسلك الشافعية هذا به المشهور في شروح الحديث لكن في كتب فروعه تمصيل في ذلك فمضى شرح الاقتصار في تعظيم رزح حاصل في اثنتي عشرة يوما لاصل الحول ان لم يفيض بالقوم به فلو اشترى عشاءا بمائة درهم فصادت قيمته في الحول ثلثمائة زكاه اما اذا نقص دراهم او دنا نفيها بالقوم به فامسك الى آخر الحول فلا يعظم الى الاصل بل يتركه الاصل يحوله ويغيره الرزح بحول



قال يحيى وقال مالك في الذهب والورق يكون بين الشراكاء ان من بلغت حصته  
منهم عشر من دينارا عينا وما تبقى درهم فعليه فيها الزكاة ومن نقصت حصته عما  
يجب فيها الزكاة فلا زكاة عليه وان بلغت حصصهم جميعا ما يجب فيه الزكاة وكان بعضهم  
في ذلك افضل نصيبا من بعض اخذ من كل شاة ثم بقدر حصته اذا كان في حصته كل  
الانسان منهم ما يجب فيه الزكاة وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس  
فيما دون خمس اواق من الورق صدقة قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في ذلك

من كراهي النصاب ويحول عليه الحول ووجوب الزكاة في كل العبد مختلف فيه قال الرافعي اختلفت الرواية عن احمد في زكاة  
مال العبد الذي ملكه اياه قروى عنه زكاة على سيده وبهذا ذهب سفيان واسحق وصاحب الرأى وروى عنه لا زكاة في  
ماله لا على العبد ولا على سيده قال ابن المنذر وبهذا قول ابن عمر وجابر والزهري وقهاده ومالك والي مبيد وللشافعي  
قولان كالمدينين قلن ابو بكر المسلمة ممتية على الروتين في ملك العبد اذا ملكه سيده احدى اهل مالك قال ابو بكر بن عتية  
وهو ظاهر كلام الحنفى ووجهه ان العبد مال فلا يملك المال كالمالك والثانية يملكه لانه ادى يملك التاجر فيملك المال ومن  
بعضه حر عليه زكاة ماله لا يملك بغيره الحر ولو رث عنه وملكه كمال فيه فلا زكاة على محتسب فان جرح استقبل سيده ما في يده  
من المال حولا ولا زكاة وان كان له مالا ولا علم خلا فابن اهل العلم في انه لا زكاة على المحتسب ولا على سيده في ماله الا قول  
ابن تودر على من ابنى حليفته انه اوجب الخمر في الخارج من ارضه بن اعلى اصله في ان العشر مؤنة الارض وليس  
بزكاة ۱۴ وقال مالك في الذهب والورق يكون كل واحد منهما ادا وجوع مشتركا بين الشراكاء ان من بلغت حصته  
منهم اربعة من الشراكاء وعشرين دينارا عينا اى بلغت حصته نصاب الذهب او بلغت ما سعة درهم يعني  
نصاب الورق فعليه فيها الزكاة ومن نقصت حصته مما كذا في النسخ المندرج وفي بعضه عما يجب فيه الزكاة اى  
عن مقدار النصاب فلا زكاة عليه لعدم ملكه نصابا وان بلغت حصصهم جميعا ما يجب فيه الزكاة اى بلغت حصته كل شريك  
نصابا وكان بعضهم في ذلك افضل وفي بعض النسخ اقل والمؤدى واحد فانها مثلا زمان اذا كان احدهما افضل  
فالاخر لا يدان يكون اقل نصيبا من بعض بان كان ل واحد عشر ودينارا مثلا ولا اخر لثلاث ستمون اخذ من  
كل انسان وفي بعض النسخ المخرج من مال كل انسان منهم بقدر حصته اذا كان في حصته كل انسان منهم مقدار  
ما يجب فيه الزكاة وذلك اى شرط يكون نصيبه نصابا لا اقل منه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون  
خمس اواق من الورق صدقة ولم يفرق بين الشراكاء وغيره فاقضيه انه انما يعتبر ملك كل واحدة عليهم فاستدل بعم  
قوله صلى الله عليه وسلم في الشراكاء وغيره على ان الزكاة لا تجب عليهم على من عنده اقل من نصاب قال البايع وبهذا  
كما قل ان الشراكاء وغيرهم في اعتبار النصاب سواء فمن كان عنده عشرة ودينارا وجب عليهم فيها الزكاة سواء كانت  
متميزة عن ماله غيره او مخلطة لانها لطة غيره ماله لا يدخل في ملكه من الجملة اكثر من مقدار ماله واذا القرد ماله من  
مال غيره فلا زكاة عليه في اقل من النصاب فذلك اذا اشتراكه غيره فاذا كان المال جماعا وكان لكل واحد منهم نصاب  
واختلفت سببا منهم فان على كل واحد منهم من الزكاة بمقدار ما يكون عليه منها لولا قوله ۱۵ وقال مالك وذلك حيث ما  
سمعت الى في ذلك يدل على اذ سمع فلا اقر ايضا وذلك ان الحسن البصري والشافعي قالوا ان الشراكاء في النكاحين و  
الاشية بالزروع اذ لم يمل احد منهم ماله بعينه انهم يكونون زكاة الواحدة فاش على الخطا في الاشية وبه قال الرافعي في  
الحديد وافتى المال بالوصف والورق قال الزكاة في قلت ولا اثر للمخلطة في غير الاشية عند الحنابلة كما صرح به في الرض  
الربيع وذكر الرافعي فيه رواية اخرى انها لو رث في غير الاشية ايضا لكن جعل المذهب الاول وجعل ما قال ان المخلطة في  
الاشية تجعل مال الرطين كمال الربيع الواحد في الزكاة سواء كانت مخلطة اعيان او هي ان تكون الاشية مشتركة  
بينها بنصيب مشاع مثل ان يشترى النصابا او يرهناه فيبقيه على حاله او مخلطة اوصاف بان يكون مال كل واحد  
منها مميذا فمخلطه فاشتركا في الاوصاف التي تذكرها وهو قول عطاء والا ذراعى والشافعي والليث واسحق ومالك

**قال مالك واذا كانت لرجل ذهب او ورق متفرقة بايدي الناس شئنة فانه يبيخ له ان يحصيهما جميعا ثم يخرج مما وجب عليه من ذكواتها كلها**  
**قال مالك ومن افاد**

انما تشرط الخلطة اذا كان لكل واحد من الشركاء نصيب وعلى ذلك مع الثوري والبي توري واختاره ابن المنذر وقال ابو حنيفة لا اثر لها بما حال فان اختلطوا في غير الربح كالذهب والفضة وروغن التجارة والزروع والثمار لم تشرط الخلطة شيئا وكان عليهم حكم المتفرقين وهذا قول اكثر اهل العلم ومن اصرروا به آخرى ان شركة الاعيان توخر في غير الماشية اذا كان بينهم نصيب لغير كون فيه خلعهم الزكوة وهذا قول اصح والاداعي في الحب والنحر والمزبلة والادوية والادوية الاوصاف فلا مدخل لها في غير الماشية بحال لان الخلطة لا يحصل وخرج القاضي وجه آخر انها توخر لان المؤنة تخفى اذا كان الملتحق واحدا والصعدا والتأطير والجرين وكذلك اموال التجارة فانه كان واحدا وان كان والمزبان والبايع لا يشبه الماشية ومن سبب الشافعي على نحو ما حكيت من غير بياننا الصحيح ان الخلطة لا توخر في غير الماشية كرواية الدرر عني استناده الى صاحبين ابى بن قاسم مرفوعا لخليطان ما اجتمعا في الخوض والخليل والاراعي فدل على ان العلم بوجود قيمة ذلك لا يكون خلطة مؤثرة ام وقال الترمذي في من رافقه الخفية للملكية فهو في مسألة الباب يعني شركة اثنين فقط والا ففي الحقيقة بينهما اختلاف واصل توافق الملكية لهما بلية في كل شرع اكبر فلو الماشية لمالك واحد قال الدرسي واما الخلطة في غير ما قلناه فكل واحد واحد وعندنا الحقيقة تكون الخلطة في كل شئ قال الداردي في الانوار ولو اشترك اثنان فصاعدا في العلم باثباته او بقبضه او بغيره بزيادة زكوة واحد بشرط ذكر ما لم قال ولو خلطوا خلطة تجار فلها شروط مع ما ذكرت التي تجدر المراس الى آخره ثم قال وتثبت في الزروع والثمار والفقدان وروغن التجارة بشرط اتحاد المال على آخره فانه لم يحكم من ذلك ان الخلطة لا تشرع بها عند الخفية مطلقا ولا تشرع لها في غير الماشية عند الحنابلة والمالكية ويكون في كل شئ عندنا نصيبته قال الشافعي في الشركة المتعاقبات والعتبات وغير ذلك الحكم سواء في حكم الصدقة لان وجودها باعتبار حقيقة الملك وحق الملكية به ولا ملك للشريك في نصيب شركه متفاوتا كما في غيره ام وقال البيهقي ذكر في البسط وعامة كتب اصحابنا ان الخلطتين يعتبر كل واحد منهما كمال كمال الاثر اذ لا تأثير لخلطة فيها سواء كانت شركة ملك بالارث والهبة والشرع ونحوها او شركة عند كالتحسان والمفاوضة وقال ابن المنذر الاصح عدم وجوب الزكوة وقال ابن حزم في المحلى الخلطة لا تحصل حكم الزكوة هو الصحيح واليه يظهر ميل الثوري قال مالك واذا كانت لرجل ذهب او ورق متفرقة بايدي الناس شئنة فانه يبيخ له ان يحصيهما جميعا ثم يخرج مما وجب عليه من ذكواتها كلها قال مالك قال الباجي هذا ما قال من كانت عنده ذهب متفرقة بايدي الناس شئنة على وجه القرض او الودع او غيره ذلك من الوجه الذي يمكن به ان تمنيتها ولا يتخذ عليه تصرفا فان حكمها حكم الجميع في يده لان لا اعتبار باجتماعها في ملكه وتصرفه دون يده ام وقال الترمذي في هذا الجمع اذا كان كل واحد على وجهه ذلك ولم يكن في الذم ولا قرضان يشترط ان ينضى الزعماء قلت واختلفت الفروع في انواع الديون وحصولها عند المالكية كما في الشرع الكبير ومقدمات ابن رشد والا وجه عدي ان مسألة الكتاب مسألة الوطأ لا الديون فلا فالما قاله الباجي لم يلد عليه سببان الكلام وعليه يفرغ ما على الزرقا في من في عدا جماع واما الديون فلها تقارب بين شريعتي عند المالكية لا تجب في اكثر بالزكوة الا بعد القبض ومع ذلك لا تجب في بعضها بالبراءة من القبض وفي الشرع الكبير وتعدت الزكوة على المالكية بعد الحول في عين موصلة قبضها المالك بعد احوام فاذ يتركها لكل عام مضي بعد قبضها قال الدرسي قوله لو قبضها فاجره اذ قبل القبض لا يتركها اذ انما في ايدى القبض واستظهر ابن عاشر ان المالك يتركها لكل عام وقبضها الوجوب من عنده ام وجب الزكوة عند الخفية الرضا في الودائع لم تدفع في المضاركة صرح به في الفروع في الجرح في شرط النكاح هو في الفتنة الزيادة وفي الفروع وعان حقيقة في مقتضى الزيادة بالودائع والتفاسل والتجارات والتفكير في حكمته من الزيادة يكون للمال في يده او يد نائبه فلا زكوة على ما يمكن منها كمال الضار ثم ذكر في رخصته من جعلها في يده وفي الوجه قاله ابن المنذر ان الجانب في نحره وان كان من سارده حيث ذكر في رخصته بالنسيان في غير علمه قال مالك ومن افاد

ذهبوا وورقا انه لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم ما فادها

فيها او ورقا بخمير مثا وبهية اذ بحسب هذه مقول القول لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم  
 افادها - قال الباجي بما قال ابن من افاد فائدة لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول سواء كانت جميعا له او  
 انضمت الى نصاب غيره فانه لا زكاة عليه فيها من افاد عشرة وثمانين فيجب ثم افاد عشرة اخرى في الحول  
 فاد بها جميعا الحول الاخر ولو كانت الاولى عشرة من دينار والثانية عشرة وثمانين فاد بها في الاولى الحول  
 في زكاة الثانية لم يلزم له ذلك بل يتركها حتى يبرح الى اقل من النصاب او في الشرح الكبير واستقبل حولا بفائدة وبني  
 على تجدد الاعن مال فقول تجددت كالجس وقوله لا عن مال اخرج به البرج والخلة ومغلا بقوله عطية وميراثا و  
 تجددت من مال غير مذكور كمن عرض مقي من عقار او حيوان باع بعين فيستقبل به حولا من يوم قبضه وقسم الفائدة  
 الاولى ناقصة لثانية كان حصل منها نصاب حسب ما يجرى من يوم الثانية ويصير ان كان في النصاب واحد النصفان  
 الثالثة ان لم يحصل من مجموع الاولين نصاب او قلقت وفي السنة خلاف الحنفية كما يظهر من التصيل مسلكهم على  
 الهلية ومن كان له نصاب فاستفاد في ثلثه الحول من جنسه فله فيه زكاة به وقال الشافعي رحمه الله لا يعنى لادخل  
 في حق الملك حتى ملكت بملك الاصل والاثان الجملة هي العطية في الاولاد والارباح لان عندنا ما يقسم التغير  
 فليعتبر اعتبار الحول بكل استفاد ما شرط الحول الا لغيره او ولا يذهب عليك ان المذكور في كلام المصنف فائدة  
 العين من الزمجب او الورق وفيها خلاف الحنفية عن المالكية وبهم موافقون للشافعية بخلاف فائدة المسحبة  
 عليها عند المالكية مخالفة لفائدة العين كما سمي في بيانها في علمها وحكم الفائدتين عند الحنفية واحدهما هو النصاب  
 الى النصاب السابق من جنسه باي نوع استفيد وقال الموفق ان استفاد ما لا يماثل لغيره الحول ولا ماله له سواء  
 وكان نصابا او كان له مال من جنسه لا يبلغ نصابا يبلغ بالاستفاد ونصابا بالحق عليه حول الزكاة من حينها فاذا تم  
 حول وجبت الزكاة فيه وان كان عنده نصاب لم يخل استفاد من ثلثه اقسام احدا ان يكون المستفاد  
 من لا يترك مال التجارة ونتاج البائنة فهذا يجب عليه ما عنده من اصله فيجب حوله بحوله ولا يعلم فيه خلافا  
 لانه يجب له من جنسه فاشبه النماء المتصل به ويزاد قيمة عرض التجارة والثاني ان يكون استفاد من غير الجنس ما عنده  
 فهذا حكم نفسه لا يعنى الى ما عنده في حول ولا نصاب بل ان كان نصابا يستقبل به حولا وركاه والا فلا شيء عليه  
 وبما قول جمهور العلماء وروى عن ابن مسعود وابن عباس وموتى ان الزكاة تجب فيه حين استفاد قال احمد  
 عن غيره واحد زكية تبين استفيد وروى باسناده عن ابن مسعود قال كان عبد الله بن بطيحا وبزركب ومن الاذني  
 فبين يارح عبده او داره اذ يترك الثمن حين يقع في يده الا ان يكون له سهم يعلم فيؤخره حتى يتركه من ماله وجمهور العلماء  
 على خلاف هذا القول منهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي قال ابن عبد البر على هذا جمهور العلماء واختلف في ذلك مشروفا  
 والثالث ان يستفاد الا من جسد نصاب عنده قد انفق عليه الحول بسبب مثل ان يكون عنده المجهون  
 من الفهم مضى عليها بعض الحول فيشتري او يهب ما به فهذا لا يجب فيه الزكاة حتى يجب عليه حول النصاب وبهذا  
 قال الشافعي وقال ابو حنيفة فيمنه الى ما عنده في الحول غير كنهها جميعا عند تمام حول المال الذي كان عنده ١٥ -  
 قال القاري في شرح النقا وفيهم المستفاد وسط الحول الى نصاب من جنسه سواء كان استفاد بسبب من ذلك  
 النصاب بان اشتري في ثلث الحول كسيف فاستفاد فيه او لم يكن بان كان معه نصاب فوجب له ثلثه او ورث في ثلثه و  
 الحول بثلث من جنسه او حصل من سبه وقال مالك والشافعي ان كان استفاد بسبب من النصاب فم وان لم يكن  
 بسبب منه لا يعنى لان استفاد اصل في حق الملك فيكون اصلا في حق الواجب فيه فلان الجملة هي العطية  
 في المستفاد بسبب النصاب كالاولاد والارباح الى اصله عنه في اثن الحول وبني موجودة في استفاد الذي ليس  
 بسبب النصاب وشروط ملك والشافعي للاستفاد فيه مضى حول تمام بقوله صلى الله عليه وسلم من استفاد  
 مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول بواحد لثري ولنا في استفاد من الجنس قوله صلى الله عليه وسلم ان  
 في السنة شبرا او ثوبين فيه زكاة امواكهم فاحدث بعد ذلك فلا زكاة فيه حتى يجيئ راس الشهر ركواه  
 الترمذي فهذا يقتضي ان يجب الزكاة في الحادث عند جئ راس السنة وما رواه ليس بثابت ولكن ثبت



# الزكوة في المعادن - مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن غيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع

فليس فيه ما ينفق الا ما يتناول لا يحجب الزكوة في مال حتى يحول عليه الحول اما اصابته او تبعا كما في الاولاد والارباح  
قلت حديث من استفاد ما لم ينفق في زكوة عن ابن عمر ومالك على الحديث المرفوع فقال عبد الرحمن بن زيد  
ابن اسلم ضعفت في الحديث ضعفه احمد بن حنبل وعلى بن النخعي وعمر بن عثمان بن ابي الجربيت وهو كثر الغلط  
وقال الساجسي في المبسوط ثم الضم في خلال الحول بالعلية التي يعتم بها في ابيته الاول قطع بعض المال الى البعض  
في ابيته الاول والحول باعتبار الجاهلية دون التوكل فذلك في خلال الحول ثم باقية النصاب الاول بناء على النصاب  
الاول وجمع له حتى يسقط اشتراط النصاب فيه فذلك يسقط اعتبار الحول فيه ويجعل حول الحول على الاول  
بحول على الجميع اعني لا يشترط في الاستفادة وسط الحول ان يكون نصبا بل يعم الى النصاب السالفة وقد قال  
النبوي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذرة صدقة الجربيت فاحرى ان يعتبر في الحول ايضا الحول الثاني -  
الزكوة في المعادن جمع معدن بحسب الدلالة من عدل اذا قام الزبيب والفضة به او لاقامة الناس  
فيها شتاء وصيدا قال ابن عابد بن معدن فخرج الميم وكسر الدال وقسمها سمعيل عن النخعي واصل المعادن المعادن  
بقيد الاستغناء فيه ثم مشتهر في نفس الاجزاء المستقرة التي يركبها الله تعالى في الارض يوم خلق الارض حتى صار الانتقال  
من اللفظ اليه ابتداء بلا فريضة اذ مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن فروغ المدي في الموضع بربعة المراسي  
وفي موطنه بلفظ الحديث عن غير واحد قال ابن عبد البر هذا الحديث في الموطن عند جميع الرواة مرسل وقد وصله  
الزبير بن طريف عبد العزيز الدردوري عن ربيعة بن الحارث بن بلال بن الحارث المزني عن ابيه قال مسيطر  
واخره ابو داود عن طريقين زبير بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس قلت وصاحب موطنه محمد بن عبد الله بن السباق ومعه  
اخبرنا مالك حدثنا ربيعة وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بربيع بن الحارث ان يقطع الزبيب والفضة  
بكذا في جميع النسخ الموجودة من الهجرية والمصرية بدون الهجرة الا في نسخة المصنف فيها بالهجرة وفي بعضها النسخ الهجرية  
توكل قطع صوابه في جميع النسخ بالهجرة والمراد به في الكتاب اهو قلت والمعروف عند اهل اللغة ايضا الاقطاع من الاعمال  
وفي المراقبة عن النبي الاقطاع ما يجعل الامام لبعض الاجناد والمرزقة من قطعة ارض لم تزر من ربهما وفي  
النهاية الاقطاع يكون تعليميا وغيره قال ابن الملك اعطاه ليعمل فيها ويخرج الزبيب والفضة لنفسه وبذا يدل على جواز  
اقطاع المعادن ولعلها كانت باطنية فان الظاهرة لا يجوز اقطاعها اهو قال الا فظ في الفتح لقول اقطعوا ارضنا جعلتها  
له طبيعة والمراد به ان يخص به الامام بعض الرعية من الارض الموات يختص به ويصير اولى باحياؤه ممن لم يسبق اليه  
احياؤه وانحصار اقطاع الموات متفق عليه في كلام الشافعية اهو وفي تهذيب اللغات للنخعي قال الجربيت  
الاقطاع يكون تعليميا وغير تعليمي اهو وفي تهذيب اللغات للنخعي قال الرازي المعادن هي البقاع التي اودعها الله  
عز وجل شيئا من الجواهر للظلمة وهي قيمان ظاهرة وباطنة فالظاهرة هي التي يرد وجودها بالاعمال وانما السعي في العمل  
لتحصيها وذلك كالنظف والكبريت والقطار والمرويا والقطان واهجار الرخا وشبهها وبه لا يملكها احدا لاجلها  
والعمارة وان اراد بها النيل ولا يختص بها المحتج وليس للسلطان اقطاعها بل هي مشتركة بين الناس كالماء والخطب  
واما الباطنة وهي التي لا تظهر جوهرها الا بالعلم كالحديد والفضة والرخا والنفاس والنفاس والنفاس والنفاس  
في الارض بل يملك هذه الاجزاء فيه وجان اخر بها اذ لا الظاهرة اهو قال يعني الاقطاع يكون تعليميا وغير تعليمي  
الامام لتوزيعه من مال الشريعة في من يبراه اهل ذلك ولا يستعمل في اقطاع الارض وهو ان يخرج منها شيئا فخره  
اما ان يملكه اياه فخره او يجعل له غنمه ففي صورة التعليم يملك الذي اقطع له وهو الذي يسمى بالمقطعة لرقبة الارض  
فيصير ملكا لا يتصرف فيه تصرف الملاك في الاقليم وفي صورة جعله لملك الامنة الارض ودون رقبته ارض  
بذا يجوز للمخدي الذي يقطع له ان يورثها اقطع له لانه يملك منافعتها وان يملك رقبته وله نظار في الفقه ثم ذكر  
الظن في الدار فخره ليس للامام ان يقطع ما لا يخفى المسلمين عنه من المعادن الظاهرة كالنخل والكميل والاربع التي

## لبلول بن الحارث المزني معادون القبلية وهي من ناحية الفرع

يستقي منها الناس فلما أقطعها لم يكن لأقطعها حكم بل المقطع وغيره سواء ١٥٠ وبسط ابن عابد بن الحكم على  
 الأقطاعات وقال إن للامام أن يعطي الأرض من بيت المال على وجه التحكيم لرفقته كما يعطي المال حيث رأى  
 المصلحة أو لافرق بين الأرض والمال في الدرع المستحق فاعتنم هذه القاعة فاني لم أزل من صرح بها وإنما المشهور  
 في الكتب أن الأقطار تحكيم الخراج مع بقا رقة الأرض لبيت المال ١٥١ وفي الشرح الكبير للزمخشري  
 الأقطار تحكيم بمجرد فله بغير دية ووقف ولورث عنه إن حازه ولما أقطع على أن عليه كذا أو كل عام كذا عمل  
 به وعمل الماخوذ بيت المال لا الامام لعدم ملكه لما أقطع ولا يقطع الامام معمو أرض العنوة الصالحة للزراعة ملكا  
 بل امتناها وانتفاها وأما لا يصلح لزراعتها المحب وليس عقاراً للزراعة من لموات يقطع ملكاً أو انتفاها فاعلم  
 يقطع المعور ملكاً لا يصير وقفاً ولا مستبلاً عليه وأما أرض الصلح فليس للامام إقطاعها مطلقاً قال الدررقي قوله  
 تحكيم مجرداً أي لا يحتاج معه إلى عبارة (أي خلاف الأحياء) وقوله بل امتناها أي انتفاها مدة حياته مثلاً أو مدة  
 أربعين سنة وقوله ليس للامام إقطاعها أي أرض الصلح لا تنها على ملك أهلها علاقة للامام بها وقوله مطلقاً أي سواء  
 كانت معمورة أو مواتاً النبي بزيادة وبسطنا في قول الفرع في ذلك ليتكشف الغطاء عن مسلك الاماميين  
 الإماميين رحمهم الله تعالى نعم الظاهر أن إقطاعه صلى الله عليه وسلم بذلم يكن تحكيماً لما في رواية الحكم من الحارث بن  
 بلال بن الحارث من أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن الحارث الصلح وجمع فلما كان عمره ثمانين  
 لبلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقطع له الصلح فخرج من الأنس لم يقطع له الصلح فخرج من الأنس لم يقطع له الصلح فخرج من الأنس  
 الخطاب للناس العتيق وقال بهذا حديث صحيح وأقره عليه الكوفي بلال بن الحارث بن عاصم بن عاصم بن مسعود  
 المزني أبو عبد الرحمن كان صاحب لواء مزينة يوم الفتح كان يسكن وراد المدينة ثم تحول إلى البصرة وأما ميثقه  
 السن وغيره قال المدايني وغيره مات سنة ١٥٢ وله ثمانون سنة قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد مزينة  
 سنة خمس معادون القبلية قال القاري يفتح القاف والياء محمودة بالاضافة وهي منسوبة إلى قبل سلم موضع و  
 قال النووي المحفوظ عند أصحاب الحديث يفتح القاف والياء قال القاري ولعل في المحفوظ كسر القاف وسكون الياء  
 قال ابن الأثير نسبة إلى قبل يفتح القاف والياء هذا هو المحفوظ في الحديث وفي كتاب الأمانة القبطية بحجرات القاف وسكون الياء  
 بل وفي حجر البلدان القبلية بالخبر كانه نسبة إلى قبل بالتحريك قال القاري أخبرني جده عن علي الشافعي قال القبطية سرقة فيما بين  
 المدينة وكنى ما سأل منها الميثقي بالخبر وما سأل منها إلى أودية المدينة هي القبطية وهذا من كتاب ما بين يدي من قبل  
 بنى حرث من جيبته وما بين شرف السائلة أرض ليطاً بالتحجج وفيها جبال وأودية وقال الطبراني في المعجم الكبير  
 بسنده إلى بلال بن الحارث المزني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع هذه القبطية وأنتب له حريم لهم على  
 هذا ما أعطى محمد رسول الله بلال بن الحارث إعطاء معادون القبلية خوفاً وجلس بها غشية وذات النصب حيث  
 صلح الزرع من قدس أن كان صادقا وكتب معاوية ويروى جميعاً صلح الزرع من قرش وفي رواية غشية  
 بالعين والشين محبتين وفي رواية بالعين والسين مهملتين ١٥٣ وفي الجمع هي ناحية من سافل البحر بينا وبين الزينة  
 خمسة أيام ثم قال الشيخ في المصنف بالترتيب أن الظاهر أن هذه المعادن لم تكن من الذهب والفضة لأن  
 أهل التابخ قاطبة لم يذكرها وسيداً بها لهم ذلك أو احتفاها فليهم مع كونها بالقرب المدينة فالظاهر أنها من  
 سائر المنطجات كالحديد وغيره ومن غير المنطج كالمزعة والذرة وهذا لا يفرق فالظاهر قول أحمد أن الزكوة  
 تجب في كل معدن منطج كان أو غيره ١٥٤ وهي من ناحية الفرع قال القاري بعضهم الفاء وسكون الراء والعين  
 المهمله فلا فاعلم وهم فيه ومضطرب في جهة موضع واسع بينة وبين المدينة خمسة أيام أو أقل وبع قرى كثيرة ١٥٥ وقال  
 الزرقاني بعضهم الفاء والراء كما جزم في السهيلي وعياض في المشافق وقال في كتابه التتبيات بلذا تيد القاس  
 وكذا رويناه وأبي عبد الحارث عن الأحوال أسكان الراء ولم يذكره غيره ١٥٦ فاقصد النهاية والنودي في تزيينه على  
 الأسكان مرجوح قال في الروض لبعثتين من ناحية المدينة فيها عينان يقال لهما الرض والنف ليعقبا  
 عشرين الف نخلة ١٥٧ وفي تهذيب النودي بعضهم الفاء وأسكان الراء قرية ذات ثفل وزرع ومياه جامعة



والله أعلم ان لا يؤخذ من المعدن مما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر عشرين ديناراً عينا أو ما مثق درهم فاذا بلغ ذلك ففيه الزكاة وما زاد على ذلك أخذ من حساب ذلك ما دام في المعدن نيل فاذا انقطع عرق شجر جاء بعد ذلك نيل فهو مثل الأول يبتدئ فيه الزكاة كما ابتدأت في الأول قال مالك والمعدن بمزلة الزرع يؤخذ من مثل ما يؤخذ من الزرع لو دخل منه إذا خرج من المعدن من يومه ذلك ولا ينتظر به الحول كما يؤخذ من الزرع إذا حصد العشر ولا ينتظر به ان يحول عليه الحول

الفتح أوله ببناء الفاعل أي العلم وأتبعه بالحقبة حجة مستفدة ان لا يؤخذ بينا الجحول من المعدن مما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر عشرين ديناراً عينا أي ذريته أو ما يدرهم ففته فاذا بلغ ذلك المقيار أي النصاب ففيه الزكاة أي ربع العشر مكانه إسن في ذلك الوقت قال الباغي يريد وقت دبرها يحصل ان يريد بذلك عند أخذه من المعدن واجتماع عند العمل ويحصل ان يريد بذلك عند تصفيته وانقسامه قال أبو الوليد الباغي ولا يلزم عندي ان الزكاة إنما تجب فيه عند انفصاله من معدنه كما تلزمه والزرع تجب فيه الزكاة بمجرد صلاحه وفي تحفة المحتاج للشافعية وقت وجوبه حصول النيل بيده ووقت الإخراج بعد التنقيب والتحصيل فلا يلزم بعضه قبل التمكن من الإخراج سقط قسمة ١٢ وقال الموفق لا يخرج زكاة إلا بعد سكره وصفية عشر الحب قال المخرج ربع عشر قراب قبل تصفيته وجب رده ان كان باقيا أو قيمته ان كان تالفا والقول في قدر المقياس قول الأخذ لا غرم فان صفاه أخذ وكان قدر الزكاة اثنان وان زاد والزيادة الا ان يسجل له المخرج وان نقص على المخرج وبالفقه الأخذ على تصفيته فهو من مال لا يرجع على مالك ولا يحسب مالك بالفقه على المعدن في استخراج من المعدن وفي تصفيته وقال أبو حنيفة لا يسلم من المؤنة من حفر وشبهه بالقيمة وبناءه على أصله ان يدار كزقية الحرس وعندنا ان واجب فيه زكاة فلا تجب بؤنة استخراج تصفيته كالحطب وما زاد على ذلك أخذ بينا الجحول من حساب ذلك إسن ربع عشر يخرج ما دام في المعدن قبل مصدره نصفه الاصلية أي يعم إلى الأول الذي يبلغ النصاب ويكفي لادبقة عرقه فاذا انقطع عرقه بانكسر ثم جاء بعد ذلك نيل فخرج فهو مثل النيل الأول يبدأ فيه الزكاة كما ابتدأت في الأول فان كان نصا تالفا ولا قال الباغي يريد ان النيل الأول لا يضاف إلى الثاني في الزكاة سواء بلغ الأول نصا أو قصر عنه أو زاد عليه ان حكمه حكم الزرع فللإضافة زرعه عام إلى زرعه عام آخر في الزكاة كذلك للإضافة نيل إلى نيل فالقطع النيل بمنزلة القراض العام واستيناف النيل بمنزلة استيناف حصا دام آخر ١٢ وفي شرح القناع يعم بعض المخرج إلى بعض ان المعدن وتبائع العمل كما يعم المتلاحق من الثمار ولا يشترط بقاء الأول في ملكه ولا الفصل النيل لاد لا يحصل غالب الامتق فاذا قطع العمل بعرفه وان طال الزمن وان قطع بلا عزم يعم طال الزمن ام لا لا عزم ١٢ وقال الموفق لاحترا إخراج النصاب وحده واحدة أو دفعات لا يترك الفعل بين ترك اتمامه فان خرج دون النصاب ترك العمل به لانه لم يتم إخراج دون النصاب فلا زكاة فيها وان بلغا مجموعا نصا وان بلغ احدهما نصا ودون الآخر زكي النصاب ولا زكاة في الآخر وما زاد على النصاب فصا به وما ترك العمل ليلاد للاستراحة أو لعذر من مرض أو لصلاح الاداة أو لباقي عبده ونحوه فلا يقطع حكم العمل ويضم ما خرج في العملين بعضه إلى بعض في الكمال والنصاب وكذا ان كان شتغلا بالعمل فخرج من المعدنين تراب لا شيء فيه ١٢ قال مالك والمعدن بمنزلة الزرع فان التربة يثبت في الأرض كما يثبت الزرع يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع ليس المراد بالثنية الثنية في القدر المخرج بل في تركيته وقت الإخراج من المعدن بدون انتظار الحول كما فاده لقوله يؤخذ منه إذا خرج من المعدن من يومه ذلك ولا ينتظر به الحول كما يؤخذ من الزرع إذا حصد العشر أو نصف العشر ولا ينتظر به ان يحول عليه الحول - كلام للصنف هذا يتضمن اربع مسائل

# سزاكوة الركا نـ مالک عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب و عن المسلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابى هريرة

الى اليوم قال ابن الهيثم يعني فيكون ذلك من اهل الولايات اجتهاد منهم في ذلك ما اوجب به صاحب البدائع  
بما حصل انما انا لم ياخذ منه زاد على ربح العشر لما علم من حاجته وذلك مما نزل عندنا في كتابنا في المسحوق  
اذ قلنا بعد ما علم كلام الشافعي في التقدم ليس بهما شيئا بل الحديث ولو اجمعه لم يكن فيه روية عن النبي صلى الله  
عليه وسلم الا ظاهرا وهو الزكاة فليست مروية عنه صلى الله عليه وسلم في قول ولو كانت الزكاة مروية ليس ذلك  
نقصا في ربح العشر بل يحصل محضين آخرين احدهما لو غار منه الخمس وهو قول الشافعي والخبر بالنسبة الى المكون  
والثاني ان ملكه وحال عليه المولى في خدمته الزكاة وهو قول جمع من المجتهدين ام قلت ولو يد لخصه الاول منهما ان  
في رواية الحاكم لفظ الصدقة بدل الزكاة وايضا المصنف يوجب على الحديث الا في تركه في الركا ن ظلال الزكاة  
على الخمس شافعي عند المصنف ايضا وذلك في فروع الشافعية وغيرهم المطلق عليه الزكاة تركه الزكاة كذا في صحيح  
بمنشع المندية وبعض المصرية وفي اكثر المصرية زكاة الشركاء وليس بوجبه في الركا ن بخبر الراوي وتخصيف النافذ و آخره  
اراي ما يؤخذ من الركا ن قال الهيثمي اختلف الناس في معنى الركا ن فاختلف قول مالك في ذلك فمضى ما روي عنه ابن القاسم  
ان الركا ن ما وجد في الارض من قطع العشب والهدق فلهذا لا يحتاج في تصفيه الى على سبيل ما كان اتحادا في الارض او ما كانت  
الارض مستمرة ما روي ابن نافع عن الركا ن ما وقع في الارض وما في معنى قال ابن بطال في ريب ابو حنيفة في الركا ن الى ان  
المحدث كالركا ن او حتى قبل الحرب اركان الركا ن اذا اصاب ركا ن او في قطع من الذهب يخرج من المعادن وهو قول صاحب  
الحسين وابي عبيد وفي صحيح الترمذي الركا ن للرعايل وفي النهاية لابن الاثير المعدن والركا ن واحد وما في مجمع الركا ن عند ابن الجوزي  
كقوله اجماعا لبيت المدونة في الارض وعند ابن الجوزي المعدن لان كلاهما مركوز في الارض اى ثابتا وما وقال المؤلف الركا ن للركا ن  
في الارض واستحقاقه من ركوز كركوز مثل خرقة في الارض يقال الركا ن في المعدن لان كلاهما مركوز في الارض ومنه الركا ن وهو الصوت  
قال الحاشي على اربعين بركوز قال ابو بكر بن ابي عمير في الركا ن ما ذكره الشافعي في المعادن اى احده ودين اهل الجاهلية وقطع الذهب  
والفضة من المعدن واركا ن وجد الركا ن والمعدن صار فيه ركا ن واربعة ركا ن قال ابن عابدين وفي المنع عن المغرب  
هو المعدن او اكثر لان كلاهما مركوز في الارض وان اختلف الركا ن قال ملك العلماء وهو اسم المعدن حقيقة وانما  
يلحق على اكثر محاذ الاصل واحد اذ ما يؤخذ من الركا ن وهو الاثبات وما في المعدن هو الميثاق في الارض لا الكثرة قد وضع  
محاذي الارض والثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة فوجد من الكثرة العادي فقال فيه وفي الركا ن  
الخمسة عطف الركا ن على الكثرة والاشي لا يعطى على نفسه الاصل فقول ان المراد منه المعدن والثالث ما روي ان النبي  
صلى الله عليه وسلم لما قال المعدن جبار القليب جبار وفي الركا ن الخمس قيل والمركوز ما روي ان رسول الله فقال هو المعدن  
الذي خلقه الله تعالى في الارض يوم خلق السموات والارض قبل على اسم المعدن حقيقة اى وحى الشرح الكبير للمدنية  
هو مدفون ما على اى غير مسلم وذوي الميراث والميراث مدفون ما مدفون عليه الدسوقي او لا بان الى الارض ليسى ركا ن وان  
كان الخمس ثباتا على الركا ن وثانها بان لا يثقل ما مدفون في الارض من ذهب ونفضة فلهذا من غير دفن بل من اصل علفته  
وهو ليسى بالثبوت فانه من جملة افراد الركا ن عند ابن القاسم والتمهيد لا يثقل اى وفي الدر المختار مدفون من الركا ن اى  
الا ثبات بخبره المذكور وشرا ما لم يركوز تحت ارض اعم من معدن علفي ومن كثر مدفون دفنه الخمار قال ابن عابدين  
قوله شرفا ظاهره اذ ليس معنى لغويا وفي المنع عن المغرب هو المعدن او اكثر لان كلاهما مركوز في الارض وان  
اختلفت الركا ن اى معنى ان الركا ن في المعدن الجاهل وفي اكثر المخطوطات قال في التمر ولا يجوز ان يكون حقيقة في المعدن  
مجانا في اكثر الامتناع اجمع بينهما بلفظ واحد قال ابن عابدين وقوله كثر من كثر لئلا كثر من باب ضرب جمعه  
تسمية بالمعدن والكثرة في الاصل اسم للميثاق في الارض فضل ان كان وهو ليعلم المؤمن ايضا لكن خصه الشافعي  
بالكا ن لان كثره هو الذي يخص اسم المسلم فلفظه اى قلت ولقد في الباب بسايق الآثار الدالة على ان الركا ن  
يعم المعدن مالك عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب وعن ابى سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن ابى هريرة  
بسطا يعنى في الاختلافات في سند هذا الحديث وعلى هذا الدار قطني في الغل الصحيح عن الزهري عن سعيد

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركا زا الخمس

والى سلمة فارح عليه السلام ان شئت التفصيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس - اور  
المصنف بينا اختصنا وقم سياقة في كتاب الديارات في جامع العقول بهذا السند الى ابى هريرة رضي الله عنه ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال جرح الجهاد جوار والبر جهاد والمعدن جوار في الركاز الخمس - وبسط العلامة الباجي  
في فروغ الركاز باعتبار الاول والآخر وموضع وصفه الواجد وغير ذلك لا يلحق بهذ الا وجده فحم بينا عدة مسائل لابد  
لناظر الحديث العود عليها الاولى ما قال الموفق الاصل في صدقة الركاز ما روي عن ابى هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
في الركاز الخمس متفق عليه وهو ايضا مجمع عليه قال ابن المنذر لا علم احدا خلافت بهذا الحديث الا الحسن فاذ فرق  
بين ما وجد في ارض الحرب وارض الحرب فقال لما وجد في ارض الحرب الخمس فيما وجد في ارض العرب الزكوة ا  
قال العيني وجوب الخمس فيه اجماع العلماء الاماموي من الحسن قلت واخرج البخاري اثر الحسن اقلية قال الزقاني  
سواء كان في دار الاسلام او ارض الحرب عند الجمهور ومهم الامة الا ربيعة فلا قال الحسن البصري في قوله فيه خمس في ارض  
الحرب وفي ارض الاسلام فيه الزكوة قال ابن المنذر لا علم احدا فرق بذه التفرقة فيهما وكذا في اية استدلال  
اللفظ من قال ان الركاز غير المعدن او قال صلى الله عليه وسلم المعدن جوار وفي الركاز الخمس فتخلص بينهما بالصفحة  
ولو كانا احدا فقال وفيه خمس ولا يرد ذلك لا على من قال ان الركاز هو المعدن ولم اجد القائل به بل قالت الخفية  
الركاز ليس للمعدن والكنز والغنمة بين العام والخاص مما لا يخفى فلو قال في الخمس ليس حكم المعدن دون الكنز ولو سلم  
فحينئذ يظهر على الظاهر مما لا ينكر عن الروايات المختلفة في شرح الاحاديث ان لفظ الصحيح اليه جوار وفي الركاز  
الخمس فلو قال وفيه خمس فحصل الالتباس باحتمال عود الظهير الى البئر او والثالثة ما قال الزقاني لا فرق عند مالك  
والجمهور بين قليل وكثيره فلا قال في الشافعي في الجريد لا يجب الخمس حتى يبلغ النصاب قال الحافظ في تليده  
وكثيره الخمس لقله ابن المنذر عن مالك كذلك وفيه عند اصحابه عنه اختلاف وهو قول الشافعي في القديم قال الزقاني  
المنذر واخاره وما في الجريد فقال لا يجب الخمس حتى يبلغ النصاب الزكوة والا في قول الجمهور ا في حقته المحتاج  
وشطره النصاب على المذهب ا قلت ولا يشترط النصاب عند الحنابلة ولا الخفية كما صرح في فروعهم قال  
الحقاني ما كان من الركاز ويهود في الجاهلية قل اوكثر فبعض الجبل قال الموفق المحرر في تليده كثيره في قول ابنه واهل البيت  
صاحب البري وشافعي في القديم وقال في الجريد ربيعة فصاحب الجاهلية قال ولما في قوله في الركاز ليس بالركاز لان النصاب في الركاز  
كاغنيمة ا واذ ربيعة ما قال الحافظ الفقهاء اذ لا يشترط فيه الجول بل يجب اخراج الخمس في الحال واغرب ابن  
العربي في شرح الترمذي فكل من الشافعي الاشتراط ولا يعرف ذلك في شئ من كتب ولا من كتب اصحابه ا  
وفي حقته المحتاج لا يشترط الجول اجماعا ا واما سميت في صدقة الركاز قال الحافظ حقه الشافعي بالمذهب والفضة  
وقال الجمهور لا يخص قال الموفق الركاز الذي في الجبل وكل ما كان مالا على اختلاف الا من من المذهب والفضة والحديد  
والرصاص والصفرة والنجاس والامية وغير ذلك وموقوف ا سمع والى عبيد وابن المنذر واصحاب الراي واحد  
الروايتين عن مالك واحد قول الشافعي والقول الاخر لا يجب الا في الامان ولما عومم الحديث لانه مال مقصور عليه  
من مال الكفار فوجب فيه الخمس مع اختلاف اذ ا كافيته ا وقل الزقاني لا فرق بين القديين وغيرهما من الخمس  
وحديد وجواهر وبه قال احمد وغيره عن مالك ايضا رواية باسطرط كون احد النقيدين وقاهر الجريف العموم بهو المشهور  
قال الباجي واما غير النقيدين من النجاس والذو والطيب فاختلف فيه قول مالك فقال مرة لا خمس فيه وبه قال ابن  
القاسم وابن المواز وقال مرة فيه خمس واختره الضاين القاسم وبه قال مطرف وابن الماجشون وابن نافع ا  
قال الدسوقي (خمس الركاز وان كان) عرضا لنجاس وحديد وجوهر ورغام ونباه المشهور فلا قال المادوي عن مالك بن  
انه لا خمس في العوض ا وفي الروض المربع والركاز ما وجد من الجاهلية فيه الخمس في تليده كثيره ولوعرضا وفي حقته  
المحتاج شطره النصاب والنقد اري المذهب والفضة على المذهب ا وفي الدر المختار لما قل ان الكنز خمس  
كيف كان والمعدن ان كان ينطبع قال ابن عابد بن قوله كيف كان اى سواء كان من جنس الارض او لا بعد  
ان كان مالا متقوما يستثنى منه كنز العجم ا وآت ا سميت ما قال الحافظ اختلفوا في مصرفه فقال مالك

قال یحیی قال مالک الام مالک لا اختلاف فیہ عندنا والذي سمعت اهل العلم  
 يقولون ان الرکازا ما هو دفن يوجد من دفن الجاهلیة ما لم یطلب بمال ولم یتکلف فیه  
 نفقة ولا کبیر عمل ولا مؤنة فاما ما یطلب بمال وتکلف فیه کبیر عمل فاصیبة وخطی مرة فلیس برکاز

والو حقیقة والجوهر مصرف مصرف نفس الفی وهو اختیار المذنب فی وقال الشافعی فی اصح قلیمة مصرف مصرف الزکوة و  
 عن احمد وروایتان ومنی علی کلک ما اذا وجد فی فصد الجواهر فخرج منه الخمس وعذر الشافعی لا یؤخذ منه شیء ام وقال  
 الشافعی فی المسوی مصرف مصرف الزکوة عند الشافعی ثم مصرف خمس الفی عند ابی حنیفة قال الموفق اما مصرف  
 فاختلفت الروایة عن احمد مع فیه من اختلاف العلماء فقال الخزی فی ہدایة الصلوات والنص علیہ احمد فی روایة  
 حلیل وبذا قول الشافعی لروایة عن علی تدل علی ذلك والروایة الثانیة مصرف مصرف الفی لقله محمد بن العلقم  
 عن احمد وبه الروایة اصح والخمس علی ما یمیز وبه قال ابو حنیفة والمذنب الماروی ابو حنیفة بسنده الی الشافعی ان یجوز  
 وجعلت دینار برقوتہ قارحان المدینة فاتی بہا بمذنب الخطاب فاقضی منہا الخمس ما یقی وینار ودفع الی الرجل  
 بقیة بہا وجعل عمرہ لیسلم الی یمن بین من حضره من المسلمین الی ان یحصل ثمنها فضلة فقال ابن صاحب الذنائب  
 فقام الیہ فقال یخرج فہذا الذنائب فکی لک ولو کانت زکوة خص بہا مالہ لم یردہ علی واجدہ ولا یتجب  
 علی الذی والی الزکوة لا یجب علیہ ولا مال خمس زالت عنہ ید الکافر فشبہ خمس الفیة ام - قال صاحب  
 الاختلاف فی البیعة الخماس باعتبار اختلاف الواجد والعل من کونہ مملوکا کافر مملوکا دار حرب او دار اسلام  
 وغیر ذلك لیس بہنا مملکة لیسط الموفق فی المعنی وملك العلماء فی البیاع (الطیفة) وقع فی زمن الشافعی  
 عن الدین بن عبد السلام ان رجلا رأى النبی صلی اللہ علیہ وسلم فی النوم فقال اذ یب الی موضع  
 کذا فاحفره فان فیه کما زکوة ولا خمس علیک فیه فلما أصبح ذهب الی ذلک الموضع فحفه فوجد الرکاز فاستقی علیہ  
 عصره فاقفوه بانہ لا خمس علیہ صحیہ الروایا وافتی الشافعی المذکور بان علیہ الخمس وقال اکثرنا منزلة  
 منامہ منزلة حدیث روی باسناد صحیح وقد عارضہ ما یوافق صحیح منه وهو الحدیث المخرج فی الصحیحین فی الرکاز  
 الخمس فیتقدم علیہ اص قال مالک الام الذي لا اختلاف فیہ عندنا بالمدينة المنورة والذي سمعت اهل العلم  
 وفي نو طائفة بن یحیی علی ما حکاه الحافظ مالک من بعض اهل العلم یقولون ان المصریة یقولون ان الرکاز  
 التام ودفن بکبر الدال وسکون الفدادی شیء مدفون کذا یخرج یخفی غریب واما بالفتح فالصندوق والاراد بیهنا  
 قاله الحافظ وکذا لکن کفی ودرہ الدرامین ہاں یصح الفتح علی ان مصرف اربیع المفعول مکل ہذا الثوب تنج اربیع  
 یوجد من دفن الجاہلیة قال الموفق الرکاز الذي یحقیق بہ وجوب الخمس ما کان من دفن الجاہلیة ہذا قول الحسن  
 والشافعی و مالک والنشافی وابی ثور و یحیی وکسان تری علیہ علا ماتہم کما سماہ ملوکہم وصورہم وجعلہم  
 وصورہم اصنامہم ونحو ذلك فان کان علیہ علامۃ الاسلام او اسمہ النبی او الیہم فہو قطع لانه ملک مسلم  
 لم یصل زوالہ عنہ وان کان علی بعض علامۃ الاسلام علی بعضہ علامۃ الکفر فکذا نقض علیہ احمد فی روایة  
 ابن منصور لان الفارہاد صارت فی سلم ولم یعلم زوال مملکہ فاشہد ما علی جمیع علامۃ المسلمین او فی البیاع فان  
 وجہی دار الاسلام فی ارض غیر مملوکہ کا لجمہال والمقادیر وغیرہا فان کان بہ علامۃ الاسلام فہو بمنزلة الملقطة  
 وان کان بہ علامۃ الجاہلیة فقیہہ الخمس واربعۃ الخمس للواجد بلا خلاف وان لم یکن بہ علامۃ الاسلام  
 ولا علامۃ الجاہلیة فقیہہ اختلاف بسطه ما لم یطلب قال الزرقانی ای مدۃ کونہ لم یطلب اص قلت والا و  
 عندی موصولة بمال لے ینفق علی اخراجہ قالہ الزرقانی والا وصرہ عندی لوجہ مال اے لم یستتر  
 ولم یتکلف وفي البیعة الہندیة ولم یتکلف فیه نفقة عطف تفسیر عند الزرقانی والمراد عندی لم ینفق علی  
 اخراجہ ینفقہ ولا کبیر عمل ولا مؤنة بالرض ای لم یتکلف لکبیر عمل ولم یتکلف لمؤنة ایضا فاما ما اے  
 المال الذي یطلب بہنا الجہول بمال وتکلف بینه الجہول فیه کبیر عمل فاصیبة مرة وخطی مرة  
 اخری فلیس برکاز علی اے یؤخذ منہ الزکوة والخمس والا قاسم الرکاز ہاں علیہ قالہ الزرقانی وعالمہ  
 البابی فی شہرہ ہذا القول فقال ومنہ ذلك ان دفن الجاہلیة ہو الذي لا یطلب بمال ولا یتکلف فیه کبیر عمل لانه لا یمیز علیہ

## ما لا تزكو فيه من الحلي والتبر والعنبر

فيطلب في الثياب واما ما يطلب به مال وتكلف فيه عمل كالمعدن الذي له سيمر وعلامة يطلب بها وينفق في طلبه الاموال ويكلف فيه كبير العمل من التصفية وطلب الثياب وغيرهما وما يصيبه بها خطئ فليس بركا ونحوه رأيت محمد بن مسلمة في تفسيره يقول لما لك انتهى قلت وحاصل قولهما ان قول المصنف ما لم يطلب به انحراف عن احد دوعي الركاز عند الزكاة في واخره عن المعدن عند النجاسة والاوجه ما قاله الزرقاني لا يؤيد لغرض المالكية نفي المشرح الكبير في ندره المعدن الزكوة كالركاز الكبير لفظة حيث لم يعمل به غيرا وكبير عمل حيث عمل به غيرا وعنده في تحصيله اى اخرج من الارض وفي نسخة تحصيله وهو انظر فالزكاة - قال المصنف اى الركاز فيه الجنس الا في بايتين الحائنين وبما اذا وقت اخرج من الارض على كبير نفقة او عمل واما فيها قالوا يجب اخراج ربع العشر وقوله وهو انظر اى من قوله تحصيله لان الثياب من تحصيله بالتصفية ولا معنى لها في الركاز لعدم احتياجها وقوله فالزكاة اى فالواجب ربع العشر من غير اشتراط بلوغ الثمن ولا غيره من شروط الزكاة ١٥ ما لا تزكو فيه من الحلي والتبر والعنبر - ذكر المصنف فيها ثلث مسائل - الاولى زكاة الحلي بفتح حاء مملوءة وسكون لام على الافراد وهم النساء وكسرة اللام مشددة باربعه جمع كل اربع الحلي جمع على كثرى ونذكرى قال لقائل من علمهم حملا اية قال الجدي الحلي بالفتح مايزن به من مصوغ للمعدنيات او اجماعة مجمع على كذا في اجماع الواحد عليه كطبيعة ١٦ قال يعقوب امامنا لا يملكه الا من العيين فغيرها خلاف بين العلماء فقال ابو حنيفة واصحابه والثوري يحجب فيها الزكاة وروى ذلك من عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وم قال سعيد بن المسيب وسعيد ابن جبير وعطاء ومحمد بن سيرين وجابر بن زيد وجابر بن عمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب والاسود وعمر بن عبد العزيز وذرهماني والاوزاعي وابن شبرمة والحسن بن حي وقائل ابن المنذر وابن حزم الزكاة واجبة لظاهر الكتاب والسنة وقال مالك واحمد وسحن والشافعي في اظهر قوليهما لا يجب فيها الزكاة وروى ذلك عن ابن عمر وجابر بن عبد الله وعائشة والقاسم بن محمد والقبي وقائل الشافعي يقول بها في العراق وقد قف مصر وقال بهذا اصحابنا في التبريد وقال الليث ما كان من حلي ليس وبيار فلا زكاة فيه وان اتخذ للتمتع من الزكاة ففيه الزكاة وقائل انس بن مالك واما واحدا لا في ١٧ وفي الجوهري النقي من المعالم للخطابي الظاهر من الكتاب ليس منقول من اوجبها والا فريدهم ولا احتياط اذا اجماع وزاد المنذري في التبريد فيمن اوجب زكاة الحلي عبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود واد التبريد عبد الله بن المبارك وسياقي عن الرازي اذ قال الصحيح عندنا وجوب الزكاة - وقال اخفى في ليس في المرأة زكاة اذا كان مما يلبسه او غيرها قال الموفق في اظاهر المذهب وذكر ابن ابي موسى رواية اخرى ان فيه الزكاة لعموم قوله صلى الله عليه وسلم وفي التبريد ربع العشر وقال مالك يتركها ما يتركها واحدا وقال الحسن وعبد الله بن شبرمة وقتادة زكاة عارضة قال احمد خمسة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ليس في حلي زكاة ويقولون زكاة عارضة وقول اخفى اذا كان مما يلبسه يعني لا تسقط عنه الزكاة اذا كان كذلك او معدن او المعدن للكرى والنفقة ١٨ فتجيب عليه فقيه الزكاة لانها لا تسقط عما اعد للاستعمال لصرفه عن جهة النماء فبما عداه يبقى على الاصل وكذلك ما اتخذ عليه فراغا من الزكاة لا تسقط عنه ولا فرق بين كون الحلي المصباح ملوكا لامرأة يلبسه او غيرها او لرجل يلبسه بهل او غيرها او لغيره لان ذلك لتقليل الحلي وكثيره سواء في الاباحة والزكاة وقال ابن حامد يباح ما لم يبلغ الف منقلا فان بلغها حرم وفيه الزكاة والثالثة هي زكاة التبر وذكر في مشرح الاحكام وهو ما كان من الذهب والفضة غير مضر وب فان ضرب دنانير فهو عين وقال ابن فارس هو ما كان منها غير مصوغ وقال الزجاج هو كل جوهر قيل استعماله كالخس والحديد كل ذلك في المصباح لكن للمخارج في الاطلاق هو من الذهب ما اخرج من الارض ولم يخلص من التراب اى غم ظاهرا في الموطن التبر والحلي المسبب اذا اراد صاحبه اصلاحه بلبسه فلا زكاة فيه والا فبها الزكاة -



مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان عائشة تزوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تلي بنات اخيها يتامى في حجرها

وسكت الشارحان الزرقاني والهاجبي من مسئلة التبر وتطهير ما في فروع المالكية بحجاب الزكوة في التبر مطلقا  
ففي الشرح الكبير لآزكوة في حلي جائز اتخاذه وان يحسب ان لم يحسب فان لم يحسب بحيث لا يمكن اصلاحه لا يسلك  
وجبت فيه لحول بعد تحريمه لان صار كالزكوة سواء لونه اصلاحا ام لا فالزكوة في خمس صور في التبر مطلقا  
وفي التفسير اذا لوى عدم الاصلاح او لا لم يبر له اما اذا لوى اصلاحه فلا زكوة فيه اجماعا وتغير وقال ابو نعيم لا فرق  
في ذلك بين التبر والضرب اجماعا ومن التبر في التبر في البداية وفي تبر التبريد والفضة وعليها واوديتها الزكوة  
الثالثة الزكوة في التبر وهو بفتح الميم وسكون النون وتحتها الواو وحرف من الطيب قاله العيني وفي المحيط  
الاظهر يقال له بالفتح اسبغناه وهو واختلفوا في حقيقته في الفتح لفظ قال الشافعي في الام ابنه في عدد من  
التي يخرج من ثمنها ثلثه البز في جنات البحر وقيل انه ياكل حوت فيموت فيلقب البحر فيؤخذ فيشحن بطعمه  
فيخرج منه دكة من محمد بن الحسن انه ثبت في البحر بمنزلة الخشيش في البر وقيل يوشم بحب في البحر فيفسد  
فيلقب بالبورج الى السهل وقيل يخرج من عين قلنا بن سينا قال وما لي اذكر ان روث دابة او قلوبا او من زبد  
البحر بعد وقال ابن البيطار في جامع البهري وروث دابة بحرية وقيل هو شئ ثبت في قعر البحر اجماعا زاد العيني وقيل  
ان من ثمن النخل يخرج في السبيل بعض البز او الفخري من عباس تعليقا بهوش في دسره البحر وفي الشافعي  
قال الشيخ داود الا نطلي في تذكره الصحيح انه قيل لغير البحر لثمنه ذهنية فاذا فارت على وجه الماء جمدت  
فيلقب بالبحر الى السهل اجماعا ثم قال العيني من ابن طامة لآزكوة في المستخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان والعبد  
نحوه في ظاهر قول الخري في ردوي نحو ذلك من ابن عباس وبن قال عمر بن عبد العزيز وعطاء والاك والندبي و  
ابن ابي ليلى والحسن بن صالح والشافعي والوصيفة ومحمد واليوثري واليوثري ومن احمد رواية اخرى في الزكوة  
لا يخرج من معدن التبر وبن قال ابو يوسف واسحق وقال الاوزاعي ان وجد عترة في صفة البحر حسنت وان  
خاص عليها من مثل بحر الهند قلته فيه لا تحس ولا نقل ولا غيره ردوي ابن ابي شيبه من جابر ليس في العترة  
زكوة لما يورثه لمن اخذه اجماعا قلنا في النسخي بز ياد وذا وهو يحكي عن عمر بن عبد العزيز اخذ من العترة الحس و  
هو قول الحسن والزهري وذا الزهري في اللؤلؤ يخرج من البحر ولنا ابن عباس قال ليس في العترة ثمن الا هو شئ  
الظاهر البحر ومن جابر نحوه رداهما ابو بصير ولا نذكر ان يخرج على عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل في طهرات  
في سبب عترة ولا من احد من خلفائه من وجبه يصح اجماعا وفي مختصر الخليل بالفتنة البحر كعتبة قلنا جده بلا تحس قال الامام في  
قول كعتبر اي لؤلؤ وجران وليس اجماعا وقال القاري في شرح التنقيح ولا شئ في لؤلؤ وجران وعترة وكل مستخرج من  
البحر ولو كان ذهب او فضة وقال ابو يوسف آخره هو قول ابني حنيفة والا فية الحسن لما روى عبد الرزاق وابن ابي شيبه  
في مصنفهما ان عمر بن عبد العزيز اخذ من العترة الحس وهو قول الحسن البصري والزهري واما ما روى البخاري عن ابن  
عباس انه قال ليس العترة كزائنا هو شئ في دسره جابر لم يفسد ولفظ ابن ابي شيبه عنه ليس في العترة  
زكوة الا هو شئ في دسره البحر ولفظ ابني حنيفة عنه انه قال ليس في العترة الحس ومن جابر نحوه في رداهما  
قول من وجها من ذكرنا من التابعين ولا نذكر البحر لا يد عليه فلا يكون الا هو منه عترة فلا يكون فيه حس اجماعا  
مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه القاسم بن محمد بن محمد بن الصديق الاكبر انه ان عائشة زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم كانت تلي اسة ولاية النظر بنات اخيها قال الهاجبي واخو بالذكي كانت تلي بنات  
هو محمد بن ابي بكر ولم يكن شقة لها ولا كان عقبتها عبد الرحمن في كل ان تكون ولا يتها بالاصا نه من اليها او  
بقتدريم الامام لها على ذلك ولا تكون لها الولاية بالآخرة اجماعا في حجرها قال الباجي البحر املح يقال فلان في حجره  
اذا كان قد منصرف من مصروفه وبن الزرقاني اذ شرب قوله في حجرها اجماعا منها ابن من انصرف اجماعا ولا وجه عند  
انه من معنى الحس في حفظ قال الجداجر الملح وحسن الاك ان ولنا في حجره اجماعا في حقه فله وسنة اجماعا

لهن الحلى فلا تخرج من حليهن الزكاة مالك عن نافع ان عبد الله بن  
عمر كان يحل بئانه ويجوز له الذهب ثم لا يخرج من حليهن الزكاة

البن الحلى يقتضى كلهن له قال الباجي فلا تخرج من حليهن الزكاة لما لا لا زكاة في الحلى حسب المصنف ومن وافقه  
في ذلك ولذا ورد الاثر في باب لا زكاة في الحلى والاثر مخالف من قل يوجب الزكاة فيها كما حنفية  
ومن وافقه واعتدوا عنه بوجه الاول بما يوجب الزكاة في مال النسيئة والاشارة اليه الامام محمد في  
موطأه وفيه عليه ماسيا في الباب الا في من اخرج عاشره الزكاة من كل شيء ائتمار الامام  
سباقي الجواب عنه واكتفى بما اشار اليه ايضا الامام محمد في موطأه اذ قال بعد ذكر هذا الاثر والاثر الثاني  
قال ثم ما كان من حلى جوير ولو لم يلبس فيه الزكاة على كل حال وانما كان من حلى ذهب او فضة فغيره  
الزكاة الا ان يكون ليتم او يثبت لم يبلغ فلا تكون في مالها زكاة او واكتفى باحتمال ان لا يبلغ النصاب في ملك  
كل واحد منهن ولا دليل في الاثر في نفسه والراجح ما قاله ابن الهمام ان عمل الراوي بخلاف مروية عن علي بن ابي  
النخعي عندنا فيهم يعارض مقتضى كسح معارض يقتضى عدمه وهو ثابت بهما فان كانت عملى الاشعري  
الا في ذكرها تدل على ان حكمه مقرر وكذا من ذكره من الصحابة فاذا وقع التردد في النسخ والقبول فالحق لا يحكم  
بالنسخ بل بالكل على ما رينا واذا على راي القم فلا يرد ذلك أصلا في قصدي فضل عائشة في قول حليها وهو عندنا  
ليس بمحرم وعمل الراوي بخلاف رواية البيت للهدال على النسخ بل العبرة لما روى الدار في حديثه ا - واثبت  
بما سيجي في فاطمى القاصر انها وقعت حال لا عموم لها وقد ثبت نذرب عاشره بخلافها كما رويت عنها مرفوعا  
موقوف الزكاة في الحلى فقد اخرج ابو داود عن محمد بن عديف عائشة رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فراى في يدي نعلين من ورق فقال يا بنى انا عائشة فقلت صنعتين اتزين لك يا رسول الله قال لا يزين  
نكوتين قلت لا او ما اشار الاثر قال يوجب من النارة اخرج الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط  
المحققين ولم يخرجاه قال البيهقي في حسب الرأية واخرج الدار في سننه عن محمد بن عطاء نفسه الى جده  
دون ابيه ثم قال ومحمد بن عطاء بمجمل قال البيهقي في المرفوعة بمحمد بن عطاء ولكنه لما نسب الى جده ظن  
الدار في حقه اذ مجمل وليس كذلك ثم بسط الكلام على الصحيح قال ابن الهمام اخرج الحاكم وصححه وادله مدار في حقه  
بان محمد بن عطاء بمجمل ولعقبه البيهقي وابن القطان بانه محمد بن عطاء وحدثنا عن احدث الثقات لكن لما نسب في سند  
الدار في حقه الى جده ظن انه مجمل وجب عبد الرحمن وقد جاءه مينا في حديث الى داود وبينه اليعاقبة الرازي امام البحر  
والتهديل - وقال الحافظ في التلخيص روى الدار في حقه عن محمد بن عطاء عن عروة عن عائشة انها  
قالت لا بأس لبس الحلى اذا اعطى زكوة ويقر به ما رواه ابو داود والدار في حقه والحاكم والبيهقي من حديث عائشة  
فذكر حديث الفتحات المذكور وقال اسناده على شرط الصحيح ثم ذكر اثر الموطأ وقال يكن الجمع بينهما بانها كانت  
تربى الزكاة فيها ولا تربى اخراج الزكاة مطلقا عن مال الايتام ا - قلت واثر الدار في حقه عن عائشة  
اخرج البيهقي ايضا في سننه وهو اول من اثر الموطأ عنها كيف وهو موافق لرواية المرفوعة الصحيحة الثابتة  
بجدل البعد انها لا تربي الزكاة في الحلى بعد ما سمعت ابو عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم على ان اثر  
الدار في حقه في ليدتم على الفعل مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يحل بئانه ا - فليست  
الحلى ويجوز به جمع جارية الذهب قال الباجي وليس على اذ كان يحجزان على النساء والذهب ولا خلاف  
في جواز ذلك ا - قلت وما ورد في (بني درود وغيره) من احاديث من الذهب للنساء فهو باطل -  
ثم لا يخرج اى ابن عمر من حليهن الزكاة في كل واحد منهن وجوب الزكاة في الحلى الا ان الظاهر ان الروايات عن ابن عمر  
مختلفة لما تقدم في كلام البيهقي اذ على من روى عنه ايجاب الزكاة عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في البدر  
اذ على حمت اذ لان زكاة الحلى اعارة ثم قال والمروى عن ابن عمر رضي الله عنهما في البدر ايضا اذ تركى حلي بئانه  
ولما انه ا - ولو سلم فلا تربي الزكاة من انصافه رضى الله عنهم اجمعين مع معارضتهم بالاثار لا تقدم الثابت  
بالكتاب والسنة والقدم ما قال ابن المنذر وابن حزم الزكاة واجبة بغير الكتاب والسنة وما قال  
الخطابي الظاهر من الكتاب ليشهد لقول من اوجبها قال ابن الهمام ولما لا يخار عن ابن عمر



قال يحيى قال مالك من كان عندك تبر او حل من ذهب او فضة لا ينفق به للبيس فان عليه في الزكاة في كل عام يوزن فيؤخذ ربع عشرة الا ان ينقص من عشرين دينارا عينا او ما نقي درهم فان نقص من ذلك فليس فيه زكاة وانما تكون فيه الزكاة اذا كان انما يمسكه لغير البيس فاما التبر والحل المكسور الذي يريد اهله اصلاحه ولبسه فانما هو بمنزلة المتاع الذي يكون عند اهله فليس على اهله فيه زكاة قال مالك ليس في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة من زكاة اموال اليتامى والتجارة لهم فيها

لفظ على الى اللؤلؤ المستقط والتمه وايضا الاحتياط في القول بوجوب الزكاة وايضا لا يكون معارضة هذا النص لما في لان النص خير من القياس فثبت ان الحق ما ذكرناه او قال السرخسي والحنفي فيه ان الزكاة حكم تحلي ليعين التبر والفضة فلا يسلط بالمتعة حكم التبر في المجلس عند بيع احدهما بالاخر وهو ان الربا وبيان الوصف ان صاحب الشرع ما احتج في الذهب والفضة مع اسم العين وصفها بخراب الزكاة فخطاى وجه المسك المالك للنفقة او لغير النفقة فوجب عليه الزكاة او قال يحيى قال مالك من كان عنده تبر يمسك التبر او حل من ذهب او فضة مع كونها فسادا لا ينفق به للبيس فان عليه فيه الزكاة في كل عام لان الذهب والفضة من الاموال المعدة للتنمية فاذا لم يوجبه البيس فهي تارغة من الخواص يوزن في كل عام فيؤخذ ربع عشرة الا ان ينقص من عشرين دينارا عينا فاضاب الذهب ان كان ذهبا او ما نقي درهم اى ينقص من نصاب الفضة ان كان اعمى من فضة فان نقص من ذلك المقدار اى النصاب للبيس فيه زكاة اعم من الزكاة وانما تكون فيه اعم في الحل الزكاة بالبيع اذا كان يمسكه لغير البيس يعني اذا كان يمسكه لغير البيس فاما التبر والحل المكسور الذي يريد اهله اصلاحه وفي النسخ الهندية صلاحه بدون زيادة في اوله ونسبه بعد الاصلاح فاما بمنزلة المتاع اى خارج البيت الذي يكون عند اهله فليس على اهله فيه زكاة ولقد تم الكلام على مسئلة التبر والحل قال مالك الامام مالك في البيس في اللؤلؤ يوزن من اواحدة في اوله او اخره وبلا يوزن في الجمع قال النووي اربع لغات قال واليعنى لا يقال تخفيف بل مرة فمرة كل الجرد اللؤلؤ واحد بهما وقال الزرقا في جوامع الرعي لم يفتح في الصدقات وقال القهستاني يجوز بهذه في خلاف المترادف من مطر الرعي فواجب في الصدقات الذي قيل ان صيدان من جنس المسك كذا في رد المحتار ولا في المسك بحسب المذهب المعروف قال الجوزي هو عرب وكانت العرب تسميه المشوم وهو ذكر والشرع لم يجرى في تائيشه بل لقد عاينته في السبب وثوبها جديدين بار واجل المسك تنفخ به قال القاري في شرحه نقاثة ولا تنفخ في الماء ولا فيها لا يؤخذ من الحيوان كبق المسك اى ولا في العنبر لقدم تحقيقه زكاة بالرفع اسم ليس وتقدم الكلام في زكاة العنبر واما اللؤلؤ فتقدم ايضا في كلام المتأخرين وفي الدر المختار لا زكاة في اللؤلؤ والجوهر وانما يوجب الوفا اتفاقا لان تكون للتجارة اى كاستبدال الفقهاء لذلك بحديث الحسن في الجمل كلف ضعيف عند الحديثين كما في الزيلعي وغيره وروى ابن ابي شيبة عن عكرمة ليس في حجر اللؤلؤ ولا حجر الزمرد لان يكون للتجارة فان كانت للتجارة فيه الزكاة موقوف كذا في الدرر اية زكاة اموال اليتامى والتجارة لهم فيها اى في اموال اليتامى وذكر لصنف في هذا الباب علمين الاول فيقال الترمذي قد اختلف اهل العلم في ان الباب فرأى غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في مال اليتيم زكاة منهم عمرو بن علي وعائشة وابن عمر وبه يقول مالك والشافعي واهل الحديث وقالوا لا زكاة من اهل العلم ليس في مال اليتيم زكاة وبه قال سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك قال يعني وبه قال ابو حنيفة واهل الحديث وهو قول ابى داود وسعيد بن جبيرة والشافعي والحنفي والحنس البصري وحكى عنه اجماع الصحابة وقال سعيد بن المسيب لا تجب الزكاة الا على من يربح على الصلوة والصيام

# مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب قال اتجر وافي اموال اليتامى لا تأكلها الزكاة مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه

وذكر حميد بن زحجة النسائي انه ذهب ابن عباس وفي البسيط وهو قول علي بن ابي طالب ومن حمزة بن محمد عن ابيه  
 مثله وهو قال شريح م وفي الجوزي شرح الاحياء قال ابن المنذر في الاشراف لا يزكي الصبي حتى يصلى  
 ويصوم وهو قول الجوزي والي والي الحسن وسعيد بن المسيب وهذا لان الزكاة عبادة فلا تجب على الصبي  
 لان ارتفاع العلم عنه كالحج والصلوة ١٢ - قلت وعلى ان الصبي في المسئلة ذهبنا ثانيا فقال وكان ابن سريج  
 يقول يحصى الولي احوام اليتيم فاذا بلغ اخبره وبها مشارة الى انه تجب عليه الزكاة وليس للولي ولاية الاداء و  
 هو قول ابن ابي ليلى حتى قال اذا اده الولي من الرحمن ١٣ وذكره المزيه الموقوف ايضا قال والجملة ان  
 الزكاة تجب في مال الصبي وان يكون له وجودا لشرائط الثلث فيها روى ذلك عن عمرو بن علي وابن عمر وعائشة و  
 الحسن بن علي وجاهد بن قاتل جابر بن زيد وابن سيرين ويزيد بن زكريا والشافعي واسحق والربيع وروى  
 ويحكي عن ابن سريج وهو القوي والاداعي انهم قالوا لا تجب الزكاة ولا تخرج حتى يبلغ الصبي والجميع المعتبر قال  
 ابن مسعود اصبه لا تجب في مال اليتيم من الزكاة فاذا بلغ علمه فلا يشاء ولي وان شاء لم يترك وروى نحو  
 هذا عن ابن ابي ليلى والحسن وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وابو داود والشافعي والربيع لا تجب الزكاة  
 في اموالهم وقال ابو حنيفة لا تجب في زكواتهم وشرطها وجب صدقة الفطر عليها ١٤ قال ابن رشد وسبب  
 اختلافهم هو اختلافهم في مفهوم الزكاة الشرعية هل هي عبادة كالصلوة والصيام ام هي حق واجب للمفق (على اللغة)  
 فمن قال هي عبادة اختلف فيها المبلوغ ومن قال هي حق للمفق اختلف على الاغنياء لم يجز في ذلك بلو قال ١٥  
 قال ابن الهيثم واما القياس فيخرج كونها عين تمام المناط لا بد منقوض بالذي لا يوجد من ملك الزكاة فلو كان وجوبها  
 بمجرد كونها عقارا لما بقيت للغير مع اداها منه بدون الاسلام بل واجبه عليه كما يجبر على دفع نفقته زوجته ونحو  
 ذلك وممن لم يكن كذلك علم انه اجبر فيها وصحت آخر لا يصح مع عدمه وهو وصف العبادة الزائل مع الكفر قال  
 عليه السلام بنى الاسلام على خمس وهدى منها الزكاة كالصلوة والحج والصوم فكل من موضوعه عن الصبي وقال عليه  
 الصلوة والسلام رفع العلم عن ثلثة احمد بن حنبل في ذكره مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب رد قال قال  
 الصبي روى الدارقطني والبيهقي عن رواة حميد بن الحسن بن عمرو بن عيسى عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب  
 قال اجنوا ابا اموال اليتامى لا تأكلها الصدقة وقد اختلف في سماع ابن مسيب عن عمر بن الخطاب والصحيح انهم لم يسمع  
 منه ١٦ وقال شريح الاحياء ذكر البيهقي في المدخل بسنده الى مالك انه سئل عن مال امارك ابن مسيب عمر بن قاتل  
 قال ولذا لم يخرج الشيخان عنه عمر بن عمر بن مسيبا قلت لكن ذكر الحافظ في التلخيص لهذا الاثر مدح في عمر بن  
 لكن شراح الاحياء على عن الدارقطني في علمه الاختلاف في هذا الاثر ثم قال ان ابن مسيب قال ان هذا الاثر مدح في عمر بن  
 ان لا يزكي الصبي حتى يصلى ويصوم ١٧ واخره بنشد يد المنشاة الفوقية ام من افتتح التجارة في اموال اليتامى لا تأكلها الزكاة  
 حجة لمن قال بانها الزكاة في مال الصبي ومن اكراهه على النفقة لوجهين احدهما ان الزكاة لا تقضى حتى يبلغ المملوك المراه  
 النفقة الثاني تسترق جميع المال قال الحسن بن النضر انه اضاد الاكل الى جميع المال والنفقة هي بالقياس  
 على جميع المال دون الزكاة والثاني ان اسم الصدقة ينطلق على النفقة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه قال ان المسلم اذا اتفق على اهل كانت لصدقة وتعتب بان اسم الزكاة لا يطلق على النفقة لغته ولا شرعا  
 ولا قياسا على تعظ صدقة لان اللغة لا تؤخذ بالقياس قلت لكن الروايات مختلفة بلفظ الصدقة ولفظ  
 الزكاة ولو سلم فالصحيح بخلافه في ذلك كما تقدم وعلى الحسن اجماع الصحابة ولا اقل من ذلك انه قول صحابي عاقل  
 قول صحابي آخر وفي الكوكب تاو في عهدنا لا اتفاق على نفس اليتيم فانه قد ينفق صدقة لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في غير  
 هذا الحديث صدق على نفسك ومن روى هذا بلفظ الزكاة مروية بالحق عنه مع ان ظاهره انك الصدقة احاطة الصدقة  
 على المال وذلك لا يكون في الزكاة فانها لا تجب بغير المال الى ابناء النصاب ومن لم يكن نصابا من اول الامر لم يكن الصدقة رسا  
 واما اذا اراد بها النفقة سواء كان ينفق نفسه او اخر ممن يجب عليه نفقة كان ظاهره ان في معناه ١٨ مالك  
 عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه القاسم بن محمد بن ابي بكر الصدقي

انه قال كانت عائشة تليني انا واخلى بيتي حين في حجرها فكانت تخرج من اموالنا الزكاة  
مالك انه بلغه ان عائشة تزوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقطع اموال النبي  
من يتجر لهم فيها مالك من يحيى بن سعيد انه اشترى لبنى اخيه يتاعى في حجره  
مالا فيبيع ذلك المال بعد مال كثير قال مالك لا بأس بالتجارة في اموال النبي صلى الله عليه وسلم  
اذا كان الولي ما موثقا فلا يرى عليه ضما

قال البخاري قتل ابو لهب وبقى القاسم يتما في حجر عائشة كذا في التهذيب انه قال كانت عائشة تليني  
اسه تتولى امرى انا واخلى وليست في النسخ المصرية زيادة لفظ انا والمراد بالاخ على الظاهر عبد الله  
ابن محمد بن ابى بكر قال ابن سعد في الطبقات قتل يوم الحرة وليس له عقب وفي التهذيب قتل بالحرة وكانت  
الحرة مسلمة يتبعين في حجرها تقدم في الباب الى ابى اي بعد قتل ايها بصر وفي التهذيب قتل مسلمة  
فكانت تخرج من اموالنا الزكاة صريح في احباب الزكاة مع عائشة رغم من علوان ان لكن تقدم في  
الباب السابق انها تلي بنات اخيها فلا تخرج من عيول الزكاة قال الحافظ في التلخيص ويمكن الجمع بينهما  
بانها ترمى الزكاة في الحلى ولا ترمى اخراج الزكاة مطلقا مال الا يتام قال ابن ابي عمير وروى عن عمر بن  
وعائشة من القول بوجوبها في ما لا يصبى والمجنون والمستلم كونه من سماع اذ علمت امكان الرأى فيجوز  
كونه بنت ابي عليه على انه يحتمل ان يكونا بالغين والطلاق اليتيم جازو بذان الاثر ان استدل بهما من قول باحباب  
الزكاة في مال الصبي ومن انكره استدل بما قاله القاري في شرح النكاح ولما روى ابو داود والنسائي وابن ماجه  
والحاكم وقال على شرط مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلثة عن النكاح حتى يستنطق  
عن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل وفي آثر محمد بن الحسن ان عمر بن الخطاب قال لا يبيح الله بيع  
عن ابن مسعود قال ليس في مال اليتيم زكاة وليست كان احد العلماء الصواب ولكن اختلف في آخر عمره ومعلوم ان ابا جعفر  
لم يكن ليزيد في ما اخذ عنه حل اعتلا ويروى مع لشفه يدبره في الرقعة لم يشده فغيره على ما روى البيهقي  
عن ليث بن ابى سليم عن مجاهد عن ابن مسعود قال من دلى مال اليتيم طهر عليه الشين واذا دفع اليه ماله اخبره بما  
فيه من الزكاة فان شاء ذمى وان شاء ترك وروى عن ابن عباس ايضا الا انه اقر باسناد ابن ابي عمير  
ولان من شرط وطهر النية وبى لا يفتقر من الصبي ولا الغيرة نية الولي لان العبادات الواجبات لا تتبادى بنية الغير  
قلت ومحمدا في ليث بن ابى سليم باعتلا طه في آخره لكنه من رواية الستة اخرج له البخاري تعليقا والباقي في صحاحهم  
مروصلا وقال الزبيدي في نصب الراية اعلم ان ابن حبان ترجم عليه ليث بن ابى سليم بن زعيم الليثي وتفسير  
المنذرى في حاشيته بخط فحل ليث بن ابى سليم ليس هو ابن زعيم الليثي فرتبها امام اهل الحديث البخاري في  
ترجيحه كذلك ابن ابي حاتم والحقلي وابن عدى في الكتب وابن ابى ليثيم قرشي مولاهم والليثي الاموي بن زعيم  
قلت واقوال من جرحه اعدله بسوطه في محله لا يسعها هذا المختصر ويصح للمختصة بجملة رواية الامام ابي جعفر  
مالك انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقطع اموال النبي صلى الله عليه وسلم  
الذين في حجرها وليست بذه الزيادة في النسخ الهندية من ترجم لهم فيها للامام ابي جعفر فيمنعهم اموالهم  
بهم ويتبعي لهم ما ينفقهم بعد البلوغ والحكمة معقول لقولهم تقطع ولا ذكر في الاثر للزكاة واستدل المصنف بذلك بوالاثر  
الا في على السنة الثمانية اى جواز التجارة في ما لهم مالك من يحيى بن سعيد الاضارى انه اشترى لبنى اخيه  
عبد به بن سعيد يتاعى في حجره لا يبيع بدينا لا يبيع من الماضى ذلك المال بعد ما انضم على البناء اى بعد ذلك بال كثير  
ممنه وقيل بوجوه قال مالك لا بأس بالتجارة في اموال النبي صلى الله عليه وسلم لصفحة الرضا على المصنف اذا كان الولي ما موثقا  
بذا شرط في اذن التجارة واللفظ معقول من الامن بالهجرة والبيع في جميع النسخ الهندية والشرع المصرية وفي اكثر متونها  
من الاذن بالهجرة والذال والوجه الاول فان حوت اموالهم في التجارة او تلفت فلا يرى عليه ضمانا وذكر شيخنا الهذلي

**سزكوة الميراث - مالك** انه قال ان الرجل اذا هلك ولم يود سزكوة ماله الى اسي ان يوخذ ذلك من ثلث ماله ولا يجاوز بها الثلث وتبدى على الوصايا ولا يراها بمنزلة الدين عليه فلذلك رأيت ان تبدى على الوصايا وذلك اذا وصى بها الميت قال فان لم يوص بها الميت وفصل ذلك اهله فلذلك حسن وان لم يفعل ذلك اهله لم يلزمهم ذلك

بعد ذكر هذه الآثار وعليه الشافعي ففي الميراث وله اى للولى بيع ماله بقرض وتسيمة للمصلحة وتزكى ماله وينفق عليه بالمعروف اه قلت وعلم من ذلك ان الامر بالتجارة في ماله عند سيم ليس للوجوب بل للاباحة وسكان الاطلاق وبكذا عرفت الى ما كتبته قال اليها ايج قوله وانما منه في ادارتها وتسيمة ذلك ان الفاظ التسيمة انما للقيام مقام الاب لم يكن حكمه ان يبيع ماله ويقره له ولا يقره لكف لانه حينئذ لا ينظر للتسيمة وانما ينظر لنفسه فان استطاع ان يعين فيه التسيمة ولا فليدفعه الى الفتة لعل فيه التسيمة على وجه القرض ويجوز له ان يبيع ماله من الميراث وسائر ماله للتسيمة اه قلت والعن الحنفية ففي الدار المختار ولا يجزى الوصى في ماله اى التسيمة لكف ويجزى لغيره في مال التسيمة للتسيمة قال ابن عابدين قوله جائز فاذا لم يجز الوصى على التجارة وانصرف الى التسيمة وبصرح في ذوق العين اه وفي كسر الحكم وله اى الوصى التجارة في مال التسيمة للتسيمة لا لنفسه به اى لا يجوز له التجارة لنفسه بمال التسيمة بل يسطر ما يجوز له من التصرفات في مال الصبي وما لا يجوز زكوة الميراث ذكر المصنف في هذا الباب مملتين احدتهما من مات وعليه زكوة بل يوخذ من تركته رام لا والثانية من ورثت مالا من احدته يجب عليه الزكوة وسما في الفقه فيها مالك ان قال ان الرجل اذا ملك اى مات ولم يود في حياته زكوة ماله اى اى ان يوخذ ذلك اى الزكوة من ثلث ماله بشرط الوصية كما سياتى ولا يجاوز بها اى بالزكوة الثلث اى لا يوخذ في الزكوة اكثر من ثلث تركته لان لا حق للميت في اكثر من الثلث قلت لكن استثنى في فروق المالكية بعض المصنفين قيد الثلث بل يخرج فيها من راس المال كما في صدقة المسكينة اذ مات ربه الجدي اى على قبل الاداء صرح بذلك في زكوة الشرح التكميل وكذلك في زكوة العين اذا عرفت بمحلولها وبها في ذمت وادعى باخراجها كما صرح به السو في ولا وصية في الزكاة على الثلث مطلقا عند الحنفية كما في فروقهم لان الجوز بالوصية وقيد اى الزكاة وفي الشرح الهندية يتبدى اى ادائها على الوصايا المتفرقة لكن في الفروع ذكر تقدم بعض الوصايا على الزكوة ففي الشرح الكبير ولما وصى بوصايا اوليها امور يخرج من الثلث وضايق من جميعها قدم تلك اسير ثم مدر صحة ثم صدق مريض ثم زكوة لعين او غيره يا وصى باخراجها الى آخره قاله وعند الحنفية كما في الدار المختار اذ اجمع الوصايا قدم الغرض وان اخره الوصى وان تساوى قدم ما قدم اى الوصى اذ ضايق الثلث عنها ولما اى الزكوة بمنزلة الدين عليه اى في التاكيد والتقديم على الوصايا لاني لا يخرج من الثلث فلا بد عليه ما قاله الزكاة في ليس على ظاهره لان الدين من راس المال اجماعا اه ولذا قال فلذلك اى كونه بمنزلة الدين في التاكيد رأيت ان تبدى اى اجول اى يقدم اخراجها على الوصايا المتفرقة قال وذلك اى ايجاب اخراج الزكوة اذا وصى بها الميت فان لم يوص بذلك اى باخراجها الميت فضل ذلك بله اى اخرج الزكوة عنه فلذلك حسن اى يخرج من الميت وان لم يفعل ذلك اهله لم يلزمهم ذلك قلت وبكذا قالت الحنفية كما صرح به ابن عابدين اذ قال ظاهر كلامهم ان الوصيان عليه زكوة لا تسقط عنه بدو وصية لتخليص العدم وجوبها ب وصية ب اشتراط الوصية فيها لانه عبادته فلا بد من الفعل حقيقة واحكام بان يوصى باخراجها فلا يقوم التوارث فانه في ذلك ثم رأيت في صوم السراج المنصرح بجواز تبرع الوارث باخراجها اه والما خلافت الامة في ذلك فقال ابن رشد في البداية اذ مات بعد وجوب الزكاة عليه فان تولى قالوا يخرج من راس ماله وبه قال الشافعي واحدوا وسماق وهو ثور ووقم قالوا ان وصى بها اخرجت عنه من الثلث والا فلا فقه عليه ومن هؤلاء من قلل سبدا بها ان ضايق الثلث ولهم من قلل لا يبدى بها وعن مالك القولان جميعا ولكن المشهور

**قال يحيى** وقال مالك السنة عندنا التي لا اختلاف فيها انه لا تجب على وارث  
سكوة في مال ورثة في دين ولا عرض ولا دار ولا عبد ولا وليدة حتى يحول  
على فمن ما باع من ذلك او اقتضى الحول من يوم باعه او قبضه **قال مالك** والسنة  
عندنا ان لا تجب على وارث في مال ورثة الزكوة حتى يحول عليه الحول الزكوة في الدين

انها بمنزلة الوصية **قال يحيى** قال مالك السنة عندنا التي لا اختلاف فيها بالمسنة المنورة **اد لا تجب**  
على وارث زكوة في مال ورثة بصيغة الماضي وفيه للفقهاء للارجح الى المال على ما في النسخ المصرية وما على  
النسخ الهندية فليفظ ورثة على المصدرية ففي مختار الصحاح ورثة ورثا ورثة ووراثته بجراد وفي الثلاثية  
ثم ذكر بعض انواع المال ثم قال في دين ولا عرض ولا دار ولا عبد ولا وليدة اي امته حتى يحول على من ما  
باع من ذلك المذكور او اقتضى اي قبض وبذا يتحقق بالدين فان ديون الميراث يستقبل بها الحول عند الامام  
مالك صرح به ابن رشد وغيره من اصحابه الحول فاعل يحول من يوم باعه استدار الحول من يوم بيع  
المال للمورث او قبضه اي قبض الدين والمصلحة ان المال الذي وصل الى بعد الميراث لا يجب فيه الزكوة حتى  
يصير مال تجارة ومال التجارة لا يكون حتى يتصل به الفعل من البيع والشراء وبذا اذا كان المال على الميراث لا يجب فيه الزكوة في  
عبد كالعرض وان كان مما يجب في عينة كالدبيب والفسخ فيجب فيه الزكوة بعد الحول من يوم القبض قال  
في الشرح الكبير العيين للمورث فائدة يستقبل بها حولا بعد قبضها وحاصل ما قاله الرضوي بعد ذكر الاختلاف ان  
المعتمد ما في المدة ونه انه لا زكوة في تلك العين الا اذا قبضت فاذا قبضت يستقبل بها حولا ولا زكوة لما مضى الاحكام ولا  
عبرة للقسمة بل العبرة للقبض بخلاف الزرع والماشية ففي المحرر تفصيل وفي الماشية زكوة في كل عام من  
يوم موت المورث ولو لم يقبضها **اد** وذكر الشيخ في المسوي بعد ذلك وفي المناهج المماضية العرض للتجارة اذا اقتربت  
بغيرها بحسب معاوضة كسفره وكذا المهر والقلع في الماصح لا بالهبة والاختطاب وفي العالكية وما عليه بطند  
ليس بمهادنة كالهبة او بغيره من مال بغير مال فانه لا يصح فيه نية التجارة على الاصح **اد** يعني لا يتحقق نية  
التجارة في المذكور الا بالعمل وكذلك لو ورث عرضا وهي مسئلة المتن ففي الدر المختار استثنى التجارة كان لها المقارنة  
النية لعقد التجارة لا ورثه ونواه بها عدم العقد الا اذا تصرف فيه نوايا التجارة فيجب فيه الزكوة لا تثنى النية بالعمل **اد**  
قلت وبذا في العرض فلا وارث دينه فهو في حكم الدين المتوسط عندنا في عينة بدمسيا في حكم الديون في الياب  
الاتي في الدر المختار ومثله اي مثل الدين المتوسط للمورث ويتنا على رجل **اد** قال مالك والسنة عندنا  
**اد لا تجب** على وارث في مال ورثة اي حصل له في الميراث الزكوة بالرفع فاعل لا تجب حتى يحول عليه الحول **اد**  
بعد القبض كما تقدم وبما يظهر ان المراد بالمال منها ما يجب في عينة الزكوة كالنقد ونحوه فكل ان المراد فيه  
المال الذي تجب فيه الزكوة في قيمته فلا تخبر قال مالك الذي لا تجب في عينة الزكوة لا تجب فيه على الورث حتى يحول عليه  
الحول قال الزرقاني لانه فائدة يستقبل به الحول من يوم قبض قال ابو عمر هذا لاجتماع الاختلاف فيه الا ما جاء من ابن عباس  
ومعاوية وقد تقدم قال الزرقاني لكن الذي جاء عنهما انما هو في العطاء وتنزيله لمنزلة المال المشترك لان  
له حقا في بيت المال بخلاف الارث فلا شركة **اد** قلت وما على ابن عبد البر من الاجماع مشكل فان  
فيه خلاف المذهب في بعض صورته وهي ما اذا كان عند الوارث نصيبا قبل ذلك فيجب عندهم فيه الزكوة  
اذا تم حول الاصل وهي مسئلة المال المستفاد كما تقدم قبل ذلك مفصلا الا ان يقلل ان مراده من الاجماع اذا  
لم يكن عند الوارث مال نفسه فالمسئلة حينئذ اجماعية لا تجب فيه الزكوة حتى يحول الحول ولكن قال  
ابو الفرج في الشرح الكبير للبخاري الوارث حوله على حول المورث وهو احد القولين للمشافعي لانه يتجر بملك والقول الثاني  
انه يبنى على حول مورثه لان ملكه يبنى على ملك المورث يدل ان لو اشترى شيئا مميضا ثم مات قام الوارث مقامه  
في الرد بالعيب والاول اولى **اد** الزكوة في الدين اختلفت الاثمة في انواع الديون وتفاوتها  
ووجوب الزكوة فيها ووقت وجوبها على اقول كثيرة لا يسع تمامها هذا المختصر فتم سياقي شيء منه



**مالک عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد ان عثمان بن عفان كان يقول هذا شهر من كوتكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل اموالكم فتؤدوا منها الزكاة**

مالک عن ابن شهاب الزهري عن السائب بن يزيد انكسرى صحابي صغير ان عثمان بن عفان ربه كان يقول وفي رواية للبيهقي من طريق شعيب عن الزهري ان السائب بن يزيد انه سمع عثمان بن عفان ربه عظيم على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا شهر من كوتكم الحديث وقال البيهقي في آخره رواه البخاري في الصحيح عن ابني الهيثم ولحقه الزهري في شرح المذهب بان البخاري لم يذكره في صحيحه بل ذكر عن السائب انه سمع عثمان على منبر النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكره بل قال وكان البيهقي اراد روى البخاري اصله لانه قال الحافظ هذا شهر من كوتكم زاد البيهقي في الرواية المذكورة ولم يسم الى السائب الشهر ولم يسأله قال البخاري يحتل ان يقلل هذا من عتق حاله في الحول ويحتمل ان يريد ان الشهر الذي جرت عادة اكثر بهم باخراج الزكاة فيه قال الزرقاني قبل الاشارة الى رجب وانه محمول على ان كان تمام حبل المال لكن يحتاج الى نقل واحد وقال الحافظان ابن حجر والعيني اخرجه ابو عبيد في كتاب الاموال ونقله عنه عن ابي بصير بن سعد اراد شهر رمضان وقال ابو عبيد وجاء من جيب آخر ان شهر الله المحرم ١٥ وقال الحافظ في التلخيص حديث عثمان انه قال في المحرم هذا شهر من كوتكم الحديث مالک في الموطن والشايف عنه الى آخره قلت لكن لم اجد لفظ المحرم في الموطن ولا سند الشايف واخرج محمد في كتاب الآثار ابو حنيفة حديثا ابو بكر عن عثمان انه كان يقول اذا حضر شهر رمضان ابها الناس ان هذا شهر من كوتكم قد حضر فمن كان عليه دين فليقضه ثم ليترك ما بقي وقال الكسعي في المبسوط لنا حديث عثمان ربه حيث قال في خطبته في رمضان الا ان شهر من كوتكم قد حضر فمن كان له مال وعليه دين فليحسب ماله ما عليه ثم ليترك بقية ماله ١٥ واسرار شيخنا الكلبوسي في المصنف الى ان المال او الشهر الذي يطون فيه العطاء وقيمتة قال صاحب القوت قد احتجب بعض اهل الورع ان يعدم في كل سنة بقدر شهر لئلا يكون مخرجاً عن ما سأل لان اذا اخرج في شهر معلوم ثم اخرج في المقابل في مثله فان ذلك الشهر يكون الثالث عشر وهذا ما غير فقالوا اذا اخرج في رجب فليخرج من العاقبة في جمادى الاخرة ليكون آخر سنة بلا زيادة هكذا في شرح الامم ١٥ من كان عليه دين لاحد فليؤد اول دينه حتى تحصل اموالكم اى تبقى الاموال فليصلكم غير مشغول بحسب التؤد من منها بضمير التانيث في نسخ المصنوع اى من الاموال الباقية بعد اداء الدين وبضمير التذكير في المصنوع اى ما يحصل بعد اداء الدين الزكاة اعلم اولاً ان السنة مختلفة في وجوب الزكاة على المدينون قال ابن رشد المالكون الذين عليهم الدينون التي تستغرق اموالهم او تستغرق ما يجب فيه الزكاة من اموالهم وما يبيعون اموال تجب فيها الزكاة فانه يبيعون مقتلوا في ذلك فقال قوم لا زكاة في مال جبا كان او غيره حتى يخرج منه الدينون فان لم ينجح ما يجب فيه الزكاة ترك والا فلا وقال الثوري والبوثري وابن المبارك وجماعة وقال ابو حنيفة وصحابه الذين لا يبيعون زكاة الجيوب و يبيعون ما سواها وقال مالک الذين يبيعون زكاة الناص فقط الا ان يكون لعروض فيها واقام من دينه فانه لا يبيعون فقال قوم بمقابل القول الاول وهو ان الدين لا يبيع الزكاة اصلاً ١٥ وقال الموفق قال احمد بن اسد ان ما اتفق على زرعه واستدان ما اتفق على ابله احتسب ما اتفق على زرعه دون ما اتفق على ابله لانه من مؤنة الزرع وبهذا قال ابن عباس وقال ابن عمر ربه يحتسب بالدينين جميعاً ثم يخرج مما بعد بها وعلى من احمدان الدين كله يبيع الزكاة في الاموال الغائبة فعلى هذه الرواية يجب كل دين عليهم ثم يخرج العشر مما بقى ان بلغ نصيباً وان لم يبلغ فلا عشر فيه لان الواجب زكاة قسمة الدين وجوبها كزكاة الاموال الباطنة ولانه دين قسمة وجوب العشر كالحراج وما انفقت على زرعه والفرق بينهما على الرواية الاولى ان كان من مؤنة الزرع فالاصل في مقابلة ما يجب صرفه فكان لم يحصل ١٥ وقال ايضا ان الدين

يُمنع وجوب الزكوة في الاموال الباطنة رواية واحدة وهي الاثمان وعروض التجارة  
 وبه قال عطاء وسليمان بن يسار وميمون بن مهران وحسن والحفي والليث ومالك والثوري  
 والاذنعي واسحاق وابو ثور واصحاب الرأي وقال ربعي بن عمار ومحمد بن ابي سليمان والثاقبي في  
 الجديد لا يمنع الزكوة لانه حر مسلم ملك لهما باحو لا فوجبت في الزكوة لمن لا دين عليه ولما روي  
 ابو عبيد في الاموال بسنده الى عثمان في ذكر اثر الهباب ثم قال وقال مالك بن النضر في الزكوة  
 انما هي عروض وادوية اصحاب مالك عن عمار بن عثمان عن شجاع عن نافع عن ابن عمر فوجها اذا كان لرجل العت  
 درهم وعليه الف درهم فلا زكوة عليه ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اخذ الصدقة  
 من اغنيائكم فاردت بان يقر انكم قد اقمتم على انما لا تجب على الاغنياء ولا تدفع الا الى الفقراء وهذا من اجل  
 اخذ الزكوة فيكون فقيرا فلا تجب عليه الزكوة لانها لا تجب الا على الاغنياء والفقراء ولقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا صدقة الا من ظهر غنى واما الاموال الظاهرة وهي تلك المنة والحبوب والثمار فروي عن احمد ان الدين يمنع الزكوة  
 فيها اليث قال احمد في رواية سمعت ابن ابراهيم بيتي بالدين فيقتصر في نظر ما بقي عنده بعد اخر ارج  
 الصدقة فيزكي بالبقى وهو قول عطاء وحسن وسليمان وميمون بن مهران والاذنعي والثوري والليث واسحق لعموم  
 ما ذكرنا وروي انه لا يمنع فيها وهو قول مالك والاذنعي والثاقبي روي عن احمد انه قال قد اختلف ابن عمر  
 وابن عباس فقال ابن عمر يخرج ما استدان او اذنت على ثمرته واهله ويزكي بالبقى وقال الاخر يخرج ما استدان على  
 ثمرته ويزكي بالبقى وليس اذنت عليه بذه الرواية لا يمنع الدين الزكوة في الاموال الظاهرة الا في الزرع والثمار فاما  
 استدانه للانفاق عليها خاصة وبذا اظهر قول الحرقي ا م قلت وتوضيح مسلك الامتة في ذلك كما في فروعهم  
 ما في شرح الكبير ولا زكوة في مال دين ان كان المال عينا كان الدين عينا او حضا او مؤجلا وليس عنده من  
 العروض ما يجعله فيه قال الدوسي قولنا ان كان المال عينا اي بخلاف ما اذا كان حرضا او مشية او معدا فان الزكوة  
 في ايها فلا يستطاع الدين وقوله ما يجعله فيه اي ما يجعله في مقابلة الدين الذي عليه ا ما لو كان عنده من العروض  
 ما يجعله في مقابلة الدين الذي عليه ولو كانت كتبنا فاذ يترك تلك العين ا م هذا اعتد المال كسيرة واما عند  
 الشائعية فنقل الشيخ في المسوي للشافعي في المسئلة ثلثة اقول الظاهر لا يمنع مطلقا والثاني يمنع والثالث  
 يمنع في النقد والعروض ولا يمنع في المشية والثمار وبكذا في تحفة المحتاج وبسط في شرح الاحياء اختلافات  
 اقول الثالث فحيث في زكوة الدين وفي قيل المأرب ومنع وجوب الزكوة دين ينقص النصاب سواء كان  
 النصاب من الاموال الباطنة كالاثمان والتمير وعروض التجارة او من الاموال الظاهرة كالمواشي والحبوب ا م  
 وفي الدر المختار ولا على مدلول العبد بعد رد ريسه في الزمان بلغ لهما باقل ابن عابد بن قوله مدلول للعبد  
 الادنى ومدلول بدين ليعال به العبد ليشمل دين الزكوة والمخرج لانه لا يتقاسم مع اذ يمنع لان له مطالبا من  
 جهة العبد ا م وفي الدر المختار باب العتد ويجب مع الدين ا م فاذا عرفت ذلك تحقق لك ان الدين يمنع الزكوة  
 مطلقا عند الحناكية ولا يمنع مطلقا في الظاهر اقول الشافعي على قول المسوي ومنع غير زكوة الحوت فقط عند الحنابلة  
 ومنع غير زكوة الحوت والحدن والمأشية عند المالكية واذا تحقق ذلك فقد علم ان قول عثمان رضي الله عنه  
 الجمهور باجملة خلافا لظاهر اقول الامام الشافعي رضي الله عنه قال صاحب المصنف على ما كساه ابن الترمذي في قول  
 عثمان رضي الله عنه ان الدين يمنع زكوة العين وانه لا يجب الزكوة على من عليه دين وبه قال سليمان بن يسار  
 وعطاء وحسن وميمون بن مهران والثوري والليث واما محمد واسحق وابو ثور ا م ولما كان اثر الهباب  
 مخالفا لقول الشافعي اذ له كما حكاه الليث في اذ قال بعد ان ذكر اثر حماد بن زياد انه وان كان عليه من الدين  
 مشكوكا وهو قول الشافعي في الجديد وكان ليقول يشهد ان يكون عثمان ا م امر بقضاء الدين قبل حلول الصدقة  
 وقوله هذا مشهور زكوة ا م الذي اذا مضى حلت قال ابن الترمذي في هذا تأويل مخالفت للظاهر وقد  
 اخرج الطحاوي في احكام القرآن كلام عثمان ولفظه فمن كان عليه دين فليقتضه وادوا زكوة  
 بقية اموالكم الى آخر ما قاله قلت وهذا موافق لما تقدم عن السرخسي زاد السرخسي ولم يذكر عليه احد من  
 الصحابة فكان اجماعا منهم على انه لا زكوة في النقد للشغل بالدين ا م واخرج ابن ابي شيبة برواية الزهري  
 عن ابي ثوبان بلفظ فمن كان عليه دين فليقتضه وزكوة البقية اموالكم واخرج القضا عن طاووس

مالك عن ايوب بن الى تيممة السخثيا عن ابن عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضة بعض الولاة ظلما يا مرة يرددة الى اهله وتوخذ ذكوته لما مضى من السنين ثم عقب بعد ذلك بكتاب الا توخذ منه الا من كوة واحدة فانه كان ضمرا

اذا كان عليك دين فلا تزكهم وعن ابراهيم قال اذا كان من بينك الرجل ماله فزك للمناس عليه فيعزله  
 وعن فضيل قال لا تزك للمناس عليك ومن الحسن قال للزكاة مدر معلوم فادعها وادك حسب ماله الشاهد  
 والغائب فيؤدي عنه الا ما كان من دين وغير ذلك من الآثار فالك من اليوب بن ابي عبيد بن اسلم  
 كيسان الخثعمي نسبة الى خثعمان بن قيس الجذلي بن اهل مكة وفي نصب الراية ان فيه القطا  
 بين اليوب وعمر بن عبد العزيز كتب اے مکتوباً الى بعض عماله على الظاهر وسما في عن  
 ظلام صاحب الجمع ان المکتوب كان الى ميمون بن مهران وكان على خراج الجزية وخصاً بها عمر بن  
 عبد العزيز كما في تزييب الحافظ في مال قبضه بعض الولاة اى اخذته من المالك فطلبها مرة اى ما عمر  
 يوخذ زكوة لما مضى من السنين نظر الى اده في ملك صاحبها في هذه الاعوام وبه قال الثوري وزفر و  
 الشافعي قاله الزياتي ثم عقب بعد ذلك اى ارسل بعد الكتاب الاول بكتاب آخر ورجع ما كتب اولاً فكتب  
 في هذا المکتوب الثاني ا لا تؤخذ من اى من ذلك المال الا الزكاة واحدة نظراً على ان الزكاة تجب في  
 العين بان يملك من ثمنه وهذا المال منته عن ثمنه فلم تجب فيه الزكاة واحدة وبه قال مالك والاوزاعي  
 وقال الليث والوكيعون يستأنت به حراً ولعله ابن حبيب عن مالك وهو احد قولى الشافعي قاله الزياتي و  
 لا يرهب عليك ان قوله الزكاة واحدة بلفظ الاستئذان في جميع النسخ المصرية والاندلسية والمتون والشروح  
 فما في بعض النسخ المسند من سقوط الاصل من النسخ فان المعروف من مذهبه عن عبد العزيز ان الزكاة  
 الواحدة فانه اى هذا المال كان ضميراً بحسب قضاء المجتهدين غائباً عن ربه لا يقدر على اخذه قال ابن عبد البر وقيل  
 الضمير الذي لا يبدى صاحبه يخرج ام لا بدوا صحيح وفى الصحيح حديث ابن عبد العزيز كتب الى ميمون بن مهران في  
 مظالم كانت في بيت المال ان يرد بها على رايها وياخذ منها زكاة عما فيها فانه كانت مالا ضميراً هو الغائب الذي  
 لا يرهب من اثمته اذا غيبته فقال يمتعه فاعل او افضل اء وخرج ابن ابي شيبة عن عمرو بن ميمون قال اخذنا  
 ابن عبد الملك مال رجل من اهل البركة يقال له ابو عائشة عشرين الفا فالتقاها في بيت المال فلما دلى عمر بن عبد العزيز  
 اتمام ولده فخرجوا اليه المظلمة فكتب الى ميمون ان ادفع اليهم ما هم وفد زكاة ما هم فدا فاولاد كان لا  
 ضميراً اذا غابت زكاة ما مضى كذا في الدنيا وكتب شيخنا الدبولى في المسوى انظر قولى الشافعي في الدين الحلال على طي  
 وفي ان فيه الزكاة بالغسل وفي الضمائر الذين المؤجل والمتخير اخذته ان يكسب فيه اذا وجد الاحوال كلها وقال مالك عليه  
 زكاة حل واحد كقول عمر بن عبد العزيز وعبد بن جعفر لا تجب في الضمائر اء وفى المصنف ما حاصله من الضمائر ما يتكرر  
 وصوله الى المصنوب والمضال والنحو وفيه ثلاثة اقوال مشهورة الاول تجب الزكاة لجميع السنين الماضية اذا رجع  
 الى صاحبها والثاني لا تجب مطلقاً والثالث تجب سنة واحدة قال ومنقول الاول لغيره مالك ومنقول الثاني لغيره  
 التمام ومنقول الثالث خوف الاحكام اذا وجدت جميع السنين اء قال المؤلف الذين على ضربين احداً دين على  
 معتز به باول كى فعله صاحب زكاة الاولاد لا يلزم اخراجها حتى يقبضه فيؤدي لما مضى روى ذلك عن علي رض  
 وبنه قال الثوري والبرثور واصحاب الراى وقال خثعمان بن مهران وعاصم بن جابر بن زيد والحسن و  
 ميمون بن مهران والزهري وقتادة وحماد بن ابى سليمان والشافعي واسحق واليعقوب عليه اء راج الزكاة في الحال  
 وان لم يقبضه لانه قادر على اخذه والنسرة فيه فلهزمه اخراج زكوة كالمودعته وقال عمر بن عيسى في الدين زكاة  
 وروى ذلك عن عائشة وابن عمر وروى عن سعيد بن المسيب عطاءه في اء راج وعطاءه في اء راج وروى في الدين زكاة  
 ولما ناء دين ثابت في الزمة فلم يلزمه اء راج قبل قبضه كالمودع كالمودع الثاني ان يكون على ماله

**مالك عن يزيد بن خصيفة** أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله عليه تركه فقال لا قال مالك لا مال الذي لا اختلاف فيه عندنا في الدين إن صاحبه لا يتركه حتى يقبض وإن أقام عند الذي هو عليه سنين ذوات عدل ثم قبض صاحبه لم يجب عليه إلا من كوة واحدة فإن قبض منه شيئاً لا تجب فيه الزكاة فإنه إن كان له مال سوى الذي قبض يجب فيه الزكاة فإنه يترك مع ما قبض من دينه ذلك

أوجاهة وماطل به فهل تجب فيه الزكاة على روايتين أحدهما لا يجب وهو قول جماعة من أصحابنا وهو قول الحارث لأنه غير مقدور على الانتفاع به شبه مال المكاتب والرواية الثانية يتركه إذا قبضه لما مضى وهو قول أبي داود وأبي حنيفة لما روي عن علي بن ربيعة في الذين المقتنون قال إن كان صادقا فليتركه إذا قبضه لما مضى وروى نحوه عن ابن عباس رويهما أبو عبيد وللشافعي قولان كالأمرين ومن عمر بن عبد العزيز والحسن والبيهقي والأوزاعي ومالك يتركه إذا قبضه لعام واحد وقال أيضا الحكم في المسروق والمضروب والمجهود والفضل واحد وفي الصحيحين روايتان أحدهما لا زكاة فيه لغيره الأثرم والميرفي وشيخنا صاحب المصنف لا يستقبل به حولا وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي في قديم قوله والثانية عليه زكاة وعلى كلتا الروايتين لا يلزم ما أخرجه زكاة قبل قبضه قال مالك إذا قبضه زكاة لحول واحد وفي البداية لنا قول على زكاة في مال الضمان قال الزبلي غريب وفي البداية إرادته لم يجز مطلقا وقال السروي روي هذا موقوفنا وهو موقوف على النبي صلى الله عليه وسلم بنقل الأصحاب كصاحب المبسوط والمحيط والبدل وقال الزبلي روي أبو عبد الله إمامنا بن سلام حدثنا يزيد بن يارون ثنا هشام بن حسان عن الحسن البصري قال إذا حضر الوقت الذي لا يدرى فيه الرجل زكاة أو لا من كل مال ومن كل دين إلا ما كان منه ضمانا للرجوع وقال القاري في شرح التقاية ولنا ما ذكره بسط ابن الجوزي في آثار الأوصاف عن عثمان وابن عمر لا زكاة في مال الضمان مالك عن يزيد بن المثناة التحتية فزاي محجة ابن خصيفة بخاتمة ثم صادفناه وقد وقع التخصيص في بعض النسخ فذكره بإثنين بينهما وبينه وبين النسخ والصواب لصاحبها ففقدنا مضمونا منسوب إلى حماد فهو يزيد بن عبد الله بن خصيفة بن يزيد الكندي الملقب بـ نقعة من رجال الستة زعم ابن عبد البر أنه ابن أبي السائب بن يزيد أنه سأل سليمان بن يسار أحدا نقعة عن رجل له مال وعليه دين مثله يعني كان له مال بمقدار الدين ولا مال له زاد من مقدار الدين وعليه زكاة إسه زكاة هذا المال المشغول بالدين وفي النسخ المصرية يدعى الضمير بلفظ زكاة والمؤدى واحد فقال لا زكاة عليه وبه قال الجمهور كما تقدمت أقوالهم خلافا لأهلنا قال الشافعي رحمه الله قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا في مسئلة الدين إذا كان لاحدا صاحبه إسه مالك لا يتركه حتى يقبضه وإن أقام إلى المال الذي هو دين عند الذي هو عليه أي عند المدين سنين ذوات عدل أي إن أقام عنده عدة سنين ثم قبضه صاحبه لم يجب عليه الزكاة واحدة نظرا على أنه لو وجب لكل سنة فربما جفت الزكاة لكن عدم الزكاة في الدين عند المالكية معتبر بأربعة شروط ذكرت في الفروع كالشرح الكبير وغيره ثم ذكر المصنف حكم الدين إذا استوفى مطلقا فقال فإن قبض صاحبه منه أي المدين أو الدين شيئا لا تجب فيه الزكاة أي قبض منه شيئا لا يبلغ عدل لصاحب فهو له شيئا موصوف وجملة لا تجب صفته له فإنه إن كان له أي المال مال آخر سوى الذي قبض من الدين ويكون له المال مما تجب فيه الزكاة والجملة صفته للمال فانه يترك في جميع النسخ المصرية وفي البداية يزيد خمير المغلول بلفظ يتركه قال الزبلي قال ابن وهاب يدل على أن لفظ خمير بدون الضمير ثم الملقب بـ ما لا يقل ويحصل البناء للقول والمقام عن ابن وهاب يتركه بهاء الضمير لئلا يلدل والجملة بالشرط مع ما قبض واستوفى من دينه ذلك

قال وان لم يكن له ناض غير الذي اقضى من دينه وكان الذي اقضى من دينه لا تجب فيه الزكوة فلا من كوة عليه فيه ولكن يحفظ عد ما اقضى فان اقضى بعد ذلك عد ما يقيم به الزكوة مع ما قبض قبل ذلك فعليه فيه الزكوة قال فان كان قد استهلك ما اقضى او لا ولم يكن يستهلكه فالزكوة واجبة عليه مع ما اقضى من دينه فاذا بلغ ما اقضى عشرين دينارا عينا او ما تى درهم فعليه فيه الزكوة ثم ما اقضى بعد ذلك من قليل او كثير فعليه فيه الزكوة بحسب ذلك

قال الزرقاني وكذا ان كان ما عنده اقل من انصاف قدر مال عليه الجول ثم قبض ما اذا اضاف اليه ثم به انصاف فانه ينزى يوم القبض منهما فان لم يعمل الجول على ما يبره لم يترك ما قبض من دينه حتى يبلغ انصافا قال وان لم يكن له ناض قال في الجمع ناض المال بوجوه اربعة وهما ونفسه عينا او رد قاض المال اذا تحول لغيره ما كان متناظرا و منه حديث صدقة ما ناض اى حصل وظهر من اثمان المتعثر وغيره اى في الذي اقضى من دينه اى لم يكن له مال سوى الذي استوفى من دينه وكان الذي اقضى من دينه لا تجب فيه الزكوة قللت من انصاف وقلته لا تجب فيه الزكوة لان الزكوة عليه فيه اى في هذا المال الذي استوفى من دينه ولكن يحفظ عد ما اقضى ليعينه مما يستوفى بعد ذلك قال ان يقضى بعد ذلك عد اى مقدار ما يقيم به الزكوة مع ما قبض من الدين قبل ذلك فعليه فيه الزكوة لان ثم انصاف بغيره ما كان مستوفى قبل ذلك قال فان كان قد استهلك ما اقضى او لا لم يكن يستهلك بل ملك بغيره اى اولئك اصله بل كان موجودا على الثاني فلا ريب انه يضم واما على الاول فينظر اذا ملك بغيره فالحكمة فلا تخفى عند المالك قل الباجي لو ان يقضى عشرة من دينه تخلت باقر من السماء ثم قبض اخرى فنقل محمد بن الموازي ليس عليه زكوة ما تلف وقال سمعون في المجموعة سوا وتلفت بسبب او بغير سبب يزكها وهو قول ابن القاسم لا تجب اى قلت وذكر الخلاف في الدوسوق ايضا واقتصر الدوسوق في الشرح الكبير على القول الثاني فقط اذا قال فيمن قبض عشرة ثم عشرة بغيره عند قبض الثامن اى اذا بقيت الاولى ليقبض الثانية بل ولو تلفت التهم قل الدوسوق اسم مقول اى حيث قبض انصافا فانه يزكبه ولو تلفت بغيره قبل كماله فلا فلا في الموازي حيث قال اذا تلف التهم من غير سهم سقطت زكوة وسقطت زكوة باقي الدين ان لم يكن فيه انصاف واما اذا تلف بسبب فالزكوة الفاقا ورده للمصنف بل واستظهره ابن رشد اى بالزكوة واجبة عليه اذا تم انصاف مع ما اقضى من دينه اولا ولو تلفت فاذا بلغ ما اقضى اى بلغ حصة ما استوفى من الدين ولو متتجا عشرين دينارا عينا او ما تى درهم اى بلغ انصاف الذهب او الفضة فعليه فيه الزكوة لتتام انصاف ثم ما اقضى وفي النسخ المرفوعة ثم ما اقضاه بعد ذلك اى بعد استيفاء انصاف من قليل او كثير فعليه الزكوة عند القبض ولا ينظر انصاف بعد ذلك اذا لم ينظر انصاف مرة بحسب ذلك اى بحسب ما قبض ولو دينارا او درهما او حاصلا ذلك كله ان الدين اذا استوفى متفقا فلا تجب عليه الزكوة حتى يتم انصاف فان استوفى في الحرم مثلا عشرة دينار ثم في رجب عشرة اخرى فلا تجب الزكوة الا في رجب ولو تلفت العشرة التي استوفى في الحرم الا ان يكون عند الاستيفاء الاول منه من انصاف مقدارا يجب فيه الزكوة فتضم به العشرة الى ذلك انصاف ويترك معه ثم اذا تم انصاف في رجب فكلما استوفى بعد ذلك من قليل وكثير فحجب زكوة عند القبض ولا ينتظر انصاف بعد ذلك وفي النسوة اظهر قول الشافعي في الدين الحال على طي وفي ان فيه الزكوة بالفعل وفي الضمار والدين المؤجل والمتعذر اخذه ان يجب فيه اذا وجد لاحوال كلها اى وعند ابي حنيفة ربح الدينون ثلثة انواع دين قوى يقرض وبذل مال تجارة فكلها قبض الربيعين ربها يلزمه درهم وقيد بالربيعين لان الزكوة لا تجب في الكسور من انصاف الثاني عنه ما لم يبلغ اربعين المخرج فلذلك لا يجب الا اذا لم يبلغ اربعين المخرج والثاني دين متوسط وهو بديل مال تغير التجارة كالمسالة

قال مالك والدليل على ان الدين يغيب اعواما ثم يقتضى فلا يكون فيه  
الا من كوة واحدة ان العروض تكون عند الرجل للتجارة اعواما ثم  
يبيعها فليس عليه في انماها الا من كوة واحدة

وصحبه بالخبر فيجب عند قبض ما تبين منه والثالث دين ضعيف وهو بدل غير مال كبر ودية وبذل كناية  
وخلع فلا تجب الا عند قبض ما تبين منه مع حوالان الحول بعد القبض ولا خلاف في ان حول الدين القوي هو  
حول الاصل واختلقت الروايات عنه في حول الدين المتوسط بل يجزى بالدين القوي او الضعيف ونها كل  
عند الامام وعند صاحب الدين كلها سواء تجب زكوتها ولو أدى منه قبض شيئا قليلا او كثيرا والدين  
الاجتماعي والسجاية في رواية كذا في الدر المختار وبما مشه في العروض للمرجع ومن كان له دين او حوّل من مضمون او  
مسروق من صدقات وغيره فممن مبيع على ما غيره ادى زكوة اذا قبض لما مضى اما وانت خير بان  
الا وفق بالاصول قول من فرق بين الدينين بالقوة والضعف فان الدينين كلها ليست بسواء اسمية  
فالدين القوي يشبه بالوديعة وتقدم ان الزكوة في البائع لكل سنة اجماعا وقد اخرج ابن ابي شيبة عن  
ابن عمر رضي قال زكوة اموالكم حوالا في الحول وما كان من دين فقتل زكوة وان كان من دين فمضون فلا زكوة  
فيه حتى يقبضه صاحبه قال مالك مشرع المصنف من ههنا بيان الدليل لما قاله اولان ان المال  
اذا بقي عند المدين عدة سنين فلا تجب فيه الزكوة الا السنة واحدة فقال والدليل مثبت او غيره ان العروض  
الى غيره على ان الدين اذا ما يغيب اعواما اي سنين ثم يقتضى ان يستوفى فلا يكون فيه الا زكوة واحدة  
اي سنة واحدة لا لكل السنين ان العروض اي الامتعة تكون عند الرجل وذكر الرجل لا كثيرا ولم والتاجر  
المحتكر ولو ائتمن للتجارة اعواما في تحتكر عنده سنين ثم يبيعها فليس عليه في ائتمنها الا زكوة واحدة عنده  
فاستدل بقبول الدين على عرض المحتكر والجامع بينهما عدم القدرة على النماء لكن القيس عليه وهو زكوة المحتكر  
الغنيان يخص بمسلك الامام مالك فانه فرق بين المحتكر والمدين فلا يجوز ان يقال ان زكوة في مقدارة التاجر يتقسم على  
سنتين مدين وغيره فالدليل الذي يكثر به وشرائه ولا يقدر ان يضبط احواله فلهذا جعل لنفسه سنة من السنة  
ليقوم فيه ما عنده من العروض ويحصى ما له من الدينون لم يفرق قبضها فبكر في ذلك مع ما عنده من النقص  
واما غير المدين وهو المحتكر الذي يشتري السلع ويتزلف بها النفاق فهذا الزكوة عليه فيما اشترى من  
السلع حتى يبيعها وان اتاقت عنده احوالا او قال ايضا في المداينة ان ما كان له قال اذا بارع العروض زكاة  
سنة واحدة كالحال في الدين وذلك عنده في التاجر الذي يتضبط له اوقات شراؤه وعرضه واما الذي  
لا يتضبط لهم وقت ما يبيعونه ولا يشترونه وهم الذين يتصرفون باسم المدين فكم هؤلاء عند مالك اذا حال عليهم  
الحول من استداء تجارهم ان يقوم ما بيده من العروض ثم يقسم الى ذلك ما بيده من الدين وما له من الدين الزكوي  
قبضه ان لم يكن عليه دين مثله وذلك بخلاف قوله في دين غير المدين فاذا بلغ ما جتمع عنده من ذلك انصافا  
اوى زكوة وسواء ارضى له في عامه شيء من الدين او لم يرض بلغ انصافا او لم يبلغ وبه رواية ابن ابي شيون عن  
مالك وروى ابن القاسم عنه اذا لم يكن له ناض وكان يتجر بالعروض لم يكن عليه في العروض شيء فممن من  
المشترط وجود الناض عنده وممن من شرطه والذي بشرطه ممن من اعتبر فيه النصاب وممن من لم يعتبر وقال  
الزكوي زكوة العروض يكون من اعيانها لا من ائتمنها وقال في غير الناض والوديعة واعد النوري والا فزاعى و  
غيرهم المدين وغير المدين حكم واحد ومن اشترى عرضا للتجارة فحل عليه الحول تومه وزكاه واما مالك فاشبه  
النوع بهما بالعين لئلا تستلزم الزكوة ما ساعن المدين وبها هو بان يكون شرطه انما اشبه منه بان يكون  
شرطه مستتب من مشرع ثابت ومثل هذا الذي يفرقونه بالنقص المرسل وهو الذي لا يستند  
الى اصل منصوص عليه في الشرع الا بالفعل من المصلحة الشرعية فيه واما مالك فيعتبر بالصالح وان لم يستند  
الى اصول منصوص عليها او قال الموفق العروض جميع عرض وهو في الاثمان من المال على اختلاف انواعه



**قال يحيى قال مالك** الا مر عندنا في الرجل يكون عليه الدين وعنده  
من العروض ما فيه وفاء لما عليه من الدين ويكون عنده من الناض سوى  
ذلك ما تجب فيه الزكاة فانه يزكي ما بيده من ناض تجب فيه الزكاة واذا  
لم يكن عنده من العروض والنقد الا وفاء دينه فلا زكاة عليه حتى يكون  
عنده من الناض فضل عن دينه ما تجب فيه الزكاة فعليه ان يزكيه  
**زكاة العروض**

اخرج عمر اوان شاء اخرج من الثمن وهذا لميل على جواز اخراج القيم وحسب قول معاذ لابل المين انتموني  
بتمكين اوليين فانه اليه علمكم واقنع للمهاجرين بالمدنية وعن طائفة اقال لما قدم معاذ المين قال انتموني بعرض  
شباب الحرير وعن عطاء قال كان عمر بن الخطاب يخذ العروض في الصدقة من الدراهم ولان المقصود جمع  
الحاجات ولا تختلف ذلك بعد اتحاد قدر المال بته باختلاف صور الاموال ولنا قول ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم صدقة القطر الحرير فلما عدل عن ذلك ترك المفروض وقال النبي صلى الله عليه وسلم في  
اربعين شاة مشاة وهو وارثا بيا نجل قوله قال واؤد الزكاة الى آخرها بسطه قال يحيى قال مالك الامر  
راد في النسخ البندية بعد ذلك الذي لا اختلاف فيه عندنا في الرجل يكون عليه دين وعنده من العروض  
اي الامتعة ما ايسر مقدار يكون فيه وفاء لما عليه من الدين ويكون عنده من الناض اي التقدير الذي يوجب  
الفضل سوى ذلك ما ايسر مقدار تجب فيه الزكاة لميلوه النصاب فانه يزكي ما بيده من ناض تجب فيه  
الزكاة بل فيه صفة من زاد في النسخ البندية بعد ذلك قال يحيى قال مالك واذا لم يكن عنده من العروض والنقد  
الا وفاء دينه فلا زكاة عليه لان قابل الدين وما قابل الدين فلا زكاة فيه عندنا بجمهورية تقدم حتى يكون عنده  
من الناض ايسر التقدير فضل اي زيادة عن دينه اي بفضل عنده عن مقابلة الدين ما تجب فيه الزكاة اي يكون عنده  
فضل من الدين بمقدار تجب فيه الزكاة فعليه ان يزكيه اي يزكيه في الفضل حاصل ان الرجل اذا لم يفضل عنده من مقابلة الدين مقدار ما تجب  
فيه الزكاة فلا زكاة عليه لما تقدم ان الدين يمنع وجوب الزكاة اما اذا فضل عنده عن مقابلة الدين مثلاً يكون  
عنده نصاب العين ايضا ونصاب العروض ايضا فالدين يعرف الى العروض عند الامام مالك ولو جوب الزكاة على  
العين وفي المسئلة خلاف الحنفية ففي الذم المختار ولو له نصاب صرف الدين لا يسر بافضاء ولو اجناسا صرف  
الا فاما زكاة ولو تساويا فخير قال ابن عابدين قوله لو له نصاب الخ كان يكون عنده درهم ودنانير وعقود  
التجارة وسواكم يصرف الدين الى الدراهم والدنانير ثم الى العروض ثم الى السواك ثم اى زكاة العروض قال  
البحيري بفتح العين واسكان الدراهم لكل ما قابل التقدير من صنوف الاموال ويطبق ايضا على ما قابل الطول  
وبعض العين ما قابل النقص في السهام وبكسر ما جعل لزم والدرج من الانسان وبفتحين ما قابل الجواهر او قال  
البحري - جمع عرض وهو المتعار وكل شيء سوى التقدير وقال في المصباح المنيق قالوا درهم والدراهم عين ومساها  
عرض والجمع عرض وكفلس وفلس وقال ابو عبيد العروض الامتعة التي لا يد عليها كيل ولا وزن ولا تكون حيوانا  
ولا عقارا قال ابن الهمام العروض جمع عرض بفتحين حطام الدنيا والسكون المتعار وهو مينا وادى لان الباب  
في بيان حكم الاموال التي هي غير التقدير والحيوانات قال التوفي تجب الزكاة في قيمة عرض التجارة في قول اكثر  
اهل العلم قال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ان في العروض التي يرد بها التجارة الزكاة لفعالها بالكل الذي في ذلك من ثمر  
وابنه وابن عباس وبه قال الفقهاء السبعة والحسن ومجاهد بن زيد ويحيون بن مهران وطائفة من اهل الحديث و  
الثوري والاذاعي والثقفى والويعيدي وسحق واصحاب الرأي وحكي عن مالك وداود زكاة فيها ما قلت  
ما حكى عن مالك لو صرح يكون روايته والا فحاشا لقله المذهب لم يحكموا خلافه والموطأ يرويه عليه واهل الفروع  
لما كسبه اشتهر بالظاهر ان المسئلة اشتهرت على الموقوف بالتمسك فان ما كأم يوجب عليه الزكاة في كل سنة  
بل اوجب على ثمنه اذا لم يرد واحدة فقط قال ابن رشد في البداية انفقوا على ان لا زكاة في العروض التي



مالك عن يحيى بن سعيد عن مزريق

لم يقصد به التجارة واختلوا في المحاب الزكوة فيما أخذ منها التجارة فذهب فقهاء الامصار الى وجوب ذلك ومنع ذلك اهل الظاهر احرار وفي البذل عن الشوكاني في زكوة التجارة فاجابته بالأجماع كما نقله ابن المنذر وغيره ولم يخالف فيها الا القليلة فقالوا لا تجب الزكوة في الخيل والرقين لا للتجارة ولا لغيرها قلت لكنهم اظهروا زكوة العروض مطلقا قايما عليها وقال ابن العربي الزكوة واجبة في العروض من اربعة ادلة الاول قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة وبذام في كل مال على اختلاف اصنافها وتمايز اسمائها واختلاف احوالها فمن اراد ان يخصه في شيء فعليه الدليل الثاني ان عمر بن عبد العزيز كتب باخذ الزكوة من العروض والملا الملاء والوقت الوقت لعدان استشاروا في استخراج حكم بذلك وقضيه على الامة فارفع الخلاف بحكمه التام الثالث ان عمر بن الاخي قد اخذ باقبله ويومض من رواية انس بن مالك ان ابا داود ذكر عن سمرة بن جندب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر فان خرج الزكوة مما عده للبيع ولم يبع فيه خلاف عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت وعديث سمرة هذا احتفلوا في فهمه وتضعيفه وفي البذل عن الزيلعي الحديث سكنت عند الوداد والمنذري قال عبد الحق في احكامه ضميم هذا ليس مشهور ولا تعلم روى عنه الاجعبر بن سعد وليس جعفر بن احمد بن علي بن ابي الهيثم لا يستلزم الجهالة وقال ابن النقطان في كتابه متعقبه عن عبد الحق فذكر في كتاب الجهاد حديث من كتم قالوا سكنت عنه من رواية جعفر بن احمد الصحيح منه وقال ابن عبد البر وقد ذكر هذا الحديث رواه الوداد وغيره باسناد حسن انتهى قال الزرقاني قال داود لا زكوة في العروض لو لم يكن لان التجارة لا يخرجها عن البيع على المسلم في عهده ولا في صدقة ولم نقل الا ان ينوي بها التجارة وتجب ان هذا القبض لا يصلح في الاحتجاج بالظاهر لان الشرع في مال خذ من اموالهم صدقة فليس السليم لو خذ من كل مال الا ما خص يستدعي الاحتجاج فيه خذ من كل مال ما عدا الرقيق والميل لانه لا يقبس عليها في معنى ما من العروض وقد اجمع الجمهور على زكوة عروض التجارة وان اختلفوا في الادارة والاحتكاك والجهة ليجب ما نقله مالك من عمل المدينة والتقدم من عمل العمرة وحديث سمرة قال الطحاوي ثبت عن عمر وابنه زكوة عروض التجارة ولا خلاف لهما من الصحابة في هذا يشهدان قول ابن عباس وعائشة لا زكوة في عروض الرماهي في عروض القنينة وفي شرح الاحياء الاصل في وجوبها قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم الآية قال مجاهد ثبت في التجارة وروى الحاكم في المستدرک باسنادين صحيحين على شرط الشيخين عن ابي ذر روى عنه في الاصل صدقتها محدث وفي البر صدقتها وفسره بالثياب المدة للبيع عند الزاين وعلى السلاح ام قال ابن الهمام وروى ابن دقيق الصيدان بالابواب بالزراعي لكن صرح النووي في تهذيب اللغات انه بالزراعي وان اجزمه صفة بالزراعي وقسمه بالزراعي قال اللطفي يروي الدارقطني عن ابي ذر روى عنه في الاصل صدقتها وفي النعم صدقتها وفي البر صدقت قاله بالزراعي ولا خلاف انها لا تجب في عتقها فثبت انها في قيمته وعن ابي عمرو بن محاسن عن ابيهم قال امرني عمر بن الخطاب فقال لا زكوة قال قلت مالي مال الاجاب وادم قال توهمنا اذكر كتمان رواه احمد والبيهقي وبه تصحيحه في نسخة مشهورة ولم يتكره فيكون اجماعا وبسط الكلام على طرق احاديث الباب والاثر الزيلعي والمحافظة في الحديث والتفويض وغيرهما ما راجع اليها ولو شئت ولا حاجة لنا الى التفصيل ذلك ليعدا لمجتمعت للارادة عليها وكفى بجمعة قدوة لشركائهم وحرام عن وعن سائر المسلمين حسن الجزاء مالك عن يحيى بن سعيد الاصبغ عن ابن زريق بكذا في نسخة النسخ المصرية والهندية من المتن والشروح بتقديم الزراعي المجتمة على الراجح قال الباقون بهذا وقع في رواية يحيى بن زكريا المجتمة قبل الزراعي والاصواب بالزراعي المجتمة قبل الزراعي المجتمة وعليه جمهور الرواة ام قلت بكذا في المنتقى وحمل العلامة الزرقاني عن البايعي عكس ذلك والظاهر اذ تسارع في النقل وذكره المحافظ في تقريبه وتذييله في باب الزراعي المجتمة ثم عاده في الزراعي المجتمة واحال ذكره على الاول واختلفت اهل الرجال في الصحيح مال المحافظ ذكره البخاري وغيره وادى وذكره ابو زرعة الدمشقي في الزراعي وقال ابو زرعة الرازي انه بتقديم الزراعي صحيح وذكره ابن حبان في الثقات في الزراعي فقطم هذا القبول لقيه به عبد الملك

ابن حيان وكان ذريق على جواز مصر في زمان الوليد وسليمان وعمر بن عبد العزيز فذكر ان عمر بن عبد العزيز كتب اليه ان انظر من مراك من المسلمين فحن مما ظهر من اموالهم محايرون به من التجارات من كل الرعين ديت لا دين لا

ابن مروان واسمه سعيد بن حيان بفتح الحاء والمهمله وتشديد الهمزة المشددة التحتية هكذا ضبط الزرقا في وبيده صنيع الحافظ وغيره من اهل النحال اذ ذكره بعد ذريق بن حكيم فاني بعض النسخ الهندية من لفظ ذريق ابن حيان بنقطه واحدة والتمس على انه بالموحدة تصحيف والصواب ابن حيان الرشدي ابو المقدم القرطبي مولاهم له في مسلم حديث واحد في في اماره يزيد بن عبد الملك وفي التقرير صدوق من الساس والسمات فنهله ورايت سكتة وكان ذريق على جواز مصر أي طريق مصر موضع لو غدا بينهم فيه الزكوة قال الجوزي ان كسحاب صك السافر في زمان الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن العاص القرشي الاموي ولي الخلافة بعد من ابيه بعد موته في شوال سنة ثمانه كان من ائمة الجوزي مع ذلك يجزم الزمخشي والفقر لوجع المسجد النبوي ما قام الجهاد حتى فحوت في زمانه فتوحات كثيرة توفي في نصف جمادى الاخرة سنة ثمانه وله طائفة من تصنيفات من تاريخ الخلفاء وسليمان بن عبد الملك بن مروان ابو اليوب كان من خيار ملوك بني امية ولي بعد من ابيه بعد اخيه في جمادى الاخرة سنة ثمانه وولد سنة ثمانه وراي الصلوة الاول وقتها وخرج في زمانه عدة امصارا في يوم الجمعة عاشور سنة ثمانه وعمر بن عبد العزيز في خمس الخلفاء الراشدين ومكث في الخلافة سنتين وخمس اشهر فقط لكنه لما الارض عدلا ودرا نظام فذكر ذريق ان عمر بن عبد العزيز كتب اليه ان انظر من مراك من المسلمين لانه كان عاشور يوم ويهودا خدمين يرم عليه فخر ما ظهر من اموالهم اي من الاموال الظاهرة وبما خفي عندهم من الاموال الخفية من الاموال الظاهرة والباطنة ففني الدر المختار العاشر من نصبه الامام على الطريق للمساكين لياخذ الصدقات من التجار المارين عليه باموالهم الظاهرة والباطنة التي تحتهم قال ابن عابدين قوله الظاهرة والباطنة فان مال الزكوة لو كان ظاهرا وباطنا لم يشي وبما يرمي التجار على العاشر والباطن وهو الذهب والفضة واموال التجارة في مواضعها ورايه بينا بالباطنة ما بعد الماشي واما الباطنة التي في بيته لولا خبرها العاشر فلما اخذ منها ما قال السرخسي ثم السكك عين اخرج مال التجارة الى المعافاة فقد احتاج الى حماية الامام فمكثت له حتى الاخذ لاهل الحماية كما في السواثم يا هذا الامام لما جمته الى الحماية او قال ابن الهمام في العاشر قد زاده في المبسوط وهو ان يامن به التجار من اللصوص ولا بد منه ولان اخذه من المستامن والذي ليس الا للحماية و الاخذ دليل ظاهر للحقيقة في ان الامام اخذ زكوة الاموال الظاهرة كلها وسياق في بيان المذهب في ذلك في يا في اخذ الصدقة وصدقة الفطر مما يدبرون بين الادارة بتقويم الكلال على الراي في جميع النسخ المصرية وبعض النسخ الهندية القديمة وفي اكثر الهندية من الادارة بتقويم الراي وبموصف من التجارات قال المايجي قوله ما يدبرون به التجارات ليستغرق العروض وغير ما يدبرون العروض الظاهر لان التجارة المتدار بها وجه آخر ان سائر الاموال لا يراعى فيها الادارة من غير ما ولا يدبر من اخذ الزكوة من معين على كل حال واما العروض التي تفرق بين المفتي منها فلا تؤخذ من الزكوة وبين ما يدبر منها في التجارة فيؤخذ من الزكوة فكان الاظهر ان ارا بذلك زكوة العروض وبذلك كتب بامير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بذلك الى عماله واحكام جواز اخذ ذريق به الناس في زمانه وبذلك يحد في الامصار ولم ينكر ذلك عليه احد ولا يعلم احد نظم منه بسببه والعاس متوافرون في ذلك الزمان من بقايا الصحابة وجمهور التابعين ممن لا يحصى كثرة فظنيت انه اجماع وخالف داود في ذلك اجماع من كل الرعين ديت ارا منصوب على التمييز ديت ارا مقبول لحد و لمصلحة يقوم الامنة التي عنده فياخذ من قية كل ما يبلغ الرعين ديت ارا وقدم البسط في مسلك الامام في زكوة العروض من التفرق بين المدير والحكمه ولا فرق بينهما عند الجمهور بل يقوم لكل ولودي الزكوة قال المولى يخرج الزكوة من قيمة العروض دون قيمته هذا احد قول الشافعي وقال في آخر هو مخير بين الاخرين من قيمتها

وما نقص فحساب ذلك حتى يبلغ عشرين دينارا فان نقصت ثلث دينار  
فدعها ولا تأخذ منها شيئا ومن مريك من اهل الذمة فخذ مما يدبرون  
من التجارات من كل عشرين دينارا دينارا

وبين الاخر من عنيها وهذا قول الى حنيفة لان مال يجب فيه الزكاة فجازا خراجا من عينه كسائر الاموال ولنا  
ان النصاب معتبر بالقيمة فكانت الزكاة منها كالعين في سائر الاموال <sup>١</sup> وما نقص من ذلك فحساب ذلك  
اسرر ربح عشر ما يكون وهو معنى ما تقدم في موضعه ان ما زاد على عشرين دينارا فحساب ذلك حتى يبلغ  
اي النقص او المال عشرين دينارا اي اقل النصاب فان نقصت الاموال عن العشرين دينارا ثلث دينار  
باخر والثلث في جميع الشئ البند والمصرقة ولا اختلاف في الشئ بينها بخلاف ما سمي في من حكم اهل الذمة  
فدعها ولا تأخذ منها شيئا فنقص عن النصاب لكن ان نقص عن العشرين اقل من ثلث دينار فخذ منها وذا  
هو الظاهر وقال الباكي ليس فيه دليل على انه اذا نقصت اقل من ثلث دينار يجب فيها الزكاة لانه لم يترخص  
لذلك ولا ذكره وقد خلق قوم بهذا وقالوا ان مذهب عمر بن عبد العزيز انها اذا نقصت اقل من ثلث دينار  
ان الزكاة فيها ما قالوه غير صحيح ولا يجب الا في ظن هذا به <sup>٢</sup> وقال الزكاة في قال ابن القاسم لم يأخذ مالك بهذا  
وقال لا زكاة في الذنابة ولو كل الامثل الحبة والحببتين وقال ابو عمر اشتراطه نقص ثلث دينار راي واشهر  
فهم يشار به قول مالك في معنى ناقصة بنية النقصان والاولى ظاهر حديث ليس فيما دون خمس اواق صدقة فما  
طرح <sup>٣</sup> انه دون ذلك قل او كثر لا زكاة فيه <sup>٤</sup> قلت وفيه قل الجمهور قال الشيخ في السوي الفقهاء على ان الحاشية  
ياخذ من ماله من المسلمين من مال التجارة اذا كان يحمته عشرين دينارا ربح عشرة <sup>٥</sup> وقل ابن رشد  
النصاب في العروض على مذهب القائلين به هو النصاب في العين اذا كانت هذه هي قيمة المتلفات وروى  
الاموال <sup>٦</sup> وقد تقدم الكلام على النقص اليسير مطلقا ومن سرك من اهل الذمة الائمة والزام العبد وجماع  
بعض العهد الامان والضمان والحكمة واجتنب اهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين واما فهم كذا في الجمع -  
فخذ مما يدبرون من التجارات من كل عشرين دينارا دينارا ذكر في الحاشية عن الحكم بهذا قل ابو حنيفة  
واما هذا فخذ منه نصف العشر ومذهب مالك كما في الرسالة انه يوفد من العشر عشر من ابيهم وان  
اختلفوا في الستة مرارا وان علوا الطعام الى مكة او المدينة خاصة لو فخذ منه نصف العشر من ماله وقال  
محمد في موطاه يوفد من اهل الذمة مما اختلفوا فيه للتجارة نصف العشر لكل سنة ومن اهل الحرب اذا دخلوا  
بما ان العشر كذلك امر عمر بن الخطاب زياد بن حدير والنس بن مالك حين لقيهما على عسور الكوفة والبصرة وهو  
قول الى حنيفة <sup>٧</sup> وفي التحليق المجدد عن البناء في سبب الى هذا التفصيل ابن ابي ليلى والشافعي والنوري والويعية  
وقال مالك يوفد من التجارات اهل الذمة العشر اذا جرد الى غير بلادهم ما قل او كثر <sup>٨</sup> قال القاري في مشرقة  
النفقات الاصل فيه اني سمع الطبراني عن ابن سيرين عن انس بن مالك رضى الله عنه قال فرس رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في اموال المسلمين في كل اربعين درهما درهم وفي اموال اهل الذمة في عشرين درهما درهم وفي اموال من  
لازمة لمن يبيع عشرة دراهم درهم وقال لم يسند هذا الحديث الا محمد بن العلاء القزويني وزياد وقراده الوب و  
سله بن علقمة وزياد بن ابراهيم وجرير بن حازم وحبيب بن الشهيد والبيهقي في مجمعته عن ابن سيرين  
عن انس بن مالك ان عمر بن الخطاب فرس في ذكر الحديث وروى محمد بن الحسن في كتاب الاثار عن زاذل حنيفة  
عن ابي صخرة المخاربي عن زياد بن حدير قال يعني عمر بن الخطاب الى عيين التمر صدقا فاخر في ان اخذ من المسلمين  
في اموالهم اذا اختلفوا بها التجارة ربح العشر ومن اموال اهل الذمة نصف العشر ومن اموال اهل الحرب العشر و  
هذا السند رواه ابو عبيد في كتاب الاموال وروى محمد في الاثار عن ابي حنيفة عن ابيهم عن انس بن سيرين  
قال يعني انس بن مالك على ابله فاخرج الى كتابا من عمر بن الخطاب فخذ من المسلمين من كل اربعين درهما  
ومن اهل الذمة من كل عشرين درهما درهم ومن كل عشرة دراهم درهما درهم وعبد الرزاق في  
مصنفه عن هشام بن حسان عن انس بن سيرين رواه في شرح مختصر البخاري

هذا كذا في الاصل

فما نقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير فان نقصت ثلث ديته  
فدعها ولا تأخذ منها شيئا واكتب لهم بما تأخذ منهم كتابا الى مثله من الحول -  
قال مالك الا مر عندنا فيما يدار من العرض والتجارة ان الرجل اذا صعد

ان عمر بن الخطاب قال لهم خذوا من المسلم ربع العشر ومن الذي نقص العشر ومن الحر في العشر  
كان يدرى من الصحابة فكان اجماعا ساكتا قال السرخسي العاشر ياخذ مما يربح المسلم عليه الزكاة هذا  
سنة لظن الوجوب لان عمر بن الخطاب قال لهم خذوا مما يربح المسلم ربع العشر ومما يربح الذي نقص العشر  
فقبل له فلم يأخذ مما يربح الحر بنى قال لهم ياخذون منا فقالوا العشر فقال خذوا منهم العشر وفي رواية خذوا منهم مثل  
ما ياخذون منا فقبل له فان لم يعلمكم كما ياخذون منا فقال خذوا منهم العشر وان عمر بن عبد العزيز كتب الى عامله بذلك وقال  
اجبرني بمن سمع من رسول الله عليه السلام عليه وسلم ثم المسلم حين اخرج مال التجارة يحتاج الى حياطة الامام فذلك  
الذي يلى اكثر لان طبع المصروف في اموال اهل الذمة اكثر اذ يمين واما اهل الحرب فلاخذ منهم بطريق الحياطة  
كما اشار اليه عمر بن الخطاب فلم يعلمكم كما ياخذون منا فخذ منهم العشر لان حال الحر بنى مع الذي كمال الذي مع المسلم  
فما نقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير قال الشيخ في المسوي قال احمد يقول عمر بن عبد العزيز ان  
نصا به عشرة دنانير وقال ابو حنيفة نصا به كنصاب المسلم كذا في الانصاح ١٠ ولقد مر عن الربيع بن  
مالك انه يؤخذ منهم ما حال او كثر قال الربيع بن مالك ان يكون هذا جهلا منه وان راى ما دون العشرة لا يؤخذ  
منه شئ فان ذلك من جملة اليسير الذي يحرم في النفقة والذي عليه جمهور الفقهاء انه يؤخذ مما يملكه من التجارة  
قليلا كان او كثيرا ١٠ قلت لكن الجمهور يختلف كما عرفت وفي البداية ان المأخوذ من المسلم والذي زكاة او مضاعفا  
فلا بد من النصاب وحكي الموقوف اختلاف الروايات عندهم في ذلك خرج اثبات النصاب فقال بعد ما حكي اختلاف  
عن الامام احمد وقال ابن حبان يؤخذ عشرة الحر بنى ونصف عشر الذي حال او كثر ان عمر بن الخطاب قال خذ من كل عشرين  
درهما درهما ولنا انه عشر ونصف عشر وجب بالشرح فاعتبر له نصاب ولانه حتى يتقدر بالحوال فاعتبر له النصاب  
كان زكاة واما قول عمر بن الخطاب فلهذا علم بيان قدر المأخوذ ١٠ فان نقصت ثلث دينار كذا يروى في صحيح  
الشيخ المصنف من التواتر والشروع ووجه في اكثر النسخ ان هذا بين الثمانية والثلاثة على الظاهر فدرهم او لا تأخذ منها  
شيئا ولقد كان الكلام على ذلك والكتب لهم بما تأخذ منهم كتابا براءة الى مقلد من الحول بذا النص في ان يكون هذا  
براءة لهم مما أخذوا من اموالهم ان يؤخذ منهم شئ اخر الى نقص الحول وبه قال ابو حنيفة والشافعي لا يؤخذ منهم  
في العام الا الحد الا مرة قاله الربيع بن مالك في كتابه في قبيل عشرين اهل الذمة وسيا في فيه ان في ذمة من يملك النصف  
في ذلك نقصا قال الربيع بن مالك واصحابه انه يؤخذ منهم في كل مرة ياتون بتجارته الى  
غيره فلهذا وان كان ذلك ما تمرة في عام واحد فلا يكن لهم برأت الى الحول ١٠ وقال ابو عمر سلك عمر بن  
عبد العزيز طريق عمر بن الخطاب فانه كتب الى عامل ابله فذا من المسلمين من كل اربعين درهما ودرهما  
اكتب له براءة الى السنة وخذ من التجار للمعاينة من كل عشرين درهما درهما وليس في كتاب ابن الخطاب  
ان يكتب للذمي بما يؤخذ منه كتاب الى الحول وهو دليل مالك انه يؤخذ منه كل ما يجز من بلده الى غير  
بلده قاله الربيع بن مالك اشترى عمر بن عبد العزيز نص في الباب وغاية ما في اشترى عمر بن الخطاب رطل ادراسا  
عنه لانه مبيع للمكاتب الظاهر انه اكتشف باول الكلام لآخره على انه قد روى عن عمر بن الخطاب طرق ١٠  
قال بالعرض مرة في السنة فقد اخرج ابن ابي شيبة عن زياد بن حدير قال استعملني عمر بن الخطاب  
المارة فقلت عشر من اقبل وادبر فخرج اليه رطل فاعلمه فقلت الى لاث عشر الامرة واحدة ليعني في  
السنة فهذا المعنى يتناول الذمي والمسلم واصرح منه اخرج جده عن ابيهم قال جاء نصراني الى  
عمر فقال ان مالك عشر في السنة مرتين فقال من انت فقلت انا الشيخ النصراني فقال وانا  
الشيخ الخفيف فكتب اليه ان لا تعشر في السنة الامرة قال مالك الا مر عندنا فيما يدار من

العرض والتجارة ان الرجل اذا صعد

ماله بشر اشترى به عرضاً بذراً او مقيماً او ما اشبه ذلك ثم بآءه قبل ان يحول عليه الحول من يوم اخرجه من كوته فانه لا يودي من ذلك المال من كوته حتى يحول عليه الحول من يوم صدقه وانه ان لم يبع ذلك العرض سنين لم تجب عليه في شئ من ذلك العرض من كوته وان طال زمانه فاذا بآءه فليس عليه الا من كوته واحدة قال مالك الا مر عندنا في الرجل يشتري بالذهب او بالورق حنطة او تمر او غيرها للتجارة ثم ميسكها حتى يحول عليها الحول ثم يبيعها ان عليه الزكوة حين يبيعها اذا بلغ ثمنها ما تجب فيه الزكوة وليس ذلك مثل الحصاد فيصده الرجل من ارضه ولا مثل الجداد قال مالك وما كان من مال عند رجل يدبره للتجارة ولا ينض لصاحبه منه شئ تجب عليه فيه الزكوة

ماله بتشديد الدال اي اعطى صدقة وزكاه قال الراغب يقال صدق ونصدق قال القاضي فلا صدق ولا صيغة الاية ثم اشترى به اي ماله عرضاً بذراً بلعج المصدة والزراعي المجبة قال المجاهد الثياب او متاع البيت من الثياب ونحوها وفي الجمع ضرب من الثياب او مقيماً او ما اشبه ذلك من الامتعة بنية التجارة ثم باءه اي ما اشتراه فمثل ان يحول عليه الحول من يوم اخرجه من كوته فانه لا يودي من ذلك المال زكوة لانه قد ادى زكوة مرة ولا زكوة في السنة مرتين حتى يحول عليه الحول من يوم صدقه بتشديد الدال اے حتى يتم الحول من يوم ادى زكوة فانه لا يودي حينئذ اخرجه لتام السنة - وانه ان لم يبع ذلك العرض الذي اشتراه في الصورة المتقدمة سنين اي عدة اعوام لم تجب عليه في شئ من ذلك العرض زكوة بالرغم فاعل لم تجب والتعويض للتعجيل وان طال زمانه فاذا باءه فليس عليه وفي بعض النسخ لفظ فيه يدل عليه اي في المال او على الرجل الا زكوة واحدة لانه صار محتكراً ولقد علم ان المحتكر لا زكوة عليه عند الامام مالك الامرة واحدة خلافاً للجمهور قال مالك الا مر عندنا في الرجل يشتري بالذهب او بالورق ليس ذكرهما على الاحراز بل على العادة قال الهامجي سوا ما اشترى بالذهب او العرض حنطة او نحوها من الحبوب والتجارة للتجارة ثم ميسكها ولا يبيعها حتى يحول عليها الحول ثم يبيعها بعد حولان الحول بمدة يسيرة او كثيرة ان عليه فيها الزكوة حين يبيعها لا محتكراً وزكوة على البيع عند مالك خلافاً للجمهور اذا قالوا ليوم في كل سنة ويؤدي زكوة اذا بلغ ثمنها مقدار ما تجب فيه الزكوة لانه لا زكوة على اقل من النصاب وليس ذلك اے شراً والحبوب والتجارة مثل الحصاد بجر الحاد ونحوهما فيصده بجر الحاد وضمها الرجل من ارضه واصل الحصاد قطع الزرع وزمن الحصاد والحصاد كقولك زمن الجداد قال القاضي واولا حق يوم حصاده ولا مثل الجداد بنجم والذين يهملتين قطع الثمار من اصولها كالنخل واصلها ان الذي اشترى من الحبوب والتجارة للتجارة لا يجب فيها زكوة عندنا الا اذا مضى بل بعد الحول كالمال التجارة بخلاف العشر فيما يخرج من الارض اذ يجب بجر الحصاد والقطع ولا ينظر فيه الحول قال مالك وما كان من مال عند رجل يدبره للتجارة ولا ينض بجر النون اے يحصل لصاحبه اے مالكة منه شئ تجب عليه فيه الزكوة بل يخرج ببيعه فكل ما يجني من شئ يبيع ويشتري بالثمن الا آخره فبيته ولا ينظر سوق نقان بيع فيه ولا سوق كد و يشتري فيه

فانه يجعل له شهر من السنة يقوم فيه ما كان عندا من عرض التجارة  
ويجبه فيه ما كان عندا من نقد او عين فاذا بلغ ذلك كله ما تجب فيه  
الزكاة فانه يزكيه قال شيخنا قال مالك ومن تجر من المسلمين ومن لم يتجر  
سواء ليس عليهم الا صدقة واحدة في كل عام تجر وفيه ا ولا يتجر وا

وبها هو الذي يقال له المدر فانه يجعل له اى ماله شهر من السنة معينة يقوم من التقويم محاسب ما كان عنده  
من عرض التجارة بقيمة عدل وتختلف مثل العلم في كيفية التقويم وفي الهداية يقوم بها بما هو الخ للمساكين وهو  
برواية عن ابى حنيفة وفي الاصل غيره وعن ابى يوسف يقوم بها بما اشتري ان كان الثمن من النقود وان اشتراها  
بغير النقود قومها بالنقد الغالب وعن محمد يقوم بها بالنقد الغالب على كل حال قال الشيخ في البناية في التقويم له  
ما قال احمد بالتقويم بما هو الفع وقوله في الاصل اى في المبسوط غيره اى غير ابو حنيفة المالك في التقويم ما شاء  
من التقنين وبها هو القول الثاني وعن ابى يوسف يقوم بها بما اشتري وبه قال الشافعي في وجه وبها هو  
القول الثالث والرابع قول محمد وبه قال الشافعي في وجهه اخصر وقال اخر في تقوم السلع اذا حال الحول  
بالا لاهل المساكين من عين او ورق ولا يجبر ما اشتري به اى ويحصى اى بعد فيه ما كان عنده من نقد  
اى الدراهم والدنانير او عين اى ذهب وفضة فاذا بلغ ذلك كله اى مبلغ مجموع ما عنده من الامتعة  
والا اموال مقدار ما تجب فيه الزكاة اى النصاب فانه يزكيه وبه قالت الائمة الثلاثة ايضا الا انهم لم يحصوا  
به الحكم بالمدر فقط بل جعلوا المدر واحدا حكما سواء كان مقدما واما قيمة العروض الى الفقير الذي افاده الامام  
مالك في هذا القول فقال الموفى ان عروض التجارة تقوم الى كل واحد من الذهب والفضة ويكيل به لصاحب  
التقوم فيه اخلافا قال الخطابي لا اعلم عامتهم اختلفوا فيه وذلك لان الزكاة انما تجب في قيمتها فتقوم بكل واحد منها  
فتقسم الى كل واحد منها ولو كان له ذهب وفضة وعروض وجب قيم الجميع بعضهم الى البعض في كيل النصاب لان  
العروض اقسم الى كل واحد منها فيجب فيها القيمة وجمع الثلاثة فلما ان كان له من كل واحد من الذهب والفضة  
بالا يبلغ نصابا بمجردها وكان له نصاب من كل واحد منها وكل من نصاب من الاخر فقد توفى احد من قيمهما الى الاخر  
في رواية الاثر ومما وقع في رواية فضيل انه لا زكاة عليه حتى يبلغ كل واحد منها نصابا وذكر اخر في قيمة لفظين  
احدهما لا يقسم وهو قول ابن ابي ليلى والحسن بن صالح ومشرىك والشافعي والى تعبير والى ثور لعله حصل  
الشر عليه وسلم ليس فيما دون خمس اواق صدقة ولا فيها مالا لا يختلف نصابها فلا يقسم كاجناس للمساكين والثانية  
ليضم احدهما الى الاخر في كيل النصاب وهو قول الحسن وقتادة ومالك والاذراعي والثوري واصحاب  
الرأى لان احدهما يضم الى الاخر فيقسم القيمة الاخر فيقسم الى الاخر كاتواع الجنس ولان نفعهما واحد والاصول فيها  
متحدة فانهما قيم المتلفات واروش الجنائيات وانما البياعات والحديث مخصوص بعرض التجارة فاذا قلنا  
بالقسم فان احدهما يضم الى الاخر بالاجزاء وهو قول مالك والابن يوسف ومحمد والاذراعي وقال ابو الخطاب صاحب كلام  
احمد في رواية لم يدرى انهما يضم بالاصط من القيمة والاجزاء او معنى اى يقوم الغالى منها بقيمة الرخص وهو قول ابو حنيفة  
في تقويم الدنانير بالفضة اى وفي الهداية يضم الذهب الى الفضة بالقيمة عندا في عينه وعندا بالاجزاء  
وهو رواية عنده اى قال شيخنا قال مالك من تجر من المسلمين ومن لم يتجر سواء اى ان تيسر عليهم الصدقة  
فاحدة في كل عام ولا يكبر الزكاة بغير النما ومثلا ان يكون في السنة مرات فلا يكون فيه الا صدقة واحدة  
على ما في السنة بمجردها اى اوله تجر وان كان عندهم من اموال الصدقة شيء كالحصن وغيره لو خذ منها  
الزكاة وان لم تجر وبخلاف غير المسلمين من اهل الذمة فانهم ان تجر او خذ من اموالهم نصف العشر ايضا فليس تجر  
فليس عليهم العشر بل الجزية فقط ذكر في المدة ان عمره مثل اهل الذمة الذين كانوا يجرون الى المدينة ان تجرهم  
في بلادهم فليس عليهم في اموالهم زكاة وليس عليهم الجزية التي فرضنا عليهم وان خرجتم وخرتم في الجهاد وادركتم

ما جاء في الكنز - مالك عن عبد الله بن دينار أنه

قال سمعت عبد الله بن عمر وهو ليس بمثل عن الكنزا ما هو فقال هو المال الذي لا تؤوى منه الزكاة مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان عن أبي بصير عن أنس كان يقول

ہو اکرم اخذنا منکم ورفقنا علیکم کما فرضنا جزئکم ما جاء فی الکفر قال ابن جریر ہو کل شیء من بعضہ علی بعض  
 بعض فی بطن الارض او ظہرہا و قال ابن جریر ہو کل شیء غنمہ ہمدک اور ملک فی ععاء و اراض و قال  
 الراغب ہو جعل المال بعضہ علی بعض وحفظ و اصلہ من کون التمر فی الوعاء و قال البغوی و فی التفسیر  
 الکفر اسم للمال المدفون و قال القرطبی اصلہ الغنم و الجمع ولا یخص بالذہب و الفضة الا یری الی قولہ صلی  
 اللہ علیہ وسلم الا انکرکم خیر ما یکنزہ لہم الزکوۃ الصالحۃ ای یقیمہ لنفسہ و یجسمہ و غرض المصنف بیان مصدران  
 الکفر الذی لا یطاع شرع بذمہ و الوعید علیہ فی الایات و الاعادیت قال عراسمہ و الذین یکنزون الذہب  
 و الفضة و لا ینفقونہا فی سبیل اللہ یشیر بہم بقذاب الیم الی قولہ فذوقوا مکنتکم کنزوں - و اختلغوا فی  
 نفسہم الایۃ فقیل کان نینا فی ما یتراء الاسلام کم جعل اللہ الزکوۃ طہارۃ قال النووی فیصلہ بذل الکنز ہو المذكور  
 عن اہل الفسہ کمن الایۃ متوخۃ - و قیل نزلت فی اہل الکتاب و یری البخاری عن ابی ذر کنت بالکفر ما خلا  
 انا و معاویۃ فی الایۃ قال معاویۃ نزلت فی اہل الکتاب الحدیث و قیل کل ما زاد علی اربعۃ الاف فهو کفر و ان  
 ادیت زکوۃ و قیل ہو ماضی عن الحاجۃ حکما ہو النووی و قیل نزلت فی الیہود و کتبہما صفت علیہ اللہ علیہ وسلم  
 و قیل فمن لم یقرایہ لا یصلح قالہ الزکاتی - و قال الحافظ فی الفتح قال ابن عبد البر و روت عن ابی ہریرۃ  
 تمل علیہ ان کان یذہب الی ان کل مال یجوز فیفضل عن القوت و صدق العیش فهو کفر بذم فاعلم وان  
 آیۃ الوعید نزلت فی ذلک و غافلہ ہوا لہما و من جہدہم و حملوا الوعید علی ما نفی الزکوۃ و اصبحوا مستکبرا  
 حدیث طحہ بخیرہ فی قصۃ الاسرا بی علی غیر ما قال لا الا ان تطوع ام قال النووی الفقی اہل الفتوی علی  
 بذل القول و ہو الفصح بقولہ علیہ اللہ علیہ وسلم ما من صاحب کفر لا یؤدی زکوۃ تحدیث و فی الحدیث الاخر من  
 کان عندہ مال لم یؤدی زکوۃ مثل شحانۃ اقربا و فی آخرہ انک نکر ام قال الشیخ فی السوسی ہو الفصح فی فیہ لا ینفقون  
 و ینفقون منہا القدر الذی اوجبہم اللہ تعالیٰ و معنی ما یجلبوہ البخل الذی ہو منع الزکوۃ المفروضۃ ام قال ابن  
 رشد لا لا یجب فیہ الزکوۃ لایسے کثیرا لانہ معفو عنہ فما اخرجت زکوۃ کذلک لانہ عفی باخراج الواجب علیہ  
 فلا یسے کثیرا قال البہرہ لا حملہا فی تفسیر اکثرہ لکذا ما روى عن علی وانی ذر و الضحاک و قوم من اہل الزہد

[illegible]

من كان عند لا مال لم يؤمن كونه مثل له يوم القيمة شيئا عا اقرع له  
من يبيتان يطلب حتى يمكنه يقول انا كذلك صدقة الماشية  
مالك انه قد قرأ كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة

ابن مينا رعن ابن عمر ما رواه عن ابي صالح اصله قتل الحافظ وفي هذا التعليق نظر والمال نوع ان لم فيه شيئين نعم  
الذي على طريقت اهل الحديث ان رواه عبد العزيز بن شاذان عن مسلك طريق الجادة ومن حمل جهاد دل على  
من يده حفظه ام قال يعني وفي الباب عند الترمذي من حديث ابن مسعود مقله وقال حسن صحيح وعند مسلم  
وفيه من حديث ابي الزبير عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من صاحب ابل الخريف من  
كان حسده مال لم يؤد زكوة ولا غنم البخاري من آتاه الله مالا لم يؤد زكوة انزل بضم الهم وتشديد الغنة  
منها المفعول اي طهر وجعل له يوم القيمة ستمها بضم السين وكسر مصوب على انه مفعول ثان لمثل  
والقيمة فيه يرجع الى مال وقد تاب عن المفعول الاول وقال الطبري نصب لم يجرى المفعول الثاني او من  
مثل معنى التفسير اي صير له على صورة شجاع وقال الدمايني نصب على الحال وقال ابن قرقول والرفع  
ضبطناه وفي رواية الطبري في الموطأ قاله العيني وهو الحية الذكر وقيل الذي يقوم على ذنبه ونحوه الحيات  
والراجل وربما بلغت وجه القارس تكون في الصحارى اقرع وهو ما برسمه بياض وكما لفرسمه ايض  
راسه لم يبيتان بلغ الزاى وهو حديثان هما الزيدتان اللتان في الشقين يقال تكلم فلان على  
زبب شذاه اي خرج الزبب منها وقيل هما اللتان السوداوان فوق عينييه وفي علامه الذكر الموزي  
وقيل لقطعتان يكتنفان فاه وقيل هما ثنتان على راسه مثل القرنين وقيل ناهان بخارج من  
فيه يطلب حتى يمكن وفي المشكاة من البخاري يطوفه يوم القيمة ثم ياخذ بهن متبها اي شدة قبه  
يقول انا كنت في فائدة في القول زيادة الحيرة في العذاب زاد في رواية البخاري ثم تلاه الحسن الذي  
يخجلون الاية وتلاوه صلى الله عليه وسلم تدل على انها نزلت في ما نفي الزكوة ثم لا تاتي في بين هذا وبين  
رواية مسلم فروقا ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها الا اذا كان يوم القيمة بيعت له صغار  
من نارفاس على عليها في نار جهنم فتكوى بها جهنم وجنم وظلها لا يجمل ان يجمع له الامران من حديث الهب  
بوافق قوله تعالى تسبطون ما تخطوا به يوم القيمة ودولة مسلم توافق الاية فتكوى بها جهنم وجنم  
وتكوى بهم الاية صدقة الماشية تقع على الابل والبقر والغنم والاخير اكثر كذا في الجمع  
الاطلاق على الغنم اكثر وفي ان العرب الشاء والنساء ومنه قيل الماشية وكل ما يكون سائمة للنسل و  
الغنم من ابل وشاء يطرق في ماشية واصل المشاء والنساء والحكة والتسائل وقال ابن السكيت الماشية  
تكون من الابل والغنم ام قال ابن رشد اما تجب فيه الزكوة من الاموال فانهم اتفقوا انها على اشياء واختلفوا  
في اشياء اما اتفقوا عليه فثلث اصناف من الحيوان الابل والبقر والغنم واما اختلفوا فيه من الحيوان  
فمنه ما اختلفوا في نوعه ومنه ما اختلفوا في صنفه اما الاول فاقيل قال الجمهور لا زكوة فيه وقال ابو بصيرة اذا كانت  
سائمة وقصد بها النسل ان فيه الزكوة والاشياء في السائمة من الابل والبقر والغنم من غير السائمة منها  
فان قوما وجوا الزكوة فيها مطلقا وقال الليث وما لك وقال سائر فقهاء الاصناف لا زكوة في غير السائمة منها  
ام خلاصا مالك انه قرأ كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة المروى عن عطاء بن ابي داود والترمذي وحسنه  
والحاكم من طريق سفیان بن حسين عن الزهري عن سلمة عن ابن عمر قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم كتاب الصدقة فلم يخرج منه الى عالمه وقرنه بسيفه حتى قبض فعمل به ابو بكر حتى قبض ثم عمل به عمر  
حتى قبض فذكره قال الترمذي حديث حسن ورواه بونس وغير واحد عن الزهري عن سلمة ودم برحمته  
والقارعه سفیان بن حسين قال الحافظ وهو ضعيف في الزهري وقد علفه من هو احفظ منه في الزهري  
فارسه اخرج الحاكم من طريق بونس عنه وقال ان فيه تقوية لرواية سفیان بن حسين صحيح الترمذي  
له باعتبار شاذاه وهو حديث الش عن البخاري وبن داود والنسائي وابن ماجه - ثم قال ابن العربي



قال فوجدت فيه بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب الصدقة في اربع وعشرين  
من الابل فدونها الغنم

في كتابه المسالك شرح موطن الملك ثبت من النبي صلى الله عليه وسلم في الماشية ثلث كتب كتاب  
الي بكر رمه وكتاب ال عروبن حرم وكتاب عربن الخطاب وعليه حول ملك لطلول مدة خلافته وسعة بيضته  
او سلام في ايامه وكثرة مصدقيه وامن احدا من عليه فيه ولا يستقر بالمدينة وجرس عليه العمل مع انه  
رواية سائر اهل المدينة وقال ابو الحارث قال احمد بن حنبل كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح واليه  
اذ يهب قال العيني في شرح البخاري وقال في شرح الهداية بعد ذكر حديث عمرو بن حزم ويناسب هذا من  
نزهتها قال مالك فوجدت فيه اي في كتاب عربن الخطاب بسم الله الرحمن الرحيم فيه طلب النسيئة اول  
الكتاب قال الحافظ ولم يخرج العادة الشرعية ولا العرفية بابتدائها من اسنات بالمحرم وقد وجدت كتبه في  
عليه وسلم الى الملك وغيرهم فلم يخرج في واحد منها لبداءة بالمحمد بل بالنسيئة بكونها وجدت  
في هذا الحديث المنقطع عند البيهقي وغيره وفي حديث يونس بن عيينة عن ابي داود في هذه نسخة كتاب سويل  
النسيئة في الشرع عليه وسلم الذي كتبه في الصدقة في اربع وعشرين من الابل لفظه من بياضة وبرد بالابل  
لا يهاجل ابواهم سميت الابل لاجل قول علي في هذا ما في الدراخمان قدوتها الفاء يصفى او في نسخة للشيخ  
فما دونها لفظ بالغنم ميتا موخر خبره في اربع وعشرين قدم الخبر لان الغرض بيان المقادير التي تجب فيها الزكاة  
وانما تجب بعد وجود النصاب فحسن التقديم ثم فيه بحثان فقبيان الاول ما قال الهامجي قوله في اربع وعشرين  
يقضي ان الغنم مأخوذة من اربع وعشرين وان كانت الاربعة على العشرين وقصنا وقد اختلف قول  
مالك في ذلك لمرة قال ان ما يؤخذ من الصدقة فاما هو على اجملة ومرة قال انما هو على ما نلزم به تلك الصدقة  
وما زاد فهو نقص لا يجب فيه شيء ا م وفي البناية الزكاة عند ابي حنيفة وابي يوسف في النصاب دون النقص  
وبه قال الشافعي في التمهيد واما مالك واحمد واختاره المزني وقال محمد وزفر في النصاب والعقوبات واهي وقال الشافعي  
في التمهيد وفي اللزمية لملك فلف في فيه قولان ولا يصح عندهما تعليقا بالنصاب دون الوقص وقال ابو يولي في  
كتبه ا جديدة يتعلق بالبيع وقال في معنى المتناينة يتعلق بالنصاب ودون الوقص عند صاحبنا ومعناه اذا كان عنده  
اكثر من الف يفسد مثل ان يكون عنده ثلثون من الابل فالزكاة تتعلق بخمسة وعشرين دون خمسة الزمئة عليها  
على هذا لو وجدت الزكاة فلو تلفت الخمس الزمئة قبل النقص من اوابها وقلنا ان تلف النصاب قبل النقص يسقط  
الزكاة لم يسقط ههنا من شيء لان التلف لم يتعلق بالزكاة به وان تلف منها عشر سقطت من الزكاة فسمها لان  
الاختبار بثلث جزء من النصاب واما من قال لا تاخير لتلف النصاب في اسقاط الزكاة فلا فائدة في الخلاف عند  
في هذه المسئلة ا م وعلم ما سبق ان اختلف فيه الحنفية ايضا فقال محمد وزفر ان الزكاة في النصاب والعقوبات  
قال الشيخان لا يفسد واليوسف الزكاة في النصاب والعقوبات واثر الخلاف يظهر من ملك لشان الابل في ملك  
بعد احوال منها اربعة لم يسقط شيء على الثاني وعلى الاول ليسقط اربعة التسارع شاة قال ابن عابدين -  
واستدل الشيخان بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عمرو بن حزم وليس في الزيادة شيء حتى يملكون عشر او نحو  
العيني في البناية على هذه الزيادة قال الحافظ في الدراية لم اجد له وقد ذكره ابو اسحق الشيرازي في المنزب واليوسف  
الفراء في كتابه وقيل لانس لم يدر حديث محمد بن عبد الرحمن الانصاري ان في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقات  
ان الابل اذا زادت على عشرين وما تفلين فيما دون العشرين ا م وقال القادري في شرح  
النقاية واجا قوله صلى الله عليه وسلم في الابل في خمس شاة وفي عشر شاتان وفي الغنم او ا زادت على ثلثي  
ففي كل ما تة شاة وهذا ظاهر في ان الزكاة في النصاب فقط ا م - واجتاحت الشافعي ما قال المزكاة في ان فيه تعيين  
اخر ا م الغنم فلو اخرج بعيرا من الاربعة وعشرين بعيرا لم يجز به واهم وقال الشافعي واجمهور  
بجزية ان وقت قيمته ليعتد اربع شياه لا يجرى عن خمس وعشرين فاذا ما دونها ولان الاصل ان تجب  
الزكاة من جنس المال وانما عدل عنه رفقا بالمالك ورد يات تيايس في معرض النص ا م قلنا ما صح من ملك

## في كل خمس مشاة وفيما فوق ذلك

هو المصريح في فروعه قال المرسوق بعد ذكر الاختلاف في اجزاء البعير عن مشاة واحدة ما من مشاة ثلثين فاكثر فلا يجوز  
 قولاً واحداً ولو زادت قيمته على قيمتها ما دام على من القيد في مذنب الشا فمعي ردم يا به كتب فروعه في شرح  
 الاقتناع ويجوز بيع الزكوة من دون خمس وعشرين عوضاً عن الشاة الواحدة او الشياه المتعددة وان لم يساد  
 قيمة الشاة لانه لا يجوز بيع خمس وعشرين فعادتها او لانه لا يجوز عند الحنفية اقل من قيمته المؤدى قيمة  
 الواجب كما بسط في فروجه فاولى اذ يزيد ويكفي الاستدلال عليه بما في ابني داود من حديث ابني بن كعب قال  
 بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم مصداقاً لم يمت برجل على رجلي ما له من اجد عليه الا بنه نحي من فقلت له  
 ادايته فخاص فانها صدقتك قال ذلك مالاً بين يديه ولا يلهي هذه ثاقفة قيمة عظمه سمينة فخذ يا فقلت  
 له ما انا يا هذا فم اذ به وها رسول الله صلى الله عليه وسلم منك قريب الحديث وفيه ان المؤدى سبعمائة من جنس  
 الواجب وفي مسلكنا من غير جنس في كل خمس مشاة مبتدأ فغير بيان للجملة المتقدمة اي الواجب في اربع وعشرين  
 ابلاً من كل خمس ابل مشاة وهذا يقتضي ان قيمته اربع مشاه لان ما فوق العشرين عدد وليس فيها خمس قال  
 الباجي وهذا يقتضي ان الخمس هي الواجب فيها فان اخرج عن خمس من الابل واحداً منها لم يتجزأ وانما يجوز له  
 ان يخرج ما وجب عليه وبى مشاة قلت لك في خلاف المربع عند المالكية في الشرح النجدي الاصح  
 البعير عن الشاة ان وقت قيمته قيمتها قال المرسوق خلافاً للباجي وابن العربي القائلين بعدم الاجزاء وتجزئة بالاربع  
 ليقيدانه فغير جائز ان اؤام وتقدم عن شرح الاقتناع من فروعه الشاة فقيمة اربعة عشر في عدد خمس ثم لا يجوز في هذا  
 الحائلية فيع الروض المربع في كل خمس مشاة ولا يجوز بيع ولا الفرة ولا نصفاً شاتين ام وقيل المرفوع ان  
 اخرج عن الشاة بعيراً لم يجز له سواء كانت قيمته اكثر من قيمة الشاة او لم يكن وعلى ذلك من مالك وداود  
 وقال الشافعي واصحاب الرأي يجوز بيع البعير عن العشرين فعادتها ام قلت ويجوز عند الحنفية باعتبار القيمة  
 ثم قال الباجي والشاة التي تؤخذ في صدقة الابل قال مالك تؤخذ من غالب نعمه ولك البيلد فان كان الغالب  
 على نعمهم الضان اخذ منها وان كان الغالب المعز اخذ منها وروى ابن تايه عن مالك من ابيها ادى اجراً محضاً  
 وفي الشرح الكبير للرديني في كل خمس منها ضان ان لم يكن على نعم البيلد المعز بان كانت جملتها فانها اولى بها  
 فان غلب المعز وجب منه ان يتطوع الملك ببيع الضان ام وفي شرح الاقتناع لا يلزم من غالب نعم البيلد  
 بل يجوز الاخراج من في الغالب لكن لا يجوز الانتقال الى نعم بلد اخر في البيلد في القيمة او غير منها ام -  
 وقال الموفق لا يجوز في الغنم اربعة في الزكوة الا الجوز عن الضان والثني من البعير وكذلك مشاة الجمال والها  
 اخرج اجزاء ولا يعتبر كونها من جنس نعمه ولا جنس نعم البيلد لان الشاة مطلق في الجوز الذي ثبت به وجوبها و  
 ليس غنمه ولا غنم البيلد شيئاً يوجبها لم يتقيد بذلك وتكون استخ فان اخرج ذكراً لم يجز له لان الغنم  
 الواجبة في نفسها ايات وتحتل ان يخرج لان النبي صلى الله عليه وسلم اطلق لفظ الشاة في ذلك وفيه الذكر و  
 الانثى ولان الشاة اذا خلقت بالذمة ودون العين اجزاء فيها الذكر كالانثى ام وتما فوق ذلك اى من  
 خمس وعشرين ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الامصار ان اياته مما من من خمس وعشرين الاماوي من على  
 مروعة او قو قال في خمس وعشرين خمس شياه ومن سبت وعشرين بنت مخاض قال الشعبي في شرح  
 البراية وروى ذلك عن الشعبي وشريك بن عبد الله وبنو قال ابن ابي المطيع البجلي وقال الماقل في الفقه  
 المرفوع ضعيف وقال الرضوي في البسيط اجمع العلماء الاماوي مشاة من على ردم وقال الثوري وبذا غلط  
 وقص من رجال علي ردم اعلى فانه كان انقص من ان يقول بكذا لان في هذا الامواله بين الواجبين بلا نقص  
 بينها وهو خلاف اصول الزكوة فان معنى الزكوة على ان النقص يتلو الواجب وعلى ان الواجب يتلو  
 النقص ام وحجة الجمهور كتاب ابني بكر لا نسل لما وجهه الى الجمهور بانه فرضت الصدقة التي فرض رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي امر الله بهار سوله الحديث اخرجها البخاري وغيره وفيه فاذا بلغت

الى خمس وثلثين بنت مخاض فان لم تكن بنت مخاض فا بن لبون ذكر  
وفيما فوق ذلك الى خمس واربعين بنت لبون وفيما فوق ذلك الى ستين حقة

[illegible]

طروقة الفحل وفيما فوق ذلك الى خمس وسبعين جذعة وفيما فوق ذلك الى تسعين بنت لبون وفيما فوق ذلك الى حشرين ومائة حقتان طروقتا الفحل فما زاد على ذلك من الابل ففي كل اسربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقتان

الانما استحدثت ان تتركب وتكمل ويلحق بها الفحل والجمع حقائق بالكسرة والتخفيف طروقة الفحل صفة لحقة والطروقة بفتح الطاء الملهمة كما قبضه القاري والما في الفتح وغيرهما في البرهان في شرح الطائفة اجمرة في الكتب المعروفة قوله يصح مفعولة اي بنت ان يلحق بها الفحل قال في الفحل المذكور من كل حيوان وفيما فوق ذلك وهو احدى وستون الى خمس وسبعين جذعة بفتح الجيم والزال المعجمة بالهاجج سعين ودخلت في الخمسة والما سميت بذلك لانها سقطت اسنانيا والجزع السقوط وقيل لتكامل اسنانيا وقيل للتخفيف يقال للابل في السنة التي اسنمت اجذع وجذع اسم له في زمن ليس سن يثبت ولا يسقط والاسنة جذعة وقال القاري في شرح النقاية بفتح الناء سميت بذلك لمصلحة في الاسنان ليرتفع بها وقال المولوي الياس في شرحه على النقاية سميت بها لانها لا يستوفى بالمطلب منها الا ضرب مكلف وحسن كانهما مصدر بمعنى المفعول مأخوذ من قولك جذعت الدابة اذا علبت بها من غير علف اياه وفيما فوق ذلك وهو ست وسبعون الى تسعين بنتا لبون كذا في النسخ الهندية وفي النسخ في بنتا لبون وكلها متفقة على تنبيه البنت فاني بعض النسخ القديمة من الافراد تحذف من النسخ وفيما فوق ذلك وهو احدى وتسعون الى حشرين ومائة حقتان طروقتا الفحل اتفقت الاكثر من اول الحديث الى هذا الاقدم من على زيادة قال في خمس وعشرين نفس شيهاه على عليها الا جماع جماعة منهم السرخسي في مبسوطه والعيني في شرحه فقال لاختلاف فيها بين الاثمة وعلوها اتفقت الاخبار عن كتب الصدقات التي كتبها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال السرخسي على هذا اتفقت الآثار وجميع العلماء رحمهم الله في الاختلاف بينهم بكون ذلك ما زاد على ذلك اي على مائة وعشرين من الابل ففي كل اسربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقتان واختلفوا في المزداد بذلك على القول كثيرة فذهب الشافعي انه اذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلث بنات لبون ولا جرة في زيادة بعض الواحدة ففيها حقتان فقط صرح به في شرح المنهاج قال الموفق ان زادت على مائة وعشرين جرد من غير لم يتغير الفرض عند احد من الناس وان في بعض الروايات فاذا زادت واحدة وبذا القيد مطلق الزيادة في رواية الاخرى وان سائر الفرض لا يتغير بزيادة جرداء فاذا عاصرت مائة وثلاثين ففيها حقة وبنتا لبون ثم يدور الحساب على الاربعينات والخمسينات لحديث الهباب وبه قال اصحابنا ابو حنيفة و احمد في رواية وقال محمد بن اسحق والوعيد و احمد في رواية لا يتغير الفرض الى ثلاثين ومائة فيكون فيها حقة وبنتا لبون قال الموفق اذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففيها ثلث بنات لبون وهو احدى وأربعين من احمد ومنهيب الاوزاعي والشافعي واصحابنا في رواية الثانية لا يتعدى الفرض الى ثلاثين فيكون فيها حقة وبنتا لبون وهو مذهب محمد بن اسحق بن ليسا وابو حنيفة ومالك وما جازنا ولنا قوله عليه الصلوة والسلام اذا زادت على عشرين ومائة الحديث والواحدة زائدة وقد جاء بصرفنا في حديث الصدقات الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عند آل عمر بن عبد الواد والترمذي وحسنه وقال ابن عبد البر هو حسن بن علي روى في الصدقات و قال ابن مسعود والنخعي والثوري والشافعية اذا زادت الابل على عشرين ومائة استوفيت الفريضة لما روى ابن النجاشي صلى الله عليه وسلم كتب عمر بن حزم كذا ما ذكر فيه الصدقات والديات وذكر فيه مثل هذا الى آخره لبطر وعنه مالك رواه ابنان روى عنه ابن القاسم وغيره ان الساعي بالخيول بين ان يأخذ ثلث بنات لبون او حقتين (اي في احدى وعشرين ومائة كافي البلية) وهو قول مطوف وابن ابى حازم وابن مينا و اصح وقال ابن القاسم فيها ثلث بنات لبون ولا يخير الساعي الى ان يبلغ ثلاثين ومائة فيكون فيها حقة وبنتا لبون وهو قول الزهري والاوزاعي وابو حنيفة وروى عبد الملك وعنه ابن مينا عن مالك ان الفريضة لا يتغير بزيادة واحدة حتى تزيد عشرين فيكون فيها بنتا لبون وحقة وهو مذهب احمد



وروى عن ابراهيم النخعي نحوه وروى ابن ابى شبيب عن يحيى بن سعيد عن سفيان بن ابى اسحاق عن  
 عاصم بن حمزة عن علي بن ابي اذنادت الابل على العشرين وما تة فيستقبل بها الف ليلة ١٤ وما اورد على  
 هذه الروايات البيهقي وغيره من الفقهاء والشافعية وغيرهم اجاب عنه الحنفية بحملها على المطولات كالنعني و  
 الزيلعي وغيرهما الا انها لا تخفى وكفى لهذا الوجه ما قاله النخعي في شرح الهداية بعد حديث عمرو بن حزم  
 رواه عبد الرزاق في مصنفه وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال اسناده صحيح وهو من تواتر الاسلام  
 وقال ابن الجوزي في التحقيق قال احمد بن حنبل كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح وقال بعض الحفاظ لا يخرجه  
 نسخة كتاب عمرو بن حزم تلقاها بالائمة بالقبول وهي متواترة وقال يعقوب بن سفيان العمري لا اعلم في جميع  
 الكتب المنقولة صحيح منه كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعون يرفعون اليه ويدعون آراءهم  
 قلت واخر جلال الطحاوي بسند صحيح وفي شرح الاحياء قال قيل حديث عمرو بن حزم منقطع فان قيسا اخذه من  
 كتاب قلت صرح الحفاظ ان كل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الباب منقطع اجماعا واخرجه  
 ابو داود عن يزي بن حكيم عن ابيه من جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كل سنة ابل في الاربعين  
 بنت لبون لا يفرق ابل عن حسابها الحديث واخرجه محمد في الآثار ابن مسعود وموقو قال بندي للاستيناف  
 الثاني في صحاحه ايضا الاستيناف لعمامة وعشرين معروفة عن علي بن رضه وعمر بن عبد الله بن مكرم  
 صحيفه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات فقد اخرج البخاري في صحيحه عن ابن الحنفية لو كان علي بن رضه  
 عثمان بن ذكوان يوم جاءه ناس فشكلوا ساجدة عثمان فقال لي علي بن رضه اذهب الى عثمان فاخبره انها صدقة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ثم ساروا اليها الحديث وكان علي بن رضه عامل الصدقات فحضرته صلى الله عليه وسلم  
 فلاخذ لعملة اولى لانه اعلم بالصدقات وكذلك عمرو بن حزم ارسله صلى الله عليه وسلم الى بخران لانه اعلم بالصدقات  
 فلا يدان يكون اعرف بكل الصدقات وفي شرح الاحياء ان هذا منقول عن ابن مسعود وعلي بن ابي طالب  
 وكفى بما قدوة بهما فقد الصابرة وعلي بن رضه كان عاملا فكان اعلم بحال الزكاة وقال ابن الهمام قد وردت احاديث  
 كلها تنص على وجوب الشاة بعد المائة والعشرين ذكرها في الغاية ١٤ وكذلك في شرح الاحياء وقال ذكر بالشمس  
 السروحي في شرحه على الهداية ١٤ وقال النخعي في شرح البخاري وما لا يملك استدلاله فحقنا قلنا به  
 لانا وجدنا في الاربعين بنت لبون فان الواجب في الاربعين ما هو الواجب في ستين ومثلثين وكذلك وجدنا في  
 خمسين حقته وهذا الحديث لا يعارض لنفي الواجب عما دونه وانما هو على مفهوم النص ونحن علمنا بالنصين وهو اعرض عن  
 العمل بما رويناه ١٤ وقال السرخسي في المبسوط والقول باستقبال الف ليلة صدقة لعمامة وعشرين مشهور عن علي بن  
 ابن مسعود وفيه ثم نقول وجوب الحقين في مائة وعشرين ثابت بالاقان الآثار واما جماع الامة فلا يجوز اسقاطه  
 الا بمثلته وبعد مائة وعشرين اختلفت الآثار فلا يجوز اسقاط ذلك الواجب عند اختلاف الآثار بل يجوز اخذ  
 بحديث عمرو بن حزم وكل حديث ابن عمر على الزيادة الكبيرة حتى يبلغ مائتين وبه نقول ان في كل اربعين بنت  
 لبون وفي كل خمسين حقته وحديث ابن المبارك (الذي اخرجه ابو داود) محمول على ما ذكرنا كانت مائة وعشرين من الابل  
 بين ثلثة نفر اربعة خمس وثلثون والآخر اربعون والآخر خمس واربعون فاذا اذادت لاصحاب خمس والثلثين  
 واحدة ففيها ثلث بنت لبون وهذا التاويل وان كان فيه لبعض البعد فالقول بما ولى ما ذهب اليه الشافعي  
 فانه اوجب ثلث بنت لبون وهو مخالف لآثار المشهورة وان كان محتمل لمثل هذه الواحدة حفاظا من الواجب كما  
 هو من مذهبهم فهو مخالف لاصول الزكاة فان ما لا حظ لمن الواجب لا يتغير به الواجب كما في المحولة والعلوقة وحقيقة  
 الكلام في المسئلة هو ان لا يجمع بين اربعة الحكم على الخمسينات والاربعينات لكن اختلفنا في اى الادارين اولى  
 ففي حديث عمرو بن حزم ادارة على الخمسينات وفيها الحقه لكن بشرط عود ما دونها وفي حديث ابن عمر رضي  
 الاربعينات والخمسينات فقول الاخذ بما كان في حديث عمرو بن حزم اولى فان مبنى اصول الزكاة على  
 ان كفة المال يستقر انصافا على شئ واحد معلوم كما في انصاف البقر فانه يستقر على شئ واحد وهو المستنة  
 لكن بشرط عود ما دونها وهو التبعيل ولذا لم يقدرا على الجدة لان الادارة على الخمسينات ولا يوجبها انصاف  
 الجدة وما دون الجدة فهو بعد انصافها في الخمسينات فتعذر لها احو - وحاصل ما قالوا ان قوله صلى الله عليه وسلم  
 سلم في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقته كما يصدق على ما اختارته الامة الثلثة من تغير انصاف البقر



وفيما فوق ذلك الى ما تين شاتان وفيما فوق ذلك الى ثلثا ثلث شياء  
فما زاد على ذلك ففي كل مائة شاة ولا يخرج في الصدقة

كله ذكورا الان منقعة النسل لا تحصل به ولنا قولنا صلى الله عليه وسلم في اربعين شاة شاة واسم الشاة  
يتناول الذكر والانثى جميعا وفي الشرح الكبير في اربعين شاة شاة ولو كان حرا خلا فالحسن قال يضمن  
الضمان حتى عن المحرم قال الدوسي قوله شاة اي ذكر او انثى او مثل قول الشافعي رحمه الله قال احمد قال  
الموفق لا يختلف المذهب انه ليس له اخذ الذكر في شئ من الزكاة اذا كان في النصاب انما في غير اربعة  
البقر وابن اللبون بدلا من بنت مخاض اذا عد بها وان كان النصاب كله ذكورا جاز اخراجه الذكر في النعم وبها  
واحد في البقر في اصح الوجهين وفي الاصل وجهان او وفيما فوق ذلك اي اذا زادت واحدة وهو احدى او  
عشر ورواه الى ما تين شاتان وفيما فوق ذلك اي من احدى وما تين الى ثلثا ثلث شياء بالكلية  
جميع شاة قال العيني في النهاية الشاة من النعم تذكر وقومش اصل الشاة شاة واحدة لان التغيير بالشمسية  
والجمع شياء بالياء الى العشرة يقال ثلث شياء فاذا جازت العشر بها لتاود ومن اول نصاب النعم التي  
تلقاها شياء اجماعي على الجماع عليه ابن رشد وغيره وقيل اذا زادت على ما تين ففيها شاتان حتى تبلغ  
اربعين وما تين كما ان التين والفقهاء الاصحاب على خلافه قاله العيني وقال الموفق اذا ملك اربعين من النعم  
فما زادها اربعة شياء الى عشرين وما زادها اربعة شياء شاتان الى ما تين فاذا زادت  
واحدة ففيها ثلث شياء وهذا كله مجمع عليه الا لمؤلفه وحكي من معاذ ان الفرض لا يتغير بعد ما تين واحدة  
وعشرين حتى تبلغ ما تين واثنين واربعين ليكون مثلي ما تين واحدة وعشرين ولا يثبت عنه وروى عن الشعبي  
من معاذ قال كان اقل بلغت الشياه ما تين لم يغير ما حتى تبلغ اربعين وما تين فما زدت ثلث شياء  
فاذا بلغت ثلثا لم يغير ما حتى تبلغ اربعين وثلثا تين فاخذ منها اربعة وثلثا الحديث دليل عليه والاصح على  
خلاف هذا القول دليل على فسادها والشعبي لم يبلغ معاذ او واختلفوا فيما بعد ذلك وهو قوله فاذا زادت على  
ذلك اربعة على ثلثا ففي كل مائة شاة فقال الشعبي والشافعي والحسن بن حي اذا زادت على ثلثا واحدة  
ففيها اربع شياء الى اربعة فاذا زادت واحدة ففيها خمس شياء الى خمسة وبهذا وهو رواية عن احمد لما  
ان ظاهرا حديث الباب يدل على ان ثلثا تين مدار الحكم وقال الجمهور اذا زادت واحدة على ثلثا فلا شيء فيها  
الى اربعة ففيها اربع شياء ثم في كل مائة شاة وبهذا قول ابني حنيفة وماك والشافعي واحد في الصحيح منه و  
الثوري والشافعي والاوزاعي ومجاعة اهل الاثر وهو قول علي وابن مسعود كذا في العيني وما حكى من رواية الامام احمد  
سبحان الله ما في المعنى وشرح المتع من رواية احمد وقال ظاهر المذهب ان الفرض لا يتغير بعد ما تين واحدة  
حتى يبلغ اربعة فيجب في كل مائة شاة ويكون الوقص ما بين ما تين الواحدة الى اربعة ما تين وثلثا ما تين  
تسعة وتسعون وبهذا احدى الرويتين عن احمد وقول اكثر الفقهاء وعن احمد رواية اخرى انها اذا زادت على  
ثلثا تين واحدة ففيها اربع شياء ثم لا يتغير الفرض حتى تبلغ خمسة فيكون في كل مائة شاة ويكون الوقص اكبر من  
بين ثلثا تين واحدة الى خمسة وهو ايضا ما تين وتسعة وتسعون وبهذا احتياليا بين بكر وحكي عن الشافعي والحسن بن صالح  
لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الثلثا حدا للوقص وغاية له فيجب ان يتعقبه في النصاب كما لما بين ولنا  
قوله صلى الله عليه وسلم فاذا زادت ففي كل مائة شاة وبذا يقتضي ان لما يحكي فيكون لما تين شئ وفي كتابنا  
الذي كان عند آل عمر بن الخطاب فاذا زادت على ثلثا تين واحدة فليس فيها شئ حتى تبلغ اربعة شاة  
ففيها اربع شياء وهذا النص لا يجوز خلافه الا بمثل او اقوى منه وتحديد النصاب لاستمرار الفرض لا لما تين او  
وفي نيل الماربي في ما تين واحدة ثلث شياء وفي اربعة اربع شياء ثم في كل مائة شاة واحدا وقالت الجمهور  
فاحدة ذكر الثلثا لبيان النصاب الذي بعده لكون ما قبله مختلفا كذا في الصلح ووجه الجمهور ما في الهداية اذا قال  
بكذا اورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب ابني بكر وعليه القول بالاصح ولا يخرج ببناء الجمهور ولا  
فقد اورد في الصدقة



ليس ولا هزيمة ولا ذات عوارا لا ما شاء المصدق ولا يجمع بين معرف  
ولا يفرق بين مجتمعة خشية الصدقة

بل يفتقر في جميع النسخ البهنية وبعض المصنفين وفي أكثر المصنفين بلفظ من الصدقة والاولى من تيسر  
هو قول القم قال المحدث هو المذكور من الظاهر والمخبر والاولى او اذا في حليته سنة ١٣ واراد منه الباقي الذي لم يبلغ حد  
الفتوة كما سياتي في كلامه وروى نحوه عن الامام مالك كما سياتي في من المدونة ولا يبرم بفتح الهاء وسر الروا  
كبرية سقطت اسنانها ولا ذات عوار بفتح الميملة وفيها اي ذات عيب ونقص كذا في النهاية قال ابن حجر  
فهي من عطف العام على الخاص اذ العيب ليشمل المرض والهزم وغيره كذا في لفظه قال الزرقاني واختلف في  
منعها فلا اكثر على اذا ثبت به الرد في البيع وقيل ما ينسب الا جزاء في الخصومة لا ما شاء المصدق اختلف  
فيما ورد في كتب الحديث من هذا اللفظ في ضبطه وفي مصداقه فقيل المراد به الملك فلهذا يفتح الدال المشددة  
وتحقيق الصاد المفتوحة قال القاري روى ابو عبد الله في الدال وهو الملك وهو المصدق بضم الميم وهو العامل  
قلت وقيل على الاول ايضا ان يكون بضم الدال المشددة وتحقيق الصاد المفتوحة اسم فاعل من قوله تعالى  
فلا صدق ولا هلالة قال الزغب يقال صدق وتصدق ويحتمل ان يكون بتشديد الصاد والدال متا أصله  
المصدق بابتداء التاء صاد فادخمت في مفتاحها قال تعالى ان المصدقين والمصدقات فلهذا يفتح الدال المشددة  
الملك يحل ثلثة اوجه وان كان يحتمل السعي فهو تحقيد الصاد المفتوحة وتشديد الدال المكسورة لا فرك  
حكمه القاري عن المحدثين قال المحدث كحدث اخذ الصدقات ١٣ واذا تحققت ذلك فاعلم ان الاستثناء  
على كلا المرادين مشكل اما على ارادة الملك فظاهر لان مشيئة الملك لا يجوز اعطاء ذات عوار واما على ارادة  
السعي فلان اخذ التيسر ليس على مشيئة الساعي بل على راي الملك فلا يقال ان المراد بالسعي والاستثناء  
من لا يبرم فقط لا يخرج على هذا البرم مع انه يجوز اخذ بالمشيئة السعي ولا وجه في تعلق الاستثناء بالآخرين  
مما دون الاول لان الاستثناء اما ان يتعلق بالآخر فقط او بتمام الكلام اللهم الا ان يقال ان المراد بالسعي  
والاستثناء بالآخر فقط لكن الاخير لعمري يتناول الثاني ايضا وقال الموفى بهذه الثلثة لا يجوز ان يفتوا فان التفتوا  
قالي ولا يعموا الحديث منه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج في الصدقة برمة ولا ذات عوار ولا تيسر الا ما شاء المصدق  
وقيل لا يخرج من النحر وهو فيها الفضيلة وكان ابو عبد الله يروي الحديث بفتح الدال يعني صاحب المال فلهذا يكون  
الاستثناء في الحديث را بفتح الهمزة في التيسر وحده وذكر الخطابي ان جميع الروايات في هذا فيرويه بفتح الدال اي العامل  
وقال التيسر لا يخرج لقصده فسادا فلهذا ذكرنا على هذا لا يخرج المصدق وهو الساعي احد هذه الثلثة الا ان يرى ذلك  
بان يكون جميع النصاب من جنسه فيكون له اخذه من جنس المال في اخذ برمة من الهزومات وذات عوار من امثالها و  
تيسر من التيسر واوله الهاجى بنوع آخر فقال التيسر المذكور من النحر وهو الذي لم يبلغ حد الفتوة فلا منقوعة فيه  
بضرب ولا رد ولا نسل ولا يجوز في الزكوة فاقية منفعة للنسل ١٣ وروى نحوه عن الامام مالك في المدونة قال مالك  
لا يخرج تيسرا وهو دون العمل الخايع من ذوات العوار وقال مالك ان راي المصدق ان يأخذ من ذوات عوار او التيسر  
او البرمة او اقل ذلك يخرج له اخذ ما ١٣ وبذلك اذا كان الاستثناء متصلا وقال الطبري يحتمل ان يكون منقطعاً والحق  
لا يخرج المولى النصاب والعيب لكن يخرج ما شاء المصدق من السلم والمال ١٣ ولا يبرم عليك ان ارادة للمالك  
لا يصح في حديث الباب نعم لكن ارادته في احاديث الصحاح التي سياتيها ولا يخرج في الصدقة برمة ولا ذات عوار ولا تيسر  
الا ما شاء المصدق ففي هذا سياتي بفتح الدال المراد به الملك ويكون الاستثناء من ثلثة فقط (مستثناة) قال الباقي  
وان كانت الغنم كلها ذات عوار فان على رب الغنم ان ياتيه بما يخرج ويؤلم يريم المصدق ان يأخذ منها ان يريسه  
ذلك وقال البرهنية والشافعية يأخذ منها ١٣ وفي شرح الجبري يؤلم الوسط والفر والخياري والشر كذا في حديث التيسر الساعي  
اخذ الحبيبة لكثرة غيرها ١٣ ولا يجمع بعضهم اوله ونحو ثلثة بين مفتقر في بقاء ثلثة فاقية فز وخفيفة وفي رواية تفرق بينهم التاء  
وتشديد الدال قال الزرقاني قلت والنسخ المصنف على الاول وفي النسخ البهنية بدون التاء بلفظ معزول ولا يفرق بينهم اوله ونحو ثلثة  
مشددا ويخفف بين مجموع خشية وفي رواية مخافة منصوب على الحلية المصدقة اي مخافة فلهذا الصدقة واكثرها



## ومن اربعين بقرة مسنة

ومن اربعين بقرة مسنة بالتصب مفعول لا غزو واختلوا في سننها في الشرع الكبير للرد يدبر ذات  
ثلث سنين اى او قتها ودخلت في الرابعة وقسمها اصحاب الفروع من بقية الائمة الثالثة  
ما تمت لها سنتان وتلعنت في الثالثة - ثم اختلفوا بهن في مسئلة وهى بل يجرى فيها  
المسألة المذكورة ايضا ام لا قال البابي لا تؤخذ الا الاثني سواء كانت بقرة ذكورا او انا كما قلنا وقال  
بعض اصحاب الشافعي اذا كانت البقرة كلها ذكورا اخذ منها سن ذكرا وبكذا في فروع الائمة  
الثالثة لا يكتفى المسن فلا يكتفى به كما تقدم من المبسوط انه لا فرق بين الانثى والذكر في غير الابل  
عندهم قال الموفق لا يخرج الذكر في الزكوة اصلا الا في البقر فان ابن اللؤلؤ ليس باصل اما هو بدل البقرة  
مخاض ولذا لا يخرج مع وجود ما اذا يجرى الذكر في البقرة من الثلثين وما عكر منها كالبنتين وما تركب  
من الثلثين وغيره كما سبق فيها جميع مسنة فان شاء واخرج مكان الذكور الا انثى لان النص  
ورد بها والاربعون وانكر منها كالثمانين فله يجرى في فرضها الا انثى لانها لا يخرج من المسنة عشرين  
فيجوز واذا بلغ مائة وعشرين اتفق الغرضان جميعا في غير رب المال بين اخراج ثلث سنات او اربع  
اجبة والواجب احدهما سهاش والحقرة في الاخراج الى رب المال كما ذكرنا في زكوة الابل وبهذا التفصيل مما  
اذا كان فيها انثى فان كانت كلها ذكورا اجزأ الذكر كل حال وتحتل ان لا يخرج في الاثلاث في الداهيات لان  
النبي صلى الله عليه وسلم نص على المسنات فوجب اتباع ما مرده في كل ما شرهنا والاول اولى لانا  
اخترنا الذكر في العظم مع انه لا مدخل له في ذكرها فالبقرة التي للذكر فيها مدخل اولى اى قلت وصح في شرح  
المقتنع الاول - ثم اختلفوا في ما بين اربعين الى ستين فقال اكثر اهل العلم منهم الشافعي والحنفي ومالك  
والليث والثوري وابن الماجشون والشافعي واسحق واليوحيد وعمر واليوحيد وعمر واليوحيد وعمر واليوحيد وعمر  
حتى بلغ ستين وقال الامام ابو حنيفة في بعض الروايات عنه فيما زاد على الاربعين بمسألة في كل بقرة مائة  
عشر مسنة فرائس من جبل الوقص تسعة عشر وهو مائة جميع او قاصها فان جميع او قاصها عشرة عشرة  
قال الموفق ولنا ما روي الامام احمد باسناده عن سمكة بن الحكم ان معاذا قال لعنني رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اصدق اهل البين ما روي ان اخذ من البقرة من كل اثنين جميعا ومن كل اربعين مسنة عر ضوا  
على ان اخذ ما بين الاربعين واثنين واربين جميعا ومن كل اربعين مسنة عر ضوا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك فقد قدمت فاجرت النبي صلى الله عليه وسلم فامرني ان اخذ من  
كل اثنين جميعا ومن كل اربعين مسنة ومن اثنين جميعين الحديث وفيه ما روي ان لا اخذ في ما بين  
ذلك شيئا الا ان بلغ مسنة او جزءا يعني جميعا وزعم ان الاوقاص لا فرقة فيها اى قال في الهداية  
اذا زادت على اربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك الى ستين عندنا في حنيفة ففي الواحدة ربع عشر  
مسنة وهكذا وبور رواية الاصل لان العفو ثبت لها بخلاف القياس وللص بهن وروى الحسن عن  
ابي حنيفة انه لا يجب في الزيادة شيئا حتى تبلغ خمسين ثم فيها مسنة وربع مسنة او ثلث جميع  
لان مبني بذل النصاب على ان يكون بين عقدين ونقص وفي كل عقدة واجب وقال ابو يوسف ومحمد  
لا شيء في الزيادة حتى تبلغ خمسين وبور رواية عن ابي حنيفة قال لعين وبه قال مالك والشافعي واحمد  
وفي الحقيقة هو اوضح الروايات من ابي حنيفة وفي جميع الفقه سواء المتأخر اى وقال ابن رشد وسبيل خلافهم  
في الوقص انه جاء في حديث معاذا انه تروفت في الاوقاص وقال حتى يسال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تقدم عليه  
وجهه قد روي في حديثه صلى الله عليه وسلم في ذلك نص طلب حكم من طرق القياس فمن قالها على الاطلاق فلم يركب  
الاوقاص شيئا ومن قال ان الاصل في الاوقاص الزكوة الاما استثنائه كالدليل من ذلك ويجب ان لا يكون  
عنده في البقرة وقصلا لا دليل عليه من اجماع ولا غيره اى واول صاحب الهداية انتهى في الاوقاص بالصغار

الاربعين

والی بعد دون ذلك قال ان ياخذ من شيئا وقال لم اسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئا حتى القاه فاسئله فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يقدم معاذ بن جبل

وروي بينا في الجول بما دون ذلك اي بما دون الثنتين واقل القصاب ويحتمل ان تكون الاشارة الى اقرب المذكور وهو الاربعون فيكون المعنى اني بما بين الثنتين والاربعين واليه يشير كلام ابن رشد المتقدم اذ عمل المتوقف على الاوقاص لكن يشكك عليه بما روي عن معاذ فروقا لا تاخر في الاوقاص شيئا اللهم الا ان يقال ان الحديث المرفوع محل على السماع من بعد ذلك قال ان ياخذ من شيئا وقال في وجه عدم الاخذ لم اسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئا فيه دليل على انه سمع منه ما حل به في الثنتين والاربعين مع ان مثله لا يكون راي او ما هو قويم على الباطن الى معاذ ان ياخذ شيئا انما هو معاذ ومن اطاعه النبي صلى الله عليه وسلم ووفقا فمعهده ۱۱ حتى غاية المقدري لا اخذ الى ان القاه فاسأله ثم لم يتفق معاذ ان يلتقي النبي صلى الله عليه وسلم على المشهور فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يقدم بفتح المثناة التحتية معاذ بن جبل من اليمين قال عمر بن شبيب لم يزل معاذ باليمن منذ بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمين حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم والي بكر ثم قدم على عمر بن فرده على ما كان عليه قاله الزركاني وفي المراقبة اخرج في المستدرک عن ابن مسعود قال كان معاذ بن جبل ساجدا لله في ثرة ديوته حتى اغرق بالكله وفيه فاسل في طلبه ومعه ما نسيق الحديث الى ان قال فبعثه الى اليمين قال صل النبي صلى الله عليه وسلم ويؤدي عنك ويخرج معاذ الى اليمين فلم يزل به حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رجع معاذ للحديث بطوله قال انما لم يصحح على شرطه الشيخان ففي هذا كله ان لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم حيا وشكك عليه في المراقبة من اذ روي الدارقطني والبيهقي عن الحديث بفتح عن السعدي عن الحكم عن طائفة من عن ابن عباس قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ الى اليمين فامر ان ياخذ من كل ثنتين من البقر شيئا او بتميمة ومن كل اربعين سنة قالوا فالاوقاص قال ما عرفني رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بشي واسأله اذا قدمت عليه فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل فقال ليس فيها بشي وفي الحديث وفي المتن اذ رجع فوجد حيا وهو موافق لما في صحيح الطبراني وفي مسنده مجهول وفيه اي في صحيح الطبراني حديث آخر ان معاذ قال لعنني رسول الله صلى الله عليه وسلم اصدق اهل اليمين الحديث وفيه وامرني ان لا اخذ مما بين ذلك شيئا الا ان تبلغ مسنة او جذقا وهو مرسل وفي مسند ابني ليحيى انه قدم فسمي للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم يا معاذ ما هذا قال وجدت اليهود والنصارى باليمن يسجدون لعقائهم وقالوا به تحية الانبياء فقال عليه الصلوة والسلام كنوا على انبيائهم ولكنك امر اعد ان يسجد فغير الله الامر المرأة ان تسجد لزوجها حتى يركبها ان معاذ اذ ركبته عليه وسلم حيا وبسط يده الروايات التي في نصب الراية ونسبها على التواريخ في رجوع معاذ في جوده عليه وسلم او بعد وفاته ولم يقض فيها بشي و تبيها فافظي الدرر اية و اشار الى ترجيح رجوعه بعد جماعته صلى الله عليه وسلم بصحح الروايات المؤيدة لذلك وتصحيف ما خلفه قال البخاري ولعل الجمع بالتعدد وقال الحافظ في التلخيص انفقوا على ان لم يزل على اليمين الى ان قدم في حرسه الى بكر ثم توجه الى الشام فمات بها وفي الاصلية قدم من اليمين في خلافة ابني بكر وكانت وفاته بالطاعون في الشام سنة سبع عشرة او التي بعد و هو قول الأكثر اذ لم يقل الباطن اراد معاذ ان يورث ذلك حتى يسبح منه صلى الله عليه وسلم ذلك ويجوز ان يبين له حكم في هذا مع الاجتهاد ويحتمل ان يكون اخر الاجتهاد لما كان رجوعه من العنك من النص بعد وقت فلما توفي النبي صلى الله عليه وسلم ثمت القصاب في البقرة ما لم يجرى من غير طريق معاذ اجمعت الامة عليه واما ما جهل ومنه ما لم ادرمت النص فثبت القصاب بذلك الاجتهاد ووقع الاجماع عليه ۱۱

قال يحيى قال مالك أحسن ما سمعت فيمن كان له غنم على راعيين متفرقين أو على رعاة متفرقين في بلدان شتى أن ذلك يجمع كله على صاحب فيؤدى منه صدقة - ومثل ذلك الرجل يكون له الذهب أو الورق متفرقة في أيدي الناس فيستأنس به أنه ينبغي له أن يجمعها فيخرج منها ما وجب عليه في ذلك من زكاتها قال يحيى قال مالك في الرجل يكون له الضان والمعز

قال يحيى قال مالك أحسن ما سمعت فيمن كان له غنم مثلاً على راعيين متفرقين بتقديم التمسك من التفرق في النسخ البندية وفي النسخ المصرية بتقديم الغنم من الأقران أو على رعاة بكسر الراء معدود جمع راعي متفرق من أخصيه الجمع من التفرق في البندية ومن الأقران في المصرية كما تقدم في بلدان شتى أن ذلك راعى التفرق يجمع بين الجمل كله على صاحب فيؤدى منه بغير الجمع صدقته قال الزرقاني وكذلك لما خشيته والحرف وقوله أحسن ما سمعت يدل على الخلاف والاصل مراعاة ملك الرجل النصاب ولا يراعى ائتراق المواضع إلا من جهة السعادة قال أبو عمر قلت وبه قال الجمهور فلا أحد كما حواه الخافض في الصحيح عند أن من كان له ما شئمة ببلد أو ببلد النصاب يحسب من شاة مثلاً بالكوفة ومثلها بالبصرة أنها لا تقسم باعتبار ركوها ملك رجل واحد وقاله الجمهور فقالوا يجمع على صاحب المال أمواله ولو كانت في بلدان شتى ويخرج منها الزكاة في وفي ثلث للمراب أن كانت المسألة المحض من أهل الزكاة سائبة يحملين بينهما مسافة قصر فكل حمل حكم نفسه في واحد له الموقوف إلى قول الجمهور أو قال أن كانت سائبة الرجل في بلدان شتى وبها مسافة لا تقسم فيها الصلوة أو كانت مجمعة قسم بعضها إلى بعض وكانت زكوة المختلطة بغير خلاف فله وان كان بين البلدان مسافة القصر فمن أحد رعيته أو رعيته مال حكم نفسه بغير حدة أن كان نصيباً ففيه الزكاة والا فلا ولا يقسم إلى المال الذي في البلد الآخر نص عليه قال ابن المنذر لا أعلم به القول عن غير أحمد وأصح لظاهر قوله عليه الصلوة والسلام لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع وبها مفرق فلا يجمع ولأنه لا أثر اجتماعه بين رعيته في كونها كالمال الواحد يجب أن يورث ائتراق مال الرجل الواحد حتى يجعله كالما بين والرواية الثانية قال فيمن له ما شاة في بلدان شتى لا يأخذ المصدق منها شيئاً لأنه لا يجمع بين متفرق وصاحبها إذا قبض ذلك وعرفه أخرج هو بنفسه بعضها في الفقار وروى بها من الميموني وحبل وبها يدل على أن زكوة تخرج من اختلاف البلدان إلا أن السامعي لا يأخذ بالأن لا يجر نصيباً كما لا ولا يعلم حقيقة المال فيها فاما مالك العالم بملك نصيباً كما لا تحليه أداء الزكاة وبها اختيار الجمهور وبها سبب أثر الفقهاء وبها هو الصحيح أن شاة المثلث لقوله صلى الله عليه وسلم في أربعين شاة شاة واحدة لا ملك واحد أشبهه بالملك كان في بلدان شتاتية أو غير السائبة وتحمل كلام أحمد في الرواية الأولى على أن المصدق لا يأخذها وأما رب المال فيخرج منه ومثل ذلك أي مثل الغنم الرجل بالرفع يكون له الذهب والورق للزكاة وجب فيه الزكاة بشرط وطها متفرقة في أيدي الناس فيستأنس به أنه بكسر الهمزة وتحتها ينبغي له أن يجمعها فيخرج منها ما وجب عليه في ذلك من زكاتها بيان لما وجب وذكر مالك ما تقدم أنه لا يراعى ائتراق في أيدي الناس أو ما يراعى اجتماعه في ملكه وجرى أن الأول على النصاب قال يحيى قال مالك في الرجل يكون له الضان والمعز يسكنون الهمزة واليمين وتجمعها جميعاً من كذا في القاموس واكتشاف وهو مذموب الاختصاص والصحيح مذموب سبويه أن كلامها اسم جنس يقع على القليل والكثير والذكر والأنثى والضأن ما كان من ذوات الصوف والمعز من ذوات الشعر تسميان كذا في الشامي وفي البحر عن المعراج الضأن جمع هاتين كركب جمع راكب من ذوات الصوف اسم للذكر والنعجة للاثني والمعز ذوات الشعر اسم للأنثى واسم الذكر التيس ١١

انها تجمع عليه في الصدقة فان كان فيهما ما يجب فيه الصدقة صدقت وقال  
انما هي غنم كلها وفي كتاب عمر بن الخطاب وفي سائمة الغنم اذا بلغت اربعين  
شاة شاة قال فان كانت الضان هي اكثر من المعز ولم يجب على رباها الا  
شاة واحدة اخذ المصدق تلك الشاة التي وجبت على راب المال من  
الضان وان كانت المعز اكثر اخذ منها فان استوى الضان والمعز اخذ  
من ايتهما شاء

انها اي الضان والمعز كلها تجمع بينا الجمهور عليه في الصدقة فان كان فيها بضم التثنية في البندية اي في التوطين  
وبضم الفاء والتثنية في المصرة اي في الجموعة ما يجب في الصدقة يعني بقية الجموعة من النصاب صدقت  
بضم الصاد وشد اللام اخرج صدقتها وقال في غنم كلها بيان لوجه الجمع يعني ان النصاب واحد باسم الشاة  
او الغنم وهو مثل اهل لها فكانا جنسا واحدا ثم بين دليلا فقال وفي كتاب عمر بن الخطاب الذي ورد في  
الصدقة ومع فيكون سائمة الغنم اذا بلغت اربعين شاة بالتصبي على التثنية شاة بالرفع بدوا بغير  
قال ابن رشد وفي البداية اتفقوا على ان المعز يقيم مع الضان وقال في مقدّماته لا اختلاف في هذا اعطاه  
الامام بسبب اليقين لبيان من ان الضان والمعز متفان في التجهيز في الزكاة لقوله تعالى فما فيه ازواج من  
الضان اثنتين ومن المعز اربعين الى قوله ومن الابل اربعين ومن البقر اربعين قال فلو كان المعز من الضان  
لكان البقر من الابل وبهذا صححه قوله دون نفسه اذ قال الموفق لا يخلو خلاف بين اهل العلم في ضم الازواج  
الا جناس بعضها الى بعض في ايجاب الزكاة وقال ابن المنذر لم يجمع من اهل العلم على ضم الضان  
الى المعز اذا قيمت بهذا فانه يخرج الزكاة من اي الازواج احب سوا ودعت الحاجة الى ذلك بان يكون  
الواجب واحدا او لا يكون احد النوعين من جهة الواحد اذ لم يدع بان يكون كل واحد من النوعين يجب فيه فقيسه كما لم  
د قال عمر بن الخطاب وما لك واسحق يخرج من اكثر الحددين فان استويا اخرجهما من ايها شاء وقال الشافعي القياس  
ان يؤخذ من كل نوع ما يخصه اختاره ابن المنذر لانها اذ اخرجت فيها الزكاة يجب زكاة كل نوع منه ولما  
انها اذا جئنا من اللاشية فماذا اخرج من ايها شاء كما لو استوى الاعدوان وكالسمان والمهازيل فاذا  
قيمت بهذا فانه يخرج من احد النوعين ما قيمته قيمة المخرج من النوعين فاذا كان النوعان سواء وقيمة المخرج من احدهما  
اثنا عشر وقيمة المخرج من الاخر خمسة عشر اخرجهما ما قيمته ثلثة عشر ونصف وبكذا لو كان في ابله عشرة فخا في  
وعشر مبرية وعشر مبرية وقيمة ابله الخاض البخرية ثلثون والمبرية اربعة وعشرون والعربية اثنا عشر اخرجهما  
مخاض قيمتها اثنان وعشرون وبكذا الحكم في الازواج البقر وكذا الحكم في السمان والمهازيل والحكم مع السمان  
الصالح مع المراض والذكور مع الاناث والكتاب مع الصغار فيعتلن عليه صحته كبيرة انشئ على قدر قيمة المالمين  
الان يتلوع رب المال بالفضل اذ لم يبين المصنف طريق الاخذ منهما فقال مالك قال فان كانت الضان  
بى اكثر من المعز في العدد ولم يجب على رباها الا شاة واحدة نحو انهما تبلغ الى نصاب الاثنتين فلان وجب  
ست اثنان فان تساوى الضان والمعز اخذ من كل جنس وان كان احدهما اكثر فقيمة اقله لئلا يحسب بسطر  
المال في السبعة المقام اخذ المصدق اي الى ما في تلك الشاة التي وجبت على رب المال في الزكاة من الضان  
تقليدا لاكثر وان كانت المعز اكثر من الضان اخذ منها اي من المعز تقليدا لهما فان استوى الضان والمعز كعشرين  
ضانا وعشرين معزا اخذ المصدق اذ في بعض النسخ المصرة الشاة من ايها شاء لعدم المخرج لاحد  
الجانبيين قال ابن رشد اختلفوا من اي صنف منها ياخذ المصدق فقال مالك ياخذ من الاكثر عددا  
فان استوت غير السامي وقال ابو حنيفة بل السامي بخير اذا اختلفت الاصناف وقال الشافعي  
ياخذ الوسط من الاصناف اذ قلت وتو صحيح مسلك الشافعية كما في شرح الانتفاع اذ قال بجزئي

قال يحيى قال مالك وكذلك الأبل العرب والبخت يجمعان على سربهما في الصدقة وقال إنما هي أبل كلها فان كانت العرب هي أكثر من البخت ولم يجب على سربها إلا بعيد واحد فليأخذ من العرب صدقتها فان كانت البخت أكثر منها فليأخذ منها فان استقرت فليأخذ من أيتهما شاء قال مالك وكذلك البقر والجواميس يجب أن تجمع على سربها في الصدقة وقال إنما هي بقر كلها فان كانت البقر هي أكثر من الجواميس ولا يجب على سربها إلا بقرة واحدة فليأخذ من البقر صدقتها وان كانت الجواميس أكثر فليأخذ

في إخراج الزكاة (أى زكاة الماشية) توقع عن نوع آخر كعنان من معز وعكسه من الغنم وأرجهبة عن بهيمة وعكسه من الأبل وعرب (روى المسألة إلا أن بالبقر) عن جواميس وعكسه من البقر برعاية القيمة ففي اثنين عنزاً وعشرة نجات عنزاً وخمسة بعيمات ثلثت أربعاً وعشر ذرير لجمعة انتهى بزيادة وهو ظاهر في دفع الجناية على الرخص وان كان النصاب نوعين كخاتمي وعراقي وبقر وجواميس وضأن ومعر أخذت الفريضة من أحد هاتين على قدر قيمة المالين اء وقال ابن عابدين الجواميس نوع من البقر يحل به نصاب البقر وتؤخذ الزكاة من أغلبها وعند الاستدلال يؤخذ على الأدنى وادنى الأعلو وعلى هذا الحكم البخت والعرب والضأن والمعر اء وقال السرخسي في مبسوطه ان اختلط المعز بالضأن فلا خلاف ان نصاب البعض لكل بالبعض ثم لا يؤخذ إلا الوسط عندنا وذلك الادون من الاربع والاربع من الادون ذكره في المنتقى وكذلك في البقر أجمع الجواميس والاشترى في غير كحلان احد بها يؤخذ من بعض الأغلب بينهما لان الغلوب لا يظهر في مقابلة الغالب وفي القول الآخر تقوم واحدة من الاربع والآخر من الادون ثم ينظر إلى نصف القيمة فيؤخذ واحدة منها بقيمة اء قال شيخه قال مالك وكذلك الأبل العرب بجمع العين مع عربى للبهائم وللأناسى عرب ففرقوا بينهما في الجمع قاله ابن عابدين والبخت جمع يحيى مثل روم وروى ثم جمع على الخاتمي يخفف ويشمل قاله الزقاقى وفي الدرر هو ما له سنان حسوب الى مختصر بجمع البقاء وسكون الفاء الا ناول من جمع بين العربى والعجمي قوله منهما ولد يسمى مختفياً ثم التقط بهذا ليجمع بالباء والهاء آخره تاؤلان وضاع به لانه بوزن وبهم آخره موحدة جمع تحبيب وبجبية بمعنى التحبير والوجه ما يحبه كما لا يخفى بجمعان بجمع البقاء على ربها في الصدقة ثم بين وجوب الجمع وقال الخاتمي ابل كلها فشمها اسم الأبل العار في النص ثم بين طريق الأخذ فقل فان كانت العرب هي أكثر من البخت ولم يجب على سربها إلا بعيد واحد فليأخذ من العرب صدقتها فليأخذ من الجواميس فليأخذ منها الصدقة فليأخذ من البقر صدقتها فان كانت العرب هي أكثر من البخت ولم يجب على سربها إلا بقرة واحدة فليأخذ من البقر صدقتها وان كانت الجواميس أكثر فليأخذ من الجواميس صدقتها وان كانت البقر هي أكثر من الجواميس ولا يجب على سربها إلا بقرة واحدة فليأخذ من البقر صدقتها وبضمير التثنية في المصربة اء صدقة النوعين وان كانت الجواميس أكثر فليأخذ

منها فان استقرت فليأخذ من ايها شاء فاذا وجبت في ذلك الصدقة  
صدق الصنفان جميعاً قال يحيى قال مالك من افاد ما شية من ابل او بقرة  
او غنم فلا صدقة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم افادها الا  
ان يكون له قبلها نصاب ما شية والنصاب ما يجب فيه الصدقة اما خمس  
ذود من الابل او اثلاثون بقرة او اربعة اشاة فاذا كان لرجل خمس  
ذود من الابل او اثلاثون بقرة او اربعة اشاة شفا فاد اليها ابل او بقرة  
او غنماً باشتراء او هبة او ميراث فانه يصدقها مع ما شية حين يصدقها  
وان لم يحل على الفائدة الحول

منها اي الجواميس الصدقة كلها فان استقرت فليأخذ من ايها شاء اذا كانت في كل واحد منها السن الواجبة  
والأقنين الموجود ولا يجزى على شرا النوع الاخر فاذا وجبت في ذلك الصدقة بالضم صدق بشئ من الدال بينه وبين الحول  
الصنفان جميعاً قال الهيثمي يحيى ان يرب بذلك انما اذا وجبت فيها واحدة اخرجت على ما تقدم ذكره وكان ذلك  
صدقة من الصنفين ويحسب ان يرب به ان وجبت في كل صنف من ذلك الصدقة صدق ام قلت وحاصله ان  
كلام المصنف يحسب التاكيد لما سبق ويحسب البيان كسنة مستأنفة اما على الاحتمال الاول فيكون تقدير العبارة  
بانه اذا وجبت في ذلك شيء من المذكور من الاغراض المختلفة الصدقة بالضم ثم ادى الصدقة على التفصيل المذكور  
صدقة الصنفان كما ادى الصدقة من الصنفين المذكورين (ويحتمل) وعلى هذا الاحتمال يكون الوجه في ذكره  
الكلام اذ فتح ما يترجم اذ اذادى من احد النوعين يبقى النوع الاخر فيصدق واما على الاحتمال الثاني فيكون المعنى  
(اذا وجبت في ذلك) اي كل من النوعين المختلفين (الصدقة) مستقلة بان تكون الماشية بمقدار يجب فيها  
الثنتان ويكون الصنفان متساويين (صدق الصنفان جميعاً) اي تؤخذ الصدقة من كل صنف مستقلة وبهذا  
الاحتمال شرح الزقاني كلام المصنف ولم يذكر الاحتمال الاول فقال بحر كلام المصنف كذا من من البقر ومثلهما  
فياخذ من كل تمييزاً قال يحيى قال مالك من افادى استفاد قل الجرادت المال استفادوا حظيت  
هذه ماشية بالنصاب من ابل او بقرة او غنم وبيان الماشية فلا صدقة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم  
افادها لان وجوب الزكاة بعد حولان الحول الا ان يكون له قبلها نصاب ما شية ثم فسر النصاب فقال والنصاب  
ما يجب فيه الصدقة اي نصاب كل شئ مقدار ما يجب في ذلك المقدار الصدقة ويؤلفه لاصول واستعمل في العرف  
في اقل ما يجب فيه الزكاة ثم بين تفصيل اقل النصاب في الماشية فقال اما خمس ذود من الابل او اثلاثون  
ثلاثون بقرة او اربعة اشاة فاذا كان لرجل مثلاً خمس ذود من الابل او اثلاثون بقرة او اربعة اشاة  
ثم افاد اليها ابل او بقرة او غنماً قليلاً وكثيراً باشتراء او هبة او ميراث اي اعم من اي سبب استفادها فام  
ليصدقها اي يودي صدقة بهذه المستفاد من ماشية التي كانت عنده قبل الاستفادة حين يصدقها  
اي حين يودي صدقة الماشية الاولى وان لم يحل على الفائدة الحول قال الزقاني في فصل مذهب  
في فائدة الماشية ان لم تكن عنده نصابها قبل ذلك استفاد بالجمع حولا وان كان له نصاب من نوع  
ما افاد في الفائدة على حول النصاب ولو استفاد ما قبل الحول اليوم وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي  
والبوذرغاني لا يضمن الفوائد ويؤخذ كل على حوله الانتاج الماشية فتؤخذ مع ابلها تان كانت نصاباً او بغيره  
قلت ولا يذهب عليك ان المذكور بهنما حكم فائدة الماشية والمذكور بالقبيل الزكاة في المعول  
فائدة العين وقرن الماشية في الفائدةين ففي شرحه يبيح ويضمن الفائدة من النعم للنصاب  
من جنسه وان حصلت قبل تمام حول النصاب لمؤخره قال مالك من نصاب بل يضم الاول والثاني



وان كان ما افاد من الماشية الى ماشيته قد صدقت قبل ان يشتريها  
 بيوم واحد او قبل ان يرخاها بيوم واحد فانه يصدقها مع ماشيته حين  
 يصدق ماشيته قال يحيى قال مالك وانما مثل ذلك الورق يزيك  
 الرجل ثم يشتري بها من رجل آخر عرضا وقد وجبت عليه في عرض ذلك اذا  
 باعه الصدقة فيخرج الرجل الاخر صدقتها فيكون الاول قد صدقها ههنا اليوم  
 ويكون الاخر قد صدقها من الغد قال مالك في رجل كانت له غنم  
 لا تجب فيها الصدقة فاشتري اليها غنما كثيرة تجب في دوغها الصدقة او دورها  
 انه لا تجب عليه في الغنم كلها صدقة حتى يحول عليها الحول من يوم افادها  
 باشتراء او ميراث وذلك ان كل ما كان عند الرجل من ماشية لا تجب فيها  
 الصدقة من ابل او بقول غنم فليس يعد ذلك له مال

وبهذا يختلف فائدة العين فانها لا تقيم نصاب قبل بل يستقبل بها وفي كل مال على حوله والفرق ان الزكاة لكثيرة  
 موكولة للساعي فلو لم تقيم الفاشية للاول لادى الى خروج مرتين وفيه مشقة واخبره بخلاف العين فانها موكولة  
 للاربابها وان كان ما افاده اية استفادته من الماشية بيان لما الى ماشيته قد صدقت بتشديد الدال بيننا  
 الجول اي صدقها بالكلية بالمال او بالورث قبل ان يتصرف بها المستفيد او قبل ان يقبل الهدية تجوز واذا  
 او قبل ان يبيعها بيوم واحد فانه اي المستفيد لصدقتها مع ماشيته ولو زكاه المالك الاول بالها فاما مال  
 زكي مرتين من الصدق ماشية التي كانت عنده من قبل الاستفادته قال يحيى قال مالك والاصل ذلك بفتح الهمزة  
 والمثنية قال الزقاني اي قيسه مثل الورق يزيك الرجل ثم يشتري بها اي بملك الورق من رجل آخر عرضا  
 وقد وجبت عليه اي على المالك في عرضه ذلك اذا باه الصدقة بالتمتع فاعل وجبت وذلك لما تقدم في محله من  
 ما يجب ملك ان المحرك يزيك بالبعد البيع فيخرج الرجل الاخر اي بالبيع صدقتها به اليوم لما قد وجبت الصدقة  
 على عرضه بعد البيع وقد باع فيكون الاول اي المشتري قد صدقها بتشديد الدال اي ادى الصدقة بهذا  
 اليوم لما قد وجبت الصدقة على الورق عنده ويكون الاخر اي البايع قد صدقها من البيع النص عنه بالجملة  
 في الغنم ولا هبة في ذلك فان العين قد تخرج في الزكاة في عام واحد مرات لا اختلاف للمالك واستثنى الحنفية  
 بعض الصور كما سياتي من الدر المختار وقرو في بعض النسخ المصرية اختصار في هذا السياق كما في نسخ الزقاني  
 والتنوير وسياهما فيخرج الرجل الاخر صدقتها بهذا اليوم ويكون الاخر قد صدقها من اخذها بوليقة النسخ المصرية و  
 الهندية كلها متطابقة على السياق الذي افترقه قال مالك في رجل كانت له غنم مثلاً بمقدار لا تجب فيها الصدقة  
 لفحصها عن النصاب عشرين مثلاً فاشتري اليها غنما كثيرة الف مثلاً فاجب في ذلك اي في اقل منها الصدقة  
 او دورها او وجبت له انه لا تجب عليه في الغنم كلها اي الالف والعشرين كلها صدقة بالتكثير في النسخ  
 الهندية والتخريف في المصرية حتى يحول عليها الحول من يوم افادها اى حتى يحول الحول من يوم  
 استفاد الالف باشتراء او ميراث او هبة وذلك اي وجميع ما كان عند الرجل من ماشية  
 لا تجب فيها الصدقة لقلتها عن النصاب والجملة صفة لماشية من ابل او بقول او غنم سيما ان  
 لماشية فليس يعد ببناء للضلع الجول من الدراهم في بيع النسخ المصرية والشرع في النسخ الهندية بلفظ  
 بعد موحدة في له وسكون العين ذلك الموجود عنده نصاب مال قلته من النصاب بل هو مقفوع عنه

حتى يكون في كل صنف منها ما تجب فيه الصدقة فذلك النصاب الذي يصح معه ما افاد اليه صاحب من قليل او كثير من الماشية قال مالك ولو كانت لرجل ابل او بقرا او غنم تجب في كل صنف منها الصدقة شبرا فلا اليها بعيرا او بقرة او شاة صدقها مع ماشية حين يصدقها قال يحيى قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في هذا قال مالك في الفريضة تجب على الرجل فلا توجد عنده انها ان كانت بنت مخاض فلم توجد اخذ مكافأ ابن لبون ذكر

فلا تجب الزكاة في كل نوع منها حتى يكون في كل صنف منها اى من الانواع الثلاثة ما تجب فيه الصدقة اسلم اليك فاذا صار عنده مقدار تجب فيه الزكاة فذلك مبدأ النصاب الذي يصح اى يركى والموصول مع صلته صنفه للنصاب وهو نعم اى مع النصاب ما افاد اى استفاد اليه صاحبه ونفقة صاحبه فاصل يصح وما لا فاصل مفعوله من قليل او كثير بيان لما من الماشية بيان لقليل او كثير والاصل ان استفاد اذا استفاد الى غير النصاب لا تجب فيه الزكاة حتى يحول الى محل بعد تحصيل النصاب وبه طلت الحنفية قال مالك ولو كانت لرجل ابل او بقرا او غنم بمقدار تجب في كل صنف منها الصدقة ليلو غ النصاب ثم افاد والبشر بعيرا او بقرة او شاة صدقها اى زكاهما مع ماشية التي كانت عنده قبل الاستفاضة حين يصدقها وذلك لان الاستفادة الى النصاب يركى مع الاصل كما تقدم وقد وقع التكرار في ذكر هذه الفروع والحنفية موافقة لهم في ذلك فعلى البدل المختار والاستفاضة ولو بهيمة او ارث وسط التحول فيضم الى نصاب من جسده فيركب التحول الاصل ولو ادى زكاة نقده ثم اشترى به سائمة لا تضم قال ابن عابد بن قنك يضم الى نصاب قيده لانه لو كان النصاب ناقضا وكل الاستفادة فان التحول يستفد عليه عند التحال قال يحيى قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في هذا قال الهاجي هذا يحل معنيين احدهما ان تجب بهذا القول دون غيره من الاقوال وعلى هذا يقال زيد الحق بحاله وان كان لاحق للغير فيه وعلى هذا المحض بيت حسان بن ابيجوه ولست له بكفر في فشر كما في كمال الفوائد وقال شمر كما ولا شرف في النبي صلى الله عليه وسلم ويحل ان يريه ان سائر الاقوال لهما عنده وجه ودليل صحة ليقضه بحجة ابل الاجل ذلك الدليل الان دليل بهذا القول ابي بن وارضح فكان اقل على ما بهل في المشاركة قال مالك في الفريضة اى السبعين الذي يجب في الزكاة تجب على الرجل فلا توجد عنده اى الفريضة ان كانت بنت مخاض فلم توجد اخذ مكافأ ابن لبون اى الصدقة وبهذا الجمهور في المصرية مكانها اى بذل بنت المخاض ابن لبون ذكر ما عالت النصب في النسخ المستدرة فهو مع موصوفه مفعول لاخذ وبدون الالف في النسخ المصرية فهو نائب فاعل قال الهاجي بذلك قال ابن وجبت عليه بنت مخاض ولم توجد عنده ووجد ابن لبون فانه يوجد منه وتجرى ولا خلاف في ذلك ام قال الزرقاني وان كان اقل قيمة منها وبهذا الحكم متفق عليه وكذا في الاجماع على ابن ابي الليثون بن رشد في الهداية والموفق في المغني وما قال الزرقاني وان كان اقل قيمة منها فكل عليه الاجماع مشكل فان المداهمة والحنفية على القيمة وعليه محل الحديث قال الامم المغربي في المبسوط اذا وجب عليه في ابله بنت مخاض ووجد ابن الليثون فعندنا لا نستعين اخذه وعندنا نعم يستعين به ورواية من انى يؤسعت في الامالي واستدلوا في ذلك به في القول ولكننا نقول انما اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه العادة في المالية معناه فان الاثبات من ابل افضل قيمة من الذكورة والمسننة افضل قيمة من غير المسننة فاقام رسول الله صلى الله عليه وسلم رباحا في السن في المنقول اليه مقام زيادة الاثبات في المنقول عنه ونقصان الذكورة في المنقول اليه مقام نقصان السن في المنقول عنه ولكن هذا يختلف باختلاف الاوقات والامكنة فلو عينا اخذ ابن الليثون من غير اعتبار القيمة هو الى الاضراء

وان كانت بنت لبون او حقة او جدعة ولم تكن عنده كان على سب المال  
ان يبتاعها له حتى ياتيه بها ولا احب له ان يعطيه قيمتها

بالنقد او بالاجاف بارباب الاموال اكد في الميزان - ثم لو لم يجد واحدا منها لم يبت خاض ولا ابن لبون  
فقال مالک واحمد وغيرهما يمين عليه شراؤ بنت الخاض والا صح عندنا بنت فدية له ان يشترى بها خاض  
قاله المذاهب قالوا تقدم كلام الموقن في ذلك مصداق قلت وفي اصول الخنفية لا يحتاج الى شراؤ فدية منها بل يعطى  
قيمة الواجب كيف يشاء وكما سيجي في كلام السرخسي وان كانت الفريضة الواجبة عليه بنت لبون  
او حقة او جدعة ولم تكن اى التي جبت عليه فمسته كان على سب المال ان يبتا بها اى الناحية الواجبة  
من الاموال المذمومة حتى ياتيه بها اى يعطيه المصدق ولا يلحق بها الحق على بنت اللبون ولا الجوز  
محل الحقة وبه قال الجمهور من النابتة قال الموقن لو كانت بنت لبون محل بنت الخاض ولا يجوز بعض الذكوة  
بزيادة سن في غير ذلك الموضع ولا يجوز به ان يخرج من بنت لبون حقا ولا من الحقة جزءا لغيرها ولا وجودها  
وقال القاضى وابن حنبل يجوز ذلك مع عدم جهالة جهات على افضل فثبت الحكم فيها بطريق التنبيه ولنا اذ لا نص  
فيها ولا يصح قياسها على ابن لبون لمكان بنت خاض لان زيادة سن ابن لبون على بنت خاض يمتنع بها  
من صفات السباع وسعى الشجر بنفسه ومرد الماء ولا يوجد هذا في الحق مع بنت لبون لانها ليست مكان في هذا  
فلم يمتنع الاجزاء السن فلم يقابل الا بوجوب اده ولا احب له في الشئ الهندى قبل ذلك قال مالک وليس هذا  
في المصربة والاولى هذا لانه من تحت الاموال السابق ان يعطيه اى المصدق فيجبها قال لها في كان عليه ان ياتي  
بها ولم يخذ منه قيمتها من الابل ولا من غيرها هذا هو المشهور من مذهب مالک اذ لا يجوز اخراج القيمة في الزكوة  
وقال القاضى ابو محمد ان يخرج على مذهب ابن ابي عمير في الزكوة جائزه به قال ابو حنيفة ومحمد ابن الموار  
عن ابن القاسم واخيه مذهب اده وقل السرخسي في المبسوط اذا وجبت الفريضة في الابل ولم يوجد ذلك السن  
ووجد افضل منه اده وورد في المصدق قيمة الواجب ان يشاء وان شاء اخذ ما وجد وفضل القيمة ان كان  
افضل وان كان وورد اخذ فضل القيمة دراهم والكل في ذلك في فصول احد بان جبران ما بين السنين غير  
مقدر عندنا ولكن كتب الغلاء والرخص وعندنا في يترك دراهم اثنين او بعشرين دراهم واستدل بالحديث  
المعروف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجب في ابله بنت لبون فلم يوجد الا حقة او اخذ ما بين السنين في زاده  
او عشرين درهما الحديث ولكننا نقول انما قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لان تفاوت ما بين السنين في زاده  
كان فلك التدرج لا ان تدرج شرعى بدليل ما روى عن علي بن اده قد جبران ما بين السنين بشاة او عشرة دراهم  
وهو كان مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فما كان يخفى عليه هذا النص ولا يظن به مخالفة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ولا نالوا قد تفاوت ما بين السنين بشى ادى الى الاضرار بالفقراء والافقراد بالاموال  
وفي الصغرى قال ابن المذنب اختلف في المال الذي لا يوجد فيه السن الذي يجب ولو وجد منها فكان الغنم يقول  
بظاهر الحديث (وهو حديث حسن في كتاب ابى بكر بن عبد الجارى بلغظ من بلغت عنده هدية المجزعة وليس  
عنده هدية وعنده حقة فاقبل منها لحقة ويحمل معاش اثنين ان استيسر تالرا وعشرين درهما الحديث)  
وهو قول الشافعى والى شوروى عن علي بن رضى عشرة دراهم او شاتين ويحمل الشورى وقل ابن حزم  
هو قول عمر بن الخطاب وقال القرطبي هو قول عبدة وهو احد قولى اسحق وقوله الثاني كاشفى وقيل  
لو خذ فيه سنة السن الذي يجب عليه وهو قول قول والا وراعى قيل توخى قيمة السن الذي يجب عليه وان شاء اخذ افضل منها وورد عليه  
فيه دراهم وان شاء اخذ وورد اخذ افضل دراهم ولم يمين عشرين درهما ولا غيره ما يوجب قول ابى حنيفة وقال مالک على سب المال  
ان يبتا المصدق السن الذي يجب عليه ولا يخرج في ان يعطى بنت خاض من بنت لبون وبز يدتنا او يعطى  
بنت لبون من بنت خاض وباخذ منها اده قلت وقول احمد مثل قول القاضى الا انه قال ويجزى شاة  
واحدة وعشرة دراهم ايضا كل الخرق من وجبت عليه حقة وليس عنده وعنده ابنة لبون اخذت منه

ومهاشأتان أو عشرون قال الموقف المذهب في هذا حديثه وجب عليه سن وليست عنه فلو ان  
يخرج سنا على منها ويأخذها من عشرون منها أو سنا انزل منها ومهاشأتان أو عشرون منها  
الا بنية مخاض ليس له ان يخرج انزل منها لأنها سنة سن تجب في الزكاة أو جمعة ولا يخرج على منها  
الا ان يمسك رب المال باخراجها لاجران منها ما لا يختار في الصدق والتزول والشيء والدراهم الى رب  
المال وبهذا قال الغني والشافعي وابن المنذر واختلفت عن اسحق وقال الثوري يخرج سنا ثنتين أو  
عشرة وراهم لان الشاة في الشرع متقومة خمسة وراهم بدليل ان لها بها اربعون ولصاحب الدراهم  
ما ثنتان وقال اصحاب الرأي يدفع قيمة ما وجب عليه اذ لو ان السن الواجبة وفضل ما بينهما من دراهم ام  
وفي الررض المربع من وجبت عليه بنت لليون مثلاً وادها كانت محببة فله ان يولد الي بنت مخاض  
ويدفع جبراً انا اولى حقته ويأخذها وهو سنا تان او عشرون وراهم ويجزئ شاة وعشرة وراهم جوازاً على  
يجزئ ان في غير الابل ١٠ ولا يدفع جيب عليك ان من وجبت عليه بنت لليون مثلاً ولو جده غيره اربعا بجاز  
خلا قيمته بين الائمة احد بايل يجوز حملها الحق الذكر كما جاز ابن الكلبيون قل بنت المخاض ارم لا يجوز ولا ثا في بيل  
يجوز حملها الحق ولا يأخذها مالك من المصدق الفضل ولا يجوز والثالث بيل يجوز حملها الحق ولا يأخذها الفضل شيئاً  
والرابع بيل يعطى عليها القيمة ارم ولا يجوز عند مالك القيمة منها الا الثالث صرح بجوازه الدردير وعلى الموقف الاجتماع على  
جوازه وما خیر الثالث من الصدق الرابع فلا يجوز شيء منها بل يتعين على مالك ان يشتري الواجب وكل الصور  
جائز عندنا الخفية اذا تساوت قيمة ما يؤدي بالواجب عليه وتقدم المذهب في جواز القيمة قبيل زكاة العروض  
واستدل الزرقاني بتعاليمها بعدم جواز اخراج القيمة في الزكاة بقوله عليه السلام لعاذ غدا الحب  
من الحب والشاة من الغنم والبعير من الابل والمقر من البقر وانت خير بان الحريث على ادمرسل فان  
عطاه لم يدرك معاً في مخصوص منه البعض اجماعاً لاخذ الغنم من البعير فها دون خمس وعشرين بعيراً على ان مفهوم  
المخالف لا يتبع عندنا الخفية والضا الصريح عند مالكية اجزاء البعير من الشاة ان وقت قيمته بقيته اصرح به في  
الشرح بجبره وكذا عندنا القيمة كما تقدم وهو اعتبار بالقيمة ووافق الخفية البخاري في بده السئلة - و بوب  
في صحيح باب العرض في الزكاة وذكر فيه افرعاً منه قال لابل امين انتوني بعرض ثياب تميص اوبليس  
في الصدقة مكان الشجر والذرة يكون عليكم خير لا صاحب النبي صلى الله عليه وسلم بالذرة قال النبي صلى الله عليه وسلم  
في جواز دفع القيمة في الزكاة ولما قال ابن رشد ووافق البخاري في بده السئلة الخفية مع شاة مخالفة بهم  
لكن كما داه الى ذلك الدليل وما اول الشاة قيمة افرعاً ما ذهاب عندنا المعنى مفصلاً والضا استدلال البخاري بقوله  
صلى الله عليه وسلم ما اخاله فقرا عتيس اذ راع في سبيل الله ويقول صلى الله عليه وسلم تصدق ولو من حليكن فليست  
صدقة العرض من خير يا ولم تميص المذهب والغضنة من العروض وكتب ابى بكر في الصدقة بلفظ من بلغت عنده  
صدقة بنت مخاض وليست عنده وعنده بنت لليون فانها قبل منه ويعطيه المصدق عشرون وراهم او ثنتين الحريث  
قال العيني الاصل ان دفع القيمة جائز عندنا وكذا في الكفارة وصدقة الفطر والعشر واخراج والذرة وهو قول عمر رضي  
وابنه عبد الله وابن مسعود وابن عباس ومعاذ وطاوس وقال الثوري يجوز اخراج العروض في الزكاة اقل كانت  
بقيتها او جود مذهب البخاري واهل السنة والجماعة عن احمد ولو اسقط عرضاً من ذهب وقضة قال لا يشهد بمخرج  
وقال الطوطشي هذا قول ثنتين في جواز اخراج القيمة في الزكاة قال وجميع اصحابنا على انه لو اسقط قضة من ذهب اجزاه  
وكذا اذا اسقط صاعاً من قضة عندنا مالك وقال سحنون لا يجوز به وهو وجه للشاة واهل ابن حبيب دفع القيمة اذا  
راه حسن المسلمين او وقال السرخسي في المبسوط ولما قلنا ان خذ من اموالهم صدقة الآية تنصيص على ان  
الماخوذ مال وبناه صلى الله عليه وسلم التيسير على ارباب المواشي لا التقييد بالواجب بان ارباب المواشي تعزفهم  
النفقة والاداء ما عندهم ليس الا ترى ان قال في خمس من الابل شاة وكلمة في حققة للظرف وعين الشاة لا تجزئ  
في الابل فصرقنا ان المزدق من المال وراى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابل الصدقة فاقه كوما  
فغضب على المصدق وقال الما حكتم من اخذكم اموال الناس فقال بالسماي اخذتها بعيرين من ابل الصدقة  
وفي رواية اخرى انها فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم واخذ البعير بعيرين اياها يكون باعتبار القيمة الى آخر ما قاله -  
قال الشيخ في رواية البخاري بمحمل مهاشأتين او عشرون وراهم دليل على ان دفع القيمة في الزكاة جائز والضا قال

قال مالك في الايل النواضح والبقر السواني ولقرا الحراث الى اى ان يؤخذ من ذلك كله اذا وجبت فيه الصدقة صدقة الخلط

قوله تعالى اخذ من اموالهم صدقة جعل محل الاخذ يسمى ما اؤتم التقدير بانها شاة او نحوها زيادة على كتاب الله فلا يجوز تخير الواحد قال الخطابي فيه دليل على ان كل واحد من الشاة واكثر من درهما اصل في نفسه ليست يبدل وذلك انه يخرج من حرفة او قال لا يصح لا دليل عليه بل التقدير يدل على ان الاصل قدر ما من المال اه قال مالك في الايل النواضح جمع فصحته هي التي تحمل الماء من نهر او بئر لسيقة الزرع سميت بذلك لانها تنفع الحشيش اى تلب الماء والبقر السواني جمع سانية قال الجواز انية الغرب واداته والنقطة يستحق عليها ولقرا الحراث الى اى ان يؤخذ الواجب من ذلك كله اذا وجبت فيه الصدقة لان الاحاديث الصحيحة وردت بالانعام ولم يخص النواضح وغيرها قال الهامى ويجمع هذه كلها العوال فان الزكاة واجبة فيها كالسائمة هذا قول مالك رحمه وقال ابو حنيفة والشافعي لا زكاة في شئ من ذلك اه قال العيني وهو قول اكثر اهل العلم كعطاء وحسن والشافعي وابن حزم والنفري والليث احمد والصحاح والى ثور والى حبيد وابن المنذر ويروى عن عمر بن عبد العزيز وعن علي ومعاذ وقال قتادة ومحول ومالك تجب في الملوقة والنواضح بالعمومات وهو مذموب معاذ وجابر بن عبد الله وسعيد بن عبد العزيز والنزهرى يروى عن علي ومعاذ لا زكاة فيها وجه من مشقة كتاب الصدقات وحديث عمر بن حزم مثله وشروط الايل حديث بهز بن محرز عن ابيه عن جده مروى عن كل سائمة من كل اربعين من الايل بنت ليون رواه ابو داود والنسائي والحاكم وقال صحيح الاسناد ولم يسط في الدلائل ونحو ذلك استدلل الموفق وقال الشافعي ولنا قوله عليه الصلوة والسلام في خمس من الايل السائمة شاة والصفحة متى قرئت باسم العلم تنزل منزلة العلم لا يجاب الحكم والمطابق في الظاهر بمنزلة التقدير لا بما في حادته واحدة وكل واحد من ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الجوال والعوال صدقة وفي الحديث المعروف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الجبهة ولا في النخعة ولا في الكسعة صدقة وقسم عبد العارث ابن مسعود الجبهة بالليل والنخعة بالليل والعوال بالليل والنخعة بغير ليل وفسرنا بالبقر العوال اه قال الايشي في العوال احاديث منها رواه ابو داود في سننه من حديث زهير ثنا ابو اسحق عن عامر بن حمزة والحداد عن علي قال زهير واسم من النبي صلى الله عليه وسلم اه قال باقر بن العشور من لا يرضون هذا قول الجريفي في العوال شئ رواه الدارقطني يروى عن علي بن ابي حمزة واسم قال ابن القطان في كتابه بذكر السائمة وكل من فيه ثقة معروف ولا اعني رواية الحداد فاسم رواية عامر اه ثم ذكر احاديث في كسعة ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه حديث ابو بكر بن عباس عن ابي اسحق يروى عن عطاء بن رافع عن عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا النفري ومحم عن علي بن اسحق عن عامر بن حمزة عن علي قال ليس في البقر العوال صدقة اه ثم ذكر احاديث اخروا حكم عليها واخرج ابن ابي شيبة عن علي بن ابي اسحق عن عامر بن حمزة عن علي قال ليس في البقر العوال صدقة وعن معاذ انه كان لا يأخذ من البقر العوال صدقة وعن عمر بن عبد العزيز قال ليس في البقر العوال صدقة وذكر في ذلك آثار كثيرة قال ابن الهمام العوال قد صدق على الجوال والمثيرة فانقي منها التي عنها اه ثم الاسامة معتبرة عند الامم اى حنفية واحمد في اكثر السنة وقال الشافعي ان لم تكن سائمة في جميع السنة فلا زكاة فيه كذا في المصنف - صدقة الخلط اه جمع غلط قال الجواز لخطيب الشريك او المشرك في حقوق الملك كالشرب والطبخ ونحو الحديث الشريك والى من الخطيط والخطيط والى من الجار حبة غلط غلط اه وذكر في شرح الاحياء ان الخلطة على نوعين غلطه اشتراك وخطيطه جوار وقد خبر عن الاول خلطة الاعيان وخطيطه الشيوخ ومن الثاني خلطة الاوصاف والمربوب بالاول ان لا يتميز نصيب احد من جليلين والرجال من نصيب غيره كما مشية وراها قوم اذا تناحروا بها والثاني ان يكون مال كل واحد معيناً متميزاً اه ولهم الاختلاف في ان الخلطة اشراً في الزكاة ام لا فقلت الائمة الثلاثة لها تاثير في الزكاة ثم اختلفوا فقلت الشافعية تشر في كل شئ وقالت المالكية والحنابلة لا تاثير لها في غير الماشية وقالت الحنفية لا تاثير لها مطلقاً واليه يظهر من البخاري ان الجوز في صحبه باب ما كان من غليظين فانها يترجح ان الجوز بالسوية وذكر فيه الاثرين من طائوس وعطاء اذا علم غليظان اموالهما فلا يمسح وبنا لنص منها في ان غلطه الجواز ليس في شئ من

قال يحيى قال مالك في الخليلين اذا كان الراعي واحدا والفحل واحدا والمراعي  
واحدا والدلي واحدا فالرجلون خليلان وان عرف كل واحد منهما ماله  
من مال صاحبه قال والذي لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخليل  
انما هو شريك

وقال سفيان لا يجب حتى يتم لهذا الرجوع شاة لهذا الرجوع شاة قال العيني ورواه عبد الرزاق عنه وقال  
التيبي كان سفيان لا يرى الخلطة تأثيرا كما لا يراه ابو حنيفة ١ قلت وعلى هذا الاختلاف يتفرع اختلاف في  
قوله صلى الله عليه وسلم ما كان من خليلين فانما يترا جحان بالسوية - قال العيني اختلف في المراد بالخلطة فذهب  
ابو حنيفة الى ان الشريك لان الخليلين في اللغة التي بها علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بها الشريك ان اللذان  
اختلط ماله ولم يتميزا خليلين من التمييز قال ابن الاثير ولم يختلط مع غيره فليس بالخليلين بل لا لا شك فيه و  
اذا تميز مال كل واحد منهما من مال الآخر فلا خلطة فقلت قول ابى حنيفة لا يجب على احد الشريكين او الشريك او الاقل  
الذي كان يجب عليه لو لم يكن خلطا ١ قال الهامجي ذهب ابو حنيفة الى ان الخلطة الشريك وذكر مالك ان الخلطة  
تو الشريك وان الخلطة هو الذي يعرفه ماشية وان الذي لا يعرف ماشية هو الشريك وعلما بالخليلين عند  
مالك ان تصدق ما بينهما كانا على رجل واحد قال ابن رشد اكثر الفقهاء على ان الخلطة اثر في الزكوة و  
اختلفوا بل بما تأثير في قدر النصاب واما ابو حنيفة وصحابه فلم يروا الخلطة تأثيرا لاني قد رايت جواب ولا قدر النصاب  
وتفسير ذلك ان اكثر الفقهاء اتفقوا على ان الخلطة يزكون زكوة المالك الواحد واختلفوا من ذلك في موضعين  
احدهما في نصاب الخلطة بل بعد نصاب ملك واحد ١ اكان لكل واحد منهم نصاب او لم يكن ام انما يكون الزكوة  
للرجل الواحد اذ كان لكل واحد منهم نصاب الثاني في صفة الخلطة التي لها تأثير في الخلطة تأثير في النصاب ام لا فذهب  
اختلافهم في مفهوم ما ثبت في كتاب الصدقة من قوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان  
من خليلين فانما يترا جحان بالسوية فان كل واحد من الطرفين انزل مفهوم هذا الحديث على اعتقاده وذلك ان  
الذين راوا الخلطة تأثيرا قالوا ان في قوله صلى الله عليه وسلم المذكورين دلالة واضحة ان ملك الخليلين ملك  
رجل واحد فلا أثر لخصص بقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود من لابل صدقة والذين لم يقولوا  
بالخلطة فقالوا ان الشريكين قد يقال لهما خليلان فيعمل ان يكون قوله عليه السلام لا يجمع بين متفرق ولا يفرق  
بين مجتمع الخليلين لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع الخليلين لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع الخليلين  
وجب ان لا يخصص به الاصول الثابتة لجمع عليهما ١ مختصرا ثم الذين قالوا بتأثير الخلطة اختلفوا في ثلثة مواضع  
الاول بل تأثير الخلطة ليعم الاشياء كلها او يخص بالماشية وتقدم بيانه الثاني في صفة الخلطة التي لها تأثير والثالث  
بل بعد نصاب الخلطة لنصاب ملك واحد سواء كان لكل واحد منهم نصاب ولا ام انما يكون زكوة الرجل الواحد  
اذا كان لكل واحد منهم نصاب كامل وذكر المصنف مسلكه في ذين الاختلافين فقال قال يحيى قال مالك في  
صفة الخلطة التي تؤثر في الزكوة ان الخليلين اذا كان الراعي لما شتيهما واحدا والفحل اي وذكر الماشية واحدا  
والمراعي ليعم الميم على الاشهر وتفتح على اجتماع الماشية للمبيت او لثلاثة واحدا والدلي اي له الاستعداد  
وقيل ثمانية من الميلاء واحدا فالرجلان مبتدأ خليلان خبره وبقية في شيطان احد هما شاة الخلطة والثاني ما ذكره  
بقوله وان عرف ماله في جميع الشخص كل واحد منهما من مال صاحبه قال الرزقاني والواو لفحل لا للمباشية بل  
قوله قال مالك والذي لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخليل انما هو شريك فقلت لا غلط اني ما قلة الرزقاني  
اذا كان الواو حالية فخلقة ان يقع الجمرة والطبر كانه ان الخلطة والشريك في كلامه ان هو ظاهر كلام الموطا - هو  
نص كلام الهامجي اذ قال ذهب ابو حنيفة الى ان الخلطة الشريك وذكر مالك ان الخلطة غير الشريك وان الخلطة  
هو الذي يعرفه ماشية وان الذي لا يعرف ماشية هو الشريك ١ لكن لم اجد قيدا لمعرفته في فروع المالكية من  
قبول الخلطة والطبر عندي انه ليس بقيد بل الخلطة اعلم من الشريك وغيره وعلى هذا فتاوى كل كلام انوطا ان الواو

فيه وصليته ونفظة ان بكسر الهمزة والمجني ان الخطين من وجدي بالهاء الشاطل المذكور قد وقعنا قالها وبها الذي لا يحد  
 ماله فليس يخلط فقط بل هو شرك ايضا فقابل الخيط والشريك في كلام الموطا تقابل العام الخاص ووجه ذلك  
 ان الشريكين يجب في ما شئتهما الزكوة وان لم يميز ما شئتهما ففي المرونة في المرونة التي بدت في الماشية وحال عليها الخول  
 اذا مر بها السامي وهي من من دجها لم يفرقوا انهما من الصدقة عنهم كما لو اذبحن لهما الخطا ويترادون فيها اذا كان الخول  
 غير واحد فمن كان شاة تجب فيها الصدقة فهو خيط لمن تجب عليه الصدقة ومن يذبحها فمأمنه ومن لم يكن شاة  
 تجب فيها الصدقة فليس يخلط ولا غرم عليه ١٠ وقال الدسوقي واما الماشية فخز في كل عام من يوم موت المورث  
 ولو لم يقضها المورث الا بعد احوام سواء علم بها المورث ام لا ١١ ولو يذبحه ما قاله الزرقاني في آخر البحث وما يدل على ان  
 الخيط لا يستلزم ان يكون شريكاً قوله تعالى وان كثيرا من الخطا والاية فاذا كان المراد بالخططة مطلق الاجتماع لا  
 الشراكة ١٢ ثم قال الهادي فلما في المجرة في الخططة تحت المرامى والفعل والمروج والركو والببيت قلت وبقي اثنتان  
 النية وامرؤ قال المباح وما اذا تحصل الخططة من بذه الصفات الفخ اصحابنا على ان ليس من مشرطها حصول جميعها  
 وقال الشافعي من مشرطها اجتماع جميع صفاتها واذا ثبت ذلك فقد اختلفت اصحابنا بما اذا تحصل الخططة فقال ابن  
 حبيب المروني في ذلك المرمى ودهه وقال ابو بكر الاسدي ان الاعتبار في ذلك بصنفين اى صنفين كان و  
 في خروج الملكية كما شرح الكبير والادارة الساطعة ان الخططة المؤثرة حصة شروط الاول النية والثاني الحرية والثالث  
 الاسلام والرابع ان يكون كل من الخطا والمالك للتعصب والخامس ان يكون ملك التعصب مجاوزا لمولى وان لم يكن  
 مجاوزا للخططة فاذا ملكا الماشية مسته اخبر لم يخلط وفي مسته اخبر اخر من الخططة لو ثر لان المولى صاحب  
 للملك بالم تقرب الخططة جدا كثيرا - والسابع اجتماع للماشيتين في ثلثة اشياء اذا تشر من مفسر اشياء الاول  
 المراح يقع الميم المولى الذي يقبل فيه او يجمع فيه ثم شاق منه الببيت والسرور والثاني المراح بضم الميم وهو الببيت  
 والثالث الماء والرابع المرامى ولو قد راد كل ما شئته راج وتجاوزا والخامس المولى ١٣ وفي فروع الشافعية للخططان  
 يزكيان زكوة واحدة بعشره شروط وتسمى خططة الاوصاف وخططة الجوار الاول ان يكون المراح واحدا وهو بضم الميم  
 اسم موضع مبيت الماشية والثاني ان يكون الممرح واحدا وهو بفتح الميم اسم للموضع الذي يجمع فيه ثم شاق منه  
 الى المرمى والثالث ان يكون المرمى واحدا والرابع الاتحاد المولى ولو تعدد جميعها انحصرت ماشية احدها بمولى والخامس  
 اتحاد المشرب والسادس اتحاد المرامى ولا يضر تعدد الرعاة والسادس اتحاد موضع الحلب والثامن اشتية الهادي للتعصب  
 او في اقل من تعصب واحد بها تعصب الشراكة في مدين التعصب لو ثر اذا ملك احدهما تعصبا كما لا كان اشتركا في  
 عشرين مشاة متعصفاً واذا احدهما بتلثين فيلزمه اربعة اجناس مشاة ولا تخرج من مشاة لان مجموع الماشين ثلثون  
 والاثنا عشر مائة المولى من وقت الخططة والعاشر ان يكون الخططان من اهل الزكوة ولا مع انه لا يشترط اتحاد  
 المالك والنية الخططة في الاصح دخل خططة الجوار خططة المشركه وتسمى خططة اعيان لان كل حين مشتركة وتسمى خططة  
 جميعهم كذا في الاثار الساطعة وشرح الاقتراح ونحوها قال الموفق في خططة الاوصاف يعجب فيها اشتراكهم في خمسة  
 اوصاف الممرح والمبيت والحلب والمشرب والفعل وقد ذكر احمد في كلامه مشرطاً سادس وهو المرامى والا حصل في  
 هذا ما روي للدارقطني استاده الى سعد بن ابي وقاص مرفوعا للخططان ما اجتماع في الخوض والفعل والمرامى وروى الرمي و  
 يجوز من هذا قال الشافعي وقال بعض اصحاب مالك لا يجزى في الخططة الا بشرط ان يكون المرامى والمرمى على الشريكين وسلم  
 بالجمع بين متفرق الحديث والا اجتماع يحصل بذلك ويسمى خططة فالتنفي به ولما قولنا على الشريكين وسلم الخططان ما اجتماع  
 في الخوض والرامى والفعل فان قيل فلم اعتبرهم زيادة على هذا قلنا هذا تنبيه على لقيية الشرائط والاعمال المذكورة ولان لكل  
 واحد من هذه الاوصاف تأشير انا كغيره كالمرمى وليشترط ان يكون الخططان من اهل الزكوة فان كان احدهما ذميا  
 او مكاتباً لم يجز له خططة ولا يشترط نية الخططة وعلى من القاضى ان يشترطها ولما قولنا على الصلوة والسلام للخططان ما  
 اجتماع في الخوض والمرمى والفعل ولان النية لا تؤثر في الخططة فلا تؤثر في ملكها ١٤ وفي قيل المار بالخططة مؤثرة في  
 الزكوة ولو لم يبلغ مال كل حليط بمفرده تعصبا با اذا اخطأ ثمنان فاشترى من اهل الزكوة فلا اثر لخططة من ليس من  
 اهل الزكوة (اي تعصب) فلا اثر لخططة دون تعصب (ما شئته هم) اختلاطاً يستترق (جميع المولى) سواء كان خططة  
 اعيان بان يملك تعصبا من الماشية مشاة قابلا يرث او شاة او غيرها وخططة اوصاف بمان يكون مال كل منها متجزيا  
 واشتركا في التميم والممرح وهو ما يجمع فيه الماشية لتذهب الى المرمى والحلب (وي موضع الحلب) لا انا

قال مالك ولا تجب الصدقة على الخليلين حتى يكون لكل واحد منهما من الغنم ما تجب فيه الصدقة قال مالك وتفسير ذلك انه اذا كان لاحد الخليلين ربحون شاة فصاعدا ولا اخرا قل من اربعين شاة كانت الصدقة على الذي له اربعون شاة ولم تكن على الذي له اقل من ذلك صدقة قال مالك وان كان لكل واحد منهما من الغنم ما تجب فيه الصدقة جمعاً في الصدقة ووجبت الصدقة عليهما جميعاً فان كانت لاحدهما الف شاة او اقل من ذلك مما تجب فيه الصدقة والاخر اربعون شاة او اكثر فلهما خيلتان يترادان الفضل بينهما بالسوية على قدر عدل ما اموالهما على الالف بحصتها وعلى الاسر بعين بحصتها

وداخل (والري) اي موضع الرمي مدقة (زكيا كالواحد) جواب ان لا تشتري نية الخلطة ولا اتجا والمشرب والارقي والاتجا داخل ان اختلف النزع كالبر والجاموس للضرورة او في المرض للرعي الخلطة نصيب المالكين كالواحد ان كانا ناضبا فلم كان لثان شاة ولا شاة وتلثون او لاربعين رجلا اربعون شاة كل واحد شاة واشتركا حولا ثمانية فليجوز شاة على حسب حكمهم قال الموفق يجزى اختلاجهما في جميع الحول وان ثبت لهم علم الاغزو في بعض زكوة الزكوة المنفردين وهذا قال الشافعي في الجديد وقال مالك لا يجزى اختلاجهما في اول الحول لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين منفرد ولا يفرق بين مجتمع يعني في وقت هذه الزكوة ولما ان بدأ مال ثبت له علم الاغزو فكانت زكوة زكوة المنفرد وكما لو افرق في آخر الحول والحديث يحمل على المجتمع في جميع الحول قال مالك اني ببيان مسلكي في الاختلافات الثلاث من الاختلافات التي في الخلطة ولتقدم ذكرها ولا تجب الصدقة على الخليلين حتى يكون لكل واحد منها زاد في النسخ المندية بعد ذلك من الغنم وليس بزيادة في المصربة فان كانت صحيحة فذكر ما يجزى المثال كما ان المصنعت بنى المثال التي على الغنم والا فالحكم بالخص بالجمع الى شاة كلها ما تجب فيه الصدقة يعني لا تفر الخلطة حتى يكون لكل واحد منهما انصاب كامل فان كان لكل واحد منهما اقل من الانصاب ولو كان المجموع ناضبا كاملا فلا زكوة عليها عند المالكية خلافا للشافعية والحائلية كما تقدم من مسلكهم وان كان لواحد منهما ناضبا كاملا والاخر اقل من انصاب فحكم في الزكوة حكم المنفرد وعلى السامعي ان يأخذ الزكوة من ما شاعته خاصة قال مالك وتفسير ذلك اي اكلام المذكور سابقا وادخل المصنعت في المثال فقال اذا كان لاحد الخليلين اربعون شاة مثلا فصاعدا اي فاكثر من اربعين يعني يكون له انصاب او اكثر منه والاخر اقل من اربعين شاة فليجوز لكل واحد منهما زاد في النسخ المندية بعد ذلك من الغنم في المصربة كما تقدم ما يجب فيه الصدقة اي يكون لكل واحد منهما انصاب كامل جمعا بينا ويجوز اي كلا النصابين في الصدقة ويجب الصدقة في المجموع ووجبت الصدقة عليهما السامعيين جميعا بقدر مالهما كماله الواحد او غيره ايضا بالمثل مثل السابق فقال فان كانت لاحدهما الف شاة او اقل من ذلك اي اقل من الالف بشرط ان لا تكون اقل من انصاب ولذا قيده بقوله مما تجب فيه الصدقة والاخر ايضا انصاب اربعون شاة او اكثر فلهما خيلتان يوديان الزكوة على سنة الخلطة وبتر اودان الفضل ايسر الماخوذ من نصيب احدهما الزائد بينهما بالسوية ثم في السوية بقوله على قدر عدل ما اموالهما فاذا كان لاحدهما الف والاخر اربعون فيكون الماخوذ على الالف بحصتها وعلى الاربعين بحصتها قل الزكواني فاذا اخذ السامعي من الالف والاربعين عشرة كان على ذي الالف منها تسعة قلت وهذا وهم من انشاد رح لانه لا وجه لان يوحى من ذي الالف تسعة شياء بل انقص قيمة عشرة شياء على الف واربعين فالياسا وي الالف يكون على ذي الالف





وتفسير قوله لا يفرق بين مجتمعة ان الخليطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة  
وشاة فيكون عليهما فيها ثلث شياه فاذا اظلمها المصدق فرقا عنهما فلم يكن  
على كل واحد منهما الا شاة واحدة فخرج عن ذلك فقل لا يجمع بين مغزى و  
لا يفرق بين مجتمعة خشية الصدقة قال فهدى الذي سمعت في ذلك ما جاء  
فيما يعتد به من السخيل في الصدقة

وتفسير قوله ولا يفرق بين مجتمعة ان الخليطين يكون لهما مائة شاة وثمانين بان يكون لكل واحد منهما مائة شاة ياكسر  
للاضائة وشاة بالرفع فيكون عليهما اى الخليطين فيهما ثلث شياه لانها وظيفه فانون المائتين فاذا اظلمها المصدق  
اى الساعى فرقا عنهما لم يكن بعد التفرقة على كل واحد منهما الا شاة واحدة لانها وظيفه الاربعين الى مائة و  
عشرين فاذا فرق كل واحد منهما غنمه صار لكل واحد مائة شاة فلهذا شاة واحدة فبني بنينا الجوهول عن ذلك  
الجمع والتفرقة فقل لا يجمع بين مغزى ولا يفرق بين مجتمعة خشية الصدقة قال فهدى الذي سمعت في تفسير  
ذلك واليه وبسبب سفيا النورى والذراعى قال ابن رشد في مقدمة وبسبب الشافعى الى ان الشافعى  
فيه انما هو للسعاة وبسبب مالك الى ان الشافعى انما هو لارباب الموائى والى صواب على قوله انما جيتا لا يجوز للساعى  
ان يجمع غنم رعيين ان لم يكونا خليطين فيزكياهما على الخلطة لئلا يكثر من الواجب له ولا ان يفرق غنم الخليطين  
فيزكياهما على التفرقة لئلا يكثر من الواجب له وكذلك ارباب المشايخ لا يجوز لهم ان يجمعوا غنمهم على الخلطة  
فمن خلطوا ليو دوا على الخلطة اقل مما يجب عليهم في التفرقة ولا يجوز لهم ايضا اذا كانوا خلطوا ان يكثروا الخلطة  
ليؤدوا على التفرقة اقل مما يجب عليهم على الخلطة واما ابو حنيفة فله الذى لا يقول بالخلطة فيقول العنى في ذلك انه  
لا يجوز للساعى ان يجمع ملك الرعيين فيزكياهما على ملك واحد مثل ان يكون للرعيين اربعون شاة فيجمعها بينهما ولا ان يفرق  
بملك الرجل الواحد فيزكياهما على ملك متفرقة مثل ان يكون له مائة وعشرون فلا يجوز له ان يجمعها فلهذا اجزأوا  
وقال المحقق قال الشافعى هو خطاب لرب المال من جهة والساعى من جهة فامر كل واحد منهما ان لا يحدث شيئا  
من الجمع والتفرقة خشية الصدقة فرب المال يخشى ان يكثر الصدقة فيجمع اولي فرق لتقل والساعى يخشى ان  
تقل الصدقة فيجمع اولي فرق لتكثر فلما كان محتملا لئلا يكثر من الواجب لم يكن المحل على احدهما باولى من الاخر فقل عليهما معا كل  
الذى يظهر ان حمله على المالك اكبر ارم قال الشافعى المتع واحد كل يعرف الخطاب الشافعى الى الساعى كما حكاه  
عنه الداودى في كتاب الاموال ونصرف مالك الى المالك وهو قول الى توفى وقال الخطا بى عن الشافعى انه صرفه  
اليهما وقال ابو يوسف معناه ان يكون لرجل ثمانون شاة فاذا جاءه المصدق قال بى يبنى وبين اخو فى كل واحد  
عشرون فلا تزكو او ان يكون له اربعون ولاخوة اربعون فيقول كلنا فى شاة وفى المحيط يكون خطا بالساعى ولرب  
المال وفى النيسوط المراد من الجمع والتفرقة فى الملك لا فى المكان فمختصراً وحمل صاحب البداية الجمع على الجمعتين على  
المالك والى معنى صورته اربعة صور فالوجه عليهما على ما هو مختار ابن رشد والى فقط والى كذا فى -  
ما جاء فيها الجنبه اى محسب ويعتبر فى الحساب من السخيل بفتح السين وسكون الميم وباللام جمع سخلة  
مثل تمر ومزقة ويجمع ايضا على سخال اولاد الفم سعة جمع كما سياتى فى كلام المصنف ونقطة من سياتى لما  
فى الصدقة اى ما جاء فى عد السخال لاخذ الزكوة وبها ثلثة مسائل يعنى التمييز بينهما الاولى عد السخال بفتح  
اللاميات قال الترمذى فى بيانها فى اختلاف فيه بين الفقهاء واذا كانت الالهيات انما هى ما يروى عن الائمة بخلافه  
انه لا يحسب السخال بفتح السين قال الهامى والدليل على ذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه والى ما اخذ به  
صدقة الناس ولا يعلم احد قال بخلافه اذ قال الموفى متى كان عنده نصاب كل ففتحت منه سخال فى انشاء  
الحول وجبت الزكوة فى الجميع عند تمام حول الالهيات فى قوف اكثر اهل العلم وحكى من الحسن والى لارزوة فى  
السخال حتى يحول عليها الحول لقوله صلى الله عليه وسلم لارزوة فى مال حتى يحول عليه الحول ولنا ما روى عن عمر بن  
اذ قال لساعيه اعتد فليهم بالسخلة يروح بها الرزاعى على يد به ولا تأخذ به منهم وهو مذهب على ولا تعرف بها

مالك عن ثور بن زيد الدبلي عن ابن عبد الله بن سفيان الثقفي عن جدك  
سفيان بن عبد الله أن عمر بن الخطاب بعثه مصداً فكان يعد

في عصرهما مخالفاً فكان إماماً والآخر مخلصاً بال التجارة فقيس عليه ١ الثانية ما في الباقي أيضاً إذا قصرت للمشية  
عن النصاب وكملت لها بما لا يسأل عدت السخال وأخذت الزكاة وقال أبو حنيفة والثوري ليستألف بها  
حولاً من يوم كل النصاب ١ قال الموفق إمام لم يكمل النصاب إلا بالسؤال احتسب الخول من حين كل النصاب في  
الصحيح منذهب وهو قول الشافعي وصحته والي ثور صاحب الرأي ومن أصحاب الرأي ١ أنه لا يجزئ حولاً صحيح  
من حين ملك الإهبات وهو قول مالك لأن الاعتبار بحول الإهبات ودون السخال ولنا أنه لم يكمل الخول على نصاب  
فلم تجب الزكاة كمال التجارة لأنه لا تختلف الرواية فيه ١ وفي الرض المربع حول النتائج حول الأصل إن كان  
نصاباً ولم يكن الأصل نصاباً حول الجميع من كماله نصاباً ١ وقال ابن رشد قال مالك حول النسل وهو حول الإهبات  
كانت الإهبات نصاباً ولم تكن كما قال في ربح الناض وقال الشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور لا يكون حول النسل  
حول الإهبات إلا أن يكون الإهبات نصاباً وسبب اختلافهم هو بعبية سبب اختلافهم في ربح المال ١ ولقد  
الكل على ربح المال في حمله قلت ما حكموا عن إمام الشافعي وأقيم على ذلك غيرهم من نقله النصاب لكن قل  
وبن الرضا كما في مذهب الشافعية أنه لا يعد بما نجت المواشي إذا كانت الإهبات ودون الأودعة ولا تجب فيها زكاة  
وكذلك الطحواي في أحكام القرآن عن الشافعي رده لا يعتد بالصغار مع الكبار حتى تكون الكبار ربحين فصاعداً قال  
الطحاوي ما علمنا أحدنا تقدم فيه ولا نعلم من أخذ بهذا التفصيل وقد فسر غيرهم ١ أي الأودعة ذكره وعلم منه أن  
مذهب الحنفية في ذلك لا يوافق الشافعية وفي البداية إذا جمعت الصغار والكبار وكان واحد منها كبيراً فإن  
الصغار تعد ويجب فيها ما يجب في الكبار بخلاف إمامنا عندنا الماردي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن قال تعد صغاراً وكباراً بحدوى أن الناس شكوا إلى عمر فذكره إلا أن في الزكاة وقال ابن رشد سبب  
اختلافهم اختلاف قولهم رده أو امر أن تعد عليهم بالسؤال ولا يؤخذ منها شيء فإن قوماً هموا من هذا إذا كانت الإهبات  
نصاباً أو قوماً هموا بذا مطلقاً وأصحابنا أهل الظاهر لا يؤمنون في السخال شيئاً ولا يعدون بها لا كانت الإهبات  
نصاباً ولا لم تكن لأن اسم الجنس لا ينطلق عليها عندهم ١ والثالثة أن كانت أبله نصاباً كلها وبقره عجائيل أو  
غنيمة سخلاً فقال يعني تحقيق مذهب الحنفية في ذلك ما قاله صاحب البداية وليس في الفصائل والعماجيل  
والحلان صدقة وبذا أقرأ إلى حنيفة وبه قال محمد بن الحسن والثوري والشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وكان  
يقول أولاً يجب فيها ما يجب في الكبار من الجذع والنتنة وبه قال زفر ومالك وأبو عبيد وأبو ثور وأبو بكر  
من النهاية ثم رجع وقال يجب واحدة منها وبه قال الأوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وأبو بكر  
رجع إلى ما ذكرناه ألقاها وبهنا أقوال آخر ذكرها يعني قل الهاجي أن كانت كلها نصاباً أو عجائيل أو  
سخلاً فله يكلف أن يأتي بالسنة ولو أجهت عليه أن لو كانت كذا ١ وقال ابن رشد في البداية بل تجب  
في صغار الأبل وإن وجبت لها ذاب يكلف فإن قوماً قالوا تجب فيها الزكاة وقوم قالوا لا تجب وسبب اختلافهم  
بل يتناول اسم الجنس الصغار ولا يتناولها والذين قالوا لا تجب فيها زكاة وهو أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة  
وقد احتجوا بحديث سويد بن غفلة أنه قال أتاها مصدق النبي صلى الله عليه وسلم فأنيت فليست اليه صدقة يقول  
أن في حمدي أن لا أخذ من راضع لبن والذين أوجبوا زكاة فيها منهم من قال يكلف شراء السن الواجبة عليه  
ومنهم من قال يأخذ منها وهو الأليس وبه في الاختلاف اختلافهم في صغار البقر وسخال الغنم ١ -  
مالك عن ثور بن زيد الدبلي عن ابن عبد الله بن سفيان الثقفي عن ابن عبد الله بن سفيان  
عن سفيان الثقفي لم يجد أحد من أصحاب الرجال طاهر عن الشراء ثم ذكر الحافظ في حيزه عيتم  
روى عن سفيان بن عبد الله الثقفي ابن أواه عاصم وعبد الله ومروان ابنه عمر ويقال محمود بن  
أبي سويد بن سفيان وسياق في آخر الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في شية أخرجه عن لسير بن عاصم بن  
سفيان عن أبيه عن حمدة عن جده سفيان بن عبد الله بن ربيعة بن الحارث الثقفي الطائي الصامي كان  
عامل عمر على الطائف ولا عليها أذعر عثمان بن أبي العاص عنها أن عمر بن الخطاب بعثه مصداً أي جابها للصدقة  
فكان يعد أي حسب

على الناس بالسخل فقالوا تعد علينا بالسخل ولا تأخذ منه شيئاً فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر ذلك له فقال عمر نعم تعد عليهم بالسخلة يحملها الراعي ولا تأخذها ولا تأخذ الاكولة ولا الربا ولا الماخض ولا فحل الغنم ولا تأخذ المذقة والثنية وذلك عدل بين غلب الغنم وخيل السخلة الصغيرة حين تنتج والربى التى قد وضعت

على الناس بالسخل قالوا انكار عليه لقد بزيادة بكرة لاستفهام في اوله في الشرح للمصرية ويدون الجمرة في البندرية علينا بالسخل ايضا ولا تأخذ منه شيئاً في الزكاة فلما قدم سفيان بن عيينة عن عمر بن الخطاب ذكر ذلك له اي ذكر الذي فعل بهم وانكارهم عليه فقال عمر نعم تعد بالبناء على صيغة الخطاب في الشرح المصرية وفي الشرح البندرية بالبناء على صيغة الجمع للمكلم وعليه معنى شيخنا الديلمي في المصنف ويكنى في الافعال الثلاثة الثانية من قوله لا تأخذها ولا تأخذ الاكولة وتأخذ المذقة عليهم بالسخلية التي يحملها الراعي ولا تقبل على الخيل لغيرها ولا تأخذها في الزكاة لانها من الصغار بمنزلة الاراذل ولا يؤخذ في الزكاة الا الاوسط ولا تأخذ الاكولة بالفتح سياتي تفسيرها ولا الربى بضم راء ومهمله وشدة موحدة وقصر جمع يزدحم على وجهها باب كز باب ولا الماخض بمجتمعين سياتي تفسيرهما ايضا ولا اقل المقوم اي ذكره وتأخذ المذقة قال في الجمع هو ما كان مشابهاً فيما يجوز من الابل ما تم له اربع سنين ومن البقر والمج ما تم له سنة وقيل من البقر ما له سنتان ومن الضان ما تمت له سنة وقيل اقل منها اء وفي شرح الكبير للديلمي في الجمعين شاة جذع او جذعة ذو سنة ولو كان حراً قال الدسوقي ذو سنة اي تامة كما قال ابن حبيب وقيل ابن عسرة اشهر وقيل ابن ثمانية وقيل ابن ستة وكان الاولى المصنفان يزيدها ثني كما في المدونة وغيره ما قد يقال ان المصنف انما حكم على اقل ما يجزئ ويؤخذ جذع واما الثاني فهو الكبر من الجذع لان الجذع من الضان والمجزة ذو سنة تامة واما الثاني منها فهو ما دون سنة ودخل في الثانية اسم وفي البداية يؤخذ الثاني في زكوتها ولا يؤخذ الجذع من الضان الا في رواية الحسن بن ابي حنيفة وهو ما اتى عليه اكثر سنة ومن بابي حنيفة وهو قوله اء يؤخذ الجذع لقوله عليه الصلوة والسلام انما حقنا الجذعة والثني ولاد بتادى به الاخصية فكذلك الزكاة وجه القاهر حديث علي موقوفاً ومرفوعاً لا يؤخذ في الزكاة الا الثاني فصاعداً لان الواجب هو الاوسط وبذا من الصغار ولذا لا يؤخذ الجذع من المعز ومجزة الصغيرة يعرف نصاً ١١ فعلم من ذلك ان المصنفين والمالكين متفقون على اء لا يصح في الزكاة ومن ذى سنة ولا خلاف بينهما في وجه الاستدلال فقط وكذلك عند الشافعية كما سياتي من شرح الاقناع نعم يصح عند الحنابلة جذعة ضان ابن ستة اشهر كما سياتي عن نيل الماربي والثنية تقدم ما قال الدسوقي ان الثاني ما وفي سنة ودخل في الثانية وفي الدار المختار هو ما تمت له سنة قال ابن عابد بن ابي ودخل في الثانية كما في البداية وسائر كتب الفقه والمذكور في الصحاح والمغرب وغيرهما من كتب اللغة من الغنم ما دخل في الثالثة ولذا قال الزبيدي يذرا على تفسير الفقهاء وعند اهل اللغة ما طعن في الثالثة ١٢ وفي شرح الاقناع فيها شاة جذعة من الضان لها سنة او ثنية من المعز لها سنتان ١٣ وفي نيل المذهب فيها شاة تم لها سنة او جذعة ضان تم لها سنة اشهر ١٤ وذلك اي اقل الجذعة والثني لانه عدل اي وسط بين غذاء بمجتمعين بزيدي كرام جميع غذي كركم اي سخل وقال القاري في شرح النقاية لغنين مسورة وذال محجة محدودة هو الردي الغنم وغيرها حاصل ما قال عمر مرم انما كتحسب الجذع ولا تأخذ منه كذلك تحسب الردي ولا تأخذ منه هذا بخلاف ما لا تأخذ الا الاوسط قال مالك في شرح الانفاظ المشككة من اثر عمر السخلية الصغيرة حين تنتج ببناء الجبول من الانتاج اي ساعة قبله قال الاربيري يقول للحرب الاولاد الغنم ساعة تقسمها اهلها من الضان او المعز ذكر ان كان او اثنى سخلية وفي الجمع السخلية يفتح السين محجة ولد معز او ضان ذكر ١٥ اثنى وقيل وقت وضعه وقال الموفق السخلية يفتح السين وكسر با الصغيرة من اولاد المعز والربى التي قد وضعت قال الجوزي الربى كحيلة الشاة اذ اولدت واذا مات ولدها ايضا والحديث الانتاج بان يحضه لها من اولادها نصف شهر كما قاله الاربيري او شهر ان كلفه الجوزي كذا في شرح الاقناع

ففي تربى ولدها والمأخض هي الحامل والأكولة هي شاة اللحم التي تسمن لتتحل قال مالك في الرجل تكون له الغنم لا تجب فيها الصدقة فتقول قبل ان ياتيها المصدق بيوم واحد فتبلغ ما تجب فيه الصدقة بولادتها قال مالك اذا بلغت الغنم بأولادها ما تجب فيه الصدقة فعليه فيها الصدقة وذلك ان ولادة الغنم منها

وفي الغني قال احمد الربا التي وضعت وبى تربى ولد بالصبي قرية العهد بالولادة وتقول العرب في رباها كما تقول في ثا سباه وفي الجمع بى التي تربى في البيت من الغنم لاجل اللبن وقيل شاة قرية العهد قال ابو زيد ليس بها فصل وبني من المعز وكذا قال صاحب الحجر وها في المعز خاصة وقال جماعة من المعز والشاة وربيها الطبق في الابن بى تربى ولد بها شاة الى وجه التسمية بذلك والمأخض بى الحامل قال احمد المأخض من النساء والابل والشاة المقرب وفي الغني قال احمد المأخض التي قد حان ولادها فان كان في بطنها ولد ولم تكن ولادها بى خلفه ام والا كونه بلفح فمضم مسمنة لئلا كذا في شرح النهج بى شاة اللحم التي تسمن لتتحل كذا العطين بننا الجحول وفي الجمع وقيل الغني وفي شرح الاحياء للمصباح بى الشاة تسمن وتكحل لتستريح وليست لبها ثمة فبى من كرا اللحم للاموال ٣١ -  
واثر عمر بن الخطاب رضي الله عنه في سنة لبنيه الى عبيد الشدين عمر بن شيرين عاصم عن ابيهم عن جده فقال استعاضني عمر على صدقات قومي فاعتدت عليهم يا نعم فاستنكروا ذلك وقالوا ان كنت تعد يا من الغنم فجز منها صدقة قال فاعتدوا عليهم بها ليقبض عمر بن الخطاب ان قومي استنكروا على ان اعتد عليهم بالجمع وقالوا ان كنت تراها من الغنم فجز منها صدقة قال عمر بن الخطاب فاعتد على قومي يا سفيهان يا نعم وان جاء بها الرأعي فحلبها في يده وقل لفقوك انا نذرع لهم المأخض والربا وشاة اللحم وعمل الغنم وناخذ الحذر والغني وذلك وسط بيننا وبينكم في المال واخر جبر بن ابي شيبة في المصنف عن ابن عيينة عن ابي بشر بن عاصم بن سفيان عن ابيه ان عمر بن الخطاب استعمل اياه على الطائف فحدث قال مالك في الرجل تكون له الغنم بمقدار لا تجب فيها الصدقة لعدم بلوغها النصاب فتولد تحزف احدى التامنين في الشاة البندية به ضبط الزرقا وفي اكثر النسخ المصرفة يا تيمها اي الغنم وفي نسخة يا تيمها اي المال المصدق بالربح اي الساعي بيوم واحد فتبلغ ما تجب فيه الصدقة اي تبلغ النصاب بولادتها قال مالك اعاده بطول الفصل اذا بلغت الغنم بأولادها اي ولو بسبب عداها ولادها ما تجب فيه الصدقة وهو النصاب فعليه فيها الصدقة وذلك اي وجه ذلك ان ولادة الغنم منها فيصعب معها ولادة مصدر يصعب المولودة ففي مختار الصحاح ولدت طرأة ولادة ولادة ام ثم للفظ كذا في النسخ المصرفة وفي البندية ان والدة الغنم منها محمل ان يكون بمناه ١ و  
ينحصر المولودة قال الهادي في هذا مسئلتان احدهما ان النصاب يحل النصاب على ما تقدم ٣١ اقلت والمراذع المقدم ما ذكر في المسئلة الثانية من المسائل الثلاثة في اول الباب والمسئلة الثانية ما في الهادي ان المستبرئ الذي سعى بعد الحول فلا يحل النصاب بالولادة قبل ان يهدق المصدق وجبت فيه الزكوة وان صدقها ثم بلغت النصاب بعد ذلك فلا زكوة فيها لان ذلك ناء حول آخره وصرح في الشرح الكبير ان الساعي بشرط وجوب الزكوة ان كان ثم سارع ووصل فاذا مات شي من الماشي بعد الحول قبل مجيئه فلا يحسب ويرى الباقي فلذا ما حصل بعد الحول قبل مجيئه وقال الهادي بوضع آخر قال الشافعي حرره حتى لم يشرط في الوجوب وقيل حرره هو شرط في الضمان ٣١ وقال الموفق الزكوة تجب بحلول الحول سواء تمكن من الاداء او لم يتمكن وبهذا قال ابو حنيفة وهو ما قبله اشرافه وقال في الاخر يمكن من الاداء بشرط يشترط للوجوب ثلثه اشياء الحول والنصاب والتمكن من الاداء وبذا قول مالك حتى لو تلف الماشية بعد الحول قبل امكان الاداء لان الزكوة عليه اذا لم يقصد الفارس من الزكوة ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم لان زكوة في مال حتى يحول عليه الحول فهو ماله وجوبه عليه اذا حال الحول ثم قال والزكوة لا تسقط بتلف المال فوط ادم ليرط هذا المشهور عن احمد وعلى عبد الميموني ان تلف قبل التمكن من الاداء سقطت -

وذلك مخالف لما افيد منها باشتراء او هبة او ميراث ومثل ذلك العرض لا يبلغ ثمنه ما تجب فيه الصدقة ثم يبيع صاحبه فيبلغ بربحه ما تجب فيه الصدقة فيصدق بربحه مع رأس المال ولو كان ربحه فأكثرة او ميراثا لم تجب فيه الصدقة حتى يحول عليها الحول من يوم افادته او ورثه قال مالك فخذاء القوم منها كما كان ربح المال من قال مالك غير ان ذلك يختلف في وجه واحد

وحكاية ابن المنذر من حيث لا يحذر وهو قول الشافعي ما صحقنا في ذروا ابن المنذر به قال مالك الا في الماشية فاد قال الاشعري فيها حتى ينجي الصدق فان بلغت ثلثي قيمته فلا شيء عليه او وقال العيني في الزناية الوجوب عند مالك ينجي الشعي لا يحول الحول والخالفه الاثمة او وذلك اي حكم النتائج مخالف لما افيد منها اي من الماشية باشتراء او هبة او ميراث اي بسبب آخر غير النتائج يعني ان النتائج للغير والمفائدة للغير لا تهازل فيحصل بسبب الاصل او المراد بالغير كليل النصاب يعني ان كان النصاب السابق ناقضا ليل بالنتائج فيقسم معه ويكون حوله حول الاصل بخلاف القاعدة فانها لا يكون حوله حول الاصل بل ان كان الاصل ناقضا يضمن الى الفائدة ويعتبر الحول من يوم يحول النصاب وفيه خلاف اخفعية فانه يضمن عندهم مطلقا سواء كان نتاجا او ربحا لان الحول عند مالك ليس بالامتنع وقت كمال النصاب وبه قال الجمهور كما تقدم فربما عمن ابن رشد قال القاري في شرح النفاية يضمن المستفاد وسط الحول الى النصاب من نفسه سواء كان المستفاد بسبب من ذلك النصاب او لم يكن وقال الشافعي ومالك ان كان المستفاد بسبب من النصاب فمعه وان لم يكن بسبب منه لا يضمن ثم ذكر الدلائل فارجح اليه ان شئت وبمثل قولها قالت الحنا بلة ففي الروض فان استغنى والميراث او هبة وانحو بها فلا زكوة فيه حتى يحول عليه الحول الانتاج السائمة و ربح التجارة فحولها حول اصلها او ثم مثل المصنف كما بالاشعية يدار العين او يضمن الحولام وتضمنه له فقال ومثل ذلك اي مثل النتائج العرض بالفتح اي عرض التجارة لا يبلغ ثمنه ما تجب فيه الصدقة اي لا يبلغ مقدار النصاب ثم يبيع اي العرض صاحبه اي المالك فيبلغ ثمنه ما تجب فيه الصدقة اي مقدار النصاب كرجل اشترى عرقا بانه درهم ثم باعه بما في درهم فصدق اي يودي صدقته ربحه مع رأس المال اذ بلغ مجموع النصاب و تقدم الكلام على ربح المال ولقد قدم ايضا ان العبرة عند المالكية في حول المربح حول الاصل فلا فلاح للجمهور ولو كان ربحه بالربح اسم كان والضمير الى المال الذي كان عنده مودو ذا قبل ذلك واطلاق المربح عليه عندي مجاز ولم ار احدا من الشراح تعرضه لان المربح والفائدة عندهم مقابلان فالمراد بالمربح مطلق النماء وادخا في المربح الى المال الذي كان عنده ايضا مجازي ويحتمل ان يكون ربحه فعل ماض تفعير لمفعول الى المستفاد فائدة بالنصب خبر كان او جيز ولقد تم تعريف الفائدة في محله او ميراثا تخصيص بعد تعميم لان الميراث يدخل في القواعد عندهم كما تجب فيه اي في النفاة والصدقة حتى يحول عليه الحول من يوم افادته او ورثه والمال ان يضمنه بما والماشية بما والعين بانه كما يضمن ربح العين الى العين لا يحصل منه كذا ذلك يضمن نتائج الماشية الى الماشية لا يحصل منها وكان القاعدة العين للضمان الى العين السابق بل ان كان العين السابق نفاة الفائدة من يوم افادها و ان كان العين السابق ناقضا ليعتبر الحول من يوم افادته ان حصل النصاب كاملا مجموعها كذلك فائدة الماشية ان كان السابق ناقضا للضمان الى الفائدة ويحسب الحول من حين كمال النصاب الا ان السابق في الماشية ان كان كمالا للضمان لفائدة الى السابق بخلاف كامل العين وبهذا يوافق من غار الماشية فاما العين كما سبق عليه المصنف فربما قال مالك فخذاء القوم اي سواها منها اي من العلم كما ان ربح المال منه اي من المال فذكر هذا الكلام بطريق التبيين للكلام السابق بعد ذكر التشبيه مفسدا لما كان ظاهرا من هذا الكلام ان لما العين و ربح المال حكمهما واحد مطلقا وقد كان بينهما تشكوك في بعض الامور فيه على ذلك بقوله قال مالك غير ان ذلك اي ما بين العين وما الماشية يختلف فيما بينهما في وجه واحد وفي المصنف المصرية في وجه آخر وهو الووي واحد وهو

انه اذا كان للرجل من الذهب او الورق ما تجب فيه الزكاة شرا فاد اليد مالا  
ترك ماله الذي افاد فلم يتركه مع ماله الا ول حين يتركه حتى يحول على الفائدة  
الحول من يوم افادها ولو كانت لرجل غنم او بقرا او ابل تجب في كل صنف منها  
الصدقة شرا فاد اليها بعيرة او بقرة او شاة صدقها مع صنف ما افاد من ذلك  
حين يصدق اذا كان عنده من ذلك الصنف الذي افاد نصاب ما شبيهه  
قال مالك وهذا احسن ما سمعت في هذا كله العمل في صدقة  
عامين اذا اجتمعتا قال يحيى قال مالك الامر عندنا في الرجل تجه عليه  
الصدقة وابله مائة بعير فلا ياتي به الساعي حتى تجب عليه صدقة اخوى فيأتيه المصدق  
وقد هلكت ابله الا خمس ود قال مالك ياخذ المصدق من الخمس ورو الصدقتين اللتين وجبتا  
على رجل مال شاتين في كل عام شاة لان الصدقة انما تجب على رب المال يوم يصدق

اذا كان للرجل من الذهب او الورق اي العين ما تجب فيه الزكاة اي مقدار النصاب ثم افاد عليه مالا اخر اسه  
حصل له عين اخرى بطريق الفائدة ترك المستفاد ماله الذي افاد اي استفاد ثم يترك مع ماله الاول حين يتركه  
حتى يحول على الفائدة الحول من يوم افادها يعني يترك المال الاول على حوله ويزكي الفائدة على حولها ولو كانت  
لرجل غنم او بقرا او ابل اي ولو كانت له مشية باي نوع كانت تجب في كل صنف منها الصدقة بالرفع فاعل تجب  
والجمله صدقة لغنم واخرها مائة او بقرة او شاة لان النصاب في كل صنف من هذه النصاب  
الاشاة شاة على غير الفص صدقها اي ادى صدقة الفائدة مع صنف ما افاد من ذلك المذكور من الانواع الثلاثة  
حين يصدق اي يودي صدقة هذا الصنف اذا كان عنده من ذلك الصنف الذي افاد اي استفاد نصابا مشية  
بالرفع اسم كان وحاصل الكلام ان بينهما رقابا بعد واحد بين المشية اذا استفاد منها شيئا وعنده نصاب  
من غيرها حكم الفائدة في الحول حكم نصاب ونظم الفائدة مع وتركي حين يترك وفي العين مخلاف ذلك  
يزكي الفائدة على نصاب النصاب الذي كان عنده لحوله ولا يشبه عليك هذه المسئلة اي مهم فائدة المشية للنصاب  
بما تقدم ذكرها من قوله وذلك مخالفة لما افيد منها بمشية او ببيت لان المذكور بينهما ضم الفائدة الى النصاب الحاصل  
فتمنع البية وتؤدي معه وبتلك كان النصاب ناقضا فلا يضم الى النقص بل يضم الناقص الى النقص فانه كان كانت  
المجموعة نصابا حسب الحول من يوم افادته وان لم يحصل من مجموعها نصاب يفيان الى النقص فانه كان كان في الشرع  
البحر قال مالك وبهذا احسن ما سمعت في هذا كله من الكلام المذكور في هذا الباب من الفروع المختلفة المتعارفة  
العمل في صدقة عامين اذا اجتمعتا بتثنية الزنث في الشرع الهندية اي الصدقتان وتثنية التذكير في  
المصرية اي العايمان ثم ذلك العمل واجتمعت الصدقة اكثر من عامين واليعني ان الرجل اذا لم يعيد في سنتين او  
لاكثر منها فليعت يودي صدقة قال يحيى قال مالك الامر المنفق عندنا بالمدنية في الرجل تجب عليه الصدقة لوجود  
شهر النصاب وابله مائة ما تجب عليه بالصدقة خبر والجمله تمثيل فلا ياتي به الساعي بعد السنة الاولى حتى تجب عليه  
صدقة اخرى على النسيئة الثانية فيأتيه المصدق اي الساعي بعد ذلك وقد هلكت الجاه عليه ابله بالرفع  
اي هذا عت ابله كله الا خمس ودو اسه لم يبق عنده سوى خمسة ابل ياخذ المصدق اي الساعي من الخمس ودو  
المذكورة الصدقتين اللتين وجبتا على رب المال سنتين متتابعين بيان للصدقتين في كل عام بمرشاة  
بالرفع مبتدأ لفصل للشايعين المذكورين لان الصدقة انما تجب على رب المال يوم يعيد في بناء العلوم

ماله فان هلك ما شئته او نمت فانما يصدق المصدق  
ما يجد يوم يصدق وان تظاهرت على رب المال صدقات  
غير واحد فليس عليه ان يصدق الا ما وجد المصدق عنده  
فان هلك ما شئته او وجبت عليه فيها صدقات فلم يؤخذ منه  
شي منها حتى هلك ما شئته كلها او صارت الى ما لا تجب فيه الصدقة  
فان خلا صدقة عليه ولا ضمان فيما هلك او مضى من المستدين

ويجوز للمجمل ماله بالنصب او الرفع وهو اليوم للذي ياتيه المصدق وذلك لما قدم سبقا ان وجوب الصدقة في  
الاموال الظاهرة عند الكيفية يوم يجيء الساعي فاذا كان وجوبها بحسب قيمة المثل ايضا وتقدر وكان المال اذ  
ذلك خمس ذود فيوزن الصدقة ايضا خمس ذود وبهذا بيان دليل لاخذ الصدقة من خمس ذود لا مائة ابل ولو خرج ذلك  
ما في المدونة قال ابن القاسم قلنا لما لك لو ان امانا قتل فلم يصف المصدق سنين كيف ينبغي اذا جاء قال  
يزكي السنين الماضية كل شيء وجده في اي يوم من الماضية لما نطق من السنين على ما وجد في اي يوم قبلت ذرات  
ان كانت خمس من الابل فخص بها خمس سنين لم يات فيها الساعي فاته بعد خمس سنين فقال عليه خمس شياه  
او قال يا بلجي وبهذا كما قال ابن من تاترعه الساعي وتلفت ما شئته فادله فيمن ما شئته لان المكان الاداء  
الى الامام من شرائط الوجوب في الاموال الظاهرة سواء تلفت باهر من السماء او اتلفها بهرون غير قصد للفرا من  
الزكوة بل اقول مالک واصحابه وقال ابو حنيفة ان اتلفها بهرون ام قلت هذا اذا اتلفها بهرون وجوب امانا لو  
اتلفها قبل الجول فلا ضمان عليه عند الحنفية كما صرح به ابن هانبل وغيره فاطلاق الياحي مقيد ولما علم ان وجوب  
الصدقة يجيء الساعي فان هلك او اهلك بدون نية الفرار ما شئته قبل يجيء الساعي او نمت اي اذوت  
فانما يصدق المصدق اي ياخذ الساعي زكوة ما يجد يوم يصدق اي يوم ياخذ الصدقة ولما ذكر فيها خصه علم هانبل  
فقط ولو كان في حكمها الاعوام الكثيرة ايضا لانه اراد ان يذكر عليها ايضا لفتا فقال وان تظاهرت اي جمعت  
على رب المال صدقات غير واحدة اي ان كان يجيء الاعوام كثيرة لم يصدق فيها ثم جاء الساعي فليس عليه  
على رب المال ان يصدق اي يودي للصدقة الا ما وجد المصدق اي الساعي عنده اي عند رب المال  
فان هلك ما شئته قبل يجيء الساعي او وجبت عليه فيها اي في الماضية صدقات متعده لوان الساعي كل  
عام فاطلاق الوجوب مجاز اذ الوجوب عند يجيء الساعي لم يوجد في الاعوام الماضية فلم يؤخذ منها ولا يحمل منه  
اي من المال على منها اي من الصدقات حتى هلك ما شئته كلها او صارت الى ما لا تجب الي مقدار لا تجب  
فيه الصدقة لتقصير من النصاب فان لا صدقة عليه ولا ضمان فيها بل هو اوصى من السنين كذا في الصرية وهو الاوجه  
وفي النسخ الهندية بذكره ونصه من ماله فيكون بيا نال قوله بل قلت وكذلك للصدقة عليه ولو بقي بعد اخذ صدقة بعض  
السنين اقل من النصاب مثلاً اذا جاء المصدق بقي بده واحد واربعين مثلاً وقد قاب عنها خمس سنين لم يؤخذ  
منها الا ما ضمن فقط لانها قد قصرت بذلك عن النصاب صرح به الياحي - قال الزرقاني واصل بده المستلقة  
فصلان بل الزكوة متعلقة بالذمة او بالعين وبل يجيء الساعي بشرط وجوب ام لا والمذموب انها تجب على الساعي  
وانها متعلقة بالعين ارشاد اليه الياحي ام قلت ولقد تم الكلام على الوجوب يجيء الساعي او لا ما نقلنا به لعين اول الزمة  
فذهب الحنفية فيه انها متعلقة بالعين صرح به في الدر المنثور وغيره وقال الموفق الزكوة تجب في الذمة في احد  
الروايتين من احمد واحد قول الشافعي لان اخراجها من غير النصاب جائز والثانية انها تجب في العين وهو القول  
الثاني للشافعي وبه الرواية في المطهرة عند بعض اصحابنا القول بالنبي صلى الله عليه وسلم في اربعين مثلاً فطاة  
وقوله فيما سقطت النساء والعشرة وغير ذلك من الالفاظ الواردة بحرف في وبني لفظ فيه وانما جاء الاخر ارجح من غير  
النصاب ونصته فائدة الخلاف انها اذا كانت في الذمة تحمل على ما حوله ان لم يؤخذ كذا وجب عليه اداؤها



# النهي عن التضييق على الناس في الصدقة مالك عن يحيى بن

سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت سئرت على عمر بن الخطاب بغنم من الصدقة فرأى فيها مشاة حافلا ذات ضرع عظيم فقال عمر بن الخطاب ما هذه المشاة فقالوا مشاة من الصدقة فقال عمر ما اعطى هؤلاء اهلهما وهم طاعون لا تقتنوا الناس لا تاكلوا حزمسات المسلمين نكبوكم عن الطعام مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان انه قال اخبرني رجلان من اهل الجبل انهما كانا يأتيا مصادي كان يأتيا مصادي

لما مضى ولا تنقص عند الزكاة في الجبل الثاني فلو كان عنده اربعون شاة مضى عليها ثلثة احوال وجب عليه ثلث شيا من وان قلنا تنقص بالعين وكان النصاب مما تجب الزكاة في عينه خالت عليه احوال لم تؤدركوا ثلثت الزكاة في الجبل الاول من النصاب بقدر ما كان انضابا لا زيادة عليه فلا زكاة فيه فيما لم ياكل الاصل لان النصاب نقص فيه ان النبي عن التضييق على الناس في الصدقة مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان انه قال اخبرني رجلان من اهل الجبل انهما كانا يأتيا مصادي كان يأتيا مصادي

مسلم انها قالت مر بنا بالبحر على عمر بن الخطاب بغنم من احوال الصدقة فرأى فيها مشاة حافلا اي جمعنا بينها ومنه الحفلة ذات ضرع عظيم انضابا للموت وسكون الراعي لم يثرى عظيم اي كانت عظم الثرى لاجل حقل اللبن او حقله واليضي على حالها كانت من اخيار الغنم فقال عمر بن الخطاب ما هذه المشاة اي من اين جاءت فقالوا مشاة من الصدقة فقال عمر ما اعطى هذه المشاة ايها بالرفع فاعل يعطى وهم طاعون يمدان اليها لا يدان كبرها اعطاهما لما فيها من ثرة اللبن وعظم الضرع وكوهم من اخيار الاموال لان الاغلب من احوال الناس انهم كبرها اعطاهما مشاة وقل عليه انه ليس في الاغنياء عظم الاخرى بربها واجاب عنه البايع بان عمر قد اعلم ان صاحبها طابت بها نفسه وقال ابو عمر انها اخذت والله اعلم من عمر كلها بلون كما لو كانت كلها من فضة اخذ منها ولذا لم يامر عمر ببيعها بلون كما لو كانت كلها من فضة اخذ منها ولذا لم يامر عمر ببيعها بلون كما لو كانت كلها من فضة اخذ منها ولذا لم يامر عمر ببيعها بلون كما لو كانت كلها من فضة اخذ منها

زركون بال مشهور للذهب ان الساجي لا يأخذ منها ولربها ان ياتيها بما فيه فداء وقلت هذا هو نقص مسلك المالكية اذا قالوا بلزوم الوسط في الشرح الخبير لم يوسطوا في اختيارها نقص وذات لبن وقل لان يظن ان المالكية اذا في مسلك الحقيقة فاجاب به ابو عمر صحيح ففي المدة المختار والصدق لا يأخذ الا الوسط ولو كان حيا لم يجرده لا تقتنوا بكسر التاء والثانية اناس اصل الفتنة الاختيار الا انها استعملت فيما يعرف الناس من الحق الى الباطل قلت والمضى لا تقصدوا الناس ولا تنفروهم من الدين بازدياد ائتمل عليهم لا تاخذوا حزمسات بلقيع الماء لمطمة وتقديم الزاي الجمعية المنقوتة على الراعي لمطمة جمع حزمة بسكون زاي هي خيار مال الراعي لان صاحبها لا يزال يحزرها

داسي يجرها في نفسه كذا في الجمع يطلق على الذكر والانثى ويروي حزمات بتقديم الزاي على الزاي قال صاحب الجمع المشهور الاول قال ابن ابي امام بالغنمات جمع حزمة بتقديم الزاي الجمعية على الراعي في الفتنة المشهورة ذكره في البهاية وهو خيار المال وفي الاصل كذا الشيء المحبوب لنفسه وذكر عدة روايات ودوت فيها المنع عن اخذ المهورات المسلمين فكيف يشهد بالكاف كما في الحاشية عن ابي اي نوح اقل المجد كعبه تحكيك نبالا ثم ومقد من الطعام اي ذوات المهر قال موسى بن طارق قلت للملك ما معنى ه فقال لا يأخذ المصدق لبونا وقال البايع اي اعدوا باخذكم عما يكون من الطعام لا رباب الموشى و في الجمع يريد الاكل وذوات اللبن ونحوها اي اعرضوا عنها ولا تأخذوا في الزكاة - مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان انه قال اخبرني رجلان من اهل الجبل انهما كانا يأتيا مصادي كان يأتيا مصادي

لنا في التقريب كان يا تبهم مصداقا اي ساعيا للصدقة

فيقول لرب المال اخرج الى صدقة مالك فلا يقود اليه شاة فيها وفاء من  
حقه الا قبلها قال مالك السنة عندنا والذي ادرى انك عليه اهل العلم ببلدنا انه  
لا يضيق على المسلمين في تركهم وان يقبل منهم ما دفعوا من اموالهم  
اخذ الصدقة ومن يجوز له اخذها - مالك عن زيد بن اسلم  
عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحمل الصدقة لغنى

فيقول لرب المال اخرج الى صدقة مالك قال الباهي وهذا على سبيل التفويض اليه ويؤمن السنة ان الاختيار  
اليه واد من اخرج شاة سليمة يجوز شل سنه في الزكاة ان ياخذ بالان التعيين لرب الماشية دون المصدق  
فلا يقود رب المال اليه اي محمد بن مسلمة شاة مفقولة فيبدا وقاؤه من حق اي المصدق الا قبلها  
قال مالك السنة عندنا والذي ادرى انك عليه اهل العلم ببلدنا ان لا يضيق العامل على المسلمين اي ارباب  
الاموال في زكوتهم وان يقبل منهم ما دفعوا اليه من زكاة اموالهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم لسانيك وكرام  
اموالهم وان دفعوا المظلم فانه ليس بينه وبين الله حجاب وقال النبي صلى الله عليه وسلم العترة في الصدقة  
كما اتجا - قلت فظاهر في الموطن ان الجاهل في ذلك الى مالك كمن في الغزو تفصيل في بعض غير السامعي دون  
بعضها وقلت الحنفية ان اختيار المال قال السرخسي الجاهل الى صاحب المال من شاة وادى القيمة وان شاة وادى  
سنة دون الواجب ونضل القيمة وان شاة وادى سنة فوق الواجب واسترد الفضل عنه اذا عين مثله فليس  
للسامعي ان ياتي ذلك لان صاحب الشرع اعتبر التيسير على ارباب الاموال وانما يتحقق ذلك اذا كان الجاهل  
لصاحب المال ام قلت لكن الحنفية مختلفة في صورة اداء الالة واسترد الفضل لانه يتحقق على  
تراضي الطرفين كما بسط ابن عابد بن اخذ الصدقة على زنة العامل وبمناه فله ان يمان العامل ثم يعطى من  
الصدقة وسما في في آخر الباب ويحتمل ان يختص بالعامل فيكون قوله ومن يجوز له اخذها يعطى تفسيره و  
الا وجه عندي الاول للتاسيس فيكون الفرض بيان احكام العامل فاحتمل واخذ الصدقة حاشية مالك من  
زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقبل الصدقة من رجل يدين  
اسم من عطاء بن يسار عن سعيد بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقبل الصدقة من رجل يدين  
لا صدقة التطوع الغنى عن القارى من المحيط الغنى عن ثلثة الزايع غنى عن الزكاة ويملك لصاب على تام  
وغنى يحرم اخذ الصدقة ولو جب صدقة الفطر والاضحية ويملك ما يبلغ قيمة لصاب من الاموال الفاضلة عن حاجته  
الاضحية وغنى يحرم السؤال دون الصدقة ويومان يكون له قوت يومه وابستر عورة او قال ابن رشد واما  
حد الغنى الذي يمنع من الصدقة فذهب الشافعي الى ان المانع هو اهل ما يملك عليه الاسم وذهب ابو حنيفة الى  
ان الغنى هو ملك لصاب لا يتم الذين سماهم النبي صلى الله عليه وسلم اغنيا وقاله عليه السلام في غنى من اغنياهم  
وترجع على ذلك واذا كان الاغنيا هم الذين هم اهل لصاب وجب ان يكون الفقراء ضدهم وقال مالك ليس في ذلك  
حد كما هو راجح الى الاجتهاد وسبب اغنياهم بل الغنى المانع امر شرعي او منعه لغنى من قبل شرعي قال وجود  
الغنى هو الغنى ومن قال معنى لغنى اعتبر في ذلك اقل ما يطلق عليه الاسم فمن رآى ان اقل ما يطلق عليه الاسم  
محدوده به ومن رأى انه يختلف باختلاف الاشخاص والحالات والادوية والاكسوة وغير ذلك قال اندراج  
الى الاجتهاد قال الجصاص بعد ذكر الحديث في غنى من اغنياهم وترد الى فقرهم بعدة طرق وعدة روايات و  
لما كان الغنى هو الذي ملك له ما يملكه وما دونها لم يكن غنيا وجب ان يكون داخل في الفقراء وجاهل هو ستر لحدية  
في ذلك وبسط ذلك للوفى في الغنى او قال اختلف العلماء في الغنى المانع من اخذها ونقل عن احمد بن حنبل في رواية ان الجاهل  
ان ملك خمسين دينارا او قيمتها من الذهب او وجوده يحصل به الكفاية على الدوام من سب ادخاره او عفا راد بخبر  
ذلك ولو ملك من العروض او الحبوب او السائمة او العقار ما لا يحصل به الكفاية لم يكن غنيا وان ملك لصابا بقرا



## لغاز في سبيل الله اولها مل عليها

وليطلبها العالين عوضا من ايمانهم لا على ايمانهم بل على انما قلنا ذلك القول الغني حصصه الله عليه سلم امرت  
 ان آخذ الصدقة من اعضاءكم فادعوا في فقر ائمتكم فبين ان الصدقة مصر وقوة الى الفقراء وذلك على ان  
 هذا لا يأخذ باصدقة الا بالفقراء وان الاصناف المذكورين انما ذكرنا بها لاسباب الفقراء وفي كرامة قال ابن الجهم  
 قيل لم يثبت بذ الحديث اي الذي في الوطأ ولو ثبت لم يقو قوة حديث معاذ فادعوا له اصحاب الكتب الستة مع  
 فرين من الحديث لا يخرجني قوله لا محل لغني ولو قوي قوته ترسخ حديث معاذ بان ما تبع وادعوا به معاذ دخله  
 التناويل عندهم حيث قيد لاخذ له بان لا يكون له شيء من الدواب ولا اخذ من الغني ومما علم من ذلك وذلك ليضعف  
 الدلالة بالنسبة الى ما لم يدخله تاويل ام قال القاضى في شرحه التقاية ولنا ما في اني داود والترقي من حديث  
 عبد الله بن عمرو بن لسان بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا محل للصدقة لغني ولا لذي مرة سوى رواه الحكم  
 وقال صحيح على شرطهما هو لغاز في سبيل الله من الصدقات في قوله تعالى في مصدق الصدقة وفي سبيل الله  
 قال البيهقي هو الغزو والجهاد قال مالك وجوب الفقراء وقيل بان جعل في قوله تعالى في مصدق الصدقة وفي سبيل الله  
 قال محمد بن كافي السبل وفي السبل في سبيل الله عبارة من جميع القرب فيجعل فيه كل من سقى في طاعة الله وسبيل الله  
 اذا كان محتاجا فقلت لكن المروءة بينه وبين الاول التقدير الحديث لغاز في سبيل الله والجملة ان بينه وبينه اعتبار بين الاول في ان  
 المراد بسبيل الله المطلق في الآية الحاج والغازي والثاني ان الاستثناء في الحديث عن الغني والفقير مقيد بالفقير  
 والطلاق الغني عليه مجاز باعتبار ما كان ظل عليها الى باس ان يعطى من الزكاة للغازي وان كان معه الغني وان لم يأخذ  
 فيها فضل هذا القول مالك قال الشافعي قال ابو بصير وليطلى للغازي الغني شيء من الصدقة ولا يلزم له اخذ ما لم يملك ذلك  
 لا يخرج من الفقراء في الزكوات التي تقدمت فيها وتقدم الضمان هذه الرواية لا فاجدها وعلى تقدير التسليم فتوجهه  
 ما في الحديث ان قالوا واستثنوا والغزى فيقول على حال حدوث الحاجة وسما غنيا على اعتبار ما كان قبل حدوث  
 الحاجة وهو ان يكون غنيا ثم تحدث له الحاجة في آخر ما بسطه وفي شرحه لا يصار الى ان يكون غنيا في سبيل الله  
 من الزكاة وهو الفقير المطلق منهم وفيه فسر في سبيل الله وبه قال ابو يوسف وهو المذهب من ان لا ينفذ عند اطلاق قوله  
 الى اغنيا والغزاة واختاره الشافعي وقال السبعا في هو الصحيح وقال لا اتفاق في هو الاظهر واقتصر عليه واستدل عليه  
 بحديث معاذ قال ما قيل ان الفقراء في حديث معاذ صنف واحد كما قاله ابن الجوزي غير صحيح فان ذلك المقام مقام  
 ارسال البيان لا بل البين وتعليمهم ثم بسط في تفسيره المناط في الاصناف الثمانية فخر الحارثي الغزى ثم قال وما  
 استدل به اصحاب الشافعي من الحديث المذكور في حديث الباب فالجواب عنه من وجه قيل ادم لم يثبت ولو ثبت  
 لم يقو قوة حديث معاذ فان الغني عليه الستة ولو قوي قوته ترسخ حديث معاذ بان ما تبع وادعوا به معاذ معاذ دخله  
 التناويل عندهم حيث قيد لاخذ له بان لا يكون له شيء من الدواب ولا اخذ من الغني ومما علم من ذلك وذلك ليضعف  
 الدلالة بالنسبة الى ما لم يدخله تاويل ام على اصدقة قال القاضي والعالين عليها قال الكاساني هم الذين  
 نصيهم الامام لمجابهة الصدقة وقال ايضا الكاساني هو الذي ليس في القبال لياخذ صدقة الغني في ما كنهها و  
 الكاساني هو الذي ياخذ الصدقة من التاجر الذي يمر عليه والصدق اسم جنس ام وقال العيني الفقهاء على  
 ان العامل على الصدقات هم السعاة المتولون قبض الصدقات وانهم لا يستحقون على قبضها جز منها مطلقا سبعا  
 او ثلثا او ثلثه اجر على حسب اجتهاد الامام ام قلت وبهنا عدة ابحاث الاول ما على العيني عليه الا اتفاق ان  
 العامل لا يستحق جز مطلقا وكذا على عليه الامام في احوال البصا في احكام القرآن فقال لا تلزم خلاف ما بين الفقهاء وانهم  
 لا يعطون الثمن وانهم يستحقون منها بقدر علمهم ام واختلفت نقطة المذهب في ذلك قال الكاساني اختلفت  
 فيما يعطون قال اصحابنا لعظيم الامام كما ينبغي فهو قال الشافعي لعظيم الامام ثم ذكر دلائل الفريقين وكذا على  
 الخلاف غيره والصواب ما في كون الشافعي ان العامل عندهم يستثنى من التسوية بين الاصناف الثمانية  
 ففي الروضة يجب على الامام تعميم الاصناف والتسوية بينهم وان تفاوتت حاجاتهم العامل فيعطى قدر  
 اجرة عمله ام وهكذا في شرح الانتاج وغيره قال القاضي في الاحياء والعالين هم السعاة ولا يلزم واحد منهم  
 على اجرة للثقل فان فضل شيء من الثمن عن اجر مثلهم رد على بقية الاصناف وان نقص كمل من مال العامل

وكذا عند الخبابة ففي نيل المارء يعطى للمعسر من الزكوة بقدر الحاجة لا للاحال فيعطى بقدر اجرة وفي الشرح الكبير يعطى العاقل وان كان غنيا لا يجره فلاتما في الغنى وبدى بالاحال ويدرك له جميعها ان كانت قدر عمله او في الدر المختار ويعطى بقدر عمله ما يقبضه واخوانه بالوسط لكن لا يزاد على نصف ما يقبضه ولا يحسب الثاني بعدا علم من الاتفاق على انه يعطى بقدر عمله اختلوا في بلوغه من المال الذي جباه وعلم مما سبق انه لا يزاد على النصف عند الشافعية فلو اخرجت من مال المصالح ولا يزاد على النصف عند الحنفية ويجوز اعطاء الكل ايضا عند المالكية والبحث الثالث بعد التقايم على انه يعطى ولو غنيا العالة اختلوا في العاقل اليها تسمى قال القاري كان ابو بصير يكره ذلك اذ كانت جالسة منها وخالفه فيه آخرون فقالوا لا بأس ان يجعل منها اليها تسمى لانه يجعل على عمله وذلك قد قيل للاغنياء قال بعض ارباب الحديث لا يقول آخرون ما يحل والشافعية في قول واحد في رواية ويجوز ان الحسن فاجزم قالوا لا بأس ان يكون العاقل بالشمسية وباخذ عالة منها لان ذلك على علمه اذ قلت والشرح عند الجمهور يرد الاول ففي الدر المختار يعطى عاقل ولو غنيا لا بالشمسية وكذا استثنى اليها تسمى من العاقل في الشرح الكبير وفي حاشية شرح الاقناع وليس شرط فيه ان لا يكون بالشمسية ولا مطلقا ولا مولى لها وكذلك قيدني نيل المارء وغيره العاقل بغير ذوي القرى وفي شرح الاحياء المعتمد عند احمد عدم صحة تسمية اليها تسمى واختاره ابن الكمال في اصلاح الاقناع اه وفي باقي نظائر قول القاري ان ذوي القرى يمتنعون الصدقة لان كانوا عاقلين وذكر في باب قسم الغنى والصدقة ما يدل على اباحة الصدقة لهم علة وهو قول اكثر صاحبنا لان ما اخذ به ابراهيم اخذه ولما حديثه اني راى رفع يدي مسلم انه اجتمع ربيعة بن الحارث والعباس بن عبد المطلب الحديث سيما في بيان وفي شرح الاحياء ايضا قال اصحابنا ما ياخذ العاقل اجرة على عمله وليس من الزكوة ولذا ياخذ وان كان غنيا لان فيه شبهة الصدقة فلا ياخذ العاقل اليها تسمى من جهة القارة الرسول صلى الله عليه وسلم من شبهة الوسخ والغنى للوازير في استحقاق الحكامة فلم تعتبر الشبهة في حقه وقال القاري في شرح النقاية وليس ما اخذه اجرة لانها لا تكون الا على عمل معلوم ومدة معينة ولا صدقة لا ياخذ وان كان غنيا ويحل له العالة بالاجل لكن فيه شبهة الصدقة فلم يجز اخذ بالعاقل اليها تسمى سيما في لقائه صلى الله عليه وسلم من اوسع الناس اه قلت وقد ورد النبي عن استعمال اليها تسمى لقائه صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلا على الصدقة من بني حزم فقال لابي رافع اصحبي فانك تصعب منها قال عني ان النبي صلى الله عليه وسلم لما خافاه فساله فقال مولى القوم من القسم وانا لا حل لنا الصدقة اه قال القاري رواه الترمذي ومعه و النسائي و احمد وابن حبان في صحيحه وصححه المصنف اه وروى مسلم والوداود وغيرهما اذا اجتمع ربيعة بن الحارث والعباس بن عبد المطلب فقالوا لا يبعثوا بهذين الظالمين اي عبد المطلب بن ربيعة والغضل الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلما قام بهما به في الصدقات قاديا ما يؤذي الناس واصحابا بالصيب الناس فحينما بهم في ذاك اوجا على راحة فقال لا والله لا يستعمل احدا الحديث وفي آخره قوله صلى الله عليه وسلم ان به الصدقة انما هي اوسع الناس وانا لا حل محمد ولا ل محمد ولا ل رافع ما في شرح الاحياء وخبره بل يجوز ان يكون العاقل كافرا من الامام احمد فيه روايتان وقيل ابو حنيفة وبالك والشافعية لا يجوزون وان الاسلام بشرط في العاقل قال يحيى بن محمد ولا يري ان من سبب احمد في اجازة ان يكون الكافر على عمل الزكوة على انه يكون عاقل عليها وانما هي ان اجازة ذلك انما هو على ان يكون سوا قالها و نحو ذلك بن الحسن التي لا يسيها معتد اه قال الوقف حاشية انه يجوز للعاقل ان ياخذ عالة من الزكوة سواء كان حرا او عبدا وظاهر كلام القاري يجوز ان يكون كافرا وبه احدى الروايتين عن احمد لا تعالى قال والعالمين عليها وبه الظعام يحل فيه كل عاقل على اى صفة كان ولان ما ياخذ على العالة اجرة عمله فلم يمنع من اخذه كسرا للاحياء ربت والرواية الاخرى لا يجوز ان يكون العاقل كافرا لان من شرط العاقل ان يكون امينا والكفر ينافي الامانة اه وانما من ما قاله المصنف ان ان تصيب السعاة يدل على ان اخذ الصدقات الى الامام وانه لا يجوز ان يعطى رب الماشية صدقتها الفقراء فان فعل الفقراء الامام ثام نثيا ولم يقتضيه له احدى وذلك لانها لا يرد لارباب الاموال اذ انما هي الفقراء ولما احتج الى عاقل لجا به يترضا بفقراء والمساكين فدل ذلك على ان اخذ بالالى الامام وانه لا يجوز له اعطاء فقرا او امه ويطبق في البذلح الكلام على ان الامام المطلق يداو الواجب في السوائم والاموال الظاهرة فقال اما بيان من له المصلحة يداو الواجب فالكلام فيه يقع في مواضع في بيان من له الولاية وبيان شرط ثبوت الولاية وبيان القدر الاول فقال للزكوة نورا عان ظهرا وبه المولى والمال الذي يمر به التاجر على الكسندر واطمن وبه الذهب والفضة واموال التجارة

# اول فارق اول رجل اشتراها بما له اول رجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فاهل المسكين للفقير

في مواضعها اما الظاهر ظاهرا واثباته بهم الصدوقون من السعاة والعشار ولاية اخذ في الماشي والاموال الظاهرة والمخفية على ذلك الكتاب والسنة والاجماع وشارة الكتاب اما الكتاب فقول له في غرض من اموالهم صدقة واما السنة فانه حصة الله عليه وسلم كان يبعث المصدقين الى احياء العرب والبلدان لاخذ الصدقات من الاتعاش والمواشي في اماكنها وعلى ذلك فعل الامم من بعده من الخلفاء والرسول كذا لال الملبان اذ امر به التجارب على العاشر كان له ان ياخذ في الجبل لا شاة سافر به واخرجه من العمران صار ظاهرا والتحق بالسواك وبذلك الامام انما كان له المطالبة بركوة الماشي في اماكنها المكان الحماية لان الماشي في البراري لا يكون محفوظا بحفظ السلطان وحمايته وبذلك الحق موجود في مال غيره التجارب على العاشر فكان بالسواك وعليها اجماع الصحابة فان عمر بن الخطاب نصيب العشار وقيل ايم خذوا من المسلمين ربع العشر ومن المذنب نصفه ومن المكي في العشر وكان ذلك يحضر من العشار ولم يقتل ادا اكر عليه واحد منهم فكان اجماعا وروى عن عمر بن عبد العزيز اذ كتب بذلك الى حمالة وقيل اتهم في هذا من سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر عليه وسلم او الملبان الذي يكون في المصنف فقال عامة مشايخنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طالب بركوته واليه بركوه وعمر بن الخطاب وعثمان رضي الله عنهما ما كانا كثر اموال الناس ورأى ان في تقيها عرقا على الامة فوض الاطراف الى ذلك بالاموال وذكر انهم صور لما تريد السمرقندي لم يلبث ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث في المطالبة بالمسكين بركوة الماشي واموال التجارة ولكن الناس كانوا يبطون ذلك ويمنون كان يحل الى الامة فيقبلونها ثم تعاضوا بها في شئ من ذلك في صدقة الفطر اول فارق قال البرقاني اي من يشترط في الفروع او واختلف قول مالك رضي في الفهم كما حكى الهامجي وفي الاثر السابعة من فروع المالكية والقارم هو الدين الذي ليس عنده ما يوفي به دين الفار من الاذنين الذين يتحاضون فيه فيعطى من الزكاة بشرط كونه مسلما حرا غير بائس او قريبا منه ما في الشرح المجيد وقوله بان استدنا في صلح مشرعية لا في فساد وكسب غير حرام وان استدنا لاخذ الزكاة كان يكون عنده ما يفي به فتوسع في الاتقان بالدين الاجل ان ياخذ منها فلا يعطى منها الا ان يتوب وانما يعطى الدين ان اعطى لرب الدين ما يبيده من العين وقضيل غير العين لم يثبت عليه بقتية او في ثيل المارب وغيره القارم ضربان الاول من تدبر للاصلاح بين الناس او حمل اطلاقا او جها من غيره فيها عذمتها ولوح غني والثاني من تدبر لنفسه في امر مباح او محرم وتاب وصرى ياخذ بالعرفاء وفي فروع الشافعية القارم كثره اقسام الاول من تدبر لتسكين فقهاء بين طائفتين في قبيل لم يظهر قائله عمل الديانة تسكين للفقرة فيعطى من الزكاة ما يفي به دينه ولو غنيا ترفع اليه في بركه المكرمة والثاني من تدبر لنفسه او عياله في مباح فيعطى من الزكاة وقت الحاجة بان يحل الدين ولم يقد ربه على وفاءه والثالث من تدبر لغيره فان ضمن باذن المضمون لم يعط من الزكاة الا ان اعصر مع الاصيل فان ضمن بغيره بلا اذن لم يعط الا ان اعصر وان لم يعصر الاصيل او ما في الاثر اول طعة وفي الهداية القارم من لزوم دين ولا يملك ثوبا او اخلاعا من دينه او اول رجل غني استعصر اياي الزكاة من الفقير ولا فرق عندنا في شرا صدقة او صدقة غيره وافرقي بينهما ما عدا قال الموفق ليس يخرج الزكاة شرا لها من صارت اليه روى ذلك عن الحسن وهو قول توافقه ومالك وقال اصحاب مالك ان اشتراها لم يقض البيع وقال الشافعي وغيره يجوز لميراث الباب ولنا ما روى عن عمر بن الخطاب قال حملت على فرس في سبيل الله الميراث فتفق عليه وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تمتنع ولا تتعذر في صدقة ولا يهاب عنه من اياه باحوال لا كان حبسا في سبيل الله والشر وباحتمال انه يعطيه رخصا كما سئل في صدقة في ما به يملك وليس هذا من باب دفع الصدقة اليه الاما اذا اوصدقة قد بلغت محلها يدفعها الى الفقير او رجل غني له جار ليس بقريب احذر في بل على سبيل التفضل مسكين الماربه بالمثل الفقير ايضا فتصدق بهما والمجمل على المسكين بشئ فاهل اي اهدى ذلك شئ المسكين بالمرض للفقير وبذلك ايضا كاذي قبله لعل للفقير لان الصدقة قد بلغت محلها وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في قصته بمريرة بولها صدقة ولا يهتد وبذلك في صدقة الواجب اصادقة المنطوق في منتهى الهدية لعل للفقير

قال - يحججه قال مالك الامر عندنا في قسم الصدقات ان ذلك لا يكون الا على وجه الاجتهاد من الوالي فاي الاصناف كانت فيه الحاجة والعدد او اثر ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالي وعنه ان يلتقل ذلك الى الصنف الاخر لصل عام او عامين او اعوام فيؤثر اهل الحاجة والعدد حيث ما كان ذلك على هذا

قال - يحججه قال مالك الامر عندنا في قسم الصدقات في من يعطى من الاصناف الثمانية ومقدار ما يعطى ان ذلك لا يكون الا على وجه الاجتهاد من الوالي اى الحقيقة او تأنيبه ولا يلزم تعيين شئ مقدرا كالسج والشن لنوع منها مخصوص فاي لشئ من هذه الاصناف فاصناف من المذكورين في آية الصدقة - وفي قوله عز وجل ان الصدقات للفقراء والمساكين والاعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي القرآن وفي سبيل الله وابن السبيل وفي حقهم من الشئ ولو كان ذلك عليهم عليهم وجبها بعضهم في قوله صدقة في حقهم لم يأت في ذلك والى لبا الحاجة لو كانت حقوق فقير وسكين وقار وما في ذلك من سبيل غيرهم وتوالت كذا في الاثر كسبيل الفقراء والفقراء وما في سبيل الفقراء في بيان البصائر فقال مصنفنا في الزكاة ثمانية الفقيه وهو عندنا في حقهم لا مال له ولا حرفة لغيره فحقا عندنا في حقيقة من له ادنى شئ وهو ما دون النصاب او قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة والمساكين وهو عندنا في حق من له مال او حرفة ولا يفتقر عندنا في حقيقة من لا شئ له فيحتاج الى السئلة لقوته والعامل مثل عمله سواء كان فقيرا او غنيا وعليه اهل العطر كمال الشيخ والمؤلفة قلوبهم فثمان من اسلم وميته فمصلحة او لم يشرع يتوقع باعطاء سلام غيره فيعطون من الزكاة على ما صح من ذهب الفقهاء وقال ابو حنيفة سقط سهمهم لاختية الاسلام وفي ابداية على ذلك الحق الاجماع قال ابن بهرام اى اجماع الصحابة في خلافة ابى بكر ثم لان عمر رضى الله عنه لم يذكر القصة والكتاب بهم المكاتبون عندنا في حقهم والحقبة والفقراء عندنا في حقهم من الزكاة ومن ولا يملك نصبا با فاضلا من دينه او كان له مال على الناس لا يملكه اخذوه وعندنا في حقهم ثمان من اسدق لنفسه في غير محبته والاخر اشترط الحاجة او استدان الاصلاح للمعين ويعطى مع الفداء وسبيل الفداء لا في كل شئ شرط فقرهم عند ابى حنيفة وعندنا في حقهم يعطون مع الفداء وابن السبيل الغريب المتقطع عن ماله عند ابى حنيفة وشنى سفر او مجتهدا وله حاجة عندنا في حقهم يشترطون ولا اصناف الاسلام عند اهل العلم اى قلت ومسلك المتألمة في ذلك بخمسة من مسلك الشافعية واخذوا لما يملكه حتى لا يقرروا لسلطة من مسالك المالكية الفقير عندهم من يملك شيئا لا يفتقر عامه ولو ملك نصبا بالمساكين من لا يملك شيئا فهو احوج من الفقير والعامل كالمساكين والعامي والفاقر والمساكين والمساكين الذي يجمع ارباب الاصول الى المساكين والمؤلفة قلبه كافر يعطى يسلم وقيل مسلم قريب العهد بالاسلام يعطى يمكن من الاسلام والرفيق المؤمن ليس يشرى من الزكاة لاجل اعتق بشرط ان يكون خالصا من شوائب الحرة فلا يصح حق للبر والمكاتب ونحوه والفقراء الذين ليس عنده ما يوفى في بيوتهم والمساكين يعطى سبيل الشرايعي ولو غنيا على المشهور وابن السبيل الغريب المتقطع يعطى بشرط الاحتياج اى قلت وفي الشرح ان المشهور من المذهب القطايع سهم المؤلفة قلوبهم بجزء الاسلام والمراد بهم المكاتبون لا الفقراء والمساكين والمؤمنين قريب العهد بما في لم ينسخ وقال الوفق الاصناف الثمانية التي سمى الله تعالى في احكامهم كلها باثني عشر قال الحسن والزهري و قال الشعبي و ذلك والشافعي القطع بسهم المؤلفة قلوبهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدر الله تعالى الاسلام دافعا عنه ان يتالف عليه رجال فلا يعطى مشرك قالوا وقد روى هذا من غيرهم وان كان الله قد سبى من قبله ما كانت فيه الحاجة بان يكونوا اسد فقر من غيرهم والعدد اى كذا اكثر عددا فاقول مرافق او كذا اكثر عددا في ذلك الصنف ولا يثار على ضربين من يعطى صفت الحاجة الاكثر يعطى غيرهم الاقل او يعطى صفت الحاجة الجميع ولا يفتقر غيرهم شيئا بقدر ما يرى الوالي اى مقدارا لا يثار على حسب راي الوالي وعنه ان يلتقل ذلك اى لا يثار والعدالة لاجل الحاجة الى الصنف الاخر عامين او اعوام لان الشدة والحاجة لا تنقطع على حال واحدة بل يتصل من قوم الى قوم ولكل احوال ما بين الناس فيؤثر الامم اهل الحاجة والعدد حيثما كان ذلك اى الحاجة والعدد وفي النسخ المصرية حيثما كان ذلك اى اهل الحاجة - وعلى هذا القول





حل ثنى يحج عن مالك انه بلغه ان ابا بكر الصديق قال لو منعتني عقلا لجاهدتكم عليه مالك عن يزيد بن اسلم انه قال شرب عمر بن الخطاب لبننا فاعجبه فسأل الذي سقاه من اين هذا اللبن فاجاب انه ورد على ماء قد سماه فاذا انعم من نعم الصدقة وهم ليستقون فجلول من البائس فاجعلته في سقائي فهو هذا فادخل عمر بن الخطاب يداه

استأهل ابن السبن مصرهما من الاغنياء وغيرهم - حدثني يحيى عن مالك انه بلغه ان ابا بكر الصديق والحريش مشبهون وصلة الشيخان وغيرهما من طريق الزهري عن عبيد الله بن فضالة ان ابا هريرة قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث قال لو منعتني عقلا قال العيني اختلعت العلماء فيها قد عاودتني قد سب جماعة منهم الى ان المرو بالعقل ذكوة عام وهو معروف في اللغة بذلك وهو قول الحسائي والنضر بن شميل والي عبيد وغيرهم من اهل اللغة وهو قول جماعة من الفقهاء قال الخطابي يعقل اخذ الصدقة عقل هذا العام اذا اخذ منهم صدقة وفي نسخة لا ي داود قال ابو عبيدة معمر بن المثنى العقل صدقة مسته وذهب كثير من من التحقيق الى ان المراد به اجل الذي يعقل به الصير وهو محلي عن الامام مالك وابن ابي ذؤيب وغيرهما وهو اخذ مع الفريضة لان على صاحبها التسليم والالتفات بغيرها بارها وفي حديث محمد بن مسلمة انه يعقل الصدقة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان طامرا الرجل اذا جاء بالفريضة ان ياتي بها وقرا انتهى - وقيل معنى وجوب الزكوة فيها اذا كان من عرض التجارة فيبلغ مع غيره فيها قيمة حساب وقيل اراد به الشيء الساقم الخفيف فحسب العقل مثله - وقيل كان من عادة الصدوق اذا اخذ الصدقة ان يعطى في ثوب من الخلق القانط وطرا ووجه الجبل الذي يقرن به بين ليعبر عن الثاثير والابل يسمى عند ذلك القرآن وكل قرئين منها فقال وفي اكل العقل القلوص الغنية ردوي ابن ابي ذؤيب وابن القاسم عن مالك العقل القلوص وقال النضر بن شميل اذا بلغ ابل غنسا وحشدين وجيت فيها بنت فاحض من جنس الابل فهو العقل وقال ابو سعيد الغضيري كل ما اخذ من الاموال والاصناف في الصدقة من الابل والغنم والثمار والعشر ونصف هذا كله في صدقة عقلا لان المؤذي عقل به عنه طلبة السلطان وحمل عنه الامم الذي يطالبه الله تعالى به انتهى مختصرا بزيادة وفي ما يشاء ابني داود عن مرقاة الصعود للسويطي قال المبرور اذا اخذ الصدقة اعطى الابل اخذ عقلا واذا اخذنا ما قيل اخذ عقلا وقيل ارادوا باليساوي العقل من حقوق الصدقة وفي البذل من القادري قال النووي ذكره في وجوبها وقال صاحب التقرير انه ورد سابقا لان الحكم اشرع خرج التصديق والتشديد في بعضه فقه وعقارة انتهى قلت وهذا اربع اقوال عندى واليه يظهر ميل الباجي او قال وقيل عندى ان يكون تصديق تلك المباشرة في تتبع الحق وان لا يخذلهم الا جميع ما كان يا فخره بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبذلك يقول القائل في الشاة والله لا تركت منها شعرة ولا يريد بذلك الشعرة فانه لا يمكن متبعا ام وقيل ان الاربع مكانة فقط عنا قالوا ورد في بعض الروايات وهو مختار البخاري اذا قال وهو اصح واليه يظهر ميل ابني داود اذا بيده بعدة روايات لكن الروايات رويت بكلام المفسطين بطرق كما ذكر بعضها الشيخ في البذل قال الشيخ في البذل كما في نسخة ولفظ ابني داود والله لو منعتني عقلا لكانت اودود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتم على منعه هوى الجاهل فخطى الالكيل عن عبد الرحمن العفري وكانت له صحبة قال بحث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل من الانبياء لمتوه خذ صدقة فاني ان يصطبر فرده اليه الثانية فاني فرده اليه الثالثة وقال ان ابني قاض عتقة قال عبد الرحمن بن عبد العزيز قلت فله يعني ابن عباد ماري ابو بكر الصديق رد قال ابل الردة الا على هذا الحديث قال اجل والحديث استدل به من قال ان الامام اخذ الزكوة مطلقا كما قال به المالكية او زكوة الاموال الظاهرة فقط كما قال به الحنفية رسما في بيان ذلك في صدقة العطر مالك عن يزيد بن اسلم انه قال شرب عمر بن الخطاب مرة لبننا فاعجبه اى استأهلها فذكره بالاستسقاء القبي لولا الامام العباس فسأل الذي استأهله من اين حصل لك هذا اللبن قال الخطابي سأل عمر بن الخطاب فانه احميه فحمه ولم يكن على ما كان بالظن كل ليلة وبذلك اسباب المبرية وحمل على الورع كذا في المرقاة فاجره انه وردى امرى على ماء قد سماه وتسمى اسمه او لم يتحلل فخره بسميته فاذا لهما حاجة فحم بقتعتين من حم الصدقة ودوت بذلك او فحم اى لاجرة ليستقون النعم من ذلك الماء فجلول ابو جعفر في جميع النسخ كما قال به العلامة الشافعي من البائس فاجعلته اى اللبن في سقائي بحسب السنين اى دعاني فهو هذا فادخل عمر بن الخطاب



فأدى بعد ذلك من كسوة ماله فكتب عامل عمر إليه ينكر له ذلك فكتب إليه  
عمر ان خذ هامة من كسوة ما يخرج من ثمار الخيل والعناب

ذلك الامر فأدى بعد ذلك زكوة ماله أي اراد ان ياداه او امر باعطائه فكتب عامل عمر بن عبد العزيز اليه ينكر له ذلك  
أي اعطاه فكتب اليه عمر بن الخطاب أي قبلها منه قال ابن عبد البر محتمل ان علم من كل رجل منها من العامل دون  
منها من أهلها ولم يكن عنده ممن يبيع الزكوة ونقص فيه انه لا يملك جماعة المسلمين الدافعين لها في الامام فكان  
كما ظن ولو صح عنده منه الزكوة ما جاز له تركها عنده لانها حق المسلمين والمسلمين يلزمه القيام لهم قال والواجب  
ان يخط الامام من من الزكوة ولو تحته قال ابن عمر على المنع اخذ بامنه جبراً زكوة ما يخرج من ثمار الخيل والعناب  
ثم ان لفظة من بيان لما لا يخرج قال الراغب النخل معروف وقد يستعمل في الواحد والجمع وجمع خيل والعناب  
قال الراغب العناب يقال ثمره النخل والعناب والجمع معروف وقد يستعمل في الواحد والجمع وجمع خيل والعناب  
والعناب والخرص النخل جمع وقد كسر وسكون الواو بعد اصاد وحط من يائي فهو رطب وهو عذ على النخلة من رطب  
ثم يعرف مقدار عشرة فمضت على ملكه ويحلى بينه ولو خذ ذلك المقدار وقت الحار وسنته عند الشافعي وانكره في  
وخرص الكسوة والخيل يخرج منها اذ عمر ما عليها من الرطب ثم ومن العناب زبينا يعني يخرج من هذا الكذا وكذا ثم اذ كذا  
وكذا زبينا وهو من الخرص النخل لان الحر اكله هو لغيره بل من والاسم الخرص بالحسنة كذا في الجمع واليمين قال ابن رشد  
في البيهقي ان القدر انصاب بالخرص واعتباره به دون التخييل قال جمهور العلماء على اجازة الخرص في التخييل والعناب  
حين يريد صلاحها لضرورة ان يحل في بيها وبين أهلها ياكلونها رطباً وقال داود والخرص الا في التخييل فقط وقال أبو حنيفة  
وصاحبه الخرص باطل وعلى رب المال ان يؤدي عشرة ما حصل بيده زاد على الخرص او نقص منه والسبب في اشتراط  
مجانته الاصول لما ورد في ذلك وهو يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرسل عبد الله بن رواحة وغيره  
الى بيعة فخرج عليهم النخل والاصول التي تخرج من باب المزاة بنته النبي منها وهو يبيع القرني روكس النخل  
بالنخل كلاً واداه ايضا من باب بيع الرطب بالتمرسية فمد فله المنع من التفاضل ومن النسبية وكلاهما من اصل الربا  
فأرى ان الكوفيين هذا مع ان الخرص الذي كان يخرص على بل خبر لم يكن الزكوة او كانوا ليسوا بأهل الزكوة قالوا محتمل  
ان يكون ثمة ما يعلم ما يدعي كل قوم من الثمار قال الرازي انا ما يحسب خبر مالك قالوا كان في القضية لم يروى  
ان عبد الله بن رواحة كان اذا فرغ من الخرص قال ان شئتم فكم وان شئتم فكم على احدى في قسمة الثمار لا في قسمة الخرص  
واما محسب حديث عائشة الذي رده ابو داود فاما الخرص لموضع التعطيل الواجب عليهم في ذلك ولا يثبت هو انما قال  
وهي تزكر شأن غيره كان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن رواحة الى ابو داود فبعثه فخرج معهم النخل فطلب قبل  
ان يول منه وخرص النخل لم يجره الشيخان وكذا كان قالوا من شئتم فكم من هذه الاصول هذا ان ثبت اد كان منه عليه  
الصولة والقيام حكاه عنه على المسلمين فان الحكم لو ثبت على اهل الزمة ليس يجب ان يكون حكاه على المسلمين  
الا بدليل والله اعلم واختلاف الذين قالوا بالخرص في مسائل كثيرة من ذلك الباب مثلاً يخص بالنخل او يخرص العناب  
او يخرص كل ما يتبع برطباً وجافاً وبالأقل قال مشهور في بعض الظاهرة وبالثاني الجمهور والى الثالث من البخاري وبل يخرص  
قول الخارص اذ يبيع ما آل اليه الحال بعد الخفاف الاول قول مالك وغيره والثاني قول الشافعي وبل يعني خاص  
واحد لقلة ام لا بد من اثنين وبل هو اعتبارا وتعيين وبل هو شهادة او حكم وبل كاسب اصحاب الزرع بما اكملوا  
قبل الخرازم الاول لو خذ قدر التواريخ والضعيف ام لا او اختلفوا ايضا اذا غلط الخارص وفي غير ذلك من الفروع  
يسهل في المطولات كالعيني وكل الزرع قال ان لا يخرج من غير الخرص والنخل عند مالك والشافعي في الجوز يد وقال في  
القديم وهي رواية مشادة عن مالك يخرج من الزيتون قسماً عليها وشذ داود فقال لا يخرج الا النخل خاصة  
وقال الموافق ينبغي ان يبعث الامام سكره اذا بد اصلاح الثمار يخرجها ويبيع قدر الزكوة ومن كان يرى الخرص  
ابن الخطاب وسئل من ان في حثمة والقاسم بن محمد والحسن وملك والشافعي وابو ذر والشافعي اعلم وحكي عن الشافعي  
ان الخرص يدرعه وقال اهل الرأي الخرص لمن يخرص ولا يلزم به حكمه وانما كان الخرص تحقيراً لا كرامة لئلا يتخلفا ما  
ان يلزم به حكم فلا دناءة الروايات المرفوعة في الباب ويجوز خاص واحد لا يصحبه الله عليه وسلم كان يبعث ابن رواحة

لم يذكر معه غيره فاذا خرص على المالك وعرفه غيره بين ان الغنم قدر الزكوة ويتصرف فيها باحث ومن اكل و  
 غيره وبين خفيها الى وقت الجرد والجفاف فان حفظها عليه زكوة لم يوجد لا غير سواء اختار الغنم او حفظها على اصيبل  
 الامة وسواء كانت اكثر مما خرصه الخرص ادا قل وبهذا قال الشعبي وقال مالك يلزمه ما قال الخرص اذا دا  
 نقص اذا كانت الزكوة متعارفة لان الحكم انتقل الى ما قل الساعي بدليل وجوب ما قل عند تلف المال ولنا ان  
 الزكوة امانة فلا تغير مضمونه بالشرط وان سلم ان الحكم انتقل الى ما قاله الساعي وانما قيل ليقوله اذا صرفت في الثمرة  
 ولم يعلم قدره بالان القابير اصابتة وعلى الخواص ان يترك في الخرص الثلث او الربع او خمسة على ارباب الاموال انهم  
 يطعون غيرهم وافضاهم وبهذا قال الشعبي ونحوه قال الثيبث والرجح في تقدير المترك الى الساعي ما جهناده فان  
 رأى المالك كثر ترك المالك وان قيل ترك الربع ونحوه المالك ولم يسبح بالخوص في غير ذلك فلا يخرب الخوص  
 يستعمله وبهذا قال عطاء والزهري والمالك لان الشرع لم يرد بالخوص فيه الا بما هو في معنى المخصوص عليه لان ثمة الخصل  
 والمكرم فكل رطباً فخرص على اقله توسعة عليه وما عداها فخرص اء وفي مشروع الاقناع وسن خرص كل خرص  
 زكوة اذا بدا صلاحه على المالك لا يتابع وذلك التعيين اى تنقل الحق من العين الى المذمة وفي المرونة سن خرص  
 بان يطعن الخاوص بكل حمرة ولقد رخصنا او عزة كل نوع رطباً ثم يابس كان يقول في هذه الثمرة او  
 البستان عسرون وسقاهما ورطباً يحصل منها الجفاف هشرون وسقاهما او يابس يكون فيه المستحقين كذا ثم يصلي المالك  
 من المستحقين بان يقول لا ضمانك من المستحقين من الرطب مثلاً كذا ثم يقبل بذلك ثمره والحكمة في مشروعية الرطب  
 بالمالك والمستحقين وفي نيل المارب وسن للامام بعث خاص لثمة الخصل والمكرم اذا بدا صلاحها ويكفي واحد من كالم  
 وفي الشرع بكبير والدسوق وانما خرص التمر والعنب على رؤس الاشجار اذا قل سبحا بعد صلاحها واحتاج اليه للتعرف  
 فيه ولا يخرص بعد صيرورته ثم لا يقطع ويخضع في معنى خرصه حينئذ انتقال من معلوم مجهول اء وفي الانوار من مسائل  
 الملكية ويجوز خرص الرطب والعنب ويكفي خاص واحد واختلفت في سبب مشروعية الخوص فيها فقبل حاجة اليها  
 اليها وهو ما خرص قول المالك لا يخرص الا التمر والعنب للحاجة اليها كالمالين اء قل المذموم وانما يخص الشايع بين المؤمنين  
 بالخوص دون غيرهم لان مشايعا اختلاف الحاجة اليها قال الدسوقي قوله دون غيرهم اى من التيمون والغزل والنخس و  
 المشعير اذا اكل انصرف فيه وان كان بحسب ما يخرى ما اكل منها لكنها لا يخرص قاله اء وقد روت ان الخوص ليس بشئ عند  
 الحقيقة ولذا اختلفت من ذكره اكثر فمهم كل الشئ في شرع البخاري كل الشئ والشورى والوحشية والابوسف وحوال الخوص  
 كبره وقال الشعبي الخوص بدعة وقال الثوري خرص اشجار لا يجوز وفي الاحكام ابن بريزة قال لا يخرصة وصاحبها الخوص  
 باطل - وقال ايضا في شرع الهداية يخرص الرطب والعنب وغيرهما من الثمار والزروع عند تاد كل الشئ والشورى  
 الخوص بدعة وقال ابن عبد البر ذكر صاحب الاملاء عن محمد بن الحسن اء يخرص الرطب ثم اء والعنب بيتا وقال  
 السروبي لم يذكر اصحابنا القول عن محمد بن عيسى عليه السلام وحقى الطحاوي عن قوم يجوز الخوص ثم قال وعالمهم في ذلك  
 آخرون فكرهوا ذلك وقالوا ليس في شئ من هذه الاثار ان الثمرة كانت رطباً في ذلك ما خرصت وليكن يجوز ان  
 يكون كانت رطباً حينئذ يجعل لصاحبها من الثمرة ما يملكه ذلك ثم يكون عليه نسبه وقد روى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يخرص الخوص ثم قال ليس في ذلك عيب الا ان الثمرة المروية  
 الصبيحة ولم يستثن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئاً فليس وجه ما روينا في الخوص عندنا على ما ذكره  
 ولكن وجه ذلك عندنا والله اعلم اء انما اء خرص ابن رواحة يعلم به مقدار ما في ايدي كل قوم من الثمار نحو خرص مثله اقرو  
 في وقت الحرام لا يتم يكون منه شيئاً فليجب بشر فيه يهدل لا يزدل ذلك البذل عنهم وليكن يجوز ذلك وقد يجوز  
 ان تصيب لجزء ذلك آفة فتتلفها او تارجر فيها فيكون بالوجه من صاحبها بدلاً من من المالك فاني فيها ما خذ من بدلا  
 بالمسلم له وكنت انما يريد بذلك الخوص ما ذكرنا اء ثم ذكر دلا عليهم رواية وفخر وقال في آخره وبذلك نأخذ ويجوز قول  
 لي حنيفة والى يوسف ومحمد وذكر ابن العربي في الحارثية اء اء الخوص ثم قال ليس في الخوص حديث صحيح الا واحد  
 جزء المتفق عليه فخرج النبي صلى الله عليه وسلم في خرقة تبرك فخر على حديث امرأة فقال اخرصوا وعرضها فلما خرج  
 قال لم جاءات حديثك فقالت كذا الخوص رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه حديث ابن رواحة في الخوص على اليهود  
 والفق ابو حنيفة وصاحبه على ان الخوص بدعة وانما السادة الثوري لم على ذلك بخ معرفة بالسنة ولكنه في  
 بحجوة الاخبار واختلفوا في ذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم نبى عن الزبارة فقال علما لنا يخرص الخصل والمكرم

مالك عن الثقة عنده عن سليمان بن يسار وعن بشر بن سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه سلم قال فما سقت السماء والعيون  
 زاد الشافعي في قوله والعيون والما بالرواية والما بالرواية والما بالرواية  
 عند حرم من كل ما لم يثبت عند حرم من كل ما لم يثبت عند حرم من كل ما لم يثبت  
 ايضا غير انما وعرض عليه وسلم وقال لم فيما اذا ان شئتم بالذلك والا فادعوا اليها انتم  
 فقالوا بهنذا قامت السموات والارض وبذا في حديث اليهودي انا انتم اهل السبلون فلا يجوز عليكم ولما لم يصح حديث  
 سبل ولا حديث ابن السبب لثبوت الحال وقال ان الموصى على فنانس فقلنا نحن الفقهاء انما نقدر كعب ان يخص عليه  
 تسع ما يجب فيها الزكاة وانما يخص من النبي صلى الله عليه وسلم الحب لاجل من عندكم انتم فقلنا انما ندرج اء قال الشعبي  
 واضح البعينة بما رواه جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اني من عبيد  
 خرة الموصى وبها دفتين وقد جعل في دلوين من زعفران من الزعفران وعرض فاشترى به جذاذ اياهم من اهل  
 الاسكندرية فلما لم يجر في القريب لم يجر في البعيد فلان لعين رب المال بقدر الصدقة ذلك غير جائز لانه يسع رطب بقر وانه  
 يسع حافر فنانس وايضا فهو من المزاينة المني عنها وايضا هو يسع الرطب بالقر لانه يسع فيه عمل المني بين النفا فقل  
 وبين النسيئة وقالوا الموصى من شيوخ الربوا وقال بعضهم انما كان يفعل تخويل المزارعين لئلا يتحولوا الى العلى والمك  
 لانه حين خروا وكان يجر ذبل حكم الربوا والفقهاء على صحة الشف داود والشافعي من حديث جابر بن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اني من عبيدكم انتم فقلنا انما كان يفعل تخويل المزارعين لئلا يتحولوا الى العلى والمك  
 علانته الشف داود واقل عمل بلني صلى الله عليه وسلم ومن بعده سلم كنه ليس على الوجه الذي ذكره فاوجه انهم اخذوا  
 ذلك ليعلم مقدار ما في ايدي الناس من الثمار فوضعوا مثله بقدر في ايام الحرام لانه لا يتم لكون شيئا مما يجب الله فيه بديل  
 لا ينزل ذلك بديل له وقال الشافعي في المسوي قالت الحنفية الموصى ليس بشيء داود والشافعي من ذلك بان كان تخويلها  
 للاكره لئلا يتحولوا فان كان يكون بكم فلا كذا في شرح السنة اء وبها كنه على المشهور من مسلك الحنفية وعلى من حفره  
 الشافعي المتكويين في حديثه بقدره في التعارض الشهيرة عنه على انه الذي وفيه رواه قال ابن الموصى جابر عند الامام في العشر  
 والخراج ولا يجوز في البيوع والماردة وغيره ما لا يجر في المال بلا عتقة بده الا قول ابن الحنفية انكره الزمام مقدار معين من  
 العشر وغيره بسبب الموصى لانه معين وليس بكم ملزمة وبها عمل من على منهم ان باطل وليس بشيء ولكنهم اخذوا القربى  
 الرطب بالموصى الروايات الصريحة في النبي عن ذلك وبها عمل من على منهم ان باطل وليس بشيء ولكنهم اخذوا القربى  
 لتحويل الاكره ولانما تجاسروا على اضعاف الحق والعشر والخراج وغيره ما لا يجر في كلام الفقهاء في المتكويين والسيار  
 استأشرف مشاغلنا بالرواية بالتأويل فقل مالك عن الثقة عنه لم يجر من مخرج باسمه من الشمارح داخل لرجال  
 ولا يبعد حديث ان يكون هو الحادث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن ابني ذياب عن سليمان بن يسار  
 عاصم بن عبد العزيز بن عاصم ثنا الحادث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن ابني ذياب عن سليمان بن يسار  
 ومن لسر بن سعيد بن ابني هيرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فما سقت السماء والعيون فما سقت  
 بالنصف نصف العشر وكذا في رواية الترمذي وقال قد روي هذا الحديث عن بكير بن عبد الله بن الاشج عن سليمان بن  
 يسار وابنه بن سعيد بن ابني هيرة صلى الله عليه وسلم مرسل اء وفي ترجمته الحادث المذكور بن تزييد التميمي قال  
 الساجي حديث عنه اهل المدينة ولم يجر عنه مالك قال الحافظ وذكر علي بن المديني في العلل حديثا عن عاصم بن  
 عبد العزيز بن الاشجعي عن الحادث بن سليمان بن يسار وفيه قال عاصم حديثه مالك قال انما من سليمان بن يسار  
 فذكره قال ابن المديني اري ما كما سمعته من الحادث لم يسمعه ومار ايت في كتب مالك عنه شيئا قال الحافظ وبه  
 عادة مالك فمن لا يعتد عليه لاسمي واهية ان يحكيه صرح بهنا يكون الراوي ثقة عند مالك ثم الرواية هكذا في جميع  
 النسخ المصرية واكثر البغدية وفي بعضها مالك عن الثقة عنه ومن سليمان بن يسار والظاهر ان تاريخه من  
 الزناج حرم قوله عنه عن سليمان بن يسار الهلالي المديني احد الفقهاء ومن لسر بن عيسى الموصى وسكون المهلة  
 عطف على سليمان بن سعيد بن عيسى المديني واقتدم اجماعا به من ابني هيرة وروي الحديث الجافري والرواية  
 من طريق الترمذي من سلم عن ابن عمر عن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فما سقت السماء والعيون فما سقت  
 الحبل وادارة الحبل ويدخل في السبل ولا نهال والعيون بالعم اي الجارية على وجه الارض التي لا تملك في ريعها الاالة

والبلع العشر وفي ما سقى بالتضم نصف العشر ما لك عن نزياد بن سعد  
عن ابن شهاب انه قال لا يؤخذ في صدقة النخل الجحر ورو ولا مضران  
الفارة ولا عنق ابن حبيب قال وهو مثل الغنم يعد على صاحب مال ولا يؤخذ  
منه في الصدقة

والبلع بمجرده مقطوعة وبين هملته سكتة هو ما شرب بقرقة من الاض ولم يمتلج الى سقي سما ولا اله قال الباهي و  
هذا عندي والله اعلم ان سناه ان اصوبها الفصل الى البلياء تحت الارض فيقوم لها مقام السقي ولا تحتها مع ان تسقى بما ينزل  
الى عروقها من دماء الارض بن مطاوعه قال البرقي دنا بر الحبر عن جدي بن عوف بن جهم قال اذ كان يثر بالفتح العين هملته  
والثقل في الحقيقة فقد قرره الخطابي ما الذي يشرب بقرقة من سقي العشر مبتدأ مؤخر خبره فيما سقت السماء وذلك  
لما في المذكور من هذه الاوضاع قلته مؤنة السقي وفيما سقى بين الجمل بالفتح لفتح النون وسكون الضاد المعجمة بعد ما هملته  
هو الرض والمصب اي ما سقى ما يستخرج من الاربار بالحب او بالسائبة ويخرج من الاربار باله تصف العشر مبتدأ  
مؤخر وذلك بكثرة مؤنة وهذا حصل في ان لشفة المنقطة وخفتها تاثيرا في كثرة الزكوة وقلتها وعموم الحديث ظاهر في عدم  
شروط التصاب في اصحاب زكوة كل ما سقى بمؤنة او بغير مؤنة لكن خصه بالجهود بحيث ليس فيه اذن فجدون حصة اوسن حصة  
ولقد تم الكلام عليه مبسوطا تحت بلا الحديث قال ابن العربي في التارخية قوله فيما سقت السماء بالهشتر الحديث لفظ عام بظاهره  
في كل ملكب تقديع السماء واختلف الناس في حصره على سبعة اقوال الاول ما دعوم على عمومته في كل شيء الا العطب و  
العقب والحشيش قاله ابو حنيفة في التارخية ان في الجوب والمقول والتمرات قاله حماد بن ابى سليمان في التارخية ما يخرج من الارض  
عامة ثمرة في الماء قاله محمد بن يوسف ثم ذكر الاقوال الباقية لبعض التابعين لم يرد الى الاثمة ورجع قول الحنفية فقال اقوى  
التمار هب في الماء أنه غريب في حقيقته دليله ما حوطوا له السائين وعليه يدل عموم الآية والحديث الى آخر ما قاله وسيأتي قريباً  
في زكوة الجوب سبب اختلافهم في ذلك في كلام ابن رشد وبسط في المطولات طرق حديث الباب وفي شرحه الاحياء ورواه ابو حنيفة  
عن ابان من انس بن مالك في كل شيء اخرجت الارض العشر ونصف العشر قال ابن ابي عمير في التارخية ما يخرج  
عبد الزراق لسببه عن عمر بن عبد العزيز قال فيما اهدت من قليل وكثير العشر ما يخرج نحوه من مجاهد عن ابراهيم  
الخصي ورواه ابن ابي شيبة ايضا عنهم والماصل انه تناقض عام وخاص فمن يقدم الخاص مطلقا كالتخي قل يوجب  
حديث الاوسان ومن يقدم العام لا يقبل بتعارضه ولا يطلب الترجيح يجب ان يقول بوجوب بناء العام لان الاجاب  
فما دون خمسة اوسن اولي ملا حظا ٤ قاله عن زياد بن سعد هكذا في جميع النسخ لمصرية من المتن والشروح  
وكذا في المصنف والتقضي ووجه في كثر النسخ الهندية بلفظ زياد بن سعيد اي بزيادة الباء بين العين والراء وبه غلط  
من النسخ ليس في الرواية احدا اسمه زياد بن سعيد بل هو زياد بن سعد بن عبد الرحمن القرشي في نزول مكة ثم اقيم لعد  
فثبت من رجال الجمع لم يروها في المطاوعه في كتاب الجامع وهذا ايضا ثالث اصله الرفع ولهذا ساقه في التمهيد قال ابن  
حبيب وكان اثبت اصحاب الزهري عن ابن شهاب الزهري انه قال موقوف في المطاوعه وروي عن الزهري موصولا  
كما ساق في الاوفا في صدقة النخل المحجور الغنم وسكان العين المجتعة على ذمة مصفون روي عن النضر اذا جفت  
صار رشقا في السوي ضرب من الدقل يحمل رشقا صغارا لا فيه ولا مهران لغارة جمع مصير كرفيت ورفان ضرب من ردي النحر  
سمى بذلك لانه انما على الزهري تشبه برفيت وقال المحمدران الفارم روي ولا عذق بفتح العين ينس من النخل واما كبره بفتح  
الفتح قال ابو حنيفة للملك وقال ابو حنيفة الميرب الخلاء واما كبره الفتح كان النحر سمي باسم الخلاء لانه منها ان حنين سمي بمهمله فوصفة  
مصفرا سمي بذلك من انما كبره وادنه وقد اخرج البيهقي في التارخية بعدة طرق عن الزهري عن ابن ابي عمير بن هبيل بن حنيفة  
عن ابيه قال جي رسل الله عليه وسلم من المحجور ولون الحنين ان يؤخذ في الصدقة زائد النساء لا فيه نزلت ولا يما  
النجف من الية وهو اي المذكور من التارخية وروي في النسخ الهندية عن ذلك فقال وهو مثل الغنم ولا يؤخذ به في النسخ لوجه  
فلا الشروح فان ثبت فلا شك في ما ساق في من قوله الخائل ذلك الغنم لانه من كلام الامام مالك وهذا من كلام الزهري  
يعد على صاحب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة قال ابو حنيفة في التارخية قال لا يؤخذ الذي في الصدقة من الجيد قلت هذا

قال مالك وانما مثل ذلك الغنم تعد على صاحبها يسخا لها والسفل لا يؤخذ في الصدقة وقد يكون في الاموال شمار لا تؤخذ الصدقة منها من ذلك البردي وما اشبهه لا يؤخذ من ادناه كما لا يؤخذ من خياره وانما تؤخذ الصدقة من اوساط المال قال مالك الامر بالمعروف على عندنا ان لا يخرج من الثمار الا النخيل والاعناب فان ذلك يخص جبن يبد وصلاح ويحل بيعه وذلك ان ثمر النخيل والاعناب يוכלر طباوعنا فيخرج على اهله للتوسعة على الناس ولما يكون على احد في ذلك ضيق فيخرج ذلك عليهم ثم نخلي بينهم وبينه ياكلونه كيف شاءوا ثم يوردون من الزكوة على ما يخص عليهم قال مالك فاما ما لا يוכלر طباوعنا

اذا كانت اوقافا مختلفة وان كانت كلها رديا فقل العاجي ظاهر ما في الموطا وادان ما في صحيح من مالك ان عليه ان يشتري الوسيط من التمر يوردي من زكوة هذا البردي وبه قال ابن الماجشون وروى ابن القاسم واشهب عن مالك يؤدى منه وليس بذلك المشقة لان هذا مال يترك في الجوز منه زكوة منه رديا كان او جيدا قال مالك فاما مثل ذلك اي المأكول من ان انواع التمر الرومي تفرق ولا تؤخذ الغنم بالمرعى فدر على صاحبها يسخا لها اي ما ولادها واسفل الا يؤخذ في الصدقة كما تقدم قريبا في موضع وقد عرفت ايضا ان كون الزرع كالاشجار رديا او طباوعا وعلى ما روى ابن القاسم ولا شهب فيجب اخراجه او ما عند الخليفة على ابن عابد من التبرية لا يخلل تمره في ذلك قال مالك لا يؤخذ من كل نخلة حصتها وقال محمد لا يؤخذ من الوسيط اذا كانت اصنافا مختلفة حميد ووسط وودي او قد يكون هذا بيان من الثمر بعد بيان رديها في الاموال عار جيا ولا تؤخذ الصدقة منها لئلا يتركها لادون لردائها ثم مثل الجيد لا يؤخذ من ذلك الذي لا تؤخذ منها الصدقة غير مقدم ومن تحصيله البردي مبتدأ مؤخر وهو بضم الواو وسكان الراء والهمزة آخره ياء من ابو الطاهر ما اشبهه في الجوزة ثم ذكر بطريق التبع بعد ذكر كل النوعين لا يؤخذ من ادناه كما لا يؤخذ من خياره والما لا تؤخذ الصدقة من اوساط المال رنقا بالمالك والفقهاء قال مالك الامر بالمعروف على عندنا لا يخرج من الثمار الا النخيل والاعناب وتقدم اختلاف الائمة في ذلك قال ابو حنيفة في غير ما عند مالك وعنه رواية شاذة يخص الزيتون ايضا قال الدوسي اعترض المصنف في الاضطر اذا فكر ما حل او بيع زمن المسخفة بالقول الاضطر والمص الاضطر فان كلامها يخص اذا اكل او بيع في زمن المسخفة دا غير بناء على المشهور من ان الوجوب بالافرك واجب بان التفتت في هذه كوي مقدار ما اكل او بيع وليس هذا بهما الخ لعل لان التخصيص حوز الشئ على اصوله وقرئ بين احصاء ما اكل بالقرى والتحقين وبين حوز الشئ باقيا على اصوله انتهى مختصرا وقال الموفق لا يخرج الزيتون ولا غير النخل والحرم فان ثمة الخلف مجتمع في هذه والعيب في هذا فغيره فيكون ان ياتي الخرص عليه والحاجة داعية الى اكلها في حال رطبها وهذا قال مالك نقل الزهري والاذناني والليث يخص لانه ثم جوب فيه الزكوة يخص كالرطب والعنب ولاننا نأخذ في خرصه فلا يكون من المصنوع عليه فيبقى على الاصل او فان ذلك يخص ببناء المهرج من يرد وصله وكل بيع فان على البيع كونه عند بدو الصلار وهو وقت الخوص وهو وقت وجوب الزكوة كما سيجي ايضا وذلك اي وجوب الخرص فيها ان خر النخيل والاعناب يוכלر طباوعنا لئلا يكون فيها فان يجمع ذلك الاخر من المالكين وان منع من المالك فيخرج على اهل للتوسعة على الناس اي المالك والمالكين على احد من المالكين والمساكين في ذلك يخص في ذلك عليهم لتبين الواجب ثم على بعضهم بينه ياكلونه ويتفقون به كيف شاءوا من البيع وغيره ثم يوردون من الزكوة بعد الخفاف على ما يخص عليهم اي على ما هو عليهم الا ان بشرط السلامة كما سيجي وصورة الخرص ما في المدونة قال قلت لما لك كيف يخص زبيب قال مالك يخص عندنا ثم نقول ما ينقص من هذا العنب اذا تريب فيخرج نقصان العنب وما يبلغ ان يكون زيبا فذلك الذي لا يؤخذ منه وكذلك النخل يقال ما في هذا الرطب ثم يقل ما فيه اذا جفت وصار قرا فاذا بلغ ثمره خمسة اوسن فصاعدا كانت فيه الصدقة ا

قال مالك فاما ما لا يוכלر طباوعنا

وانما يولكل بعد حصادة من الحبوب كلها فانه لا يخرج من وانما على اهلها فيها  
اذا حصدوها ودقوها وطيبوها وخلصت حباتها فانه على اهلها فيها الامانة يودون  
من كونها اذا بلغ ذلك ما تجب فيه الزكوة قال مالك وهذا الاصل في الاختلاف  
فيه عندنا قال مالك الا من المجتمعة عليه عندنا ان التخييل يخص على اهلها و  
ثمها في رؤسها اذا طاب وحل بيعه وتخذ منه صدقة ثم اعند الجدل اذ فان  
اصابت الثمرة جائحة بعد ان يخص على اهلها وقبل ان تجد فاحاطت الجائحة  
بالثمر كله فليس عليهم صدقة فان بقي من التمر شيء يبلغ خمسة اوسق فصاعدا

واذا غلب كل مال بعد حصادة من الحبوب كلها فانه لا يخرج من لان الحبوب لها به لا تتفادح اهلها بها وطيبها وهذه لا توكل  
وطيبه فتنقل الى الحبوب ولان التخييل والاعتناء ثمارها بارزة ظاهرة عن اكلها فيها فيها الحبوب وهذه ثمرتها وجوبها  
متوارية في ادراجها فلا يتبين فيها الحبوب قاله الهامجي قلت لكن يحتاج الى الاصل في الحبوب الاخر وغيرها كما تقدم وانما على  
اهلها فيها اذا حصدوا ودقوا بغير يد القات وطينوا بغير يد المنة التفتحة بعد الطاء المجلية وخلصت حباتها  
يريد ان الزكوة تجب عليهم فيها وعليهم تنقيتها وتصفيتها من كل شيء وتخليصها الى بيوت الادغار والاعتناء ولا يسقط  
عنهم من كونها شيء لاجل ان عليها ذلك لان هذه الحبوب التي لا يكون الا تتفادح بها الا عليها وعلى هذه البيوت كالنوا  
لوجود الزكوة على من يدر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا هو وقت اخراج الزكوة كما سمي في فالحا على اهلها فيها انما  
تاكيدا ولا بد بعد ذكر الاول الامانة بالرفع بعد موخر يعني ما يجمع مومنون في مسكنها وفي وجوب الزكوة فيها لا دون ذلك  
اي ما تجب عليها اذا بلغ ذلك ما تجب فيه الزكوة اي مقدار النصاب وهو خمسة اوسق عندهم ولما كان الامانة فيها  
فيستبرقون ويؤخذ عنهم حسب ما اقر وقال الزكوة في ظاهره ولو اجمعوا وقال الثلث ومحمد بن عبد الحكم ان اجمعوا فيها  
امينا قال مالك وبذلك الامر الذي لا يختلف فيه عندنا بالمدينة المنورة قال مالك الا ما يقع عليه من التخييل وفي  
الشيخ المصرية ان النخل يخص وفي غيره الصالح النخل بالتخييل بمقدار واحد نخلة يخص على اهلها ويخرجها الواو حالية في رؤسها  
يعني يخص حال كون الاثمار على الرؤس وان هربت الاثمار فلا يخص اذا طاب وحل بيعه يعني وقت الحبوب وقت  
حل البيع عند بدو الصلاح لا قبله ولا بعده وبذا وقت الوجوب عند المالكية كما سمي في وقت حصد منه صدقة قرا عندنا اذا  
اختلفت نسخ الموطا في هذا اللفظ في كل موضع جاء مصدده او فطره فلا كثر في البيوت بالمهملين وفي مصر في الجمعيتين والموتري  
واحد ففي الجمع جدا النخل بجمع جيم وكسرا والا وقال القطع اي تؤخذ عند قطع النخل لا قبله فلا يكتف احدان بشرى عند  
الحبوب من غير ما وياتي به وبذا وقت الاخراج في شرح التكملة الوجوب يتعلق بافراك الحب لا بيبس خلافا لمن يقول بالبيوت  
يبس لمخالفة النخل والحادة والمزاد بافراك طيبة واستغناء عن الماء وان لم يكن في اللزق تمام طيبة قال الرستمى و  
لا يرد قوله تعالى وادوا حق يوم حصاده لان المراءوا خرجوا حقه فالوجوب بافراك وان كان الاخراج لجزء البس  
واما عند الحقيقة فقال القاري في شرح النفاية وقت وجوب الحشر حين ظهور الثمرة عند ابي حنيفة ومن الادراك  
عند ابي يوسف ومن الحصول في الفطرة عند محمد بن زكريا في وقت وجوب الضمان بالاتلاف ام قال للمؤمن وقت وجوب  
الزكوة في الحب اذا اشترى وفي الثمرة اذا بدأ صلاحه وقال ابن ابي موسى تجب زكوة الحب يوم حصاده وفائدة الحلات انه  
لو تصرف في الثمرة او الحب قبل الوجوب لا شيء عليه وان تصرف لغيره لوجب له تسقط الزكوة ولا يستقر الوجوب على كل القولين  
حتى يصير الثمرة في الحبوب والزرع في البس ولا تلت قبل ذلك انما اتلافه او تلف منه فلا زكوة فيه او فان اصابت  
الثمرة بالنصب جائحة بالرفع بعد ان يخص على اهلها وقبل ان تجد اي تعطي فاحاطت الجائحة بالثمر كله فليس عليهم صدقة  
لوجوبها في حينها وقد سالت بسيل حكم الحبوب المتقدم فان بقي بعد الجائحة من الثمر بالثلاثة الفوقية في النسخ البيوتية  
وبالثلاثة في المصرية والمكودي واحد ففيه اسع مقدار يبلغ خمسة اوسق فصاعدا وهي ستون صاعا



بصاع النبي صلى الله عليه وسلم اخذ من تركته وليس عليهم فيما اصابته الجائفة  
من زكاة قال مالك وكان لك العمل في الكرم ايضاً قال  
مالك واذا كانت لرجل قطع اموال متفرقة او اشتركت في اموال متفرقة  
لا يبلغ مال كل شريك منهم او قطعت ما تجب فيه الزكاة وكانت اذا  
جمع بعضها الى بعض يبلغ ما تجب فيه الزكاة فانه يجمعها ويؤدى  
من زكاتها كلها من زكاة الحبوب

بصاع النبي صلى الله عليه وسلم يعني العبرة في خمسة اوصاف لصاعه صلى الله عليه وسلم دون غيره من الناس وهي خمسة  
الاطفال ودمعهم وسما في الكلام على ذلك في ابواب العطر اخذ منه اي ما يلي وفي المصنف منهم اي من اهل التعميل  
الزكاة اي زكاة ما لم يمتح ولم يصبها من اصابته الجائفة زكاة من غير زكاة الهلك من بدلها في مالك وكذلك  
اي مثل التقدم في العتق العتق اسلم في الحكم اي الغنم ايضاً وفي المصنف قال احمد اذا جرح وتركت في رؤس الغنم  
فقطعت فقلت فان اصابته جائفة بقتل الغنم سقطت عنهم المصنف ولم يوجبوا في ذلك ولا في غيره فقلت اي ابن المزدحم اجمع اهل  
العلم على ان الغنم اذا جرح في الثمرة جائفة فلا شيء عليه اذا كان قبل الجرح وان ظلت بعض الثمرة فقال القاضي  
ان كان الباقي نصيباً ففيه الزكاة والا فلا هذا لا يقولون في قول من قال لا تجب الزكاة فيه الا لو كان حصده لان وجوبه بالنصاب  
مشروط في الوجوب فلي لم يوجد وقت الوجوب لم يجز واما من قال ان الوجوب ثبت اذا بدد الصلح ودرست الحب فلياس  
قوله ان تلف البعض بان كان قبل الوجوب فهو كما قال القاضي وان كان بعده وجب في الباقي بقدره سواء كان نصيباً  
او لم يكن **قال مالك** واذا كانت لرجل قطع جمع قطعت اموال بالجمع الاضافة متفرقة بالرفع صفة قطع ومثلها بالجمع  
صفة لاموال او اشتركت بالمشقة الفوقية بين اثنين والرا في جميع النسخ المصرية فهو افعال من الشركة وبدونها في النسخ  
الهندية فهو للجمع الزكاة جميع شرك بالشر فستكون اي الانصاف في اموال متفرقة اي بين شركاء عديدة لا يبلغ مال كل  
شريك منهم او قطعت بالجمع عطف على مال اي لا يبلغ القطعة وحدها ما تجب فيه الزكاة مفعل لقوله لا يبلغ اس  
لا يصل الى مقدار النصاب وكانت تلك القطع او انقص اذا جمع بعضها الى بعض يبلغ ما تجب فيه الزكاة فانه يجمعها اي  
القطع والحصص ويؤدى زكاتها كلها يعني اذا كانت لرجل قطع لاراضي متفرقة وكانت كل واحدة لا يبلغ بالقيوم منها خمسة  
اوسن واذا جمع ما يخرج من جميعها كان فيه خمسة اوسن فان الزكاة تجب فيها لان المالك لها واحد وكذلك اذا كان له  
شركة في اموال متفرقة تكون بينه وبين شركه في اعيان بالخاصة دون مال مشترك فذا بلغ مال مقدار النصاب  
زكى وتقدم مسائل الشركة مبسوطاً **زكاة الحبوب** قال الجرحية واحدة الحب جميع جهات وجوب وقيل لاراضي  
الحب والجنة يقال في الحنطة والقمح ونحوهما من النظم ان قال القاضي في كمال حجة انتهت سبع مسائل وقيل في ان  
الشرائع الحب والنوى قال ابن رشد في البداية اما ما تجب فيه الزكاة من الاموال فالحق النقود امنها على اشياء واختلوا  
في اشياء اما النقود عليه فصفهان من لحدن الذهب والفضة اللتين ليستا على قلتة اصفاف من الحيوان وصفهان  
من الحبوب الحنطة والشعير وصفهان من الثمر التمر والزبيب وفي الزبيب خلاف ثم ذكر المخلفات وقال في  
حجتها واما ما اختلوا فيه من النبات بعد اتقانهم على الاصناف الاربعه فبنهم من لم ير الزكاة على تلك الاسرع فقط وبه  
قال ابن ابي ليلى والثوري وابن المبارك وبنهم من قال الزكاة في جميع المخرجات من النبات وهو قول مالك و  
الشافعي وبنهم من قال الزكاة في كل ما يخرج من الارض ماعدا الخشيش والمطبخ والنصب وهو ابو حنيفة **قال** قلت وقول  
الحنابلة كما في الرض تجب في الحبوب كلها ولو لم تكن قوتا وفي كل ثمرة كمال ويدرو في نيل المار بيجب في كل كيل من  
الحب والتمر ارم هذا النص اقول لا ثمة في ذلك ولا فقد ذكر العلامة الصنع في تسعة اقوال للعلماء وقال قول ابن حنيفة  
في حب ابراهيم القاضي وما يرد وما دفر وعمر بن عبد العزيز وهو مروي عن ابن عباس وهو قول داود وما صح به  
فيما لا يوسق وحكاه عن يحيى بن آدم وغيره من السلف وقال الموفني اجمع اهل العلم على ان الصدقة واجبة في الحنطة والشعير





عند ثا في الجوب التي يدخرها الناس ويا كلونها انه يوخذ مما سقته السماء  
من ذلك والعيون وما كان بعلا العشر وما سقى بالنضج ففيه نصف العشر  
اذا بلغ ذلك خمسة اوسق بالصلح الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم وما زاد  
على خمسة اوسق ففيه الزكوة بحساب ذلك قال مالك والجوب التي فيها الزكوة  
الحنطة والشعير والسلت والذرة والدخن والامرؤ والعسل

عند ثا في الجوب التي يجلب العشر فيها وهي التي يدخرها الناس ويا كلونها انه يوخذ مما سقته السماء  
من ذلك والعيون وما كان بعلا العشر وما سقى بالنضج ففيه نصف العشر وما سقى  
بالنضج ففيه نصف العشر والصلح في كل سالي التقدير على اصل ان التقري بين العشر ونصفه لا يخص بامر من الغنل والزيتون  
وغيرهما بل كل العشرات كلها واحد في ان التي تسقى بالمطر ونحوه ففيها العشر والتي تسقى بالنضج ففيها نصف العشر وما كان  
وجوب الصدقة في الجوب وغيره ما يقيد به عند المالكية بالنضج ذكره في التقدير فقال اذا بلغ ذلك المذكور من الجوب  
التي يدخرها الناس ويا كلونها خمسة اوسق والوسق ستون صاعا بالصاع الاصل صاع النبي صلى الله عليه وسلم بالجرير  
ما قبله او عطف بيان وما زاد على خمسة اوسق ولو قليلا ففيه الزكوة بحساب ذلك اي العشر ونصف العشر وذلك  
لانه عطف فيه بعد النضج قال الشيخ في السوي وهذا قول اهل العلم الا ان النضج ليس بشرط عند ابي حنيفة رقم -  
قال مالك بين المصنفين في هذا القول اذ اوع الجوب التي يوخذ منها العشر فقال والجوب مبدرا لو نحوه الحنطة والعطف  
عليه التي تجب فيها الزكوة الحنطة بجريرها بالحنطة وسكون الذرة ونحوها ومجملته آخره با وكذا في المحيط الاظم وفي الصحاح  
لها اوزاع كثيرة ذكرها اهل العلم في ذكر بعضها صاحب المحيط عجيبة ذكرت في الآثار السابقة فقال خرجت حبة البر من  
الجنة على قدر بيضة النعام وهي التي من الزبد والطيب لا تحب من المسك ثم صارت تنزل على هذه البهية الى وجود  
فخون فصغرت وصارت كبيضة الدجاجة ولم تنزل على هذه البهية حتى في نخلها فصغرت حتى صارت كبيضة الحمامة  
ثم صغرت حتى صارت كالبنانة ثم صغرت حتى صارت كالخضرة ثم صغرت حتى صارت على ما هي عليه الا ان نساء الله  
قال ان الصغرة من ذلك اء والشعر الخ الشين وعصر قاله المزني قال الجوز الشين معروف واحدة بها وفي  
الصراح الشعر هو والشجرة بك داء فاسكت بجرير السنين او بعضها وسكون الام والثناء القوية كذا في المحيط قال الجوز  
هو بالشعر والشعر اوفر منه ادا لما مض منه اء وفي الآثار ان طلبة النعم السنين وسكون الام حب بين الشعر والشجر يعرف منه  
الخارجة للشعر النبي اء قال المزني في ضرب من الشعر لا قشر له يكون في الغور الحجاز قاله الجوزي وقال ابن فارس  
ضرب منه رقيق القشر صغار الحب وقال الازهرى حب من الحنطة والشعر ولا قشر له كقشر الشعر فهو كالحنطة في كل سنة  
والشعر في طيرة ويرود في المحيط اسمه اليوناني الطرخيش وفي الفارسية جويرينه وفي الزايمي جو كندم وفي الهندية  
آست جو وقال ايضا يكون كالحنطة المعشرة ويكون ابيض واعمق في الصراح جويرينه وكذا فسر الشعر في الصغرة والاختلاف  
اهل العلم بل هو نوع من البه او الشعر انواع براسه والذرة نعم الدال المحج وحقف الراء وكذا اضبطه شراح البخاري من  
الحافظ والصيني والعسطلاني وفي شرح الاقناع بمجموعه مضمومة ثم راجعة اء وفي المحيط الاظم ذكرت نعم ذال سمجة ونحوها راجعة  
مشددة وسكون مثناة فوقية يقال لها في الهندية جوار وكذا فسر الشعر في الصغرة وقال الجوزي الذرة كثرة حب معروف  
اصليا في وفي الصراح الذرة بالضم والحقف اصله ذردا وذري والها وحوض اء وفي الجمع بضم حجة وخفة راو باؤه فخر من  
دو والدخن نعم دال جملة ويحسر وسكون فاجمعة آخره فون يقال له بلنة اليونانية المرطلة و بالعبية الفت والتركيبه الطري  
والشعر لانه لم بالفارسية ارنك و بالهندية كفتي وحيث كذا في المحيط وقال الجوزي الثمن بالضم حب الجاكرس او حب اصفر منه  
المس جذا بار دال مس هاليس الطبع وقصره في ايضا لغات الصراح بلفظ حينا وخينا في الصغرة بلفظ ارنك والارز رية  
قفل وفي لغة نعم الراء واخرى بضم الهزرة والراء وكذا الزايمي والربسة فتح الهزرة مع التشديد فاجمعة راء بالهمزة وزاقل  
قاله المزني فانه الشعر في الصغرة بلفظ برنج وكذا في المحيط وغيره وفي لغات الصراح چانول والعرس بفتحين -

والجلبان واللوبيا والجلبان وما اشبه ذلك من الحبوب التي تصير طعماً  
فالزكوة تؤخذ منها كلها بعد ان تحصد وتصدحها قال والناس مصلحون  
في ذلك ولقبيل منهم في ذلك ما دفعوا قال سحبه وسئل مالك متى يخرج  
من الزيتون العشر

قال الجرب بالتركيب معروف والحدس واحد وفي المحيط لغز عين ودال آخره سين يقال له باليمن لبس والعنبر  
لشك وبالهندية مسور وفي الصراح نرسك وفي الصراح مسور والجلبان لبسهم واسكان اللام وحل فتحها  
مشددة حوب من القطاني قال الزرقاني في الاقوال طعة لبسهم وسكان اللام وفي المحيط اسم غلبه وقال في المحرر  
يقال له بالهندية مشركا ويقال ان الجلبان حبشيه بكسنة وقيل ان الجلبان حبشيه بغير ساء وقيل حبشيه  
بالمش الاخر يقال له في الهندية مونك وفي الصراح بالغيم نوع من الحبوب كالماش يقال له الحلو وفي الجمع حب  
كالماش وقسمه الشيخ في المصنف بالمش واللا وجه له غيره لان اهل اللغة يفسرونه بشبيه المش ودون نفسه والظاهر  
وفي شرح الاقتراح للمش بالجمع نوع من الجلبان وكذا في الاقوال لا عمل الا بار واللوبيا لبسهم اللام والواو والجول وكسر  
بواو مجردة ولحق المشاة التفتية آخره الع اسم هندي يقال له في اللوبيا سيبين وفي النبطية جبر وفي العربية فرياق وقرها  
كزا في المحيط قلت لكنه لا يتعلق في العربية ايضا وفي حبشيه الاقوال لا عمل الا بار ان اللوبيا حبشيه البها تلاء واصغر منه  
والجلبان يحسب من مضمومين بعد لامهم قال الجرب في الكثرة وحسب المسموم وفي المحيط بالسريانية كجوه ايضا وذكر الكندي  
وفي كتاب المحرر من اللغات العربية هو المسموم وهو صنفان ابيض واسود ويسمى العرب بهن السليط وفي الصراح  
الكشيه ويقال المسموم في قشره قبل ان يحصد وفي الصراح وحده وفسره شيخنا الديلمي في المصنف بالمسموم  
وما اشبه ذلك ذكر المصنف عشرة انواع مفصلاً وأشار الى غير ما يقوله بالاشبه ذلك وذكر الجلي ستم اشياء غير ما  
وجامع مسلك المالكية في ذلك ما في الشرح الكبير اذ قلنا يجب في خمسة اوسق من حب وتم ودخل في الحب ثمانية  
عشر صنف القطاني السبعة والعجم والسلت والشعر والذرة والذرة والحلوس وذوات الزبوت الاربع الزيتون  
والسمسم والتمر وحب النخل والمخ بالتر الزيتون سبعة عشر وعشرون هي التي تجب فيها الزكوة فقط فلا تجب في جوز ولوز وكفان  
غير ذلك قال لا بأس في قولنا القطاني السبعة هي المحن والغول واللوبيا والعنبر والترس والجلبان واللبسيلة والمزاد  
حب النخل والتمر والابيض فلا زكوة في هذه الا زكوة له وقوله غير ذلك اي كالبزيم والحلبة والسلم والبنين خلا في الحق  
بالمر لا زكوة له وذهب هذه العشر من صاحب الاقوال طعة وحكي عن شرح العزيم هذه العشر ون هي التي تجب فيها الزكوة فقط  
هكذا جامع المحررات عند المالكية والقطانية يستعمل في فروعهم كثيرة وسيأتي في الباب الثاني - وقد عرفت ما يجب اخذ فيه  
انه يجب عندكم في كل ما يقصد به ناء الارض ويوزع قصداً واستدلوا عليه بالاية كما سيأتي في باب ما لا زكوة فيه من الفواكه  
من الحبوب بيان لما اشبهه التي تصير طعماً لان الحلة عند المالكية للاقتنيات والادخار فلا زكوة في الكبر سنه على  
الاظهر لانها ملعت لا طعام خلا فالروية اشبهت في الغنمية قال الزرقاني فالزكوة تؤخذ منها اي من الحبوب المذكورة  
مفصلاً ومجلاً كلها بعد ان تحصد وتصدحها وتغسلها وتغسلها وتغسلها في البصرة الا اذا كان كالتقدم قال الموفق وقدت  
الاخراج للزكوة بعد التصفية في الحبوب والبقايات في الثمار لا نه اذ ان الحال والمؤنة التي تنظم الثمرة الى حين الاخراج على رب  
المال لان الثمرة كاللحشية ومؤنة للشحبة وحفظها ورعيها والقيام عليها الى حين الاخراج على ربها كذا بهنا ١١ -  
قال مالك والناس اي ارباب الاموال مصدقون بتشديد الدال المفتوحة في ذلك اي في قولهم في مبلغه من الكيل  
وما خرج من الزميت وغيره لا يهم انما كما تقدم قال النجاشي وذلك لان هذا مما لا يخرج من ولا بد للناس ان يعيخوا عليه  
ولا يمكن ان يجعل مع كل انسان من يحفظ عليه ذلك (١) ولقبيل بهنا ايجول منهم في ذلك ما لا يخرج بالذلة الى الذي  
دفعوه في الصدقة وذلك كونه مصدقين في قولهم قال الموفق ومتى ادعى رب المال تلفها بغير ثبوت قبل قوله من غير يمين  
سواء كان ذلك قبل الحصر او بعده ولقبيل قوله ايضا في قدرها بغير يمين وكذلك في سائر الدعاوى قال احمد لا يستخلف احد  
على صدقاتهم وذلك لادح من الله تعالى فلا يستخلف فيه مصلوة فلهذا قال سحبه وسئل مالك الجول مال الامام متى يخرج  
من الزيتون العشر زاد في الشرح المصرية بعد ذلك واوصفه وليس بها في الهندية فالمراد بالعشر الواجب اعم

اقبل النفقة امر بعد ما فقال لا ينظر الى النفقة ولكن ليستل عنه اهله كما  
ليستل اهل الطعام عن الطعام وليصدقون بما قالوا فمن رفع من زيتونه  
خمسة اوسق فصاعدا اخذ من زينة العشرة بعد ان يعصر ومن لم يرفع من  
زيتونه خمسة اوسق لم تجب عليه في زينة الزكوة قال يحيى قال مالك  
ومن يباع زهره وقد صلح ويلبس في اكمامه فعليه زكوةه وليس على  
الذي اشتراه زكوة قال مالك لا يصلح بيع الزهر ع حتى يبيس في اكمامه  
وليستغنى عن الماء وقال مالك في قول الله تعالى واؤا حق يوم حصاده

من العشر ونصفه اقبل النفقة بحصة الاستنهام ام بعد اى بل يحسب بالنفقة التي بزل في تزويج الزيت -  
فقال لا ينظر الى النفقة قال البيهقي اى لا يحسب له بها وذلك ان عليه تلميح الزكوة الى المهر الذي جرت العادة بها واذا راع  
عليه ولو اخذت منهم قبل ذلك لما رخص عليهم تعليمهم وتعليمهم ولو سوسوا فيها ولكن لا يؤخذ منهم الا على هيئة الدخار  
وتعليم النفقة عليها حتى يخلص ذلك ام قلت واني احيط البراءة قال لا تحرق يوزن العشر من جميع ما خرجت الاراض  
ولا يحسب لصاحبها النفق على الغلة من سقى او عارة او اجرة العال ولا نفقة البقرة قال لا بين ايام يبقى الا لقال بعد  
وجوب العشر في قدر الفرج الذي بقا به المؤنة بل تجب العشر في الكل ومن الناس من يقول تجب النفل قدر قيم المؤنة  
فيسلم له بلا عشر ثم يعثر الباقي لان قدر المؤنة بمنزلة الب لا يجوز ان يحد من ثمره ولذا انه حكم بتفاته الواجب لتفاوت  
المؤنة فلو رعت المؤنة كان الواجب واحدا وهو العشر دائما في الباقي لانه لم ينزل الى الصنف الا كمؤنة او ولقد تم قريب الكلام  
المرفوع في ذلك ونحن ليستل ببناء الجهرل عنه اى الزيتون ابله المالك كما ليستل اهل الطعام كالحظنة وغيره من  
الطعام اى كل حصل وليصدقون بما قالوا في مقدار ما خرجت من بيع ببناء الفاعل او المفعول اى حصل اذا خرج من زيتونه  
خمسة بالرغم او التصب اوسق فصاعدا اخذ ببناء الجهرل من زينة العشر بالرفع والمهر الجهرل سبع النصف البني  
لن ان العشر يخرج من الزيت ومن لم يرفع ببناء المعلوم او الجهرل كما تقدم من زيتونه خمسة اوسق لم تجب عليه في زينة  
الزكوة والمهاصل انهم ليستلون او لا يقال لصاحب المال لم يبلغ زينة كلفه وذكر انه قصر عن الضاب لم يستل عنه  
غير ذلك فان قال بلغ لصاحب اوزاد عليه مستل سؤالا ثانيا لم اخرج له من الزيت ان كان عصره فان كان باع عشر  
كم يخرج مثله من الزيت اوسق ذلك غيره من اهل المعرفة قاله البيهقي قال يخرج مالك ومن يباع زهره  
وقد صلح وليس في اكرامه جمع بالكمه وعاء الطلع وغطاء النور كذا في الفاوس عليه اى المداخلة زكوة واجبة لانهما  
وجبت بالصلاح والبيع وليس على الذي اشتراه زكوة لان الزكوة تعلق وجوبها قبل البيع فلا تعلق من الزكوة  
عند المشتري قلت وبه قالت الحقيقة ففي البدايع ولو باع الارض العشرية وفيها ندرع قدر اكرام زهرها او باع  
الزيت فاحت عشره على البائع دون المشتري لانه باع بعد وجوب العشر ونظره بالادراك ولو باعها واندرع  
بقول فان فصله المشتري للمال عشره على البائع ايضا لتقرر الوجوب في البطل بالفضل وان تركه حتى ادرك عشره  
على المشتري في قول ابى حنيفة ومحمد لم تجز الوجوب من السابق الى الحب وروي عن ابى يوسف انه قال عشر قدر  
البطل على البائع وعشر الزائدة على المشتري وكذلك حكم الثمار على هذا التفصيل او وسماج مسالك الامم في  
كلام السعدي قال مالك ولا يصح اى لا يجوز بيع الزرع حتى يبيس بالشتاين التمتين فمرة فينبط في اكرامه  
ويستغنى عن الماء والاستغناء عن الماء ان لا يوسق بالماء ولم ينفعه وذلك لمرح به حتى يصل التمر عليه ولم يبع العنب  
حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتم ثم يجوز بيعه في سنبله كما عدا الجهرل وقال الشافعي لا يجوز بيعه حتى يباس  
ويصفى لانه من الغر قاله الزقاني - قال مالك في تفسير قول الله تبارك وتعالى واؤا حق يوم حصاده

انّ ذلك الزکوة واللّه اعلم وقد سمعت من يقول ذلك قال ملک من باع  
اصل حائطه او ارضه وفي ذلك نزع او ثمر لم يبد صلوحه فزکوة ذلك  
على المبتاع وان كان قد طالب وحل بيعه فزکوة ذلك الثمر او النزع  
على البائع الا ان يشترط البائع على المبتاع

بلغ الخاء قرأ ابن عمر وابو عمر وعاصم والباقر بن جسر ان ذلك اى المراد بالحق في الآية الزکوة والشرع لم يقل الرازي  
اختلوا في كسبه على ثلاثة اقسام الاول ميراث العشر ونصف قلت وسما في قريبه والثاني ان هذا من في المال سوى  
الزکوة قال بهذا احدثت محضت المساكين فاطرح لهم منه واذا وسسته وذرية فاطرح لهم منه واذا اكره بعت  
فاطرح لهم منه واذا عرفت كيف فاعزل زکوة والثالث ان هذا كان قبل وجوب الزکوة فلما فرضت الزکوة تسخ  
بهذا وهذا قول سعيد بن جبیر والاصح القول الاول انتهى قلت وبالنقل الثاني قال ابن عمر قال الجصاص روى  
عن ابن عمر وهما ذهبا ثمانية فادعى واجب عند الصرام فبى الزکوة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه بى من جهاد  
الليل وصرام الليل قال سعيد بن جبیر هذا محل المساكين كى يخبروا به وبالنقل الثالث ان هذا كانت طائفة  
قال الجصاص روى عن ابن عباس في رواية ومحمد بن الحنفية والسادى وابراهيم نسخا العشر ونصف العشر وعن  
الحسن قال تسخت الزکوة وقال الضحاك تسخت الزکوة كل صدقة في القرآن اى وتقدم شي من الاثار في ذلك  
وقد سمعت من يقول ذلك من اهل العلم ايد بذلك معتبره بان ما ذهب اليه ملك يكون المراد بالحق الزکوة سمع  
من غيره ايضا قال الباجي ولا يكون ذلك الا من اهل العلم ومن ليس من اهل العلم لا ينقل مثل ما ملك ولا يدرى به من يدرى به  
قال الرازي وبه قال ابن عباس في رواية وعطاء بن رباح وسعيد بن جبیر والمسبب واخس وطاؤس والضحاك وهو الاصح لان  
قوله تعالى واؤتوه يوم حسابه انما يحسن ذكره لو كان ذلك الحق معلوما قبل مدونة الآية لئلا يفتى الآية بحمله وقد قال  
عليه الصلوة والسلام ليس في ذلك اى حتى سوى الزکوة فوجب ان يكون المراد بهذا الحق حق الزکوة اى قال الجصاص روى  
هذا القول عن جابر بن زيد ومحمد بن الحنفية وزيد بن اسلم وقتادة اى وبسط في ترميز هذا القول بدلائل وبراهين فارى  
اليه لو شئت ثم قال ولما جئت بما ذكره فان المراد بقوله واؤتوه يوم حسابه هو العشر اى على وجوب العشر في جميع  
ما يخرج من الارض الا ما خصه الدليل لانه تعالى ذكر النزع مطلقا عموم يستلزم ان يراد به وذكر النخل والزيتون والرياح  
ثم حقه بقوله واؤتوه يوم حسابه وهو عائد الى جميع المذكور من ادعى خصوص شي منه لم يسلم ذلك الا بدليل  
فوجب بذلك ايجاب الحق في النخل وغيره وفي الزيتون والرياح اى قال الرازي الشافعى في تفسيره قوله تعالى  
واؤتوه يوم حسابه بعد ذكر الاخراج الخمسة وهو العنب والنخل والزروع والزيتون والرياح يدل على وجوب  
الزکوة في الكل وبهذا يقتضى وجوب الزکوة في الفاكهة كما كان لقوله ابو حنيفة فان قالوا لفظ الحصاد مخصوص بالزروع  
فتقول لفظ الحصاد في اصل اللغة غير مخصوص بالزروع والدليل عليه ان الحصاد في اللغة عبارة عن القطع وذلك  
يتناول الكل وايضا الغدير في قوله حسابه محب عوده الى اقرب المذكورات وذلك هو الزيتون والرياح فوجب ان  
يكون الغدير عائد اليه اى وقال ايضا اذا كان ذلك الحق هو الزکوة وجب القول بوجوب الزکوة في القليل والكثير -  
قال ملك ومن باع اصل حائطه اى بستانه او ارضه بالخصب وفي ذلك اى الارض نزع او ثمر لم يبد صلوحه فبى  
بناءا المعلوم من البدو صلوحه اى لم يات وقت وجوب الزکوة فانما تجب عند الصلاح زکوة ذلك على المبتاع  
اى المشتري لان الثمرة كانت على ملكه حين تعلق الزکوة بها وان كان الثمرة قد طال عند البائع وحل بيعه اى  
وخل وقت حل البيع عند البائع وبذلك لو ان وجوب الزکوة زکوة ذلك الثمر او النزع على البائع لاد كان في ملك  
البائع وقت وجوب الزکوة الا ان يشترط البائع الزکوة على المبتاع اى المشتري وفي الشرح الكبير والزکوة  
واجبة على البائع بعد الاذكار والطيب ويجوز اشتراطها على المشتري اى قال الصنع في شرح البخاري اختلفت  
العلماء في هذه المسئلة فقال ملك من باع حائطه او ارضه وفي ذلك نزع او ثمر قد بدا صلوحه وعطير به زکوة ذلك  
التمر على البائع الا ان يشترطها على المبتاع وقال ابو حنيفة المشتري بالخيار بين الفاذ البيع ودره العشر ما عود





ففيه الزكوة فان لم يبلغ خمسة اوسق فلا زكوة فيه - قال مالك وتفسير ذلك ان  
يجب الرجل من التمر خمسة اوسق وان اختلفت اسماءه والوانه فان جمعه بعضه  
الى بعض ثم اخذ من ذلك الزكوة فان لم يبلغ فلا زكوة فيه - قال مالك وكذلك  
الحنطة كلها السمراء والبضاء والشعير والسلت ذلك كله صنف واحد فاذا  
حصده الرجل من ذلك كله خمسة اوسق جمع عليه بعض ذلك الى بعض وجبت  
فيه الزكوة فان لم يبلغ ذلك فلا زكوة فيه

مقدار النصاب ففيه الزكوة فان لم يبلغ خمسة اوسق فلا زكوة فيه والحاصل ان من كان له اقل من نصاب من تمر وزبيب  
وحنطة وتظنية يحمش لا يكون كل واحد منها نصابا لكن يتم النصاب بجمع بعضها الى بعض فلا يغم نوع منها الى الاخر ليكمل  
النصاب بذلك لان هذه اصناف مختلفة ومستل لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم وجه الاستدلال بان من كان عنده  
خمس اوسق مثلا من مجموع التمر والزبيب فليس عنده خمس اوسق من التمر وادار في حياض الزكوة على خمسة اوسق  
من التمر قال مالك وتفسير ذلك ذكر السئلة المتقدمة ببعض الباضار فيما كانا نسير بها بطريق او المعبره فسمعتان مثل  
بالقوم الرجل اى يقطع من كثر بالحنطة الوفية خمس اوسق فيجب فيها الزكوة وان اختلفت اسماءه والوانه وكبر في  
وصيها في التمر او كان يكون بعضها سودا وبعضها احمر فانه يجمع بعضها الى بعض ثم تؤخذ منها الجوز من ذلك المجموع الزكوة  
ليزورها النصاب فان لم يبلغ ذلك اى لم يبلغ النصاب فلا زكوة فيه والحاصل ان التمر اذا كان مختلف الاوانع يجمع بعضها  
الى بعض كالحنط والعراش في الماشية قال مالك وكذلك اى كما تقدم في التمر كذلك الحنطة كلها يجمع بعضها الى بعض  
ثم ذكر بعض النواحي فقال السمراء تانث اسم سميت به سم تها وبضاء تانث اسم سميت به لبياضها والشعير والسلت  
تقدم معا بها ذلك كله وفي الشرح المصري كل ذلك صنف واحد فاذا حصده الرجل من ذلك كله اى الاوانع المختلفة المذكورة  
خمس اوسق جمع عليه بعض ذلك الى بعض وجبت فيه الزكوة فان لم يبلغ ذلك فلا زكوة فيه قال الدردير وضع القطاني  
كاصناف التمر والزبيب لها جنس واحد في الزكوة فاذا اجمع من جميعها خمس اوسق زكاه واخرج من كل حبه ويجوز  
اخراج الاقل منها والساوي من الادنى والساوي الا الاذن في عين الحنطة فجمعها وتغير وصفت بعضها بعضا لا يبا  
جنس واحد كما قال الباجي الحنطة يجمع الزواجر كلها كما يجمع انواع التمر فيجب البضاء الى السمراء فاذا بلغت النصاب ففيها  
الزكوة وبذا اختلفت فيه وكذلك يجمع الى الحنطة الشعير والسلت لا يختلف مالكا واصحابه في ذلك وبه قال الحسن و  
طاووس والزبير وعكرمة ومنع من ذلك ابو حنيفة والشافعي وقال ابن الشعير والسلت نخل واحد منها جنس منفرد  
غير الحنطة لا يجمع في الزكوة اى قال الزقاقى قال ابو حنيفة والشافعي واحمد والجمهور لا يجمع كل حبة عرفت باسم منفرد  
دون صاحبها وبى خلافا في الحنطة والطعم الى غير ما قال الباجي ولا يجمع بيننا في هذا وبين ابى حنيفة خلاف في الحكم والاعمال  
في التسمية فاعتد لا لا يراعى النصاب في المحبوب فيوزن القليل والكثير من هذه الاجناس قبل التمر وان هذه المسئلة  
مهيئة عندنا على تحريم التفاضل فيها وهذا في غير لانه يحرم التفاضل في اشياء وليست جنس واحد في الزكوة وقد  
صرح مالك ان القطاني في البورج اجناس مختلفة وبى عده في الزكوة جنس واحد وقد روى اصحابنا في هذه المسئلة على  
تصليين من جهة المعنى احد بان هذه الاشياء اى الحنطة والشعير والسلت لا يملك بعضها من بعض في الكفبت و  
الحصد فكانت جنسا واحدا والثاني ان منافع هذه الاصناف الثلاثة متقاربة ومقاصدا مشتركة في حكمها بانها جنس  
واحد قال الباجي والظاهر عندى في تقليل ذلك كشبه الحنطة والسلت في الصورة والنفقة بها اقرب الى بعضها من الحنطة  
والعسل وقد سلم لنا المخالف العسل فيلزمه تسليم السلت واذا سلم السلت صح في الشعير اى قال ابن رشد اجمعوا  
على ان الصنف الواحد من المحبوب والتمر يجمع جديده الى رديده وتؤخذ الزكوة عن جميعه بحسب قدر كل واحد منها اى في الجيد  
الجيد واختلفوا في ضم الحنطة الى بعض وفي ضم الحنطة والشعير والسلت فقال مالك الحنطة كلها صنف واحد والحنطة  
الشعير والسلت ايضا وقال الشافعي وابو حنيفة واحمد وجماعة يعطون في كلها اصناف كثيرة بسبب اسمائها ولا يجمعونها

**قال مالك** وكذلك الزبيب كله اسوددة واحمرة فاذا قطف الرجل منه خمسة او سبق وجبت فيه الزكوة فان لم يبلغ ذلك فلا زكوة فيه **قال مالك** وكذلك القطنية هي صنف واحد مثل الحنطة والتمر والزبيب وان اختلفت اسماءها والوانها

شيء الى غيره وكذلك الشعير والسلت والحنطة عندهم اصناف ثلثة لا يعظم واحد منها الى الاخر وسبب الخلاف بل المراجعة في الصنف الواحد بين اتفاق المتأخر اذ اتفاق الاسماء فمن قال اتفاق الاسماء قال كل اختلفت اسمائها فبني اصناف كثيرة ومن قال اتفاق المتأخر قال كل اختلفت منها فبني صنف واحد وان اختلفت اسمائها فكل واحد منها يرمي الى يقرر قاعدة باستقرار الشرع اعني احدية الحجج لذبيبه بالاشياء التي اعتبر الشرع فيها الاسماء ولا غيرها بالاشياء التي اعتبر الشرع فيها المتأخر و ليشبه ان يكون شهادة بالشرع الاسماء في الزكوة اكثر من سقمها ولا في المتأخر وان كان كذلك لا اعتبار بين موجود في الشرع وقال الحنفى في نفع الحنطة الى الشعير وتزني اذا كانت خمسة اوسق وكذلك القطنيات وكذلك الذهب والفضة قال الموفق وعن ابى عبد الله رواية اخرى انها لا يعظم وتخرج من كل صنف ان كان منصف الزكوة ولا خلاف بين العلماء في غير المحبوب والثار ان لا يعظم جنس الى جنس آخر في تكميل النصاب فلما شئنا ثلثة اجناس الاصل والبقرة والعظم لا يعظم جنس منها الى آخر والخمر لا يعظم جنس الى غيره فلا يعظم التمر الى الزبيب ولا الى اللوز ولا العظم الا انما راي شئ من السائمة والامن لا يحجب والخمر ولا خلاف بينهم ان الذراع الاحتاس لا يعظم بعضها الى بعض في تكميل النصاب ولا خلاف بينهم ايضا في ان العروض العظم الى الاقل والعظم الى ثلثيها الا ان الشافعي لا يعظم الا الى جنس ما اشتريت به لان النصاب يستقر به واختلغا في ضم المحبوب بعضها الى بعض وفي ضم احد المتقدفين الى الاخر وفي من المحبوب ثلث روايات احدها ان لا يعظم جنس منها الى غيره ويشتر النصاب في كل جنس منها منفردا وبذا قول معطاء ومحول وابن ابي ليلى والاذراعي والثوري والحسين بن صالح والشافعي وابى عبيد والبن نضر والصاب الرأى انها اجناس فاحتمر النصاب في كل جنس منها منفردا كالتمر ايضا والمراشعي والرواية الثانية ان المحبوب كلها يعظم بعضها الى بعض في تكميل النصاب اختار ابو بكر وبذا قول حكرمة وحكامه ابي المنذر ومن طائفة وقال ابو عبيد لا يعظم احد من المتأخرين مع بعضها الا حكرمة وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا زكوة في حب ولا شرية يبلغ خمسة اوسق ومفهومه وجوب الزكوة فيه اذا بلغ خمسة اوسق وبهذا الدليل ينتقض بالتمار والاشياء ان الحنطة يعظم الى الشعير ولعم القطنيات بعضها الى بعض ثقلها بالحدث عن احمد ويحكي بالخرق قال القاضي بذا هو صحيح وهو بذهب مالک والليث الا انه زاد فقال السلست والذرة والذخن والارز والقمح والشعير صنف واحد وقال الحسن والوبرى يعظم الحنطة الى الشعير لانها متفق في الاقطيات والثلث والمصد فوجب ضمها كما يعظم الحنطة الى الحنطة و الرواية الاولى او لانه لا يشاء الله لانها اجناس يجوز التفاضل فيها فلم يعظم بعضها الى بعض كالتمر ولا خلاف في ضم الحنطة الى الحنطة لانه نوع منها وعلى قياسه السلست يعظم الى الشعير لانه نوع واحد وما للبرور فلا يعظم الى القطنيات ولكن الا بانه يعظم بعضها الى بعض ويعظم ذرع العام الواحد بعضه الى بعض في تكميل النصاب سواء اتفق وقت زرعه و ادراكه واختلف ولو كان منه صبيغي ورايبي ضم الصبيغي الى الرايبي ويعظم ثمرة العام الواحد بعضها الى بعض ولو ان الثمرة جرت ثم اطلعت الاخرى وجرت فتمت احد العام الى الاخرى فان كان له ثمن حمل في السنة فحملين ضم احد العام الى الاخرى قال القاضي لا يعظم وهو قول الشافعي ١٠ وفي الرايبي عن الحلبي قالت الائمة الثلاثة والمجهر ران لا يعظم الى الشعير ولا عكس وقيل لا شافعي انما يعظم الحنطة الى الشعير والسلست عند مالک واصحابه لان سعد بن ابى وقاص لم يجز بيع ابر بالشعير الا مثلاً بثلث فعمل انها جنس واحد ثم تعقب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم يبيعوا الحنطة بالشعير كيف شئتم يدا بيد قال والسلست في الحنطة والتمر الى الزبيب اقرب من السلست الى الحنطة والتمر لا يقنمون احد العام الى الاخر ١١ وذكر في شرح الاشياء ان الحنطة لا يعظم الى الشعير وفي السلست ثلثة اوجه عند الشافعية اصحابها ويؤلف في البولي اذ اصل بضع لا يعظم الى غيره والثاني ان يعظم الى الحنطة والثالث الى الشعير ١٢ **قال مالك** وكذلك الزبيب كله بجميع انواعه اسوددة واحمرة سواء فاذا قطف الرجل منه خمسة اوسق وجبت فيه الزكوة فان لم يبلغ ذلك اي النصاب فلا زكوة فيه **قال مالك** وكذلك القطنية بجميع انواعها هي صنف واحد في حكم الزكوة فيجمع بعضها الى بعض مثل الحنطة والتمر والزبيب فان كل واحد منها بجميع انواعها صنف واحد وان اختلفت اسمائها اى اسما القطنية والتمر والشعير

والقطنية المحص والعدس واللوبياء والجلبان وكلما ثبت معرفته عند الناس  
قطنية فاذا حصد الرجل من ذلك خمسة اوسق بالصاع الاول صاع النبي صلى  
الله عليه وسلم وان كان من اصناف القطنية كلها ليس من صنف واحد من  
القطنية فانه يجمع ذلك بعضه الى بعض وعليه في الزكاة قال مالك وقد فرق عمر  
ابن الخطاب بين القطنية والحنطة فيما اخذ من النبط ورأى ان القطنية كلها صنف  
واحد فاخذ منها العشر واخذ من الحنطة والنبيب نصف العشر قال مالك  
فان قال قائل كيف يجمع القطنية

في بين المصنف مصداق القطنية فقال والقطنية بحسب اتفاق وفيها لغة قاله الزرقاني وفي التلخيص المحمدي القطن سكون  
هلا وتكون تحتية مشددة كالعدس والمحس واللوبياء وفي التهذيب اسم جامع للجلب التي تخرج كالعدس والنبات قلا و  
اللوبياء والمحس والارز والسهم وغير ذلك كذا في شرح القنري ١١ وقال الموفق القطنيات بحسب الاتفاق جمع قطنية وجمع  
النبات قطن في قال البيهقي صنوف الجلب من العدس والمحس والارز والجلبان والجلبان يعني السهم ورا فجمعه الارز  
واللوبياء والنبات والنبات سميت قطنية فطية من قطن لقطن في البيت اي يكتف فيه ١٢ قال الجوزي القطنية بالضم و  
بالهمزة النبات وجوب الارض او ما سوى الحنطة والشعير والزبيب والتمر او يسمي الجلب التي تخرج جميع القطن في اي الحنطة  
وخضر الصنف ١٣ وفي الجمع بالحكم والتشديد واحدة القطن كالعدس والمحس واللوبياء ونحوها ١٤ المحس بحسب  
الحا والمجمل وشده الميم كسورة عند البصريين مفتوحة عند الكوفيين قاله الزرقاني والتقي صاحب المحيط على فتح الميم المشددة  
آخيه صايد حنطة والعرس واللوبياء والجلبان تقدم معنى الثلاثة ذكر المصنف اربعة اصناف من القطن في نصا وشار  
الى انها في بقوله وكل ما ثبت معرفته وليس في النسخ لغيره لفظ معرفته عند الناس انه قطنية ودخل فيه الغول والبسيلة  
والترمس على ما ذكره الزرقاني وعدلته السبعة الدسوقي تحت قول الدردير والقطن في السبعة قال الزرقاني وليس منها  
الكرسنة على المذهب فاذا حصد الرجل من ذلك اي مما ذكر من الانواع المختلفة خمسة اوسق بالصاع الاول والارز منه  
صاع النبي صلى الله عليه وسلم لا بالصاع الحاشية وان كان الحصد من اصناف القطنية المختلفة كلها ليس من صنف  
واحد من القطنية فاجمع بينا والمجهول ذلك بعضه الى بعض بدل من ذلك وعليه في الزكاة - وقال البايجي وقد  
اختلف قول مالك في القطن في البيوع فمرة قال انها صنف واحد ومرة قال هي اصناف مختلفة واختلف اصحابنا في الزكاة  
فهم من قال هي رواية اخرى في النكحة ويجمعون قال في في الزكاة صنف واحد ومن خلاف في في البيوع على روايتين و  
بعض الظاهر من الموطا لما في في هذا قال البايجي ولا ظهر عندي ان يكون كل صنف منها صنفًا منفردًا لا يضاف الى غيره في  
الزكاة والبيوع لاننا علمنا الجنس بانفصال الجلب بعضها من بعض اطرد ذلك فيها وانفصل صنف وان علمنا باختلاف  
الصور والمناخ مع ١٥ قال مالك في تاسيسه قال على خطبه وقد فرق بين الخطاب كما سمي في موطا في عشر ارب  
الذمة بين القطنية والحنطة فيما اخذ من النبط لجمع الوزن والوحدة النصارى التجاري لما قد سماه المدينة بالتجارة وراى  
ان القطنية كلها صنف واحد فاخذ منها العشر واخذ من الحنطة والنبيب نصف العشر ليكثر الحمل الى المدينة - قال  
البايجي سئل مالك في الفرق بين القطنية والحنطة بان عمر بن الخطاب خفف من النبط فيما كان يأخذه منهم  
من الحنطة لما كانت الحاجة اليها اكبر من سائر الاقوات والقطن التي هي للادم وكان ياخذ من القطن العشر كما لا  
يخفى بذلك اختلفا في المناخ والمقادير ولو كانت الحاجة اليها سواء ولما لم يفرق بها متفقة كانت الرحمة  
في كثرة جلبها الى المدينة سواء ولا يدل عليه ذلك في الزبيب والحنطة فانه اخذ منها جميعا نصف العشر لتأكد  
الحاجة اليها ولم يدل ذلك على انها من جنس واحد وقد يحتاج الى التبيين حاجة متساوية مع اختلاف  
منافعها لانه في الجنس الواحد الذي تتفق منافعهم ومتساوي ١٦ قال مالك فان قال قائل كيف يجمع القطنية

بعضها الى بعض في الزكوة حتى تكون صدقتها واحدة والرجل ياخذ منها  
اثنين بواحد يدا بيد ولا يؤخذ من الخطئة اثنان بواحد يدا بيد قيل له فان  
الذهب والورق يجعلان في الصدقة وقد يؤخذ بالدينار ارضا في العدة من الورق  
يدا بيد قال مالك في النخيل تكون بين الرجلين فيجعد ان منها ثمانية اوسق  
من التمر انه لا صدقة عليهما فيها وان كان الاحد هما يجمع من خمسة اوسق  
والاخر ما يجمع من اربعة اوسق او اقل من ذلك في ارض واحدة كانت الصدقة  
على صاحب الخمسة الا اوسق وليس على الذي جدد البعة اوسق او اقل منها صدقة  
قال مالك وكذلك العمل في الشركاء كلهم في كل نزرع من الحبوب كلها كلما  
يحصد او نخل نخلة او كرم يقطع فانه اذا كان كل رجل منهم بعة من التمر او  
يقطع من الزبيب خمسة اوسق او يحصد من الخطئة خمسة اوسق فعليه فيه الزكوة  
ومن كان حقه اقل من خمسة اوسق فلا صدقة عليه وانما تجب الصدقة

بعضها الى بعض في الزكوة حتى تكون صدقتها واحدة فان ذلك دليل على اتحاد اجناسها والرجل ياخذ اى يشترى  
منها اى من القطا في اثنين بواحد ويجوز التفاضل دليل على اختلاف الجنس بيدايد اى من اجرة ولا يؤخذ  
من الخطئة اثنان بواحد يدا بيد لا اتحاد جنسها وبذا يظهر ان يجوز التفاضل في القطا في دليل على اختلاف اجناسها  
القطا في قيل له في الجواب لا تلتزم بين الباعين فان الذهب والورق يجعلان في الصدقة وقد يؤخذ بالدينار ارضا في  
في العدة من الورق بيدايد فليس يجوز التفاضل في البيع دليلا على عدم التضم في الزكوة قال النجاشي وبذلك قال  
المصنف ولذلك قال صاحبنا اذ لم يفتل في الزكوة ان القطان صنف واحد لضاف بعضها الى بعض في الزكوة  
فانها مع ذلك في البيوع اصناف يجوز التفاضل فيها ففرق بينها فالمتفق عليه من مذبح مالك ان الورق يجمع اى  
الذهب في الزكوة وهى في البيوع صنفان يجوز التفاضل فيها فجمع في الزكوة ما يجوز التفاضل  
فيه وانما يجمع التفاضل فيجب ان يجمع في الزكوة قال مالك في النخيل تكون مسكة بين الرجلين  
او اكثر يجران منها اى النخيل والفيل في المواضع الاربع من هذا القول بالادل المعلقة في البندية و  
المجتمعة في المعصرة ثمانية اوسق مثلاً من التمر على السواء اذ لا صدقة عليها فيها لنقص كل عن النصاب  
واذا كان لا حد بها ما يجمع من خمسة اوسق اى مقدار النصاب ولا يفر ما يجمع منه اربعة اوسق اى اقل من  
النصاب سواء كان اربعة اوسق او اقل من ذلك اى الاربعه او اكثر منها بشرط ان لا يبلغ خمسة اوسق في ارض  
واحدة ونعل التقدير بالارض الواحدة لانها اذا كانت في ارضين فاولى ان لا تجب على صاحب الاربعه الا اوسق -  
كانت الصدقة على صاحب الخمسة الا اوسق لبلوغ ملك النصاب وليس على الذي جدد البعة اوسق او اقل  
منها صدقة لانه لم يبلغ ملك النصاب وبمختم اوسق قال مالك وكذلك العمل اى مثل ما تقدم في النخيل وكذلك  
الامر في الشركاء كلهم في كل نزرع من الحبوب التي تجب فيها الزكوة كلها لا يخص الحكم بنوع دون نوع كل يحصد  
ببناء الجول حال من زرع او عمل بالكرم يقطع على زرع يجمع ببناء الجول حال من النخل او كرم بالكرم  
يقطع اى زبيده فانه اذا كان كل رجل منهم اى من الشركاء يجمع بالمعلقة والمجتمعة كما تقدم فسخان على بناء  
الفاصل اى يقطع من التمر او يقطع من الزبيب خمسة بالنصاب على المصغر لئلا اوسق او يحصد  
من الخطئة وغيره من الحبوب التي فيها الزكوة خمسة اوسق فعليه فيه الزكوة لبلوغ ملك النصاب  
ومن كان حقه اى ملكه في الشركة اقل من خمسة اوسق فلا صدقة عليه وانما تجب الصدقة

على من بلغ جد ادة او قطافه او حصادة خمسة اوسق قال مالك والسنة عند ثان كل ما اخرجت من كوته من هذه الاصناف كلها التمر والحنطة و الزبيب والجوب كلها ثم امسكه صاحبه بعد ان ادى صدقته سنين ثم باعه انه ليس عليه في ثمنه من كوة حتى يحول على ثمنه الحول من يوم باعه اذا كان اصل تلك الاصناف من فائدة او غيرها ولم يكن للتجارة وانما ذلك بمنزلة الطعام والجوب والعروض يفيدها الرجل ثم يمسكها سنين ثم يبيعها بذهب او ورق فلا يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم باعها فان كان اصل تلك العروض للتجارة فعلى صاحبها فيها الزكاة حين يبيعها اذا كان قد حبسها سنة من يوم من كى المال الذي ابتاعها به

على من بلغ جداده بالجملة والبعير شتران اى قطعة من التمر او قطافه من العنب او حصاده من الجوب قل للرافع المذكور الشئ واقتضيه وفي الجمع هذا الخلل يقع جيم وكسر ما والا وذلك القطع ومنه قوله تعالى فليعلم جزاؤا والقطع والقطع وقال قطافها الا زهرى به اسم وقت القطع - قال للرافع اصل المصد قطع المزرع وركن المصد والحصاد كقولك زمن الجود والجود خمسة بالنصب على المسؤولية بلغ اوسق فالزكاة مبنية على ان من بلغ ملكه النصاب وجب عليه الزكاة ومن قصر ملكه من النصاب فلا زكاة عليه ولا ينظر الى الجملة ولا يشارك اذا افرقت في الملك كما لا ينظر الى افرق اذا اجتمعت في الملك فاذا جرد جلال ثمانية اوسق فان كانت بينهما على السواء فلا زكاة على واحد منهما لانه لم يجز احدهما خمسة اوسق وبى النصاب ولو كان لاحدهما خمسة اوسق وللآخر ثلثة لكانت الزكاة على صاحب الخمسة اوسق من الخمسة اوسق ولا يجب على صاحب الثلثة شئ وان كانت لرجل خمسة اوسق يجزى باقى بلاد مختلفة متباعدة جمعت عليه وادى الزكاة عنها فاعلا اعتبارا في ذلك بالملك دون الاجتماع والاخر اى كذا في المتن - قال بالزكاة وبهذا قال الكوفيون واحمد واليوزجيم حديث ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر وهو صحيح ما في الباب وقال الشافعي اشتركا في الرزق والذهب والبرق والماشية يكونون زكاة الواحد وصحح بان السكك كالواحد من الزكاة من الحياطة الموقوفة على جماعة وليس في حصه كل واحد منهم ما يجب فيه الزكاة ويجاب ابن زرقون بان زكاة الحياطة الموقوفة على ملك الواقف وهو واحد ولذلك اشركوا و قال مالك والسنة عند ثان كل ما اخرجت بهما الجول زكاة من هذه الاصناف المذكورة قبل من الجوب والثمار كلها فجميع الاصناف اى جميع ما يجب فيه الزكاة ثم بين الاصناف فقال التمر بالجر بدل من الاصناف او بيان لها والحنطة والزبيب والجوب بالجر عطف على الحنطة كلها التميم للجوب ثم امسكه صاحبه بعد ان ادى صدقته اى ادى الخمسة اوقصة سنين ظرف لأمسكه ثم باعه انه لا يغير لثان ليس عليه في ثمنه زكاة لانه ادى زكاة الاصل وليست هذه الاموال بنفسها نامية حتى تجب عليها الزكاة في كل سنة حتى يحول على ثمنه الحول من يوم باعه قال البهاجى اى حتى يحول عليه الحول بعد قبضه لانه لو باعه واقام المال غائبا عنه احوالها قبل ان يقبضه لايستألف به حولا وانما اطلق اللفظ على غالب احوال الناس في البيع او قلت ولا حاجة الى قيد القبض عند الخفية كما سمي في آخر الكلام اذ كان اصل تلك الاصناف من غير اموال التجارة اعلم من ان يكون من فائدة او غيرا يمين لا فرق بين كون اصلها فائدة او غيرا في انه يستقبل بثمنها والحال انه لم يكن للتجارة وانما ذلك بمنزلة الطعام والجوب والعروض يفيد بها اى يستفيد بها الرجل ثم يمسكها سنة او سنين بدون نية التجارة ثم يبيعها بذهب او ورق فلا يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم باعها اى وقضى الشئ كما تقدم في كلام البهاجى ولما كان فيما لم يعدم التجارة لم يرد ذكره بقوله فان كان اصل تلك العروض للتجارة فعلى صاحبها فيها الزكاة حين يبيعها وفي بعض النسخ المصرية حتى يبيعها اذا كان قد حبسها سنة من يوم من كى المال الذي ابتاعها به وفي الشرح الكبير

# مالا تزكوة فيه من الفواكه والقضب

ان وجبت زكوة في جنبها زكي جنبها بان يخرج العشر او نصفه ثم اذا ما حازكي الثمن لحول الزكية اى لحول من يوم زكى جنبها  
 لكن يجب تخصيص قوله ثم زكى الثمن بسبيله من اكثري وذبح التجارة ليكون جازيا على المارح من ان ما عدا ما لا يتقبل من  
 قبض الثمن ١٠ قلت والى اصل ان المحبوب وغيره ان كانت التجارة فيعتبر في الحول حول الذي ابتاعها به بشرط ان لا يكون  
 مبررا بل يكون محكوما لما تقدم في موضع من الفرق بين المحكوك والمدير وان المدير يقوم باله كل سنة ويتركه وان كانت هذه  
 العود من غير التجارة فيستقبل بالحول من يوم قبض الثمن وعند الخفية لا جرة بالقبض بل يعتبر الحول من يوم البيع ففي الدر المنثور  
 وجب زكوة ثمنها اذا تم نقدا وحال الحول عند قبض الدين من الدين القوي كقرض وبدل مال تجارة وعند قبض  
 ما تين منه لغير ما اى من بدل بل لغير تجارة وهو المتوسط كمن سائتة ومجيد خدمة ونحوها ويعتبر ما مضى من الحول قبل  
 القبض في الاصح قال ابن عابد بن في الاصح اى في الدين المتوسط لان الخفاف فيه اما القوي فلا خلاف فيه لما في المحيط  
 من اذ يجب الزكوة فيه بحول الاصل لكن لا يلزم الاداء حتى يقبض من الدين وسائتة وما المتوسط فخير وادريان في  
 رواية الاصل تجب الزكوة فيه ولا يلزم الاداء حتى يقبض ما تقي صريح في كبرها وفي رواية ابن مسعود عن ابي حنيفة  
 لا زكوة فيه حتى يقبض ويحول عليه الحول ١٠ **مالا زكوة فيه من الفواكه** جمع فاكهة وهى ما يتفكه اى يستمتع بالها  
 رطباً كان او يابس قال الراغب الفاكهة قيل هى الثمار كلها وقيل بل هى الثمار ما عدا العنب والرمان وقيل هذا كما نظر  
 الى اختصاصها بالذكر وعطفها على الفاكهة وقال المجدي الفاكهة وقول خرج العشر والعنب والرمان مستلزاما لغيره تعالى  
 فيها فاكهة ونخل ومان بالكل مردود قال الازهرى لم اعلم احدا من العرب قال النخل والرمان ليسا من الفاكهة  
 ونحن قال ذلك من الفقهاء فلهذا يلزم العرب وبتاويل القرآن وكما يجوز ذكر الخوص بعد العام للتحصيل كذلك يجوز  
 ذكر العام بعد الخاص للتحصيل قاله الزقاقى قلت لا يجدان يكون مرادهم الايراد على قول الخفية اذ قالوا من حلف  
 لا يأكل فاكهة فاكل حنبا او رمانا او رطباً ونحوه لم يحنث عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد حنث في العنب والرطب  
 والرمان ايضا قال صاحب الهداية الاصل ان الفاكهة اسم لما يتفكه قبل الطعام ولجده اى يستمتع به زيادة على المتقار  
 والرطب واليابس فيه سواء بعد ان يكون التفكه به معتادا فجاء لقول ان معنى التفكه موجود في العنب والرطب  
 والرمان فانها اعر الفواكه والتعجب بها ليقول التمتع بغيرها والو حنيفة يقول ان هذه الاشياء مما يتعجب بها ويتراوى  
 بها فوجب قصورها اى معنى التفكه للاستعمال اى حاجتها البقاء او محتمل ان ارادوا الايراد على ذلك فهو ليس من  
 الجمل بلية العرب بل من الجمل بمرك كلام القائل فاكهة قد عرفت ان من انكر ادخال هذه الاشياء في التفكه لم ينكر  
 دخولها في التفكه بل انكر العرف للاستعمال هذه الاشياء في حاجتها البقاء ولذا قال ابن نجيم ذكر في الكشف الكبير ان  
 هذا اختلاف عصر زمان فالو حنيفة افقه على حسب عرفه وتغير العرف في زمانها وفي عرفنا بيننا حنث بالافاق  
 ثم قال بعد ذكر الاختلاف في بعض الفروع والاصل ان العبرة في جميع ذلك العرف في ما يוכל على سبيل التفكه  
 عادة وليعد فاكهة في العرف يدخل تحت البيمين وما فلا في المحيط ما روى ان الجوز واللوز من الفاكهة هو في عرفهم اما  
 في عرفنا فانه لا يؤول للتفكه اى ولا ينكر من لفروخ الائمة العربية ان العرف جلد في الايمان كثير عندنا لاسيما  
 عند المالكية ففي الشرح الكبير يخص البيمين او يقدر خمسة النية والبساط والعرف القولى والمقصود القولى و  
 المقصد الشرعى ثم لسط هذه الاشياء ومثل العرف القولى لقوله كاختصاص الدابة عندهم بالحمل والملوك بالانصراف  
 ما لوب بالقبض فمن حلف لا يشترى ما ذكر مثلاً ما شترى فرس ادا سود او عامنة فلا يحنث ٣١ قبل يقال ان  
 اخراج العامة عن الثوب ادا خرج الفرس عن الدابة ادا الاسود عن الملوك جمل من حان في هذه الاشياء وبكذا  
 في سائر فروع الايمان وقيل الامام مالك هذا الاقرب بيننا من ان لاصدقة في الفواكه كلها يشير الى ان الفرس ليس  
 عنده ايضا من الفواكه **والقضب** بفتح القاف والسكان الضاد المعجمة العفصفة نبات يشبه البرسيم اعطه  
 للدواب وليس بها دملحة لان نصف السكر داخل في الفواكه قاله الزقاقى قلت فالعفصفة داخلة في القول  
 وقال المجد العفصفة نبات فارسية اسمها ١٠ وبسميت قسرها الشج في المصنف وفي المحيط القضب اسم  
 درخت بزرگ است وبعينه لغت وفسفت نیز آمده وفي مختار الصحاح القضب والقضبة الرطبة وهى لا شست

**والبقول** - قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا والذي سمعت من أهل العلم أنه ليس في شيء من الفواكه كلها صدقة الرمان والفرسك والتين وما أشبه ذلك وما لم يشبهه إذا كان من الفواكه قال ولا في القصب ولا في البقول كلها صدقة ولا في أشماها إذا بيعت صدقة حتى يحول على أشماها الحول من يوم يبيعها وليقبض صاحبها ثمنها

بالفارسية ١١ والواجب عندى العلم لاديه بأسيا في من معناه في كلام الجرد وذلك لان الفصفصة مع إيمان نقل في البقول ليست لها منية تذكر لها كذا القصب بالسنن التي كثرة لأصحابنا منى في ذكر في الترجمة أيضا - قال الجرد القصب كل شجرة طالت وبسطت أغصانها وقطعت من الأغصان لغيرهم أو القصب والقصب وغيره من القصب والاسف القصب القصب القصب جميعه قضيات وما كل من النبات القصب فضا بجمع قصب ١٢ والبقول جمع لكل كل نبات أنضرت به الأرض قال ابن الفارس كذا في الزرقاني وقال الجرد البقول ما نبت في بزره لا في زروته ثابتة قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا بالبلدة الطاهرة والذي سمعت من أهل العلم أنه ليس في شيء من الفواكه كلها صدقة التين والزرزير صدقة ثم ذكر بعض أنواع الفواكه ثم قال الريان بضم الراء والمجمل واليم المشددة ذكره في الغريب في الرم وقال الريان فكلان وهو معروف وذكره الجرد في باب النون وقال الريان معروف الواحد بها ١٣ وذكره صاحب المحيط عدة أنواع الريان الحلو والريان المر وريان الأنهار وريان البر والفرسك بجر الفاء والسين بينهما راء مكنة آخره كاف الخوخ أو حرب منه أحر جودا وما ينطق من فوره قال الزرقاني وقصده الشج في الصنف بشتاتنا وبه فسر صاحب المضارع الصراح وقال صاحب المحيط الفرسك نوع من الخوخ يقال له بالفارسية شليل وشليل والتين بجر المشقة الخوخية وسكون المشقة أو تحتية آخره نون النج وهو عدة أنواع تين أحمر وتين الغيل وتين أفرنجي كذا في المحيط قال البهاجي لا اختلاف عند أهل المدينة فيما ذكره أنه لا ذكوة في شيء من الفواكه مما ذكر من ذلك وما لم يسمه وإضافت مالك التين إلى حملته لأنه لم يكن يبلده وإنما كان يستعمل عندهم على معنى التفكه لا على معنى القوت وهو عندنا بالاندلس قوت وقد أحسن مالك كذا الذكوة فيه ويحمل أصله في ذلك القولين أحدهما أنه لا ذكوة فيه لأن الذكوة إنما شئت فيما يفتات بالمدينة ولم يكن التين يفتات بها فلم يتعلق به حكم الذكوة والثاني أن حكم الذكوة يتعلق بالتين فيما سأل عن الزبيب والتمر ولم يكن مقتضايا بالمدينة ١٤ - قال ابن عبد البر أفقه لم يعلم أنه يبيعس ويدخره يفتات بالتمر والأشهر عند أهل المغرب لا ذكوة في التين إلا ابن حبيب وذو حبيب جماعة من البخاريين سمعوا من الألبيري وغيرهما إلى أن فيه الذكوة وكانوا يقولون به ويرونه مذهب مالك على أصوله وهو كميل يراعى فيه خمسة أو ستة وما كان مثلهما ونا كالتمر والزرزير قال الزرقاني قلت وعده في المدونة أيضا فلا ذكوة فيه وقصده قال مالك الفواكه كلها الجوز واللوز والتين وما كان من الفواكه كلها مما يبيعس ويدخر ويكون ناكهة فليس فيها ذكوة ١٥ وكذا عده الدسوقي فيما لا ذكوة فيه - وما أشبه ذلك وما لم يسمه إذا كان من الفواكه التي ليس في شيء من الفواكه الذكوة سواء كان مثلهما للأنواع المذكورة أو لا يكون فالشرط هو أنهما من الفواكه سواء يبيعس ولا يبيعس يدخر أو لا يدخر لغيره أن لا يكون تواما قال أبو عمر لا ذكوة بالحق مالك وصاحبها ابن زرقون أفقه لم يرد قول ابن حبيب في إيجابه الذكوة في ذلك كله ١٦ وإراد صاحبها بخصوص من لقبه لأهل المدينة وبذا مثل بخره حفظ ابن عبد البر ووسع إطلاعه قال الزرقاني قال مالك ولا في القصب تقدم ضبطه ومعناه في الترجمة ولا في البقول كلها صدقة من عشرة ونصف قال البهاجي هذا قول مالك والشافعي جميع أصحابنا وقال أبو حنيفة في جميع البقول الذكوة إلا القصب والكشيش والمطيط والدليل على ما قلنا أن القصب كانت بالمدينة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بحيث لا يخفى عليه ذلك ولم ينقل اليها نادر ما يخرج شيء منها ولا أن أحدًا أخذ منها ذكوة ولو كان ذلك لنقل كما نقل ذكوة سائر ما مر به النبي صلى الله عليه وسلم فثبت أنه لا ذكوة فيها ودليلنا من جهة القياس أنه نبت لا يفتات فلم يجب فيه الذكوة كالقصب ١٧ ولا في أشماها إذا بيعت صدقة لئلا ذكوة حتى يحول على أشماها بعد أن كانت لغيرها بالحوال من يوم يبيعها وليقبض صاحبها ثمنها زاد في بعض النسخ للمدينة

# ما جاء في صدقة الرقيق والخيول والعسل - مالك عن عبد الله ابن دينار عن سليمان بن يسار وعنه مالك

بعد ذلك وهو نصاب وليس هذا في الشيخ البزدي لكنه مراد لان الزكوة لا تجب على الاثمان الباعدين النصاب فالمعنى ان يحول المحول على النصاب بعد القبض ولا يشترط القبض عند الحقيقة كما تقدم وقد علمت بما تقدم في اول زكوة المحبوب اختلاف الائمة في مسئلة الباب وان الزكوة واجبة عند الامام الى حقيقة في كل ما خرجت الارض سواء كان من المحبوب او الثمار والنفوس او غير ذلك بعد ان كان مقصودا به استغلال الارض خلافا للائمة الثلاثة وصاحب الحقيقة والحالات في موضعين الاول في اشتراط النصاب ولقد علم الكلام عليه في اول الزكوة والثاني في اشتراط الصفة للمواقع من البقاء والادخار والافتيات على ما قالوا وقال ابو حنيفة بالعموم في ذلك ايضا وبه قال ابن حبيب من المالكية وبه قال جماعة من السلف كما تقدم وعنه ابن العربي في العارضة فقال اقوى المذهب مذهب ابن حنيفة دليله واولها للمساكين واولها باقيا ما شكر النعمة عليه يدل عموم الآية والحديث الى آخره تقدم من كلامه واليه يظهر ميل الفخر الرازي في تفسيره واذرح في قوله تعالى واذ اوحى اليه ان اوحى اليه يوم حصاده ان المراد بالحق الزكوة وقال ابو حنيفة في صحيح ابو حنيفة به بهذه الآية فقال قوله واذ اوحى اليه يوم حصاده يقتضي ثبوت حق في القليل والكثير فاذا كان ذلك الحق به الزكوة وجب القول بوجوب الزكوة في القليل والكثير وقال ايضا قوله تعالى واذ اوحى اليه يوم حصاده بعد ذكر الانواع الخمسة وبها اوجب والنخل والزرع والزيوت والرمال يدل على وجوب الزكوة في الكل الى آخره تقدم من كلامه قال في آخره والفضل الضمير في قوله حصاده بمجرده الى اقرب المذكورات وذلك هو الزيتون والرمال قريب ان يكون الضمير عائدا اليه ام قلت والعمدة في مسئلة الجمهور الامام مالك وغيره في الثاني اذ قال والدليل على ما قلناه ان الخضر كانت بالمدينة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بحيث لا يخفى ذلك ولم ينقل البيهقي امر باخراج شيء منها ولا ان احدا اخذ منها زكوة ولو كان ذلك لنقل كما نقل زكوة سائر ما مر به النبي صلى الله عليه وسلم فثبت انه لا زكوة فيها به وفي شرح الاحياء واستدلوها بما رواه الترمذي ليس في الخضر اوقات صدقة وبها اوجب عدد ان الترمذي قال عقب هذا الحديث لم يصح في هذا الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء ولكن ثبت انه يحول على صدقة ما اخذها العاشرة لانه انما اخذ من مال التجارة اذ حال عليه الحول وهذا بخلاف ظاهر اذ على انه لا اخذ من عينه بل ما قد من قيمته لا يتقرر باخذ العين في البراري حيث لم يجد من يشتريه به وفي الهداية ما رواه ابو يوسف ومحمد بن علي صدقة ما اخذها العاشرة وبه اخذ ابو حنيفة قال العيني اي بهذا العمل اخذ ابو حنيفة في الحديث الذي رواه به وهو قوله ليس في الخضر اوقات صدقة فيكون عالما بالحديثين ام اي يكون ابو حنيفة به عالما بالحديثين معا حديث العموم ايضا وحديث مسئلة ايضا ما جاء في صدقة الرقيق قال الراغب الرقيق ملك العبيد والرقيق المملوك منهم وجمعه ارتقاء واستوف فلان علانا جملة ببقاها واخليل قال الراغب الخيال اصله العشرة المجردة كالصورة المتصورة في المنام وفي المرأة وفي القلب بعد قبضه المرنى ثم تستعمل في صورة كل امر متصور والخيال والعقل عن خيل فضيلة تراءت للانسان من نفسه ومنها يتناول لفظ الخيل لما قيل له لا يركب احد فرسا الا وجرى في نفسه خوة والخيال في الاصل اسم للفرس والفرسان يسمونها وعلى ذلك قوله تعالى ومن رباط الخيل ويستعمل في كل منها نحو ردي يا عيسى الله اركبني فرسا والفرسان وقوله عليه السلام عفوت لكم عن صدقة الخيل يعني الا فرسان ام وفي الثانية قال ابن الاثير في النهاية يا خيل الله اركبني اي يا فرسان خيل الله من طوائف قبيل لاهبة الى الخيل لان الخيل هي الفرسان كما قال الجوهري ويدل عليه قوله اركبني ام وانما الخيل بالعين والسين المملكتين المفتوتين لنصاب الخيل قال تعالى من مسل مصفى ذكره صاحب المحيط الاظم عدة التواريخ وفي عفا الصالح انكسل يذكره ويؤت وبه ضرب ولهم ورجل خيل اي معمول بالعسل والعسلية في الجمع شبيهت تلك اللذة بالصل وصرفت بالهاء لان الغالب على العسل التانيث وقيل لانه لا يريد به العسلية وهي القطعة منه ام وسيا في الكلام على صدقة هذه الانواع الثلاثة في مواضعها من الباب مالك عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار البهالي وعن عواك بحرف العطف في اكثر النسخ الموجودة الا في بعض المصريات فيها سقطها وهو وهم من النسخ كما فهم اردوا الصحيح الكلام



ابن مالک عن ابی هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبادة ولا في فرائضه صدقة مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار ان اهل الشام قالوا لابي عبيدة بن الجراح خذ من خيلنا وريقنا صدقة فابى ثم كتب الى عمر بن الخطاب فابى عمر ثم كلوه ايضا فكتب الى عمر فكتب اليه عثمان احبونا فخذنا منهم

وليس لهم ذلك اذ عذرنا من غلب المصنف قال ابن عبد البر ادخل يحيى بن سليمان وعراك واقفا وهو خطأ عن من غلبه و  
الحديث يحفظ في الموطأ كلها وفي غيرهما سليمان بن عراك وبها تاويصان لغيره ان وعراك ابن سليمان وافقه وعبد الله  
ابن دينار ايضا تابعه في ذلك وفي الصواب يعني باسقاط الواو اخره محمد بن يونس وكذا البخاري وغيره من ائمة الحديث  
في تقييده وعراك بن دينار المحدث في الزيادة الخفيفة بعد ما كانت في التطبيق لمحمد بن التقييد وفيه ابن مالك الخطار  
الكتاني المدني ثقة فاضل من الثالثة من دواة الستة مات في خلافة يزيد بن عبد الملك بعد ما تمت من ابني هريرة  
قال اليه يعني رواه كبير عن الاشجع من عراك قال سمعت ابا هريرة بنحوه في العبد فسمع عراك من ابني هريرة صحيح لا شك  
فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم قال الزكاة في شخص المسلم وان كان جميع عند الاصوليين  
والفقهاء وتكليف الكافر بالفروع لانه اذا ما كافر بالاجب عليه على يسهل واذا اسلم سقطت لان الاسلام يجب ما قبله و  
في المراجعة قال ابن جرير عذرنا ان شرط وجوب زكاة المال بانواعه الاسلام ولو اقره الله في كتابه على المسلمين  
وقال القاضي هذا وجه من يقول ان التجار مخاطبون بالشرائع في الدنيا فخلاص من يقول ان الكافر مخاطب بالشرائع  
الشرعية بالنسبة للعقاب عليها في الآخرة كما فهم قوله تعالى في قبل المشرعين الذين لا يؤمنون بالزكاة وقالوا لم نك  
نظم المستبين وعليه جمع من اصحابنا وهو الاصح عندنا في قضية ان في عبده اى رقيقه ذكر ان كان ادائته ولاقى خسر  
الاشمال للذكر والاشمال من غير نظر قال المجير فرس للذكر والاشمال من غير خسرته وعراك فراس وفروس  
صدقة قال المايجي يقتضي نفق كل صدقة في هذا الجنس الاموال لئلا يعل عليه ولا خلاف انه ليس في رقاب العبيد صدقة ثم ذكر  
الخلاص في صدقة الخيل ياتي بها في آخر الباب واما رقاب العبيد فمكذوا ذكر الاجماع على نفق الصدقة فيها الزكاة في  
فقال لا خلاف ان ليس في رقاب العبيد صدقة الا ان يشترط التجارة - قال الحيني وفي الحديث الخيل ان كانت تخلف  
للكروب او اكل او الجاهل في سبيل الله فلا زكاة فيها اجماعا وان كانت للتجارة تجب اجماعا ثم قال الحافظ و  
استدل بالحدس من قال من اهل الظاهر لعدم وجوب الزكاة فيها مطلقا ولو كانت للتجارة واجبوا بان زكاة التجارة  
ثابتة بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم هذا الحديث ام قلت وعلى الاجماع على وجوب زكاة التجارة  
فيما فيه واحد من ائمة الروايات ونقله المفاسيد ولم يعيوا ولا بخلاف اهل الظاهر (مسئلة) قال السرخسي ليس في  
الخمر والبغال اسنة صدقة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين سئل عن البغال والخمر لم ينزل علي فيها  
الا بذر الاية لما سمعت من ليل فتعال ذرة غير ابره ومن ليل فتعال ذرة غير ابره ولا اجماع التماس في غالب البلدان  
كثرة وجودها والتاوي لا يجزى به انما يجزى الحكم العام الغالب فلا لا تجب فيها زكاة الب اسنة ومنه اعلم ان قلت وسياقي  
قوله صلى الله عليه وسلم في ذاك اول كتاب الجهاد مالك عن محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري عن سليمان بن  
يسار البجلي ان اهل الشام قالوا لابي عبيدة وكان اميرهم قولا له عزم على الشام قال ابن الاشعث ولما ولي عمر بن  
الخطاب اخلا فتعزل خالد بن الوليد واستغفر ابا عبيدة فقال خالد ولي عليكم ابن برة الامة وقال ابو عبيدة  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان خالد السيف من سيف الكثرة والوعيدة هو عامر بن عبد الله  
ابن الجراح القهري ابن برة الامة بالنسبة النبوية واحد العشرة والهدى وصاحب الجيوش له اربعة عشر حديثا  
ولي الشام وفتح اليرموك والحاجية والرمادة ودفن صلى وكتب لهم كتاب الصلح مات في طاعون حماس حمله  
كذا في الخلاصة فذر من خيلنا وريقنا صدقة فابى اى امتنع من الاخذ عنها لانه لا يرى الصدقة فيها ثم كتب  
الى عمر بن الخطاب فابى عمر ايضا ووافق ابا عبيدة في الامتناع ثم كلوه ايضا اى امروا على ذلك وعلهم كانوا يريدون فيها  
الصدقة وادعوا وتبرغا فكتب الى عمر بن ابيهم يصرون عليه فكتب اليه عمر بن ابن احبوا فخذنا منهم يعني اثم انقلوا

واسردها عليهم واسر ذق رقيقهم قال مالك معنى قوله رحمه الله  
واسردها عليهم ليقول على فقرهم مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن عمر بن  
حزم انه قال بجاء كتاب من عند عمر بن عبد العزيز الى ابي وهو معنى الاياخذ  
من العسل ولا من الخيل صدقة مالك عن عبد الله بن دينار انه قال  
سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراءين

بذلك فيقبل عنهم ثلثا قلت والظاهر ان ذلك كان من عمره الا ان قال بالزكاة فيها كما سياتي في آخر الحديث -  
وارد ما عليهم الى على فقرهم كما سياتي من تفسير الامام مالك رحمه الله وارضى رقيقهم اي الفقير منهم وقيل معناه ارضى  
عبيدهم وانا منهم من بيت المال لان ابا جهم كان نفع من السيد وعبيده من الغنى وكان عمره ليعطى لنفسه و  
العبيد وكذا أهل عثمان وعلى بن قائل الزكاة قال وقال الهادي بن يحيى بن يزيد بن ابي جهم رزقا مكمولهم في فقر من فقرو  
المسلمين يستعان بهم في الحرب وليس لهم سهم في تغزون بارزاق ومثل ان يريد بذلك ان يملكها فانه لهم على تقويمهم  
بالصدقة من رقيقهم وفسره شيخنا الهادي بن ابي ابي جهم الذين يقدرون بهم ويدخلون في ملك بيت المال  
قال مالك معنى قوله اي قول عمره رحمه الله وارضى رقيقهم اي على فقرهم قلت ظاهر الاثر ان عمره  
لم يقل بايجاب الزكاة في الخيل لكن لما ذكره بعد عدة طرق الزكاة في الخيل فقد قال الحافظ في البداية روى الدارقطني  
في غرائب مالك باسناد صحيح عنه عن الزهري ان السائب بن يزيد اخبره قال رأيت الى لعيم الخيل ثم يدفع صدقتها  
الى عمره وعلى بن ابي جهم عن ابن عبد البر واخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح اخبرني عن ابن ابي شيبة  
اخبره ان عثمان ان كان لصدقة الخيل فان السائب بن يزيد اخبره ان كان ياتي عمره بصدقة الخيل قال الزهري  
ولا أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم سن صدقة الخيل وروى عبد الرزاق من طريق يعقوب بن اسامة ان عمره قال له  
ان الخيل لتبلغ في بلادكم هذا وقد كان اشترى خرسا بائة قلو ص قال فقر عمره على الخيل ديناراً وديناراً وللدارقطني  
عن علي بن جابر عن الحسن بن ابي جهم عن عمره فقالوا ان الخيل ان تزكى من الخيل فاستشار فقال له على لا بأس ان لم يكن  
جزية راقية يا خذون بها لعلكم قال فاذن من الفرس عشرة دراهم وفي رواية على كل فرس ديناراً ١٠ -  
قلت اختصار الحافظ في البداية وروى في هذا الموضع موقلاً وقال اخرج الدارقطني في سننه عن ابي اسحق عن هارثة بن عمرو  
قال جاء ناس من اهل الشام الى عمره فقالوا اننا قد احبنا اهلنا خيراً وديناراً وديناراً فقال ما فعلها بهي  
تبلى قال فضل ان اثم استشار اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا احسن وسكنت على نسائه فقال جوسن  
لوم يكن جزية رأيت (كذا في الاصل والظاهر راقية) يا خذون بها لعلكم (كذا في الاصل والظاهر لعلكم) فاذن من الفرس  
عشرة دراهم ثم اعاده قريباً منه بالسند المذكور القصة وقال فيه فوضع على كل فرس ديناراً انتهى وقال ابو عمر الخضر  
في صدقة الخيل عن عمره صحيح من حديث الزهري عن السائب بن يزيد وقال ابن رشد في القواعد قد صح عن  
عمره انه كان ياخذ الصدقة من الخيل وروى ابن عبد البر باسناد انه عمره قال ليعطى بن اسامة لا تاخذ من الفرس  
شيئاً فاذن من كل فرس ديناراً فخرى على الخيل وديناراً فخرى من هذا كله ان الاخر من فعل عمره اخذ الزكاة من  
الخيل مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن حماد قال ظاهر السائق انه مرسل لان عبد الله بن بكر  
عن اخذه ولفظ روايته مالك عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه ان عمر بن عبد العزيز كتب اليه الحديث جاء  
كتاب من زاذني النخع الهندية بعد ذلك عند وليس هذا في المصنف امير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الى ابي اي  
الي بكر بن محمد وكان قاضي المدينة وهو يعني ان لا ياخذ بعينه الخائب في اكثر النخع وفي بعضها بالخطاب من العسل  
ولان الخيل صدقة قلت وكذا اخرج ابن ابي شيبة الاثر عن عمر بن عبد العزيز وفي الحاشية من الحاشية من الحاشية  
عبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز فخذ من العسل لعشر ضعيف وفيه جهالة - مالك عن عبد الله بن دينار المدني  
موسى ابن عمر ولفظهم مالك حدثنا عبد الله بن دينار قال سألت سعيد بن المسيب المدني عن صدقة البراءين  
بذلك بمجته جمع برؤون بكسر موحدة وفتح مجته الدابة لغة وعصه العوت بزور من الخيل كذا في الجمع قال الزرقاني



اخذوا مني فان التوسل على كل الحاج والظواهر اجمع اذ علموا به لا يتركوه لصاحبه وقال الامام الرضوي في مبسوط الحج البوصيفة  
 بحديث ابن الزبير عن جابر عن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كل خمس ساعة دينار وعشرة دراهم و  
 ليس في الزلزلة شيء وان عمر بن الخطاب كتب الى ابي هبيرة بن الجراح فامر به بان يأخذ من الخيل البنية من كل خمس دينار او  
 عشرة دراهم ودعت هذه الحادثة في زمن مروان فتشاور الصحابة ففروا اليه ببيعة ليس على الرجل في عبده ولا في نفسه  
 صدقة فقال مروان اني بين يدي من ثابت ما لا تقول يا ابا سعيد فقال يا هبيرة عجب من مروان احده من رسل الله صلى الله عليه وسلم  
 وهو يقول ما ذا تقول يا ابا سعيد قال زيد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تدارك فرس الغاري فاما ما جئست لطلب  
 تسليها ففعل بالصدقة ففعل كل فقال في كل خمس دينار وعشرة دراهم السنة فيه اذ جئوا من سائغ في اغلب البلدان فوجب  
 فيه زكاة السنة كالابل والبقر والغنم لان الاثار فيها لم تستهزأ الخيل ذلك الوقت وما كانت الامعة للجهاذ ام  
 قال ابن الحارثي وعدهم الله صلى الله عليه وسلم لا لم يكن في زمانه اصحاب الخيل الا من المسلمين واصحاب بده الحارثي ام  
 المدائن والدمشق والزكاة وانما فقت بلا يوم في زمن عمر وعثمان ولعل لعلهم في خصوص تقدير الواجب ما روي عن جابر بن  
 قول صلى الله عليه وسلم في كل خمس دينار ذكره في الامام عن الدارقطني بقاء على انه صحيح في نفس الامر ولو لم يكن صحيحا على  
 طريقه لكانت اذ لا يرد من عدم الصدقة على طريقه لاهلها فلا يردون نفس الامر على ان الفرض من اخذهم لا يلزمنا اذ  
 يكفي العلم بما التقوا عليه من ذلك ام قلت حديث جابر بن ابي هبيرة المحفوظ قال الزيلعي اخبرني الدارقطني ثم البيهقي في مسندهما  
 عن النبي بن حماد الاصطري ثنا ابو يوسف عن خورك بن الحضر بن عبد الله بن جعفر بن محمد عن ابي عن جابر بن محمد عن جابر بن محمد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخيل البنية من كل خمس دينار قال الدارقطني فزاد به خورك وهو ضعيف جدا ومن روى  
 ضيفا ام ولا يرد عليه البيهقي وابن القطان اجاب عنه العيني وغيره صاحب المطولات والادوية عندي في الجواب ان كلاهما يثبت  
 السنن المذكور والظاهر ان لم يرد قافا فانه ذكره من طريق خورك بن جعفر بن محمد عن ابي عن جابر بن محمد عن جابر بن محمد عن جابر بن محمد  
 قريبا لطريق ابن الزبير عن جابر بن محمد عن جابر بن محمد عن جابر بن محمد عن جابر بن محمد عن جابر بن محمد عن جابر بن محمد عن جابر بن محمد  
 عن جابر بن محمد عن جابر بن محمد عن جابر بن محمد عن جابر بن محمد عن جابر بن محمد عن جابر بن محمد عن جابر بن محمد عن جابر بن محمد  
 اخلفت في زكاة العسل فقال ابو حنيفة واليويسف ومحمد ولا خلاف في اذا كان في ارض العشر ففيه العشر وقال مالك  
 والثوري وحسن بن صالح والشافعي لا شيء فيه وروى عن ابن عبد العزيز بن مقلد وروى عن الربيع عن ذلك وادخله في  
 العشر صحيح كشف عن ذلك وثبت عنه ما روى فيه ام وقال العيني في النهاية وهو اي العشر مروي عن ابن عبد العزيز  
 ولا خلاف في الزهري حديثه ومجمل وسجدة بن سعيد وابن وهب من النخبة وسلمان بن موسى الفقيه الاحدب الرضوي  
 واصح وابن عبيد واهم ام قلت وبصرى في فروع الحنابلة من النبل وغيره وفي الرضوي المربع قال الامام اذهب الى ان في  
 العسل زكاة العشر قد اخذ عمر بن الخطاب في زكاة ام وكما في الخبر من ابن عمر وابن عباس وعمر بن عبد العزيز واحد قول الشافعي كذا  
 في المبطل وفي القاموس قال ابو حنيفة والشافعي في القديم واهم وفي الجريد لا عشر فيه وعليه مالك ام قال الموفق فذهب  
 احمد ان في العسل العشر قال الاثر مشل احدثت فذهب الى ان في العسل زكاة قال نعم اذهب الى ان في العسل زكاة  
 العشر قد اخذ عمر بن الخطاب في زكاة ذلك على اجماع طلبة قال لا يلزم ذلك من ابن عبد العزيز ومجمل  
 والزهري وسليمان بن موسى والشافعي واصح وقال مالك والشافعي وابن ابي ليلى وابن المنذر لا زكاة فيه لانه ما يباع فالحج  
 من جوارح اشبه بالبلين قال ابن المنذر ليس في وجوب الصدقة في العسل خبر ثابت ولا اجماع فلا زكاة فيه وقال ابو حنيفة  
 ان كان في ارض العشر ففيه الزكاة ولا خلاف في وجوب الاول ما روي عن ابن شبيب عن ابي عن جابر بن محمد عن ابن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم كان يؤخذ في زمانه من كل خمس من كل عشر قرب قرية من اوسطها رواه ابو حميد والاشعث وابن ماجه  
 وعن سليمان بن يسار ان ابا سبيعة النبي قال قلت يا رسول الله اني في خلا قال ادر عشا قال نعم اذا جئنا  
 فحما له رواه ابو حميد وابن ماجه وروى الاثر من ابن ابي ذاب عن ابي عن جابر بن محمد عن ابن عبد الله عن ابن ابي  
 فزكاة وجبت في ارضه وهي البنية بخلاف العسل ام قال العيني واحتج اصحابنا بما رواه ابن ماجه من حديث عمرو بن  
 شبيب عن ابي عن جابر بن محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم ادر عشا من العسل العشر ورواية ابني داود ايضا  
 عن عمرو بن شبيب عن ابي عن جابر بن محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور نخل له وكان سائلا  
 ان يحج وادبا لقال له سبعتي له رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الوادي قلنا وروى عن الخطاب بن كعب  
 سليمان بن وهب الى عمر بن ابي له عن ذلك فكتب عمر بن ابي اليك ما كان يؤدي الى رسول الله صلى الله

عليه وسلم من عشر نخل فاقم له سلة والا فاقمها في باب فيث ياكله من شاة والحديث سكت عليه ابو داود ولم يعلق عليه فاقم  
 حاله ان يكون حسنا وهو حج وقول البخاري ليس في زكوة الفصل حديث صحيح القدرح الم بين علة الحديث والقادر فيه  
 ولا يديننا قول البخاري لان الصحيح ليس بموقوف عليه وممن حديث صحيح لم يعلق البخاري ولاد لا يلزم من كونه غير صحيح ان  
 لا ينجح به فان الحسن والحمد لم ينجح رتبة الصحيح فهو صحيح به وقال الحافظ في الفتح اسناده صحيح الى عمرو وترجمه عمرو فوته  
 على المختار لكن حيث لا تقارض ا م قلت وامت خبير بان لا تقارض بهما لانه لم يثبت في الهني حديثه والصحاح ايضا  
 بما رواه القرطبي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوفخ في زمانه من قرب الفصل  
 من كل عشر قرب قربة من او سلهما قال وهو حديث حسن وفي الزقاني قال ابو عمر هو حديث حسن يرويه عمرو بن شعيب  
 عن ابيه عن جده ان لقمان بن شابة بطن من نهم كانوا يؤدون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من تخم من كل عشرة  
 قرب قربة وكان يحيى وادارهم فلما كان عمر بن الخطاب استقل على ما بينك سفيان بن عبيد الله الشقي الحديث وما  
 رواه الترمذي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفصل في كل عشرة اذق زق قال ابو عيسى في اسناده  
 مقال ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب كشيء واحد على هذا عند اكثر اهل العلم ويروي احمد واسحق  
 وقال بعض اهل العلم ليس في الفصل شيء او بما رواه ابو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن ان  
 يوفخ من الفصل العشر قال الحافظ في الفتح اخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد قال البخاري متروك وما  
 رواه عبد الرحمن بن ابى ذباب عن ابيه ان عمر بن امرو في الفصل بالعشر رواه الاثرم وروى الثالث في مسنده  
 والزيور والطبراني والبيهقي قالوا في اخبرنا انس بن عياض عن الحارث بن عبد الرحمن بن ابى ذباب عن ابيه عن  
 اسد بن ابى ذباب قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسلمت الحمد وشوفه قال تكلمت قومي في الفصل  
 فقلت زكوة فانه لا خير في ثمرة لا تزي قالوا لم قال قلت العشر فاخذت منهم العشر وايتت عمر بن الخطاب فاجزته  
 بما كان يقبضه فاجازهم لم يجعل ثمنه في صدقات المسلمين وذكره الموفق بلفظ آخر فقال روى سعيد قال حدثنا  
 عبد العزيز بن محمد اخبرني عبد الرحمن بن الحارث بن ابى ذباب عن ابيه عن جده انه قال لقومنا لا خير في مال لاكوة  
 فيقال فاخذ من كل عشر قرب قربة فمئت بها الى عمر بن الخطاب فاخذها فجعلها في صدقات المسلمين وبما رواه عطاء  
 بن ابراهيم عن سفيان بن عبيد الله الشقي قال قال عمر بن عبد الله واذا يذبح عسل كثير فقال عليهم في كل عشرة افرق فرق  
 ذكره حميد بن زنجويه في كتاب الاموال وقال الاثرم قلت لاهل اخبرني العشر من الفصل كان على اهلهم ففوقوا به  
 قال لابل اخذ منهم عقالا الموفق وروى عن عمر بن ا م ناسا سله فقالوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قطع لنا واديا باليمن فيه خلايا من كل وانا نحن نسا لميرقوها فقال عمر بن ا م اذ يتم صدقتها من كل عشرة  
 افرق فراقمينا بالكم رواه الجوزجاني وروى ابو داود والطحاوسي من حديثه في سبارة الفتى قال قلت لابيوصاف  
 ان لي خلا قال اذن فخر قلت احم لي جيلة فمها في رواه وقال هذا صحيح ما روى في وجوب العشر فيه وهو منقطع قال  
 الترمذي سألت محمد بن اسمعيل عن هذا فقال مرسل وانما قال مرسل لان فيه سيلما بن موسى يروي عن ابى سبارة  
 ولم يذكره ولا احدا من الصحابة الهني فمحصورة وبزيادة وتخير وقال القادي في شرح النقاية والمرسل بالفراة حجة على  
 ما تمنا عليه الدليل وتبقيرون ان لا يصح بالفراة فتعذر في الضيف غير فسق الراوي لعيد حمية ا م وقال الحافظ في  
 الفتح اخرج عبد الرزاق عن ابن جريح عن كتاب ابراهيم بن مسيرة قال وذكر لي بعض من لا اهتم من اهل ان تاكل موزة  
 ابن عمر السدي فزعم عروة انه كتب الى عمر بن عبد العزيز يسأله عن صدقة الفصل فزعم عروة انه كتب اليه انا قد جردنا  
 بمران صدقة الفصل بارض الطائف فخذ منه العشر ا م وبهذا اسنادا ضعيفا لهما الواسطة انتهى قلت لكنه ذكره  
 بلفظ لا اهتم فهو وثوق منه للواسطة واخرج الجصاص لسنه الى عمر بن شعيب قال كتب اليه عمر بن عبد العزيز ما رنا  
 ان نعطى زكوة الفصل ونحن بالطواف العشر لند ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم قال الفتح ابن القيم ذهب احمد والوصفي  
 وجماعة الى ان في الفصل زكوة وذكر الروايات التي استعمل بها الفرلقان وبسط الكلام على الروايات ثم قال في مستدر  
 المختار ان هذه الآثار لا يقوى بعضها بعضها وقد ترددت معارضا واختلفت طرقها ومرسلها لبعضها بعضا وقد سئل  
 ابو حاتم عن عبد الله بن سيرين عن سعد بن ابى ذباب في صحيح حديثه قال نعم قال بولاد ولان يترك من الزر والبر والكم  
 فيه الزكوة كالمعروف والتمار قال الامام الشافعي في هذا الفصل قال في كل الفات ما ياكل من ثمر من  
 الفصل متولين الثمار وفي الثمار اذا كانت في خمس عشرة فلكل واحد منها زكوة واذا كانت في اقل من خمس فلكل واحد منها زكوة  
 اصل متولين الثمار وفي الثمار اذا كانت في خمس عشرة فلكل واحد منها زكوة واذا كانت في اقل من خمس فلكل واحد منها زكوة

## جزية اهل الكتاب

النا بته في ارض الخراج فحق وبهذا قال في رد المحتار فادى كل الورق وليس في الادراق عشر فكذا ك ما يترتب منها ١٥  
**جزية اهل الكتاب** زاد في الشرح المصري بعد ذلك **والجورس** قال ابن العربي اول من ادخل الجزية في ليل  
 الصدقة ملك في الموطأ فغير قوم من المعتنقين وترك اتباعه آخرون ووجه ادخالها فيها الحكم على حقوق المال والصدقة  
 حق للمال على المسلمين والجزية حق للمال على الكفار ١٥ ثم الجزية هي ما يعطى للمعاينة عندة وهي حصة من جزى مجرى اذا  
 نفعه ما عليه كذا في التفسير الكبير وقال طراغب هي ما يؤخذ من اهل الذمة وتسميتها بذلك لاجتياز اوباشا في حقن دهمهم -  
 قال السيوطي في الجوامع هي الخراج المصروب عليهم كل عام وفي الجمل ما يؤخذ من الجزية لاجتيازها عنهم (اقتتال) وقيل من  
 الجزية يسمى القضاء ١٥ وفي العناية اسم لما يؤخذ من الجزية وما يجزى كالحية والحي والى سميت بها لانها تجزى عن الذي  
 ادى من القتل فادى اقبلها سقط عنه القتل ١٥ وفي شرح الامتناع كعلق على العقد وعلى المال الملتزم به وفي باشر  
 وليست في مقابلة تقريرهم على الكفر جزيا بل فيها نوع اذلال لهم واختلاف الاحصاء فيها ليعا بها ليعقل هو سكنى الدار  
 وقيل ترك تباينهم في دارنا وقال الامام ابو حنيفة متعاضد الكفار من تقرير وعقود دم ونساء وفدية وقرب عنه وتقبل  
 الجزية في متعاضدته ١٥ وقال الزركاني من جزى است القى اذ قصته ثم سهلت الجزية وقيل من الجزية اذ لا يجرى اذ تركهم ببلاد الاسلام  
 اذ من الاجزاء لا يجرى من موضع عليه في حصته ومنه وفي الدلائل ليست الجزية بفسادنا كفرهم بل طعن المصلحة في الجزية  
 لهم على الكفر فاذا جازها لهم لاسنة عادى الى ايمان بدونها فيها اذ لا وقيل تعالى في ليل الجزية من يومهم صاغرون  
 وقال الموفق في الوظيفه لما يؤخذ من الكافر لاقامته بدار الاسلام في كل عام وهي حصة من جزى مجرى اذ قضى والا اصل  
 فيها الكتاب والسنة والاجماع ثم بسطها قال الطحاوي في وضع الجزية ان الذي يعطى عليهم على الاسلام مع ما في  
 مخالطة المسلمين من الاطلاق على حاشان الاسلام قبل شدة ثمان وقيل تسعة ١٥ وفي شرح الامتناع  
 هي متعاضد بمنزول عيسى عليه الصلوة والسلام لما في الحديث الصحيح ينزل ملكا مقسطا فيمسك الصليب وقلل الجزية و  
 لا يعل الجزية والسنة ان الذين يصير اعداء لهم من اهل الذمة يردى الجزية وقيل معناه المال المالك يكثره لانه ياتي من  
 يمكن صرفه الى الجزية في ترك الجزية مستغناء عنها ١٥ والمراد بابل الكتاب على المشهور من قول المنصور والفقهاء  
 اليهود والنصارى قال تعالى ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا الاية وقال قتادة اهل الكتاب لم يجزوا  
 في ابراهيم الاية وقال الموفق الذين قبل منهم الجزية صنفان اهل كتاب ومن لم يشبهه كتاب قابل الكتاب اليهود والنصارى  
 ومن دان بدينهم كالسمرية يدينون بالتوراة ويعملون بشريعة موسى عليه السلام والا فالقوم في فردوس دهمهم وفرق  
 النصارى من النسطورية والفسطورية والفرنج والارمن وغيرهم ممن دان بالايمان واغلب الى عيسى عليه السلام ومن هذا  
 يؤلا ومن الكفار فليس من اهل الكتاب بدليل قوله تعالى ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا الاية واختلف في  
 الصائمين فردى عن اعدائهم من النصارى وقال في موضع آخر يعني ابراهيم ليحتجوا فبؤلا اذ اسبوا فاجرم من اليهود و  
 روى عن عمر بن الخطاب قال لم يثبتوا وقال مجاهد بن جبر من اليهود والنصارى وقال السدي والربيع بن رباح اهل الكتاب و  
 توقف الشافعي في ابراهيم واما اهل صحته ابراهيم بن حشيش وزبور داؤد فلا يقبل منهم الجزية لانهم من غير الطائفتين و  
 لان يده المصنف لم تكن فيها مشايخ اهلها هي موا عفا واشتال واما الذين لم يشبهه اهل كتاب فاجرم الجورس الى آخر ما بسط  
 وسما في بيان الجورس قريبا وقال في الملاحظة اليهود والنصارى نعم المراد بابل الكتاب بالاتفاق - كوا الجورس فسما في بيان  
 وفرن الحنفية فقال تؤخذ من جورس الجورس دون جورس العرب وعلى الطحاوي غيره تؤخذ من اهل الكتاب ومن جميع كفارهم  
 ولا يقبل من مشرك العرب الا الاسلام او البسيف ومن ذلك يقبل من جميع الكفار الا من ارتد به قال الاوزاعي ووجهه انهم  
 وعلى ابن القاسم عنه لا يقبل من تركش وعلى ابن عبد البر لا تقبل على فبوا بها من الجورس لكن من اهل النصارى من عبد الملك  
 لا يقبل الا من اليهود والنصارى فقط ١٥ وهم عند الشافعية كل اهل الكتاب ففى شرح الامتناع وتفقوا لاعم التسليم مصنف  
 ابراهيم ومصنف حشيش وزبور داؤد ولا يهاشمي كسما انض عليه الشافعي فانه ثبت في قوله تعالى من الذين ادوا الكتاب  
 وقال ابن عابدين الشافعي من يعتقد دينه سماويا او انى مشرلا بكتاب كاليهود والنصارى وفي الدلائل المختار يدخل في اليهود  
 السمرية وفي النصارى الفرج والارمن واما الصائبة فقال ابن عابدين من اهل الكتاب عنده اى الامام

وعند ما وجدون الكواكب فليسموا من الكواكب بين احو وقل ابن الهمام في حرمان الشكاح اامن آمن بنو لور واودود وحصن بنو لور  
وشيث بنهم بل الكتاب حمل مناهجهم عندنا ولبسط الجصاص في الاحكام القرآن الاختلاف في ذلك بين اهل العلم -  
واما الجوس في لسان العرب الجوسية نخله واما جوسى مشرب اليها والجميع الجوس وقال ابن سيدة الجوس  
جمل معروف جمع واحد جوسى وقال غيره هو عرب اصله منج كوش كان رجلا صاعدا الاذنين وكان اهل من دان يد بين  
الجوس واما الجاس اليه فربما العرب فقلت الجوس والعرب ربما تركت حرف الجوس اذا شبه القبيلة من القبائل  
وذلك ان اجتماع فيه الهمزة والعلوية - قلت واختلفت الفقهاء في ان الجوس من اهل الكتاب ام لا وسيا في الكلام على ذلك  
قريباً ثم قل صاحب الجمل كمال الجلي نزلت آية الجوزية في قوله تعالى والفقير من اليهود فصار لهم خلافة اول نزية اصحابها بل لعل  
واقرها السليبي في قدر وقال الحافظ في الفتح اختلفت في سنة مشروعتها فقيل في سنة ثمان وقيل في سنة تسع وقال ابن  
القيم في البهري انا يدري الله عليه وسلم في هذا الزمة واخذ الجوزية لادم كما خذ من احد من الكفار جوزية الابد نزول برادة في  
السنة الثامنة فماتت آية الجوزية اخذ بها الجوس وابل الكتاب ولم يخذ بها من يهود خيبر فظن بعض الفاضلين الخطئين  
ان هذا حكم فكل من اهل خيبر وان لا يؤخذ منهم جوزية وان اخذت من سائر اهل الكتاب وذر اسن عدم فقه في السير والمغازي  
كان الجوزية لم تكن نزلت بعد سبقي عقد سليم واقرارهم في ارض خيبر نزول الجوزية فاحقق ان قد رآه بينه وبينهم على اقرارهم وان كان  
حلال في الارض بالسطح على الجوس غير ذلك وقالب سواهم من اهل الكتاب ممن لم يكن بينه وبينهم عقد كعقدهم بالجوزية  
واما الفقه في ذلك فكل من رشد في البهريه الامام لم يخط باصول في الفصل فخص في رمت مسائل المسئلة الاولى من جوز  
اخذ الجوزية القائمة على اى الاصناف منهم جيب الجوزية الثالثة كم جيب الرابعة من جيب وبنه تسعة الخامسة كم اصناف  
الجوزية الاربعة فما لا يعرف مال الجوزية اذ قلت وسيا في لبسط الكلام عليها في مواضعها من الروايات والمسئلة الاولى  
فقال ابن رشد الفقه المسلمون على ان المتصور بالمحاربة لابل الكتاب ما عدى اهل الكتاب من قریش وضربى العرب  
بما احدثت بالمدخل في الاسلام واما اعطاء الجوزية لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الا ان ذلك  
الفن عامة الفقهاء على اخذ بها من الجوس لقوله صلى الله عليه وسلم سئلوا عن سنة اهل الكتاب واختلفوا فيما سوى  
اهل الكتاب من المشركين بل قبل سنة الجوزية ام لا فقال قوم قرضه الجوزية من كل مشرك به قال مالك وقوم استثنوا  
من ذلك مشركي العرب وقال الشافعي والجمهور لا تؤخذ الا من اهل الكتاب والجوس اء وقال الحافظ في الفتح  
فرق الخليفة فقالوا اخذ من الجوس الجمع وذن الجوس العرب وعلى الطحاوي منهم قبل الجوزية من اهل الكتاب ومن جميع الكفار  
الجمع ولا يقتل من مشركي العرب الا الاسلام والسيف ومن ملك قبل من جميع الكفار الا من يردوه وقال الاذافي وقهاوا  
السلام وعلى ابن القاسم عد لا يقتل من قریش وعلى ابن جلداه الاتفاق على قبولها من الجوس كل من اهل الكتاب عن  
حميد الملك انا لا يقتل الا من اليهودي والنصارى فقط وقال الشافعي يقتل من اهل الكتاب عرباً كانوا احراراً وعبيداً  
الجوس في ذلك وعلى ما لا يرد المذكورة لان مقهورها انا لا يقتل من غير اهل الكتاب وقهاخذها بالنبي صلى الله عليه وسلم  
الجوس قبل على الجاهلهم يداقتصر عليه وقال ابو عبيد ثبنت الجوزية على اليهود والنصارى بالكتاب وعلى الجوس بالسلام  
وفي نيل المارب الصحيح عقد الزمة الا لابل الكتاب اليهود والنصارى على خلاف طوائفهم اول من شبهته كتاب الجوس فان  
يروى ان كان لهم كتاب فرغ اء وفي شرح الاقتراح في مشروط الجوزية والجماعة ان يكون المقهور من اهل الكتاب يهودي  
والنصارى من العرب والجمع الذين لم يعلم ذوهم في ذلك الدين بعد تسخروا من له شبهته كتاب الجوس لا صلى الله عليه وسلم  
اخذ ما بينهم اء وفي الشرح الكبير للرد بعقد الجوزية اذ ان الامام الكافر طوق شيا صحيح سبأه اى اسره وخرج به الرمد  
فلا يصح سبأه لا لا يقر على رده بان يسكن في غير جزيرة العرب على ما يرد ذلك اء وفي الدر المختار توضع على كتابي في دولها  
وجوسى ولوعربا ودفنى في الجوزية ستر قاعة اء وفي عرقه من تدخل قبل منهم الاسلام او السيف اء قلت ولى قول الخليفة  
مال البخاري في ذلك اذ لو ب في صحيح ما جاء في هذا الجوزية من اليهود والنصارى والجوس والجمع قال الشيخ في قوله وذكره هو  
قول اى حقيقه فان عنده تؤخذ الجوزية من جميع الاحكام سواء كان من اهل الكتاب او من المشركين وعندنا نفي واخذ  
لا يؤخذ الا من اهل الكتاب وعندنا ملك فخر على جميع الكفار الا من ارتد اء وقال الجصاص في الاحكام القرآن قد اختلف اهل العلم  
فمن يؤخذ منهم الجوزية من الكفار بعد الفقه على اقرار اليهود والنصارى بالجوزية فكل اصحاب لا يقتل من مشركي العرب الا  
الاسلام او السيف واقتل من اهل الكتاب من العرب ومن سائر كذا وهم الجوزية لم يؤخذ لذهب وجير ما ثم قال ولم يختلفوا  
في جواز اقرار الجوس بالجوزية ودفنى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك انما روى من مجاهد يقول لم يكن عربن الخطاب









مالك عن نافع عن اسلم مولى عمر بن الخطاب ان عمر بن الخطاب ضرب ابن جندب  
على اهل الذنب اربعة دنانير وعلى اهل الورق اربعين درهما

وعمر بن من اهل السواد وعثمان بن البربراء ثم لا يذهب عليك من ثمة الخفاف في القولين فظهر من وجه آخر ايضا فظهر  
لمروزي وهو اذا ثبت ابن الجوس ليسوا باهل كتاب وقد ثبت اخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من الجوس ثبت  
ان لفظ من الذين اوتوا الكتاب في قوله راسمه قالوا الذين لا يؤمنون بالشرايع ليس باحرار بل المخذ في كلها في علم  
اهل الكتاب الا ان الخففة خصصوا منها عبدة الا وثان من العرب بوجه آخر تقدم ذكر بعضه بالكتاب من نافع عن  
اسلم مولى عمر بن الخطاب عن ابن امير المؤمنين وثاني خلفاء الراشد بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ضرب الحرية اى قتله  
على اهل الذنب لا اهل مصر فاجم عند المالك اهل الذنب ولان قتله بالفسق كما سباني في الامم المدبر وقال  
القارى المراد المكثر من اربعة دنانير في كل سنة وعلى اهل الورق اربعين درهما في كل سنة قتل البوقاني واليه  
ذهب مالك فلا يزد عليه ولا ينقص الا من ينقص من ذلك يخفف عند بقدر ما يراه الامام وقال الرشدي قتلها وبنار  
ولا حد لا كثر بالالا اذ لا بد من اهل الجوز قتله وقال ابو حنيفة واما قتلها على القرا والاسلميين اثن عشر درهما  
او وبنار وكنى اوسا طالت اربعة وعشرون درهما وبنار اربعة وعشرون درهما او وبنار اربعة وعشرون درهما  
قال الهامى بعد ذكر تقدم من قول مالك بهذا المذهب وقال ابن القاسم لا ينقص من فرض عمر بن عمر لعسر ولا يزد  
عليه لغيره وقال القاسمى الى الحسن الاحد لا قتلها وبنى السيرة انهم يختلفون في ذلك فرائى مالك ان القدر الواجب في  
ذلك هو فرض عمر بن عمر وذلك على اهل الذنب اربعة دنانير وعلى اهل الورق اربعين درهما مع ذلك اذ اراق المسلمين في ضيعة  
مالية ايام لا تن اربعة دنانير ولا ينقص منه وقال رشدي اثنى عشر درهما وبنار واكثره عمر بن عمر وذلك بحسب ما يصحون عليه  
وقال قوم لا تؤقت في ذلك وهو مصروف الى اجتهاد الامام وبنار قتل الشورى وقال ابو حنيفة واصحابه لا ينقص الفقيه من اثنى عشر درهما  
ولا يزد الا على ثمانية واربعين درهما والوسط اربعة وعشرون درهما وقال احمد وبنار واعد له مائة او عليه ولا ينقص منه  
وفي الروض المربع في مقدار الجزية الى اجتهاد الامام والواقع لها في حقه بحسب اجتهاد الامام لا اجرة تختلف باختلاف الامم  
فلا يلزم الرجوع الى ما وضع عمر بن عمر وهو اربعة دنانير من السنة ليس له تغييره فلم يتغير السبب كما في الاجام السلطانية لان  
تقديره هو ذلك حكم الامم وفي شرح الاتفاق اهل الجزية وبنار في كل محل من كل واحد ما رواه الشريفي وغيره من مساجد اربعة  
الشريفة سلم لما وجه الى اليمن امره ان اخذ من كل عالم وبنار واعد له من العاقر وقاير الجزية وبنار واعد له وبنار  
وبنار اربعة دنانير والفقير الذي عليه اصحاب اهل القبا وبنار (لا يعرف الاية) واذا عقد باه جازان يبتاض عنه باقيته  
وبنار واما المتفق عليه باماقيته وبنار لان قيمته قد تنقص عند آخر المدة ومحل كون اهلها وبنار عند قتلها ولا فقد لقل  
الداري عن المذهب (اسم كتاب) انه يجوز عقد با اهل بن وبنار واعد له اثنى عشر الجزية ويؤخذ من المتوسط وبنار و  
من المتوسط اربعة ومن الفقير وبنار استحبابا اقتضاه الجوز فان امكن ان يعقد باكثر منه لم يجز ان يعقد بواحد الاصل  
وفي الشرح الكبير للدردير للحنوي اربعة دنانير ان كان من اهل الذنب او اربعون درهما ان كان من اهل الفضة واهل  
مصر اهل ذنب وان قول فيها بالفضة والنقص الفقير واخذ منه بوسعة وبنار واعد له ما ذكره لشره ليس ا  
وحتى ما شرطه رضي به الامام او ثمانية فان لم يرض الامام قله مقابلته ولو بذل اضعاف العنوي والقاهر عند  
ابن رشد ان بذل الصلح القدر الاول حرم قتله وان لم يرض الامام واعد له الاول وبنى السيرة انهم اقاموا الواجب قبل  
وبالنسبة التوفيق الجزية على ضربين جزية توضع بالترضى وذلك يتقدر بقدر ما وقع عليه فصل كما صا لى رسول الله  
عليه السلام عليه وسلم اهل الجوز ان على النعت ومانى حلة وجزية ليعطى الامام عليهم من غير رضاهم بان ظلم الامام على ارض  
الكفار واقرهم على اذلتهم وجعل ذمة وذلك على ثلثة مراتب توضع على الفنى ثمانية واربعين درهما وعلى الوسط  
اربعة وعشرين درهما وعلى الفقير العقل اثنى عشر درهما كذا روى عن سيدنا عمر رضى الله عنه عن عثمان بن حنف من بعث  
الى السواد وكان ذلك بحضور من الصحابة من المهاجرين والانصار ولم ينكر عليه احد فهو كالا لاجماع على ذلك مع امانه  
لا يمكن ان يكون من سيدنا عمر رضى الله عنه المقتدات سبيل معرفتها التوفيق والسمع والعقل فهو كالسود من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وحكى القارى عن ابن الهمام الجزية على ضربين جزية توضع بالترضى والصلح عليها فتقدر بحسب  
ما عليه الاتفاق فلا يزد عليه تحرا عن الفقد واصلح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل الجوز وهم قوم من انصارى لقرى

## مع ذلك اسرار المسلمين

عليه السلام في ما في داود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال صلى الله عليه وسلم اهل الجحيم على اهل الجنة  
وصالح عمره نصارى بنى قليب على ضعف ما يخذ من المسلم من المال والظرب الشاق يجرية يبتدئ في الامام بنو قليب اذا  
غلب على الكثرة ثم ذكر لا توافق الظن من الغنى وغيره وقال بطحا في حكام القرآن بعد ذكر قول الخليفة وهو قول  
الحسن بن صالح ودوي ابو اسحاق عن حارث بن مضرب قال بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عثمان بن عفان فوضع على اهل  
السواد والخارج ثمانية واربعين درهما واربعة وعشرين درهما واربعة وعشرين درهما واربعة وعشرين درهما واربعة وعشرين درهما  
ابن ابي عمير قال بعث عمر بن الخطاب حذيفة بن اليمان على ما رواه دجلة وبعث عثمان بن عفان على ما دون دجلة  
افاتيه فساها ليعتد وضعتا على اهل الارض قالوا فضعنا على كل رجل اربعة دراهم في كل شهر قال ومن يطيق هذا قالوا  
ان لهم ضلوة فذكر عمر بن الخطاب ثمانية واربعين درهما واربعة وعشرين درهما واربعة وعشرين درهما واربعة وعشرين درهما  
قالوا وحب ان يحل ما في حديث عمر بن الخطاب ثمانية واربعين درهما واربعة وعشرين درهما واربعة وعشرين درهما  
السنة ودوي ما لك عن تابع عن اسلم بن ابي حمزة ضرب الجزية على اهل الذم اربعة دراهم في كل رجل في كل سنة  
درهما مع ارباق المسلمين وضمان ثلثة ايام ونداء جوارية عمرو بن ميمون لان ارباق المسلمين وضمان ثلثة ايام مع  
الاربعةين يعني ثمانية واربعين درهما فكان الجزية التي تفي تفصيل الطبقات الثلثة او على ما استعمل ثمانية من الزيادة  
وميان حكم كل طبقة ولان بين وضمانا على الطبقات فهو قائل الجزية ثمانية واربعين ومن اقصر على الثمانية والاربعةين  
فهو تارك الجزية الذي فيه ذكر الجزية الطبقات وتفصيل كل واحد بمقدار منها وحديث معاوية كان منه على وجه الصلح  
او يكون ذلك جزية الفقه والليل عليه ما روي في بعض اخبار معاوية رضي الله عنه وسلم امره ان ياخذ من  
كل عالم او عالمة دينار او اقل من ذلك لا تؤخذ منها الجزية الا ان يقع الصلح عليه ودوي ابو عمير عن منصور عن  
الحكم قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى معاوية بن ابي سفيان ان في العالم والحالمة دينار او اقل من ذلك لا تؤخذ منها الجزية  
والدين عثمان بن صالح عن عبد الله بن ابي عمير عن ابي الاسود عن عروة قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابي  
الامين اذ من كان على يهودية او فرسية فادخله فيل عندها عليه الجزية وعلى كل عالم ذكر او اثنى عشرين دينار او اقل من ذلك  
من المعاف وبيع على ذلك ايضا قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديثه لعلماء اهل الارض لا يطيقون فقالوا لا نؤخذ منهم  
فصلوا وبنوا على ان الاعتبار بمقدار الطاعة وذلك لوجب اعتبار ما في العسار واليسار من تخفيم قال الشيخ في المسكن  
اختلفوا في بيع بين اهل الباب وحديث معاوية فقال اكش في اهل الجزية دينار على كل بالغ في كل سنة ويسحب الامام  
الماست ليزداد ولا يجوز ان ينقص من دينار وان الدينار مقبول من النسي والفقير وتاول ابو حنيفة حديث عمر بن  
عليه السلام عن حديث معاوية رضي الله عنه قال اهل اليمن اكثرهم فقرا واهل الشام اكثرهم ثرا وقال القاري في المرقاة ثم مذبهنا منقول  
عن عمر بن عثمان وعلي ذكره الاصحاح في كتبهم عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن عمر بن الخطاب وجد حذيفة بن اليمان وثمان  
ابن حنيفة في السواد فمسوا منها وضمانا عليه الخراج وجملا الناس ثلث طبقات على ما قلنا فلما اجرا به ذلك ثم  
عمل عثمان كذلك ودوي ابن ابي شيبة ثنا علي بن سهر عن الشيباني عن ابي حنوف عن محمد بن عبد الله بن عيسى قال وضع عمر  
ابن الخطاب في الجزية على ثلثين الف رجل على الغنى ثمانية واربعين درهما وعلى المتوسطة اربعة وعشرين درهما وعلى الفقير اثنى  
عشر درهما ورواه ابن جرير في كتاب الاموال ثمانية وعشرين درهما عن الشيباني عن ابي حنوف عن محمد بن عبد الله بن عيسى  
سبعة ارباع درهم وضع على الفقير ومن طرقت آخر رواه ابن سعد في الطبقات ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وضع الجزية على اهل الزمة فباع  
من البلاد وضع على الغنى الف درهم طرقت آخر اسنده ابو عبد الله القاسم بن سلام الى حادثة بن مضرب عن عمر بن الخطاب  
ابن حنيفة فوضع عليهم ثمانية واربعين درهما واربعة وعشرين درهما وكان ذلك بحضر من الصحابة لا تكبر كل رجل ولا يجمع قال  
وابو دوي من وضع الدينار على اهل الجحيم على ان كان مسلمي فان المسلمين لم يبيعوا منه كل مسلم فوضع على ذلك وبه قلنا ولان  
اهل اليمن كانوا اهل الفاقة والفقير صلى الله عليه وسلم بطرف فرض عليهم ما على الفقرا ارباع على ذلك ما رواه البخاري عن مجاهد  
لما يرمون ان اهل الشام عليهم اربعة دراهم واهل اليمن عليهم دينار قال مجاهد ذلك من قبل ابي اسرار قلت والاخر عن عمر  
رجع في التفصيل اخرها الزبيري ايضا في نصب الراية مع ذلك اے منفا مع ما ذكره ابن ابي اسلمين قال الطبري يجوز  
ان يكون فاعل الظرف وان يكون مبتدأ والظرف جره ا و المراد فخر بنا السبيل وهو ثم قل ابن عبد البر

وضيافة ثلاثة ايام ملك عن يزيد بن اسلم عن ابيه انه قال لعمر بن الخطاب ان  
في الظهر ناقة عمياء فقال عمرا دعها الى اهل بيت ينتقون بها قال فقلت وهي عمياء  
قال ليقطر ونها بالابل قال فقلت كيف تاكل من الارض قال فقال عمر امن نعم الجزية  
هي امر من نعم الصدقة فقلت بل من نعم الجزية

وقال الهادي يريد اقوات من عندهم من اجرة المسلمين على قدر حاجتهم من الاقنيات وقدرى  
ذلك مفسر ادى اسلم ان عمر بن الخطاب كتب الى امرائه الاجناد يا عمر ان لا يضروا الجزية الا على من جرت عليه الجزية  
وجنهم اربعون دينارا على اهل البقرة منهم وعلى اهل الذهب اربعة دنانير وعليهم من ارضاق المسلمين من الخطة والزمين  
مدين من الخطة وثلاثة اقساط زيت كل شهر لكل النسيان والكسوة التي يكسوها امير المؤمنين الناس ضريبة وفيضون  
من نزل بهم من المسلمين ثلث ليل على اهل العراق خمسة عشر صاعا لكل انسان في كل شهر وودك لا ادرى كم هي  
وفي الشرح الكبير للدرر (وسقطت) ارضاق المسلمين التي قدرها عليهم القادري مع الجزية فانها ساقطة عنهم ولا تؤخذ  
في كل سنة بل في كل شهر على كل نفس بريان من الخطة ولطمة اقساط زيت والقسط ثلثة ارباعا على  
من بمصر كل شهر على كل واحد ارب خطة ولا ادرى كم من الودك والحصل والكسوة وعلى اهل العراق خمسة عشر صاعا  
من اقمرة على كل واحد من كسوة كان يكسوها بالفسان لا ادرى باهي قاله مالك احم ذكر وجه السقط كما سمي في  
في كلامه قريبا وضيافة ثلثة ايام للجهات من يوم من المسلمين من خبز وفقر ومن وادام وكان ينزلون به بينهم من الخبز  
البرد قاله ابن عبد البر وقال الهادي يريد ضيافة المار للساكنين من المسلمين يكون ذلك على اهل الزمة انقصه ان يضيافة  
ثلثة ايام لا فرق بين السقف والاقامة والذي يرضيهم في مدة الضيافة ما سهل عليهم وجرت العادة به وقدرى اسلم ان  
الارثام ان اشتركوا الى عمر بن الخطاب ربه حين قدم عليهم بالجزية اذ اذا نزل بهم اعدوا كل المسلمين طعامهم من الخبز والارثام  
فقال عمر بن الخطاب ربه انكم تعلمون انكم لا ترضونهم عليه وروى ابن النضر عن مالك اذ قال بلو فوض من اهل الجزية ضيافة  
ثلثة ايام لا دم ولا يوفى لهم وبهذا يدل على انها زمة مع الوفاء بما عاهدوا عليه اوه وفي شرح البحر للدرر (وسقطت)  
اضافة الجزية عليهم من المسلمين ثلث ايام وانما سقطت عنهم اى الارزاق وضاقة الجهاد لظلم الخلفاء في عهد من ولاة  
الامور لكن ولاة مصر قوت شوكتهم بانجاز اقسامتهم واستأمنوهم على اموالهم وحرمتهم وسبلهم لانه اكلوا اى شغلهم بقلوبهم  
قلت وتقدم ما دللنا به على ان الارزاق والضيافة من جملة الجزية فقلت ان الارزاق المسلمين وضيافة ثلثة ايام  
مع الاربعين التي تاتي والربعين من ايام قال والقدرى وفي شرح السنة يجوز ان يصلح اهل الزمة على اكثر من دينار  
وان يشترط عليهم ضيافة من يوم من المسلمين زادة على اصل الجزية وتبين عدد الضيافة من الرجال والفسان  
وعدد ايام الضيافة وتبين مجلس الضيافة وعلقت دواهم والفاوت بين الغنى والوسط في القدر دون جنس الاطعمة رواه  
مالك اوه وبهذا في فروع الشافعية من شرح الاقناع والقوخرج وغيرهما وقال ابو جرحي لسان واستحب ان يشترط  
عليهم الضيافة فضلا عن مقدار الجزية فذكروا نحو ما تقدم عن شرح السنة وقال الرافعي يجوز ان يشترط عليهم في عقد الزمة  
ضيافة من يوم من المسلمين لما روى الامام احمد اسنادا عن الاحنف بن قيس ان عمر بن مشرط عليه السلام ضيافة يوم  
وليلة وان يصلي الضيفان وذكر الرافعي اذ اذا شرط الضيافة فاذم بين ايام الضيافة وعدد من يعياف من الرجال و  
الفسان فيقول الضيفون في كل سنة مائة يوم عشرة من المسلمين من خبز كذا وادام كذا والفرس من التبن كذا ومن  
الشعر كذا فان شرط الضيافة مطلقا صح في القادر الى اخره باسبغ مالك عن زيد بن اسلم عن ابيه اسلم بن عمر بن الخطاب  
اذ قال لعمر بن الخطاب اى اخبر امير المؤمنين ان في القهر اهل محل عليها ويركب كذا في الجمع ناقة عمياء اى عميت قال  
البايع هو على معنى اطلاع الامام على الغائب عنه ليرى فيما رايه فقال عمر ربه اذ دعها الى اهل بيت من فقر المسلمين ينتقون  
بها في اكل عليها او غير ذلك قال اسلم فقلت وهي عمياء فكيف ينتقون بها قال عمر ربه فقلوا بالابل اى يربطونها في  
قطر ابل صغار الا يمنع الا منعهم بها فانها تقطر بالبل فتشرب منها وتبقي بها فقلت كيف تاكل من الارض لانها لها الارض  
الى الارض قال اسلم فلما رى عمر ربه ما رايه مسلم له بانها لا يمكن اقتنائها ولا منفعته الا لاكل سال فقال عمر امن نعم  
الجزية هي ليعم الكهل غنى وفقير ام من نعم الصدقة فخص بالمساكين فقلت بل من نعم الجزية فاشفق عمر ربه

فقال عمر اسر دتم والله اكلها فقلت ان عليها وسم نعم الجزية فامر بها عمر فخرت  
وكانت عند الصحابة لتسمع فلا تكون فأكهت ولا طليفة الا جعل منها في تلك الصحابة فيبعث  
بها الى اسرار النبي صلى الله عليه وسلم ويكون الذي يبعث به الى حفصة ابنته من اخر  
ذلك فان كان فيه نقصان كان في حفصة قال فحجل في تلك الصحابة من لحم تلك  
الجزيرة وبعث بها الى اسرار النبي صلى الله عليه وسلم وامر بما بقي من لحم تلك الجزيرة و  
فصعق فاعطى لها جريد الاضاد قال مالك الاسرى ان تؤخذ النعم من اهل الجزية الا في حريمهم

[illegible]











ولا صدقة على اهل الكتاب ولا الجوس في شئ من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زروعهم ولا زرعهم  
مضت بذلك السنة وليقرن على دينهم ويكونون على ما كانوا عليه وان اختلفوا في العام  
الواحد مرارا الى بلاد المسلمين فعليه كما اختلفوا العشر لان ذلك ليس مما صالحوا عليه  
ولا مما شرط لهم وهذا الذي ادرست عليه اهل العلم ببلدنا عشور اهل الذمة

ولا صدقة على اهل الكتاب اليهود والنصارى ولا الجوس ولا غيرهم من الكفار في شئ ناطق في السنة المصروفة  
لهم اموالهم ولا وليست هذه الزيادة في النسخ الهندية من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زروعهم قال الرزقاني اعاده  
لقوله مضت بذلك السنة فلا يجوز فيه الا ذكره اولاً بتعليقه ثم اجاب ان اصله سنة فيما نال له اذ قلت ولقد علم  
على هذه البلدة قريشاً ولقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كل ما اكل من ثمر من ثمرات الارض  
في العام الواحد مراراً الى بلاد المسلمين فعليه كما اختلفوا العشر يعني ان عليهم في كل سنة سفره وسافروها فيها عواذ شتر وعلى  
نذير بن القاسم ابو صلوايل على نذير بن حبيب ان يؤخذ منهم عشر ذلك قاله الهادي قال الرزقاني وقيل  
الشافعي والحنيفة يؤخذ منهم في العام الواحد الامرة واحدة قلت وتقدم الكلام عليهم في زكاة العروض وبذلك اختلفت  
في ذلك ما في الرواية انهم اخرجوا على ما عرفت في كل سنة اخرى لم يحضره حتى يحول احوال لان الاخذ في كل مرة لا يتصل  
المال وحق الاخذ لم ينفذ ولان حكم الامان الاول باق وكذا الحول تجد الامان لانه لا يمكن من المقام الاحوال والاخذ بعد  
لا يستعمل المال وان عشره فخرج من دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشره ايضا لا يخرج ما كان حراً ولا الاخذ  
بعده لا ينعني الى الاستيصال اذ قال العيني في البناء به قال ابي الويثري ورواه عبيد وعن عمر بن الخطاب وعمر بن  
عبد العزيز لا يكره في السنة اذ لان ذلك اي عدم التكرار ليس مما صالحوا عليه ولا مما شرط لهم وبذلك اختلفت  
عليه اهل العلم ببلدنا وتقدم الخلاف وما روي من الاخذ في زكاة العروض فارجح اليه - عشور اهل الذمة قال  
ابن رشد في البداية الخيرية عندهم ثلثية اصناف جزية عنوية وهي التي تكلها فيها حتى التي تعرض على الحربيين بعد  
غلبتهم وجزية صلحية وهي التي تبيعون بها ليكن عنهم والجزية الثالثة هي العشرة وذلك ان جمهور العلماء على ان ليس على  
اهل الذمة عشر ولا زكاة اصلاً في اموالهم الامارية من طائفة منهم انهم ضاعفوا الصدقة على نصارى بني تغلب واختلفوا  
على العشر عليهم في الاموال التي تجوزون بها الى بلاد المسلمين بنفس التجارة والاذا لان ان كانوا احرار بين ام لا تجب الا بالشرط  
فروى مالك وغيره من العلماء ان تجوز اهل الذمة الذين لم يمتنع بالقرار في بلدهم الجزية يجب ان يؤخذ منهم ما يكفلونهم  
من بلد الى بلد الحق الاما ليسوقون الى المدينة فاعنته فمؤخذ منهم فيه نصف العشر ووافقه ابو حنيفة في وجوبه بالاذن  
في التجارة او بالتجارة فكسبها وغالغ في القدر فقال الواجب عليهم نصف العشر وما لك لم يشترط عليهم في العشر الواجب  
عنده نصاباً ولا حوالاً واما ابو حنيفة فاشتراط في وجوب نصف العشر عليهم الحول والنصاب وهو نصاب المسلمين وقال  
الشافعي ليس يجب عليهم عشر اصلاً ولا نصف عشر في نفس التجارة ولا في ذلك شئ محذور ولا ما اخطى عليه او اشتراط  
نفسه ان يكون الجزية العشرية من نوع الجزية الصلحية على من يملك والى حنيفة تكون جنباً ثانياً من الجزية غير  
الصلحية والتي على الرقاب وفي شرح الاتفاق لا يلاذن له (اي الذي) في دخوله الحجاز في حرم مكة الاصلية لت  
كرسالة وتجارة فيما يكبر حاجته فان لم يكن فيها كبير حاجته لم يلاذن له الا بشرط اخذ شئ من متاعها كالعشر والقيم بعد  
الاذن الاثنته ليام ولا يذلل حرم مكة ولو فصلته لقوله تعالى فلا يقرءوا السجدة الحرام والمراد جميع الحرم والخضعة في ذلك انهم  
اخرجوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقبوا بائعته من دخوله بل حال فان كان رسولا فخرج اليه الامام بنفسه او نائبه ليعمه ا  
في حاشية قوله كالعشر اي اضعفه بحسب اجتهاد الامام ولا يؤخذ في كل سنة الامرة ويجوز ان يؤخذ في كل مرة ان شرطوا  
ذلك عليه ووافقه ظلال الموقن بن محمد من اهل الذمة الى غير بلد اخذ منه نصف العشر في كل سنة اشترطه ابن عمر رض  
وصحت الرواية عنه به وقال الشافعي ليس عليه الجزية الا ان يخل ارض الحجاز فينظر في حاله فان كان كرسالة او  
نقل ميرة اذن له بغير شئ وان كان لتجارة لا حاجة باهل الحجاز اليها لم يلاذن له الا ان يشترط عليه عونها بحسب ما يراه  
والاولى ان يشترط نصف العشر لان عمر رض شرط اضعف العشر على من وعمل الحجاز من اهل الذمة ولقد اقر عليه السلام

**مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه ان عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط من الخنطة والزيت نصف العشر يريد بن لك ان يكثر الحمل الى المدينة و يأخذ من القطنية العشر**

ليس على المسلمين عشور انما العشور على اليهود والنصارى رواه ابو داود وروى الامام احمد عن انس بن سيرين قال بعثني  
انس بن مالك الى العشور فقلت ابشعني الى العشور من بين عمالك قال اما ترخص ان اجعلك على ما جعلني عليه عمر بن  
الخطاب امرني ان آخذ من المسلمين ربع العشر ومن اهل الزمة نصف العشر وبذا كان بالعراق وروى ابو عبد الله  
كتاب الاموال باسناده عن لاحق بن حميد عن عمر بن الخطاب عن عثمان بن حنيف عن ابي الكوفه فجعل على اهل الزمة في اموالهم  
التي يتخلعون فيها من كل عشر من درهما ودرهما وفي حديث زيات بن حدير ان عمر بن الخطاب قال ياخذ من نصاري بني تغلب العشر  
ومن نصاري اهل الكتاب نصف العشر وكثيرت بذه القصص ولم تكن فكانت اجماعا وعلى به الخلفاء بعده ولم يأت  
تخصيص لم يجز بنصف العشر في شيء من الاعاديث علمناه لا من عمر ولا من غيره ومن اصحاب النبي صلى الله عليه  
وسلم بل ظاهر ما روينا من ان ذلك في غير الحجاز وما وجب من المال في الحجاز وجب في غيره كالديون والصدقات ولا تؤخذ منهم  
في السنة الا من نقص عليه احمد في رواية جمعة من اصحابه وقال كذا روى عن عمر بن الخطاب عن ابي الكوفه في السنة الا مرة  
وبذا قول النخعي في الفاعلين ارض الحجاز ارضهم قال ابن شهاب وسبب اختلافهم في ذلك ان رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم سنة يجمع اليها وانما ثبت ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فعل ذلك منهم فمن رأى ان فعل عمر رضي الله عنه هذا  
كان عنده في ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم اوجب ان يكون ذلك مستقيم ومن رأى ان فعله هذا كان على  
وجه الشرط لا ذكوان على غير ذلك لذكره قال ذلك ليس بسنة لازمة لهم الا بالشرط وعلى الوجهين في كتاب  
الاموال من رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا ذكر اسمه الا ان اذيل له لم نكن تأخذون العشر من مشركي  
العرب فقال لا يتم كانوا يأخذون من العشر اذا دخلوا ليم قال الشافعي واقل ما يجب ان يشترطوا عليه هو ما فرضه  
عمر وانه ان شوطوا على اكثر حسن قال وعلمهم ان اذا دخل امان حكم الذي اموالهم من اهل بيت شهاب الزهري  
عن سالم بن عبد الله عن ابيه عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يأخذ من النبط بنون فمودة مفتوحين  
قال البياحي منهم اهل الشام عظيمهم عقد الزمة وفي لسان العرب النبط والنبط على ما عيش والنبط في التقدير جعل  
يمنزلون السود وفي الحكم يمنزلون السود والعراق وهم الا نباط والنسب لهم على وفي الصراح يمنزلون بالنبط  
من العراقين وقال انما اسما نبطا لا استنباطهم ما يخرج من الارضين وفي النبط النبطيين والنبط يقع كسره فتحية  
تقوم من العرب ودخلوا في البحر والروم فخلطت اهلهم وفدت استقيم وذلك لعرفتهم بانها طواغيت استحقاقه فكثر  
فلا عتهم انما كانوا يخلطون الى المدينة بالخنطة والزبيب وغير ذلك من اقاويل اهل الشام فكان عمر بن الخطاب رضي  
يخفف عليهم في الخنطة والزيت فيما أخذ منهم من الخنطة والزيت وفي نسخة والزبيب بدل الزيت وصوبت نصف العشر  
يريد بذلك اي بالتحقيق عليهم ان يخرج الحمل الى الحول منها الى المدينة فترخص بذلك الخنطة والزيت بالمدينة  
لانها تعظم القوت وبأخذ منهم من القطنية تقدم الماد منها فيما لا روة فيه من الثمار العشر كما لا على الاصل  
فيما نجر واذلك لان غلاء القطن لا يكاد يضر بالناس من تركه قال الزكاة في وبنو قال مالك في رواية ابن حبان  
وغيره انما قالوا وقدم في الباب قبله ان يؤخذ منهم العشر ولم يستثن خنطة ولا زيتا بالمدينة ولا بكرة اهل  
وظاهر ترويب المصنف ان عمله على اهل الزمة ويروى عن ابي الكوفه وظاهر كلام المروفي ان عمله على اهل الحجاز اذا  
دخل الينا منهم تاجر عربي با ما ان اخذ منه العشر وقال ابو حنيفة لا يؤخذ منه شيء الا ان يكونوا يأخذون شاة شيئا فخذ  
منهم مثله لما في عن ابي حنيفة قال قالوا لعمر كيف تأخذ من اهل الحرب اذا قدموا علينا قال كيف يأخذون منك اذا دخلتم  
اليه قالوا العشر قال كذلك فخذ منهم ولنا ما روينا ان عمر رضي الله عنه اخذ منهم العشر وكثيرت ذلك فيما بين اصحابه وعمل به  
الخلفاء والراشدون بعده ولا يؤخذ منهم العشر من كل مال للتجارة في ظاهر كلام الحنفية وقال النخعي اذا دخلوا في لعل  
ميرة بالناس اليها حاجة اذن لهم في الدخول بغير عشر يؤخذ منهم وبذا قول النخعي لان دخولهم نفع المسلمين ولنا  
عموم ما روينا وروى صالح عن ابيه عن عبد الرحمن بن عيسى عن مالك فذكر اثر الهباب ثم قال وبذا يدل على انه











الصحيح فلا يدل فيه على النسخ وحتم لا لكفاء بالأمم الأولى لأن سقوط فرض لا يدل على سقوط فرض آخر اهـ قلت الا ان  
 حديث ليس بغيره الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وذكره في طريق الحديث ومن غيره - قاله كرجح بيان من يجب  
 عليه صدقة الفطر وسياق الكلام عليه وانما من حيث تزلت صدقة الفطر قال القاري فرضت بي وهو من غير رمضان  
 في السنة الثانية من الهجرة اما رمضان فلي شعبان وما في فقال غير واحد انما في السنة الثانية ايضا وقال بعض الحفاظ  
 قبل العيد يومين وقال البخاري ان من اصحابنا ان زكاة الفطر وجبت بموجبه زكاة الاموال من النصوص امكن في السنة  
 بموجبها فيها وقال البهريون منهم ان وجوبها سابق على وجوب زكاة الاموال واعتد به بعض الحفاظ ويدل على ضربها قبل  
 الزكاة بغير تقيس بن سعد بن عباد اهـ ونظم بغير تقيس في البحث للثالث وفي الموطأ الثاني من الخمس في السنة فرضت  
 زكاة الفطر وكان ذلك قبل العيد يومين كذا في اسناد الفقيه فخطب الناس قبل الفطر يومين يعلم زكاة الفطر وكان  
 ذلك قبل ان تفرض زكاة الفطر وفي ذلك التماسا لم يها في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة قال ابن عابد بن  
 ياقوت الصحيح ولذا قيل انها صدقة بالزكاة وان كان صحيح خلافه اهـ وانما قدس ما ذكره في مشاغلنا في حجة الله تعالى  
 وانما وقت بعيد الفطر لعمان من هذا الجمل كونه من شعبان وان فيها طرفة الصائمين ونسبوا لهم عن ربيعة بن الربيع  
 في الصلوة اهـ وسياق حكمه حينئذ الصارح انك لا تجزئ ان هذا الباب يحتاج الى خمسة عن معرفة الاولى معرفة  
 صدقة الفطر لغة وشرا فاقدم معناه لغة وامشركا فواسمه لا يعني من المال بطريق الصلة ثم اقل مقدارا والتثنية  
 معرفة وجوبها تقدمت والكتابة معرفة سبب وجوبها فبرأس يؤخذ من ثمانية وعلى عليه ولاية تامة والراجحة معرفة  
 شرط وجوبها فالاسلام ولو لم يكن في الفطر شيء من هذه معرفة ركنها فالتحليل وانما دلت معرفة شرط  
 جوازها بكونها من الزكاة فغيره انما هو في وجوب عليه يجب على الاب من اولاده الصغار الفطر اهـ على السيد بن حمزة  
 وميرود وام ولده - الكتابة معرفة الذي يجب من اجله فاولاده الصغار ومملوكه لزمه دون مكاتبه ولو جازت التسمية  
 مقدار الواجب وسياق بيان انما شمره معرفة التحليل الذي يجب به فهو الصارح وسياق الفطر الحادية عشرة معرفة وقت  
 وجوبها وسياق قريب الثانية عشرة معرفة كيفية وجوبها فوجوبها موصفا على الاصح الثالثة عشرة معرفة وقت استحباب  
 الاداء فقد انقضت الاثنية للاربعية في استحباب ادائها بعد فراغ الفطر قبل الزبا الى صلوة العيد الرابعة عشرة معرفة  
 جواز تحريمها على يوم الفطر وسياق الخامسة عشر معرفة وقت ادائها في يوم الفطر من اوله الى آخره وبه وجه الفضايل  
 بعض اصحابنا لا يوافق ان يكون اداء انتهى بغير التماس ما قاله الحافظ في الفتح تحت حديث ابن عمر في فرض رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم زكاة الفطر استدلل به على ان وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر ليلة وقت الفطر من رمضان وقبل وقت  
 وجوبها بطريق الخبر من يوم العيد لان الليل ليس موصفا للصوم والى اثنين الفتح الحقيقي بالاصل بعد طلوع الفجر والاول قبل التلوي  
 واعمدوا صحته والثاني في ان الجهد واحد والروايتين من مالك والثاني قول ابى حنيفة واليهيeth والثاني في التقدم والاربع  
 الفاضية عن مالك والقرية في الحديث واحدا من كوفي قبل خروج الناس الى الصلوة قال المازري قبل ان يفتوا  
 مبني على ان قول الفطر من رمضان الفطر المعتاد في سائر الشهور فيكون الوجوب بالغروب والافطر الطاري بعد فكون  
 بطريق الخبر قال ابن دقيق العيد الاستدلال بذلك لهذا الحكم فتصيف ان الاضافة الى الفطر تدل على وقت الوجوب  
 بل يقتضي اضافة هذه الزكاة الى الفطر من رمضان وما وقت الوجوب فيطلب من امر آخر اهـ قال الزرقاني الا ان  
 روايته اشبهت من مالك والثانية رواية ابن القاسم وابن وهب ومطرف وقال الدرر لم يجب باطل ليلة العيد  
 ولا يثبت لبعده على المشهور او لا في يوم العيد لغة فتدلى على القولين خلافت قبل الدسوقي الاول لان القاسم في المبدونة  
 وشهره ابن الحاجب وغيره والثاني لرواية ابن القاسم والاخر من مالك وشهره الا بهري وشهره ابن رشد وابن ابي  
 وذكر الدسوقي طائفة اقول اخر احد ما ان الوجوب بدخول بطريق الشمس يوم العيد لغة فتدلى على الوجوب على هذا القول  
 ايضا الثاني ان وقت يثبت من غروب ليلة العيد الى غروب يومه الثالث يثبت من غروب ليلة العيد الى زوال يومه اهـ  
 وقال العيني في البناء لوجوبها بطريق الخبر محمد بن القاسم عن مالك في وجوبها في يوم العيد من غروب الشمس الى غروب  
 به قال الليث والبخاري اخرون اهـ وذكر البايعي يوم القومين لانه كورين قال القاضي ابو محمد وجماعة من اصحابنا انها يجب  
 بطريق الشمس من يوم الفطر قال البكري بن ابي بكر بن ابي القاسم من ذهب مالك قال البايعي ولا صحابنا بمسأل القاضي غير  
 هذه الاقوال كلها اهـ وقال المازني ما وقت الوجوب فجر وقت غروب الشمس من اتول يوم رمضان فمن تزوج او طلق قبل  
 او ولد له ولدا فاقبل قبل غروب الشمس فليحط الفطرة وان كان بعد الغروب لم تلازمه ولو كان من الوجوب حسرا ثم لم يسر



**مالك** ان احسن ما سمعت فيما يجب على الرجل من زكاة الفطر ان الرجل يؤدّي ذلك عن كل من يعمن لفقته ولا يد له من ان ينفق عليه والرجل يؤدّي عن مكاتبه

في قول الواجب ففي احدنا على كل واحد صاع والثاني على الجميع صاع واحد وبذا الظاهر من احمد قال فودان رجح احمد من هذه المسئلة وقال يعطى كل واحد صاع نصف صاع يعني رجح من ايجاب صاع كامل على كل واحد وبذا اقل سائر من اوجب فطرته على السيد **مالك** ان اسن ما سمعت فيه اشارة الى انه من سيع في ذلك اقل شئ فيما يجب على الرجل من زكاة الفطر من نفسه ومن غيره ان الرجل يؤدّي ذلك من كل من يعمن لفقته اي ضمان وجوب ولذا قال ولا بد له اي لا علة من ان ينفق عليه قال ابن رشد اما من يجب فانهم الفقهاء على انها يجب على المرء في نفسه وانها يجب في ولده الصغار عليه اذا لم يكن لهم مال وكذلك في صبيده اذا لم يكن لهم مال واخلعوا فيها سوى ذلك وتخصيص بيت مالك في ذلك انها تخرج من الرجل من الزمة المشرع المنقطة عليه ووافقه في ذلك الشافعي واما ما يخلعان فمن تخرج المرء لفقته اذا كان محسرا ومن ليس تزيمه وخالف ابو حنيفة في الزوجة وقال يؤدّي من نفسها واما ما اتفق الجمهور على ان هذه الزكاة ليست بالزينة لمكافئ مكافئ في ذات فطرها كالحال في سائر العبادات بل ومن قبل غيره لا يجابها على الصغير والصبيد نعمي فم من هذا ان علة الحكم الولاية قال الولي يلزمه اخراج الصدقة على كل من يليه ومن نعم من هذه النفقة على المفق يجب ان يخرج الزكاة عن كل من ينفق عليه بالشرع واما عرض هذا الاختلاف لانه اتفق في الصغير والعيد وبما اللذان ينهل على ان هذه الزكاة ليست بمعلقة بذات المكلف فقط بل ومن قبل غيره ان وحدت الولاية فيها وجوب النفقة فذهب مالك الى ان العلة في ذلك وجوب النفقة وذهب ابو حنيفة الى ان العلة في ذلك الولاية ولذلك اختلفوا في الزوجة ام قال الخ في يلزم ان يخرج من نفسه ومن عياله قال الموفق عيال الانسان من يولد له اي يكون تحت رعايته فخرج كل من تخرجه من موطنهم اذا وجدوا فيهم حديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض صدقة الفطر من كل صغير وكبير حرو عبيد من تروا من ولدي يلزم الانسان الفطرة ونظرتم ثلثة هجرات الزوجات والعياد والا قارب فاما الزوجات ففطرة الزوج وبهذا قال مالك والشافعي واما ما قال ابو حنيفة في الثوري وابن المنذر ان يجب عليه فطرة امرأته وعلى المرأة فطرة نفسها لقوله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على كل ذكر وانثى ولا بها زكاة فوجبت عليه زكاة عياله واما ما رواه ابن المنذر ان المكاتب سبب بطلب به النفقة فوجبت به الفطرة وان اشترت وقتت الوجوب ففطرته على نفسها وكن زوجها لان نفقته لا تزيمه واخذوا بالخطاب ان عليه فطرته لان الزوجة ثابتة ففطرته فطرته الاول صحيح لكن هذه من لا تزيمه مؤنثة وكذلك كل امرأة لا يلزم نفقتها كغير المدخول بها اذا لم تسلم اليه ام وسيا في الكلام على العبيد منقطع قال الخطيب قوله في حديث ابن عمر عن الذكر والانثى فابره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج ام لا وبه قال الثوري وابو حنيفة وابن المنذر وقال مالك للشافعي والليث واحمد اوصح يجب على الزوج المأثرا بالنفقة وفيه نظر لا يجره قالوا ان عمر وكانت الزوجة امته وجبت فطرتهما على السيد مكافئ النفقة لانه قالوا الفقهاء على ان المسلم لا يخرج من زوجته الكافرة مع ان نفقتها تلزمه واما ما صحح الشافعي بما رواه من طريق محمد بن علي الباقر سنا نحوه حديث ابن عمر وزاد فيه من تروا من واخرجه اليهم من هذا الوجه فزاد في اسناده ذكر علي وهو منقطع ايضا واخرجه من حديث ابن عمر واسناده ضعيف ايضا فقلت وذكر في فروع الشافعية من يشرح الانتدح وغيره فروع كثيرة يجب فيها النفقة على الرجل ولا يجب الفطرة عليه فاما ما بالنفقة مشكل وعكس يعني في شرح البخاري رواية مالك بن ميمونة ففطرته الخفية في هذه المسئلة وقال في شرح البداية وبه قال الثوري والظاهرية وابن المنذر وابن سيرين من المالكية وقالوا الكافي وقال ابن المنذر اجمع الى ان كل طائفة على ان المرأة يجب فطرتهما على نفسها قبل ان تنكح وقال في نفسه المالكية وسلم صدقة الفطر على كل ذكر وانثى ولم يلزم من رسول الله صلى الله عليه وسلم المكاتب بذلك وليس فيه اجماع متبع فلا يجوز اسقاطها عنها وانما انها على غير ما - والرجل يؤدّي صدقة الفطر من مكاتبه فادعبد بالحق عليه درهم وبهذا قال عطاء وابو ثور وقال لا ثمة للثمة وبه رواية عمرو بن مالك فادعبد الزكاة عليه في مكاتبه لانه لا يلزمه واما قوله اخذ الصدقة وان كانوا غنيا وروى عن ابن عمر قال الزكاة في ذكر وفي شرح الصيام واما المكاتب ففطرته ثلثة اقول في هذا الحديث فمهم بانها لا يجب عليه ولا على سيده وبه قال ابو حنيفة والثاني يجب على سيده وهو المشهور في مذهب مالك والثالث يجب عليه في كسبه لفقته وبه قال ابن منبل وفي المسئلة قول رابع انه يعطى من ان كان في عياله

وملا يرة ودرقيقة كلهم غائبهم وشاهد من كان منهم مسلماً ومن كان منهم  
لتجارة او غير تجارة ومن لم يكن منهم مسلماً فلا زكاة عليه فيه

ولا فلا يحكمه ابن المنذر من اصحح بن داود وقول غاس ان السيد يخرجهما عنه ان لم يوجد شيئا من كتابته وان  
يؤدى شيئا وان قل في عليه قاله ابن منزه الطبري ١٠٠ وقال الموفق على الكتاب ان يخرج من لقب زكاة الفطر  
ومن قال لا تجب فطرة الكتاب على السيد في سنة بين عبد الرحمن والثوري والشافعي واصحاب الرأي واوجها على  
السيد عطاء ومالك وابن المنذر لا يجدوا فيه سائر عبيده ولنا قوله صلى الله عليه وسلم من يتوفون وبذا لا يؤمنه  
لا بد فلا يؤمنه مؤتمن فلا يؤمنه فطر ١٠٠ قال الهادي ومالك في ذلك روايتان احداهما ان الزكاة على السيد  
والثانية فلا زكاة عليه وجه الرواية الاولى ان في ذلك ثابت عليه وانما يتناول به بالكتاب في ذلك لا يسقط عن زكاة الفطر  
وجه الرواية الثانية ان هذا لا يسقط النقص عن السيد فوجب ان يسقط زكاة الفطر عنه ١٠٠ وقال ابن رشد ان  
مالك وابا ثور قالوا يؤدى عنه سيده زكاة الفطر وقال الشافعي والوضيعة واحمد لا زكاة عليه فيه والسبب في اخذه فطر  
الكتاب من المهر والعبد ١٠٠ قال حافظ قد روى البيهقي عن تاج الدين بن عمر ان كان يؤدى زكاة الفطر من كل مملوك له في  
الزكاة غير الزكاة قاله مالك بن النضر في كتابه لا يؤدى عنه ١٠٠ فحذف ازاد في حق قال البيهقي وفي رواية كان لابن عمر مملوكان فلا يعطى  
فيهما الزكاة قاله الفطر ورواه ابن ابي شيبة ١٠٠ وعبد الله قال الزكاة في الافعال في ادراكه ودرقيقة من عطف العام على الخاص  
ففيها جميع الزكاة عليه كما يجد التمس فاجبهم وشد بهم كما تقدم في الاثر السابق لابن عمر من كان لهم مملوك ففطرهم  
الغنم وسائر في الكفاية في من لم يكن مسلماً ومن كان منهم التجارة او غير تجارة اي سواء في وجوب هذه الفطر على السيد  
وبهذا قال الشافعي واحمد والقيس والاصح وقال ابو حنيفة والثوري وفيهما لا زكاة فطر في رقيق التجارة لان عليه قيم الزكاة  
ولا تجب في مال واحد زكواتان قاله الموفق في تجارة المملوك زاد وبقول الغنم قال الشافعي ١٠٠ وزاد البيهقي عطاء وقال الموفق  
والعبيد لان كانوا غير التجارة فيسقط عليهم فطر لا تعلم فيه خلافا وان كانوا للتجارة فليس عليهم فطر وهذا قال مالك و  
المنذر والاذاعي والشافعي والاصح وابن المنذر قال عطاء والشافعي والثوري واصحاب الرأي لا يلزمه فطر لان زكاة  
لا تجب في مال واحد زكواتان وقد وجبت فيهم زكاة التجارة فيقتضي وجوب الزكاة الاخرى ولنا في الغنم المعاديث ولان الغنم  
واجبة فوجب فطرهم ١٠٠ وقال ابن رشد ذهب مالك والشافعي واحمد الى ان على السيد في عبيد التجارة زكاة  
الفطر وقال ابو حنيفة وغيره ليس في عبيد التجارة صدقة وسبب الخلاف محارضة القياس لعدم ذلك ان عموم اسم  
العبد يقتضي وجوب الزكاة في عبيد التجارة وغيرهم وعندنا في حيفته ان به العموم فخص بالقياض وذلك هو اجتماع  
زكوتين في مال واحد ١٠٠ قلت وليس فيه محارضة القياس فقط بل فيه محارضة الاثر ايضا قال القادي في شرح  
الفتاوى فلو وجب الفطر لادى الى التفتي في الزكاة اي التكرار وقال حصلة في محارضة الاثر ايضا قال القادي في شرح  
اخرج ابن ابي شيبة عن سفيان بن عيينة عن اليمسدة بن كثير عن حسن بن حسن بن علي بن ابي حمزة قال سمعت  
ابن عمر عليه وسلم قال لا ثناء في الصدقة ومن لم يكن ستم اي من العبيد وكذا غيرهم مسلماً فلا زكاة عليه فيه وبهذا اختلف  
عندنا ثمة قال ابن رشد قال مالك والشافعي واحمد ليس على السيد في العبد الكافر زكاة وقلت الخوفاين عليه الزكاة  
والسبب في اختلفا فيم اختلفا في الزكاة الواردة في ذلك في حديث ابن عمر وهو قوله من المسلمين فانه قد خولت فيها  
ناصح كون ابن عمر الذي راى في الحديث من ذبيحة اخراج الزكاة من العبيد الكفار والوفاء ايضا سبب اخذ وهو  
كون الزكاة الواجبة على السيد في العبد بل في المكان ان صاحب مكلف اذ ان كل من قال المكان ان مكلف اشتد الاسلام  
ومن قال المكان ان كل من لم يشترطه قالوا ويدل على ذلك اجماع العلماء على ان العبد اذا احتسب ولم يخرج عنه مولاه  
زكاة الفطر لا يلزمه اخراجهما من نفسه مكلف الكفاية ١٠٠ قال الموفق لا تجب على الكافر ان كان او عبدا ولا تعلم  
فيهم خلافا في المبالغة وقلت اما ما في ذلك والشافعي والثوري لا تجب على العبد ايضا ولا على الصغير ويرى من غير  
عبد الكافر وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبر والشافعي والثوري والاصح واصحاب الرأي ان على المسلم السيد ان يخرج الفطر  
عن عبيده الذي يورثه او التي يورثه لغيره عليه وسلم قال ادوا من كل حر وعبد صغير وكبير يهودي او نصراني او مجوسي  
نصف صاع من بر الخدم وقلت ان كل زكاة وجبت بسبب عبده المسلم وجبت بسبب عبده الكافر زكاة التجارة











مالك عن زيد بن اسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن ابى سرح العامري انه سمع ابا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طام

من الحنابلة وقال ابن عقيل منهم من قال بان لا تجب وهو قول اكثرهم وبه قال اصحاب الحنفية او في مذهب الاقناع تلزم المأخر الاصل فطرة رقيقة المسلم وقرير المسلم كالنقطة عليها او قال الموقن ان كان الباجر عبد مسلم على من احمد ان على الباجر يخرج صدقة الفطر عنه واكثره القاضي او قال ابن عقيل من اجل ان لا تجب وبذا قول اكثرهم قال ابن المنذر لا يخرج كل من حفظ عنه من اهل العلم ان الصدقة على الذي في عبده المسلم لقوله صلى الله عليه وسلم من المسلمين ولادة كما فر فلا تجب عليه الفطرة فكذلك الباجر لان الفطرة زكاة فلا تجب على الباجر كزكاة المال ولما ان العبد من اهل الفطرة فوجب ان تؤدى عنه الفطرة كما لو كان سيده مسلما وقوله من المسلمين محتمل ان يراد به المؤدى عنه دليل اذ لو كان المسلم عبد كما فر لم يجب عليه فطرة او قد عرفت ان الدليل مختلف فيه ايضا مالك عن زيد بن اسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن ابى سرح الخدري انه سمع ابا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طام

يعبر اصحابه القريش العامري المكي فتمت من الثالثة مات على رأس المائة من وفاة الستة اذ سمع ابا سعيد الخدري رحمه الله يقول كنا نخرج زكاة الفطر اخفوا في قول الصحابي كنا الفضل كذا بل هو موقوف او موقوف كما تقدم في المقدمة وجمهور على ان ان لم يصف الى زمن النبي صلى الله عليه وسلم فهو موقوف ولقد البخاري كنا نطهها في زمان النبي صلى الله عليه وسلم قال الملقظ هذا امر لا يقع الا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فبعد شجارا طامه صلى الله عليه وسلم وقوله لا يصح في هذه الصورة التي كانت توضع عنده وتجمع يده وبه لا امر بقبضها ولقوله ما قال من طام ما في الكلام على الصاع وذكر القائل الشافعي في تحاشن الشريعة من طهها في ايجاب الصاع وهو ان الناس تمتنع غالبا من الكد في العبد ولثمة ايام لبيده ولا يذيقه من لبيته لانه ايام سدد وراحمه عقب الصوم والذي يحصل من الصاع عند جملته خبز ثمانية ارطال من الخبز فان الصاع خمسة ارطال وثلاث ايفاض اليه الماء فثلاثة ارطال فيا في منه ذلك وهو كفاية النقطة اربعة ايام كل يوم رطلان كذا في شرح الاحياء وشرح الاقناع وفي شرح النجاشي مكره الزيادة على الصاع لانه تحريم من الشارح فالزيادة عليه بدعة مكروهة كالزيادة في التمسح على ثلث وثلاثين واختصار في المراد بالطعام في هذا الحديث والمعروف ان الطعام على الاطلاق يطلق على المخلوط وفي الجمع قال الخليل ان

العالى في كلام العرب ان الطعام هو البراء وعلى الخطا في ان المراد بالطعام بهما المخلوط وهو اسم خاص له قال ويدل على ذلك ذكر الشجر وغيره من المأكولات والمخلوط اعلا يا قولنا انه اراد يا بذلك كان ذكر باعنا التفصيل كغيره من الاقوات ولا سيما حيث عطف عليها بحرف او الفاصلة وقيل هو وغيره وقد كانت لفظة الطعام تستعمل في المخلوط عن الاطلاق عنه اذا قيل الى سوق الطعام ثم منه سوق الخبز واذا غلب العرف نزل اللفظ عليه وروى ذلك ابن المنذر وقال قلن اصحابنا ان قوله في حديث ابى سعيد صاعا من طعام محتمل ان قال صاعا من فطره وبذا غلط منه وذلك ان ابا سعيد راجع الطعام ثم ضم له فقال كنا نخرج صاعا من طعام وكان طامنا الشجر والزبيب ولاقط والتمر كما في البخاري واخرج الطحاوي نحوه من طريق اخرى عن عياض وقال فيه ولا يخرج غيره قال وفي قوله فلما جاء معاوية وجاءت السمراء دليل على انها لم تكن قوتنا قبل هذا بل على انها لم تكن كثيرة ولا قوتنا كيف يتصور بعد اخر حواكم من موجود او

قال الملقظ في الجمع ذكر اختلاف روايات ابى سعيد ثم قال وبه الطريق كلها تدل على ان المراد بالطعام في حديث ابى سعيد فطره المخلوط فيكون الدرة كانت المعروفة عند كل اهل الجاهل والآن وهي قوت غالبهم وقد روى الجوزي في من طريق ابن جهمان عن عياض في حديث ابى سعيد صاعا من طعام من سلة او ذرة وقال انكر ما في محتمل ان يكون قوله صاعا من شجر الخبز قوله صاعا من طعام من باب عطف الاوصاف على العام كمن عمل الصلوة ان يكون الخبز مشرف وليس الامر بهما لذلك ولتعب العيني بذو الاستدراك والمجمل ان ارادة المخلوط في حديث ابى سعيد الخدري في محتمل والتعلل على طريق الحديث كلها يدل على اننا اعطى البر في صدقة الفطر في زاد صلى الله عليه وسلم كقدره لما اعطى من جميع ما اعطى من الشجر والتمر ولاقط وغيره بالصاع كما لا راي ان المقدار من كل الواجب صلح ولذا انكر على معوية وروى والافقروى عن ابى سعيد الخدري رضي الله عنه فاما موقوفه فانصاع من بركا في الزيلعي والدرية

عن طبقات ابن سعد واخرجه الطحاوي وغيره فيما لو انما جعل الطحاوي رواية الصانع عند علي التبرع ولا شك في ان  
 مذموب جمهور الصحابة والتابعين ان نصف الصانع من البر ليقوم مقام الصانع من التبرع قال الضيق روى الطحاوي  
 احاديث كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن صحابه ومن بعده وعن تابعيه في ان صدقة الفطر من الخطبة  
 نصف صانع وما سوى الخطبة صانع ثم قال ما علمنا احد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا من التابعين روى  
 عنه خلاف ذلك فلا ينبغي لاحد ان يخالف ذلك اذ كان قد صار اجماعا في زمن ابى بكر وعمر وعثمان وعلي بن ابي طالب  
 من ذكرنا من التابعين وما اورد عليه في نظره الضيق فارجع اليها وسئلت وقال ابن الترمذي في ذكره ابن حزم  
 عن عثمان وعلي والى بريرة وجابر والخزري وعائشة واسماء قال وهو عنكم صحيح ا ه قال الموقر والجليلة ان  
 الواجب في صدقة الفطر صانع من جميع اجناس المخرج وبه قال مالك والشافعي والحنفي وروى ذلك عن ابى سعيد  
 الخزري والحسن والى الواقعية وروى عن عثمان بن عفان وابن الزبير ومعاوية انه يجرى نصف صانع من البر فاصح  
 وهو مذموب سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس وجابر وعمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير والى سلمة بن عبد الرحمن  
 وسعيد بن جبير واصحاب الراي ا ه قال الضيق ونصف صانع من بر مذموب الى بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان  
 ابن عفان وعلي بن ابي طالب وابن مسعود وجابر بن عبد الله والى بريرة وابن الزبير وابن عباس ومعاوية و  
 اسماء بنت ابى بكر الصديق بن مسعود وسعيد بن المسيب وعطاء وجابر وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز وطاوس  
 والحنفي والشافعي وعلقمة والاسود وعروة والى سلمة بن عبد الرحمن والى طلبة عبد الملك بن محمد والاوزاعي والثوري  
 وابن المبارك وعبد الله بن شاذان وسعيد بن سعيد قال الطحاوي وهو قول القاسم وسلم وعبد الرحمن بن  
 القاسم والحكم ومحمد ورواية عن مالك ذكرها في الزخيرة ا ه وقال الا في الكمال وذكر ابن وهب عن ابن حبيب يقول  
 الى حذيفة ا ه وسليمان قال ابن القيم ان حذيفة بن اليمان قال في الحديث لا تعلم في العلم خيرا مما بين عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم بعد عليه ولم يحد عليه ولم يكن البر في المدينة في ذلك الوقت الا الشيء اليسير منه فلما كثرت في زمن الصحابة  
 راوا ان نصف صانع من يقوم مقام صانع من شيعه وهم الاثني عشر فاجازوا ان يعدل عن قولهم الا الى قولهم ثم  
 اسند عن عثمان وعلي والى بريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير واما اسماء بنت ابى بكر فبها ما استجد  
 صحيحه ا ه ورواها في زكوة الفطر نصف صانع من ا ه وبذا مضى من ا ه في اختيار ما ذهب اليه الخفيعه كذا في الفتح  
 قلت انك ابن المنذر ليس فيه خبر ثابت مشكل بعد التامل في الروايات المرفوعة التي ذكرها اصحاب المطولات في  
 تصانيفهم لا سيما في الاوجز ونحوه فالتقدير عن مثل هؤلاء الصحابة الكبار اجماعا بحجة بورث الجرم بتقديره  
 بنصف صانع على انه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعة في عدة نوايات قال مالك الحلاء وذكر امام الهدى  
 الشيخ ابو منصور الماتريدي ان عشرة من الصحابة قد منهم ابوبكر وعمر وعثمان وعلي ورواه عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في صدقة الفطر نصف صانع من بر قلت للثقة فقلت ما علمنا من كتب الحديث لم اجد به الروايات المرفوعة  
 نعم لو جرد من اكثر آثاره مرفوعة بالروايات المرفوعة الموجودة في الكتب المندولة بئذنا فحدة احاديث منها حديث  
 ابن عباس انه خطب فقال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من تمر او صاعا من شعير او نصف صانع  
 من ا ه فلما قدم على قال قدا وسع المثل ثم قال جعلته صاعا من كل شيء اخرجه اليهود والنسائي وهو من رواة الحسن  
 عن ابن عباس قال النسائي الحسن لم يسمع من ابن عباس وكذا روى الحاكم عن علي بن المديني وقال صاحب  
 التلخيص الحديث رواه ثقاتهم يروون لكن فيه اربا لان الحسن لم يسمع من ابن عباس على ما قيل وقد جاء في مسند  
 ابى حنيفة الموصلي في حديث عن الحسن قال اخبرني ابن عباس وذا ان ثبت دل على سماعه اني كذا في الزيلعي  
 قلت ولو سلم الارسال فهو حجة عند الجمهور مطلقا وبالجملة عند من شرطها وله متابعات كثيرة ومنها حديث ابن  
 عباس ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث صاعا من تمر او صاعا من شعير او نصف صانع من ا ه  
 من شعير او تمر ورواه البراء بن بظط واصحابه مما سوى ذلك من الطعام وهو الحاكم وفي نسخة في بني عبد السعدي  
 ضعفه العقيلي والدراطيني وغيرهما قلت وفي شرح الاحياء من الدرر القطني انه قال كان يحسن من خيار الناس ا ه  
 وتنها حديث ابن عباس ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بركة الفطر صاعا من تمر او صاعا من شعير او  
 صاعا من ا ه اخرجه الدراطيني واعلى بالماقدي قال الضيق قالوا لقدى وهو امام مشهور ورواه حديثا في ا ه  
 فاجاب حديث عمر بن شبيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث مناديا ينادي في فجاج مكة الا ان



## اوصافا من اقط

قال ابن رشد واما ما قد تجب فان قوماً ذهبوا الى انها تجب من بذه الاشياء على التخيير وقوم ذهبوا الى ان الواجب عليه هو  
 غالب قوت البلد وقوت الملكة اذ لم يقدر على قوت البلد وهو الذي يحكمه هذا الواجب من المذهب والسبب في  
 اختلافهم اختلافهم في مفهوم حديث النبي صلى الله عليه وآله في التخيير قال ما هي الاخرى من هذه اجزاء عدة ومنهم من ان  
 اختلاف الاخرى ليس بسببه الا باحة وانما سببه اعتبار قوت اخرج وقوت غالب البلد كالقول الثاني ا - وفي  
 الشرح الكبير للدرر ويوجب صانع من اغلب القوت بالبلد من معشر ادا قطع منته تساوت في الاقتيات خيرة في الاخراج  
 ومن غلبة واحد منها في الاخراج منه قال الدوسقي والعقوله غالب قوت اهل البلد في رمضان لا في العام كله ولا في يوم الجوب  
 واستظهر في ارجح ان المعجز لا قلب وقت الاخراج ا - وفي شرح الاقناع من في صانع من غالب قوت بلده والمعتبر فيه  
 غالب قوت السمنه لا غالب قوت وقت الوجوب خلافاً للفرق في الوسط ويجوز في القوت الاعلى من الادنى في الحسن ثم  
 لمصطد الترتيب في القوت الاعلى والادنى وفي ذلك بهيت مشهور في فروغ الشافعية ذكر فيه ترتيب الاقوات وهي  
 بالترسل شيخ ذي درمكي مثلاً بوجوه نور ترك زكوة الفطر او جهلاً وفي المرقاة قال ميرك نقلاً عن اللام با اختلاف العلماء في ان  
 او هذا في الحديث التخيير او تسعين واحداً منها او غالب - فيه قولان احدهما انه التخيير وبه قال ابو حنيفة والثاني ان التسعين احدها  
 الاشياء بالغلبة وبه غالب قوت البلد وبه قال الاثران ا - قلت وظاهر القليل وكرو من فروغ الحنابلة التخيير في الضمان  
 يظهر من البخاري على ما في الحافظ اذ قال كان البخاري اذ ان تفرق بذه التراجيح التخيير في بذه الاثران وان  
 كان الاثران في ميل البخاري الترتيب الى من كساحته فيها قلت في تراجم البخاري وذكر في شرح الاصلاء وكانت الحنابلة  
 تفرق بين بذه المذكورة في الحديث فيخرج ما شاء منها وان لم يكن له قوتاً قالوا وفضلها التمر البر وقال بعضهم الزبيب قالوا  
 ولا يجوز العدول من بذه الاجناس مع القدرة على ا - ما ولو كان المعدول اليه قوت بلده فان جرحه اجزاء اكله كل مقتات  
 من كل حبة وخرقة فانه لا يخرج قلت وتقدم شئ من كلامه وقال الموفق من في الاصناف المنصوص عليها اخرج ما زاد من كل  
 قوتاً وقال مالك يخرج من غالب قوت البلد وقال الشافعي من غالب قوت المخرج ولذا ان اخرج ودون التخيير في بذه  
 الاصناف فوجب التخيير وبطل عليه انه غير من التمر والزبيب والاقط ولم يكن الزبيب والاقط قوتاً لاهل المدينة ا - قال  
 الولي العراقي من قال بالتخيير فقد اخذ لغير حديث ومن قال بتعيين غالب قوت البلد فاعل الحديث على ذلك ا -  
 اوصافا من اقط لفتح الحزمة وكسر القاف هو كمن فيه زيادة - قال الشيخ في المبذل وضبط بتلك الحزمة واسكان القاف  
 لين يا بس غير منزوع الزبد وهو المشك وفي الهندية يقرأ ا - قلت واختلفت فقلة المذهب في بيان مسائل  
 الاثمة في ا - اذ لا القط ويجوز في عند المالكية صانع من اقط اذ يكون من اغلب القوت صرح به المزني في و به جزم الدرر  
 واليهما وبغيرهما قال المزني في اهاز مالك اخرجها من الاقط و اياه الحسن ا - وبكذا قال الابن في الاكمال وقال الدرر  
 صانع من اغلب القوت من معشر وهو العج والتخيم والسملت والذرة والحن والتمر والزبيب والارز فلهذا في امية  
 ادا قط فاعني يخرج منه تسعة فقط ا - واختلفت الروايات عن الامام الشافعي في ذلك وحكي اليامي عنه القولين لما لا قط  
 فان اخرجها جاز ولت افعي في ذلك قولان احدهما مثل قولنا والثاني لا يجوز ا - قال الحافظ ومن الشافعية في ذلك  
 خلافاً ورحم الماوردي اذ يخص اهل البادية والبا الحاضرة فلهذا في عنهم بالاختلاف وتعليقه فهو في شرح المذهب  
 وقال طبع الجهوران الملكات في الجميع ولذا حكي الملكات فيه غير من ذكر لكن المذكور في فروغ الهييت المشهور في ترتيب  
 الاقوات المتقدم قريباً وفي المروا بالعب في لفظ القط الاقط والمشهور في شروغ الحديث عن الامام احمد عدم جواز  
 قال الحافظ لم يذكر البخاري الاقط ا - في الترتيم وهو ثابت في حديث ابي سعيد وكان له لاراه جاز في حال وجودان  
 غيره كقول احمد وحماد الحديث على ان كان يخرجه كان قوته اذ ذلك اولم يقدر على فيه وظاهر الحديث بخالفه ا -  
 لكن قال البخاري ان اعطى اهل البادية الاقط صاعاً اجزاء اذ كان قوتهم قال الموفق يجوز في اهل البادية اخراج الاقط اذا  
 كان قوتهم ولا ذلك من لم يجد من الاصناف المنصوص عليها سواء قاما من وجد سواء اهل بخري على روايتين احدهما  
 يجوز في حديث ابي سعيد الخدري والمذكور في بعض الفاظ اوصافا من اقط والثانية لا يجوز ان كان جرح الزكوة فيه  
 فلا يجوز اخرجاً من يقدر على غيره من الاجناس المنصوص عليها ويجوز الحديث على من هو قوت له اولم يقدر على غيره ا -  
 وايضا المذكور في فروغ الحنابلة من النيل والروض ولا يجوز اخراج الاقط ويجوز اخرجاً عندنا الحقيقة باعتبار القيمة

سنة اربع

## اوصاء من يزيد وذلك لصلح النبي صلى الله عليه وسلم

كما صرح به ابن عابدين عن الجوارث وفي البدائع اما لا تقصير فيه القيمة لا بخيرى الا باعتبار القيمة لانه خير منصوص عليه من وجهين يوثق به وجوه ان ليس منصوص عليه لا يكون الا بقيمة ام اوصاء من يزيد قال الهامجي بالزبيب خلافاً في جواز اخراجه بين فقهاء الامصار وعلى بعض المتأخرين المنع من ذلك وهو يخرج بالاجماع قبله ام وقال العيني في البناية فيه خلافاً الظاهرية كما تقدم اذ لا يجوز عند سب الامن التمر والشعير قلت ويخرج منه الصاع الكامل عند الاثمة الثلثة لان المقدار صاع من كل شيء عندهم وكذلك صاع كامل في الزبيب عند صاحب الامام أبي حنيفة وفي رواية عن الامام بنفسه وعليه الفتوى وفي رواية اخرى الامام نصف صاع من زبيب ايضا وذلك لصلح النبي صلى الله عليه وسلم وهو اربعة امداد خلافاً بين الاثمة على الاجماع على ذلك العيني في شرح الهداية وغيره في غيره الامم ذكر ابن رشد في مقدمته شيئاً من الاختلاف في المقدار لكل الاثمة بعد انفاهم على ان الصاع اربعة امداد اختلفوا في مقدار المرد فالمدار ثلث عند مالك والشافعي واحد ويؤيدون في الوصف من الخفية المرجع اليه على المشهور وقيل ليسع الرجوع والمدار طلان عند أبي حنيفة وعمر قال العيني في البناية وقول أبي حنيفة ثم يقول جماعة من اهل العراق وقول ابو بصير النخعي وزفر فيما قاله ابو بكر الخفاف ام قال الشيخ في البذل اخرجهم اذ لا يماخرون الطحاوي بسند صحيح عن موسى بن يحيى بن حماد قال وعلينا على عائشة فاستسقى بعضنا قاقبوس قالت عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يجلس على فراش قال مجاهد فخرته فيم ابرز ثمانية ارطال تسعة ارطال عشرة ارطال وقالوا لم يشك مجاهد في الثمانية وانما شاك فيما فوقها فثبت الثمانية بهذا الحديث والتمس ما فوقها قلت اخرجه النساء بلا شك اقرى بسنده الى موسى بن يحيى قال اني مجاهد يقدح حريرة ثمانية ارطال فقال حدثني عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجلس على فراش هذا قال ابن الترمذي استناده جدي ثم ذكر توثيق روايته رجلاً رجلاً وثانياً بما اخرجه المدارقني بسنده عن ابن بن مالك ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجر صابرين ويتسل بالصراع ثمانية ارطال قال الحافظ في الدرر الجارية هو من رواية ابن أبي ليلى عن عبد الكريم واستناذه ضعيف واخرجه ايضا من طريق اخرى وفيه موسى بن نصر وهو ضعيف جداً قلت لم يذكر الحافظ والمدارقني وجه الضعف في الطريق الاولى لينظر فيه واما موسى بن نصر فقال الحافظ نفسه في اللسان وذكره ابن حبان في الطيبة الراجحة من الثقات والجملة الاولى اخرجه الطحاوي بطريقين عن انس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بربطين ويتسل بالصراع وفي رواية له يتوضأ بالمدو وهو طلان قال الطحاوي فهذا من قد اخرج ابن در رسول الله صلى الله عليه وسلم بربطان والصراع اربعة امداد فاذا ثبت ان المدر طلان ثبت ان الصلح ثمانية ارطال قلت الجملة الاولى اخرجه ابو داود في سننه وسكت عليه وهو المذدري ويكنى للاحتجاج وفيه لقوة لرواية المدارقني واخرجه الطحاوي حديث شريك بطريقين ثم قال ودافقه على ذلك حجة بن ابي طهية وثالثاً بما اخرج ابو حنيفة بسنده الى ابراهيم قال كان صاع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية ارطال ومده بربطين قال الحافظ في الدرر الجارية هذا من اربعة ارطال قلت المرسل حماد وسما اذ لو لم يثبت ان الحجاج بن اربعة ارطال من رواه مسلم والدرر الجارية وعق له البخاري لا ينزل عن درجة الحسن قال النووي في تهذيب احكام الاثمة في الفقه والمحدث ضعف الجمهور فلم يتجأ به وولفه شعبة وقليلون وكان يارثاً في الحفظ والحكم واستدلوا ايضا بما اخرج الطحاوي فقال حدثنا ابن ابي عمران قال انا علي بن بن صاع وبشر بن الوليد وهما عن ابي يوسف قال قدمت المدينة فاخرجني الى بن ابي نافع بن فقال هذا صاع النبي صلى الله عليه وسلم فقدرته فوجدته خمسة ارطال وثلث ومحدث ابن ابي عمران يقول يقال ان الذي اخرج بهذا الى يوسف بن مالك بن انس ومحدث ابا حازم يذكر ان ما حصل عن ذلك فقال هو تحري عبد الملك لصاع عمر بن الخطاب فكان ما كانا ثبت عنده ابن عبد الملك تحري ذلك من صاع عمر وصاع عمر صاع النبي صلى الله عليه وسلم وقد قد صاع عمر على خلاف ذلك ثم ذكر لعدة اسانيد ان صاع عمر هو الصاع الحجاجي مدوي ابن ابي شيبة في مصنفه في كتاب الزكوة حدثنا يحيى بن آدم لم يثبت حسن بن صاع يقول صاع عمر ثمانية ارطال وقال شريك اكثر من سبعة ارطال واقل من ثمانية حدثنا وكيع عن علي بن صاع عن ابي اسحق عن موسى بن طلحة قال الحجاجي صاع عمر وهذا ثالثاً في اخرجه الطحاوي في كتابه ثم اخرج عن ابراهيم النخعي قال عمر صاعاً فوجدناه حجاجياً والحجاجي عندهم ثمانية ارطال بالبناء على وضع الحجاج فيفه على صاع عمر قال في ذكره عمار حقيق فيمدادى عما ذكره مالك من تحري عبد الملك بصاع عمر ان التحري لا حقيقة معه ام وفي شرح الاحياء المصنف

**مالك عن نافع** ان عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر الا القمرا الا مرة واحدة  
فانه اخرج شعيرا قال مالك والكفار اكلوها من زكاة الفطر ومن زكاة العشر كل ذلك  
بالمد الا صغرة النبي صلى الله عليه وسلم الا الظهار فان الكفارة في بالمد الا معظم من هشام

وروي عن جبره من يزيد بن ابى رباح عن ابى ابي ليلى قال غير نافع المدينة فوجدناه يزيد مكيلا على الجاهلي ومن جبره  
عن مغيرة قال ما كان يفتي فيه ابراهيم في كفارة يمين او في الطعام ستين سكيكا وناحية العشر ونصف العشر قال كان يفتي  
بمغفر الجاهل قال يروى الصاع امة قلت ورواية ابن ابى ليلى تدل على ان صاع المدينة كان زائدا على صاع الجاهل فلا بد  
ان يكون مختلفا الى اخر ما قاله قال بحر العلوم قال الامام ابو يوسف والامام الشافعي لم يثبتوا الجاهلي ومن جبره ابطال و  
ثلث رطل لما روي عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قل له يا رسول الله صاعا صاعا صاعا صاعا صاعا صاعا  
اجاب عنه صاحب البادية بان الصاع العراقي اصغر من الصاع المكي صاعا صاعا صاعا صاعا صاعا صاعا صاعا صاعا صاعا صاعا  
فيصدق على العراقي اصغر الصاعان المستقره وقال في فتح القدير لا تجوز في هذه الرواية الا بسكوته صلى الله عليه وسلم والاسكوت  
في مثل هذا ليس حجة لانه ليس في امرتي ما يستدل به الصاعا صاعا صاعا صاعا صاعا صاعا صاعا صاعا صاعا صاعا صاعا  
من الحج فقال اني اريد ان اتبعكم يا مكيان من العلم اعني فتقصدت هذه فتقصدت المدينة فساكت عن الصاع فقالوا صاعنا هذا  
صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلتم لم يحكم في ذلك فقالوا نائيك بالحجر غدا فلا أصبحت انا في محض من فصح  
من ابنا والمهاجرين والاصحاب مع كل رجل منهم مصلح تحت يده كل رجل منهم حجر من ابنة اهل بيته ان هذا صاع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فحفظ فاذا هو سواء قال في غير هذا فاذا هو خمسة ارطال وثلث ولقنا من يسر قال قرأت امرأ قويا  
فكرت قول ابى حنيفة في الصاع اجاب عنه ابن الهمام بان في هذه الرواية ما يحال فلا تقوم به حجة قلت اي البناء والاهاء  
واجاب البعض بان لا خلاف لان ابى يوسف لما يروى الصاع وجده خمسة وثلث رطل من رطل المدينة وهو اكبر من رطل بغداد  
الذي به يكون الصاع العراقي ثمانية ارطال والرطل البغدادي اصغر من رطل المدينة لان رطل بغداد عشرة رطل استرا و  
الرطل المديني ثلثون فثمانية ارطال البغدادية وخمس ارطال المدينية وثلث سواء لانهما مقدار مائة وستين استرا  
وفي فتح القدير الظاهر عدم الخلاف لان محمدا لم يذكره امة قال القاري وفي الخبر ان الصاع ثمانية ارطال واذا به ابو حنيفة  
واصحابه ولم يصح رجوع ابى يوسف الى قول مالك رده وتضعيفه ليس في رده تقدير صحة معنى على حدوث الضعف بعد خلق  
اجتهاد والجهد به وهو غير ضروري قلت فلا شك في ان الروايات في صاع الوضوء واكتسب بوافق الحقيقة اكثر من غيرهم فلذا  
اضطر بعض الشافعية الى قولهم ان الصاع الذي لماء الفضل ثمانية ارطال والذي لزكاة الفطر خمسة ارطال وثلث وبه يوزن  
ابن حنيفة وانت جبره بان معنى الوضوء والفضل على التقريب ومعنى الصدقات على التحديد فلا احتياط فيه اولى فمالك  
عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر الا القمرا لانه كان قد قوت اهل بلده بالمدينة المنورة فلذلك كان  
يرى ان الجاهل به في القمرا وكان يقتصر على اخراجه ويحتمل ان كان يحجر مع العنق من الشعر وليقت به لانه كان يرى ان القمرا  
افضل منه وان كان الشعر يحجر به وقد قال شبيب احب الي ان يخرج بالمدينة القمرا قاله الجاهلي قلت والا وجه الثاني لما  
روى جعفر الخزاز في من طريق ابى حنيفة قلت ان عمر قد اوصى الله والله افضل من القمرا فلا يحل بالمرء ان لا يعطى الا كذا كان  
يعطى اصحابي قال لما حافظ واستنبط من ذلك اجماعا كذا يروى عن اهل الاصناف التي لقيت ان بها لان التواضع من غير  
ما ذكر في حديث ابى سعيد وان كان ابن عمر قد فهم منه خصوصية القمرا بذلك امة الامرة واحدة فانه اخرج شعيرا فقط  
البخاري من رواية ابى يوسف عن نافع فكان ابن عمر يعطى من القمرا قنطرة من المدينية من القمرا فاعطى شعيرا واول ابن عمر من طريق  
عبد الوارث عن ابى حنيفة ان ابن عمر اعطى شعيرا لاهل بيته واحدا فلهذا حافظ قال مالك واكتفاهات كلها كفارة صيام  
حين في غيرهما وزكاة الفطر وزكاة العشر اى زكاة الجيوب التي فيها العشر ونصف العشر كل ذلك يجب بالمد الا صغرة  
النبي صلى الله عليه وسلم ولقد بقيت اية الاطراف الى الكفارة الظهار فان كفارة نية اى في الظهار بالمد  
الاكظم مد هشام كذا في النسخ الهندية فمد هشام بدل من المد الاكظم وفي سيا في المصنف فان كفارة نية بمد هشام وهو المد  
الاكظم وهاشم هذا هو ابن اسمعيل بن الوليد بن النيرة عامل المدينة لعبد الملك بن مروان كذا في الزرقاني وكتبه حافظ  
في التعليل هشام بن اسمعيل بن هشام بن الوليد بن النيرة الخنزوي فخره في تسببه هشام آخر روى عن ابى حنيفة

# وقت ارسال زكاة الفطر - مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يبعث بزكاة الفطر الى الذي تجتمع عنده

مرسلا ومن بعض الصحابة متصلا قال البخاري كان والى المدينة زاد غيره في خلافة عبد الملك وهو حال هشام بن عبد الملك ثم عمه الوليد بن عبد الملك وولي عمر بن عبد العزيز ذكره ابن حبان في الثقات وهو الذي ضرب سعيد بن المسيب رأسا ومقت النخاس بهشام مال ذلك ومنه قوله وهو المدايع اي الاكر قال الهامى واختلف اصحابنا في مقداره فمنهم من قال مدان الاثلثة بما يكتفى به الله عليه وسلم ومنهم من قال مدان به ا م قال ابن رشد في كفاية الطالب عن مالك بن نافع في ذلك رواية بنان اشبه بها من ذلك بمدهشام فكل واحد ذلك مدان بمد النصف الله عليه وسلم وقيل هو اقل وقيل هو مد وثلاث والرواية الثانية بمد النصف الله عليه وسلم ووجه الرواية الاولى اعتبار الشيع قالوا ائمتنا اعداء والعشاة اعداء وقال ابن العربي قد كنت اعلم ان يكون مالك على جلالة قدره واستبها فتد بمن يخالف السنة يقول في الظهار يعظم مدنا بمدهشام فجرى اسمه مدده على ان مد انه يدعة حتى رأيت ان كتب قد روى عنه حسب ما بينا في كتاب الاحكام فحوت الله عليه ا م **وقت ارسال زكاة الفطر** وفيه اربع مسائل الاولى وقت وجوب صدقة الفطر - والثانية جواز التقديم على وقت الوجوب والثالثة الوقت المستحب والرابعة التأخير من يوم الفطر وتقديم الكلام على السئلة الاولى وسببنا في على ابو ابي قريظا مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر لم كان يبعث بينا الفاضل اي يرسل بزكاة الفطر الى الذي تجتمع بهشام اهل محله ومن نصب الامام لقبضا وهو المتصين في رواية الموطا بلفظ الذي تجتمع عنده ولفظ البخاري وكان ابن عمر لم يعطيهما للذين يقولون بها قال البخاري الذي نصب الامام لقبضا وبه جزم ابن بطال وقال ابن التيمي بخلافه من قال انما فقير الاول اظهر واقعية يعني فقال بل الثانية اظهر على ما لا يخفى - وايد الجاهل فخره اي الاول بقوله ولوليه ما وقع في نسخة الصفاي عقب الحديث قال ابو عبد الله (اي البخاري) كانوا يطون للجمع للفقراء وقد وقع في رواية ابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن الربيع قلت مني كان ابن عمر لم يعطى قال اذا تعدوا العمل قلت مني ليعتد العمل قال قبل الفطر يوم اول يومين والحديث مالك في الموطا به واخرجه عنه الشافعي وقال بهذا حسن وانا استحبه يعني تعجيلها قبل الفطر ا م قلت والا وروى عن ابن الاثير في رواية البخاري هو مختار يعني كما يدل عليه ظاهر اللفظ وفي رواية الموطا المتعين مختار الجاهل وهاهنا محمولان على الجاهلين للثبني ان قوله على عمل واحد فان ابن عمر لم يعطى الصدقات لمن قبلها وهو الفقير اذا سأل احد او وجهه وان لم يجد الفقة اولى له احد من الفقراء فيبعثه لمن يجمع من العمل براءة للزكاة وتجيلا في الفراق عن الزكاة فتأمل فاد لطيف - ثم قال الجاهل ويول الضاع على ذلك اي على مختاره ما خرج به البخاري في الوكالة وغيره من ابي هريرة قال وعني رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ زكاة رمضان الحديث وفيه اداسك الشيطان ثلث ليال قبل على انهم كانوا يعملونها وعكسه الجز في فاستدل به على جواز تأخيرها عن يوم الفطر وهو محتمل الامر من ان قلت فعلى هذا الوجه فيه لاهل الفلقين ثم ذكر الهامى بهشام عدة مسائل بمناسبة للهاب يفيد ذكرها الاولى ما قاله وذلك يقتضى ان كان نصب لها الامام او من كان اليه الامر جلا يرسل اليه فيجمع عنده حتى يعطيها في وقتها حيث رأى والثانية ما قاله ايضا قال مالك واذا كان الامام عدلا فاسألها اليه احب الي وذلك ان اهل الجاهل والفاقة انما يقدرون الامام ويلطون عنه لكيلا يبيت المال يبيد فاذ كان من اهل العدل فرفع به الحقوق اليه اولى ليعطيها في نواحي المسلمين وما يعجز به من غيرهم ومما فصح حاجتهم والثالثة ما قاله ايضا فان اخرجهما من بي عليه دون ان يرسلها اجزا لانه ليست من الاموال الظاهرة التي يبعث الى الامام فيها وانما هي الى امانته من غيرهما وقال الدرر بن رديب دفعه الامام العدل ليقربها وظاهر المدونة الوجوب والرابعة لا يرسل الامام فيها من يطلب الناس بها كما يفعل في زكاة المشيمة - اما ما نصيب لذلك من شقة من اهل الدين والغفل لمن شاة وان يرسل اليه فطرة قبضا ومن ولي اخرجهما لم يطلب منه شيئا قلت وجملة به بالفروع تتعلق بمسئلة شعبة مختلفة بين الاثمة من ان الاولى تقرين الزكاة بقبضا او ادائها الى الامام قال الموفق في مستحب للسؤال ان بل تقر فطرة الزكاة بنفسه ليكون على يقين من وصولها الى مستحقها سواها كانت من الاموال الظاهرة او الباطنة قال الامام احمد اعجب الى ان يخرجها وان دفعها الى السلطان فهو جائز وقال الحسن والحول وسعيد بن جبير وميمون بن مهران يعطها رب المال في موضعها وقال الثوري اختلف لهم واكثرهم ولا تقسم شيئا اذ لم يقصوا ما هو منقوض وقروى





يحيى عن مالك أنه رأى أهل العلم يستحبون أن يخرجوا زكوة الفطر إذا طلع الفجر من يوم الفطر  
قبل أن يغدوا إلى المصلى قال مالك وذلك واسع إن شاء الله أن يؤدوا قبل الغد و  
من يوم الفطر وبعده

والقديم يوم أول يومين جاء نزل في بيت البخاري عن ابن عمر كانوا يطوفون قبل الفطر بيوم أو يومين وبه الإشارة إلى استحبابهم  
فيكون رجاءاً والتجديد بهذا القدر لا يخل بالمقصود فالظاهر أنها تتبع أو بعضها إلى يوم العيد فيستحب بها عن الطوافات في يوم  
العيد أو في نيل المغرب ويكره في قبل العيد يومين ولا يخرج في قبلها إلا وفي حاشية شرح الفتاوى أن لها خمسة  
أوقات وقت جواز وقت وجوب وقت فضيلة وقت كراهية وقت حرمة فوقيت الجواز أول الشهر والوجوب  
إذا غربت الشمس والفضيلة قبل الخروج لصلاة العيد والكرهية تأخيرها عن صلوة الأجر من انتظار قريب أو أوج  
والحرمة تأخيرها عن يوم العيد وفي البداية لم يخل الصدقة لم يذكر في ظاهر الرواية ودوى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجوز  
التجديد ستة وستين وعن خلف بن عوب أنه يجوز تجديدها إذا دخل رمضان ولا يجوز قبله وذكر الخضر في تحفته أنه  
يجوز التجديد يوم أو يومين وقال الحسن بن زياد لا يجوز تجديدها أصلاً ثم ذكر وجوه هذه الأقوال كلها وقال في آخرها صحيح  
أنه يجوز التجديد مطلقاً وذكر السنة والستين في رواية الحسن ليس على التجديد بل بوليها إن استكثر المدة أي يجوز  
والنكثت المدة وجهه أن الوجوب إن لم يثبت فقد وجب الوجوب وهو رأس السنة وولي عليه والتجديد هو  
وجوب السبب جاء في تجديده الزكوة والشعور وفارة القتل اهـ يحيى عن مالك أنه رأى أهل العلم يستحبون أن يخرجوا  
زكوة الفطر إذا طلع الفجر من يوم الفطر قبل أن يغدوا إلى المصلى قال مالك في الأكل استحباب مالك ويجوز أخرجهما في  
هذا الوقت يستحب في المسكين عن السؤال في هذا اليوم قال الموفق استحباب أخرجهما يوم الفطر قبل الصلوة لأن النبي  
صلى الله عليه وسلم أمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلوة في حديث ابن عمر وفي حديث ابن عباس من  
أدأها قبل الصلوة فهي زكوة مقبولة ومن أداها بعد الصلوة فهي صدقة من الصدقات فإن أخرها عن الصلوة تركها الأفضل  
لما ذكرنا من السنة ولأن المقصود منها الاختلاء عن الطواف والطلب في هذا اليوم ففي أخرها لم يحصل اغتنام في  
جميعه لا سيما في وقت الصلوة وبالم إلى هذا القول عطاء ومالك وموسى بن وردان وأصح وأصحاب الرأي وقال القاضي  
إذا أخرجهما في بقية اليوم لم يكن فعلاً كروى بالحصول الغنا ذهاباً في اليوم وقال سعيد بن جندب إلى ابن عمر أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أخرجهما في آخر يوم من يومين أخرجهما قبل أن يغدوا إلى المصلى فإذا انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم قسمه بينهم وقال اغتفوا من يوم من الطلب في هذا اليوم وقد ذكرنا من الخبر والمصنف في حاشية الأحكام وعلى أبي  
الاستبواب من جماعة من الصحابة والفقهاء وعداً سماهم منهم مالك والشافعي وأصحابهم وأهل الكوفة قل ولم يكن فيه  
خلاف وعلى القاضي الإجماع فيه وقال ابن حزم هو واجب فيهم تأخيرها عن ذلك الوقت اهـ وعلى الاستبواب في  
فروج الأئمة الأربعة وفي البداية لم يستحب أن يخرج قبل الخروج إلى المصلى لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا كان  
يفعل ويقول صلى الله عليه وسلم اغتفوا من يوم من السنة في مثل هذا اليوم فإذا أخرجه قبل الخروج إلى المصلى استحب للمسكين  
عن السؤال في يومه ذلك فيصلي تاريخ القلب مطبوع النفس اهـ قال مالك وذلك واسع أي جائز التثنية  
بأنه في ربيع الربذة والمصرية التي نسخها بها في غيرها بلغة التثنية أو بصيغة الجمع والضمير للناس وأما على بقية الخبر  
فذكر الجماعة للترك أن تؤدوا بصيغة الجمع والضمير إلى الناس وفي بعض النسخ المصرية أن تؤدى ببناء المجرول والضمير  
إلى الصدقة قبل الخروج من يوم الفطر وبعده أي بعد الخروج وتقديم الكلام على التجديد واختلافاً في آخر الوقت و  
التأخير وتقديم قريباً من المصلى كراهية التأخير إلى بعد الصلوة ثم قال فإن أخرها عن يوم العيد ثم ولم يمه القضاء وعلى  
عن ابن سيرين والشافعي الرخصة في تأخيرها عن يوم العيد وروى محمد بن يحيى الكحال قلت لأبي عبد الله فإن أخرجه  
الزكوة ولم يعطها قال نعم إذا أداها يوم واحد أو يومين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية أو عشرة أو عشرة  
في باقي يوم العيد بعد الصلوة ولقبها بجلود ومكوناً ثمانية أو عشرة أو عشرة أو عشرة أو عشرة أو عشرة أو عشرة أو عشرة  
بها اليوم رواه الدارقطني اهـ وفي شرح الفتاوى وبها مشقة كراهية تأخيرها عن صلوة الأجر من انتظار  
قريب أو أوجح ويحرم تأخيرها عن يوم العيد بلا عذر كحاجة ماله أو مستحقين فلأخرها بلا عذر عصى وصارت قضاء

## من لا تجب عليه زكاة الفطر - قال يحيى قال مالك ليس على الرجل في عبيد عبيدة ولا في اجيرة ولا في رقيق امرأته زكاة

فيحقيقها ويؤاخذوا قال الربيع قول مالك وذلك باسح يريده لا يقيت الاخراج والاداء بالقدرة الى المصلحة لان وقت الاداء وسبب وان كان وقت الوجوب قد انقضى او في الشرع الكبير لا تسقط الفطرة بمحض زمانها لتبنيها في الزينة كثير ما من الذي انقضت ايامه من يوم الفطر مع القعدة وفي الدر المختار تجب موسما في العمر عند اصابته بالزكاة من المبدأ بل وتجب عليه في يوم الفطر عينا فحده يكون قضاء واختاره الكمال في تحريره وهو جرح في تزوير البصائر قال ابن عابد بن قوله هو الصحيح لما عليه المتون بقوله صحيح لو قدم او اخر حتى اى وقت ادى كان يؤدى بالاقضية او بسبب في شرح الاحياء القول من منع تأخيرها من الخفية وفي البدر الخ اما وقت ادائها فيجمع الأمر عند عامة اصحابنا ولا تسقط بالتأخير من يوم الفطر وقال الحسن بن زيار خالفه في ذلك حتى مضى اليوم سقطت وهو قول الحسن ان هذا حق معروف من يوم الفطر يخصه لادائه كالأصحية وهو قول صاحبان الأمر بادائها بخلق من الوقت يجب في مطلق الوقت غير محين والماضيين يتحينان فلهذا او باخر الزكاة لا زكاة والحشر والكهف وغير ذلك وفي ادى وقت ادى كان هو دواها فاضل كما في مسائل الوهباء المستقيمة ان يخرج قبل الخروج الى المصلحة او مال الشيخ ابن القيم الى انها فخرت بالفرغ من الصلوة كما لا يصح الاضحية قبل الصلوة وعلى الشوكاني من ابن رسالة اللسان على حديث تأخيرها من يوم العيد من لا تجب عليه زكاة الفطر - قال الزكاة في هذه الترجمة لم يعمم الترجمة الاولى التي بها ويؤاخذوا زيادة في البيان للنقص على ايمان المسائل قال مالك ليس على الرجل في عبيد عبيدة كذا في الشيخ لمصرية وفي الهندية في عبيده والصواب الاول لان الصدقة واجبة على عبيده على الخلفاء يعمم في تقديره ليس عليه زكاة واما عبيد السيد فليس عليه صدقة عند مالك لانه لا يؤجرهم ولا يفتقرهم على سببهم كما قال في المدونة فانه لم يرد في وقال الياقوتى ليس عليه صدقة لان عبيد عبيد وليسوا في ملكه فانما يكونون في ملك سيدهم فينتزح عنهم بطلان ادله الحق عبيده لم يفتقر اليه فلهذا لا زكاة عليهم ولا تجب عليه نفقة فلا زكاة عليه فهم اهل المال يعني في شرح التجاري وجب (ادى وقتا من عبيد السيد به قال مالك ففى ذلك ما لا يخفى وفي البدر الخ اما عبيده للمادون فان كان على المولى دين فلا يخرج في قول ابى حنيفة لان المولى لا يملك كسب عبيده للمادون المدونين و عندنا يخرج لانه يملكه وان لم يكن عليه دين فلا يخرج بل خلاف بين صاحبنا لا زكاة له ولا فطرة في عبد التجارة عندنا وفي شرح الاحياء قال اصحابنا لا يجب على عبيد السيد ان لا يواظبوا على التجارة وان كانوا لزمته يجب ان لم يكن على السيد دين مستغرق فان كان عليهم دين مستغرق لا يجب عندنا في حنفية وعندنا يجب بناء على ان المولى يملك كسب عبيده ان كان عليه دين لا او وقال الموفق ابو عبيد عبيده فان قلنا ان السيد لا يملك بالملك فالفطرة على السيد لا لهم ملكه وهذا ظاهر كلام الخ في قول ابى الزاد وملك والشافعي واصحاب الراى وان قلنا ان ملك بالملك فالفطر لا تجب فطر لهم على احد لان السيد لا يملك وملك السيد فلهذا لا تجب فطر لهم فان فطرهم تنتج النفقة ونفقة لهم واجبة فكذلك فطرهم ولا يتبرر في وجوبها لملك الملك او ولا في اجيرة او من استأجره الخدمه وقوا ولو استأجره بالملك قال الياقوتى ولا فطرة عليه في اجيرة وان التزم نفقته لان نفقة الاجير ليست بلازمة بالشرح وانما هى اجارة تشترط في الحق كذا شرط الزيادة من الاجارة وجنسها وفي رقيق امرأته زكاة بالربيع اسم ليس قال الياقوتى وعلى الزوج ان ينفق على خادما وذلك ان المرأة لا تخلو من يكون ممن يخدم نفسها او ممن لا يخدم نفسها فان كانت ممن يخدم نفسها فليس عليها خادما وان كان لها خادم فنفقتها عليها وكذلك فطرها وان كانت ممن لا يخدم نفسها فليس عليها خادما وان كان لها خادم فنفقتها عليها وانما لا ينفق على خادما وتكمل انه غير بين اربعة اشياء ثلثة تقدمت والراى ان يخدمها بنفسه فان اختار النفقة على خادما كان عليه ان يؤدى عنها زكاة الفطر لانها تابعة للنفقة بالشرح وكذلك ان كانت ممن يخدم بالكرم من خادم واحد او قال الياقوتى على المشهور يخرجها من خادما وفي وجوبها على اكثر من خادم ان اتفقتا بشرطها فانفقها من خادمين ففطر قال الموفق فان كانت لأمرة من يخدمها باجرة فليس على الزوج فطر لان الواجب الاجرة دون النفقة وان كان

الا موه كان منهم يخذ منه ولا بد له منه قال مالك وليس عليه من كوة في احد  
من رقيقه ما لم يسلم لتجارة كانوا او لغير تجارة كمل كتاب الزكوة  
نحمد الله وعونه

لما نظرت فان كانت ممن لا يجب ابراهيم فليس عليه نفقة خادها ولا فطرته وان كانت ممن يخدم مثلها فليطعم الزوج  
ان يخدمها ثم يزوجها بين ان يشتري ابراهيم او يستأجر او يفتق على خادها فان اشتري ابراهيم او استأجر او يفتق على خادها او اخار  
الاتفاق على خادها فليطعمه فطرته وان استأجر ابراهيم فليس عليه نفقة ولا فطرته سواء اشتري عليه مؤنته او لم يشتري  
لان المؤنة اذا كانت اجرة في من مال المستأجر وان تبرع بالانفاق على من لا نفقة عليه فحكمه حكم من تبرع بالانفاق  
على اجني اء الامن كان منهم اى من عبدة العبيد يخدمه اى الرجل ولا بد له منه فيجب عليه صدقة فطرته  
قال الباقى واما الا خدام فليطعمهم اى من اخدمها ان يكون مخرج الرقبة بعد الخدمة الى ملك والثاني ان يبيع الى  
حرية فان كان رجوعها الى رقب فاختلت اصحابنا في ذلك فقال ابن القاسم وابن عبد الحكم  
لنفقة وركوة الفطر على من له الخدمة وقال يشبه ورجع اليه ابن القاسم النفقة على من له  
الخدمة والزكوة على من له الرقبة وقال ابن الما يشون ان كانت الخدمة تقول فالنفقة والفطر  
على من له الخدمة وان كان قصيرة كالوجائب والامارة فالنفقة والفطر على من له  
الرقبة وقال يحسون طالت مدة الخدمة او قصرت النفقة والفطر على من له رجب  
الرقبة ثم ذكر وجه هذه الاقاويل ثم قال وان كان العبد يرجع الى حرية فقال مالك  
لنفقة وفطرته على من له الخدمة ووجه ذلك انه يحبس في الرقب بسبب دون  
غيره فاشبه العبد الذي يملك رقبته اء قال مالك وليس عليه زكوة  
على احد من رقيقته ز او في النسخ المصرية بعد ذلك لفظ الكافر صفة لرقيقة  
والاحكام اليه لقوله ما لم يسلم اى ادام لم يسلم سواء التجارة كانوا او لغير  
تجارة فاذا سلموا وجب عليه فطرته مطلقا سواء كانوا للتجارة او لا  
وهذا الخفية ليس عليه صدقة الفطر عن عبدة التجارة مطلقا  
ويجب عن عبدة الخدمة مطلقا سواء كانوا مسلمين او كافرين لان  
الذي يجب عليه وهو الرقبى مسلم وتقدم الكلام على ذلك  
مبسوطا اعاده المصنف لمناسبة الباب كمل  
كتاب الزكوة وشرحه محمد النضر  
عز وجل وعونه وحسن توفيقه  
ظه الخير والمنة وليست هذه العبارة  
من قوله كمل الى آخرها الا في النسخ المبنية  
والله اعلم وعلله اتم واسأله  
الحون على التمام خالصا  
لوجهه الكريم  
٢٩٧ زوال القعدة  
٥٥٠ هـ  
يوم الثلاثاء

# كتاب الحج

## بسم الله الرحمن الرحيم

يكذا في جميع النسخ الموجودة عندنا بتقديم الكتاب على التسمية وتقديم الحج على المكتبة الاتية قال الزركلي  
 نعم الامام رحمه الله كان الاسلام على الموجود في النسخ الصحيحة المقررة وان كان يوجد في كثير من النسخ تقديم  
 الايمان والتذوق وكتاب الجهاد على الحج فانه لا يظهر له وجه ولا مناسبة ولا حسن تصنيف وان امكن ان يتصف  
 توجيههم لذلك بان للايمان والتذوق علما بالصيام من جهة انه قد يكلف بما وسد به فاحتماله والجهاد به نوع  
 تعلق من جهة ان الصيام جهاد للنفس على ترك شهواتها كما ان في جهاد الكفار فكذلك الذي لا ترضى بالتعب لا سيما  
 المؤدى للخطب اهـ ولقد هممنا ايضا عدة زكاث مفيدة كدربنا في هذا الكتاب الاول في هذه قال المؤلف هو في اللغة  
 القصد ومن اقليل الحج كثره القصد الى من اقله اهـ قال القاري الحج بالغت والكسر كما قرئ بها قوله تعالى ولقد على الناس  
 حج البيت في السبعة الفة القصد وقيل القصد الى ما يعلم وقيل مرة بعد اخرى اهـ وقال الخافض لعل الطري ان الكسر لغة  
 اهل نجد والفتح لغتهم ونقل الحسين الحنفى ان الفتح اسم والكسر الصدر ومن فخره وكسره اهـ قال الزجراج ليعرب  
 والكسر والاصل الفتح وقال الصنعى قرئ بها وكثر نعم على الفتح وفي ما الى الجري اكثر العرب يسرون الحاء فقط وقال ابن السكيت  
 بالغت القصد والكسر القوم الحجاج والحج بالغت الفتح من الحج وكسر الحاء والفتحة واللام اهـ وقال ابن رشد في مقدمات  
 الحج في اللغة القصد مرة بعد اخرى وقيل الحجاج طلع لانه ياتي البيت ولقد هو مطلق في يوم عرفة ثم يعود اليه لبعده لطواف  
 الافاضة ثم يعود الى منى ثم يعود اليه ثالثة لطواف الصدر فلتكرار العودة اليه مرة بعد اخرى يقال له حجاج اهـ وقال قنبر  
 الحج الحلق يقال الحج شجك وذلك ان يقطع الشعر من لوائي الشجرة ليدخل الحجاج في الشجرة فيكون المشجج فلان ماى حتى  
 قال القفال وبذلك فعله تعالى لتدخل السجدة الحرام ان شاء الله ثم اثنين مطلقين ثم كسر ومقصود اى حجاجا وعما قاله  
 الرازي في الخير والثاني في تفرقة شرعا واقتدينا في ذلك فروج الائمة الابوية ففي الشرح الكبير يوشى شرعا وقوت بوفرة  
 لينة كاشفة في الحج وطواف البيت سباجا وسع بين الصفا والمروة كذلك على وجه مخصوص باحرام وفي مقدمات ابن  
 رشد هو قصد البيت على صفة ما في وقت تعلقن به افعال اهـ وفي الدار المختار يوشى شرعا زياره مكان مخصوص في زمن  
 مخصوص لعل مخصوص اهـ وقال شارب القناع هو قصد الكعبة للنسك التي بيانه زاد الجيى اى من افعال الحج ع ش  
 فانه قد يقال ان كلامه يقتضى ان الحج لشرعي قصد الكعبة للنسك وان لم يات القاصد بالاركان او قال المؤلف  
 في الشرح اسم لافعال مخصوص اهـ وفي الروض المربع قصد مكة لعل مخصوص في زمن مخصوص اهـ والثالث في سببه  
 قال الجيى وسببه البيت لانه ايضا فاليه ولذا يجب في الحج الامارة واحدة لعدم تكرار السبب اهـ قال الخافض اجماعا  
 على انه لا يكره الا الحار من كالتزام وفي شرح القناع وكالتضاء عند افساد النطق وما حديث اليبقى الامر  
 بالحج في كل سنة اعوام فحمل على الذباب اهـ قال السيوطى في الدر اخرج عبد الرزاق في المصنف وابن ابى شيبة  
 في مسنده وابو يعلى والبيهقى عن ابى سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى  
 ان عبداً اصحبت له حمية واوصعت له في رزقه يا في عليه خمس سنين لا يذلل له حرم اهـ ثم اخرج برواية ابى يعلى عن  
 خباب بن الارت مرفوعاً بمخاض قلت ودليل الذباب حديث الاقرع بن حابس مشهور قال صلى الله عليه وسلم بل  
 مرة واحدة ممن زادهم لطويع اخرجه البوداود وسلم وغيرهما والراجح اختلفوا بل هو على الغور والترجي ذكر في  
 شرح الاصحاح عن قال انه على التراجعي والثوري ولا وزاعي ومن قال على الغور مالك واحمد واختلف  
 فيه عند اصحابنا قال ابو يوسف هو في اول ام قات الامكان فمن اخره عن العام الاول اثم وهو اصح الروايتين  
 عن ابى حنيفة كما في المحيط والحاوية وشروح الجمع وفي القنية انه المختار قال القورى وادب في مشاغلنا و  
 بالترجي قال محمد بن جواز مشروط بان لا يفوته حتى لو مات ولم يحج اعرضه ايضا ووقت الحج عند الصوابين  
 يسمى ثلثة اوجبه الاول انه يشبه للعباد لانه لا يصح في عام واحد الحج واحد ويشبه انظف لان افعاله  
 لا تسترق اوقاتا - والوجه الثاني ان ابابوسف لما قال بتعيين شهر الحج من العام الاول جملته كالمعيار ومحمد لما قاله  
 لبعده جملته كالنظر ولم يجرم كل منهما بما قال فان ابابوسف لم يجرم بكونه معيارا فقال من اخره عن العام الاول

يكون قضاء الصلاة مع انه لا يقول بل يقول انه يكون اداءه وقال ان التطوع في العام الاول لا يجوز اذ لا يكون  
 بل يقول لا يجوز وان جاز لم يجز بكونه ظرفا لقول ان من اخره من العام الاول لا ياتم اصلا لاني مدة صلاته  
 والى آخر عمره مع انه لا يقول بل يقول ان من مات ولم يتج اتم في آخر عمره فصل الاشكال ثم ان القائل بالقول لا يجوز  
 بالمسيرة والقائل بالتراخي لم يجز بل بالقرينة بل كل منهما يجوز الجوز لكن القائل بالقول لا يجوز بالمسيرة ويوجب  
 ادائه في العام الاول حتى لو اخره عنه بلا عند اتم تركه الواجب لكن لو اداه في العام الثاني كان اداءه قضاء والقائل  
 بالتراخي يمتنع جهة النظرية فلو اداه في العام الاول لا ياتم بالتأخير كون لو اخره فمات ولم يتج اتم في آخر عمره وقال  
 بعض اصحابنا المتأخرين المعتمد ان الحلف في هذه المسئلة ابتدائي فالجواب صحت على الاحتياط لان الموت في سنة  
 غير نادرة فاما في محله حكم بالتوسع لظاهر الحال في قضاء الانسان اتم وفي الرخص المربع واجيب على القول بانه اخره  
 بلا عند اتم وقريب منه ما في نيل الماربي وبسط ابن قدامة في المحقق في طاعل الغيرة وفي الشرح الكبير للزمخشري وفي فريته  
 وتزنيه خلاف قال السدوسي بعدا ذكر اختلاف اصحابهم والقول بالغورية لظنه القبول من مالك والقول بالتراخي  
 انما اخذ من مسائل وليس الاخذ منها القوي واذا علمت ذلك فقد ظهر لك ان القول بالغورية ارجح اتم وذكر الابن في  
 الاكمال للمسائل التي اخذ منها التراخي وقال الذي يكفيه الغيرة يكون من المذهب انه على الغيرة وقال ابن عويمة انما اداه  
 على التراخي - وصرح في فروع الشافعية بانه على التراخي ففي روضة المحتامين وجوبه على التراخي بشرط عندنا لا ما عند  
 الاماميين ملك واحمد فعله الغيرة ليس لاني صنفه شخص في المسئلة وقد اختلف اصحابه فقال محمد على التراخي وقال ابو حنيفة  
 على الغيرة وشطر التراخي ان لم يرد على الفعل بعد وان لا يتقضى بنزول ان كان عليه حجة الاسلام ثم نذر في سنة  
 معينة فصح ويحل منه على التعيين فذا صفة على نفسه بتعيين السنة للذكورة في نذره اتم وقريب منه ما في حاشية  
 شرح الاختراع وقال النووي في مناسكه اذا وجدت شرطا الوجوب وجب على التراخي وتأخيره لم يلحق  
 الضبط فان خشي جرم عليه التأخير على الاصح هذا حديث وقال مالك والبر صنفه واحمد والزهري يجب على الغيرة عندنا  
 اذا اقرت ان معين اذ مات عاصيا على الاصح لتعلقه اتم القاس اختلاف في مبدؤه فذهب على اقول قال القاري فصل  
 احد عشر قوله قللت جهاده فرض قبل الجيرة قال الحافظ في الفروع بوث ووفي شرح الاختراع قيل قبل الجيرة  
 حكا في النهاية والشيهور انه بعد ما قال ابن عجيبي هو المعتمد لان سائر الصادات فرضت بعد الجيرة الا الصلوة اتم  
 وجمها سنة خمس ويزم به الرافعي في كتاب الحج وكذا في المنتقى وهو صاحب نفيس فقل فيها نزلت على القول الصحيح  
 وجمها سنة ست يزعم به الرافعي في السيرة وكذا النووي وحكا في شرح المذهب من الاحتجاب وقال ابن حجر في شرح  
 مناسك الخواري صحيح النسخان في السيرة لقوله في المجموع من اصحاب وعزاه الحافظ والقسطاني وغيرهما الى الجمهور  
 لنزول قوله تعالى والزم الحج والعمرة الآية فيها والتقية ابن القيم بانها بان نزلت عام الحديبية لكن ليس فيها فريضة الحج  
 وانما الفريضة بانها عام وانما العمرة اتم وقال الخطاطوي على المراءى وفي حاشية العلامة تورج المشهور سنة ست و  
 صحيح اتم وقال القسطاني في الوهب الجمهور على انه سنة ست لتناول الاجابة في قراءة علقموسه ووق  
 ابن ابي عمير لفظه في راجع رواه الطبري باسناد صحيح عجم وحمل الامام الاكمال بعد الشرح وذا المتفق فذهب وذهبنا سنة ست  
 وذهبنا سنة ثمان قال صاحب نفيس كذا في مناسك الكرماني وذهب جماعة من العلماء وقال ابن حجر في شرح مناسك  
 النووي او سنة ثمان كما قاله الماury وذهبنا سنة تسع صحه عياض كافي الخمس والقول على كافي الصفي ويزعم  
 صاحب الدر المختار وعلى ابن عابدين عن غيره ليس بيد من ادعى التقدم بدليل ويزعم صاحب الروض المربع  
 وذهبنا سنة تسع او عشر حكاه القتيبي عن امام الحرمين ويزعم ابن القيم في الهدى وعزاه الى غير واحد من السلف  
 وذهبنا سنة عشر قال الخطاطوي على المراءى قيل فرض قبل الجيرة ويؤيد بعدا قوله بعضهم انه فرض سنة عشر اتم  
 والاس في سبب تأخيره صلى الله عليه وسلم الحج بعد نزوله على قول من قال بالتأخير لكونه الفريضة على القاري عن ابن  
 العام ان تأخيره عليه الصلوة والسلام ليس بتحقيق فيه لقرض الفوات وهو الوجوب للغيرة لا ان كان يعلم انه يعيش حتى يتج  
 ويكتم الناس مناسكهم كيد للتبليغ قال القاري والا فانه عليه الصلوة والسلام اخره عن سنة خمس او ست لعدم فتح  
 مكة واما تأخيره عن سنة ثمان فلا بل النسي واما تأخيره عن سنة تسع فليذكرنا في رسالة سماه بالتحقيق في موقوفه لصلين  
 قال ابن رشد في مقدمات اما قول من قال ان حجة اليمامة كانت تطوفنا لانج في ذي القعدة قبل وقت الحج على  
 النسي وانه صلى الله عليه وسلم انما اخرج الى عام حشره ليو قعه في وقت فليس ذلك عندى صحيح بل حج الى مكة في ذي القعدة

هو وقت حينئذ مشددا ودينا قبل ان ينسخ النسخ ثم رجع صلى الله عليه وسلم في ذي الحجة من العام المقبل وانزل الله  
 انما النسخ زيادة في الكفر فنسخ ذلك النسخ ولما كان الحج فرض في ذي الحجة ونسخ النسخ من فرض الحج قبل رجع الى مكة  
 لما رجع الى مكة في ذلك العام الا في ذي الحجة ولا لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك العام لو شاء فيه فاصحح انه  
 انما اخرج الحج في ذلك العام للمرأة الذين كانوا يطوفون بالبيت من المشركين حتى يذهبوا اليهم في ذلك ما جاء في الحديث لا  
 ليوقعه في ذي الحجة اذ كان حاضرا على ان يوقعه في ذلك العام في ذي الحجة او في غيرها لاختار فرض سنة تسع وانما اخره  
 عليه الصلوة والسلام ليعرف ان ذلك من علمه ببقاء حيا تليكم القبلة الحج قال ابن عابدين قوله ليعرف ان ذلك من علمه ببقاء حيا  
 قوات الحج او نحو ذلك من المشركين على اهل المدينة او نحو ذلك من المشركين على اهل المدينة او نحو ذلك من المشركين اذ كان  
 لهم عهد في ذلك الوقت اذ قلت اول اجل النسخ كما تقدم اولان للمشركين كانوا يطوفون عراة فحرموا على طعنهم - والسراج  
 اختلفوا هل كان واجبا على الامم السابقة ام لا ففي شرح الاقناع يجوز ان الشرائع القديمة روي ان آدم عليه  
 السلام لما حج قال له جبرئيل ان الملكة كانتا يطوفون قبلك بهذا البيت بسبعة آلاف سنة وقال صاحب التفسير  
 ان الاول من حج آدم عليه السلام وان حج اربعين سنة من الهند ما شيا وقيل ما من بني الاصحاح وقال ابو اسحق لم يبعث  
 الله نبيا بعد ابراهيم الا وقد رجع البيت وادعى بعض من الف في المناسك ان الصحيح انه لم يبعث الا على هذه الامة او  
 وقال ابن حجر في شرح قول النووي في المناسك هو خوارق انبياء ظاهرة ان سائر الانبياء حجوا وقيل عروة بن الزبير  
 بلغني ان آدم ولو عاها دون وجوده وصاح لا اشتعاها ما عرفوها ثم بعث الله ابراهيم ثم علم مناسك ثم لم يبعث الله نبيا  
 بعده الا محمدا فمن بان ما في احاديث كثيرة ان هو وصاحيها ويقول جماعة ان جميع الانبياء حجوا او نكحوا عليه  
 صاحب البيان وابن الرفعة والزميري حيث قالوا لم يبعث الله نبيا الا حج البيت او في رفته المحتاجين برون الشرائع  
 القديمة يحكي بعض الاحمال المطلوبة اما جميعها بالبيت اخصصة فمن خصصها بذه الامة وقيل ما من بني الاصحاح  
 ذكر في ما مشد قوله ما من بني حتى هو وصاحيها على المحتد حتى عيسى عليه السلام فقد اخرج ابن عساکر عن ابن ابي  
 طلوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ رآه يتبعه صا ح شيئا ولا تراه فقلت يا رسول الله رأيتك صا ح  
 شيئا ولا تراه فقال ذاك اخي عيسى من حج اتفق تر حتى فرغ من طوافه فسلمت عليه او وقال القاري اختلف  
 في ان الحج كان واجبا على الامم قبلنا ام وجب على من بعدهم بنوا لئلا الاظهر الثاني واعتبر ان الحج الاول مستل لبقوله ما من  
 بني الاصحاح فمن الشرائع القديمة وجاء ان آدم عليه السلام حج اربعين سنة من الهند ما شيا وهذا ما ترى للاصحاب  
 فيس على الثابتة والاشد لغيره والما يدل على انه مشد حد فها من الانبياء ودون انهم قد رجعوا على الصلوة والسلام لما حج عصفان  
 ان الكلام انما هو في الامم قبلنا ولا يبعد ان يكون واجبا على الانبياء ودون انهم قد رجعوا على الصلوة والسلام لما حج عصفان  
 في حجة الوداع قال تقدم به هو وصاح على بكرين احمر من خطمها اللبيف وازهرهم الاحياء والارديم الحمار يملون بحجون البيت  
 الحقيقي رواه احمد في المناسك في حكم الحج قال النووي في مناسك ان اصل العبادة الطاعة والعبادات كلها لها ما كان  
 قطعا فالشرع لا يامر بالعبادة ثم من العبادة فلهما المكلف وقد لا يفهمه فالحكمة في الصلوة التواضع والخطوع وتظهار  
 الافتخار الى الله عز وجل والحكمة في الصوم كسر النفس وفي الزكاة مواساة المحتاج وفي الحج اقبال العباد خضعت احمر من  
 مسافة بعيدة الى بيت فضله الله تعالى وشرفه كاقبال العبد الى مولاه وذللا ومن العبادات التي لا تقسم معانيها النسخ هو  
 الرمي فكلف العبد بها ليمتثلها فان هذا النوع لا يمتثل لنفسه ولا لنفسه فلهذا لا يمتثل عليه الجوار امتثال الامر  
 ولكل الانقياد لهذا لشدة خضعة ليرت بها الحكمة في جميع العبادات او وقال شيخنا الهادي في حجة الله  
 اعلم ان حقيقة الحج اجتماع جماعة عظيمة من الصالحين في زمان يذكر حال النعم عليهم من الانبياء والصديقين والشهداء  
 والصالحين ومكان فيه آيات بيّنات قد تصدح جماعات من ائمة الدين المعقلين الشاهن الله تضرع من اربعين  
 واربعمين من الشرائع وكثير الخطايا فان اهم اذا اجتمعت بهذه الكيفية لا تخلف عنها نزول الرحمة والمغفرة وقوله  
 الله عليه وسلم ما روي الشيطان لو كان هو في يومه اصغر ولا اذخر ولا اعظم منه في يومه حرفة الحديث واصل الحج  
 موجود في كل امة لا بد لهم من موضع يتبركون به لما رواه من ظهور آيات الله فيه ومن قرأ بين وهيات ما توفى  
 عن اسلامه يلتزم من انما تذكر المعقولة او ما كانوا فيه واصل ما حج اليه البيت الشريف آيات بيّنات ربنا بهر  
 صلوات الله عليه المشهود له بالخبر على السنة الاكثر الامم بامر الله ووجهه بعد ان كانت الارض قفر اذ ليس  
 غيره محجج الا فيه اشراكه واخراج الامم الاصل له من باب الطهارة النفسانية للحل بل يوفق لميزل الصالحين

يعظمونه ويحجون فيه ويحرمون بذكر الله تعالى ذلك يجب على جميع الملوك السفلية ويعطف عليه دعوة الملائكة على الحكمة  
 لا اله الا هو فاذل به قلب الواحش على نفسه وقد شابهت ذلك رأى من ومن باب ذكر الله تعالى رؤيته شعائر  
 الله وتخليها فانها اذا رؤيت وذكر الله كما يذكر المزمع الا سيما عند التزام بساكنة عظيمة وقود وودود متنبه  
 والنفس تنبها عظيما واما لاشتاق الابن الى ربه كشد شوق فيحتاج الى شئ ينفض به شوقه فلا يجده الا في الحج وكما  
 ان الدولة تحتاج الى عرضة ليدرك مدة ليعلم الناصح من الفاسق والمفاد من المتبرد من لغف الصيت وتكون الحكمة و  
 يتعارف اهلها فيما بينهم فلذلك الملك يحتاج الى حج ليعلم الموفق من المذنب ولينظر دخول الناس في دين الله اذ جاءوا  
 ليرى بعضهم بعضا فيستفيد واحد من بعض عند ذلك فاشرب انما كتبت بالاصحابة والراعي ١٣ وقال ايضا  
 في موضع آخر لاصحاب المرجعية في الحج امور منها اعظم بيت الله فانه من شعائر الله وعظمته هو اعظم الكثر ومنها تحقيق معنى  
 الوحدة فان لكل دولة اولو امر اجتمعوا يتواردهم الاقاصي والا والى ليرى بعضهم بعضا فيستفيد احكام الملكة ويعلموا شعائر  
 والحج عرضة المسلمين وظهر شوقهم واجتماع جنودهم وتنويه ملتزمهم وقوله تعالى واذ جعلنا البيت مثابة للناس واما  
 ومنها ما هو اقرب ما توارث الناس من سيدنا ابراهيم واسماعيل عليهما السلام فانها امانة الملكة العظيمة وتكون به كلتها وهو  
 قوله تعالى لمتا ابراهيم وابراهيم من الواجب المحافظة على ما استفاض من امانتها فحصل القطرة ومنا سب الحج وهو في اصل  
 الله عليه وسلم ففعل على مشاعرهم فالحكم على ارض من ارض ابراهيم ومنها اصطلاح على حال تحقيق بهما ليرى لهما  
 وحاشيتهم كمنزلة منى والمبيت بمنى لعدة فانه لو لم يصطلح على مثل هذا الشئ عليهم ولو لم يصطلح عليه لم يجمع كلمتهم عليه من نعيم  
 واستقامتهم ومنها العمل الذي تقام بان صاحبها موجد تاج الحج من منى بالملء العظيمة مشاكرته على ما هم على احوال هذه  
 الملكة بالاسس بين الصفا والمروة ومنها ان اهل الجاهلية كانوا يحجون وكان الحج اصل نعيم ولكنهم غلظوا اصل ما هي مأخوذة  
 عن ابراهيم عليه السلام والماضي اختلاف بينهم وفيها مشرك لغير الله تعظيم سبب وتالفة وكلاهما لئلا الطاغية وتعليم  
 في التمسك بالمشرك بل بالاشرك كما هو كذا ومن منى هذه الاعمال انما ينبغي فيها ويؤكد في ذلك واعمال الا نظروا فخر او  
 جمل القول خمس من قطان الله فلا يخرج من حرم الله وخبر ذلك من اخرها فاذكر ما شئنا وذكر ايضا ما روي في البطايع  
 قلت ومنا سب الحج كلها مبني على عدة امور الاول اظهار الوحدة بخلافه لئلا والثاني اظهار العشق الى حضرة فانه  
 تعالى وتقدس كما انه محبوب ومجود لصبيده كذا كذا محبوب ومفضل وحشا كذا كذا يخفى على من اذق الله تعالى حرمته من  
 شربا حبه رزقي الله تعالى شيئا منه بلطفه والثالث فيه تنبيه الى الرحيل من دار الفناء الى دار البقاء فحق كل  
 شئ من اعمال الحج وادوات الحج الى ذلك واكر الحج اجتماعهم على حالة واحدة ليستوى فيها الامراء والفقراء فادوجب  
 للاتحاد والاقوية عليهم فلهذا الملكة العظيمة البيضاء اما الاول والراعي نظائر في كل امر من امور الحج والاثاني والثالث  
 فيمتاحان الى مراد في احوال الاموات والعشاق فليس امر من امور الحج الاول تشبه خاص بها لا يسع تفصيل الكتاب و  
 مؤلفا حرم من ان يتكلم في الاسرار والتمسك في فضل البيت ومشرا فته وتخصيصه ويمنع قوله تعالى ان اول بيت الاله  
 وكل القاري من محال التنزيل اختلف العلماء في قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس فقال بعضهم هو اول بيت  
 ظهر على وجه الماء عند خلق السماء والارض خلقه الله تعالى قبل الارض بالف عام وكانت زبدة بيضاء على الماء فحيث الارض  
 من تحتها يراى قول عبد الله بن عمر ومجاهد وقتادة والسري وهو المشهور وقال بعضهم هو اول بيت بني في الارض روى  
 عن علي بن الحسين ان الله تعالى وضع تحت هرش بيتا وهو البيت المعمور وامر الملكة ان يطوفوا به ثم امر الملكة الذين  
 هم سكان الارض ان يبيتوا ببيتاني الارض على مثاله وقدره فبنوا اوسه اطرا ح وامر من في الارض ان يطوفوا به كما  
 يطوف اهل السما ببيت المعمور وروى ان الملكة بنوه قبل خلق آدم بالفي عام فكلوا من ثمره فلما حج آدم ثقلت الملكة  
 به فحج فحجها ببيت الله بالفي عام و قد سبط الرازي في تفسيره ما يتعلق بالاية الشريفة ان اول بيت وضع للناس  
 الذي بكة مبانكا وهدى العالمين فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا وقال ابنه تعالى لما قال في  
 الاية المقدسة فاتبعوا مله ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين وكان من اعظم شعائر مله ابراهيم ذكر في هذه الاية تنبيه  
 البيت ليخرج عليه ايجاب الحج واختلف في ان البيت اول في الوضع والبناء او اول في كونه مباركا وهدى وذهب  
 الى كل من القولين جماعة من المفسرين وذكرهم الرازي ثم قال ولذا ثبت ان المراء من هذه الالوية زيادة الفضيلة و  
 المنقبة فلذلك هبنا وجه فضيلة البيت فالاول الفقت الا على ان باي البيت هو التحليل عليه السلام وباي  
 بيت المقدس سليمان عليه السلام ولا شك ان تحليل اعظم درجة منه فمن به الوجه محجب ان يكون البيت مشرف

من بيت المقدس وقد امر الله عز اسمه الخليل ليعازة فقال واذا لولا ان ابراهيم مكان البيت ان لا تشرك في  
شيئا وطريق بيتي للظالمين والظالمين والظالمين اسجدوا للمبلغ لهذا التكليف جبرئيل عليه السلام ولذا قيل ليس في العالم  
بناء اشرف من الكعبة قاله ابو الملك الخليل واليهندس جبرئيل والهائي الخليل واليهندس اسمعيل ومن الفضائل  
فيه مقام ابراهيم وهو الحجر الذي وضع ابراهيم قدمه عليه فحمله الله لاطمين حتى قاص فيه قدم ابراهيم عليه السلام وهذا ما لا يقدر  
عليه الا الله سبحانه ولا يظفر الا على الانبياء ثم لم يرفع ابراهيم قدمه على الصلابة بل رفعه مرة اخرى ثم ان الله تعالى اتى الخليل  
بالحجر على وجه الاستمرار والردم هذه آيات عجيبة ومجرات باهرة انظر الى الله سبحانه في هذا الحجر ومن الفضائل ايضا قلته  
ما يتحقق فيه من حصى الحجار فانه منذ الاف سنة وقديرا يبلغ من برى الجبار في كل سنة ستامة الف انسان كل واحد منهم سبعين  
حصاة ثم لا يرى هناك الا ما لا يجمع في سنة واحدة المكان فخر كثير وليس الموضوع سيل ماء ولا مهب رياح كثيرة وقد جاء  
في الآثار ان من كانت حجة مقبولة رخصت حجارة حجرة الى السماء ومنها ان الطيور تترك المرور فوق الكعبة عند طيراتها  
في احوال تحرف عنها اذا وصلت الى ما فوقها ومنها ان هذه الحجارة لا تؤذي بشيء من الكلاب والقطا ولا الصقار  
فهي الكلاب والوحوش وتلك خاصية عجيبة والفضا من سكنة مكة امن من الهيب والفاقة وهو بركة دعا ابراهيم حيث  
قال رب اجعل هذا بلدا آمنا وقال تعالى في صفة امته اولم ير انما جعلنا عربا آمنا ونحفظ للناس من حوجهم وقال عز  
اسمه فليجسد وارب بالبيت الذي لهم من حوج وآمنهم من خوف ولم ينقل ان ظاهرا دم الكعبة وخرب مكة بالكلية  
والمايت المقدس فقد بدمه مختصرا بالكلية ومن الفضائل ايضا ان صاحب القيل وهو بركة الاشرم لما قاد  
الجيش لخراب الكعبة وعجز قرش من مقاومت ارسى الله عليهم طراويل تحمل اعمار تزيينهم وكانت في غايه الضعف فبذره  
آية باهرة دالة على شرف الكعبة قال قيل لم لا يجوز ان يكون كل واحد منكم موضع من موضع مكة بحيث لا يعرف احد مكان  
الامر في تركيب الطلسمات مشهور يقال كان طلسمات لاسر الطلسمات فانه لم يحصل لشئ سوى الكعبة مثل هذا القول  
الطويل في هذه المدة الضخمة وشهد بذلك من الحجرات فلا يمكن ههنا سوى الانبياء ومن الفضائل ان دعاء اسمه وفيها اودان  
غريزي نزرع واحلته فيه بوجه الاول قطع بذلك جهاد اهل حرم من سواه فلا يتكلموا عليه الثاني لا يسكنها احد من الجبابرة  
والا كاسرة فانه يريدون طيبات الدنيا فالمقصود تنزيهه بالمرضع عن لوث اهل الدنيا والثالث لئلا يقصد باحد  
للمجارة بل يكون ذلك محض العبادة والرأع انظر تعالى في ذلك شرف الفرح حيث وضع اشرف البيوت في اقل المواضع  
تصبيها من الدنيا والحاس كانه قال لما لم اصل الكعبة التي هو موضع خال من جميع نعم الدنيا لذلك لا جعل كعبة الموضع التي كل  
قلب خال من محبة الدنيا وهذا ما يتحقق بفضائل الكعبة وظهر منها انها اهل بيت وطلع للناس في التواضع الفضائل والثناء  
ولعل قول يهود ان بيت المقدس افضل واشرف من الكعبة وقيل تعالى للذي بكة ولا شك ان المرامنة مكة فقيل  
ان الباء واسم حرم فان مقام الحجز لتمام كل واحد منهما مقام اخر يقال ضربة لازم وضربة لازب ويقال داهم وداشب و  
راقم وراشب وفي اشتقاق بكه وجبان الاول انه من الكعب الذي هو عبارة عن دفع البعض جثا ولذا قال سعيد بن جبير  
بذلك لا يخرج من دموع من الطوبى والثاني سميت بها لانها تنكب اعناق الجبابرة لا يريد باجبار السوء الا انكفت عنقه وفي  
اشتقاق مكة وجوه الاول انها من تلك الذنوب التي تزيلها والثاني لاجتماع الناس من كل جانب يقال انك الفصيل  
اذا استقصى ما في ضرع امه والثالث سميت لقلة ما بها لان ارضها امسكت ما فيها والرابع انها في وسط الارض والحيون  
المياه كلها تنبع من تحت مكة فالارض كلها تنبع من ما بها ومنهم من فرق بين مكة وبكة فقال بعضهم بكة اسم للسجدة ومكة اسم  
للبلد والاكثر وكنة اسم للسجدة وبكة اسم للبلد الاخر باسطة الرأسي من نفسه الاية وقد وصفه عن اسمه بقوله لما كان فيها  
من البركات التي لا تقصى عجايبها ولا شك ان من دخله فقرأ بالاسم كان آمنا من النار وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من  
دلت في احوالهم من لوث يوم القيمة آمنا قد سماه عز وجل بالبيت الحقيق اما بعض القدماء فيرجع الى قوله اول بيت وضع قاله  
الحسن اولاه الحق من الجبابرة فلم من جبابرة الى بلدهم فنه الله عز وجل ويحول ابن عباس وابن الزبير وروى فروقا  
وسلط الحجاج لم يكن يقصد البيت اولاه لم يملك قط قاله ابن عيينة اولاه من الحق قاله جاهد اولاه بيت كريم من قوم  
عناق الطير والحيوان والعاشرة في تكثير الحج لظلالها واسمها شهيرة والبحث فيها طويل لا يسع به الا جزاء وجاهد شيخنا والدرى  
البحث في ذلك فيما يحكمه من شجرة وقلب وقته الحافظ الحجة مولانا رشيد احمد الجوبى قدس سره فيما قرره على الجواب الثاني  
من الترتيب الموسوم بالوكب الدرر في باب ما جاء في مثل اهلوت اسد فرج اليه لوشنت التفسير والمجلة ان اكرطيا  
في تكثير الذنوب وتيمم المعاصي عالاخصي كثره كاحداث البهوه وغروب الخفايا من غسل الاعضاء وجاهد في المشي الى الساجد







أخا ولدت محمد بن أبي بكر بالبصرة فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرها فلتغتسل ثم اغتسل ثم قال مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن أسما بنت عميس ولدت محمد بن أبي بكر بن أبي الحليفة فامرها أبو بكر أن تغتسل ثم اغتسل مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يغتسل إذا حواه قبل أن يخرج ولد خوله

أما ولدت محمد بن أبي بكر الصديق أبو القاسم من امرأة الصبيانية كان من تنسك قرش وولاه علي بن أبي طالب مصر وكان ربه يمه فتمت له أصحاب موته سنة ثمان وثلاثين وأمره كذا في رجال جامع الأصول والأكمال زاد وأمره في بيعة جمار بالبصرة يقع للخدمة والمقدم في التيمم وفي رواية أبي داود وأبى القاسم أسما بالشفعة وعلى الشيخ في البذل من التيمم وفي رواية بنزي الحليفة هذه الروايع الثلاثة متعارفة فالشمعة بنزي الحليفة والبيدة بنزي الحليفة وسما في رواية أبي الحنفية فذكر ذلك أبو بكر الصديق لرسول الله صلى الله عليه وسلم يعني كيف قطع قال المهاجي يحسن أن يسأل ابن القاسم الذي يمت منه صفة الصلوة والصوم يمت منه صفة الحج فبين صلى الله عليه وسلم أنه لا يمتني أربع ويحسن أن يسأل عن اغتسالها للأحرام أن علم أن أحرامها بالحج صحيح فأتى أن الغسل من منع الغتسل الذي يوجب حكم الطهر فقال صلى الله عليه وسلم مرها فلتغتسل فيه غسل الغتسل للأحرام وأن لم تطهر وفي حكمها الحائض في الغتسل لا للطهارة قال القاري ولذا لا يمت منه التيمم وسما في الحديث الذي في أن الحائض عند الخطأ التشبه بالطاهرات ثم لم يمتل بقوله من الأباليل لعل الأوامم وفي الشرح للصربية بالأرقام والحنفي واحد أي تحرم وتلي فيه صفة أحرام الغتسل وفي حكمها الحائض وأولى منها ما يجب أن يمت منه ركنا في أمم الحديث وزاد ما عليه ببيان الظن ولذا أصبح صومه ونها طهارة الزكاة في وقال أيضا اختلف الأصوليون إذا امر الشارب فغسله أن يامره فيقول أن يكون آخر ذلك التيمم لا وأخذه ابن الحاجب وغيره **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب مرسل أن أسما بنت عميس زوجة الصديق الأكبر وبها واقفة يحيى بن سعيد ورواه الزهري لما رواه ابن وهب عن الليث بن سعد بن يزيد عن محمد بن الحارث أنهم أخبروه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أسما بنت عميس فتمت أي أمرها على لسان أبي بكر وليت محمد بن أبي بكر بنزي الحليفة - قال البيهقي وفي الحديث المتقدم بالبصرة ليسا مختلفين لأن البيدة متصلة بنزي الحليفة وحسن أن يكون منزل أسما مع أبي بكر وصيتهما بها فتسبب الراوي ذلك إلى الحليفة لأنها كانت المقصودة بالنزول فيها ولعل أبا بكر يرضى قصد النزول في ناحية منها لا لأمر من الناس كسما لما جاز به إلى الولادة أو وقطعها من محلها فتمت بالبصرة بالبصرة والناس ونزل صلى الله عليه وسلم بنزي الحليفة حقيقة فسمى منزل الناس كلهم باسم منزل أبيهم فامر أبو بكر لأمه صلى الله عليه وسلم أن يامر بها أن تغتسل ثم يسل قال الخطابي فيه استحباب التشبه من دبل التعصير بأهل الفضل والكمال والافتقار بأفخاذهم طحا في ذلك من جهة رجمهم ورجاء مشاركتهم قال في الدين بنزائيل على أن الحائض عنده في اغتسالها التشبه بأهل الكمال وبن الطاهرات والظاهر أنها لم يمتل في ذلك الذي شرع الغتسل لأجل وهو التنظيف ولعل لركبة لرفع إذا من الناس وبذلك علله الرافعي ولا يرد عليه التيمم عند الحج لأن التنظيف هو أصل مشروعه لا إمام فلا ينافيه قيام التراب مقامه لأنه يقوم مقام الغسل الواجب فأولى المستحسن وبعد استمر الحكم قد لا توجد طهارة في بعض الأحوال **مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يغتسل إذا حواه قبل أن يخرج ومنه عند الحج وما الذي لم يقل به فلا يرد عليه **مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يغتسل إذا حواه قبل أن يخرج وقدم أنه سنة مؤكدة إجماعا حتى قيل بوجوبه ولعله كذا أيضا في الدخول إلى الصلوة المراجعة إلى ابن عمر وفي الشرح المصربة لدخول مكة وفي رواية أبي بكر بن نافع حتى إذا جاءه الطوى بات به حتى يصبح فاذا صلى الفجرة اغتسل و يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك رواه البخاري قال المهاجي إضفاء الغسل إلى دخول مكة وإن كان مقصوده الطهارة لا يغتسل عند دخول مكة ليتصل الدخول بالطهارة والغسل في الحقيقة للطهارة ودون الدخول ولذلك لا يغتسل الحائض ولا الغتسل لدخول مكة لتغير الطهارة عليها **مالك** وفي الشرح الكبير للرد روي عن الغسل لدخول غير حائض والغتسل مكة بطوى لأن الغسل في الحقيقة للطهارة فلا يرد به إلا من يصح منه الطهارة وقوله بطوى حقه أن يقول ويطوى لأنه مندوب ثان **مالك** وهذا عند المالكية وأما عند الحنفية فحج شرع للناسك للقاري وبذلك الغسل



عن ابيه ان عبد الله بن عباس والمسور بن مخرمة اختلفا بالابواء فقال  
عبد الله بن عباس يغسل المحرم رأسه وقال لمسور بن مخرمة لا يغسل المحرم رأسه  
قال فارسلني عبد الله بن عباس الى ابني ايوب الانصاري قال فوجدته يغتسل بين  
القرنين وهو ليس بوثوب فسلمت عليه فقال من هذا فقال انا عبد الله بن حنين ارسلني اليك  
عبد الله بن عباس اسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم

اخرجه احمد واسحق والبيهقي في مسانيدهم وفي رواية ابن جرير عن عبد الله بن مسعود عن ابي ابيهم اخبره عن ابيه  
عبد الله بن حنين عن ابي عبد الله بن عباس قال المطلب قال المأظف وفي رواية ابن جرير عن زيد بن اسلم عن ابي ابيهم بن جابر  
ابن حنين عن ابي عبد الله بن عباس اخبره ان قال مولى ابن عباس وقد اختلف في ذلك والمسور بن مخرمة كان مولى ابيهم بن جابر  
له النبي صلى الله عليه وسلم فاولاده موال له ان عبد الله بن عباس مهر الامة والمسور بن مخرمة بن مسعود بن مخرمة  
يفتح اليهم وسكون النخاء المجبة وفي رواية ابن جرير عن هذا في حادثة كنت مع ابن عباس والمسور بن مخرمة اختلفا بهما انزلان  
بالابواء انفتح البصرة وسكون الموحدة والمجدل قرب مكة وعنده بلدة عتسب اليه قيل سمي بذلك لوبائه وسهو على القلب  
والاقليل والابواء وقيل لان السيول تنبوءه اى تحله قال يا قوت الجوى وهذا الحسن وقيل لصلاته من الابواء او احوال كانه  
يجمع بود هو الجمل الذي يحس ترابه الناقة فتد عليه اذ مات ولدا ابو جع لوى قرية من اعمال الفرج من المدينة وبها قبر  
آمنة ام النبي صلى الله عليه وسلم وقال الزرقاني جبل بينه وبين الحنفية على المدينة ثلثة وعشرون ميلا قال المأظف وفي  
رواية ابن حنينة بالخرج وهو يفتح اوله وسكون ثمانية قرية جامعة قريبة من الابواء فقال عبد الله بن عباس يغسل المحرم  
رأسه وقال لمسور بن مخرمة لا يغسل المحرم رأسه قال اليها بما اختلفا فاجعل ان يكون يحسن المذاكرة بالعلم ويجعل ان  
يكون احدهما حل من ذلك ما انكره الاخر قال الابن والظن بهما انها لا تختلف الا اكل منها مستند فاستند لمسور الاجتهاد  
ومستند ابن عباس النص ولذا رجع اليه المسور قال عياض ودل كلامهما انها اختلفا في تحريك الشعر اذا خلعت في غسل  
المحرم رأسه في غسل الجذبة ولا يد من حب الماء فقامت المسوران ان يكون في تحريكه باليد فكل بعض دواب او طير مما قد  
به اذا ثبت ان المسور كان قائما يجاز غسل رأس المحرم المحجب ولا يجزئ ان يكون في طهره بالمجروح الذي يغير الماء رأسه  
الا ان سوال عبد الله بن حنين بالكيفية يؤيد ما قاله عياض وسيا في البسط في سوال الكيفية قال يعني ابن حنين  
فارسلني عبد الله بن عباس الى ابني ايوب انصاري الصحابي قال اليها بما اختلفا من ارساله اليه يسأله ان  
عبد الله بن عباس علم ان هذا ابني ايوب من ذلك علما ولو لم يعلم ذلك لادسل اليه ليسئله بل عنده علم من ذلك قال  
ابن حنين فوجدته يغتسل قال اليها بما اختلفا لم يعلم اغتساله بل كان واجبا او غير واجب قال الابن وتترجم عليه في بعض نسخ الام  
كيف يغسل المحرم نفسه من الجنابة وليس في الحديث بيان لذلك ولا في اغتسال ابني ايوب لاي شيء كان ا بين  
القرنين انفتح النخاء ثلثة قرن وبها الخشمتان القامتان على رأس البيرة وشبه جان البناء ويد بينهما خشيعة يخرج  
عليها الجبل المستقي ويعلق عليها البكرة وقال القسبي بما عارضتان تمنحان من حجارة او حصى على رأس البيرة من جانبيها  
كان كارتاس عشب بها ن كان وبجوكستر وفي المنع المصرية وهو مستتر بثوب الظاهر ان المارد منه النطاء علقه بجذبه  
وكتب شيخ الرافضيا علق على ابني داود اى لجل الشمس والبرج والظهار وغير ذلك لاجل الستة لانه لم يكن عريا تاكلا يوصيه  
قوله فطاه فسلكت عليه قال اليها بما سلم عليه ويوجد في تلك الحالة لانه احتاج الى محاطة فمها لانها الحال التي ارسل الي  
سؤال عنها فاستفتح كلامه بالسلام عليه قال عياض والنزوى وغيرهما فيه جواز السلام على المظهر في حال طهرته بخلوات  
من هو على الحدث وتقبية الولى العرايا في لم يهرج بانه ر عليه السلام بل الظاهر انه لم يرد لقوله فقال من هذا  
ببقاء التعقيب الدالة على عدم الفصل وقيل يحل رد السلام وترك ذكره لوضوحه والظاهر ان قوله الثاني ان اقرب  
ليصراك انجر فافلق اى ضرب فافلق فقلت انا عبد الله بن حنين ارسلني اليك عبد الله بن عباس  
اسألك وفي رواية لياك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم قال اليها بما اختلفا  
انظروا اختلفا فيه لانها اختلفا بل يغسل المحرم رأسه اولا ولم يختلفا في صفة غسله لان ذلك لا يكون الا بعد

قال فوضع اليوب يداه على الثوب فطأ طأه حتى بدا الى رأسه ثم قال لا تسان يصب  
عليه أصيب نصيب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فاقبل بهما وأدبر ثم قال هكذا  
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل

[illegible]

مالك عن حميد بن قيس المكي عن عطاء بن ابي رباح عن عمر بن الخطاب قال  
 ليعط ابن منية وهو يصيب على عمر بن الخطاب ماء وهو يغتسل اصيب على راسي فقال  
 لي على تريد ان تجعلها لي ان امرتني صبيت فقال عمر بن الخطاب اصيب فلن يزيك  
 الماء الا شععا مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا دلى من مكة بات بدى  
 طوى بين الثنيتين حتى يصم ثم يصلي الصبح ثم يدخل من الثنية التي با على مكة

١٨٠ ماريك ابدا الى لا اجد ذلك وفي الحديث من الغدا فغير ما تقدم مناقرة الصحابة في الاحكام ورجوعهم الى الخصوص وقبولهم  
 للحج الواحد ولو كان تابعا وان قول بعضهم ليس بحج على بعض وغير ذلك **مالك** عن محمد بن قيس ولفظه اخبرنا محمد  
 ابن قيس ان النبي من عطاء بن ابي رباح **طبع** الرأه الهبله ونفع الموعدة واسم النبي رباح **اسلم** القرشي مولاهم **ابن** الجهم  
 لفته فقهه فاضل لكنه شتر الارسال من رواة الستة مات سنة ثمان مائة على المشهور كذا في الترتيب وعن ابي حنيفة في حديث  
 فممن له من افضل من عطاء وعن ابن عباس اذ كان يقول يتخونني الى ابي ابل مكنه وعنده عطاء وكذا روى عن ابن  
 جهم **د** وقال ربيعة فان عطاء ابل مكنه في الفتوى ان محمد بن الخطاب **د** قال **يسلم** ابن منبه **ط** مكنه ومكنه النون وفتح  
 الحنية هي اسم له ليقول اصحاب الحديث وقيل جده واسم ابيه امية بنهم الهمة وفتح الهم وتشديد الشدة والتقية ابن ابي  
 عبيدة بن بهام الشيباني حليف قريش صحابي مات سنة اربع واربعين وفي رجال جامع الاصول **اسلم** يوم الفتح وشهد  
 حنين والطائف وكان عامل عمر بن عبد العزيز على خراسان وبه يوجب اي والحال ان **يسلم** يفرغ على عمر بن الخطاب ماء وهو اي عمر  
 يتنقل اي وهو عمر السبب على راسي الماء مقولة محرم فقال **يسلم** اريد بهجرة الاستسما ان تجعلها اي به الحنابلة  
 في اي لادته في ولفظه محمد ان جعلها في قال الجاهلي حذ من ان يكون صب الماء لمحق بامر من فدية او غير ما وقال الهروي  
 اي جعلها في فتيك ونحوي الفتيا عن نفسك ان كان في هذا شي ان امرتني صبيت قال ابن وهب اي انما فعله طوقا  
 لك لفضلك وامانتك ولا راي في فيه وقال ابو عمر اي ان مات شي من دواب راسك اوزال شي من شجر لئلا يمتني الله  
 فان امرتني كما كنت عليك فقال لعمر بن الخطاب **ص** نعم الهمة واولي الموعدة اي افرغ قلن بده الماء للاستسما  
 للحننتين كما في الصراح وليكون العين ايضا كما في اللسان اي لفرقا فلا فدية على الفاعل ولا الام قال الجوزي اشعث محركة  
 انتشار الامر ومصدر الاشعث لمجر الراس وشعث كفرح **مالك** عن تابع ابن عبد الله بن عمر كان اذا دنا اي قرب  
 من مكة مات بذي طوى مثقلة الطاء مقصور موزون وقد لا يوزن وفي الحديث لا يهرق ولا يهرق من ذبه جمل اسماء الهروي و  
 من منج جمل اسماء البقرة وادقرب مكة يعرف الهم بئر الزاير قاله الحافظ وقال الزاير في الفتح اشهر قلت لهذا قال  
 صاحب يوم البلدان واصله محلي ومكانه في ما بين مكة واكثر من ضبطه من الشراخ وغيرهم انصرفوا على ضم الطاء  
 بين الثنتين تنزيه التنبيه لفتح الحنينة وكسر النون وتشديد الحنة **ط** ابن القتيبي **د** ابن الجليلي **د** ابن علقمة كذا في الحديث  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اي الى ان يدخل في الصبح غاية لبات ثم ليصلي الصبح وفي رواية الوجب عن تابع عند اثنين  
 وغيرهما فاذا صلى الفلاة انتمس وتحدث ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ثم يدخل مكة هناك اقتداء بفعله  
 صلى الله عليه وسلم واذن في الدخول في الليل مشقة عليه واحتمال الضياع على الحاج واليدب دخول مكة بنهارا عند مالك  
 والحنفية وبه يوجب الوهمين للشاقة والفتن بها سوء واليه مال الموفقي وعلى النووي عن بعض التابعين افضلية الليل و  
 على القسطلاني عن فرقة بين الامام وغيره كما يأتي بيانه في الحلق من التنبيه التي يأسه مكة التي ينزل منها الى الليل  
 ومقابلة مكة بحيث يحسب وهي التي يقال لها الحجون لفتح الحاء والمهلة وهم النجوم كان رضاء اقتدى في ذلك فعل النبي صلى الله عليه  
 وسلم فانه صلى الله عليه وسلم اذا دخل مكة دخل من كداء من الفينة العليا واذا خرج خرج من كداء من الفينة السفلى  
 والدخول من كداء عند باب عند المشهور وقال الدردير يدب ودخول مكة من كداء لم يفي اي من التي من طريق المدينة  
 قال الدرديقي سبوا وكان من اهلها ولا واما من التي من غير طريق المدينة فلا ينزل الدخول منها وان كان دنيا وقل  
 انما لها في المشهور انه ينزب لكل حاج ان يدخل من كداء وان لم تكن طريقا لانه الموضع الذي دعا فيه ابراهيم به من جعل  
 اقصد الناس تهوى اليهم ومفادج احتيا ولفظها كذا في ام قال الموفقي يستحب ان يدخل مكة من اعلا بالرواية

ولا يدخل اذا خرج حاجا او معتمرا حتى يغتسل قبل ان يدخل اذا دنى من مكة  
بذي طوى ويأمر من معه فيغتسلون قبل ان يدخلوا مكة هالك عن نافع  
ان عبد الله بن عمر كان لا يغسل راسه وهو محرم الا من احتلوه قال يحيى قال  
مالك سمعت اهل العلم يقولون لا بأس ان يغسل المحرم راسه بالتسويل بعد ان يرى  
جمرة العقبة وقبل ان يحلق راسه وذلك انه اذا سار في جمرة العقبة فقد حل له قتل  
القل وحلق الشعر والقاء التفت ولبس الثياب -

ابن عمر وعاشت اذ صلى الله عليه وسلم دخل من اعلا ما خرج من اسفل متغيا عليها ولا يدخل ابن عمر مكة اذا خرج  
اليها حاجا او معتمرا بنيت الحج او العمرة حتى يغتسل قبل ان يدخل مكة اذا دنا من مكة بذي طوى متغيا بالاغتسال  
ويأمر من معه من الرجال والنساء فيغتسلون قبل ان يدخلوا مكة تحصيل المسحوق والتقدم ان الغسل لدخول مكة  
عند المشهور فينبذ للحاضر والغفراء والظواهر عند المالكية فلا يندب لها مالك عن نافع ان عبد الله بن  
عمر كان لا يغسل راسه وهو محرم الا من احتلوه بالمراسم الا يغسل لما روى الترمذي عن ابن عمر فوالله الحارح الشعث  
التقل كذا في القل - قال الحافظ ظاهره ان غسله لدخول مكة كان لهجده دون راسه وبكذا قاله الباقون زاد قال ابن  
حبيب اذا اغتسل المحرم لدخول مكة فلا يغسل جسده دون راسه فقد كان ابن عمر لا يغسل وقال الشيخ ابو محمد  
لعل ابن عمر كان لا يغسل راسه الا من جازية يعني في غير هذه المواضع فتدبر الى تخصيص ذلك وحل ابن  
المواضع من مالك ان الحرم لا يندب راسه في غسل ودخول مكة ولا يغسل راسه الا لصيب الماء فقط وايجز الباقين  
من قول مالك انه في كل موضع اباح الغسل للحرم لغير جازية لا يذكر فيها اراد اليد وكذا يذكر فيه صب الماء واذا ذكر  
غسل الجنازة ذكر اراد اليد وقال الشافعي عن مالك لا تری باس ان يغسل المحرم راسه من غير احكام وروي عنه صلى  
الله عليه وسلم انه اغتسل وهو محرم واطال الكلام الى ان قال وقد يندب على ابن عمر وغيره السنن ولو عليها ما انفك  
قال شيخنا قال مالك سمعت اهل العلم يقولون لا بأس ان يغسل الرجل المحرم راسه بالغسل باليقين بالماء المكي  
في اكثر النسخ المصرية والهندية وهو كالغسل بالكسر بالغسل به الراس من سدر وطعمي ونحوها وفي لسان العرب الغسل  
بالكسر والغسل بالماء يغسل به الراس من عطش وطين ودرشان ونحوه ويقال يغسلون في بعض النسخ المصرية بالغسل  
وقال ابن حجر في شرح مناسك النودى الغسل هو الاستئذان بعد ان يرى جمرة العقبة ولو كان قبل ان يحلق راسه  
وذلك لان التحلل الاصح في الحج يحصل عند المصنف ومن وافقه يرى جمرة العقبة ولا يتوقف على اطلاق خلافا لما ذهب اليه  
سواء في مفسرنا وذلك اي وجه الجواز انه اذا رأى جمرة العقبة اي فرغ من رمي يوم النحر وحصل له التحلل الاصح فقد حل له  
قتل الفحل بفتح القاف وسكون الميم مع وفاء حجابها ويكون في شعور الانسان وتمايزه وفي التعليق المجد الفحل والقفا  
بالفتح فاسكون ودية يتلوه بالعرق والوسخ اذا اصاب ثوبا او بدنا او شعرا يقال له بالغارسية سيش او بوقرة  
الحسن في قوله تعالى والقل واضفادع والزم الآية وقراءة الجمهور بضم القاف وتشديد الميم قبل الهمزة في شيء واحد  
قل مختلفان فصل صاحب اجل وغيره من اهل التفسير وحلق الشعر والقاء التفت بفتح التاء الفوقية فقاء ففتش ففتش  
ولبس الثياب ولم يبق عليه من عورات الاحرام سوى النساء والصيد وكراهه الطيب حتى يطوف لاقاضته قاله الزقاني  
قال الباقين في ذلك الاما في الاحرام على ضربين رقت والقاء التفت فالف فتع وما في معناه مما يدعوا اليه وما  
القاء التفت فهو حلق الشعر وحلق ثياب الاحرام فاما القاء التفت فهو مباح بالكلية وهو رمية الجمرة واما الرقت  
فانه لا يستباح الا باخر التحليل وبطواف الاقضية قال الدردير على برهانه في جمرة العقبة ولذا يخرج وقت ادائها  
غير جمل ومقدامة وغير صيد فتمتها باقية وكراهه الطيب وبذا هو التحلل الاصح كما ذكره المصنف من قتل الفحل  
غيره معنى على حصول التحلل الاصح بالرمي عند المصنف فلا يفتي فيه المشهور قال صاحب البرهان والرمي غير محل عندنا  
في المشهور ومحل عند الشافعي ومالك وغير المشهور عندنا وفي البداية اخلق من اسباب التحلل عندنا ودون الرمي



ما ينهى عنه من لبس الثياب في الأحرام - ما ألك عن  
نافع عن عبد الله بن عمر أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس  
المحرم من الثياب

خلافه لما في احوال قلنا قل غير واحد من نقلة المذاهب لكنه يعني على ان الخلق ليس بشمسك وهو مروج قال حافظ  
في الفتاوى ان الحج تحل لمن قال ان الخلق نسك كما هو قول الجمهور وهو الصحيح عندنا في قضية لو تفوت استعمال الطيب  
وغيره من احوال المذكورة عليه احوالنا في القولين الوفي في مذهبه فقال قول الخلق قصر من شره ثم لم يبدل  
لاكل الابدان التقصير وهذا يعني على ان التقصير نسك وهو المشهور فلا يلزم الا به وفيه رواية اخرى اطلاق من محظور  
وقال ايضا ظاهر كلام الخلق في ان الحل انما يحصل بالرعي والخلق مما هو احدى الرويتين عن احمد وهو قول الشافعي واصلها في  
وعن احمد اذا رمى فهدل وبنا يدل على ان الحل بدون الخلق وبنا قول عطاء وملك والي قول الجمهور الصحيح ان  
شاء الله وقال بعض اصحابنا بما يؤيد معنى على الخلق في الحل في قوله نسك ام لا فان قلنا نسك حصل الحل به والا  
وفي الروض المرجع يحصل التحلل الاول بالقتل من علق ورمي وطواف الفحل الثاني ما ياتي مع رمي اياه وجرم النوى في مناسك  
فقال اي القتل منها في ربهما حصل التحلل الاول وحصل التحلل الثاني بالعمل الثاني من الثلاثة بنا على المذهب الصحيح  
المختار ان الخلق نسك احوالنا في قول باب الخلق البسط في كونه نسكا واستباحته محظور واذا عرفت ذلك فنفس  
الحرم ربهما التحلل الاصح سواء كان بالرعي او بالخلق جائزا خلافا وما قبل التحلل فقال ابن رشد الفتاوى على  
من غسل ربهما بالخطي وقال مالك وابو حنيفة ان فعل ذلك افترى وقال ابو ثور وغيره لا شيء عليه وقال الشافعي ان  
فمن غسل ربهما بالخطي والسدر فان افترى عليه وهو قول مالك والي حنيفة والشافعي واوجب مالك وابو حنيفة على  
الفدية وقال الشافعي والي ابو ثور لا شيء عليه وقد رخص عطاء وطاوس ومجاهد بن لبيد ربهما فشق عليه الخلق ان يغسل  
بالخطي اياه بتغيره وكذلك اهلنا واجب الاثمة الثلاثة الزكائي وغيره وقال الشافعي في البناء ولا يغسل ربهما ولا حنيفة بالخطي  
وبه قال مالك وفي شرح الويل لا يحرم بالخطي والسدر وفي القدر بذكره ولكن الاثمة عليه وبه قال احمد وفي البناء

الانفصال بالخطي لا دور طيب ولا نقيض بهوام الرسا م ما ينبغي عنه من لبس الثياب في الاحرام  
تحال الشيخ في حجة الله ان الاحرام في الحج والعمرة بمنزلة التكبير في الصلوة فيه لقصور الاخلاص والتكليف وضبطه في  
الحج لفعل ظاهر وفيه جعل النفس متمثلة فاشعة للترك الملاذ والحادات المألوفة والخلع الجمل فيه تحقيق معاناة  
التعب والتشتت والتفكير لله وانما شرع ان يكتب الحرام هذه الاشياء تحقيقا للتذلل وترك الذينة والتشتت وتنهيا  
الاستشعار خوف الله وتكليفه ومواخذة لغيره ان لا تسترسل في هواها ما قلت والتقي في ثياب الاحرام على الازرار  
والرداء لما في الدابة التي تقدم ذكرها في حكم الحج قال العيني قال العلماء والحكمة في تحريم اللباس المذكور على الحرام ان بعد  
من الترفه ويتصف نصفه الخاضع الذليل وليذكر انهم في كل وقت فيكون اقرب الى كثرة اذكاره وبلغ في مراقبته و  
حبايته لاصواته واستماعه من ارنجاب المخفوقات وليذكر به الموت ولباس الاكفان والبعث يوم القيمة حفا علة بطيخ  
الى الاراع والحكمة في تحريم الطيب ان بعد من زينة الدنيا ولا ندر داخ الى الجحيم ولا ندر في الحاج فانه اشعث العجر وحصل  
ان يجمع به مقتضاها لافراعه ما لك من ناسخ عن عهد الشدين عمره ابن رجلا قال الحافظ لم اقص على اسمي في من  
الطرق سال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لبس كلمة ما استغفامية او موصولة او موصوفة في محل الخصب على انه  
مفصول ثنائ لسائل وليس لفتح الموحدة من اللبس نعم الام من علمه واما اللبس بفتح اللام من باب ضرب فيضرب فيه معنى  
الخط ومنه التباس الاخرى اشتها به الحرام من الثياب بيان لما والمسئول عنه والمراد بالحرام من احرم الحج وعمرة او  
قرن قال الحافظ اجمعا على ان المراد به بين الرجل ولا يفتن به المرأة في ذلك قال ابن المنذر اجمعا على ان المرأة تلبس  
جميع ما ذكرنا مشتركة مع الرجل في منع الثوب الذي مسه الزعفران والبخاري من طريق الليث عن نافع ما تلبس من  
الثياب اذ احرمنا وهو مشعر بان الصواب كان قبل الاحرام وحكي الدارقطني عن ابى بكر التيسابري ان في رواية ابن جريح و  
الليث عن نافع ان ذلك كان في المسجد قال الحافظ ولم ار ذلك في شيء من الطرق عنها نعم اخرج البيهقي من طريق

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القميص ولا الصانم ولا السلاسل ولا البرانس ولا الخفاف الا واحد لا يجد تخلين فيلبس خفين وليقطعهما

الرب وعبد الدين عون كل ما من نافع عن ابن عمر قال تادي رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب بذلك المكان وبشارنا فتح الى مقدم المسجد فظن ان السؤال كان بالمدينة وللشيخين عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم خطب بذلك في عرفات فجعل على التحدروا بده ان في حديث ابن عباس ابتداء في الخطبة وفي حديث ابن عمر اجاب به ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا وفي رواية البخاري لليليس على الجرحى حتى النبي على الاشهر ويحك النبي قال النوى قال الطاء هذا جواب من يدعي كلام وجعله لان ما يلبس مخضر فصل المصريح به والما لليليس الجاني فخر فخر قال لا يلبس كذا اي ويلبس ما سواه وقال البيضاوي لا يلبس من الجلاب لانه مخضر واحد وفيه اشارة الى ان حق السؤال ان يكون على اليليس لانه الحكم الحاضر في الاحرام وقال ابن دقيق العيد يستفاد من ان المختبر في الجلاب ما يحصل منه المصروف وكيف كان ولو تخير اذ زيادة في الكوكب الذي اوجب بالحكم عليه دلالة على ان الاصل في الاشياء ما كان الا بالاحسين لك ان تسأل المباح بل يخص عن الحرام ليلقى ما سواه على ابحاثه ولان الفصل الثياب الجارية كان متقدرا فاجيب بما سهل تناوله وحفظه ولان ارتكاب الثياب لما كان اخر من فعل الخيرات اوجب بتفصيل الجارات اشارة الى ان سلب الضرر اولي احواله وبذلك بناء على سياق الروايات المشهورة من نافع وقد رواه ابو حنيفة من طريق ابن جريح عن نافع بن علقمة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد اختلف على الزهري ايضا كما حكاه المافظ القميص بالثوب واليم المشهورين مع قصص نبيه على جميع ما في معناه عما كان يخطا على قدر البدن كذا في المحلى ولا التعاطي مع عامة مجرم العين سميت بذلك لانها تجميع الرئش ونبيه على كل سائر للرأس يخطا وغيره يخطا حتى العصاية كما نهارا من كذا في المحلى ولا السراويلات مع سائر والى نبيه معرب يقال هو معرب شلوار والسراويل بالنون لغة وبالشين المعجمة لغة ايضا قال القاري جمع اوجع الجمع والابرانس بفتح الموحدة وسراويل جمع برنس بضم باء قال النجاشي قنصوة طويلة اوكل ثوب ماسر منه دامة كان اوجهه من البرنس بضم الباء وهو القطن والخنوع والتمرة وقال ابن حزم كل ما يلبس فيه مرفوع لا يخرج الراس منه فهو حرة وكل ما يخطا لا ينجع في طرية لتسبك على اللابسين فغير برنس قاله العيني ولا الخفاف بضم الخاء المعجمة جمع خفت قال عباس نبيه بالقبض والسراويل على كل محيط ويخطا على قدر البدن وبالعامة والمبرنس على كل ما يلبس الراس به يخطا واخيرة وبالخفاف على كل ما يستر الرجل من جوب وغيره والماد يخطا على ما يلبس على الفرج الذي جعل له ولو في بعض البدن كما هو وارد في القميص مثقالا بابس به قال المظاہر في ذكر البرانس و العمامة مقابل على انه لا يجوز فخطية الراس لا بالعتاد ولا بالنار كما لم يسل تحمله على راسه قال المظاہر ان اردوا ان يخطوا على راسه كالبس القميص مع ما قاله والاشج ودو وضعه على راسه على هيئة الحائل لا يضر طهه به كالا لثغاس في الماء وسعر الراس بالبدن الا احد بالرفع في الشخ اهندية وبالغصب في الشخ المعرية وقال الزرقاني القميص هو عري جدي دعوى بالبرنس وهو المختار في الاستثناء المتصل بالثوب ويشبهه قال الزين بن الميتر فيه جواز استعمال احد في الاشياء خلافا من خصه لضرورة الشغل لا يجزئ لغيره نراو عن الزهري عن سالم زيا وده سنة تقدير تهاط وذكر الخليلين بما سبق وفي قوله ولعوم احكم في انما ورد اذ وطين قال لم يجد الخليلين الحديث واستدل بالحديث عن ان واحد الخليلين لا يلبس الخليلين المقطوعين وهو قول الجمهور ومن بعض اشغيت جوارحه وكذا عند الحقيقة وقال ابن العربي ان صارا كالا لثغاس جازوا لا متى ستر من ظاهر الرجل شيئا لم يحكم الا للفاقد قال الزرقاني قال ليس بها مع وجود الخليلين اقتدى عند ملك والليلين والاشغيت في قوله لان اوصرف في الشرح الجبر والدسوق بالقدرة ان ليس بها مع وجود الخليلين سواء قطعها او لا وفي شريح الاحياء بل يجوز لبس الخليلين المقطوع والمكعب مع وجود الخليلين فيه وهما احد بانه يشبهه بالمثل والصحاح لان الاذن في الجرح تقدير بشرط ان لا يكونا وقال القاري في شريح الدنيا سلك ويجوز لبس المقطوع مع وجود الخليلين لكن لا ينال في الكرامة المترتبة على خالفة السنة بها والمرد ليعلم الوجه لان ان لا يقدر على قصصه والمفقد اذ وجع عن الثمن ولو ينجع العين فاش لم يلزم مشرارة او وجب له لم يجب قبوله كذا في الطح قيس خفين بصفة المضارح في الشخ الهندية على الجيرة وبزيادة الايام في الشخ المعرية على حصة ولا مرق قال الزرقاني ظاهر الامم الوجوب لكنه لا يشرع لتسبيل لم يناسب التثقيب فيه ليرخصه وليقطعها بجر الام

## اسفل من الكعبين

وسكوها اسفل من الكعبين وبهنا عدة مسائل خلافية الاولى ان المراد بالكعبين بهما والمرد بهما في الوضوء عند الجمهور وبها  
 لعلمان النابتان في هاتحي القدم والمراد بهما عندنا معشر الحنفية معشر الشراك وبما انفصل الذي في وسط القدم بخلاف  
 المراد في الوضوء اذ ادهن الكعبين في الميزل قال ابن عابد بن تحت قول المصنف فليقطع اسفل من الكعبين عند معشر الشراك قال  
 هو انفصل الذي في وسط القدم كذا روى هشام عن محمد بن خلف في الوضوء ولم يعين في الحديث ما صرح به لكن لما كان الكعب يطلق عليه  
 محل على الاول احتياطا لان الاوسط فيما كان اكثر كشفا واما وقال المجد الكعب كل مفصل للعظام والعظم الثاني شذوذ في القدم و  
 الثاني ان من جاء بهما قال المأظف بهما العلمان النابتان عند مفصل الساق والقدم وفيه ما روى ابن ابي شيبة عن حماد  
 عن هشام بن عروة عن ابيه قال اذا مضى الحرام الى الخفين فخرن ظهورهما وترك فيها قدره ليستسك رجليه ادهن قلت وليت شري  
 كيف ايدى المأظف لانه هذا لا يشرع فيه الاثر فانه صريح في ان المراد من مفصل القدم لانه ورد في دعوات كثيرة ان يصلى الله عليه ولم كان  
 يسبح على ظهور الخفين ولم يفعل احدان محل المسح بهما عند مفصل الساق والقدم والضا قول ترك فيها قدره ليستسك  
 رجلاه يروي لي قول الحنفية كما لا يخفى وما حكاه المأظف وقيل ان ذلك لا يعرف عندنا بل اللفظ تقببه يعني وقال محمد امام  
 في اللغة والعريبة - وقال المرزقي في تفسيره كان الاصحى يختار بهذا القول وحكاة عن الامامية ومن كل من راي مسح القدم  
 والثانية ما في الفتح ظاهر الحديث اذ لا فرق في كل من لبسها اذا لم يجز الخفين وعن الحنفية تجب وتقبب باها لو وجدت لبسها  
 النبي صلى الله عليه وسلم لانه وقت الحاجة اياه ولهذا قاله الزرقاني وزاد ايضا لو وجدت فربما لم يكن للقطع فائدة لانهما تجب  
 ابدا لبسها بلا قطع اقلت وبكذا هي غم القدية فيرأى من شراح الحديث والاصح والافدية عند الحنفية كما صرح به ذوو  
 فروعهم قال القاري في شرح المناسك اذا لبسها قبل القطع يوما قدم وفي اقل من يوم صدقته وان لبسها بعد القطع اسفل من  
 موضع الشراك فلا شيء عليه عندنا واغرب القنري والنووي والقزلي فكل من في حنفية ان يجب عليه القدية اذا لبس الخفين  
 بعد القطع عند عدم الخطين اقل قلت وكذا فيهم بعض آخر حكى ايجاب القدية عن المالكية ولا يصح ايضا فان القدية عندنا  
 اذا لبسها مع وجود الخطين ولم يقطع عن ابسها بدون القطع ولو عند فقد الخطين فلا يجزئنا عن هذه الخلافات التي  
 زل فيها قدم اكثر الشراح والثالثة يستدل بالحديث على ان اجازة لبس الخفين مشروط بالقطع وبه قالت الائمة  
 الثلاثة مع الخلاف فيما بينهم في موضع القطع كالحديث من لامه احد في المشهور عنه لا يبره قطعا بل يجوز لبسها بلا  
 قطع قال ابن قدامة روى ذلك عن عوف وبه قال طحاوي وعكرمة وسعيد بن سالم القدرح وحكاة الهامى عن قويم  
 من اصحاب الحديث واما محمد بن جرير ابن عباس عند البخاري من يجوز لبس الخفين فليس الخفين وحديث جابر بن عبد الله عند  
 مسلم - وعندنا في حنفية واما كذا في الخبرين ابسها الا بعد قطعا كما في حديث الباب وحديث ابن عباس  
 جابر مطلق محل على التقيد لان الزيادة من الثقة مقبولة وقال ابن القيم ابن عباس حفظ لبس الخفين ولم ينقل  
 صفة اللبس بخلاف ابن عمر وهو اولى وقيل فليقطعها من كلام نافع كذا في ابي القاسم بن بشر بن لبسها  
 ان نافع قال ليعروا ابسها الحديث وليقطع الخفين اسفل الكعبين وذكر ابن العربي وابن التين ان جعفر بن برقان قال  
 في روايته قال نافع وليقطع الخفاف اسفل من الكعبين وقال ابن قدامة وروى ابن ابي موسى عن صفية بنت ابي  
 عبيد عن عائشة روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص اللحم ان لبس الخفين ولا يقطعها وكان ابن عمر يفتي  
 لقطعها قالت صفية فلما اخبرته بذلك رجح قال ابن قدامة ويحتمل ان يكون الامر لقطعها قد نسخ فان عمر بن دينار  
 قد روى الحديثين جميعا وقال النظر واما لان قبل وقال الدارقطني قال ابو بكر اليساوري حديث ابن عمر قد قيل  
 لانه جاء في بعض رواياته ناري رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد يعني بالمدينة فكانه كان قبل الاحرام  
 وحديث ابن عباس يقول سمعتني يطلب لبرقات الحديث فبذل على تافه من حديث ابن عمر فيكون ناسخا لانه لو كان  
 القطع واجبا لبيته الناس اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وقال ابن الجوزي روى حديث ابن عمر مالك بن عبد الله  
 وايوب في آخرين فوقفه على ابن عمر وحديث ابن عباس سالم من الوقت مع ما عهده من حديث جابر وعمل قوله  
 وليقطعها على الجواز من غير كراهة لاجل الاحرام وينبغي عن ذلك في غير الاحرام لما فيه من الافساد وقال ابن قدامة و  
 الاولى قطعها عملا بالحديث الصحيح وخروجها عن الخلاف ما خذ بالاحتياط كذا في المعنى - وقال المأظف اجاز احمد لبسها من  
 غير قطع بالاطلاق حديث ابن عباس وتقبب باه موافق على قاعدة عمل المطلق على المقيد فينبغي ان يقول بها

ولا تلبسوا من الثياب شيئا كهيئة الرعفران ولا الورس قال يحيى سئل مالك عما ذكر من  
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لم يجد ازارا فليلبس سراويل

بهما وايجاب الحنابلة ما يشاهد من السلف بان حديث ابن عمر كان بالمدنية قبل الامام وحديث ابن عباس بعرفات  
وايجاب عند الشافعي في الامام فقال كلاهما صادق حافظ ذريته ابن عمر لا تجالفت ابن عباس لاحتمال ان تكون عذريت  
عنه او شك او قالوا لم يقبلها عنه بعض رواة ١٥ وسلك بعضهم الترجيح بين الحديثين قال ابن الجوزي حديث ابن عمر  
اختلف في رفعه ووقفه وحديث ابن عباس لم يختلف في رفعه ١٦ وبذلك قيل مردود لم يختلف على ابن عمر في رفع الامام بالقطب  
الا في رواية شاذة على انه اختلف في حديث ابن عباس ايضا فرواه ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن  
عباس موقوفاً ولا يرد عليه ابن ابي شيبة عن ابن عمر صحيح من حديث ابن عباس لان حديث ١٦ بن عمر جاء  
باسناد وصفت بكونه صحيح الاسناد والفقهاء عليه عن ابن عمر وغير واحد من الحفاظ فيمنعوا رفعه وسالم في حالات حديث ابن عباس  
فلم يأت بمرافعة الامام رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الاصمعي ان شيخ بصري لا يعرف كذا قال وهو معروف موصوف بالفق  
عند الامم واستدل بعضهم بالقياس على السراويل واجيب بان القياس مع وجه النص فاسد للاعتداد بما رجع بعضهم لقبول  
عطاء ان القطع فساد والله لا يجب الفساد واجيب بان الفساد انما يكون فيما لم يشرع عنه لا فيما اذن فيه وقال ابن  
الجوزي محال لامر بالقطع على الامة لا على الاشتراط على الحديثين ولا يخفى كلفه انتهى كلام المحقق وكذا في الحين وزاد  
وما قال ابن الجوزي ان الامام بالقطع محال على الامة لا على الاشتراط واجيب بان التسليم واستعمال اللفظ في غير محل لا حسن  
في الجواب ان ليعال ان في حديث ابن عباس قد ورد في بعض طرقه الصحة موافقة لحديث ابن عمر في قطع الخفين رواه النسائي عن  
طريق اسمعيل بن مسعود والجوزي وبذلك اسناد صحيح وسجل وثقه ابو حاتم وغيره وبما يسم رجال الصحيح والزائدة من الثقة مقبولة  
على الصحيح ١٧ ولا تلبسوا الخ اوله وثالثه قال القاري نكتة لا فائدة في اشتراك الرجال والنساء في هذا الحكم اما على وجه التعليب  
او التبعية ١٨ قال المحقق وفيه نظر بل ظاهر ان النكتة فيه ان الذي يحاط به الزعفران او الورس لا يجوز لبسه سواء كان خروا او لا  
قال الزحاني ولا تلبسوا من الثياب شيئا كهيئة الرعفران بالسرقة فيجوز لبسها في غير ذلك من الثياب والنعن  
لا نه ليس فيه اللعن ولان فقط وهو لا يمنع الصرف ولا الورس بلع الواد وسكون الراد المجلد آخره سبعين مطبعة نبت اصفر  
طبع في ربيع الصبيح به وسياق قريباً من البسط فيه وكذا في الكلام على لبس الخمر المصبر في الباب الثاني - في تعليب  
قال المحقق زاد الدورية في روايته عن الربيع عن نافع في هذا الحديث ولا يقبأ اخره عبد الرزاق عنه ودوام الطرائق من وجه  
آخر من الثوري واخره البيهقي والدارقطني عن عبد الله بن عمر عن نافع ايضا والقباء معروف ويطبق على كل ثوب مفرج  
منع لبسه على الخمر متفق عليه الا ان ابا حنيفة قال يشترط ان يدخل يديه في كفيه لاذا القاءه على النعفة ووافقه ابو ثور وطريق  
من الخنابلة ١٩ قال الباقون ليس له ان يدخل منكبيه داخل القباء فان فعل ذلك اقتضى وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة  
لا يشترط عليه حتى يدخل يديه في كفيه ٢٠ وقال الدردير في حرمان الاحرام وقبأ (الفتح القواف والمرددة ليعرف الثوب المنعق) وان  
لم يدخل يديه في كفيه لم يخل عليه من ثوبه وحمل المشرك ان ادخل المنكبين في محلها فان كسبه بان جعل اسفله على منكبيه  
فلا فدية ٢١ هذا وقد استغاد من ظاهر الحديث جواز لبس المرفق في الخمر لاد قل ذلك خطأ بالسائل المحرم قول علي جاز  
غيره ولو يديه حديث ابن عمر كان حصة الله عليه وسلم يصيب ثيابه بالزعفران وحديث قيس بن سعد ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قوضت له ما يتبرء فاقبل ثم اتيته بمحفلة صفراء فارتدت الورس عليه رواها ابو داود وروى عنه حديث  
الشيخين عن النبي صلى الله عليه وسلم في ان يتبرء الرجل فقال المالك في وجوب الجمع ان المرد من النبي بالزعفران  
اما لبس المرفق في الحرم فلا بأس به والدليل على ذلك ما روي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ان يتبرء الرجل جلده وجمع الخطابي بان ما صنع غيره لم ينع فليس يدخل في النبي ووافقه البيهقي على هذا وروى عن  
الاجام حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الصبيح ويكون المحرم مقدماً على الصبيح والدارقطني في جمع بين حديث الباب و  
حديث النبي بان يحمل ان جواب سواهما انتهى عند قوله ما سئل من الكعبين ثم استأنف قوله ولا تلبسوا ما مسم  
الزعفران ولا تعلق له بالسؤال عنه كذا في المحلى قال يحيى سئل ببناء الجوزي مالك عما ذكره من النبي صلى الله عليه وسلم  
فيما رواه مسلم من طريق ابى الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لم يجد خلعين فليلبس ثيابين  
ومن لم يجد ازارا فليلبس سراويل واخره الشيخان وغيرهما من طريق جابر بن زيد عن ابن عباس سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول السراويل لمن لا يجد الازار والخلف لمن لا يجد الخلعين -

فقال لم اسمع بهذا ولا اري ان يلبس الحرم سراويل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن لبس السراويل وتما نهي عن لبس الثياب التي لا يثبتى الحرم ان يلبسها ولم يستثن فيها كما استثنى في الخفين لبس الثياب المصبغة في الاحرام - مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلبس الحرم ثوبا مصبوغا بزعفران او دوس

فقال مالك لم اسمع بهذا الحديث ولا اري ان يلبس الحرم سراويل على صفة لبسها بلا قنق ولا قنفة لان النبي صلى الله عليه وسلم نهي في حديث ابن عمر عن لبس السراويل مطلقا فيما نهي عن لبس الثياب التي لا يثبتى اى لا يجوز للحرم ان يلبسها ولم يستثن فيها اى في السراويل في حديث ابن عمر كما استثنى في الخفين قال المافظ قوله في حديث ابن عباس ومن ثم سجد اذا نزل على السراويل اى الحرم لا يحل ان يتوقف جواز لبس على فقد الازار قال القنطي انما نزل بها الحديث احد فاجاب ليس الخلف والسراويل الحرم الذي لا يجوز الخنطين ولا زار على ما جاء واشترط الجمهور قطع الخنق وقتن السراويل فلم يلبس شيئا منها على حاله لزمته القنفة والدليل ثم قوله في حديث ابن عمر لم يلبسها حتى يكونا سفلا من الخنطين على الخنق والخنق النظر بالنظر لا يستورهما في الحكم قال المافظ هو مع ذلك اقية والاكثر جواز لبس السراويل بغير قنق لقول احمد واشترط القنق امام الحرم وطائفة ومن ابي حنيفة منع السراويل مطلقا ومثله عن مالك وكان حديث ابن عباس روى لم يلبسها في الموطا فقل لم اسمع بهذا الحديث ام قال ابن رشد اختلفوا فيمن لم يجر غير السراويل لم يلبسها فقال مالك وابو حنيفة لا يجوز له لبس السراويل وان لبسها افسدى وقال شافعي والثوري واحمد وابو ثور وداد ولا شيء عليه اذا لم يجز ازا وعدة مذموب مالك ظاهر حديث ابن عمر المتقدم وعدة الطائفة الثانية حديث ابن عباس ام قال الاني ما في حديث ابن عباس اخذ به الشافعي ولم ياذ به مالك لسقوطه في حديث ابن عمر وقال في الموطا لم اسمع بهذا ولا اري ان يلبسها الحرم ثم يذاد يدل ان هذه الزيادة قد تلبس اوله لم يلبس على حاله ما وقع وجعل منه شبه ازار جاز ام قلت وعندها الخنفة لو لم يجد سوى سراويل فلبس من غير قنق فلبس ومن وان شقه وانزله فاشي عليه قال الطحاوي بعد ما روى حديث ابن عمر الخنطين فلبس الخنطين ومن لم يجد ازا فلبس سراويل فلبس اى هذه الآثار قوم فقالوا من لم يجد يلبسها ولا شيء عليه وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا اما ذكر ثوبه من لبس الحرم الخنطين والسراويل على حال الضرورة ضمن نقول ذلك ويصح لبس الضرورة ولكن نوجب عليه مع ذلك الكفارة وليس فيها رويته لقي لوجب الكفارة ولا فيه ولا في قولنا خلاف شيء من ذلك لاننا لم نقل لا يلبس الخنطين اذا لم يجد الخنطين ولا السراويل اذا لم يجد الازار ولو قلنا ذلك كنا في الخنطين لهذا الحديث ولكن قد يحتمل اللباس كما باج النبي صلى الله عليه وسلم ثم ادبينا عليهم مع ذلك الكفارة بالدلائل القائمة المرجحة لذلك ثم قال هذا قول ابي حنيفة والي يوسف وعمر رجا كذا في شرح المناسك القاري لبس نعم الام الثياب المصبغة في الاحرام - قال احمد المصنوع بالكسر وبهاء وكسب واينصغ به وصيغ بها كنعمة وضر به وضره كعبغا ومصبوغا دافعي مختار الصحاح المصنوع والصفية ما يصبغ به ويجمع المصنوع اصباغ وصيغ الثوب من باب قطع وضر ا وفي لسان العرب ثياب مصبغة اذا صبغت شد ولله الشرة ١١ مالك عن عبد الله بن دينار عن مولا عبد الله بن عمر انه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الزرقاني نهي تحريم ان يلبس بفتح اوله وثالثه الحرم رجلا كان ادا حرة - ثم مصبوغا بفتح عر ان بفتح الزاى المصنوع وسكون العين المصنوع وفتح فاء وراء جملة فالت ولون باسم عني كذا في المحط وقال المصنف الزعفران اسم نجي صفة العرب فقالوا ثوب مزعفر وقال الجوزي عن معروف واذا كان في بيت لا يلبس سام ابر من ا وروس بفتح واو وسكون واء اخره سين جملة كذا في المحط قال احمد نبات كاسم لبس الا باليمن يزرع فيبقى عشرين سنة ناضج للكلف طلاء واليمن شربا وليس الثوب الجوزي مقروء على البلاء قال العيني نبات مثل حب السمسم فاذا جفت عند اذراكه تقعن فينضج منه مثل الورق قال ابو جبري الورس نبات اصفر يكون باليمن وقال ابن ميطار ابو في الورس من الصين واليمن والهند وحبش زهر الصفر

وقال من لم يجد تحلين فليلبس خفين وليقطعهما اسفل من الكعبين ما لك  
عن نافع انه سمع اسلم مولى عمر بن الخطاب يحدث عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب  
سأى على طلحة بن عبيد الله ثوبا مصبوغا وهو محوم فقال عمر ما هذا الثوب المصبوغ  
يا طلحة فقال طلحة بن عبيد الله يا امير المؤمنين انما هو مدر فقال عمر انكم ايها الرهط  
ائمة يقتدى بكم الناس فلو ان رجلا جاء ههنا رأى هذا الثوب لقال ان طلحة بن  
عبيد الله قد كان يلبس الثياب المصبغة في الاحرام فلا تلبسوا ايها الرهط شيئا من  
هذه الثياب المصبغة ما لك عن هشام بن عروة عن ابيه عن اسماء بنت ابى بكر انها كانت تلبس

قال الحافظ ثبت اصغر طيب المريح يصنع وقال ابن العربي ليس بالورس لطيب لكنه يه به على اجتناب الطيب و  
ما يشبهه في طلاوة الشحم فهو من ذلك فمما يقع في اذنا طيب على الحرم وهو يجمع عليه فيما يقصد به التطيب او سيما في  
الكلام على الثياب المصبوغة في آخر الباب وقال صلى الله عليه وسلم من لم يجد تحلين فليلبس خفين ما لك عن نافع انه سمع اسلم العدي  
عن عمر بن الخطاب يحدث ببناء الفاعل عبد الله بن عمر عن الخطاب رضى الله عنه قال طلحة بن  
عبيد الله احد العشرة ويا مصبوغا ثوبا وهو محوم فقال عمر ما هذا الثوب المصبوغ يا طلحة قال ابى جنى هذا يقتضى انكاره عليه ثوبا  
مصبوغا في حال احرامه الا ان ذلك محتمل وجيب احد ما ذكره المصنف بذكر فكرهه وانكره عليه لما سئل عن ان امام يقتدى به  
وكمثل ان رأى ثوبا مصبوغا ولم يعرف صاحبه من ماله او غيره فأنكر ان يكون مثل طلحة ياتي المحذور فلا تبين له ان مصباح  
مدركه عليه ثوبا التشبيه بالمحذور فقال طلحة بن عبيد الله يا امير المؤمنين ان ليس محذور لما هو مدر قال احمد المدرك  
قطيع الطين اليابس او الطل الذي لا رطل فيه واحدة بها او وقدره الزرقاني بالخرقة ولم يذكر صاحب المحظوظ المدر وكسر  
لخرقة بالهندية كبره وقال الموفق لا بأس بالمشق وهو المصبوغ بالخرقة ولا مصبوغ الطين بالطين ا هـ فقال عمر رضى  
الله عنه انما لم يفتقر الى لبس الاحرام في الاحرام ولا يلبس الثياب المصبغة في الاحرام ولا يلبس الثياب المصبغة في الاحرام  
انما يقتدى ببناء الفاعل بل الناس لا ينكر من الصلوات والابرار في الاحرام ولا يلبس الثياب المصبغة في الاحرام ولا يلبس الثياب المصبغة في الاحرام  
المصبوغ الذي لم يستعمل قال ان طلحة بن عبيد الله احد العشرة قد كان يلبس الثياب المصبغة في الاحرام ولا يلبس الثياب المصبغة في الاحرام  
بذلك على اربعة المصبوغ مطلقا حتى يلبس المصبوغ بالطين ايضا كذا في المحلى فلا تلبسوا ايها الرهط شيئا من  
له الثياب المصبغة فأنكر عليه ثوبا لما ذكره من انه امام يقتدى به الناس في لبس المصبوغ ويكون قد مثل هذا  
لا يفرق بينه وبين المنزوع قال الباجي وهذا حصل في ان الامام المقتدى به يلزمه ان كيف عن بعض المنهاج المشابهة  
ولا يفرق بينها الا اهل العلم فلا يقتدى به من لا يعرفه وفي اشهر الجبر كره مصبوغ بعصاف ونحوه من كل الاطبيب  
فيه لكنه يشبهه في الطيب المقتدى به من امام او عالم خوف لظن الجاهل ان لبس الحرم ا هـ قال الدسوقي قوله مصبوغ  
بعضه اى اذا كان غير المقدم والاخرم كالطيب والمقدم القوي الصنع الذي رد في المصرفة بعد اخرى وقوله  
لشبهه الطيب انما يقيد بذلك لاختراع ما يصنع ليرى الطيب وكان صنفه لا يشبه صباغ ذي الطيب كالاسود  
نحوه من الالوان التي لا تشبه لون الصنف فانه يجوز في الاحرام للمقتدى به وغيره خلافا للقراني القائل بكراهة ما سوى  
الابيض المقتدى به ا هـ وسياق في الاثر الا ان ما في السداد من ان انكار عمر رضى الله عنه ان كان لظن ان مصنفه ومال ابن  
الابن في العارضة ان الانكار كان على مجرد الصنع اذ قال ورأى عمر رضى الله عنه ثوبا مصبوغا بعد فأنكره  
في هذا مسئلة ان المصنف كرهه في ا هـ وانما هو البياض كما نرب عليه السلام الى البعض في الثياب  
ابيض كذا كتب بجري المنع في الاحرام لا يشبهه بالبعث ا هـ مالك عن هشام بن عروة عن ابيه  
عروة بن الزبير عن امه اسماء بنت ابى بكر الصديق رضى الله عنه انها كانت تلبس الثياب المصبوغة اى المصبوغة  
بالعصفر وهو يجمع بين مسكون صاذهلتين نعم فاه حظه رواه قال له بالفارسية جرم وكا يشبهه وباهندية







**لبس الحرم المنطقه** - مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يكره لبس  
المنطقه للحرم مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول في  
المنطقه يلبسها الحرم تحت ثيابه انه لا باس بذلك اذا جعل في طرفها جميعاً سيوراً  
يعقد بعضها الى بعض قال مالك وهذا احب ما سمعت ان في ذلك تخيير الحرم وجهه

وقال بعد ذلك فان قلت ما حال هذه الزيادة اعني قوله الا ان يكون غسلاً قلت صحيح لان رجاله ثقات ودروى هذه الزيادة  
ابو معاوية الضرير وهو ثقة ثبت فان قلت قال ابن حزم ولا تقلم معها وقال احمد بن حنبل ابو معاوية مضطرب الحديث  
ثبتت كفي لعمري هذا الحديث شهاده عبد الرحمن وكنا به يحيى بن معين ورواية ابى معاوية واما قول ابن حزم لا تقلم  
معها فهو في نفسه وفي الاستتار في صحة الحديث في علم غيره وقد روى احمد بن حنبل في مسنده عن حديث ابن عباس حديثاً  
يل على جواز لبس الحرم اذا لم يكن فيه نقص ولا روي ١ - قال الزبلي قال الطحاوي وقد روى ذلك عن  
جماعة من المتقدمين ثم اخرج عن سعيد بن المسيب وطائفة وابراهيم النخعي قالوا في الثوب يكون فيه ريس او  
زعفران ففضل ان لم ير به باس ان يحرم فيه ما خرج الزر في مسنده عن عطاء بن وهب واخرج اسحق بن ابراهيم و  
ابن ابى شيبة والزياد والوليد الموصلي في مسانيدهم عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا باس  
ان يحرم الرجل في ثوب مصبوغ زعفران قد قس وليل له نقص ولا روي ١ - **لبس الحرم المنطقه** بحريم  
ويؤيد ذلك مثل الجيس بحبل فيه ليرة ابراهيم لثاني الشرح الكبير وفي المحرر عن القاري بحريم الميم وفتح الطاء ما يشهد به  
الوسط **مالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يحرم لبس المنطقه للحرم قال الباقون يحل ان يلبسها لغير  
حاجة اليها لان المنطقه مما تستعمل في المشي على الجسد لئلا يلبسها فلا يجوز لحرم لبسها على ذلك الوجه فان لبسها في  
كل النقطة ولم يترق في لبسها لشد ازارها وانما شد با تحت ازارها فلا باس بذلك ولا روي عليه لان ذلك مما  
يحرّم الضرورة اليه ولا يدل ابراهيم الملبوس المعتاد وان شد بالمنطقه لغيره جازي وذكرنا وشهد بالذلك فوق ازارهم  
فعلية الفدية ١ وفي الشرح الكبير للردود جاز شد بالمنطقه لغيره جازي وشد لغيره جازي وشد لغيره جازي وشد لغيره جازي  
لنقطة والا بان شد بالمنطقه له بل فارتدوا للتجارة او غيره فقط او شد له على جلد له بل فوق الزار فدية ١  
قال الدرودي المراد شد با دخال سيور او خيوطها في الثياب او في اصحاب الموعظ على جلد له انتدى لم يفتدي  
او شد با فوق الازار ١ **مالك** عن يحيى بن سعيد الاضدي ان سمع سعيد بن المسيب يقول في المنطقه يلبسها  
الحرم تحت ثيابه قال الباقون في شخص بذلك لا يلبسها فوق ثيابه فترد شد با فيها به وذلك ممنوع على تقدمنا  
اد بحريمه لا باس بذلك اي يجوز اذا جعل في طرفها اي في جانبيها جميعاً سيوراً جمع سير بالفتح من الجرد  
يعقد بعضها الى بعض قال الباقون يريد ان يكون في كل واحد من طرفيها سير فيعقد احداهما الى الاخر وهذا النوع من شد با  
وله كان في احد طرفيها سيور وفي الاخر ثقب يدخل فيه السير ويشد لما كان به باس ذكره ابن الماز ١ **قال**  
**مالك** وهذا احب ما سمعت ان في ذلك قلت وقد عرفت في وضع مسلك المالكية في ذلك وفي النهاية لا باس  
بان لشد في وسط البهتان وقال مالك يكره اذا كان فيه النقطة غيره لا لا ضرورة ولذا ان لبس في موضع لبس الغنيط  
فاستوت فيه المالكان ١ قال العيني في البناء يعني النقطة ونقطة غيره قال ابن المنذر وخص في البهتان والمنطقه  
الحرم ابن عباس وسعيد بن المسيب وعطاء وطائفة ومجاهد والقاسم والنعني والشافعي واهموا وسحق وابو ثور  
غير ان اسحق قال ليس له ان يعقد بل يدخل سيور بعضها في بعض ١ قال ابن عبد البر لا يكره عند فقهاء الامصار واهل  
عقده اذا لم يكن اذ دخل بعضه في بعض ولم يتقل كراهية الا عن ابن عمر وعبد جازي ومنه اسحق وعقده وكذا سحر بن  
المسيب عن ابن ابي شيبة ١ وفي المحلى قيل لفراسحق بذلك **الحرم وجهه** والحق في الجملة اي تقطعت قال  
الراغب اصل الشعر شعث والشعث والبقال ليس به خمار لكن الخمار صاعق الخمار فاستألفا لفظي المرأة راسها  
وغمرت الاناء عطية وانجمرت العينان جعلت فيه غير ١ قال العيني ذهب الى جواز تقطيع الرجل الحرم وجهه عتاق بن  
عتاق وزيد بن ثابت وروان بن الحكم ومجاهد وطائفة واليه ذهب الشافعي ومجهور اهل العلم وذهب ابو حنيفة روج

**مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه قال اخبرني القرافصة بن عمار**  
**الحنفي انه سألني عثمان بن عفان بالعرجه ليعطي وجهه وهو محرم مالك عن نافع بن**  
**عبد الله بن عمر كان يقول ان قولي ذلك من الراس فلا يجوز المحرم مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر**  
**ابنه واقل بن عبد الله**

ومالك الى الخ من ذلك لم يرد من عباس في الحرم الذي قصته ناقة فقال صلى الله عليه وسلم لا تحرقوا وجهه ولا راسه رواه  
 مسلم ورواه النسائي بلفظ لا تغزوه في رؤسهم خارجا ووجهه حرام وفي المسئلة قول ثالث روى عن عطارد بن ابي رباح الترمذي  
 بين اهل الوجه واسفله فروي عنه لفظي المحرم وجهه ما دون الحاجبين وفي رواية ما دون عينيه ومثل ان يربط بذلك الاحتياط  
 فكشف الراس اما بتغييره وقبل الشافعي روى قال احمد في الشهور عنه كما في البنات والرواية الثالثة موافقة لحنفية كما في  
 شرح المناسك للقيري وابن قدامة في المغني روى الاول وذكر ابن القيم ايضا رواه ابن احمد ولم يرد في صحيحه على الاخرى وذكر  
 في المسئلة قوله آخر وعزه الى الشذوذ وهو ان كان حيا فله تغطية وجهه وان كان ميتا لم يجز. قال ابن حزم وهو الاول في الظاهر  
 وقال لحيظ قال ليل الظاهر يجوز المحرم احيى تغطية وجهه ولا يجوز المحرم الذي يموت على الظاهر في الموضعين اذ قال ابن ابي امامة ولما  
 ما تخرجكم والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس في رجل وقفته راى حيا وهو محرم فقل صلى الله عليه وسلم لا تحرقوا راسه ولا  
 وجهه فانه يبعث يوم القيمة طيبا اذا كان المحرم اثار في عدم تغطية وجهه وان كان المحرم ميتا قالوا لو مات المحرم ليعطي وجهه دليل اخر  
 رواه الهاتون ولم يذكر وجهه الوجه ولذا قال الحاكم فيه الصحيح فان الثقات من اصحاب عمر بن دينار على رواية عنه ولا تغطوا  
 راسه وهو لا يخطو فوطع بان الرجوع الى مسلم والنسائي اولى منه الى الحاكم فانه كان يجرم كثيره وكيف لم يلق الصحيح ولا  
 مشايهته بين حديثي الحنيتين ثم مقتضاه ان يقتصر على ذكر الراس وهي رواية في مسلم لكن في الرواية الاخرى جمع بينهما فتكون  
 ملك اقتضاها من الراوي فيقدم على معارضه من مروى الشافعي في مسنده لانه اقبل اسنادا اياه قال الحافظ في التلخيص قالوا  
 ان في ثبوت ذكر الوجه مخالفا لرواين المنذر في حديثه وقال البيهقي في ذكر الوجه غريب وهو يجرم من بعض رواه وفي كل ذلك نظر فان  
 الحديث ظاهر الصحة ثم ذكر طه الذي فيه ذكر الوجه ايضا واسئل الحنفية باثر ابن عمر رضي الله عنهما ايضا مالك من يحيى بن سعيد  
 الاضماري عن القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق روى انه قل اخبرني القرافصة بضم القاف والاولى فراء فالت فقاء ففصاد  
 جملة او بفتح الاول كما تقدم ضبطه في محله ابن عمر حفصه الحنفي اخبرني عثمان بن عفان انه بالعرج ليعطي وجهه واجنبه واسكان  
 الرأ آخره جيم على ثلث مراحل من المدينة يعطي وجهه وهو محرم قال البيهقي في تحصيل ان يكون فعل روى ذلك حاجته اليه ويحتمل ان فعله  
 لانه رآه مما فادق خالفه ابن عمر وغيره فقالوا لا يجوز المحرم تغطية والى ذلك ذهب مالك وانما ذكر فعل عثمان روى وذكر الخلاف  
 عليه ليكون المجتهد يربط الى الاجتهاد بغيره والظاهر ان كلام السرخسي لانه رضى الله عنه محله على العموم - مالك عن نافع بن عبد الله بن  
 عمر روى ان يقول ما فوق الذقن يخرج الذال المجتهد والفتاح يفتح لحي الانسان من الراس فلا يجوز لشدائهم اى لا تغطي  
 الحرم وفي موطا غير ذلك قال مجاهد يقول ان من نأخذ وهو قول ابى حنيفة في العامة من فقهاء انا اذ قال البيهقي والى هذا ذهب  
 مالك وحكى القاضى ابو جعفر المتأخرى اصحابنا في ذلك قولين احواحيه والتحرير فان فعل المحرم وجهه فعليه الفدية اذ قال  
 ابن القاسم لم اسمع من مالك في ذلك شيئا قال البيهقي بعد ذكر الخلاف تفصيل المذهب انما ان قلنا بجرم التغطية  
 فعليه الفدية وان قلنا بجرم ايسرها ون التحريم ففدية فيه اذ قلت وغتار فروع المالكية التحريم كما صرح به في الشرح  
 الكبير والاولا روى عننا وعند الحنفية لو غطي عجب وجهه بخرقة وغيره لم يوجب الفدية عليه وفي لاق من يوم صدقة كما يسط في  
 الفروع - مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر روى ان عبد الله بن عمر لفت فعل ما من اهل المسلمين ابنه واقل بن عبد الله بن عمر  
 امره صبيته بنت ابى حنيفة التغطية فختلف في مجازتها روى عبد الله بن عمر في خلافة عمر روى عن ابن عمر قال اصدقني عني عمر ثم صقية  
 ارجعته فزودت راسها مدهم روى في النسخ اخبرنا ابن عمر روى ما بها فاسر سرح السرح ومع من الصلوات ولدت لابن عمر روى  
 واقلها واذا بكرهه واما عبدة وعبيد الله روى وحصة وسودة كذا في الامامة وقال الحافظ في التلخيص لعمري بعض المتأخرين ان  
 لو اقد هذا صقية وانه صاحب القصة التي وقع في زمن ابى حنيفة صلى الله عليه وسلم في سقوط عمر عن النافذة وليس كالحق فان  
 واقلها المذكور لا يصحبه المأثرة ورج امه اليه في خلافة امير عمر اذ اخرج ابن سعد في الطبقة الثانية من تابعي اهل المدينة

ومات بالحفة محمدا وقال لولا أنا حرم لطيبناه وخمره راسه ووجهه قال مالك  
وانما يعمل الرجل ما دام حيا فاذا مات فقد انقضى العمل مالك عن نافع بن عبد الله بن  
عمر بن قيس كان يقول

بسند من الزهري قال مات داقد بالسقياء بموهم كلفته ابن عمر في خمسة اذواب فيها قميص وعمامة واخرج بسنده عن نافع  
قال مات داقد بالسقياء فصلى عليه ابن عمر ودفنه ثم قال الاعراب ليس منكم من لم يمت فقلت وقتت واقد السبعة واثنت تسعين بين  
الاعراب قال ويحك يا نافع اذا رايت الله قد غلب على امر قال عن ابي داود مات داقد بالحفة نعم الحزم واسكان الحاء وقع الفاء  
وتقدم قريب من ابن سدره مات بالسقياء على ما حكى الحافظ في الصحيح عن كتاب الخزازي لابن قتيبة انه وقع عن يعقوب وهو بموهم  
بذلك وقال لولا اناسهم بغيتين اى يملكون لطبها اى يهنون من الطيب وطم بذلك ان احرام داقد القطع بالموت ولذا تحرر  
وهو به فطماها وتقدم في الجواز انه قد كلفه في خمسة اذواب قميص وعمامة وثلاث غلغلة وقد وقع التقديم والتأخير في سياق الرواية  
بين نفع لموطا وفي الصحيح قوله تحرر اسره ووجه مقدم على قوله قال لولا اناسهم الخ قال مالك واغابيل الرجل بالاعمال  
ما دم حيا فاذا مات فقد التقى العسل فافلح اسواه ايضا ومارى من ابن عباس رد مروفا في قصته محرم وقصة دايدة فوافقه عن الامام  
ابن الاثرين ذلك بقوله فانه يبحث فيها وهذا لا يتحقق في غيره فيكون خاصا بذلك الرجل ولو سلمنا بقا على احواله لام يقضاه  
بقية مناسكه ولو اريد التيميم في كل محرم لقل صلى الله عليه وسلم فان الحزم كما قال ابن الشهيدي بحث وجره منجب دامن قال  
ابن الاصل التيميم فبعد قصته اذا تخلص من ظاهرين التعليل والاصل عن ان يقول ان الحزم يبحث كذا في الزكاة في تعال الحافظ في  
الفتح تغيير راد الحافظ واختلاف في الصائم بحيث يلبس بمل حرمه بالموت حتى يجب قضاء صوم ذلك اليوم عنه ولا يلبس اى قال الصبي  
في حديث ابن عباس اذا حج به لثا فنى واخذوا حتى قابل القاصير في ثياب الحزم على احواله لم الموت ولذا لم يسر  
لتطهيره ببول عثمان وعلى وابن عباس وعطاء والنوري وذهب ابو حنيفة ومالك والاذري الى انه يصبغ به باليسبغ بالحلال وهو  
مروى عن عائشة وابن عمر وطائفة من اهلها عبادة شرعت فطلعت بالموت كالصلوة والصيام وقال صلى الله عليه وسلم  
اذا مات ابن آدم اقطع له الاثنتي عشرة اذوابا من عله وان الاحرام لم ينفى لطيف به وملك مناسكه ولا قال به وما جاب عنه  
الحافظ بان ذلك ورد على خلاف الاصل فيقتصر على مورد النص فتقيد الصبي بان لا تسلم انه ورد على خلاف الاصل كيف  
وقد اورد المسلم بالماه والسرد وهو اصل في الموت واجيب عن الحديث بان ليس عاملا انه لا يخص حين فلا يتعدى حكمه الى غيره  
الا بدليل قال ابن مسعود والحزم لا يخرج غسله بسرد وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال عمر واذا جهم ولا تشبهوا باليهود ورواه الدارقطني باسناداه عن عطاء عن ابن عباس يرفعه وملك ابن  
القطان بصحة الخبر وعطاء جهم ورواه في الموطان ابن عمر بن عمر بن جهم واذا بدنه وركب وفي المصنف باسناد جيد عن  
عطاء قال وسئل عن الحزم يعطى راسه اذا مات قيل يعطى ابن عمر وكشف غيره وقال طاؤس لا يعطى راس الحزم اذا مات  
قال الحسن اذا مات الحزم فهو ملول ومن حديث جالس عن عامر اذا مات الحزم ذهب احرامه ومن حديث ابراهيم عن عائشة  
اذا مات الحزم ذهب احرامه صاحبك وقاله عكرمة بسند جيد وعلى ابن عمر انه سمع عن عائشة تحيط الميت الحزم اذا مات  
تطيبه وتجبر راسه وعن جابر بن ابي جعفر قال الحزم يعطى راسه ولا يشفاه قال السرخسي ودفع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم التحان ومن حين اشتكت عينة في حال الاحرام ان يعطى وجهه تحميمه حاله الغيرة بالرخصة دليل على ان الحزم منى  
من كلفة الوجه ولان المرأة لا تكتفى وجهها بالاجماع مع انها عورة مستورة فان في كشف الوجه منها خوف الفتنة فلان  
لا يلبس الرجل وجهه لاجل الاحرام او لى اذ قلت وما توهم محصيته بقا الاحرام بما روى عن جابر بن عمر فوافقه يبحث كل عبد  
على مات عليه اخرج مسلم وغير ذلك من الروايات فتقدم في الاحكام المذكورة في الاحكام الدنيا لاخرة وثمان بينهما والاصح  
ان لا يخرج المستكشف اذا مات عن لم يسجد بل يدفن فيه والميت في حاله من اركان العقوبة يجب ان لا يصلح في القبر  
بجس على حاله ركنها اساجدة اخرى ذلك من الاحكام الكثيرة الممثلة على انه يعطى فيها الاحكام الدنيا كذلك في كل  
الاعمال الا ما ثبت فيه نص صريح غير مختل للتباديل كدم الشهيد وقال ابن العربي في شرح الترمذي عجا للشافعي رد  
يقضى حكم الاحرام بعد الموت ولا يفتى على الاسلام من الظهار اى لموت فيقول في قوله التقديم يتجسس بالموت وفي المحلى يشهد  
لاي حنيفة من اهل فروع ما رواه الدارقطني عن عطاء عن سلمان بن عبد الله بن مسعود عن سلم بن عمر مات فقال عمر ووجه وركب  
تشبهوا باليهود وفي بعض الموطا عن عائشة انها قالت استصوبا بالفتن من يتامك ما ملك عن نافع بن عبد الرحمن بن عمر كان يقول

## لا تمتقب المرأة المحرمة ولا تلبس الحفازين .

بكذا روى في الموطأ موقوفا واختلاف في رخصة ووقفه كما سمي في في آخر الحديث لا تمتقب لغير عتيق مفتوحين بينهما دون  
سأكنتم ثم قاتن مسورة مجرم على النبي فتمسك بالبقاء والابنتين ويجوز رخصة على أنجرة للمرأة المحرمة اي لا تلبس الحفاز  
وهو الخمار الذي تشده المرأة على اللثام او تحت الخمار وان قرب من العين حتى لا يبدوا جفانها فهو الوضوء بفتح  
الواو وسكون الصاد والواو في خان نزل الى طرف اللثام فان نزل الى الغم ولم يكن على المرأة منه شيء فهو  
اللثام قال الزرقاني وسياتي الكلام على نقاب المرأة في آخر الباب ولا تلبس بفتح الباء والمجرم على النبي ويجوز رخصة  
القفازين بضم القاف وفتح الفاء وبالزاي المجرم تلتبث فها ذكر مان شيء على لبسه لئلا يلبس العرب في ايديهم يغسل الاصابع  
والنكت والابعد من البرد ويكون فيه قطن ممشو ذكره الطبري وقيل يكون لم الزرار يزرب على الساعد كذا في المرقاة و  
قال الحافظه تلبس المرأة في يديها يغسل اصابعها وكيفها عند حاناة الشيء كغزل ونحوه وهو ليليد كالنكت للمرجل قال  
اليعني كان عبد الله بن عمر يقول لا تمتقب المرأة ولا تلبس القفازين واختلوا في ذلك لئلا يلبسوا الجاهل وجاهل  
وهو رواه عن الشافعية والماكية وفي شرح الاحكام ليس للمرجل لبس القفازين وبطل المرأة فلو ان احدهما لا يجوز  
قاله في الامم والا فلا وروى قال مالك واحمد والثاني وهو منقول المزي في قم وفيه تلبس الا ويحذر انه اصح القولين لكن  
اكثر القائلين على ترجيح الاول قال ابن رشد اختلفوا في لبس القفازين للمرأة فقال مالك ان لبست اقتدت  
ورخص فيه القوي وهو روي عن عائشة ولم تلبس ولا تلبس القفازين في بيان مسالك الائمة في ذلك فاصحنا  
الى ما روي في الفروع لغير الرض المربع وتجنب البرقع والقفازين لرواية البخاري وفيه ويلقى الرجل والمرأة  
بلبسها وفي شرح الإقناع والثالث (من مخلفات) ستر الوجه والكفين من المرأة كما يلبس ستر الاجاهة فيجوز  
مع الغيبة ولها لبس الخيط وغيره في الرأس وغيره الا القفازين ليس بها ستر الكفين ولا احدهما ولقد ماني في شرح الصحيح  
عن ابو حنيفة اصح القولين واكثرهما في الشرح الجبر للرد في حرم على المرأة بالاحرام لبس محيط بيدها نحو قفاز وكذا  
ستر اصبع من اصابعها فان ادخلت يديها في كيسها فلا شيء عليها ولا فدية في ان طال ام قلت واستمرت الائمة  
الثالثة تحديث الباب والحديث ذكره مالك في الموطأ موقوفا وذكر البخاري في صحيحه الاختلاف في رخصة ووقفه فقد  
اخرجه برواية الليث عن نافع مرفوعا ثم قال عليه موسى بن عقبة واسمعي بن جابر بن عتيق بن حبة فان اسحق في  
النقاب والقفازين وقال عبد الله وادرس وكان يقول لا تمتقب المحرمة وقال مالك عن نافع عن ابن عمر لا تمتقب المحرمة  
وتابعه ليث بن ابى سليم ام قال الحافظ قوله وكان يقول يعني عميد الله المذكور خالته المذكور بن قتل فوافقهم على  
رخصة الى قوله زعفران ولا وكس وفصل بقية الحديث فحصل من قول ابن عمر رخصة وقوله قال مالك في الغرض انما انقصر  
على الموقوف فقط وفي ذلك فتوى لرواية عميد الله وظاهر الاصحاح في رواية غيره ام قلت وكذا ذكر الاختلاف في رخصة  
ووقفه البودا في سنة وفيه من ائمة الحديث قال الحسن اختلف في رخصة ووقفه ونقل الحاكم عن شيخه علي بن ابي بصير  
انه من قول ابن عمر ادراج في الحديث وقال الحطابي في المعالم علوه بان ذكر القفازين انما يجوز قول ابن عمر ليس من  
النبي صلى الله عليه وسلم وعلق الشافعي رخصة القول في ذلك وقال يعقوب في المعرفة انه رواه الليث حدثا وقد استشكل  
الشيخ في الدين في الامام الحكم بالادراج في الحديث من وجهين الاول لورود النبي عن النقاب والقفازين مرفوعا موقوفا  
قروي البودا ومن رواية ابراهيم بن سعد المديني عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قل للمحرم لا تمتقب  
ولا تلبس القفازين والوجه الثاني انه جاء النبي عن القفازين مبتدأ به في صدر الحديث مستندا الى النبي صلى الله عليه وسلم  
سابقا على النبي عن غيره قال وهذا الشيخ الادراج ويخالف الطريقة المشهورة فروى البودا في ايضا من حديث ابن اسحق  
قال فان نافع حدثني عن ابن عثارة سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاي النساء في اجزائهن عن القفازين  
والنقاب وقال في الاثر اذ دعوى الادراج في اول المتن ضعيفة واجاب الحافظ بان الذي انقصر على الموقوف  
رفعه فقد شذبه بذلك فهو ضعيف قال الحسين الحديث ضعيف لان ابراهيم بن سعيد المديني يقول وقد ذكره  
ابن عدي مقتضا على ذكر النقاب وقال لا يتابع ابراهيم بن سعيد بهذا على رخصة قال ورواه جماعة عن نافع  
من قول ابن عمر وقال الحافظ في تهذيبه قال البودا في حديثه عن ابن عمر المديني ليس له كبير حديث وقال ابن  
عدي ليس بالمعروف وقال ابن عدي رجع حديث لا يتابع على رخصة وقال صاحب الميزان منكر الحديث انتهى

هذا كلامه



## ما جاء في الطيب في الحج

ستر وجهها عن الناس ارضت عليه ما يستره بخوشية بحيث لا تقع على البشرة اء وفي حاشية قوله اذا ارادت فيه اشارة الى وجوب شفت وجهها ولو خضرة الاجانب ومع خوف الفتنة ويحب عليهم غص البصر فيه قال بعضهم بلح في هذه وجوب السترة عليها بالانيسر اء وفي نيل المارب ومن محطرات الاحرام تغذية الوجه من الاثني ابريق او لثاب او غيرهن تسدل الثوب من فوق راسها على وجهها للحاجة ولو مس الثوب الوجه والحاجة كمرور الرجال قريبا منها فان غطته بالحاجة فرت اء وفي الشرح الكبير حرم بالاحرام على المرأة ولو انة او صغيرة ستر وجه الاستر عن امين الناس فلا يحرم بل يجب ان تغطي الفتنة بلا غزيرة او نحوها ولا رط اى عقد والاى ان فعلت ما ذكر بان سترت وجهها غير ستر او عزت او عقدت ما سدلته ففدية ان حال اء قال الرسوق قوله الاستر يعني اذا راوت لستر وجهها السترة عن امين الناس فلا يحرم ستره حينئذ اذا كان السترة من غير غزور رباط اء وفي اليد المختار والمراة لا تزل جل لكنها تخشع وجهها لركسها ولو سدلست شيئا على وجهها عنه جاز بل يندب قال ابن عابد بن قوله جاز اى من حيث الاحرام بمعنى انه لم يكن محظورا لانه ليس بستر وقوله بل يندب اى توقي من روية الاجانب وغير في الطح بالاستحباب وصر في النهاية ما لو جوب ودفع في البحر بما حاصله ان محل الاستحباب عند عدم الاجانب ما عند وجودهم فالاراء واجب اء واخرج انشاق في مسنده اخبرنا سعيد بن سالم عن ابن عطاء عن ابن عباس قال تدنى عليها من جلابيبها ولا تضرب به قلت وما الاضرب به فاشدلى كما جعلت المرأة ثم اشار الى ما طعنه من الجلابيب فقال لا تغضى تضرب به على وجهها فذلك الذي لا يبقى عليها ومن تسدل على وجهها كما هو مسدولا ولا تغضى ولا تضرب به ولا تغطى اء ماها و في الطيب في الحج قال ابن رشد اجمع العلماء على ان الطيب كله يحرم على الحرم ما عدا العطرة في حال اهرامه واحتفظوا في جواره فحرم قبل الاحرام لما يتي من اثره عليه بعد الاحرام فحرمه ملك ودواه عن عمر بن الخطاب وهو قول عثمان بن عمر وجماعة من التابعين ومن اناخاره ابو حنيفة والشافعي والثوري والحمد ودأود والحنابلة لما كان حديث صفوان بن يحيى وعدة الفريسيين حديث عائشة الا في اول الباب وقال العيني اختلاف العلماء في استعمال الطيب عند الاحرام واستدامته بعده فحرمه قوم ومنعه منهم مالك وحماد بن الحسن ومنه عمر بن عثمان وابن عمر وعثمان بن ابي العاص وعطاء والزهرى وداقهم في ذلك اخرولنهم ابو حنيفة والشافعي لم يقل بعد ذكر حديث عائشة ومنه ابو حنيفة ابو حنيفة واليوسف وزفر في الاحرام اذ الطيب قبل اهرامه ما حاشا من الطيب مسحا كان او غيره فانه لا باس ولا شيء عليه سواء كان مما يبق عليه بعد اهرامه اء ولا يضره لقائه عليه به كالمشاقى واصحابه واهم والثوري وادوازي وهو قول عائشة بن وسعد بن ابي وقاص وابن عباس وابن الزبير وابن جعفر وابي سعيد الخدري وجماعة من التابعين بنحاز والعراق وذكر اسماء بنهم قلت بهذا اطلق مسالك الاثمة عامية شرح الشيخ وقلت المنازيب واخبرني ان بنهم نقضه في ستر امة الطيب بعد اهرامه على انه لا يجوز استعمال الطيب حرم بعد الاحرام ففي روضة المحتاجين من فروق الشافعية ليس ان يطيب به بعد الاحرام قبله ولو لمالك يحرم ولا باس باستدامته بعده لكن لو نزع ثوبه الطيب وان كان لا يبين تعذيبه ثم لبسه وراحة الطيب موجودة فيه لزمه الفدية في الاصح كما لو ابتدأ لبس الثوب الطيب واخذ الطيب من بدنه ثم رده اليه ولا فدية بالتمثال الطيب باسالة اء عرفت ولو قطعت ثوبه من بدنه لم يضره ما اء وذكر في شرح الاحكام اختلاف الوجوه والاقتوال في هذه الفروع عند الحاجة وفي الروض للرحمن من فروق الخبابة وسن تطيب في بدنه بمسك او بخور كحديث عائشة في التوبع وكذا ان يطيب في ثوبه وله استدامة لبسه ما لم ينزع فان نزع فليس له ان يلبسه قبل غسل الطيب منه ومنى محمد بن سالم على بدنه من الطيب اء وجاه عن موضوع ثم رده اليه او نقل الى موضع آخر فدى لان سال لبرق اء ومس اء وقال الحاجي ان ما لا بد له من البخر لاحد من الامة استعمال الطيب عند الاحرام اذا كان طيبا لم يضره لانه لا يندب بعد الاحرام ولا يندب بدنه فيه يرحم حتى وان طيب لاهرامه فلا فدية عليه لان الفدية بالاثاث الطيب في وقت ممنوع من اطلاقه وبذا انقضى قولك







# مالك عن حميد بن قيس عن عطاء بن ابي سباح ان اعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مخنن

الطيب فيه فلم يحبه له فدية اصل ذلك التطيب للاحرام او قتل لابي القول لسقوط الغدقة بماله في المرونة وعنه رواية  
 اخرى يشبهها ولا يتحقق لزومها الا اذا كان النسخ على وجه التحريم او في الهداية بعد ذكر المرحى والذبح والحق وقدر لم يكن  
 شيخ الانبياء وقال مالك رحمه الله الطيب ايضا لا من دعا في الجاهل ولنا قوله عليه الصلوة والسلام عليه حل لكل شيء  
 الا النساء قال ابن ابي امامة اخبره ابن ابي شيبة وذكر البضا عدة روايات تسند بها لمجوز وكذا ذكر مالك في نصب  
 البرية والحفاظ في الهداية وسما في شيء من ذلك في باب الافاقية وفي المتن عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اذا رمت الحجرة فقل لكل شيء الا النساء فقال رجل والطيب فقال ابن عباس اما اننا فقد رايت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يمشي في مكة بالمشك اطيب ذلك ام لا رواه احمد قال الشوكاني اخبره ايضا ابو داود والنسائي وابن ماجه  
 من حديث العوفي عنه قال في البدر النيرة سنده حسن كما قاله المنذري الا ان يحيى بن معين وغيره قالوا يقال ابن الحسن العوفي  
 لم يسمع من ابن عباس وفي الباب عن عائشة عند احمد وابي داود والدارقطني والبيهقي فروقا فقلنا اذا رمت الحجرة  
 فقل لكل الطيب والنياب وكل شيء الا النساء وفي استناده الجاهل بن اطاة وهو ضعيف ومن اسلمته عند ابي داود  
 والحاكم والبيهقي بخبره وفي استناده محمد بن يحيى كنه صريح بالتحديث ام قلت جماع بن اطاة من رواية مسلم والاربعة  
 واخرج له البخاري في الادب المفرد وتعليقه في صحيحه وهو وان كان جرحه اكثر من موافقه لكنه لم يرم بأكذب وفي الخلاصة  
 قاضي البصرة اصداء اعلام قال الجوهري اذا قيل مرثيا فهو صاير لا يرثي في حفظه وصدره وقال ابن معين صدوق يدرس  
 ومع ذلك فله رواية متابعات كثرى مالك عن حميد مصغرا ابن قيس المكي عن عطاء بن ابي سباح المكي التالفي  
 بكذا برسم في الموطا وصلة الشيخان والابو داود والنسائي والترقي من طريق عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن امية عن ابيه  
 ان اعرابيا اي يروى عن اعراب الى اعراب وهم سكان البادية لا واحد من منقطع جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 الحافظ لم اقف على اسمه لكن ذكر ابن خنوزان في التلوي عن تفسير الطوسي ان اسمه عطاء بن منية قال ابن خنوزان  
 ثبت ذلك فهو ابو يعلى بن منية راوي الخبر ومجوز ان يكون خطأ من اسم الراوي فانه من رواية عطاء عن صفوان بن يحيى بن  
 منية عن ابيه ومنهم من لم يذكر بين عطاء وبيطه اعدا ووقع في شرح شيخنا سراج الدين ابن الملقن بالنقص بهذا الرجل  
 مجوز ان يكون عمرو بن سواد في كتاب الشفاء لقاضي عياض عنه قال ثبت النبي صلى الله عليه وسلم وانما خلق فقال  
 درس درس حطوط وشيئ من تعذيب يده في ليلتي فاوجعتني الحديث فقال شيخنا من عمر وبذا لا يدرك اذا فانه صاحب  
 ابن وهيب او بموت من يوهيمن الملائكة ليست يده القصة مشبهة بهذه القصة حتى لا يفسر صاحبها بها واما ثانيا فلي  
 الاستدراك فقلنا عظيمة لان من يقول اتيتم النبي صلى الله عليه وسلم لا تخجل فيه انه صاحب ابن وهيب صاحب مالك  
 بل ان ثبت فهو اخر واذا اسمه اسميه واسم ابيه واسم ابيه واسم ابيه واسم ابيه واسم ابيه واسم ابيه واسم ابيه واسم ابيه  
 في الشفاء سواد بن عمرو وقيل سواد بن عمرو واخرج حديثه المذكور عبد الرزاق في مصنفه والبخاري في صحيحه الصعبة وروى  
 الطحاوي من طريق ابي شخص بن عمرو عن علي بن ابي ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مخنن فقال الك امرأة قال  
 قال فاذهب فامسك فدرت بهم من لاجرة له ان يعلى بن امية هو صاحب القصة وليس كذلك فان راوي هذا الحديث  
 يعلى بن مرة القضي وهي قصة اخرى غير قصة صاحب الاحرام ثم روى الطحاوي في موضع اخر ان يعلى بن امية صاحب  
 القصة فقال لسنده الى شيعة عن قتادة عن عطاء بن ابي سباح ان رجلا قال ليعلى بن امية اكرم وعليه حية ظاهره  
 النبي صلى الله عليه وسلم ان ينزعها قال قتادة قلت لعطاء انما كنا نرى ان تشقها فقال عطاء ان الله لا يحب الفساد  
 انتهى كلام الحافظ وقال ايضا في الاصابة في ترجمة عطاء بن منية قيل هو الا على الذي اكرم في الحية والظن صحيحا جزم  
 في مقابلة الشيخ ان صاحب في ليعلى بن امية راوي الحديث كما اخبره الطحاوي وهو مخنن نعم الحية والظن والوثيق  
 مصغرا كذا في ليلتي قالوا قوت الحموى مجوز ان يكون تفسير الحان وهو الرجمة تصغير ترجمه مجوز ان يكون تفسير الحن وهو ج  
 من الحن وقال السبيل سمي مخنن بن قاتية قال والظن من العالمين قيل وادقيل الطائف اقبل وادجنب ذي الجاهل قال  
 الواقدى بينه وبين كنه ثلث ليلال وقيل بها خمسة عشر ليلة كرويت في الجاهل والملا منصرفه من غرزة حنين والموضع

وعلى الاعراب الى قميص وبه اثر صفرة فقال يا رسول الله اني اهللت بجمرة فليفت تأمرني  
ان اصنع فقال له يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انزع قميصك واغسل هذه الصفرة  
عنك وافعل في عمر ثلث ما تفعل في جملة

الذي لقيه فيه هو الجمرات قاله ابن عبد البر وبها موضعان متقدمان قاله البايعي فلا يشكل لما في الصحيحين وغيرهما بيننا وبينه صلى  
الله عليه وسلم بالجمرات ومعهم نفر من اصحابه جاءه رجل الحديث وعلى الاعراب قميص وفي رواية عليه جبة وبه اثر صفرة  
قال البايعي الصفرة اذا كانت من غير طيب فيمنع مثل ان تكون من سائر الاصبغة الصفرة غير الزعفران والوبرس و  
لكن الصفرة فيما روي كانت طيبا كما رواه ابن جريج عن عطاء قال وهو مضع لطيب فقال يا رسول الله اني اهللت اي  
احمرت بجمرة فليفت تأمرني ان اصنع في عمرتي قال البايعي وهو غير عالم بالمشكلة او غير عالم به في الجمرة وان علم بمشكلة في الحج  
فلا حاكم في كفسة بن جبراد وغير ذلك سأل النبي صلى الله عليه وسلم وبدا السؤال يحل في هذا الحديث لان لم يبين للنبي صلى الله  
عليه وسلم بل احرم على هذه الصفرة او فعل ذلك بعد احواله وقد بين قيس بن سعد ذلك في حديثه عن عطاء انه احرم على  
بشيرة تلك وذلك انه قال يا رسول الله اني احمرت بجمرة وانما كنت اري امة ولفظ البخاري برواية ابن جريج عن عطاء عن النبي  
رباع كيف ترى في رجل احرم بجمرة وهو مضع لطيب فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه الوحي الحديث فقال له رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اي بعد ما جاء الوحي انزع بجمرة الزاوي اى اقل قميصك اى على الفور واغسل هذه الصفرة عنك  
زاد الصحيحان وغيرهما ثلث مرات قال عياض وغيره يحل ان من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فيكون نصا في تحريم ارجل  
ويحتمل ان من كلام الصحابي وان صلى الله عليه وسلم اعاد لفظ اغسل ثلاث مرات على عادته ان اذا تكلم بكلمة بعد ما ثلث  
مرات تقبض عنه واصطل في عمرتك ما تفعل في حجك بدون التاء في النسخ البشيرة وكنه المصرية وبز يادتها في ما مش البايعي  
قال البايعي لقلبي اذ صلى الله عليه وسلم علم من حل المسائل اذ عالم بما يفعله في الحج ولا يظن ان يقول له ذلك لانه اذا لم يعلم  
ما يفعله الحاج لم يكن ان يمثله للمعتمر اذ تم احتفالا في المراتب لصلته الله عليه وسلم بذا قال ابن العربي كما يحتمل كالواقي اليه عليه  
يتخون الشباب ويحبون الطيب في الاحرام اذا حجوا وكاوا يتسابلون في ذلك في الجمرة فافهم النبي صلى الله عليه وسلم من حجابها  
واحد ولفظ البخاري في صحيحه واصنع في عمرتك ما تصنع في حجك وقال ابن المنبر في الحاشية قوله واصنع مقام احرك لان  
المراويع ان ما يحبته الحرم يجوز منه فائدة حسنة وما قول ابن لعل اراد الادعية وغيره بما عاينته في ما يحرم في الجمرة ففهم  
فان التروك مشرطة بخلاف الاعمال فان في الحج استبراء زائدة على الجمرة كالوقوف وبعده وقال النووي كما قال ابن  
لعل وزاد ويستثنى من الافعال ما يخص به الحج وقال البايعي يجب ان يكون ما امره بان يفعل غير ما امره من الزاوية القميص  
وغسل الصفرة لانها قد تعرض عليها ما من ان يصرف قوله وافعل في عمرتك ما تفعل في حجك لانه لا مانع من قوله فيما بين  
من هذا اللفظ الثاني والوجه الاخر ان قد عطف هذا اللفظ الثاني على التروك والفعل فافهم انما هو لا يشرط ان يكون  
الغير في ذلك الا القديمة قال الحافظ كذا قال البايعي ولا وجه لهذا المصير الذي تبين من طريق اخرى ان المامر به الفصل النزع  
وذلك ان عند مسلم والنسائي من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء في هذا الحديث فقال ما كنت صائغا في جمرة  
قال ابن عمر عن عطاء في هذا الحديث ما كنت صائغا في حجك فافهم في عمرتك ما تفعل في حجك فافهم انما هو لا يشرط ان يكون  
بجوديث على علي بن منته استدامة الطيب بعد الاحرام لا لغسل اثره من الثوب والبدن ويوقول مالك ومحمد بن الحسن في حب  
الجهر بان قد فعله كانت بالجمرات كما ثبت في هذا الحديث وفي سنة ثمان بلا خلاف وقد ثبت حديث عائشة المتقدم  
في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف وانما هو قد بلاخر فالأخر من الامر وان المامر بغسل في قصته ليعلم الجاهل بالحق  
لا مطلق الطيب فافعل على الامر في ما خالف من الزعفران وقد ثبت النبي عن نضر بن حارث مطلقا وما في حرم وفي حديث ابن  
عمر والميسر اى الحرم من الثياب شيئا مسد زعفران اى قال ابن الهمام وقد جاء مصرح في الحديث في كسدهما قال له  
اغتسل عنك هذه الجبة واغسل عنك هذا الزعفران قال النبي وفي الحديث انه صلى الله عليه وسلم لم يامر رجل بالافدية فافهم  
الشافي والثوري وعطاء وصحاحي ودأود وداود في رواية وقالوا ان من لبس في احرامه ما ليس له البس ما بلا فدية عليه  
وانما سمى في معناه وقال ابو حنيفة والمزني في رواية عنه طرقة اذا غطي رأسه ووجهه بقميص او ثوبا او مالي الليل فلا كان  
اقل من ذلك فطهيرة صفة يتصدق بها وقال مالك يلزمه اذا انتفع بذلك او طال لبسه عليه اى وحكي الحافظ

ما لك عن نافع عن اسلم مولى عمر بن الخطاب ان عمر بن الخطاب وجد يحيى طيب وهو  
 بالشجرة فقال معن ربح هذا الطيب فقال معاوية بن ابي سفيان مولى ابي امير المؤمنين  
 فقال منك لعمر الله فقال معاوية ان ارحب طيبتي يا امير المؤمنين فقال عمر بن  
 عزمته عليك لترجع فلتنسلته ما لك عن الصلت بن زييد عن غير واحد من  
 اهله ان عمر بن الخطاب وجد يحيى طيب وهو بالشجرة والى جنب كثير بن الصلت فقال  
 عمر بن

عن الحسن في رواية يجب مطلقا قلت لكن الحديث من عدم فلا يصح الاستدلال به قال الباقي ولا يقتضي ذلك ثبات  
النفقة ولا التعمير وانما حاله من عدم علم من محل من احوال ما يجب اعم قلت وايضا ان الوصي لم ينزل بجور الا ان كان يكون  
بعد الشريعة كالمحافظ وستمحل الحديث على ان الحرم اذا صار عليه محيط بنزعه ولا يلزمه تحريكه ولا شققه خلافا  
للقضي والعقبي حيث قال لا ينزعه من قبل راسه لئلا يصير منظر الراس اخرج ابن ابي شيبة عنه ومنه على تحريكه وكذا ابن  
الاسود والي قوله وقد وقع عندني داود بن خلف عنك الحديث فقلها من قبل راسه اعم قال في من نافع من الحكم على  
عن ابن الخطاب ان عمر بن الخطاب قد وجد راسك طيب وهو بالحق سمة يذى الحليفة على ستة اميال من المدينة فقال  
من راسك هذا الطيب اخرج الطيب اذا كان في لبس ثوبين فاسأل فقال معاوية بن ابي سفيان يبيع هذا الطيب مائة  
امير المؤمنين قال الباقي وذلك ان معاوية لم يكن عنده مما يبيعه في ذلك الموضع الا من ابتداه فيه فقال عمر بن  
الخطاب عليه السلام انك تحب الرفاهية وكان عمر بن الخطاب يبيع كسرى العرب وقوله الحمد لله للفرح والام والعيون المعلقة  
قصده القسم كما في قوله حواسمه نعم انهم في سكرهم الاية ولما رد لقاؤه حواسمه فقال معاوية سعدنا ومؤيدي المؤيد يرى  
ام المؤمنين ان ام حبيبة رطت بنت ابي سفيان من عرب بن امية وقيل سمها بنو المشهور الاول مشهور بكيفية  
بنتها حبيبة بنت حميد الدين حش زوها الاول باجرت مع ابي الحبيبة فقتلها فقتلها فقتلها فقتلها فقتلها فقتلها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبني هاشم ستة سنت من الهجرة وقيل سبع وكان النجاشي ابرأ من عند نفسه فوقيت  
بالمدينة على الصبح فمعه الكافي لثلاث النوى فقيمتني يا امير المؤمنين قال الباقي قال ذلك ليعلم ان التطليكان  
بالمدينة قلت ولا وجه عندى انه قال ذلك ليعلم ان تطليها على الهجران فها من امات المؤمنين ومن الحكم بماثال هذه  
الافعال فقال عمر بن الخطاب عليك ابي قسمت عليك والزمك وفي الجمع لركب مدرأجاز ما يتحقق اعم وفي رواية عبد الرزاق  
اقسمت عليك لترجمن ليعينه الخطاب فلتفسله بصيغة الخطاب ايضا والاوجه بصيغة الغائب لرواية عبد الرزاق  
الى ام حبيبة فلتفسله عنك كما طيبك لرواية معاوية بن راسه من نافع عن ابي سلمة قال فرج معاوية اليها حتى فقهه  
الطريق قال الزركاني وغيره من المالكية بهذا عرض محاللة لم يوافق حديث عائشة رضي الله عنه قال ابن الهيثم قال  
الحازي ان عمر بن الخطاب حديث عائشة رضي الله عنه والزمه ابي سلمة واذا لم يتلفه فتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم فثبتوا حق  
ان تتبع وحديث معاوية هذا اخرج ابن الزراري في رواية فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحان الشعث  
التقل اعم ولم ينه الزيادة ان ذلك استنبطها منه رضي الله عنه بالحديث المذكور ولم يكن فيه نوع من الوصل  
الله عليه وسلم والا فذكره على انه قيل ان عمر لم يكن من مذموم عم جازاه كنه لما رآه من ابي الشعث التقل شدة في ذلك  
في حق الخوارج انهم قد قولهم ليطيبي الثياب المصنعة اعم ابرأ الربط المنة ليعتدى بحكم الناس الحديث - قال في الصلوات  
لفتح الصلوات والمجته وسكون الامام بن زبير رضي الله عنه في حق من يبيع ثوبه على صاحب الفراء في وصاحب الحلي وغيرهما ووقع  
في نسخ الموطأ بخبر زيد بالموحدة قال المشاة المحتمة قال صاحب التعليل الحديث كذا وجد في نسخ هذا الكتاب بالياء والموحدة وكذا  
نسخه القاري لكن الذي في موطأ يحيى بالياء يمين وكذا ضبط الزركاني وابن الاثير في جامع الاصول اعم فقل من ان ما في  
بعض نسخ موطأ يحيى بالياء يمين النسخ من خبر واحد من اهل ابي الصلوات ان عمر بن الخطاب وجد راسك طيب وهو بالحق  
ي يذى الحليفة والى جنبه ثوبين فصلت بن محمد كريب الكندي ابو عبد الله الذي في قوله في حديثه صلى الله عليه وسلم  
اختلفت في ابرأ النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكره المحافظ في تهذيبه وقال في التوقيين بن من جملة صحابها فقال عمر بن الخطاب



فقال عمر فاذهب الى شربة فادلك رأسك حتى تنقي ففعل كثيرين الصلت  
ذلك قال يحيى قال مالك الشربة خفيف يكون عند أصل النخلة مالك عن يحيى  
ابن سعيد وعبد الله بن إلى بكر وسبيعة بن إلى عبد الرحمن بن الوليد بن عبد الملك  
سأل سالم بن عبد الله وخاسرة بن زيد بعد ان رمى الجمره وحلق رأسه وقبل ان  
يفيض عن الطيب فنهاه سالم واسرخص له خارجه بن زيد بن ثابت قال مالك  
لا بأس ان يدهن الرجل بدن ليس فيه طيب قبل ان يحرم وقبل ان يفيض  
من متى بعد رمى الجمره

وأما من ذهب بعض السلف بوجوبه يعني من لم يدع عليه الحلق ولا كفيده القصر فمادة كثير الحلق بعد اداء النسك  
لا يورث ضرورة التلبس في بدء الاحرام بخلاف عدم ارادة الحلق عند انشاء الاحرام فينبغي ان يكون مورثا لفرض التلبس  
لئلا يشعث شعره فمال فانه لطيف فقال عمر فاذهب بصيغته للامر من الذهاب الى شربة سيما في كلامه بصفت  
الغصير فادلك قال المجرد ذلك مبدع مره ووجهه راسك حتى تقمى فمما التواء وسكون الزنن وبالقائه من الالتقاء  
اصلا خارجا لا في أي شربة طيبها ويحل في الزنن وشدة اللقاة من التفتية فيمنع التعصيف ففعل كثير من الصلوات ذلك  
اي ما مره بعد رمى قال يحيى قال مالك في شربة خفيف يكون عند أصل النخلة قال صاحب النخلة ليس ربهام وفي التمهيد  
والره خولص حول النخلة او قال المجرد الشربة بالتحريك كثرة الشرب والخولص حول النخلة ليس ربهام وفي التمهيد  
الشربة مستتبع للماء عند اصول الشعر خولص يكون مقداره بها وقال ابن وهب هو الخولص حول النخلة فيمنع فيه الماء و  
هو الذي ابن سبيعة بن بشير بن يارما احرمها وحدثه ربح طيب فقال يحيى ممن هذا الريح فقال البراء بن عازب  
عني يا امير المؤمنين قال قد علمنا ان احرامك حطاة او عطارة انما الخارج الاذخر الاخير قاله الزرقاني قلت ولقد فرغنا ان  
الظاهر من تشديد رمى اذ رمى رأى الطيب ونحوه منافاة لحالة الخارج ولما لها واليه يشير رواية ابن ابي شيبة بهذه و  
الالم لو جوب احد على الحاج ان يكون الاذخر مالك عن يحيى بن سعيد الاصداري وعبد الشرب بن ابي بكر بن محمد  
ابن عمر بن حرم وسبيعة بن فروخ بن عبد الرحمن المعروف بريبعة الراي ان الوليد بن عبد الملك بن مروان الاموي ولي  
الخلافة بعد ابيه لثمة وكان مدة امارته عشرين سنة الاثنتي عشرة كذا في النسخة التي سأل اثنين من الفقهاء السبعة  
الشهيرة بالمدنية المنورة سالم بن عبد الله بن عمر وفارجه بن زيد بن ثابت الاصداري النخاري بالغ لكونه وشدهم  
وبراءة نسبة الى النخاري فعملت الوزيد في احد الفقهاء السبعة قال مصعب الزبيري كان خارجة وطلحة بن عبيد الله  
يعلمان المواريث ويكتبان الوثائق ويشتي الناس الى قولهما وقال ابن خراش خارجة بن زيد بن ثابت بن علي بن احمد خارجة  
ما به تسلمه وقبل سئل بعد ان رمى الجمره والعقبة وحلق رأسه اي وبعد الحلق وقبل ان يفيض اي لطوف طواف  
الفاضة عن الطيب اي سأل عن استعمال الطيب في تلك الحالة هل يجوز ام لا قال بالاجماع سأل الوليد عن التطيب  
بعد الحلق فيمكن ان يكون ما بلغه من الاختلاف في ذلك فلا سأل وجدا لاختلاف فيه فنهاه سالم اما لا يبرى كراسته او  
لان الحاج الشعث التقل وبها خذ مالك والاصول له خارجة بن زيد بن ثابت ثابت لانه جائز بل لا ريب فيه عند الجمهور قال يحيى  
قال مالك لا بأس ان يدع رأسه فادلك المجرد بن راسه وفيه بل وادع بن به على اقتضاه ووافقا لجمع يدع بن تشديد دال  
يقتضي اي يطلى بالدهن ليزيل شعثه ما سه ولحيته الرجل اي الحوم بذلك فمما الدال ليس فيه طيب يبقى اثره بعد الاحرام  
كالزيت اذا خاف قبل ان يحرم ولكنك بعد الاحرام بشرط الفراغ من التحلل الاصغر وهو المراد بقوله وقبل ان يفيض  
من متى الى كونه لا يلطوف الا فاضة بعد رمى الجمره العقبة قال الباجي لان يدع قبل احرامه يدع غير مطيب لانه  
ليس في ذلك الشر من التلطيف وذلك جائز قبل الاحرام ففعل راسه بالفاسول ونحوه وانما يكره له الدهن من الطيب  
قبل حرامه لبقا راحة طيبة ولما ديان الحرم ثلثة احوال احد ما قبل الاحرام وقد ذكرنا ثانيا في لودري جمره العقبة وقبل  
الفاضة فلا بأس بدع غير مطيب لانه ليس في الادمان حينئذ وكثير من الادلة الشعث وذلك مباح لو ادله من الطيب  
حكمه حكم الطيب وما الثالث بعد الاحرام وقبل وجود شئ من التحلل فان الادمان حينئذ ممنوع بدع مطيب غير مطيب





ويحل اهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر وبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويحل اهل اليمن من يلزم مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل المدينة ان يهلوا من ذي الحليفة واهل لشاه من الحفة واهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر ما هو الا الثلث فسمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويحل اهل اليمن من يلزم

وانقل عملها الى الحفة لم يرث والمصريون لان يحرمون من لا يرفع يدا وبعده وتبين محبة قرب الحفة لكثرة عمارها فلا ينز لها احدا لام - قال الحافظين الحفة وبين مكة خمس مراحل اوسنة وفي قول النووي في شرح المذهب ثلث مراحل فكل وقيل النووي في تزيين اللغات قريبة من البحر منها وبعده خمسة اميال وفي الحديث جرح جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة والموضع الذي يحرم منه المصريون لان يلقى قريب من الحفة او ويحل اهل نجد ما يحرم لكل مكان مرتفع ويواسم عشرة مواضع والمرو منها بين الحج واليمن واسفلها الشام والعراف من قرن بلغ القاف وسكون الراء فنون بلاضافة على مرتلة من مكة وهو اقرب للمواضع كذا في اهل على الموطا وفي حديث ابن عباس عند البخاري وغيره ولا يلحق نجد في اللغات كل الحافظ بفتح جمع المنزل والمركب لاضاء في اسم المكان وقال له قرن ايضا لاضاءة يبو لسكون الراء وقسط صاحب الصحاح في جمعها وقطوه وبلغ النووي في الاتفاق على تحطته في ذلك لكن على معيش من تعليق القالبى ان من قاله بالامكان اراد اهل ومن قال بالفتح اراد الطريق وقال النووي في لئانة التقطاع على تحطيط الحج يرمى في فتح الراء منه وفي قوله ان اوس القر في ضم منسوب اليه ابل هو منسوب الى قبيلة بني قرن الذين من ادراك النووي قرن على مرتلتين من مكة وقال الالباني في كل دور المس شرف على جبل عرفه قال عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى وبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وفي الصحاح من سلم عن ابيه وزعموا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولم يصح وهذا غاي في الخبر والتقرير لا يصح من النبي صلى الله عليه وسلم مشافهة عالم ليعلم منه ويحل اهل اليمن من يلزم لفتح الحفة ولا من مفرق حنين بينهما يسم كنه مكان على مرتلتين من مكة بينهما ثلثون ميلا وقيل لها اهل مكة واجزة وهو الاصل والياء لتسهيلها وهي ابن السيد فيه يرمم برأى من بل اللان لم يفرق الحفة والناثية قال ابن كثير التقطاع على ان ابن عمر لم يسمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلاف بين العلماء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج وكان لم يعتبر قول ابى اسحق الاسفرايينى ان ليس بنجد وقول ابن عمر ان زعموا مشرا الى ان يبلغ ذلك الى ابن عمر من جماعة وقد روى ذلك عن ابن عباس في الصحاح وغيره جابر عن عبد مسلم الا انه قال احسب نفسه وعاشته عند النسا في والحارث ابن عمر والسبيعي عندهما والى داود وطسائي مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم واصل الامر الوجوب فاستدل به من قل ان تقدير الاحكام عن المواقيت وما غيره منها لا يجوز للمصلحة خلافية كما سياتى - والتقريب لا يتم الا باثبات ان الامر بالشى ليعطى النبي من خلافه وبى ايضا خلا في كما بسطت في الاصول ولعل الامام ما كثر ذكره في الحديث تلو الحديث المستعمل في هذه الحجة في الحديث المتقدم بجميع الامر الى المدينة ان يهلوا من ذي الحليفة متفق بهلوا وكلمة من ابن ابي ربيعة اى ابتداء ابلهم من ذي الحليفة قال السبيعي - وابل الشام من الحفة وابل نجد من قرن اى قرن المنازل والقرن قرنان احدهما بدأ وهو المواقيت والثاني قرن الشمال وليس بمواقيت على الظاهر قاله الحافظون تارة اخرى وغيره لكن محاشية من فقهاء الاشعية وغيرهم صرحوا في الفروع بانها واحدة قال عبد الله بن عمر انه لا يهل الا الثلث فسمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم واخبرت بذلك الجمل - ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويحل اهل اليمن من يلزم والحديث اخرجه البخاري الطريق منها في الاعتصام برواية سفيان عن عبد الله بن جابر روى في ذكر العراق فقال لم يكن عراق لم يستدوا خرج البخاري ايضا في الاعتصام برواية عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال ما فتح هذا من المصرا (المصرى والوقت) الواقعة عن طريقه فقلوا لا يرام المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حل ما لا يلحق نجد قاد هو جود من طريقه فقلنا وانا ان اردنا قرنا شق علينا قال فاقروا



خذو يا من طبعكم فخرهم ذات عرق قال الحافظ طبره ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد روى الشافعي عن  
 طريق ابن الشفاء قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا في المشرك شيئا فاقضوا الناس بحيال قرن ذات  
 عرق وروى احمد عن يحيى بن سعيد وغيره عن نافع عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال ابن عمر  
 ذات عرق على قرن ولم عن صدقة عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 لم يكن يومئذ عرق ووقع في غراب مالک الدار قطني من طريق عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لابل العرق قرنا قال عبد الرزاق قال لي بعضهم ان مالكا معاه من كتب به قال الدار قطني لقرويه  
 عبد الرزاق قال الحافظ والاسناد واليه لغات ائمة واخره احمد بن حنبل بن ابي حنبل في مسنده عنه وبه صحيح جدا وحديث  
 الباب يروى وروى الشافعي من طريق طاووس قال لم يوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق ولم يكن حينئذ  
 اهل المشرق وقال في الام لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذات عرق وانما صح عليه الناس وبذلك يدل  
 على ان بمقات ذات عرق ليس منصوصا وبه قطع الغزالي والرازي في شرح المسند والنووي في شرح مسلم وكذا  
 وقع في الدرر تامل مالک قال الا في اصح الوجوه من حديثنا ان الذي وقتهما عمر وقال ابن رشد بعد ما على الاجماع على المواقيت  
 الاربعة ذي الحليفة والحفة وقرن وطرا اختلوا في ميقات اهل العراق فقال جمهور فقهاء الامصار بمقاتهم من ذات عرق وقال  
 الشافعي والنووي ان اهلوا من الحقيق كان احب واقتلوا فيهم فيهم فقلت طاهر عمر وقت مالک بن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ام وقال النووي ذات عرق بحسب الصين بمقات اهل العراق واختلف العلماء على توقية مسلمة الله عليه وسلم ام  
 باجتهادهم وحيث ان اصحاب الشافعي اجمعوا وبه نص الشافعي في الام توقيت عمر بن عمر وذلك صريح في الجارية والبيان  
 من قال بتوقية مسلمة الله عليه وسلم حديث جابر لكنه غير ثابت لعدم جزمه به وما قال الدار قطني حديث ضعيف لان  
 العراق لم يكن تحت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فكلامه في تضعيفه صحيح ودليله ما ذكرته واستدل الله بضعفه بعدم  
 فتح العراق فاستدل الله بفتح النبي صلى الله عليه وسلم عليه بانه سفيح كما انه صلى الله عليه وسلم وقت لابل الشام  
 الحفة في صحيح الاحاديث الصحيح ومعلوم ان الشافعي لم يفتح حينئذ الى ارضه بسلطه وقال ابن العربي في الجارية اهل العلم متفقون  
 على انه للمواقيت راي الاربعة المشهورة وقد روى عن جابر وعمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديث جابر  
 عليه وسلم وقت لابل العراق ذات عرق وكان الشافعي يفتي ان يهل من الحقيق من جاء من العراق ولا يحرم من  
 الحقيق اهل من غل من العراق ذات عرق وان كان ترجيح آخر فعمل عمر اولى احوال الحافظ وجمع الحنفية والحنابلة  
 وجمهور الشافعية والرازي في الشرح الصغير والنووي في شرح الميزان انهم منصوصون وقد وقع ذلك في حديث جابر  
 عندكم الا انه مفكوك في رده اخرجه عن ابن جريح اخبرني ابو الزبير انه سمع جابرا يسأل عن اهل نضال سمعت  
 احسبه رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكره واخرجه ابو حنيفة في مسنده بلفظ فقال سمعت احسبه يريد النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال ابن العراقي قوله احسبه اى ائمة والظن في باب الرواية يتنزل منزلة اليقين فليس ذلك قادرا  
 في رده وايضا فلم يصحح الحديث ولا نقلنا في منزل منزلة المرفوع لانه لا يقال من قبل الراي والما يؤخذ توقفا من الشريعة  
 لاسيما وقد ضم جابرا الى المواقيت المنصوص عليها قال الحافظ قد اخرجه احمد بن رواية ابن ابي اسامة وابن ماجه بن ماجة  
 ابراهيم بن يزيد كلاهما عن ابى الزبير لم يشك في رده ووقع في حديث عائشة وفي حديث الحارث بن عمر السهمي  
 كلاهما عن احمد بن حنبل وروى النسائي وبذا يدل على ان الحديث أصلا فاعل من قل ان غير منصوص لم يملكه او راجي  
 ضعفت الحديث باعتبار ان كل طريق منها لا يخلو من مقال ولذا قال ابن خزيمة رويت في ذات عرق اخبار لا يثبت  
 منها عند اهل الحديث وقال ابن المنذر لم يثبت في ذات عرق حديثا ثابتا لكن الحديث مجموع الطرق يقوى واما اعلان  
 من اعلم بان الواق لم يكن تحت يومئذ فقال ابن عبد البر ي غفلة لان النبي صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت  
 لابل النواحي قبل الفتح لكنه علم انما يستفتح فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق وبهذا الجواب المأثور  
 واخرون كمن يظن ان مراد من قال لم يكن العراق يومئذ اى لم يكن في ملك اهلهم مسلمون وذلك لانه روى الجري  
 بلقان رطال قال يا رسول الله ان اهل فاجاه وكل جهة منها كان من قبلها ناس مسلمون بخلاف المشرق  
 قال الحافظ في التلخيص حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لابل المشرق ذات عرق البوداود والنسائي  
 بلفظ العراق بدل المشرق لقوله المعاني عن الفخ والمعاني ثقة وفي الباب عن جابر عند مسلم كنه لم يصح به بعد حديث بن عمرو

## مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر اهل من الفرج

السبي عند ابى داود والنس عند الطحاوى في احكام القرآن وابن عباس عن ابن عبد البر في التمهيد وعبد الله بن عمر  
عند احمد وفيه جماع بين اربعة اقسام والما اخرج البوداود والترنيزي من وجه آخر عن ابن عباس ان النبي صلى الله  
عليه وسلم وقت الابل للشرق الحقيقي فقد تفرق بين يديه وموضعيه وان كان حفظه فقد جمع بينه وبين حديث جابر  
وجبره باوجه بينهما ان ذات عرق ميقات الوجوب والحقيق ميقات الاستحباب لانه الجوز ذات عرق ومنها ان الحقيقي  
ميقات لبعض الروايتين ومن اهل المذاهن والافريقيات لابل البصرة وتقع ذلك في حديث النضر بن عبد الله بن عمر سنده  
صحيح ومنها ان ذات عرق كانت لولا في موضع الحقيق الان لم تحولت وقربت الى مكة فخطه هذا في ذات عرق والحقيق  
شئ واحد ومقتضى الاحكام من الحقيق ولم يبق له احد وانما قالوا يستحب احتياطاً وحكي ابن المنذر عن الحسن بن صالح انه  
كان يحرم من الريزة وهو قول القاسم بن عبد الرحمن وضعيف الجوزي قال ابن المنذر وهو يشبهه في النظر ان كان  
ذات عرق غير مضبوطة وذلك لانها تتأذى في الحليفة وذات عرق بعد ما وانما من ليس له ميقات ان يحرم من اهل ميقات  
بما ذكره ابن الحسن عمر ذات عرق وتبني عليه الصحابة واستقر عليه العمل كان اولى بالاتباع - مالك عن نافع ان  
عبد الله بن عمر عن ابي اي حرم من الفرج بضم اوله وسكون ثانيه وقيل بضمين آخره بين بهمة موضع بناية المدينة  
وهو دون ذي الحليفة الى مكة وفي المجموع من ذوات الريزة عن ابي السقيا وبنها وبين المدينة ثم نية برو على  
طريق مكة وقيل ان ليال بها سحر وكل ومياه كثيرة واختلفت العلل في توجيه الاثر لاختلافهم في مدى مجاوزة  
عن ذي الحليفة الى الحقة مثلاً قال ابن كثر اختلفوا فيمن ترك الاحرام من ميقات واحد من ميقات آخر  
غير ميقات فقل ان من ترك اهل المدينة الاحرام من ذي الحليفة ويحرموا من الحقة فقال قوم عليه دم ومن قال به  
ملك وبعض الصحابة وقال ابو حنيفة ليس عليه شئ اذ في المدينة قال مالك من حرم من اهل الشام اذ اهل مصر  
ومن دار بهم بذى الحليفة فاحسب ان لو اخرجوا منه الى الحقة فذلك له وسب ولكن الفضل له في ان يهل من  
ميقات النبي صلى الله عليه وسلم اذ حرمه فقلنا لما ملك لوان رجلاً من اهل العراق حرم بالمدينة فاراد ان يخرجه  
الى الحقة قال ليس له ذلك انما الحقة ميقات اهل مصر واهل الشام ومن دار بهم ليست الحقة للعراق ميقاتاً فاذا  
بذى الحليفة فليحرم منها قال ابن القاسم قل لي ملك وكل من حرم ميقات ليس هو لميقات فليحرم منه مثلاً ان  
يحرر اهل الشام قادمين من العراق فليحرم ان يحرموا من ذات عرق وان قدموا من اليمن فمن يعلم وكذلك جميع اهل  
الافاق من حرمهم بميقات ليس له فليحرم من ميقات اهل ذلك البلد الا ان ما كان في غير مكة في اهل الشام  
واهل مصر اذ ارموا بالمدينة لارادوا بالخرق والحرمان الى الحقة فذلك لهم ونحن الفضل في ان يحرموا من ميقات المدينة  
قال ابن القاسم لا يضر اهلهم ان يعني ان المدينة لارادوا بالخرق والحرمان الى الحقة فذلك لهم النبي صلى الله عليه وسلم الحقة  
فيحرم التنازع الى ميقاتهم الا ان الفضل في ميقاته حله الله عليه وسلم وقال القاري في شرح الباب المذكي ان  
ما ذكره في المعروف بذى الحليفة غير محرم الى الحقة كرهه فاقام بين عللنا خلافاً لابن امير الحاج حيث قال  
هو الفضل في هذا الزمان وفي لزوم الدم خلافاً ورشح سقوطه والظاهر ان يقال صح عدم وجوبه لانه اذا كان في طريق ميقاتان  
فالسالك يخرج في ان يحرم من الاول وهو الفضل عند الجمهور وعنه من الخلاف فانه اثنين عند الشافعي واحرم  
من الثاني فانه رخصة وقيل بل انه افضل بالنسبة الى اكثر ارباب الشك فانه انما حرموا من الميقات الاول لانه  
كثير من الخطورات وفي البداية عن ابي حنيفة انه قال في غير اهل المدينة اذ ارموا على المدينة فما زوروا الى الحقة  
فلا بأس بذلك واحب الى ان يحرموا من ذي الحليفة لا يحرم ما وصلوا الى الميقات الاول لانه لم يحرموا من ميقاته فليحرم  
لهم تركها او مثله ذكر القوري في شرحه وروى قال عطاء والبص المالكية والحنا بلة وفي قول الامام الى حنيفة  
في غير اهل المدينة اشارة الى ان اهل المدينة ليس لهم ان يتجاوزوا عن ميقاتهم المعين على لسان الشافعي ودية يجمع بين  
الروايتين المختلفتين عن ابي حنيفة فعنه انه لو لم يحرم من ذي الحليفة واحرام من الحقة ان عليه دماً و ما به قال مالك  
والشافعي واحمد عند ما سبق من قوله لا بأس على رجل يدايه وجوب الدم على المدينين وعدمه على غيرهم اذ في ذلك  
وقالوا (اي عللنا الحنيفة) ولو لم يميقاتين فاحرمه من الابد افضل ولو اخره الى الثاني لا شئ عليه للذي يوجب

وعبارة الملباب سقط عنه الم ا قال ابن عابد بن قولهم قاتل اي كالمدي يجرى الخليفة ثم بالخفة خارجة  
من الابد افضل ثم قال بعد ذكر عبارة الملباب ومشرحه لكن في الفتح عن الكافي الذي يجمع كلام محمد في كتابه  
الرواية ومن جازوه فقه غير محرم ثم ابي وفتا آخر فاحرم منه اجزاه ولو كان احرم من وقتة كان احب اليه فاحرم  
منه ان قول ابي حنيفة المار في غير ذلك لم يستتفاد في الاسترازي وانه لا فرق في ظاهر الرواية بين المدي وغيره ابو  
وقال ابن عديم قوله (اي المات ان يذره المواقيت) لا يلهي لمن مر بها قد افادته لا يجوز مجازة الجميع الا محرمات فليجب  
على المدي ان يحرم من ميقاته وان كان هو افضل وانما يجب عليه ان يحرم من آخرها واعذنا ولا يعلم منه ان الشاي اذا مر  
على ذي الخليفة في ذهابه لا يلزم الاحرام منه بالبطون الاولى والى يجب عليه ان يحرم من الخفة كالمصري ا وقال  
القاري في مشرح النفاية ولو لم يحرم المدي ومن يمضاه من ذي الخليفة واحرم من الخفة فلا يخفى عليه وكبره وقاؤه  
ابي حنيفة يردوم واه قال الشافعي لكن ظاهره هو الاول لما روي في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم بين بين لمن  
ان عليهن من غير ما بين من جازوا الى الميقات الثاني صدمها ثالثا ا وسيا في كلام محمد في موطنه انه قال رفض  
لا يلزم له من ان يحرم من الخفة لانه وقت من المواقيت بخلافه النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من احب منكم ان  
يسقط شيا به الى الخفة فليقبل وقال ابن الهام للمدي اذا جازوا الى الخفة فاحرم بها فليقبل والا فليقبل ان يحرم من ذي الخليفة  
ومتقضى كون قائدة التوقيتات من التاخير ان لا يجوز التاخير عن ذي الخليفة ولذا روي عن ابي حنيفة ان عليه ذلك  
الظاهر من الاول لما روي من تمام الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم بين بين ومن اتي عليهن من غير ما بين من جازوا الى  
الميقات الثاني صار من المدي ومن ما شتره انها كانت اذا اردت ان يخرج اومت من ذي الخليفة واذا اردت  
ان يخرج اومت من الخفة وطعن ان لا فرق في الميقاتين بين الحج والعمرة فلو لم يكن الخفة سبيقا لهما لكانت باعثة منها  
فخصها بغير ان المنع من التاخير متبديا بالميقات الاخير ا وقال في الفتح قوله صلى الله عليه وسلم بين بين لهم اي  
المواقيت المذكورة لاهل البلاد المذكورة وقوله لمن اتي عليهن اي على المواقيت من غير اهل البلاد المذكورة فالتشاي  
اذا اراد الحج فعلى المديته فيمقاته و الخليفة لا يجتازها عليها ولا يوغر حتى ياتي الخفة التي هي ميقاته الاصل فان اطر اساءوا  
لزمهم عند الضرورة واطلق النووي الاتفاق وفي الخلاف في مشرحه سلم والمذهب فله ان اراد في مذهب الشافعي ان لا يفرق  
عند المالكية ان لا تشاي مثلاً اذا جازوا الى الخليفة بغير احرام الى ميقاته الاصل وهو الخفة جاز له ذلك وان كان الافضل  
خلافة به قال الخفعية ابو ثور وابن المنذر وقال ابن عديم قوله ولا يلزم الشافعية فيشغل من من اهل الشام يذري  
الخليفة ومن لم يحرم قوله ان اتي عليهن من غير ما بين فيقول الشاي اذا مر يذري الخليفة وغيره فيها نحو ما ان تعارضوا  
وكذا على المذهب التسطلي والرواقي ونحوهما وقال في المالكية بعد ذكر قول النووي الشافعي وبذلك خلافتهم  
فله يعني عديم واما اعذنا فانما ذلك لمن ليس بميقاته بين يديه كالمعنى والعراقي والتجدي بما احدهم يذري الخليفة فانه يحرم  
منها ولا يوغره لان ميقاته ليس بين يديه واما الشاي فانه يوغر الى الخفة لانه ميقاته وهي بين يديه نعم الا فليقبل  
له وهو الخليفة ا وقال ابن عديم قوله صلى الله عليه وسلم ولا يلزم الشافعية اي اذا لم يمر بالبطون المستترة والا فليقبل الاحرام من  
الخليفة اجماعاً على ما روي النووي قال القاري وبهذا غريب منه ويجب فان المالكية وبما يفرق ليقول بان له التاخير الى الخفة  
وعندنا معشر الخفعية يجوز للمدي ايضا تاخيرها الى الخفة فدعوى الامام باطله ا وقد علم من هذه الصاربات كلها ان  
بيننا مشكلتين فلا يصح بين الائمة احدهما ان الشاي اذا مر على ذي الخليفة فليجب عليه الاحرام او يجوز له المجاوزة  
الى ميقاته وبالأول قالت الشافعية لا خلاف في ذلك بينهم كما تقدم عن النووي وغيره والثاني هو المعروف عند  
المالكية وغيرهم وبه قالت الخفعية والمسئلة الثانية ان المدي اذا جازوا عن ميقاته الى الخفة فليقبل فليقبل ذلك ام  
لا وبالأول قالت الخفعية في المخرج عندهم كما تقدم البسط عن فروجه والثاني قالت الجمهور كما عرفت مسلكهم  
واذا تحققت ذلك فقد روت ان لاهل البيت لوجوبه ان يترحموا على مسلك الخفعية ولما قال محمد في موطنه بعد ذكر الملباب  
فاما احرام ابن عمر من الفراع وهو دون ذي الخليفة الى مكة فان اياها وقت اخر وهو الخفة وقد رخص لاهل المدينة  
ان يحرموا من الخفة لانه وقت من المواقيت بخلافه النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من احب منكم ان يسقط شيا به  
الى الخفة فليقبل اخبرنا بذلك ابو يوسف من اسحق بن راشد عن محمد بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قلت  
ويؤيده ما تقدم في حديث المواقيت بين بين ومن اتي عليهن كما لا يخفى واما في الخفعية فاحتملوا ان توليه ولذا قال ابن  
عبد البر رحمه الله عند الصلوات لا يرد احرامه به الى فاعلم منه ادعاء الى الفروع من مكة او غير ما يرمي به في الاحرام

## ملك عن الثقة عند ان عيدا الله بن عمر اهل من ايليا

كما قاله الشافعي وغيره وقد روي حديث المواقيت ومحل ان يتعداه مع علمه به فيجب على نفسه وما بهذا الا فينظر عالم  
وانت خير بان المحال يلزم اذا ثبت ان مسلما ابن عمر موافق لمسلم والافاضل من نصيبه انه وافق الخليفة في ذلك  
واوله الباقى يجوز ان يكون عبد الله بن عمر ترك ظاهره اى الامر بالمواقيت لم يراها ذاتا وبلى تناولت وهذا موافق  
على ثبوت ترك المواقيت قلل الباقى وفي كتاب محمد قال ملك كان خروج عبد الله بن عمر عن الفروع لما جاز ثم يده فاحرم  
منها ١١١ وبكذا امكن الشرح في المسوى فقال ومثله ابطال ابن عمر من الفروع عند الخليفة ان لاهل المدينة متفانين والاشيعة  
والثقة ولا ثم عليهم اذا جازوا الاحرام الى المقاتل الثاني وذكر ذلك محمد في الموطا ومحل ايضا انه بدله ان يدخل مكة لما وصل  
الى الفروع وحدها عند الشافعية انه بدله ان يستحب لولا وصل الى الفروع ١١١ وبذلك اول ابن عمر في الفروع  
اذا قال وقد خرج ابن عمر من المدينة الى مكة فاحرم من الفروع وقالوا انه خرج لاريد الحج ثم بدله ابن عمر في الفروع واول ابن عمر في الفروع  
قدم الاحرام من بيت المقدس ليجاز ذلك قال لا يلزم وعطاء لا دم عليه في مجازة ام مالك عن الثقة عند  
نافع قال الوراق ان ابن عبد الله بن عمر قال لي ايليا قل النوى بمنزلة مسورة ثم مشاة من تحت سكة ثم لام  
مسورة ثم ياء اخرى ثم العت مدود هذا ابو الاشعر ومحل فيها القصر ولغة ثالثة الباء الحذف الباء الادنى وسكون  
اللام والمكرور والاولاء بالعت ولا وهو قريب قيل معناه بيت الله والمزاد البيت المقدس ولم يذكر في رواية  
الموطا الا لاهل كان حجة او مرة وكذا لم يذكره في رواية محمد بن علي في نسخ الفروع رواية ملك ان ابن عمر اهل من  
ايليا قال الوراق ان اى عام اهل من ايليا قل النوى بموسى وعمر بن العاص من غير اتفاق بدوامة الجندل فنهض ابن  
عمر في بيت المقدس فاحرم منه كما رواه الحسين بن ابي عمير وابن عبد البر مع كونه روى حديث المواقيت فدل على انه قد ان  
المزاد من مجازتها ولا لا لا مع الاحرام قبلها ام قلت واختلفت فيها الامصار في تقدم الاحرام على المقاتل المكي قال  
الحسين في شرح البداية تقدم الاحرام على هذه المواقيت جائز بالاجماع وقال داود الطائفي اذا احرم قبل هذه المواقيت  
قلل حج ولا مرة وقال في شرح البخاري قل ابن حزم لا يحل لاحد ان يحرم ما يجزى الا حجة قبل المواقيت فان احرم احد  
قبلها ويؤجر عليها فلا احرام ولا حج ولا مرة الا ان يؤذى اذا صار في المقاتل تجد الاحرام هناك جائز وقال الحسين  
ان ابن المنذر قلل الاجماع على الجواز في التقدم عليها ثم قال فان قلت قلل من تحت وادو عدم الجواز قلت في انها  
ليهم ولا فخر وقال ايضا اختلفوا بل الفصل التزام الحج لمن اذن منزله فقال مالك واحمد وحنبل واهل من المواقيت  
افضل وقال الثوري ابو حنيفة والشافعي واخرون الاحرام من المواقيت رخصة واعتدوا في ذلك على فعل الصحابة قائم  
احرموا من قبل المواقيت وهم ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وغيرهم قالوا بهم اعراف السنة وهم فقهاء الصحابة وشبهوا  
احرام رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلوا ان احرامه يحيط بالشرعية وسلم من المقاتل كان تيسيرا على اصحابه ورخصته لهم  
واين عمره كان اشد الناس احبا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ١١١ وقال ابو بكر كره مالك ان يحرم احد قبل  
المقاتل وروي عن عمر بن الخطاب انه انكر على عمر بن الخطاب ان يحرم من حراسان وكريان وكره الحسن وعطاء بن  
ابن عامر احرام قبل المقاتل وفي تحقيق البخاري كره عثمان ان يحرم من حراسان وكريان وكره الحسن وعطاء بن  
ابن رباح الاحرام من الموضع البعيد وقال ابن بريدة في هذا الموضع اقول ان من جوزه مطلقا وهم من كره مطلقا  
وهم من اجازاه في البعيدون القريب قلت ولقد قدم ايضا من قال باكره من البعيد فيقول راجع في المسئلة  
والقول الثالث من الثقة التي حكاه ابن بريدة رواية لما لقيه قل الباقى في اخر ابن عمر المذكور في الباب  
لتقدم الاحرام قبل المقاتل وقد روى ابن الموز عن ملك جواز ذلك وكراهية فيما قرب من المقاتل وروي  
الواقفيون كراهية على الاطلاق واذا قلنا بوجوبه ان المواقيت لا فرق بين القريب والبعيد من احرام لبقرب  
المقاتل فانه لا يفسد الا لثقة التوقيت لانه لم يستد احراما ما من احرام على البعيد من فان له غنا في  
استدامة الاحرام كما قلنا ان من كان في شعبان لم يحرم له ان يتقدم صيام رمضان بصيام يوم او يومين و  
من استدام الصوم من اول شعبان جاز له استدامة ذلك حتى يصلي رمضان ١١١ وقال الا ان احرم قبلها  
بمسير كره وان احرم قبلها بكثير فظاهر للدونة الكراهة وظاهر المختصر الجواز ونقل الشافعي قولنا ليعلم كراهة القريب ١١١

# مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل من الجمرات لجمرة

قال العيني وقال الشافعي والواقفة الاطوار من قبل هذه المواقف افضل لمن قوى على ذلك وقد صح ان على  
ابن ابي طالب وابن مسعود وعمران بن حصين وابن عباس وابن عمر احرما من المواضع البعيدة وعند ابن  
ابن شبة ان عثمان بن العاص احرما من النجشانية وهي قرية من البصرة وعن ابن سيرين احرما هو و  
حريز بن عبد الرحمن ومسلم بن يسار من الدارات واحرم ابو مسعود وسليمان وقال ابو داود يرمي الله وكيعا  
احرم من بيت المقدس واحرم ابن سيرين مع اناس من العقيق وما من الشام ومكة كعب الحجر وفي البنية قال  
ابو ايوب النخعي كانوا يستحبون ان لم يخرج من الحرم من بيتة نقل الطريق عن علي بن ابي طالب قال اتهم ارجع والحرة ان يحرم بها من  
دورة اهلها وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في التستريك وقال على شدة الشين وقال القاضي  
اصمعيلى والذين احرما قبل الميقات من الصحابة والتابعين كثير ومن ام سلمة رضي الله عنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
وسلم يقول من اهل الجمر من بيت المقدس غفر له وفي رواية ابى داود عن اهل نجران سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
الطوام الحمد لله واه احمد والودود ولم يكلم على رحاله فكان حجة ورداه ابن ماجه والدارقطني وابن حبان في صحيحه -

**مالك** انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل اى احرم لجمرة فقام حنين في عام الفصح سنة ثمان  
من الجمرات قال باقوت الحموي بحسب قوله اجماعا ثم ان اصحاب الحرم يكرهون حين وليشد دون راء واهل الاقلان  
والادب يخطونهم ويسكنون العيون ويخفون الرءاء وكل من الشافعي يراه قال المحرر ثون يخطون في تشديد الجمرات  
وتحقيق التذكية كل حموي والذي عندنا اجماعا بينان جيدتان على اصمعيلى عن ابن العربي انه قال اهل المدينة  
يشغلونها واهل العراق يخفونها ويخففون قيدا الخطا في قال القسطلاني باسكان العيون وتخفيف الرءاء ضبطه  
جماعة من المتأخرين وتحقق المتأخرين ومنهم من ضبط بحسب حنين وتشديد الرءاء وعليه اكثر المتأخرين وقال صاحب  
المطالع كلاهما صواب ام قال الحموي هي ما بين مكة والطائف وهي الى مكة اقرب نزلها النبي صلى الله عليه وسلم  
لما قسم غنائم بدر وان رجلا من غزاة حنين واحرم منه صلى الله عليه وسلم وله فيه مسجد وبه بناء مقبرة وقال ابو العباس  
هي من مكة على يريد من طريق العراق او في الحلي موضع لطرف الطائف بينه وبين مكة يريد كما قاله القاضي وثمانية  
عشر ميلا كما قاله البيهقي بكرة ذكر الواقدي ان احرما صلى الله عليه وسلم من الجمرات كان ليلة الارباء لاثنتي عشرة ليلة  
بقيت من ذي القعدة كذا في التلخيص وقال ابن القيم وعمر الجمرات كانت في اول ذي القعدة ام قال العيني العمة الثالثة  
هي في ذي القعدة ايضا سنة ثمان وفي عمر الجمرات قال ذلك عروة بن الزبير وموسى بن عقبة وغيرهما وهو كذلك  
وفي الصحيح من حديث انس انها كانت في ذي القعدة وقال ابن حبان في صحيحه ان عمر الجمرات كانت في شوال قال  
الحب الطبري ولم يثل ذلك احد غيره فاجابته واهلها كانت في ذي القعدة ام قلت ووجه بان الخروج بها  
كانت في شوال كما ساق في الفقرة في شهر راجح وقال القاضي في المرافعة اما ما ذكره محمد بن سعد كاتب الواقدي عن ابن  
عباس لما قدم عليه الصلوة والسلام من الطائف نزل الجمرات وقسم فيها الغنائم ثم احضر منها وذلك لليتين بقيت  
فهو ضيف والمبروف عند اهل السير والحقين ما تقدم ام يعني كونهما في ذي القعدة واهل ابن حبان لم يفرق بينهما كما قاله  
الحب الطبري واخرج ابو داود والترمذي والنسائي من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم خرج من الجمرات ليلة عتمة فدخل مكة ليلة قضي عمرته ثم خرج من ليلى فاصبح بالجمرات كما ثبت فلما زالت الشمس من الغد  
خرج في طريق سرف حتى جامع الطريقين جمع بطون سرف لمن اجل ذلك فثبتت عمرته على الناس قال الترمذي عن قريب  
ولا يعرف عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولم يخرج في الجمرات وقال ابن عبد البر حديث صحيح ام قال الزرقاني - كما احرما  
صلى الله عليه وسلم هذا من الجمرات يحل دخولها اذ عليه الصلوة والسلام اراد العمة مقصودة اذ كان يخرج اذ ذلك  
من تلك الدواعي الى المدينة فادان يكون آخر اعماله اذ العمة فعله هذا في فصل صلى الله عليه وسلم على ان من كان داخل  
الميقات ولما راجع العمة فلا يحتاج الخروج الى المواقف بل يزل من موضعه ويكون فعله صلى الله عليه وسلم تفسير لما ورد  
في روايات المواقف بعد المواقف المذكورة ومن كان دون ذلك فمن حيث انشاء قال العيني الفاعل جواب الشافعي اهل

## التلبية والعمل في الاهلل

من حيث قصد الازدباب الى مكة يحكي سهل من ذلك الموضع قال ابن رثيث وهو راى اهل مكة على ان من كان منزله ودينه في مكة  
 لاحرام من منزله وقال الحنفية لا يفتحن عليه الماروي عن مجاهد قال مبرات يؤلف النفس مكة - وفي الوجه في الاهلل  
 البشر عليه وسلم اذا اراد دخول مكة لاختيار رجاها بعد الفتح او كان في الدان الرجوع الى المدينة وعلى هذا كان له اصل في التلبية  
 وسلم ان يظل بدون احرام الا ان كان في مكة لا يحرم الا في حاله في مكة ولم يكن العدة مقصورة وتحتل وجوبها في التلبية والعمل  
**في الابلال** يكره في التلبية بذكرها مع ما وليست التلبية في التلبية ولا الزكاة واليها بل استغنى عن ذلك  
 للصلاة فقط فان ذكرها بذكرها في التلبية بذكرها مع ما وليست التلبية في التلبية ولا الزكاة واليها بل استغنى عن ذلك  
 الاحرام - والتلبية مصدر اي قال ليلى قال ليلى قال الحسين بن مصنف بن يحيى ما صلى على من فعل الا فعل فحقت اليها  
 التلبية وادى استغنى في التلبية بآيات ثم حقت التلبية كما قالوا ما صلى ما صلى صاحب التوبة في يوم من يومين من التلبية  
 كما قالوا لا يدخل وجوه ليس يلزم في التلبية بآيات ثم حقت التلبية بآيات ثم حقت التلبية بآيات ثم حقت التلبية بآيات  
 تجزئ التلبية في غير التلبية فقال مالك والشافعي تجزئ التلبية في غير التلبية وقال ابو حنيفة والتلبية في الحج كالتي في  
 الاحرام باصلها الا ان تجزئ في غير التلبية في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية والاضحية والاضحية  
 لانسان النطق بما حرم به يزيله والاضحية في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية والاضحية والاضحية  
 ابو حنيفة لا يفتحن في التلبية في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية والاضحية والاضحية  
 جاء في جبرئيل فقال يا محمد اصحابك ابن يوحنا اصحابك ابن يوحنا اصحابك ابن يوحنا اصحابك ابن يوحنا اصحابك  
 فكان ابن النعمان واجب كالصلاة وكان الهدي والاضحية لا يجزئ في الحج والعمرة والاضحية والاضحية والاضحية والاضحية  
 الذي ذكره سماني في التلبية في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية والاضحية والاضحية  
 ستة لا يجب بذكرها في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية والاضحية والاضحية  
 انه وجه للشافعي لفتايل عليه في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية والاضحية والاضحية  
 قال الدوسقي في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية والاضحية والاضحية  
 ستة وتجوز في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية والاضحية والاضحية  
 يقوم مقامها في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية والاضحية والاضحية  
 مثله لكن زاد القول الذي يقوم مقام التلبية من التلبية في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية  
 والي حنيفة وابن حبيب من المالكية والزهري من الشافعية والي مالك بن النضر من المالكية والاضحية والاضحية  
 الشرح الكبير للبيهقي في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية والاضحية والاضحية  
 التجرد من الخط والرائح انه التلبية فقط قال الدوسقي في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية  
 وان تجرد كل منهما واجب على حدته بذكرها في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية  
 الشافعي وابو حنيفة لا يفتحن في التلبية في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية  
 بالنية والتلبية فاقته في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية  
 وكره ان يفتحن في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية  
 في الاحرام بذكرها في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية  
 بذكره ليقصد به التلبية في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية  
 باب الحج اوضح من باب الصلاة حتى في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية  
 قوله خلا للشافعي في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية  
 النية لا التلبية في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية  
 فلا بد من ذكرها في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية  
 قال فرض الحج الابلال وقال ابن عمر التلبية وقول ابن مسعود الاحرام لا يفتحن في كل نية في الحج والعمرة والاضحية والاضحية



والملك لا شريك لك قال وكان عبد الله بن عمر يزب فيهما البيك لبيك وسعد بك  
والخير بيدك لبيك والرغباء اليك والعزل

والجرح حروف اى مستقر قالك وجوز ابن الانبارى ان الموجود خير للميت اذ هو ان يكون له اليد والامر ولا يورث  
القارى عبد الرغاب لا يجوز له ان يخطب على من اسلم ان الابرار منى الجرح والملك بالنصب ايضا على المشهور ويجوز الرغاب  
تقديره الملك كذلك قاله الحافظ وقال القارى بالنصب عطف على الحمد ولذا لم يوجب الوقت عند قوله والملك قال ابن  
المثير قرن الحمد والنعمة وافرد الملك لان الحمد متعلق بالنعمة ولذا يقال الحمد لله على نعمه فتح يبينها والملك فهو معنى مستقل  
قال القارى وفي تقديم الحمد على النعمة ايماء الى عموم معنى الحمد وكشارة الى انه بذاته يوجب الحمد سواء اقم او لم يقم ولا يلزم  
من ان يكون الملك مرفوعا ونحو قوله لا شريك لك وعلى ابن جرير الوقفة اللطيفة ليعلم الملك بان الصالحين لا يبالون في ابياد  
زما يتوهم انها لى لما قبلها وذلك لفرقة القارى بانه يقول عاقبها وبالجملة ما قال نافع وكان عبد الله بن عمر  
بهذا نص على ان الزيادة من ابن عمر وعمره وكذلك في رواية يحيى التميمي عن مسلم وروى عنه في اللباس من البخاري بعد ما ذكر  
عليه بن رسول الله عليه وسلم المذكورة من زيادة قوله ولا يزبد على هذه الكلمات ولا يورثه الفصول الثانی من باب التلبية  
المشكوة عن المتفق عليه واللفظ مسلم ان هذه الزيادة انما مرفوعة بدم او سوسون لانه يزبد فيها فيقول لبيك لبيك  
لبيك ثلث مرات وكذلك رواية محمد وفيها مشارة الى ان التاكيد العقلي لا يزاد فيه على ثلث مرات والفق عليه النجاشي واما تكرير لبيك  
الاو ربك ثلاث مرات فليس من التاكيد قاله الزرقاني وسعد بك قال عباس بن ابي رافع في حديثها لبيك ومثناه ساعدت طاعتك  
مساعدة لعموم ساعدة واسعاد الجوار سعاد ولذا في من المصادر المنسوبة ليعمل لا يظهر في الاستعمال قال القارى وفي  
النبأ لم يسمع سعد بك مرفوعا من لبيك ما يخرج يديك بحد الفظ مسلم وفي المشكوة برواية مسلم والحق في يدك قال البخاري  
والثالث واللام لا ستوافق اجلس فخان المني شي به وليتحدث ان جميع الخبر يبريد قال القارى الى مختصر في فضلك من  
صحتي القدرة والارادة اومن نعمتي الخصال فيكون مشارة الى انه تعالى محمود في كل الفعالي او يورث باب الانكفاء  
والا قاله كل من الله والخير والشكر بحد تقدمه وحضائه اومن باب حسن الادب في اللضافة والنسب كما في قوله تعالى واذا  
مرضت فموتيهن ومن يهننا وردوا والشركس اليك اى لا ينسب اليك اذ ابادم لبيك والرغباء اليك هكذا في جميع النسخ  
الهندية والمصرية النسخة الزرقاني في فيها الرعي بالقصر قال المازري يروى بفتح المراء والمدور ضم المراء مع القصر وقال  
القارى يروى بفتح المراء والمدور المشهور به ضم المراء مع القصر ونظيره الطلاء وطلى والنعاء ونحوه وحكى ابو علي في النسخ  
القصر ايضا ومثناه المطلب والمسألة والرغبة قال الباقى كاد قال ان الرغوب اليه هو الشرع تعالى والعمل قال الطبري اى كذلك  
العمل منه اليه اذ هو المقصود منه وقال القارى انظر ان التقدير بالعمل لك اى لو جهك ورضاك والعمل بك اى يارك  
ونؤيدك بالحق امر العمل راجع اليك في الرد والقبول فان قيل كيف زاد ابن عمر في التلبية وليس فيها شيء انه كان  
شديد الحرى لانهما عصبه الله عليه وسلم وقد كان من ردا به مسلم عن سالم عن ابي عبد الله بن عمر في التلبية وليس فيها شيء انه كان  
الخطبات المذكورة اولها اجاب الابن بانه رأى ان الزيادة على النص ليست شيئا وان الشيء وحده كذلك هو صحيح  
او لم يعدم القصر على هذه الكلمات وان الثواب يتضاعف بمسرة العمل واقتصار الراجح على الله عليه وسلم ببيان لا قل على  
واجاب الولي الزرقاني بانه ليس فيه غلط المستبعد غير باطل لما في ما سمعته منه اليه آخره وباب الاذكار لا يخرج فيه اذ لم يرد  
الى تحريف ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم فان الذكر خير موضوع ولا يستكثر منه احسن على ابن ابي عمير في زاده كان على الشر  
عليه وسلم يقول في دعاء استفتاح الصلاة وهو لبيك وسعد بك والحق في يدك والشركس اليك وفي مسلم عن ابن عمر  
كان عمر بن عبد الله يهل بالالاء رسول الله صلى الله عليه وسلم من هو لاء الكلمات ويقول لبيك اللهم لبيك وسعد بك الى آخر  
ما زاده يهننا قال الحافظ فرفعت انه اقتضى ما بينه واخرجه ابن ابي عمير عن المسوي بن خزيمة قال كانت تلبية عمر بن عمر  
مثل المرفوع وزاد لبيك رغو ما روى بالليك والنعاء والفضل الحسن قاله الزرقاني ثم قال المعنى قال ابو عمر اجمع العلماء  
على القول بهذه التلبية المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلفوا في الزيادة فقال مالك اكره الزيادة  
فيها على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنه انه لا بأس ان يزب فيها ما كان ابن عمر بن عمر يزبده وقال  
الثوري والا زناى ومحمد بن الحسن ان يزب فيها ما شاء واحب وقال ابو حنيفة لا يورد واليؤثر لا بأس بالزيادة



**مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي**

**في ميهن ذي الحليفة ركعتين**

وقال الترمذي قال الثاقبي ان زوسجيم في التعلبية من تعظيم الله تعالى فلا بأس بالثلاث والله اعلم بالصواب الى ان يفتقر  
وقال ابو يوسف واثقفي في قول لا يشي ان يزاد فيها على تلبية النبي صلى الله عليه وسلم المذكورة واليه ذهب  
الطحاوي واخره ١٢٠ وقال محمد بن حريش الباب وبهذا ناخذ النكبية بن النكبية الاولى التي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم وما روت فمن وهو قول اني حقيفة فالعامة من فقهاء الشام قلت وليسط الطحاوي الكلام كذا يسهل دلائل الترمذي  
الطحاوي بالاباحة والكرامة وهو الاول الى محمد واختاره من عند نفسه الثاني حديث سعد بن ابي وقاص انه سمع رجلا  
يقول ليبيك ذالك الصالح فقال انه لذو الصالح وما يذكركنا على عهده رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢٠ قال الدردير  
نذب الاقتصار على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وكبره تلك الزيادة عليها ١٢٠ وكذا على الكراهة عند الزكاة في قال  
الغاردي اغرب الطحاوي حيث ذكر كراهة الزيادة على التلبية المشهورة عن سعد بن ابي وقاص قال وبهذا ناخذ قال في البحر  
اختيار الطحاوي وصل اراده من كراهة ان يزاد في كل من عند نفسه على التلبية بالضرورة لقرينة ذكره قبل هذا  
القول ولا بأس بالرجل ان يزاد فيها من ذكر الله تعالى ما يحب وهو قول محمد وايراد الزيادة في خلال التلبية بالسنة  
فان اصحابنا قالوا ان يزاد عليها فهو مستحب قال صاحب السراج الواسع بانها بعد الاثنيان بانها في خلالها فقاموا وبطل  
من قال يجوز الزيادة لتصل ركعة واحدة وللنسيان والابن ماجه وابن حبان والحاكم من ابني بريزة كان من تلبية النبي صلى  
الله عليه وسلم ليبيك الله الحق والحمد لله عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم وقف بعزفت فلما قال ليبيك اللهم ليبيك قال  
انما الخبر الاخرة والدار تقضي في الفصل عن الشاهد صلى الله عليه وسلم قال ليبيك ما احق بعد اورقا وسلم في الحديث  
الطحاوي عن جابر واهل الناس بهذا الذي يهلون به فلم يرو عنه شيئا لكنه تلمذ تلبية وفي ابني داود عن جابر بن طلاس  
يزيدون ذالك الصالح ونحوه من الكلام الذي صلى الله عليه وسلم لم يسمع فلا يقول بهم شيئا ولا بن ماجه عن علي بن خوه  
والباقين في الصالح هذا القوافل واخرج ابن ابي شيبة عن طريق المسوين بخبرته قال كانت تلبية عمره فذكر مثل الخبر  
وذالك ليبيك مرغيا ومرتيا اليك ذالك الصالح الفضل الحسن روي مسند بن منصور من طريق الاسود بن يزيد انه  
كان يقول ليبيك غفارا للذنوب قال لما نظرت ما ذكر حديث جابر المذكور من طريق مسلم والي واودعه بنمايل على  
ان الاقتصار على التلبية المرفوعة افضل لما رويته صلى الله عليه وسلم عليها وان لا بأس بالزيادة لكونه لم يروها عليهم باقرهم  
عليها وروى الجوهري وغيره صريح في سبب ١٢٠ مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انفس وان عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ركعتين قال الهامي في هذا اللفظ اذا  
اطلق في الشريعة فكيف ظاهره في عرف الاستحسان والناظر وهو المعلوم من قولهم صلى فلان ركعتين وان كان روي  
ان صلوة النبي صلى الله عليه وسلم يزي الحليفة كانت صلوة الجوهري اختيار مالك ان يكون احرامه باخر فاقلة لا زيادة  
غيره قال النووي في الحديث استحباب صلوة الركعتين عند الاحرام وعليها جمل الاحرام ويكونان فاقلة لا زيادة  
وذهب الصلاء كافة الاماكنه القاض وغيره من احسن البصري انه استحباب كونه بعد صلوة فرض لا يروى ان باتين  
الركعتين كانتا صلوة الصبح والصلوات ما قاله الجوهري وظاهر الحديث ١٢٠ وفي الحلي قلت في ذالك كون الاحرام بعد الصلوة  
ويكون فاقلة عند ابني حقيفة واثقفي وانما هو ولو صلوا المكتوبة اجزأه كما جرحه عن حقه في مسجد كذا ذكره في الترمذي  
وعند مالك بحرم الحج والمحرم باخر فاقلة وانما فاقلة في الراسلة وبه قال ابو حنيفة الظاهر في ميهن يكون ليرافض اولى للاطلاع  
وقال الموفق استحباب ان يحرم عقيب الصلوة فان حضرت مكتوبة احرم عقيبها ولا يصح ركعتين تطوعا وقد روي عن  
احمران الاحرام عقيب الصلوة واذا استوت بهرا حلت واذا بدأ بأسير سواه لان الجميع قد روي عنه صلى الله عليه وسلم  
وسلم طرق صحيحة فوسع في ذالك كله وهذا كله على الاستحباب وليكن ما اومر جاز لا تعلم احدا خالف في ذالك ١٢٠  
وهال الدردير ثم راجع السنن ركعتان والفرض بحري عنها فاقلة لا افضل قال الدروري والفرض بحري اي في اصل  
السنن والحاصل ان السنة تحصل بالاحرام عقب صلوة ولو فرض ان كانت لفظة لبيته مندوب وانما في الجوهري ان السنة فقط  
قلت وفي فروع الحنفية ذكركم الركعتين لفظة وحري المكتوبة وفي الفروع للرجل ومن احرام عقيد ركعتين لفظة او عقب فاقلة احو



التي تكنون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من عند المسجد يعني مسجد ذي الحليفة مالك عن سعيد بن المسيب المقري عن عبيد بن جريح انه قال لعبد الله بن عمر يا ابا عبد الرحمن رايتك تصنع اسرجا لراس احد امن اصحابك يصنعها قال وما هن يا ابن جريح قال رايتك لا تنس من الامكان الا اليمانيين

واضاف اليهم كذا في السبب ما في المحلى سميت البديعة لا ليس فيها اشروا ولا بناء وكل مفازة ليس يبداء قال النووي وفي الشرح الذي هوام ذي الحليفة الى مكة اذ التي تكون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها اي بسببها في التحليل اي تقولون ان علي وشركه لم يرم منها قال الباقي يعني وشركه علم اثم يقولون ان الباقي من شريكه عليه وسلم اخر الا حرام والابطل حتى ارشفت عليها وذلك مروى عن الحسن ايضا قال علي بن ابي طالب صلى الله عليه وسلم يلدن في النظر وصلى بي الحليفة ركعتين ثم بات فيها حتى اصبح ثم كسب حتى استوت به ناقته على البديعة وحملته وسرع وكبر فالحلج وعمره فلكم عبد الله بن عمر هذه الرواية ووصفها بالكتب لان الكتب لا اخبار بالشئ على ليس به قصد بذلك الخبر اذ لم يقصد في الحديث من ان تافح الحرام من البديعة او قال في ليس من شرط الكتب العهد فهو محمول على ان اراد ان ذلك وقع منهم سبوا او لظن بانه نسب الصحابة الى الكتاب الذي لا يحل اذ اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الامن عند السبب يعني مسجد ذي الحليفة قال من في هذا يقتضي انه افضل مما وقع ذي الحليفة للاقتداء بالبي صلى الله عليه وسلم والتبرك بموضع احرامه ومن احرم من غير ذلك الموضع من ذي الحليفة اجزاه لانه لا يكون كل واحد من الناس ان احرم من ذلك الموضع من غير ذلك الموضع من ذي الحليفة اجزاه لانه لا يكون كل واحد من المقري قال الحافظ في الفتح الحديث من رواية الاقران لان سعيدا وعبيدا تابعيا من طبقة واحدة اذ قلت وعرضا في التقريب كليهما من الطبقة الثالثة عن عبيد بن جريح بنصفيهما النبي مولا هم للمدني ثقة قال لما نقل في التزيين له عندهم حديث واحد من عمر في لبس الخصال السبئية وغير ذلك وقال ايضا في سطره البخاري وكذا يصح ليس بينه وبين عبد الملك بن عبد الرحمن بن جريح الفقيه نسب وقد ظن انه عمر وليس كذلك انه قال لعبد الله بن عمر يا ابا عبد الرحمن كذبت ابن عمر راى فيك ففزع اليها اي من الخصال وهو مفعول لقوله ففزع واجلة مفعول فلان لقوله راى فيك لم ار احدا من اصحابك اي من اقرايك واثباتك من صاحب البقي صلى الله عليه وسلم وفي بعض نسخ البخاري من اصحابنا اي من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الباقي سؤاله من وجه تعلقه بها واول عنده في ذلك توقيت من الباقي صلى الله عليه وسلم او فعله من راى واجتهاد لان ابن عمر لم كان كثير التحقق لا فقال الباقي صلى الله عليه وسلم شديد الاقتداء به وقابل ذلك مشهورا في الصحابة والتابعين فالاداب بن جريح ان يعلم ما قال في اصحابه من ذلك يصنعها قال الحافظ الخطيب من السابقين الفرادين عمر ما ذكره في غيره ممن راى عبيد وقال للمدني محمل ان يكون مراده لا يصنع فيك بجملة وان كان يصنع بعضها وفي التلخيص الحمد للادبي الرواية عن الاقران وبالغ في ذلك فقال ما رايت احدا ولا ادنى رواية احد فيها على سبيل الاتزام اذ قال واها من لفظ البخاري ما يفي بصير الفرد ابن جريح قال رايت الحسن بن الامر بن الاثرية ليست الا الرضين اليها لئلا تخففت اليها ولان الالف بدل من احدى يائي السبب وهو الالف الذي اختاره فحب ولم يذكر ابن فارس فيه كما لم يسطر العيني وفي نسخة قليلة تشديد ما على ان الالف زائد قال الابي هو منسوب الى من قال في السبب اليه يعني في الرواية من السبب الى طرقي والسنون في الصغاني منسوب الى مصنفها ولم ارها الركن اليها في الركن الذي فيه البحر الاسود وقال في الركن العراقي كونه الى جهة العراق واكثر كلاما والسنون الذي قبله يائي لانه من جهة اليمن ويقال لها اياما ثمانية تعليلها ويقال للركنين الآخرين الشاهين فان قيل لم لا قالوا الاسويين تعليلها جيب ما نه رجا يشبهه على بعض العوام ان في كل من يدين الركنين البحر الاسود فيهم التسمية ولا فيهم التلخيص



فقال عبد الله بن عمر اما لا اكره ان كان فاني لما را رسول الله صلى الله عليه وسلم يمس  
الايمانين واما النحال لسببتي فاني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النحال  
التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها

والثالث بان سمي يوم الرويا واليوم التروي لث الواد والرابع بان سمي يوم الرواية كذا في القنع وغيره زاد في نسخة الزهراني  
بعد ذلك منتهى التروي ليست بده الا زيادة في شيء من النسخ الهندية ولا المصرية ثم ظاهرا سمي من كلامه في الجواب بان  
لا يلبس حتى يركب قاصدا مني قال الباقي واما اختيار ذلك لانه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يلبس حتى يتعبد به راحلة متوجها فاختار  
في فصل الحج فرائي ابن عمر انه انما يلبس التروية حين يتعبد به راحلة متوجها الى منى كشبه لبس النبي صلى الله عليه وسلم  
اقرب الى الاقتداء به من الباطل في اول ذي الحجة وللقام بكه في يوم التروية وقدرى ابن وهب في موطنه من مالك بن النخعي  
لاحدان يلبس في اوخرة ثم يعظم بارض يلبس بها حتى يخرج ورواه ابن عبد الحكم عن مالك ووجه ذلك ان الابل انما يلبس بها  
لمن ودعا الى الحج وليس المقام من غير التلبية ولا يحكي ان يلبس بها ولا يحكي ان يلبس بها المسارعة في العمل الذي يشاء كلها  
وبذلك لم يكن كان بغير مكة واما من كان بكه فقد اختار الروايات واطفا على الابل اول ذي الحجة ورواه ابن القاسم عن  
مالك وابن عبد الحكم ووجه ذلك ان يستديم الاحرام ويأخذ بخص من الشعث على حسب ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم  
حين احرم من منى فانه انما فاته اهل مكة الشعث لقطع المسافة عرضه من ذلك مسافة من الزمان اذ قلبت وجرى  
الباب قال في ذلك سمي من التروية - وقال ابن قدامة في المغني المستحب لمن كان بكه حلالا من التعصيف للزبير  
حلو من عمرهم ومن كان فيها بكه ان يحرم يوم التروية حين يخرجون الى منى وبذلك قال ابن عمر وابن عباس وعطاء  
وطاوس والسحاب وقدرى عن عمر بن الخطاب قال لا يلبس بكه ما لم يقدم الناس عليهم فاختار ابن عمر ورواه ابن عباس وعطاء  
نذهب ابن الزبير وقل مالك من كان بكه فاحب ان يلبس من السجدة لابل ذي الحجة ولما قول جابر فلما كان يوم التروية  
توجهوا الى منى فابوا بالحج وان احرم قبل ذلك كان جائزا ورواه ابن عمر في ذلك جماعة من  
السلف وقال جماعة منهم الافضل ان يحرم من اول ذي الحجة والقولان لمالك وقيل مشيخه فاختار في يوم التروية من كان  
خارج مكة ورواية استحباب اول شهر من كان داخلها وهو قول اكثر الصحابة ورواه الافضل واول مكة الاحرام  
من على ذي الحجة على العهد وقيل يوم التروية ورواه الطائفة في شرح النخبة ثم احرم بالحج يوم التروية وقيل عندنا و  
عند مالك الافضل لما فيه من المسارعة الى الطاعة وقال اصحاب الشافعي في غير وجه اليرى ان المستحب ان يحرم  
بالحج قبل السدس والافضل لسائق اليرى ان يحرم يوم التروية ورواه في شرح اللباب وكلما قدم الاحرام على يوم  
التروية فهو افضل لسائق اليرى اوله لكن بقيد ان يكون متكلنا من عدم الوقوع في الخطور ورواه قال النووي والخلاف  
في الاستحباب وكل منهما جائز بالاتفاق انتهى - فقال عبد الرحمن بن عمر في جواب اسئلته وبيان مستسكه في نه الامور  
الاربعة - اما الاركان فاني لم ار رسول الله صلى الله عليه وسلم يمس منها الا الركنين اليمانيين لانهما على قواعد ابراهيم عليه السلام  
بيانها في بناء الكعبة واستلامها مختلف فركن الاسود استلوه التعجيل ان قدروا اليما من مسه بلا تعجيل كما سمي في تنصلا في  
باب تيمم الركن الاسود في الاستلام بخلاف الركنين فليسا على قواعد ابراهيم قال القاضي لو ادخل الحرم البيت حتى  
عاد الركنين ان على قواعد ابراهيم استلما قال ابن القصار ولذا لما بين ابن الزبير الكعبة على قواعد استلم الاركان  
كلها قال القاضي عياض القنع القهار الوهم على ان الركنين الثمينين لا يستلما فالكان الخلاف فيه في العصر الاول بين  
بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهب الخلاف وتخصيص اليمانيين لانهما كانا على قواعد ابراهيم بخلاف الاخرين ولما روي  
ابن الزبير على قواعد استلما ايضا ولعمري ان كان كذلك استلما كلها اتقاء بدور به القاضي عياض قاله يعني -  
واما النحال لسببتي فاني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النحال التي ليس فيها شعر وبذلك لعين المولود النحال  
السببتي ويوضأ فيها اي لفضل الارض حال كونه فيها وبذلك الظاهر في معنى الحديث وقد روي هذا الخبر في عدة روايات  
منها ما في ابني داود من حديث علي بن ابي طالب ثم ادخل يد يديه في حفته من ماء فربط بهما على رجله فمشى ففعلها بها ثم  
الاخرى مثل ذلك ومنها ما في حديث ابن عباس يلفظ ثم قبض قبضة اخرى من الماء فمس على رجله اليمنى وغيرها  
الفضل ثم مسح بهما يديه في فوق القدم ويد بقت الفضل ثم مسح باليسرى مثل ذلك وعلى هذا الخبر حله البخاري اذ ترجم عليه

فانا احب ان البسها واما الصفة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبر  
بها فانا احب ان اصبر بها واما الاهلال فاني لمرار رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل  
حتى ينبت به سرحلته مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يصلي في مسجد  
ذي الحليفة ثم يخرج فيركب فاذ استوت به رحلته احم مالك انه بلغ ان عبد الملك بن مروان

بالجبل الربيعين في السجلين ولا يمسح على النعلين وهو ادبر عاقل المزرقاني متحالفونى معناه يتوضأ وليس بها رجلاه ولبسها  
فانا احب ان البسها كذا في الشيخ البندبة نصير لافراد الرجاء الى النعال وفي المصنف بعض التشبيه بتأويل النعلين والمصنف البسها  
اقتداره صلى الله عليه وسلم واما ما قاله النحال السبئية فقد قال ابو عمر للاعلام خلافا في جواز لبسها في غير القابض ولا غيره قوم  
لبسها في القابض لقوله صلى الله عليه وسلم لما شئ بين القابضين سبتيك وقال قوم يجوز ذلك ولو كان في القابض لقوله  
صلى الله عليه وسلم اذا وضع الميت في قبره انه يسمع قرع نعالهم وقال حكيم الترمذي في تواتر الاصول ان النبي صلى الله عليه  
وسلم انما قال لذلك الرجل التي سبتيك لان الميت كان يسأل فلما مر على ذلك الرجل مشط عن جوارب الملكين  
فكاد بهلك لولا ان ثبته الله تعالى كذا في العيني وقال ايضا ذبب اهل الظاهر الى كراهة ذلك وفي حال احمد بن حنبل  
وقال ابن حزم في المحلى لا لئلا لا احد ان يمشي بين القبور نعلين سبتيك وبما قلنا لا لا شرع فيها فان كان فيها شرع جاز  
ذلك وقال الجمهور من العلماء يجوز ذلك ويقول الحسن والثوري والى حذيفة ومالك وثاني في وجوبه شرعا نعم ومن  
التابعين ومن بعدهم واما الصفة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبر بها فانا احب ان البسها قال مالك بن  
قيل لمراد من الشيخ الشرح قيل من الثوب قال القاضي عياض وبه الظاهر الوجهين لكن قد عادت آثار عن ابن عمر بن عمر فيها نصير ابن  
عمر حديثه وارجح ما ذهب اليه صلى الله عليه وسلم لان يصبر عليه بلبس الوبر والرفعة ان رواه ابو داود وجيب باحتمال انه كان غاطط  
به لانه كان يصبر بها شره وقال ابن عبد البر لم يكن صلى الله عليه وسلم يصبر الصفة الا شيا به واما الخفاف فلم يكن يخصفها فحقبه  
في العلم بان في سنن ابى داود عن ابى هريرة قال ان النبي صلى الله عليه وسلم فاذا سجد سجد مرة وقبها رجع  
من حذاء قال العراقي وكان ابن عبد البر انما اراد ان الخفاف في محبة فقط قلت يروى هذا التوجيه فقط ابى داود ومن حديث  
ابى هريرة كان قد طلع عليه بلبسها واما الاهلال فاني لم ار رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس حتى يطعش بصيغة التذكير في  
الشيخ البندبة والتاثير في الشيخ المصنف به رحلته اى تستوي به قائمة الى طريق قال مالك بن عمرو من جواربها نص  
في عين ما سئل عنه ولم يكن عنده نص في الراجح اجاب بغير من القياس وبوجه انه لا رآه صلى الله عليه وسلم فيهم  
من غير كنه انما يزل عند الشروع في الفصل اخرجه الى يوم التروية لانه الذي يبيت فيه باحمال الج من الخروج الى حصى وغيره  
وقال القسبي الجدين قال بهذا القياس بل هو شك في الفعل الذي رآه ليعلمه ولعقب بان ابن عمر رآه صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم احرم من مكة يوم التروية كما رآه استلم الركبتين اليمايين فقط بل رآه احرم من ذي الحليفة حين استوت به رحلته  
ففاصل الاحرام من مكة على الاحرام من الميقات فان يوم التروية لانه يوم التوجه الى منى والشروع في العمل وقال ابن  
عبد البر جاء ابن عمر بن الخطاب فاقبضه بالعموم في اهلاله صلى الله عليه وسلم ولم يخص مكة من غيرها فكانه قال لا يهل للحج  
الا في وقت يقبل له علم وقصدته الى البيت دوا مع المناسك قلت وبذلك جرم القسطلاني في شرحه التجاري  
اذ قال سنة تنبت به رحلته اى تستوي به قائمة الى طريق طاهر او ابتداء الشروع في فعل المناسك وهو من حيث الشافعي  
واحد و**مالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ركعتين سجد الاحرام اصوله يظهر  
اقتبالا رآه من فعله صلى الله عليه وسلم لم يخرج من المسجد فيركب على دابة فاذا استوت به رحلته احرم من مكة فاما ما  
من النبي صلى الله عليه وسلم يلبس حين استوت به رحلته مالك انه بلغ ان عبد الملك بن مروان بن الحكم الاموي  
الوالي ولد في مكة لشيخ واحد طوك بنى امية الوليد بن عمر بن جهم من ابيه في خلافة ابن الزبير فلم يصح خلافة وفي مصلها  
علامه والاشام وغيره الى ان استشهد ابن الزبير ثم نصحت خلافة واث في شوال سنة وخلف سبعة عشر ولدا قاله  
السبكي في التلخيص وفي التهذيب كان عابدا ناسكا قبل خلافة وكان قد جالس الفقهاء وخطبهم وكان قبيل الخريش  
استعمله معاوية على المدينة قبل لابن عمر من نساء بعدكم قال ابن مروان ابن ابي نعيم فسئلوه في تهذيب النوى قال



اتاني جبريل فامرني ان امر اصحابي اذ من معي ان يدعوا اصواتهم بالتلبية او  
بالاهل بيدي احد هما مالك انه سمع اهل العلم يقولون ليس على النساء

فحدث به كل منهما على الوجهين او كان السائب يرسل تارة واما رواية الثوري فمن الجائز ان يسجد من خلفه وطلحان  
ولذا لم يلتفت الثوري ومن عطف عليه الى هذا الاختلاف وصححه كما مر واما في كذا في التخصيص رواه مالك في الموطا  
والشخصي عنه واما محمد واصحابه بن وابن جابر والحاكم والبيهقي من حديث خلافة بن السائب عن ابيه قال قال الثوري هذا  
حديث صحيح ورواه بعضهم عن خلافة بن السائب من زيد بن خالد الاشجع وقال البيهقي ايضا الاول هو الصحيح ولما كان  
جابران صحيحا وتبعه الحاكم وزاد رواية الثالثة من طريق المطلب بن عبد الله عن ابني هريرة ام قلت ونظما الحاكم  
ما خرج الحديث من طريق عبد الملك بن خالد بن ابي ذر ومن طريق المطلب بن عبد الله عن خلافة بن زيد ومن طريق المطلب بن  
عبد الله بن ساعد عن ابني هريرة هذه لاسا ليدل عليها صحة وليس اجل واحد من هذا الاخر فان السلف كان يتبع عندهم  
الاسانيد لم يلق واحد منكم جمع عنده الا ان الله واداه عليه الذي اتاني جبريل عليه السلام اخباره صلى الله عليه وسلم  
ان هذا الامر ما اتاه به جبريل واداه لم يقتضه فيه على ما اداه اليه اجتماعه فامرني من الله تعالى ان ادرب هذا الجور ووجه  
عن الظاهرية قاله الثوري في وليس يوحى فان هذا الاختلاف في الامر الثاني لا يندلج الا بالامر فالا وجه ما افاده الشيخ في هذا  
امر الجواب اذ جليل الشرائع واجب عليه صلى الله عليه وسلم ان امر اصحابي هذا الامر المختلف فيه للذهب عنه  
الجور والموجب عندنا هبة على ما بين المشهور والا وهو عندي ان هذا الامر لا يقع للوجوب عندنا لضعفه كما سيق تقرير  
ومن معي بالشك من الرواية في رواية جبريل والشخصي ومحمد وغيرهم ثم اشار الى ان الصلوة قال احد المفسرين و  
كل من يلبس دسلا لاخر قاله الثوري وقال التهامي بالشك من الراوي ومن معه هم اصحابه لاسيما على ما ذهب اليه محمد  
اصحاب الحديث فانه يقولون فلان له صحبة وان لم يكن رأى النبي صلى الله عليه وسلم الامرة واحدة واما القاضي ابو بكر  
فذهب الى ان الصحبة مزينة على الرواية وان اسم الصحابي اما يطلق على من صحب النبي صلى الله عليه وسلم وكان معه  
جميع من حج مع النبي صلى الله عليه وسلم فقد صحبه في طريقه ووجه ١٠ ووجه ١١ ان الامير ان الشك من النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم لانه نوع سهو ولا يصح من ركن متصف وفي رواية القسبي عن ابي داود ومن معي بالواو قال الولي العراقي  
يحتمل ان زيادة ايضا وبيان فان الذين معه اصحابه ويحتمل ان يزيد اصحابه الملازمين له المقربين معه في بلدته و  
هم المهاجرون والانصار ومن معه غيرهم ثم قدم حج معه ولم يره الا في تلك الحجة وقال غير عطف على اصحابه لما قدرتهم  
ان امراده الذين معجوه وقرئوا به طول الملازمة له دون من رافقه وتبعه في وقت ما جمع بينهما في بلدان مرادة  
كل من صحبه ولو في وقت ما ان يدعوا اصواتهم بالتلبية لاجل ان شعار الاحرام وقتها لم يخل باليسب في ذلك المقام  
او بالابل قال الزرقاني هو رفع الصوت بالتلبية فالصوت يخرج بالرفع مع زيادة بيان يزيدا جدا يعني اذ صلى الله  
عليه وسلم اما قال احد هذا من الظن لكون الراوي شك فيما قاله فاني باو ثم لم يعل الشك بقوله يزيدا جدا يعني اذ صلى الله  
النسائي لعن ابن عديته بلفظ التلبية وفي ابن ماجه بلفظ الا بلال وقد روي رفع الصوت بالتلبية عن جماعة من  
الصحابة منهم خلافة بن السائب وتقدم حديثه ومنهم زيد بن خالد بن ابي ذر والوجه في هذا عند احمد وابن عباس  
عن احمد ايضا وجابر بن عبد الله بن مسعود في سعد من رواية ابني الزبير عن عائشة عن ابي هريرة والوجه عند الثوري  
وسهل بن سعد عن ابي جابر في شرح البخاري الفقهية الروايات وهي جملة الجمهور في ان رفع الصوت بالتلبية  
مندوب على ما بين المشهور وهذا لا يرد في رفع الصوت الجهر واما اذا اراد به الجهر فالحكم بالتلبية هي حجة للفتنة وغيره في  
الحجاب التلبية كما تقدم من كلام ابن قدامة في مدعي باب التلبية واليه مال التهامي اذ قال ان التلبية من شعائر  
النجح واما لا يجوز للحاج ان يركعها في جميع لشكها ومعنى تركه في جميعه عاملا او غير عام فليدوم وقال الشافعي لا دام عليه  
والدليل على ذلك انه تركها في الحج فلم يستطع جوده الى غير بل فان كان له وجوب التلبية والا فلا فليدوم في جميعه  
لان ظاهر الامر الوجوب واما رفع الصوت بالتلبية لما كانت التلبية من شعائر الحج كان من شعائرها الاعلان به يحصل  
المقصود منها كالافان وليس له ان يرفع صوته حتى يشق على غيره ولكن على قدر راقية ونحوه بالاشارة  
الا به ١٠ مالك سمع اهل العلم وفي الشيخ الهندية بعض اهل العلم يقولون ليس على النساء



رفع الصوت بالتلبية للسمع المرأة نفسها قال يحيى قال مالك لا يرفع المحرم صوته  
بالاهلال في مساجد الجماعات لسمع نفسه ومن يليه الا في مسجد حتى والمسجد  
الحرام فانه يرفع صوته فيهما قال يحيى قال مالك سمعت بعض اهل العلم يستحب التلبية  
دبر كل صلاة وعلى كل شرف من الارض افراداً

رفع الصوت بالتلبية قال الهاماني لان النساء ليس ثيابهن الجرد لان صوت المرأة حورة فليس عليهن الجرد لا بعدد  
ما تسمع نفسها وما زاد على ذلك من سماع غير ما تسمع من غيرها او قلت كون صوتها حورة فمختلف عند الاثر حتى  
عن الحنفية ايضا لكن للاختلاف في ان صوتها غشقة وقد تقدم في اول الهاماني الاجماع على انها لا ترفع صوتها. وفي  
الدر المختار ولا يلحق بها بل تسمع نفسها فقط للفتنة وما قيل ان صوتها حورة فمختلف  
ذلك من قول من يسمع نفسه ومن قاله الزرقاني قلت ولا يجمع الى الاستحباب اذ لا يرد في الحديث يرفع الصوت  
انكلم به قال يحيى قال مالك لا يرفع المحرم صوته بالاهلال في مساجد الجماعات لتلايشوش عليهم لسمع من لا يسمع  
لقد ومن يليه الا في مسجد حتى والمسجد الحرام كذا في الشيخ المصنف وفي الهندية مسجد الحرام بالتحريم فانه يرفع صوته فيها  
قال الهاماني المحرم لا يرفع صوته بالاهلال في غير مسجد حتى والمسجد الحرام من مساجد الجماعات بهذا هو المشهور عن مالك وروى  
القاضي ابو الحسن عن ابن نافع عن مالك انه قال يرفع صوته في المساجد التي يبيح مكة والمدينة قال ابو الحسن بهذا  
وقال للشافعي في احد قوليه وله قول ثان انه يستحب رفع الصوت بالتلبية في سائر المساجد وجه قول مالك المشهور  
لان المساجد مبنية للصلاة وذكر الشافعي في كتابه الصلاة في ذلك ان يرفع صوت التلبية فيها باليس من مقصود ما لا يرفع  
لا تعلق لشيء منها بالرفع وبالمسجد الحرام ومسجد الخيف فليخص اختصاصهما من الطواف والصلاة ايام منى وسبب  
بنينا ام قال الحافظ في الشيخ اختلف الرواة عن مالك فقال ابن القاسم لا يرفع صوته بالتلبية الا في المسجد الحرام و  
مسجد منى وقال في الموطن لا يرفع صوته بالتلبية في مساجد الجماعات ولم يستثن شيئا او قلت لكن الشيخ التي يبيحها  
من الموطن فيها الاستثناء موجود وقابل وبسط الامام الشافعي في الام في رفع الصوت في المساجد كلها دون تخصيص  
بمسجد مكة ونحو وقال ابن قدامة لا يستحب رفع الصوت بالتلبية في الاصناف ولا في مساجد بالامة ومسجد الحرام  
ويروى مالك وقال الشافعي يبيح في المساجد كلها ولما روي عن ابن عباس انه سمع رجلا يبيح بالمدية فقال له لم يكون  
انما التلبية اذ ابرزت ولان المساجد مبنية للصلاة وحدثت الكراهة لرفع الصوت فيها عارفاً فوجب البقاء  
عليه عومها فانما كانت فتوى التلبية فيها لا تأهل عمل المسك وكذا المسجد الحرام وسائر مساجد الحرام كسجد منى وفي غزواته ايضا  
قال يحيى قال مالك سمعت بعض اهل العلم يستحب التلبية دبر كل صلاة مفروضة كانت او نافلة وعلى كل شرف  
اي مكان ترفع من الارض قال في الموضح وفي طبع كل صلاة وعند الحق القاسم وعند انضمام الرقاق وعند الانتهاء من  
الزوم وانما يريد بذلك ان يذهب الى الاحوال التي تقصد بالتلبية لان التلبية شعار الحج فشرع الايمان بها عند التقل  
من حال الى حال قال الهاماني وفي الحاشية من المحلى روي ابن ابي شيبة عن جهم كاتوا يستحبون التلبية عند  
دبر الصلاة فاذا استقلت بالرجل راحلة واذا صعدت شرفا وبسط واذا والى بغيره ايضا بالاسرار قال المصنف  
حدثت تدبر حال كقيام وقعود وصعود وهبوط وكوب وطلاقة وخلف صلاة ودخولها اذ في السوي عن النبي  
يستحب الكثير التلبية ورفع صوته في دوام اجرامه فانه عند تقابل الاحوال كركوب وتزول وصعود وهبوط واختلاط  
رفقه وفي الحاشية من المحلى ذلك اذ في الغنى يستحب استدامة التلبية والاكثر منها في كل حال وهي اشداً تحبها  
لنوع الاعانة اذ يسهل واذا التفت للرفاق واذا غطي راسه تاسيما وفي دبر الصلاة المكتوبة او مختصراً وفي  
شرح الهاماني القائل يستحب الكثير فانه تغير الاحوال والازمان وكلما علا شرفا وبسط واذا وبغير الصلوات فرضا اداء  
وقضاء ولهذا هو مفضل اي ما ليس لغيره من شئ السنة والصلوة وبهذا الظاهر هو الصحيح الصلة للطائفة لظهور اداية  
واما ما خصه الطحاوي بالملكويات وكون التواضع والفواشيت فهو رواية شاذة كما قال الشيخ يحيى في العلم الا ان يقال  
اذا زائدة الاستحباب بعد التواضع الوقتية ام مختصراً افراداً

في شهره عند الحج وفي غير شهره ايضا عند حجه به ولا ينافيه الاحتياط للفراغ من اعمال الحج في هذه السنة او قبل  
 دخول الشهر قلت ومعنى قوله عند حجه به ان الاحرام بالحج قبل شهره مختلف فيه قال ابن قدامة الاحرام بالحج قبل الشهر  
 مكروه فان احرم به صحيح واذا انجز على احرامه الى وقت الحج جاز يصح عليه احمد وهو قول مالك والثوري ولعل حنفية و  
 سميت وقال عطاء وطائفة من اهل الشام في حجة عمره لقوله تعالى الحج أشهر مطوالت ولنا قوله تعالى يشعرك من غير الله  
 قل هي موافقة للناس الآية فدل على ان الحج الاشهر بمقاييس مختلفة وسيا في بيان أشهر الحج في باب التمتع  
 قال ابن قدامة الاحرام بالحج بالنسبة من وجوه ثلاثة تمتع وافرو وقال ما جمع اهل العلم على جواز الاحرام باي الاشهر  
 الثلاثة سواء اختلفوا في افضلها فاخارا امانا التمتع في الافراد ثم القرآن وروى لم يرد في من اجل هذه الرواية فافهم من اجل  
 فالقرآن افضل وان لم يسبق فالتمتع افضل ام قال ابن القيم في الهدى فمن اصحابه من جعل هذه الرواية ثابتة ومنهم من جعل  
 المساكين روية واحدة واحدة وان ساقى الهدى فالقرآن افضل وان لم يسبق فالتمتع افضل وبهذه الرواية شذوذ الذي يفتي  
 باصلي احمد قلت واختلفت نقطة لهذا سبب في بيان افضل عند الائمة الاربعة وذلك لاختلاف رواياتهم فافهم  
 عرفت ان الامام احمد في ذلك روايتين لكن المرجح في فروع الاول وكذلك اختلفت الروايات عن الامام الشافعي و  
 حكي النووي ثلثة اقوال له ثم قلنا لا يصح تخصيص الافراد ثم التمتع في القرآن وبذلك في عامة فروعهم لكن افضلية الافراد عندهم  
 مشروطة بان يحضر في هذه السنة والا فافضل منه كما صرح بذلك شراح الاختلاف وشراح المنهاج وغيرهما وقال النووي  
 في مناسك القرآن افضل من افراد الحج لقرآن لغيره ١٠٠ واختار فروع المالكية افضلية الافراد ثم القرآن ثم التمتع واشهر اوط  
 العمرة في افضلية الافراد قول ضعيف والاعتناء بالافراد افضل ولو لم يجز لغيره صرح به الدرر السني واختار الحقيقة افضلية القرآن  
 ثم التمتع ثم الافراد بكذا في بعض النسخ كوكب الدرر ومن قال بافضلية القرآن اشبهت من المالكية كما جزم به الدرر السني  
 ثم المشهور على السنة للشراح على ان تصانعت كثير من محققي الفقهاء وشراح الحديث ان هذه الاختلافات مبنى على اختلافهم  
 في احرام صلى الله عليه وسلم وقيل بعكس ذلك بان ترجمهم في احرام صلى الله عليه وسلم مبنى على ما تحقق عندهم من  
 افضلية لكن الصواب انه ليس بمطرد وعندنا كل قال النووي اما حجة النبي صلى الله عليه وسلم فاختلافها بما لا ي  
 مفروا او متممها او قارنا وهي ثلثة اقوال للحل والعجب غلبت عليهم البقرة وكل رخصت فوفا وادعت ان حجة النبي صلى الله  
 عليه وسلم كانت كذلك والصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان اولاموفا ثم احرم بالعمرة بعد ذلك وادخلها على الحج فصار  
 قارنا ثم انزل النووي صرح في بيان هذا سبب افضلية الافراد وصح بهن كما هو عليه الله عليه وسلم قارنا انها وادخلها  
 الخطا في في الحل لم يفسد فقال بعد ذكر الروايات المختلفة فثبت ان كان هناك عمرة الا ان ادخل عليها الحج قبل ان  
 يقضي شيئا من العمرة فصارت في حكم القارنا وسيا في قريبها في بيان الاقوال في احرام صلى الله عليه وسلم فاعتادوا في  
 عياض والمحافظة على الحج وغيرهما صلى الله عليه وسلم الاول او ادخل العمرة فصار قارنا وفي الرضوخ للمرجع قال احمد لا اشك ان  
 صلى الله عليه وسلم كان قارنا والمتعة احب الى النبي وكذا حكي عن الامام احمد وغير واحد من اهل العلم وقال القسطلاني  
 في المواهب قد اختلفت روايات الصحابة في حجة صلى الله عليه وسلم حجة الوداع بل كان مفروا او قارنا او متممها  
 روي كل منها في البخاري وسلم وغيره ما حلفت وسيا في شيء من ذلك في مسند الائمة في آخر الباب واختلف الناس  
 في ذلك على ستة اقوال اشد بان الحج مفروا لم يعتمر به وحكي هذا عن الامام الشافعي وغيره قال القسطلاني في المواهب  
 والذي ذهب اليه الشافعي في حجة الله صلى الله عليه وسلم حج بجامع مفروا لم يعتمر به او حكاها ابن قاضي في شرح المواهب  
 عن الامام مالك ورواه غيره من نفسه وحكي عن الشافعي وغيره ان سببه القرآن والتبع صلى الله عليه وسلم على سبيل الناس  
 لكونه منهم وادع به جزم الخطا في قال الخطا في الفتح بانه المشهور عندنا في حجة والمالكية الثاني حج مستعجل من  
 احرام العمرة ثم احرم بعده بالحج كما قاله القاضي ابو علي وغيره الثالث انه حج متمم لم يحل فيه لاجل سوق الهدى و  
 لم يكن قارنا كحاله ابن القيم عن ابي محمد صاحب المغني وغيره الرابع انه حج قارنا وطاف طوافين وسعى سبعين  
 قال ابن الهمام ان هذا سبب خلافنا ان احراما من مفروا او متمم او حجة الله عليه وسلم من التمتع ثم احراما من التمتع ثم احراما من التمتع  
 احرام من الصلابة والائتمار والارادة ولا احرام من اهل الحديث اذ كذا في المواهب وقال ابن القيم الذين  
 قالوا ذلك لا يعلم لهم هذا الا انهم سموه افرادا وان حادة المفرد من ان يعتمر به ومن التمتع فهو من افضل كذا  
 السدس انه حج قارنا وطاف اجماعا واحدا وسعى واحدا ويحرم الامام احمد كما تقدم النص عنه انه قال لا اشك  
 فيه وبسط ابن القيم في الهدى في اثبات هذا القول اكثر البسط واجاب عن فاعله واختلفوا ايضا في احرامه

## مالك عن ابى الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل

على سنة اقول والفريق بين هذا الاختلاف وبين ان الاول اختلاف في صفة ما فعل في الفصل وبهذا الاختلاف في صفة ما فعل  
 وحده واختلفوا فيه ايضا على سنة اقول اخذوا ان لم ياتي بالمرقة وحدها واستمر عليها حتى فرغ منها ثم رجع فوجد من تحتها  
 اذ لم ياتي بالمرقة وحده واستمر عليه وبما يقتضي من قال انه رجع مفزوا ولقد تم من قال في القول الاول من الاختلاف لئلا يفتقد  
 ان لم ياتي بالمرقة مفزوا ثم اودع عليه العرة وبه يبرهن عامة تحقيق الشافعية وبعض لما كنية قال بن جهم قال النووي في شرح  
 للمذهب والنصاب الذي اعتقده انه صلى الله عليه وسلم ادم بالمرقة اذ لا مفزوا ثم اودع عليه العرة تصادقنا وادخل المرقرة  
 على ما روي عن احمد القولين عندنا وعلى ما لا يجوز لنا وجاز الذي صلى الله عليه وسلم تلك السنة كما جاء في ٢٢ وبه اخرجنا من القسط  
 في الموابيب واختاره القاضي عياض اذ قال اما امره هو فقد تفاوتت الروايات الصريحة بان كان مفزوا واما ما روي من  
 روى مقتضاها من روى ما رواه ابن القوام فهو اخبار عن افراد ولا يدخل المرقرة على ما قال الحافظ بهذا الخبر بوجه  
 وقد سبق اليه قدما من المرفوعة بين ابن حزم في جهة الوداع وهذه الخبيرة الطبري يسيدها في قوله قلت لكان قال في الحاشية  
 لكن على النووي عن ابن حزم اخرج القرآن اي من اول الامر فتابل ويحتمل على هؤلاء المحققين ان ادخل المرقرة على ما  
 لا يجوز عند جهم كما في آخر المذهب الرابع الذي لم ياتي بالمرقة وادخل عليها ما روى عنه الحافظ عن الطحاوي وابن حزم  
 الجلس ان ادم ادم ما عاقل لم يمت فيه شيئا ثم عيده بعد ذلك في في اختلاف الحديث وغيره كما قاله الحافظ في التلخيص  
 وفي حقه النووي ثبت انه صلى الله عليه وسلم خرج من الجنة القضاة فدخل عليه القضاء وهو في الجاهلية وقال والنسوة  
 القضاء على غير ما قاله ابن ادم الذي لم ياتي بالمرقة متنا وحقه ابن القيم في البدي وادعاه بن كل ما عاقله وقال والنسوة  
 ابن ادم بالمرقة من حيث انشا الاجرام ولم ياتي على ما روي عن جهم كما دلت عليه النصوص المستقيمة التي لا ترتفع  
 بغيرها بل الحديث اذ واليه مال ابن حزم الطبري في كتابه جهة الوداع وتناول في الاحاديث اليه كما حكاه النووي  
 قال السخري في التلخيص قال القاضي عياض قد اكره الناس الكلام على هذه الاحاديث فمن هي ومنعت ومن معبر مكلف  
 ومن مطيل كثر ومن عتق ختمه وادسهم في ذلك نفسا ابو جعفر الطحاوي اختلف في ذلك في زيادة على الفسادة  
 ومكلم مع في ذلك ابو جعفر الطبري ثم ابو عبد الله بن ابي صخرة ثم المذهب والقاضي ابو عبد الله بن المطر والشيخ ابو اسود  
 ابن القصار والحاظ ابن عبد الله بن عمر بن قاتل عياض وادلى ما يقال في هذا لعله بالخصاصة من كلامهم واخره تالون اعتبارا  
 مما يروى في الروايات ووجهه بمسند الاحاديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اراح للناس فعل هذه الفوائض التي  
 ليدل على جوارحه فاضيت الجميع اليه وادخله في ربه وادعاه ونسب الى النبي صلى الله عليه وسلم ما لا يروى به ولا يثبت  
 عليه اذ وكذا حكم الشيخ ينها من الخطابي وزاد قال ومثل ان بعضهم معه يقول لبيك بحجة على ان اذ اذ روي عن علي بن  
 وعرة فلم يحكم الا ما سمع ونسب السن ذكره الزيادة في لبيك بحجة وعرة ولا يكره قول الزيادة ولا يحصل التناقض  
 لو كان الزيادة في القول صاحبه واما اذا كان مثبتا له وزاد على طيس فيه تناقض اذ وقال ابن جهم في الجرح البتة  
 بين الروايات بان سبب رواية الافراد ما روي عن رأي تلبس بالمرقة وحده بدو رواية الشيخ ما روي من معتبة في المرقرة  
 وحده ما ورواية القرآن ما روي من معتبة في جهاد هذا لانه لا مانع من افراد ذكر الشك في التلبية وعدم ذكر شيء اصله وجعله  
 اخرى بنحو القرآن اذ وبهذا روي ابن الجهم وانت خبير بان هذا الذي روي عنه لا يفتقر الى ما روي عن علي بن حذيفة وقال  
 الذي في الكمال اختلفت الرواة في صفة ما فعله الله عليه وسلم وطعن بعض المحدثين في ذلك في الوثائق بسبق الصحابة قال  
 لان القضية واحدة واختلفوا في فعلها اختلافا متضادا وذلك يؤدي الى الخلف في خبر جهم وعدم الوثوق بتعليق هذا الخبر  
 من الكلام على هذه الاحاديث وادسهم في ذلك نفسا الطحاوي واقتضاه من جوارحه غلبة الاول ان الكتيب اذا لم يرد على  
 في طائفة النحل لا في طائفة النظر والاسماء لادانها استلوا ما ظهر من خلاف الذي يروى ان يكون امر بعض اصحابه بالافراد  
 وبعضهم بالقرآن وبعضهم بالفتح ليدل على جوارحه فاضات انقلبه ذلك الى تعدد كما يقال قطع الامر بالنسب  
 والثالث يصح ان يكون كارتا لانه فرق بين من اراه بالمرقة وبين زمانه لم يجمع صنعت طائفة قوله الاول وطائفة  
 الثاني وطائفة القولين فطوى كل واحدة بما سمعت او ختمها مالك عن ابى الاسود محمد بن عبد الرحمن بن  
 نوفل بن خزيمة بن اسد بن عبد الرحمن بن القرشي الاسدي المديني يقيم عروة لانه كان اوصى اليه لغة من رواة







ويقصص بحديثها ولها به اسيل على يدي وهو يقول ليبيك نكحة وعة ثم بسط طرق حديث النبي ثم قال في قوله جماعة ممن  
ذكرنا فلم يبق من سبعة من جهة النظر في تقدم القرآن وفي ابني داود والنسائي عن البراء قال كنت مع علي بن حسين امره  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على النبي الحديث على ان قال فيه فقال لي كيف صنعت قلت املت باطل النبي صلى الله  
عليه وسلم قال فاني سقت البردي وقرنت دروي الامام احمد من حديث سراقه باسناد كثر ثقات قال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول دخلت العمرة في اربع الى يوم القيمة قال وقرن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وكذا قال  
ابن القيم سناده ثقات ودروي النسائي عن مروان بن الحكم كنت جالسا عند عثمان سمع عليا يلبي نكح وعة فقال الم تكن تنبي  
عن هذا فقال لي وكنت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بها جميعا فمادع فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم للملك وبها  
ما وعدناك من الصريح عن علي ودروي احمد من حديث ابني طلحة الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع بين الحج والعمرة  
ودواه ابن ماجه بسند فيه الحاج بن ابطاة وفيه مقال ولا ينزل حديثه عن الحسن مالم يخالف او يفرق قلت ولفظ ابن حجر  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن الحج والعمرة ودروي احمد من حديث البراس بن زياد قال ابني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن  
في حجة الوداع بين الحج والعمرة ودروي البرازي اسناد صحيح الى ابن ابي اوفى قال انما حج رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحج  
العمرة ولا علم ان الحج لعمامة ذلك وقال ابن القيم برواه البرازي اسناد صحيح وقد قبل ان يبين عطاء اخطأ في سناده و  
قال اخرون لا يسيل الى مخطئة فيقول ١١ ودروي احمد من حديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن الحج والعمرة فقلت  
لما علمنا هذا ودروي ايضا من حديث ام سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اهل بيته اياك يحرمون في حج او عمرة وذكر  
ابن القيم هذه الروايات مفصلة فقال والافقانا ان احرم قارنا البضعة وعشرين حديثا صحيحه صحيح في ذلك لم يسلبها وزاد على ما  
تقدم بارواه النوري من جعفر بن محمد من ابيه عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج بحجته قبل ان يهاجر ووجه لعمامة  
مهما عمرة رواه الترمذي وغيره وبارواه ابو داود عن ابن عباس قال اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما رجع من حديث  
وفيها الراية التي قرن الحج والعمرة وبارواه يحيى القطان وسفيان بن عيينة عن اسمعيل بن ابني خالد عن عبد الله بن ابي  
قادة عن ابيه قال انما حج رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة لانه لم يزل يجمع بينهما وبارواه  
احمد من حديث جابر المذكور رواه الترمذي وفيه الحاج بن ابطاة وحديث لا ينزل عن درجة الحسن مالم يتفرق في الحج والعمرة  
الثقات قلت ولذا سجد الترمذي الى آخر ما بسط ابن القيم وقال الحافظ في الفتح والابني داود والنسائي من حديث البراء فروقا  
الى سقت البردي وقرنت والنسائي من حديث علي بن ابي طالب وداري احمد من حديث ابني طلحة بين الحج والعمرة ولذا رافقتي من حديث ابني  
سعيد وابل قناعة والبرازي من حديث ابن ابي اوفى في تلخيصه هو فاما مثله وقال ايضا لعمدة كرمي من الكلام على هذه الاحاديث  
من القائلين بالافراد لا يفي في هذه الايجوبة من التصحيح ثم قال ويترجح رواية القرآن بما مر منها من زيادة علم على من روى  
الافراد غيره وبان من روى الافراد اقتضى اختلاف عليه في ذلك فاشبهه من روى عنه الافراد عاشره وقد ثبت منها انه اعتمر  
مع حجة وابن عمره وقد ثبت عنه انه صلى الله عليه وسلم بدأ بالعمرة ثم اهل بالحج وثبت في جميع بين الحج وعة ثم حدث ان النبي صلى  
الله عليه وسلم فعل ذلك وجابرو قد تقدم قوله انه اعتمر مع حجة ايضا ودروي القرآن عنه جماعة من الصحابة لم يخلف عليهم فيه وبانه  
لم يلح في شيء من الروايات الفعل عنه من لفظه انه قال افردت ولا تمتعت بل مع هذا قال قرنت ايضا فان من روى عنه  
القرآن لا يصح حديثه التاويل الى التمسك بخلاف من روى الافراد فانه محمول على اول الحال وينبغي التعارض ولو يده ان  
من جاء عنه الافراد جاء عنه صورة القرآن كما تقدم ومن روى عنه القمع فانه محمول على التقدير على سفر واحد للسكرين ولو يده  
ان من جاء عنه القمع لما وصفه وصفه بصورة القرآن لانهم اتفقوا على انه لم يزل من عرته حتى اتم عمل جميع الحج وايضا فان رواية القرآن  
جاءت عن بضعة عشر صحابيا باسناد جيد ومجالات روايتهم الافراد والفتح وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك والعصير الى انه  
كان قارنا مقتضى ذلك ان يكون القرآن افضل من الافراد والفتح وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وبه قال النوري و  
ابو حنيفة واستحق ان يراه وجه واختاره من الشافعية لم يروا من المذنب والبراهن المروية ومن المتأخرين لعلي الدين السبكي و  
نحوه مع النوري في اختياره انه صلى الله عليه وسلم كان قارنا وان الافراد مع ذلك افضل ام وبسط ابن القيم في وجهه ترجيح  
روايات القرآن وعدا ما تمثله عشره وجه من الصحابة من الخبر عن سماعه ولفظه صريحا منهم من اخبر عن اخباره عن نفسه بانه  
فعل ذلك ويؤمن من اخبر من امر به لانه لم يجمع في شيء من ذلك في الافراد ومنها الصديقين روايات من روى انه اعتمر اربعا  
ومنها انها صريحة لا محتمل التاويل ومنها ان روى الافراد رابعة عاشره وابن عمر وجابرو وابن عباس والاربعة ورواها القرآن  
فان صرنا الى نشأ قطره وايضا هم سلمت رواية من علمهم القرآن عن معارض وان صرنا الى الترتيب وجب الاخذ برواية من







بين الحج والحجرة فخر جرح على بن ابي طالب وعلى يديه انزال دقيق والخطب فما التوى اشر  
الدقيق والخطب على ذراعيه حتى دخل على عثمان بن عفان فقال انت تعني عن ان ليقن  
بين الحج والحجرة فقال عثمان ذلك رأيي فخر جرح على مضطرباً وهو يقول لبيك اللهم لبيك  
بحجة وعمرق معاً

بيناه الجمهور فغائب الفاعل قوله بين الحج والحجرة قال الابن اختلف في اي شيء اختلفا ف قيل في الفسخ منه عثمان ورأه  
فعلماً بالصحابه واجازته على ورأه عاماً وقيل اختلفا في الفسخ ام قلت هذا هو الظاهر من السياق فان علياً رضي الله عنه اهل بيته الفسخ  
وقال الباقي ولعل عثمان انما يعني على حسب ما ينهي عن من الخطاب عن المنعة لا على وجه التوقيم ولكن على وجه المنع  
على الافراد الذي هو افضل محل وذلك المقدر على المنع اتهم او فادى ان محل منه على المنع اتهم فيترك الناس العمل به جملة  
حتى يذهب حكمه وينقطع حكمه فقال عثمان ذلك رأيي به يذهب لافراد عليه ومضى ذلك انه رأى رآه لانه ليس فيه  
نقص عن النبي صلى الله عليه وسلم ام قلت وعنه المشارع ان عثمان رضي الله عنه اقتدى في ذلك بغيره وكان فرض عرض بذلك ان يحضر  
المشي الى البيت اما من الصحابة فكلون مشبههم سبب التلبيع وتعليم الناس ونشر العلوم واما من غيرهم فكلهم والاجتماع بالحاج  
كان الحجاز كان مجتمع هؤلاء في المدينة والى هذا اشار الخليلي اذ قال فارادى رضي الله عنه بالذي امر به من ذلك ان يزار  
البيت في كل عام ومن ذكره ان يشرع الناس بالبيعة الى الحج فيلزم الناس ذلك فلا ياتون البيت الا مرة واحدة  
في السنة ام هذا قيل كان يحضره فيها من منته الفسخ كما سياتي في باب الفسخ وقال الحافظان عثمان رضي الله عنه  
ان الفسخ والوفاء جائزان وانما ينهي عنهما ليعمل بالافضل كما وقع لعمر لكن غشي على ردهن محل غيره النبي صلى الله عليه وسلم فاستسارع  
بوزن ذلك وكل من حجة بغيره ما جرحه قلت وسيل في هذا الحافظ الضعيف ما يدل على ان عثمان رضي الله عنه جعل الفسخ على التوقيم فاستسارع  
ومال البغوي كما يظهر من كلام الحافظ ان عثمان رضي الله عنه رجح عن النبي صلى الله عليه وسلم على نصارى الجماعة وقال الحبص في الاحكام  
القران وقدرى عن عثمان انه لم يكن ذلك منه على وجه النبي ولكن على وجه الاختيار وذلك لمعان احداً القضاة ليكون  
الحج في شهره المعلوم له ويكون الحجرة في غير ما من الشهور والثاني انه احب حجارة البيت فان يسير زواره في غير ما  
من الشهور والثالث انه رأى احوال المرتضى على اهل الحرم ام ثم ذكر الروايات عن عثمان الخطاب رضي الله عنه في وجهه الوجه  
فخرج على بن ابي طالب وعلى يديه ازاره بالمشي والذراعتين الضامتين الى الشياطين اثار الذميق والخطب لاستحالة لانه عليه نسي  
عن ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه في النسي انزال دقيق والخطب على ذراعيه تنبيه على شدة حفظ القصص حتى دخل على عثمان بن عفان  
واطلعه كان باجتماعه ان تقدم فقال انت يعني عن ان ليقن بين الحج والحجرة وقدم من رواية  
الجمهور عن سعد بن المسيب فقال على بن ابي طالب ان يعني عن امر فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وراؤهم وسلم بين اليمين  
فقال عثمان ودعا عنك قال لا استطيع ان ادعك فقال عثمان ذلك اي ترينج الافراد على فخرج على مضطرباً  
لان معارضة النفس بالرأي شدة يدعندهم وهو يقول لبيك اللهم لبيك بحجة وعمرق معاً والنسي في فقال عثمان ترائني  
انبي الناس واننت لتفعل قال ما كنت ادري سنة النبي صلى الله عليه وسلم القول احدوه بوض في ان علياً رضي الله عنه  
القران الى السنة بخلاف الافراد ولم ينكر عليه عثمان بل قبله كما في رواية للنسائي في لم يفتني عثمان عن الفسخ على علي و  
اصحابه بالحجرة فعلمهم عثمان فقال له على لم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت قال بلى ولم ومن وجه آخر سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يلى بها جميعاً وراؤهم من طريق عبد الله بن شقيق عن عثمان قال جل ولكن كنا خائفين كل النوروى  
لعله اسارة الى حجرة القضاة يستريح لكن لم يكن في تلك السنة حقيقة مجتمع عثمان كان مرة وحدها وقال الحافظين رواية شاذة  
فقد روى الحديث مروان بن الحكم وسعد بن المسيب وبها علم من عبد الله بن شقيق فلم يقلوا ذلك والتفت انما كان في  
حج الدويل وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في الصحيحين ان اسن وملك بن النكاس وقال القرطبي قوله خائفين اى  
من ان يكون اجر من اخذ اعظم من اجر من تحت كذا قال وبوجه حسن لكن لا ينبغي لبوده بمكة في الفسخ وذكر قوله خائفين  
توجيهها آخر فارجح اليه ورجح الابن قول عياض في معنى خائفين اى لم يخج في الحجرة امه وكان الباقي في قول علي لبيك  
بحجرة وحجة تقدم الحجرة في لفظ الحديث اصح من جهة اللفظ والمعنى وقد روى ابو عيسى هذا الحديث بلفظ تقدم الحج على الحجرة



نحج معها فذلك له ما لم لطيف بالبيت وبين الصفا والمروة وقد صنع ذلك عبد الله  
ابن عمر حين قال ان صدقات عن البيت صنعت كما صنعتنا مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ثم التفت الى اصحابه فقال ما امرها الا واحد اشهدكم اني قد اوجبت الحج مع العمرة  
قال مالك وقد اهل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع بالعمرة ثم  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليصل بالحج مع العمرة ثم  
لا يخل حتى يخل منهما جميعا

نحج معها فذلك له اي جائز له قال صاحب المحلى وبه قالت الثلاثة الباقية والجمهور وقال ابن عبد البر ان ابا ثور مشد فرسخ  
من اذ قال الحج على العمرة قياسا على حكمه او ما لم لطيف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة والطلاق الطواف على السبي  
بجازا وطريق الحذف كما سياتي في باب دخول الحائض مكة قال الباغي يريدان من اهل بالعمرة ثم اراد ان يرد الحج  
على العمرة فيكون قارنا لها فذلك له واختلف الرواية عن مالك في الوقت الذي يجوز له اللادرات فقال في الموطن في هذا  
الحديث ما لم لطيف بالبيت وبين الصفا والمروة وبذلك يقتضي ان له ذلك ما لم يكلها وقال ابن القاسم ذلك له ما لم يكل  
الطواف فاذا طواف ورجع الركنين لم يكن قارنا قال كسبب له ذلك ما لم يشترط في الطواف فاذا شفع فيه لم يكن  
له ذلك وقد حكى ابو محمد هذه الاقوال الثلاثة رواية عن مالك اه قلت وقد تقدم في مقدمه القرآن عن الدردير ما لم يختار  
عندكم من هذه الاقوال الثلاثة وهو انه يجوز له اللادرات الى تمام الطواف ويكره لغير الطواف الى تمام ركعتيه ولا يصح لغير  
ركعتي الطواف يعني لا يكون قارنا بل يكون مفردا ان اتم العمرة قبل شهر الحج وان فعل بعض ركعاته وقتة يكون  
مستقرا صرح بذلك الدردير والردسوقي - ولقد تقدم ايضا انه يكون قارنا عند الحنفية لو اتم ما لم يكل الشوطان للعمرة لا الجرد  
وقد صنع ذلك اي اريد الحج على العمرة عند الشافعية من قال كما سياتي في الموطن في ما جاء فيه ان احصر كعبه وان صدقت  
ببناء الجمل اي منعت عن البيت اي من الوصول اليه صنعتنا كما صنعتنا انا واصحابي مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من المحلل بالحدودية حيث منع المشركون من دخول مكة ثم التفت ابن عمر الى اصحابه بعد ما اتم بالعمرة فقال  
جزء الجمل ما يادي اليه فاه ما سبها اي الحج والعمرة الا واحد بالرخص اي في حكم الحصر فاذا جاز التحلل في العمرة مع انها محدودة  
بوقت فادى الى ان يجوز في الحج اشهدكم اني قد اوجبت الحج ايضا مع العمرة ومنه اشهادهم بهم على ذلك ليعلموا  
ما صار اليه من ذلك قال مالك يجوز في جميع النسخ الهندية وليس في النسخ المصرية لفظا لما لم يسيما قال وقد اهل الحج  
وجعل العلامة الزرقاني قول ابن عمر اذ قال قال ابن عمر عجمي على جواز ادخال الحج على العمرة اه لكن الظاهر انه مقوله الامام مالك  
كما يوضح النسخ الهندية وبه جزم الباغي اذ قال وقال مالك قد اهل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يريدان منهم من  
اهل بالعمرة اه وبه جزم صاحب المحلى اذ قال قال مالك مستدلا ثانيا على ادخال الحج على العمرة اه وقد اهل اي اوم  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اي بعضهم عام حجة الوداع بالعمرة كما تقدم في حديث عائشة من ان اهل العمرة  
ثم قال لم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان معه هدى فليصل بالحج مع العمرة التي احرم بها فیه واذ ادخل الحج  
على العمرة اذ اتم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ثم لا يخل حتى يخل منها جميعا ثم قال ان ساقى الهدي اكل  
حتى يخل منها جميعا وادفع من ذلك نظرا رواية مالك عند مسلم مرفوعة من ارم لعمرة ولم يهد فليخل ومن ارم لعمرة  
واهدى فلا يخل حتى يهديه ولقد مر قريبا انه لا يجوز التحلل الا في الهدي عند الحنفية واحمد خلافا للشافعي ومالك  
قال صاحب الهندية في التفتيح ان الهدي اذ ادخل مكة طواف وسعى على ما بيننا في منبج لليسوق الهدي الا انه  
لا يخل حتى يرم بالحجر يوم التروية لقوله صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من امرى ما كنت بريت لما سقت الهدي و  
يحلها بعمرة وحللت منها وبذا ينفي التحلل عند سدوق الهدي اه قال الحافظ في الدررية رواة سلم في حديث جابر  
الطويل وفي الصحيحين عن انس بن مالك قال الهدي لا حللت اه وقال ابن قدامة في المغني اما من معه هدي فليس له  
ان يخل لكن يقيم على احواله ويدخل الحج على العمرة ثم لا يخل حتى يخل منها جميعا عليه احمد وهو قول ابى حنيفة



**مالك** عن محمد بن ابى بكر الثقفى انه سأل انس بن مالك وهما غاديان من مري  
الى عرفه كيف كنتم تصنعون فى مثل هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال كان يهل المهل منا فلا يترك عليه ويكبر المكبر فلا يترك عليه

كل حصة دليل على انه لم يكن يلبى احد مختصرا منها وهذا نص منها على انه يقطع الحرم التلبية عند اهل المرى وبذلك يجرى  
فى نيل المارب ونقطه وسن التلبية من حين الاوامر الى اهل المرى اى رى بحجرة العقبة او قريب منه ما فى الرضى  
المرج فان تقدم عن الامام احمد يكون رواية عنه موجودة - ورى الباقى قول جمهور اذا قال وقد اختلف قول مالك فيما يذهب  
من ذلك فروى عنه ابن المواز يقطع التلبية اذا زافت الشمس وروى عنه ابن القاسم يقطع اذا اراح الى المصل  
وروى عنه شهاب يقطع اذا اراح الى الموقف وروى عنه ابن المواز يقطع اذا وقف بعرفة وقال الوضيعة وانشأ  
لا يقطع حتى يرمى اول حجرة من حجرات العقبة يوم النحر والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ما علق به اصبهانان  
التلبية اجابة الداعي بالبحر فاذا انتهى الى الموضع الذى دعى اليه فقد الملى التلبية فلم يعنى الاستتماء بها وذلك ووجه  
القول الاول ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يزل يلى حتى رى حجرة العقبة ومن جهة المعنى ان التلبية اجابة من  
وعلى اى حقل اراوه الاجابة الى اول العمل لا تطلعت بالاوامر اوبادى الطواف او باقر العمل وهو اهل العمل يرمى حجرة  
الحقبة ولواراوه الاجابة الى اول موضع رى حجرة فانه يجب ان يقصر على موضع الاحرام او مكة فان اراد به آخر موضع رى حجرة  
فهمى واما غيره فليست اول ذلك ولا آخره فلا تعلق بقطع التلبية بها والتمار اى طلع الناس بعرفة وما تضمنه الحديث ظهر  
عن روى واقوى فى النظر اى قلت وهو نص الروايات الصحيحة لم يرد فيها من حديث الفضل وغيره وسياق قريب من  
حديث ابن مسعود عند احمد وابن ابى شيبة والطحاوى خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر كل حجرة العقبة  
الا ان يقطع التلبية ونسب الروايات فى ذلك صاحب البداية والنهاية وقال الطحاوى فحدثت عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم انه امر بترتبة التلبية بعد عرفة الى ان رى حجرة العقبة ثم بسط الروايات فى ذلك عن على وابن عباس والفضل  
واسمته وابن مسعود وغيرهم خارج اليه وقال صاحب البداية يقطع التلبية مع اول حصة لما روى عن ابن مسعود وروى  
جابر بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم يقطع التلبية عند اول حصة رى بها حجرة العقبة قال ابن زبلى كان المصنف ذيل فانه لم يذكره  
عن ابن مسعود واما ذكره عن التكبير مع كل حصة الا ان يكون بمفرده فان قوله لا يكبر مع كل حصة يدل على انه قطع التلبية  
من اول حصة وصرح به البيهقى فى المرفوعة فقال بعد ان ذكره فيه دلالة على انه قطع التلبية باول حصة ثم يكبر مع كل حصة  
وفى السنن (ابى داود) حديث ابن مسعود قال رقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلى حتى رى حجرة العقبة باول حصة  
وبهجوم حديث جابر الطويل حتى اتى الحجرة التى عند الشجرة فربما بسج حصة يكبر مع كل حصة او وايضا قوله لم يزل يلى  
حتى رى الحجرة باول حصة كان نص على انها لم يزل يلى باول حصة روى روايات التلبية حتى المرى على حرم خاص وهو من احوال بعرفة  
كسباني فى كلام الباقى **مالك** عن محمد بن ابى بكر بن عوف بن مراح الثقفى الجازى قال المرقا فى ليس له الا بهذا الحديث

الواحد ثمة انه سأل انس بن مالك وهما غاديان حلة اسمية حالية اى ذاهبان غداة من معنى الى عرفة كيف كنتم تصنعون  
اى من الذكر وغيره فى الطريق فى مثل هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن  
ابى بكر قلت لانس غداة عرفة ما تقول فى التلبية فى هذا اليوم كذا فى الفرج فقال انس كان يهل المهل منا فلا يترك عليه  
وفى مسلم وابى داود عن ابن عمر غداة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من منا الى عافات منا المسمى ومنا المكبر ويكبر المكبر  
فلا يترك عليه قال البيهقى قوله لا يكبر على هيئة المعلوم فى المقيمين والغير المرفوع فيه الى النبي صلى الله عليه وسلم وقبيلنا لفظ  
فى الفرج على البناء المعلوم قال وفى رواية موسى بن عقبة لا يصيب احدنا على صاحب قال الطيبى هذا رخصة ولا حرج فى  
التكبير بل يجوز كسائر الامور ولا روى ليس التكبير فى عرفة من سنة الخارج بل السنة لهم التلبية الى رى حجرة العقبة او  
وقال شيخى فى الدين ظاهر كلام الخطا ان العلماء اجمعوا على ترك العمل بهذا الحديث وان السنة فى الفداء من معنى  
الى عافات التلبية فقط وكل المتن الذى ان بعض العلماء اخذ بظاهره لكنه لا يدل على فضل على التكبير على التلبية على كل جواره  
فقط لان غاية ما فيه تقرير على التلبية على التكبير وذلك لا يدل على استحبابه فقد قام الدليل الصريح على ان التلبية

مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب كان يلبى في الحج حتى إذا  
ترأخت الشمس من يوم عرفة قطع التلبية قال يحيى قال مالك وذلك الأمر الذي لم  
يزل عليه أهل العلم بيلدنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة  
نروجه النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تترك التلبية إذا ساحت إلى الموقف مالك عن  
نافع أن عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى الحرم حتى يطوف بالبيت و  
بين الصفا والمروة ثم يلبى حتى يغدو ومن مفي إلى عرفة فإذا غدا ترك التلبية

حينئذ أفضل لما وصته صلى الله عليه وسلم عليها وقال يعقوب التكميم المذكور نوع من الذكر داخل الملبى في قول التلبية من  
غير ترك للتلبية لأن المروى من الشراح أنه لم يقطع التلبية حتى يرى جمره العقبة وقال الخطابي السنة المشهورة فسيان  
لا يقطع التلبية حتى يرى أول حصاة من جمره العقبة يوم النحر وعليها العمل فأقول ليس بهذا فقد يحمل أن يكون بحجر المكبر منهم  
شيئا من الذكر به فلو أنه في قول التلبية الثانية في السنة من غير ترك التلبية أو قلت وهذا هو الوجه وقول الخطابي أن  
غيره ليس وجه لما قال الخطابي فقد تروى عن أبيه التلبية والتكبير عداة النحر حتى يرى الحجر إذا ساحت إلى ما ورد  
في بعض طرق الحديث كما جرت به عادة فعندنا أن ابن أبي شيبة والطحاوي من طريق محمد بن أبي معمر عن عبد الله قال خرجت  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيت التلبية حتى رأى جمره العقبة إلا أن يقطعها بالتكبير أو ثم انظر في ما اختاره الضعيف  
والخطابي مالك من جعفر الصادق بن محمد عن أبيه المهاجر محمد بن علي بن الحسين أن علي بن أبي طالب وفيه انقطاع لأن  
محمد بن أبي بكر قد مر ذلك في الحج إلى يوم عرفة حتى إذا انقضت الشمس أي زالت من يوم عرفة قطع التلبية وبه قال  
الأوزاعي والبيهقي وهو المروى عن سعد بن أبي وقاص وابن المسيب وعروة والقاسم كذا في المحلى وتقدم في بيان المنزاهب  
ما قاله الخطابي وقاله طائفة يقطعها إذا راح إلى الموقف رواه ابن المغيرة وسعد بن منصور بإسناد صحيح من عائشة  
وسعد بن أبي وقاص قال لم يكن يلبى رواه ابن أبي شيبة يقيدها بفتح الباب بالرواح إلى الموقف بعد الزوال قال يحيى قال  
مالك وذلك أي فعل على ردة الأمر الذي لم يزل أي استمر عليه أهل العلم بيلدنا المنزاهب المذكورة وتقدم في المنزاهب أنها  
أحد روايات الإمام مالك رواها ابن المواز عنه قال البيهقي قال أبو القاسم ما ثروا قول مالك في التلبية إلا أن يكون  
أحر ما يج من عرفة فلبى حتى يرى جمره العقبة فعل الحديث على من بدأ حمله وحمل تناول قول الراوي أن النبي صلى الله  
عليه وسلم لم يزل يلبى حتى يرى جمره العقبة أنه بذلك رواه ثابت بن عمار في التوجيه فيه بعد لا يخفى - مالك عن  
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة عمة القاسم نروجه النبي صلى الله عليه وسلم  
أنها كانت تترك التلبية إذا ساحت أي من المصلى إلى الموقف بخلاف في جميع النسخ المندنية والمصرية إلا أن قال في نفسه ما إذا  
رجعت إلى الموقف ولم يمتد واحد وتقدم أن ذلك رواية أشهب عن مالك وخوض المصنف في ذلك في الآثار والتخلف  
الاستشارة إلى الاعتقاد من العمل برواية الفضل ومكانه على عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تخفى والخطابي أن  
الفضل كان إذا كان ذلك روي النبي صلى الله عليه وسلم بخلافه وقال الطحاوي أن القاسم لم يخبر في حديثه من عائشة أنها  
تأملت أن التلبية تنقطع قبل الوقوف ليعرفه فاجتاز عن فعلها فقد يجوز أن ينقل ذلك لأعلى أن وقت التلبية قد  
انقطع ولكن لا يها تأخذ فيما سوا من الذكر من التكبير والتبليس ولا يكون ذلك دليلا على انقطاع التلبية وخروجها  
مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر لم كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى الحرم ولم يترك حتى يطوف بالبيت  
وليس بين الصفا والمروة ثم بعد ذلك الطواف والسعي يلبى حتى يغدو من مفي إلى عرفة فإذا غدا ترك التلبية في المنزاهب من  
من ترك التلبية أي في الطواف هذا هو مفهوم الآخر عندنا من شراح المطاوعة الزرقاني والبايجي والمصنف وعلى هذا خلافا  
مختلف لما تقدم في بيان المنزاهب من كلام الخطابي قال قالت طائفة يقطع الحزم التلبية إذا دخل الحرم وهو منزهب  
ابن عمر كان يلبى وإذا التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة أو يمكن تناول أثر الباب إلى كلام الخطابي صحيح أنه منزهب

وكان يترك التلبية في العمرة اذا دخل الحرم مالك عن ابن شهاب انه كان يقول  
كان عبد الله بن عمر لا يلبى وهو يطوف بالبيت مالك عن علقمة بن ابلي علقمة  
عن امه عن عائشة ام المؤمنين انها كانت تنزل من عرفة بمكة

ابن عمر ان يقال ان معنى قوله ثم يلبى حتى يندواى حين يندون منى الى عرفة فاذا اتم الزمان بالبيت فقل وكان ابن  
عمر يترك التلبية في العمرة اذا دخل الحرم وسبى في قطع التلبية في العمرة قريبا مالك عن ابن شهاب انه كان يقول  
كان عبد الله بن عمر لا يلبى قال الحافظ في التكميل بهذا الخبر لا يلبى عن مالك عن الزهري وروى عن ابن عمر خلاف  
ذلك ايضا فخرج ابن ابى شيبه من طريق ابن سيرين قال كان ابن عمر اذا طاف بالبيت لى وهو يطوف بالبيت  
قال الزرقاني لعدم مشروعيتهما في الطواف ولذا ذكرهما ابنه سالم وملك وقال ابن عبيته ما رأيت احدا يقدر على يلبى  
حول البيت الاطباء عن السائب واجازه الشافعي مشروطا بعد وكان يربط يلبى اذا طاف وقال اسمعيل القاضي لا يزال  
الرجل يلبى حتى يبلغ الغاية التي يكون اليها استجابة في الوقوف بعرفة قال ابو عمر في الشرح الكبير للدروري  
ليس الحرم يحل يلبى مكة فيقطع حتى يطوف ويسعى فيها ودا حجة تزول الشمس من يوم عرفة ويرجع الى مكة با  
الطواف اى بمرطبه والشروع فيه خلاف قال الدروري الاول مذهب الرسلته ومطهره ابن ابي عمير والثاني في يلبى المندون  
ثم قال الدروري وعادوا بوجوه وان بالسجود لم يروا حجة بعرفة بعد الزوال فان وصل قبل الزوال لى اليه قال  
الدروري فان زالت قبل الوصول لى لم يروا حجة الاقصى منها ام وفي المندون ان كانا في مكة وفيه فحين عليه  
يعنى لى اذ كان في سعة وقال الرباعي اما الحجاج فقد اختلف قول مالك فيه فروى ابن المواز عنه انه ان كان من اهل  
المكات فادخل يلبى في اول الحرم وروى عن مالك يقطعها اذا دخل مكة وروى اشهب بالقطع وان دخل الحرم  
ولكن يقطعها في الطواف ثم ذكر وجوه هذه الروايات ثم قال وقد اختلفت الرواية عن مالك في وقت من اوقات التلبية  
فروى ابن المواز لى وروى اشهب عن مالك لى وروى اشهب عن ابن المواز حجة ان الطواف عبادة  
متعلقة بالبيت فلذلك استحب فيها ترك التلبية واما السعي فلا تعلق له بالبيت ووجه رواية ابن المواز ان السعي  
ركن من اركان اربع فشرح فيه ترك التلبية كالطواف والوقوف بعرفة وقال ابن قدامة لا بأس بالتلبية  
في طواف القدوم وبه يقول ابن عباس وعطاء بن السائب وروية وابن ابى ليلى وداود والشافعي وروى عن سالم  
ابن عبد الله انه قال لا يلبى حول البيت وذكر ابو الخطاب لا يلبى وهو قول الشافعي لانه مشتغل بذكر حجه فكان اولى  
ولنا ادراك من التلبية فلم يكرهه كما لو لم يكن حول البيت ويمكن الجمع بين التلبية والذكر المشروح في الطواف ام وفي شرح  
المنهاج ولا تستحب في طواف القدوم ما سعى بعده لان كل منهما اذا كانا محصورين فيه كطوافي الافاضة والوداع وفي الحديث  
تستحب فيه بجاهر لا طلاق الادلة والحق بالسعي بعده لاني لا اذكر من جزمنا وفي شرح اللباب لا يلبى حال طوافه مطلقا  
لان اشتغاله حينئذ بالادعية المأثورة افضل ونذا اذا اراد به طواف القدوم او طواف الفرض على فرض تقديم طوافي  
والافلا تلبية في طواف العمرة ولا في طواف الفرض بعد الرمي ولا في سعي العمرة فان التلبية لتقطع بادل شروعه في  
طوافها واما اطلاق بعضهم من انه لا يلبى حاله السعي فمتعين على سعي العمرة او سعي الحج اذا اذروه واما ما صرح في الاصل  
من انه يلبى في السعي فمعمل على سعي الحج اذا قدمه ام مالك عن علقمة بن ابلي علقمة بلال المديني عن امه عن عائشة  
عائشة عن ام علقمة عن عائشة ام المؤمنين انها كانت تنزل من عرفة ونظرا محمد في موطنه تنزل بعرفة بمكة فخرج  
النون وكسر ايم على ما مضى طاعة شراح الحديث قال ابن حجر في شرح مناسك القدوس يجوز اسكان الميم مع فتح النون  
وكسرها او مع فتح قيل من عرفات وقيل لقرنها خارج عنها قال الزرقاني وظهر اكثر فروع الائمة الثلاثة الثاني وبه جزم  
الزرقاني في شرح المواهب الطيب في شرح المشكوك اذ قال وليست من عرفة وكذا قال النودي في شرح مسلم وقال الحافظ  
في الفتح موضع قرب عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات والبركة فيه غير مستحقة في الصلوة اذ قال لا بأس بغيره  
الخطبة بمكة وبعين الروايات الى عرفة فبما اظهره انه عرفة بمكة وفي الحاشية من المحلى فيفتح النون وكسرها لم يجوز اسكانها  
موضع من قرب عرفات وليس منها وهو منتهي الحرم وكان يبرز من المحل والحرم ام وبذلك جزم النودي في مناسك اذ قال



ثم تحولت الى الاسراف قالت وكانت عائشة تهل ما كانت في منزلها ومن كان معها  
فاذا راكبت فتوجهت الى الموقف تركت الاهل قال وكانت عائشة تقهر بعد الحج  
من مكة في ذي الحجة ثم تركت ذلك فكانت تخرج قبل هلال الحرام حتى تاتي الحجة فتقيم  
بها حتى تزي الهلول فاذا راكبت الهلول هلت بعصرة

ليس من عرفات وادى عنزة والاحمر ولا المسجد الذي يصل فيه الامام بل يذه للواضع خارج عن عرفات على طرفه الاقرب  
وقا هر فرغ من الغنبة الاول بل يصل الزليعي على الكثر اذ قال ينزل مع الناس حيث شاء وقرب الجبل افضل عند الشامي  
بل من افضله لنزول صلى الله عليه وسلم فيه قلنا نحر من عرفة وقد قال عليه السلام عرفات كلها موقف واداهو عن بلن  
عنزة ونزوله صلى الله عليه وسلم لم يكن من قصد ام وكذا كاه ابن عابدين عن المعراج اذ قال ينزل بعرفات في اى موضع  
سواء وقرب جبل الرحمة افضل وقال الامامة الثالثة في نحره افضل لنزوله عليه السلام فيه قلنا نحر من عرفة ونزوله  
عليه السلام فيه لم يكن من قصد ام قلت ورويه حديث ابى داود عن ابن عمر لفظ على ان عرفة تنزل بنمرة وبن ينزل  
الامام الذي ينزل به عرفة الحديث نص في كونها بعرفة ورويه ايضا في الباب وكلام الباجي الا في قريبها وبع جزم  
الدريما اذ قال وندب نزوله بنمرة موضع بعرفة واليه ميل اكثر اهل اللغة قال الجديرام موضع بعرفات او جبل منابك  
في الجمع يوجع ويصل اليه الصواب لهم بعرفات وفي نحر البلدان ناحية بعرفة ثم تحولت عائشة من نحره الى الاراك بالفتح  
اقره كات قال انزل قال موضع بعرفة من ناحية الشام وقال ياقوط الحموي وادى الاراك قرب مكة فيصل  
البنقة وقال الاصمعي جبل للبنيل وقيل بموضع من نحره في موضع من عرفة وقيل بموضع من عرفة بعرفة من جهة  
الشام وبعضه من جهة اليمن وهو في الاصل معروف وهو ايضا مجمع لبعضه يستقل به اء وقيل الباجي قولها كانت  
تنزل من عرفة الى بعضى نحره من عرفة والاراك موضع غيره وذكر جماعة من اصحابنا ان نحره والاراك شئ واحد  
والناحة موضع الاراك بعرفة فان لم يكن ما قالوه مما لقا الحديث فان معنى الحديث انها كانت تنزل في موضع من  
نحره ثم تحولت من موضعها ذلك الى سميت الاراك بنمرة وهذا على معنى اذ ارفق في النزول والتعرف وكل ذلك  
واسع ان ينزل الانسان من عرفة حيث شاء ويجوز العمل بنزول الامام بنمرة اء والظاهر في معنى الاخر انها  
كانت تنزل اول بنمرة الى زوال الشمس اتها على الفعل صلى الله عليه وسلم ثم خرج من نحره الى الاراك واليه ميل اكثر من نزل  
وظاهر توجب شيئا يدعى في المصنف اذ قال باب نزول نحره وجاز ترك نزولها يدل على ان المصنف انها كانت  
تنزل اول بنمرة ثم تركت النزول في هذا الموضع للزحمة وقهرا واختارت النزول في الاراك وبع جزم صاحب الجلي  
اذ قال ثم تحولت لاهل لراحمته الى الاراك موضع قريب نحره اء وعرفات كلها موضع الوقوف الالطين مونة كما ساقى  
في حله كانت ام علقمة وكانت عائشة تهره جبل اى تبلى ما كانت ما يحسنه ما دام في منزلها اى الموضع الذي نزلت  
فيه ويهل كذلك من كان معها اتها على المؤمنين فاذا راكبت فتوجهت الى الموقف بعرفة تركت الابل الى العلمية  
قال الباجي تريد انها كانت تبلى الى ان تركت من جهة الى الموقف ويحكي ان تزي الى الصلوة وصفته بانه روي الى  
الموقف لان المقصود بذلك الرواج الى الموقف والمصلحة لقرب الموقف وطرواح السها واحد قالت وكانت عائشة  
تقهر بعد الحج من مكة في ذي الحجة كما فعلت في حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم تركت ذلك اى الاعتناء بولاد الحج  
مسقلا فكانت تخرج قبل بلال الحرم حتى تاتي الحجة المقربات المعروف لابل انهم تقيهم بهل حتى تزي الابل اى بلال الحرم  
فاذا راكبت الابل اى اى احرمت بعرفة فتا في مكة وتقل اقبال النحر ثم تتقوا الى المدينة وتصل ذلك تحصيل الفصل  
بين الحج والنحر انتم اهل الامام لمؤمنين عرفة كما ساقى في حجة قريبها في باب النحر اء قال اقبلوا من نحره وعلم فان  
ذلك اقم حج احلم واتم لعرفة ان بعجة في غير اشهر الحج اء وقد ذكر الحافظان ابن حجر والعيني تحت قول الباجي باب  
الحجرة لبنة الحصة وغيره اء اختلف السلف في الحجة ايام الحج فزوى عبدالرزاق ما سانه عن مجاهد قال مثل عمرو على  
وعائشة من الحجة لبنة الحصة فقال عمرو بن دينار من كاشى وقال على بن نجره وقالت عائشة الحجة على قدر النقرة اء  
واشارت بذلك الى ان الخروج لعصرة النحر من البلد الى مكة افضل من الخروج من مكة الى ادى اكل اء قلت ولبس الجاني

مالك عن يحيى بن سعيد ان عمر بن عبد العزيز غدا اليوم عرفة من مقي لسمع التكبيرة  
عاليا فبعث الخمرس يصيحون في الناس ايها الناس انما التلبية اهل لاهل مكة  
ومن بها من غيرهم - مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان  
عمر بن الخطاب قال يا اهل مكة ما شان الناس يا تون شعنا وانتم مد هنون اهلوا  
اذ اسرا يقيم اهل لاهل مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان عبد الله بن الزبير قام  
بمكة تسع سنين يحل باج لاهل ذي الجحفة وعروة بن الزبير معه يفعل ذلك

في صحاب باب الزلعة على قدر النفقة وذكر فيه حديث اختار عائشة من التتبع وقوله صلى الله عليه وسلم لكنها على قدر  
لنقتبك او لنسبك كل الياظا وخرج المرار كطفي والياظا لفظان لك من الاجرة قدر لنسبك ولتقتك لولا وطعت احو  
فالظا ليزيد الحديث المرفوع والموقوف ان ابلاها من الحققة لزيادة الاجرة بزيادة النفقة والنسب مالك عن يحيى بن  
سعيد ان ابي ان عمر بن عبد العزيز الامام العدل غدا اليوم عرفة من مقي الى عرافات تضع التكبيرة عاليا اي سمع الناس  
بجهر وان يا تكبيرة فبعث الخمرس يفتحين مع حارس على ما ضبط الزكاة ويقيم الحامد لله ولا يشهدوا على ما ضبط  
الحمل والوجه الاول وخرج من السلطان المرتون حفظه يصيحون اي ينادون في الناس ايها الناس ايها اي وظيفة  
اليوم التلبية وما تقدم من حديث النسيك المكي فلا ينكر عليه حمل على الجواز وقال الهاجي فالحق عمر بن عبد العزيز ترك  
التلبية وطلبها جملة في وقت بي فيه مشروعة فاقب اطرافها دور وسها حتى يقطع عليها اي يعني اخرا افراد التكبير اما  
فخطب بالتلبية فلا بأس بما تقدم اهل لاهل مكة ومن بها من غيرهم يعني احكام المكيين والغازلين  
بمكة في الاحرام وغيره مني يجرمون وكيف يفعلون في الطواف وغيره مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه  
القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق ان عمر بن الخطاب قد وسياق في كلام الى اظن ان منقطع في الموطا ووصل ابن المنذر  
قال يا اهل مكة خطاب الى من بمكة سواء كان مليا او آفاقيا ما شان الناس الا اقفين يا تون اي يدخلون مكة تسعينا  
بالضم فسكون جمع الشعث وهو مغير الراس متوق الشعر تشتت الخال يعني يدخلون مكة كذلك بعد عهدهم بالدمع وهو  
لاجل احرارهم وانهم بدعون بتشديد الدليل من الادب ان اي سيقولون الدار من في الشعر واذا كان بعيد الدار اشدت  
لاجل القدوم على بيت الله فابدا في ذلك الجوا اي احرار ما يج احرار مذ اذ ارجع اهل لاهل اي لاهل ذي الجحفة  
ليبعدهم بالرجل والادب ان وما قد وامن الشعث بخفا وافر وهو الذي اختاره مالك بكن احرار ما يج قال الهاجي  
وفي الخلق به قال مالك والوجه صيغة والبونور وجامع ان الافضل للمكي ان يحرم من اول ذي الجحفة ونقله عياض عن كثير  
من الصحابة وقال الشافعي وبعض لما كنية وكثير ان الافضل للمكي ان يحرم يوم التروية او قلت ولقد في حديث جابر بن  
جبرئيل ان قال لا ين مرأى بك بعض اربابكم ارا حرام من اصحابك لصنعها الحديث ان الافضل عند احمد والشافعي الا حرام  
يوم التروية وقال مالك والحكمة تقدم افضل وفي الموطا ما رواه الربيع بن خثيم عن ابي بصير عن ابي مالك عن ابي حنيفة  
والعامة من قضاة زمانه وقال ابو حنيفة في الفجر ردى مالك وفيه ما سئلوا ففعلوا واين المنذر ما سئل عن من اراد قال لا يلزم مكة ما علمه الناس  
عليكم شعثا وانتم تنصون طيبا بدعون اذ اريتم اهل لاهل فابلا ما يج وبموقوف ابن الزبير عن ابي رباح عن ابي عبد الله جبرئيل  
يقول اهل الناس اذ ارا والاهل وقيل ان ذلك محمول على الاستصحاب وبه قال مالك واليونور او قلت وهو  
مختار عامة الصحابة والتابعين كما اشار اليه جبرئيل بقوله لم ار احدا يفعله مالك عن هشام بن عروة زادت  
في الشعر اربعة اجزى بعد ذلك من ابيه وليسبت هذه الزيادة في الشعر المصرية لا المتون ولا الشروح ان امير المؤمنين  
عبد الله بن الزبير بن العوام القوي الاسدي البكر والوجهيب بالوجه مصر كان اول مولود في الاسلام بالدمنة  
من الهجرين وولي الخلافة تسع سنين وقتل في ذي الحجة سنة ثمان في التقريب اقام بمكة في زمان خلفه تسع سنين  
فانه دخل لوجه لوجه موت يزيد بن معاوية سنة ثمان في ذي الحجة سنة ثمان في تقريب اقام بمكة في زمان خلفه تسع سنين  
وشقيقه عروة بن الزبير معه يفعل ذلك وعائمه يفعلون كذلك كما تقدم قرينا قال الهاجي ان فعل مالك في هذه

**قال يحيى قال مالك وانما يهل اهل مكة بالحل اذا كانوا بها ومن كان مقبلا بمكة**  
**من غير اهلها من جوف مكة لا يخرج من الحرم قال مالك ومن اهل من مكة**  
**بالحل فليؤخر الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة**

المسئلة مع تقدم لبطل عبد الله بن الزبير مدة تسعة اعوام محضرة الصحابة والتابعين وهو الامير الذي يشهر فعله و  
لا يشفي امره ولا ينكر عليه احد ولا يثابر مع دينه وفضله وهو على ما هو الا فضل عنده ووافق على ذلك اتوه عروة مع  
علمه ودينه وعلى هذا كان احرصهم الصحابة ولذلك قال عبيد بن جريح لابن عمر رأيتك تفعل انما تفعل امر احد من  
اصحابك فليقبلوا **قال يحيى** قال مالك وانما يهل اهل مكة وغيرهم بهذا في جميع النسخ المعتمدة والزرقاني و  
الهاجمي والمنصور بن ياد وغيرهم وليست الزيادة في النسخ الهندية ولا النصف والاولى حذفه لمسايق من ذكر الغير بالحل  
اذا كانوا بها اي مكة فاذا كانوا بالغير بالبر من الميقات الذي يبرون به ان كان والا من اهل الذي يبر فيه  
ومن كان مقبلا بمكة من غير اهلها لا يصح لقوله المتقدم وغيرهم على صحة وجوده والمعنى ان اهل مكة اذا كانوا بمكة غيرهم  
من الاقاربين اذا انزلوا بمكة يهلون من جوف مكة متعلق بقوله يهل والسعي ان من اهل بالحل من مكة سواء كان من  
البر او ممن نزل بها الا يهل من جوف مكة قال يحيى ومن اين يحرم روى اشهب عن مالك يحرم من داخل المسجد  
وروى ابن جبيب عنه يحرم من باب المسجد لا يخرج من الحرم الى اهل للاحرام قال البيهقي في القضي ان احرامه من  
جميع الحرم مباح وان اختار الاحرام من داخل المسجد او باب المسجد فمن احرم من الحرم فلا شيء عليه اه قلت واختلفت نقلة  
المزاهب في بيان ميقات المكي حتى قال ابن رشد في الهداية لا خلاف عندنا ان المكي لا يهل الا من جوف مكة اذا كان  
حاجا او مع ان الخلاف بينهم بشبه بحد القسطلاني والحافظان ابن حجر والسيوطي مع اختلافهم في كيفية الاختلاف  
فاحتجوا الى كتب اصولهم المذهب في شرح الكبير للدردير بحان الاحرام بالحل غير قران بالنسبة للمقيم بمكة متوطنا بها  
لا مكة الا في الاولي لا المتقين فلو احرم من اهل او من الحرم خالف الاولي ولادم عليه وندب الاحرام في جوف المسجد قال  
السيوطي قوله غير قران اي اما لو كان بمكة واراد الاحرام على وجه القران فلا بد من شروجه ليل اه قلت وبذلك جزم في  
المتنقى والدروته انه لو احرم من اهل لا شيء عليه وفي تحفة المحتاج والميقات المكي للنجي ولولو القران في حق من بمكة  
ولو آتيا نفس مكة لا فارجها ولو حادها على المحلة غير حتى اهل مكة من مكة وقيل كل الحرم ولا وجه في غير ما قلنا بالحل  
لا احتمال ان العارة كانت متعقبا اليه اذ ذلك اه وقال القسطلاني يهل المكي والمفتي نفس مكة وهو الصحيح من مذاهب  
الشافعية وله ان يحرم من جميع بقاع مكة لاسائر الحرم فان قارن ببناءها واحرم خارجها ولم يعد اليها قبل الوقوف ساء  
ولزمه دم ولا فضل ان يحرم من باب داره اه قال النووي ميقاته نفس مكة ولا يخرج من الاحرام بالحل من خارجها سواء  
الحرم والحل به اصبحت عند اصحابنا وقال بعض اصحابنا يترك اهل الحرم من الحرم لان الحرم كله مكة والصلح الاول وفي الافضل  
قولان اصحابنا من باب داره والثاني من المسجد الحرام تحت الميزاب اه وفي المتن في شرح الكبير لا بد من قامة الافضل ان  
يحرم من مكة وان احرم خارجها من الحرم حاد نقول جابر قالنا بالحل ولان المقصود ان يجمع في النكاح بين الحل و  
الحرم وذلك حاصل باحواله من جميع الحرم اه وفي قول المذاهب يحرم من مكة حج منها ويصح من الحل ولادم عليه اه  
قال ابن قدامة في المغني ان احرم من الحل فطرق ان احرم من الحل الذي على الموقف فعليه دم وان احرم من الجانب الاخر  
ثم سلك الحرم فلا شيء عليه نص عليه ما وجدنا ذلك لانه احرم قبل ميقاته فكان الحرم كله قبل ايقته المواقيت ولو احرم من الحل و  
لم يسلك الحرم فعليه دم اه وفي شرح اللباب من كان من مكة لم يترك في الحرم كسكان مكة وفي قوله الحرم للحج ومن المسجد فضل  
او من دورية اه **قال مالك** وليس هذا اللفظ في المعتمدة ومن اهل من مكة بالحل سواء كان مكيا او آتيا نزل  
بها فليؤخر الطواف بالبيت اي طواف الحج الغرض وبوطواف الافاضة قال الهامجي ومعنى ذلك ان الطواف الذي  
يجوز من اركان الحج اتمام طواف الافاضة فاما طواف لورد وعليس بركن من اركان الحج وانما هو لورد وعليس  
البيت تحية للمسجد فاذا احرم من مكة فليس عليه طواف وروى لانه لم يرد من حجة من الحجرات سواء احرم بالحل من  
مكة يوم التروية او قبله او بعده اه والسعي بالنصب عطف على الطواف اي فليؤخر السعي بين الصفا والمروة

حتى يرجع من منى وكان لك صنع عبد الله بن عمر قال يحيى وسئل مالك عن اهل  
بالج من اهل المدينة او غيرهم من مكة لهلل ذى الحجة كيف يصنع بالطواف قال  
اما الطواف الواجب فليؤخره وهو الذي يصل بينه وبين السعي بين الصفا والمروة و  
ليطوف ما بدا له وليصل ركعتين كلما طاف سبعا وقد فعل ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم الذين اهلوا بالبحر من مكة فاخروا الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة  
حتى يرجعوا من منى وقد فعل ذلك عبد الله بن عمر فكان يهلل لهلل ذى الحجة بالبحر من مكة

ليؤخر الطواف الواجب حتى يرجع من منى فاية للتأخير فانه يتأخر السعي بين الصفا والمروة الى ان يعود من منى  
للافاضة لان من شرط السعي ان يعقب طوافا واجبا ولا يجب على الحاج احرام من مكة طواف الاطواف الا فاضة  
ومن قدم الطواف بالبيت والسعي في المدونة لا يجوز ثم ذلك وليجوز بعد الرجوع من غزوة فاذ لم يجد بها حتى خرج  
الى بلده فحليه البرى وذلك السير فانه قاله الباقي فقلت ومنه ما في الحنفية في ذلك ما في شرح الباب واذ قال فقلت  
اراد المكي ومن يمتدحه تقديم السعي على طواف الزيارة مع ان الاصل في السعي ان يكون عقبة لتأخير الواجب من  
الركن الا انه يحسن تقديمه في الجملة لجليلة الرحمة فيستدل بطواف لا بد ليس للمكي ومن لم يعم طواف القدوم الذي هو  
سنة لا فائ في قيامه المكي بطواف قبل بعد الاحرام بالبحر صحيح وسيد ويل لا تفصل تقديم السعي او تأخيره الى وقتة الاصل  
وهو بعد اداء ركعة قبل الاطواف وقيل الثاني وصح ابن الهمام وهو الظاهر خصوصاً للمكي فان غير ذلك للشافعي والجمهور  
عن الخلاف فلو كان ادعوا مستحب بالاجماع او قلت وقيل خلاف الامام احمد الضا فقد قال ابن قدامة بعد ما ذكر احرام  
المكي ولا يسن ان يطوف بعد احرامه قال ابن عباس لا يرى لاهل مكة ان يطوفوا بعد احرامهم ثم سعى ثم سعى ثم سعى  
بين الصفا والمروة حتى يرجعوا وهذا ذهب عطاء ومالك واسحق وان طاف بعد احرامه ثم سعى ثم سعى ثم سعى  
ويجوز قول مالك وقال الشافعي يجوز ثم وقيل ابن الزبير واجازه القاسم بن محمد بن النضر لانه سعى في الحج مرة فاجازه  
كما لو سعى بعد رجوعه من منى او ما وقع من الاختلاف في حجية تزييد الشافعي بين القاري وابن قدامة ففعل ذلك  
مبني على اختلاف فروعه في شرح المنهاج وشرطه (اي السعي) للتحقق من الركن ان يبرأ بالصفا وان السعي سبعا وان  
يسعى ليطواف ركن او قدمه فلا يجوز بعد طواف نفل كان احرام من مكة ثم تنقل ليطواف وارا السعي بعده كما  
في الجوزع وقول شيخنا رحمه الله ضعيف كقول الاوزاعي في توسطه الذي يمينه لى بعد التزقيب ان الرارح تزييداً  
صحة بعد طواف صحيح باى وصفت كان لا بعد طواف وادعاه وكن ذلك صنع عبد الله بن عمر اى يؤخر الطواف والسعي  
الى الرجوع من منى كما بانى موضع لا عنه في باب الرمل في الطواف قال يحيى وسئل مالك عن اهل اى احرام بالبحر  
من اهل المدينة او غيرهم من الافاق يمينين بالمعنيين بمكة من مكة لهلل ذى الحجة ولحق بعد احرامه بمكة اى انما لا يفصل يصنع بطواف  
وفي الهندية في الطواف والادب الاول كما لا يخفى يعنى بل يجوز له ان يطوف بالبيت في هذه الايام ام لا قال مالك  
اما الطواف الواجب وهو طواف الافاضة فليؤخره الى الرجوع من منى وهو الطواف الذي يصل بينه وبين السعي  
بين الصفا والمروة اى ياتي بالسعي متصلاً بغير الطواف فان السعي ليطواف النفل لا يصح عند مالك كما تقدم تقريباً  
وليطوف طواف النفل ما يراه في هذه الايام فان الطواف مندوب للتنقل وكذلك كانت الحنفية ينظرون بالطواف  
ما شاء وليس لركعتين تحية الطواف كلما طاف سبعا لفتح السين اى سنة اشوا ولقد فعل ذلك اى تأخير  
الطواف والسعي اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين اهلوا بالبحر من مكة فاخروا الطواف الواجب بالبيت  
والسعي بين الصفا والمروة حتى يرجعوا من منى بيان لما فاده اسم الاشارة في قوله وقد فعل ذلك ما خافه  
الى يسا في من حديث عائشة في باب دخول الحاج لفض مكة بلفظ طواف الركن اهلوا بالبحر بالبيت وبين الصفا والمروة  
ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد ان رجعوا من منى بحجهم الى الذين كانوا اهلوا بالبحر او جمعوا بين الحج والعمرة فاما طواف طوافاً  
واحداً اى بعد ان رجعوا من منى وقد فعل ذلك عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فكان يهلل لهلل ذى الحجة بالبحر من مكة

ويؤخر الطواف بالبيت والسج بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى قال يحيى سئل  
مالك عن رجل من اهل مكة هل يحل من جوف مكة بعجرة فقال بل يخرج الى الحل  
فيحرم منه

وبقي الله ما تقدم في حديث عبد بن جريح قلت لان عمر رأيك تصنعنا البعث الحديث وفيه ورأيتك اذ كنت بكبة اهل  
الناس اذ راوا بالاهلال ولم يجل انت حتى يكون يوم التروية ويحج بينهما بان كان يفعل الامر من حيثما تارة كذا ودرقه كذا  
وقال الحافظي القح ان ابن عمر كان يرى التوسعة في ذلك امر وروى عبد الرزاق عن تابع اهل ابن عمر ع مره ما يحج  
حين رأى الهلال مرة اخرى بعد الهلال من جوف الكعبة مرة اخرى حين راح الى منى وروى ايضا عن مجاهد قلت  
لاين علم بالبيت فينا بالاهلال خلتا قل ما اول عام فاخترت ما هذا بل يلدى ثم نظرت فاذا نادوا على ابي حرام ما اخرج  
حراما وليس كذلك تفعل قلت فباي شيء تاخذ قال يحرم يوم التروية وفي غير الطواف بالبيت والسج بين الصفا والمروة  
حتى يرجع من منى كما سياتي في موصلا عنه في باب الزيل قال يحيى سئل مالك عن رجل من اهل مكة اى مقها بها  
سواء كان مكيا او افاقيا بل اهل اى محرم من جوف مكة بعجرة فقال بل يخرج الى الحل يحرم منه وبذلك قالت الجمهور  
ان ميقات الحلى لا حرام العرة اهل على الاجماع على ذلك ابن قدامة ونحوه مع الاختلاف فيما ينفجر في الفضل ليقطع  
الاحرام كما سياتي فيسقط قبل تكبى الاحرام وصرح بوجوب الخروج الى الحل الحائط والعينى والقسطلاني والطبى والقارى  
والنودى والالى والشوكاني وغيرهم ولب القارى في صحيحه باب اهل مكة يحج والعمرة وذكر فيه حديث المواقيت  
وفيه حتى اهل مكة من مكة لكن شراح الصحيحين خصوا الحديث بالعمرة ووجه الترجمة البخارى بان نظرا الى عموم المفظوظ  
الحجب لطبرى لا اعلم اعدا جعل مكة ميقاتا للعمرة كذا في القح وفيه الضاقل صاحب الهدى لم ينقل من نصيب الله عليه وسلم  
اعتمر مدة اقامته بكبة قبل البعرة ولا اعتمر بعد البعرة الا دخلا الى مكة ولم يخرج قط خارجا من مكة الى الحل ثم يدخل مكة بعجرة كما  
يفعل الناس اليوم ولا ثبت من احدهم الصحابة ان فعل ذلك في حياته الا العاشرة وحدها قال الحافظ والجدان فطرد  
بامره ول على مشروعيه امره وقال القارى في شرح الباب بحثا ان بعض الفقهاء قالوا العمرة فتمتته بالافاقى فليس  
لاهل مكة ان يخرجوا الى الحل ويعتروا ويصلوا حديث عائشة من تمتتها بها وروى عن ابن الزبير انه في العمرة واهل الناس  
بها عند اتمام بناء الكعبة في سبع وعشرين من رجب محله على انه مذهب صحابى لا حجة فيه على غيره امره واهل حنيفة بان  
محله في محصر من الصحابة والتابعين ولم يذكر عليه فيكون حجة قال ابن قدامة في المغنى اهل مكة اذ ارادوا العمرة فمن  
الحل لا يحل في هذا خلافا لذللك امر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن ابي بكر ان اعتمر عائشة من التمتع متفق عليه و  
كانت بكبة لم تزد فبقاها في حرم الحل من اى جوارب الحرم شاء لا دخل صلى الله عليه وسلم امره عائشة من التمتع متفق عليه و  
هو ادق الحل الى مكة وقال ابن سيرين يفتى ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل مكة التمتع وقال ابن عباس يال اهل مكة  
من اى حرم العمرة فليجعل بينه وبينها بطريق حرمه ليعنى اذا احرم بها من ناحية المذلة لغيره وانما لزم الاحرام من الحل فيجوز في  
النسك بين الحل والحرم فانه لا حرم من الحرم كما جمع بينهما فيه لان افعال العمرة كلها في الحرم بخلاف الحج فان احرام بالعمرة  
من الحرم انتقادا لغيرها وعليه لم ترك الاحرام من الميقات وبذا قول ابى ذر وابن المشيخ صاحب الرأى بوجه  
قولى الشافعى والقول الثانى لا يصح عمرة لانه نسك فكان من شرطه الجمع بين الحل والحرم كما يحج فلهذا وجود هذا  
الطواف كعدمه وبما بقي على احرامه حتى يخرج الى الحل ثم يلوذ لبعده ذلك ويسعى امره مختصرا قال النودى في مناسكه  
لواحرام بالعمرة في الحرم انتقادا لغيره ولزمه الخروج الى الحل ثم ما ثم يدخل فيطوف ويسعى ولادم عليه فلم يخرج بل طاف  
وسعى فنفى قولان للشافعى رحمه الله تعالى فصح عمرة ترك الاحرام من ميقاته وهو الحل والثانى لا يخرج به حتى يخرج الى  
الحل ولا يزل الى حرمه حتى يخرج اليه امره قلت وبهذا القول الثانى قالت المالكية قال البايع فان احرم المعتمر من الحرم لزمه  
الاحرام وعليه ان يخرج الى الحل فيدخل منه فلا بعجرة قاله مالك امره وفي الشرح التحريم للبدن ومكان الاحرام للعمرة  
لمن بكبة اهل الحل فيجوز احرامه بين الحل والحرم ولا يجوز الاحرام من الحرم وانتقدان وقع ولادم عايد ولا بد من خروج الحل  
ولان لم يخرج من اعدا طوافه وصيه ان فعلها قبل خروجها بدو وجب الحل ودور علفسادهما قبله امر



كتب الى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن عباس قال من اهدى هدى يا حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر الهدى وقد بعثت اليك هدى فاكتبني الى يامرك او مري صاحب الهدى قالت عمره فقالت عائشة ليس كما قال ابن عباس انا فقلت قلنا نهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي شعر قلها يدي لا شعر بعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ابني فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء احله الله له حتى نح الهدى

وقد اخرج هذه الواقعة على معاوية من انكرها حتى تمليت فيها الاشعار وقد ارجع الى العلم على تميم نسبة الى ابني سفيان وما وقع من ذلك لعلم في زمان بني امية فاما بولقيته وذكر اهل الامهات نسبة الى ابني سفيان في كتبهم من نحو جهم بن القفول والابن القراض عاصم بن امية فحافظه عنهم على اللفاظ التي وقعت من الرواية في ذلك الزمان كما هو اجمع -  
 (مشمع) وخرج في مسلم عن مالك في بن الحارث ان ابن زياد يدل قوله ان زياد بن ابني سفيان وهو يومئذ يهدي الضابي ومن قوله ان التروى ويخرج من كل على صحيح مسلم والصواب ما في البخاري وهو الوجود عند جميع رواة الموطا ا ما في الفتح زاد المعنى وهو الصواب لانه هو المروي عن جميع رواة الموطا وكذا اورد في سنن الدارود وغيره ما من الكتب المعتمدة وان كان زياد لم يدر ك عائشة ام كتب الى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان بلغ الهرة ويروي بحسرة عبد الله بن عباس قال من اهدى يدي يدي اى بعد الى مكة حرم عليه ما يحرم على الحاج من مخطرات الاحرام حتى ينحر بينه المفعول الهدى بالرفع وقد بعثت بصيغة الشكر زاد المعنى البندية بكرة ذلك اليك ولم يرد في الشيخ الصريح لكننا ظاهرين قوله او مري صاحب الهدى يهدي قال في نسخة الخطاب للزرقاني الى يامرك كيف فعل او مري صاحب الهدى الذي هو الهدى يهدي في قال للزرقاني بين الكتابين والرواية قلت في محتمل لشك من الراوى وليست هذه الجملة في رواية مسلم بل في نسخة على الجملة الاولى فالتبني الى يامرك قال في الحافظ بن زكريا في نسخة زاد المعنى رواية ابن وهب عن مالك او مري صاحب الهدى اى الذي هو الهدى بما يصنع ام وحله كتب اليها لما بلغها انكارها عليه فقروى صاحب بن منصور عن عائشة وقيل لها ان زياد اذ بعثت بالهدى اسك كما يسك غنة الحرام حتى ينحر يدي فقالت له عائشة اوله كصته يطوف بها قالت عمره فقالت عائشة ليس الامر كما قال ابن عباس فاني انا فقلت قلنا نهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي لا شعر بعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ابني فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء احله الله له حتى نح الهدى الشريعة قال الباجي يحتمل ان تكون ارادت بذلك تبين خطي الامر ومعها من تناول كل شيء منه ويدل ذلك على احتياها لما يهدى الامر ومعها به ويحتمل انها ارادت ان النبي صلى الله عليه وسلم تناول ذلك بنفسه وعلم وقت التعليل لثلاثين احدا ا استباح مخطرات الاحرام بعد تقليد يديه وقيل ان يعلم بهذا فذلك فثنتين من ذلك اذ لم يات بحد من هذا وهو عالم بتقليد يديه ام لم بعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ابني بلع الهرة وكسر للوحدة الحقيقية تربية بذلك الصدوق المالك قال الحافظ واستبعد من ذلك وقت البعث واد كان في سنة سبع عام حج ابو بكر بالناس قال ابن التين ارادت عائشة بذلك عليها جميع القصص ويحتمل ان تروى اذ آخر فصل النبي صلى الله عليه وسلم لانه حج في العام الذي يليه حجج الوارث لثلاثين طائفة ان ذلك كان في اول الاسلام ثم نسخ فارادت ازالة هذا اللبس وانكملت ذلك بقولها فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء احله الله له حتى نح الهدى وفي رواية مسلم فاصبح فيها خلا لا ياتي ما ياتي الحلال من اهل بيت عمر الهدى بينه الجمل ضبط الزرقاني وفي التعليق المحجبة عن ابي البكر وفي بعض النسخ بنف الجمل فان قلت عدم الهرة ليس معناه الى ان يهدى بان يهدى فذلك فثنتين ثم ما بعد الحاج واليهما قلت فاني لم يحرم الا الهرة المنتهية الى التحريم وكين وذلك لانه رد للام ابن عباس وهو كان ميثاقا للهرة الى التحريم لا الى الكواكب الدار المنتهية الى التحريم وقال الحافظ وترك احرامه بعد ذلك اخرى وادى لانه اذا انتهى في وقت المشبهة فكان ينبغي عند انتهاء المشبهة ادلى





قال يحيى سئل مالك عن خمر يجدي لنفسه فاشربة وقلده ابنه والحليفة ولم يخرج  
هو حتى جاء الحنفية فقال لا احب ذلك ولم يصيب من فعله ولا ينبغي له ان يقلد الهدى  
ولا يشربة الا عند الاموال الا رجل لا يريد الحج فيبعث به ويقيم ذاهله و سئل  
مالك هل يخرج باهدى غير خمر فقال لا بأس بذلك و سئل مالك عما اختلف  
الناس فيه من الاحرام لتقليد الهدى معن لا يريد الحج ولا العمرة فقال لا امر عندنا  
الذي نأخذ به في ذلك قول عائشة امر المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بعث يحمديه بشرا قام فلم يجرم عليه شئ مما احله الله له حتى نحر الهدى ما تفعل  
الحائض في الحج - مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول المرأة الحائض  
التي تحمل بالحج او العمرة انما تحمل

فذكر في هذه المصنف في رواية مالك انه قلت وطم منه ايضا ان القصة كانت في زمان علي في البصرة - قال في  
وسئل عنه ابنه الجليل مالك عن خروجه يهدي لنفسه اى رجل من اهل المدينة او اهل الشام مثله سابق به به ولو جرمه  
فاشهره وقوله هذى الخليفة ميثاق اهل المدينة وطم منه هو اى لم يجر الاحرام حتى جاء الخليفة اى ميثاق اهل الشام  
ويقع في طريق اهل المدينة ايضا فقال للحاجب ذلك ولم يصيب من فعله اى خطا في ذلك لانه ان كان ميثاقا وذا الخليفة  
يحرّم عليه فحده حلالا وان كان ميثاقا فالحج فمقتضى الخليفة واما عند الخليفة فقد نص في لسانه  
المسلم نحو ما بشره التوجيه منه وتيرة الشك ثم نص في لسانه في قوله لا ينبغي ان يكون الخليفة يهدي ولا يشهره الا عند  
الاهل اى الاحرام لانه صلى الله عليه وسلم قد اوضح عن الاحرام الا رجل لا يريد الحج فيبعث به وتعليم في اهلها فله صلى  
الله عليه وسلم اذ بعثت الهدايا واقام في ابله حلالا وسئل مالك بل يخرج بايدي غيره حرّم فقال نعم لا بأس بذلك  
اى يجوز لكن لا يتجاوز به الميثاق الا وهو حرّم الا ان لا يريد دخول مكة قاله الزرقاني قلت ونذكر لك هذا الخليفة لا يجوز  
لم يرد دخول مكة المتجاوز من الميثاق الا حرما فله الخيارات ما تقرر الاحرام منها بل اى المالكيت من قصد دخول مكة  
ببني الحرم ولو لم يجره غير الحج اى لو قصد موضعها من اجل حل مكة فانه لا يحرم الاحرام ١١ وسئل مالك ايضا ما اختلف  
الناس فيه من السلف من الاحرام بمان لما اى ما قالوا ان احرام من بعث بالهدى واطلق الاحرام على غيره ومن الملبوس  
الحيط جائزا لكونه صورة الاحرام والا فان حبس من معه لا يقولون انه يكون محرما بل قالوا بالاحتياط من مخفوقات  
الاحرام قال الهامى ودارى ابن عباس اطلق عليه كس حرم ويلزمه ذلك باحتياط ما يجنبه الحرم لان الحرم انما يسمى  
حرم لا بدخل في جهادة يحرم بها عليه ما حرمه او تقليد الهدى الامم للتحليل ممن لا يريد الحج ولا العمرة كما قل اهل العلم  
ومن وافقه فقال مالك في جواب هذا السؤال الامر عندنا بالمدينة المنورة الذي ناخذه في ذلك قول عائشة ام المؤمنين  
الذى تقدم مرغوبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بهدنة اقام بالمدينة فحرم عليه شئ مما احل الله لغيره  
فخر الهدى بنينا باجوب وبه قالت الثلثة الهامى والجواب كما تقدم قربنا او خرج الباقى من الزهرى قال اول ما كشف  
الشيء عن الناس وبينهم اهل السنة في ذلك عائشة فذكرنا الحديث من عروة وعمره عنها قال هذا ما بلغ الناس قول عائشة  
اخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس ووافق عائشة ابن مسعود وابن الزبير والنس واما ما خرج عبد الرزاق عن عبد الرحمن  
ابن عطاء انه سمع ابا جابر عن ابيها قال بينما النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد فبينما هم في صلاة فبينما هم في صلاة فبينما هم في صلاة  
ابن عبد البر وعبد الرحمن ابن عطاء لكان في الحل ما تفعل الخالص في الحج مقصودا التوجيه بيان من حاضرت  
قبل الاحرام واما من حاضرت بعد فسياتي بيانها في باب دخول الخالص بحد - مالك من منع ابن عبد الله بن عمر  
كان يقول المرأة الخالص وكذا النفساء التي قبل اى تريد ان تحرم ما خرج او العمرة اجماعا بحد المرأة اى تحرم

بجها او عمرتها اذا اردت ولكن لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة وهي تشتمد  
المناسف كلها مع الناس غير انهم لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة و  
لا تقرب المسجد حتى تظهر

بحر او غيرهما اذا اردت يعني ان جبهتهما لا ينهما من الابلال بالبحر والعمرة لان الامام بهما لا يرا في الحوض ولا التفاسر لذلك  
لا يفسدان شيئا منها اذا طر يا عليها ويفسدان الصوم والصلوة لما كانا من اثنين لهما قال الهامجي وكذلك قالت الحنفية  
ولكن لا تطوف بالبيت قال الهامجي لان الطواف بالبيت يتاقيه وذلك لفسده الحوض والتفاسر ويخرج صحتهم  
لان من شرط الطهارة انه قلت وكذلك قالت الحنفية انها لا تطوف بالبيت الا ان الطهارة عندهم واجب ففي شرح  
الكتاب الاول راي من وجبات الطواف الطهارة عن الحدث الاكبر والا صغ وان فرق بينهما في حكم الاثم والنجاسة ودورها  
عنها هو الصحيح من المذهب وهو احدى الروايتين عن الامام احمد وقال ابن شجاع هو سنة ونقل النووي في شرح مسلم  
عن ابني حنيفة استحبابها ولا نه اخذ من قول ابن شجاع انه ولا بين الصفا والمروة اي لا تقرب الحرم من باب علقها بينهما وما يوردها  
او التقدير لا تطوف حجازا كما سياتي في باب دخول الحائض مكة وقال الهامجي يعني انها تمتنع من السجود ايضا لما تمتنع من  
الطواف ومنه ذلك ان السجدة انما يكون باخر الطواف بالبيت فاذا لم يكن الحائض الطواف بالبيت لم يكن السجود بين الصفا  
والمروة وان لم يكن من شرط الطهارة لانه عبادة لا تتعلق بها بالبيت ولو طر على المرأة الحائض ليجز كل الطواف لصح  
سجدها قلت وكذلك عند الحنفية بل عند الجمهور في المسكتين كما سياتي وهي اي الحائض تشبه اي تحضر للمناسف  
لها من وقوف عرفه والمروفة والجارو وغير ما يستثنى وهو الطواف والسجدة بعده جمع الناس يعني لا تقرب الحرم  
غير انها وبذا تنضم الى السنة لا تطوف بالبيت لا شرط الطهارة او دورها ولا بين الصفا والمروة لا تقرب على الطواف  
عند الجمهور خلافا لسيما في من عطاء وبعض اهل الحديث في كلام الحافظ في مسنده السنة وقال ابن قدامة السنة تتبع للطواف  
لا يصح الا ان يتقدم طواف فان سعى قبله لم يصح وذلك قال مالك والشافعي واصحاب الرأي وقيل عطاء الجمهور عن احمد  
ان كان ناسيا وان عمد لم يجز نه اه قلت وباتي مفصلا في الوجب السعي قبل صيام يوم عرفة ولا تقرب المسجد القريب  
حتى تقرب لسكون الطاء والحكم الهاء من الجرد او لفتح الطاء المشددة من الزيادة فحدث احدى التائين مما قلته في الشيء والقرص  
في الدخول ولو لم يطواف قال الهامجي فيمنع عليها الطواف حيث شد الحنين احدهما ان في المسجد والحائض لا تدخل المسجد ولا في  
ان الحوض حدث بمنع الطهارة والطواف لا يكون الا بالطهارة اه ومثل قال ابن عمر روى في حديث عائشة ربه انه  
صلى الله عليه وسلم قال لها افعلي ما يفعل الحاج غير ان لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تظهر لك سيما في  
في باب دخول الحائض مكة وفي الاثر مستلذان احدهما اشترط الطهارة للطواف فقد قال الحافظ في حديث عائشة انك  
الحديث ظاهر في نهي الحائض عن الطواف حتى تظهر لان النهي في العبادات يقتضي الفساد وذلك يقتضي بطلان الطواف  
لو فعلته وفي معنى الحائض المحجب والحديث وهو قول الجمهور ذهب جميع من الكوفيين الى عدم الاشتراط قال ابن  
ابن شعبة تاخذه ناشعبة سألت الحكم وعطاء بن رستم او سليمان عن رجل يطوف بالبيت على طهارة فلم يروا به باسا  
ودروى عن عطاء اذا طافت المرأة ثلثة اطواف فصاعدا ثم حاضت اجز اعنها وفي هذا التقب على النووي حيث قال  
في شرح المذهب لقروا بحقيقة بان الطهارة ليست بشرط في الطواف واحتلت اصحابه في وجوبها وجرا انه بالدم  
ان فعلها ولم يتفردوا بذلك كما ترى فاعلم ان اراء القراء جميع من الأئمة الثلاثة لكن عن احمد رواية ان الطهارة للطواف  
واجبة تجز بالدم وعند المالكية قول يوافق هذا قلت لكن الذي جزم به الديري والرسولي هو بشرط الطهارة -  
قال المدد في الطواف مطلقا ركنا او مطلقا او مندوبا بشرط ولو لم يكونا شرطين لكانا شرطين لكونا شرطين لكونا شرطين اي  
طهارة الحدث والنجاسة وقال ابن قدامة في الغني يكون طاهر في ثياب طاهرة لان الطهارة من الحدث والنجاسة والاستارة  
شرط لصحة الطواف في المشهور عن احمد ومو قول مالك والشافعي وعن احمد ان الطهارة ليست بشرط نعمتي طاعت  
لزيارة غير متطهر عدا ما كان بكلمة فان خرج الى بلد جبره بهم وكذلك يخرج في الطهارة من الجحش والاستارة وعند  
فمن طافت للزيارة وهو ناس بالطهارة كاشفى عليه اه قال النووي في شرح مسلم تحت حديث عائشة فيه دليل









قطع التلبية في العمر - مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه

كان يقطع التلبية في العمرة اذا دخل الحرم قال يحيى قال مالك فيمن اعتمر من التتيم انه لا يقطع التلبية حتى يرى البيت قال يحيى سئل مالك عن الرجل يعتمر من بعض المواقيت

من ذلك والليل على اباحتها ان عمر النبي صلى الله عليه وسلم اكثر ما كانت في ذي الحجة ولم يتج مع شيء منها ا -  
قلت وللفقهاء اربعة سبب من الناسخ والاصحاب ذى القعدة **قطع التلبية في العمرة** اى ثلثة قطعها  
المعتمر والمسئلة خلافة قال ابن قدامة يقطع المعتمر التلبية اذا استلم الركن وهذا قال ابن عباس وعطاء  
وعمر بن ميمون وطاوس والحنفى والثوري والشافعى واسحاق واصحاب الراى وقال ابن عروة والحنبل يقطعها  
اذا دخل الحرم وقال سعيد بن المسيب يقطعها حين يرى عرش مكة وعلى عن مالك ان احرم من الميقات قطع التلبية  
اذا وصل الى الحرم وان احرم بها من ادنى قطع التلبية حين يرى البيت ا - وزاد المعنى على المذهب المذكورة  
فقلت وقال قوم لا يقطعها حتى يدخل بيوت مكة وقال الليث اذا بلغ الكعبة قطعها وقال ابن حزم والمذنب يقول  
بغير قول ابن مسعود لا يقطعها حتى يتم حج العمرة ا - وعلى عن مالك هو مختار الفروع فقال الدردير ومفتي  
الميقات يدعى الحرم اى لا يلا الى روية البيوت والحجرات والتمتع يلى الى دخول بيوت مكة ا - قال اللواتى  
قوله لالى روية البيوت اى خلافا لابن الماجيب ا - وعلى البابى عن المختصر الى الحرم الميقات يقطعها اذا دخل الحرم وحرم  
الحجرات حين دخول مكة وحرم التمتع عند روية البيت ثم قال ابن قدامة ولنا ما روى عن ابن عباس يرمى  
الحجرات كان يمسك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر قال الترمذى بهذا حديث حسن صحيح وروى عمرو بن شعيب  
عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم اتم الفلك ثم لم يزل يلى حتى استلم الحجر ا - قلت حديث ابن  
عباس اخرجه الترمذى باللفظ المذكور واه البودادى لفظان النبي صلى الله عليه وسلم قال يلى المعتمر حتى يستلم  
الحجر قال الزيلعى في نصب الراية لم ينصف الترمذى في عهده لانه قد مضى فان لفظ الترمذى من قول النبي صلى الله  
عليه وسلم وللفقهاء داود بن قولة فيها حديثان كحتم قلنا اصحاب الاطوار اذا جعلوا حديثا واحدا ا - قلت و  
اخرجه البيهقى برواية زهير بن احسن بن صالح عن ابن ابي عمير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
كان يلى في العمرة حتى يستلم الحجر فلى ا - حتى يرى الحجرة ثم قال روى خطأ وقد روى عن المشي بن الصباح عن عطاء  
مرفوعا واسناده اضعف مما ذكرنا ثم اخرج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال عمر النبي صلى الله عليه وسلم ثلث  
عمل كل ذلك لا يقطع التلبية حتى يستلم الحجر ثم روى عن ابى بكره مرفوعا انه خرج معه صلى الله عليه وسلم في عمرة فاقطع  
التلبية حتى استلم الحجر ثم قال اسناده غير قوى ا - وانت جدير بان الضعاف تحسب قوة بالاجتماع وحديث ابن  
عباس صحيح الترمذى كما تقدم ا - على روى ابن ابى شيبة كان ابن عباس يلى في العمرة حتى يستلم الحجر ولم يعمرو بن  
شعيب عن ابيه عن جده عمر النبي صلى الله عليه وسلم ثلث عمل ذلك لا يقطع التلبية حتى يستلم الحجر ا - عن ابي قال  
كان اصحاب ابن مسعود يلبون في العمرة حتى يستلموا الحجر ويروى عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن جابر بن  
عروة عن ابيه ا - كان يقطع التلبية في العمرة اذا دخل الحرم واه قال مالك في المعتمر من المواقيت كما  
تقدم والظاهر ان عروة كان يحرم من ميقات المدينة لانه مدنى قال يحيى قال مالك حين احمى كذا في  
الشيخ البهنية وفي المصرية فمن احرم وهو المرامون قوله احمى اى احرم للعمر من التمتع اذ لا يقطع التلبية حتى  
كذا في الشيخ البهنية وفي المصرية اذ يقطع التلبية حين يرى البيت والمودى واحد يرمى البيت ولقد  
ان ذلك رواية المختصر والعروة في المذهب ان مختصر الحجرات او التمتع يلى الى دخول بيوت مكة وفي المرونة  
قال ابن القاسم قال مالك واكرم بالعمر من ميقات يقطع التلبية اذا دخل الحرم ثم لا يعمد  
اليها والذى يحرم من غير ميقات مثل الحجرات والتمتع يقطعون اذا دخلوا بيوت مكة قال قلت له او المسجدين  
قال او المسجد كل ذلك واسع ا - قال يحيى مثل بيت او الحرم مالك عن الرجل يعتمر من بعض المواقيت  
اى ميقات كان





فقال سعد قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه مالك عن صفية  
ابن يسار عن عبد الله بن عمر انه قال والله لان اعتر قبل الحج واهدي احب الى من ان اعتر  
بعد الحج في ذي الحجة مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه كان يقول من  
اعتر في أشهر الحج في شوال او ذي القعدة او ذي الحجة قبل الحج

كثرة المشي الى البيت ومن زار البيت في كل عام مرتين كما تقدم قريباً وسأيت في باب العمرة قال عمر بن الخطاب بن حكيم و  
عمر بن الخطاب قال اتخرج احمل واثم اعتر في غير أشهر الحج قال الباقي ومصر ذلك عبد الله بن عمر وذلك انه سئل  
عن متعة الحج فابرميل له لك فقلت انك خطال ان علم ليل الذي يقولون انما قال افرود الحج من العمرة فانه لم يعمد  
العمرة لا اتخرج في أشهر الحج الا ان يبردى واداد ان زار البيت في غير أشهر الحج فقلت يا ابا عبد الله ما واثم فقلت انك سأل  
وعمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا الكثر وعليه قال كتاب الله اوضح من تنجوه ام عمره وهذا الذي ذهب اليه ابن عمر  
بوصح ان عمر لم يبعه عليه وبعه الخريم والدليل على ذلك ما روى عنه انه قال في هذا القول انما فصل ذلك واطل ان يرى  
ان اعتقاد لفصيل المتعة خطأ فكان ينبغي من ذلك ان يقب عليه لا على زيادة المتعة وقد روى عنه انه قال صلى بن محمد  
وقد اخبره انه تمتع واخر ذلك عليه بهر سبعة نبيك اه قلت حديث العيص بن ميمون في السنن وابن حبان ومسانيد  
احمد واسحق والطحاوي وابن ابى شيبة عن ابى داود عن العيص بن ميمون قال اهلكت بها ما نقلت عن عمر بن الخطاب سبعة نبيك  
عليه السلام عليه وسلم منهم من طوله كذا في الداراية وقال ابن القتيبي الهدي مع عن عمر بن الخطاب من غير وجه قال  
لو تجت المتعة لم لو تجت المتعة ذكره الاثر في سننه وفيه وذكره الرزاق في مصنفه عن سالم بن عبد الله  
سئل من ينبغي عن متعة الحج قال لا احد كتاب الله وذكر من تابعه ان رما قال له اتج من متعة الحج قال لا وذكر من  
ابن عباس ان قال هذا الذي يزعمون انه ينبغي من المتعة يعني عمر سمعت يقولوا اعترت ثم تجت المتعة وقال ابن عمر صح  
عن عمر اجمع الى القول بالمتع بعد النبي هذا اه قلت والعصا اب الذي لا يصل هذه ان تبيد ان كان المتعة الفسخ بالتحريم  
والفتن للاولوية كما يدل عليه قوله اتخرج فلو سباني في باب العمرة - فقال سعد قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم

وصنعناها معه فكتبه الجبل الى فاعله مما لا ينبغي ثم رتبة الفسخ اليه صلى الله عليه وسلم مما لا يكون سبب فسخه وامر الله  
واشيأه فله ولا يأتى فقه فيه ومنكر عليهم فيكون بذلك كذا في اللوكب فان نسبة المتعة المعروفة اليه صلى الله عليه وسلم  
وسلم خطا بل لا يفتقر الى الايضاح مالك عن عبد الله بن يسار عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر قال والله لان اعتر  
قبل الحج في أشهر الحج كما يدل عليه قوله واهدي فان الهدي انما يجب في العمرة في أشهر الحج في عامه واما التطهير  
فلا فرق فيه قبل الحج وبعده وقد روى الجصاص في الاحكام القرآن برواية عبيد الله عن نافع عن ابن عمر لان اعتر في  
شوال او في ذي القعدة او في ذي الحجة في شهر محرم الهدي احب الى من ان اعتر في شهر رجب على غير الهدي  
احب الى بالي الحارة الداخلة على غير المتك من ان اعتر بعد الحج في ذي الحجة تأكيد في الرد على من منع من التمتع من  
الصحابه وانهاء الى روى قال با فضلية الامم كذا في شوطان اعتر بعد الحج وفي الموازية عن مالك عليه يعني قول ابن عمر هذا  
وافراد الحج من المبرقات احب الى ضرورة لان اذ غير ضرورة - مالك عن عبد الله بن دينار عن مولاة عبد الله بن عمر

انه كان يقول بن اعتر في أشهر الحج في شوال او ذي القعدة او ذي الحجة قبل الحج لاجله ولو في ذي الحجة قال الباقي  
قوله قبل الحج فيل محتجين احد بيان يريد ان جميع ذي الحجة من أشهر الحج من عامه فخص قبل الحج دون البعده  
حكم التمتع وان كان جميع أشهر محرم واحد في انه من أشهر الحج والثاني ان يريد ان اقبل الحج من أشهر دون  
البعده فقال او ذي الحجة قبل الحج واداد بيان ان ذلك من أشهر الحج دون ما بعده وهذا اختلف الفقهاء في ذلك  
واختلف فيه قول مالك فروي أشهر من مالك في الجملة ان أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة وروي ابن حبيب  
عن مالك أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وعشر من شوال وليس يوم الفريضة من أشهر الحج ومن كان  
ليده منها دليل على المتعة له قوله تعالى الحج أشهر معلوبات فاقى بلفظ الجمع ولا يخلو ان يكون اثنتان او ثلثة



فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذاس حج قال مالك وذلك اذا اقام بمكة  
حتى الحج ثم حج قال يحيى قال مالك في رجل من اهل مكة انقطع الى غيرها و  
سكن سواها ثم قدم معتمرا في اشهر الحج ثم اقام بمكة حتى انقضى الحج منها انه مقم  
يجب عليه الهدى او الصيام ان لم يجد هديا وانه لا يكون مثل اهل مكة قال يحيى  
سئل مالك عن رجل من غير اهل مكة دخل مكة بعمره في اشهر الحج وهو يريد الاقامة  
بمكة حتى ينشئ الحج منها امقته هو فقال نعم هو مقم وليس هو مثل اهل مكة وان اراد  
الاقامة وذلك انه دخل مكة وليس من اهلها وانما الهدى والصيام على من لم يكن من  
اهل مكة وان هذا الرجل يريد الاقامة ولا يدرى ما يريد وله بعد ذلك وليس من اهل مكة

فصيام ثلثة ايام في الحج اي في ايامه فان المأد وقت الحج لا يستحالة كون اجازة قاله قال البيضاوي اي في ايام الاشتغال  
به بعد الايام وقبل الاجال وقال ابو حنيفة في شهره من الايام من ١١ وقسمه الذرير بايامه الحج في يوم الاحد وسباني  
البيضاوي في ذلك في آخر الحج في سبعة ايام المقطوع وسبعة اذاس حج زاد في بعض النسخ المصرية بعد ذلك لفظ من معنى  
فهي في دين قال المداوي بالرجوع الفراع من اعمال الحج وقال المداوي بالرجوع الى ابله كما هو المعروف في الخلاف بين الائمة  
قال البيضاوي اذاس حج الى ابله كما هو في الحديث وهو قوله الثاني وذهب الى حنيفة ١١  
وقال الدرسي في قسمه ملك في المداوي بالرجوع من منى سوا ذلك ملكه او لم يدره وهو المشهور وقسمه في المداوي بالرجوع  
الى ابله وقال ايضا المداوي بالرجوع من منى الفراع من اعمال الحج سوا ذلك ملكه او لم يدره ١١ او اقام منى ١١ فحكمه ان  
المشهور من قول مالك يوافق الحنفية ولما في لاهد قول الشافعي وقال ابن حجر في شرح المصنف لوسعة الفراع  
الى ابله اي وطنه او ما يريد فوطنه ولو مكة في الاظهر وقال الائمة الثلاثة كالقائل المداوي بالرجوع الفراع من الحج ١١  
وسباني يمان في آخر كتاب الحج قال مالك وذلك اي وجوب الهدى والصيام اذا اقام بمكة وما في حكمها حتى الحج ثم  
ج زاد في بعض النسخ المصرية بعد ذلك من عامه اي قولهم حج من عامه او خرج من مكة الى بلده ثم حج في عامه لم يكن  
متمما قال يحيى قال مالك في رجل من اهل مكة المتوطنين بها انقطع الى غيرها وسكن سواها فليس له انقطاع بخبره  
اي يستوطن غير مكة ثم قدم مكة معتمرا في اشهر الحج ثم اقام بمكة حتى انقضى الحج منها اي من مكة في عامه هذا  
انه مقم لانه استقل مكة الى حكم سائر الافاقين وملكته غير مشروطة بالتمتع اي في عامه هذا  
او الصيام ان لم يجد هديا وانه لا يكون مثل اهل مكة في عدم جواز التمتع او عدم وجوب الدم على الخلاف بينهم كما تقدم في  
شرحنا المقنع وما زادناه الامام مالك كذلك قالت الحنفية قال القاري في شرح اللباب في شرائط التمتع ان يكون  
من اهل الافاق وبطيرة للتوطن كمن استوطن المكي في المدينة مثلا فهو افقي ولو استوطن الافاق في مكة فهو مكي ١١ ومعلوم  
ان اكثر الصحابة المهاجرين رضي الله عنهم كانوا مقميين قال يحيى سئل مالك عن رجل من غير اهل مكة اي من الافاقين

دخل مكة بعمره في اشهر الحج وهو يريد الاقامة بمكة اي التوطن بها حتى ينشئ الحج منها او يجوز الاستفهام حال  
نعم هو مقم يجب عليه الهدى او الصيام ان لم يجد هديا وليس هو مثل اهل مكة وان وصليته اراد الاقامة بمكة  
ووجه ذلك انه دخل مكة والحال انه ليس من اهلها اذ ذلك لا يجب الهدى او الصيام على من لم يكن من اهل مكة  
وقت الاحرام بالعمرة والبيضاوي يدرى الاقامة بمكة ولا يدرى ما يريد ولم يجد ذلك بل تيسر له سباب الاقامة  
او يرجع بعد الحج وليس هو من اهل مكة عين الاعتبار فهو من الافاقين لعدم قال الباقين في ذلك ان من كان من غير  
اهل مكة ودخلها في اشهر الحج يزي الاقامة بها ولا يستيطان فان حكمه في الفراع والمتمتع حكم اهل الافاق لان الاستيطان  
لم يوجد منه بعد فقد اتي ببعض افعال المقنع وبما بعمره قبل الاستيطان وانما لا يكون مقما من كل رتبة طاعة قبل ان  
يخرج بالعمرة مثل ان يدخل معتمرا في رمضان فيحل من عمره ثم يستوطن مكة ثم يخرج في اشهر الحج ويحج من عامه فانه لا يكون

مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول من اعتمر في شوال او في  
ذي القعدة او في الحج فشرأا بمكة حتى يبل مكة اجر فهو مقترع ان حج وعليه ما استيسر  
من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع ما لا يجب فيه  
القتل قال مالك من اعتمر في شوال او في القعدة او في الحج فشرأا بمكة حتى  
حج من عامه ذلك فليس عليه هدى او ما الهدى على من اعتمر فشرأا بمكة حتى  
الحج ثم حج قال مالك وكل من انقطع الى مكة من اهل الافاق وسكنها ثم اعتمر في اشهر الحج  
ثم انشأ الحج منها فليس يفتقح وليس عليه هدى ولا ضياء وهو بمنزلة اهل مكة اذا كان من سألنا

[illegible]

قال يحيى سئل ملك عن رجل من اهل مكة خرج الى الرباط او الى سفر من الاسفار ثم رجع الى مكة وهو يريد الإقامة بها كان له اهل بمكة او لا اهل له بها فدخلها بعمرته في شهر الحج ثم انشأ الحج وكانت عمرته التي دخل بها من ميقات النبي صلى الله عليه وسلم اودونه فاجتمع من كان على تلك الحال فقال مالك ليس عليه ما على المقيم من الهدى او الصيام وذلك ان الله تعالى يقول في كتابه ذلك لمن لم يكن اهل له حاضري المسجد الحرام

قال يحيى سئل ملك عن رجل من اهل مكة خرج الى الرباط اي الجهاد واصله ملازمة نذر العدو ويطبق على الجهاد ايضا او الى سفر آخر من الاسفار غير الجهاد واصله ان استوطن بمكة ثم خرج عنها المقصد بنية العدو اليها ثم رجع الى مكة وهو يريد الإقامة بها سواء كان له اهل بمكة او لا اهل له بها فدخلها اي مكة بمكة في شهر الحج فخرج عن مكة ثم انشأ الحج من عامه وسواء كانت عمرته التي دخل بها مكة من ميقات النبي صلى الله عليه وسلم اودونه من بقية المواقيت قاله الزقاني وعلي هذا قاله في ميقات النبي صلى الله عليه وسلم ميقات خاص والواجب عندى ان المراد بميقات النبي صلى الله عليه وسلم اي سواء كان احرامه من الميقات اي ميقات كان او من داخل الميقات واليه يشير ويستدل من كلام البايعي ان مقتضى هذه الاستفهام من كان على تلك الحال المذكورة فقال مالك في جوابه ليس عليه ما يجب على المقيم من الهدى او الصيام قال البايعي ما تساوى ملك بين ان يكون له اهل او لا يكون لان حكم الاستيطان يثبت من استوطن موطئا وان لم يكن له اهل فاذا ثبت له حكم الاستيطان لم يخرج عنه لسفر من الاسفار الى رباط او غيره حتى يشغل عنها بانيته والفضل وسأوى ملك ان يكون عمرته من الميقات او من غير الميقات لان من ليس من اهل مكة اذا احرم من مكة بالعمرة في شهر الحج وجع من عامه قبل ان يعود الى ابله فهو مقيم ومن كان من اهل مكة فاحرم من الميقات في شهر الحج فليس بمقيم وان حج من عامه لانه ليس من شرط التمتع الاحرام من الميقات ولا من غيره والناشر وطا ما قدمنا ذكره اذ قلنا وبذلك قالت الخنفية في مسئلتين فقال القاري في شرح الباب فخرج الحكمي الى الافاق في شهر الحج او قبلها ودخل مكة بمكة في شهر الحج وجع من عامه لانه لا يكون متمتعا على طين السنة لوجود اللام وقال ايضا لا يشترط لصحة التمتع احرام العمرة من الميقات ولا احرام الحج من الحرم فكون الاحرام من الميقات من جملة الواجبات فلو احرم للعمرة داخل الميقات او حج من اهل مكة ولم يلزمه المأما صحى يكون متمتعا وعليه قدم لترك الميقات اذ مختصرا وذلك اي دخل ما فاده ان التمسك بالكتاب في كتابه العزيز ذلك اي التمتع اودوب الدم على احتياط في المشار اليه لمن لم يكن ابله حاضري المسجد الحرام وبذا من حاضريه فاب عنه لما جاز في الالة مسئلتان خلافتان اولاهما في الاشارة فقالت الخنفية ذلك مسطرة الى التمتع اي التمتع لمن لم يكن ابله حاضري المسجد الحرام وقالت الشافعية اشارة الى الحكم المذكور من وجوب الهدى او الصيام بكذا قالت عامة المفسرين ولم يكونوا مسلك غيرهما ولقد تم في تعريف التمتع ما نقل عن احمد ليس على اهل مكة متعة لكن اوله ابن قدامة بان لا يهدى عليه وكذا على القولان في مسلك المالكية وقال السيوطي في الدرر الخريج البخاري واليه يفتي عن ابن عباس انه سئل عن متعة الحاج فقال اهل المهاجرون والاصهار الجديث وفي آخره فان الله انزل في كتابه وسنة نبيه واما ما للناس غير اهل مكة قال الله تعالى ذلك لمن لم يكن ابله حاضري المسجد الحرام وقال ايضا اخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن ابن عباس انه كان يقول يا اهل مكة اذ لا متعة لكم اصلت لابل لا فاق وحرمت عليكم واخرج ابن ابي شيبة عن عيمون بن هيران قال ليس لابل مكة ولا من توطن مكة متعة وعن طائفة قال للمتعة الناس اجمعين الا اهل مكة - وقال الجصاص في احكام القرآن والمتعة مخصوص بها من لم يكن ابله حاضري المسجد الحرام ومن كان وطنة المواقيت فادونها فليس له متعة ولا قرآن وهذا قول اصحابنا وقد روي عن ابن عمر انه قال انما التمتع رخصة لمن لم يكن ابله حاضري

## جامع ما جاء في العمرة

بمسجد الحرام وقال بعضهم فاما معنى ذلك لمن لم يكن اياه حاضري المسجد الحرام لادم طبعهم اذا امتنعوا مع ذلك علم ان يتمتعوا بلا هدي  
 فظاهر الآية يوجب خلاف ما قالوه لانه تعالى قال ذلك لمن لم يكن والمراد بالمتعة طحاها والمراد بالهدي فقال ذلك على من لم يكن  
 فان قيل يجوز ان يكون اللام بمعنى على قيل له لا يجوز ازالة اللفظ عن حقيقة وصرفه الى المجاز لا بد لانه في كل واحدة من  
 هذه الادوات معنى هي موضوعة له حقيقة فغير جائز عليها ابدال اللفظ عن الحقيقة وصرفه الى المجاز لا بد لانه في كل واحدة من  
 من الشرائع والامر بالمعقبة عليهم في الاشياء سفر لكل واحد منها او لم يمتنعوا من ذلك لادى ذلك الى مشقة وضربوا بل كنه المشقة  
 عليهم ولا ضرر في فصل العمرة في غير شهر الحج او في غير ايام الحج والرسالة الثانية المراد بحاضري المسجد الحرام واختلافه في المراد به  
 فقال نافع ولا عرج بموايل مكة ليعيناه وهو قول مالك واختاره الطحاوي وقال طاووس هم اهل الحرم وقال ابو حنيفة  
 هم اهل الميقات وقال محمد بن كمال من كان منزله دون المواقيت وهو قول الشافعي في القديم وقال في الجديد من هم من مكة  
 على دون مسافة القصر وهو قول احمد كذا في المحلى قال ابو جبر الجصاص اختلفوا في ذلك على اربعة اوجه  
 فقال عطاه ومحمد بن كمال من المواقيت الى مكة وهو قول اصحابنا الا ان اصحابنا يقولون اهل المواقيت هم من مكة ومنهم  
 قال ابن عباس ومجاهد هم اهل الحرم وقال الحسن وطاوس ونافع وجبرالرحمن الاعرج هم اهل مكة وهو قول مالك بن  
 انس فقال الشافعي هم من كان اياه دون ليشتين وهو حديث اقرب المواقيت وما كان وراء ذلك فجميع المتن احمد وقال  
 ابن قدامة حاضري المسجد الحرام اهل الحرم ومن بين مكة ودون مسافة القصر نفس عليه احمد وروى عن عطاه وهو قال  
 الشافعي وقال مالك هم اهل مكة ولئلا نكسر ما كان حاضرا في مكة ومن دون مسافة القصر قريب في حكم الحاضرين بل اذا  
 قصده لا يترخص خصه السفر فيكون من حاضريه او قلت الصحيح في مذاهب مالك بن حنبل هم اهل مكة وذو طوى جزء  
 بذلك الدردير قال الدرسي ذو طوى مكان معروف وهو ما بين الثانية التي يهبط منها لمكة والثانية الاخرى التي الى  
 جهة الزاهر والاضحية لذو طوى بل المراد كل مكان في حكم مكة خلا لبقع المسافر منها حتى يجاوزها او يعني الموضع الذي  
 يكون الداخل فيه ميقا قال الرازي في التفسير الجوهري اختلفوا في المراد بحاضري المسجد فقال مالك هم اهل مكة واهل ذو  
 طوى فلان اهل مكة هم اهل مكة من حيث يجوز لهم ان يقيموا بمكة حتى يجاوزوها او كما هو في حكم مكة واهل مكة هم اهل الحرم  
 اي يجب عليهم ما يجب على المتعمرة قال نعم وليس هم مقل اهل مكة فيقل له قابل معنى فقال للذي ذلك الا لاهل مكة فلهذا  
 وقال الشافعي هم الذين يكونون على اقل من مسافة القصر من مكة قال كانوا على مسافة القصر فليسوا من الحاضرين  
 ولفظ الآية موافق لمذهب مالك بل لان اهل مكة هم الذين لا بد من المسجد الحرام ويحضره وله حفظ الآية لا يدل الا  
 عليهم الا ان الشافعي قال كثيرا ما ذكر الله المسجد الحرام والمراد منه الحرم قال قتادة اسجدان الذي اسرى بعد  
 اسرا من المسجد الحرام الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم اسرى به من الحرم لامن المسجد الحرام وقال نعم عليها  
 الى البيت الصحيح واهل الحرم لان الدماء لا تراق في البيت والمسجد والحرم وقال الجصاص في الحكم ان كان لما كان اهل  
 المواقيت فمن دونها الى مكة لم يكن ان يدخلوا بالغير احرام وجب ان يكونوا بمنزلة اهل مكة الا ترى ان من خرج من مكة  
 فالحج والميقات فالحج والريجوع ودخلوا بالغير احرام وكان نصرهم في الميقات فادعوا بمنزلة نصرهم في مكة فوجب ان  
 يكونوا بمنزلة اهل مكة في حكم المتعة ويدل على ان الحرم وما قرب منه اياه من حاضري المسجد الحرام قوله تعالى الذين  
 عاهدت عند المسجد الحرام وليس اهل مكة منهم لانهم كانوا قد اسلموا حين فحقت فانزلت الآية بعد الفتح في حجة الوديع  
 بنو هرج وبني النضير وكان من انزلهم فاحكم مكة في الحرم وما قرب منه اياه من حاضري المسجد الحرام قوله تعالى الذين  
 المتقون في باب العمرة وهي لغة العرب وقيل القصد وقال الرغب السخاوي في تفسيره انهم مشتمون من حجارة المسجد الحرام او  
 فيها حجارة الودج واصل في الشريعة القصد المخصوص او في الفقه قيل انهم مشتمون من حجارة المسجد الحرام او  
 ان شريح زيارة البيت الحرام بملكية خاصة وشروط خصوصية واختلف اهل العلم في حكمها قال ابن رشد فان قوما  
 قالوا انه واجب وبه قال الشافعي واهل الحرم والذو طوى والافراحي وهو قول ابن عباس من الصحابة ورواه  
 من التابعين وقال مالك ورواه عنه في سنة وقال ابو حنيفة في تطوع وبه قال ابو ثور ورواه عنه قتادة واختلفت  
 نقله المذاهب في بيان مسائل الامة في ذلك ولعل ذلك لاختلاف الروايات عنهم اعادة المناظرة فقال ابن قدامة







ليس له جزاء الا الجنة مالك عن سمي مولى ابى بكر بن عبد الرحمن انه سمع ابا بكر بن عبد الرحمن يقول جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت

[illegible]

الى كنت تجهرت لي فاعترض لي فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اعترى في  
رمضان فان عمرة فيه كحجة

عن ابى بكر بن عبد الرحمن عن رسول مروان عن ام مقل ١٠ بزيادة من الاصابة قلت يكره انى رواية ابى حنيفة عن ابراهيم  
ابن هاجر عن ابى داود واهله قال شيخ في هذا في رواية شعبة عن احمد والحاكم عن ابراهيم بن هاجر عن ابى بكر بن  
عبد الرحمن قال باسئل مروان الى ام مقل الاسدية ليعلمها عن هذا الحديث فحدثته وفي رواية محمد بن ابي مسعود عن  
احمد بن ابراهيم بن هاجر عن ابى بكر بن عبد الرحمن عن مقل بن ابى مقل ان ام مقل اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فذكر معناه وفي رواية محمد بن الزبير عن ابى بكر بن عبد الرحمن عن ام مقل قال لما ام مقل قالت اردت الحج  
فصل يجرى فسللت رسول الله صلى الله عليه وسلم فحدثته وفي رواية محمد بن عبد الله بن الزبير عن ام مقل فحدثت  
ابن ابى بكر بن عبد الرحمن عن ام مقل قال كنت فحين مكثت مروان حين مكثت قال وكنت فحين دخل عليها من  
المس من مسجتها حين حدثت هذا الحديث ام مقل قلت وفيها اختلاف غير ما تقدم ذكره الحافظ في الاصابة في ترجمة ابى مقل  
لا تعلق له بسند ابى بكر المذكور قال شيخنا وكين ان صح بان مروان ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فحدثته وقد سمع ابو بكر من  
الرسول حين حدثت مروان ثم ركب مروان بنفسه ليشاء فيها فركب مع ام مقل فحدثته وقد سمع ابو بكر من مقل بن ابى مقل  
الضيا فتارة يروى هكذا مرة بكذا ام مقل قلت كنت تجهرت اى تهايت الحج فاعترض لي عائش وعائش قال الزرقاني  
وعند ابى داود واهله ان ام مقل فحدثت ابى بكر فحدثت ابى بكر فحدثت ابى بكر فحدثت ابى بكر فحدثت ابى بكر فحدثت ابى بكر  
هو الذى نريد ان يخرج عليه فاصحى به ابو مقل في سبيل الله قال فحدثت عليه فان الحج سبيل الله وفي رواية  
عبد الزان قلت يا رسول الله انى اردت الحج فحدثت ابى بكر فحدثت ابى بكر فحدثت ابى بكر فحدثت ابى بكر فحدثت ابى بكر  
بعد حصولها ثم وجدت كرت له الزبيرين واقصر بعض الرواة على احد هما قلت لكن الشيخ الذى يابره بان رواية التواتر  
الى داود ليس فيها ذكر القصة وغير ما سبها فها هو ابن حنيفة عن ابراهيم بن حنيفة عن ام مقل فحدثت ابى بكر فحدثت ابى بكر  
بكر بن حنيفة عن ام مقل فحدثت ابى بكر فحدثت ابى بكر فحدثت ابى بكر فحدثت ابى بكر فحدثت ابى بكر فحدثت ابى بكر  
واصا بنا مرض وبلغ ابو مقل وخرج النبى صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من حجة حسنة فقال يا ام مقل ما منك ان تخرجى  
منا قالت لقد تهايتنا فقلت ابو مقل وكان لنا رجل هو الذى حج عليه الحديث واجاد الذى المرحوم في الجمع بين مختلفات  
باردى في قصة ابى مقل ذكره الشيخ في البذل تركناه للاختصار فارجع اليه رويتم في التفسير فقال لها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اعترى في رمضان فان عمرة فيه كحجة وفي رواية مسلم فحدثت ابى بكر فحدثت ابى بكر فحدثت ابى بكر فحدثت ابى بكر  
ما قال قال ابن حنيفة في هذا الحديث ان الشئ يشبه بالشئ يجعل عدله اذا تشبه في بعض المعاني لا جميعها لان العمرة انما هي  
بها فرض الحج ولا الزيادة قال ابن بطال فغير دليل على ان الحج الذى نهى الله كان لقوله لا يجزى الا ان العمرة لا تجزى  
من حجة الفريضة وتلقه ابن القيم بان الحج المذكورة هى حجة الوداع وكان اول حجة القيمة في الاسلام لان حج ابى بكر  
كان انذارا قال فيلهذا سبيل ان تكون تلك المرأة كانت قامت بوليمة الحج قال الحافظ وما قاله غير مسلم اذ لا مانع ان  
تكون حجت منى ابى بكر مسقط عنها الفرض بذلك فكتبت على ان الحج الفرض في السنة العاشرة وعلى ما قاله ابن حنيفة  
فلا يحتاج الى شئ مما عاينه ابن بطال فالحاصل انه اعلم ان العمرة في رمضان تعدل الحجة في الثواب لانها تقوم مقامها في  
استكمال الفرض لا يلحق على ان الاعتناء بالحج من حج الفرض ونقل الترمذى عن صحابى بن راهويه ان بعض الحديث  
نظير ما جاء من كل يوم اشهد قل ثلث القرآن وقل ابن العربي حديث العمرة هذا صحيح وهو فضل من الله ورحمة فقد اكدت  
العمرة منزلة الحج انضمام رمضان اليها وقال ابن الجوزى فيه ان ثواب العمل يزيد بزيادة مشورت الوقت كما يزيد في  
الغلبه بخلوص القصد وغير ذلك وقال ابن القيم فكل من كان على ما به ويكمل ان يكون له حجة رمضان ويجعل ان يكون  
معه صابره المرأة قل الحافظ الثالث قال بعض المتقدمين في رواية احمد بن منيع قال سعيد بن جبير ولا تظن هذا الا  
لهذه المرأة وحدها ووقع عند ابى داود ومن حديث ام مقل فكانت تقول الحج حجة والعمرة عمرة وقد قال هذا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في فاضى الى خاصة حتى اولف الناس علمه ام قال الحافظ والظاهر على العموم كما تقدم والسبب في التوقف  
استكمال ظاهره وقد مر جوابه ١٠ وقال الطيلى هذا من باب ليلها لغة والى ان النقص بالحال بترقيتها ورضاه عليه ولا يكلف

مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران بن عمر بن الخطاب قال فصلوا بين جحكم وعمر بن  
فان ذلك انتمج لحدكم وانتم لعمرته ان يصير في غير اشهر الحج هالك انه بلغه  
ان عثمان بن عفان كان اذا اعتمر بما لم يحطط

يعزل ثوبيا حمرة ثوب الحج وقال اركبني مش قول ابن بطال ورده ابن المنير فقال يداوهم من ابن بطال ولتتقوا الى فصلها  
ما قاله غير مسلم قاله الفسطاطي قلت ولقد علم كلام ابن المنير والمحافظة وغيرهما مفسلا وفي الاكمال قال عياض يصح اقتلاني في  
الاجرا في النيابة من الغرض وقال ابن بطال يصح قتل حجة من حجات التطوع لان ثوبها غير الواجب لا ليعزل  
قال الباقي لا يصح لاحتفال ابن يزيد بذلك انها تقول ثوب حجة الغرض لا الحج في نفسها اذ هم قال الماخذ لم يعزلني على  
والله عليه وسلم لا في اشهر الحج كما تقدم وقد ثبت فضل العمرة في رمضان ويحدث الباب فلهما افضل الذي يظهر ان العمرة في  
رمضان خير النبي صلى الله عليه وسلم افضل واما في حقه فاصحبه هو افضل لان فضل ليمان جواز ما كان اهل الجاهلية يمنحونه فارد  
الرد عليهم والقول والفعل ويولو كان كره بالغير فكان في حقه افضل وقال صاحب الهدي يحل ان يصلي العمرة في رمضان  
كان يستحب في رمضان من العادة بما هو اجمع من العمرة وحشي من المشقة على امته اذ لو اعتمر في رمضان لادروا الى ذلك  
مع عدم عليه من المشقة في الجمع بين العمرة والصوم وقد كان يترك العمل ويترك ان يعتمر في رمضان على امته وقولنا  
من المشقة عليهم **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمران عن ابن عمر بن الخطاب عن داود بن مسleme برواية جابر بن عمر بن نعيم  
القصبة قال اشدنا يصلون لعمرة وكسر الصادق على اي ذوقا بين حكمه في قول الباقي يحل من جهة  
اللفظ الفصل بينهما في الاحرام الا انه قد بين في آخر الحديث انه اذا اراد الفصل بينهما في وقت الاحرام ففقد اشهر الحج  
يا ويحكم بالعمرة في سائر الشهور فان ذلك كذا في النسخ المصرية وفي النسخ الهندية في حكم الحج احكم لتقدم اشهر الحج  
وامم محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن داود بن مسleme برواية شعبة عن قتادة عن ابن ابي كلفة عن جابر قال  
عن محمد بن الاشعث ان كل من اراد ان يركب في الفجر من مكة الى مكة فليركب في الفجر من مكة الى مكة فليركب في الفجر من مكة الى مكة  
ثم اخبره برواية يها من قتادة بن عتبة بن مسعود قال في الحديث فافصلوا بين احرامكم فانتم فافصلوا بين احرامكم وانتم فافصلوا بين احرامكم  
عن محمد بن عثمان بن ابي حنيفة عن كل واحد من ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
هذا الحديث يدل على ان النبي محمد بن عمر بن الخطاب عن داود بن مسleme برواية شعبة عن قتادة عن ابن ابي كلفة عن جابر قال  
انه لا يجوز الاضمار في اشهر الحج لانها راجع ام قلت وهذا هو الصحيح فقد روي عنه من غير وجه انه تمتع لا تقدم في باب التمتع وقال  
ابن القيم الهدي روي عن طائفة من ابن عباس بن مسleme برواية شعبة عن قتادة عن ابن ابي كلفة عن جابر قال  
داود بن ابي حنيفة روي عنه داود بن مسleme برواية شعبة عن قتادة عن ابن ابي كلفة عن جابر قال  
قال قال ابي بن كعب وابو موسى لم يحرمين الخطاب الا تقوم فليبين للناس امر هذه التمتع فقال عمر بن عبد الله بن ابي حنيفة  
لانا فافصلها قال فما ذكره شيخنا ان عمر بن عبد الله بن ابي حنيفة قال ان التمتع لا يفسد الاصل ولا يفسد الاصل ولا يفسد الاصل  
افضل الامور وهو افراد كل واحد منها بسفر متشبه لمن طهره وبذلك فضل من القرآن والتمتع قد صد على ذلك احمد والبيهقي  
ومالك والشافعي وغيرهم وبذلك هو الافراد الذي فصله ابو بكر وعمر بن الخطاب عن داود بن مسleme برواية شعبة عن قتادة عن ابن ابي كلفة عن جابر قال  
واتوا بالحج والعمرة لشدائهما ان يحرم بهما في واحدة من مكة والمكة وقد قال صلى الله عليه وسلم لعائشة عن عمر بن الخطاب عن داود بن مسleme  
وفي موطنه ليعبر ما ذكره ابن ابي حنيفة قال لعائشة عن عمر بن الخطاب عن داود بن مسleme برواية شعبة عن قتادة عن ابن ابي كلفة عن جابر قال  
من القرآن ونحن القرآن افضل من الحج مفردة والعمرة من مكة ومن التمتع الى ان قال ويقول الى حنيفة والجامعة من غيرهم  
قال بن ابي حنيفة الذي اختاره عمر بن الخطاب عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
من حله على ترك الاول ترجيح الاثر لا عليه وغيرهم من عاشر روايات النبي عنه بروايات الاستحياء وغيرهم من جعل في ذلك  
روايتين من غيرهم من جعل النبي قولنا قد اوجده عند اخير امساك ابن عمر وغيرهم من غير النبي رايا من عنده كراهية ان  
يفعل الحاج من غيرهم من جعل النبي قولنا قد اوجده عند اخير امساك ابن عمر وغيرهم من غير النبي رايا من عنده كراهية ان  
عن الاول كان من التحريم وهو محل ما ورد ان كان ليفرب على ذلك قال عياض وما كان عمر بن عبد الله بن ابي حنيفة والشافعي  
وليفرب على الفسخ لا اعتقاده وهو غير ما ان الفسخ خاص بالصحابة امة والنبي عن الثاني كان لسبيل الاختيار وهو محل رواية الباقي في خلاف  
ولما هو الفسخ في التحريم فليس بنفسه التمتع ليمان جواز ما كان اهل الجاهلية يمنحونه فارد



وعمره اخرى يبتدى بها بعد اتمامه التي افسدها ويحرم من حيث احول عمرته التي

## افضل

فهدت عمرته وطهه مشاة مع القضاء وقال الشافعي عليه القضاء وبدنه لانها عبادة تشتمل على طواف وسعي فاستب  
البح وقال ابو حنيفة ان وعلى قبل ان يطوف اربعة اشواط كقولنا وان وعلى بعد ذلك طهه مشاة ولا تقصد عمرته ولا تكملها  
عبادة ولا وقت فيها فليحجب فيها بدنه ولا ان العمرة دون الحج فحجب ان يكون عليها دون حكمه ام قلت وسيا في التصريح  
بذلك في كلام النووي والقاري قريبا وقال العمري في البناء وجوب المشاة بالوطي في العمرة قول عطاء والنوري وفتح  
والنمذرا ولم يجد التصريح بذلك في الدردير وغيره من فروع المالكية لكن ظاهرها وجوب المشاة وتبيل البدنة  
واختلفت لفظة المذاهب في بيان مسلكهم وسيا في فسخ من ذلك في هدي البحر وعمره اخرى قضاء عن العمرة التي  
افسد ما قال الباقي وهذا كما قال ان للعترة اذا وقع باله فقد افسد عمرته لان الوطى ليسد الحج والعمره وبنا فيها ولا خلاف  
لغيره في ان الوطى ليسد بين التسكين ويحجب قضاها والهدى ام ولقد مر عن ابن قدامة في من وطى قبل التحلل  
من العمرة بيان المذاهب في ذلك وقال ايضا لاجد ما على اختلافهم في ان القصر والحلق تنسك لما هو المشهور عندنا  
والاطلاق عندنا فقال ان ترك التقصير والحلق وقلنا بولسك فليهدى ام وان وعلى قبل التقصير فليهدى ام وعمره وصحة  
بهنا قال مالك واصحاب الراي وعلى عن الشافعي ان عمرته تقصد لانه وعلى قبل حل من عمرته وعن عطاء قال يستغفر الله  
ولنا ما روي عن ابن عباس انه سئل عن امرأة مسخرة وتبعها زوجها قبل ان تقصر قال من ترك من مناسك  
منها ما لم يفسد طهره فذلك ما لا يفسد الشك بتركها ولا يوطى قبله كالري في الحج وقال احمد في  
من وطى قبل تقصيرها من عمرتها تزوج مشاة قيل عليه ادعيها قال عليها وبنا فحرم على انها دعت فان اكرهنا فالحكم  
عليها ام قلت وهو كذلك عند المالكية فقد صرح الدردير ان الجماع بعد كما تسعي قبل الحلق موجب للهدى وقيل لحام  
السعي ولو بوطى مفسد للعمره وموجب للقضاء والهدى واما عند الحنفية فحجب مشاة اذا جامع قبل الطواف كلا  
الكثرة والقصد العمرة ولو جامع بعد طواف الكثرة قبل السعي او بعده قبل الحلق لا تقصد عمرته وعليه مشاة ولا تجب البدنة في  
العمره فقد صرح بذلك كل القاري في شرح اللباب وعلى الموقف عن الشافعي بهرم النووي في مناسك فقال لو جامع  
قبل التحلل فهدت عمرته من حيث طواف وسعي وحلق فشرعن في جامع قبل ان يحلق فهدت الثالثة فهدت عمرته وعلم فساد ما كان  
بعضي في فساد ما يلزم القضاء ويجب عليه بدنه ام يبتدى بها في عمره القضاء فورا قال الدردير وجوب فريضة  
القضاء للمفسد من حج او عمره ولو على القول بالترخي ام وقال الموقف ويكون القضاء على الفور ولا تقصر فيه فالحال  
وقال النووي في مناسك يجب القضاء على الفور في السنة المستقلة على الاصح فلا يجوز تأجيله عنها بغير عذر سواء  
كان الطواف او زاد ولا عذرا وقال ابن عابدين ويقضي على الفور كما نقله بعض المشايخ عن البحر المحيق ام لولا انما  
العمره التي افسد بالجماع قال الباقي يريد ان يمضي على عمرته التي افسد حتى يملكها ويكمل منها كما قيل التي لا فساد  
فيها ولا يخرج من التي افسد بالفساد بل يلزمه ان يمضي في فساد الحج والعمره كما يمضي في جميعها ولا يصح خروجه  
منها الا بالاكمال والتحلل وهذا مذهب جمهور الفقهاء وقال داود ولا يمضي في فساد ما يصح رفضها من شاء المكلف  
لولا الخلع والاحرام لاجاد الدليل على صحة ما ذهب اليه الجمهور قوله تعالى والجماع والعمره لشدة بطلانها ولا يقضي الجماع  
قال القاري في شرح اللباب اذا افسد عمرته فليهدى في الفاسد قضاها باحوال جديدة ام وقال ابن قدامة  
يمضي في الحج الفاسد ويحرم من قابل وجملة ذلك ان الحج لا يفسد الا بالجماع فاذا افسد فليهدى لانه وليس له الخروج منه  
روي ذلك عن عمر وعلى والي هيرة وابن عباس وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال الحسن ومالك يجعل الحج عمره ولا  
لا يلزمه حجة فاسدة وقال داود يخرج بالافساد من الحج والعمره لقول النبي صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا  
فبوره ولنا عموم قوله تعالى والجماع والعمره لشدة بطلانها ولا يقضي الجماع فلو لم يفرق بين الجماع والافساد لكان  
التمتع فيه بامرنا كما ثم قال والعمره فما ذكرناه كالحج قلت ولا يصح النقل عن مالك واصله التمسك مسئلة باخرى فقد تقدم  
قريبا ما حقق اليها من وجوب الاتمام عند الجمهور مالا داود وقال الدردير وجب بلا خلاف بين العلماء الا داود اتهم  
المفسد من حج او عمره فيما دى عليه كالصحيح اذا ترك الطواف فيه فان لم يدركه بان فانه تصدو حجه وجب تحللها بفعل  
عمره ام غلط التمسك على الموقف بهذه المسئلة ويحرم في عمره القضاء من حيث احول عمرته التي افسد قال الباقي

الا ان يكون احرم من مكان البعد من ميقاته فليس عليه ان يخرج من الامن ميقاته  
قال مالك ومن دخل مكة بجمرة قطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب  
او على غير وضوء شروقه باهله ناسيا ثم ذكر قال يغتسل او يتوضأ ثم يعود فيطوف  
بالبيت بين الصفا والمروة ويحرم اخرى ويكفي على المرأة اذا احباها زوجها في محبة مثل ذلك

كان كان اطلاقه بالشك الاول من الميقات ثم القضاة من الميقات وقال ابو حنيفة ان فرسعة جاز لان يحرم  
بها من المحل والدليل على ما قلناه من ان لا يدخل في مكة بوجوب اعتباره في العرة المقضية ابتداء فوجب ان لا يعتد في قضائها  
قلت والدليل على ما قلناه من ان لا يدخل في مكة بوجوب اعتباره من الميقاتين ابتداء فوجب ان لا يعتد في قضائها  
الا ان يكون احرم اولاً من مكان البعد من ميقاته كعصرى احرم من المدينة المنورة بجمرة فاقصد بالبيت عليه ان يحرم  
في القضاء الامن من ميقاته اي المحفة قال الهامى يعني من احرم من البعد من الميقات في ابتداء عركته فاقصد لم يكن  
عليه ان يقضي الامن الميقات ولا يلزمه ان يحرم في القضاء من حيث كان احرم في الابتداء لان تقديم الاحرام من  
الميقات لم يكن واجبا عليه في الشرع فلم يجب عليه قضاءه ا و قال الدردير لا يرأى في القضاء من احرامه بالفسد  
فمن احرم في المفسد من شوال ان يحرم بالقضاء من ذي القعدة او الحجرة بخلاف ميقات مكانه فادى الى ان شرع  
فمن احرم بالمفسد من الحفة مثلاً فعين احرامه بالقضاء منها بخلافه اذ لم يشترط بان احرم في الاول قبل المواقيت فلا يجب  
الاوام بالقضاء الا منها و قال ابن قدامة يحرم بالقضاء من البعد للموقنين الميقات ولو وضع احرامه الاول لانه ان كان  
الميقات البعد فلا يجوز له تجاوز الميقات غير احرام وان كان موضع احرامه البعد فليس الاحرام بالقضاء من نص عليه احمد بن  
وك من ابن عباس وسعيد بن المسيب والشافعي واسحق واهل حنابلة ابن المنذر وقال الفقيه يحرم من موضع الميقات  
لا من موضع الاضاد ولذا انها عبادة فكان قضائها على حسب ادائها بالصلوة ا و قال ابن حجر في شرح مناسك الحج  
لجدة كالمواقيت واستثنى من افسد كفاية يجب عليه الاحرام بالقضاء من حيث احرم بالاداء او مثل سافرة  
ما لم يكن اقرب الى مكة من ميقات طريقه في القضاء ولا يفتن ميقاتها ا و قلت ومنه من الحنفية في ذلك ان اذا دخل  
مكة على وجه مشروع صار من اهلها فيحرم من المحل ولو رجع الى الافاق صار من احرامها فحرم من اي المواقيت شاء  
ففي البحر المحقق يحرم للقضاء في اي وقت شاء من اي ميقات شاء ولا يفتن الميقات الذي احرم منه لاداء ولا  
الزمان الذي احرم فيه ولا الطريق الذي سلكه في الاداء ا و قال القاري في شرح اللباب والاشربة طسقط القضاء  
احرام من حيث احرم اولاً ولا من الميقات وانما يجب الاحرام من الميقات مطلقاً ا و قال مالك ومن دخل مكة بجمرة  
قطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب او على غير وضوء سواء كان عمداً او ناسياً ثم وقف بها بابه اي جالس  
مستقراً تمام عترة او ناسياً بها في الشئ البهنية وليس في احد من النسخ المصرية والالتون والاشربة ولا في شرح  
وعلقه زاده بحسننا سجين لينا سعة في ذكره ولا فرق في ذلك بين النسيان والعمد قال مالك يغتسل او يتوضأ ثم يمشى على ترتيب  
لعت ثم يعود الى الطواف فيطوف بالبيت ليطال الطواف الاول فان الطهارة من شرائط الطواف عمداً لما للكنية  
وطوف بين الصفا والمروة لان محبة الله يتوقف على محبة الطواف وقد يكتل الطواف شرط كما تقدم في الفصل  
الحائض وبذلك تمام العمرة الفاسدة وتجر عترة اخرى قضاء عن الاول ويبرى اي يجب الدم لفساد العمرة  
الاولى قال الهامى يعني من طواف وسعى على غير طهارة فان طوافه غير صحيح لعدم شرط صمته وبو الطهارة فان ما سعى  
بعد ان طاف لذلك وسعى في منزلة من جامع في عترة قبل الطواف والسعي عليه ان يتبادى على طاهر عترة  
فيطوف ويسعى وكل منهما في عترة ويهدى بهداية او ما ذهب الحنفية فتعزفت فيما مضى ان الطهارة ليست  
لبشرط عترة ثم لم يفسد العمرة فلا قضاء بها لكن يجب الهدى للطواف جنباً قال القاري في شرح اللباب لو طاف  
للعمرة كله او اكثر او اقله ولو شوطاً جنباً او حافضاً او محضاً فطهرت في جميع الصور المذكورة ا وعلى المرأة اذا  
احباها زوجها وبى حرمة فيما مضى بعد ان طافت للعمرة جنباً او محضاً فطهرت في جميع الصور المذكورة ا وعلى المرأة اذا  
النساء شقائق الرجال وكذلك قالت الحنفية ان حكم النساء في ذلك مثل الرجال ونقدم حكم الرجال عند الحنفية

**قال مالک** فاما العمرة من التمتع فانه لا يتعين من شاء ان يخرج من الحرم الى  
 اى موضع من الحل فان ذلك مجزئ عنه ان شاء الله ولكن الفضل ان يحل من  
 الميقات الذى وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم او ما هو ابعد من التمتع -

**قال مالک** اختلفت الموطأ في القول في جميع هذه قال مالک فاما العمرة من التمتع فانه من شاء ان يخرج  
 من الحرم ثم يحرم فان ذلك مجزئ عنه ان شاء الله ونحن الفضل ان يحل من الميقات الذى وقت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وهو ابعد من التمتع او فاما الكلام وان امكن التمتع لكن الظاهر ان فيه سقطا والصواب ما في الشيخ  
 المصري وعليه اعتمدنا لان اتفاق الشيخين على ذلك واختاره عامة الشراح للملكية ولها قال مالک فاما العمرة من  
 التمتع فتعني الشاة العوقية ويسكون النون وكسر العين للمعدة موضع على ثلثة اميال او اربعة من مكة اقرب اطراف الحل  
 الى البكة سوى لان على يمينه جبل نعيم وعلى يساره جبل تايم والوادي اسمه نعمان قاله في القاموس قال الحب بطري هو  
 امام ادنى الحل وليس بطرف الحل ومن غيره بذلك فقد يحوزوا المطلق اسم الشيء على ما قرب منه قاله القسطلاني وقال الزرقاني  
 مكان خارج مكة على اربعة اميال منها الى جهة المدينة كما نقله القاسمي وقال الحب بطري الجور من ادنى الحل الى مكة  
 بقليل وليس بطرف الحل بل بينهما نحو ميل ومن اطلق عليه طرف الحل فهو مجزئ قال في المختار اذ التمس في التمتع الى جهة الجاهات  
 وسما في الكلام على موضع احرام عاشر في باب دخول الحائض مكة فانه وان كان فيه فضل عن الملكية ايضا لا يجزم به  
 الزرقاني والياحي لكنه لا يتعين للاحرام كما ذهب اليه بعض السلف قال الحافظ اختلفوا على تعيين التمتع من اعظم من مكة  
 فروي القاسمي وغيره من طرق ابن سيرين قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل مكة التمتع وقال  
 الطحاوي ذهب قوم الى اذ الميقات كقمة من كان مكة الا التمتع والتمني مجاوزة كما لا ينبغي مجاوزة الواقيت التي  
 للبحر وخالفهم آخرون فقالوا ميقات العمرة الحل او نقص الموطأ هذا يركض على التزوي عن القاضي عياض قال قال  
 مالک لا يدمن احرامه من التمتع خاصة قالوا او هو ميقات المعتز من مكة وبهذا زاد مروود والذي عليه الجماهير  
 ان جميع حبات الحل سواء ولا تحقق بالتمتع او من شاء ان يخرج من الحرم الى اى موضع من الحل فان ذلك  
 اى الموضع من الحرم الى الحل مجزئ عنه لما تقدم للاجماع على ان ميقات الملك للعة الحل ان شاء الله تعالى لتجرب  
 ولكن الفضل ان يحل من الميقات الذى وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه لا يشترط وهو التمتع او يحرم من ما هو  
 البور من التمتع كالجواز والمدينة لاهرامه صلى الله عليه وسلم منها قاله الزرقاني وعليه الساق وشرع الزرقاني نقص الموطأ  
 افضلية التمتع بخلاف ما تقدم من سباق الشيخين فانه تدل على افضلية غير التمتع وفي الحل اعلم انهم اتفقوا  
 على ان ميقات من مكة والحرم والعة الحل تحقق نوع سفر غير انهم اختلفوا في ان اى موضع من الحل الحل احرام  
 العمرة فقال مالک كلها سواء وقال ابو حنيفة افضلها التمتع وقال الشافعي افضلها الجواز ثم التمتع ثم ما كان البور وفي  
 المتن عن احمد ان الملكى كلما تهاجد في العمرة كان اعظم لاجره وروى القاسمي عن عطاء قال من اراد العمرة فليخرج الى التمتع  
 او الجواز لا يلزم منها والفضل ان ياتي بميقات الحج وعن ابن سيرين بلغنا اذ صلى الله عليه وسلم وقت لاهل مكة التمتع  
 وفي تحفة المحتاج افضل لبعاء الحل لم يرد لا فاختار الجواز لانه لا صلى الله عليه وسلم اعتمر منها ليل ثم التمتع لانه صلى الله  
 عليه وسلم ارعاشته بالاعتزام ثم التيممية لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها واراد الدخول منها لعمرة ومن قال بميلها  
 منها فقد وهم لانه انما حرم من ذي الحليفة او قلت وبهذا الترتيب جزم النووي في مناسكته وكذا عامة فقهاء الشافعية وكذا جمهور  
 دلم يبرح صاحب قيل للارب والروى الرابع من فروع الحنابلة شيئا من الموضع بل التمتع على اختيار اطراف الحل فقط وقال  
 ابن قدامة من اى الحل احرام مجاز وانما اعترضني صلى الله عليه وسلم عاشر من التمتع لاجل اقرب الحل الى مكة قد روي  
 عن احمد في الملكى كلما تهاجد في العمرة فهو اعظم لاجره على قدر قربها او وقال الددري ولا يركن خروج الحل والجواز ادلى من  
 غير تايم التمتع قال الدسوقي تبع المصنف في ذلك ما في النوادر لكن الذي عليه الاكثر كما قال براء ومن شاش و  
 ابن الجايب وابن عوف وغيرهم اجماعا وبيان لافضلته لو اريد منها على الاخر او افضل عند الحقيقة التمتع كما صرح به  
 غيره واحد من اهل الفروع منهم صاحب الدر المختار قال ابن عابد بن الاحرام منه للعة افضل من الاحرام لبا من الجواز

نكاح المحرم - مالك عن أبيه عن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا أرفع مولاة ورجلا من الأنصار فزوجاه ميمونة بنت الحارث

وغير ما من الحبل عند تاوان كان معه الشتر عليه وسلم احرأ منها لاره صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن زيدي بن جهم باقية  
عائشة الى التيميم فخرج منه والدليل القوي مقدم عندنا في النقل وعنه ان النبي بالفساد وكما في لاره صلى الله  
عليه وسلم عبد الرحمن بن جهم اختها من التيميم في باب دخول الحائض كركن الكحل الحرام واختلفت الامم في جواره  
قال ابن قدامة لا يتزوج الحرام ولا يزوج اى لا يقبل الكحل لنفسه ولا يكون ولها ولا وليا فيه ولا يجوز تزويج الحرة  
التي روى ذلك عن مؤمنة وزيد بن ثابت وبه قال سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والزهري والشافعي  
والكوفي والشافعي ومنه تزويج الحرام اذ زوج اذ زوجت فالكحل باطل سواء كان الحامل حرة من او بعضهن ولا ينعني  
فلم يصح كحلها لارأه في عتبات اوقالها ومن احدث ان زوج الحرام لم يقع الكحل ولا زيب الاول وكلام احمد على انه  
لا ينفس كونه مختلفا فيه قال القاضي ولزويق بينهما البلغة وبذلك اكل كحل مختلف فيه وبوجه الخطية الحرام وخطية الحرة وكبره  
فحرم ان يخلف الحليل لانه قد جاء في بعض الفاظ حديث عثمان لا يبيع الحرام ولا يبيع ولا يخلف رواه مسلم والاشعبي  
الحرام فاشبهه بالاشارة الى الصبي وبوجه ان يشهد في الكحل لانه معاونة على الكحل فاشبهه الخطية وان شهد او  
خلف لم يفسد الكحل وقال بعض اصحاب الشافعي لا ينفق لشهادته ولا ينفق لغيره لان في بعض الروايات ولا يشهد ولا ينفق  
لا يدخل المشاهدة في العقد فاشبهه الخطية وبهذه الفتحة يحرم وقتة فثبتت بما حكمه الله وفي شرح الافراح في غرضات  
عقد الكحل لولايه او كاله وكذا قوله لا ولو كليله واكثر بالحق من اربعة فلا حكم له الصحيح قال الجعفي قوله من الرجعة  
وكذا من الشهادة على الحق قال ابن حجر ونزبد له ترك الخطية وما ذكره في هذا في كحل الحلالين الله وفي الكحل الحرام  
اصحابه اقر بن دني ولو احكاما اذ زوج او وكيل من احد هؤلاء الزوجين بسك ينسخ صفة الكحل الله وقال الدردير من صفة  
الكحل احكام سبع اذ مرة من احد الثلاث الزوج والزوجة ولها ولا يكون ولا يجوزون ولا يفسخ ربه اى قبل البناء وبه  
برادة قال الزخاني ولا يفسخ ابد المطلقة عندك للاختلاف فيه في ال اختلاف بالطلاق احتياطا فالفرج وقال الشافعي  
بلا طلاق الله وفي البذل تبعا للعتي قال براهيم النخعي والثوري وعلو بن ابي رباح والحكم بن عتيبة ومجاهد بن سليمان  
والمكرمة ومروان والوصيفة والبلوسيف وغيرهم لا بأس بالجم ان ينجى ولكنه لا يعل بهائى على وهو قول ابن عباس  
وابن مسعود قال لما في به قال القاسم وهو من حاذرين جبل الله قلت وكما في آخر الباب من النسخ بن  
مالك وزاد في التبعين سعيد بن جبر وطاوسا ومجاهدا وجابرا وجرير بن دينار والربيع بن خثيمة وعبد الرحمن بن كعب  
بجدة ارواه مالك مرسلا وانه سليمان بن بلال عن ربيعة عن ابيه لما قاله الترمذي ووصله مطاوعة من ربيعة  
عن سليمان بن يسار عن ابي رافع اخبره احمد والنسائي والترمذي وقال حسن ولا يظلم احد اسنوه غير طرا وقال ابن  
عبد البر في التمهيد وذلك عندى غلظ من مطا لان سليمان بن يسار يولد لك وتقبل منك ومات البدر رافع بالمدية بعد  
قتل جهم بن رافع في الجيرة ودفن في قبره ما روى عن ابن سبيح سليمان بن يسار من ابي رافع ومن صحيح ابن سبيح سليمان بن  
يسار من محمد بن اذكارنا من مولده وان يميرونه مولدا الله قلت كونهما مولدا ايضا اختلف فيه فقد يقال ان كان مكانا  
لا ماسلية ثم ينجى سماعة بن ابي رافع على القول الثاني في ولادة دو او قرا بن ابي حاتم في لم اسيل ابا عمرو بن  
رواية سليمان بن ابي رافع مرسلا ثبت ابا رافع الطعني اختلف في اسمه في اقول قال الزخاني اسمه على اسنوه لاقول  
العشرة اعلم مولاه صلى الله عليه وسلم مات في اول خلافة علي رضى الله عنه الصحيح كذا في الترتيب يقال كان للعباس فوميه  
لنبي صلى الله عليه وسلم واعتقه لما ربه اسام العباس ربه وكان اسامه قبل بدو ملكه يشبهه باو شهيد اصفه ابا عبد  
وولاه من الانصار بمواوس بن خولي لما في رواية ابن مسعود في الزخاني في قوله يترض الحافظ وغيره في ترجمة اوس من هذه  
القصص فزوجها بموتها المومنين بنت الحارث المالكية آخر امرأة تزوجها من دخل بين تزوجها سنة ووفيت لموت







اخبره ان ابا طريف تزوج امرأة وهو محرم بمكة فذكر عمر بن الخطاب نكاحه  
مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا ينكح المحرم ولا ينكح على نفسه  
ولا على خديته مالكا انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله ومسلم بن  
ابن يسار سئلوا عن نكاح المحرم فقالوا لا ينكح المحرم ولا ينكح قال يحيى قال مالكا في  
الرجل المحرم انه يراجع امرأته ان شاء اذ كانت في عدة منه

وروي في جيل جاس الاصول قبل اسر بن زيد تايي لفته فخره ان ابا طريف ينفخ الطباير المبللة وذكر انما فعل في مشايخ  
ابن عطفان ابا طريف بن مالك وفي التطبيق المحدثين الكريه من القائلين تزوج امرأة وهو محرم بمكة زاده في بعض نسخ  
المستدرج فذكر عمر بن الخطاب ربه فذكره قال الياجي ردوه نكاحه يمتل ان يكون بسبع ويحتل ان يكون لطلائق والنفق  
باسم الرواية في غير تزويج لما في بنات الهير وقتنا به من ان المحرم يمسك امرأته من نافع ان عبد الله بن عمر روى ان  
يقول لا ينكح بسبع اول المحرم ولا ينكح على نفسه ولا على غيره محرم قوله صلى الله عليه وسلم ولا ينكح على نفسه  
وغيره مالكا لفته ان سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله ومسلم بن يسار سئلوا عن نكاح المحرم من الفقهاء المفسرين  
سئلوا ببناء المبلل من نكاح المحرم فقالوا لا ينكح اول المحرم ولا ينكح بغيره اول وقد اكد الامام مالك في الآثار في ذلك  
بعد الحديث المرفوع في المنع لفته في ذلك وصحة رواية ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم تزوج وهو محرم  
خديتها على ان العمل والفتوى فقل يا شيخ فلا يصح دعوى الشيخ ايضا لكن الآثار ايضا مختلفة فلهذا لم يمتل آثار  
الشيخ على خلاف الاول واستدل الامام ابني حنيفة وهو من وافقه في ذلك باروي من انه صلى الله عليه وسلم تزوج بمكة  
محرما وهو مشهور من حديث ابن عباس قال انما فعل قد صح من حديث ابني هريرة وحاشا لاهل الحديث ابن عباس  
فاخبره الستة قال الشيخ في المبلل بل اجمع المحدثون على تزويجه وتعميم قلت ولم يخرج ابن جري حديث التزوج حله فاذا تزوج  
بنكاح المحرم في الموضوعين من صحيحه لم يخرج فيها لاهل الحديث ابن عباس قال انما فعل في المنع اورد فيه حديث ابن عباس  
في موضوع مودة ظاهر مفيد انه لم يثبت هذه الجهة من ذلك ولان ذلك من انما يخص وقد ترجمه في كتاب النكاح  
ولم يرد على ايراد هذا الحديث احد وقال ايضا في موضع اخر لا يخرج الى الجواز لانه لم يذكر في السبب شيئا في حديث  
ابن عباس ولم يخرج حديث الشيخ كانه لم يمس عنه على شرطه اورد رجح حديث ابن عباس بوجه منها كونه  
برقية من العلم والنفق لا يداير فيه من روى حديث التزوج حله لا منها القائم على تفهمه وروايات التزوج حله  
لا يخرج من شيء من الحكم ومنها انه حكم في مناه لا يمتل تاوفا قريبا بخلاف روايات التزوج حله لا منها تحمل على الخفية  
وغيرها كما تقدم في اول حديث الباب ومنها انه مثبت لاهل زائد وهو الاحرام وهذا مختص بن قال ان النكاح وقع قبل العلم  
كل في المبلل على هذا فليروا ان اهل الاصول من الخنفية صرحوا بان رواية ابن عباس نافية ورواية يزيد مثبتة لان  
ذلك بالنسبة الى العمل الاصح واما باعتبار العمل السابق على الاحرام كما وقع في بعض الروايات انه صلى الله عليه وسلم  
يحدث اباءه فمعه مولا ورجلان من الانصار فزواجه مبرور وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل ان يحرم فابن عباس  
مثبت ويزيد نافي كلا قال ابن الهمام ومنها انه سوي في القياس فانه حذف من العقوبة من اشترى جارية لوطي يجوز له الاتحاق  
فالنكاح كذلك والجهي وارد على الخنفية ايضا والمبرور عند تعارض الروايات الى القياس ومنها ان امر النكاح كان الى العباس  
كما تقدم في اول حديث الباب من رواية احمد والنسائي فانه اعرف بالفتنة واما حديث ابني هريرة فتدافعهم  
الطحاوي والدارقطني وصحوا انما فعل في كلامه وحديث عائشة رضي الله عنها في المزار في نسبه وقيل  
الطحاوي روى عنها من لا ينعن اذ في الروايات عن مغيرة عن ابني النخعي عن مسروق عن ثعلبة بن جابر عن ابي بصير  
الانظام اخبر ابن عباس ابي بن ايضا وتقدم صحتها ايضا في كلام انما فعل وخرج الطحاوي الآثار في ذلك عن ابن مسعود بن  
عباس والسنن بن مالك اهلهم يروا بذلك باسأ قال يحيى قال مالك في الرجل المحرم ان يراجع امرأته ان شاء  
اذا كانت في عدة منتهى ان رجعته ليست بنكاح فسلم تدخل في الحديث فاما ان خرجت من حداثتها  
فلا يجوز له النكاح قد علم منه قال ابن عبد البر لا غلا في ذلك بين ائمة الفتوى سواء لم يعارض لان المراجعة لا تحتاج









فاستوی علی فرسہ فسال اصحابہ ان یناولو سوطہ فابوا علیہ فسالہم عنہ فابوا  
فاخذہ ثم شد علی الحمار فقتله فاکل منه بعض اصحاب رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم  
وابی بعضهم فلما ذکر رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم سأل عن ذلك فقال انما هو طعمه اطلعکم علیہا اللہ

ابی کامل انحدری من ابی حاتمہ اذ اراد امر وحش فحل علیہ ابو حاتمہ ففطر منها انا فبسطه الروایۃ تبیین ان الحمار  
لے اکثر الروایۃ المراد ابو حاتمہ وہی الامان سمیت حماراً ہذا وہ قلت وخرجہ ذلک قال الحافظ وجمہوہ من شراح ابن کثیر  
خان ابن کثیر فی اخرہا ہذا روایت موسیٰ بن اسمیل عن ابی حاتمہ قال الحافظ فی ہذا السیاق زیادۃ علیہم جمیع الروایۃ  
وہا متفقہ علی افراد الحمار بالروایت وفاقہ ہذا الروایت من جملة اعمہ وان المقتول کان انا تانی فی لے  
بذا طعمہ فی الحمار علیہ خرزہ لاد القسطنطینی اوان الحمار یطلق علی الذکر والانی فی فاستوی علی فرسہ و فی روایت  
محمد بن جعفر فقلت انی الفرس خاصہ جیت ثم رکبت وسمیت السوط والريح و فی روایت فضیل بن سلیمان عن ابن کثیر  
فی الجہاد فربک لیس قال لا یجوز ان یناولوہ سوط و فی روایت عمرو بن الحارث و ہم یحرمون و انما ربل حل  
علی فرس و کنت رقاء علی الجبال فبینا انا علی ذلک اذ رأیت اناس من مشرکین فلی سمیت انظر قال الحافظ  
یخرج الیہم و یخفف الراعی و یجوز ان یناولوہ سوط و فی روایت محمد بن حشام ان اسم فرس ابی قتادۃ حدیث  
الحمار و سکون الراعی بسد باب و انا ما ان یكون له اسمان او احد ہما لضعف والذی فی الصحیح ہما المستند  
قال اصحابہ ان یناولوہ سوط فابوا علیہ و قالوا لا ینبغ علیہ و فی روایت عمرو بن الحارث و کنت سمیت سوطی و تقدیم فی روایت  
محمد بن جعفر و سمیت السوط و بکذا فی روایت ابی النضر و کنت سمیت سوطی و فی روایت عبد اللہ بن ابی قتادۃ عن الجہاد فی ثم رکبت  
فقط منی سوطی قال الزدقانی فقلنا اطلق النبیان علی السقوط و عکسہ فخرنا قلت و لمانع من الجمع لیس او ف ثم سقط و قال  
الحافظ و وقع عند النبیان من طرق شجرہ من حمان بن مرہب و عند ابن ابی شیبہ من طریق عبد العزیز بن رفیع و الشرح  
مسلم استنادہما کلہما علی ابی قتادۃ فاعتلج من بینہم سوطاً و الروایۃ الاولی اقوی و یکن ان یجمع علیہما لاد رأی  
فی سوط نفسه فقصیراً فاخذ سوطاً غیرہ و استلج الی اعتکاف لاد و طلبہ منہ استیثاراً لا منفعہ فسالہم رحمہ  
فابوا فاخذہ انا کل واحد من السوط والريح و فی روایت محمد بن جعفر و سمیت السوط والريح فقلت نادونی  
السوط والريح قالوا لا ینبغ علیہ شیئ فقصبت فنزلت فاخذہما ثم شد علی الحمار فقتله و لفظ الجہاد فی روایت  
صالح بن کیسان عن تابع المذکور ثم اتیت الجہاد من واد انک لم تخرجہ و فی روایت عبد اللہ بن ابی قتادۃ فقلت  
علیہ الفرس فقلت زادی فی روایت عمرو بن الحارث الیہم فقلت ہم قوما فاحتملوا قالوا انہم فقلت ہنئتمہ فاکل منہ  
بعض اصحاب رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم والی بعضہم من الاکل و لہم جواز الالجہاد فی الطرود والاختلاف فیہا اذا  
استدل الی دلیل قال ابن العربی ہوا جہاد باقرب من النبی علی اللہ علیہ وسلم لانی معصیۃ و فیہ العمل بامری اللہ  
الاجہاد و لہذا و یجہد ان وہ یجاب واحد منہ علی ذلک لقولہ قلم لیب ذلک علینا کذا فی الصحیح و لفظ صالح بن کیسان عن  
تابع عن الجہاد فی قایت یہ اصحابی فقال بعضهم کوا قال بعضهم ہما کوا قال الحافظ قد روی من عدة اوجہ انہم انکوا و انکوا انہم  
و کوا اولاً و انہم ثم ثم علیہم انکک کما فی لفظ عثمان بن مرہب عن الجہاد فی کما کنا من لہما ثم قلنا انک من حمید عن عمرو بن  
وہم من ذلک روایت ابی حاتمہ عن ابیہ عن الجہاد فی لفظ ثم یجوز انہم لہم ثم یجوز انہم لہم ثم یجوز انہم لہم ثم یجوز انہم لہم  
رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم و قد تقدیم الی استیثارہ من ذلک و لفظ صالح بن کیسان فایت النبی علی اللہ علیہ وسلم  
وہما متافاً لہ فقال کوا حلل منہ حدیث عبد اللہ بن ابی قتادۃ عن الجہاد فی قال انکم احدہما ان یحل علیہا او  
استار الیہا تا لاد قال کوا قال الحافظ و فی روایت مسلم بن الحکم حدیثہ او اشار الیہ یعنی و من طریق ابن کثیر  
او حدیثہ او حدیثہ فقلت علی اللہ علیہ وسلم بعد ما سلم من حنظل و انک ثم و لانہم کوا لانی من لہما انما علیہم اللہ  
و سکون العین ای طعام اللہ کما سوا اللہ و غیرہ انک الحکم ثم الصید اذ لم یکن منہ قتلہ او اعادہ او اشدۃ اولادہ و ہو  
اجمل اذ لم یعد لایہ فان صید لایہ کذا کذا عن الجہاد فیہم انک انک انک مالک و انک انک و احمد و قال النبی  
و لافقتہم بجزائل ما صید لایہ لایہ حدیث ابی قتادۃ انہ صا لہم کما سبائی فان قیل کیف لم یکر ابو قتادۃ



**مالك عن هشام بن عروة عن أبيه** إن الزبير بن العوام كان يتزوّد صفيّة  
الظباء في الأحرام **قال مالك** والصفيّة القديرة **مالك** عن زيد بن أسلم  
ابن حطاء بن يسار أخوه عن أبي قتادة في الحمار الوحشي مثل حديث أبي النضر إلا أن  
في حديث زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل يحكم من لحمه شيء

مع ما ذكرته المقات و ذلك لا يجوز قال الألفاظ ستر هو لا والله ما لم يحاذ المقات والم لم يقصد العرة قال وهب بن قيس  
الأشكال الذي ذكره أبو بكر الأثرم قال كنت استمع أصحابنا يتحدثون من هذا الحديث ويقولون كيف جازل أبي قتادة أن  
يحاذ المقات وهو طير محرم ولا يدرون ما وجهه قال حتى وجدت في رواية من حديث أبي سعيد أنها خرجت مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فمرنا فلما كنا بمكان كذا إذا نحن بأبي قتادة وكان الغبي على الله عليه وسلم عيشة في وجه الحديث  
قال فإذا لم تتأدوا أنا جازل ذلك لأنه لم يخرج يريكم قال الحافظ وهذه الرواية التي أشار إليها القسطنطيني أن أبا  
قتادة لم يخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة وليس كذلك لما بيننا يعني أن بعض أبا قتادة ومن معه كان  
من الرواح قال الحافظ ثم وجدت في صحيح ابن حبان والبراز من طريق جابر بن عبد الله عن أبي سعيد قال بعث  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا قتادة على الصدقة وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهم يحومون حتى إذا  
بمكان فهذا ما سبب آخره من جهة ما الذي يظهر أن أبا قتادة إنما أترأ الأسم لأنه لم يحقق أنه يدخل مكة من غير أن يترأ  
وفي التصديق المحدث من الآثار أنه لم يحرم لقصص الأسم من سمات آخره وهو كفته قال المدني في تحرير ابن جرير من غير أن يترأ  
وبين أن يحرم من الحنفية وقال النسائي أنه لم يحرم لتمامه لأنهم لم يحرموا من غير أن يترأ ولا والله ولا والله  
له من ثمانية وأما على طهيب الأثرية الثمانية فيجب الأحرام فإذا لم يحرم لأنه صلى الله عليه وسلم كان أرسل إلى بئر حجاز  
معه رده قال النووي قال القاضي حياض في رواية أن المواقيت لم يحرم وقتت بعد وقيل لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
بعد كفت حدو لهم جهة الساحل وقيل لأنه لم يكن يخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة بل يترأ إلى المدينة بعد ذلك إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم بعد أن بعث العرب يقصدون الأثرية على المدينة وقيل لأنهم خرج معهم كذا لم يترأ ولا والله قال  
القاضي في إبعاده **مالك** عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبا الوثر مضر ابن العوام بعث يده إلى أبا ابن خزيمة بن  
أسد السخري أسدي إلى عبد الله بن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم صفيّة أحد العشرة المشهور أسلم بعبد  
أبي بكر بن أبيه وأما جازل في المدينة وشهد بدرا وأحداً وألهاها كلها وتمسكته بعد منصرفه من فتح مكة  
كذا في الترمذي والتعليق المحدث كان في حوزة أبيه جعل زاد أسفرة صفيّة الظباء بغير الطاء جميع يعني في الأحرام كذا في  
الشيخ البدر وفي المعركة وهو محرم قال البيهقي وهو في صاحب الأمام إلى النساء من حديث أبي طيفلة عن هشام عن أبيه  
عن جده الزبير قال كنا مع الصديق صفيّة وتزوده ونحن محرمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه الحافظ أبو  
عبد الله البجلي في مسنده أبي حنيفة من هذا الوجه عن هشام ومن جهة أسلم بن يزيد عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة  
قلت بهذا رواه غيره في الآثار بلغنا كنا نحل لحم الصديق صفيّة وتزوده والله وعنه محرمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
زاد الزبيري في نصب الراية كذا رواه ابن العوام في كتاب فضائل أبي حنيفة وأخبره مالك في الوطاه قال الحافظ  
في المداية وصلى ابن أبي العوام وابن جرير **قال مالك** والصفيّة بصاد حلة فتاين بينهما فتية قال المجاهد الصفيّة كأمير  
ما صنعت في أغس يسميت وعلى البحر يطوى القديرة ذكر في الجمع في حديث كان في حوزة وقد يد الظباء وهو اللحم المدوح المجففت  
في أغس وقال الزبيري قال في الصحاح الصفيّة ما يصنع من اللحم على اللحم يستوي أو قلت والآخر يؤيد من قال يجوز  
لحم أم الصديق جازل قائم كذا في الترمذي ودون الأحرام **مالك** عن زيد بن أسلم العدوي أن عطاء بن يسار أخيه وفي  
نفسه من عن أبي قتادة في كفة صيد الحمار الوحشي يفتح وهو وسكون الحمار لمجدة يقال لها القارسية كذا في غيره وهو سائل  
بالجماع كذا في التعليق المحدث حديث شاذي المنفرد المذكور قبل ذلك وجميع النسخ هيئت شاذية على أبي النضر بالاضاد  
المعبر من غير شيء في الصفيّة في الرواية الثانية إلا أن في حديث زيد بن أسلم زيادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال هل يحكم من لحمه شيء وأما حديث هذا أخوه البخاري في باب ما قيل في الرماح فقد أخرج أولاً حديث أبي النضر

**مالك عن يحيى بن سعيد انه قال اخبرني محمد بن ابراهيم بن الحارث**  
**اليماني عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عمير بن سلمة الضمري انه اخبره عن الهجري**

ثم قال ومن زيد بن اسلم عن عطية بن يسار عن ابي قتادة في الحمار الوحشي مثل حديث ابي العنبر قال بل منكم من لم يمشي  
 قال يحيى بن اخبره البخاري موصولا في كتاب التبراع قال حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن زيد بن اسلم عن عطية بن  
 يسار عن ابي قتادة مثله الا انه قال بل منكم من شئ ام وفي الصحيحين من طريق عبد الله بن ابي قتادة قالوا لعنوا رجلا فاجاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكلموا للبخاري في الهبة فتولته الحصد فاكلها حتى تفرغها وفي رواية المطلب قد رجعنا له  
 التبراع قال من رجع بانه اكل من طيبها ولا حذر والى داود الطيالسي والى حنيفة فقال كلوا واطمئني ووقع هذا لا يفتي  
 وابن خزيمة والبيهقي ان ابا قتادة قال لنبى صلى الله عليه وسلم انما اصطد بك فامر اصحابه فاكلوا ولم ياكل منه حين اخبرته  
 في اصطد به قال البخاري في تاريخه وروى النيسابوري والبخاري في تفسيره الزيادة مع قال ابن خزيمة ان كانت هذه الزيادة  
 محفوظة لمحتل ان يكون صلى الله عليه وسلم اكل من لحم ذلك الحمار فيل ان يعله بوقت اذ ان اصطاده من اجله فلما علم  
 ا منتهى قال الحافظ في التمع وقيل نظر لان لو كان حراما ما قرأ النبي صلى الله عليه وسلم على الاكل منه الى ان علمه ابو قتادة  
 بانه صاده لاجله ويحتمل ان يكون ذلك لبيان الجواز فان الذي يحرم على الحرم انما هو الذي يعلم انه صيد من اجله  
 واما اذا لم يعلم لا يدري انهم صيد ولا حلال على اصل الاباحه فكل من لم يكن ذلك حراما على الاكل وعندي بعد ذلك فيه  
 وقفة فان الروايات المتقدمة ظاهرة في ان الذي تاخر به الحصد وان صلى الله عليه وسلم اكلها حتى تفرغها لم يمتنع من الاكل  
 ووقع عند البخاري في الهبة حتى تفد باني فرغها فاشى شئ بقي منها صيد حتى يامر اصحابه باكله لكن رواية ابي حمزة  
 الصديقي عن البخاري ابلغ شئ من ذلك نعم قال كلوا فهو طهره اطعمكم بالشر فاشى بانه بقي غير الحصد ام وفي نصب  
 الراية قال صاحب التمعن الطبراني بنو اللفظ الذي تفرغ به مع غلط فان في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 اكل منه وفي لفظ اخر قلت هذه الحصد قد شويتها واصطدتها فاخذها فغشها عليه السلام وهو حرام حتى فرغ منها  
 وحديث ابي قتادة من مسند ابي حنيفة فان ظاهره انه صار لاجل تفريقه قال القاسمي في شرح النفاة الاولى في الاستئذان  
 على المطلب حديث ابي قتادة قال سمعته يقول صلى الله عليه وسلم لم يجب بجله لحم حتى يسهل من مواضع الحل الا كانت  
 موجودة ام لا فقال صلى الله عليه وسلم احرامه ان يجل عليها او شاربها قالوا لا قال فكلوا اذا فكلوا ان فكلوا ان فكلوا ان  
 ان يصاد لم يفر من ملك ياله من منتهى الشخص من المواضع يجب تاخير من خذله عنها وبذلك المعنى كالصريح  
 في نفي كون الاصطيد ايجابا لقتل الشئ في الكوكب هذا لا يقتضيه اذ اقتراه اصطاد الحمار لغيره فاستمع من كبريته ما هو  
 وكون ابي قتادة على سفر فليس اصطيدا رايه الا بنية اصحابه الهجرين اذ لم يكن معه احد وهو غير حرم ثم لما اخذوا كماله بعضهم  
 واقتنع عند بعض لوم على المسئلة فكان ضل كل منها فلما وجدنا نحن اذ علمنا ان الاثمرة والدلالة والاعانة حرمة وحرمته دون  
 نية الحرم والام بتركه النبي صلى الله عليه وسلم ان يسأل عنها ام قال الحافظ في رواية علي بن المبارك فبصر اصحابي بحمار  
 وحسن جعله ليعلمك الى بعض نادى في رواية ابي حازم واخبروا في البصرة بخبر في جميع الطرق والروايات ام  
 فهذا كالتصريح بانهم اخبروا ان ليعرفه ابو قتادة بل كذا يجوز ان ليعرفه لنفسه مالك عن يحيى بن سعيد زاده في نسخ  
 المصرية الاضاري اذ قال اخبرني محمد بن ابراهيم بن الحارث اليماني عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن  
 الصين القريشي النبي ابو حمزة في كفة فاضل اخبرني عن محمد بن عيسى عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر  
 احسن المشقة عن غيرهم عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر  
 الضمري بلغ المجمع وكان يومئذ في حجة كذا في التبريع وفي تهذيب النواوي يقول الضمري في الهجري في تاريخه  
 الضمري ام وقال ابن عبد البر لم يختلفوا في حجة قال الحافظ في تفسيره نظر فقد قال ابن منتهى مختلف في حجة وذكره  
 ابن حبان في ثقات التابعين بعد ان ذكره في الصحاح روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل عن الهجري عن حجة  
 الطبراني الخافق اذ اخبره عن الهجري في ليعرفه ابو قتادة بل كذا يجوز ان ليعرفه لنفسه مالك عن يحيى بن سعيد زاده في نسخ  
 التبريع وفي رجال جامع الاصول منسوب الى يزي بن ارمي القيس بن بيشة بن ضراد اسمه مرة وقيل زيدا والا وهو



نشر مضى حتى إذا كان بالآ ثاية بين الروينة والعرج إذا ظلى حاقف في ظل و فيه سهم فزحهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر رجلاه ان يقف عندا لا يريد به احد من الناس حتى يجاوزوه مالك بن عدي بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة انه اقبل من البحر ين حتى اذا كان بالربذة وجد ركباناً من أهل الحراق <sup>من</sup> فحرق

سماه صاحبه وقال ابن القيم تدل العقصة على ان الهبة لا تقف على لفظ هبت لك بل تقع بلفظ يدل عليها وتدل على قسمة اللحم مع عظامه بالتحري وتدل على ان الصيد لمن اقتبته لمن اخذه وتدل على التوكيل في القسمة ١ - وما قيل ان فهارداً يقول اني حقيقتة وصاحبها في اشتراك العلم الطلب اور يقول مالك في قوله ان ما توارى عنه اذا لم يمت يحل فاذا مات لم يمت لا يحل ليس بشئ لان ظاهر كلامنا في الروايات انه لم يطل التوارى بهرباً ومثل ذلك التوارى مخفياً عند الكل ضرورة كما ثبت في محله ثم منعه اي ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان مكة حتى اذا كان بالآ ثاية قال لزم قاني لعظم العبرة ومثلثة فالتفتة وقال يا قوت الحموي بفتح العزة ولبوا الطائف بما ومفتحة من اثبت به اذا وشيت ورواه بعضهم اثنا عشر مرة واخرى واثنان بالنون وبمحو خطأ الصحيح الاول بفتح هبة وتكسر موضع في طريق الحقة بينه وبين المدينة ثمانية وعشرون فرسخاً وقال الجردا ثاية بالهمز وثلاث موضع بين الحمين فيه مسجد بنوي او يشرودون العرج وفي المحلى موضع بطريق الحقة بينه وبين المدينة تسعة وسبعون ميلاً بين الروينة وبين الروينة بفتح الروينة وفتح الواو وسكون التفتة وفتح المثناة والهاء موضع قاله الزقاني وقال الحموي تصغير روتة على ليلته من المدينة وقال ابن السكيت معشى بين العرج والروحاء وقال الازهرى اسم منتهى من المنا بل التي بين المسجدين يري ملكاً ولد المدينة وفي المحلى موضع على ستة عشر فرسخاً من المدينة المنورة والعرج بفتح العين البليدة وسكون الراء وبالحكم قال الحموي قرية جامعة في واد من وادي الطائف وهي اهل تباهة بينها وبين المدينة ثمانية وسبعون ميلاً واليقا عقبة بين مكة والمدينة على جادة الخارج تذكر مع السقيا وفي المحلى قيل بينه وبين الروينة وروية عشر ميلاً اذا ظلى حاقف بجاء محلة فالتفت ففاه اي واقفت فحين راى سبعة من يد يد الى رجليه قبل الحاقف الذي لما الى حقت وبمحو ما انقطعت من الرمل وقال ابو عبيد حاقف يعني قد انحنى وتثنى في نومه وفي الجمع فاذا ظلى حاقف اي تام قد انحنى في نومه في ظل وفيه سهم وفي رواية يزيد بن يارون عن يحيى بن سعيد عن الطحاوي اذا لم يطل يسطل في حقت جبل فيه سهم وبمحو في فرغم لفظ الطحاوي فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر رجلاه ان يقف عنده لا يريد به لغيره بفتح الباء وتكسر الراء فحقيقة فوحدة قال ابو عري لا يمس ولا يجره ولا يهرج قلت ويحتمل ان يكون من الاربعة اي يزيد بن رابي وارباعي اذا رأت منه ما يحجره احد من الناس حتى يجاوزوه ونظماً محمد برواية هشيم عن يحيى فقال قف بهرباً لا يريد به احد بشئ قلت والفرق بين قصة الحمار الوحشي وظلي ظاهر بان الثاني كان حماراً تقدم النص بذلك وبذلك لا وجه بل هو متعين وقال ابن القيم والفرق بين قصة النقي وقصة الحمار ان الذي صاد الحمار كان حلالاً فلم يخش من الكد وبذلك يعلم انه حلال وبهم مخرون علماً بانهم لم يكدوا وكل من يقف لذلك ياخذ احداً حتى يجاوزوا وقال البايجي يحل امره صلى الله عليه وسلم ذلك وجهان احدهما ان الذي اصابه بالسهم فملكه فلا يجوز لاحد ان يئال منه شيئاً الا بالاذن والثاني انه اذا كان حماراً لم يكن للحرم ان يذكيه او مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة انه اقبل من البحر ين بلفظ ثمانية عشر موضع بين البصرة والحمام قال البايجي الحمين لغير من الحراق الا انها على العين وتقدم قبل ذلك حتى اذا كان بالربذة بفتح الراء والوحدة والجمع موضع قرب المدينة وقال البايجي موضع بين المدينة ونجد وقال الحموي بفتح اوله وثانية ذوال محبة مفتحة من قرى المدينة على ثلثة اميال قريبة من ذات عرق على طريق الحجاز وفيها كبر الى ذوال الغفاري وقد خرج اليها مناهضين لثمان رء وقال الاصمعي يذكر في الحجاز والشرب كبد نجد وفي الشرب الربذة او وفي المحلى موضع على ثلث مراحل من المدينة وجد ركباناً من أهل الحراق ياتون مكة فقال البايجي محلى اذ ادركم اذ اركوه هناك او التقى طريقاً بها قلت لا ترو الا اني ليشير الى الثاني فحين قال البايجي بذالقصي انهم امروا قبل الليقات لان الربذة قبل الليقات او -

فساأوه عن لحم صيد وجدوه عند اهل الربذة فامرهم باكله قال شرأني شككت فيما  
امرهم به فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك لعمر بن الخطاب فقال ما ذا امرهم به قال امرهم  
بأكله فقال عمر لو امرتهم بخير ذلك لفعلت بك يتوعدة مالك عن ابن شهاب عن سالم  
ابن عبد الله انه سمع ابا هريرة يحدث عن عبد الله بن عمر انه مر به قوم محرّمون بالربذة  
فاستفتوه في لحم صيد وجدوا ناسا احلة يأكلونه فافتاهم بأكله قال نعم  
قدمت المدينة على عمر بن الخطاب فسالته عن ذلك فقال بما افتيتهم قال فقلت  
افتيتم بأكله قال فقال عمر لو افتيتهم بخير ذلك لا وجعتك مالك عن زيد  
ابن اسلم عن عطاء بن يسار ان كعبا لاحبارا قبل من الشام في ركب محرمين حتى اذا كانوا ببعض  
الطريق وجدوا لحم صيد فاقفاهم كعب بأكله قال فلما قدموا المدينة على عمر بن الخطاب

فساأوه عن لحم صيد وجدوه عند اهل الربذة فقال عمر بن الخطاب لا تأكلوا من لحمهم فالتفتوا اليه  
مجاورة الربذة قال لما جئ قلت وسما في النص بذلك في الخبر الذي قال عمر بن الخطاب لا تأكلوا من لحمهم فالتفتوا اليه  
فيما هم به فمروهم فمروهم فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك لابي سؤال ركب لعمر بن الخطاب فقالوا له انهم ليسوا بهم  
اسمك من بيان ما اجاب به لما يدل عليه قوله فقال عمر ما ذا امرهم به وكل من اراد ان ياكل من اللحم فلياكل  
ان اقامهم لغير ما ينبغي فيكلفت المشقة في اعلامهم بان ما هم به ابو هريرة في صحيح قال ابو هريرة انهم باكله لان  
الشك لم يوجد ذلك لما يدل عليه قوله المتقدم ثم فقلت ومن الاختلاف كان هذا الفتيا فقال عمر بن الخطاب لا تأكلوا  
بغير ذلك لفعلت بك كذا وكذا سيما في الاثر الذي لا وجعتك وفي كتاب الآثار محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم  
عن ابي هريرة قال حدثت في البحر فساأوني عن لحم صيد صيده الحلال لم يصح لهم ان يأكلوا فالتفتهم باكله وفي نفسي  
منه شيء ثم قدمت على عمر بن الخطاب فذكرت له ما قلت لهم فقال لو قلت لهم انهم لا تأكلوا من اللحم فالتفتهم باكله وفي نفسي  
من القائل في كثير من النسخ وفي بعضها يتوعد من التعلق وهو الاوجه قال محمد بن القعود التبريد اء قلت وليست التواعد  
في الخبر والشرع مالك عن ابن شهاب عن سلم بن عبد الله بن عمر انه سمع ابا هريرة يحدث ببناء القائل هو الذي  
ابن عمر فعول اء اي ابا هريرة مر به قوم محرّمون بالربذة لا يخالفت ما تقدم قالوا له انهم باكله قال عمر بن محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم  
بالربذة في الطريق فاستفتوه في لحم صيد وجدوا ناسا من اهل الربذة احلته جمع حلال يأكلونه بل يجوز لحمهم ايضا اكله  
ام لا فافتاهم باكله قال ابو هريرة ثم قدمت على عمر بن الخطاب فسالته عن ذلك لما طرأ على الشك فيه كما  
تقدم فقال بما لا يجازة على الاستسهامية افتيتهم قال ابو هريرة فقلت افتيتهم باكله قال فقال عمر لو افتيتهم  
بغير ذلك لا وجعتك فخرج ما تقدمت الاشارة بقوله لفعلت واراد ان يبين من يتسامح في الفتوى و اشارته  
الى ان جواز الصيد كان معروفا وكيف وقد وكل النبي صلى الله عليه وسلم بابيكم بقصة لحم الصيد في حجر الوداع  
وقد رواه في ذلك خلافا لا يحصى ولا جيل ذلك اراهم في التنبيه والا فاجتهد اليوم عليه - مالك عن  
زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان كعب الاحبار قال النوى في تنزيهه يقال له كعب الاحبار وكعب بن  
بكر الخاء وتجرأ بكثرة علمه اء قلت وتوهم الجذاذ قال لا نقل الاحبار كما تقدم في موضوعة ما يلي مشهور اقبل من  
الشام في ركب حج راكب ولفظ محمد اقبل من الشام في ركب محرمين حتى اذا كانوا ببعض الطريق وجدوا  
اذا ذاك محرمين سواء احرأوا من الشام او وجدوا فقضوا لهم عنها والامامان لسؤالهم عن الصيد معنى وفي التعلقين الجوا  
وكذا قد احرأوا من بيت المقدس كما ورد في رواية اء وجدوا لحم صيد صاده حلال فافتاهم كعب بأكله  
قال عطاء فلما قدموا المدينة على عمر بن الخطاب روى ايضا يدل على ان احرأهم كان قبل الميقات لان ميقاتهم

ذكر واذا ذلك له قال من افتاكم بهذا قالوا كعب قال فاني قد امرته عليكم حتى ترجعوا  
 ثم لما كانوا ببعض طريق مكة مكرت بهم رجل من جراد فافتاهم كعب ان ياخذوه  
 وياكلوه قال فلما قد موا على عمر بن الخطاب ذكر واذا ذلك له قال وما حالك على ان  
 افتيتم بهذا فقال هو من صيد البحر فقال وما يدريك فقال يا امير المؤمنين  
 والذي نفسي بيده ان

بين المؤمنين قال البياحي ظاهره يقتضي انهم اقبلوا من الشام وهم مخرمون ويحتمل ايضا ان يكونوا اقبلوا من الشام واطعموا  
 بعد الفصا لهم منه خبر ان ظاهرا الحال يقتضي انهم اجمروا اقبل الميقات او قدموا على عمر بالمدينة بعد ان اجمروا وميقاتهم  
 بين المدينة ومكة الا ان يكونا قدموا على عمر بغير المدينة وظاهر الحال خلاف هذا وقد قلت انما ذكرت جميع النسخ المصرية  
 والاهلية على عدمهم على عمر بالمدينة المنورة وذكر واذا ذلك له اي ما فتوا به من اياهته لانه كان يهتبل بالمرئيات  
 وامرته بغيره ولسان عاجز عن ان يبين ذلك في طريقهم وقصرهم ولما كان يعرف ذلك من حاله يبرأ بالاجابة عنه فقال  
 من افتاكم بهذا قالوا كعب قال فاني قد امرته بقتله بالبحر من التامير عليكم حتى ترجعوا من تشكروا اليه بلده فانه ربح  
 لما اضر عاجز من ان كل النعم يقتوي بعضهم سألهم من الفتى بهم بذلك يعرف له فضل ومكانه من العلم فلا اضر وابانه  
 كعب قال قد امرته عليكم تنبيهه بالاهلية في الفتوى ولقد رآه وبه التامير يقتضي صلواتهم وعلمه عليهم وروحهم الى الله  
 وقصرهم بامره قاله البياحي ثم لما كانوا ببعض طريق مكة بعد ما خرجوا من المدينة على ما عليه ظاهرا كلام جابر التواريخ والادوية  
 عندي بعد ما خرجوا من مكة بعد ما خرجوا من مكة بعد ما خرجوا من مكة بعد ما خرجوا من مكة بعد ما خرجوا من مكة بعد ما خرجوا من مكة  
 بالفتح يقال له في الفارسية ملح وسياقي بيانه في فدية من اصحاب شيئا من الجراد فاقا بهم كعب ان ياخذوه وياكلوه  
 وقد حلى غير واحد من الهة الحديث والفتحة والاجماع على جواز اكله كمن فصل ابن العربي في سفره فترى من جراد الحجاز  
 وجراد الادس فقال في جراد الادس لا ياكل الا في الضرر وبذلك ثبت انه لا يضر اكله بان يكون فيه سمية تخصه  
 غيره من جراد البلاد فمن استشهاده كذا في الفتح قال الدميمي اتفق المسلمون على اياهته اكله وقد قال عبد الرحمن بن  
 ابي غرنا وناصح رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات تاكل الجراد رواه ابو داود والبخاري وذا ابو النعمان وياكله  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم معناه وروى ابن ماجة عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم يتبادر الجراد  
 في الاطباق وفي الموطان ثم ذكره كسل عن الجراد فقال ان عندي قفزة اكل منها او قال النووي اجمع المسلمون على اياهته  
 اكل الجراد ثم قال الشافعي والجمهور في اياهته اكله سوا امانات بذكاة او باصطفاة وسلم او جوسي او ماتت تحت الفة وقال  
 مالك في الفة وهو عنه واحد في رواية كمال اذا مات بسبب بان يقطع بعضه او يلقى في النار حيا فان مات تحت الفة  
 لا ياكل لذي الهزل وقال الدميمي قالت الائمة للاربعية ياكل اكله سوا امانات تحت الفة او باصطفاة وجوسي  
 او سلم قطع منه شيء ام لا وعن احمد اذا قطع البرد لم ياكل وتخص مذهبه ملك انه ان قطع راسه حل والا فلا  
 والدليل على عموم حله قوله عز وجل لا اكل من الميتة السك والجراد رواه الشافعي والجمهور والاربعية والجمهور  
 من حديث ابن عمر فروقا قال البيهقي روى عن ابن عمر فروقا وهو الاصح وقال الحافظ قد اجمع العلماء على جواز اكله  
 بغير تركية الا ان الجمهور عند المالكية اشترطوا تركية واختلافه في صفة اقبل لقطع راسه وقيل بان وقع في قدر او نار  
 حل وقال ابن وهب اخذه ذكاته وواقي مطوف منهم الجمهور في انه لا يقتضي ان يكون له ميتة ابن عمر اكلت لنا الميتتان  
 السك والجراد وقال الدميمي اتفق على الشهور والجراد من كل ما ليس له نفس سائلة للذكاة بنية وسمية وذكوة ياي  
 فضل يوت به لقطع الرقبة وقطع جناح والقاء في ماء بارد ثم قال عطاء قلما قدموا على عمر بن الخطاب بعد ما خرجوا  
 من مكة بعد ما خرجوا من مكة بعد ما خرجوا من مكة بعد ما خرجوا من مكة بعد ما خرجوا من مكة بعد ما خرجوا من مكة  
 من مكة بعد ما خرجوا من مكة بعد ما خرجوا من مكة بعد ما خرجوا من مكة بعد ما خرجوا من مكة بعد ما خرجوا من مكة  
 اذ فتيتهم بصيغته الماصي في النسخ البندية ومن لغتهم بالفضاح في النسخ المصرية بهذا اي لغتهم بجراد كلف في حاله الاكل  
 او بجواز اكله مطلقا واما عمر بن الخطاب لا ياكل منه نص في ذلك او اجتهدا منه فقال كعب هو من صيد البحر وقد قال عمر بن الخطاب  
 لم صيد البحر وطعامه فاما الآية بزيادة الاحتمال الاول ما اعلم في فتاها لذي الهزل في النسخ المصرية في النسخ المصرية في النسخ المصرية  
 الى بيوتك ان من صيد البحر فقال يا امير المؤمنين والذي نفسي بيده ان

## هي الا نثره حوت ينثره في كل عامه مرتين

في النثره حوت فتح التون وسكون النثره المثلثه كالعطيه لالتسان كذا في الصحاح وغيره وقال الهروي في حطبه وفي الجمع نثره الدارجه اذا طرحت ماتي القهمن الاذي قال الصبي اختلف في نثره حوت فقيل مطبوخ وقيل هو من حريك النثره وهو طوط الاثقال قال زين الدين فليس هذا يكون المثلثه وهو المشهور انه من المري لعنف والمري طوط من القهمن وهو لعنف ا ووقت ابن عبد البر في انه من نثره الحوت بان المشابهة تدفعه وروي الباجي عن كعب قال خرج اول من نثره حوت فافلح ان اول خلقه من ذلك قال الزرقاني في سميان عن البذل كحرف كونه من البحر ينثره بعن المثلثه وكسره يا من ياله نصره في ابي يرميه في كل عام مرتين قال صاحب المصلي ونظر الجواب وان لم يلق صوابا حذر عن كل ما كان يجهلنا فافقي به امضاه وعما يشهد لقول كعب هذا من المرفوع ما روي به النضر مرفوعا عن ابن ماجه من حديث انس ان الجراد نثره الحوت من البحر قال الخطيب اختلف في اصله فقيل انه نثره حوت فلذلك كان اكله بغير ذكوة وبذا ورد في حديث ضعيف اخرجه ابن ماجه عن انس رضي الله عنه نثره حوت من حديث ابي هريرة عن خباب بن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حج ادمرة فاستقبلنا رمل من جراد فجعلنا نقره بجواننا وسواطنا فقال طوطه فانه من صيد البحر واخرجه ابو داود والترمذي وسنده ضعيف ولو صح لكان فيه حجة لمن قال لا يجوز فيه اذا قتله الحرم ومجوز الطلاء على طوطه قال ابن المنذر لم يلق البحر او غيره لبي سبيد الحذري ذكوة ابن الزبير واختلف عن كعب الاخبار واذا ثبت فيه الجراد على اذ برى ا وقلت وقد قال الترمذي لا نثره الا نثره حوت الى الميزم من ابي هريرة واليزم اسم يزد بن سفيان قد تكرر في نسخة ا و قال ابو داود ابو الميزم ضعيف والحديث يعم وفي التقريب ابو الميزم متروك وبسطه التذويب في حرمهم اختلفوا في اصله على اقول كثيرة فقيل انه نثره الحوت كما تقدم وقيل من نثره حوت السك حكاية الصبي وفي البذل عن فتح الوفاء ونقل الجرادية لدمن الحيتان فيلها البحر الى الال حل وانكر كثير ذلك وقال هو مستقر في الارض وليقوت مما يخرج من الارض من نباتها ومما يكون منه كونه من صيد البحر انه في حله على بلادته ا وقلت ابو الميزم المرفوع عن الباجي انه بيان الاول خلقه وقال المديري في حرمه الحيتان لا يصح انه يرى لان الحرم يجب عليه فيه الجراد وبقوله قال عمر بن عباس وعطاء قال الصديقي يقول اهل العلم كاذب الا ابا سعيد الخدري ومكي عن كعب ورواه فاقهم قالوا انه من صيد البحر لا جراد فيه ا و قال الباجي روي عن سعيد بن المسيب ان الله تعالى خلق الجراد ما بين من طينة آدم ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب قال لم يخلق المثلثه تعالى بعد آدم الا الجراد ويلي من طينة شئ خلقه من الجراد وبذا ايضا لا يعرف الا بالخبر في ولا خلقه في ذلك خبرا يثبت فاصح التعلق بشئ من ذلك ا و كعب قال ابراهيم بن ابي كعب ان نثره حوت بعد الجراد في صيد الحرم الجراد وبذلك حرم عامة شرع الجراد وغيرهم ولذلك على غيره واما نثره حوت كعب بعد الجراد قال الزرقاني وقد جرد ما يدل على مجموع كعب عن هذا وروي الشافعي بسند صحيح اخرجه ابن عبد الله بن ابي عمير اختلفنا مع معاذ بن جبل وكعب الاخبار في ان كعب بن جريح من بيت المقدس بجمرة حتى اذ التا ببعض الطريق وكعب على نذر يصطلي فمرت به رجل من مراد فاخذ جرادا من تحتها وكان قد نسي امره ثم ذكره فالتفتا فلما قدما المدينة على عرقص عليه كعب قصته لجرادتين فقال ما جعلت على نفسك قال وريتين قال نعم مهران غير من مائة جراد ا و كذا قال الباجي ان كعب الاخبار رجع عن هذه الفتيا وانت حير بان الرجوع يحقق بعد ثبوت ما ذكره عن ذلك عن ابراهيم بن ابي كعب في التطبيق المجرى بعد ذكر رواية الشافعي المذكورة هذا يثبت ان كعب رجع عن فتواه بعد عدم الجراد وبذلك العكس ولا يجوز ما بعدهما الا اذا ثبت ما ذكره هذا فيكون ذلك حرجا عليه ويكن ان يكون ذلك الاختلاف للاختلاف في الجراد البري والبحري ا و كذا غيره واحسن نسخة للتذويب اختلاف الرواية عن كعب في ذلك وما يظهر ان ان ابراهيم بن ابي كعب لا يدل على عدم الجراد واصلا وما تقدم من نفي لم يكن لا يصدق بعض طريقه كذا ليس بعض في الجراد او حرمين ا و ذاك فان طريقه كذا يصدق على الوجود وكذا كذا يصدق على الصدور من كذا وكذا ذلك قول لمن صيد البحر كما يمكن ان يكون تقريرا لعدم الجراد على طوطه كذا يمكن ان يكون تقريرا لجواز اكله بدون التذكية فاعلم به فندى ان افتاء كعب بهذا كان من باب جواز اكله بدون التذكية لا من باب عدم الجراد على الحرم كيف وقد ثبت عندنا ان الجراد كجاء الجراد على الحرم كما تقدم في رواية الشافعي

قال يحيى سئل ملك عما يوجد من لحوم الصيد على الطريق هل يبتاعه المحرم  
فقال اما ما كان من ذلك يعترض به الحاجر ومن اجله صيد فالى الكرهه و  
انني عنه فاما ان يكون عند رجل لم يرد به المحرمين فوجده محرم فابتاعه فلا بأس  
قال يحيى قال مالك فيمن احرم وعندة صيد قد صاده او ابتاعه فليس عليه ان  
يرسله ولا باس ان يجهل عند اهله

وسباحتی عزوجل عالم ملک الضیائی باب قدیمی من اصحاب شیشا من الحار وایک کعب درجہ سے جڑا دے وہو ایضا  
ہرگز نہ کہ وہا بدین تاویل اہل عقل الی المتیقن و ہذا غلطی ابو عزہ خان کان صوبہ ہائے شہر وکان خطا فنی ومن  
الشیطان وکعب منہ بری قال العینی للطاء عنہ ذلک ثلثہ اقول الاول ان من صید البحر وہو قول کعب الاحبار وانی  
من صید البحر وکعب البحر وکعب منہ بری قال العینی للطاء عنہ ذلک ثلثہ اقول الاول ان من صید البحر وہو قول کعب الاحبار وانی  
ان من صید البحر وکعب البحر وکعب منہ بری قال العینی للطاء عنہ ذلک ثلثہ اقول الاول ان من صید البحر وہو قول کعب الاحبار وانی  
بغداد والروایۃ عنہ وکعب منہ بری قال العینی للطاء عنہ ذلک ثلثہ اقول الاول ان من صید البحر وہو قول کعب الاحبار وانی  
الذیۃ قال یحییٰ بن کسل مالک مملو وید من قوم الصید یراع علی الطریق بل بیتا عنہ ای لشرہ الحرم فقال  
ملک اما کان من ذلک یعرض بیننا باجمل ای یقصد بہ الخراج فی الحج اجزم فلان الشیخ تکلفہ ۱ -  
ومن اہلہم صید سوا کاذا صیدین او غیر محصین وعلیہم کولہم بالسول او اعترضہم للحجاج بذلک ولہ ذلک قاتی  
اگر ہمہ تحریرا قالہ الزرقانی وانی عنہ تأکید للکرامۃ وکاد انک انما علی الی المداہرہ بل کرامۃ احد التقریر قاتما ان یکون عند  
رجل لم یرد بہ او من بل صادہ الحلیین فوجہہم فاما عنہ فلا یس بہ ای تجوز لشرہ بل لا دلہم لصد لاہل وقد  
عرفت اذ تجوز عندہ الخفیۃ صید البحر لشرط ان لا یوجد منہ فی الاصل وانی قال یحییٰ بن کسل مالک فیس اہم  
و الحال ان عندہ صید قد صادہ او اتاہ قبل الاحرام فیس علیہ ان یرسلہ ای لا یکب علیہ ان یرفعہ بل تجوز لہ  
ان یرفعہ فی بیتہ وذلک قال ولا یاس فی جملہ ای یرفعہ ویرک عندہ بل قال الیابی وذلک قال ان من ملک صید  
قبل احرامہ ثم احرم فلا یکون ان یکون احرم وہو فی یدہ او طفلی فی اہلہ فلان کان حلفہ ثم احرم فلا یدزل ملک عندہ  
فیس علیہ ارسالہ واذ عنہ قول ملک ولا یاس ان یحلف فی اہلہ وہو منہ قولہ وحدثہ صید یرید ان یرسلہ فی ملک اللہ  
لیس بہا فرعہ فی وقت احرامہ وہ قال ابو حنیفہ وللشافعی فی ذلک قولان احدہما یصل قولنا والاخرہ یدزل عند ملک  
ولما من اہم ویریدہ صید محجب علیہ ارسالہ ویل یدزل عند ملک بنفس الاحرام اختلف فیہ اصحابنا فقال القاضی  
ابو اسحق یدزل عند ملک باجماعہ وقال القاضی ابو یوسف لا یصل فی ذلک ابو یحییٰ لایزول عند ملک واما کب علیہ ارسالہ فاذا  
انقضی بالخشوع وحج بہا زال ملک عندہ ۱ و قال الزرقانی لیدزل ملک لا یاس ان یرک عندہ اہلہ ای یرفعہ عنہم  
لیس لہما وانی یحییٰ بن کعب ابو اجماعہ وہو منہ ای اہلہ وقال ابن وہب سالت مالک عن الحلال لیسید الصید ۱ و  
یرفعہ ثم یحرم وہو منہ فی قصص فقال یرسلہ لہ ان یحرم ولا یرک لہما وانی یحییٰ بن کعب لیسید الصید ۱ و  
الصید من اجماعہ ارسالہ من یدہ وان کان فی اہلہ فلا شیء علیہ وقالہ ابو حنیفہ واصحابہ واما ذلک شی  
نہ احد قولہ ولا یرک لیس علیہ ارسالہ کان فی یدہ او اہلہ او قال الدرریری وجم تعرض لیکون بری ویرسلہ  
وجہ اذا کان مملوکا بل قتل الاحرام وکان صیدہ او یرفعہ فکف الذین منہ فی قصص او غیرہ واذ ارسالہ زال ملک عندہ  
علا واما فلا خیرہ احد بل حق بالخشوع فہم ملک لان کان الصید حال احرامہ فی بیتہ فلا یرسلہ وکعب باقی ۱  
وقال ابن قدامہ اذا احرم الرجل وفی ملکہ صید لم یزل ملک عندہ ولایدہ اھکما مثل ان یکون فی بیتہ او فی یدہ فاشبہ  
نہ فی غیر مکانہ ولا شیء علیہ ان مات ولا تصرف فیہ بالبیع والہبۃ وغیرہا ویلزم انالہ یدہ المشاہدۃ عندہ ومقتضاه  
اذا کان فی قبضتہ وادخلہ او شیمتہ او قصص منہ او لم یطأ علیہ احد لزمہ ارسالہ وہذا قال مالک واصحابہ بالمری  
وقال الثوری ہو ضمان لما فی بیتہ الضاد وکی خود کمن لثا شی و قال ابو یوسف لیس علیہ ارسالہ ما فی یدہ



# قال مالك في صيد الحيتان في البحر والانهاد والبرك وما أشبه ذلك انه حلال للحرم ان يصطاده ما لا يجوز للحرم أكله من الصيد

وهو احد قول الشافعي لانه لا يلزم من منع استئثار الصيد الممنوع استئثاره بل ليل للصيد في الحرم ولنا على انه لا يلزم  
ان الزيادة الحكيمة انه لم يفعل في الصيد فعلا ظاهرا من شئ وعكس بهذا اذا كان في يده المشاهدة فانه فعل للمساك  
في الصيد فكان ممنوعا كماله ابتداء فان استئثاره الاضمار المساك واذ اتممت بهذا فاستئثاره لم يزل ملكا  
عنه ومن اخذه رده اذا حل لان ملكه كان عليه والانه لا يلزم الملك اذ دخل الحرم فيها خلاف الشافعي وبما في مسئلة الباب  
الذي ذكره في روي كان ضيعتها كان عامة لفظة لذلك يجب حكوا الاجماع على وجوب ارسال ما في يده اذا احرم ولا يصير  
ان استئثاره بهذا مسئلة اخرى وهي وجوب ارسال ما في يد الحلال اذا دخل الحرم فيها خلاف الشافعي وبما في مسئلة الباب  
فما يتم حكوا عن الشافعي وجوب ارسال ما في ملكه فعلا عما في يده وقال النووي في الصراح المناسك ولو كان ملك  
صيدا فاحرم زال ملكه منه على الاصح ولزمه ارساله وفي شرح المنهاج اذا احرم وملكه صيد زال ملكه عنه ولزمه  
الرساله ولو لم يزل ملكا اذا لا يعود به الملك او في الهداية من احرم وفي يده او في قبض معه صيد فليس عليه ان يرسله  
وقال الشافعي يجب عليه ان يرسله لانه متصرف للصيد بما مسكه في ملكه فصار كما اذا كان في يده ولنا ان الصياد  
كما في البحر ومن في يده صيد ودواجن ولم ينقل عنهم ارسالها وبذلك جرت العادة الفاشية وهي من اصرى البحر  
الى اخرها بسطه وقال القاري في شرح اللباب لو اخذ صيدا في الحل وهو محرم لم يملكه وجوب عليه ارساله سواء  
كان في يده او قصده معه او في بيته ولو اخذه في الحل وهو حلال لم يملكه لم يخرج بالاحرام من ملكه  
ثم ان كان في يده لزمه ارساله على وجه لا يصح ملكه اي ان شاء بقائه في ملكه بان يرسله في بيته وان كان الصيد  
في بيته وكذا اذا كان في قبضه حال احرامه لاني في يده لا يجب ارساله على الصحيح وقيل لو كان القبض في يده يجب  
الرساله او قد بسطت في اقاويل هذه المسئلة لان فروعا مختلفة جدا من ذوال الملك عما في بيته وفي يده و  
وجوب ارسالها وقت ذوال الملك وغير ذلك مما تفرقت من القل على هذه الاقوال ولا يصح ان نقل من التفاق احد من  
الائمة الاراجية فاخر فمثل قال مالك في صيد الحيتان جمع حوت في البحر سواء كان ما لا يؤخذ بها قال ابن عبد البر  
كل ما يجمع من بحر او عذب قال القاضي والبيهقي البحران هذا عذب فرائد سائح شرابه وبذا مع اجاع ولا نهار  
جمع نروج الباء اجد من سكوتها وبه ورد القرآن قال المجاهد هو بحر الماء ومثله في رائي الفلاح فيبحر وسبحان وغيرهما  
والبرك كمنب مع بركة بحس الباء وسكون الراء هذا هو المشهور وقيل صاحب مطالع الاقوال يقول بهذا وقال بفتح  
الباء وكسر الراء فاصلا من البروك وهو الثبوت كذا في تهذيب النووي قال الموفقي في النسخ لا فرق بين حيوان البحر  
وبين ما في الانهار والعيون فان اسم البحر يتناول الكل قال خلد بن علي البيهقي البحران هذا عذب فرائد سائح شرابه لانه  
ولان النثر لقائه قابله لصيد البر قد حل على ان ما ليس من صيد البر فهو من صيد البحر او في شرح اللباب صرحوا  
بان ما في بشرا في ماء مستنقع او في عين فهو بحر وما شبه ذلك يحكم ان يكون اشارة الى المياه المذكورة اي كانت  
والجياض والعيون والالوج عند اشارة الى الحيتان والمخض صيد الحيتان وما شبهه من صيد البحر حلال  
لحرم ان يصطاده بنص القرآن قال تعالى اكل لحم صيد البحر وطعامه متاعا لكم الآية قال ابن قدامة اجمع اهل العلم على ان  
صيد البحر مباح للحرم اصطدا به واكله وبيعه وشرائه وكذا ما حكى الاجماع على ذلك فهو واحد من اهل العلم قال القفال  
في الفرق بين البري والبحري ان البري ما يصاد غالبا للنتنة والتفريع والاحرام يتا في ذلك بخلاف البحري فانه يصاد  
غالبا للاضطراب والمسكنة قل مطلقا قال البيهقي وفي شرح المنهاج لانه لا يضر في صيده فقد قال تعالى للساكنين  
ليكون في البحر ما لا يحجز وفي النسخ المصرية ما لا يحل للحرم أكله من الصيد اشارة المصنف بتفريق الترخيم  
الى الجمع بين الروايات المختلفة في الباب بعضها يدل على الجواز مطلقا وبعضها على المنع مطلقا وجمع بينهما المجهول  
يحمل روايات المنع على ما وجد فيه صنع من الحرم او صيد لاجله عند التقاليد به وروايات الاباحة على غير  
ذلك والى ذلك اشار المصنف بما ترجمته وتقدم لذلك الباب في اول الترجمة السابقة

مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبيد الله بن عباس عن الصعب بن جثامة الليثي انه اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حملاً واحشياً

[illegible]

وهو بالابواب او بودان فردة عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي

ان لم يحرر كان حيا ام ماتي اليها في شخصه وبره من ابن العربي اذ قال ولا ندر على الصعب حملا الا ان كان حيا فممن من روى رواية الحم قال ابن القيم في البدي اما الاختلاف في كون الذي يداه حيا او مماتا فممن من روى في اولي الخلفاء اربعة احاد بان المرسلات حقا فخرط الوافعة بعثه ضبطها اذ لفظها وذا بديل على حفظه للقصص من اهل الامم الذي لا يؤبره - اتفاقا في ان هذا صريح في كون بعض الحمار وانه قد مضى لا يرضى قوله ابدى له حملا بل يكن حملا على رواية من روى في التسمية بحم باسم الحيوان وهذا محال باه اللغة من التكاثر ان سائر الروايات متفقة على ان بعض من العاقله ما اختلفوا في ذلك البعض بان يورعه او يشقه او يولوا ومنه ولاننا من هذه الروايات اذ يمكن ان يكون الشئ الذي فيه العجز وفيه الرجل فصع التغير عند براءه وذا قد رجع ابن حبيب من قوله حملا ونسبت على قوله لم يحرر من مات وذا بديل على انه يمين له اذا ابدى له محالا صيغاته او ان تعقب هذا بما تقدم من الحافظ وغيره اذ اختلفت فيه من مال ابدى حملا فاجعل عانة الرواة من الزهري ومن قال من الزهري لم يحرر ومن تعقب ايضا ما كان الكوكب على رواية الترمذي ابدى له حملا وحاشا فخره عليه لا ياتيهم الاثمة من كونه صيدا لاجل النبي صلى الله عليه وسلم بل لما كان حيا كما امرهم في هذه الروايات ووجه ذلك انهم لم يكن علم لورده النبي صلى الله عليه وسلم بهما من قبل وانما صعدا لنفسه من لطم بعدوه الشريف احضره وقد ورد في بعضها ان كان لطم منه الدم ولا يكون سبيل الدم في اللحم والحضر والابصيل الدم من الحي والما ورد في بعضها اذ ابدى اليه حملا او رطلا فاجعل عانة من يقرن يقولون عندي مشاة لم اوشاة لمن لا يقولون راس لقر او راس قبل والمزاد نفسه مع ما في رواية الحم من ضعف الامم ومنهم من جمع بينهما جعل رواية حملا على التجر من اطلاق النكل على البزء كما بسطه الزرقاني وتقدم في كلام ابن القيم ومنهم من جمع بان الصعب احضر الحمار لم يحرر من قطع منه عضوا بخضرة النبي صلى الله عليه وسلم تقدم له من قال ابدى حملا اراد ان يولوا صيغاته ومن قال لم يحرر اذ ابدى حملا لانه لذي صلى الله عليه وسلم حكاها الحافظ وغيره عن القزبي احتمالا ومنهم من جمع بانه احضره لحي فطارد عليه ذكاه فانه بعض من حكاها الحافظ وغيره عن القزبي احتمالا قال الزرقاني تبعا لغيره بهذا الجمع قريب وفيه القاء اللفظ على المتبادر من الذي ترجع عليه البخاري اذ ابدى اللحم حملا وحاشا جيل يقبل ومنهم من جمع بالتخرد قال ابن بقال اختلاف الروايات يدل على انها لم تكن تقيية واحدة وانما كانت قصدا فخره ابدى اليه الحمار كله ومرة حمرة ومرة رجله لان مثل هذا لا يريب على الرواة فحيطه حتى يقع فيه التضاد في النقل والقصص واحدة كذا في الصحيحين وهو بالابواب او يفتح البزء وسكون الموحدة والمجمل بينه وبين الحنفية مما يلى الحديث ثلثة وعشرون ميلا وقد تقدم في فضل الحرم او بودان لفتح البواب وتشديد الالاحظة فالتفت فقولن موضع قرب الحنفية قال الحافظ هو اقرب الى الحنفية من الابواب فان امن الابواب الى الحنفية لاق من الحديث ثلثة وعشرون ميلا ومن الوردان الى الحنفية ثمانية اميال وبالشك جزم اكثر الرواة وجزم ابن اسحق واصلح بن كيسان عن الزهري بودان وجزم عمر وعبد الرحمن بن اسحق ومحمد بن عمرو والابواب والذي يلجئ الى الشك فيه من ابن عباس لان البزء في اخرج الحديث من طريق عطاء عبد بالشك ايضا ما في الفتح وسما في رواية البيهقي وغيره ان ذلك كان في الحنفية وفي الصحيحين روى القاضي اسمعيل عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن صالح بن كيسان عن حميد بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل حتى اذا كان بقدير ابدى اليه بعض حمار فردة الحديث ودوله الطحاوي برواية سعيد بن جبير عن ابن عباس ان الصعب بن جثنه ابدى للنبي صلى الله عليه وسلم حمار وهو يقول ليطر ما فردة ام فردة اى الحمار عليه اى على صعب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ انما اتفقت الروايات كلها على انه رده اليه الا ما رواه ابن وهب والبيهقي من طريقه باسناد حسن من طريق عمرو بن امية ان الصعب اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم حمار وحش وهو بالحنفية قائل من ذلك واكل النعم قال البيهقي ان كان هذا محققا فلما روى في قبل الحم قال الحافظ وفي هذا الجمع نظر فان كانت الطرق كلها محفوظة فلعله رده حيا كونه صيدا لاجله وردا لحم فانه لذلك واقبله اخرى حيث علم انه لم يبعد لاجله اذ زاد الزرقاني ويحتمل ان يحل القبول في حديث عمرو على حال روجه صلى الله عليه وسلم لم يكتف به وتؤيده انه جازم فيه في قوله ذلك في الحنفية وفي غير ما من الروايات بالابواب او بودان ا - قال فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي وفي رواية للبيهقي عن الزهري عند الترمذي فلما رأى ما في وجهه من الحراهيبة وكذا الامم خزيمة من طريق



**مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين انها قالت**  
**له يا ابن اختي انما هي عشر ليال فان تجلج في نفسك شئ فدع تعني اكل**  
**لحم الصيد يحكي عن مالك في الرجل لحرم يصاد من اجله صيد فيصنع له**  
**ذلك الصيد فياكل منه وهو يعلم ان من اجله صيد فان عليه جزاء ذلك الصيد كله**

من صيد من الحرم والمشهور من مذمبه عند اصحابه انه لا ياكل ما صيد لحرم معين او غير معين ولم ياتخذوا القول ثمان  
هنا قال ابو عمر وقال الدردير ما صاده حرم او صيد له اى للحرم ذو حكم حال احرامه او ذبحه حلال ليصنف به  
الحرم ميتة على كل احد قال الدردير قوله على كل احد اى بالنسبة لكل احد فلا يجوز اكله لحلال ولا لحرم ام -  
وعلم من هذا كلامه ما على في الحواشي البندية من مذمبه مالك في ذلك سهو من الناس وقال ابن قدامة في  
المغني وما حرم على الحرم كونه صيد من اجله اودل عليه او اعان عليه لم يحرم على الحلال اكله لقول علي بن ابي حمزة  
حلالا والحديث الصحيح بن جرامة حين رد النبي صلى الله عليه وسلم الصيد عليه ولم ينهه عن اكله ولا نه صيد حلال  
فانج الحلال اكله كما لو صيدهم وبلى ما يحرم اكله ثم اخبرنا عن الحديث اياه له لقوله صيد الحلال لكم ما لم تقبضوه  
او يصيد لكم وهو قول عثمان بن اذ قال اصحابه كلوا وما ياكل هو وقال انما صيد من اجله ولا نه لم يصيد من اجله فكل  
له كما لو صاده الحلال لنفسه ويجوز ان يحرم عليه وهو ظاهر قول علي لقوله الطحطبي حلالا ولقول النبي صلى الله  
عليه وسلم في حديث النبي صلى الله عليه وسلم اكله منكم اصداره ان كل عليه اشارة الى انما قالوا لا تقال فكلوه فمعه من اشارة  
واحدتهم فحرمه عليهم ام مالك ترجم اصحاب المحلى على هذا الحديث ما يقتضى الحرم من الدواب وذكر فيها هذا الحديث  
وما ياتي من اقوال مالك وليس بوجه فانما تعلق بها هذه الترجمة قالوه بانما ظفرت عليه جميع النسخ من ذكرها  
في ابواب الصيد كما ذكرناه من هشام بن عروة عن ابيه عروة بن الزبير عن عائشة ام المؤمنين انها قالت له  
اى عروة قال صاحب المحلى وقد سألنا عن لحم صيد لم يصد من اجله كذا زيد في اوله في جامع الاصول ام قلت كذا  
اخرجه صاحب التيسير رواية مالك عن عروة عن عائشة قالت له وقد سألنا عن لحم صيد لم يصد من اجله يا ابن اختي  
انما هي عشر ليال الحديث يا ابن اختي اسماء بنت ابى بكر رضى زوجها الزبير بن الحوام ووقع في النسخ البندية يا  
ابن اختي فهو مجاز فانما هي اى مدة الاطعام عشر ليال وذلك لما تقدم في البلال ابل كذا ان عبد الله بن الزبير اقام  
بكمرة تسع سنين ببل لبلال ذى النجدة وعروة بن الزبير معه ففعل ذلك فلم يبق مدة الاطعام الا عشر ليال فخرجها  
ان تلك مدة قصير والقبير من اكل لحم الصيد في هذه المدة لا يفتن به كبر مشقة فان كل الفتح والقوية والهاء الجمجمة  
واللام المشددة وجم اى تحرك ويروى بالحاء المهملة اى دخل في نفسك شئ تعني ان شئت في امر الصيد  
فدعه امر من دفع اى دفع ما يملك الى ما لا يملك تعني عائشة بقولها المذكور اكل لحم الصيد قال الباجي لم يفسر  
في الحديث ان كلاما في لحم الصيد ولكن اورد من الحديث ما حفظه ثم فسر ما فهم من مقصده وتيقن من معناه  
وقد روى ذلك مفسر في نسخ الحديث من حديث عبد الرزاق ان عروة قال سألت عائشة عن لحم الصيد  
لحرم فقالت يا ابن اختي انما هي ايام قلائل فما حالك في نفسك فدعه او يحكي عن مالك في الرجل لحرم يصاد  
من اجله صيد فان فاعل لقوله يصاد فيصنع بيتا مجهول له اى يحرم ذلك الصيد اى يطبخ ويأكل فيما لم يصد  
وهو يعلم انه كذا في النسخ للصحة في البندية ان من اجله صيد فان عليه جزاء ذلك الصيد كله لا يقدر اكله لان الجزاء  
لا يتبعه حتى وقيل مقدرا كله وقيل لاجزاء عليه لان الله تعالى جعله على قائل الصيد وهذا لم يقتل قاله الرزقاني وفي المحلى  
قوله عليه جزاء الصيد كله ربه قال الشافعي خلافا لما في حقيقته ام وقال الباجي انما يحرم اذا صيد من اجله صيد فاعل منه علما  
بذلك فان عليه جزاء فان لم يعلم بذلك فلا جزاء عليه رواه ابن المواز عن مالك ثم قال وقيل لاجزاء عليه لانه اكل ميتة  
الان يعلم قيل ذبحه فبذبحه على ذلك ايام ثم يذبحه فهذا عليه جزاءه وقال القاضي ابو الحسن ان وجوب الجزاء على من  
اكل من لحم صيد صيد من اجله علما بذلك استحسان على غير قياس والقياس ان لاجزاء عليه وبه قال اصح وهو قول  
ابن حنيفة وللشافعي في ذلك قولان احدهما وجوب الجزاء والثاني في لقيه ام وجزم الدردير بان الحرم اذا اكل من صيد لحرم

قال يحيى وسئل مالك عن الرجل يضطر الى اكل الميتة وهو محرم  
 الصيد الصيد فيأكله ام ياكل الميتة فقال بل ياكل الميتة وذلك  
 ان الله تبارك وتعالى لم يرخص للمحرم في اكل الصيد ولا في اخذ  
 على حال من الاحوال وقد ارخص في الميتة على  
 حال الضرورة

وغيره اكل منه فله الجواز ان كان الصائد حلالا وان كان الصائد محررا فله الجواز عليه فقط لا الاكل ولو كان الاكل محررا  
 وسواء كان الاكل هو الصائد وغيره اذ لا يتعد الجواز اذ لم يقتض ذلك بن قدامة اذ اكل المحرم الصيد ثم اكله فنهى القتل  
 دون الاكل ويد قال مالك والشافعي وقال عطاء والحنيفة يضمنه لاكل الضاوان اكل حصيد الاجل فنهى وهو قول مالك  
 وقوله الشافعي في القديم دخل في الجواز عليه لاكل الصيد لم يجب بالجواز كما لو تفتت ثم اكله ١٤ وكذلك حرم النوى  
 في المتاسك من اكل منه عصي ولا جواز عليه ١٥ وكذلك لاكل الصبي عند الحاجة يجوز عند يمين اكل حصيد محرم -  
 قال يحيى وسئل ينيان الجوز اكل مالك عن الرجل يضطر الى اكل الميتة يعني مفتتة الى حد يجوز له اكل الميتة  
 وهو محرم فيجب الميتة ويجوز الصيد ايضا الصيد فيأكله ام ياكل الميتة فقال مالك بل ياكل الميتة ولا الصيد والعصا وذلك  
 اي دليل ذلك ان النظر مما تركه في لم يرخص المحرم اي لم يرخص على الرخصة المحرم كما مضى في حكم الميتة في اكل الصيد  
 في اقتضه على حال كان في اكثر النسخ وفي بعضها في حال من الاحوال بل اطلق المانع في قوله عز اسمه ولا تقتلوا الصيد وهو محرم  
 الاية ولم يستثن فيه ضرورة ولا غيره وقد ارخص لاكل الميتة على حال الضرورة اذ قال عز اسمه الا ما اضطررتم عليه  
 قال قتادة في المن اضطر غير ما ع ولا علة فلا يتم عليه الاية وايضا فالصيد بقتله حرام الميتة بقتله ايضا ممنوع فكان في  
 منعان فيكون اشد تحريم كما بسطه اليماجي قال صاحب المحلى وهو قول ياني حنفية وثاني في اكل الضاوان لا يقدم الميتة على الصيد  
 لكن في الاشباه من البرازية الصيد المزروع اولى النفا فاقول لعل المراد الا في الحنفية والا فاما المسئلة خلافية عند الاثر وفيها  
 تفصيل عند المالكية كما بسطه الدودوي قال الدودوي بعد ما شرح كلامه وحكم ما ذكرنا ان الصيد ثلث الاول في الاصطلاح  
 الميتة عليه ما فيه من حرمة الاضطراب وحرمة الذبح الثانية الصيد المحي الذي صاده المحرم قبل اضطراره تقدم الميتة اليها  
 عليه ولا يجوز له ذبحه الا اذا ذبحه صار ميتة فلا فائدة في الذكاب هذا المحرم الثالثة اذ كان عنده صيد صاده وهو وغيره محرم  
 وذبح قبل اضطراره فقدم على الميتة ولا تقدم الميتة عليه ان حرمة صيد المحرم حذفت كما هنا خاصة بالارحام بخلاف  
 الميتة فحرمتها اصلية ١٦ وقال ابن قدامة واذا اضطر المحرم فوجد صيدا وميتة اكل الميتة وهذا قال الحسن والشافعي و  
 مالك وقال الشافعي وصح ما بين المذنب ياكل الصيد ولو كان ميتة مبيحة على ان اذا ذبح الصيد كان ميتة فساد الميتة  
 في القديم ويحتاج بايجاب الجواز وما يتعلق به من بينك حرمة الارحام فذلك كان اكل الميتة اولى الا ان لا يطيب نفسه  
 بالكلها في اكل الصيد كما لو لم يغيره ١٧ قلت ما حكم من الشافعي ما يراه كتب فروصه رغبة المحتاجين ويجب تقدم الميتة  
 على الصيد الذي حرم باورام ١٨ حرم ١٩ وفي شرح الاقناع وهو مضطربة وميتة احرام باورام ٢٠ ميتة فقتلت الميتة  
 قال الجوزي في ما مضى لان المحرم ممنوع من ذبح الصيد مع ان ذلوه ميتة القضاة ٢١ فقتلوا وقال ابن الجوزي لو اضطر  
 محرم الى اكل الميتة او الصيد ياكل الميتة لا الصيد على قول زفر لتجد جهات حرمة عليه وعلى قول ياني حنفية ولو لم يصب  
 يتناول الصيد ولو دى الجواز لان حرمة الميتة اغلق الا ترى ان حرمة الصيد تنفع بالخروج من الارحام يبي موقوتة بخلاف  
 حرمة الميتة فلهذا ان يقتل اخف احقرتين دون اغلقها او الصيد وان كان فخطي الارحام لكن عند الضرورة يرفع الخطر  
 فيقتله ويأكل منه يؤدى الجواز كما في النسيب وفي فتاوى تافهين ان المحرم اذا اضطر الى ميتة وصيد فالميتة اولى في  
 قول ياني حنفية ومحمد وقال ابو يوسف والحسن يذبح الصيد ولو كان الصيد ولو كان الصيد ولو كان الصيد ولو كان الصيد  
 قلت واختلف اصحاب الفروع في ذلك ففي شرح اللباب ولو اضطر المحرم الى الصيد والميتة يتناول الصيد  
 لان حرمة اكل الصيد ما اختلف فيه من اصله بخلاف اكل الميتة فالصيد اكل في الجملة من الميتة لاسيما وبما قبل  
 لتلك كما في الكفاية ٢٢ وفي الدر المختار ولا يقدم الميتة على الصيد قال ابن عابد بن ابي في قول ياني حنفية ومحمد وقال ابو يوسف  
 وحسن يذبح الصيد والقوت على الاول كما في الشريعة ولا يذبح في البحر الضاوان في اكل الصيد اذ كان جرحتين

**قال مالك وأما ما قتل المحرم أو ذبح من الصيد فلا يحل أكله لحلال ولا لحرم لانه ليس بدنكى كان خطأ أو عمد أفاكله لا يحل قال مالك قد سمعت ذلك من غير واحد**

الاكل والقول وفي اكل الميتة استحباب حرمة الاكل فقله الخلاف في الاولوية كما هو ظاهر قول المحرم من الخاتمة فالميتة أو ما  
وتقدم قرية من الاشياء من البرازية الصيد المذكور ادى الاتفاق قال مالك وأما ما قتل المحرم أى صاد المحرم صيداً  
أو ذبح من الصيد الذى صاده غيره قال النضر بن عاصم حرمت ميتة الصيد من كل وجه أو ذبحه ولو وجد حاله أو  
ذبحه وإن لم يصده ميتة على كل احد اذ فلا يحل أكله لحلال ولا لحرم لانه ليس بدنكى بل ميتة قال لياحى وهو قال لا يفتنه  
وهو احد قولى الشافعى وله قول آخر ان غير القاتل يأكل منه اذ قال ابن قدامة واذا ذبح المحرم الصيد صار ميتة يحرم  
أكله على جميع الناس وهذا قول حسن والقاسم وسالم ومالك والأوزاعى والثقات فى إسكان صاحب الراى -  
وقال الحكم والثوري والبطون لا بأس بأكله وقال ابن المنذر هو ميتة ذبيحة السابق وقال عمرو بن دينار أبو لب غنمى  
بأكله لحلال وحكم من الشافعى قول تقدم أنه يحل لغيره الأكل منه اذ قال الحافظ فى الفتح المقتضى الأكثر على تحريم أكل  
ما صاده المحرم وقال حسن والثوري والبطون لا يفتنه يجوز أكله وهو كذبيحة السارق وهو ذبيحة للشافعية اذ كان خطأ  
أو عمدًا فان ذلك سواء فى المقتضى قال الحسن قتل الصيد فى حالة الاحرام حرام بلا خلاف ويجب الجزاء أو يقتله لقوله تعالى  
ولا تقبضوا على الصيد وتترحموا ومنه ذلك كان القاتل ناسياً أو عاملاً ومبتدئاً فى القتل أو ما لذلك الصيد معصوم بالانكاف  
كوارثه الاموال فيستوى فيه الاحوال وقيل لا يفتنه فى الآية المذكورة اما لان مورد النص من غير عمد وان الاصل فصل الصيد  
لأنه مطلق به للتعليل وقال الزمى يزل الاحتباب بالعمد ميتة السنة بالخطأ وقال مجاهد المراد بالمتعمد القاصدا الى  
قتل الصيد الناسى للاحرام فاما المتعمد لقتل الصيد مع ذكره لاجرامه فذاك امره اعظم من ان يفتن وقد بطل احرامه وهو  
مذنب غريب اذ قال الحافظ قال ابن بطال القتل انما يفتن من اهل الجاهل اهل العراق وغيرهم على ان المحرم  
اذا قتل الصيد عمداً أو خطأ فعليه الجزاء وحال اهل الظاهر وهو ثور وابن المنذر من الشافعية فى الخطأ وتسكوا  
بقوله تعالى لا تقتلوا من مفهومان ان الخلفى بخوفه وهو احدى الرويتين عن احمد وعكس الحسن ومجاهد فقال لا يجب الجزاء  
فى الخطأ ودون العمد يقتضى الجزاء بالخطأ والتعقبة بالعمد وجنايب الجزاء على العادل مرة فان عاد كان اعظم  
لائمه وعليه العقبة لا الجزاء قال الموفى فى المقتضى لا يقتل احداً فالتفت فى وجوب الجزاء على العادل غيرهما اذ قال الباقى طاب  
كثير من اهل العلم ان الناسى للاحرام المتعمد يقتله من جملة العادلين وما ذكرناه وجه صحيح لانه ليس بالقاتل اعلى من القاتل  
لم يقتض ناسياً للاحرام ولا ذكراً لا يجب ان يحل على عمومه وقد ذكرنا ذلك داود ويقول لا شىء على من نسى الاحرام وقد  
القتل ولا يفتنه عليه لا سيما مع قوله بالعموم وما الخلفى بالقتل فوجب لى الآية ذكر فلا معنى للاحتجاج بالآية على نسيات الجزاء  
فيه ولا تعقبة لمن يقول بدليل الخطأ ونحن لا نقول به ولا داود وقال ابن شهاب يحسب على العادل الجزاء بالآية و  
على الخلفى بالسنة يمينان اذ لا حكم لخصى فى الآية وقد قال القاضي ابو يعنى قُبِتَ حكم الخلفى بقوله الخلفى حرم عليكم صيد البر ما يحرم  
حرماً فعمد بذاته انظر اقال الحليان فى احكام القرآن فيه ثلثة اوجه الاول قول الجمهور تجمعه الاحكام سواء قتله  
عمداً أو خطأ فعليه الجزاء وهو قول عمر وثمان والحسن وملاية طائفة ومالك والثقات فى ما روى من ابن عباس انه كان لا يراى فى الخطأ  
شيئاً وهو قول طاووس وعطاء وسالم والقاسم واحد قولى مجاهد والثالث ما روى عن مجاهد قال اذا كان عادداً لقتله  
ناسياً للاحرام فعليه الجزاء وان كان ذكراً للاحرام عادداً لقتله فلا جزاء عليه وفى بعض الروايات قد تقدم حجر وعليه الهدى  
وروى نحوه من الحسن اخفق رابطة السيوطى فى الآثار فى ان العمد والخطأ سواء فى وجوب الجزاء قال القسطلانى والذى  
عليه الجمهور من السلف والخلف ان العادل والناسى سواء فى وجوب الجزاء فالقرآن دل على وجوب الجزاء وعلى  
تأنيبه بقوله تعالى لا يذوق وبال امره ومن عاد فنتقم الله منه وجاءت السنة فى احكام النجى على الشرع عليه وسلم  
واصحابه بوجوب الجزاء فى الخطأ لكن المتعمد ماؤم والخلفى على ماؤم اذ فأكله لا يحل اى لاحد لانه ميتة قال مالك وقد تقدمت  
ذلك من غير واحد من العلماء اشارة الى انه لم ينفرد بذلك وزيادة اشبهت من مالك ممن كنت اقتدى به واختم  
مدليل على انه اخذ ذلك من شائخه وقد تقدم ان جمهور السلف والخلف على ذلك

# قال مالك في الذي يقتل الصيد شرياً كله انما عليه كفارة واحدة مثل من قتله ولم ياكل منه اهر الصيد في الحرم

قال مالك في الذي يقتل الصيد ثم ياكله انما عليه كفارة واحدة مثل من قتله ولم ياكل منه قال الرباعي وبذا كما قال ابن من قتل الصيد فقد وجب عليه جزاءه لقتله اياه فان اكل منه بعد ذلك فلا جزاء عليه غير الجزاء الاول وهو الذي وجب بالقتل وبهذا قال الشافعي واليويسفت وعمره وقال ابو حنيفة في قتله جزاء كالمثل وفي اكله ثلثين مائلاً وقال عطاء من ذبح ضياعاً اكله فخلية كفارتان او قال ابن قدامة اذا قتل الحرم الصيد ثم اكله ضمنه للقتل حلت الاكل وبه قال مالك والشافعي وقال عطاء والبخاري يضمنه لاكله ايضا او قال المزني لا غلات لمن رزق من رزق قتل الحرم انما عليه حد واحد وكذا الحرم يقتل الصيد في الحرم بمقتضى عليه حرمة الاحرام وحرمة الحرم انما عليه جزاء واحد عند الجمهور قاله ابو عمر ا قلت فليعلم منه ان لا يكره الجزاء في قتل الصيد واليهما وقد قال الرباعي اذا عاد الحرم لقتل الصيد او كثر منه لزمه الجزاء كلما عاد وكثر منه قتل الصيد وبه قال ابو حنيفة والشافعي وهو قول عمر بن الخطاب ومسيدين بجبر والحسن البصري واليه رجح عطاء وقال ابن عباس لا جزاء عليه الا في اول مرة فان عاد ولم يحكم عليه جزاء وبه قال مجاهد والشافعي والبخاري او كانت خيرة بان الاكل فعل مستقل والقتل فعل ملحوظ بخلاف تكرار الصيد في الكفاية فان اكل الحرم الذابح من ذلك شيئاً فليس قيمة ما اكل عند الرباعي حنيفة وقال ليس عليه جزاء ما اكل وان اكل منه حرم آخر فلا شيء عليه في قولهم جميعاً لانه بذه مية فلا يلزمه بالكلية الا الاستفطار وصار كما اذا اكله حرم غيره ولا في حنيفة لان حرمة ما اعتبر كذا مية كذا مية اعتبار انه محذور احرامه لان احرامه هو الذي اخرج الصيد من الحلية والذابح من الالبية في حق الذبوة فصارت حرمة التناول بهذه الوسائط مضافاً الى احرامه فحلت حرم آخر لان تناوله ليس من محظورات احرامه او قال القاري في شرح الشافعي بذه الحلال اذا اكل بعد الجزاء او ما اذا اكل قبله فبطلت قيمة ما اكل في الحرم وانفاقاً كما بهذا قال عامة مشايخ اهل الهداية وغيرهم وحكم القاري في شرح التلخيص من الجيرة قبل سبعة الحلال ايضا وقال القردوي لا روية في بذه المسئلة فيجزون ليعتال يلزمه جزاء آخر ويجوز ان يترد افعلاً او قلت لكن الهامة على الاول قال ابن الهمام جمعت قول صاحب الهداية فحلية قيمة ما اكل عند الرباعي حنيفة يعني سواء ادى ضيق المذبح قبل الاكل او لا غير انه ان ادى قبله ضمن ما اكل فليجده بالخاء مبلغ وان كان اكل قبله دخل ضمان ما اكل في ضمان الصيد فلا يجب له شيء بالقرعة له وقال العيني في النهاية تحت قول صاحب الهداية وقال ليس عليه جزاء ما اكل وبه قال الشافعي ومالك والجمهور واكثر اهل العلم بما في المحلى بعد ذكر قول الامام مالك المذكور وهو يقول ان حنيفة ومن عطاء عليه الجزاء وقيمة ما اكل اذا اعطى جزاء ثم اكل منه رواه ابن ابي شيبة او ليس بوجوبه فان الاماميين ابا حنيفة ومالك لا يترد افعلاً في بذه المسئلة واستدل البعض بضعفة لقوله لئلا يذوق وبال امره فقال يحتج به لا في حنيفة في الحرم اذا اكل من الصيد الذي لزمه جزاء ان عليه قيمة ما اكل يتصدق به لان التردد لا يخرج اوجبه عليه الغرم ليتصدق وبه قال امره باخراج بذه القرد من ماله فاذا اكل منه فقد رجح من الغرم في مقدار ما اكل منه غير ذابح بذلك وبه قال امره لان من غرم شيئاً وانفق مثله لا يكون ذابحاً وقال امره اهر الصيد في الحرم قال الموفقي في المغني صيد الحرم حرام على التحلل والحرم ولا يصلح في تحريم صيد الحرم النص والاجماع اما النص فمروي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرم من الله لغيره فيه ولا يضر صيد ما يقتل عليه ولا يمسح المسلمون على تحريم صيد الحرم على التحلل والحرم وما يحرم ويضمن في الاحرام يحرم ويضمن في الحرم وما لا فلا الاثنتين احداهما القتل ففصل في قتله في الاحرام وهو مباح في الحرم بلا اختلاف وانما في صيد البحر مباح في الاحرام لغير طلال ولا يملك صيده من ابار الحرم وعيون وكبره جابر بن عبد الله ليعوم قوله صلى الله عليه وسلم لا يضر صيد ما ومن احمد رواية اخرى انه مباح او مختصراً في تحفة المحتاج يحرم اصطياد كل ما يول برى وحشى حال كونه ذلك الاصطياد الصادق بكون الصائد وحده او المصيد وحده او لانه كالمسكة ومداينه الحرم المكي ولو على التحلل اجماعاً ولكني عن تغية فقيهه اوسله انه قال قال الرباعي فان قتل الصيد في الحرم حلال او حرام فحلية الجزاء وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال القاضى ابو الحسن





# الحكم في الصيد - قال مجيحه قال مالك قال الله تعالى

وقال مالك وجه القول الاول ان الحرم محرم ودون فائده تحديه ان ما خرج من محرمه فان كفر فحكم الحرم وجه القول الثاني ان تحديه ليس بمحموم على غايته حتى لا يكون بين الحل والحرم شئ من جملة الا الحظ البين الواضح واذا كان الامر على ذلك وجب الاحتياط فيما قرب ليتيقن استيفاء حرمة الحرم ثم قال وقوله اما الذي يرسل كلبه على الصيد في الحل فانه اذا كان الصيد والعصا في الحل احداهما ان يكون بالقرب الحرم والثاني ان يكونا على بعد منه فان كان بعيدا من الحرم فادرس كلبه على الصيد فادخله الكلب في الحرم وقتله فيه او قتله في الحل بعد ادخله الحرم واخرجه منه فادخله لا يول كلفه وقهرم حرمة الحرم محرم اصطفاوه واكله ولا جزاء على الصائد لانه لم ينتهك حرمة الحرم (فرج) الصيد بها فقلب على نفسه ان الكلب لا يفتحه به وان سدد رقبته قبل ذلك لا يرجع عنه وقال ابن الماجشون ان البعوض الحرم بمقدار ما لا يمكن الصيد فيه ليسكون من في ذلك الموضع من الحل وقوله الا ان يكون ارسله عليه ويوقر قرب من الحرم ثم يرسله ان ارسله بالقرب الحرم ممنوع فذلك يحتل به جميع احكامه ان يكون على ما قاله ابن الماجشون ان له حكم الحرم فالثاني ما قاله اشهب ان ذلك على معنى الاحتياط والاعتناج من التفرغ بالرسالة حاج على صيد قرب الحرم فلا يملكه الله الحرم اذ هذا وليطالب بالحي في اقبال هذه الفروع في جامع الفتية ايضا وقال الدردير في سبب ما حل محل والرسيم بالحرم فجازوه واصاب صيدا فاعل وقتله فغلب الجواز وكلف بالحرم فادخله فيه واخرجه منه فقتل خارج فاجزء ولا يول في الحل ولو قتله خارج قبل ادخله الحرم فبطل ولا جزاء عليه اما لو ارسله من بعيد بحيث يظن انه ياد الصيد قبل الحرم فادخله فيه وقتله فيه او اخرجه وقتله خارج فاجزء ولا يول رى من الحرم على صيد في الحل فاجزء ولا يول على المشهور نظر الامتداد والرمية وهو قول ابن القاسم ومطالبة قول اشهب وعبد الملك اذ يول ولا جزاء فيه نظر محل الصادة اولى من الحل كرم فاجزء ولا يول انما قالوا من الدرس في وقال الموفق في المنفى اذ رى المحلل من الحل صيدا في الحرم وقتله او ارسل كلبه عليه وقتله ضمنه وبهذا قال الثوري واثبني ابو الوفاء بن المنذر صاحب الراي وحكي ابو الخطاب عن احمد بن حنبل في اخرى لا جزاء عليه في جميع ذلك لان القاتل حلال في الحل وبهذا يصح فان الذي يصطد الله عليه وسلم قال لا يفر صيدا ولا يفرق بين من يورى في الحل والحرم وقد اجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم فوجب ان صيده ولان صيد الحرم معصوم محله حرمة الحرم فلا يخص تحريمه في الحرم وان الحكم وان انكسرت المحلل فري من الحرم صيدا في الحل او ارسل كلبه عليه فلا ضمان عليه قال احمد بن ابراهيم ان كلبه في الحرم فصاد في الحل فلا شئ عليه وحكي عنه رواية اخرى في جميع الصور يضمن ومن الشئ ثبني ما يدل عليه ولان الاصل حل الصيد فحكم صيد الحرم بقوله صلى الله عليه وسلم لا يفر صيدا ولا يجمع صيد ما عداه على الاصل ولان صيد حل صاده حلال فلم يحرم كماله لو كان في الحل ولان الجواز اذا انما يجب في صيد الحرم او صيد الحرم وليس بهذا واحد بخلافه وقال القاري في شرح الباب لوري حلال من الحرم صيد الحل ضمن فلا فائده فيه وكذا ضمن لوري من الحل الى صيد في الحرم ولوري صيدا في الحل فرب فاصابه السهم في الحرم ضمن وفي البدائع والحدادي قال محمد وهو قول ابني حنيفة فيما اعلم وقال الكرماني عليه الجواز ولا يول وبه المشايخ بكتابة من اصل ابني حنيفة روى لان فنده الصخرة في الرمي حاله الرمي دون حالة الاصابة في جميع المسائل الا في هذه المسألة احتياطي وجوبها فنهان لانه اجمع فيه جهة الموجب والمستط فترجع جانب الموجب احتياطا وصرح في المبسوط انه لا يلزم جزاء ولكن لا يميل تناوله على هذا الرسال الكلب ولورماه في الحل واصابه في الحل فدخل الحرم فمات فيه لم يمين عليه جزاء ولو كان لا يميل اكله احتياطا وفي الجبر محل اكله قياسا وبوجه استحسانا ولو كان الرامي في الحل والصيد في الحل لكان بينهما قطع من الحرم فمرفها السهم كشي عليه ولا يأس باكله ايضا لان الرمي والاصابة حصلا في الحل ومرفها السهم في الحرم اذ لم يصيب الصيد لا يكون اصطفايا اذ في الحرم كذا في المبسوط (١) الحكم في الصيد يعني بيان ما يحكم به في جزاء الصيد واداء المصنف بالاية الشريفة لانه الاصل في اثبات الجزاء وبما يملك حكمه وجامع من لقوله كثيرة في الباب فقال قال مجيحه قال مالك قال الله تعالى في سبب نزوله قال مقاتل في قصصه كان ابو اليسر واسمه عمر وبن مالك الانصاري محرما في عام الحديبية لعمرة فقتل حمارا وحش فترلت وقال ابن اسحق وموسى بن عقبة واخرون جزلت في كعب بن عمرو وكان عمر في عام الحديبية فقتل حمارا وحش كذا في بعضي

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ

يا ايها الذين آمنوا لا تقتلوا الصييد قال الرازي في الكبير في المراءى بالصييد قولان الاول انه الذي توحش سواك ان  
تأكله او لم يكن فضله هذا الحرم اذا قتل سببا لا يكل منه ولا يجازى به قيمته شاة وهو قول ابى حنيفة وقال  
زفر بن حبيب بالغاما بلغ الثاني ان الصييد هو ما يكل منه فضله هذا لا يجزى الصنمان في قتل السبع وهو قول المشافعي  
وسم ابو حنيفة انه لا يجب الصنمان في قتل الفواسي الخمس حجة الشافعي في القتل والجرم والقران فكان الصييد  
ما يكل اكل لقوله تعالى بعد هذه الآية اكل لكم صيد البحر وطعامه متاعا والصيد وحرم عليكم صيد البر ما دتم حرما  
فبذلك يقتضي حل صيد البحر بكليته وحل صيد البر خارج الاحرام فثبت ان الصييد ما يكل اكله والسبع لا يكل اكله  
فوجب ان لا يكون صيدا واذا ثبت ان ليس بصيد وجب ان لا يكون مضمونا لان الاصل عدم الصنمان فكلنا  
العمل به في ضمان الصييد يحكم هذه الآية فبقي ما ليس بصيد على وفق الاصل واما الجوز فهو الحديث المشهور خمس فواست  
لقتل في الحل والحرم والاستدلال به بوجهه بسبب الرازي منها انه ورد في رواية والسبع الضاري وبني نفس  
في المسئلة ثم قال وجه ابى حنيفة ان السبع صيد لقول الشافعي لم يمت تربيته فاصطيد ولقوله على بن  
صيد للملك ارباب وخالب في اذا ركب صيدى الاطال به وال جواب ان دلالة الآية لا تجزى بها مشعر بمحلول  
ومشعر على رزق غير وارد لان عندنا التغلب حلال ام يقول الشافعي قال احمد كسر صرح في فروعه قال الموطأ  
الصييد ما جمع ثلثه اشياء هو ان يكون مباحا اكله لما كمل له متمم يخرج بالوصف الاول كل ما ليس بما ياكل بالجزاء  
فيه كسباع البهائم والمستحب من الحشرات والطيور وسائر الحرامات قال احمد انما حصلت الكفاية في الصييد  
الحلل اكله ام يقول الحنفية قال مالك قال الزرقاني اريد بالصييد ما يكل لحمه والالا المستثنيات عندنا ملك  
وقيل للمراءى يكل لحمه لانه القالب فيه حرام قال الباوي والدليل على ما نقوله قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر  
ما دتم حرما والصييد اسم واقع على متوحش يصطاد سواك ان ياكل لحمه او ياكله او يكل ولذلك يصح ان  
يقال اصطاد قتلان سببا كما قيل اصطاد طيما ام وفي ابدان الصييد هو المتمتع المتوحش في اصل الخلقة  
قال صاحب العناية لا فرق في الصيدين المملوك والمباح والمأكول وغيره لتناول اسم الصييد ذلك كله ام  
وامم حرم في محل نصب على الحال من فاعل لقتلوا وحرم جمع حرام يقال رجل حرام وامراه حوام واختلف  
المفسرون في قيل معناه وقد اخرجهم باحد التفسيرين وقيل دخلت في الحرم وقيل هما مردان والثالث احتاره  
الغفهاء والقدم في اول الباب ان لم يسمع آخر وهو الدخول في الشهر الحرام وليس بحراده بتنا بلا خلافات ومن قتله  
بعد ثلثي ذكر القتل دون الذبح للتقسيم قال الزرقاني والبيضاوي وغيرهما قال الجصاص في احكام القرآن انه  
يدل على ان كل ما يقتل الحرم فهو غير ذكي لانه تعالى سواه قتلا والقتول لا يجوز اكله واما يجوز اكل المذبوح  
ما ذكي لا يسمى مقتولا وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم خمس يقتلن الحرم في الحل والحرم دل على ان هذه الخمسة  
ليست بما ياكل لانه مقتول غير ذكي ولذا قال اصحابنا لمن قال نشر على ذبح شاة ان عليه ان يذبح ولو قال نشر  
على قتل شاة لم يذبح شي ام وبذلك احد الابحاث المهمة في هذا اللفظ والثاني ما قال الجصاص ان قوله تعالى  
من قتله ينتقل الى احد الجاحذة اذا قتلوا في الجاهز او اقام على كل واحد من يتناول كل واحد على حياله في  
الجاب جميع الجزاء عليه والدليل عليه قوله تعالى من قتل مونا خطأ فتم برقية مومنة قد اقتضى الجاب الرقية  
على كل واحد من القاتلين الى آخره بسببه مفضلا والمسئلة خلا فية سببا في بيانها بعد تفسير الآية في قول  
مالك الامر عندنا ان من اصاب الصيود ويحرم حكم عليه بالجزاء والثالث ما قال الرازي في التفسير الكبير ان قوله  
تعالى لا تقتلوا الصيد المتح من القتل ابتداء والمخ ملة قتلها ليس لان من يتعرض الى الصيود ما دام حرما لا بأس به  
ولا بالجواز من اللباب والطيور سواك ان صيد اكل والحرم ام والراجح ان الكناية راجعة الى الصيود وهو بوجه  
يتناول جميع الاذع بوجه الجوز في وجوب الجزاء في جميع الازرع الصيود خلا قالوا ود قال الموفق لا خلاف بين الرازي  
في وجوب ضمان الصيدين الطير الا ما كلى من دواود لا يضمن ما كان اصغر من الحمام لانه لتالي قال في جزاء مفل  
قتل من النعم وبذلك لا شئ له ولنا نعم قوله تعالى لا تقتلوا الصيود وانتم حرم ام وسماحي بيانه في قية ما يصيب

منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم

من الطير والوحش منكم متعلق بمخدود وقبح حاله من قائل قوله اي كائناتكم مستهزاة حال من الهذا وقدم ان قديرهم ليس للاحرار عند المهور خلافا لابل الظاهر في احوالهم جردا من قائل من انهم يهنأه مسائل مفيدة -  
الاولى في القردة والخنزيرين بر جردا ملائتين وتخص مثل على ان جردا مصدر مضاف لمفعول متعديا وهي قراءة نافع وابن كثير وابن حار والي ومروقة والباقون جردا وما رفع من قوله على الابتداء والجر مذكور وان جردا مبتدأ مذكور وفي اجل قال الواحد لا يستحق اضافة الجردا الى النمل لان عليه جردا المقتول لا جردا ومثله فانه لا جردا عليه لما لم يقتله وقال في وكذلك بعثت القردة بالاضافة عند جماعة لها توجب جردا ومثله الصبي المقتول قال وللاختلاف الى هذا الاستبعاد فان اكثر القردة عليها وقد اجاب الناس عن ذلك بما جردا سيديع معا ان جردا مصدر مضاف لمفعول متعديا ولا يصل عليه جردا ومثله باقتل اي ان يجزى مثل يقتل ثم انضمت كما تقول جربت من ضرب زيد ثم من ضرب زيد ذكر ذلك الخنخري وغيره ومثاله مثل في ردة قوله تعالى ليس كمثل شرعي ومثاله الاضافة بما نية ١١ وفي الجلالين عليه جردا ومثله باقتل من الضم قال صاحب الجمل قديم من الضم حال من مثل اوصفه له واخبره ان من المبتدأ الذي قدره مثل باع ١١ وفي المدارك من الضم حال من الضمير في قتل اذ المقتول يكون من الضم اوصفه لخر اء ١١ وسما في كلام صاحب البداية ان المراد باقتل من الضم الوحشي والاختلاف في المراد بالمالحة وهي باعتبار الحقة والمينة عند ملك والاشد في باعتبار القيمة عند ابي حنيفة فقال يقوم الصبي حيث صديفان بلغت ثمن بدرى يخبر بين ان يبري ما قيمته قيمة وبين ان يشترى بها لها ما في كل مسكين نصف صاع من ثمر او صاعا من غيره وبين ان يبري من طعام كل مسكين ثوبا وان لم يبلغ ثمنه يخبر بين الطعام والوصف كذا في البيضاوي قلت وبالدول قال احمد كابر لسطه الموفق في الضم وقال اجمع الصائبة على النمل فخل عمر ومثاني وعلى زيد بين ثابت وابن عباس ومحمية في النجاة بدنه وحكم ابو حنيفة وابن عباس في حرار الوحش ميونة وحكم عمر بن عبد بن جرة وحكم عمر بن علي في القربا في افي حكمها بذلك في الامانة والاختلاف والبدلان الملقاة دل ذلك على ان ليس على وجه القيمة والاندول كان على وجه القيمة والاجرة اوصفه النمل التي تحفظ بها القيمة ١١ وبرية او احرار لم ينقل عنهم السؤال عن ذلك حال الحكم والتمس حكمنا في الحكم لاشارة ولا يبلغ قيمة شاة في الغالب ١١ وقال البايجي ما لم يعل على صفة القول الاول قوله تعالى في المثل باقتل من الضم فوجه الدليل من الآية ان قوله تعالى في يقتضيه مثل المقتول من الضم بوجه القيمة لا ينطلق عليها مثل المقتول لانه ولا شرعا وانما المثل باقتل به ١١ وشبه الضم بالقيمة البدنية من جهة الخلقة وغالبا لا يفتاها ما يمينه الله تعالى لقوله هدايا بلع الكعبة وبذا المعنى اجماعا كما ان به ديا وبذا الوجه اختصاصه بالمثل من الضم ويلينا من جهة السنة لرواه جابر بن روثا في الفصيح بخش والاضاحاج الصحابة فانه يقتضي بذلك في اقل مختلفه واذان الموقرة تختلف فيها الضم من حكم احد ان قيمة البدنية اكثر من قيمة النجاسة وشاعت تضادها في ذلك في الاقان والاصار لم يعلم لهم مخالفت ولا منكر فكم غفلت ادا اجماع ١١ ولبط الحنفية في الكلام على هذه الاقايل ولانها مختلفة جدا ليس في شيء من ذلك في آخرها لما بحث ولا كذا في الضم بينها بالمثل على تغير القيمة باختلاف الزمان وقال البصيص روثا في الجاهل عن عطاء وجها بد ١١ ابراهيم في المثل ادا القيمة ودر اجماع ١١ وقال ابو السواد ان النمل واجب المثل والمثل المطلق في الاحتياط وانه واجماع الاصل والعقول مراد به المثل صورة ونسبة والمثل معنى والمثل صورة بلا معنى فلا اعتبار له في الشرع اصلا واذ لم يكن ارادة الاول اجماعا فحينئذ ارادة الثاني تكون مبهوذا في الشرع كما في حقوق العباد الا ان في ان المالكة بين افراد تورع واحد مع كونها في غاية القوة والظهور لم يجز بالشرع ولم يحصل الحيوان عند اختلاف مضمونها فاجروا من نوعه ما حصل له في عامة الاوصاف بل مضمونها القيمة من ان المضمون عليه في امثاله انما هو المثل قال تعالى فانه واطيعه مثل ما اعتدى عليهم فحيث لم تغير تلك المثلثة القوية مع ليس معرفتها وسهولة مراعاتها فلان لا يجزى ما بين افرادها ولا في مختلفه من المثلثة الضعيفة الخفيفة مع صعوبة ما خذوا وتفسر لها فظة عليها الى واخرى ولان القيمة قد اريدت فيما لا نظير له اجماعا فلم يبق فيه مراد اذ لا عمر الملتزم في مواضع الاتهام ولم يروا لم يروى ليجاب النظر باعتبار القيمة لا باعتبار الرصين ثم الوجوب الاصلي للجنة وبالجزء والمثل المقتول انما هو قيمة لكن لا باعتبار ان ليعر الجاني اليها فيصيرها الى المصلحة

استدأ بيل باعتبار ان يجعلها مصيرا فمقدورها احدى الحاصل الثلاث فمقيسها مقابها الى آخرها بلسطة - وفي  
 البداية الجراء ومن الى حنيقة واني يوسف ان يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه اذ في القرب لمواضع  
 اذا كان في برية فيقوم ذوا عدل ثم يوحى في الغداة ان شاء وابتاع بها بديا وذهب ان يصف بها وان شاء  
 اشترى بها طعاما وتصدق على كل سكين نصف صاع من بر لوصاغان من كل واد من شاء صام وقيل نحو الشاة  
 يجب في الصيد النظر فيما له نظير في القلي مشاة وفي الارنب عناق وفي اليربوع جعرة وفي النقي بخت اربعة ابر  
 وفي الخامة بدنه بقوله تعالى في حمار مثل ما قتل ومثله من النعم بالشيء المقتول صورة لان القيمة لا تكون لها  
 والصحية اذ هو النظم من حيث الخلقة والمتنظر قبل صله الله عليه ولم يضع صيد فيه رشاة وليس له  
 نظير عند محمد بن حبيب فيه القيمة مثل الصغور والحمام واشباهها واذا وجدت القيمة كان قوله كقولها والاشافي  
 يوجب في الحماره شاة ويشيت المشاة بينهما من حيث ان كل واحد منهما الجيب ويهدر ولا في حنيقة وفي ليو  
 ان المثل المطلق هو المثل صورة ومنه ولا يمكن الحمل عليه فحل على المثل معنى كونه مجهولا في الشرع كما في حقوق  
 الدنيا او كونه مراد بالاجزاء او لما فيه من القيمة ومنه ان الخصيص والاروا النص والله اعلم في اوجهه وقيمة ما قتل من  
 النعم الوحشي واسم النعم يطلق على الوحشي والابالي كذا قال ابو عبيدة والاصحى والمرد ياروي التقدير بدول  
 الجباب المصين قال صاحب الحنابلة قوله والمرد ياروي جواب اي عن مسئلة يعني ان الجباب الذي صله الله عليه  
 وسلم والصحية في هذه النظار لم يكن باعتبار اجبا لها ولا مماثلة بين الضبع والشاة خلقة - ولما كان باعتبار  
 التقدير بالقيمة الا انهم كانوا يارباب المواسي فكان الاداء عليهم منها اليسر وهو نظير قول علي بن ابي طالب في ذلك المقهور  
 ليكن النكلام بالانعام والحمارية بالحارية والمرد القيمة او وقال الجيلي اصح ابو حنيفة فيما ذهب اليه بالمقتول و  
 الاثر اما المقتول فهو ان الحيوان غير مضمون بالمثل فيكون مضمونا بالقيمة كالمملوك ومثل القيمة قيمة لان المثل  
 المطلق هو المثل صيغة ومنه فاذا اخذ ذلك محل على المثل المعنوي وهو القيمة والمال لا فهو ما روي عن ابن عباس  
 انه فسر المثل بالقيمة فحل على المثل معنى كونه مجهولا في الشرع يوضح ان المماثلة بين الشيئين عند اتحاد الجنس  
 يلحق منه عند اختلاف الجنس فاذا لم يكن النعمية مثلا للنعمية كيف يكون البهية مثلا للنعمية والاقول باعتبار المماثلة  
 صورة وجب اعتبارها بالنعمية وبها القيمة ولان القيمة اريدت بهذا النص في الذي لا يشترك بالاجزاء فلا في غير مراد ان المثل  
 مشترك والمشارك لا عموم لها وقلت وليا في حنيقة اختلاف الصحة في الاثقال فخر قال الموقفي في حمار الوحش  
 لقرة روي ذلك عن عمر بن عبد الله وعروة بن مارد والشافعي وعنه محمد بن عيسى روي ذلك عن ابي عبيدة وابن عباس  
 وبه قال عطاء والشافعي وفي الضب جدي قضى به عمر وبه قال الشافعي وعن احمد فيه شاة لان جابر بن عبد الله و  
 عطاء قالاه في ذلك وفي الارنب عناق قضى به عمر وبه قال الشافعي وقال ابن عباس فيه حمل وقال عطاء فيه شاة او  
 مختصرا وسيا في حمار البسط فيه قال ابن رشد بسبب الاختلاف ان المثل يقال على المثل الذي هو مثل وعلى  
 الذي هو مثل في القيمة لكن محمد بن راي ان الشبيه اقرب من جهة اللفظ ان اطلاق لفظ المثل على الشبيه في  
 لسان العرب اظهر وشبه منه على المثل في القيمة لكن من حمل بينهما المثل على القيمة ودلائل حركته الى اعتقاد ذلك  
 احد بان المثل الذي هو العمل هو مضمون عليه في الاطعام والصيام والضيافان المثل لا عدل بينهما على التقدير  
 كان عامنا في جميع الصيد فان من الصيد ما يلقى فيه شبيه والضما فان المثل فيما لا يوجد له شبيه هو التحويل وليس  
 يوجد للصيد ان المصيد في الحقيقة شبيه الامن جسمه وقد لخص من المثل الواجب فيه من غير جسمه فوجب ان يكون  
 مثلا في التحويل والقيمة والضما فان الحكم في التشبيه قد فرغ منه فاما الحكم بالتحويل فهو كشيء يختلف باختلاف الاداء  
 ولذا لم يترك وقت يحتاج الى الحكمين المضمون عليهما وعلى هذا في التقدير في الآية بمشابهة فكانه قال ومن قتله  
 منكم متعمدا فقيمة ناقص من النعم او عدل القيمة طعاما او عدل ذلك صياحا او والثالثة قال الاكثر في التحويل كبير و  
 في الصغير صحيح وفي الصغير صغير وفي التحويل كبير وفي الصغير صحيح وفي الصغير صحيح وفي الصغير صحيح  
 كذا في الصغير وقال الهامجي يجب في صغار الصيد ما يجب في كباره وفي معية ما يجب في سلمه وبه قال عمر وابن عمر وقال ابو حنيفة  
 في ذلك كله القيمة على اصله وقال الشافعي يجب في فرغ الضاحه فضيل وفي ولد الطي سحلة وفي المهيمن الوش مصيب  
 من النعم والدليل على ما قوله تعالى في هذا ما في الكعبة فقيده ذلك بما لا يخفى ان يكون بديا دون ما لا يجزى فيه ا





هديا

لا بد من محض من صاحب السمك وقال لوجه كذا يوقف على نقل ولم اره اذ على ان صاحب اللباب صرح بخلافه حيث قال  
 في شرطه للفقهاء ثم اذ ما في الثاني والآخر في البديهة قالوا لو اوردت في الثاني اولى لا لا احوط واليه من الخطوط  
 في الثاني سببنا بالنص قال ابن الهمام والمذكر لم يوجوه حملوا الحد في الثانية على الاولوية لان المقصود زيادة الاحكام  
 والالتحاق والظاهر الوجوب وقصد الاحكام والالتحاق لا يتاخير بل قد يكون داعية ١٠ وفي شرح اللباب يشترط الفقهاء  
 عدلان لظاهر القرآن وقيل الواحد يكفي لكن المشقة احوط وهو الاخير ١١ قال سئل عن حلقية هذا الحنفية وختار اللباب غير  
 ختار البديهة والى كل من القولين في سبب جماعة من الحنفية كما يسطر ابن عابد بن والحنفي في البناية وعز اليعني المستطرد  
 الاثنان الى الاثنتي عشرة مالك والثاني واحد والآخر في الدسوق في تيمم الدسوق لا لا ينبغي حكم واحد فقط ١٢ وقال الباجي  
 في البحر ان يقتصر على اقل من اثنين لا يشترط فيه الحد كما يشترط العدالة وكما يشترط العدالة في الشهود فقال تعالى ولا تشهدوا  
 سلفيدين من رعاكم اذ قلتم وما تقدم في الثاني من امرهم ثم اريدوا بها ان يكمل على نفسها وكذا ما روي من حكم  
 عمر وفتان على الصبي لا يدرى كفاية الواو اذ لا تستد في صلوات العدين قال الموق في الحنفية ليس من شرط الحكم ان يكون  
 فقيها لان ذلك زيادة على امر الدخالة وقد امر ربه ان يحكم في الضيق ولم يلجأ الى اقلية فهو ام لا لكن تيمم العدالة  
 لا ينافي مقصود عليهما ولا ينافي شرط في قبول القول على التبر في سائر الاماكن وتعتبر الحقة لا لا لا يمكن من الحكم بالمثل  
 الاثنان لوجه ١٣ وقال ابن نجيم ايراد العدل من المعرفة وبصارة بقيمة الصيد لا العدل في باب الشهادة ١٤  
 وجزء من ابن حجر المكي في شرح مناسك النوى ان المراء بالعدل بينا عدل الشهادة فلا ينبغي عدا ورامة وعنتي  
 وحقق الضمان كذا في تعيين بها بالشبهة لان اكابر العلماء والصحابة وقع بينهم الاختلاف في الما حلة فكيف ينبغي لهم  
 وقال بالدرر لوجه ١٥ حكى عن عدي بن قيسين اى عاينين بالحكم الصيد قبل الدسوق في شرط العدالة ليستلزم اشتراط  
 الحقة والبلوغ فيهما وقوله بالحكم الصيد اى جميع الارب الفقه اذ لا يشترط ذلك ١٦ وانما حصر نوع عدلان  
 بمثل وحكم عدلان آخران بمثل آخر فيه وجهان عند الشافعية احد يتخير والثاني يأخذ بالا فقله اذ في الكبير وفي شرح المنهاج  
 لو حكم اثنان بمثل وآخران بنفيه كان مثلهما او بمثل آخر فخير وقيل تعيين الاكل ١٧ بهما حال من جازا وصوب على الصيد  
 اى يهدى به اذ انصوب على التميز كذا في المجل وقال ابو السعد حال مقدرة من الصغير في به والهدى ما يهدى الى الحرم  
 النعم والقدر فريتهما ان المالكية تستلزم لهما ذلك على انه يجب في الصغير الكبير وفي السبب الصحيح قال الباجي ظاهره انقصي  
 ان يكون ما يخرج من النعم جزءا من الصيد مما يجوز ان يهدى وهو المخرج من الضمان والكني من غيره وبهذا قال  
 مالك وجميع اصحابه ١٨ والقدر الضمان ما يهدى به الموقوف بان الهدى في الاية مقبلة بالمثل ١٩ وكذلك عند الشافعية  
 لا حجرة في المخرج بسبب الصحة وقال البصا ص قد اختلف في السن الذي يجوز في جزاء الصيد فقال ابو حنيفة لا يجوز  
 ان يهدى الا ما يجزى في الاضحية والا حلال فقال ابو يوسف ومحمد بن حنبل في الجزاء والعتاق على قدر الصيد والدليل على صحة  
 القول للماول ان ذلك بدى خلق وجوبه بالا اعم وقد اختلفوا في سائر الهدايا التي تخلق وجوبها بالاحرام انها لا يجزى  
 منها الا ما يجزى في الاضحية والاضحية ما لا يهدى به الا على الاطلاق لان بمنزلة سائر الهدايا بالعلقة في القولان  
 فلا يجزى ثوبان السن الذي ذكرنا وذهب ابو يوسف ومحمد الى ما روي عن جماعة من الصحابة ان في الير لورع جفرة  
 وفي الارب عناق فاما روي عن الصحابة فيمن ان يكون على وجه القيمة ٢٠ وفي البديهة الجزاء عندا في حنفية والى يسمع  
 ان يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه اذ اقرب لمواضع هذا لان في برية فيقوم ذوا عدل لم يوجوه في القضاء  
 ان شاء ابتاع بها يد او ذبحه ان بلغت يد او ان شاء اشترى بها طعاما واقتدى وان شاء عمام وقال محمد  
 الشافعي يجب في الصيد النظر فيما لا يضر في القبي مشاة وفي الارب عناق وفي الير لورع جفرة وقال ايضا اذ اودع  
 الاحتياط على الهدى يهدى ما يجزى به في الاضحية لان مطلق اسم الهدى منصرف اليه وقال محمد والى في جزى صغار  
 النعم فيها لان الصحابة روى او جوا عناقا وجفرة وعندا في حنفية والى ابو يوسف يجزى الصغار على وجه الاطعام لحي ٢١ اذ  
 تصدق اذ قال ابن الهمام العناق الاثنان من اولاد المهر ووفى المذبح والمطير ما يبلغ اربعة اشهر من العناق ٢٢ -  
 وقد عرفت من هذا ان لا حجرة بالسن عند محمد والثاني واحد ولا بد من السن الذي يجزى في الاضحية عند الشافعية  
 من الحنفية وملك دم الكلب الصغير يجزى بالكبير عند مالك خلا فاما لما تقدم في مسائل الما ثمة مضطرا فدا وبعثنا مسئلة اخرى



## باب في الكعبة

خلافة وبني ان خيار نصيبين احدا لوزع الكفارة الثلاثة للقاتل عند ما تم العلاء وعلا فالحمد اذ قال ان ذلك وظنهم الحكمين  
كما تقدم مقتضا في مسائل الحكمين واستدل به صاحب الهداية بهذا اللفظ من الآية اذ قال قال محمد الخياط الى الحكمين  
لنقله تعالى ليحكم به فاعمل منهم به الآية ذكر الهدى منصوبا لانه تفسير لقوله تعالى ليحكم به او مفعول حكم الحكم ثم ذكر الطعام و  
الصيام بجملة او فيكون الخيار اليها قلنا الكفارة مطعنة في الجزاء لا على الهدى بل على انه مخرج وكذا قوله تعالى او  
عليك ذلك صيا ما مرفوع فلم يكن فيها دالة اختيار الحكمين وانما مخرج اليها في تعويم المتلف في الخيار بعد ذلك من من عليه  
بالكعبة صفة هديا والاضا في لفظية اي واصلا اليها وقال الجصاص بوجه الكعبة وجه في الحرم للاخلاق في ذلك ام  
وكذا قال غيره واحد من ائمة الفقه والتفسير منهم الرازي في الكبير اذ قال سميت الكعبة كعبة لارتفاعها وبتربها والعرب  
تسمي كل بيت ربك كعبة والكعبة انما يريد بها كل الحرم لان الذبح والنحر لا يقتضيان في الكعبة ولا عند ما لا زقا وكثير من  
الآية قوله تعالى ثم حملا الى البيت العتيق ومنه بوجه الكعبة ان يذبح بالحرم ام قال ابن رشد اجمع العلماء على ان  
الكعبة لا يجوز لاحد فيها ذبح وكذلك مسجد الحرام وان المصنف في قوله هديا بالغ الكعبة انه انما اراد به النحر بكمية احسانا منه لمساكينه  
وفقرائهم وكان مالك يقول انما المصنف في قوله هديا بالغ الكعبة كمنه فكان لا يجوز لمن نحر به في الحرم الا ان نحره بكمية وقال  
ابن قتيبة والبيهقي ان نحره في غير مكة من الحرم اجزاء ام وسما في من نحره في مكة في جامع الهدى ان لا يكون الا بكعبة فمن  
قال للرد في محلها منى او مكة ام وما لم يفر من ملاحظة فروع المالكية ان النحر كمنه عقيد ثمانية عشر وطس طس الدردير ان ويرت  
وجب النحر في مكة والمكة والمكة والمكة لا يملكها من من لا ان الناس جزم به الدوسقي والقياس من شرط الهدى مطلقا عند  
المالكية لجمع بين محل والحرم وسما في بيان شروط الثلاثة في جامع الهدى وطس من هذا كله ان من على الاجماع على النحر  
بالحرم يجوز بل يقتض عند مالك بكعة او من وسما في شئ من الطعام على ذلك في النحر في الحج والامام على مواضع من الهدايا  
مطلقا فيا في جامع الهدى وفيه اصلا بجاء المتقدمة بهذه الآية والثاني بل يجوز ذبح في غير الحرم قال ابو الوفاء اجزاء  
الصعيد فمسالك الحرم نفس عليه اجماع فقال انما كان بكعة او كان من الصيد فكل بكعة لا تملكه قال هديا بالغ الكعبة  
واما كان من فدية الرأس فحيث حلقه وذكر القاضي في مثل الصيد رعاة اخرى انه يؤدي حيث قتله وهذا يخالف نقل الكتاب  
ونفس الامام احمد في التفرقة بينه وبين حلق الرأس فلا يعل عليه ام وقال النووي في المناسك في بيان الهدايا والوجهية  
في الاحرام اما الزمان فواجب لا رتب لا يتكافؤ رتبة ما مور لا يقتض بزمان بل يجوز في يوم النحر وغيره واما مكانه فيقتض  
بالحرم فيجب ذبح بالحرم ولو ذبح في طرف المحل ونقل محمد الى الحرم قبل نحره فحرمه على الاصح ام وقال القاري في شرح  
التقاية ولو ذبح في غير موضعي الحرم لا يخرج من الجهد الا اذا قصد في كل مسكين من اللحم ما يساوي قيمة نصف صاع  
من بر وكان وناؤ بما قد معدلان ام وقد عرفت انه لا يجوز عند المالكية في غير مكة وفي بعض النسخ غير الحرم - وافعلت بل يتوقف  
يوم النحر ام لا قال الموفق في المغني ولو ذبح في وقت شاء ولا يقتض ذلك بالامام النحر ام وبذلك قالت الكعبة لما تقدم  
في مناسك النووي وفي الهداية لا يجوز ذبح هدي التطوع والمتعة والقران الا يوم النحر ويجوز ذبح بقية الهدايا في اي  
وقت شاء وقال الشافعي لا يجوز الا يوم النحر اعتبارا بدم المتعة والقران ولنا ان هذه ذوات كفارات فلا يقتض يوم النحر  
لانها لما وجبت لغير نقصان كان التيميل بها او في لا ارتفاع النقصان به من غير تاتير بخلاف دم المتعة والقران لانه دم  
نسك ام وما ذكره من ذنب الشافعي في يحتمل ان يكون قوله ولا فيجاء به المقدم من النووي ولذا اتعقب عليه الحسين  
في البناية فقال هذا مخالف لما ذكره في كتبه فانه ذكر في الوجيز وشبهه والمتعة ونحره بان الدم الواجب في الاحرام اما  
لا رتب لا يتكافؤ رتبة ما مور ولا يقتض بزمان فيجوز في يوم النحر وغيره ام ولا يلج بل يحتمل النحر والذبح او يجب بعده لقوله  
الحكم ايضا على البابي فان نحره كمنه او بكعة فاراد من اللحم منه مساكين بل بان يتعل ذلك ليس به جاز ذلك فيما حكاه القاضي  
ابو الحسن من مالك به قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز ان يفرق الا في الحرم والدليل على ما نقله ان هذا هدي جزاء  
الصعيد فجاز ان يصرف الى غير ذلك اصل ذلك اذ اذ ذبح اللحم في الحرم والصياقة صار بالنحر طما فبطل اختصاصه بالحرم ام  
وقال الموفق ما وجب نحره بالحرم وجب تفرقة لحمه به قال الشافعي وقال مالك والبيهقي اذ ذبحها في الحرم جاز تفرقة  
لحمها في المحل ولنا انه احد مقصودى النسك فلم يجز في المحل كالتذبح والان العقول من ذبح بالحرم التوسعة على مساكين

## او كفارة طعام مساكين

وهذا لا يحصل باحطاء فخير من ولاد نسك مختص بالحرم فكان جميعه مختصا بكل الطواف وسائر المسالك او قال القاري في شرح  
اللباب ويجوز ان يتصدق بلحم البدي على مسكين واحد او مساكين ويجوز الصدقة في الاماكن كلها عندنا ولا يختص بالحرم فقط  
لغيرنا وليست على ذلك طروحات بعده لا شئ عليه لان المقصود هو الاقامة ام قال ابن الجايم وذلك انه لما بين البدي احد  
الواجبات علم ان ليس له ان يجرد الصدقة بالحرم ولا يحصل الصدقة بالقيمة او بلحم خشن من بل الراد الترتيب بالارادة مع الصدقة  
بلحم القر بان ويجوز ثم لم يقصده فلا يخرج من الوجوه من ضرورة فلهذا الوسر في بعد اقامة اجزاه بخلاف ما لو سرق  
قبلها او وبذلك قالت المالكية قال الدرديريوان سرق البدي الواجب او تلفت بعد زكوه او خمره اجزاه لان بلع حله  
لا قبله او وان سرق او غصب قبل التفرقة لا يجزى عندنا ثمانية كما صرح به البيهقي في ما مشي شرح الاقناع  
والقياس بل يجوز الصدقة به حيا قال الموفق اذا اختار النخل زكوه والصدقة به على مساكين الحرم ولا يجوز ان يتصدق  
به حيا على المساكين لان الشرع تعالى سماه بديا والبدي يجب زكوه او وكذا قال الرازي في التكميل ونظيره معنى بلوه بالقيمة  
ان يذبح بالحرم فان ذبح مثل الصيد المقتول الى الفقراء حيا لم يجز بل يجب زكوه في الحرم او به جزم في ما مشي الا ان المساكين  
في البحث العاشر من مباحث الاطعام وبه جزم ابن عابدين اذا قال تحت قول صاحب الدرديري نبح بكية اقاد بالذبح ان  
الراد المتعرب بالارادة فهو سرق بعده اجزاه لا لو تصدق به حيا او ذلك اوس ما قال الخزي من وجبت عليه بدنة  
فدفع سبعا من الغنم اجزا قال الموفق في ظاهره ان سبعا من الغنم يجزى من البدنة مع القدرة عليها سواء كانت البدنة  
واحدة بنذرا او جزاء صيدا او كفارة وعلى وقال ابن عقيل بانما يجزى ذلك عند مدها في ظاهر كلام اهلنا ذلك يدل  
عنها فلا يصار اليه مع وجود ما كسائر البديل فاما مع مدها بجوز لما روي ابن عباس قال ان النبي صلى الله عليه وسلم  
رجل فقال ان على بدنة وانا موسر لها ولا اجد ما كافيتها بها فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يتاحس سبع شياه  
فدفعهن رواه ابن ماجه ولما ان الشاة مودونة بسبع بدنة وبني اطيح لما فاذا اهل من الادي الى الاعلى جازما  
لو دفع بدنة مكان شاة او وبذلك قالت الحنفية في شرح الملب فان بلغت قيمة الصيد بدنة او بقرة ان شاء  
اشترى بالقيمة الصيد او يشتري بها سبع شياه وان شرا البدنة افضل من الاقناع وان فعل شئ من القيمة -  
ان شاء اشترى به بديا آخران بلغم وان شاة صرته الى الطعام او وفي شرح الاقناع في اطلاق النعام بدنة  
فلا تجزى بقرة ولا سبع شياه او اكثر لان جزاء الصيد لزاعي فيه المصلحة او والسابع في المعنى من وجبت عليه بقرة  
اجزاة بدنة لانها اكثر ثمنها واوفر وكجزء سبع من الغنم لانها تجزى من البدنة فمن بقرة اولى او وفي الروض المرجع  
تجزى من البدنة بقرة ولو جزاء صيد كحكمة ومن سبع شياه بدنة او بقرة مطلقا او اثنين ما قاله الموفق من وجبت  
عليه سبع من الغنم في جزاء الصيد لم يجز بدنة في الظاهر لان سبعا من الغنم اطيح لما فلا يعمل من الاعلى الى اللادني  
وان كان ذلك في كفارة مخفوة اجزاه بدنة لان الدماء الواجب فيه ما سبعت من البدي ووجبة او سبع بدنة او -  
قلت لكن لقدم عن الروض ان علي مطلقا فاعل ولتاسع ما حكى البيهقي عن شاذل الشيخ مجزى فداء الذكر بالانثى وكسرة  
ولقدم في بيان المماثلة ان فدى الذكر بالانثى جائز وعكسه في احوال الجاهل والناشر ما قال ابن رشيد لم يختلف بينه  
الفقهاء في اطلاق ما كل من بدني جزاء الصيدا او كفارة طعام مساكين وفيه التضادة ابحاث لاهدم وذكر ما الاول  
في القواعد قال الرازي في التكميل خزانة وبن حار او كفارة طعام على اضافة الكفارة الى الطعام وطبقون او  
كفارة بالرفع والتوزيع طعام بالرفع من غير تنوين او وقال العيني مرفوع على من غير مبدئ مخدوف اي على طعام  
مسكين ويجوز ان يكون بدلا من كفارة او يعطى بيان وقري بالاضافة كما قيل او كفارة من طعام مسكين فكذلك  
خاتم نفقة وقدر الاعراع او كفارة طعام مسكين بالافاد لا دواحد دال على الجنس او والثاني ان لفظه او للتخفيف عندنا  
المجوز طلاقا لغيره ورواية لاحد وبعض السلف قال البصيص ما ذكره تعالى في بدنة الاية من البدي والاطعام والعصا  
فهو على التخيير لان اذ يقتضي ذلك دروي نحو ذلك عن ابن عباس وعطاء والحسن وابراهيم رداية وهو قول اهلنا  
ودروي عن ابن عباس رداية اخرى انها على الترتيب ودروي عن مجاهد والشعبي والسدي نحوه ومن ابراهيم رداية اخرى  
انها على الترتيب والصحيح الاول لانه حقيقة اللفظ ومن حمله على الترتيب زاد فيه باليس منه او وقال الرازي

في التفسير الكبير قال الشافعي ومالك والشافعية كلمة اوفى بذه الالية المتخير وقال احمد وذرقاتها للترتيب جهة الاولين  
ان كلمة اوفى في اصل المتن المتخير والقول بانها للترتيب ترك للظاهر وجهه الباين ان كلمة اوفى قد يحكى للمعنى التخيير  
كما في قوله تعالى ان يفتقدوا او يصيبوا او يقطع ايهم الالية فان المراد تخصيص كل واحد من هذه الاحكام بحالته معينة فثبت  
ان هذا اللفظ محتمل للترتيب من غير دليل به والدليل ذلك على ان المراد به الترتيب لان الواجب به هنا شرح على سبيل  
التعليق على دليل قوله تعالى ليزوق وبال امره والتخيير بينا في التعليق والجواب ان اخرج للثلاث ليس بالقوى عقوبة من اخرج  
الطعام بالتخيير لا ليقدر في القدر الحاصل من الجاهل بل ليعلم ان الامام احمد وغيره من اهل السنة لعلوا هذا المذهب كونه  
مبنى على احدى الروايات عن المرحوم قال الشافعي ومالك والشافعية والرواية الثانية في اهل السنة على الترتيب فيجب المثل او لا  
كان او مضرا وهذا قال الشافعي ومالك والشافعية والرواية الثانية في اهل السنة على الترتيب فيجب المثل او لا  
فان لم يجدوا طعاما وروى عن ابن عباس والشافعية والرواية الثانية في اهل السنة على الترتيب فيجب المثل او لا  
بفعل محذور وعنده رواية ثالثة انه لا طعام في الكفارة وانما ذكر في الالية ليحول الصيام لان من قدر على الاطعم قدر على الصيام  
بكذا قال ابن عباس وهو قول الشعبي والشافعية والرواية الثانية في اهل السنة على الترتيب فيجب المثل او لا  
ابن عباس ان قال كل شيء او داو فوجبه وانما كان فان لم يجد فهو الاول والاول لان حفظ هذه الفصال لتجنبها على بعض  
يا وكنان فخر بين ثلثها كقصة الاذى وقد سمي الله تعالى الطعام كفارة ولا يكون كفارة فان لم يجدوا طعاما وجعله طعاما  
للمساكين والاشجار وروى عن ابن عباس ومالك والشافعية والرواية الثانية في اهل السنة على الترتيب فيجب المثل او لا  
في التخيير فليس تركه كونه حراما في هذه المسئلة باولى من العكس ام وقال الهادي بعد ما ذكر التخيير وبذا ذهب الى حنيفة  
والشافعية ومن منكره في سبب الشافعي وروى عن ابن سيرين انها على الترتيب وعلى مثله من الشافعي في القديم واصحابه في الجديد  
والثالث ما قاله البصافي في الطعام القرآن قد اختلف في تقدير الطعام فقال ابن عباس رواية ورايهم وعطاء وجماع  
ومقسم يقوم الصيد ورايهم ثم يشتري ببقية الطعام فيطعم كل مسكين نصف صاع وروى عن ابن عباس رواية يقوم  
البردى ثم يشتري ببقية الصيد طعاما وروى عنه جماعة من اصحابنا والاول قول ابن عباس في الاول والآخر  
وذلك لان جميع ذلك جزءا من الصيد فلو كان البردى من حيث كان جزءا مستمرا بالصيد ما في قيمته اوفى بغيره وجب ان يكون  
الطعام مثله لانه قال في هذا المثل ما نقل الى قوله كفارة طعام مساكين فجعل الطعام جزءا وكفارة كالقيمة فاعتباره بقيمة الصيد  
اولى من اعتباره بالبردى اذ هو بدل من الصيد وجزءا عنه لان البردى وايضا قد اختلفوا فيما لا يظفر له من انما انما انما انما  
انما هو بقيمة الصيد كذا في غير هذا المثل لان الالية منتظمة لاهل من فعل العقوبة في احد ما ان المراد اعتبارا لطعام بقيمة الصيد كان  
الآخر مظهرا قلت والحال بان الشافعي في هذه المسئلة والشافعية مع الحنفية قال البصافي يقوم الصيد بالقتول عندنا مالك  
والشافعية واصحابه وجماع ورايهم ام وقال الموفق متى اختار الطعام فانه يقوم المثل بالبردى والبردى بطعام ويتصدق به  
على المساكين وبهذا قال الشافعي ام وقال مالك يقوم الصيد بالمثل لان التقويم اذا وجب لاجل الاتلاف فم المثل  
كالذي بالمثل له ولان كل ما تلف وجب فيه المثل اذا اقوم لزمت قيمة مثله ام والرافع في كيفية التقويم والجمهور على  
ان يقوم الصيد والمثل بالبردى والبردى بطعام كما تقدم في كلام الموفق وبه قالت الحنفية قال البصافي قال اصحابنا  
اذا اراد الاطعام اشتري ببقية الصيد طعاما فطعم وكذا قال فيه قال النووي في المناسك فهو خير ان شاء اخرج  
المثل وان شاء فطعم ورايهم واشتري به طعاما بقدره وان شاء وصام ام واختلفت في ذلك المالكية قال  
الهابي قد اختلف اصحابنا في ذلك فقال يحيى بنظره لم يشع الصيد من نفسه ثم يخرج قدر شعير طعاما وبمثل هذا  
قال ابن القاسم وسالم وقد قال في المدونة ينظر الى مال او من الطعام ويخرج ذلك قال ابن الموزار وجه قول  
يحيى ان من اخير ان القيمة له كالنفع والشغل فوجب ان يكون الاعتبار ببقية الصيد فان ذلك لا يجرى في شيء من  
الحيوان ولو راينا القيمة لا عدنا ما دم كثر من الحيوان ووجه الرواية الثانية ان الحيوان ان كله تراعى قيمته على حسب  
ما هو عين اتلافه ولو اعتبر بالشئ منه لذهب كثر من قيمة جلده ولا اعتبرنا في قيمته ما لم يكن عليه عين اتلافه ام وقال  
الردود والطعام بقيمة الصيد نفس اى يقوم حيا كغيره بالطعام لا بغيره ثم يشتري به اطعام قال المدلس في قوله اى  
يقوم ثم بان يقال لم يابى هذا الصيد لو كان حيا كغيره من اهل البيت فطعم هذا المثل فقال كذا فيمكن ان عليه بذلك  
قلت وبه الكيفية بين غنا المصنف في موطا كاسيات في احوال الباب والخاص بل يقوم الصيد حيا او ذوا فقال الهادي

له اى كان في القرآن بلفظ فان لم يجد فهو على الترتيب

اذا قلنا بالرواية الثانية اي المذكورة في البحث الرابع فانه ليقوم حيا وهو المروي عن مالك انه انما لمز منه قيمته على  
 الصفة التي اختلف عليها وان قلنا برواية ثانية في صحة في مراعاة الشئ فانه لا يمكن ان يقوم حيا وانما يعتبر بمقدار لحمه بعد ذبحه ولم يذبح  
 من شئ من لحمه اء ولقد قري بما قال الدردير ان يقوم حيا كغيره اء وفي شرح اللباب بل يقوم الصيد حيا او ذبحا  
 لما ابا في حق الملك فيقوم حيا فاما في حق الشئ فعبارة بعضهم ان يقوم حيا وصرح في المحيط بانه يقوم حيا قال  
 ابن نجيم في البحر وفي الاختيار اذا كان المروء من الجوزاء القيمة ليقوم الحيوان والمراد ان يقوم من حيث الذات  
 لان حيث الصفة لا يعلم عارضه ولو كانت الصفة باهر فعلق كما اذا كان طير الصيوت فاذ ذبحت قيمته لذلك على اعتبار  
 ذلك في الجوزاء وروايتان ودرج في البدل اعتبارا بخلاف ما اذا اختلف شيئا ملحوكا فان القيمة تعتبر من حيث الذات والصفتان  
 وليس مرادهم ان يقوم لحمه بعد ذبحه وانما يقوم وهو حي باعتبار ذبحه اء وفي شرح الاقناع ان كان الصيد مما لا يشل لم يفرج  
 بغيره طعنا قال الجوزاء قوله القيمة اي حيا فظاهر وانه لا قيمة له بعد ذبحه اء لا يحل اء وكذا سادس في مكان التقويم قال  
 الرازي اختلفوا في موضع التقويم فقال اكثر الفقهاء انما يقوم في المكان الذي قتل الصيد فيه وقال الشئ يقوم بكمه بمن  
 كنه لانه يفرجه به اء وقال لبعضهم قد اختلف في موضع التقويم الصيد فقال ابراهيم يقوم في المكان الذي اصابه فيه  
 فان كان في ثلاثة ففي اقرب الاماكن من المروء ان اليها وهو قول اصحابنا وقال القسبي يقوم بكمه او يمينه والاول هو الصحيح  
 لانه لتقويم المستهلكات فيموت الموضع الذي وقع فيه الاستهلاك لا الموضع الذي يؤدى فيه القيمة ولان تخصيص كنه  
 ومنه بين سائر المقتضى تخصيص لايه بغير دليل فظاهر اء وقال الباجي الذي قاله جماعة اصحابنا انه تراقب قيمته  
 حيث اصاب الصيد ان كان له هناك قيمة فان لم يكن له هناك قيمة لا نيس بموضع استيطانه انتقل الى اقرب الموضع  
 ويجب ان يراعى ايضا ذلك الوقت وذلك لا يابان لان القيمة قد تختلف باختلاف الاوقات وبهذا على الظاهر من المذهب  
 فاما على قول ثانية فغير راسخ من هذا المذهب اء في الشئ خاصة من جنس ذلك الصيد اء وقال الدردير ويعتبر كل من  
 الاطعام والتقويم بمحل التلف وان لم يكن له قيمة بمحل التلف بمقر به اء وكذا عند الحنفية في البرية يقوم الصيد في المكان  
 الذي قتل فيه او اقرب الموضع منه اذا كان في برية اء واما عند مالك فقيمة فيه تفصيل ذكره اهل الفروع ففي شرح  
 الاقناع تعتبر قيمة المثل والاطعام في الزمان بمكانه الاخراج على الاصح وفي المكان بجميع الموضع لان محل الذبح لا يحل الاثلاث  
 على المذهب وفي المثل تعتبر قيمة في الزمان بمكانه الاثلاث لا الاخراج على الاصح وفي المكان محل الاثلاث لا بالحرص على  
 المذهب اء وحرم بهذا التفصيل النووي في مناسكه وبه قالت الحنابلة كما فصله الموضع اء قال وهو غير ان شاء فاده  
 بالنظر او قوم النظر بدراهم ونظر كجمي بطن فاطم وليتبر قيمة المثل في الحرم لا محل اء واهله وقال الفضان كان طائرا  
 فاده القيمة وتعتبر القيمة في موضع اختلافه اء والسابع زمان التقويم ولقد قري من شرح الاقناع ما قالت الشافعية  
 ان يعتبر في المثل زمان الاخراج وفي المثل زمان الاثلاث واما عند المالكية فتعتبر القيمة زمان الاثلاث كما تقدم من الباجي  
 قال الدردير والجوزاء حكم عدلين مثله او اطعام بغيره للصيد نفسه يوم التلف لا يوم تقويم الحكمين ولا يوم القدر اء  
 وفي شرح اللباب ويعتبر الزمان الذي اصابه اي الصيد فيه على الاصح لا اختلاف القيمة باختلاف الزمان اء  
 والثامن في مقدار اطعام قال الحنفية او قوم النظر بدراهم ونظر كجمي بطن فاطم كل مسكين اء قال النووي والاطعام  
 الخارج هو الذي يخرج في الفطرة وقدره الذي هو الفطرة والسنة والتم والتزبيب وميل ان يخرج كل ما يسهل حاد  
 لا يخرجه في اطلاق اللفظ على كل مسكين حاد من البركة يدفع اليه كفارة العين فاما القيمة الاثلاث فمقتض صاع لكل مسكين بغير اء  
 فقال ابن العربي فاطم لكل مسكين وان اطعم ثم نصف صاع لكل مسكين في الفرق الثوري والاولى ان لا يخرج من قبل الفرق من نصف صاع فلهذا  
 الشائع في موضع اء قل في طعة السائمين والوقوف غير مالي فاطم اء وفي الفرق الثوري يخرج من كل مسكين ثلثي صاع ولا يخرج من كل مسكين ثلثي صاع  
 بها طما يخرج في فطره او يخرج عدل من طما معه يطعم كل مسكين اء ان كان الطعام برأ والا فدين اء ولما كانت القيمة  
 على عظم الرازي في التفسير الكبير وابن رشد في البداية ان يطعم كل مسكين اء ان كان في عامة فروجه عدم التقعيد وفي تحفة  
 الخواص وحيث وجب صرف الطعام اليهم في غير ذمهم والتقدير لا تعين لكل منهم بل يجوز دونه وفوقه وفي شرح الاقناع  
 ولا يخرج منه ليدى ولا الاطعام الا بالحرم مع التفرقة على مساكين وفقراء بالنية ولا يخرج منه على اقل من ثلثه من الفقراء اء  
 المساكين اء منها اء وبهذا جزم ابن حجر في شرح المناسك حقه قال ان اعطى الاثنين غرم للثلاث اقل ما يقع عليه لعم  
 وفي روضته المحتاجين اذا فرق الطعام لا تعين ان يكون لكل مسكين حبل يجوز الزيادة عليه والنقص عنه لكن هذا

في غير ذلك من الملقن والحق به ام وطرا له الحق به علم الظفر وغيره والصعيد وكل من يشرب من ماء كعبه للكل مسكين في يومه المذلة قال ابو بصير  
 مسكين ولا تاكل من الملقن الا يد من كل مسكين ويكل الناقص قال الدرودي اي من الامداد وهو ماء - وقال النباحي  
 يفرق من هذا الطعام من كل مسكين بمقدار الجوع على الشرب عليه ولم يلقها كفاة وكفاة الاطعام فيها من كل مسكين فان كان  
 في الطعام كسر مديعي مسكين ولا يلزم جبهه لان الاطعام اذا كان بالقيمة وقدرت فيه القيمة بالقيمة وطعاما بالقيمة  
 يلزم جبهه لا يسجد عندى لان ما يعطى لكل مسكين مقدار لا يتبعض به وفي الهداية اذا اشترى بالقيمة طعاما بالقيمة  
 على كل مسكين نصف صاع من مما صاعا من تمر ولا يجوز ان يطعم المسكين اقل من نصف صاع لان الطعام المذكور  
 ينصرف الى ما هو المعهود في الشريعة فان فضل اقل من نصف صاع فهو غير من شاة تصدق به وان شاة صاع عنه  
 يوشا كما لا ام وما صاحب الدر المختار الى حجاز المتفرق لكن قال ابن عابدين انه مخالفت لعمامة كتب المذموم باب ام  
 وفي الباب ان ما يعطى اكثر من نصف صاع الفقير فهو اى الزائد لتقوى وعليه ان يكل حصا به ام والفقاسح في المراء  
 بالطعام ولتقدم من المعنى في ذلك قوله ان في مخرج الاطعام للمراء بالطعام في هذا الباب ما يجوز من غير العطرة ام  
 وقال الدرودي يكون من كل طعام اقل ذلك المكان ام يعني من غلبت قوت البلد وفي مخرج الباب في مخرج الصاع  
 الثاني الجلس وهو البر وقيمة وسولية والشعر وقيمة وسولية والتمر والزبيب فهذه اربعة انواع للاطعام لهما التي  
 يجوز ادائها من حيث المقدار ما غير ما من انواع الجلب فكل كما عد المصنفات من الامثلة فانه يجوز ادائها باعتبار القيمة  
 كاللوز والتمر والمشمش والفاكهة والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر  
 المظلي ولا يجوز اخراج القيمة لان الشراعى في غير من ثلثة اشياء ليست بالقيمة منها ثم قال في بيان الماشي ان كل يجوز اخراج  
 القيمة فيما احتل احد بالاجرة ويؤخذ ظاهر قول احمد في رواية حليل لانه جزء او صيد فلهذا يخرج القيمة فيه كالذي له مثل الثقلان  
 يجوز اخراج القيمة لان عمره قال الكعب ما جعلت على نفسك قال ربيع قال اجعل ما جعلت على نفسك وقال عطاف في  
 الصنفين نصف درهم وظاهره اخراج الدرهم الواحدة ام وفي مخرج الباب يجوز اداء القيمة في اصل صاعها او اداء ثمانية او ثلثها  
 ادع وطما واما من اهل الامتعة ام وقل الدرودي في بيان الجوز او الاطعام لقيمة للصاع قال الدرودي انما هو ثمة بدرهم او  
 عرض واخرج ذلك فانه لا يجوز في مخرج به ان كان باقيا ام وفي ما مضى الا انواع على قول المصنف وغيره في جزاء الصاع المقتضى  
 من كلامه اذا لا يجوز اخراجه حيا ولا لتقوم الصيد كما قال مالك ولا اخراج الدرهم كما قال ابو حنيفة ام والحداد عشر موش  
 اخراج الطعام وبن شخص بمسكين لحم ام لا قال الموفق والطعام كالهدي يخص بمسكين لحم فيما يخص الهدي وقيل خطأ  
 وانما كان من هدي فكله وما كان من طعام وصيام فحيت مشاة ونذر التقضية ذهب مالك والى حنيفة ولما قول ابن  
 عباس الهدي والطعام مكة والصرم حيث مشاة ولا تشك يتصدق بغية الى المساكين فانقص بالحرم كالهدي ام وبالدول  
 قلتم ان افعية قال ابن رشد واختلوا في موضع الطعام فقال مالك في الموضع الذي اصاب فيه الصيد ان كان ثم طعام  
 والا فاعى اقرب الموضع الى ذلك الموضع وقال ابو حنيفة حيث ما طعم وقال الشافعي لا يطعم الا مساكين مكة ام قال الدرودي  
 في مناسكه لو كان يتصدق بالطعام بدلا من النسخ حيث لفرقة على ملك المسكين الوجودين في الحرم كاللحم ولو كان ياتي بالصرم  
 جاز ان يصوم حيث مشاة ولا لا لغرض المساكين فيه ام وقال الدردير ولا يجوز كل من الاطعام والتقوم يحمل التلطف ولا يجوز  
 ولا يجوز لغرض الاطعام في غير محل اقل او بقره قال الدرودي في ما علم انه اذا اخرج الجوز اكل من الطعام انما هو صاع حيث مشاة  
 وان ذرا وان يجر طعاما فلا بد من اعتبار القيمة طعاما يحمل التلطف ولا بد من دفع ذلك الطعام لفقراء ذلك محل ام قلت ظاهر  
 به الا فتاوى وجوب الاطعام لفقراء انما لا يحمل ظاهره ما سمي في جامع الهدي من كلام الباقى في حجابها فقال - وقال الحنبي  
 اختلفوا في مكان هذا الاطعام فقال الشافعي محل الحرم وقال مالك يطعم في المكان الذي اصاب فيه الصيد او اقرب مكان  
 اليه وقال ابو حنيفة ان مشاة وطعم في الحرم وان مشاة في غيره ام وعلم من ذلك ان ما على بعض نقلة المذهب من موافقة الحنفية  
 للكل ليس بصحيح فانهم لم يقيدهم بوضع الاكلات كما قيده مالك قال الجصاص والليل على جواز حيث مشاة وقوله تعالى اولافاة  
 طعام مساكين وذلك لحرم في سائرهم وغير جائز تخصيصه بمكان لا بد لانه ومن قصده على مساكين مكة فخصه الالة بغير دليل  
 والضا ليس في الاصل هذه تارة خصوصية بمكان لا يجوز ادائها في غيره فلما كان ذلك صدق وجب جوازها في سائر المواضع الى آخره وذكر  
 والثاني عشر ما قال الزرقاني في الاكلات في صحيح مسكين يعني لانه لا يطعم في قتل الصيد مسكين واحدا بل جماعة ام وفي الدر المختار  
 لا يجوز ان يرض كل الطعام الى مسكين واحد بهما بخلاف الفطرة لان الحد منصوص عليه ام قلت ولتقدم في الجمع الخامس

## أو عدل ذلك صياها ليدوق وبال امره

ان الواجب لكل مسكين عند الحاجة لا كس ولا شطط وكذا عند الحاجة الى الاكل الواجب منه صاع واحد وعشرون كذا روى عن النبي  
في المخرج عندهم الذين من البر ومدا من غيره واما عند ذلك فحصة قالوا واجب لقول الطعام على ثلثة مساكين قال الخوري في مناسكه  
وجبت لقولته على المساكين الموجودين في الحرم قال ابن حجر في مشرعه تجب به بالمساكين يقتضي انه لا بد من التفرقة على ثلثة مساكين  
كأنه قال كعطى الاثنين غرم للثلاث أقل بالبيع على الاسم أو عدل ذلك صياها وفيه ايضا عدةبحاث الاول ما قاله الفراء  
العدل ما عدل من غير حنيفة والحصل المثل لقول عدل فذلك اذا كان عندك غلام ليعمل فلا بد من  
لقل مشاة اما اذا اردت حنيفة من غير حنيفة نصبت العين فقلت عدل وقال ابو ابيهم العدل المثل والعدل القيمة والعدل  
اسم عمل معدول محل آخر سوى به والعدل لقولك شيئا بشي من غير حنيفة وقوله صياها نصيب على التميز قاله الرازي في الكبير  
وقال الخوري في مناسكه ان عدل الشيء بالبيع ما عدل من غير حنيفة بالصوم والا طعام وعله بالمسكين عدل به في الفقهاء منه  
عدله العمل لان كل واحد يحتاجه بالاخر حتى اعتدلا كان المقترح سمى بالمصدر والمصدر يعني المقول وقال البيضاوي هو  
في الاصل مصدرا لطلق المقول وقري بحسب العين وذلك إشارة الى الطعام وصياها تمييز للعدل ١٤ والثاني في  
مقدار الصيام فحق الامام احمد انه يصوم عن كل مد يوما ويؤخر قول عطاء وما لك والشافعي لا يها كفاية وعلما  
الصيام والا طعام فكان اليوم في مقابلة المد لكفاية الظاهر عن احمد انه يصوم عن كل نصف صاع يوما  
ويؤخر قول ابن عقيل والحسن والفضي والخوري واصحاب الرازي وابن المنذر وقال القاضي الفاضل المسئلة روية واحدة  
والبر من مدبر او نصف صاع من غيره وكلام احمد في الروايتين محمول على اختلاف الحامين لان صوم اليوم مقابل  
بالطعام المسكين مدبر او نصف صاع من غيره ١٥ وفي الرض المربع ويطعم كل مسكين مدا ان كان برا ولا مدبرين او  
يصوم عن كل مد من البر يوما وان بقي دون مد صام يوما ١٦ وجزم في جميع فروع ان حصة يصوم يوم مكان قالوا  
فان انكسر مد صام يوما ١٧ وقال الدرديري واصحابه ايام بعد الادراك لكل مد صوم يوم وكل كسر المد وجوب في الصوم  
اذا لم يتصور صوم بعض يوم ١٨ وفي البداية ان اختار الصيام يقوم بالمقتول طعاما ثم يصوم عن كل نصف صاع من بر  
او صاع من تمر يوما لان تقدير الصيام بالمقتول غير ممكن اذ القيمة للصيام تقديره بالطعام والتقدير على هذا الوجه يوجب  
في الشرع كما في باب الفدية فان فضل من الطعام اقل من نصف صاع فهو في ان شاء بقدره وان شاء صام عنه  
يوما كالا ١٩ وبما مبني على جواز تقريظ الجواز عند الحنفية كما سياتي هذا والحكم قد عرفت ان ما في الموقوف من مواظقة  
احمد لائل الراي الثاقب ليس بصحيح فان قوله رة مد من حنطة ومدا من غيره ما تقولهم مد من حنطة واربعة  
امداد من غيره ما قاله الثالث ما قال الموقفي اذ لم يبق الا ليعمل كدرون المد صام يوما كالا لذلك قال عطاء والفتي وجماع  
والشافعي واصحاب الراي ولا نعلم احدا قاله لان الصوم لا يتبع بعضه فيجب تكليفه ٢٠ قلت ولقد تمت الاقوال في  
وفى ذلك من فروع الاثمة للدعوى قريضا نحو الرابع ما في الموقفي ولا يجب التتابع في الصيام وفيه قال الشافعي و  
اصحاب الراي فان اشترى في امره مطلقا فلا يفتقد بالتتابع من غير دليل ٢١ والظاهر من ما قاله الهامجي ولا يتبع  
الا طعام والصيام بان يطعم من بعض الكفاية ويصوم عن بعض ولكن يطعم عن جميعه لا يصوم عن جميعها ٢٢  
وقال الموقفي نقص عليه احمد وفيه قال الشافعي والخوري والشيخ والابو ثور وابن المنذر ٢٣ وفي مسخح اللباب يجوز  
لجميع بين الصيام والطعام والدم في جزا صيد واحد بان بلغت قيمة هدايا متعددة فذكره هدايا وطعم عن هدي  
وصام عن آخره ٢٤ قال الخصاص اما اصحابنا فاجازوا الجمع بين الصيام والطعام وفرقوا بينه وبين الصيام في  
كفاية العين مع الاطعام فقيم بينهما والجمع بينهما فاجازوا الجمع لانه تعالى في جعل الصيام عدلا للطعام ومثلهما ليقوله  
تعالى أو عدل ذلك صياها ما هو معلوم انه لم يرد ليقوله تعالى ان يكون مثله في حقيقة معناه اذ لا تشابه بين  
الصيام وبين الطعام فقلنا ان المراد بالمانكة بينهما في قيامه مقام الطعام ونهايته عنه فمن صام بضاعتها قد اتم  
تقدير ذلك في رزقه الى الطعام فكان الجمع طعاما واما الصيام في كفاية العين فاجازوا جزا عن عدم الطعام ويؤيد  
عنه غير جائز اجمع بينهما الى آخره بسطه ليدوق وبال امره فيه ايضا عدةبحاث الاول ما قاله الحيني ان اللام يخلق  
بقوله فجزا اى قطعه ان يحازي او يفر ليدوق سواء عاقبه بتهك حرمة الاحرام وقال البيضاوي متعلقه مخزون

**قال مالك** قالني يصيد الصيد وهو حلال ثم يقتله وهو محرم بمنزلة الذي  
يبتاعه وهو محرم ثم يقتله وقد نهي الله عن قتله فعليه جزاءه **قال مالك** والامر  
عندنا ان من اصاب الصيد وهو محرم حكم عليه **قال يحيى** قال مالك احسن ما  
سمعت في الذي يقتل لصيد فيحكم عليه فيه ان يقوم الصيد الذي اصاب فينظر كم  
ثمنه من الطعام

وفي الجلالين وجب ذلك ليزوق وبال امره قال صاحب الجمل قوله وجب ذلك اي بالجزاء باقسامه الثلاثة وقوله  
ليزوق متعلق بذلك المحذوف الذي قدره الشارح والثاني ما قاله الرازي الويال في اللغة عبارة عما فيه من القتل  
والمكره يقتل امرئ ويبل اذا كان فيه وخامة وما ويبل اذ لم يمت والطعام الويل الذي يشغل عن المعدة فلا يمتنع  
قال تعالى فاخذناه واخذوا ويلا وانما نسي الله تعالى ذلك وبالله لا اله الا هو بين ثلثة اشياء اثنتان منها توجب تبقيص  
المال ويوجب القتل على الطبع وبها الجواز بالمثل والاطعام والثالث لو وجب لاطعام البدن وهو الصوم وذلك ايضا ليقيل  
على الطبع والسنة ان تعالى اوجب على قاتل الصيد احدى هذه الاشياء التي كل واحد منها ليقيل على الطبع حتى يمتنع  
عن قتل الصيد في الحرم والاعوام والثالث ما تقدم في آخر باب بالاجور محرم اكله من الصيد لان الجصاص استدله  
بذلك على ما قالت الحنفية من ان الحرم اذا لم يكن لصيد الذي لم يمت جزاءه ان عليه قيمة ما اكل ثم لا يوجب حتى يمتنع  
والصحة لا يبرأ القدر من الية وتاجها عقاب الله عاصف ومن عاصف يمتنع الثمن والشرع يبرأ وانتقام وفي هذا القدر من الية  
ايضا ما بحث عديدة لكن اتفقنا الصنف وهو الاخصا للمعنى في هذا لا وجز **قال مالك** فالذي يصيد الصيد وهو حلال  
ثم يقتله وهو محرم بمنزلة الذي يبتاعه اي يشتره وهو محرم ثم يقتله وقد نهي الله عن قتله قاله البايعي وبهذا ما قال ان الذي  
يصيد الصيد وهو حلال ثم يقتله ليدان محرم ان يمتنع له الذي يبتاعه في حال احراره يقتله وذلك ان الذي يحرم وفي يده  
صيد صاده وهو حلال قد حرم عليه قتله لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم فحي من قتله في حال الاعوام وقد استبان في ذلك  
والما اختلف اصحابنا في ستمائة امسك فجزاه اشبه ومنه غيره ولم يختلفوا في منع القتل اذ عليه جزاءه لان من نهي  
عن قتل الصيد لا يملك احراره يقتله عليه الجزاء ولا يملك قتل الصيد في حال احراره **قال مالك** والامر عندنا ان من اصاب الصيد  
وهو محرم سواء كان واحدا او جماعة حكم عليه اذ في النسخ المصرية بعد ذلك بالجزاء لا ترضى ما يني عنه ولا يختلف في  
ذلك بل هو منفذ او مع غيره وفي الجواز عرض عندي بجملة الامام مالك ولم يترفع عن احد من الشارح والمسئلة خوفية  
قال الخواري ولو اشترك جماعة في قتل صيد فليجوز اءوا واحد قال الخواري يروي عن احمد في هذه المسئلة ثلث روايات  
احد بان ان الواجب جزاء واحد وهو الصحيح وروى هذا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وابن عباس وبه قال عطاء والزوري  
والغضبي والشعبي والشافعي واسحق والثانية على كل واحد جزاء رواها ابن ابى نوسه واختارها ابو بكر وبه قال مالك الثوري  
وابو حنيفة ويروي عن الحسن لانها كفارة قتل يدها الصرم يشبهت كفارة قتل الادوي والثالثة ان كان صيدا عام على  
واحد صماتا ما وان كان غير ذلك فجزاء واحد اذ وفي التفسير الكبير جماعة ممن حملوا قتلوا صيدا قال الشافعي لا يجب عليهم  
الاجزاء واحده هو قول احمد واسحق وقال ابو حنيفة ومالك والثوري يجب على كل واحد منهم جزاء واحد جملة الشافعي واما  
الآية ولت على وجوب المثل وثل الواحد واحد واكرهنا ما روي عن عمر بن الخطاب قال نزلت قوله تعالى فبني حنيفة رضوان كل واحد  
منهم فانك توجب ان يجب على كل واحد منهم جزاء كامل اذ قال الله وقد تقدم في تفسيره الآية ما قاله الجصاص ان قوله تعالى من قتله ثم  
منه ينظر الواحد والجماعة وسياق التفسير بان كل واحد في الموطا الضاع في جميع القدية وفيه تصرع عن الامام مالك بتعدد الجزاء  
على كل واحد ونسب الحنفية في ذلك كما في البداية اذ اشتركت جماعة في قتل صيد فكل واحد واحد جزاءه لان كل واحد  
منها يشتركة لصيرها جماعة فيقتلوا الجزاء بتعدد الجزاء واذ اشتركت جماعة في قتل صيد فكل واحد واحد جزاءه لان كل واحد  
جزاء واحد لان الضمان يدل عن اكل لجزاءه عن الجنابة فيجوز اكل كل واحد من قتلوا صيدا خطأ يجب عليهم واحدة وعلى  
كل واحد منها كفارة **قال يحيى** قال مالك احسن ما سمعت في كيفية التوقم واداء الكفارة بالطعام والهيصام في الرمل  
الذي يقتل لصيد فيحكم بذا الجزاء عليه اي على الرطل فيه اي في قتل الصيد ان يقوم للصيد مع صفته فبرقوله من ما سمعت الذي اصاب  
فينظر كم ثمنه من الطعام

فيطعم كل مسكين مالا او يصوم مكان كل مديوم او ينظر كره عدة المساكين فان كانوا  
عشرة صام عشرة ايام وان كانوا عشرين مسكينا صام عشرين يوما عدا دهر ما كانوا وان  
كانوا اكثر من ستين مسكينا قال يحيى قال مالك سمعت انه يحكم على من قتل الصيد  
في الحرم وهو حلال بمثل ما يحكم به على الحرم الذي يقتل الصيد في الحرم وهو حرم ما يقتل  
الحرم من الدواب - مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال

يعني ان الصيد يتقرب بالطعام بان يقال كم ثمن هذا الصيد اذا ربح بالطعام كما تقدم في كيفية التقويم من الاباحات التي  
في تفسير الالية فيطعم بالربح والنصيب ويؤنر ما يعلم او مجهول كل بالنصيب او بالربح مسكين مالا او يصوم مكان  
كل مديوم ما عدا مالك ومن مصر وعذرة النصف مكان كل مدين من البر يوتا كما تقدم في تفسير الالية قال الهادي طاب  
له يفتي انه اذا حكم عليه بالطعام كان له ان يطعم كل مسكين مالا او يصوم مكانه مالا دون ماله هذا ما يقتضيه  
في اخراج المثل او اخراج الطعام كما بالنسبة بينه وبين الصيام والتكفير به لا من الطعام فلا يحتاج فيه الى حكم الى  
آخره ليستطوع ويظهر عدة المساكين فان كانوا عشرة صام عشرة ايام وان كانوا عشرين مسكينا صام عشرين يوما  
عدوهم منصوب بنزع الخافض اي يصوم بمقدار المساكين كائنة ما كانوا وان كانوا اكثر من ستين مسكينا يعني ان  
الصيام مالا او الطعام في جزاء الصيد لا يتقرر بعد شي الية حتى لا يزد عليه كما تقر رب ثرا لكفارات كفارة الصيام  
والظهار بالستين قال يحيى قال مالك سمعت اهل العلم ومشايعي اذ يحكم ببناء المجهول على من قتل الصيد في الحرم  
وهو حلال بمثل ما يحكم ببناء المجهول على من قتل الصيد في الحرم وهو حرم يعني جزاء الصيد في الحرم على القاتل  
الحرم والقاتل الحلال سواء لان ايراد على الحرم بسبب احرامه جزاء آخر بل قد اختلف المحدثان حرمة الاحرام وحرمة الحرم  
وبذلك قالت بقية الائمة الاربعه فحي شريح الا فتاوى داخل والحرم في ذلك في تحريم صيد الحرم وقطع شجره واضمان  
سواء بما فرق او في الرضا لم يرج ولا يلزم الحرم جزاء ان قال صاحب الغناية فان قيل الصيد كما استحق الا من  
بسبب الحرم فذلك استحق بسبب الاحرام فاذا قتل الحرم صيد الحرم ينبغي ان يجب عليه كفارتان وليس كذلك قلت وجوب  
الكفارتين وجه القياس صرح بذلك في الاضمار ووجه الاستحسان ما ذكر في شرح الطحاوي ان حرمة الاحرام اقوى  
لان الحرم يحرم عليه الصيد في الحلال والحرم عينها فاستيعب الاقوى الاضعف او ما يقتل الحرم من الدواب اي ما يجوز  
لحرم قتله من الصيد وغيره فلهذا منزهة الاستثناء ما تقدم وبهذا باب البخاري في صحيحه وبلو داود في سننه قال يحيى  
الدواب جمع دابة وهي ما يدب على وجه الارض وقال صاحب المفتي كل ما يش على الارض دابة وهو ما دب والها والها التامة  
والدابة في التي تركب كمشعر وفي الحكم الدابة تقع على الذكر والمؤنث وحقيقة الصنعة قال يحيى والدابة في الاصل كل ما يدب  
على وجه الارض ثم نقله العرف العام الى ذوات القوائم الاربع من الخيل والبعال والحجر ويسمى هذا استعقلا عرقيا فان قلت  
في احاديث الباب ان العرب والحمره وليس من الدواب ولو قال من الحيوان كان اصوب قلت اكثر ما ذكر في احاديث الباب  
الدواب نظر الى هذا الجواب ام قال لما قل الدواب بتشديد الموحدة جمع دابة وهو ما دب من الحيوان وقد اخرج  
بعضهم منها الطير لولا لقائل وانما دابة في الارض ولا طائر يطير بها صير الالية وحديث الباب يرد عليه فانه ذكر في  
الدواب الخس الغراب والحماره وويل على دخول الطير ايضا عموم قوله تعالى وانما دابة في الارض الا على الشذوذها و  
في حديث ابي هريرة عنده سلم في صفة بدر الحلقى وخلق الدواب يوم النجس ولم يلق الطير بذكر وقد نصرت اهل العرف في  
الدابة نعيم من يفسد بالحماره نعيم من يفسد بالانفس وفائدة ذلك لظهور الخلف ام

مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحد عند البخاري برواية عبد الله بن  
يوسف عن مالك ثم اخرج بطريقين الى عرواته عن زيد بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول حدثني احدي نسوة  
النبي صلى الله عليه وسلم من النبي صلى الله عليه وسلم في اخرى قال في يرس من الزهري عن سالم قال قال عبد الله بن عمر قالت حفصة



## خمس من الدواب ليس على المحرم وقتلها من جنات الخراب

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس من الدواب الحديث قال الحافظ هذا الذي قبله يؤمن ان عبد الله بن عمر مسمع  
 هذه الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن وقع في بعض طرق نافع عنه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم اخرجه مسلم من طريق  
 ابن جرير وقال مسلم بعده لم يقل احد عن نافع عن ابن عمر سمعت الا ابن جرير وقال به محمد بن اسحق ثم ساقه من طريق ابن  
 اسحق عن نافع كذلك قال الظاهر ان ابن عمر سمع من ائمة حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم وسمعه ايضا عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم بحديث به عين سئل عنه فقروا عن هذا الحديث طريق اليوب عن نافع عن ابن عمر قال نادى رجل والي حوالة  
 في المخرج من هذا الوجه ان اعرابنا نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقتل من الدواب اذا اخرجنا والظاهر  
 ان البهيمة في رواية زيد بن جبير هي حفصة ويحتمل ان يكون عائشة وقد رواه ابن عيينة عن ابن شهاب فاسقط  
 حفصة من الاسناد والاصواب اثباتها في رواية سالم بن عبد الله وخبر ذلك قال العيني خمس مرفوعة على الاستبراء فحصة  
 لهفة وفي قول من الدواب وهو ما دى بن الميراث وفي الحديث رد على من اخرج منها الطير والحجر قوله ليس على المحرم  
 بحد السكين او كان في الحرم ففي الاثم من غيرهما بالادلى في قتله من جنات الخراب بغير الجرم اى اثم والجنات بالجرم ليس يجوز  
 من جبهه الحديث اخرجه البخاري عن عائشة قال الحافظ التقييد بالخمس وان كان مخرج من اختصاص المذكورات بذلك  
 لكنه مخرج من عدم وليس بجرح الاكثر وعلى تقدير اعتباره بمقتضى ان يكون قال صلى الله عليه وسلم الا اثم بين لفظ ذلك  
 ان غير الخمس يشترك معها في الحكم فقد ورد في بعض طرق عائشة بلفظ اربع وفي بعض طرق بلفظ ست اما طريق الدرج  
 فاخرجه مسلم عنها واستطاع العقرب والباقر السبب فاخرجه ابو حوالة في المخرج منها فانها بائنه اذا اذ الحية وليد لها  
 رواية مسلم وان كانت خالصة عن العود وذكر بها الحية واغرب عياض فقال وفي غير كتاب لم ذكر الا في قصاصات سبحا  
 والعقب بل الا في داخلية في سمي الحية وقد وقع في حديث ابى سعيد عن ابى داود وزيادة السج العادي قصاصات  
 سبحا وفي حديث ابى هريرة عن ابي بن خزيمة وابن المنذر زيادة ذكر الذئب والخرف على الفيل مشهور فقصير بهما الاعتبار  
 لتحاكنا فاذا بن خزيمة عن الذئب ان ذكر الذئب والخرف من تفسير الراوى المكلف العقور ووقع ذكر الذئب  
 في حديث مرسل اخرجه ابن ابى شيبه وسعيد بن منصور وابو داود ومن طريق سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال يقتل الحرم الحية والذئب ورجاله ثقات واخرج احمد بن حنبل بن اربعة عن وبرة عن ابن  
 عمر قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الذئب والحرم وجماع فصيعت وخلفه مسرع من وبرة فرواه موقوف  
 اخرجه ابن ابى شيبه بهذا جميع ما وقفت عليه في الاحاديث المذكورة زيادة على الخمس المشهورة ولا يخفى شئ من  
 ذلك من مقال امة الغراب وهذا احد خمسة وهو اصناف الخراف والزراخ والاكل وغراب الزربخ والادوق والاهم  
 والعققي وغراب الليل كذا في حيرة الحيوان وقال ايضا وغراب البين الالبقع قال الجوهري هو الذي فيه سواد و  
 بياض ثم قال وكل غراب غراب البين اذا اردوا به الشوم لا غراب البين لغير الذي هو غراب صغير البقع قال  
 الموفق والمراود الغراب الالبقع وغراب البين فقال قوم لا يبارح من الغراب الا الالبقع فاعنه لرواية مسلم خمس  
 فواسق يقتلن الحديث وقيد الغراب الالبقع وبهذا القيد المطلق في الحديث الاخر ولا يمكن حمل على العموم لان البياض من  
 الغراب لا يكل قتله ولنا حديث عائشة وابن عمر متفق عليهما وهذا عام في الغراب وهو اصح من الحديث الاخر ولان  
 غراب البين حرم الاكل ليد على احوال الناس فلا وجه لاجراجه من العموم وفارق ما اخرج كله فانه مباح ليس به  
 في معنى ما اخرج قتله فلا يلزم من تخصيصه تخصيصه بالنس في معناه اء وقال الحافظ زاد في رواية سعيد بن المسيب  
 عن عائشة عند مسلم الالبقع وهو الذي في ظهره او بطنه بياض واخذ بهذا القيد بعض اصحاب الحديث كما حكاه ابن  
 المنذر وخبره وصرح ابن خزيمة باختياره وهو قضية محل المطلق على التقييد واجاب ابن بطال بان هذه الزيادة  
 لا تصح لانها من رواية قتادة عن سعيد بن وهب وسدس وقد ثبت بذلك وقال ابن عبد البر لا تثبت هذه الزيادة  
 وقال ابن قدامة الروايات المطلقة اصح وفي جميع هذا التعليل لغير ادعوى التيسير فمرودة بان شعبة لا يروى  
 عن شيعة من المدلسين الا ما هو مسطور بهم وهذا من رواية شعبة بل صرح النسائي بسامع قتادة وما في الثبوت  
 فرود ما اخرج مسلم داما الترجيح فليس من شرط قبول الزيادة بل لزيادة مقبوله من الثقة الحافظ وهو كذلك

## والحدأة والعقرب

يسمى نعم قال ابن قدامة يطحن بالابلق ماشا ركة في الاثداء وتحريم الاكل وقد اتفق العلماء على خروج الغراب الصغير الذي ياكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع ويقال له الزراغ واقتوا بجواز اكله حتى ما عداه من الغراب ملحقا بالابلق ومنها الاختلاف على الصحيح في الروضة بخلاف الصحيح الراقي وسمى ابن قدامة الحدأة غراب البين والمعروف عند اهل اللغة انه الذي يلقح وقال صاحب البداية المراد بالغراب في الحدأة الحدأة والابلق لانها ياكلان الحب واغراب الزرع ظاهرا وكذا استثناه ابن قدامة وما اظن فيه خلافا وعليه يحمل ما جاء في حديث ابى سعيد خدري وادوان صح حيث قال فيه ويرى الغراب ولا يقتل وروى ابن المنذر وغيره نحوه من علي ومجاهد قال ابن المنذر اباح كل من يحفظ عنه العلم قتل الغراب في الاحرام الا ما جاء من عطاء قال في محرم كسر قرن غراب فقال ان ادماه فحليه الجواز وقال الخطابي لم يتابع احد عطاه على هذا ويحك ان يكون مراده غراب الزرع وعند المالكية اختلاف آخر في الغراب والحدأة بل يتقيد بجواز قتلها بان يبتدئ بالاذى وهل يخص ذلك بكبارها والصغير نعم كما قال ابن شاش لا فرق وقال قاسم بن سفيان ومن الزراع الغرابان الا عصم وهو الذي في رجليه اذ في جناحه ابطن بياض او حمرة وحكمه حكم الابلق ومنها العقق في جوارحه احمرة على شكل الغراب والغرب تشابه به البياض وحكمه حكم الابلق على الصحيح وقيل حكم غراب الزرع وقال احمد ان اكل الحبيذ والا فلا بأس به ام وذكر الدروري في جملة المستثنيات غراب السواد والبق وسواء ظاهرا او باطنا بياض ثم قال وفي جوار قتل صغيرهما وهو الملعول لحد الاثداء خلاف ام وفي الدر المنثور لا شيء يقتل غراب الا العقق على الظاهر بطريقه وتعميم الجواز في الحديث قال ابن عابد بن (قوله الا العقق) سوطا ربيض فيه بياض وسواد فيه صوته البين والقات وخذ في الحكم الزراع والنواع الغراب على ما في فتح الباري خمسة (وقوله تعميم الجوز) حيث جعل العقق كالغراب واقرض على قول البداية انه لا يسي غرابا ولا يبتدئ بالاذى لقوله فيه نظر لانه يلقح والى ما على دبر الحدأة كما في غاية البيان (قوله رده في النهر) اي ما في العراج من هذه الملعول ذلك غالبا ويكفي في الظاهر حيث قال وفي العقق رواية ثان والظاهر انه من الصغير سواء والحدأة كسرة الحاء وفتح الدال الميمتين بمزة واجمع هذا بكسر الحاء والقصر والجر لعنن وعنية وفي المعنى الحدأة بكسر الدال وفتح ثمانية بعد ما الهجمة بلا مد وعلى صاحب الحكم الدرية والتاوية ليست التائيت بل هي كالتا وفي قرعة ام وفي حديث عائشة الحدأة الجدي بضم الجاء وفتح الحاء واللام وشراها ومنقصو نصير الحدأة قاله الزقاق وفي البدل الحدأة نصير حدثة في الجواز او نصير حدأة فحلت الهجمة بعد ما والتصغير باء وادغم فصار حدية ثم حذف التاء وعوض عنها الالف لانه لا تاء على التائيت ايضا ام وفي المعنى الحدأة قال قاسم بن ثابت الجوهري فيه الهجمة وكان سهل ثم ادغم ومن جازعها انها تعقق في الطيران وليس ذلك لغراب من الكواكب ومن يسميها انا لا تختلف الامن من من تختلف منه دون شمالة حتى ان بعض الناس يقول انها عسراء لانها لا تأخذ من شمالة انسان شيئا وقال الفرزدق في انا سنة ذكر سنة انني قاله الدميروى ولقد رمى ما على الحدأة اختلاف المالكية في قتل صغير الحدأة ومن ابن شاش وفاق الجمهور على الفلوات في ذلك الدروري ولم يرمع شيئا قال العيني يجوز قتل الحدأة سواء كان الحرم او للملح لانها تبتدئ بالاذى وتختلف الحكم من ابدي الناس وروى من ملك في الحدأة والغراب انه لا يقتلها الحرم الا ان يبتدئ بالاذى والشهور من مذمومة بخلافه ويولكها عند مالك وروى عند المنع في الحرم سدة الذريعة الاصلها ام قلت ما روى من ملك من عدم قتلها هي رواية اشبهت هذا كما سياتي في آخر الباب والصحيح عند من وافقه الجمهور والغرب يطلق على الذكر والانشى سواء جمع العقارب ويقال للأنثى عقرة وجمع باء مد وغير مصروف وليس منها العقربان بل ودية طويلة كثيرة القوائم قال صاحب الحكم يقال ان منها في ظهرها اذ انها لا تصر ميتا ولا تهاجم حتى تحرك وقد تقدم اختلاف الرواة في ذكر الحية بدلها ومن جعلها قال الخطاط والذي يطير في ارضي الشر عليه وسلم نهى ما دجها على الآخر عند الاقتصار من علمها صاحب حيث جمع قال ابن المنذر لا يعلم اختلفوا في جواز قتل العقرب وقال نافع لما قيل له فالحية قال لا تختلف فيها وفي هذا من يشك فيها وتحقير ابن عبد البر بما اورد من ابن ابي شيبة من طريق شعبة انه سأل الحكم عما اذا قتلت الحية والعقرب قال ومن جنتها انها من هوام الارض فيبزم من ابارح قتلها مثل ذلك في سائر الهوام وهذا اعتكاف لا يحسنه نعم عند المالكية خلاف في قتل صغير الحية والعقرب التي لا تمكن من الاذى ام قلت ولم يذكر الحيات في ذلك الدروري بل قال في بيان ما استثنى من حرمة التتر

## والفاسرة والكلب لعقوب

الا الفارة والحية والعقرب مطلقا كبيرة او صغيرة بدأت بلاذية ام لا او وكذلك عن الخفية صرح في الدر المختار بان  
لا شئ يقتل عقرب وقبيح وبكذا في البداية وغيره بالالفحة بصيغة ساكنة وتسهيل قال الحافظ لم يختلف العلماء  
في جواز قتلها المحرم الا ما حكى عن ابي بصير رضي الله عنه قال قتلها محرم اخرجه ابن المنذوق قتلها عقربا  
خلات قول جميع اهل العلم والقول ان يشترط من المالكية خلافا في جواز قتل الصغير منها الذي لا يتكلم من الاذى او قتل  
في العقرب ان الدرر لم يذكر الخلاف فيه بل اطلق الاستثناء في كل المحاذير الفار او الاربع منها المحرم بوزن عمر والحل فيهم  
المجتمعة وسكون اللام وفارة الابل وفارة المسك وفارة الشيط وحكمها في تحريم الاكل وجواز القتل سواء اذ وقال الكلب يري  
اعصاف البحر وفارة الفارس وفان وبها كالموسى والبق ومنها البرابيع والدراب والكلد فالدراب محرم والكلد يمشي وفارة البيش  
وفارة الابل وفارة المسك وذوات النطاق وفارة البيت وهي الفولسيفة ويحرم اكل جميع الموانع الفارة والابور وسور  
الفارة لورث النسيان او وفي البداية الفارة الابلية والوحشية سواء والضب والبربور ليسا من الجنس المستثناة لاجل  
لا يمتد ثاب بلاذية ام والكلب العقور قال الحافظ الكلب معروف والا نفي كلبية واختلاف العلماء في المراد به بينا ولم يوصف  
بكونه عقورا مفهوم ام لا فروي سديد منصورا سنا حسن من ابني هريرة قال الكلب العقور الاسود من سفيان من  
زيد بن اسلم رضي الله عنه من الكلب العقور فقال ابي كلب اعقر من كلبية وقال زفر المراد بالكلب العقور بهما الذئب  
خاصة وقال مالك في الموطأ ما عقر الناس ودعا عليهم واخافهم مثل الاسود والفر والذئب هو العقور وكذا القمل  
الوجع من سفيان وهو قول الجمهور وقال ابو حنيفة المراد بالكلب بهما الكلب خاصة ولا يتحقق في ذلك الحكم سوى الذئب  
وقال النووي الحق العلماء على جواز قتل الكلب العقور لعموم والحلل في الحل والحرم واختلاف في المراد به فقيل هذا الكلب المعروف  
خاصة حكاه القاضي عن الاوزاعي والي حنيفة فحسن من صلح والحقوا به الذئب وحمل زفر الكلب على الذئب وحده  
وقال الجمهور ليس المراد بتفصيله هذا الكلب بل المراد كل ما يمتنع من كلبية والفر وهذا قول الثوري والشافعي واهل  
غيرهم ومنه العاقر الجرح او وقال الحافظ لاختلاف العلماء في غير العقور عالم يوم باقتنا نضره تحريم قتلها القاضيان  
حسين والمادري وغيرهما ووقع في الامم لك في الجواز فاختلف كلام النووي فقال في البيع من كلبية لهما  
لا خلاف بين اصحابنا في انه محرم لا يجوز قتله وقال في التيمم والضب والفر غير محرم وقال في الحج يكره قتله كراهة تنزيه  
وبذا اختلاف شديد على كراهة قتله اخصر الراعي وجهه في الروضة وزاد ان كراهة تنزيه او وفي الرض المرحج و  
لا يحرم بحرم ولا احوام قتل محرم الاكل كالاسود والفر والضب الى آخره وذكره وقال الدرر يحرم بالحرم وبالاحرام لغير  
الحرم ان يرى ويدخل فيه السحابة لا الكلب الا شئ قال الدرر في لانه وان كان حيوا فابره لكن ليس مما يحرم الغرض لم  
على الحرم ولا في الحرم لان قتله جائز بل يندب على المشهور مطلقا ثم قال الدرر في ذكر ما استثنى من الصبيغ  
المانع في جواز القتل ما قرره الكلب العقور في الحديث لقوله كعادى سبع كذئب واسد وفر وفهدا كبر تحريم الهالك  
وفي البداية قيل المراد بالكلب العقور الذئب او القمل ان الذئب في معناه وعن ابني حنيفة رضي الله عنهما الكلب العقور وغيره  
العقور والمستأنس والمستأنس وهو حيوان المستأنس في ذلك الجنس او وفي شرح الهالك لا شئ مطلقا يقتل الذئب  
والكلب الابلي والوحشي والعقور وغيره الا انه في قتل غير العقور على ما في ظاهر الرواية او وذلك لان الكلب  
ليس بصبيغ بل ابي علم قال الحافظ وذهب الجمهور الى ان غير الجنس بهما في هذا الحكم الا انهم اختلفوا في المعنى فقيل لكونها  
مؤدية فيجوز قتل كل مؤدية اقصية فربما ملك وقيل لكونها مما لا يؤكل تحية بذلك لا يجوز قتله لادته على الحرم فيه وبذا  
اقتضيه ذئب الشافعي وقدم قسم هو اصحابه الحيوان بالنسبة لحرم الى ثلثة اقسام قسم يسقط ما قسم وما في معناها على المؤدية  
وقسم يجوز كسائر الاكل ولا يؤكل منه نفع وفرض فيها ح ما فيه من مصلحة الاصطفا ولا يكره ما فيه من  
العدوان وقسم ليس فيه نفع ولا ضرر فيكره قتله ولا يحرم والقسم الثالث ما لا ينفع اكله او نفي عن قتله فلا يجوز فيه الجرح اذا اقتض  
الحرم ومخالفة النية فاقصر على الجنس الا انهم اختلفوا بهما الحية الثوب والجرح والذئب كذا كلب في الكلبية والحق  
بذلك من ابتدا بالعدوان ولاذية من غير ما وقال ابن دقيق العيد التحريم يجزى الى كل مؤدية قولى بالاضافة  
الى تصرف اهل القياس فانه ظاهر من جهة الاما بالقتيل بالقتل وهو الخروج عن الحد وما التحليل بحركة الاكل

**مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب من تملهن وهو محرم فلا جناح عليهما العقرب والفاصلة والكلب العقور والجدأة والغراب مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق**

ففيه البطل لما دل عليه ما اتفق عليه من التحليل بالفسق او قال ابن العربي في مشرح الترمذي هذا الحديث من مضافات الاخبار لخارج من الادلة فيه وحجة المذاهبة انتهت الى نقضه والاصار الى ثلثه اقول الاول انه يقتل كل سبع ما لا يحقر ابتردا ولا لاسد والنم والغيل قال مالك في الجمل والثرى لا كفارة فيه وزاد مالك وسباع الطير مثله الثاني قال ابو حنيفة يقتل الذئب والكلب العقور والغاب في السبع والنم وغيرهما من السباع الثالث قال الشافعي كل ما لا يؤكل لحمه من الصيد فلا جناح عليه الا السبع وهو المتولد بين الذئب والفسق فلهذا اصول المذاهبة ابو مالك من عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب من قبلهن وهو محرم فلا جناح عليه اي لا تلحق عليه ولا فدية العقرب والفاصلة والكلب العقور والجدأة والغراب اعاد المصنف هذا الحديث لا فائدة اليه فيه شيئا آخر ولعله اراد لقوية رواية تافه الدالة على ان ابن عمر سمعه بدون الواسطة وخالفهما زيد بن جبير وسالم كما تقدم في اول حديث تافه وقال الحافظ اوردته البخاري في براء الخلق وساق لفظه مثل تافه وكذا اخره في مسلم من طريق ابي حنيفة ابن جعفر عن عبد الله بن دينار اخرجه ابن جرير من طريق مشقة عن عبد الله بن دينار فقال الجيدة بدل العقرب ام واستدل بهذه الاحاديث على جواز قتل من وجب عليه قتل نقصا من اوجهم بزيادة الجارية او غيره ذلك في الحرم وان تجاوزا فاحسانا الحرم وفيه سواء جرى موجب القتل والحرم او خارجا ثم لما صاحب الحرم والم يقاتل مالك والشافعي يخرجه من الحرم وقال ابو حنيفة وطائفة ما تركه من ذلك في الحرم اقيم عليه فيه من قتل خارجة ثم لما ائله ان كان اتلاف نفس لم يلحق عليه في الحرم بل يضيق عليه ولا يلحق ولا يكاس ولا يربح حتى يضطر الى الخروج منه فيقام عليه خارجة وما كان دون النقص اقيم عليه قال عباس بن روى عن ابن عباس وعطاء الشيباني والحكم بن عتيبة لم يلقوا بين النفس وما دونها وعجبت قوله تعالى ومن دخله كان آمنا محتاجة بهذه الاحاديث لمشاركة فاعل الجنابة بهذه الدواب في اسم الفسق بل نفس النفس كونه مكلفا قاله الزقاق وفي الحكم القراني روى عن ابن عباس وابن عمر وعبيد الله بن عمر وسعيد بن جبير وعطاء وطاوس والشعبي فمن قتل ثم لم يأت الى الحرم اذ لا يقتل قال ابن عباس ولكنه لا يكاس ولا يردى ولا يربح حتى يخرج من الحرم فيقتل وان قتل ذلك في الحرم اقيم عليه وروى قتادة عن الحسن اذ قال لا يبيع الحرم من اصاب فيه اذ في غيره ان اقيم عليه وما ذكرنا من قول السلف يدل على اذ اتفاق بينهم على حظر قتل من قتل في غير الحرم لان الحسن روى عنه فيه قولان متضادان احدهما رواية قتادة عنه اذ يقتل ولا فرواية هشام بن عمار ان قتل في الحرم ولكنه يخرج منه فيقتل وقوله يخرج تحت اذ لا يضيق عليه في ترك المباحة والا لكان الذئب حتى يضطر الى الخروج فلم يحصل الحسن في هذا قول انتقاد الروايتين وروي قول الاخرين من الصحابة والتابعين في منع القصاص في الحرم بجنابة كانت منه في غير الحرم ولا تختلف السلف ومن اعجز من الفقهاء اذ اذبح في الحرم كان ما خذوا بجنابة اقيم عليه استخف من قتل او دبراه قتلت دقة بسط السيوطي الاماري ذلك في الحديث قوله تعالى ومن دخله كان آمنا فنهاى برواية ابن جبير عن عكرمة عن ابن عباس قال من احدث حد ثام استجار بالبيت فهو آمن وليس المسلمين ان لها قبوه على مني الى ان يخرج فاذا خرج اقاموا عليه الحد ومهاجرة رواية عن ابن عمر لو اخذت فاقبلت في الحرم ما يجزى وبرواية عبد بن عمرو بن عبد الله بن جبير عن ابن عباس قال لو وجدت قاتلا في الحرم لم اعرض له وغير ذلك من الروايات - مالك عن هشام بن عروة عن ابيه رسلا وصله مسلم والشافعي في من طريق حماد بن زيد وسلم من طريق ابن جبير كلاهما عن هشام عن ابيه عن عائشة والخارجي من طريق الزهري عن ابن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق - قال الحافظ قال النووي هو باضا فانه خمس لا بتزويده ووزاين دتين العبد الايمين وامر ان لا يترجى الثاني فانه قال دهاية للاضافة لشعره بالخصيص فخرجتها غير باقية في الحكم من طريق المهتم ورواية القنوين تقتضي وصف الخمس بالفسق من جهة المحبة فيشعر بان الحكم المرتب على ذلك وبطلان





قال مالك واما ما ضرب من الطير فان المحرم لا يقتله الا ما سمي النبي صلى الله عليه وسلم الغراب والحدأة فان قتل المحرم شيئا من الطير سواهما فداة ما يجوز للمحرم ان يفعله - مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التقي عن ربيعة بن عبد الله بن الهذيل انه رأى عمر بن الخطاب يقرء بعين اله فطين بالسقياء وهو عمر قال مالك وانا اكرهه

[illegible]

**مالک عن علقمة بن ابی علقمة عن امه انها قالت سمعت عائشة تزوج النبی صلی الله علیه وسلم تسئل عن الحرم یحک جسده فقالت نعم فلیحکله ولینشد د**  
**قالت عائشة لو لم یط یداي ولم یجد الا رجلی لحکلت**

ان یزاحموا ان یولد فی جسده حیوان من غیر جنسه ثم یحکم الحرم طرعا یخص به من الاجسام کالتقل من حد الانسان وبهذا جمیع الهوام لا یحرم اللحم فتنه فیلزم الامتناع من قتل الذباب والنمل والبراغیت والدلیل علی ذلك قوله صلی الله علیه وسلم تعجب من عجرة الذی یدک یزاحمک ثم یأمر له الذلعة علی ان یفتدی قبل علی الخ من ازالة ما یقع علیه هذا الاسم من غیر اذی احد قتل والجمهور فرقا بین القتل والقراد قال الموفی واللاوڑی بطبعه ولا یوکل کالرقم والدلیلان فلا یزاحم ولا لا حرام فیہ ولا یزاد فیہ ان قتلہ وبهذا قال الشافعی وقال مالک تحرم قتلها وان قتلها فذابها واذا ولى الذباب والنمل تصدق بشئ من الطعام ولنا ان السرقاتی انما وجب الجزاء فی الصيد وليس بهذا یصید ولادة لاسل له ولا قيمة واللعان انما یكون باحد بنین الشیشین وروی عن عمر ان قد یعبه بالسقیا وهو قوم وسنانه اذ یزح القرا وید یوکل جابر بن زید وعطاء وروی ان ابن عباس قال مکرة فی ویهو غرم قد البعیر فکرم ذک قال ثم فخره فخره فقال له ابن عباس لک کم قتلت فیها من قراد وحملته ومجنا نة لیس لک بها الرق اذ رواه کله سعید وقال ايضا اختلف الروایة عن احمد فی ایاة قتل القمل فنهى باحثة لاد من اکثر الهوام اذی فایح قتلہ والبراغیت وسائر الملوڑی وعد ان قتلہ غرم للعترة فی یزالته غرم لقطع الشعر ولان النبی صلی الله علیه وسلم طهرای کعب بن عجرة والقتل یتناثر علی وجهه فقال له صلح راسک فلو کان مثل القمل اوازالتہ بها عالم کین کعب لیتک فی غیر لک ولان فی بن قتل القمل اوازالتہ بالقاء علی الارض او قتلہ بالزئبق فان قتلہ لم یحرم لم یحرمه من لافیه من الشعر ثم الخ ازالته کما کانت فان خالعت ولعلی او قتل فلا فایح فیہ فان کعب بن عجرة حین طهر راسه قد اذ یب قتل اکثر او لم یجب علیه لذلک شیءا وانا وجبت القدریة یحک الشعر ولان القمل لا یحس بذا شیه البعوض والبراغیت و لانیس یصید ولا یوما کول ومن احمد فین قتل قملہ قال یطعم شیهة وقال مالک حفتة من طعام او فی البدایة لیس فی قتل البعوض والنمل والبراغیت والقراد شیءا لانهما لیس یصید ویست بموتله من الیهدن ثم فی مؤذیة لبطاها والمردو بالمثل السوداء والصفر الذی یوڑی واللاوڑی لا یرک قتلها ولکن لا یحب الجزاء علیه الاولی ومن قتل قملہ تصدق بمشاة ولا یها موتله من التفث الذی علی الیهدن قال ابن العمام یفیدان الجزاء باعتبار ان قتل البعوض التفث فیستفاد منه اذ لو لم یأخذ بها من بد دل وجد قتلہ علی الارض فقتلها فلا شیءا وطهر ان الالتقاء علی الارض کالتقل یجب به الصدقة او وسما فی شیء من قتل القمل فی ذیة من طهر قبل ان یخرج مالک عن علقمة بن ابی علقمة عن امه مرعانة انها قالت سمعت

عائشة رضی الله عنها تزوج النبی صلی الله علیه وسلم قال یزاحم الجمل عن الحرم یحک بیننا القاعل من الحک یدون عجرة الاستحمام فی الشعر الیہندیة وبزیادة عجرة الاستحمام فی اوله فی الشعر المعریة وضمیر الفاعل الحرم جسده مغلول فقالت نعم فلیحکله الا ان لا یأخذ اى یجوز له ان یحک جسده ثم قاتلت زیادة فی بیان الاباحة وکشد یضرب علی الخ فی الحک بالاشارة امر اباحة قالت عائشة لو رطبت بیننا المغلول یدای ثائب الفاعل وادجمت الی الحک ولم یجد احک به الا ولى بالتثنية مع شذالیا والافراد مع السکون حکلت جهاد المتکلم وعمل قوتها ولینشد عند مالک کما یزح به المزقانی ولسط قصص المذہب فی ذلک الباب حی یوما اذ کان یرى ما یحک فان لم یره فانما یجوز الحک بالرفق لاد اذ اشهد مع عدم الرؤیة ربما فی شیء من الدروب ولا یشعر به وقد قال مالک لا بأس ان یحک الحرم ما یرى من جسده وقرود وان ادى جلده ام قال الحرقی ویکدر اسره جسده حکار فیفا قال الموفی یرق فی الحک یرق فی شجره او یقتل قتلہ ام فی الدار المختار ولا یتقی حک راسه ویدنه لکن یرق ان خاف سقوط شعره او قتلہ وعلقت فی شجره فی شجره اللها من المکره بات حک شعر راسه وکعبته وسائر جسده حکا شذید لما فیہ من القرص لقطع الشعر واذالتہ ونتمه وقال فی المباحات حک راسه وسائر یدنه یرق ان خاف سقوط شیء من شعره وان لم یخف فقلبان بالحک الشدید ولو ادى ام فی السوی من العالگیره اذ احک فلیرق بحکم خوفا من ترثر الشعر وقتل القمل فان لم یرک





قال وسئل مالك عن الرجل يشتمكي اذنه في يده من الهات الذي لم يطيب  
وهو عهرم قال لا امرى بذلك باسا ولو جعله في فيه لم امر باسا

ما اقصر على قطع ما يتاذى به فان قطع اكثر من ذلك افترى رواه ابن وهب عن مالك وذلك لانه فيما راى على القصر  
معتد فتنه بذلك الفدية والقسم الثاني مثل ان يكون باصابعه خروج ولا يقدر على ما وادها الا بتكليم لظفاره  
فانه يلقبها وليفتدى قاله مالك وذلك لان الضرورة تنجز له تكليمه الا انه لما لم يكن الضر من جهة الظفر لم يمتد الفدية  
والضرب الثاني وهو ان يقيم لظفاره غير ضرورية فانه مركب لم يمتد عليه بذلك الفدية سواء فصل ذلك عما  
ادوا به الا اذا سبها لانه من امة الاذى المتعاد والقادر للثقت وذلك محذور على الحرم كحلق الرأس اذ قال الموفى  
اجمع ان كل حكم على ان الحرم ممنوع من علم لظفاره الا من عذر لان قطع الاظفار لانه يزد ويتزده في حرم كازالة الشعر  
فان الحشر لانه من غير فدية تلتزمه كماله بالمتنذر اجمع كل من تحفظ عنه من اهل العلم ان الحرم ان يزيل ظفاره  
اذا احسره وان احسره بوفيه ولو لم يفسد به الشعر الثابت في عينه فان قص اكثر مما احسره فليجعله الفدية لذلك الزيادة  
كما لو قطع من الشعر اكثر مما يحتاج اليه وان احتاج الى ما واد فحرمه يكتفه الا بقص لظفاره عليه الفدية لذلك وقال  
ابن القاسم صاحب مالك لافدية عليه ولان ازال ما منع ازالته لظفر في غيره فاشبهه بغيره راسه وقطع لظفر  
تلمية وان وقع في اظفاره مرض فان ازاله ذلك المرض فلا فدية عليه لانه اذا ازاله من مرضها فاشبهه بقصها كحرم ما وفي  
الهداية ان قص اظفار غيره به جهلية فليجعله دم لانه من المحظورات لما فيه من قضاء الثقت وازالة ما يكون من البدن و  
ان قص اقل من خمسة اظفار فليجعله صدقة بكل ظفر وان احسره لظفره لم يفتدى به ولا يفتدى به لانه لا يتوعد  
الا بحسره فاشبهه بالباين من غير الحرم اذ قال شيخنا وسئل بينا في الجمل مالك من الرجل يشتمكي اذنه في القصر  
استنفا في اذنه من الهات الذي لم يطيب كذا في جميع النسخ الهندية ومن الزرقاني وهو الصواب هندی وفي جميع النسخ  
المصرية من المتن والشروع من الهات التي لم يطيب وهذا أوضح فهو جمع بين قال المهرلين كل شجرة ما بها ا-  
ويجوز على البدن ان يكون يمينه اللين المعروف ويراد به الذنن مجازا واما على الاول فهو من البول والالغ واللام لا يمتد  
قال المهرليان شعره وحجب ثمرة هذين ليد وجبه تافع للبرش والتمش والكلت والصفص واليهق والصفصة والحجب وفرك  
وفي المحيط بان يفتح الموحدة والفت وسكون تون اسمع في يقال له في الهندية بكائن والشر ما يوجد في الحجاز والشمس و  
الغروب ثم يسطر في ذائده مثل ما تقدم من القاموس واكثر منه وحمل دينة يفتح وجميع الالغ والاذن وذن الاذن اذ  
سعره ويمنع قوله لم يطيب اى لم يجعل فيه الطيب فانه كثير ما يستعمل طلاء مع العنبر ايضا كما في المحيط ويقال لغير المطيب الهات  
الشمع على المدة نه قال مالك يدين الحرم عند الاحرام وبعد علاقه راسه بالزيت وما يشبهه وباليان الشمع وباليان  
غير المطيب وما لم يشئ يتجى ريشه فلا يعجبني اذ قلت قال الهات لاذع من الاذان التي لم يطيب عند الذكوة واما عند  
الذكوة فليسما في قرية في كلام الموفى انه عدل في ما لا يطيب فيه لكن عد صاحب الروى عن المربع في الطيب ما لا يفسد  
واما عند الفدية فهو من الاذان بالمطية لما عده فيها صاحب البدائع واللباب وغيرهما وقال النووى في المتاسك لم يدين  
الهات المشوش وهو مخلوط بالطيب فهو طيب وغيره المخلوط ليس بطيب اذ ولحقه ابن حجر في شريحه فقال الذي عليه الجمهور  
ان الهات نفسه طيب وقال الشيخان من ان المخلوط في الطيب طيب وغيره ليس بطيب توقفت ابن الرفعة يقول القاضي  
يحرم على الحرم سواء اشبهه او استخذه منه الذين وسئل اوعمره راءه واستعمله في مواضع كلام الجمهور وروى في سبيل فقال ما  
قاله يقتضى ان الهات ليس بطيب وهو ليعبر اذ وهو يحرم اى يفتقره في حاله الاحرام قال مالك لا ارى بذلك باسا  
اى جاز لو جعله في فيه اى ادخله في فمه اكلمه او لا لم ار مضايح محرمة من الروية بذلك اى يجعله في فيه باسا  
قال المهرلي استحال الذنن الذي ليس بطيب يكون في ثلاثة مواضع احد بان يستعمل في باطن حبه بان لا يظفره  
كتظفيره في الاذن والاستسماطه والمضغطة فان هذا كله جائز لحرم ان يفضله ولا شئ عليه فيه لانه بمنزلة الكحل  
وهو الذي ذكره مالك والثاني ان يستعمله في ظاهره بدنه غير باطن يديه وقدميه فان فعل فمضغطة عليه الفدية  
عند مالك وجميع اصحابه قال ابن حبيب وقد روى ابا حنيفة ذلك وبه اخذ الليث وروى مالك انه اذا شعث لانه

## قال مالك لا بأس ان يبط المحرم خواجه ويفقأ دمه

ما يفعل للرجال والنسوة وان دهن ليعود قدسية او يديه لشقوق بها فلا بأس بذلك وان فعل ذلك غير ملزمة فلعلم القدر  
 وهو ذلك انما ظاهر ان ظهور سائر الاعضاء كالذراعين قد مضى فلا غرض في ذلك غير تحسين ظاهر الجسد  
 فانزاله الشعث فوجبت بذلك الجزية وان قصد بذلك دفع المصرة او القوة على العمل فلا غرض في ذلك الا انها وان ظهر  
 انها باطنان من ظاهر الجسد وبختمان بالعمل وبذلك فلا بأس سائر الاعضاء من الجسد كمال المرفق اما الطبيب من  
 الادب ان كسرت اليد واليد في شقوق فليس في تحريم الادب ان به غلوت في اللذيب واما لا الطبيب فيه كالزيت والشيرج و  
 دهن البان الساوق فقال الاثر من سمعت ابا عبد الله يسأل عن المحرم يد بين الزيت والشيرج فقال نعم يد بين به  
 اذا خراج اليد ويترادى المحرم بما يكمل قال ابن المنذر رحمه الله عن ابي العلم على ان المحرم ان يد بين يده به كسح والزيوت  
 واسمن ونقل الاثر من ذلك عن ابن عباس والي ذر والاسود بن يزيد ونقل ابو داود عن احمد اذ قال الزيت  
 الذي يوصل لا يد بين المحرم به كسح ظاهره اذا لا يد بين كسح لشئ من اللذان به وقول عطلة ومالك والشافعي و  
 ابى ثور واصحاب الرأي لانه من بل الشعث وليسكن الشعر فاما دهن سائر البدن فلا نعم عن احمد فيه منعاً وقد ذكرنا  
 اجماع اهل العلم على ما حث في اليدتين وانما الكرامة في الرأس خاصة لانه محل الشعر وقال القاضي في ما حث في جميع البدن  
 روي عن احمد بن حنبل عن ابي عبد الله عن ابي حنبل قال لا بأس باليدتين ولا بالرجلين ولا بالاذن به اما قلت للرحماني  
 الرخا في فرق بين البدن المبط في الرأس والاذن في الرأس ونحوه وقال النووي في المناسك اما الادب ان  
 فخر بان دهن هو طيب ودهن ليس بطيب كالزيت والشيرج واسمن فلا يحرم الادب ان به في غير الرأس والمخة واما  
 ما هو طيب كدهن اللوز والورد والبنفسج فيحرم استعماله في جميع البدن والشباب ثم نقل في بحث شعر الرأس والحمة يحرم  
 عليه ودهن الجمل ودهن سمك لا كان طيباً او غير طيب كالزيت ودهن النخلة واللوز ودهن الاثر في الرأس به لا بد من  
 فلا بأس به وكذا الورد والورد قد ذقت فلا بأس ولود دهن حلقو الشعر كسح على الاصح ولزمه الفقيه ١٤ -  
 وفي المدايح لو ادب بين يد بين فاق كان مطيباً كدهن البنفسج والورد والذيق والبان وسائر الادب ان التي  
 فيها الطيب طيبة دم اذا بلغ عضو كماله وان كان غير مطيب بان ادب بين زيت او شيرج فلعلمه دم في قول  
 ابى حنيفة وعند ابى يوسف ومحمد عليه صدقة وقال الشافعي ان استعماله في شعره طيبة دم وان استعماله في  
 يده فلا شئ عليه ولودادى بالزيت جرحه او شقوق عليه كالفار طلبة لا ليس بطيب بنفسه وان كان اصل  
 الطيب لكنه ما استعماله وجه الطيب فلا يجب به الكفارة بخلافه اذا تراوى بالطيب ان يجب به الكفارة  
 لانه طيب في نفسه فيستوى فيه استعماله للتطيب ونحوه وقد قال اصحابنا ان الاشياء التي تستعمل في البدن  
 على ثلثة اقسام نوع هو طيب محض معد للتطيب كالسك ونحوه ويجب به الكفارة على اي وجه استعمال حتى قالوا  
 لودادى عينه طيب يجب عليه الكفارة لان العين عضو كامل استعمال فيه الطيب وتوقع ليس بطيب بنفسه  
 ولا فيه معنى الطيب ولا يصير طيباً بوجه كالحكم فسواء اكل او ادب بين به او جعل في خفاق الرجل لا يجب الكفارة  
 ونوع ليس بطيب بنفسه لكنه اصل الطيب يستعمل على وجه الطيب ويستعمل على وجه الادب كالزيت والشيرج  
 فيصير فيه الاستعمال فان استعمال الادب ان في البطن يعطى له حكم الطيب وان استعماله في ما كمل او شقوق  
 رجل لا يعطى له حكم الطيب كالحكم ان قال صاحب اللباب لا فرق بين الشعر والجسد في الدهن اما هذا وقد تقدم شئ  
 من الكلام على الادب ان في باب الطيب قال مالك لا بأس ان يبط بغير الماء وشدة الظواهر في شقوق المحرم  
 خواجه كذا في جميع النسخ المصرية بالخاء المعجمة قال الزرقاني في نظم المعجمه كتاب بثرة والواحدة خواجه ام وفي الجمع خواجه  
 بضم المعجمة وخضرة والقوة وقال محمد كالحزاب القروح وفي النسخ البائدة بالهمزة وفي النسخية نقل الشافعي في نظم المعجمه  
 لكن في القاموس الجراح بالهمزة مع حصة بالهمزة ام قلت والمراد بالشايع صاحب الحلي فانه ضبط بضم المعجمه وفي  
 مختار الصحاح جرحه من باب قطع والاسم الجرح بالضم والجرح جرحه ولم يقلوا جراح لان الشجر والجراح بالهمزة جمع جرحه  
 ويفقأ بالهمزة في آخره اي يشق اي ليجرحه العين والشعر ونحوه بالهمزة كسراً او قطعاً او قطعاً وله قال الجراح مل كسك

ع كذا في الاصل والظاهر عندي به ١٥ عله والظاهر ان المراد ان تقدم قريبا عن ابن المنذر نظم احواله في ما فيه

# ولقطع عرقه اذا احتاج الى ذلك الحج عن الحج عنه

ومر بالخارج جرد مامل ويقطع عرقه قال الخديرق الطريفة ليرقة الناس حتى يستوضح ولا كسر شجر والميدان معروف  
جمع عروق واوراق وعروق اذا احتاج الى ذلك قال صاحب المحلى وعليه الجمهور وعند الحسن عليه الفدية قال الباقي لان  
الاعوام لا يتصلح لقطع شئ من جلد جسده وانما ذلك ممنوع لغير حرمة الانسان وهو مباح للضرورة كالحجامة وقد اجمع  
الشيخ على انه عليه السلام وهو محرم ومن هذا الوجه يطرأ فيه وفيه وقطع عرقه حاجته الى ذلك وقد شرط مالك في الحجامة  
الى ذلك انه قال لم يفرق الحجامة اذا لم يقطع شرا فمباحة من غير فدية في قول الجمهور لانه تداءى بآخره دم فاشبهه الفصد  
وربط الجرح وكان الحسن يرى في الحجامة دما وانما ذلك عليه السلام صحيح ولم يذكر فدية ولا فدية بذلك فاشبهه  
مشرب الادوية وكذلك الحكم في قطع العضو من الحجامة والختان كل ذلك مباح من غير فدية او التقديم ببيان الاحتجام  
في بابه وعد القاري في شرحه للباب في مباحات الاحرام قطع العروق وانقطاع الدمل والقرح الحج عن الحج عنه اي بيان  
الحج عن الغير وفروع هذا الباب كثيرة جدا القصر منها على ما لا بد من معرفتها من عشرة ابحاث مفصلة مهمة الاول ما قال  
الرفعي لا يجوز ان يستتيب في الحج الواجب من تقديري الحج بنفسه اجماعا قال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ان من عليه  
حج الاسلام وهو قادر على الحج لا يجوز له ان يحج غيره عنه وان الحج المنذور له الاسلام في اباحة الاستتابة عند  
الحج والتمتع منها من القدرة لانها حجة واجبة اجماع القطوع فينقسم اقسام ثلاثة احد بان يكون ممن لم يؤد حجة الاسلام  
فلا يجوز له ان يستتيب في حجة التطوع الثانية ان يكون ممن قد أدى حجة الاسلام وهو عاجز عن الحج بنفسه فيصح ان يستتيب  
في التطوع والثالثة ان يكون قد أدى حجة الاسلام وهو قادر على الحج بنفسه فهل له ان يستتيب في حج التطوع فيه  
روايتان اصلها لا يجوز وهو قول ابي حنيفة والثالثة لا يجوز وهو ذهب مالك في اجماع وفي البهاجة يجوز للثانية في الحج المنفل  
حالة القدرة لان باب النفل اوسع وقال القائل ليداعى من ابن المنذر وغيره الاجماع للذكور اما النفل فيحوز عند  
ابي حنيفة خلافه قال في من اهدى روايتان اجماع القوع الثانية وجوب الحج على من يجد الاستطاعة بالغير قال الكوفي من  
وجدت فيه شرط وجوب الحج وكان عاجزا عنه لم يلحق بالفس من زوال كزمانته او مرض لا يرجى زواله والشئ الثاني  
مضى وجد من يوجب عنه في الحج ولا يستتبه به لزمه الحج وهذا قال ابو حنيفة والشئ في وقال مالك لا حج عليه الا ان  
يستطيع بنفسه لانه تعالى قال من استطاع اليه سبيلا وهذا في مستطاع لانه حديث امرأة من تخم وسئل عن رجل من شيوخ  
لا يجد الاستطاعة قال يجوز عنه اجماع وقال ابن رشد لما وجبه بالاستطاعة النية مع الحج من البشارة فعند مالك  
وابي حنيفة لا تلتزم وعندنا لا في تلتزم فيلزم على مذهبه الذي عنده مال بقدر ان الحج عنه غيره اذا لم تقدر  
بمده ان الحج عنه غيره وبالسئلة التي ليرفوها بالمصنوب وهو الذي لا يثبت على الراحلة اجماع قلت والمصنوب على ما  
في مناسك النوى وشهره بالعين المعلقة والهاد والمجته من الغضب بمنى الضعف او القطع لا تقطع حركته بذات الالاشهر  
في يجوز بالصا والمعلقة كان قطع حصيه او ضرب اجماع قلت ويجب عند المالكية على ما لا يعنى القادر على المشي بقائه ولو باجرة  
صرح به الدردير وكذا يجب على من يتناول السيف بالمشي ويكون وصوله بالمشي وان لم يجد راحلة وكذا من علوته العكفت  
بالناس يجب عليه وان لم يجد رادا كما لم يسطر الحنفى وفسر الاستطاعة بما كان الوصول عادة كما جزم به الدردير  
اختلاف الائمة الثلاثة اذ فسروا بالمراد والراحلة كما قاله ابن رشد وما وقع من الاختلاف في ذهب الحنفية بين كلاي  
الرفعي وابن رشد يعني على اختلاف الروايات فهم كما لم يسطر ابن الهمام في القوع تحت الاستطاعة وقال القاري في شرح الباب  
في شرط الوجوب الاداء الاول منها سلامة المبدن عن الامراض والخل بقليل الصحيح ان شرط الوجوب فحسب على ما  
في النهاية وقال في الحج هو المذهب الصحيح وقيل انه من شرط الاداء على ما سمعنا فصيحة في شرح الجامع واختاره كثير  
من المشايخ منهم ابن الهمام فعلى الاول لا يجب على الاعمي والمقعور والمصنوب اي الضعيف على ما في القاموس والمراد  
بهذا الشيخ الكبير الذي لا يثبت على الراحلة قال ابن الهمام في المشهور من ابي حنيفة انه لا يلزمهم الحج قال في البحر وبنا  
عندنا في حنيفة في ظاهر الرواية وهو رواية عنها وقال في ظاهر الرواية انها وهو بعد الحسن عن ابي حنيفة انه يجب على  
هؤلاء اذا ملوا الزاد والراحلة ومؤنة من يرهم ويضعهم والاختلاف المذكور فيمن وجد الاستطاعة وهو مخدوم اما  
ان وجد باو وصحح ثم لم يحليه الخندق لا اتفاق على الوجوب اجماعا محققا واستدل بحديث الباب من قال بوجوب

لا استنابة وقال معاض لا حجة فيه لان قولها ان قرينة الله على الاوجب دخول ايها في هذا الموضع وانما الظاهر من الحديث  
انها انبرت ان فرض الحج بالاستطاعة يتناولها بالغير مستطاع فبالتالي يباح لها ان حج عنه ويكون له في ذلك اجر  
ولا يتناول قوله في رواية علي عن لادن امره ان يتركها لعلها لا تخرج من حرمها على حصول الاجر لغيرها او  
قال الحافظ وحقق بان في بعض طرق المتن ترك السؤال عن الاجر انما هو لاستدلال ومال ابن عبد البر الى ان القصة مختصة  
بالخضعية او والثالث ما قاله العيني تحت حديث الباب فيه جواز الحج عن غيره اذا كان معصوما وبه قال ابو حنيفة ومالك  
والشورى والثالث في واحد واثنى وقال مالك والليث والحنبل في صحيح ابن عمر ان من سئل عن رجل حج عن غيره من غير  
والمعنى ما في مذمبة مالك فليست اقول مشهورا لا يجوز ثانياه يجوز من الولد ثانياه يجوز ان اوصى به وفي القصة وبعض السلف  
لا يوجب الحج عن ميت ولا عن غيره وفي رواية عن مالك وان اوصى به وفي مصنف ابن ابي شيبة عن ابن عمر ان قال  
لا يوجب احد من احد ولا يصح احد من احد وكذا قال القضي وقال ابن عبد البر اختلف اهل العلم في معنى هذا الحديث فان جماعة  
منهم ذهبوا الى ان هذا الحديث مخصوص به ولو انما هو لا يجوز ان يتعدى به الى غيره بدليل قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا  
وكان ابو بكر من الاستطاع فلم يكن عليه الحج فلو لم يكن عليه لعدم استطاعته كانت ابنته مخصوصة بذلك الجواب ومن  
قال ذلك مالك واصحابه لان الحج عندنا من عمل المدين فلا يوجب فيه احد من احد فحاشا على الصلوة وذكر ابن عمر  
من حديث ابراهيم بن محمد العدوي ان امرأة قالت لك ابني شيخ كبير فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يجز له ان لا يبرأ  
وكذا رواه محمد بن جابر الانصاري ان امرأة قالت لمحمد بن جابر لم يجز له ان لا يبرأ من الله عليه ولا يبرأ من الله عليه  
القرطبي مالك واصحابه اذ ان قالنا هذا حديث الخضرية فخالفت لقوله تعالى من استطاع اليه سبيلا لان الاصل في  
الاستطاعة هي القوة بالمدن فلا عارض لها من غير الحديث ظاهر القرآن ومع مالك ظاهر القرآن انما هو مختص بالرجال  
قال الواقفي من يرضى زول فرضه والمجرب ليس له ان يستحب فان لم يجز له وان لم يبرأ وهذا قال الشافعي و  
قال ابو حنيفة له ذلك ويكون ذلك ما ترى فان قدر على الحج بنفسه لم يبرأ والا جزمه ذلك لانه جاز عن الحج بنفسه شبه المايوس  
من يبرأ ولذا انه يبرأ من القدرة على الحج بنفسه فلم يكن له الاستطاعة ولا يجز له ان فعل كالفقير وندى المايوس من يبرأ له  
ما جاز على الاطلاق ليس من القدرة على الاصل فاشبه الميت ولان النفس انما دور في الحج عن شيخ كبير ويؤمن بالبر في منه  
الحج بنفسه فلا يقاس عليه الا من كان مثله فلهذا استنابة من يبرأ القدرة على الحج بنفسه ثم صار عليه سبيل من يبرأ عليه  
ان الحج عن نفسه اخرى لانه استنابة في حال لا يجوز الاستنابة فيها فاشبهه الصحيح وفي القصة في شرط الحج على غيره  
والمعنى ان كان عند يرضى زواله عادة كالحبس والمرض فلو جاز الحج عنه فرضا كان امره موقوفا فان دام مجزى عنه مات فلو لم  
وقع مجزى عن فرضه وان قدر عليه وقتا من عمره فلهذا وجب له ان كان عند يرضى زواله عادة كالزوجة والحي الذي لا يشرط  
دوامه الى الموت الى آخر ما سيجي في الفروع الخامس وبه لا خلاف لا يتأتى على المشهور من مذمبة مالك من منع النيا به عن الحج  
سواء كان صحيحا او مريضا الخامس ما في القضي ان من وجبت فيه شرائط وجب الحج وكان عاجزا عنه لما في المايوس من زواله  
مضى وجب من يبرأ منه لزمه ذلك ومنه الحج عن غيره لم يجز عليه حج آخر وبه اقول اسحق وقال ابن ابي شيبة  
وابن المنذر لم يبرأ لان هذا يدل على انما هو ابرأ فليست له ان يبرأ من نفسه فلا يبرأ من نفسه ولا يبرأ من نفسه من الحج  
كان لم يبرأ لانه قول ادى حجة الاسلام بالمراد في قوله لم يبرأ من نفسه لان ما لو حج بنفسه وانما يرضى الى ايجاب تجبين عليه  
ولم يوجب الله عليه الحج واحدة الى آخره ليدل على الفسخ لاختلافها فيما اذا عوفي المحضوب فقال الجمهور لا يجوز له ان تجبين ان لم يكن  
ميتا ومنه وقال احمد واسحق لا يبرأ من الحج اذ قال النووي في المناسك ولو استنابة المحضوب من الحج عنه غير ما زال  
العقب وشبهه لم يجز له على الاصح بل على ان الحج اجماع وفي البداية والشرائط الحجر الذي لم يزل وقت الموت لان الحج فرض  
الحرم قال ابن الهمام وانما شرطه وانه الى الموت لان الحج فرض التحريم ثلث في خطابه لقيام الشرط وجب عليه  
ان يقوم به بنفسه في اول احوال الامكان فاذا لم يقبل انما والقر للقيام بها بنفسه في ذمته في مدة عمره وان كان غير  
متصف بالشرط فاذا جاز عن ذلك المجبة ومجهول الحج عن مدة عمره فرض له الاستنابة برمة وبغض لا منه حيث قدر عليه وقتا ما  
من عمره لانه مستنابة فيه غير محقة نظر انما شرط الرخصة او السادس ما قال النووي ان المحضوب فلا يصح الحج  
عنه بغير اذنه يعني في الفرض لانه قال لجد ذلك وتجوز الاستنابة في حج التلويح للميت والمحضوب على الاصح ا -  
قال الواقفي لا يجوز الحج والعمرة عن الحي الا باذنه فرضا كان او تطوعا لانه عبادة تدخلها النيا به فلم يجز عن الباطن الى



## ما جاء فيمن أحصر بالعدو

المذكور وقع عند المنع لغير الفارغ من الرمي وحمدا بآلة التسمية بحمد المودع خلافاً لمن كره ذلك ما جاء فيمن أحصر  
 بينا والجمل الجعد وقال الراغب المحصر والاحصار المنع من طريق البيت فالاحصار لا يقال في المنع الظاهر كالاحد والآخر  
 الباطن كمنع من المحصر لا يقال إلا في المنع الباطن قوله تعالى فان احصرتم فحول على الامرين ١١ وقال الجعد المحصر كالضيق والنصر  
 التضييق والحبس من السفر وغيره كالاحصار واحصره المرض والبول جعله يحصر نفسه ١٢ واختلفت الامة في هذا الباب  
 بعد اتفاقهم على ان حكم المحصر لا يخص بالنيص الذي عليه سلم كما ذهبه بعضهم اختلفوا من فروعه في مسائل كثيرة على ما اختلف  
 في شرح الهداية من الامة تجالي والثوري والكرما في ائمتهم اختلفوا في الاحصار في اثنين كسنتين موضعاً ثم بسطوا لكن اقتصروا  
 منها على ما لا يدن من وقتها لتأخر الحرب الاول ما في السببي وهو اختلاف في المحصر ما في شيء يكون فقال قوم وهم عطاء بن  
 ابي رباح وابراهيم الحنفي والثوري يجوز المحصر بكل حال من مرض او غيره ان عدوه وكسره وذباب نقطة ونحوها ما مضى  
 من الشيء الى البيت وهو قول ابي حنيفة والبيهقي يوسف ومحمد وقرطوبس ذلك من ابن عباس وابن مسعود وزيد بن  
 ثابت وقال اخرون وهم الليث بن سعد ومالك والشافعي واحمد واسحق لا يكون الاحصار الا بالعدو فقط ولا يكون  
 بالمرض ويحرم عبد الله بن عمر وعنه ومحمد بن قيس لا يكون الاحصار بالمرض الا بالعدو لا التحلل بذلك وهذا مقيد عند  
 اللام الشافعي واحمد بن حنبل والاشعري فان اشترط عند الامام التحلل بالمرض ونحوه يجوز له التحلل عند جالساً سيما في قول  
 الشعبي في البنية الاحصار من هذا ومرض او كسره او قطع طريقه ويجوز جالس به من غير ان يكون من مرض او من كسره او قطع  
 والشافعي والبيهقي والثوري وعروة ومجاهد ومالك والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي  
 ورواه واصحابه وقال الفضل بن سلمة قال بعض الفقهاء لا يكون الا من عدوه ومرض او كسره او قطع طريقه ويجوز جالس به من غير ان يكون من مرض او من كسره او قطع  
 الفقهاء ومن ذهب الى ان كل من مرض او كسره او قطع طريقه ويجوز جالس به من غير ان يكون من مرض او من كسره او قطع  
 طريقه او قطعاً في رواية البلال فهو محصر قال البيهقي اجمع اهل العلم ان المحصر اذا احصر عدوه من المشركين او غيرهم كمنه  
 الوصول الى البيت فلا التحلل ثم قال والشافعي في المذهب ان من يتخذ عليه الوصول الى البيت فيحصر عدوه  
 من مرض او وجع او ذهاب نقطة ونحوه اذ لا يجوز له التحلل بذلك روى ذلك من ابن عباس وابن عمر وابي هريرة قال  
 مالك والشافعي واسحق ومن اجمروا في اخرى له التحلل بذلك روى ذلك من ابن مسعود وهو قول عطاء والشافعي  
 والثوري واصحاب الراي والبيهقي في قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر لاية حقيقة ان لفظ الاحصار انما هو للمرض  
 النساء ولا يحصر يدخل في عموم قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر لاية حقيقة ان لفظ الاحصار انما هو للمرض  
 ونحوه يقال احصره للمرض احصاراً فهو محصر وحصره الحد وحصره فهو محصور فيكون اللفظ عام في كل النزاع وحصر  
 العدو فيحصر عليه الى آخره ما بسط من ذلك والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي  
 ووجه الاستدلال به ان الاحصار لا يكون بالمرض وبالعدو المحصر لا الاحصار كما قال اهل اللغة بينهم القراء والبيهقي  
 والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي والبيهقي  
 على ذلك فتخرج اهل اللغة فعمل بذلك ان الاية تزلت في الاحصار بالمرض ولئن كان الاحصار بغيره فهو مطلق  
 فينتابه وغيره من الغذار ولا وجه له ذكره من السبب لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب الى آخره ما بسط  
 والبيهقي في قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر لاية الاحصار قال عطاء الاحصار من كل شيء يحصره قال الخافض وفي اقتصاده  
 على تفسيره لفظه استشارة الى انه اختار القول بتعميم الاحصار قال الجصاص قال الكسائي والبيهقي واكثر الامة  
 الاحصار بالمنع بالمرض او ذهاب النقطة والمحصر هو العدو ويقال احصره المرض وحصره العدو وكل من القراء انه اجاز كل  
 واحد منهما مكان الآخر واكرهه ابو العباس المبرور والزهرا ج وقالوا بما خلفا في المنع ولا يقال في المرض حصره ولا في  
 العدو احصره وروى ابن ابي شيبة عن عطاء عن ابن عباس قال لا احصر الا حصره عدوه فما من حصره الله يحصره ومرض  
 فليس يحصره فاجهر ابن عباس ان المحصر يقتضيه بالعدو وان المرض لا يقتضيه حصره ورواهما في قول من ذكرنا من  
 اهل اللغة ومن الناس من يظن ان قوله يدل على ان المرض لا يجوز له ان يحل ولا يكون محصراً وليس في ذلك دلالة  
 على ما ظن لانه انما اخبر عن معنى الاسم اذ كان كذلك على غيره اليانبي اذ قال بعد ما بسط اقول اهل اللغة في ان الاحصار

يكون بالمرض وقد قال ابن عباس لا حصر للاحصاء والحدود ومن اهل اللغة واللسان مع التقدم والعلم الثاني  
ما قال الموفق ارجع اهل العلم على ان محرم اذا حصره عد ونحوه الوصول الى البيت ولم يحيط لبقا حتما فلا تحلل و  
قد نص عنه ابنه بقوله فان احصر ثم غلبت من الهدى وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم امر اصحابه يوم حصر و  
في المدينة ان يخرجوا ويكبلوا وادوا وكان الاحرام الحج او العمرة او ما في قول الامام والى حقيقته وانك في ذلك عن مالك ان  
المحصر لا يحلل لانه لا يخاف الغوات اذ قلت بهذا نقل نزيه مالك عامة لقوله لهذا سب من شراح الحديث والعق  
وغيرهم كشرح البخاري تحت ترجمة باب لا حصر للمحصر فما اولى انه رد الى ما علم عن مالك وكذلك شرط الهدية  
تحت قوله ولا حصار عندنا تحقيق عندنا وقيل مالك لا يتحقق لانه لا يتحقق وقت اذ وبهذا على الخلاف السعدي وغيره وفي  
البناء يتحقق الا حصار في العمرة عند عامة اهل العلم وهو مذكر بحسب الدين الطبري عن ابن عمر وابن عباس انه لا يتحقق لحوم  
الباقيات وخوف الغوات وذكر ابن قدامة انه قول مالك اذ قلنا وما يظهر لهذا الصواب الفقير ان النقل عن مالك ليس  
بالصحيح الاوافقه ما في كتب فروعها من اعتبار محصر بصلح المحصر عن العمرة في الشرح الكبير ان منه اى الحرم عدد كافرا  
فتقدم بين المسلمين او بين لا يحل بل قلنا اى اى فيه او عمرة فلا تحلل ان لم يعلم من احرامه ما ذكر من الحدود وما جده فان  
علم فليس بذلك التحلل الا لان يقرب اذ لا يمنة منه وليس من زواله قبل فوات الحج احوال الدسوقي قوله فيه اشارة الى ان  
الباء بمن في اى حاله كونه في حج او عمرة ولا يصح جعلها للباسه والا لى جعلها بمنع من متعلقه بمنه اى ان منه ما ذكر من  
اقام حج بان احصر من الوقوف والبيات معا ومن اكمال عمرة بان احصر من البيات والسعي وقوله فلا تحلل اى بالنية  
ما هو محرم وقوله الا لان يقرب اذ لا يمنة منه اى اى فيه ان تحلل حينئذ بالنية كما وقع له صلى الله عليه وسلم اذ احرم بالعمرة  
عام المدينة عالى بالحدود فلما ناله لا يمنة منه فلما تحلل بالنية وقوله ليس من زواله لى هذا خلاص ما يوجب ولا العمرة  
فالمدة في التحلل منها على من حصول الضرر له اذ لا يبقى على احرامه لزوال المحصر او محصر اذ هذا واضح كلام في المقصود  
وفي المدة قلت بان القائم اذ يتلوان محرمات الحج احصر بعد وفي بعض المتأخرين لم يثبت احراما حتى يذهب يوم  
الحج اذ يمس من ان يبلغ مكة في ايام الحج اكل ويخرج قال اذا احصر بعد فالحال لم يحل يرجع حتى يمس  
فاذا يمس حل مكانه ويرجع ولم ينتظر فان كان معه بدى بخروءه وحل وحل ورجع الى بلاده وذلك في العمرة ايضا قلت  
بذا قول مالك قال بهذا قوله اذ قلنا ايضا في موضع اخر قلت بان القائم اذ يتلوان محرمات الحج احصر بعد وان كان حقيق  
والسلام ثم احصر فهدى عن البيت يكون عليه قضاء بذهاب الحج التي صدر عنها قال لا قلت وكذلك ان صدر من العمرة  
بعد حصره قال نعم لا قضاء عليه قلت بهذا قول مالك قال نعم اذ قلت ويؤيد ذلك ان ابن العربي لما لم يكن يذكر  
فيه الا خلاف ابن سيرين وعلى اجماع غيره فقال في الاحكام القرآن لا خلاف بين علماء الامم ان الاحصاء عام  
في الحج والعمرة وقال ابن سيرين لا احصاء في العمرة ولم يؤيد به ايضا ما سياتي من كلام الشرايع للمالكية كاليابى والابى  
وغيرهما تحت روايات البابين وبسطت في ذلك طائفة ما بهم حكوا خلاف الامام مالك في ذلك كما تقدم وبعض الفقهاء  
حكوا في ذلك خلاف الامام الشافعي ايضا ولا يصح بل هو ايضا ما في الجمهور كما تقدم في كلام الموفق ويؤيد به ما في فروع  
قال النووي في مناسكه اذا احصر الحدود والحرم عن المعنى في الحج كل من كل الطرق فلا تحلل ثم قال ويحرم المحصر بالعمرة التحلل  
اذا احصر كالحج اذ في شرح المنهاج من احصر عن المعنى في تركه تحلل جوازا عاجا كان او محصر اشرى قوله انما على  
حين احصر والاهمية فيم حرم فان احصر النية والا لى المحصر وحاج التسع من احرامه الصبر ان رجاء زوال الاحصاء ثم  
ان غلب على فلهذا اختلاف الحدود وما كان الحج او قبل ثلثة ايام في العمرة امتنع تحمله لقلة الشقة حينئذ اذ محصر  
وبهذا في فروع الاخر فالحق ان لا خلاف في المسئلة لانه لم يثبت فيه خلاف لبعض السلف كما حكاه الطحاوى عن قوم يحكاه  
الخصاص في الاحكام القرآن عن ابن سيرين فقال الاحصاء من الحج والعمرة سواء وعلى من محدثين سيرين ان الاحصاء  
يكون من الحج دون العمرة وذهب الى ان العمرة غير موقوفة وان لا يثبتها الغوات وقد اقرت الاخبار بان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان محرم بالحج والعمرة عام المدينة وانه اهل من عمرته بغير طواف ثم قضاها في العام القابل وقال الشافعي  
والقول بالحج والعمرة لثبوت قال فان احصر ثم الية وذلك حكم عائد اليها مجتمعا غير جائز للاقتصار على احكام دون الاحكام  
فيه من تخصيص حكم اللفظ لغير دلالة اذ الثالث بل يجب على المحصر القضاء قال الشيخ في البناء المحصر بالحج يجب عليه  
قضاء حجة وعمرة وان كان محصر بالعمرة يجب عليه قضاء عمرة لا غير وهو قول عمر بن الخطاب زهير بن ثابت وابن مسعود



وابن عباس وجابر وعروة وعلقمة والحسن واخيه سالم والقاسم وابن سميعة وعكرمة واشجونه وقال الموفى قاسم لم يجد  
 طريقا اخرى فاحتل بالقضاء عليه الا ان يكون واجها ليعطى بالوجوب السابق في الصحيح من المذهب وبه قال مالك والشافعي  
 ومن اجماعهم عليه القضاء وروى ذلك عن جابر وعكرمة والشافعي وبه قال ابو حنيفة لانه صلى الله عليه وسلم لما احتل بمن  
 اليهودية قضى بين قاتل وصبيته عمرة القصبية ولاد حل بين اعراب قبيل ان تامة فلهذه القضاء كما لو فاد الخ الى آخر ما ذكره  
 ولتقدم البسط في ذلك في عمرة القضاء وقال الجصاص يختلف المسئلة وفقها والامصار في الحكم راجع الى اهل البصرة في رواية  
 سعيد بن جبير عن ابن عباس وجابر عن ابن مسعود قال عليه حجة وعرة فان جمع بينهما في اشهر راجع فصليدم وهو ممتنع -  
 وان لم يجمعها في اشهر راجع فلام عليه وكذلك قال علقمة والحسن وايراهيم سالم والقاسم وعمر بن سبيرة وهو قول اصحابنا  
 وروى ابو بوب عن عكرمة عن ابن عباس قال امر الله بالقصاص او ياخذ منكم الحدود ان حجة وعرة لعبرة ودعى على شخص  
 قال عليه حجة والفايوجب ابو حنيفة بده عليه حجة وعرة اذا اهل بالدم ثم لم يجمع من علم ذلك قاتلا اهل من اهل ما قبله  
 الخ ثم زال بالاحصاء فاحرم راجع ومع من علمه لم يكن عليه حجة وذلك لان هذه العرة انما هي التي تترجم بالقوات لان من فاد  
 راجع عليه لان حلال لعبرة فلام حصل حجة فاما كان عليه حجة للقوات والدم الذي عليه في الاحصاء لانه لم يزل حلال ولا يقيم  
 مقام العرة التي تترجم بالقوات وذلك لانه ليس في الاصول عمرة ليقوم مقامها دم الاتري لان من نذر عمة لم ينيب منها دم  
 لا في حال الحدود وفي حال الامكان الى آخره البسط من الدلائل قلت وصل المراد بقول ابن عباس امر الله بالقصاص فلام  
 عن اسمه الشبه لحرمان الشبه لحرمان والحرمات قصاص فان نزوله كان في عمرة القضاء كما تقدم في علمها واستدل بوجوب القضاء  
 لجعله تعالى التواخي والعرة للشخص لا يقتضي استحباب الاتمام بدون التفرق بين بيع الفرض والنقل ويجوز بيع ما جاز من عرو  
 الاقارب من كسر ادراج فقد قل وعليه راجع من قابل بدون التفرق بينهما ويجوز بيع عرو فلو اضر ما صلى الله عليه وسلم  
 برفض حمة ثم اضر ما من التقييم وقال بده مكان عرك وبغير ذلك وانما راجع على الحصر البدي الاحكام ولا يختلف  
 في ذلك فقلنا المذهب وتوابعه الشيخ ابن القيم مع جلالته ان كان تقدم في عمرة القضاء فاحتجنا في فروغ الاكثر  
 قال الموفى وعلى من احتل بالاحصاء البدي في قول اكثر اهل العلم وعلى من ملك ليس عليه بدي لانه فحل راجع لمن يفرق بين  
 اشبه من اثم حمة وليس صحيح لقوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي قال الشافعي لا خلاف بين اهل التفسير ان هذه  
 الآية نزلت في حصر اليهودية ولان راجع لاحتل قبل ان يتم نسكه فكان عليه الهدي كالذي فاد الخ وبهذا اختلف من اثم حمة  
 ثم قال الموفى واذا قدر الحصر على الهدي فليس له الاحتل قبل ذبحه فان كان معه بدي قدس اذ ذبحه وان لم يكن معه بدي  
 ستمائة او اقل تقدم في عمرة القضاء ما قال ابن القيم ان اشهر الروايات عن الامام احمد نزوم القضاء والبدي ورواية لعل  
 عنه لزوم الهدي دون القضاء وفي المرض للمرجع ومن اصرح منه عرو عن البيت الهدي اي يخر بديا في يومه ثم قل سواء  
 كان في الحج او عمرة او فادنا او ولا يذهب عليك ان وجوب الهدي عند الفناء بانه مقيد ليدوم الاستمرار فان احتل  
 عند الاحرام فلا يلزمه الهدي لاني الاحصاء بالمرض ولا في الحصر بالحد وكما سياتي في الفرق الشاهرة وكذلك عن الشافعية  
 يلزم الهدي قال النووي في مناسكه يلزم الاحتل بالاحصاء في مشاة لغير قها حيث اصرار وسما في قربنا عرش المنابع  
 من اداء التحلل بالاحصاء فخرج وجوب مشاة او سيج بذهاب لعبرة او يجب عند ذبح الهدي في الحصر بالحد ومطلقا في الاحصاء  
 بالمرض اذا اشتتر التحلل بالهدي كما في الفرق الشاهرة وكذلك عند الحنيفة يلزم الهدي بخلاف ما حكى عنه ابن القيم وغيره  
 صرح بذلك في حاشية فروعهم في الهداية اذا احصر الحرم نفسه من المضي جاز له التحلل ويقال له البحث مشاة تخرج في الحرم وهو  
 من تبعته يوم بعينه يذبح فيه ثم يحتل او وفي شرح اللباب بالاحصاء الحرم حجة او عمرة والاد التحلل اي الخروج من احرام  
 بخلاف من ولدوا الاستمرار على حاله منتظرا زوال احصاءه يجب عليه ان يبحث الهدي الى آخره البسط وما عند الامام  
 مالك فلا يجب عليه الهدي بخلاف ما حكى عنه الشافعي ابن القيم قال الباقى ما حمله الحصر فلا يجب بدها عند مالك وبه قال  
 ابن القاسم وقال اشبهب عليه الهدي وبه قال ابو حنيفة والشافعي وديلاندا فحل ما ذون عار من التزليط وادخل  
 النقص فلم يجب عليه الهدي ودليل ثان يخص بالشافعي ان بده عبادة لها تحرم وتحلل فاذا سقط قضاها بما للقوات  
 يجب ان يسقط جبراتها وراجح اشبهب ومن تابعه لقوله تعالى فان احصرتم الا ان يقول بدها فاما من احصر لحدود قد فاعكس  
 اصحابنا اشبهب في بدها قول لا احصاء فاما بوجوب احصاء المرض واما الحدود فاما يقول فيه حصر حصر فهو محصور الى آخره البسط  
 في الدلائل ولا استشهدا على ان الاحصاء يستعمل في المرض وقال بالرد دير ان منعه عدو لو فتنه راجع او عمرة

فله القتل ولا دم عليه بخبر يديه متعلق بقوله فله القتل أي يقتل بخبر يديه الذي كان معه بان ساقه من شيء مضى أو طوعاً  
 مختصراً قال الدسوقي قوله ولا دم عليه أي خلافاً لما ذهب حيث قال أبو جهم ولا يستدل بالآية واجب بان البدرى  
 في الآية لم يكن لاجل المحصر وإنما ساق بعضهم ظوفاً فاعرفوا بذلك دليل في الجواب أم والحق مس اختلافهم  
 في زمان خبر البدرى ومكانه قتل الموفق إذا قدر المحصر على البدرى فليس له القتل قبل ذلك ولا غيره في موضع محصره من محل  
 أو حرم نفس عليه أحمد وهو قول مالك والشافعي إلا أن يكون قادراً على أطراف الحرم ففيه وجهان أحدهما يلزم منه  
 لأن الحرم كله محصر وقدر عليه والثاني غيره في موضعه ومن أحمد ليس المحصر بخبر يديه إلا في الحرم فيجب عليه ولو لم يزل على  
 محصره في وقت يقتل فيه وبذا يرى عن ابن مسعود في من لم يرع في الطريق ودروى نحو ذلك عن الحسن والشعبي والشافعي وطاع  
 وبذا أثيراً علم فمن كان محصره خائفاً وبالمحصر العام فلا ينبغي أن يقول أحد أن ذلك يفتى إلى تذرر المحصر وتذرر وصول  
 البدرى إلى محله متى كان المحصر له فله القتل بخبر يديه وقت محصره لأنه محصره لا يفتى عليه ولم يصح فيه زمن الحدية  
 طوا وحدها بل ياتى بهما قبل يوم الحصر وإن كان مفقوداً أو قاتلاً فذلك في إحدى الروايتين لأن إجماع أحد التمسكين  
 فجاز القتل منه بخبر يديه وقت محصره كالعمرة ولأن العمرة لا تقوت جميع الزمان وقت إباحة فإذا جاز القتل منها  
 وخبر يديه من غير خشية فواتها في الذي يتخذه فواته أولى والرواية الثانية لا يخل ولا بخبر يديه إلى يوم الغرض عليه  
 أحمد في رواية الأثرم ومثل لأن البدرى محل زمان ومحل مكان فإذا رجع عن محل المكان فستبقى محل الزمان وإجماع  
 لا مكان وإذا لم يكن له القتل قبل يوم الحصر لم يجر القتل هو تقدم على الرخص المرتب قريباً في الفرع الثالث - وفي شرح  
 من أراد القتل بالأحصار ذكر وبوياً شاة أو سبع بدنة أو بقرة حيث أحصر ولو في المحل ولو أمكن إرساله لمكة  
 لم يلزم لكن ليس له لبعثه لما يقدر عليه من الحرم أو مكة ودافع عنه لا يخل حينئذ حتى يغلب على قلبه ذبحه أو يكفر  
 في مناسك التزوي وقال ابن القفل يحصل ثمانية أشياء ذكر وبية القتل والطلاق أو قتله بالاحرام أو تسك  
 ولا يحصل إلا باجماع هذه الثلاثة أو في رخصة المحتاجين محل الذبح محل الإحصار من محل أو حرم ولحق محصر  
 على مسكين ذلك الموضع وضراً ولا يجوز نقله إلى موضع آخر من المحل ويجوز نقله إلى الحرم لكنه لا يقتل فيه بخبر  
 وقال الدردير بعد ما ذكر عدم وجوب البدرى يقتل بخبر يديه الذي كان معه بان ساقه من شيء مضى أو طوعاً  
 أي مكان كان أن لم يتيسر إرساله لمكة وحلقه ولا بد من نية القتل بل هي كافيته قال الدسوقي قوله ولا بد  
 أي فلو خرب البدرى وحلقه ولم يزل القتل لم يقتل بخبر يديه أي كافيته أي وحده ولا يشترط الضم لمحل أو حرم أي إباحة  
 لظاهر المصنف من أن القتل لا يحصل إلا بخبر يديه وحلقه أو تسك وليس كذلك بل المحل والخبر سنة وليس بشرط وقال أيضاً  
 في بيان المحصر بالمرض والمحال أن المريض والمجوس يجب إذا فات كلاهما الوقت وكان معه يديه ساقه في أحدهما طوعاً أو  
 لنقص فلا يملكه إلا أن يخاف عليه العطب إذا بقي عنده لطول زمن المرض والمجوس ولا يخاف عليه العطب وفي كل ما كان  
 يجرد من يرسله معه لمكة أو لا فإن كان لا يخاف عليه إذا بقي فادع به من يرسله معه أو لا يخاف عليه ساقه في أحدهما طوعاً أو  
 لمكة أو لا وإن كان يخاف عليه العطب إذا بقي عنده أن أمكنه إرساله لمكة أو لا ذبحه في أي محل كان وإجماعاً كان  
 المالح بعدوا وقتاً فتمت قدر على إرساله لمكة بان يجرد من يرسله معه إليها إرساله كان يخاف عليه العطب أو لا  
 عنه أم لا وإن لم يجرد من يرسله معه ذبحه في أي محل كان كان يخاف عليه العطب إذا بقي عنده أم لا ومجوس يدرى  
 للمريض والمجوس يجب مندوب سي إذا كان البدرى أو إجماعاً أو طوعاً وقال شيخنا سالم المحسن واجب في البدرى أو إجماعاً  
 ومندوب في يدرى التطوع وجعل الشيخ أحمد الزرقاتي المحسن وإجماعاً والطلق ولكن كل على كلامه في البدرى أو إجماعاً  
 فيكون موافقاً للشيخ سالم أم وفي البدرية إذا أحصر الحرم جاز له القتل ويقال لما بعث شاة تدح في الحرم وواحد من مؤذ  
 يوم بعينه يذبح فيه ثم يحل وإنما بعث إلى الحرم لأن دم الإحصار قرية والارثة لم ترق قرية إلا في زمان أو مكان  
 فلا يلحق قرية دون ذلك بل القتل واليه الاشتراك بقوله طاعاً ولا تخلو أو تسك حتى يبلغ البدرى محله فإن البدرى أم  
 لما يدرى إلى الحرم ولا يجوز دم الإحصار إلا في الحرم ويجوز قبل يوم الحصر عن أبي حنيفة وقال لا يجوز الذبح المحصر بالحي أو يوم  
 الحصر ويجوز المحصر بالعمرة متى رشا اعتباره بالبدرى النعمة والقران وما يتخير به لا يخلو أو تسك واحد منهما محلل ولا يبي حنيفة  
 أنه دم كفارة حتى لا يجوز الأكل منها فيخصص بالمكان دون الزمان كسائر دماء الكفارات بخلاف دم النعمة والقران  
 لأنه دم تسك أم وقال الجصاص لم يختلف أهل العلم من أبلح الأبلح بالبدرى أن ذبح يديه العمرة غير موقت طاعاً

ان يذكره من شأه ويكل وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه محرمين بالحدبية وكانوا من بالعمرة فلو انما بعد  
 الذوق واختلافه ان يري الاصحار في الحج فقل ابو حنيفة مالك والشافعي لان يذكره من شأه وقال ابو يوسف والثوري  
 ومحمد لا يذبح قبل يوم النحر وظاهر قوله تعالى فلا تستيسر من الهدى يقتضي جوازها غير موقت وفي اقيان التوقيت تخصيص  
 النطق وذلك غير جائز الا بدليل الى آخره مبطل من الدلائل وسياق الكلام لا يدل على موضع محرمه صلى الله عليه وسلم قريبا  
 وطلم من هذه الاقوال عدة امور احدها ان دم الاصحار يتوقف تحريمه على الحرم عند الحنفية بلا خلاف بينهم وبورواية من  
 الامام احمد وفي البناية هو قول ابن مسعود وابن عباس ان قدر عليه عطاء وطأوس ومجا وداود الحسن البصري وابراهيم  
 الحنفي والثوري اقلت ويخرج موضع المحصر عند الامام الشافعي وبورواية اخرى للامام احمد الثوري في قوله لا يذبح ولا يذبح  
 ان قدر على اطراف الحرم يلزمه والا يخرج في اى موضع شأه عند الامام مالك اذا لم يجد من يرسل منه وان وجد رسله الى  
 الحرم بذ الى الاصحار بالحدود وما في المرض فيحسبه عنده ان لم يخف الطيب والا فامر له ان وجد من يرسل منه وان لم يجد  
 يخرج في اى موضع شأه وذاتهما ان دم الاصحار بالعمرة لا يتوقف على زمان عند احدى القمته الستة وذاتهما ان دم الاصحار  
 بالعمرة يتوقف على يوم النحر عند صاحبي الى حنيفة وبورواية لا يذبح ولا يذبح على بل بغيره حتى شأه  
 والسادس انتقاله في العاشر من الهدى قال الموفق المحصر اذا خرج من الهدى انتقل الى صوم عشرة ايام ثم حل وبهذا  
 قال الشافعي في احد قوله وقال مالك ابو حنيفة ليس له بدل لا يذبح في القرآن ولنا ادم واجب الا حرام كان له بدل  
 كرم التمتع وترك النفس عليه لا يذبح قيسه في غيره في ذلك ويتعين الانتقال الى صيام عشرة ايام كبديل يري التمتع و  
 ليس لما نكح الا بعد الصيام كما لا يخلل واهل الهدى لا يذبحه ادم وفي الرض المرجع فان فقد الهدى صام عشرة ايام  
 بنية التحلل ثم حل ولا اطعام في الاصحار ادم قلت وما على الموفق من موافقة الشافعي وليس صحيح فان الانتقال عنده من الهدى  
 الى الطعام ثم الى الصيام قال النووي في مناسك ولا يخلل من الشاة (اي الهدى مطلقا) الى بله ان وجد ما فاق لم يجز  
 فالاصح ان ياتي بمرد لها وهو خارج طام بغيرتها فان عجز صام من كل مرد لها ادم وفي شرح الاثناعشر وبهدى المحصر اذا  
 اراد التحلل شاة او ما يقوم مقامها من بدنة او بقرة فجميع احدها فان فقد الم حشا كان لم يرد ادم شاة فان احتلج  
 الى ثمة او وجده غالبا فلا يفران له بدلا قياسا على دم التمتع وغيره والبديل طام بغيرتها شاة فان عجز عن الطعام صام  
 حيث شأه من كل مرد لها قياسا على الدم الواجب بترك المامور به ادم قال البخاري قوله لا يذبح ولا يذبح له لا يدل  
 يستغرق ذمة الى ان يقدر ادم وفي البناية للذهب عند نوان الهدى ليس له بدل ولا يصح عند الشافعي ان له بدلا وفيه  
 ثلثة اقوال الاول اطعام فدية الاذي وفي الصيام ثلثة اقول احدها صوم التمتع والثاني صوم الحلق والثالث صوم  
 التعديل ذكره محب الدين الطبري في مناسك ادم وقل ابن عزم في المحلى لا يلو من هذا الهدى صوم ولا غيره من لم يجز  
 الهدى فهو عليه دين حتى يجده ادم وبهذا الخلاف لا يجزى على مذهب مالك لما قد عرفت ان الهدى ليس بواجب عنده  
 فضلا عن بدله والاعوذ الحنفية حتى يشرح الله اب ان عجز المحصر عن الهدى بان لم يجد عينه او لا يجد ثمة ادم يبيح  
 بيده يعني محرما حتى يجده فيحتمل به او يذهب الى مكة ليحل باضال العمرة كالفاشاة اما ان استمر لا يقدر على وصول مكة  
 ولا على الهدى لغيره ابدلا لا يخلل بالصوم ولا بالصدقة وليس ببديل عن هدى المحصر عند الشافعي حنيفة ومحمد وبهذا يذهب  
 المعروف وهو ظاهر قول ابو يوسف ودوي عند نوان لم يجز به يا قوم الهدى طامنا فيقتصد على كل مسكين نصف  
 صاع وان لم يكن عنده طعام صام لكل نصف صاع لو لم يخلل به ادم قال الجماهول خلاف اهل الحل في المحصر لا يذبح الا فقال  
 اصحابنا لا يخلل حتى يجزى بغيره عند وقال عطية يوم عشرة ايام ويحل كالتحريم اذا لم يجد بالشافعي فدية الا كان عجزا لا يخلل ابدلا لهدى  
 والاخر اذ لم يقدر على شئ على وجه ابراق وماذا قدر عليه وقبل اذ لم يقدر اجزى وعليه الطعام او صيام ادم لم يذبح الا بوجوه  
 لذلك بان يري المنة منصوص عليه وكذلك حكم التمتع منصوص عليه والنصوصات لا تقاس بعضها على بعض ووجه آخر ان عجزه  
 اثبات الكفارات بالقياس فما كان الدم مذكورا المحصر لم يجز لنا اثبات شئ في غيره قياسا لان ذلك دم جناية على وجه الكفارة  
 والاضافات فيه ترك المنصوص عليه ليعينه لا تعالى قال ولا تخلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محل من ابراج والعلق قبل بلوغ الهدى  
 محله فقد خالف النص ولا يجوز ترك النص بالقياس ادم والساجع فيمن احصر عن البيت بعد ما وقف بغيره قال الموفق ان احصر  
 عن البيت بعد ادم وقت بغيره فله التحلل لان المحصر ليقدر التحلل من محله فاذا التحلل من محله وان كان احصر عنده ليس من  
 اركان الحج كالرمي وطواف الوداع والبيت بحد لغة او يحل في ليا لها لميسر له التحلل لان محله لا تقف على ذلك

وليكون عليه دم لترك ذلك وجرح صحيح كما لو تركه من غير عصر وان العصر من طواف الاقامة بعدوى الحجرة فليس له ان يتحلل ايضا لان  
 امره انما بان يحرم النساء والشرع انما اوجدها لتحلل من الاحرام التي يحرم جميع حظراته فلا يشبهت بالحيث مثل ادم وبكذا في الشرع  
 الكبير لا بان قد استمر في الموضع لم يلج ان العصر من طواف الاقامة فقط لم يتحلل حتى يعطى وان العصر من وجوب لم يتحلل وعليه دم  
 وقال النووي في مناسكه لا فرق في جواز التحلل بالاخصار بين ما يتفق ذلك قبل الوقوف ولا بعده ولا بين الاحصاء من البيت فقط وان  
 الوقوف او منها فقط لتحلل بالاخصار بالرجوع الى الوقوف فلا قضاء عليه في المذهب كمن كان قبل الوقوف ا ا قال ابن حجر في شرحه ان  
 ما زاد العصر من الوقوف فقط فانه يتحقق عليه تحلل يحصل من وجوب عليه دخول مكة والتحلل بمحل مرة ولا قضاء عليه ا وفي روضة  
 القاصدين وكذا لا يجوز لم التحلل ولو من غير المكان كالمري والبيت لا يتم تكون من التحلل بالطواف والحق في بيعه فحرمه ولا  
 من جهة الاسلام ويجوز للمري والبيت بالدم وان منحوا من عرفه دون مكة وجب عليهم ان يخلوا بها ويتحللوا بمحل مرة وان منحوا من  
 مكة دون عرفه وقطعوا تحللها ولا قضاء فيها في الايام ا وقال الدرر بن عوف بركة وحصر عن البيت مرض او عذر او حبس فحرم  
 لان الحج عرفه فلم يرد ان ذكره اذكر المكن الذي يوثق الحج لبعوث وقتة فقل ولم يتحل عليه الا الاقامة التي يبيعها لالتان بان في اي  
 وقت من الزمان يجزئ عرفه ولو اقام سنين ولا يكمل الطواف الاقامة وعليه المري والبيت حتى ينزل في زلفة حصه يرى واحد  
 تسليما ان يجزئ بل ولو تفرق زكرا ابدا واحد من بين القاسم وفي ما مشى قال ان شرب متجدد ابدا يتجدد ذلك ا قلت قوله يجرى  
 حرمه ولا يكمل الا بالاقامة بخلافه سيما في شرع قول ملك من كلام الهادي فحل وفي البداية من وقع فيه ثم احصر وليكن  
 محصر الوقوف الامن من الغوات قال ابن الهادي جفت الفضل فلا يزال والنقض بالحجرة فان الامن من الغوات تحقق فيها من تحقق  
 الاحصاء بها لان المراء بينهما قد وقع الفضل بحيث لا يتصور بعده فسادا ولا قوت وسقط به الفرض الا انهم اكل الطواف في  
 اي وقت اتفق من عرفه بخلاف من عزم الغوات في الحجرة فلم يصدر عليه معنى الاحصاء من الحج فان سقاه المنع من احتلاله هذا  
 قل فله ملك اكل طوافه ا امتداد الاحرام للوجوب لا التحلل من الاحوال بالحق ولو لم يتحلل لم يتحلل بوسى النساء ا قاله  
 فيمن كان من البيت ويعد من عرفه فله ان يبيع نية الحج ويحط مرة ولا يرى عليه لانما يجتهد ذلك من غير حصر المحصر ا في  
 لذا في المتن وهذا معنى في ان فتح احرام الحج الى الحجرة جائز عندنا خلافا للجمهور وان في سلك المحصر تحلل باعمال الحرة عندنا بخلاف  
 ايضا كما تقدم في الفرع السلي في كلام ابن حجر ولا شك عند المالكية والحنفية تحلل بالبدن وان كان من البيت وحصر من عرفه او  
 فاقه الوقوف بغير العمل بل بالفضل مرة لا يتجدد احرام يخرج وجوب العمل ويحب منه من غير انشاء احرام ان احرم حجر الاحرام  
 ا اذا ردت الحج فيه من حج احرامه تحلل بين التحلل والحرم ا وفي شرح الباب ان قد احرم بالحج على الطواف والوقوف فليس  
 محصر في ظاهر الرواية لاحد ان منع من الطواف فقط وقت ويؤخر الطواف ويؤخر ما في حق النساء وان منع من الوقوف فقط لم يكن  
 في معنى فاشتت الحج لتحلل بعد الوقوف من احرامه باعمال الحرة ولا دم عليه ولا طاعة في القضاء وقيل في بزه المسئلة فقلت  
 بين العام والى لو سعت الى آخرها بسطه سيما في بيان الطواف في الباب الا في القضاء على بل يلزم على العصر عند التحلل المخلو  
 التقدير ايضا ا قال الوقوف بل يلزم التحلل او التقصير من دفع البدن والعيام ظاهر كلام الحق ا لا يلزم سلامه لم يذكره  
 وهو احد الروايتين من انه لان البدن قال في ذكر ابدا وعده ولم يشترط سواء والثانية عليه التحلل او التقصير لا يصح  
 ان عليه كل حق يوم الحديبية وفقط في الشك والى على الوجوب ولعل بذلك في ان الحلق في الشك او الحلق في تحقير طي  
 ما يذكر في وقوفه ولا يتحلل الا بالنية فيحصل التحلل في غير الخواص الصوم والنية ان قلنا الحلق ليس بسك وان قلنا بوسك  
 حصل بثلثة اشياء الحلق مع ما ذكرناه ا قلت ولم يذكر الحلق في دليل الطالع ولا زادوا مستقنع وقال صاحب الروض  
 في شرحه جازا بسلامه كالحق في غيره ودم وجوب الحلق او التقصير وقدر في تحريكه في ابن زرين ا وقال النووي في مناسكه  
 اعلم ان التحلل يحصل بثلثة اشياء الحج ونية التحلل بالجمعا والحلق اذا قلنا بالاصح ان الشك وفي شرح المنهاج انما يحصل  
 التحلل بالزجر ونية التحلل وكذا الحلق ان قلناه تسكوا ببول المشرك وفي تحقير التحلل لا التحلل بخر به وعلقه قال الدرر  
 ولا بد من نية التحلل بل في كافي قلنا الدوسي قوله بل في كافي اي وحده بالاولا بشرط ان يظن انما حلق ابدى له اقلها قاله المصنف  
 من ان التحلل لا يحصل الا بخر به وحلق ركسه وليس كذلك بل الحلق والخمر سنة وليس شرط قصد الثالث في بقوله بل في  
 كافي التوك على المصنف ا في نية التمسك وبذلك يحل بالحلق والتقصير ا لا بد للحلق او قصر حسن كما فعله النبي صلى الله عليه  
 وسلم واصحابه عام الحديبية ليعرف استحكام عزيمته على الاضطرار ومن لم يشكر كون يتم فلا يتحللون بكيفية اخرى باقتضا  
 وعليه المتن ويؤخر الرواية عن النبي لو سعت فما في الباب اذكره والزم لا يخرج من الاحرام حتى يتحلل الطواف في بخلاف

الأحرام ولو تغير خلق خالف لما ذكره راجع أنه لا تغير لثمة مثل رد المختار أو قلت وبالموطأ والى وجوب الحلق كما ذكره القناري  
في شرح اللباب وذكر أيضا من البيوسعت ثلث روايات وقال الجصاص اختلافوا في المحصر هل عليه طم أو لا فقال أبو حنيفة  
في شرحه لا حلق عليه وقال البيوسعت في إحدى الروايتين حلق فلم يحلق فلا شيء عليه يروي عنه أنه لا يدين الحلق ولم يختلفوا في المرأة  
تحرمت لتوجهها بغير إذن زوجها والعبد بحرمة بغير إذن مولاه أن للزوج والمولى أن يحلها بغير طم ولا تقصير وذلك بأن يغسل بها ما عدا  
في المحصر للأحرام وهذا يدل على أن الحلق غير واجب على المحصر لأن بغير بغيره المحصر وهل على ذلك الصانع قول أبي الشعث  
لما شعث من امره برفض المرأة قبل انضمام الثوب إلى رأسه واستعمل دويحة فلم يامر بها حلق ولا بالتقصر من غير طم فقال أبو حنيفة  
ذلك على أن جهل له الحلال على ما رواه قبل فتشاور الناس فليس عليه الحلال بالحلق إلا وفي البحر العيني لغيره على خلاف أبي حنيفة قال الجصاص لا لا يجب  
الحلق عند جهل إذا حصر في الأصل لأن الحلق يخص بالموم واما إذا حصر في الموم بحسب الحلق عند جهل عليه حمل حلقه صلى الله عليه وسلم  
بالحيوية وأيضا بما يدل على الاستحباب لأنهم كانوا لا يفتنون من الحلق طمنا في دخول مكة ويرون الحلق بالحلق تقطع بالمر به على عدم  
تسليم الأمر للخلق في الحصر اختلافوا في الاستحباب عند الأحرام تأثير في الحلق عند الإحصار لا في تقاطع الحنيفة ولكل الأثر  
وقال الشافعي وجملة تأثير في الحلق على الموم لا يفيد الحصر من مرض أو غيره بعد وجوب نية الحلق عند الأحرام قال الشافعي حاصلا  
أن الإنسان إذا نوى عند الأحرام أو شرط باللفظ أنه متى حصل لمرض أو حصر من عدو أو فتنة أو غيره ذلك من كل حين كان حلقه  
من غير تحديد نية الحلق في المحصر من الأمرين مثلاً أي الوقت والفاضة ومن غير فصل مرة في المحصر من الوقت فإن تلك النية وذلك  
الاستحباب لا يفيد له ولو حصل له ذلك لم يلزم بالفضل فهو عند وجوده باقي على أحرامه متى يحدث نية الحلق أو يتحل مرة على امر  
التفصيل واما كان ذلك لا يفيد له أنه شرط فخالفت سنة الأحرام وهذا هو المذهب خلا من قل أن تلك النية أو الشرط  
يفيده أو في اللباب لا يفيد اشتراط الحلال عند الأحرام شيئاً قال القناري أي لا موسقوط الدم ولا من حصل الحلق بدونه  
والصحيح أن المحصر لم يكمل إلا بالذبح في الموم سواء شرط عند الإحصار الحلال بغير ذبح عند الإحصار أو لا وبذلك المذهب المهربر في  
كتب المذهب وذكر في الأيضاح قال أبو حنيفة الشرط لا يفيد سقوط الدم ولا يفيد الحلق ونقل الجرماني وأبو حنيفة عن محمد بن  
كان قد شرط الحلال عند الأحرام إذا حصر جازله الحلق أن يبيد أي قال الموفق يستحب لمن أحرم بسك أن يشترط عند الإحصار  
يقول ابن جني جاسن محلي حيث يستحب في يفيد بشرط تخمين أحد ما إذا عاقه عاق من عدو مرض أو ذهاب لفتنة أو نحو  
أن لا الحلق وإن شئت على ذلك فلا دم عليه ولا موم ومن يروي عنه أنه أي لا يشترط عند الأحرام موم وعلى وابن مسعود  
عمار وذهب إليه علقته ولا مسعود ابن السيب وعكرمة والشافعي أذهبوا بالعراق وأنكره ابن عمر وطائفة وصحيد بن جبر والترمذي  
ومالك وأبو حنيفة ومن إلى حنيفة أن لا يشترط لا يفيد سقوط الدم فاما الحلق فثبت عنه بكل إحصار واحتمل أن ابن عمر كان  
ينكره الاستحباب ويقول حسبكم سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم ولا نهامة تجب بأصل الشرع فلم يفرقوا بين ما شرطوا فيه من الأحكام  
والصلوة ولنا ما روت عائشة أنها قالت ما شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأحكام ما شرطوا فيه من الأحكام  
وسما في جامع البدرى من كلام أبي الجهم ما علمنا أحدنا على به وقد روي عن الترمذي أنه قال لم يكمل أحدنا شرطاً ولا نية  
بدا في الموطأ أيضا باب جامع الحج من مالك إذا سأل ابن شهاب عن الاستشفاء في الحج فقال أو ليصنع ذلك أحد وأنكر ذلك  
وفي شرح الأنازع ولا يقطع عنه الدم إذا شرط عند الأحكام أنه يحل إذا حصر بخلاف ما إذا شرط في المرض أنه يحل  
بلا يدي فانه لا يلزم لأن حصر العدو ولا يفتر إلى شرط فالشرطية لا شيء ولو أطلق في الحلق من المرض يان لم يشترط به بالملز  
سعى في الحلق ما إذا شرط الحلق بالبري فانه يلزم قال الجرماني حاصلا أن المرض وكذا لا يبيح الحلق بدون شرط ما إذا شرط  
جاز الحلق بشرطه لا يشترط الحلق بنفس المرض كان قل في أحرامه فان مرضت فاحل فانه يصير حينئذ مولا لا بنفس المرض  
وتارة يشترط الحلق أي جواره بسبب حصول المرض كان قال إذا مرضت فحلت فلا بد في يده من الحلق بالحلق مع العتية واما الدم  
فان شرط الحلق به فلا بد منه أيضا فان سكنت عند أدائها فلا يجب أو علم من هذا أن من حلق من نية المذهب أو وافق شافعي  
وأحمد مطلقاً ليس بصواب بل لا يشترط موم في جواز الحلق وسقوط الدم مطلقاً عند أحرامه سواء كان المحصر بالعدو أو بالمرض وهو  
اختار ابن حزم في الحلق واما عند الشافعي فلا يشترط في المحصر بالعدو أو في المحصر بالمرض فهو بشرط في جواز الحلق وفي البدرى  
الضمان سكنت عنه أدائها ثم قال الحسين اختلافوا في مشروعية الاشتراط فقل واجب لظاهر الأمر وهو قول الظاهرية وقيل  
مستحب وهو قول أحمد وغلط من على الإنكار عنه وقيل جائز وهو المذهب في حلقه وقطع بالشج أبو حامد وذهب مالك  
وأبو حنيفة إلى أنه لا يصح الاشتراط ولو حلقا لم يشرطه أنه قضية عين وإن ذلك مخصوص بضمانه وحكي الخطأ في عم الروايات

**قال مالك** من احصر بعد وفال بينه وبين البيت فانه يحل من كل شيء ويخبره فيه ويحلق سراسه حيث حبس وليس عليه قضاء مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو واصحابه بالحد يبية فخره والهدو وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شيء قبل ان يطوفوا بالبيت

من الشافعية المخصوص لبعضه وعلى امام الحرمين ان معناه على حيث حبس الموت اي اذا اراد كسب الوفاة انقطع احرامه وقال النووي انه ظاهر الفساد ولم يبين وجهه وضمن بعض المالكية احاديث الاشتراط على التقاضي عياض عن الاصلي قال لا يثبت عندني في الاشتراط اسناد صحيح قال قال النسائي لا اعلم اسنده عن الزهري عن غير ممر وقال زين الدين ما قاله الاصلي غلط فاحش فقد ثبت صحيح من حديث ابن عباس وعائشة وغيرهما وقال الباقي حلق من ذهب الى الجوارز الاشتراط لا يري عن ضمانة بيت الزبير وهو محتمل ان تريد قولها على حيث حبس الموت ولا خلاف ان البيت ليس عليه تمام لكنه ومحمتم ان تريد حيث حبسني لحدو ومحمتم ان تريد قولها على اي مكان مقام حيث حبسني عن التوجه الى البيت مرض فاذا زال المرض توجهت اليه واكملت الشئ وبطل على محذور هذا لتأويل قولها وعلى من اللدض حيث تحبسني فهذا بانه المكان فيكون البيت السكنى الدماء بالحدو والاحرامات بالحدود مع بطلان هذا في بولغ الغرض من تمام الصادة لملل الحلق من حوائج المرض تريد ان يارب حارجه رجاءه فترك على البلوغ الى قضاء الشئ وبذا غير خارج عن صفة الباقي على احرامه اذا احصر مرض احرامه **قال مالك** من احصر كذا في الشئ البندية وفي الشئ المصرة من حبس وكلاهما ببناء الجمل لحدو قال الباقي ذلك ما يكون في الحج باحد جهتين احدهما ان يتيقن لقائه واستيطانه لقوته وكثرت والى س من ذالته فان ذلك يكون مبشأ ومحل حيث حبس وان كان بينه وبين وقت الحج مقدار يوم او اكثر زال الحدو لا حدك الحج والوجه الثاني ان يكون الحدو خارجا عن ذلك فذا لا يكون محصورا حتى يتيقن بينه وبين الحج مقدار لا يبلغ ان زال الحدو لا يدرك فيه الحج فيعمل حينئذ عندنا التقاسم بين الماحشون وقال كاسب لا يملك من احصر من الحج لحدو حتى يوم الحج واما في العمرة فقلل ابن الماحشون في العمرة ويترخص مارعا زوال الحدو ما لم يضر لانتظاره فان لم يضر زوال الحدو لا في حدة بلغة بليلتها للفرار من وجوب مثل الحج وقول ابن الماحشون بناء في الحدو الذي يربح في ذلك والحد الذي لا يربح في ذلك كالمستوطن ونحوه فان كان تربي ايا حدة الطريق فان التوقف في ذلك وجها ولتحريري عند يجرى رجاءه زواله وان لم يضر ولا ايا حدة الطريق جاز الاحلال بنفسه بخبره وقلبه ومنعصره جمال بينه وبين البيت قال الباقي الاحصار لا يكون الا على التمسك الشك الاله وهو في العمرة البيت والنسبي بين الصفا والمروة وفي الحج مع ذلك فانه قال احصر الحدو فوف بعره من مكة فانه ياتي بالحاسك كلها وينظر اياها فان زال الحدو وادنته الوصول الى البيت طاف الاحلال وانقص لان عليه ان ياتي من اشكها بما يمكنه واما حصره من محفل وجازله تركه كما يجوز له ترك جميع الشئ كما قلنا قوله ولا حل في مخالفة ما تقدم في الفرع السابع من كلام الدرر دبر اذ يتيقن حرما ولو اقام سنيين ولا يذهب عليه ان كلامه ملك هذا لا يتحقق بين حصر من البيت لحدو الوقت بل ظاهر سيما فانه يتحقق بين حصر من جميع الشئ كما يدل عليه حكمه لا في الاستنباه الا في في اخر الذي لحدو وذكر السبي فيما لا يتم الركن الاله مبني على اهور المشهور من مالك ان السبي ركن فيما وفي اخرى له وبالتالي الشافعية انه واجب فيها بغير الزم ولذا قالوا في الحنفية كما في اللهاب وغيره ان الاحصار هو اثنان من الوقت والطواف جميعهما في الحج وفي العمرة عن الطواف فقط فانه يحل من كل شيء من محمولات الاحرام ويخبر به اي غير الهدي ان كان حصة مقدسة واما حلقه فحصر فلا يجب به يا عند مالك حلقه الباقي حلقا لانه لا يثبت في حلقه تقدم سبوا في الفرع الرابع ويحلق راسه اي سنة ففزع وقت في الفرع التاسع ان حلق الراس ليس بشرط التحلل عند مالك بل هو سنة وتقدم بذاك للزهد حيث حبس ببناء الجمل اي في اي موضع وقع الحصر من الحلق او الحرم وليس عليه اي شيء احصره فخره لما احصره عند ملكه والشافعية ان قالوا بالقتل او بداره بان لا يترك في الفرع الثالث فخره في عمرة القضاء مفسدا بالث ان بلغه وقد وردت قصة حصره صلى الله عليه وسلم في عمرة الجدي في كتب الصحاح بروايت كثيرة والظاهر ان حلقه فخره مفسدا مقصدا قال لبعض من في الحكم القرآن قلنا انما في الاخبار بان النبي صلى الله عليه وسلم كان محرم بالعمرة عام الحديبية وادخل من عترة نبي طواف ثم قضا في العام الثاني في ذي القعدة ان دخل مكة عليه ولم حل هو واصحابه بالحد يبية لما صعد المشركون لما تقدم في باب العمرة في غير الحج فخره ولا يري وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شيء من منصرف الاحرام قبل ان يطوفوا بالبيت فان المشركين منحومين عن الوصول



فخرج لم يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احد امن اصحابه و  
لا ممن كان معه ان يقضوا شيئا ولا يعودوا شيئا مالك عن نافع عن  
عبد الله بن عمر انه قال حين خرج الى مكة معتمرا

قال كان منزل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية في الحرم فاذا كان منزله صلى الله عليه وسلم في الحرم كيف يخرج  
به في الحل وهذا حاله قلت ومن يخرج في الحل امره بابل الهمدي فقد قال بالحفاظ وحجة من اوجها ما وقع للصحة  
فاجتمعت الهمدي حيث صدوا واعتر ومن قابل وساقوا الهمدي وقد روى البوداؤد من طريق ابي حنيفة قال اعترت  
فاحصرت فخرجت الهمدي وتخلت ثم رجعت العام المقبل فقال لي ابن عباس ابدل الهمدي فان النبي صلى الله  
عليه وسلم امر اصحابه بذلك ام قلت وصحبت الى حاضر اخر جبر الحالم بطريقين مختصرا مفصلا وقال بزيادة صحاح  
الاستاذ ولم يخرج ما ذكره عليه السلام في قوله في النسخ البندية فبنيته التكميل مبنى على ما في النسخ البندية  
في اوله في النسخ البندية فبنيته التكميل مبنى على ما في النسخ البندية فبنيته التكميل مبنى على ما في النسخ البندية  
له ولا نحن كان معه في هذا السفر من الاثني عشر الى الحديبية ان يقضوا شيئا من العمرة ولا يحرم ان يعودوا  
من الهمدي اراد الامام مالك في ذلك على ان القضاء غير واجب على المحصر فانهم حصروا في عمرة الحديبية  
ولم ينقل عنهم انهم قضوا العمرة او امرهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وعدم النفل لمثل هذا الامر الذي وقع في محفل عظيم  
وعده كثير وشهد كثير من اول دليل على عدم القضاء لاسما وقد قلنا ما جرى في هذه العمرة من الحاصصة والصلح والصد  
والكثير وغير ما يروى في كثيره وكذا قال غير واحد من اهل العلم الذين لم يرووا القضاء على المحصر قال الموفق فان الذين صدقوا  
كانوا الغاوي والبعث والذين اعترضوا النبي صلى الله عليه وسلم كانوا الغاوي والبعث والذين اعترضوا النبي صلى الله عليه وسلم  
ارادوا القضاء او دفعوا ما قال مالك حكاية الحافظ عن الشافعي فقال قال ولا قضاء عليه من قبل ان الله تعالى لم يذكر القضاء  
والذي اعقله في اخبار اهل المخازي شعبة ما ذكرت لا ناطقنا من متوالي احاديثهم ان كان مع عام الحديبية رجال معروفون  
ثم اعترضوا القضية تختلف بعضهم في المدينة من غير ضرورة في نفس ولا مال ولو كرم القضاء لا يحرم بان لا يتخللوا  
قلت ولكن ذهب الى القضاء ما حكاه الحافظ بعد ذلك وقد روى الواقد في المخازي من طريق الزهري ومن طريق ابي حنيفة  
وغيرهما قالوا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحابه ان يخرجوا فمختلف بينهم الامم قلن يخرجوا وخرج مع جماعة محترمين  
منهم لم يشهدوا الحديبية وكانت حجة الهمدي او تقدم في عمرة القضاء ما قال الحالم في الاكليل فواترت الاخبار اذ صلى  
الله عليه وسلم لما لم يزلوا العمرة امر اصحابه ان يخرجوا فمختلف بينهم احد شهد الحديبية فخرجوا الامم مستشهدا  
وخرج معه آخرون محترمين فكانت حجة الهمدي سوى النساء والصبيان ام مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر  
بكذا اخرج البخاري في المخازي قال الحافظ فيه دلالة على انه لا واسطة بين نافع وابن عمر وخرج البخاري في المحصر  
عن نافع ان عبد الله بن عمر قال الحافظ في الشعر بان عن نافع عن ابن عمر بغير واسطة لكن رواية جويرية التي بعد الشافعي  
ان نافع حمل ذلك عن سالم وعبيد الله بن عبد الله بن عمر عن ابيها حيث قال فيها عن جويرية عن نافع ان عبد الله  
ابن عبد الله وسالم بن عبد الله اخبراه اباها كل عبد الله بن عمر فذكر القصة ثم بسط الحافظ الاختلاف في ذلك ثم  
قال والذي يترجح في نقدي ان ابني عبد الله اخبراه اباها كل عبد الله بن عمر فذكر القصة ثم بسط الحافظ الاختلاف في ذلك ثم  
القصة فشا به نافع ومعهما من ابن عمر للملازمة اليه فالتقصود من الحديث موصول وعلى تقدير ان يكون نافع لم يسمع  
شيئا من ذلك من ابن عمر فقد روى الواسطة بينهما وهي ولدا عبد الله بن عمر وسالم وعبيد الله وبما لفتان لا مطعن فيهما  
انه قال في جواب ابنه عبيد الله وسالم ونظما البخاري برواية جويرية المذكورة انما كل عبد الله بن عمر لما في نزل  
الجيش بان الزبير فقال لا يفيك ان لا يسمع الحالم اننا نخاف ان يحال بذلك وبين البيت فقال خرجنا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الحديث حين خرج اى اراد ان يخرج من المدينة الى مكة سنة الثنتين وسبعين وتخلت و  
سبعين محقرة - قال الحافظ في الموطأ من هذا الوجه خرج الى مكة يريد الحج فقال ان صدقت فذكره ولا اعتلا فانه  
خرج اولا يريد الحج فذكره والله اعلم والقصة احرم بالعمرة ثم قلنا ما شأنا جملنا واحدا فاضا اليها الحج فصار ثلثا واحدا وكذا





من اجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اهل البصرة عام الحديبية ثم ان  
 عبد الله بن عمر نظر في امرة فقال ما امرها الا واحد فالتفت الى اصحابه فقال ما امرها  
 الا واحد اشهد كما اني قد اوجبت الحج مع العمرة ثم نفذ حتى جاء البيت فطاف  
 طوافا واحدا ورأى ذلك فجزى عنه واحد

عن ابن عباس

والمراد بالدار المنزل الذي نزل به في الحليفة ويحكى ان كل على الدار التي بالمدينة وجميع ما به اهل بالبصرة من داخل بيته  
 ثم اعلن بها وانظر ما اجعل ان استغنى في الحليفة ثم قلت لفظ رواية الرب الذي في البخاري في باب طواف القارن من بين  
 من نافع ابن ابن عمر وعمل ابنه عبد الله بن عبد الله بن عمر في الدار فقال اني لا اؤمن ان يكون العام بين الناس  
 فقال فيصعدك عن البيت الحديث فمن ليس نصافي الا بالار من الدار ويكمل التاويل ايضا من اجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم كان اهل اي احرع بعرة عام الحديبية سنة ست يريده ان منزل لشك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ليا في من التحل دون البيت ان صعد به ما في به النبي صلى الله عليه وسلم وكان له من ذلك ما كان له ثم ان عبد الله بن عمر  
 نظر في امرة ليعين تامل ما احرم من العمرة وما كان يريده اولان الحج فانه قد تقدم في الحج بين مختلف الروايات استخرج  
 يريده الحج فلما ذكره والفتنة احرم بالعرة لاهاهاون فقال في نظره وناطه ما امرها ان الحج والعرة الا واحد بالرفع  
 وفي الاكمال من القاضي عياض يعني في حكم المحصر وان اذ كان التحلل المحصر جائز في العمرة مع انها في محصورة بوقت فالحج اجزاه  
 وتقال اليها في نرى ان علمها في ذلك واحد فلو كان الشخص بالتحلل في احدهما كان له في الاخر ذلك ولانه اذ كان له التحلل في العمرة  
 وليست منتقاة بوقت معين فاما ان يكون له ذلك في الحج وهو لو طوف الطواف الوقت والى وبنا حكم بالقياس ولا يحتمل احدا  
 اكثر عليه ذلك ثم فالتفت الى اصحابه فاجابهم بما دى اليه نظره فقال ما امرها الا واحد شهدكم اشهدكم بوجوبكم كيتفت على  
 الغنية فقط مع ان التعلق ليس بشرط لينه بكم من يفتى به على اذ انتقل نظرة من العمرة الى القرآن التي قد اوجبت  
 الى الرمت لنفسى الحج مع العمرة وفيه اذوات الحج على العمرة كما تقدم في مبدأ القرآن ومنتهاه وفي رواية جارية عن البخاري  
 اهل بالبصرة من ذي الحليفة ثم سار ساعة ثم قال انما شأنا واحد شهدكم اني قد اوجبت حجة مع عمرى وعنده ايضا  
 يرواية موسى بن عقبه عن من نافع اشهدكم اني قد اوجبت عمره حجة كان لظاهر البدياء قال ما شأن الحج والعمرة  
 الا واحد شهدكم اني سمعت حجة مع عمره ورواية الليث اني شهدكم اني قد اوجبت عمره حجة ثم خرج حجة اذ كان لظاهر  
 البدياء قال ما شأن الحج والعمرة الحديث ثم تعذبا لزال الحجمة اى سارا الى مكة حجة جاء البيت ولم يصدر في الطول  
 فطاف الحج والعمره معا طوافا واحدا فاختلوا في تعيين هذا الطواف على احوال سياحى بما بها ورأى ابن عمر ذلك اى الطواف  
 الواحد يحجز واحدة نعم الجيم وسكون الجيم وكس الزاى بلا يميز اى كافيها معقول لقوله رأى ووقع في البخاري بزيادة ان  
 بلفظ ورأى ان ذلك محزى عنه قال الحافظ كذا لا يفي درويش بالرفع على انه خبر ان ووقع في رواية محزى بقبيل هو على  
 لغة من نصب بان المبتدأ والخبر اوسى خبر كان المحذوف والذي عندي انه من خط الكاتب فان اصحاب الموطن انفقوا على  
 رواية بالرفع على الصواب ثم قلت لمن الشخ التي بايدينا من الهندية والمصرية ليس فيها اللفظ ان فلفظ محزى بالنصب  
 على المعولية لا فافرا فيه واهدى لفتح العمرة ما من من الالهاء وكان كشته را من قد يدرك في البخاري في رواية الرب الليث  
 وغيرهما وقال الحافظ ووقع في رواية القعني عن مالك بزيادة وى اهدى مشاة قال ابن عبد البر بزيادة في غير محذوفه  
 لان ابن عمر كان ليس باستيسر من الهدي بان بدنة دون بدنة او بقرة دون لقرة فكيف يهدى مشاة اذ كانت لكن  
 ما ساقى في ابواب الهدي من ابن عمر انه قال باستيسر من الهدي مشاة او بقرة على ما في بعض النسخ بخلاف ذلك  
 فيمكن ان يكون عنده ايتان وقال يعنى في البنية الهدي لبيع بدنة او بقرة او مشاة بكما لها وهو قول عمر بن علي و  
 ابن عباس وبه قال الجمهور من عاتقة وابن عمر لا يجزى بالمشاة اذ اراد في رواية موسى بن عقبه عن نافع عن البخاري  
 في حديث الباب واهدى بزيادة مقلدا كشته را به قدم فطاف بالبيت واهلها فلم يزد على ذلك ولم يكمل من شئ يوم منه  
 حجة يوم الفخ فحق وعمر ورأى ان قضى طواف الحج والعمره الطواف الاول ثم قال كذلك من النبي صلى الله عليه وسلم اى وطاف  
 بهذا السباق انه لم يطف الا اذ قد دخل مكة ثم حلل يوم الفخ بالطق والرى بدون الطواف ثم اعلم ان المشهور على السنة الشافعية



**قال مالك** فهذا الامر عندنا فمن احصر بعد وصما احصر النبي صلى الله عليه وسلم  
واصحابه **قال مالك** فاما من احصر بغير عدو فانه لا يحل دون البيت ما جاء  
فيمن احصر بغير عدو - **مالك** عن ابن شهاب عن سائر عن ابن شهاب عن  
عبد الله بن عمر انه قال المحصر عرض لا يحل

وقال ايضا في الاحصار على بعض طواف القديم وهو مشكوك كما تقدم ومنها ما بسط الموقوف في المتفق ان المراد الطواف في يوم  
الزيارة بعد الرجوع عن منة بخلاف المتفق فان يطوف عند الامام احدا وذلك طواف من طواف القديم وطواف الزيارة لان  
المتفق لم يأت بطواف القديم قبل ذلك ولطواف الذي طافه قبل الزجر الى متى كان العدة وقال بعض اصحابنا منون في  
رواية اخرى قال قلت لابي عبد الله اذا رجعت الى طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
عادته في هذا الخبر فثبت عليه وانما ما روي من طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
القديم اذ على هذا في طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
جملة في باب دخول المأمن من مكة ومنها ما قال السدي في طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
بمركب ما عني من طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
ابن عمر بن عبد الله بن النعمان في طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
فقط اجماعا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
جسما وجميع في باب الاحصار وكان يقول لابي ابن عمر لا يحل من طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
مسلم فمضى في اداء البيت طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
حتى قدم مكة فطاف بالبيت وبين الصفا والمروة ولم يزد على ذلك ولم يفر ولم يخلع حتى كان يوم النحر فطاف وحلق ورأى ان طوافي لم يطوفت  
الحج والعمرة بطوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
ايضا قول بعض من طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
حقه هو الاول والاخافه سنة او نحوها وبها لا يخفى من طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
القديم من سنة الحج للمفرد والآن القادر على ذلك من سنة القديم الحج ومن فرض العمرة وتكون الاخافه عنده ركعتين  
فقط بد الحاجة يظهر في التوفيق بين روايت حديث ابن عمر ولم ار احدا تعرض لذلك مع بسط وجه الطرق الا قبل ان المراد  
بالطواف السعي بين الصفا والمروة ولا يخفى بعد الاضا فان مطلق اسم الطواف ينصرف الى طواف البيت سيما وهو مقتضى  
الروايات التي في السدي قلت واقر بآثار التوجيهات عندي هو القديم من الطواف من الاكتفاء بطوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
القديم وبما وان لم يوافق الحنفية لكن تخلف عليه جميع ما روي عن ابن عمر في هذا الباب فلا بد ان يكون مذهبه كذلك  
فان محمدا ليس بمقلد للحنفية وعلى هذا في طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
الاخافه عندنا بت ومضى في احصاء الجاهل من طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
ان المفرد لم يدخل مكة بل وصل الى حرفة ليستطاع طواف القديم وكذلك اذ دخل مكة لكنه لم يطوف للقديم فيجوز ان لا يحل بعد  
طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت ولا طوافي لم يطوفت  
العمرة والقديم لم يدخل مكة قال مالك فبذلك لا راي الحكم الذي ذكر في هذا الباب عندنا فمن احصر بدناه الجبل بعد ما احصر  
النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه في الحديبية وحمل موضع حصره فذلك يحل موضع الحصر من احصر ليرد قال مالك فبذلك لا راي  
الهندية وليست في الهندية بداهة الحكمة بل النظام كله ذكر في القول السابق وبما اوجه فاما من احصر بغير عدو مرض ونحوه فانه لا يحل  
دون البيت ولا يثبت حكم الاحصار كما سيأتي في الباب الاصح **ما جاء فيمن احصر بغير عدو** ولقد روي هذا في باب في ذلك  
في مبداء الباب السابق **مالك** عن ابن شهاب عن سلم بن عبد الله عن ابيه عبد الله بن عمر انه قال المحصر عرض لا يحل



فأقمت على ذلك الماء سبعة أشهر حتى أحلت بعمره مالك عن ابن شهاب  
عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أنه قال من حبس دون البيت بمرض  
فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة مالك عن يحيى بن  
سعيد عن سليمان بن يسار أن معبد بن حزامة الخزرجي صرح ببعض طريق مكة  
وهو محرم فسأل من يلي على الماء الذي كان عليه فوجد عبد الله بن عمر وعبد الله  
ابن الزبير ومروان بن الحكم فذكر لهم الذي عرض له

العمر ليس لها وقت كوقت الحج يكون على إحرامه حتى يصل إلى البيت فأقمت بسبعة - المتكلم على ذلك الماء الذي  
كسرت فخذي عنده سبعة أشهر حتى أطلت بعمره للصحة - ولا أثر ليكل ان يكون من باب الإحصار بالمرض  
كما أشار إليه المصنف بالترجمة ويحتمل ان يكون من باب الإحصار بالعمر كما تقدم في الفرع الثاني من فروع الباب  
الأول مما ذكره محمد بن الطبري عن ابن عمر وابن عباس انه لا يتحقق الإحصار في العمر لعدم التوقيت وخوف الطوائف  
مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أنه قال من حبس ببناء أو تجول دون البيت  
بمرض فانه لا يحل للرجوع إلى الماء وكسر الحاجب أو لا يخرج من إحرامه حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة أي يسعي بينهما  
وإطلاق الطواف على السعي ما شاع في النصوص ولا أثر ليكل إلا من المذكورين قبل ذلك مالك عن يحيى بن سعيد  
عن سليمان بن يسار أن معبد بن حزامة الخزرجي اختلقت نسج الموطأ في ذكره بطريقه في نسج الزرقاني وكذا  
في بعض النسج البندرية القديمة سعيد بن حزامة وكذا في نسج التنوير المصرية وكذا في نسج المصرية التي على هامش  
المصاحف وكذا في جميع الفوائد برواية مالك وذكره في نسج المنتقى للهاشمي بلفظ معبد بن حزامة وكذا في بعض النسج المصرية  
والنسج القديمة والهجائية البندرية يمين وكذا ذكره شيخنا الشاه ولي الله في المنتقى - قال الزرقاني حزامة بضم الحاء والمجمل  
وفتح الزاي قاله فخره فهاهنا وبكذا ضبط الشوكاني في النسخ لکن صاحب المنتقى لم يذكر اسمه بل ذكر عن سليمان بن  
يسار ان ابن حزامة الخزرجي صرح بالحديث قال الشوكاني سليمان بن يسار لم يذكر القصة اهـ وبكذا أخرجه البيهقي  
بلفظ ابن حزامة ولم يذكر اسمه و ضبط صاحب المحلى بضم الحاء والمجمل وخفف الراء وبالهاء والمجمل ابن سعيد بن وهب بن عمرو  
ابن عازم بن عمران بن مخزوم تابعيهم اهـ ولم أجده في كتب الرجال الا في رجال جامع الأصول في ترجمة معبد وذكر نسجه بخو  
ما تقدم عن المحلى مع التحريف فيه - صرح أبي سفيان عن دابة ببعض طريق مكة وهو محرم قال الباغي ليس فيه ما يدل على  
ان إحرامه كان حج أو عمره الا ان قول المفتين لم يتم عليه حج قابل يقتضي ان إحرامه كان باج وأنه قد بين ذلك لهم  
في السؤال وعرفوا ذلك من حاله ولو كان محرما لعمره لم يكن عليه قضاء حج في المستقبل ولولم يبر فوافقه إحرامه لما اشتهر حتى  
سأله عن مقتضاه اهـ قلت لكن في المنتقى برواية مالك وبمحرم باج فسأل على الماء ان كان عليه من العلماء  
اختلقت نسج الموطأ في هذا اللفظ ايضا واذكرنا من السيان هو ما أطلق عليه جميع النسج المصرية من التوثق والشروع  
الا الزرقاني فليس فيها لفظ عن العلماء بل زاده في الشرح وكذا ليس في جميع الفوائد ولا المنتقى قال الباغي يريد اتصال  
عن يستفتيه في امره من الحائض على الماء ان كان يحضر موضعه منهم احد فوجد به عبد الله بن عمر في جميع الفوائد  
فسأل عن ذلك الماء الذي كان عليه فوجد نحو ولفظ الاستشارة لا يوجد في نسج غيره ياد في المنتقى فسأل في الماء الذي  
كان عليه قال الشوكاني قوله الماء بكذا في بعض نسج هذا الكتاب وفي بعضها عن الماء وفي نسج صحيحه من الموطأ على  
الماء متشعب لبن اهـ وفي جميع النسج البندرية فسأل من يلي الماء الذي كان عليه فوجد نحو قال الشيخ في بعضه ليس سؤال  
كروا أن علماء راكبو دند متصل آتية كروا أمه لودبر ان ليس يافت عبد الله بن عمر لودبر عبد الله بن عمر  
وعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم قال الباغي هذا يدل على ان مروان كان من الفقهاء واذ كان من يستفتي ويؤخذ  
بقوله ويدل ايضا على ان المفتي اذ كان من أهل العلم والاجتهاد جاز ان يفتي في موضع فيه من بواعثه منه لانه لا خلاف ان  
ابن عمر وابن الزبير ومروان عليه في العلم والدين والفضل بدرجات منه فذكر لهم الذي عرض له من الصرع والشكوى

فكلهم امره ان يتداوى بما لا يبدله منه وليفتدى فاذا صح اعتمر فحل من احكامه  
 ثم عليه حج قابل ويهدى ما استيسر من الهدى قال مالك وعلى ذلك الاصح عندنا  
 فيمن احصر بغير عدو وقال مالك وقد امر من الخطاب ابابوب الاخصاري وهبار  
 ابن الاسود حين فاقهما الحج واتيوا يوم النحر ان يحلوا لعمره ثم يرجعان حلولا ثم  
 يحججان عاما قابلا ويهديان فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى  
 اهله قال مالك وكل من حبس عن الحج بعد ما يحرم اما بمرض او بغيره او بخطأ من  
 العدد او خفي عليه الهلال فهو محصر وعليه ما على المحصر

فكلهم امره ان يتداوى بما لا يبدله ليحج احواله التداوى بالاحتياج اليه لمرضه وليفتدى ان فعل في التداوى شيئا من  
 محظورات الاحرام قال الباقي وكذلك ان احتاج ان يربط على موضع الكسر فحله فادبر ليطاها ويلزمه الفتنة او قلت  
 وعندنا الحنفية فيه تفصيل قال في كموبات الاحرام من الغنية وتصيب شيئا من جمده غير الراس والوجه ان كان لا يملك  
 لاد ثوب عيث والا فلا بأس به واما تصيب الراس والوجه فمكروه مطلقا موجب للجزا ولو لم يدر غير عذر الا ان صاحب  
 العذر عجز ثم اذا صاح ففاته الحج احتج ان يحل لفعل العمرة محل من احكامه بذلك فان فاته الحج فحل لفعل العمرة عند  
 الثلثة ويصح الحج اليها عند محكم التقيم في الفرع الثاني قال الباقي ومنه ذلك ان يكون مرضه يدوم به حتى يفتر الحج  
 فحلت وبهذا ظاهر كما يدل عليه قوله ثم عليه الحج في السنة الثانية ففاته في السنة الماضية ويهدى ما استيسر  
 اي تيسر من الهدى لانه صار فاته الحج وعليه القضاء عند الضرورة بالهدى عند الثلثة ما خلا الحنفية فعندهم محمول على ما ذكر  
 كما سياتي في حله قال مالك وعلى ذلك اي المذكور قبله في الامر مبتدأ همتا بالمدينة المنورة فيمن احصر بغير عدو  
 ان لا يحل له لفعل العمرة ولا يتحقق الاحصر بغير عدو قال مالك في لقوة ما تقدم وتاثيره كما ذهب اليه جماعة من شراح  
 والا وهو عندنا ان المصنف يشرح من هذا الاحكام فانه الحج ولما كان حكمه حكم احصر بالمرض عند ما لا يتبين مع بينهما  
 في باب واحد وقدم ثم من الخطاب رضي الله عنه ابابوب الاخصاري احكاما للصحية كسنة فاحله بن زيد بالهدى وهبار  
 وتشديد للموعدة على من قطعت في المعنى وتهديب الاسماء للعدوى والتقليق المجدد واخره راوطة ابن الاسود بن المطلب بن اسد  
 ابن عبد العزى بن يحيى القرشي اسلم بالعمرة بعد فتح مكة ومن اسلمه عن قاتل الحج كما سياتي الاثران عنهما موصولا في باب  
 هدى من فاته الحج واتيوا يوم النحر اي صلاكم بعد يوم حرفة ان يحلوا لعمره ثم يرجعان حلولا ثم يحججان عاما قابلا  
 في المصر حلا لا يحججان بزمن التشية في جميع الشرح الهند والمصرية اي قضيتان الحج عاما قابلا بالنصب على التقوية و  
 انصفت ويهديان من لم يجد الهدى فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذار حج الى ابله كما سياتي في حله ومقصود المصنف  
 لقوة ما تقدم ان احصر بالمرض ان فاته الحج فحل لفعل العمرة فان فاته الحج فانه الحج كما كان يحل بذلك قال مالك وكل من  
 حبس عن الحرام الحج بعد ما يحرم بالمرض اي سواء كان حبسه بمرض او بغيره او بخطأ من العدو مثل ان يظن يوم النحر يوم عرفة  
 او خفي عليه الهلال ويروى ان كان يدخل في خطا الحدود فله خصم بالزك ككثرة وقوعه والخطا في الحدود يكون بغير قضاء الهلال  
 مثل ان يظن يوم السبت يوم الجمعة فيتأخر يوما وليفتدى بذلك الحج ومثل بالسوق خطا الحدود بغيره صورة كما قال ابن  
 عبد السلام ان يظن اول الشهر ثم انهم سبوا ووقعوا في الزمان ولم يتبين لهم الخطا الا بعد هضي الاحرام اقامت قلت وعلى هذا  
 فهو قابل لقضاء الهلال فهو محصر وعليه ما على المحصر من التحلل لفعل العمرة والهدى والقضاء ومنه قوله فهو محصر اي في حكمه  
 والا فبينهما فرق عند المالكية ايضا وكذا عند الجمهور قال الدردير ان محصر عرفة او فاته الوقت بغير العدو كرضاء خطا ولم يحل  
 الا بفعل مرة قال للسوق قوله او فاته الوقت فادوا وان كان كان المحصر من الوقت في كونه لا يحل الا بفعل مرة فحاله المحصر بغيره  
 اذ لا قضاء عليه للتسور كالحصر منها المتقدم بخلاف من فاته الوقت فعليه القضاء ولو كان تلقوا كما في التواضع وغيره ام  
 قال الحنفية من لم يقف بمرقة حتى طلع فجر يوم النحر فحل لعمرة وخرج ان كان معه هدى وخرج من قابل والنجي يوم قال الموفق

**قال** يحج مائة من اهل من اهل مكة بالبحر ثم اصابه كسر او بطن  
فمترق او امراة تطلق قال من اصابه هذا منهم فهو محصر يكون عليه مثل ما  
يكون على اهل الاقاف اذا هم احصر **وقال** مالك في رجل قدم مكة محصرا في شهر  
الحج حتى اذا قضى عمرته اهل بالبحر من مكة ثم كسر او اصابه امر لا يقدر على ان  
يخضر مع الناس الموقوف قال ارسى ان يقيم حتى اذا ابرأ خرج الى الحل

يلزمه القضاء من قابل سواء كان الطوائف واجبا او نكوحا وهو قول مالك واثافي وصحاب الراي ومن امر لا تضاع عليه  
بل ان كانت فرضا فلهما بالوجوب السابق وهو امرى الروايتين من مالك لانه لا محصر وجه الرواية الاولى في حديث عمر المذكور  
والمحصر غير منسوب الى التفرقة بخلاف من قال لا يحج او فمترق وكذلك عند الحنفية ان فاستلح جعل الفعل العمرة وعليه  
القضاء لكنه ليس محصر كما تقدم في القوم الثامن فليس عليه البعد عند **قال** يحج مائة من اهل من اهل مكة بالبحر ثم اصابه كسر او بطن  
من اهل مكة بالبحر ثم اصابه كسر بعض اصحابه او بطن اى اسبها لم يفرق اختلقت نسخ الموطا في هذا اللفظ فخط  
بعضها بالنون والظاهر المحرم والمراد بالبعث في بعضها بالتاء بدل النون والباقي سواء والمراد على الجمل لا يسئل الطويل  
ما هو محال الجدر بل مفرق السرايل ومفرق اذ طال سفره فشققت ثيابا به وفي الصرح مفرق فزارح وسعى كبرون مدرم  
وفي بعضها بالتاء والواو والراء المبعثين وفي نسخة الجاهلي بطن مخوف والمراد به كمال مرض مخوف اى مهلك والمقصود  
في كلها سواء اى اصابه سبيل بطن متواتر او امرأة تطلق اى تكون امرأة حامل يصيبها وجع النفاس قال الخياط  
كفى في الخاض طلقا اصابها وجع الولادة قال مالك من اصابه هذا اى ما ذكر من الاعذار سبب فهو محصر يكون عليه  
مثل ما يكون على الاقاف اذا هم احصروا معنى لا فرق في ذلك بين المتكئين وغيرهم قال الباقي وبه الذي يجب اليه  
مالك وعليه اكثر اصحابه وقال اخيهب الاحصار على المكي وان خضع نهارا لم يدر على من النقص الى عرفة وغيره  
قال الموقوف فان كان قفاط وسعى للقدم ثم احصر او مرض حتى فاته الحج فحل الطواف وسعى وبهذا قال ابي نعيم والبيهقي  
وقال الزهري لا بد ان يلتفت بعرفه وقال محمد بن الحسن لا يكون محصرا بكنة وروى ذلك عن احمد بن وهب وفيه البناء على المحصر  
من اختلافات الاحصار قال الزهري وعروة بن الزبير لا احصار على اهل مكة وفي المسوط او محصر بكنة بعد قدمه ليس  
محصر **وقال** الحسن بن الامام من منع من الوقوف والطواف فهو محصر ومن اصر بكنة وهو ممنوع من  
الطواف والوقوف فهو محصر وان قدر على احراما فليس محصر وكيل في المسئلة خلاف بين ابي حنيفة والبيهقي وسف  
اصح ما عليك من التفصيل وفي البناء قوله ومن اصر بكنة حاصله ان الاحصار لا يتحقق عند الاذا منع من الوقوف  
والطواف جميعا **وقال** لثافي يتحقق الاحصار بكنة مطلقا سواء قدر على الطواف او لا وقوله خلاف بين ابي حنيفة و  
الى يوسف وهو ما ذكر على ابن جعد عن ابي يوسف قال سألت ابا حنيفة عن الحرم محصر في الحرم فقال لا يكون محصرا  
فقلت ليس بان النبي صلى الله عليه وسلم احصر بالحيض به دى من الحرم فقال ان مكة مؤمنة كانت دلا للحرب فاما  
اليوم في دار الاسلام فلا يتحقق الاحصار فيها قال ابو يوسف واما الاقاف او اذا غلب العدو على مكة حتى حالوا  
بين وبين البيت فهو محصر قوله والصح ما عليك اى الصح من الرواية ان ممنوع من الوقوف والطواف يكون محصرا  
بالقافى اصحابنا ولذا قدر على احرام لا يكون محصرا وهو معنى قوله ما عليك من التفصيل **قال** مالك في رجل قدم  
مكة مع امرأى عرمتها لعمرة في شهر الحج وكان قصده التمتع حتى اذا انقضت عمرته اى ادى احراما وحل منها اهل بالبحر  
من مكة كما هو مودون الحق كسر بناء الجمل او اصابه امر آخر مانع لا يقدر له حله على ان يحضر مع الناس الموقوف  
لعمرة قال مالك اعاده ليغسل بين السؤال والنجاب ارى ان يقيم على احرامه الذى احرم به او لا حتى اذا ابرأ  
بلغت الرواين باب الحج وكسر باين باب مع وفي نسخة بلعها من باب كرم اى مع من مرضه وقوى خروج اهل الحل وجوبا  
لانه قد احرم اوله بالبحر من مكة كما تقدم واذا فاته الحج فحل لعمرة ومن شرطها الحج بين اهل وطهر عند المالكية فلا بد  
عندهم ان يخرج الى الحل الصحيح بين الحل والحرم وفي البناء استون (من اختلافات الاحصار) ان المكي اذا تلبس







بذل البيت قبل ان يخلق شيئا من الارضين وفي رواية عنه ان الله خلق موضع البيت قبل ان يخلق شيئا من الارض  
 بالقي عام وقيل هو اول بيت ظهر على وجه الماء عند خلق السموات والارض خلقه قبل الارض بالقي عام وكان في بدء  
 بيهضاء على وجه الماء فحيث الارض من تحت وبذا قول ابن عمر ومجاهد وقادة والسدي ١ وفي البحر العميق اجمع العلماء  
 على ان الكعبة اول بيت وضع للعبادة واختلفوا على هو اول بيت وضع لغيره باقيل كانت قبله بيوت ومجرب العلماء  
 على انه اول بيت وضع مطلقا ٢ والمجته ان اكثر ما قيل في هذه بنايتها في كتب السير والتفسير وشروح الحديث وكتب الفقهاء  
 بنيت عشر مرات فلها بعضهم ٣ بنيت بيت رب العرش عشر فخرهم ٤ بنيتك الله الحرام وآدم بنيت فامراهم ثم عاقب  
 قصي قرش قبل بن بن جرهم ٥ وعبد الله بن الزبير بن كذا بناء مجاج وبذا منهم ٦ بناء وقال بعضهم بناء بعض الملوك  
 في صدر الالف الثاني كسما في بناءه وحمل الكلام على بنه الابنية كلها كناية للفائدة - اما الاصل فبناءه على المشهور والا  
 فقد تقدم بناءه عن اسمعيل بن ابراهيم الذي حصل انما بنيت عشر مرات بناء الملكة قبل علي آدم وذلك لما  
 قالوا اجعل فيها من يفسد فيها وليسك الدماء الاية فاخروا بها فوالعشر ثم امرهم الله ان ينشئوا في كل سماء بيتا في كل  
 ارض بيتا قال مجاهد بن ابراهيم عشر بيتا وقد روي ان الملكة حين استسكنت الكعبة التفتت الارض الى سمائها وقرنت فيها جماعة  
 امثال الابل فتلك القواعد من البيت التي وضع عليها ابراهيم وسهيل او في الخدين قبل هو اول بيت بني على الارض ودوي من علي  
 ابن الحسين بن علي بن ابي طالب في البيت المعور وامر الملكة ان يطووا بهن امر الملكة الذين في الارض  
 ان ينشئوا بيتا في الارض على مثاله وقدره فبنوا بذي البيت واسم الضريح وامر من في الارض ان يطووا بهن كالمطوفا بل  
 السماء بالبيت المعور ودوي ان الملكة بنوه قبل خلق آدم بالقي عام وكانوا يحجون فلما جاء آدم قالت له الملكة برحمتك  
 يا آدم لقد جئنا بذي البيت قبلك بالقي عام ١ وذكر صاحب البحر العميق الآثار في ذلك منها من علي بن الحسين وقد سئل عن  
 بدء الطواف بالبيت فقال ان الله تعالى قال اني جاعل في الارض خليفة قالت الملكة اي رب اخليفة من غير ما نحن ليعبد  
 فيها وليسك الدماء فغضب عليهم فلذا بالعرش وقدره اسهم واستلوا بالاصابع يتفزعون ويكون استغاثا فاضه  
 قطا فوالعرش ثلث ساعات وفي رواية سمع اطراف بيوتهم وهم قرضيهم وقال لهم ابناؤني في الارض بنوا بيوتهم  
 كل من خطت عليه من خلقي فيطوف حوله كما قطعتم لبرشي فافعلوا كما عرفت لكم فبنوا البيت واما الثاني فبناء آدم على بيتها  
 وعليه الصلوة والسلام قال الخازن قال ابن عباس هو اول بيت بناء آدم في الارض قيل ان آدم لما بسط الى الارض  
 استوحش وشكا الوحشة فامر الله ان يبنوا الكعبة فبنوا وطاف بها وبنى ذلك البناء الى زمان نوح عليه السلام  
 وقال ايضا في تفسير قوله تعالى واقيم وجهك للدين القويم والقواعد الاله وكانت قصته بناء البيت على ما ذكره العلماء ومجرب  
 ان الله تعالى خلق موضع البيت قبل ان يخلق الارض بالقي عام فكانت اربعة بيضاء على وجه الماء فحيث الارض  
 من تحتها فبنوا البيت آدم الى الارض استوحش فمشى الى الله تعالى فأنزل بالبيت المعور وهو من ياقوت من ياقوت  
 الجنة له بابان من ذرودا خضر باسحق وباب غربي فوضع على موضع البيت وقال يا آدم اني اهبط لك بيتا لطيف  
 به كما لطاف حول عرشى وفضلي عنده كما يصلي عند عرشى وانزل الله عليه الحجر الاسود وكان البيض فاسود من مس الخيض  
 في الجاهلية فوجد آدم من ابنته ماثيا الى مكة وارسل الله اليه فلما يله على البيت دج آدم البيت واقام المناسك فظاف  
 تلقته الملكة وقالوا برحمتك يا آدم لقد جئنا بذي البيت قبلك بالقي عام قال ابن عباس حج آدم اربعين حجة من الهند الى  
 مكة على رجليه فكان على ذلك الى ايام الطوفان ١ وقال القسطلاني بعد ذكر بناء الملكة ثم بناء آدم رواه  
 البيهقي في دلائل النبوة من حديث عبد الله بن عمر بن العاصي مرفوعا من طريق ابن ابي عمير وفيه انه قيل له انما اول  
 الناس وبذا اول بيت وضع للناس لكن قال ابن كثير انه من مفر دات ابن ابي عمير وهو ضعيف والاشبه ان يكون  
 موقوف على عبد الله قال الزرقاني وقد روي البيهقي في الدلائل من عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة بناء  
 آدم لها ورواه الارزقي وابو الشيخ وابن عسكرو موقوف على ابن عباس وعلمه الرافض اذ لا يحال رأيا ١ ٢ وقد بسط  
 السيوطي في الدرر في الروايات والاعمال في امنية البيت تحت قوله عز اسمه واقيم وجهك للدين القويم والقواعد الاله ذكر في بناء  
 آدم ايضا انما اخرج حميد الزرقاني وابن جرير وابن المنذر والبخاري عن عطاء وقال قال آدم اي رب مالي  
 لا اسمع اصوات الملكة قال لخطيئتك ولكن ايسط الى الارض فاقن لي بيتا ثم اخففت كما رأيت الملكة تحت بيتي الذي  
 في السماء فزعم الناس ان بناءه من تحت جبل من حواء ولبنان وطور زيبا وطور سيناء والجودي فكان بناء آدم على بناء

ابراهيم لجداه ٣ وجمع بين بنائه ونزول البيت المعمور بان بناه كان للاساس ثم وضع عليه البيت المعمور ولو يدرك ذلك  
ما في الدرر برواية الارزقي والشيخ في النسخة وابن عساكر عن ابن عباس قال لما بسط الله آدم الى الارض الحديث وفيه  
فبني البيت الحرام وان جبرئيل ضرب بمحاضه الارض فايرز عن اس ثابت على الارض السابعة فقفزت فيه  
الملئكة الصخر يطبق الصخر منها ثلثون رجلاً وانه بناه من حشرة اجمل من لبنان وطور سيناء وطور ميتا والجودي وحراء  
حتى استوى على وجه الارض فكان اول من اسس البيت وبروالة الارزقي عن عبيد الله بن ابي رزاد قال لما بسط  
الله آدم من الجنة قال يا آدم ابن لي بيتا يحزا ابني الذي في السماء فبسطت عليه الملئكة فحفر حتى بلغ الارض السابعة  
فقفزت فيه الملئكة الصخر حتى اشرفت على وجه الارض وبسط آدم بياقوتة حمراء وجوفه لها اربعة اركان فوضعا على الاسان  
فخرزل اليها قوته كذلك حتى كان زمن الفرق فرقمها الله ولبسط صاحب البحر العقيق الاثار في بناء آدم ونزول ابراهيم  
جمع بان النجاة يجوز ان تكون انزلت وضرمت في موضع الكعبة فلا امر بيتا بنائين ما كانت حول الكعبة لما نبتة قطب  
آدم ما عاش ثم رفعت امة والثالث بناء بني آدم ذكره بعضهم فلم يذكره آخرون قال الاني في لكل الاكمال قال الطحاوي  
بنيت البيت خمس مرات وضاف ابن ابي الدنيا والاول من الحسن لآدم عليه السلام وضافه السبيل لابن شيث  
وقال القسطلاني لجد بناء آدم ثم بناه بني آدم من بعده فلم يزل معمورا لعمرونهم ومن بعدهم حتى كان زمن نوح ففسد  
الفرق وغير مكانه حتى بوأ ابراهيم عليه السلام امة وتقدم ما في القيس من شفاء الخوازم في مبداء البحث لاشك انما بنيت  
مرارا وقد اختلف في عدد بنائه فحصل من مجموع قيل فيه انها بنيت خمس مرات منها بناء الملئكة ومنها بناء آدم ومنها بناء  
اولاده ومنها بناء ابراهيم ثم في اجمل لجد ذكر بناء آدم الثالث بناء ابنه رشيد بالطين والحجارة فلم يزل معمورا وبابا  
ومن بعدهم حتى كان زمن نوح فاخرقة الطوفان وغير مكانه امة وفي الدرر برواية ابن المنذر الارزقي عن وهيب بن منبه  
قال لما تاب الله على آدم امة ان ليس له الى مكة فقال لجد ما بسط في بناء آدم ونزول النجاة القوتية من يواقيت الجنة  
قال فلم يزل يجمع آدم مكانا حتى قبض الله آدم ورفعهما الله اليه وبني بنو آدم من بعدهما بيتا بالطين والحجارة  
فلم يزل معمورا لعمرونهم ومن بعدهم حتى كان زمن نوح ففسد الفرق ونجى مكاد وقيل الحافظ روى عبد الرزاق عن ابن جريح عن  
عطاء بن ابي رزق عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
الطبري في ذكر شيث قيل انه لم يزل مقبلا بكنة كنج وبعث الى ان مات وانه بنى الكعبة بالحجارة والطين والاسلوف من  
حلائها فاجم قالوا لم يزل القبة التي جعل الله لآدم في مكان البيت الى ايام الطوفان وانما رقص الله عز وجل حين  
ارسل الطوفان امة قلت وقد ذكر صاحب البحر العقيق الاثار في رفع البيت المعمور من الطوفان وفي العمل روى  
البيهقي في دلائل النبوة عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابن ابي عمير انه بناه لآدم ثم بنى بنو آدم لجد امة بالطين والحجارة -  
فلم يزل معمورا حتى هدم الفرق في زمن نوح ثم بناه ابراهيم ثم المعالق ثم جبرئيل واه القابلي بن علي امة وقال ابن حجر  
في مشرعه مناسك التوسى قال الطبري في رواية عن وهيب بن منبه كان شيث وصي ابيه آدم وهو الذي بنى الكعبة والطين  
والحجارة امة ولم يذكر بناء الينا فيما تقدم في مبداء البحث عن الشيخ قطب الدين ومن صاحب البحر العقيق وغيرهما ولذا  
لم يذكره العيني في كتاب العلم بل ذكر لجد بناء الملئكة بناء ابراهيم وكذا لم يذكره الحافظ فيما حكى قصة بناء البيت من الطين  
والاسلوف فقال لجد بيان ابيها البيت المعمور فكان على ذلك الى ايام الطوفان فرفضه الله الى السماء لرا لجد ولوث  
الله جبرئيل حتى خبا البحر الاسود في جبل ابني قيس صيانة له من الفرق فكان موضع البيت خاليا الى زمن ابراهيم  
ولما بلغ بناء ابراهيم على دنيا وعليه الصلوة والسلام وهو جمع عليه الاطراف فيه قال تعالى واذا برئح ابراهيم القواعد من البيت الابنة  
قال صاحب الجمل الرابع منا ابراهيم وقد كان المنيك له بنائه جبرئيل عن الملك الجليل ومن ثم قيل ليس في هذا العالم اشرف  
من الكعبة لان الاخر منها الملك الجليل والبطل والمنسوس جبرئيل والباقي الخليل والمجيد اسمعيل امة وقال القسطلاني  
لجد بناء حتى آدم فلم يزل معمورا لعمرونهم ومن بعدهم حتى كان زمن نوح ففسد الفرق وغير مكانه حتى بوأ لآدم لجد امة  
عليه السلام كما هو ثابت بنهي القرآن وجزم الحافظ ابن كثير بان اول من بناه وقال لم يحمي فخر معصوم انه كان بنيما قبل  
الخليل امة قال الزرقاني والابن ابي حاتم عن ابن عمر ان البيت رضع في الطوفان فكان للانبياء لجد ذلك نحو  
ولا يلعبون مكانه حتى بوأه الله لآدم فبناه على اسس آدم وحبل طوله في السماء سبعة اذرع بذر ابراهيم وزعم  
في الارض ثلثين ذراعا بذر ابراهيم وادخل حجر في البيت ولم يجعل له سقفًا وجعل لها بابا وحفر له بئرًا عند بابها لم يبق فيها ماء





بالواحيها و فرقا منه فقال لوليد بن عبيدة ان اباكم في برهما فافقه المولى ثم قام عليها و يقول النبي لم ترع العلم لانه  
 الا لانه لم يدر من ناجة الركنين فترى الناس به تلك الليلة و قالوا ننظر فانما يصيبهم منهم شيئا و ردوا تا ما كانت  
 وان لم يصيبه شيء فترى في الشرا مصنعتا فاصبح الوليد غاديا على علمه فهدم و الناس معه على ان النبي اهدى الى الاساس فانفوا  
 الى حجارة خضر كانا اسنة فخذلها بعض و على ابن اسحق عن بعض بن سري الحديث ان رجلا من قرش لم يكن من بني عبد مناف  
 محتلة بين حجرين منها يقطع بها احدنا فلما تحرك الحجر انتقضت مكة باسرها فانتهوا عند ذلك الاساس و في البحر المحيط فاصبروا  
 حجارة كانا الا بل الحلف لا يطيع الحجر منها ثلثون رجلا تحرك الحجر منها فترى حجرها فاشكك بعضا بعض فادخل الوليد بن المغيرة  
 محتلة بين حجرين فالتفت منه فلفته فاخذ بالوحيين بن عمرو فخرجت من يده ثم عادت في مكانها و طارت برقة و كانت ان تخطف  
 بالبحار بهم و رجفت مكة باسرها فلما راها ذلك امسكوا من ان ينظروا الى ما تحت ذلك فلما حجوا ما اثر حجر من التفتت فقلت من ان  
 بتفج بهم حجارة البيت كله فتشاوروا في ذلك و جميع رايهم عن ان يقصروا عن القوا عدوهم و ما يقربون عليه و تتركوا البقية عليه جدار  
 مداريلوت الناس من وادهم ثم قال بطريقي ثم ان القابل حجت الحجارة لبننا باجمل كل قبيلة فترى على حجرها ثم بنوا حتى اذا بلغ  
 البنين ان موضع الركن خضعوا فيه و في البحر العميق فالتفت بنو عبد مناف و ذرية هو في عشق الذي وقع لنا و كانت تيم و حجر دم هو  
 في الشق للذي وقع لنا و كانت سائر القبائل لم يكن الركن مما استجتمنا عليه و دخل بطريق كل قبيلة تريد ان ترفع الى موضعه  
 دون الاخرى حتى تجاوزوا و تجاوزوا و اودوا للقبائل فترى بنو عبد الدار جفنة ملحوة و قائم فاقدموا بهم و بنو عدي بن كعب على  
 الموت و ادخلوا ابيهم في ذلك الدم في الجفنة ثلث قرش اربع ليال و خمس ليال على ذلك فترى اجمعوا في السبي فتشاوروا  
 و تناصروا فترى بعض الرواة ان ابا بية بن المغيرة كان حامدا من قرش كلها قال يا معشر قرش اجعلوا بينكم في القبائل  
 فيه اول من يدخل باليهم يعني فكم كان اول من دخل بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رآه قالوا هذا امين قرش عليه  
 بذا حجر فلما انتهى اليهم و اخرجه و الفهم قال بل لم يبق في فافقه فافقه الركن فوضعه بيده ثم قال لنا كل قبيلة مناجية من الشوب  
 لم ارفعوه جميعا ففعلوا على اذا بلغوا به فوضعه بيده ثم في عليه و كانت قرش تسمى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان  
 ينزل عليه الوحي الامين قال ابو جعفر وكان بنو قرش الكعبة ليد الفجار خمس عشرة سنة و كان بين عام الفيل و عام الفجار  
 عشرة و ستين سنة اجمعهم و في البحر العميق كانت الكعبة قبل ان تبنيها قرش رخصا يا بني ليس يدر تنزهه الحناق و كان يا بيا  
 بالارض و لم يكن لها سقف و لما تاتي الكعبة على الجدران فخرج و تربط من اعلى الجدران عليها و كان في بطن الكعبة حبيب  
 كريمة الفجر انه و كان عليه حية تحرسه بعض الشرا من ذر من جرهم و ذلك انه عدل على ذلك الجلب قوم من جرهم فسرخوا بالهامة  
 ليعمره فبحث الله تلك الحية فحرس الكعبة و فيها خمسة سنة و لم تنزل كذلك حتى بنت قرش الكعبة و سببه ان ادركه  
 بنحو قطار من جرهم شرا عشرة فاحترقت كسوتها فلما احترقت توبعت جدرا لها من كل جانب و كانت السبل متواترة  
 فجاء سبل عظيم و هي على تلك الحال فدخل الكعبة و صدر جدرا لها فخرجت من ذلك قرش فترى فترى فترى فترى فترى فترى فترى  
 تشاوروا و اذا قبلت سفينة للدم على اذا كانت بالشعبية و هي يومئذ سار على مكة قبل جدرة الكعبة فتمسكت قرش  
 فركبوا الهماء و مشيتوا فخرجها الى آخر ما بسط القصة و قد اخرج البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم و عباس بن عبد المطلب فقال العباس للنبي صلى الله عليه وسلم اجعل اذارك على رقبتي فرائي الى الارض فطعوت  
 عيناه الى السماء فقال لاني اذاري فشدته عليه قال الحافظ بذا من مرسل الصحابي لان جابرا لم يدر كنه هذه القصة فيقول ان  
 يكون سمعا من النبي صلى الله عليه وسلم او ممن حضره و قد روي الطبراني و ابو النعيم في الدلائل ان ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير  
 قال سألت جابرا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال جابر بن النعمان صلى الله عليه وسلم انما اهدمت الكعبة لقل كل طعن من قرش فان  
 النبي صلى الله عليه وسلم نقل مع العباس و كانوا يصون ثيابهم على الخواص يتقون بهما على عمل الحجارة فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم فاغسلت رجلي فخرجت و سقطت في فقلت للعباس بل لم توفى فلست اتري ليدنا الا الى الفضل لكن ابن ابي عمير  
 ضعيف و قد تابعه عبد العزيز بن سليمان عن ابن ابي عمير ذكره ابو النعيم فان كان محفوظا و لا فقد حضره من الصحابة العباس  
 كما في حديث الباب فقل جابرا عن جابر و روي الطبراني و ابو النعيم في الدلائل و الطبراني في التهذيب و ابو النعيم في المعرف و الدلائل  
 عن ابن عباس عن حدثي العباس بن عبد المطلب قال لما بنت قرش القودت و رطب رطب ثلثون الحجارة فقلت انما و  
 ابن ابي عمير فقلت انما و رانا ففحصنا على منا كبتنا و جعل عليها الحجارة فاذا و تان الناس لبنا ازرنا فبينما هو ايامي اذا  
 صرع الحديث و روي ابو النعيم ايضا من طريق النضر بن عمار عن عكرمة عن ابن عباس ليس فيه العباس و قال في آخره













تعليمه آخر - قال الحافظ علي بن عبد البر وتيمم عياض وغيره عن الرشيد والمهدي والصورات ان ابا ابي بصير  
 الكعبة على ما فعله ابن الزبير فمات منه مالك في ذلك وقال نحشى ان يصير لمصلحة الملوك فتركه قال الحافظ وهذا لبيعة خشيته  
 جديهم الامام عبد الله بن عباس فاشار على ابن الزبير لما اراد ان يرمي الكعبة ويحرقها بها بان يرمي ما دهي منها ولا يترك  
 لها بزيادة ولا نقص وقال له لا اذن ان يحرق من يترك من يترك الذي صنعت اخبره الغفلي عن طريق عطاء وذكر الحافظ في  
 ابن سبيل ان ابن عبد الملك هم بتقص ما فعله الحجاج ثم ترك ذلك لما خطر له ان يراه يراه ابن عبد الملك ام قلت ولقد قدم  
 كلام ابن عباس رضي في بناء ابن الزبير وفي البحر المحيط ذكره وان يارون الرشيد سأل مالك بن النضر عن يدهما وديار  
 الى بناء ابن الزبير للاحاديد في ذلك فقال ملك لشريك الله يا امير المؤمنين ان لا تجعل في البيت لمصلحة الملوك لا يثاب  
 ا هفتهم وبناه فتنسب بيته من صدور الناس هكذا ذكر النور في ان السائل للملك يوارون الرشيد وقال السبيل ان  
 السائل له ابو جعفر المنصور وقال الشافعي صاحب ان لا يقدم الكعبة ويحرقها فتركها متبناه فتركها في ذلك قال الحافظ  
 لم اقف في معنى من التواريخ على ان احد من الخلفاء ولا من دولهم غير شيئا من الكعبة فاصنع الحجاج في ان كان في الميزان  
 وعقبة وكذا وقع التبريم في جدار في فجوة وفي سبيلها وجد فيها الرغام فذكر الان في ابن منجيب ان اول من فعلها  
 بالرخام الوليد بن عبد الملك ووقع في جدار بالثاني ترميم في شهور سنة ثمانين واثنتين ثم في شهور سنة اربعين  
 وخمسة ثم في شهور سنة تسع عشرة وستة ثم في سنة ثمانين وستة ثم في سنة اربع عشرة وثمانين وثمانين وثمانين  
 الا ان في وقتها هذا في سنة الثمانين وخمسين ان حجة الميزاب فيها ما يحتاج الى ترميم وقدمه بالفتح من الحرم في اثنا عشرة  
 خمس وعشرين الى ان نقص سقفها في سنة سبع وخمسين على يد بعض الجنود طباطبا ونحوه السطح لها كان في سنة  
 ثلث واربعين بدار المطر اذا نزل ينزل الى داخل الكعبة كشدها كما كان اولا فاداه رايه الفاسد الى نقص السقف مرة اخرى  
 وسدا كان في السطح من الطاقات التي كان يدخل منها الضوء الى الكعبة وما يتوج منها ادم يتوج الاحتياج في الكعبة الى  
 للاصلاح الا فيا صنعت الحجاج اما من الجدار الذي بناه في الحجة الثمانية واما في السطح الذي جدد السطح والعقبة وما دنا ذلك  
 ما وقع قائما هو بزيادة خمسة اكرام او خمسين كالاباب والميزاب وكذا ما حكاه الغفلي عن الحسن بن كرم من عبد الله  
 ابن كرم السبي عن ابيه قال جاورت مكة فحابت بالعين للحلة وباليابا الموحدة اسطوانة من اساطين البيت فاخرجت  
 ونحو اخرى ليصلها ما كانها فطالت عن الموضع وادركهم الليل والكعبة لا تفرح ليل لا تفرحوا بالبعد وادمن غدا ليصلها ما كانها من  
 غدا فاصابها اقدم من قدح بالكرسي السهم وبدا اسناد قوى رجاله فعات وكبرهوا بن حبيب بن كبراتها مع التابعين و  
 كانت القصة في اول دولة بني العباس وكانت الاسطوانة من خشب ام وكال ابراهيم رخت باثني الرحلات الحجازية  
 المرسومة بمراة الحريم وعما جدي الكعبة ليد بناه ابن الزبير والحجاج ان الوليد بن عبد الملك ارسل من اثم الرغام لاق  
 والاخشع والابيض فخرت به وازرت جدرانها من الداخل وقد الفع الجدار الشمالي الذي اقامه الحجاج من لبيعة الدنيا و  
 كان الفتح مقدرا لقصص اصبح فرم ذلك بالبحر الابيض ولودت له رخت الغيسفساء التي كان معه لا بأسط الكعبة  
 لانهما كانت تحم مياه المطر ان تفسد الى الداخل ووقع مكانها الحرم المطبوع وشيد بالبحر وفي زمن المتوكل بالعباسي  
 سلكه فقلعت الصخرة السفلى لباب الكعبة وكانت قطعتين من خشب لساج وقرتا من طول الزمان واهلها يرا قطعة من  
 خشب الساج البست صفائح الفضة وكذلك جدد المتوكل رغام الكعبة وازرها بالفضة والبس سائر حيطانها وسقفها الذي يرب  
 وفي سنة ٢٠٥٠ سقفا والمدح الذي في جنبها وكذلك اصل رغامها حتى في سنة ٢٠٥٠ وكانت هذه العمارة من قبل جلال الدين  
 المعروف بالجواد وزير صاحب الموصل وفي سنة ٢٠٥٠ فضع الركن الثاني من زلزلة حدثت واصل وعمرها المستعمل لولا  
 سنة ٢٠٥٠ وجد رغامها الملك المنصور صاحب اليمن في سنة ٢٠٥٠ وفي رمضان سنة ٢٠٥٠ اصل بعض سقفها وادارها وعنتها و  
 كان ذلك عقيب مطر عظيم كان من اجله يتردى من باب الكعبة الى اللطاف كافواه الغرب وقد كتبت اصلاحات جزئية في  
 الروايات والسقف والرغام والاشباب التي يركب فيها حلق الحديد الذي تربط به السوسة في سنة ٨٢٥٠ و ٨٢٦٠  
 وكان ذلك بامر للملك الاشرف برسباني صاحب الديار المصرية ولث ميتة والبرمين ورممت الكعبة في سنة ٨٢٥٠ و ٨٢٦٠  
 سليمان اجم ثم ذكر ترميم السلطان احمد والسلطان مراد في بيانهما قريبا لتعميل ذكر متاخره والخوف من بعض ابيته  
 اخر حادثه ليد بناه العاشر في امانة الطالبين على حل الفاظ فتح العين قال ابن علان وقد سقط من بناء ابن  
 الزبير ما بناه الحجاج الجدار الذي وجانب من الشرقي والغربي فسد عمله باخشاب من صبيحة سقوطه لخصر من خشب

مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن محمد بن ابى بكر الصديق

اخبر عبد الله بن عمر

سنة تسع وخمسين والحد الى اهل حمادى من السنة لعمده وقد اوردت لذلك مولفا وسما لم نخصصه فيما ننظر لما ذكر من السد  
 وهو من صاحب مكة الشريفين سعود بن ابراهيم بن من الحارة وهى من جات السلطان مراد خان بن السلطان احمد خان  
 تكون ابنته الكعبة اثنتي عشرة وقد نكحت وكلفت سنة بنى الكعبة للسلطان آدم بعد ما جفت قاهرة ايام ثم انما القاه  
 وجزم قصى بن قريش وتزوج به ابو ابن نهر فانه يذاق محققه وجماع تلوم سعود ولجده من شريف بلاد الشام وشرقيه  
 ومن بعد ذى احتياض البيت كله مراد بن عثمان فخير ولقد جفت امانا والشرافين سعود خليفه على شقيق ابن بعد بناء  
 بل بعد تزوج واصلاح عارضى لعملا لعماد بن عبد الله بن السلطان احمد وياقوتاه فخير الله بليتة انتمى عشرة سالها عشر  
 بناء السلطان احمد قال ابراهيم رضى بشار المعرى في الرحلات المجازية للمساء بمرآة الحرمين وفى زمن السلطان احمد  
 (في السنة ستين) حدث بعض التصديق في جدارى الكعبة الشريفة والخرى وكذلك في جدار الحجر فابادهم البيت فتم من ذلك  
 علماء الروم وارشادوا اليه لعل لطاق لم انتصب فعل فاقصير بن خاس اصغر خلف بالذهب وكتب في بعضه بالبرسم لا اله الا  
 الله محمد رسول الله فى بعض آخواله الا الله محمد صيب نشر الى فذلك من الكلمات الجلييلة والايات الشريفة مثل قوله  
 حسبنا الله ونعم الوكيل وقد كرس لطاق السفلى على الكعبة في ليلة السبت ١٢ محرم سنة ١٠٠٠ وضعت له اعمدة ثبتت اسفلها  
 بالرماس فى الثالث ذى الحجة وفى ليلة الاحد عشر روى مع النظار طوى حتى اتوه ١٠٠ وفى ليلة المجازية فخير لبيتها  
 فالكعبة الآن على بناء ابن النعمان بن حو اليها الشريفة والخرى بنى بالحجارة من جانبها الشمالى ولم يطر عليها بعد ذلك الا  
 الحارة التى تغير فيها سقما فى زمن السلطان سليمان سنة ٩٠٠ فلهذا التسمية التى حصلت فى زمن السلطان احمد سنة ١٠٠٠  
 وتاريخها محفور فى قطعة من الرقام مقبلة على الشارقة وان على عين المجن وهذا القبة بسم الله الرحمن الرحيم الماعز مساجد المسلمين  
 آمن بالله واليوم الآخر واما المصلوة وآتى الزكوة ولم يخش الا الله ففى اولئك ان يكونوا من المؤمنين امنهم الله عن  
 البيت الشريف وتغير يد يزار بالرحمة والتقوية جدار بيت فخره السلطان احمد في شهر محرم سنة ١٠٠٠ او قلت  
 واجه بناه السلطان احمد الاول بن محمد الثالث بن مراد فالتحق فى في سنة ١٠٠٠ سنة تسع وعشرين بوالى الف في عمره و  
 عشرين سنة وكانت مدة ولايته اثنتي عشرة سنة كما في تاريخ اهل الشام فخير الله الشريعة الثانى عشر بناه السلطان  
 مراد الرابع على امرأة الحرمين وفى سنة ١٠٠٠ نزلت امطار كثيرة غمرت مكة وحارارتها وعلت المياه عن فقل باب الكعبة بذا عين  
 حتى اذا مضى يومان انهدمت دفعة واحدة ماعد الوجه لمانية فخيرها السلطان مراد خان الرابع على سنة ١٠٠٠ وقد بديل في  
 سبيل ذلك المال الكثير وفى الرحلة المجازية بعد ذلك الحارة التيممية زمن السلطان احمد ثم عقبها الحارة التى قام بها  
 السلطان مراد الرابع على اثر السيل ابهاى الذى حصل في سنة ١٠٠٠ واهل ارتفاعه الى مرتين فوق ارضيتها فاهدم من واطلها  
 الشمالى والخرى والشرقى اماما فيها بعد ذلك فخير لا يذكره قلت مراد الرابع بذا هو السلطان مراد بن السلطان احمد  
 المذكور قبل فى في سنة تسع واربعين لثلاثى في عشرين سنة كانت مدة ولايته سبع عشرة وغازيا ملكة في عمر  
 احدى عشرة سنة كذا في التاريخ المذكور ثم روى قال السيد البكرى في اعانة الطالبين بعد ما ذكر الا بنية الشريفة عشرة المذكورة  
 قبل قد حدثت ثم روى في باب الكعبة المعلقة في شهر ربيع الاخير سنة الف واثنتين وتسع وتسعين في مدة سلطنة مولانا السلطان  
 الغازى عبد الحميد الثانى بن السلطان عبد الحميد بن محمد بن عبد الحميد الفيل وقد ادرج الحارة المذكورة مشيخ الاسلام مولانا  
 فخير احمد بن زيني وحلان في بيت واحد ووجهه قبله بيتين للدخول على بيت التارخ فقل له سلطاننا عبد الحميد فخير  
 ومن ذلك الذى بالحضر ليقى بعد ذى وقار فخير لى لى قبله ودار فخير بيت فخير بعد ذى بناء بذا زيدا اهل كعبته  
 وسلطاننا عبد الحميد المذكور مالك بن ابن شهاب الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر روى ان عبد الله بن عمر  
 بن عمر بن امير المؤمنين ابى بكر الصديق اخواله القاسم لعمده روى الشيخان فخير ما حدثت في قبة بناء الكعبة مثل في الحرة سنة ١٠٠٠  
 فخير عبد الله بن عمر قال حافظ بن عبد الله بن عمر روى ان السلطان كان حاضرا لذلك فيكون بن عمر



**مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان عائشة ام المؤمنين قالت ما لي بال**  
**اصلية في الحج ام في البيت مالك انه سمع ابن شهاب يقول سمعت بعض علمائنا**  
**يقول ما حج الحج وطاف الناس من ورائه الا واداة ان يستوعب الناس**  
**الطواف بالبيت كله**

اذ روى وشبهه قال لما نظرت في آخر الحج مرث ولا طواف الناس من وراء الحجر الا ذلك وخوفه في رواية الى ابي اليس قال النبي وبنا  
 الذي قاله ابن عمر من فقهه ومن تيسر العلم بالعلم على عدم الاستسكان ليعلم انهم من البيت وقال غيره في الحديث علم اعلام  
 النبوة فادعى النبي صلى الله عليه وسلم اعلم عائشة في ذلك فكان الذي قولي فغيرها منها ابن شهاب عند التبريد ولم يقل عنه قال ذلك غيره  
 وادفع منه قوله صلى الله عليه وسلم لما قال ان هذا القومك ان يذنبه يظني انك ما تروا منه محمد بن يوسف في الكلام على استلزام  
 للامكان في ما به **فالك** من هشام بن عروة عن ابيه عروة بن الزبير ان عائشة ام المؤمنين قالت ما لي بال اصلية بجمرة  
 الاستسكان في الحج بحرا الحاء وكونه ابيهم ام في البيت اي المبني للآن والآن في الحاضرين من البيت قال الهادي بلا يحمل معنيين  
 احدهما وهو الاخر ان يكون لقوم من رايهم منع الصلوة في البيت فتقول من الصلوة في الحج بمنزلة في المنع اعم له وجه  
 الحكم ابيته واما على وجه عدم الصحة ولو كانت مما في البيت لما خصت الحج لان ذلك حكم سائر المواقف ولو جاز ان يكون  
 قالت ذلك على سبيل اباحة الامر من حواجر المنكر ذلك في البيت فتقلت ان الصلوة في الحج والبيت عندي سواء اما قلت ما  
 ذكر الهادي من المعنى الاول مبني على حقاير المالكية في منع الصلوة في البيت كما سبما في تداولي الاثر في اخبارهم لكن الروايات  
 تاتي من بدلة التناول فان صلوة صلى الله عليه وسلم في حوافر الكعبة مروية بطرق عديدة صحاح بن داود والترمذي والبيهقي و  
 الناس في رواية بطريق من عائشة قالت كنت احب ان اصلي في البيت فاخذت صلى الله عليه وسلم يبري وادخلني الحج و  
 قال صلى الله عليه وسلم في البيت الحديث والظاهر عندي في فرض ام المؤمنين ان فضل الصلوة في البيت يحصل من الصلوة  
 في الحج قال الحسين وفي المعنى يستحب لمن حج ان يدخل البيت ويصلي فيه ركعتين كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقال القسطلاني  
 استحب الشافعية الصلوة فيها وموظفها في النقل ولحق به القرض ام وقال محمد في موطاه الصلوة في الكعبة حسنة جميلة وهو قول  
 الى حقه والاعادة من فقهائنا ومثل ان يكون مراد بان من نذر الصلوة في الكعبة يعني لادائها في الحج كما سبما في عندهم فوجها  
 في كلام المرتضى في الاخر فمخ مختلف في جواز الصلوة في الكعبة وكذا القسطلاني من ابن عباس لا تصح الصلوة داخلها مطلقا لانه  
 يلزم من ذلك استدلالهم وقدر الامر باستقبالها فحمل على استقبال جميعها والجمهور على جواز ما يقع الخلاف بينهم في تخصيص  
 ذلك بالتقلد وتقيده بالقرن ايفاء لما سبق في باب الصلوة في البيت **مالك** انه سمع ابن شهاب الزهري يقول سمعت بعض علمائنا  
 كذا في جميع النسخ البائدة وبعض المصنفين في كثير ما سمعت بعض اصلاء يقول ما حج بالتحصيف وبنا ما يحمل اى ما منع واجبا في الحج  
 انما يكون ام لم يكن اى ما احيط بالحطيم والجدار وطاف الناس بالواد في اوله في النسخ البائدة وفي المصنفين بالقاء من وراء  
 اى وراء الحجر والجدار المحيط بالادارة بالانصباب لادارة ان يستوعب الناس الطواف بالبيت كله فلو لم يكن ذلك وشك ان لم يكن به  
 حائل فلا يستوعب البيت بالطواف فاجماع الناس على تحريمه دليل على ان الاستسكان واجب لجميع البيت لا اتم متفق عليه فلو كان  
 الطواف ببعض البيت حجرا لما اوجب الحج الى مكة وقذاقق العلماء على وجوب الطواف من وراء الحجر حكاية ابن عمر والبر وعل غير ذلك  
 لا يبروت في الاضاحات المرفوعة ولا من احد من الصحابة فيسجد كما ادعى من داخل الحجر وكان علمه مستورا قال الحافظ وقل الحارثي وسكنات الحج  
 باكثر داهلا في طوافه لانه من البيت قال المرتضى انما كان ذلك لاداء اسماء والطواف بالبيت جميعه بقوله وليلطفوا بالبيت الصديق  
 والحج من غير ان يلف يلم بطريق اخر وبنا قال حطامه كالدش في رواية يوفى رايه لئلا يذوقوا لاجاب الرأى بان بكاء قضى بالقبو  
 ان رجلا الى الكعبة فحطبه دم وخوفه قال الحسن ولما اذن من البيت بطل ما روى من عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 الحج فقال بومن البيت ولها قالت قلت يا رسول الله اني نذرت ان اصلي في البيت قال صلى في الحج فان الحج من البيت وفي المخط  
 قالت كنت احب ان ادخل البيت فاصلي فيه فاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يبري فادخلني الحج وقل صلى فيه قال الترمذي  
 هو حديث حسن صحيح من ترك الطواف بالحجر لم يلف جميع البيت فلم يصح كما لو ترك الطواف ببعض البناء ام وكذا في الزاوية  
 الهادي في باب الاداءة ومحمل طوافه من وراء الحطيم والجدار كما سمع من بعض اصلاء في الحديث اني سمعت بعض اصلاء يقول ما حج بالبيت



اي منع ويؤمن البيت فلا يحل الطواف من وراءه حتى لو دخل الفرج التي بينه وبين البيت لا يجوز وقال في موضع آخر ومن  
طاف طواف الواجب في جوف الحجر فان كان بكبر اعاده لان الطواف من وراء الحيط واجب والطواف في جوف الحجر ان يدور  
حول الكعبة ويدخل الفرج حتى يلتقي بينهما وبين الحيط فان فعل ذلك فقد اخل نقصا في طوافه فادام بكبره اعاده كله ليكون اوجبا  
للطواف على ما هو المشروع وان اعاد على الفرج فاصلة اجزائه لانه تلا في ما هو المتروك فان رجع الى ابيه ولم يجد عليه دم  
لان تمكن نقصان في طوافه ترك ما هو قريب من المربع ولا تجزئه الصدقة او كثرها غير مدونة ولا الذي قبلها ان الحجر كثر البيت  
ولو وقع منها في البخاري برواية الاسود عن عائشة قالت سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجر ارس البيت هو قال لم يثبت  
قال لما فقطعها به ان الحجر كثر من البيت وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في رواية اخرى ان ادخل الحجر في البيت وبذلك كان الشيء  
ما بين جهاك كما رواه عبد الرزاق عنه يقول لو وليت من البيت ما ولي ابن الزبير لا دخلت الحجر كله في البيت فلم يطاف به لان الحجر  
من البيت وللتبرقي والسلياني والدارقطني حروته والحداد طعن في عائشة قالت كنت احب ان اصلي في البيت فاخذ  
صلى الله عليه وسلم بيدي وادخلني الحجر فقل عليه فيه فانما هو قطع من البيت الحديث وبذلك الروايات كلها مطلقة وقد عادت روايات اصح  
منها مقيدة منها كسالم عن عائشة في حديث الباب حتى اريد من الحجر ولو لم يكن وجها فافاد الحجر ان يبنيه ليجري مجرى ما ركب  
ما تركه امة فارادها من سبعة اذرع ولم ينظر في آخره وروى فيها من الحجر ستة اذرع وللطبراني ان يزيد بن سوان رواه  
لغيره في جريد بن حازم ستة اذرع او نحوها ولسفيان بن عيينة في جامعهم من جاهد بن ابن الزبير اذنيها ستة اذرع  
عما على الحجر ولم يسمه الحديث الذي يزيد من ابن الزبير ستة اذرع وشبر وكذا ذكره الشافعي عن عبد القيس بن ابي العظم من قرئش  
كما اخبره البيهقي في المعرفه وبذلك الروايات كلها مجتمع على انها فوق الستة ودون السبعة واما رواية عطاء عن مسلم من عائشة  
مرفوعة قالت ادخل شيئا من الحجر خمسة اذرع فوجرت في ذلك والروايات الباقية اربع لما فيها من الزيادة من الثقات الحفاظ ثم  
قهر لي لرواية عطاء وهو يروى اريد بها ما بعد الفرج التي بين الكون والحجر فجمع مع الروايات الاخرى فان الذي بعد الفرج اريد  
اذرع وحشي ولذا وقع عند الظاهري من حديث ابي عمرو بن عدي بن ابي حمزة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سألتني في هذه القصعة والاضلة  
فيها من الحجر اربعة اذرع فقل بذلك على الظاهر المشهور رواية عطاء على غيره وكيفية بين الروايات كلها بذلك ولم اكن سبقي الى ذلك اياه  
فخصصته ثم قلت قول يزيد بن زريع ان الحجر ستة اذرع وقد ورد ذلك مرفوعا كما تقدم وانما تاريخ الروايات وان الجمع ممن يروى  
من جدي الاضطراب والطمع في الروايات المتقدمة لاسل الاضطراب لما يقع فيه ان الصلاح وتبع النووي لان شرط الاضطراب  
ان تتساوى الوجوه بحيث يتغير الترتيب او الجمع ولم يتغير ذلك بينهما فيمتنع حمل المطلق على المتعدي كما هي قاعدة مذمومة وبذلك ان  
الاحاديث المطلقة والمقدمة متواترة على سبب واحد وهو ان قرئش اقصوا من بني ابراهيم ولم تات رواية قطري في حق  
الحجر من بني ابراهيم على الظاهر في شرح التفسير لم لا مع ان القدر الذي في الحجر من البيت قد سبعة اذرع والرواية التي  
جاء فيها ان الحجر من البيت مطلقة فحمل المطلق على المقيد فان اطلاق اسمها لكل على البعض سبب في جازاها قال النووي ذلك نص  
لما ذكره من ان جميع الحجر من البيت واحدة في ذلك ان الشافعي اصر على ايجاب الطواف خارج الحجر وقل ابن عبد البر الاتفاق عليه فقل  
غيره انه لا يجوز في الاحاديث المرفوعة ومن اذعن الصعابة اذ طاف داخل الحجر وكان جلا سحره ومقتضاها وان يكون جميع الحجر من البيت  
وبما استحب فانه لا يلزم من ايجاب الطواف ان يكون كل من البيت فقد نص الشافعي ايضا كما ذكره البيهقي في التوفيق ان  
الذي في حجر من البيت نحو ستة اذرع ولقد عرفت من اهل العلم من قرئش كما تقدم فقل هذا فقل رأي ايجاب الطواف من وراء  
الحجر اعتيلا وانما العمل فلا يظن فيه على ايجاب طوافه على النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده فلو استحبوا للراية من شيوخهم ولما نقله الحلي  
عن ابن ابي زيان ان طاف الحجر لم يكن مبنيا في اذن النبي صلى الله عليه وسلم في كبره فان كان غير مدونة وصورة قطع الشك ومن الطواف  
فقل ذلك كان حل البيت فقيه القرويات والطلب الى ان عرفت في ذلك ما في البخاري في باب شيان بكهنة في اواخر السيرة النبوية  
منه لم يكن حل البيت حال الطواف لانه لم يكن حل البيت حتى كان غير مدونة في حله حال طوافه قصيرة فانه ابن الزبير من الزمان في حلق  
السجدة لا في الحجر فلو لم يكن على ما قلنا من ان الحجر موقوف على جسد النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به كثير من اصحابنا في الصحيحين في  
الحكم فبما اطلعت من دخل الحجر على ميتة من البيت سبعة اذرع نظر وقد قال في المحقق ما عرفت من الشافعي في ما لم يكن من الميتة  
كان في الحسن النجدي وذكره الاذني ان عرض ما بين البيت والباب وفتي الحجر سبعة عشر حرا وثلاث ذراع في عرض جدار الحجر ذراعان وثلاث ذوا  
لبن الحجر ستة عشر ذرا فقل هذا انقصت الحجر من البيت فلا يفسد طواف من طاف دون ذلك كلام الطحاوي فاعلم من شدة مشكلتان  
الاولى ان الحجر كله من البيت ولو يفسد طواف من طاف دون ذلك كلام الطحاوي فاعلم من شدة مشكلتان





**قال مالك** وذلك الامر الذي لم يزل عليه اهل العلم يبذل تامالك عن تابعين  
عبد الله بن عمر كان يرمي من الحجر الاسود الى الحجر الاسود ثلاث اطاوف ويمشي بالربعة  
اطواف **مالك عن هشام بن عروة** ان اباة كان اذا طاف بالبيت ليسع الامشواط  
الثلاثة يقول اللهم لا اله الا انت اودنت تحي بعد ما امت

اخر من مرة القضية وبذلك اخرج من جهة الوداع فيكون شقرا ويحب العمل به والثالث ان ابن عباس به كان في تلك الحال فخرا  
والرابع ان عليه الصلاة عليه لم يذكر نادوا من بني حصه فله عليه وسلم قال ابن عباس ما دلوا عنه الى غيره ويحتمل  
ان ما رواه ابن عباس يخص بالذين كانوا في مرة القضية لضعفه والاهل عليهم وماروا منه في سائر الناس ما قلت  
ما حكى الموفيق من نهج الشافعي هو الصحيح عندكم قال النووي يخرج من القوتين اذ ليست مع البيت بالمرل وفي قول ضعيف  
لا يزل بين الركنين بما بين قال مالك ذلك الامر الذي لم يزل اي ستر عليه اهل العلم يبذل تاكون المرل من سائر الحج  
وكونه في ثلثة اشواط فقط دون باقي السبعة وبهذا الثلثة الباقية في المستثنين وهو قول الجمهور وقال ابن عمر ليس في الطواف  
السبع وقال الحسن وابن سيرين وعطاء بن لا رمل بين الركنين كذا في المحلى وقال محمد بن موطاه بعد حديث جابر المذكور في طواف  
المرل ثلثة اشواط من الحجر الى الحجر وهو قول ابي حنيفة والمامة من فقهاء الامم وقدم في اول الباب ان من سبب الجمهور خلافا  
لما روى من ابن عباس وبعض التابعين **مالك** عن تابع ابن عبد الله بن عمر كان يرمي من الحجر الاسود الى الحجر الاسود  
ثلثة اشواط الاول ويمشي بالربعة اطواف الاخر ناد مسلم من طريق اخر عن تابع وذكر ابي ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فعله ايضا بطريق اخر عن تابع من ابن عمر قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر الى الحجر ثلثة اشواط  
يحدث به على اليمين مرة فلو كان قد خرج بينهما ولم يزل ان الرمل كما هو عليه الثلثة الاول كذلك السكون والوقار في طوافه  
الاخر ولذا قال الحافظ لا يشترط تلك الرمل فلو ترك في الثلث لم يقتضى الارجع لان يمشي السكون فلا يقرأه وقال الموفيق  
الرمل لا يمس في غير الاشواط الثلثة الاول من طواف التقدم او طواف العمرة فان ترك الرمل فيها لم يقتض في العبادة بالعبادة  
لانها طواف فاعتبر فيها فاعتقدت كالمركب في الركنين الاوليين ولان المشي بينة في الاربعة كما ان الرمل بينة في الثلثة فذا رمل  
في الاربعة الاخرة كان تاركا لبيته في جميع طوافه فان ترك الرمل في شوط من الثلثة الاول الى في في الاثنين والتابعين  
وان ترك في الاثنين الى في الثالث كذلك قال الشافعي والوقار واصل الى وان ترك في الثلثة سقط لان ترك البيته  
في بعض محله لا يقتضي في بقية محله انما ترك الممر في احدى الركنين الاوليين لا يقتضي في الثانية به وبذلك صرح ابن ابي حاتم  
في الفروع زادا ابن عابد لان ترك الرمل في الاربعة سنة ظهور فيها كان تاركا للستين **مالك** عن هشام بن عروة ان  
اباة وذكر الموفيق من عروة قال كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقولون لا اله الا انت انت تحي بعد ما امتا كان اذا طاف  
بالبيت سعى كذا في الشيخ الهندي وبعض المصنفين للمصنف وفي اكثر المصنفات سعى بعبادة ملائقي والمشي يسرع المشي و  
يرمل في الاشواط الثلثة الاول جمع شوط المخرج الشين مجية وهو الحجر مرة الى الثانية وهاهنا الطواف حول الكعبة وفيه جواز  
تسمية الطواف شوطا وروي عن مجاهد بن جابر في كراهية تكلل النوى في مناسك كراهية الشافعي ان يسمى الطواف شوطا ودوا  
روي عن مجاهد بن جابر في صحيح البخاري وسلم من ابن عباس في تسمية الطواف شوطا والظاهر ان لا كراهية فيه قال ابن حجر  
قوله كراهية الشافعي وتبع على ذلك الاصحاب وقوله والظاهر ان لا كراهية لوافقه قوله في الجوز بهذا الذي استظهره ابن عباس يقدم  
على قول مجاهد كراهية انما ثبتت بنهي الشارع ولم ثبت في تسميته شوطا بنهي الشارع اذ لا كراهية له في قول في طوافه على حسب  
الدعاء والذكر اللهم لا اله الا انت انت تحي بعد ما امتا بهما اول بعد ما امتا بهما شامع الالف في الموضعين على اني سعى الشوط مرة و  
في الشوط البتة يدرون الالف في قوله انت وفي اخره بعد ما امتا بهما زيادة ضمير التثنية المصوب والاداء لا فان حانت  
الشرائح وغيرهم على الشرح قال الزهنا في بناء بيت فيه زحافات اخر من مجتهدين يجوز ان لا يوجب تخفيف في اوله وقال الباغي  
كان يقول على حسب الحق ان الانسان من الذكر اواله عاد على ان هذا اللفظ مخصوص بالطواف وسنن فيه وروي ابن حبيب عن  
مالك انه قال ليس على كل عروة هذا ما اراد ان ليس ذكر معين للطواف حتى لا يخرج في غيره وفي الحجر المحيط سئل مالك عن قول عروة  
فقال ليس عليه العمل هذا من قد ترك ولما مالك اذ ليس مما يستحب بل المستحب تركه وان لا يقتضيه اليه او وقال ابن عبد البر ان من

يخفف صوته بذلك مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه رأى عبد الله بن  
الزبير أحرم لجمرة من التعميم قال ثم رأى به يسعى حول البيت الأشواط الثلاثة  
مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا أحرم من مكة لم يطف بالبيت ولا بين  
الصفا والمروة حتى يرجع من منى وكان لا يملأ خطا حول البيت إذا أحرم من مكة

الشعر لما يرى يجرى الذكر فوسن وإنما الشعر كلام فحسب من يجرى فحسب وكان عروة شافا والشعر ديوان العرب يستعمل  
رطبه واه وفي المدينة قلت بل كان مالك يوسع في الشاوش في الطواف قال لا خير فيه وقد كان مالك يكره القزاة في الطواف  
كثير الشعر أو قال القزاة في مباحات الطواف الشاوش محمود وكذلك أهله والمراذيل في الشاوش ولا في الطواف  
من قبل لا لشاوش المستند منها العموم فهو داخل في المستحبات والشعر للزوم حرام أو كرهه مطلقا وفي الطواف أجمع ثم قال في  
المكروهات والشاوش شعر يجرى من عهد وثقة وقيل مطلقا يعمل على الكراهة التفسيرية لأن الاشتغال بالذكر والملاعبة بغيره  
قال ابن الجهم وفي الكراهة التي هو مخرج كلام محمد كره له أن يشد الشعر في طوافه قال فله لم يفسد طوافه ومنه من فصل في الشعرين  
أن يعرض عن حملاؤه يكرهه والدلالة قبل كرهه في الجليلين كما ينظر في حاشية الرواية أو يختص بها صوته كرهه ولا يشغل الناس بسماعه  
عالم فيه وهذا هو حكم الذكر والدعاء في الطواف وأما على هذا طرفة في كل موضع يحس منفردا وكل واحد بالذكر والدعاء فطرفة في كل موضع  
صوته لا يذنب بغيره ليعلموا ليس كذلك التلبية فإنها شعار أجمع فذلك كسر لهما إلا علان قال الباقى مالك عن هشام بن عروة  
عن أبيه عروة بن الزبير أنه رأى أبا عبد الله بن الزبير أحرم من الشعر موضع معروف خارج مكة قالوا نعم من أجماعنا فاعروة  
عاشته فحدث ابن أبي عمير عن أبيه أنه علم في طوافه من أجمع أن لا يحرمه قل عروة ثم رأيت أبا عمير يسعى أي يملأ حول البيت  
الأشواط الثلاثة الأول قال الباقى ولكن لغيرنا بالألف واللام وهذا هو فيه بالمرسل وأما من في طوافه فله أن يقرأ في طواف  
من تقدم من الخ لعل على ما يتعقب طوافه السعي وقد قال مالك في المحرمين من السعي في طوافه وهو ذلك ما قد وجدنا داخل من أجل على وجه  
يتعقب طوافه السعي أو بوب الإمام محمد في طوافه على هذا الحديث باب الحكي وخبره أجمع أو يجرى في حجب عليه الرمل ثم لم يذكر في الحديث  
قال قال محمد وهذا تأخذ الرمل واجب على اليل كونه غير مخرج في المحرم طوافه وهو قول أبي حنيفة وأما في السعي فله أن يقرأ في طواف  
من طواف عبد الرحمن بن كعبه الذي يجرى في طوافه من الزبير ومن عرفنا من الزبير أنه لم يقرأ في طوافه من الزبير من بيننا والمكة قال محمد بن  
وكنت جالسا عند زعم فدخل ابن الزبير ناداه ابن عروة دخل الثلث الأول فمل ابن الزبير السعي فله أن يقرأ في طوافه من الزبير من بيننا والمكة قال محمد بن  
الرمل للمكي بالصلوة سبعا في الحلات في ذلك - مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا أحرم أجمع فقرأ أو سمعها من مكة لم يطف  
بالبيت طواف القدوم لا يسعى على الحكي ويحكي أن يراد به لفي طواف الركن قبل الأضحية فيكون أكثر الأضحية في الواب المحصر من البيت  
طوافه الأول ولا بين الصفا والمروة لأنه ترتيب على الطواف ويملأ يطف بعد سعي من في طوافه ويسعى بعد ذلك وكان لا يملأ  
فضم إليه مضارح الرمل لغيره إذا طاف حول البيت إذا أحرم من مكة يسعى إذا أحرم من مكة يملأ في الطواف واختلف في المراد بهذا  
الطواف لمسايا في توضيح ذلك يتوقف على خلافيتين في الرمل أولا بما أجمع اختلفوا في الرمل في طواف يكون والمرو على  
أن يسعى في طواف يتعقبه السعي وقيل في طواف القدوم سواء يسعى بعده أم لا قال النووي الرمل يستحب في الطوافات الثلاثة الأولى  
من السعي ولا يسعى ذلك إلا في طواف العمرة وطواف واحد في أجمع واختلفوا في ذلك الطواف وما قولنا الشافعي وأحمد  
أنما يشترع في طواف يتعقبه سعي والثاني يملأ في طواف القدوم سواء يسعى بعده أم لا وفي السعي من المنهاج في حصر  
الرمل بطوافه ليقبضه سعي وفي قول بطواف القدوم وحصل النجوى بهذا القول بطوافه قلت وزاد في شرح المنهاج أو لاراد السعي عقب  
طواف القدوم ثم سعى يملأ لم يقبض في طواف الأضحية ولم يسعى رمل فيه وإن كان قدر رمل في القدوم أو واختلفت الخليفة  
أيضا في ذلك وهو مخرج على الثاني وختمنا بالتعاضد الأول قال للروقي الرمل لا يسعى في غير الأشواط الثلاثة الأولى من طواف  
القدوم أو طواف العمرة ولا يسعى في طواف موسى ما ذكرنا لعله على الشعر عليه ولم يصحبه إنما روى في ذلك وذكر القاضي بأن  
من ترك الرمل والأضحية في طواف القدوم اتى بها في طواف الزيارة لأنها سنة لكن تعاضدا وبذلك الصنيع لما ذكرنا ثم قال  
قال القاضي وطوافه رمل فله أن يسعى بين الصفا والمروة فإذا طاف بعد ذلك للزيارة رمل في طوافه لا يملأ في السعي بعده  
وبوجه الطواف وهذا قول محمد بن النعمان وفي هذا الرأي الضعيف ما هو مقرر في رمل المربع في بيان طواف القدوم



استلم الركن الاسود قبل ان يخرج مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف كيف صنعت يا ابا محمد  
في اسلام الركن الاسود فقال عبد الرحمن استلمته وتركت فقال له رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اصبت مالك عن هشام بن عروة ان اياه كان اذا طاف بالبيت استلم  
الامر كان كلها

ليس في هذا استلم الركن الاسود وقيل قبل ان يخرج من المسجد الى الصفا قال لما جيئ به الى الطواف الذي يتبعه السعي فانه  
اذا ملكه واكمل الركنين بعده وصل بذلك الخروج الى الصفا فكان اذا اراد ان يركب البيت عاد الى الركن فاستلمه وذلك ان السعي  
ان يصلي باثنين الركنين خلف المقام ومن فعل ذلك فادان يخرج الى الصفا فان طرقة على الحجر الاسود فكان على الشتر  
عليه سلم يستلمه في خروجه ذلك الى الصفا ويحتمل ان يكون شريح ذلك من اجل ان الركنين من تاليع الطواف فاستلم به ان  
يفصل بينهما بالاستلام الحجر كالطواف او قال الموفق اذا فرغ من الركوع وادار الخروج الى الصفا استلم به الحجر واستلم  
نص عليه احمد لان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ذكره جابر في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر يخطبه  
وبه قال الشعبي ومالك والشافعي والاوزاعي وصحاب الرازي ولا تعلم فيه خلافا وفي البداية ثم يعود الى الحجر فيستلمه  
لما روى ابن ابي شيلى عن النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى ركعتين عاد الى الحجر والاصل ان طرقات بعده حتى يعود الى الحجر فان الطواف  
لما كان يفتح بالاستلام فكذلك السعي يفتح به بطواف ما ذكره ابن عمر في رواية مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال  
مرسل واخرجه ابن عبد البر موصولا من طريق ابي نعيم الفضل بن دكين قال الثوري عن هشام عن ابيه عن عبد الرحمن بن عوف  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف احده عشرة المبشرة كيف صنعت اخبرنا من صلى الشتر عليه وسلم لا يصيب  
وابالعلم منهم يعلم بذلك مقدار علمهم وعلمهم اقبله واقله صلى الله عليه وسلم على وجهها يا ابا محمد كنية عبد الرحمن في اسلام الركن  
زاد في الشتر المندرية بعد ذلك الاستلام وليس هذا في الشتر مخرج ثم ذكره في النقص قال الركن قال في رواية مالك عن هشام بن عروة  
وا في مصعب وفيه جزم في استلام الحجر فزعم ابن وضاح ان يحيى سقط من كتابه الاسود واداره بالحاق في كتاب يحيى وهو المتصور  
فيه رواية وهي مصابح توجب عليها الاثران جائزان اي اثبات لفظ الاسود وحد قرا ما في التوركا في شخصه عن ابي محمد بن  
عبد الله وعلم ما في الشتر المندرية من زيادة لفظ الاسود ليس بصحيح في رواية عبيد الله عن يحيى فقال عبد الرحمن استلمت  
مرة وتركت اخرى يريد ان فعل امرين وهذا يقتضي انه لم يعتد في الاستلام اذ شرط في صحة التمسك والما اعتد في هذا  
التي يوجب من فعلها ولا يوجب من تركها مع اعتقاد انها من القرب وقد قال جميع الفقهاء ان ترك استلام الحجر الاشئ عليه واستلام  
افضل - قاله الباقي فقال الزكاة في استلمت حين قدرت وتركت حين عجزت ففي رواية سعيد بن منصور عن طريق ابي سلمة بن  
عبد الرحمن عن ابيه انه اذا كان في الركن فوجد حجر يزعمون عليه استقبله وكبر ودعا طواف فاذا وجد خولة استلمه قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اصبت ففي التصديح دلالة على ان لا ينبغي المزاومة وقد روى النافعي عن طريق ابن عباس كرايتها وقال  
لا تؤذي ولا تؤذى وروى الشافعي واهل الحديث عن عبد الرحمن بن الحارث قال قال صلى الله عليه وسلم لعمر ابا حفص انك  
رعل فوي فلا تؤذي الركن فانك تؤذي الضعيف ولكن ان وجدت خولة فاستلمها ولا تكبر واخبرني عن عبد الرحمن بن عوف ان  
سأل رجل ابن عمر عن استلام الحجر فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقلل فقلت رأيت ابن ابي زعيم انك  
ان غلبت قال اجل رأيت يا ابن ابي زعيم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقلل فقلت رأيت ابن ابي زعيم انك  
ترك الاستلام وقد روى سعيد بن منصور عن القاسم بن محمد قال رأيت ابن عمر يزعم على الركن حتى يذبح ومن طريق اخر  
انه قيل له في ذلك فقال هو يرتكبه فخره اليه فانه لا يكون فواي فهم في الركن بل يرجع الى شئ استلامه وتقليمه بل زعموا  
بيده ا في رواية اخرى استلمه بلا ايذاء له سنة وترك الايذاء واجب قال ابن ابي عمير في رواية مالك عن هشام بن عروة ان اياه عروة بن  
شرط في خروج الشاخصية والملك لنية الاستلام عدم المزاومة فلا طواف فيه بين الاربعة مالك عن هشام بن عروة ان اياه عروة بن  
الزبير كان اذا طاف بالبيت استلم الاركان كلها وبها يمكن ان يكون نذيره ان ليس من البيت شيئا يجوز ان يركب اياه ابن ابي شيخ

# وكان لا يدع اليما في الا ان يغلب عليه تقبيل لركن الاسود في الاستسلام

عن عباد بن عبد الله بن الزبير ان رأى ابا بكر يستلم الاركان كلها وقال انه ليس بشئ مجبور او يريد ان يخذل عن موية بن  
حيث انكر عليه ابن عباس ومكيل ان يكون فطه بعد ما تم ائمن الزبير بن العاصم عليه السلام عليه السلام وتجرأ ابن التميمي  
على هذا الخلاف بينه وبين الجمهور وما على الاول فكان فيه خلاف في السلف كما تقدم فيما قيل لابن عمر رآه عيناك فقتل راجعا  
الحديث واخرج البخاري في صحيحه من ان الشفاء انه قال ومن منى شيئا من البيت وكان موية يستلم الاركان فقال ابن  
عباس انه لا يستلم بذان الركنان فقال ليس بشئ من البيت مجبوراً قال لم افظ وعلم احمد والترذي واليما عن ابن الطفيل  
قال كنت مع ابن عباس وموية فكان موية لا يمر بركن الا استلمه فقال ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لم يستلم الا الحجر واليما في فقال موية ليس بشئ من البيت مجبوراً زاد احمد بن حنبل في هذا فقال ابن عباس لقد كان كرم في رسول  
الله اسوة بحسنة فقال موية صدقت وقد اجاب الامام الشافعي رحمه الله تعالى بانه لم يذبح استسلامه بغير البيت وكيف يجزى  
ويطوفون به ولكن اتفق الشافعي على ان يكون ترك استسلامه بغير البيت تركاً مستحباً وليس بواجب بل كان تركه كمالاً له وهو تحت حديث ابن عمر المذكور  
ما قال القاضي عياض اتفق الفقهاء اليوم على ان الركنين المشايخين لا يستلزمان وانما كان الخلاف فيه في العصر الاول  
بين بعض الصحابة والتابعين ثم ذهب الخلاف الى ان قال القادي في شرح الباب اما الركنان الاخران فلا استسلام فيهما  
ولا اشارة بهما بل بما يدركونهما بالثاني الاربعه او كان لا يدع لعل الدال اي لا يترك الركن اليما في الا ان يغلب عليه  
يعني ان مخالفة على استسلامه كانت كشذوكان لا يترك استسلامه بدون الحجر والمشقة ولعل ذلك انما كان لعلمه بالاعتقاد  
على استسلامه والاتفاق في استسلام الركنين الاخرين واما الحجر الاسود فلم يذكره لمان الاستقام به كان معلوماً ومعرفاً بين  
الناس **تقبيل لركن الاسود في الاستسلام** كذا في نسخ الحديث وبعض الحديث وفي اكثرها تقبيل لركن الاسود  
في الطواف وقال الحافظ الاستسلام اقتضاه من السلام بالفتح اي التخمية قاله الاذهري وقيل من السلام بالفتح اي  
الحجارة وقال ايضا الاستسلام بالسج واليد والتقبيل بالفتح او وقال ايضا في البيت اربعة اركان الاول له فضيلتان كون  
الحجر الاسود فيه وكونه على اربعة اركان والثاني في الثانية فقط وليس للاخرين شئ منها فذلك تقبيل الاول يستلم الثاني فقط  
ولا يقبل الاخران ولا يستلزمان هذا على رأي الجمهور وسحب بعضهم تقبيل لركن اليما في ايضا فقلت تقدم قريباً الاجماع  
على ان المشايخين لا يستلزمان بل في الخلاف في اليما نيتين ما وقع فيها اما الركن الاسود فمقتضى الجمع بين التقبيل والاستسلام  
والروايات في التقبيل متغايرة واخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على  
بغير استلم الركن مجزئ قال الحافظ زاد مسلم من حديث ابي الطفيل وقيل مجزئ ولم ين حديث ابن عمر انه استلم الحجر بيده ثم قبله  
رفع ذلك وسعيد بن منصور من طريق عطاء قال رأيت ابا سعيد وابا هريرة وابن عمر وجابر اذا استلموا الحجر قبلوا ايدهم  
قبل وابن عباس قال وابن عباس احبهم قال كثير وابنه قال الجمهور ان السج ان يستلم الركن ويقبل بيده فان لم يستطع  
ان يستلم بيده استلمه بشئ في يده وقبل ذلك شئ فان لم يستطع استلار اليه وكنتي بذلك وعن مالك في رواية لا يقبل  
بيده وكذا القاسم وفي رواية عند المالكية يضع بيده على قدم من غير تقبيل او وقال الحنفى ثم اتى الحجر الاسود ان كان فاستلمه  
ان استطاع وقبله قال الموفق استحب من دخل المسجد ان لا يرجع على شئ قبل الطواف ويستأى بالحجر الاسود فيستلمه  
ويؤان يسجد بيده وليقبله قال اكرم رأيت عمر بن الخطاب قبل الحجر وقال اني لامل انك حجر لا تضرو ولا تنفع بحديث منقول  
دروى ابن ماجه عن ابن عمر قال استقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحجر ثم وضع شفتيه عليه بيده ثم لم يزل يمسك  
فاذا بولج بن الخطاب بيده فقال يا عمر ههنا تسكب البصائر وقول الحنفى ان كان يميني ان كان الحجر في موضع لم يذبح به  
كما ذبح به الفراء مطهرة حين ظهر على كفة فاذا كان ذلك والعباد بالشر فان يقف مقابل المائدة ويستلم الركنين و  
ان كان الحجر موجوداً في موضع استلمه وقبله ثم قال وان لم يتمكن من تقبيل الحجر استلمه وقبل بيده ومن رأى تقبيل  
اليه عند استلامه ابن عمر وجابر وابو هريرة وابو سعيد وابن عباس وسعيد بن جبير وعطاء وعروة والوب والثوري  
والشافعي وأحمد وقال مالك يضع بيده على فيه من غير تقبيل ودروى ايضا عن القاسم بن محمد ولما ان النبي صلى الله عليه  
وسلم وقبل بيده اخرجهم وسلم فدخل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وبهم الى العلم على ذلك فلا يعتد بهن في الفهم وان كان في  
يده شئ يمكن ان يستلم الحجر استلمه وقبله لحديث ابن عباس المذكور عندنا فان لم يكنه استلامه استلار اليه وكبر  
لما روى البخاري ما سناحه عن ابن عباس قال طلع النبي صلى الله عليه وسلم على حجر كل احدى الركن استلار اليه وكبر ارم مختصراً







**سركة الطواف -** مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان لا يجمع بين السبعين لا يصلي بينهما ولكنه كان يصلي بعد كل سبع سركتين ثم يصلي عند المقام او عنه غيره -

استلام الركن اليماني في كل شوط والمرد بالاسلام بين المسركتين او بين سبعة دون لياره كما يقطع بعض الجبلية والتكرار من دون التقليل والجمود عليه ثم عند العجز عن التمسك للزحمة ليس فيه النية عند الاشارة وهذا الذي ذكرناه حسن في ظاهر الرواية كما في رواية الحافظ والبيهقي في كتب الرهاية وقال مالك ما في هو الصحيح وذكر الطحاوي وغيره عن محمد بن الركن اليماني في الاستلام والتقليل كما في الاسود وقال في الخصة بوضيعة جدا وفي البدر الخ لا خلاف في ان التقليل ليس بسنة وفي السراية ولا يقطع في اصح الاقوال وذكر مالك ما في محمد بن سنان عليه والتقليل بدعي ولا يقطع والمحصل ان الاصح لا يقطع والاستلام والمجمل على عدم التقليل والاتفاق على ترك السجود اذا جاز من استلامه فلا يشترط السبع الا على رواية عن محمد بن ركن **الطواف** سنة مؤدبة غير واجبة عند احمد وقل مالك وللشافعي قولان احدهما انها واجبتان كذا في المغني وفيه ايضا اذا صلى المكتوبة لم يوطأه ابراهمة عن ركني الطواف روى نحوه ذلك من ابن عباس وعطاء وجابر والحسن وسعيد بن جبيرة واسحاق ومن احمد ان يصلي ركعتي الطواف بعد المكتوبة قال ابو بكر بن عبد العزيز بن عباس بن مالك وهو صاحب الراي لا سنة فلم يجز عنها المكتوبة كركعتي الجهرام وفي الموضع لم يجز ثم اذا اتم الطواف لم يصلي ركعتين لغيره في كل سركتين او في كل سركتين سنة مؤدبة على اصح القولين من المشاهدة وهو غريب للمناجاة واجبا الخفية والمالكية لكن قال الخفعية لا يجز ان يرد وهو القول الاثر في في ويجز في بعضها المكتوبة عند الشافعي واهمها ولا تجزى عند المالكية او وقال القوي في مناسكها بما سنة مؤدبة على الاصح وفي قول بها واجبتان وشوا وهذا واجبتان او سستان فليس ركعتي الطواف ولا شرط الصحة بل يصح بدونها ولا يجز تأخيرهما ولا تركهما بدوم وغيره لكن الشافعي يحب اذا اخرهما ان يركن اذا وادافنا انها سنة فعلية لغير الطواف اجزا اجزا تحية ليس هو عليه الشافعي في في في القيم ا - واسطون يجز في شرحه اخلاجه في الاجزاء ورواه وقال الدردري في سنة ركعتي الطواف الواجب وغيره ووجوبها مطلقا ترد والمشهور وجوبها في الواجب والتردد في غير مستواه قال الدردري قوله ترد الاول اختاره عبد الوهاب والثاني اختاره الباجي وقال سنده المذهب وبناك قول بجز لا يجرى انما واجب لغير الطواف الواجب سنة لغير الواجب واختاره ابن رشد واقر عليه ابن كثير في التنبية قال ج وهو الظاهر والمأخوذ الشارح من مشهوره في اختياره رجع فقلت بما قلنا ان المقالات ليريه وقال القاري في شرحه لكتاب صلة الطواف واجبة ليدل كل طواف فرضا كان الطواف او واجبا او نفلا ولا تجزى للمكتوبة والمنسوبة عنها وقد اخرج البخاري في صحيحه لطيفا قال يميل بن امية قلت للزبيري ان عطاء يقول تجزى المكتوبة من ركعتي الطواف فهل السنة افضل لم يطعن النبي صلى الله عليه وسلم سبو عطاء الاصل ركعتين - **مالك** عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان لا يجمع بين السبعين تحفة سبع اى سبعة اشواط والمغني لا يجمع بين السبعين و قوله لا يصلي بينهما اى الركعتين حال وكنت كان يصلي لغير كل سبع اى ليوتمام كل طواف ركعتين انما عطفه صلى الله عليه وسلم عليه خلافه كما سبنا في كتابنا الركعتين عند المقام اى خلف مقام ابراهيم على ما يستحب او عنه غيره وهو جائز عند الائمة الاربعين قال الموقر يستحب ان يركع خلف المقام قال جابر بن ابي روي في صفته بحجة صلى الله عليه وسلم ثم انفا الى مقام ابراهيم فقرأ واتخذ من مقام ابراهيم مصل على خلف المقام بينه وبين البيت وحشر رجاها فان عمر ركبها يدى طوى ودوى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا مسلمة اذ اقيمت صلوته اجمع فطوى على يمينك والفاكس يصلون ففعلت ذلك فلم يقل حتى خرجت قاله الحافظ اى خرجت من المسجد اى من مكة او قال القوي في مناسك السنة ان يصلها خلف المقام فان لم يصلها خلفه لزمته اخرى بالصلوات في حجر والا في المسجد او في الحرم ولا يتعين لها زمان ولا مكان بل يجوز ان يصلها ليرجعه الى وطنه او غيره وقال الدردري ندبا بالمقام اى خلفه لا داخله ثم قال وندب صلوته ركعتي الطواف بالمسجد فلو صلا بها خارجا جزا واعاد مادام على وضوء وفي الباب افضل اما ان لا يدخل خلف المقام ثم في الحجة ثم في الحج ثم ما قرب من البيت ثم المسجد ثم الحرم ثم لا يفسد لغير الحرم بل الاساءة في في الدار المختار عند المقام او غيره من المسجد وبل يتعين المسجد لان قال ابن عابد بن لمار من على التولين سوا ما يؤيد حجة الهرة وفيها نظر والمشهور في عاترة الكتب ان صلواتها في المسجد افضل من غيره وفي الباب لا يخص بزمان

**وسئل** مالك عن الطواف ان كان اخضع على الرجل ان يتطوع فيقرن بين  
الاربعة سبوعين او اكثر ثم يدرك ما عليه من ركوع تلك السبوع قال لا ينبغي ذلك  
وانما السنن ان يتبع كل سبوع ركعتين قال مالك في الرجل يدخل في الطواف فليس هو  
حتى يطوف ثمانية او تسعة اطواف قال ليقطع اذا علم انه قد نرا اذ تم لصلى ركعتين  
ولا يعتد بالذي كان نرا ولا ينبغي له ان يلبي على التسعة حتى يصلي سبعتين جميعا

والامكان ولو صلا خارج الحرم ولو اخرج المخرج الى وطنه ما زكركه او يوجب البخاري في صحيحه صلى ركعتي الطواف خارج الحرم  
ثم ذكر فيه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى خارج الحرم وحديث ام سلمة انك كوفي كلام الخلفون قال الخلفون هذه الترجمة مقودة ببيان  
اجزاء صلوته ركعتي الطواف في اي موضع اراد الطائف وان كان ذلك خلف المقام اتصل ويترشق عليه الا في الكعبة او غيرها  
**وسئل** ببناء الجمل مالك عن الطواف ان كان اخضع على الرجل اي صا خفيا عليه ان يتطوع بالاخرة فيقرن بالنصف  
بين الاسبوعين او اكثر ثم يدرك اي يصلي عليه من ركوع اي صلوته ولفظ من بيان لما في ثم اراد ان يصلي تحت الطواف  
بمقدار تلك السبوع يصلي واحدة واحدة في الاسبوع وقال ابن التين جميع سبع فليصل ركعتين في ركعة واحدة في ركعة  
الصحاح مضبوط بالفتح او كسر ومضروب وقال في الطواف سبعا واربعا وسبعا قال مالك لا ينبغي ذلك اي ان يصلي بين الاسابيع  
بدون الصلوة ويكره وانما السنة ان يلبي كل سبع ركعتين قال البخاري وبذلك قال ابن التين للطلاب ان يصلي كل  
سبع من الطواف ركعة فان فعل الاسبوعين ولم يدرك بينهما غير جائز وجوز في الشافعي والرازي على ما نقله ابن تين ان كان  
لا بد اطلاق ثم يخرج ان يفرض في الافعال ثمان منها قبل تمام القول او قال الزيات في كره ذلك مالك قلت لكن لو فعل احد ذلك  
لصلى لكل سبوع ركعتين في المشهور من مالك كما سمي في القول الا في وفي الخبر من قال بركعة واحدة او حيفة ومحمد والنسائي والبخاري  
وابن المنذر ولقد عياض عن الجهم ورويه الماتري عن الحسن والزهرى وادناه جماعة بركعة واحدة خلافا لابي داود وبذلك قال الشافعي  
والشافعية وابي يوسف ومن قال بذلك عاشته وحسن وعطاء وابن جبير واحمد واسحق وعلي بن فضال في صحيحه قال في  
كان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي لكل سبوع ركعتين قال الخلفاء صلوا ركعتين ومن عمر بن ابي بن من ناض ابن ابن عمر كان يكره  
قرن الطواف ويقول على كل سبع صلوته ركعتين وكان لا يقرن وقال ايضا القران بين الاسابيع خلاف الا في من جهة ان  
النجاشي صلى الله عليه وسلم لم يفعل وقال خدا عني مناسكهم وبذلك قال الشافعية وابي يوسف ومن ابى حيفة ومحمد كرهه واجازه  
الجمهور لغير كراهية وروى ابن ابي شيبة باسناد جيد عن المسور بن حرمة انه كان يقرن بين الاسابيع اذا طاف بعد الصبح  
والعصر فاذا طاعت الشمس او غربت على كل سبوع ركعتين او قال الموفق لا بأس ان يجمع بين الاسابيع فاذا فرغ منها  
درك لكل سبوع ركعتين فعل ذلك عاشته والمسور بن حرمة وبذلك طاف عطاء وسعيد بن جبير واسحق وكرهه ابن عمر  
والحسن والزهرى ومالك والشافعية لان النجاشي صلى الله عليه وسلم لم يفعل او قال النووي في مناسكهم لو اراد ان يطوف طوافين  
او اكثر استحب ان يصلي عقب كل طواف ركعتين فلو طاف طوافا واكثر بلا صلوته ثم صلى لكل طواف ركعتين جائز لكن ترك  
الافضل او قال ايضا في شرح مسلم قال يحا بنا يجوز ذلك وبه خلافتنا افضل ولا يقال كرهه ومن قال بهذا المسور بن حرمة  
وعاشته وطائفة وس عطاء وسعيد بن جبير واحمد واسحق والجمهور والشافعية وكرهه ابن عمر والحسن والحري ومالك والنسائي  
وابو حنيفة والبخاري ومحمد بن الحسن وابن المنذر ولقد عايناه عن جمهور الفقهاء قال ابن عابدين في السراج يكره عندنا الجمع  
بين اسبوعين او اكثر بلا صلوته بينهما وان اختلف عن وترو قال ابو يوسف لا يكرهه اذا انصرف عن وتر كل صلاة اسبوعا او ثمانية او  
سبعا فلو طاف في غير وقت الاكره انما فيه لما كرهه جماعة واكثر الصلوة الى وقت مبارك او قال مالك في الرجل يدخل في  
الطواف فيسبوع مقدار الاضواط حتى يطوف ثمانية اضواط او تسعة اطواف قال مالك ليقطع ذلك الطواف ويحتم اذا علم  
وتيقن انه قد زاد على الركعتين ولا شيء عليه بهذه الزيادة قال الزيات في ان تكرر الزيادة ولو قلت بعض شروط الطواف  
قلت والجملة لا تسوي كما سمي في كلامه ولا يعتد بالذي كان زاده سبعا ولا ينبغي له ان يلبي على التسعة حتى يصلي سبعين جميعا  
من الاول في كل الشفع المبركة اي حتى يكمل طوافين وفي الشفع المبركة والزهرى حتى يصلي من الصلوة اي يصلي شفعين طوافين والاول

ان السنة في الطواف ان يتبع كل سبع ركعتين **قال** مالك ومن شك في طوافه  
بعد ما يركع ركعتي الطواف فليعد طوافه على اليقين ثم ليعد الركعتين لا نه اصلوه  
لطواف الابل بعد اكمال السبع

ان السنة في الطواف ان يتبع كل سبع ركعتين - قال الباكي وذلك ان من سعى في طوافه فبلغ ثمانية اطواف وتسعة او اكثر من  
ذلك ثم ذكر ولم يكن قصد ان يركع بين كل سبعين فادق القطع ويركع السبع الكواحل ويبلغ ما زاد ولا يجتهد به ان اراد ان يطوف  
اصواته اخرى وليتدبر من اوله فيطوف سبعا ثم يركع ويذكر اهل البيت في ذلك فان اكمل السبعين عينا عادا فاسما صلى لكل واحد منهما  
ركعتين لان الاسبوع الثاني يختلف فيه ظاهره بالركوع مراعاة للاختلاف في اهل البيت وهو من قول مالك وقال ابن كنانة في  
المدنية وهو يروي عن ابن القاسم يصلي ركعتين فقط وانهما يصلي القول الاول وهو قول ابن القاسم انه لما كان علم الاسبوع  
ان يصحبه ركعتاه وعمل بين الاسبوع الاول وركعتيه الاسبوع الثاني لظلم حكمه صلى ركعتين للاسبوع الثاني ١١ وقال الدرر  
للطواف مطلقا مشروطا بان يكون اسبوعا سبعا قال الدوسي فان نقص شوطا او بعضه ليقينا او شك في الطواف الركعتي رجع لم  
على تفصيل فيه وقال الباكي ومن سها في طوافه فبلغ ثمانية او اكثر فانه يقطع ويركع ركعتين للاسبوع الحاصل ويبلغ ما زاد عليه ولا يجتهد  
وبكذا حكم الحادي في ذلك الطرح وبهذا الحكم ان ما في حديث وكش من لطلان الطواف بزيادة مثله سبعا او بطلان الزيادة عمدا كالحديث  
مجرى بحثنا في العت للنقص وتما سها على الصلوة مردودا لوجود الفارق لان الصلوة لا يخرج منها الا بالسلام بخلاف الطواف  
فيظهر ان الزيادة بعد تمامه نحو ١١ مذهب الحنفية في ذلك ما في شرح الباب بحافات ونسب ركعتي الطواف ولم يتذكر لا ليجد  
شروطه في طواف آخر فان كان التذكر قبل تمام شوط ركعتيه وقطعه فتحصل سنة الموالاة بين الطواف وصلوته وبعد تمام شوط  
لا يرفع قبل تمام طوافه الذي شرع فيه وعليه لكل اسبوع ركعتان ولو طواف فضا او غيره ثمانية اشواط ان كان حينئذ سبع  
في هذا الشوط على ان الثاني من سابع فلا شك عليه وان علمه من الثاني لكن فعله بناء على الوهم او الوسوسة لا على قصد دخول  
طواف آخر فالصحيح انه يلزمه تتمة سبعة اشواط للشرع والمزمع ١١ وقال ابن نجيم في المحرر بما لا يختلف في كون اسمية ركعتي  
او او اجبا وبذلك التعديل انتهى اسمية ما في النقصان اتفاقا واختلفوا في منه لزيادة حتى لو طواف ثمانا وعلما ان ثمانا اختلفوا فيه و  
الصحيح انه يلزم تمام الاسبوع لا شرع فيه فليتم ثمانية بخلاف ما ذكره ابن ابراهيم ثم تبين ان ثمانا فاذ يلزم تمام الاسبوع لا شرع فيه  
مستقلا لا يتزما كالحاجة الملتزم **قال** مالك ومن شك في طوافه انه لم يتم السبع ليركع ركعتي الطواف يعني ولو شك بعد  
صلوته تحية الطواف لم يلزم سبع اشواط ولم يتم فليعد من الوحدة ليرجع الى الطواف فليتم طوافه على اليقين قال الباكي فليعلم  
ان يرجع ويبني على ما يتيقن من طوافه لا قرب المدة لانه انما ذكر ذلك بان سلامة من الركعتين فان يتيقن تحية طواف شوطين و  
وان يتيقن ستة طواف واحدا ١١ وقال الدودي يركع على الاقل ان شك في هذا الاشواط ان لم يكن مستكما ولا ينبغي على الاكثر قال الدودي  
والمراد بالشك مطلق التردد والشك للوهم كما في شب وهو قال يرجع والمقصود من ذلك ان الشك الغير المستحكم ينبغي على الاقل سواء  
شك وبو في الطواف او بعد فراغه منه بل في الموازية انما اذا شك في اكمال طوافه ليجري عنه بل يله ان يرجع لذلك من بلده ١١ وسياق  
شئ من كلام الباكي في باب السبع ثم ليعد الركعتين لانه لا صلوة لطواف الابل اكمال السبع قال الموفق ان شك في عدد الطواف يعني  
على اليقين قال ابن المنذر لا تجمع من حفظه عن من اهل العلم على ذلك ولا تعادة حتى شك فيها وهو فيها بنى على اليقين كالصلوة و  
ان شك في ذلك ليجوز اعادة من الطواف لم يثبت اليك انو شك في عدد ركعات ليعاد الركعات عن الصلوة ١١ قال النووي في حاشية  
الواجب الثالث استكمال سبع طوافات فلا شك لزم بالعدد الاقل فوجب الزيادة حتى يتيقن السبع الا ان شك بعد الفراغ منه  
فلا يلزم منه شيء ١١ وفي الغنية لو شك في عدد اشواط او عاداشوط الذي شك فيه وفي الحج يعني على الاقل في ظاهر الرواية ولا ينبغي على  
غالب ملة بخلاف الصلوة ونظرا لان تكرار الركعتين والزيادة عليه لا تعذر الرجوع فزيادة الركعة - قصد الصلوة فكان التحري في باب  
الصلوة احوط وفي الباب ولو شك في عدد اشواط الركعتين اعاده قال في التحري المختار اعاد الشوط الذي شك فيه وليس المراد  
انه ليعاد الطواف كله وكذا الباكي في الركعتين قال مالك علة المشكك يودي ثانيا الى يودي ما شك فيه طوافا كان او شوطا  
فلا يخالف ظاهر الرواية ثم التعليل بقوله لان تكرار الركعتين ليعيد ان طواف الواجب بل التطوع ايضا كطواف الركعتين في  
حكم البين وعلى الاقل وفي البدل ان الشك في اركان الحج ذكر الجصاص ان ذلك ان كان كثيرا يجرى ايضا كما في باب الصلوة





تشرى دخل في حجرته فلا ادرى ما يصنع مالك عن ابى الزبير المكي انه قال لقد مررت  
 البيت فجلو بعد صلوة الصبح وبعد صلوة العصر ما يطوف به احد قال مالك ومن طاف  
 بالبيت بعض اسبوعه ثم اقيمت صلوة الصبح او صلوة العصر فانه يصلي مع الامام ثم يني  
 على ما طاف حتى يكمل سبعا ثم لا يصلي حتى تطلع الشمس او حتى تغرب قال وان اخرها  
 حتى يصلي المغرب فلا بأس بذلك قال مالك ولا بأس ان يطوف الرجل طوافا واحدا بعد الصبح وبعد العصر  
 او يزيد على سبع واحد ويؤخر الاثنين حتى تطلع الشمس كما صنع عمر بن الخطاب

والصحيح الاول ثم دخل في حجرته فبعض المحدث وسكون الموضع المنفرد وكذا في الجمع وفي العمل القطع من الارض المجردة بما اطأه غيره من فلاة  
 بجعة مغلوبة كالخربة والقبة ام فلا ادرى ما يصنع يريد لا يدي بل كان يركع لطوافه بعد دخول حجرته ام لا ولا يظهر له لم يركع  
 حتى تغرب الشمس لانه لو ركع قبل المغرب لركع في المسجد لان ذلك افضل ولان الامر للختار ومن ركع بعد الطواف ان يركع في  
 المسجد واخره عند البيت الى منزله لم يلزم ان يركع ظاهرة الامتناع من الركوع ولا يتبع في ذلك الوقت من الركوع للطواف الا  
 من رأى الوقت لا يصلح لثاقته وان كان لها سبب قال الهادي وقال ابن عبد البر فاعت مالک ابن عبيدة فروى ابن ابى عمير عن سفيان  
 عن عمر بن دينار قال رايت ابن عباس طاف بعد العصر فلا ادرى اعلى ام لا فقال له ابو الزبير لم تره صلى قال لا قال لقي رايت  
 صلى ام قال الزكافي والمالكون خلافا اذا كانت رؤية واحدة اما اذا تعدت وهو ظاهر رسا فيهما خلافا بل صدق من مالک وسفيان  
 قلت والظاهر ان عمر اذا روى في الصلوة للطواف الذي ظهر له العصر والجمعة والجمعة والجمعة في اي وقت كان وتردد في الزبير كان في خصوص  
 هذا الوقت مالک عن ابى الزبير المكي انه قال لقد ايت البيت فلو من الطائفين بعد صلوة الصبح وبعد صلوة العصر ما يطوف  
 به احد في بين الوقتين قال الزكافي هذا خارج من مشاهدة من ثقت لا اخبار من كل فسطح قول ابى عمر بن عبد البر هذا ثم يركع  
 من رأى الطواف بعد ما تأخر الصلوة كما كان هو اقله ومن رأى الطواف والصلوة معا بعد ما تأخره وذكر في موطنه ليدار الطواف  
 قال عمر انما كان يحول لا يحل كما ذكره من الصلوة في تلك الساعات والطواف لا بد من صلوة ركعتين فلا بأس بان يطوف سبعا  
 لا يصلي الركعتين حتى ترفع الشمس وبعض ما صنع عمر بن الخطاب واصلي المغرب وهو قول ابى حنيفة ام وقال الهادي قد ان  
 البيت كان يحل في بين الوقتين فيحذف الا حتم من الطواف في بين الوقتين وانما ذلك لان الطائف في هذا الوقت انما يطوف  
 اسبوعا واحدا ثم يتبع من الطواف لا امتناع ركوع الطواف الاول ولان من سنة كل طواف ان لا يحول بينه وبين ركوع طواف آخر  
 ولذلك كان يحل البيت من الطائفين في ذينك الوقتين ام قلت وهذا عند المالكية لعدم رؤيته وصل الا سابع حتى قال بعضهم  
 ان الزيادة على السبع غير مبطل للطواف كما تقدم مفقدا ولا بأس بذلك عندنا من طواف واحد وعشرين طوافا في صلاة واحدة  
 بعد العصر ايضا ما عثره كونه ذات سبب وعذر انفعه بركه وصل الا سابع بدون الصلوة لكن نال كراهة عندنا في الاوقات المذكورة  
 كما تقدم مفقدا قال مالك ومن طاف بالبيت احضر معه ابى شوطا اكثر او اقل اسبوعا ثم اقيمت مع الامام راجع  
 صلوة الصبح او صلوة العصر وكذا غيرهما من الصلوة المكتوبة وخصها بالركعة التي تليها ما سبقت من منع التحية  
 بعد البناء فانه ليقطع الطواف ويؤاخذ به كمال الشوط قال الزكافي وفيه مع الامام اى يدخل في صلوة ثم يني  
 على طواف قبل الصلوة ويترك ان يمتد ذلك الشوط وان لم يكمل اولا حتى يكمل سبعا ثم لا يصلي ركعتيه حتى تطلع الشمس  
 وترفع قدير رجع او حتى تغرب الشمس فيصليها قبل صلوة المغرب قال مالك وان ارجعا حتى يصلي ركعتيه فيصلي المغرب  
 فلا بأس بذلك قال الزكافي في قبل ان يتنفل ولا استرله وظاهره ان تقديرها قبل صلوة المغرب افضل وقد قال ابن  
 بشر الا لا خلاف بيننا بالطواف ولا يفتاته ففضيلة اول الوقت لحقتها قال مالك ولا بأس ان يطوف  
 الرجل طوافا واحدا بعد الصبح وبعد العصر لانه يركع سبع واحد فكرهته مع اسبوعين او اكثر قبل صلاة الركعتين  
 عند مالک كما تقدم مفقدا ويؤخر الاثنين حتى تطلع الشمس وتحل النافذة بالارتقاء كما صنع عمر بن الخطاب



ويؤخرها بعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس فلذا غربت الشمس صلواتها ان شاء وات  
 شاء اخرها حتى يصلي المغرب لا بأس بذلك وداع البيت

فيما عده مستندا ولو لم يجر بعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس فلذا غربت الشمس صلواتها ان شاء، قبل صلوة المغرب وان شئت اخرها  
 حتى يصلي مكتوب في المغرب لا بأس بذلك ظاهر في القول الصحيح في ادائها قبل المغرب وظهره وقاها القول الاول انضمية لقوله ما قبل  
 صلوة المغرب قال المرتبة في هذا اختلاف قول وفي الاستدلال من رواية الموطا عن مالك احب الي ان يرتكبها بعد صلوة المغرب  
 قبله في قول مشهور في الثالث وهو رواية ابن القاسم عنه قال الدردير استأخرها لبطالة واجتماعها كان او لم يكن قطع  
 لبقاظة ولو قل الفصل لانها هل آخر غير ما هو فيه ولا يجوز القطع لها اتفاقا لم تتبين فان تعينت وجب القطع ان غشي تغيبا ولا خلاف قطع  
 واذا قلنا بالقطع فالظاهر ان بيني كالمغيبه كذا قلوا وقطع وجوبا ولو كان كالمغيبه اي لا قامت الراتب ودخل منه لم يكن صلاها  
 او صلا ما منقرا والمرد بالراتب ما تمام ابراهيم على الراجح واما فيه فلا يقطع له لانه لم يجره من الراتب ونزب له كمال الشوط  
 ان اقيمت عليه شيئا، وبني من اول الشوط فان لم يكمله من موضع خرج ونزب ان يتردى في ذلك الشوط كما قاله صاحب  
 وبني قبل تنقله فان تنقل احد اطرافه وكذا ان جلس على طواف لغير الصلوة اي لو كان جالس لم يركع اكرام قال المؤلف اذا تكلم في الطواف  
 او بالسي في اقيمت المكتوبه فانه يصلي مع الجماعة في قول اكثرهم لم يركع من ابراهيم عن سالم وعطاء والشافعي والشافعي وصاحب الزيلعي  
 وروي ذلك غيره في النسخ وقال مالك يصلي في طوافه ولا يقطع الا ان يخاف ان يغيب وقت الصلوة لان الطواف و صلوة  
 فلا يقطع الا في ذلك الوقت صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبه والطواف صلوة فيكون في غير الجهر فاجتنب  
 ذلك في الطواف مع تاركه ففي النسخ بين الصفا وطوافه اولى مع انه قول ابن جرير ومن سمينا ومن اهل العلم ولم يركع من في  
 عصره مما انفادوا على بني على طوافه وسببه في قول من سمينا من اهل العلم قال ابن المنذر ولا يقطع احدنا خلف في ذلك الا  
 الحسن فانه قال ليست خلف وذلك الحكم في صلوة الهمازة اذا حضرت يصلي عليها ثم يني في طوافه لانها لم يركع في الشافعي منها قال  
 احمد ويكفي ابتداءه من الجهر يعني ان لا يركع في الشوط الذي يقطع بها كغيره حين لا يشرع في البنا فادام قلت على من مالك ياتي في  
 كتب فروعه فقد تقدم النص بوجوب القطع المكتوبه وكذلك عامة نظرية المذهب من شرح النجاشي على من مالك قطع المكتوبه  
 وفق الجمهور وقال النووي في مناسكبه واذا اقيمت الجماعة المكتوبه وبني الطواف واحضرت حاجته ماست قطع الطواف  
 لذلك فاذا غربت الشمس ولا استسبنا افضل ويكره قطعها لاسبب غيره كقطع الطواف المفروض لصلوة حازرة او صلوة نافله  
 كل ان يجر في مشربه ويحت قطعها في ان لا يقطع من وتروا ان يكون من عند الجهر الاسودا قلت وكذلك بين من لا يقطع  
 في الجهر في الطواف قال ابن عابدين اذا حضرت الهمازة او المكتوبه في انشاء الشوط لم يكره ان يركع من بعد ما يني عدم الحرام  
 اذا خاف فوت الركعة من الحرام واذا عاد حينئذ لم يني من على انما ارادته بغير الشوط ان يركع والطواف الاول فيما سأل عن سبب الحرج  
 في الصلوة وهو ظاهر في الفتح بن علي ما كان طوافا معه صاحب الطياب في المكرويات الطواف عند اقامة المكتوبه قال القاري فان ابتدأ  
 الطواف حينئذ كرهه بلا شبهة وما اذا كان يكتم تمام الواجب عليه والجماعه بالصلوة وادرك الجماعة فانها ابرزها من الاول من قطعها وقال  
 ايضا يكره تاخيرها الى الركعتين من الطواف لان الهمازة بينه وبينها سنة الا في وقت كرهه وطواف بعد الصلوة يصلي المغرب ثم ركعتي الطواف  
 كركعها واجبتين وسبقت لصلتها بالركعة قبل السنة ثم يصلي سنة المغرب او لم يركع قد عرفت ان المسائل الخلافية في دين القولين  
 الذين ذكرهما المصنف ولا قول التي ذكرت من فروق المأثرة سميت الاول قطع الطواف المكتوبه والثانية قطع صلوة الهمازة والثالثة  
 قطع بغيرها من العذر والكرامة ليعتد بتمام الشوط او قبله والخاصة بل يني من ابتداء الشوط او من اهل الذي قطع فيه وبأسد  
 بل يصلي التيميم قبل المغرب او بعده والاسا ليعتد بتمام الشوط او قبله والخاصة بل يني من ابتداء الشوط او من اهل الذي قطع فيه وبأسد  
 القود ليج كسلا وكلام كذا في العادة وقال ابن عديم في حقه سم طواف الصلوة لا يصدر عنه والصلوة الرجوع وقوات الوداع لانه لو  
 البيت به وقوات الاقامة لانه لا يلهي في البيت من بني وطواف آخر عهد بالبيت لانه لا طواف بعده وقوات الواجب لاختلاف  
 في الماد بالصلوة الذي هو الرجوع عند تاييد الرجوع من افعال الحج وعند ذلك ففي الرجوع الى ابله يعني عليه ان لو طواف للصدر ثم  
 اقام يكره لئلا يتركه الا عادة عند خلا فكله اقام قال المؤلف طواف الوداع واجب بغير عذر ادم اذا تركه وهذا قال المؤلف في  
 اصحابه والمثوري والشافعي وقال ايضا من انى كره لا يخرجوا من ابله يركعها تامة بها والوداع منها اقام اقام بها فلا وداع عليه لان الوداع  
 من المفارقة للملازم سواء في الاقامة قبل السفر او بعده وهذا قال الشافعي وقال المؤلف في انى الاقامة بعد الحل له النفر لم يستفاد











فقال عبد الله بن عمر انما ذلك سر كفة من الشيطان فاغتسل ثم استشفى بثوب ثم طوى ما لك انته بخله ان سعد بن ابى وقاص كان اذا دخل مكة مراهاقا خرج الى عرفة قبل ان يطوف بالكعبة وبين المصفا والمروة نشر بطوف بعد ان يرجع قال مالك وذلك واسع ان شاء الله

فقال عبد الله بن عمر انما هذا الذي هو من النبي صلى الله عليه وسلم في ابواب الاستحاضة انما ذلك بحركات ركعتين من الشيطان والركض ضرب بالرجل ولا يتاخر ما تقدم في باب الاستحاضة انما ذلك عرف النجاسات الشيطانية من ابن آدم يمرى الدم فاذا ركض ذلك العرق سال منه الدم والشيطان في هذا العرق الخاص القرف وله به اختصاص بالشيء الى جميع عروق البدن كذا في التلخيص المجمع اكام المرحوم في اخبار الجاهل ويحتمل ان يكون النسبة اليه مجاز لا نه يجب له ما يدعى على المرأة في ذلك من الاطباء فاغتسل قال النجاشي ان يري به الاغتسال من الحيض على حسب الفعل المستحاضة ويحتمل ان يري فضل ما بها من الدم ان كان لم يحصل لها حكم الحيض او سمي في بطون فليس من محزون وغيره وقال القاري اعمل امرها بالفضل لعدم جبرها او لتكليل طهرتها ونظافتها والا فاستحاضة تنزه اذا استمر دما كل وقت واما اذا تسبعت عادتها فليحسب عليها لكل صلوة غسل ايم ثم استشفى بالمشقة والقاء اى نجس والا فاستحاضة ان تشد في مجاز في غير ركعة بعد ان تحشى قطن او ثوب في موضعها فيكون كمن يشده على وسطها من ثوب الدابة التي يحمل تحت ذنبها كذا في التلخيص المجمع وغيره يري ان تنزق في عكس من الشيطان ثم طوى قال محمد بن ابي اذ به المستحاضة فلتغتسل في ثوب ثم تلتوى وتغسل ما صنع الظاهرة ويوقول الى حنفية والحاشية من غير الزام - قال سحنون في كتاب تفسيره الغريب سالت ابن تيمية عن ذلك من المرأة بعد ما كانت ايام الحيض ثم شكك طول ذلك بها ومخلوطا بها ما قال لا ولكن ذلك فيما نرى في يوم واحد بعد يوم رحمت قد رحمت ثم سالت في آه ان عمر من الشيطان وكال غيره ويحتمل انها من قدرت من الحيض فلا يكون ذلك دم حيض وانما هو فضل احتياطا ويحتمل انه راها بالاستحاضة والحيض له غايه يعني اليها وقال ابو عمر افتنا ما بين عمره فتوى من علم ان ليس بحيض وقد رواه جماعة من رواة اللؤلؤا بلفظ ان عمره استقضت لول جوازه انها من الحيض لتقول ركعتين يري بالاستحاضة وكذا قال لبا طوى واما في كل الطواف لمن كل له الصلوة واما قوله اغتسل ليطة ذنبيه من ندى الاغتسال للطواف لانه اغتسل بالحيض ولا لازم انتهى **مالك** اذ بلغه ان سعد بن ابى وقاص كان اذا دخل مكة مراهاقا بخله الباء وكسر الباء يعني خاف على الوقت حتى يكاف فوات الوقت لم يجر فيه خرج الى عرفة قبل ان يطوف بالكعبة طواف التقدمة وقبل ان يسجد بين المصفا والمروة لانه مرتب على الطواف ولم يجره وقتا ثم يطوف بالا فاستحاضة بعد ان يرجع من منى وليسقط عنه طواف التقدمة لانه خاف الوقت قال النجاشي يري انه يقتصر على طواف الافاقه ليدرجع من منى لا ليدرجع من منى ولا بد له من طواف طواف الورد و غير المراتب من طواف الورد فاقصر على طواف الافاقه الذي ليضل ليدرجع من منى ولا بد له من طواف طواف الورد و من لم يطفه لانه من اركان الحج الا انه من طواف طواف الورد وسجد ليدرجع من منى ولا فاقته ومن لم يطفه لورد وسجد طواف الافاقه لان السجدة لا يكون الا بعد طواف واجب **مالك** وذلك اي ترك طواف الورد واسع اي جائز لتبين الوقت انشاء الله لتركه قال النجاشي وقد روي عن مالك ان المراتب في طواف وتاخيرها وقال اشهب ان قدم يوم عرفة اجبت تأخير طوافه وان قدم يوم التروية اجبت تأجيله وله في التأخير سعد رواه عنه محمد وفي التمهيد عن مالك ان قدم يوم عرفة فليؤخر ان شاء وان شاء طوافه وسجد وان قدم يوم التروية معه امله فليؤخر ان شاء فان لم يكن معه امله فليطيف وليسجد لان حاله اخف واشتد له اقل وقول مالك ذلك واسع يري ان ترك طواف الورد لم يترك ولا سجد ولا سجد عليه ويحتمل ان اللفظ التخييري ويؤيد به اجماعه وبذلك قامت الحنفية والشافعية ان طواف التقدمة ليسقط اذا ذك قال النووي في مناسكه من يترك مكة قبل الوقت خمسين في حق طواف التقدمة بل الطواف الذي يفعل بعد الوقت هو طواف الافاقه فتروى بطواف التقدمة من طواف الافاقه ا في البداية ان لم يدخل الحرم مكة وقوه الى عرفات ودفع بها سقط عنه طواف التقدمة لانه شرع في ابتداء الحج على وجهه رتب عليه سائر الافعال فلا يكون الاتيان به على غير ذلك الوجه سنة ولا شئ عليه حركه لانه سنة وجعل السنة لا يجب الجاهل به وغيره فلو كان الامام احمد اذ قال يا في به ليدرجع من منى ففي المعنى بعد ما ذكر ان التمتع يطوف طوافين ليدرجع من منى وذلك الحكم في القارن والمفرد والمكبر انما كنه قبل يوم النحر ولا طواف التقدمة فانها يريه ان طواف التقدمة قبل









فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بها فاعلى الرجل شئ ان لا يطوف بها  
قالت عائشة كلوا لو كان كما تقول لكانت فلا جناح عليه ان لا يطوف بها انما انزلت هذه الآية  
في الانصار كما توابعون لمناة وكانت مناة حن وقد يدل وكانوا يشربون ان يطوفوا بين الصفا والمروة

لان نفس الجليلين لا يبع ومنعها بانها دين ونسك فلم يرد به ان الطواف بينهما وليس من دين الله تعالى وان قلنا بانها في  
استقام فامر الكلام لان بدين الجليلين كين ان يكونا موضعين للعبادة وكيف كان فاسمى بينهما شعا ثم الله ومن  
اعلام دينه والسعي ليس عبادة فامة في نفس السعي انما يصير عبادة اذ انصار ايضا من الجاهل من حج قلعة السبعين الله تعالى  
الموضع الذي يصير فيه السعي عبادة فقال من حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه اي اتم عليه واصل الجناح الميل وقيل الميل  
الى الباطل كما يسطر الرزاي ان يطوف بتشهد الطاء اصله يطوف فابدلت التاء طاء ولرب عزها وادعيت الطاء في الطاء  
بها اي يسبي بينها فاعلى الرجل ولغيا البخاري في الله ما على احد جناح شئ من الاثم وعلام ان لا يطوف بها انما مفهوم  
الآية ان السعي ليس بواجب لها ولا على الجناح وذلك يدل على ما حتمه ويظهر من الفعل والرك قال  
الحافظ محمدا بن عروة الحج لا يباحه باقتصار الآية على رفع الجناح فلو كان واجب لما اتفق بذلك لان رفع الاثم عبادة للملك  
ويؤداه المستحب بانها لا يرد ولا الوجوب عليها لعقاب التارك وحصل جواب عائشة ومن الآية سألته من الوجوب وعنده  
مصرعة يرفع الاثم عن المأكل بالمال فيحتاج الى رفع الاثم من التارك والحكمة في التعمير بذكر ما يباحه حجاب المسلمين ام -

قالت عائشة رادة عليه كذا استفتحت كذا ما يباحه على منة التاكيد في خروجها من مكة او كان الامر كما تقول لكانت الاج  
فلا جناح عليه ان لا يطوف بها بزيادة حرف التثنية كما قرى به في الشواذ ثم بينت عائشة ان الاقتصار في الآية على نفي الاثم على  
الفعل ليس بها خاص فقلت انما نزلت هذه الآية في الانصار بالراهب المولى في جميع نسخ المطبوعات والروايات الصحيحة وغيرها وعزا  
الحفاظ في اكثر الروايات وان في بعضها للانصار بالموحدة بدل المراء قال فان كان محققا فوجع نصب وهو ما يصيب من الانصار  
بعد من دون الله ام كذا يسلون اي يجوز قبل ان يسلموا كما في رواية البخاري لمناة بيمين مفتوحة فزون مفتوحة في رواية  
للعمري والتاثيرت وسميت مناة لان النساء كن كنات في تراق عندنا اسم صنم كان في الجاهلية وقال ابن العمري كانت  
صورة نصيبا عمرو بن لحي يذيل فكانوا يجيدونها لثاني الفتح وفي الجمع صنم من مكة والمدنية لوليل وخرامه وهاهنا للتاثيرت و  
سما في قرية اذ كان للانصار رؤسنا فلعله يكون بينهم ولغيا البخاري لمناة الطاغية قال لما قطعت الطاغية صفته اسلامية  
لمناة - وكانت مناة عند ولجج الملة وسكون الجمرة اي مقابل قديهم للقاء وفتح الدال الملة ليدل على انها ثم ملة قرية جامعة  
بين مكة والمدنية كثيرة المياه قاله البكري وفي رواية البخاري التي كذا لا يوجد فيها هذا المشكل بيمين مفتوحة ففتحون مفتوحة فقامين  
الاولى مستعدة مفتوحة مفتوحة على قديهم وكان يرفع يمينهم بالصفا واسف جسر المروة وتخفيف اليمين الملة والمروة  
باللغة بالزمن والمروة والمروة قال الملة بها يقال ربل اسماء من عمرو ورواة اسمها تامة بنت وسب زينا في داخل الكعبة  
فسمي الله قرين فصبها عند الكعبة وقيل على الصفا والمروة ليعبر الناس بها ويتعقوا ثم جها قسي بن كلاب فعمل احد بها كان  
الكعبة والامر بيزعم ومكر عند جها وامر بعبادتها فخرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة كسرها وكذا في الانصار التي قبل لمناة في حجاز  
يا لها الملة والجمع محزون وحيثما نزل ان يطوفوا في الجاهلية بين الصفا والمروة كذا اسميتهم في ذلك الصنعين ومنهم من الذي للمشكل  
اي مناة وفي مسلم من رواية الزهري وانما كان من اجل لمناة الطاغية التي للمشكل لا يوفون بين الصفا والمروة وغير  
ايضا من رواية يونس عن الزهري ان الانصار كانوا قبل ان يسلموا بهم وخسنا يملون لمناة وكان ذلك سنة في ايامهم من احرم  
لمناة لم يطف بين الصفا والمروة وفي رواية يونس عن الزهري انما كانوا لا يطوف بين الصفا والمروة لعظم لمناة اخبرهم البخاري في طريق  
وهو عليه احمد وغيره فطر الزهري مستققة وقيل بالهم كذا في الجاهلية لا يطوفون بين الصفا والمروة ولتقتصر على الطواف  
بمناة فساوا من علم الاسلام في ذلك ومكر جها في الطواف بينها كهم في الجاهلية واذ خرج مسلم من طريق ابى معاوية عن بشام  
بن الحارث في الف جميع المتقدم ولغيا انما كان ذلك لان الانصار كانوا يملون في الجاهلية لصنعين على شط البحر يقال بها  
اسات وتا ثلثة فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يكون فلما جاء الاسلام كسر من ان يطوفوا بينها للذي كانوا يصنعون  
في الجاهلية فلهذا الرواية لم تأخذ ما تقدم في امرين الاول انها كانا على شط البحر والثاني انها مقتضى ان تحرقهما انما كان  
لئلا يفعلوا في الاسلام شيئا كانوا يفعلون في الجاهلية لان الاسلام الجبل افعال الجاهلية الا ما اذن الشارع وهذا المهرود

فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فانزل الله تعالى بين الصفا  
والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعقر فلام جناح عليه ان يطوف بهما مالك من  
هشام بن عروة ان سودة بنت عبد الله بن عمر بن الخطاب كانت تحت عروة بن الزبير فخرجت تطوف  
بين الصفا والمروة في حج او عمرة ماشية وكانت امرأة ثقيلة فجاءت  
حين انصرف الناس

فيم الاذن - اما الاول فوجه قولهم لما ظنهم عليه من فقال قوله لصين على شط البحر ووجه ما جاء ما كانا قطع على شط البحر ونما كانا على  
الصفا والمروة انما كانت مناة مما يلي جهة البحر او قال بالابن كذا وقت هذه الرواية وهو قاطع والصلاب ما في الاخرى يرون لمناة وهو  
المعروف لان مناة منهم كان نصير عروني في جهة البحر قال ابن الجوزي مناة صخرة ليزيل ولها اسف ونا لثة فلم يتركها البحر  
وكذا حكمه النوى من القاصي منها من مقلد واما الثاني في صحيح ما تقدم من الاضرار والحرب كالنوا فليقتل احدهما عباد مناة و  
محبوسا وثانيهما عباد اسف ونا لثة ومهاد الصفا والمروة في حرم الجبال السلام لثلا لثا في قطع فعل الجا بليتة ولقد يدرك حديث  
النس عند البخاري فيلفظ النعم كرمي بين الصفا والمروة قال نعم لا هنا كانت من شعائر الجا بليتة حتى انزل الله بين الصفا  
والمروة الآية وروى النسائي في مسند قري من زيد بن حارثة قال كان على الصفا والمروة صفتان من عمار يقال لهما اسف  
ونا لثة كان المشركون اذا طافوا تسبيحا لهما حديث روى الطبراني وابن ابي عاصم في التفسير باسناد حسن من حديث ابن عباس  
قال قالت الاضرار ان السبي بين الصفا والمروة من امر الجا بليتة فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله الآية وروى  
الفاكهي واسمى القاصي في الاحكام باسناد صحيح من الشعبي قال كان صنع بالصفا يدعى اسف ووثق بالمروة يدعى نا لثة كان  
ابن الجا بليتة يسعون بينها قبل جلاء الاسلام روى بها وقالوا انما كان ذلك نصيبه ابن الجا بليتة من اجل اننا نعلم قاصسكو  
عن السبي بينهما فانزل الله في الصفا والمروة الآية وذكر الواء عروني في اسمها من ابن عباس نحو هذا وزاد فيه بن زعيم  
ابن الحباب انما نزل في الكعبة تسع حجرات فوضعا على الصفا والمروة ليعتبر بها فخلطت لمدة عمار لهما في حوزة وروى الفاكهي  
باسناد صحيح الى ابن جهم بن حارثة في كتاب مكة لعمر بن شبة باسناد قوي من مجاهد في هذه الآية قال قالت الاضرار ان السبي بين  
بين من امر الجا بليتة ففتلت فهدا كله في رواية ابى حنيفة المذكورة في مسلم الال الحافظ ويحك ان يكون الاضرار في الجا بليتة  
كالنوا فليقتل مضم من كان يطوف بينهما على ما تقدمت به رواية ابى حنيفة ومنهم من كان لا يقر بها على ما تقدمت به رواية الزهري  
واشتركت النوا لجان في الاسلام على ما تقدمت به رواية ابى حنيفة ومنهم من كان لا يقر بها على ما تقدمت به رواية الزهري  
بهذا وقد مر الى نحو هذا الجا بليتة اولى ما ذكره الحافظ من الاحتمال الثاني من الحذف والاختصار في الروايات  
ولقد يده ايضا في رواية البخاري وغيره من الروايات في حديث الهاب قال الزهري فاجرت ابا بكر بن عبد الرحمن فقال ان هذا  
لعلم ما كنت سمعته ولقد سمعت رجلا من اهل العلم يذكر هذا للناس الا من ذكرته فاشترط من كان يسل لمناة كالنوا فليقتل علم  
بالصفا والمروة الحديث قال النحاص في احكام القرآن كان السب في نزول هذه الآية عندنا في سؤال من كان لا يطوف  
بها في الجا بليتة لاجل لمة لمة على ما ذكر ابن عباس وابو بكر بن عبد الرحمن ان ذلك كان لسؤال من كان لا يطوف بين الصفا  
المروة وقد كان عليه الاصلان فجنبه لطواف بها في الاسلام وجاهل ان يكون سبب نزولها رسول الله صلى الله عليه وسلم سألوا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك اى من السبي بين الصفا والمروة فانزل الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله  
من حج البيت او اعقر فلام جناح عليه ان يطوف بهما تقدم تفسير الآية قريبا واكثر في التفسير بهذه الاسيا في مطابقة جواب السائلين  
لا يتم فهموا من كرم كالوا فيقولون في الجا بليتة ان لا يستمر في الاسلام فخرج الجواب مطابقة لسؤالهم قال الجا بليتة ان الصفا  
والمروة من شعائر الله ليدان ان لا يرد لبقه فلا جناح الا باحدة وانما هو انكار على من يظن ان في ذلك انما هو ما يميزه لوان يسأل  
سائل عن صيام رمضان بل غير ان قيل بخرن فخرن فلا يتم به احد وجا ما شرحه الشيخ مولانا الشاه عبد العزيز الديلمي في تفسيره  
تفسير الآية بالاختصار الثالث عن هشام بن عروة ان سودة بنت عبد الله بن عمر بن الخطاب كانت تحت عروة بن الزبير فخرجت تطوف  
عروة بن الزبير اى في نكاح فخرجت الى السبي تطوف بين الصفا والمروة لجملة حال مقدرة ويحك ان تكون مستأنفة لكونها على  
في حج او عمرة شك من المرادى ماشية حال من صير تطوف وكانت امرأة ثقيلة كناية عن سنها فجاءت الى السبي حين انصرف الناس

من الحشاء فلم تقض طوافها حتى نودي بالاول من الصبح فقصت طوافها فيما بينها و  
بينه وكان عروة اذ اسراهم يطوفون على الدواب فيما همراشد الغني فيعتلون له بالمرض حياه  
منه فيقول لنا انما بسنا وبلينه لقد خاب هؤلاء وخسروا

من صلوة العشاء تطوف وتسعى ليلاً لاد استر وتقل الزجرجة في السعة اذ ذاك ثم تقض اي لم تم طوافها اي السعي بينهما حتى تزدى  
ببناء الجهرل بالاول اي بالاذان الاول من اذان الصبح وفي نسخة البهاجي بالاول من الصبح والتأخير بالاعتبار بالدعوة فاد على الشر  
عليه ولم سماه بها كما ورد عند سماعه اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة المحمدي قال القاري في الاذان دعوة لاد  
يدعو الى الصلوة والذكر ثم تقض اي اكملت طوافها بيناتها اي صلوة العشاء وبينه اي بين الزداء الاول واخيراً بين الاول  
من الصبح وبين الصبح والباس من صلوة العشاء والمودى واحد وهو انما التقبل للكمل طوافها الاثني عشر بين العشاء والصبح ومن  
ذلك لم ترخص في الركوب مع تكلمها وشدة تعبه في السعي قال البهاجي وكأنت امرأة تقيده لا تكمل طوافها لتقبل الاثني عشر  
وبين الاذان والصبح ومع ذلك كانت تطوف بينهما مشية ولا ترخص بالركوب وقد روي معاً انها كانت تستريح في اثني  
سبعيناً وبين ذلك الجلوس في اثني عشر السعة فعلاً وليس بمشروع في ترك ركوبها في هذا القطع فذلك ان فيه محنة على العبادة وتعباً  
الى انما وما والا الجلوس بغير علة ممنوع في الجملة لانه قطع لما شرع فيه من العبادة التي يحكمها التقبل فان فعل الشرب كان  
شيئاً خافئاً فلا شيء عليه وليس ما صنع وان حال الجلوس مع يكون تاركاً للسعي الذي كان فيه فانه يستألف ولا يثني وقد روي ذلك انها فعلت  
عليها التقبل فاذا اشغل شيئاً لم يجز ليس منها لم تقطعها واذا كان في حكم التارك لم ينظر في الجلوس فقدم ما ثبت عليه من التقبل  
فوجب استينافها كان لم يستألف وانما سعيه على ما تقدم من فعل الشرب فلا شيء عليه ووجه ذلك ان التقصير ليس بشرط في صحة ما  
هو من صفاته واحكامه وفصله احوال المروء في ان انقضى ومضى لا يذكر حرثاً او اصابه حق استحباب لان يتوضأ ويثني فقام  
سعيه كذلك اجزاه واستغن ما لك اشتغاله بالوضوء ولم يجر عملاً بالمواصلة الواجبة في السعي لیساده ام قلت وسما في في الطواف من  
مالك انه لم يجب الوقوف للمحدث وقال الرافعي في السعي بين الصفا والمروة فظاهر كلامهم ان المواصلة غير مشروطة فيه فانه قال في  
وجل كان بين الصفا والمروة قطعاً فقدم فيسأل عليه وبالله قال لم يركبها سهل انما كان يكره الوقوف في الطواف بالبيت فاما  
بين الصفا والمروة فلهما وس قال القاضي في المواصلة في بيتها على الطواف وحكامه ابو الخطاب راجع عن احمد والاولى مع  
فانه اشك ان يتعلق بالبيت فلم تستر طوله المواصلة كما لم يركبها ولا في حلق وقد روي الاثر من ابوة بنت عبد الله بن عمر امرأة عروة بن النضر  
سعت بين الصفا والمروة فقصت طوافها في ثلثة ايام وكانت مخمجة وكان عطاء لا يركبها ثلثان لبيتها ولا يصح قيامه على  
الطواف لان الطواف يتحقق بالبيت وهو صلوة وتشترط المواصلة والستارة فاستقلت له المواصلة بخلافه السعي اجماع وقال النووي  
يستحب المواصلة بين مرات السعي ومن الطواف والسعي فلو تحلل بينهما فصل لم يضر بشرطه ان لا يتحلل بينهما ركبن طوافات لا تقدم على  
قف بركن لم يصب سعيه لمر الوقت فمضاه قال الطواف التقديم بل عليه ان ليس به طوافات الا فاضلة واذا لم يتحلل ركبن طوافين بين  
فاخر السعي عن الطواف واما في بعض مرات السعي من بعض وكذا بعض مرات الطواف من بعض فلو خرج الى وطنه ومضى عليه سبعم  
لشيرة جاز ان يبني على ما مضى من سعيه وطوافه لكن الافضل الاستيناف اجماع وقال ابن حزم في المحلى ومن قطع طوافه لم يرد له التحلل  
على ما مضى من سعيه ولا ذلك السعي لانه قطع طوافه فلو قطعها عابثاً قطع طوافه لانه لم يلف كما امره ودرهمها لم يرد  
من الخفية كالقاري في شرح الباب وغيره في عمدة المولات بين اشواط السعي وبين اجزاء الشرط الواحد من السنن حتى تكمل  
تعدى من الكثير لوزن السعي فلو كان سعي كل يوم شوطاً او قل لم يبلغ سعيه ويستحب ان يستألف يعني ان فعله بغير عذره  
لان عروة اذا سعى الى الناس ليخوفن على الدواب والمراكب بينها سعي من النبي فيقولون بلغوا التمامية وتشير به اللام فقال  
ن الحلة اي يتسكنون فقال اهل فلان اذا تسكعتم به لم يضر حيا منه اي من عروة ولا يكون من رضا في الحقيقة فيقول عروة  
فانما بيننا وبينه اي فاعلمنا لنا فاضلة لقد فاب هو لا من امر من التي بالعبادة على الوجه المأمور به وحسنه وانما من التي بالعبادة  
على وجهها قال البهاجي وقد روي من ابن ابي ليكنه انه قال لو انشئت اي انشأه ما منكم من العرة عام الاول فقدر انما تلك فقلت  
صفا والمروة لا يستطيع ان امشي بينهما واكره ان اركب بينهما وروي عن مجاهد لا يركب بينهما الا من خروءه وبه قال مالك فان كان  
مروءة فقد قال ابن نافع لا يباس الى سبي الرجل راكباً من مرض او نحو ذلك وقال عطاء بركب بينهما شادوا والاول على ما نقل



اوشك فيه فلم يذكر الا وهو يسعي بين الصفا والمروة فانه ليقطع سعيه بشرق طواف  
بالبيت على ما ليستيقن ويركع ركعتي الطواف فخر يبتدأ سعيه بين الصفا والمروة  
مالك عن جعفر الصادق بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كان اذا نزل بين الصفا والمروة مشى حتى اذ انصبقت قد حاة في ليل  
الوادى سعى حتى يخرج من مكة

اوشك فيه اي في الطواف بل انه قال البايعي من شك في شوط من طوافه وهو يسعي فانه يرجع فتيمة طوافه على ما استيقن ثم  
يعيد الركعتين والسعي ووجه ذلك انه لم يذكر ان ياتي بالطواف على اليقين ليحقق برادة من طوافه ان يتم الطواف على اليقين ثم  
يأتي ليعده كما يوصله في الرتبة ام لم يذكر ذلك الا وهو يسعي بين الصفا والمروة فانه ليقطع سعيه ثم ياتي بطوافه بالبيت على ما  
ليستيقن يعني على الاقل كما تقدم مفسدا قال البايعي فان كان بقي عليه شوط او اكثر من ذلك بني عليه وان كان بقي عليه بعض  
شوط اهل ثم ذلك الشوط او يبينه الذي يقتضيه قول اصحابنا انه يبتدئ الشوط من اوله ام ويركع ركعتي الطواف اي  
يعيد ما جاز ان تمام الطواف باليقين ثم يبتدئ سعيه بين الصفا والمروة ولا يبتدئ سعيه قبل ذلك لان صحته يتقدم الطواف قاله ابن زريق  
وقال البايعي فغير ان يتم الطواف على اليقين ثم ياتي كما يوصله في الرتبة ام قلت ومقدر الخفية ان كان اكثر وهو راجع اشواط  
ليقوم تمام الكمل فليكن الدم لو ترك الاقل من طواف الزيارة او طواف الحج وكل شوط صدقة في الاقل من طواف الصدق  
اختلفت في موجب طواف القدوم كما بسط في شرح الباب مالك عن جعفر الصادق ابن محمد عن ابيه البايعي عن جابر بن  
عبد الله عن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا نزل بين الصفا والمروة اختلفت نسخ الموطا في هذه المسئلة جدا ففي  
جميع النسخ البنية غير المصنف بين الصفا والمروة وفي المصنف اذا نزل بين الصفا والمروة وكذلك في اكثر النسخ المصرية وكذا في نسخ  
التنوير - وفيه ما يشق المنيعة اذا نزل من الصفا مشى يعني باسقاط لفظ المروة والبيعة بلفظ من وفي الزكاة اذا نزل بين  
الصفا والمروة كذلكه ابن وضاح ولا ينبغي باسقاط قوله المروة وكان النقي بلفظ بين المنيعة لذلك ام وحاصله اسقاط لفظ المروة  
مع اشياء بلفظ بين وفي التمهيد لابن عبد البر اذا نزل بين الصفا والمروة بكذا قال يحيى بن مالك في هذا الحديث اذا نزل بين الصفا  
المروة وغيره من عدة المطا يقول اذا نزل من الصفا مشى حتى اذا انصبقت قد حاة في ليل الموطا في سعي ولا اعلم رواية صحيحة وجه الى ان  
يحمل ما رواه الناس لان ظاهر قوله نزل بين الصفا والمروة يدل على انه كان راكبا فنزل بين الصفا والمروة وقوله نزل بين  
الصفا والمروة لا يمكن الا ذلك وقد يمكن ان يكون اشتبه على يحيى برواية ابن جريج عن ابى الزبير عن جابر بن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبين الصفا والمروة الى آخر البسط ولهم من ذلك كثر ان الصواب  
في رواية يحيى بين الصفا والمروة ولا وجه ما في روايته غير من الصفا والمروة والمشي اذا نزل من الصفا في شوط من المروة في آخر  
ليكن ان يقول اليه لفظ يحيى كما لا يخفى ولفظ محمد في موطنه حين يبط من الصفا مشى حتى اذا انصبقت قد حاة في ليل وفي حديث  
جابر الطويل عند ابى داود ورواية حاكم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بلفظ فبدأ بالصفا فرقي عليه حتى  
راى البيت فركع الركعة ووجهه ثم نزل الى المروة حتى اذا انصبقت قد حاة في ليل الوادي حتى اذا سجد مشى حتى اتي المروة و  
نزل على سلم بهذا السند فبدأ بالصفا فرقي عليه ثم نزل الى المروة حتى انصبقت قد حاة في ليل الوادي حتى اذا سجد مشى حتى اتي المروة  
حتى على سلمه حتى اذا انصبقت قد حاة في ليل الوادي حتى اذا سجد مشى حتى اتي المروة حتى اذا سجد مشى حتى اتي المروة حتى اذا سجد مشى حتى اتي المروة  
وهو في الاصل مفرج بين جبلين او تلال او اكام كذا في القاموس قاله القاري سعى اي عدا واسرع في السعي وفي رواية مسلم وغيره  
بلفظ رمل وهو من سعى حتى يخرج منه اي من السعي فمشى على عادة الى ان يصعد على الجبل الاخر قاله البايعي وليس بين الجبلين  
وهو الذي يقتضيه الحديث المذكور وقد علمت الخلف ذينك الموضعين حتى صار احاطا بصفة السعي ان يكون سعيها بين جبلين  
وبو الخجب رواه محمد عن اشهب بن مالك فان ترك السعي بطن المسيل فقد اختلف فيه قول مالك قال في السبوط قد كان مرة يقول  
عليه السلام ثم رجع فقال لا شيء عليه والحمد لله على ذلك على الرجال دون النساء وقال ابن عبد البر في التمهيد واختلف قول مالك واصحابه  
فمن ترك الرمل في الطواف والبرولة في السعي ثم ذكر ذلك وهو قريب من قول مالك بعيدة قال لا يعيد ويه قال ابن القاسم  
واختلف قول مالك ايضا فاحياه ابن القاسم من قبل عليه ومع حاله هذه اذ لم يرد الا في حجة قال لا شيء عليه مرة قال عليه دم وقال

**قال** مالك في رجل جهل فبدأ باليسع بين الصفا والمروة قبل ان يطوف بالبيت قال ليخرج فليطوف  
 بالبيت ثم ليسع بين الصفا والمروة وان جهل ذلك حتى يخرج من مكة ويستبعد فانه يرجع الى مكة  
 فيطوف بالبيت وليسع بين الصفا والمروة وان كان اصحاب النساء رجح

ابن القاسم بن حريقف ولا يرى فيه شيئاً وكذلك روى ابن وهب في موطاه عن مالك انما استخف ولم يرق فيه شيئاً وروى محمد بن  
عليه عن مالك ان عليه ومات قبل ابن القاسم رجع عنه مالك وقال عبد الملك بن النضر بن حازم عليه ومات قبل الحسن البصري ومات  
الثوري اوقلت وصرح اصحاب الفروع للمالك في الشيخ خليل وغيره يسيرة الاسرار بين المبلين وقص الدريد في ذلك بالمرأى الى  
المروءة فقط لا في العود منها الى الصفا لكن رجع الدريد في التجميع وقال الثوري في هذا الحديث استحباب السعي الشديد في بلن الوادي حتى  
يصعد ثم يمشي باقى المسافة الى المروءة على علاقة مشية وهذا السعي مستحب في كل مرة من المراتب السبع في هذا المشي وسعي  
قبل الوادي ولديه ولا مشى في التجميع اوسى في التجميع اجزاء وفاته الفقيلة هذا من غير الشافعي ومات في سنة ١٨٠ هـ وقيل ان البرن  
في بلن الوادي سنة مستحبة لان النبي صلى الله عليه وسلم سعى في صحابة فزوت صغيرة بنت شيبه بن ايم ولا شيبه قاله ابن  
رسول الله في التجميع ولم يسمي بين الصفا والمروءة وقول لا يفتن في الاطراف الاشد وليس ذلك بواجب ولا يفتن في الاطراف الاشد قال ابن  
بين الصفا والمروءة قد رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وان اتى فدايت رسول الله في ذلك ما كان في ذلك من الاجرة وروى في الوادي

[illegible]



فطاف بالبيت وسع بين الصفا والمروة حتى يقيم ما بقى عليه من تلك العمرة شرعية على نحو

### والهدى صيام يوم معرفة

وان ضدت عنه اصابه النساء قبل ادراكها ولم تقصد العمرة عند الحنفية لان السعي عندهم ليس بركن فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهي افعال العمرة الاولى التي اقصد بها بالوطي حتى يتم مضاعف من الاتمام ما بقي عليه من تلك العمرة التي اقصد بها ومن بيان لما تم عليه عمرته اخرى قضاء لما اقصد بها والهدى واجب عليه في القضاء ولا ضاد للعمرة الاولى قال الياسجي يري انه قد افسد عمرته لاصابة النساء قبل ان يطوف وليس له ان لا يقيم ما تقدم من سعيه وطوافه غير محرم فيمكن ان يفي في عمرته قبل الطواف والسعي فعليه ان يرجع الى مكة من حيث كان ويكون رجوعه على امره فيطوف وليس له ان يفسد عمرته فليحلق ثم ليستأنف الطواف لغيره فليقضه الا ان ياتي الياسجي يري ان هذا لا يفسد عمرته الاولى وفي شرح اللباب لو سعى قبل الطواف لم يعتد بذلك السعي فان لم يجره فعليه دم ولو ترك السعي رجع الى بلده بان خرج من الميقات فاباد العود الى مكة ليؤدي احرام جديد لدخوله الحرم واذا عاد باحرام جديد فان كان العمرة قيا في اولها بافعال العمرة لم يسع وان كان منجى فليطوف او لا طواف القدر ثم يسعي لغيره واذا اعادة سقط الدم قال في الاصل والدم احب الى من الرجوع لان فيه منفعة القضاء **ام صيام يوم معرفة** في وقت الفجر الجوزي على فضيلة صوم نهار الحاج وان كان فيه بعض الخلفات قال ابن رشد في البداية في باب المنذور من الصيام اما ان غلب المتفق عليه فصيام يوم عاشوراء او الاختلاف فيه صيام يومعرفة وصمت من شوال واخر من كل شهر فخر قال واما ان غلب في يومعرفة فان لم يفسد الله عليه ولم يفسد يوم معرفة وقال فيه صيام يومعرفة يجوز السنة الماضية ولا يثمة وذلك اختلف الناس في ذلك واعتار الشافعي الغلط للحاج وصيام نهار الحاج ونحوها من الاثرين ام قلت يمكن فروع الاثمة الاربع متفقة بمنزلة ففي الرد برب صوم معرفة انما يجره كره الحاج ليتقوى على الوقوف والاداء قال الدوسي المراء تارك الذنب والافاصوم مطلقا مندوب ام وقال الموفق فيصليته تبارك يوم شريف عظيم وعبد كريم وفصل كبير وقد صرح مع النبي صلى الله عليه وسلم ان صيام يومعرفة يكثر سعيه ام فخر في شرحه فيمنع ليس من يتكدر صوم تسعة ايام واكد باليوم معرفة فخر حاج ومسافر ام وعده في فروع الحنفية الضامن المنذور وبذلك لا يجر الحاج واما الحاج فقال ابن الملك استحب الاكثار اذ اثار يومعرفة ليتقوى به على الاداء وقال النضر صوم يوم معرفة مستحب لغير الحاج اما الحاج فليس بسنه لغير الشافعي والاكثار غير مما كمالا ليضعف من الاداء لغيره وقال يحيى بن ابي اسود قال افسد وقال احمد سنة لان لم يضعف وقال ابن ابي عمير صوم يومعرفة لغير الحاج مستحب والحاج ان كان يضعف من الوقوف والاداءات فاستحب تركه وقيل كرهه وبني كراهية بغيره لانه لا خلاف في ذلك الوقت للعلم لانه ليس بخلق فلو قدر في حضوره وقال ابن جرير صوم الحاج فطاف الاولى بل قال النودي في كتبه انه كرهه كذا في المرافاة وقريب منه ما في المستطلى زاد في شرح المذهب انه يستحب صوم الحاج لم يصل يومعرفة الا ليلته انفق العلة وبذلك لا في غير ذلك فروا الرضا اما بما يستحب بها فظهر مطلقا كما نفس عليه الشافعي في الاملاء وقال الزرقاني في جامع الشرائع البخري فطر يوم معرفة الحاج افضل من صومه لانه الذي اختاره صلى الله عليه وسلم لنفسه وللمتقوى على عمل الحج ولما فيه من الخوف على الاجتهاد في الاداء والتفرغ المطلوب في ذلك الموضع ولذا قال ابن جرير يستحب فطره للحاج وان كان تويا لم يختلفوا بل صومه كرهه ومعه الماكلة او فطرا الاولى ومعه الشافعية ولعل بان فعله الجرد لا يدل على عدم استحباب صومه اذ قد يتركه لبيان الجواز ويكون في حقه افضل لمصلحة التلييف - واجب بان قد روي ابو داود والنسائي في صحيح ابن خزيمة والحاكم في شرط البخري واقره عليه الذي من ابني هيرة قال بنو علي الشرعي سلم من صوم يومعرفة لغيره فاذا بلغا به قوم منهم من يحسن صعيد الاضادى فقال يجب فطره للحاج وايجوز له استحبابه حتى قال عطاول من انظره ليتقوى به على الذكر كان له مثل اجر الصائم ام ولقد من كلام الرد برب انه كرهه للحاج وقال العيني وكان ابن ابي عمير وعائشة رضي الله عنهما ان يومعرفة وروي الضامن عمرته وكان استحسن قيل اليه وكان الحسن يجهه صومه ويامر به الحاج وقال راس عثمان يومعرفة في يوم شريف اما ما كرهه بنو حنبل وكان شمس بن زيد وعروة والقاسم وعمو وسعيد بن جبير يعيرون لغيره فارتد ام وفي النجاشي اخذت من ابن مسعود ان الضادى بطاير ابي حنبل فقال يجب فطره للحاج ام وقال الموفق اكثر اهل النظر يستحبون الفطر يومعرفة بغيره وكانت عائشة وابن ابي عمير يعيرونه وقال قتادة لا بأس به اذ لم يضعف من الاداء وقال عطاول صوم الفاشدة والاصوم في الصبيغ لان كراهية صومه محللة بالضعف من الاداء فاذا قوي عليه اولكان في الشتاء لم يضعف فشرول كراهية ولما روي عن ام الفضل ليعني حديثه بالبيت المنفق عليه وقال ابن عمر عمتي رضي الله عنهما عليه وسلم لم يصمه ليعني يومعرفة ومع ذلك لم يجره لم يصمه ومع ذلك لم يصمه واما ما لا يصح ولا امر به ولا يجره عنه الترمذي وقال حسن روي ابو داود عن ابني هيرة حديث البخري ولان الصوم ليضعف ويمتنع الاداء في بركه ليعني



فشر به مالك عن يحيى بن سعيد عن القسم بن محمد ان عائشة ام المؤمنين كانت  
تصوم يوم عرفة قال القسم بن محمد ولقد رايتهما عشي عرفة يد فح الامام

الى بلن الوادي فخطب ولجواب عن حديث غيبط وقال انه رااه من لبيد فظنا بالخير والصواب اذ حصص الله عليه سلم كان على عاقبة القصص  
حين قام في الوقت فخطب ام قلت ولكن ان يقال ان لبيد يطلق على الانثى ايضا قال لبيد لم يلح البازل او الجذع وقد يكون للاثني وقتل  
الذميرى اسم يقع على الذكر والانثى ومن ابل بمنزلة الانسان من الناس ا و في الجمع البعير يقع على الذكر والانثى وقال الراغب يقع  
على الذكر كونه لاثني كالانسان في وقوعه عليها وعلى بقا فلا شك في ان لبيد يقع على الذكر والانثى بلطف الجمل فانما هو ذكوريه بانحو  
لان في ابني والذئبه الرواية ليس فيها لفظ البعير وحصل النساء في ذلك اذ لوب على الحديث بالخطبة على التامة او يقال ان لبيد  
الضابط على التامة بالشدو كما في القاموس ويشكل على حديث الباب ما في جهاد في بلاد عن ابني برة مرفوعا ايكم ان تحتوا و  
تجودوا ثم منابر الحديث اخبر ابن مردويه و يهتفي في شعب الا يات كما حكاه السيوطي في الحديث قال الخطابي وقد ثبت اذ حصص الله عليه سلم  
خطب على راحته قبل ذلك على ان الوقت قد مضى بان كان لادب ابو بلع وعطرا ليدرك مع التزول مباح وان البني انما افترقت  
الى الوقت عليها لمصلحة لوجه بان لا يتوهم الانسان ويتحيز مقتدا فيتعيب الدابة ويغير بها من غير طائل كذا في اليزل وقال الخطيب  
استدل به على ان الوقت قد مضى بان لا يتوهم الانسان ويتحيز مقتدا فيتعيب الدابة ويغير بها من غير طائل كذا في اليزل وقال الخطيب  
وقف الامام على عاقبة قال المدي في حاشيته لاصح صيته للامام به بن ابل يهتفي في الركوب لكل واقف في عرفة لا ياتي وقف اكلها يكون  
قلبه فارغا من حاسب الدابة فيكون قلبه في الدعاء والسكون وفي المناجاة اخلص وفي السراج الوهاج نقلا عن مسند ابن الجهمي كره  
الوقت على ظهر الدابة التي في حال الوقت بعرفة بل هو افضل للامام وغيره وقال ابن الحاج في المدخل وبذا الموضع مستثنى عما في  
عنه في مسند ابن الجهمي ومن لم يكن لركب الا افضل ان يفتن قائما فاذا اعيى جلس ومعه م عبارة الكرماني ان من قدر على الركوب  
ولم يركب يكون مدينا لركب السنة ا و قال الدوسقي في الجمل يعني على ا اذا حصل للدابة منقصة او ان التذنب بها مستغنى عن البني ا و  
واختلف ابل اعلم في انهما افضل الركوب ا و تركه بعرفة فذهب الجهمي الى ان افضل الركوب لكونه يعمل الله عليه وسلم وقف  
راكبا ومن حيث النظر فان في الركوب عونا على الاجتهاد في الدعاء والتفكير المطلوب حينئذ وفيه الاخر الى ان استجاب الركوب  
يختص من يحتاج الناس الى التعليم منه ومن يشافعي قول اجماسوا كذا في الترمذي في شرح مسلم في حديث عائشة ا وقال  
اصحاب الوقت ركبوا افضل والثاني في غير ركب افضل والثالث بما سوا ا و قال في مناسك ا اذا كان يشق عليه الوقت ما شيا ا و  
كان ليضعف من الدعاء ا وكان من يفتري به يستغنى قال السنة ان يفتن ركبوا والا فحقى افضل ا وقال للشافعي اصحاب ركبوا افضل و  
الثاني ما شيا افضل والثالث بما سوا ا هذا حكم الرجل وام المرأة قال افضل ان يكون قاعده لا ناستهرا ا و قال التوفي افضل ان  
يقتن ركبوا على بعيره كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم فان ذلك احول له على الدعاء وقيل الرجل افضل لانه اخص على المرحلة و  
يتمكن التسوية بينهما و يكثر في الشرع الجهمي وفي منقصة المقنع يستحب ان يفتن ركبوا وقيل للراجل افضل وفي الروض المربع من اللفظ  
راكبا مستقبل القبلة ا و قال الدويري نذب ركبوا بالوقت ثم على الركوب قيام للرجل افضل قال الدوسقي قوله لقب ا هي  
من القيام اول الدابة ا ومن ركبها ا ومن اداة الوجه فيكون عدم ذلك افضل في هذه الاربعة ا و في شرح اللباب يفتن ركبوا  
فيو افضل والاكل ان يكون لركوب بعير ا والا فحقا فان قدر عليه والا فحقا والا فحقا فيقول تعالى الذين يذكرون انهم قياما  
وقعودا وعلى جهم ا و يلبط ابن عابد في ردا المختار و بامش الحواشي في ان الركوب يخص بالامام او غيره قوله ايضا فشر به  
را وفي حديث يموته والفاست يفرق في روايات الجهمي وهو خطب الناس بعرفة فشر به على رؤس الملائكة على اعداء الامم المفضل  
على رحمة للعالمين قال الباقى وشرب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الموقف لبيد الناس فطره وعلطه فطره يهودي اصحابه في ذلك  
الوقت قارا يمين الشارع واليفار الحق و فح اللبس على الله عليه وسلم ا و قد دليل على جواز الاكل والشرب في الحافل —  
مالك عن يحيى بن سعيد اللفظاري عن القسم بن محمد ان عائشة ام المؤمنين كانت تصوم يوم عرفة وهي حايجة  
قال الزكافي لا ينها لاثني استحب فطره ا و قد تقدم من فطرها كذلك قال الباقى يقتضي صيامها ا و على كل حال في حج ادعة  
غير ان الاثر من جهة المقصد انه اخبره من صيامها ا و في الحج لا يصح وقد بين ذلك بما جره من الحلام ولعلها ردت فقلت فعلى من الشر  
عليه وسلم في ذلك على الجواز والتسليم على الناس وان التقيد في صيامه في الحج اطاق ذلك ولم يمتنع من اداة الذكر والدعاء  
فاخذت في ذلك بما رآته افضل ا و قال القسم بن محمد ولقد رايتهما عشي عرفة فح الامام

نشر ثقف حتى يبيض ما بينهما وبين الناس من الارض نشر تد حول شراب فتفطر ما جاء في  
صيام ايام منى مالك عن ابى النضر مولى عمر بن عبد الله عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نحر عن صيام ايام منى

اي امير الحج بعد عمر بن الخطاب سنة ثمان وثلاثين للهجرة من الزمان حتى يبيض ما بينهما وبين الناس من الارض  
والمراد بيباض الارض ظهورها عن الناس حتى يحولها الموضع من سواد الناس وانما ثقف لانها تحتاج لكشف وجهها للظفر والشراب  
فانظرت ذباب الزمعة قال مالك انما ارادت ان يحولها الموضع من الناس ولا يرى شيء منها غير ظفرها ولم يرها شيئا من ظفرها وغيره  
قال والذرع مع الناس احب اليه من ان يذرع كذا كذا فاشتهى فلاحب ما فعلت لان الناس يفتنون بها ولا يعلون العزرك كما قاله  
البوق كذا في الزرقا في وفي البداية لم يكن قليلا بعد عروب الشمس فانما الامام نحر الزحام فلا يباين لما روى ان عاتشة رضي الله  
عنها فاشتهت شراب فافطرت ثم فاضت قال ابن الهيثم رحمه الله المصنف على ان فعلها كان لغرض التبرع بالزحام والمحدث انهم  
ابن الى شيعة حدثنا ابو خالد الاحمر عن يحيى بن سعد عن القاسم عن عاتشة كذا في المزني والبنية قال المحافظ في البداية اسناد صحيح  
فقد نحر بشراب وفي بعض النسخ البندج ثم نحر الشراب فتفطر عليه قال الهيثمي في مجمع الزوائد ان الهيثمي في ذلك الوقت كان يصوم  
وذلك يكون من طريقين احدهما ان يكون نحرها بعد ذلك في ما قبله فطرا والطريق الثاني ان ذلك ليس بوقت اكل لغير الصائم لان  
من لا يصوم انما يشغل في ذلك الوقت بالذبح والنحر والتأهب له ولا يشغل اذ ذاك تناول طعام الاصطام او ما جاء في  
صيام ايام منى قال الابن في شرح مسلم ايام منى في ايام الثلاثة بعد يوم النحر والثلثة من يوم النحر في ايام المحدثين  
ويوم النحر يومان احدهما في ايام المحدثين وقال الزرقا في ايام منى ايام رى الحجاز بها وهي التثنية التي يتفطر بها الحاج منها في يوم  
بعد يوم النحر وهي ايام المحدثين والمحدثين في ايام التثنية او قال المحافظ في ايام منى ايام رى رية يوم النحر وثلثة ايام بعده فقلت  
لا شك ان يوم النحر يوم للمري يوم القيام يعني وباعتبار ذلك المثل عليه في يوم من ايام منى لكن ورد النص ان يوم منى ثلثة ايام  
لا بد ان يكون بعد النحر في دار السبي في الخرج بين البي شيعة واحمد ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبخاري ومحمد بن يعقوب  
في مسنده عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم يقول وهو واقف برفعة رية عرفت الحج عرفت في اول  
ليلة نحر قبل ان يطلع الفجر ففداه يوم منى ثلثة من عمل في يومين ففادهم عليه ومن تناظر ظاهرا عليه قال الشكا في ايام منى في رية في  
الابتداء وغيره قوله ثلثة ايام وهي الايام للمحدثين وايام التثنية وايام رى الحجاز وهي التثنية في يوم النحر وليس يوم النحر  
لاجل ان الناس في ايام النحر النحر في ثلثة ايام وكان في النحر من الثلثة بما روى من ثلثة ايام في ثمانية ايام وتقدم في صوم النحر ولاسيما في اول  
الحلم اختلفوا في صيام ايام منى على تسعة اقول والمشهور المعلوم بها عند الامم اثنتان احدهما ايام صيام ايام التثنية بعد يوم النحر  
لثقتهم وقابل عند مالك والشافعي في القديم واهم في رواية والثاني لا يجوز مطلقا كما قالت الحنفية وهو قول الشافعي في الجديد قال  
المحافظ في الفتح هو المشهور عن الشافعي وهو يوم النحر في مناسك وقال ابن حجر في شرحه هو الحق كما سياتي في اول صيام  
المنح وقول احمد المرحوم انه كما حكاه الزركشي في مختار فروع الاول في ميل المنابر يحرم ولا يصح فضا ولا غلا صوم ايام التثنية  
الاعمدم تسعة اوقرن اذ في الرض للمري يحرم صوم العيدين ولو فرض فحرم صيام ايام التثنية في الامم من سنة اهل زمان او -  
وقال ابن حجر في الثاني اذ قال ولا يصام يوم العيدين ولا يوم التثنية في الامم فرض ولا من نحر لان نحرها بها كان عاصيا ولا يجوز من  
الفرض وفي ايام التثنية عن ابى عبد الله رواية اخرى انه يصومها عن الغرض قال لوفق والحكمة ان ايام التثنية في منى بها  
ولا يكل صيامها لظفر في قول اكثر اهل العلم وعن ابن التميمي انه كان يصومها وروى نحوه ذلك عن ابن عمر والاسودين يزيد ومن لم يكل  
انه كان لا يظفر الا يوم العيدين والظاهر ان هذا لا يملك يبلغه في رسول الله صلى الله عليه وسلم من صيامها واما صومها للرض  
فغير روايات احدهما لا يجوز لانه منى عنه فاشتهت يوم العيدين والثانية يصومها للرض لمدى من ابن عمر وعاتشة انها قالوا لا يصوم  
في ايام التثنية لان يوم النحر هو يوم النحر وليس عليه كل مفروض اذ قلت واخر ابن عمر وعاتشة في آخر كتاب  
الحج مالك عن ابى النضر سالم بن ابى امية مولى عمر بن عبد الله رضي الله عنه عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لم يختلف على مالك في ايامه قاله ابو عمر قال لسيوطي واصله النسائي في سطر من سليمان الثوري عن ابى النضر وعبد الله بن  
ابى بكر كلاهما عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة بن دروه انهما من طريق قتادة عن سليمان بن يسار عن حمزة  
ابن عمر الاسلمي بهما عن صيام ايام منى وفي التثنية بعد يوم النحر كما تقدم قريبا والحديث اجزمه حجة الحنفية ومن واقفهم



**مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن ابي مرة مولى امره ان اخذ عقيل بن الخطاب**  
عن عبد الله بن عمرو بن العاص انه اخبره انه دخل على ابيه عمرو بن العاص فوجد له اكل قال فدخلت  
فقلت له اني صاغر فقال في هذه الايام التي فيها نارسول الله صلى الله عليه وسلم من صيامهم امرنا  
بفطرهم **عن قال مالك وهي ايام التشرى** -

والحديث كذا تقدم بسنده ومثله في صيام يوم الغفر ويوم النحر من كتاب الصيام واصل المصنف ذكره بهننا لما قد يطلق ايام من  
على يوم النحر ايضا لما تقدم في اول الباب **مالك عن يزيد بن جعفر** التميمي عن ابي عبد الله بن اسامة بن الهاد عن ابي  
في النسخ المندية وفي المصرية الهادي بن زياد الهادي ويليها ضبط الزرقاني قال بالياء **وهو** في النسخ ليعز المحرشي بن  
ياء والكثير في العربية انما تدعى من ابي مرة مشهور بكنية اسم يزيد وقيل عبد الرحمن مولى ابي قال ابن عبد البر كذا في القل  
يزيد بن الهاد وكثير يقرعون موسى عقيل تحت وكلاهما صحيح كما تقدم في صلوة العشاء اخذ عقيل بن ابي طالب كذا في صحيح  
النسخ الموجودة من المندية والمصرية خلاصة النسخ الهادي والسوي وسياقها وظاهر كلام الزرقاني ان هذه الرواية ليست في النسخ  
بما قاله ناذي في النسخ ابن وهار اخذ عقيل بن ابي طالب في النسخ بكت ابي طالب وكل منها صاحب وصحة امره عقيل  
خطا ام بعد ايراد على الاشياء من هذه الصفات ليست في النسخ بحسب وفي النسخ التي على يمين الباهي ومثله حلفت ابي طالب  
ولم يتوض عنه الشارح وفي النسخ للسوي امره عقيل بن ابي طالب قال الشيخ في السوي كذا وقع بحسب في نسخة امره عقيل  
وهو بمطالع الصواب اخذ عقيل ام وكذا في النسخ انما اخذت الامم من عبد الله بن عمرو بن العاص بن  
الياء في النسخ المندية وبأشياء في المصرية ولقد تم في الطور لوضوء البسط في ذلك لم تختلف نسخ الوطاني في ذلك بل اولى اختلاف  
كثير في النسخ المصرية من المتن والشرح كذا عبد الله بن عمرو وكذا في النسخ المندية وقع في بعض النسخ المندية كذا عن يزيد بن  
عبد الله بن عمرو بن العاص وفي بعضها عن يزيد بن عبد الله وكذا بما ذكره من النسخ ولم اجد في الرواية هذا اسم يزيد بن عبد الله  
ابن عمرو بن العاص او يزيد بن عبد الله بن عمرو بن العاص والحديث اخرجه محمد في المطاه والطحاوي في معاني الآثار والبيهقي في  
سننه والحاكم في المستدرک وغيره ولم يذكره بلفظ عبد الله بن عمرو بن العاص اذ اى عبد الله بن عمرو بن العاص اذ اى البقرة انه دخل على  
ابيه عمرو بن العاص كذا في جميع النسخ المصرية والمندية قال الزرقاني في السوي في المتن تركه الاكثر وللقصبي وروى عن عبادة  
عن مالك اذ دخل مع عبد الله وكذا رواه الليث بن يزيد عن مالك اذ دخل على سيات في يروى بوجه من عمرو بن العاص بواسطة  
ابن عبد الله واسمها في النسخي وغيره يروى عنه بلا واسطة وحديث القصبى اخرجه البيهقي ولفظه عن ابي مرة مولى ابي قال انه  
دخل مع عبد الله بن عمرو بن العاص وكذا اخرجه الحاكم بسنده في النسخي وحديث الليث اخرجه الطحاوي بسنده الى الليث بن  
ابن الهاد من ابي مرة مولى عقيل اذ دخل بهو عبد الله بن عمرو بن العاص على عمرو بن العاص وذلك الخدوا بعد الغد من يوم الايام  
فقر ليهم عوطا في الحديث واخرج الطحاوي حديثه وروى ايضا في ليس بطريق مالك بل برواية روى عن ابن جريح من سمع من  
كثير ان جريح بن الخطاب اخبره عن عبد الله بن عمرو بن العاص دخل على عمرو بن العاص وكذا سياق محمد في مولاه ولفظه عن مالك  
نايزيد بن عبد الله بن الهاد عن ابي مرة مولى عقيل ان عبد الله بن عمرو بن العاص دخل على ابيه في ايام التشرى ففطر له  
طعاما في الحديث فوجه اى اياه ياكل فدا قال عبد الله بن عمرو بن العاص في ايام التشرى ففطر له الطعام ولفظه عن مالك  
له في صلاته على الطعام عند المانع من طاعة ربه ويحاديثه قال في هذه الايام كذا في النسخ المندية اى الصوم في هذه الايام  
وليست في النسخ لمصر لفظ فيكون هذه الايام مبتدأ والتي خبره التي جازها من التسلين رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن صياحهم واما بلفظ بن قال مالك وهي اى الايام التي ايت بها لهما عمرو بن العاص ليعز له هذه الايام هي ايام التشرى قال  
الباقي يريد ان تلك الايام التي اخرجهها هي ايام التشرى وان لم يكن في الحديث ذكرها ولا في حديثه اخر ان ليس في الايام ايام  
يكون ان يشار اليها باليمن من الصوم فيما خبره بالان يوم الفطر اياما يومه وكذلك يوم الفطر الا ان كل واحد منهما كالصاف اليه  
من جنسهما واما التشرى فكما من قبل ان يكون مالك اعتقد انها ايام التشرى لما ذكرنا وما يمكن ان يكون اعتقد ذلك بخبر  
بل قد قلت فالتا في يوم الفطر من التشرى فتعذر الروايات الكثيرة المصرية بلفظ النسخ عن صيام ايام التشرى كما  
يسطر الطحاوي والحق في شرحه البهري قال بعد حديث الباب وبهذا تاخذ لا يثبت ان يصام ايام التشرى لمعتقولا لغيره

عن عبد الله بن عمرو بن العاص







مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً ليسوق بدنة فقال اسر كعبها فقال يا رسول الله انما بدنة فقال اركبها ويملك في الثانية والثالثة

احمد بن داود بن ابي لاذ قال والبدن جملها ما لم ينشأ من شاة الله ولم يذكر ذكر ولا نطفة وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم ابرى جملها في بطن ولان القصد اللحم ونحو الذر او ذر لحم الانثى اربط فيسما ويان اء مالك عن ابى الزناد عن عبد الله بن ذكوان عن الاعرج عن عبد الرحمن بن عمرو عن ابى هريرة قال لما قتلتم تخلف الرواة من مالك من ابى الزناد فيه ورواه ابن عيينة عن ابى الزناد فقال عن الاعرج عن ابى هريرة اء عن ابى الزناد عن موسى بن ابى عثمان عن ابي بن ابي هريرة اخبره سعيد بن منصور عنه وقد رواه الثوري عن ابى الزناد بالاسنادين مرفوعاً اء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قال لما قتلتم اقتطع اصبعه ليد طول البحث وقال القسطلي في لم يسم وكذا قال العيني وغيره ليسوق بدنة بغنات قال لما قتلتم كذا في مسند الامام في وقوع مسند بن طريح بكبير بن الاعرج عن النضر بن عدي بن ابي هريرة ولا في حواشي من بد الوجب ابرى وهو ما يوضح انه ليس المراد بالبدنة جرد مدلولها الثوري قال القسطلي في البدنة تقع على الجمل والثنية والبقية وبني بالابل اشبه وكثر استقائها فيما كان بها وفي البحار في كان مما رسمت البدن بدينها وفي رواية ليد التماهي معها ولقد في ابواب النجعة الاختلاف في ان البدنة تحفل بالابل او تم فيه وذا مسلم في حديثه ان ابى هريرة عن ابى الزناد مقلدة للبخاري من وجه اخر مقلدة لثقة فقال اركبها زوال النسا في بن طريح سعيد بن قتادة والجوز في بن طريح محمد بن ثابت كلاهما من انس وقد مره المشي فقال يا رسول الله انما بدنة اطلق البدنة على الواحدة من الابل المهداة الى البيت الحرام ولو كان المراد مدلولها الثوري لم يحصل الجواب بقوله انما بدنة لان كونها من الابل معلوم فالظاهر ان الرجل من ان يفتي على النبي صلى الله عليه وسلم كونهما بدنة فذلك قال انما بدنة والحق انه لم يفت ذلك عليه وسلم كونهما كانت مقلدة ولذلك لم يزد في المراجعة ذلك لزا في الفتح فقال اركبها ويملك قال النووي اصلها من وقع في بركة ففعل لانه كان محتاجاً قد وقع في قلبه وهو قيل كذا تجري على اللسان فيقول من غير قصد لما وضعت له اولا بل تدغم بها العرب كلاهما قولهم لا امل له ولا بل وهو في حلقه واشبه ذلك اء وقيل بروناب ويزيد من بن عبد البر وابن العربي وانه فقال قول ابن ابي شيخ في ذلك لانه اولا لا يحصى لعله عليه وسلم اشترط على ربه بالاشتراك في ذلك الرجل والمخافة وقال القرطبي ويحل ان يهرج عنه ترك ركوبها على عادة الجاهلية في السابعة فخره من ذلك وعلى انما لم يفتي بدعوة ودفع عيانه وغيره قالوا لا يهرج بها وان قلنا انه لا يركبها وكذا استحق الزم يترفع من امتثال الامر وقيل لانه اشرف على بركة من الجهد وويل فقال لم يفت في بركة فلتسعة اخرقت على الهلكة فاركب ففعل بهذا اخبار اء في الثانية او الثالثة بالشك من الرواية قال البياضي يحتمل ان يبرئ في الثانية من قوله اركبها ابتداء فيقول له ذلك زجر من مراجعته من امره كان له في المتعلق بما امره وعمله على عمومته في الاموال مسعة ويحتمل ان يبرئ الثانية من جوابه له عن قوله انما بدنة فيكون في ذلك زجراً عن تكرار سؤاله عن امره بدنة اء ولقد مسلم من حديث عام بن منبه عن ابى هريرة مرفوعاً رجل ليسوق بدنة مقلدة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ويملك اركبها فقال بدنة يا رسول الله قال ويملك ويملك اركبها قل عياض فيه ان من راجع العالم في فتواه يؤدب بخلف القول و على روية تقدم ويملك فلا يفتي فيه ذلك قال لا في معنى برفائة التقدم اء انما يكون فيه تاديب المراجع على روية قوله له ذلك في الثانية لولا لثقة واما على رواية اء قال ذلك اول مرة فلا يكون فيه ذلك لانه لم يفت مراجعته بهذا قبل بلوغه وقد يقال ان فيه المراجعة حتى على الرواية الاخرى لانه صلى الله عليه وسلم علم انها بدنة بما فيها من التقطيد ولا شاة تقطيل الرجل الامتناع من الركوب ما ينها بدنة مراجعته اء ثم اختلفوا في ركوب البدى على ذنوب عديدة لسطها الحافظان ابن حجر والعيني وغيرهما بالكل وجوب الركوب لظاهر الادام في ذلك حكمه القاضي عياض عن بعض اهل الفاس كقوله النووي في شرح مسلم ولذا نقله ابن عبد البر عن بعض اهل الفاس بنسبها لظاهر الامر ولما لفته ما كانوا عليه في الجاهلية من العجوة والسبئية ورواه ابن الزبير ساقوا لبدى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كما كانوا كثيراً ولم يماروا منه بذلك وتقع المحافظة فقال وفيه لفظ اخر اخبر احمد بن حنبل في انه سئل بل يركب الرجل بدنة فقال لا باس قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يركب بالرجال مبيذين فيما يركب من ركوب بدنة اى ابرى النبي صلى الله عليه وسلم واستناده صالح بن هشام بن عبد الرحمن بن سعيد بن منصور بن مسعود بن اسناد صحيح رواه ابو داود في المراسيل



انه كان يرى عبد الله بن عمر يهوى في الحج بدنتين بدنتين وفي العمرة بدنة  
بدنة قال ورايته في العمرة يخرج بدنته وهي قائمة فحاذى خالد بن سعيد وكان فيهما منزلة قال لقد رأيت في العمرة  
طعن في لمة بدنته حتى خرجت الحربة من تحت كتفها

مولانا ابن عمر انه كان يرى عبد الله بن عمر يهوى في الحج بدنتين بدنتين بالكلية لا فائدة عمى التثنية  
وفي العمرة بدنته بدنته بالكلية ايضا قال ان اسما والا جاسس والمصادر اذا كبرت كان المراد حصولها مرة كذا في المحل قال  
البياحي على معنى عظيم الحج والعتوب فيه أكثر مما كان في العمرة ولا سيما كان الحج أكثر مما كان في العمرة بزيادة في إخراج المال  
لما كان له خلق بالعمل قال عبد الله بن دينار ورأيت أبا بن عمر في العمرة يخرج بدنته وهي قائمة فيه سلتان اولاهما بدنة  
ذلك نفسه والاصل فيه ما روى الشافعي قال وعمر النبي صلى الله عليه وسلم يهوى بدنته قتيلا كذا قاله البياحي والوارد في حديثه  
عنه شيخنا وغيرهما سبع بدناث ويا في في العمل في الحج من ابن عبد البر الأجل على استحباب في ذلك نفسه والحوار غيره -  
وفي الهداية الأولى ان يتولى زعمها بنفسه اذا كان حسن ذلك للمدعي ان النبي صلى الله عليه وسلم ساق ما بدنته في حجر الوادع  
فخرجت فقامت ستين بنفسه وفي الثانية عليا بدنته في ذلك وفي الثانية في القربا على ما فيه من زيادة الخشوع الا ان الانسان قد  
لا يهوى ذلك ولا يحسنه فجزا لثمة بغيره او كما ذكره في المغني وذا فان لم يزد عليه فاستحب ان يشهد زعمها للمدعي في النبي صلى الله عليه وسلم  
الشيء عليه قال لفاطمة أحضري عصيكم فيفرك بآول قطرة من دماهم وفي مناسك النووى يستحب لكل رجل ان يتولى ذلك في بدنته  
وهي ممتدة بنفسه ويستحب للمرأة ان تستلب رجلها في ذلك عنها على السئلة الثانية بغيرها قتيلا قال البياحي هو مذنب ملك وجهه والوجه  
غير المحسوس يهوى في قوله تفر باركة والاصل في ذلك حديث الشافعي المتقدم قال الشيخ البكري انما كان ذلك في الأصل لانه لم يكن يخرجها  
لانه يطعن في كتمانها والبقوة الغنى التي تستحبها للزنج فان انما هما لكن تتناول زعمها فاستحب انما هما يهوى محمد بن مالك  
ابن الشان ان تتفر لهدنته قائمة قد صفت يد ابا القيد وقال ذلك ابن حبيب في قوله تعالى واذكروا نعم الله عليكم صوات و  
قد روى محمد بن مالك ايضا لا يعقلها الا من فاته فان لم يصفع عنها ام وقال الربيع السني في الاصل قائمة معقولة يد با السيرة  
فيصيرها بالحربة في الوبرة التي بين اصل الصنع والصدمة من استحب ذلك مالك والشافعي واسحق وابن المنذر واستحب عطاء  
نحرا باركة وجزا النووى واصحاب الراي كل ذلك ثم قال ويحذر كيف يحذر قال احمد بن زيد بن معقولة على ثلث قوائم وان عشي  
عليها ان تتفر انما هما حلت وبذلك كانت الخفية وما حكى عنهم من مساواة الخ قائمة وباركنا ليس يصح في الهداية الا فضل  
في البدن الفخر وفي البقرة والغنى الذي ثم ان شاء الله في الأصل في الهداية قتيلا او زعمها وادى ذلك فعل في حسن والافضل ان يخرجها  
قتيلا للمدعي انه صلى الله عليه وسلم ثم الهداية قتيلا واصحابه كذا لا يخرج منها قتيلا معقولة يد بالسري ولا في زعم البقرة  
الغنى قتيلا لان في حاله الاضطرار الذي زعم ان يكون الذي يسر والذين هو السنة فيها ام وفي فتح القدير عن ابى حنيفة  
نحرت بدنته قائمة فقلت اهلك فاما من الناس الا بها القوت فاحققت ان لا يخرج الا بعد ذلك الباركة معقولة واستحب  
عليه لمن هو أقوى مني او ويزد امتشأ من حكمه اخفائية البروك وامن خيم بانه مبني على خشية الغفور وذكر اخفائية الخ قتيلا في  
عادة فروع الخفية في ذابح الدر المختار حب بالمال في الاصل ذكره زعمها والحكم في غنى ولفظ عكسه فندب زعمها وكره في البركة السنة  
ومنهم مالك قال ابن عابد بن وفي المضمرات السنة ان يخرج البقرة قتيلا وتخرج البقرة او البقرة - فسطح في قتيلا ام -  
وساكن اختار في حواجر ما يزدح وذبح ما يخرج في ما في الخ في الحج - في دار قاله ابن اسيد لفتح الالف وكسر السين في الحلة  
ابن المصنف يسر المصنف في الترتيب في ترجمة اخيه ابن امية بن عبد ميسر الاموي اخو عتاب بن اسيد امير مكة وتوهم  
من جعل عقدا امير مكة قال الحافظ في التجميع ذكره ابن الخوا في رجال للموطا وذكر في الموطا فذكر حديث الباب وقال في  
الا صا به قال هشام بن العباس اسلم يوم الفتح وكان فيه تية شديدة وكان من المؤلفة وقال ابن دريد كان حوله  
وقال السراج عن عبد العزيز بن موية مات خالد قبل فتح مكة وذكر سيف في الفتوح ان اخاه عتابا وجه اميراه على  
البعث الذي ارسله اليه في اهل الردة وذكر الوحسان الزبدي انه فقد يوم الجمعة وكان فيها اى في دار قاله  
منزله اى منزل ابن عطاء الحج او اعتمر قاله الزركاني يعني كان ينزل فيها كلما يجي للشك ويحتمل ان يكون المنع كان  
فيها نازلا اذ ذاك قال ابن دينا ولقد رأيت اى ابن عمر في النسخ البنية بعد ذاك في العمرة وليس في في المعصية  
فمن في لية لفتح الام ولشديد المودة المنع من الصدر بدنته بفحش من تحت كنفها كذا في الفتح



مالك عن هشام بن عروة ان اباة قال اذا اضطربت الى بدنك فاركبها سركوباً  
غير فاح قال واذا اضطربت الى لينها فاشرب بعد ما يروي فصيلتها فاذا انخرتها فاعصر  
فصيلتها معها العمل في الهدى حين ليلياق - مالك عن نافع عن عبد الله  
ابن عمر انه كان اذا هدى هدياً من المدينة قلده





وهو موجه للقبلة لقلده بتعلين ولشجرة من الشق اليسرى

وآخر احوالها الى المحنة في الدنيا من رواية داود بن سعيد عن مالك لا بأس بذلك وفضل ذلك في مكان واحد احب الي وقال مالك في  
الموازية ليقول بديع بن بشره ثم يحكى ان شاء الله ثم يركب ثم يحرم فالتسعة الفصل ذلك كله وفي شرح الباب ان بحث البدي ليقوله من  
بلده وان كان مضمون من حيث يحرم هو الاستة كذا في شرح المختصر في المعنى على البخاري قال ابن بطال من اراد ان يحرم ما يحل او  
الحرمه وساق مسندها الى القيله الامم من ميثاق وكذلك يستحب وان لا يحرم الامم ذلك الميثاق على ما علم به النبي صلى الله عليه وسلم في  
الحرمية وفي حجة القضاء وكذلك من اراد ان يبحث البدي الى البيت ولم يرد الحج والعمرة اقام في بلده فادخله منزله ان يقيله ويشعر  
في بلده في بيتك ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم اذ بعث بديع بن ليلى كبره سنة تسع ولم يوجب ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم احوالاً  
وعلى ما راجع الى البيت الفتوى مالك والشافعية والاخواني والقرطبي وشافعي واهل حنابلة واهل حنابلة واهل حنابلة واهل حنابلة واهل حنابلة  
موجب للقبلة وفي المنع اربعة متوجه للقبلة اي في حالتي التقدير وشعار قال البخاري يريد ان التقدير والاشعار من سنة ان يكون  
وابدي متوجه الى القبلة وكذلك قال مالك كذا من سنة اليها شرط ذلك ان يكون متوجه الى القبلة ١٤ وفي مناسك التودى ويكون  
لتقدير الجميع والاشعار هي مستقبل القبلة والبدنة باركدهم ونظيرهم في مواضع وجوب الى القبلة يعني ما علم به وجهه الى القبلة و  
على هذا اذا كان اليها شرعاً قبله او في اليه من قبله كسائر ما في هذه الاشعار من كلام ابن الهمام فلا يكون ان يكون اليها شرعاً مستقبل  
القبلة وعامة اهل الفروع ذكروا استقبال البدي الى القبلة لا اليها بشره ليقوله بتعليق - قال البخاري بهذا هو المستحب ان يقيله  
بطين في رقبته وان قلده بالواحدة فقد قال مالك بن نافع الفصل الواحدة ١٤ ولقد مر في اول الحديث في من ذلك وفي ما مضى الحكم الحكم  
استحب لتقدير الخليلين الواحدة وقدر اشترط التودى ذلك وقال غيره في الواحدة ١٥ ويشعر بعلم اوله من الاشعار من الشق  
بسكر الشين اي الجانب اليسار اختلف فيها والمصارع في فضيلة الاشعار في الامم واليسار والمالكية في ذلك اربعة اقول  
كما في الدرر في الكلام اذا قالوا في اول بيتهم في الشق الامم او اليسار تاتوا الى السنة في اليسار واليهما انهما سواء ١٦ كذا في شهر  
خير اليسار ولما استقر عليه عامة لقائله لذلك وبه عليه اتمم الدرر وما قال ومن من الجانب اليسار ١٧ وفيه حال صاحبها الى حنيفة  
كما في المعنى وغيره فقال عمر بن موطاه وسدا تخذ التقدير افضل من الاشعار والاشعار من الجانب اليسار والاشعار من الجانب اليسار  
صاحبها في قوله لا يستطيع ان يدخل بينهما فليخبر ما من الجانب اليسار والاشعار ١٨ وهو اي اليسار رواية للامام احمد كما في المعنى وفي اخرى  
له المشبوه عنه وهو قال شافعي وهو رواه عن ابني يوسف كما في شرح للباب بن بشره في الامم وفي الصحيح قال الشافعي اذا كانت البديعة  
والاشعار ما من اليسار وان كانت صعبة قرن بدنتين ثم قام بينهما واشر احد بهما من الامم والاخر من اليسار وعلى ابن جهم من مجله  
يقول كما لو استحقوا الاشعار في جانب اليسار وفي الحارضة وقدرى من النبي صلى الله عليه وسلم اكد ان كل من دخل من بين البعير من جهة  
راسها فيصيب من احد الجانبين الامم من الاخر اليسار ولوح هذا المكان نفساً من التناول او قل اليها اما اشعاره من الشق  
اليسار فهو من سنة ولا يصل في ذلك ما قدمنا ومن ان السنة ان تكون موجهة للقبلة وان يكون مما شرطك متوجهاً اليها وافتتوا  
مع ذلك ان عليه من الاشعار اليسار وقدرى ان عباس بن النبي صلى الله عليه وسلم اكد بدنته في صفته ستاها الامم وتصله كان  
ذلك لصوتها او يري الجواز وقدرى عن نافع قال كان الامم غرة اذا كانت بدنة ذلوا اشعار ما من قبل مشقها اليسار وكانت  
صعبة فرق بدنتين ثم قام بينهما فاشعر احد بهما من الامم والاخر من اليسار قال في المعنى لم يشعر باليمن في الشققتين  
انما سنة لكن ليد لها والما السنة في الشق اليسار في الصحاب وغيره ١٩ وفي الاما كمال مشهور بدنته مالك ان كل الاشعار هو  
اليسار ووجه ابن رشد بان السنة هي بشعر وجهه الى القبلة بينة وحفظها لهما واذا كان كذلك وقع اليسار ولا يكون الامم  
لان السنة غير القبلة واوضح لهما له او لمسكده ثمره ٢٠ وفي الهداية صفة التي ستاها من الجانب الامم واليسار كما لو اوالاشعة  
هو اليسار لان النبي صلى الله عليه وسلم طعن في جانب اليسار مقصوداً وفي جانب الامم اتفاقاً قال ابن الهمام قالوا لاناها كانت  
اساقا اليه هو يستقبلها فيدخل من قبل راسها واخرى يمينه لا خلفه والطعن حينئذ الى جهة اليسار امكن وبطريق هذا الحكم  
فيقع الطعن كذلك مقصوداً ثم ليطلع طاعنا الى جهة يمينه يمينه وهو مكلف كذا في الجهة الاولى ٢١ قال في الغاية يشعر الاخر من  
قبل عين البعير الاولى اتفاقاً لا لاول لا لثالثة اليه ٢٢ وهذا معنى على ان يشعر عليه في الامم واليسار كليهما اذا الاول في  
مسلم من حديثه الى حسان عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم على الطريق الى الحليفة ثم دعي ببدنته فاشعر ما في صفته ستاها  
الامم ادري الحمد الى الاشعار ولم يذكر فيه الامم واليسار والامم الثاني فقال ابن عبد البر في كتاب التمهيد رايت في كتاب ابن عباس عليه



ثم ليساق معه حتى يوقفه مع الناس لعرفة ثم يريه فعرية معهم إذا دفنوا فإذا انقضى  
هذا الخمر تحرر قبل أن يحلق أو يقصر وكان هو يخرج هدي بيده ليصفون قياما ويوجهون إلى القبلة  
ثم يأكل ويلبس ما لك عن نافران عبد الله بن عمر كان إذا طعن في ستام هديه وهو لشجرة  
قال بسم الله والله أكبر

[illegible]







والبيد ان التي فما فوقه مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يشق حبل اول بدينه  
ولا يجلبها حق ليد ومنه الى عرف

وكسرهما جميعا الاضافي بشدة اليها وحققتها واللغة الثالثة خصية وجميعها كسطية وعطافا واضحا وبلغ البقرة وجميعها في يوم  
الاحد اء والبدن لسكون الدليل وجميعها مع رتبة متحركة التي كسرهم فما فوقه اي فايكون الكبر من اثني وفي التثنية الحمد التي من الابل  
ما لم يمسس سنين وطمع في السادسة ومن البقر ما لم يمسس سنين وطمع في الثالثة ومن الغنم ما لم يمسس سنين وطمع في الثانية كذا قال القتيبي اء  
وفي الدار المختار التي ابن خمس من الابل ودولعين من البقر وحول من الشاة اء قال ابن عمر كذا لا لسان فاجم اء اء التي فما فوقه  
منها وان لا يجزئ الجوز من الصخر في الضحيا والبدن لا يقول بحسب الشر عليه وسلم في بركة يجزئ منك ولا يجزئ من احد ليدك فاستنقوا  
في الجوز من الضحان كذا قال العلم يقولون بجوازه في البدر اء والصحيا واما كان ابن عمر يقول لا يجزئ في البدر اء الا التي من كل جنس  
وقال البخاري في الزم من الماء فلا يجزئ الا الجوز من الضحان والتي من غيره قتل الموتى جزا في غيره وهو الصبي مثل بدي المتعسر وغيره  
فلا يجزئ الا الجوز من الضحان وهو الذي لم يمسس سنين والتي من غيره وفي البقر ما لم يمسس سنين والتي من الابل ما لم يمسس  
سنين وبهذا قال مالك والبيهقي والشافعي واسحق وابو داود وصاحب الراي قال ابن عمر ولا يبرئ الا التي من كل شيء وقال عطاء و  
ابو داود لا يجزئ الا الجوز من كل شيء الا للحر ولان علي بن ابي طالب يروي عن ام بلال عن ابيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجزئ  
الا الجوز من الضحان اء ومن حاكم بن كليب كذا مع رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزئ الا الجوز من كل شيء وقيل ان الغنم فاجر  
مناجاة فتاوى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجزئ الا الجوز من كل شيء وفي منتهى التنبيه ومن جابر قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا تجزئ الا السنة الا ان يصبر عليكم فلهنحو اء من الضحان رواه ابن ابي عمير ودوي حديث جابر بن سلمة وابو داود و  
جمعه على عطاء واما الذي وجدته في بركة نيام رعين قال يا رسول الله ان عذري عينا فاجدا من شاة ثم نقل  
بخر لك ولا يجزئ من احد ليدك اخرجه ابو داود والشافعي اء قلت ولان الجوز من اول كلام الموتى من استنقوا جزا والصبي مني على  
منه من قال ان البقرة في اية الصبي هي الصبي وتقدم الحلق في ذلك في عمله وكذا ما في من اتفاق الدابة على معان  
التي تشكل لحول المالكية في التي بقر قال الدردير من ذي سنة لجوز الضحان وفي البقر في ثلث سنين ومن في المراجعة التي البقر  
وذي خمس سنين ودخل في السادسة كشي الابل اء مالك من تابع ان عبد الله بن عمر كان لا يشق حبل اول بدينه  
اي لا يقطعها من موضع ثلثا لتفسد وتكون قابلة لا يترفع كان وعلق البخاري في صحيحه وكان ابن عمر لا يشق من الجوز الاموضع  
السنام فاذا خرب ما نزع جلاها فماذا من ان يفسد بالدم ثم يصدق بها قتل الحافظ وصل بعضه مالك في الموطا ثم ذكر ان الباب من تابع  
وابن دينا ثم قال وقال البيهقي اء اخرجه من طريقين بن جابر من مالك مراد فيه غير من مالك الاموضع سنام الى آخر الاثر ليدك  
قلت فحصل ان يكون اخر الباب مختص لم يذكر فيه الاستنقاء وحسب ان يكون ذلك باختلاف الاحوال قال ابن عمر قال في ذلك  
ان التحليل يكون بعد الاشارة للثابت بالدم وان شق الحلال من الاسنة ان قلت فليهما فان كانت لخصية لم تشق اء قلت  
ولا يبره ما سمي في كلام البخاري عن الامام مالك ربه وما في كلام البخاري يدل على ان الامام مالك حمله على التقى مطلقا ولا يجلبها  
اي لا يجسوا بالاحلال حتى ينفذ من معنى الى عوفة قال البخاري ومنه ذلك ان جلال البدين تشق على استنقاء المحضين احدهما ان  
يبره والاشارة والثاني ان ذلك اثبت لهما على ظهور البدين قال مالك وذلك من عمل الناس وعلقت ان احدا ترك ذلك  
عبد الله بن عمر وذلك اذا كان تحليل الحلال والامانة المرفعة فكان يترك ذلك استنقاء للثياب ولم يكن يحلل الا الصبي ليدك من  
معنى الى عوفة لثياب المحامد واستنقاء لطول اللبس بها قال ابن الميترك كان ابن عمر يحللها بذي الحليفة فاذا مضى ليل نزع الحلال  
فاذا قرب من الحرم جلبها فاذا خرج الى منى جلبها فاذا كان بين المنى والحر فزجها ففصله بذات ايشان ان يكون بذه الرواية مخالفة لرواية مالك و  
يكتل ان يكون مالك اء انما قصد الاخبار عن اخره فلهذا استوفى ابن الميترك الاخبار عن جميع احوال يروي ابن المواز عن ابن ابي عمير  
ان عمر بن الخطاب كان يقطع الحلال على اء ما بها من ثياب لم يتركها قبل ان يصيبها الدم فيصدق بها قال مالك واصل الى ان كانت  
الحلال مرفوعة ان يترك شقتها ولا يحللها حتى ينفذ من معنى الى عوفة وان كانت بالثمن لم يبره على الدرهمين ونحوه فاحب الى ابن ابي عمير  
ويحمله من حين يحرم فتاوى ليدك لا يشق حبل اول بدينه على ما متنازع من ذلك حملة وان الذي يتفق بغيره من منى ليدك هو التحليل  
خاصة وبهذا في الابل طامة البقر والغنم فلا يحلل قالة مالك في المسبوط الى ما تقدم من كلامه في التحليل واصل ابن الميترك من عمل  
ابن عمر بن ليدك ما في الفقه اء قال يروي ابن الميترك من طريق سامة بن زيد عن نافع ان ابن عمر كان يحلل بدينه الا الحائط والبقر

















**مالك** انه يلحقه ان عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وابا هريرة يستعملوا عن رجل اصحاب اهله وهو محرم

الاستدانة في غير النظر والفكر حيث حصل انزال الاقلية للذة فطرية الهدي اى عدم حصول الانزال ومحل الفساد وان وقع قبل الوقت مطلقا او وقع بعد الوقت بشرطين استمرارهما بقوله (ان وقع بالجماع) والى المستدعي (قبل طواف) (اقاضة) (اوسعي) (وردى حقيقة يوم النحر) (ليلة من ولادة) (ولا) بان وقع قبلها بعد يوم النحر او بعد احد ما في يوم النحر والمحل ان قدم السبي (قيدى) واجب والفساد في الضمة الثالث كانزال ابتداء اى بمجرد نظر او فكر من غير ادائه فطرية الهدي والمان خروج بلا لذة فلا يفسد عليه و قيلته اى بغير انزال فيها الهدي ان كانت على غير مداع ورحمة فان كانت على غير الفم فلا شئ فيه الا الاذى او كثرت وكذا ان كانت لوداع او دعت فلا شئ فيها لم يخرج مع مدعى او سبى والا فلهدي ودفعه الى لوداع لوداع سبى وقيل الحلقا في عمرته قاهرى والا بان حصل قبل تمام السبى ولو شرط فسدت ووجب القضاء والهدي ووجب فورى القضاء للفساد من سبى او عورة وطول القول بالترجي وان كان المفسد تلوها ووجب تحريمه في القضاء ولا يقدر من الفساد على المشهور وانما الهدي وان كان محرم موجب الفساد ولو طهره لمرأه او لثوبه لان الحكم على الاول اى بزيادة عن الدسوق وسماى الكلام على مسلك الامام مالك في الهدي تحت الفرج قال الدودى روى عن قتادة لفساد فهدى ووجب مع الهدي عمة اى بالبراءة من اى احد فقلت وسماى في توضيح هذه العسرة في توضيح قول الامام مالك قربا وى البراءة من جاح من اى السبيلين قبل الوقت بغيره فسد محرم وعليه مشاة ومضى في الحج وعليه القضاء ولا يصل فيه ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن ما روى عن ابي هريرة قال من جامع قبل ان ينزل وما لم ينزل من اى من قبل وكذا نقل عن جماعة من الصحابة وكانوا يشاءون فيجب بدنة اعتبارا بالجماع و بعد الوقت والحجة عليه لظن ما روى من ان القضاء واجب ولا يجب الا لاستدراك الصلوة تحت منة الجناية فالحق بالشاة بخلاف ما بعد الوقت لان القضاء لم يوسى بين السبيلين ومن اى حقيقة ان في غير القبل منها لا يفسد لتقاصم منة الوطى فكان عن ربه بارتان وليس عليه ان يفارق امرأته قضاء وما افسدها عندنا خلافا لما كان من اى اخر جاح من بيتها ولم يفرم الا اذا راعى والشاة اى التمسها الى المكان الذى جاح منها فيه لم انها يتزكرا ان ذلك فيحقا في الموافقة فيفترقان ولنا ان الجاح من بيتها هو التمسها لا الفرق قبل الا ارام بالجماع والواقع ولا يفسد لانهما يتزكرا ان الجاح من المشقة الشديدة بسبب لذة لیسيرة فيزدانان وما وخررا فلا منة للاحراق ومن جاح بعد الوقت بغيره لم يفسد محرم وعليه بدنة خلافا للشافعى روى في اوجاه مع قول الرمزى لقوله عليه الصلوة لمسلم من وقف بغيره فقدم محرم وانما تجزى البرية لقول ابن عباس ولا دابة الزنا الا اتفاقا فيقتضيه موجب وان جاح مع لوداع فحق فضيلة لوداع امرأته في حق النساء ودون لبس الخيط وما اشبهه ففقت الجناية فالحق بالشاة ومن جاح في العمة قبل ان يطوف رابطة اشياء فضيلة شاة ولا يفسد محرم وقال الشافعى فسد وعليه بدنة اعتبارا بالجماع اذ لم يفرق عنده ولنا انها منة فكانت احقر رتبة منه ومن جاح ناسيا كان من جاح مستحرا وقال الشافعى روى جماع الناسى غير مفسد محرم وكذا الخلفاء في جماع النائمة والمكرمة روى لوداع لم يفسد ينعزم بهذه العوارض فلم يقع الفعل جناية ولنا ان الفساد باعتبار منة الزنا في الاحرام اتفاقا فاقصرونا وهذا لا ينعزم بهذه العوارض بل ليس في منة الصوم لان حالات الاحرام مذكورة بمنزلة حالات الصلوة بخلاف الصوم اى وفي شريعة الباب او جاح فيما دون الفرج من الفرج ونحوه قبل الوقت او بعده او بشرط ما شاة فاحشة او عاقبة ولو لم يعمى الا وقبل او سبى مشقة قيد لكل فخر اول من ينزل في الجميع فطرية كما في البسوط والهديات والكناني والديار وغيره وفي الجماع الضمير اشتراط الانزال في البس لوجوب الدم ومحم كاشفان ولا يفسد محرم لئلا يفسد مع الاصل بلا خلاف سواء انزل او لم ينزل وسواء جرح قبل الوقت او بعده كما لم يفسد مع الاصل بلا خلاف المحقة وقيل الشافعى والحنفى روى وقال ابن المنذر اجمع لولم ينزل من اى لا يفسد الا بالجماع وفي الفتاوى السراجية لو لم ينزل امرأه بشرطه فاسمى يفسد وكذلك اذا لم ينزل من اى في البسوط وغيره وبكنا في ضيق نظرنا الى فرج امرأة قاضية او فكر من غير الجماع او اعلم فانزل لاشئ عليه كما في حاشية الكتب وفي الترمذي لاشئ في الامانة بالنظر لانه ليس جماع ومن اى حيفه عليه دم ولو احتجى بالكف ان انزل عليه دم وان لم ينزل فلا شئ عليه ولو جاح بجمية فانزل عليه دم ولا يفسد محرم وان لم ينزل فلا شئ عليه اى قلنا وقد تم في جاح ما جاح في العمة حكم المحرم ليعب بالبراءة من اى احد فقلت ادخله وقد عرفت في المقدمة الكلام على بلاغات مالك ان عمر بن الخطاب ثابا لخطا والراشد بن عمر بن ابي طالب اى جاح في النسخ المصرية وكذا حكم المحرم وليس في النسخ الهندية لفظا بالجماع كغيره

فقالوا یغذون لوجہہما حتی یقضیا جہما شر علیہما الحج من قابل والحدی قال قال علی  
ابن ابی طالب واذا اهلوا بالحج من عام قابل لقرا حتی یقضیا جہما

للسیاق فقالوا ای القضاة یغذون نعم القضاة ولا لزال لیس ای یقضیان لم یجہما انے قصصہما ہے یقضیا ای یجہما  
یریدون ان علیہما القضاة فی الحج القاسد ہے ہما کے حسب ماکان تیان الحج الصحیح قال ابن رشد واما یخص الحج القاسد عند الجمهور  
دون سائر العبادات ان یبشی فیه المفسد ولا یقطع علیہ دم وشذ قوم فقالوا ہو کسائر العبادات وجمہور قاضی قولہ فقال  
والتموا الحج والعمرة فانما یجوز مجرأ والتموا لعمرون خصصوا قیاسا علی غیرہما من العبادات اذا ردت علیہا المفسدات ۱۴۱ وقال القاضی  
فی شرح النقاۃ اسد حجہ والجمع مضمی فی جمہر الامام العسکری علیہ السلام وہ قدوم فی یاسح عمرة ابن ذک المج علیہ عند اکثرہ علیہم  
خلا قالہ والدعاہری قال الشرائع القضاة علی ان الحرم اذا وئی فی الحج والعمرة قبل التقلیل الاول فسد نسک وجب علیہ المضاہرۃ علیہم  
والقضاہ علی العمرة والفقہاء علی ان حرم الاحرام لا یقطع بالولی وقال داود بن کثیر فان قلنا ان قلنا فی لم یامروا بالحج اذا فسد حجہ بل بالحج  
ان یبشی ہما ما ثانی اذا کان الوقت مستحکما ان علی فی لیسۃ عمرة فالیجب قضاۃ الفطر لاجتماع علیہ ذلک ولا یجوز فطرہ ولعل ذلک سبب التقلیل  
علیہ لا غیر ۱۴۲ وقدوم قربان فی کلام صاحب البرہان بدری عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم فی ذلک قال لما خطب فی لیلۃ من حدیث النبی صلی اللہ علیہ وسلم  
علیہ وسلم سلم من فطر امرأۃ ویتامیہا من الودود فی الراسل من طریق یحیی بن ابی شیبہ الخیر لا یزید بن نعیم ابن رجاء من جدام جامع امرأۃ  
ویتامیہا من فطر النبی صلی اللہ علیہ وسلم فقال انقضیا نسکما ما ہد یا ہد یا وفی مصنف ابن وہب الخیر فی ابن ابی شیبہ من یزید بن  
ابی جیب من عبد الرحمن بن عوف عن ابن السیاب ابن رجاء من جدام جامع امرأۃ ویتامیہا من فطر رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم  
علیہ وسلم فقال لاما اتا تجلجتم ارجعوا علیکم عجمہ الخیری فاذا التفتا بالمكان الذی اصبت فیه ما یصلح فطرہ قال یزید بن عبد منکر صاحبہ  
ثم التفتا نسکما ما ہد یا ویسط ابن ابیہم الکلام علی الحدیثین واما ہد ما حکم الیسع علی الحدیث الاول بالانقطاع ثم قال وروی ابو یوسف  
عن ابن عمرہ قال فیه یصل حجہ قال لہ السائل ففطرہ قال لا لال یخرج مع الناس یصنع بالیسعون فاذا ذکر من قابل الحج وادی ووافق  
علی ہذا ابن عباس وجید الشریعہ عن ابن عباس وعلی الیسعی استادہ بن عمر علیہما السلام من قابل کذا فی الصحیحین فی الحج قال ابو یوسف  
ای یجب علیہما قضاء الحج فی عام کت فضا من ہذا القاسد وجمہور جامع وقدوم الاختلاف فی موضع الاحرام للقضاء فی افساد عمرة  
والہدی ای یجب علیہ مع القضاء والہدی ایضا وقدوم الاختلاف فی الہدی الواجب فی افساد عمرة فی محل ما ہدی الحج ہی بدتہ  
عند الشافعی واما عند القاضی عند الحنفیۃ قبل الوقت شاة وبعده بدتہ کما تقدم تفصیل ذلک کما تقریبا من المغنی وغیرہ من فروع المالک  
ما خلا المالکیۃ فی الہدیۃ فسادا الحج یصلح بہ احکام منہا وجوب شاة عندنا وقال الشافعی وجوب بدتہ وانا ما روی عن ابن عباس ۱۴۳  
قال البدتہ فی الحج فی موضعین احدهما اذا ضاقت الزمان فیتأخر رجوع الی بلدہ ولم یجد والفقہاء اذا جامعوا لعمرة ووفی من جماعۃ من  
الصحابۃ اجماعا قالوا علیہا ہدی واما البدی وان کان یقع علی الغنہ والبقر والابل کس الشاة ادنی ولا وادی متیقن فحلیہ علی الغنہ ادنی علی  
الاربعین عن رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم اسئل من الہدی فقال اذا ہ شاة ۱۴۴ ما ضاقت فقلۃ الذبہ فی بیان مسک الکلام  
مالک واما تم حکوا عنہ وجوب البدتہ لکن قال ابن رشد المالکی فی الہدیۃ اختلاف فی الہدی الواجب فی الجمیع ہو فقال مالک والیوسفینہ  
ہو شاة وقال الشافعی لا یجوز الا بدتہ ۱۴۵ وقال الیابی تحت اثر الباب قولہ الہدی یحتاج الی عفتہ قال مالک ہو بدتہ وہ قال الشافعی  
د قال الیوسفینہ فخر شاة والدریل علی صحیح ما یزید الیہ مالک قال القاضی ابوالحسن ہو قولہ عمر وعلی وابن عباس قال القاضی ابوالحسن  
ہذا عندی یجب مع القدرة علی البدتہ فان لم یجد فبقرة فان لم یجد فشاۃ لانه لا یجوز ہذا عن اصلہ قال ابو النضر عن علیہ علیہ انہ  
اخرج شاة مع القدرة علی البدتہ اجزاء علی منکرہ منہ فہذا من قول ابی الحسن یدل علی ان الکلام فی الاستحباب ۱۴۶ قال مالک  
وقال علی بن ابی طالب یعنی وقع فی اثرہ بدتہ زیادۃ وہی انما اذا اظاہا ای امرأۃ بالحج للقضاء من عام قابل ای لیسۃ الایۃ نقرا  
وجوبہا استحبنا ان قولنا للعلماء کمسا فی عتے یقضیا جہما ای تمامہ ثلاثہ الکراماتہم جماعہ اولاد الشہوة قد جہج بائناک ولسلۃ غلاضیۃ  
بین العلماء وقدوم شعی منہا فی کلام صاحب البدایۃ وقال الموفق فاذا قضیا لقرا من موضع الجماع عتے یقضیا جہما ہدی ہذا من عمرہ  
وابن عباس وروی سعید بن افراسیاب عنہما عن عمرہ ورسول من رجل وقع بمرأۃ ویتامیہا من فطرہ قال لاما تجلجتم فاذا ذکر من عام قابل الحج  
واہد یا عتے اذا التفتا بالمكان الذی اصبت فیه ما یصلح فطرہ قال یزید بن عبد منکر صاحبہ الخیر لا یزید بن نعیم ابن رجاء من جدام جامع امرأۃ  
عطاء والغنی والثوری والشافعی واما صاحب البرہان وروی عن احمد انما یفتر فان من حیث یجرمان عتے یکلا رواہ مالک فی الموطا من  
علی وروی عن ابن عباس ہو قول مالک لان التفرق یجوز بینہما فاما من مودۃ المختلوع ہو یو جہ فی جمیع امرأۃ ویتامیہا ویتامیہا



نقال سعيد لينفذ ابوجهما فليتماجمهما الذي اسندا فاذا فرغاسرجا فان ادر كهما حج قابل  
فصليهما الحج را هدى ويحلا من حيث اهل لا يحجمهما الذي اسندا وينقر فان حتى يقضيا جهمما

## قال مالك ويحديان جميعا بدنة بدنة

في تفصيل - قال الموفق ويحجب البسر والكل ما يحجب قبل من الولى ثانيا وقبل العيد والطيب واللباس ونحوه وعليه القدرة في التحريم على الولى  
الفا سلك القدرة في التحريم على الاحرام الصحيح او قال ايضا ذكر التحريم فان كفر من الاول فعليه النكاح في كفارة ثانية كالاول وان كفر من  
كفر من الاول فكفارة واحدة وعقدان لكل ولى كفارة لادسب النكاح فاوجبها كالاول وللزبيب الاول او قال المجزى واذا كفر  
المجزى وجب عليه الاول في كل جماع شاة او وكذا في طاهر مخرج الشاة فحقة وفي مخرج القهاب فيفضل جميع ما يملكه في الحج الصحيح ويحجب  
ما يحجب فيه من المحظورات جميعا وان ارتكب محظورا كالمجزى ثانيا او سائر الزنايات فعليه ما على الصحيح او وفي الجموع قول المجزى وله الوقت  
بدنة الطلقة فمثل ما اذا سحره او ازاله ان التحريم ليس له الا ما اذا خلت فيه بدنة الاول وشاة النكاح في قولها وقال محمد ان ذبح الاول مطلقا  
شاة والا لا لا وسما في البسط في آخر القباب فقال سعيد بن المسيب ندأ على ما على من بعض الناس ليسندنا نعم القادى ليعضيا لوجهها  
بالام في اوله في النسخ للمصرية وبالمرودة في البندية اى لقدسيتها فليتماجمها الذي اسنداه لوجوب طاهر فاذا فرغ من الاحرام جميعا  
قال الباقى يمكن ان ير بدنة لك الابطاح ومعنى ذلك ان المجزى لما ان ير جمعا الى منازيلها ويحتمل ان ير بدنة بذلك الوجوب ويحتمل ذلك  
ان ير جمعا الى موضع يجب عليه فيه الاحرام او قلت وهذا مبني على حيزين موضع الاحرام في القضاء ومن قال بيمين الاحرام من موضع احرام  
الاداء لا بد ان محل المروج على الوجوب ليجوز الاحرام من ذلك الموضع وتقدم لهذا سبب في ذلك في باب طهارة فان ادر الحج قابل  
اى عاش الى زمان الحج من السنة الثانية فعليه الحج قال الباقى ير بدنة والظاهر ان احرامها لوجوبها لعل الاحرام ولا يجوز لهما طهارة الاحرام الاول محظور  
من فاته الحج فان لم ينزله على احرامه الاول وتيمم عليه لانه احرام صحيح طاهر لا يرد عليه لانه احرام صحيح طاهر لا يرد عليه لانه احرام صحيح طاهر لا يرد عليه  
قال الموفق ان اخار من فاته الحج البقاء على احرامه صحيح من قابل فلم ذلك ودى ذلك من ذلك ويحتمل لانه ليس له ذلك وهو قول الشافعى  
وهو الرأى وبنى المنظر فاته من مالك وقول الصمادية او باني الفوات واما في الفوات فقد روي عن الموفق انه يفسد الاحرام بالولى ويجب عليه  
ان يحرم من كل لان الاحرام يثبت ان الحج فيه من قبل واوله او واهدى قال الباقى يقتضى بان الهوى لا يكون الا في العام المقبل وكذلك  
في العتية وله اربعة من مالك من اربعة اشبه فان محرم قبل القضاء فقد قال عبد الملك بن عبد الجشون انه يكره ان كان احراما كان احراما لانه يكره  
مع حرمه القضاء ويحتمل قول المصنف في هدى الفوات ان لا يكره او وقال الدررير وجب كره هدى في زمن القضاء ولا يلزم من زمن القضاء و  
ان كان حرمه القضاء واجر هدى القضاء وان عمل في زمن القضاء قيل قضاء او وقال الموفق في مناسك ما يجب لارحباب محظور اذكر  
ما مود لا يخص بزمان بل يجوز في يوم اخر وغيبه ثم ما سوسه دم الفوات مما في الشك الذي هو  
فيه واما دم الفوات يجب تأخيرها الى السنة القضاة او في فروع الحنفية ان قالوا الجنائيات لا تخص بزمان لانها لا يجب لغير النقصان كان  
التجمل بها بالولى لارتفاع النقصان به من غير تأخير كذا في الفوات وفي ما وجهه ان يكره ان في القضاء من حيث ان اى من الموضع الذي اى  
اولا في الاداء جميعا الذي اسنداه والسنة خلافة تقدمت في ما من العتية ولا ينزله الى شعبة من عطائه من ابن عباس كجرمان من النكاح الذي احدثا  
فيه كذا في المحل وتبين ان في القضاء على نفسها اى يتأجها كما تقدم قريبا بسوطا قال مالك ويحديان اى الرجل والمرأة جميعا اى لا يملكها  
بدنة بدنة با فكلما لا فادة ان على كل واحد منهما بدنة طهارة وبذا عتد الامام مالك وم اذا طاعتها فحق الموتة ان احصا النساء مرة لعمرة اذكرة  
واحدة كانت او عددا من النساء فليس عليه في طاهر ايا من الكفارة واحدة دم واحد وان يكره من طهارة فليس عليه من كل واحدة كفارة واحدة  
كفارة واحدة كفارة واحدة وان كان لم يكره من طهارة فليس عليه من كل واحدة كفارة واحدة كفارة واحدة كفارة واحدة كفارة واحدة  
في طهر طاهر ايا من ان يكون من زوجته واحدة فان كانت زوجة فليس عليه من طهارة واحدة او اكرهها فان طاعتها فليس عليه من طهارة واحدة  
مهما ان يقضى الحج هدى لان حالها في ذلك كماله وان اكرهها فعليه ان يحرمها من طهارة واحدة او اكرهها فان طاعتها فليس عليه من طهارة واحدة  
مما اقلع عليها فوجب عليه طهرها واما ما شره ذلك نفسها فانها من الحرام فلا بد ان اى تقصر بها وتكرهها فلا يحرمها وان كانت بدنة  
له فعليه ان يحرمها ويهدى عنها سواء اكرهها ام لا لا بد مالك لهما فليس عليه الاستمتاع منه وهو ملك تقصر فيها بخلاف الزوجية فانه لا يملك  
تصرفا فيها وانما كانت خلافة قال المصنف ان ولى المحرم في المخرج فانزل لوم ينزل فقد فسدها وعليه بدنة ان كان استكرهها  
وان كانت طاعتها فليس عليه واحد منها بدنة قال الموفق اذا كانت المرأة مكرهة على الجماع فلا يهدى عليها ولا على الرجل ان يهدى  
عنها نص عليه احر لان جماعه يجب الكفارة فكم يجب به حال الاكره اكثر من كفارة واحدة كذا في الصيام وتذا قول اصح ولى نذر









# هدى من فاته الحج

من الاول فعليه للثاني كفارة ثانية كالاول وان لم يكن كفر من الاول فكفارة واحدة وعنه (اي من الامام احمد رواية اخرى) ان كل وحي كفارة لا بد سبب للكفارة فاجبها كالاول فانه يذهب الاول لانه جمار موجب للكفارة فاذا كفر قبل التكفير عن الاول لم يوجب كفارة ثانية كما في الصيام وقيل الوضوء للوحي الثاني في شاة سبب كفر عن الاول ولم يكفر الا ان يكفر الوحي في مجلس واحد على وجه الرض وقال مالك لا يجب الثاني في شيء وروي ذلك من عطاء لانه لا يفسد الحج فلا يجب به شيء وان على وجوب البينة اذا كفر او وحي في جوارح لم يخل منه ولا نحن تراخل كفارته في غيره فاشبهه الوحي الاول ولان الاحرام القاسم كالصحيح في مسائر الكفارات فكذلك في الوحي اوه وصرح في جميع فروع الشافعية ان في الحج الاول بدنة وفي كل جمار بعده شاة ولوسط في ذلك ابن حجر وجعله مستثنى من عموم ما عديم في تراخل الكفارات وعلى من السراج الملقني في فتاواه نقلا عن ابى حنيفة جمارا لم يبدل اخل في جوارح وجوب اللعل بدنة وكل جمار بعده شاة فان اتم الزمان والمكان اوه واما عن الكفارة فلو جازع مرارا قبل الوقتين لم يبدل اخل في جوارح وجوب امرأة واحدة او نسوة فعليه دم واحد وان اختلف المجلس مع واحدة او نسوة يلزمه كل مجلس دم فعليه عند من يفتي به وقال محمد بن علي بن دم واحد في الجلس ايضا ما لم يكفر من الاول ولو جامع في مجلس آخر فوحي به رضى القاسم فعليه دم واحد في قولهم يجب ما عتق الثانية الرضى باطلا للبركة منه الا الاحمال ولا جامع لغير الوقتين بدنة عليه دم واحد في كل مرة اجزاء ان اتم المجلس وان اختلف ولم يقصد بالثاني في رضى الاحرام فبدنة الاول وشاة الثاني في قولهما وقال محمد بن ذك اللعل بدنة ويجب الثاني في مرة والا فلا في الثانية وشرح الشافعية بما هدى من فاته الحج - قال ابن رشد ان القاسم لغير الوقتين فاعطوا اجماعا على انه لا يخرج من اجزاء الا باطلات بالبيت ونسوة بين الصفا والمروة اتمى ان كل رجل ولا بدنة ولا عليه حج كامل واختلفوا في عليه بدنة في كل مرة لا فقال مالك والشافعي واحد والنوري والوثير طي البرية وقال ابو حنيفة لا بد عليه اوه وقال كوفي من لم يقف بغيره في طلع الجوارح لم يخل بغيره في ذلك ان كان معه بدنة ورجع من قابل وادى بدنة قال ابن كوفي الكلام في بدنة المستل في اربعة فصول الاول ان آخر وقت الوقت آخر ليلة الاخر من لم يملك الوقت في طلع الجوارح لم يبدنه فاته الحج لانهم فيه خلافا قال جابر لا يفتي الحج في طلع الفجر من ليلة فتح قال ابو البركات في رقت له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك قال نعم رواه الاثرم باسناده وقول النبي صلى الله عليه وسلم الحج عرفه من جابل صولة الفجر ليلة فتح فقدم يبدل في غداة فجره ليلة فتح هوى ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وقف بركنات طيل فذا احك الحج ومن فاته ركعات طيل فليل بغيره فعليه الحج من قابل رواه الطحاوي ومعه - الفصل الثاني من من فاته الحج في كل ليلا وسى وعلاق به الصحيح من المذهب هوى ذلك من غير ان الخطاب فانه بدنة بدنة من ثابت و ابن عباس وابن الزبير وبقول مالك والنوري والشافعي والصحابة الراى بوقل ابن ابى موسى في المستند رواية ان احدهما ذكرنا والثانية يعني في الحج فاسد وهو قول الزبير قال يبدنه جميع فقال الحج لان سقوطا فقلت وقد لا يمتنع لم يفت قال ابن كوفي من سبب من سبب بدنة ولم يركب بمكانه كان اجماعا وهوى الشافعي في مسنده ان عمره قال لا يوجب من فاته الحج اصنع ما يصنع لم يمتنع ثم طرقت فان اردت ان الحج فاطا حج وادى استيسر من الهدى وروى ايضا من ابن عمر هوى الاثرم باسناده من سليمان بن يسار ان ابن عمر سبب من الشام فقدم يوم الفجر فقل عمره ما يصح قال حسبت ان ابن عمر من قال فالطريق الى البيت فخطف به شيئا وان كان معك بدنة فافتر بالحج اذا كان مع قابل فالحج فان وجدت مسحة فاهر فان لم تجد فممن تلتزم ايام في الحج وسبب انما وجدت انشاء الله وروى النجاشي باسناده من عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من فاته الحج فعليه دم ومعه بغيره وكفى من قابل طارده كجوز مسخ الحج الى العمرة من غير فوات فمعه فقلت والى فاذنبت هذا فاحمل طارده بغيره هذا ظاهر كلام البخاري وروى عليه احمد واخاره ابو بكر وهو قول ابن عباس وابن الزبير وعطاء وقال ابن حاتم لا يصير احدا بغيره بان يخلط بغيره وحقن وهو مذموب مالك والشافعي لان اجزاء القدر باحد السنين فمعه فقلت الى الاخر وكفى من من قال بجملة اجزاء بدنة لغيره فليل الفصل الخمس وروى الطوائف والسوى ولا يكون بين القولين اختلاف وكفى من يصير اجزاء الحج اجزاء بجملة بغيره من مرة الاسلام ان لم يكن اجزاء الفصل السادس ان يبدنه القضا من قابل سواء كان الفاتت واجبا او قطعا فادى ذلك من عمره وادنه وروى ابن عباس وابن الزبير وهو قول مالك والشافعي والصحابة الراى ومن احمد لا قضاء عليه ان كان كانت فضا فعلمها بالوجوب لها ان كان كانت فضا سقطت هوى جابر عطاء وهو يرضى بالمراتبين من مالك لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسل من الحج اكثر من مرة قال ابن عمر ولا يجزى القضاء اكثر من مرة وروى الراى الا لا ما ذكرنا من ان يخلط وجميع الصحابة وروى الدارقطني باسناده من ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاته ركعات فاته فاته الحج فليل بغيره فعليه الحج من قابل واما الحديث فلو ان الواجب باصل شرع بجملة واحدة وبه انما يجب ما يجب له انما بالشرع فيما كان له من القضا وادى اجزاء القضاء من الجوارح لا يلزم في بدنة فاته فاته الحج المتقدمة لوليت لا بد من من الواجبة عليه فكذلك فضا بها لان القضاء او لم يتم مقام الا وادى الفصل السابع ان الهدى يلزم من فاته الحج في اصح الراى من يقول من سبب من اصحابه والفقهاء والاصحاب الراى في فاته كمالا وهدى



















مالك عن عبد الله بن الحسين بن مولاة لعمرك بنت عبد الرحمن يقال لها رقية اخبرت  
انها خرجت مع عمرة بنت عبد الرحمن المكية قالت قد خلت عمرة ملكة ليوم الترويض وانا  
معها فطافت بالبيت وبين الصفا والمروة ثم دخلت صفة المسجد فقالت امك مقصدا  
فلت لا فقلت فالتمسيت على فالتمسته حتى جئت به فاخذت من قرون راسها فلما كان يوم  
النحر ذبحت شاة **جامع اهدى** - مالك عن صدقة بن يسار الكوفي ان رجلا  
من اهل اليمن جاء المريد الله بن عمر وقد ضفر راسه فقال يا عبد الرحمن اني قد مت ليلة مفرقة  
فقال له عبد الله بن عمر

وقال الحافظ بعد ذلك عن الجمهور ان الهدي شاة الضياع والاعطى وابن ابي حاتم باسانيد صحيح من عرويه باسانيد قوي عن القاسم بن  
عمر عن عائشة وابن عمر انهما كانا يسيران باستيسير من الهدي الا ان الابل والبقر واغني القاسم وطاعة الله وقال السيوطي في الدر المنثور  
وكيع وسفيان بن عيينة وسعيد بن منصور وابن ابي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم من  
طريق عن ابن عمر انهما كانا يسيران في الهدي قال لقمة او جوز وقيل ادا بكيفية شاة قال المصنف في كل موضع على ما في الباب الا ان لم اجد  
لان اذن شاة احب الي من ان اصوم وسيا في الحج فيها مالك من عبيد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن الهادي ان مولاه  
لقمة بنت عبد الرحمن الهضارية يقال لها رقية اى كان اسم المولا رقية فلم اجد رقتها فيها عزي من الكتب فلم يذكر بالرزقاني و  
اصحابه الطلق ابي آخرته اى عبد الله بنما خرجت مع مولا جارة بنت عبد الرحمن وكانت في حجر عائشة ثم وكافته ابن ابي حاتم  
يحدثها وكانوا يسمون منها بجدتها وكتب عزي عبد الرحمن بن ابي حاتم ان يكتب له ادا حديث مرة الى مكة فقلت رقية دخلت  
مرة كنه يوم التروية اى ثامن ذي الحجة وانا معها في هذا السفر وظاهر السيات انها كانت متعفة فطافت بالبيت وسعت بين الصفا  
والمروة ثم رجعت فقلت صفة المسجد قال الرزقاني نعم صفا مفردة صفت كوفه ووف قال ابن حبيب بنوف المسجد وقيل  
سقايف المسجد فقلت مرة انك مصعبان بكسر الميم وفتح الصاد والصاد المشددة قال الجمهورى القصص المعروف بمصعبان  
فقلت لانك قال فالتسبي اى اطلبى في التسبيحة فقلت بى لها فاخذت بى مرة فقلت بى ايسوس صفة القالب ووسطه  
صاحب الحلى بصيغة المتكلم من قول اى صفا نزل رسما في صفة المسجد اذادة للستر والمطالبة بالتقدير والاحرام من التسيير  
الحج قاله الرزقاني وقال صاحب الحلى عليها كانت لها عذري ذلك من وقوع القبل اذخره او على انجي كانت حاضرة واخذت  
من شعرها قبل لعانة ولادج الاول فان عات من عمل الاثر لاسباب الامان مالك ومحمد كاسيا من كلابها ملو على العرة -  
فلما كان يوم التروية تحت شاة زادني رواية ابن القاسم الموطا قال مالك ادا ما كانت حاضرة ولولا ذلك لم تاخذ من شعرها  
بلكة ابل لم تاخذ بمخى ويحك ان الامام الحجازي اذ ابد لك العرة المفردة او عرة التمتع وهو القابرو على ان يكون المعنى انما  
دخلت مكة بعرة وعلت منها في شهر الحج ووجه شعر العرة والهدي التمتع وذكر محمد بن الاثر في موطاه في باب الشعر والعرة في حديثه  
عن التقدير والهدي ثم قال بعد الاثر المذكور قال محمد بن الاثر في موطاه في باب الشعر والعرة في حديثه  
استيسير من الهدي وهو قول في حديثه والامة من فقها ناسا وهذا ايضا يدل على انها كانت متعفة لان العرة المفردة لا توضع فيها قال  
قال الباجي اذ قال مالك بذا يهنا شاة اى ان استيسير من الهدي شاة لان مرة كانت متعفة والتعفة لا تغير الذبح الى يوم النحر  
لان الشاة مفردة لا يجوز لتليها استيسير او حاش الله الهدي اى الروايات المتفق في الهدي مالك فمن صدق من يسيار  
بالحسين فليكن الجمهور ان رجلا من اهل اليمن ايسم جاء الى عبد الله بن عمر بكة وقد فرس له لفتح الصفا والحجوة والقد الحقيقه لنا  
بسط الرزقاني وفي التحقيق الجمهورى بالثبوت والتحقيق اى جعل صفا كل صغيرة عليه او وقال الباجي قد فرس له وبمنوع من  
تقديمه قلت في كل من السبيد فظي تارة الراس فقال يا ابا عبد الرحمن كنية ابن عمر وفي النسخ البائدة بيننا فاني قد بدلت الالف الى ابا  
الحسين اى قدمت بكة عرا جارة مفردة ولفظ محمد بن موطاه عن صدق بن يسار قال سمعت عبد الله بن عمر قد قلنا عليه في يوم التروية يومين  
ركنته ودخل على الناس ليسا انه قد قل عليه رجل من اهل اليمن تارة الراس فقال يا ابا عبد الرحمن اى حضرت راي واودت بكة فاذننى فقال له في مكة



**مالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول المرأة المحرمة اذا حلت لم تمتشط حتى تأخذ من قرون راسها وان كان لها هدي لم تأخذ من شعرها شيئا حتى تغريها مالك انه سمع بعض اهل العلم يقول لا يشترك الرجل وامرأته في دنة واحدة ليهما كل واحد منهما دنة

**مالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول المرأة المحرمة نكح او طهر اذا حلت من امرها لم تمتشط اي لم تسرح شعرها حتى تأخذ من قرون راسها للتحلل بذلك قال الباقي يقتضي استحباب ذلك بالتقصير دون الاقتصار على التقصير من بعض دون بعض وهو الواجب عند مالك اي الاستحباب بالتقصير وجوب عند العالم ملك لكن ظاهره من يقتضي الاقتصار على البعض قال الباقي وامنها من الامتناع قبل ان تقصر فلا يتحلون تكون محترمة واجابة عن كانت محترمة فقد قال ابن القاسم في الموطأ ليس لهم المحرم ان يمشي لمسك قبل ان يحلقه او يلقن شيئا من اللودب واما في الحج فان ذلك مشروع قال مالك في الموطأ ومن الشان ان يحلق لمسك بالفسول والحظي حين يريد ان يحلقه فلا بأس ان يشترط يقص انفاده وما خذ من شاديه وحيته قبل ان يحلق ما وما خذ من الصنفية ليعرض شاربه اوليته او قبل لمسك بالخطي قبل الحلق لزم موجب الجناح عند الامام خلا قال صاحب المربع الاول كما في شرح اللباب وفيه ايضا ان هذا الاختلاف في الحلق طاهر لا يحل له قبل الحلق مثنى عمره انما قاله وان كان لم يهرى لم يمتشط من شعره اي من شعر راسها شيئا حتى يخرجهما يقول عمر سموا لا تحتوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي حمله وبنا محمد بن قال ان ساق الهدي لا يحل له يخرجه به وبنا محمد بن قال نعمت في افراد الحج والقرا ن مالك انه سمع بعض اهل العلم يقول لا يشترك الرجل وامرأته في بدنة واحدة قال الباقي الاخص الرجل طهراته بالغ من ذلك لان الرجل يجوز له ان يشترك امرأته في الاضحية وان لم يجز له ان يشترك اجنته فافض على انه لا يشترك امرأته في الهدي كان فيه تنبيه على ان امتناع ذلك في الاجنبية اولى بهدك واحدة منها بدنة بدنة بالظهور في النسخ المصنف و بدنها في البدنة هاذي المحرم الاشتراك في البدنة وهي اكبر ما يكون من الهدي ففي غير الاولى بالمتن قال الحرثاني رحمه قال مالك ما حاز الاكثر الاشتراك في الهدي ام قال المصنف لا يصح الاشتراك في هدي واحد او لوطا في الزناات ولا في الاجرة والا قارب والا بعد ذلك سواء كان اشتركت لم يجز من واحد منها قال المصنف في قوله لا في الزناات بان يحصل الاشتراك في اثنين فاهديهما لعل الاضحية في الحيز الاشتراك فيها في الاجرة والشروط الثلثة فاقية في بابها وبسط الكلام على ذلك في كنفه في البداية وحمل هذا رواية ابن القاسم على من ملك الضيق يجوز الاشتراك في هدي التقصير دون الواجب ما خرج البخاري في صحيحه عن ابى جرة قال سالت ابن عباس عن المتعة فامرني بما سالت عن الهدي فقال فيها جزاء او بقرعة او شريك في دم قال لما ظن انه شريك بجسر الشين المجرة وسكون المراد اي مشاركة في دم حيث يجوز على الشئ الواحد من جراته وهذا موافق لما رواه مسلم عن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يمين بالبحر فاعادنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تقتلوا في الليل والبقير سبعة منافي في بدنه وهذا قال الشافعي والجمهور سواء كان الهدي تقريبا او داهيا وسواء كانوا كلهم متقربين بذلك او كان بعضهم يريه التقرب وبعضهم يريه الحزم ومن ابي حنيفة يشترط في الاشتراك ان يكونوا كلهم متقربين بالهدي ومن زعمه بانه يادة ان تكون اسبابهم واحدة ومن داود وبعض المالكية يجوز في هدي التقصير دون الواجب ومن مالك لا يجوز مطلقا وقد روي عن ابن عمر انه كان لا يرى التشريك ثم رجع عن ذلك لما حدثنا عبد الوهاب ثنا جابر عن الشعبي سالت ابن عمر قلت انك جاور وبقية تجزي من سبعة كل يا شامي ولها سبعة النفس قال قلت فان اصحاب محمد يزعمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجز من سبعة وسبعة وسبعة وسبعة قال فقال ابن عمر لم يكن كذلك يا فلان قال قلت لما شئتم بهذا والفق من قال بالاشتراك على انه لا يكون في اكثر من سبعة الا احدى الروايتين عن سعيد بن المسيب فقال يجوز عن عشرة دية قال الحسن بن محبوب و ابن خزيمة من الشافعية واضح لذلك في صحيحه وقواه واجموا على ان الشاة لا يصح الاشتراك فيها او قلت وبالحق قال ابن عمر في الحل وبسط في الزناات وبسط ايضا انار الصاحبة من قالوا بالسبعة قال الموفى يجوز ان يشترك السبعة في البدنة وسواء كان سواء كان واجبا لا لوطا وسواء ايراد جميع القرية لا بعضهم وارادوا بالاقوال الموقوفة قال مالك لا يجوز الاشتراك في الهدي وقال ابو حنيفة يجوز ذلك الا ان تتوفر بين كل واحد من ذلك حديث جابر بن عبد الله قال مالك ولما سألني في جنيفة عن الجوز المجرى لا ينقص بارادة لشريك غير القرية ام وفي شرح اللباب وكل واحد من الابل والبقير يجوز من سبعة وما فلو شاك فيه سبعة تغفره وجب الدماء عليهم جاز سواء اخرجوا من الجوز اي من واجب دم منته واحصار وحرمانه وحجز ذلك او لا الا انه ان اخرج الجوز كان احب احو وفي البرهان لما رواه الشافعي



















مالك عن هشام بن عروة عن عبد الله بن الزبير أنه كان يقول اعلمو ان عرفة كلها

موقف الابلن عرفتة وان المزدلفة كلها موقف الابلن مصر قال مالك قال الله تبارك وتعالى  
ولم يأت في الفرائض ولا في الفسوق ولا في الجح

[illegible]











ملك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال من ادركه الفجر من ليلة المزدلفة ولم يقف بعرفة  
فقد فاتته الحج ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد ادرك الحج قال ملك  
والعبد يعتق في الموقف بعرفة فإن ذلك كما يخرج عنه من حجة الاسلام إلا أن يكون له عمر فخير من بعد  
أن يعتق بشرق بعرفة من تلك الليلة قبل أن يطلع الفجر فإن فعل ذلك أجزأ عنه وإن لم يحرم حتى  
طلع الفجر كان بمنزلة من فاتته الحج إذا لم يدرك الوقوف بعرفة قبل طلوع الفجر من ليلة  
المزدلفة ويكون على العبد حجة الاسلام يقضيها

[illegible]

# تقديم النساء والصبيان - مالك عن نافع عن سائر وعبد الله

جاء في الحديث ان ابن ابي اسحق طهارة الحج رواه سعيد في مسنده والشافعي في مسنده من ابن عباس عن قول نافع بن العيص اوصى العبد  
 لربوه اذا قبلها فخرج من فحارها ووقتها لغيره وانما التمسك ابدا بها من حجر الاسلام فاحتمل فخر خلافا لانه لم يقترن شي من اركان الحج من كان  
 البلوغ اذا اتمعت وبها حرمان ابدا بها ايضا عن حجر الاسلام كذلك قال ابن عباس وسيدنا علي بن ابي طالب وقال الحسن في العبد وقال مالك بن نجاشي  
 وهو اختار ابن المنذر وقال صاحب الراي لا يكره في العبد فاما العيصي فان جهدا واولادها وانما الحكم قبل الوقوف ابدا والالا لان احوالهم لم يتغير  
 ووجبا فلا يخرج من الواجب كما انما يقع على حالها ولان ذلك الوقت حرا بالغا فانما هو كما لو اطرمت تلك الساعة قال احمد قال طائفة من اهل  
 اذا اتمعت العبد لربوه ابدا عن حجة فان اتمعت بحج من غير حجة من غيره ولا يقبلون الا حجة في ذلك لغيره ايضا وانما اذا اتمعت العبد وطبق العيصي  
 لربوه وبها من عرفه فقال الرب قبل البلوغ لغيره لانه كما حكم فيلزم ان كان ذلك فيها لا تجد احوالها من الوقت ما يجوز في ذلك ولا كان  
 ذلك بعد طهر من غير من اتمعت لربوه من حجر الاسلام وتمامها انظر في الوقوف المفروض واولادها عليها لانها حرة فاما احرامهم -  
 واذا بلغ العيصي او اتمعت العبد قبل الوقوف او في وقتها الا ان كان الحج لربها ذلك لان الحج واجب على العبد فلا يجوز تأخيرها مع استحبابه وان  
 قاتها لم يخرج منها العدة لانها وجبة انك عليها فاشبهت الحج ومتى اكتمها ذلك فلم يفسد ما استقر فوجب عليها سواء كان موسرا او مفسرا لان ذلك  
 وجب عليها بان كانت في مرضه فلم يسقط بغيرها العدة بعد ذلك في الكافر يسلم ولا يجوز في حق العيصي ما حجج ما فصلناه الا ان ذلك لم يفسد احرامها  
 ولو احرمتها لم يفسد احرامها من غير انما العبد احراما من حجر الاسلام وكذلك العبد اذا اتمعت قبل الوقوف فوجب بها حرمانها من حجر الاسلام ولم يفسد احرامها  
 يخرجها بان الحج لم يفسد بها ولا يفتقر الى الوقوف لربوه فالحال ملك وصاحبها لا يسبيل الى فسخ احرامها من حجر الاسلام ولا احرامه وتمامه بان  
 على احوالها ولا يكره بانما ذلك من حجر الاسلام وقال ابو حنيفة من جهدا واولادها العيصي احراما بالغا ابدا وتمامه وقال الشافعي ان احرام العيصي على مثل الوقوف  
 لربوه وقتها بانما ابدا عن حجر الاسلام وكذلك العبد اذا اتمعت قبل الوقوف فوجب بها حرمانها من حجر الاسلام ولم يفسد احرامها  
 واهتمامها اذا وقال النودي في مناسكه اذ بلغ العيصي بعد خروج وقت الوقوف اجل فوجبه وولد فماتت فماتت لغيره لربها العبد والبلوغ لا يجوز من حجر الاسلام  
 وان بلغ في حال الوقوف ابدا عن حجة ووقفت في الوقت ابدا عن حجر الاسلام او في البادية اذ بلغ العيصي بعد احرامه اذا اتمعت العبد فوجب بها حرمانها من حجر الاسلام  
 حجة الاسلام فان احرمتها لم يفسد احرامها ولا يفتقر الى الوقوف لربوه فالحال ملك وصاحبها لا يسبيل الى فسخ احرامها من حجر الاسلام ولا احرامه وتمامه بان  
 من احرامها العيصي فوجبه لعدم الاية ولا احرام العبد لانه لم يفسد احرامه منه بغير خروج منه فالحال ملك وصاحبها لا يسبيل الى فسخ احرامها من حجر الاسلام ولا احرامه وتمامه بان  
 اذ يكتفي بتجديده الاول او لم يفسد احرامه دون الثاني وفيه ما حكاه القاضي اذ قال لا يجب من العيصي خروج من قبل الوقوف فوجب بها حرمانها من حجر الاسلام ولم يفسد احرامها  
 بل من فرضه ولا خلاف انما جاز له التجديده لكونه قد خرج من احرامه لانه لم يفسد احرامه من حجر الاسلام ولا يفتقر الى الوقوف لربوه فالحال ملك وصاحبها لا يسبيل الى فسخ احرامها من حجر الاسلام ولا احرامه وتمامه بان  
 بشره وليس لان يخرج منه الا بانه اذا لم يفسد احرامه من حجر الاسلام ولا يفتقر الى الوقوف فوجب بها حرمانها من حجر الاسلام ولم يفسد احرامها  
 لا يفتقر لان بالوقوف ولا يفتقر الى الوقوف لربوه فالحال ملك وصاحبها لا يسبيل الى فسخ احرامها من حجر الاسلام ولا احرامه وتمامه بان  
 العيصي ان من المزدلفة الى منى قال الوقوف لا يفسد احرامه من حجر الاسلام ولا يفتقر الى الوقوف فوجب بها حرمانها من حجر الاسلام ولم يفسد احرامها  
 وهو يرى والشافعي وصاحب الراي ولا خلاف فيه فالحال ملك وصاحبها لا يسبيل الى فسخ احرامها من حجر الاسلام ولا احرامه وتمامه بان  
 من ابن عباس قال كنت فبين قدم النبي صلى الله عليه وسلم في ضفة الجبل من مزدلفة الى منى ورسلا اسلاما قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان القوم يفتقون عليها وترجم اجماعا في صحبه ياب من قدم ضفة الجبل فيفتقون بالمزدلفة ويرون ويقوم اذا غاب القمر قال النودي في ذلك  
 ان ركعتي ليلة المزدلفة جبر ابد من ترك ركعتي فخره على ضفة الجبل فيفتقون بالمزدلفة ويرون ويقوم اذا غاب القمر قال النودي في ذلك  
 ان تركه لم يال فحاشا فيها ولو اختلفت بالبيت او كانت على نفسه او مال من الرعي لواجب ليلة العبد الى رعاها فماتت فماتت من لغيره  
 قال ابن جري في شرحه قوله رخص بيني على وجوبه ولا يفسد احرامه من حجر الاسلام ولا يفتقر الى الوقوف فوجب بها حرمانها من حجر الاسلام ولم يفسد احرامها  
 وغيره في ترك الجماعة على ما احبته اكثر من ومارع السنة تشدد لم يصل ذلك ايضا او قال الددري رخص في تقديم الضعيف من النساء  
 والصبيان والمرضى وتخيرهم في الراد الى منى من المزدلفة فبين ركعتي ليلة البياض بينه وبين ركعتي ليلة النحر في عدم النزول في مزدلفة بالكلية لما  
 تقدم من قوله وان لم ينزل قاله قال لرسول منى فترخص بهم في عدم البياض بالمزدلفة لا يصلح لهم في البياض بها فلا يترخص بان البياض بها  
 ليس لاداءها حتى يقال انهم لم ينزلوا فبين ركعتي ليلة البياض بينه وبين ركعتي ليلة النحر في عدم النزول في مزدلفة بالكلية لما  
 وقهرهم اجماعا وفي مخرج اللباب البيوتية بها سنة مؤكرة الى العجر وطوقوا بعد الفجر ووجب ترك الوقوف بها بان دخل ليلا فعليه ان لم ترك  
 الواجب اذا كان لعلته اضعف بيته من كبراه وصراد يكون ابرأه فحاشا فحاشا عليه مالك من نافع عن سالم وعبيد الله  
 بعض العيصي مصنف في النسخ البندية في رواية الموطا لعمرو وفي النسخ المصنوعة لفتح الحين كبروا وكذا ما في الكبر والصغر ولان لغير الله

























فذكرت هذه الحديث للششم بن محمد فقال اتك وا لله بالحد يث على وجه مالك عن  
 ناهم عن عبد الله بن عمر عن حفصة أم المؤمنين أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما شأن  
 الناس حلوا ولو تحلل أنت من غيرك فقال لا يريد منكم ما سي وقلت هدي فتواحل حتى انحدر  
 العمل في النحر مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

[illegible]

















قال وربما دخل المسجد فاوتر فيه ولا يقرب البيت قال مالك التفت احلاق الشعر وليس للثياب وما يتبع ذلك وسئل مالك عن رجل شى الحلق في الحج هل له رخصة في ان يحلق بمكة قال خلك واسم الحلق يعني احب الي قال مالك امر الذي لا اختلاف فيه عندنا

او يقصر كالحلق القاسم او في التطيق المحمدي لا يسهل ولا يسهل عندنا وذلك ليعق التوالى بين طواف العمرة والحلق من غير فصل بينهما وان كان ذلك ايضا جائزا او وذكر الشيخ في المسوى بعد ان الباب عليه اهل الحرم ان السنة ذلك ام وترجم في المحلى في صحيحه باب تقرب الكعبة ثم يذهب حتى يخرج من مكة وادور في حداثته من حجاب قال نعم ايجز في شعره عليه وكم كنهه خفاف وسع في تقرب الكعبة يود ان يذبحه رج من عذرة قال لا يحفظ وهو ظاهر فيما ترجم له وبذلك لا يدل على ان الخارج منع من الطلوع قبل الوقوف فلهذا جعلنا عندنا عليه وسلم ترك الطلوع لوقفا في ان يظن امره واجب وكان يجب التقصير على امره وتجوز ذلك بزم السني والقتلا في قال عبد الرحمن ورجا دخل اليه المسجد في آخر الليل فاوتر فيه اى حصة الوتر ولا يقرب البيت لكونه يوم من طوافين قال مالك في تفسيره قوله عز اسمه ثم يقصروا انفسهم التفت احلاق الشعر كسر الحاء مصدر وفي بعض النسخ احلاق وليس للثياب بضم اللام مصدر ايضا وما يبع ذلك من قصر الاقار والافطاس بالتحلى والاشنان وتجوز ذلك في المحلى اختفت اهل اللغة في التفت فقليل بوالسبع وقيل بمراد الله وكلام الامام مالك هذا ليرى ان الشئ في قوله لا يقصرون انفسهم ليعلم منه المعنى الاول قلت هذا في الشعر وفي بعضها بمراد ايضا القاء التفت وقال ملك الحلاء مستل على وجوب الحلق والتقصير ولما قولنا في ثم يقصروا انفسهم وروى من يدين عمره ان التفت احلاق الشعر ليس للثياب وما يبع ذلك وقول اهل التلويل دخل الحرم في قصر الاقار والشباب ولان التفت في اللغة الموضع لرفع لماراة فتحة اذا كانت حبيبة الزخمة وقال ابن العربي في قوله تعالى ثم يقصروا انفسهم اى يقصروا حواشيهم من الحلق ونحوه وقال الزجلى بمراد اخر من الشارب وتقليم الاظفار ونعت الايط والخروج من الاحرام وقيل الرازي في تفسيره قال الزجلى ان اهل اللغة لا يعرفون التفت الاسم التفسير وقال المرحوم التفت في كلام العرب كل فاذرة طعى الانسان فيجب عليه تقصيرها والمراد من تقصير الشارب والاقفار ونعت الايط وعلق العانة والمراد من التقصير ازالة التفت وقال القفال قال لفظه سالت اعرابي فقص ما سمعته قوله ثم يقصروا انفسهم قال ما سألته لقران ولكن انقول للمرجل بالفتة ما اوردتك ثم قال القفال وهذا الذي من قول الزجلى لان القفل قول المثبت لا النافي او وقيل الزجلى اصل التفت وضع الشعر ونحو ذلك مما شئت ان ينزل من العرب انما واخرج السيوطي في الدلائل المختلفة في تفسيره ذلك قال يحيى وسئل عينا للمرجل ملك الامم من علم رجل شى الحلق لم يمس في الشعر الهندي يعني كذا من روى في الحج لم يمسح في ان يحلق بمكة قال مالك ذلك واسع اى جائز والحلق يعني احب الي قال الباقى موضع الحلق في الحج وفي العمرة كنهه فاما يتبعه بزمين المتضمن على ان المشروع على الاستجمام وقد قال مالك في الذي يذكر الحلق في حلق الطواف للاختلاف لا يطوف ولم يمسح اى حتى يحلق ثم يقصير قال فان لم يفعل وحلق بمكة اجزا واحدة وقدمه بين القاسم فيسقط في الحلق ايام من لا يارى عليه شيئا اذا طوى في لباس منى او قال الدرديري ان دخل الحلق قدم كناية الحلق ولا يسهل بلده وكذا تأخيره حتى خرجت ايام الرى وكذا يقضى في قال السيوطي قوله وكذا تأخيره هذا خلافه فافهمه هل يردونه ونفسا الحلق يوم النحر يعني احب الي وافضل وان حلق بمكة ايام التشريق او بعد بالوصل في اهل في ايام من قبله حتى عليه او فعل من انهم اختلفوا في تعقيب الحلق بالزمان والمكان وقال ابو نعيم مجوز تأخير الحلق والتقصير الى آخر ايام النحر فان اخره من ذلك فخير مما يأتى احدثا لادم عليه فنه قال عطاء وابو يوسف ولا يؤد ريشه بذهب انما اضى لانه تعالى بين اول وقت ليقب ولا تقصروا رؤسكم للآية ولم يبين آخره حتى ايقب اجزاه ونسجهم عليه دم بتأخيره وهو مذهبنا بحقيقة لانه تسك اخره عن علم ومن ترك تسكا عليه دم ولا فرق في التأخير بين العليل والكثير والعاد والسامى او في الرضى للمرجل الحلق والتقصير تسك في كراهه ولا يزد من بستانه من ايام منى او وقيل الزوذي في مناسك ان في الحلق والتقصير قولين للتأخير وهو من اعطاه احدنا ان استمره من عظمه والثاني هو الصحيح وتسك وهو ترك الاصرح ايج الملايه ولا يجزى يوم ولا غيره ولا يوقت وقته مادام صالكن افضل او قاته ان يكون عقيب النحر ولا يكتفى بزمان لكن الافضل ان يكون في وقت فلهذا في بلد اخر اى في بلد ما في غيره جاز لكن لا يزال حكم الاحرام جاريا عليه حتى يحلق او في في شرح الباب يخص حلق الحاج بالزمان والمكان عند ابي حنيفة ولا يخص بواحد منهما عند ابو يوسف على ما في البداية كشرح الجامع وغيره اذكر انكرنا في السر ومن اى يوصى ان الحلق يتخير بالزمان ودون المكان وعند محمد من وقت ما لا يكون وعند زفر يحيى بالزمان لا المكان قال الزمان ايام النحر الثلاثة ولما لها والمكان الحرم والتخصيص في التوقيت للتخصيص بالدم والوقت على طه اوقدر في في في وقت بل لزمه الدم ولكن يحصل في التحلل في اى مكان زمان اى في بعد دخول وقت اى اوان تحمله او قال مالك

الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا بالمدينة المنورة



مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن بن جلال بن القسم بن محمد فقال انى اخضت  
واقضت معى اهلى نمر عدلت الى شعب فذهبت لادوة من اهلى فقلت انى اخضرت شعرا  
فاخذت من شعراها باسنانى نمر وقعت بها قال فضحك القسم بن محمد فقال شعراها فلما اخذ  
من شعراها بالجملين قال مالك استحب فى مثل هذا ان يحسرت دما

مالك من ربيعة بن ابى عبد الرحمن فروخ الراى ان رجلا لم يسلم الى القسم بن محمد فبلى بجر الصدق فقال انى اخضت اى طقت  
طوات الاقضية واقضت معى الى بكذا فى جميع الشعر الهندى غير الشعر وهو ظاهر اى طقت معى نودى طوات الاقضية وفى شعره نصفه فقلت  
معى با بلى وبكذا فى اكثر الشعر المصرى وهو ايضا ظاهر الشعرى بالباء وفى بعض الشعر المصرى اخضت معى الى بى بدون الباء وبما لا يصح الا  
على لغة اللوى من الاقضية بحسب الاسئلة ثم عدلت الى صاحب حجر الشين المعجى الطرقي فى الجبل وسئل المدا فى عين ارض اودا الفرج  
بين الجبلين فذهبت لادوة من اهلى اريد ان اجعلها فقالت انى لم اخضرت شعرا بعد فقلت لادى الى ان قال الباهى منعت لادوة  
منها ومنعت الجاهل لما لم تكن قصرت بعد هذا القصر وان من طوات الاقضية ولم يكن فانه لا يجامع ابدا فانه قد خلق عليه شئ من التحلل لان  
الحلل من التحلل فى الحج اجدوه الشكل عليه ان التحلل لا يصح يحصل منه الكنية بحجر والى يوم الفتح ولا يتوقف على الحلق كما تقدم فى حلق  
الحرم لان الجاهل يتوقف على التحلل الاكبر ويحصل منه تمام النسك قال بالرد ويرحل بالذوات الاقضية بالعين من شفاء وعيد طبيب ويح  
التحلل فكبر ان حلق وقصر وان قدسى حلق القدم ولا يكمل الا بغيره ليد الاقضية ومن لم يكن حلق وفى حلق الجاهل ولا فاضته قدم ام - وهو  
كذلك عند لادوة الثالثة الباقية كما تقدم الشرح على قول المرح ومناك شئ وفى التحلل بالذات يحصل بالعدد الثلاثة من الرى والحلق  
والطوات وفى مخرج الباب يحل التحلل فيخرج جميع ما حلق بالارواح الا الجاهل ودواهي فانه يتوقف حلقه على طوات الاقضية ومن وجد الحلق  
بعد الحلق وان طاق التحلل لم يحل النساء اذ اخذت من شعرا باسنانى حرس وبذا جازت عند الحنفية ايضا اذ اخضرت الشعر بالربع الواجب  
قال القدرى لو ازال الشعر بالحرارة او انشئت بيده او سانه ليعنى فى التقصير بغيره او لم يجز اذ لم وقتت بها اى كتمها التحلل والقسم بن محمد  
تجبا باخبر به عن نفسه من حوصلى الى الجاهل والتسبب له واقامت القص باسنانى لشي من شعرها مقام التقصير فورا على بلوغ ما اراده كذا  
فى الفتوى فقال مر فقلت قد من شعرا بالجملين فخرج الجاهل بالجملة واللام والياء بلفظ تشبته بالجملتين المتقاضى بلفظ الجمل والجملة ان كمال المقترض  
والمقترضان والعلم والقلان ويجوز ان يحل الجاهل بالقلان اسما وحده على خلافه كما سطر طان يحصل الذوات ارباب ويجوز ان يحل على  
بها فى اى المباشرة فىقال شربت الجملين فخرج الجاهل بالجملة واللام والياء بلفظ تشبته بالجملتين المتقاضى بلفظ الجمل والجملة ان كمال المقترض  
لان التقصير بالاسنان ليس بوسم الشان ولم يفعل لرجل حر اذ ان الولى ليد الاقضية طلال كذا سطر طان يحصل الذوات ارباب ويجوز ان يحل على  
ولم يرق القسم الذى لم يصب الشعر عليه ولم اضل ولا خرج اذ قاله الزرقانى وسكت عليه ولم يحصل بعد لان حلقه الولى ليد الاقضية انما يتوقف  
على الفرج من الحلق او التقصير كما تقدمت المفروض بذلك قريبا فاقول لم يجز لرجل حر التقصير كيف قل ان الولى ليد الاقضية طلال وكذا  
ما قال الباهى قوله مر فقلت قد من شعرا باسنانى حرس وبذا جازت عند الحنفية ايضا اذ اخضرت الشعر بالربع الواجب  
قاره ان يعصر بالجملين لانهما يحلان لا يتعيب بهما ويحصل دجى آخر وهو ان يعقد اذ لا يجزى الاخذ من الشعر بالاسنان والى بالاسنان من الجاهل  
الذى اعتبره التقصير ولما التقصير بالاسنان فانه لا يقم مقام القص بالجملين اذ ليد ايضا فان القسم عند جملة لم يكتف بهذا التقصير بل اعلم  
الاستيعاب او لعدم الجاهل كيف لم ياره بالذات لانه لا يحل على الاحرام فلا وجه عندى ان القسم اعتبر بهذا التقصير واليه ما صاحب  
الحلى اذ قال فيه ان القسم اعتبر الاخذ بالاسنان حلقا ولم ياره بالذات وقوله مر ياحناه ان الفتح كى لى ذلك مرة اخرى فلتأخذ بالجملين  
قال الراشدى فى الامم هذا كما قال القسم اذ اخضرت شعرا بالاسنان اجزا عنها من الجملين او به يجرى مجرى شئنا للمسوى اذ لو لم يحل على ارباب الباب  
باب اذ اخضرت بالاسنان جاز وقال ليد ارباب فيه ان القسم اعتبر الاخذ بالاسنان حلقا ولم ياره بالذات وقوله مر ياحناه ان الفتح كى لى ذلك مرة اخرى فلتأخذ بالجملين  
مثل ذلك مرة اخرى فلتأخذ بالجملين لانه هو سنة او يكتفى عندى ان قوله مر ياحناه ان الفتح كى لى ذلك مرة اخرى فلتأخذ بالجملين  
بالاسنان من الشهور لا تتساوى ثم فى النواحي من ان الاخذ بالاسنان كى لى ذلك مرة اخرى فلتأخذ بالجملين لانه هو سنة او يكتفى عندى ان قوله مر ياحناه ان الفتح كى لى ذلك مرة اخرى فلتأخذ بالجملين  
والباهى المتقدم اذ لم يجز لرجل حر التقصير فلهذا المشكل لان الامم ما كثر من ان لم يعتبر بهذا التقصير اوجب عليه الدم ولم يوجب عليه بل اسقطه  
كما سماه التقصير مع بقاء ظاهره عندى ان لا يكون ايضا احرمه واستحب الدم لمعنى آخر سيما فى بيانهم لان ليد ان لاهم الذى  
بلغظا استحب لم يلحق فصح عندى ان يقال ان ما كثر من ان لم يعتبر بهذا التقصير قال مالك استحب فى مثل هذا ان يحسرت دما











































فقلت له الصلوة يا رسول الله فقال للصلوة اما مك فركب فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فاسبغ الوضوء ثم اقيمت الصلوة فصلى المغرب ثم اذ غاب كل النسا ن بعيرة في منزل له

اصولاً يا رسول الله تذكرها لما رأى من ترك الاستعداد بها بالوضوء ويحل أن يرى في نفسه قسراً وضوءاً والحدث والاداء يقول لم يسجد  
لم يبالغ فيه من الغش والاداء والصلوة به وقد روي في النسخة في الحديث فيكون الوضوء ذلك وضوء آخر ليكون على الطهارة ١٠ وقال الحافظ  
في النسخ ان من ترك الحاد بالوضوء والاستعداد فحاصل القول في الطهارة الاخرى مجتهد اصعب عليه وهو وضوء آخر ليكون على الطهارة ١١ وقال الحافظ  
وما اورد من ان تجزئ الوضوء بالشرع الحسن الذي في عبادة يتوقف على الطهارة لا يرد على الملكية ولا على الخفية انما على الملكية فلان تجزئ  
الوضوء بدون اداء عبادة وان لم يشرع عندهم لكن يخص منه ما يسجد الوضوء اولاً قال الدرر بن عبد بن جبر في وضوءه ان صلى به ولو غفل او فعل به  
ما يتوقف على طهارة كطوات ومن صحف على المراجع فلو لم يصل به ما يتوقف على الطهارة لم يجز تجزئ به ان يرى ان يدينه قال السدوسي قوله لم يجز تجزئ  
اي لم يكن لوضوء اولاً واحدة واحدة او اثنتين اثنتين فلهذا في غير بحيث يحل الثالث ١١ وما على الخفية فلهذا في المراتب الثلاث نيب تجزئ به  
للمداومة عليه وللوضوء على وضوءه اذا تبدل مجلسه لانه قد روي في هذا المجهول هو اسرار ١٢ وبينما تبدل المجلس اي التبدل فكذلك الصلوة  
بالنصب على الاغراء او بتقدير ان ذكر او تدر به ولو في ذلك ما في رواية في صحيحه صلى يا رسول الله اذا ركعت فصل ويجزئ الركن على تقدير عانت  
الصلوة كذا في النسخ يا رسول الله فصل الصلوة ولم تقبل الصلوة بالرفع مبتدأ وخبره اماك لفتح الحركة والنصب اي في الطريقة اي موضع  
به والصلوة قد امك من طول ركعتي فهو من ذكر الحال وعلامة العمل ولو في ذلك ما في رواية في صحيحه صلى يا رسول الله اذا ركعتي وقت الصلوة قد امك  
ففيه حذف مضاعف اذا الصلوة نفسها لا توجد قبل ايجادها واذا وجدت لا تكون لاحد قال الهام في قوله الصلوة اماك يقتضي ان ذلك ليس  
وقت الصلوة وان ذلك ليس بموضع الصلوة اذ ان الامر من جفا قد التقى هناك ومن دقت مع الهمام ووقع به فعه فقد قال مالك  
لا يصلي حتى ياتي المرفة واستدل على ذلك بقوله الصلوة اماك من على بدون ان ياتي للمرفة ودون عند فقال ابن حبيب بعد  
حتى علم منزله من حيث قبل الزوال قوله صلى الله عليه وسلم الصلوة المكتوبة قال المصنف وقال يشرب بئس ما مضى ولا عادة عليه الا ان يصلح  
قبل خطب الشفق فيه العشاء وهدايات ما في قوله الشاخي ومن اسرع في المرفة قبل مغيب الشفق فقد قال ابن حبيب في قوله  
لا امام ولا غيره حتى يغيب الشفق ووجه ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الصلوة اماك ثم صلباً بالمرفة بعد مغيب الشفق ١٣ فرب  
رسول الشريعة صلى الله عليه وسلم فانه الصلوة بعد ما نزل عنها فيقال وتوضاً ويشكل في هذا ما عرجه الوداد وما عرجه من الشرب به ولم يقول  
انقضت مع رسول الشريعة صلى الله عليه وسلم فانه استقامت قدامه الارض حتى اتي بها قال الهام في قوله الطيب عبادة عن الركوب من ٤ فـ  
الى الحج يعني في غير عليه اذ صلى الله عليه وسلم نزل فتوضاً ١٤ وحاصل ما بلغ في بيات كعب النبي صلى الله عليه وسلم في السير من  
عقات الى المرفة باذنه صلى الله عليه وسلم فلهذا في تلك المسافة ركعتي في تلك المسافة وليس حثاه اذ لم يزل من  
الناقة فلهذا في حديث اسامة واما الجواب بترجيح رواية اسامة كما خط صاحب العيون بان مسافة كان رده عليه صلى الله عليه وسلم  
فبعد ما وقع في حديث الشريفة كان مع رسول الشريعة صلى الله عليه وسلم فلهذا في ترجيح احد ما في الاخر كذا فلهذا في  
البذل فلهذا في المرفة نزل عن القصور فتوضاً قال الزياتي ما، فخرج فاسجد الوضوء بجعل تجزئ به الوضوء او لم يركب طرأ ان اجتمعت  
الصلوة ولم يركب فيه الزاد هذه الاستدلال من غير دليل على عدم اللزوم في الاول كما سماه في قوله ليا بفضيلة المغرب قال الحافظ اي  
لم يبدأ بشي قبل الصلوة قال الهام في بيده والشرع لم يجعل صلوة المغرب عند الوصول او قبل ان يتعدى كل انسان مكان نزول ولا في  
المغرب اتسع الوقت للعشاء فذهب كل انسان الى القيمين مكان نزوله وانا خشي عليه ثم اتا كل انسان بجيرة في منزله قال  
الحافظ وبين مسلم من وجه آخر عن كعب التهم لم يزدوا بين الصلوتين على الناقحة ولغظه فقام المغرب ثم اتا كل انسان فلهذا  
حتى اقام العشاء ففصلوا ثم حلوا واكثر من ذلك فلهذا في جواب اول الامر من تشو يشرب بها وفيه ان لا بأس بالسير بين الصلوتين  
هنا يقع ذلك المص ١٥ قال الهام في قوله النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك على رواية ابن مسعود ولجميع كل انسان ما يحتاج اليه من  
اناقة لجيرة والتخفيف عن راحته قال صاحب الخط من راحته في المغرب ان شاء ومن لم يكن بها قبل فان ذلك قريب لافادات  
فيهم بين الصلوتين وليس ذلك فعل مشروع بين الصلوتين فيجوز وانما هو ما عرجه موسى وقد مثل ملك فيمن الى المرفة بعد  
بالصلوة ام يفرجه في خط عن راحته فقال انما الركن التخفيف فلا بأس ان يبدأ به قبل الصلوة والاحمال وللزوال فلهذا في ذلك  
وليداً بالصلوتين ثم يخط راحته فقال انهم لا يخطرون بعد ان يصل المغرب اصحب الى ما لم يضطر الى ذلك لما يدره من الفعل او  
غير ذلك من العذر ووجه ذلك ان تقديم الصلوة مشروع فان ذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم فيمن الفعل البشير ليس بفاسل بين

شرا قیمت العشاء فصلوها ولم یصل بينهما شیئا ما لك عن یحیی بن سعید عن عدي  
 ابن ثابت الانصاری ان عبد الله بن یزید الخطمی اخبره ان ابا یوب الانصاری اخبره انه  
 صل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع المضرب

الوصول والصلوة لاسمها اذا كان احد وقد تراءى النبي صلى الله عليه وسلم بالمرزوقه ۱۰ وما قال الهادي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم تقبل ايدي  
 ذلك على رواية ابن مسعود واحدة على ذلك صاحب الهداية وغيره ممن تعقبه بشرح الهداية وغيرهم بان ثبت ذلك من فعل ابن مسعود  
 بنفسه لا مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم قال لما خطب في الديرية حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم تقبض ثم افرز الاقامة للشعاع لم اجد  
 مرفوعا صريحا ولا مرفوعا عند البخاري من علي بن مسعود وفيه اشارة الى الصبح حين طلع الفجر وغيره قوله بما صلا تان حولا عن وقتها المضرب  
 والفجر ثم قال في آخره رايت النبي صلى الله عليه وسلم لم يقطع فاحمل مراده بذلك اصل الجمع واصل القول على ما فهمنا جميعا ما صدر منه  
 قلت ولعل الهادي صاحب الهداية ومن وافقه على الحديث على هذا الاحتمال الثاني والجمهور لاسم الحنفية قوله على الاول ولذا ذكرنا ان لا يفرق  
 الاقامة بين العشاء على ما في الاقامة الاولى في كسبا في في محله واول ما شخ في النبيل حديث ابن مسعود من ان بعض الصحابة تقبضوا بينا يخطرون  
 النبي صلى الله عليه وسلم واذن وياخذوا ذلك سبب اليه صلى الله عليه وسلم وبما سألني في الاحاديث كثير الوقوع فيها ثم اقيمت العشاء فصلا بالان  
 قال الموفى السنة السبعين بين الصلوتين وانا لم اجد في حط الرجال حديث سنة وفي بعض طرق ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام المغرب ثم نادى  
 الناس في منازكهم ولم يركبوا حتى اقام العشاء الاخرة فصرى ثم حلا مراده من الفصل بينهما شيئا اى لم تقبل بينهما قبل الموفى السنة لان لا يتطوع  
 بينهما قال ابن المنذر ولا عليهم ففعلوا في ذلك قد قدى عن ابن مسعود انه تطوع بينهما وراه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولنا حديث سنة  
 وحديث ابن عمر وحديثنا جميعا قلت المراد حديث سنة حديث الباب وحديث ابن عمر اخرج البخاري في باب من جمع بينهما ولم يتطوع بل فقط  
 جمع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء لجميع كل واحدة منهما باحدة وكسج بينهما ولا يفرق بينهما قال لا يفرق بينهما اذ ترك  
 التقبل عقب المغرب وعقب العشاء ولما لم يكن بين المغرب والعشاء جملة صرح بان لم يقبل بينهما فجلات العشاء فانه يمكن ان يكون المراد  
 انه لم يشغل مقبلا كذا تقبل بعد ذلك في انشاء الليل ومن ثم قال الفقهاء انهم سنة العشائين منها فقل ان المنذر لا يجمع على ترك التطوع  
 بينهما لانهم لا يفرق على ان السنة اجمع بين المغرب والعشاء بالمرزوقه ومن تقبل بينهما لم يجمع اذ جمع بينهما اى لم يفرق الاطلاق فصل  
 ابن مسعود عند البخاري بل فقط فصل المغرب وصلى بعد ركعتين ثم دعا لعشاء تقبض الحديث واستدل به على جواز التقبل بينهما لو اراد الجمع  
 ولا يفرق فيه لانه لم يفرق ويجوز ان يكون فصل جميعا قلت اشترط الشافعية لصحة جمع التقبض ان لا يتطوع بينهما قال النووي في مناسك ان اراد  
 الجمع في وقت الاولى فذلك شرطان يبدأ بالاولى وان يركب قبل فرائضهما وان لا يفرق بينهما فصوله سنة ولا يفرق بان اراد الجمع  
 في وقت الثانية يجب عليه ان يركب الثانية قبل الاولى الى الثانية فيجمع فان لم يركب الثانية حتى فرغ الوقت اتم حركاته فقاما ولو سجد من بين الاول  
 ولا يفرق بينهما فان خالف وبدأ بالثانية اذ فرق في حاز على الاصح ۱۰ وقال الموفى ان جمع في وقت الاولى احبتر اليه سنة بينهما ويؤمن بالفرق بينهما  
 الاثر في السيرة والمرجع في التيسير الى العتق وحق احتجاج الى الرضوخ التيم فله اذ لم يطل الفصل وان صلى بينهما سنة بطل الجمع لان فرق بينهما فصوله  
 فصل الجمع كما وصلى بينهما غير ما وعد لا يطل لانه لا يركب السيرة ما لو قوضا وان جمع في وقت الثانية جاز التقبل لانه لا يركب في الثانية في  
 وقتها لا يخرج بتأخير عن كونهما وقتا وفيه وجوه اخوان المتابعة مشروطة لان الجمع حقيقة فمما شئنا في الاصل لا يحصل كمن التزم الاول لا يصح لان اللات  
 يركبها لا يخرج لا يطل لانه لا يركب ما وعد لا يركب السيرة ما لو قوضا وان جمع في وقت الثانية جاز التقبل لانه لا يركب في الثانية في وقتها لا يخرج  
 بركبها لانه لا يركب في المسجد ما وعد الحنفية فيكون التطوع بينهما كما مرع به القاري في شرح الباب ولا يركبها فمعه في الجمع لفرق في الامر لا يركب  
 قال القاري ولا يتطوع بينهما لانه لا يركب في المغرب والعشاء والوتر لانه لا يركب ما وعد الحنفية فيكون التطوع بينهما كما مرع به القاري في شرح الباب ولا يركبها فمعه في الجمع لفرق في الامر لا يركب  
 ليس له الجمع ان يتقبل بين الفضلين ولا يركب ما وعد الحنفية فيكون التطوع بينهما كما مرع به القاري في شرح الباب ولا يركبها فمعه في الجمع لفرق في الامر لا يركب  
 العشاء ثم يكون ثم يصلون الرواتب والوتر وقال ايضا في شرح للناسك السنة الانتصار على الرواتب ولا يتقبلون تنقلا مطلقا لا يتقبلون  
 به عن المناسك بل قال جميع ان لا يركب الرواتب ولا يركب ما وعد الحنفية فيكون التطوع بينهما كما مرع به القاري في شرح الباب ولا يركبها فمعه في الجمع لفرق في الامر لا يركب  
 الانصاري عالم الشريعة وقاصمهم ونام مسجدكم في الحلي ان عبد الله بن يزيد بن محمد بن الزهري ابن زيد بن بلال بن ابي بصير بن عمرو بن الحارث  
 ابن خطمة الاوسى الانصاري ابو موسى الخطمي يفتح لمعه وسكون الهجاء نسبة الى خطبة قدم من ارض كذا في الحلي صحابي صغير في الحديث لا بين  
 الزهري كذا في المقرب شهاب الحديديه وبوصفه وشهد لبل وصنف مع علي بن رستم رواية السنة وكان جدي لاه كذا في الحلي اخبره الحلي  
 حريه شهاب ان ابا يوب خالد بن زيد الانصاري الصفي بن ابيهم اخبره انه صل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع المضرب











ثم انصرف فقال يا اهل مكة اتقوا صلواتكم فان اقوم سفرنا ثم صلى عمر بن الخطاب  
ساعتين يعني ولم يبلغنا انه قال لهم شيئا **مالك** عن مزيد بن اسلم عن ابيه ان  
عمر بن الخطاب صلى للناس بمكة ساعتين فلما انصرف قال يا اهل مكة اتقوا صلواتكم فان اقوم  
سفرنا ثم صلى عمر ساعتين يعني ولم يبلغنا انه قال لهم شيئا **وسئل** مالك عن اهل مكة  
كيف صلواتهم بعد وفاة الركعتان امر اربع وكيف بعد المعاجز ان كان من اهل مكة يصلي الظهر بعشرة اربع  
ركعات امر ركعتين وكيف صلوة اهل مكة يعني في فاتحة ظهرهما فقال مالك يصلي اهل مكة بعشرة ومعنى ما اتقوا بها

[illegible]

سراحتين سركتين يقصرون الصلوة حتى يرجعوا الى مكة قال وامير الحاج ايضا اذا كان من  
اهل مكة قصر الصلوة بعرفة وايام منى قال مالك وان كان احدا ساكنا جنى متيما فان ذلك  
يقصر الصلوة بمعنى قال وان كان احدا ساكنا بعرفة متيما بها فان ذلك يتم الصلوة بها ايضا صلوة  
المقيم بمكة ومنى قال مالك من قدم مكة طلال ذي الحجة فاهل بالبحر فانه يتم  
الصلوة حتى يخرج من مكة الى منى فيقصرون ذلك انه قد اجمع على مقام اكثر من اربع ليال

## تكبير ايام التشريق

راحتين ركعتين لكل رابعة يقصرون الصلوة في نهر الميافض حتى يرجعوا الى مكة لما تقدم من سبب القصر عند الامام مالك هو الشك على  
ما به المشهور والسفر مطلقا لا يختص فلا فرق في ذلك بين الامرين بين القريب والبعيد قال مالك امير الحج اذا كان من اهل مكة قصر  
الصلوة للرابعة بعرفة وبنى ايام منى ولا فرق في ذلك بين الامير وغيره فان مدار القصر والاقام على السفر واستوى فيه الامر وغيره قال  
مالك وان كان احدا ساكنا جنى قال بالبحر يقتضي ان ذلك يكمل غير معلوم هذه لان معنى ليست دلالة على ان الله ان اتمم ذلك فان  
المقيم بها يتم الصلوة بتمامها اي وان لم يكن من اهلها فالمدار على اقامته فان ذلك يتم الصلوة بمعنى قال مالك وان كان احدا ساكنا بعرفة  
متيما بها وكذلك ان كان احدا ساكنا بالمرقة او الحصب متيما بها فان ذلك يتم الصلوة بها ايضا وذلك لما تقدم من مسلك الامام مالك  
ان اكل نهر الميافض مخصوص بذلك الحج اجمع يتبين في مواضعهم ويقصرون اذا خرجوا من مواضعهم للشك بخلاف جمهور فان المدار عند  
على مدة القصر لا مطلق السفر صلوة المقيم بمكة ومنى قد عرفت حكم ذلك في الانبياء السابقة ولما تقدم من ان ابواب السفر كذا افرد بها  
بالذكر استحبابها لا دليل على ذلك نصا قال مالك تقدم مكة طلال ذي الحجة قال مالك اي احرم به بعد التقدم وكذلك من احرم بالبحر قبل  
ذلك فعمل مكة لبلال ذي الحجة فالمدار على التقدم في ذلك لا على الاحرام بعد القول فانه يتم الصلوة في قيامه بكهجه حتى يخرج من مكة الى منى  
فيقصرون بالنسبة بعد الخروج وذلك اي سبب الاحرام ان قد اجمع اي عزم على مقام اي على اقامته بكهجه اكثر من اربع ليال لا نوافذ اقل  
بكهجه لبلال ذي الحجة فانه يتم بها اكثر من سبعة ايام لا يخرج منها الى منى في اليوم الثامن يوم التروية فضاوتها بها وكذلك لو دكره وبينه وبين  
بين الخروج الى منى اربعة ايام فانه يتم بها ثلث ايام فانه لا يخرج منها الى منى في اليوم الثامن يوم التروية فضاوتها بها وكذلك لو دكره وبينه وبين  
على مدة احدى وعشرين صلوة واما عند الحنفية فالمدار على قيام خمسة عشر يوما من دخل لبلال ذي الحجة اقل ذلك ايام فلا يتم الصلوة  
حتى يكون بينه وبين الخروج الى منى مقداره خمسة عشر يوما او اكثر وتقدم البسطة في محل من ابواب السفر ككسر ايام التشريق  
قال الخطابي حكم التكبير في هذه الايام ان بالبحر كالتواضع نحو ان يطوف في حرمها فشرع التكبير فيها الاشارة الى تحقيقه الذي كرهه وعلى اسمه  
مرد ويل كذا في الفتح واختلفوا به في مسائل الاولى في حكم دعامة اهل الفردوس لفقهاء الاصحاب وذكروا سنة او ندب كسما في فيهما  
واختلف اهل الفردوس الحنفية ايضا في ذلك ففي الكفاية اختلفوا في انه سنة او واجب وفي الجامع الصغير للقرطبي في غير التشريق واجب  
وقالوا سنة وفي شرح ابن حجر والي اليسر والبرودي في حالي ذروا واجب وفي المحيط بحج التشرية سنة اجمع اهل العلم على العمل بها والاصل فيه  
قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات جاء في التفسير ان المراد به ايام التشريق ام وفي الدلائل اوجب تكبير التشرية في كل اجمع قال ابن عابدين  
وقيل سنة ورجح ايضا كونه في الفتح الاكثر على الوجوب وفي الدلائل المصريح انه واجب وقد سماه الحنفية سنة فخره بالواجب فقال  
بجاء التشرية سنة فاقية لفقهاء اهل العلم واجموا على العمل بها واطلاق اسم السنة على الواجب جائز ام وفي البداية نص في المفيد والمزيد  
وقايمحان على وجوبها وذكر في فتاوى المرفعية في فخره انها سنة وقال مالك طلاقها واحد اجمعت وجرم الدردري من الكعبة تذب  
لكن ذكر الباجي حقا وجوبه اذ قال في تخصيصه بدب الصلوة ان في تخصيصه هذه الصلوات به لك تخفيفا لاهل مكة وذكر واجب فوجب ان يخص  
من الصلوات بالواجب منها وما في نقرض الامام مالك ايضا في آخره بالباب بالوجوب وشكله فليعلم لاسيما على الذين قالوا بالية  
او ان ندب ان الامر بكذا اورد في الفتح ان التكليف لم يفرق لولا الاثر اهل ويكن ان يجاب عنه بان لا يثبت نص في المراد واختلف اهل العلم  
بالتفسير فيقول المراد به التكبير عند رمي الجمار وقيل التكبير في اداء الصلوات كما بسط اهل التفسير. وانما فيه يمين ياتي بالتكبير قال الخطابي  
التكبير في تلك الايام اختلف بين اهلها وفي مواضع منهم من قصر التكبير على اعتقاب الصلوات ومنهم من قصر ذلك بالكتوبات دون النوازل  
ومنهم من قصره بالرجال دون النساء وبالحجامة دون الشفرو وبالنوافذة دون الحنظية والمقيم دون السافر وساكن بلردون القرية -















والنقض الاحرام انتموا بهم حتى يكونوا مثلهم في الحل فاما من لم يكن حاجا فانه لا ياتم  
بهم الا في تكبير ايام التشريق قال مالك الايام المعدودات ايام التشريق

والنقض الاحرام اي صاروا حلالين انتموا بهم اي اقتدوا بالحلين بمعنى انهم صاروا اسواء لافرن اذ ذاك بين الفريقين وبطلوا ما قبله حتى يكون  
مكمل في الحل فليست ان يكون تكبير الحلقين مقتضا على زمان قيام الناس بمعنى فاما من لم يكن حاجا من اهل الاقلاق فليهم فانه لا ياتم بهم  
اي لا يقتضي بالتحريم ما يمتنع من الايام التشريق لاني غيره من الاقوال والافعال والظاهر عندني ان الغرض من هذا انما  
ما هو المتخير عند الناس مالكا ان التلبية تنقض بالحكم فكل الكوف للباس ان يلبس الحلال به قال الحسن والحسنى وعطاء بن السائب و  
الشافعي والوفور وابن المنذر وصاحب الراي وكرهه مالك وقال القدوسي ذكره الهاتبة في غير الاحرام بالتلبية لقول التلبية بكرة مالك  
ان يلبس من لا يريد الحج ورواه عنهما من يخلعه واقرن بعضهم في ذلك والحسن والحسنى وعطاء بن السائب وكرهه مالك وقال القدوسي ذكره الهاتبة في غير الاحرام بالتلبية لقول التلبية بكرة مالك  
فجر من خصه الله كذا في التوضيح وهو غير مسلم والظاهر ان قال ابن يارون ان الذي كرهه الامام انه استعمال التلبية في غير الاحرام بالتلبية لقول التلبية بكرة مالك  
ورداً لمقتضى كذا في التوضيح من استعمال العبادة في غير ما كانا مجرد قول الربيع لمن ناده لبيك فلا بأس بل يجوز من ادب اقامت ذلك في غير  
ما في الحسن في اوجبة الصباح لبيك اللهم لبيك لبيك وسحبك الى آخر الدعاء وذكره بمرزبان السني والسنن وكرهه مالك وعطاء بن السائب وكرهه مالك وقال القدوسي ذكره الهاتبة في غير الاحرام بالتلبية لقول التلبية بكرة مالك  
والظاهر هو رواية (ابن المنذر) عن زيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا واداه من ان يتحياه به لبيك يوم قال قل لبيك  
حين يصبح لبيك اللهم لبيك وسحبك والغير في يدك الى آخر الدعاء والطويل قال مالك الايام المعدودات الوفرة في قوله عروسة  
واذكره الله في الايام معدودات فمن جعل في يومين خلافة عليه لانه في الفترة المبرمة من ايام التشريق على الراي في التفسير الكبير ان الله  
عروسة وقتا في ذكره مناسك في الايام المعدودات كما بينا وقال في سورة الحج لبيك تشهد ما توافقه ولم يذكره عروسة في ايام معدودات  
فذهب الشافعي وجن الطحاوي الى ان التشريق هو من ذي النجدة آخر ايام النحر والمعدودات ثلثة ايام بعد يوم النحر في ايام التشريق واجتنب  
على ذلك ان الايام تنقطع فيكون لها ثلثة يتم قال بعده فمن جعل في يومين واجتنب ما عدا ذلك من ايام التشريق في ايام معدودات  
ان الايام المعدودات هي ايام التشريق في تفسير الملايين في ايام معدودات اي عشر ذي النجدة - ايام معدودات اي عشر ذي النجدة - ايام معدودات اي عشر ذي النجدة  
القول قال صاحب الجبل قوله ان ايام التشريق في جميع القلوب قبله واختلفت في الايام المعدودات فالتدلي عليه اكثر المفسرين وبطلوا ما  
ان الشافعي والي حنيفة - ايام معدودات اي عشر ذي النجدة - ايام معدودات اي عشر ذي النجدة - ايام معدودات اي عشر ذي النجدة - ايام معدودات اي عشر ذي النجدة  
معدودات ثلثين وهي ثلثة ايام بعد يوم النحر اولها اليوم الحادي عشر من ذي النجدة وبقول ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء بن السائب  
وقد اختلفوا في ما ذهب الشافعي او وقال البغوي في السلم الايام المعدودات هي ايام التشريق وهي ايام من ودي النجدة ورواه اكثر المفسرين  
وروي عن ابن عباس الطحاوي يوم النحر ويومان بعده والمعدودات ايام التشريق ومن على هذه الطحاوي يوم النحر وثلثة ايام بعده و  
قال عطاء بن ابن عباس الطحاوي يوم النحر ويومان بعده والمعدودات ايام التشريق وكل من كعب بن عيسى ورواه عن ابي حنيفة روافد مكره  
السلف في الايام المعدودات والمعدودات في الطحاوي يوم النحر وثلثة ايام التشريق ويوم النحر والمعدودات ايام التشريق ويوم النحر وثلثة ايام بعده و  
وبقول الحسن وقطادة ودي بن علي وابن عباس الطحاوي يوم النحر وثلثة ايام التشريق ويوم النحر والمعدودات ايام التشريق ويوم النحر وثلثة ايام بعده و  
من كلام الطحاوي يوم النحر ودي بن علي ورواه عن ابن عباس الطحاوي يوم النحر وثلثة ايام التشريق ويوم النحر والمعدودات ايام التشريق ويوم النحر وثلثة ايام بعده و  
هي الايام الثلثة بعد يوم النحر وثلثة ايام التشريق في يوم النحر هي الايام المعدودات ويوم النحر ويومان بعده هي الايام المعدودات ورواه عن ابن عباس الطحاوي يوم النحر وثلثة ايام التشريق ويوم النحر والمعدودات ايام التشريق ويوم النحر وثلثة ايام بعده و  
المعدودات على هذا الراي في تفسير الملايين الايام المعدودات هي ايام التشريق في يوم النحر هي الايام المعدودات ويوم النحر ويومان بعده هي الايام المعدودات ورواه عن ابن عباس الطحاوي يوم النحر وثلثة ايام التشريق ويوم النحر والمعدودات ايام التشريق ويوم النحر وثلثة ايام بعده و  
في التفسير لقول المراد ان التشريق في يوم النحر هي الايام المعدودات ويوم النحر ويومان بعده هي الايام المعدودات ورواه عن ابن عباس الطحاوي يوم النحر وثلثة ايام التشريق ويوم النحر والمعدودات ايام التشريق ويوم النحر وثلثة ايام بعده و  
وقال المراد في المعدودات ثلثة ايام بعد يوم النحر والمعدودات ايام التشريق في يوم النحر هي الايام المعدودات ويوم النحر ويومان بعده هي الايام المعدودات ورواه عن ابن عباس الطحاوي يوم النحر وثلثة ايام التشريق ويوم النحر والمعدودات ايام التشريق ويوم النحر وثلثة ايام بعده و  
يكون من المعدودات والمعدودات او وقال ابن عباس في احكام القرآن في سبعة ايام من يوم النحر وثلثة ايام بعده هي الايام المعدودات ورواه عن ابن عباس الطحاوي يوم النحر وثلثة ايام التشريق ويوم النحر والمعدودات ايام التشريق ويوم النحر وثلثة ايام بعده و  
ايام التشريق فمن جعل في يومين فلا يتم عليه والفقهاء اهل العلم على ان قال بيان لم اذ لا يتم في قوله ايام معدودات والافعال بين اهل العلم  
ان المعدودات ايام التشريق وقدره في ذلك من على وعروا بن عباس وابن عمر وغيرهم الا انهم رواه ابن عباس في بعض من السناد من مزرع على  
قال المعدودات يوم النحر ويومان بعده اذ خرج في ايامها شئت وقد قيل بل يومهم والصحيح انهم على ما رواه قال ذلك في الطحاوي وعطاء بن السائب  
بمعنى ذلك ايضا لا نقا في كل من جعل في يومين فلا يتم عليه وذلك لا يتصلق بالنحر واما يتصلق بدي النجدة في ايام التشريق -  
واما المعدودات فروي عن علي وابن عمر عن ان الطحاوي يوم النحر ويومان بعده اذ خرج في ايامها شئت قال مسيب بن جبير عن ابن عباس













**مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال لا يبيتن احد من الحجاج ليالي حتى من وراء العقبة **مالك** عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال في البيوتة بمكة ليالي حتى لا يبيتن احد الا بمضى **رمي الجمار**

ومضى شعب طوله نحو ميلين وقصه يسير والجبال المحيطة به ما قبل منها عليه قوم منى ووالد منها غلبس من منى وحجرة العقبة في آخر منى وليست العقبة التي تنسب اليها الحجرة من منى قال ابن حجر قوله حجرة العقبة في آخر منى قاصده ان الحجرة سميت منى وهو ما استدل به الطبري وزعم ان خلافة الا في منى لم ينقل عن احد واعقده الفضلاء من حجة وزعم ان قوله ان منى بها حجة منى ليست منى كونه منى كذا زعموا ولا يستلزم الا ان منى التي في الطواف تحية البيت وهو خارج بل لا يصح داخل لكن خرج قول المصنف قبل ذلك وحديث ما بين ودادي وعسرة حجرة العقبة ان الحجرة ليست من منى وهو ما نقله في المجموع عن الازرق والاصحاب واعقده فقال قال الازرق والاصحاب في كتب المذهب حديث ما بين حجرة العقبة ودادي وعسرة وليست الحجرة ودادي من منى او من يعلم ان المذهب الذي لا يوجب منى منى انه ان الحجرة ليست من منى وكلام الازرق الذي هو المحدث في هذا الشأن بانها حجة صريح فيه وبوجه على هذا غيره وهو يرد على الحل قوله ان منى من احد ان الحجة ليست من منى وتبينه تاول قول المصنف في آخر منى اي في قرب آخرها او المحدث في الاخر في الظاهر لا الحقيقة قوله ان العقبة من منى قلنا قلنا ان في الجرح فقد عن الازرق والاصحاب فهو المحدث وقول اصحابنا انها تصيف بطرقة وما في المطاوعة من غير ما بينت احد من وراء العقبة حتى يكون منى خارج سعيد بن منصور نحوه عن ابن عباس وعيا بذكره لا يوجب منى من العقبة من منى لان حجة اعتبار يقوم بها الحجاج فلان لا يكون المذكور سبب منى كما بينا فان التخصيص على وراء العقبة انما يكون الناس كانوا يقصدونه بالمشيول لسهولة وجده من الرحمة وسهولة ذهابهم منه الى مكة لسهولة توليهم وجودهم في منازلهم فخص على وراء العقبة لذلك لكونها حقا لعل ما رواهنا بل بما جئنا قاصد منى والحاصل ان في المشقة رأيين هما منى وهو ضعيف وليسا منها وهو المذهب وبما فهم كلام بعضهم ان الحجرة منها دون العقبة الا الحجرة الذي عنده الحجرة وان من قال ان العقبة منها مراده ذلك الحجرة ومن قال ليست منها مراده البقية منها فهو اولى له استحسانا فيضعف جدا لاستدلاله فلا يوجب عليه او يجعل الكلام على ذلك في شرح المنهاج اذا قال هذه الحجرة ليست من منى بل ولا عقبة كما قاله الشافعي والاصحاب فلا يوجب او تقدم قريبا قال الزرقاني ان العقبة ليست من منى وفي تاول الباب ما قاله الرسولي ان العقبة حديث من جهة مكة وان نفس الحجرة من منى وفي بعض منى شعب طوله نحو ميلين وهو يسير والجبال المحيطة بها ما قبل منها عليه قوم منى وحديث ودادي وعسرة حجرة العقبة وليست الحجرة والعقبة من منى في منى في الجمار خلافا لمالك الطبري حيث قال العقبة كلها من منى وكذا الحجرة وعليه المالكية لقول بعض السلف ان منى وراء العقبة **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال لا يبيتن احد من الحجاج ليالي حتى منى وفي الظاهر ان المصنف في البيوتة لم يوجب الجبل والبيتان لمن جعل من وراء العقبة استدلاله بذلك من قال ان العقبة من منى فنهيه رده من وراءها وتقدم الجواب عنه قريبا في كلام ابن حجر في شرح مناسك العمرة **مالك** عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال في مسئلة البيوتة بكونه منى الى منى والفتنة او المصنفين احد الا بمضى لا خارجا منها على الاختلاف بينهم في الوجوب والسنية **رمي الجمار** بذكر الوجوب البخاري قال القسطلاني واحد بالحجرة وفي في الاصل التار المتقدمة والخصاصة واحداث مناسك وهي المرادة من منى في ثلث الحجة الاولى والوسطى والعقبة يرمي بالجمار قال القاسموس وقال الزقاني من المالكية الجمار يرمى على اللحيان والحجرة يرمى على الخصاصة وقاسموس الموضع حجرة يرمى بها ما رواه وهو اجتماع المصنف فيه او وقال لحافة الحجرة اسم جمع المصنف سميت بذلك لاجتماع الناس بها ليقال بخر بنو فلان اذا اجتمعوا وقيل ان العرب تسمى المصنف اصفار جارا فسميت تسمية الشيء باسم لازمه وقيل ان آدم اواب ابيهم الى عرض الناس فسميت حرجين بذكره اي اسمره فسميت بذلك او قال ابن حجر البخاري الصغار من الحجارة جمع حجرة وبها سواها الموضع التي ترمى بها جوارح وتكون لما بيننا من الملازمة وقيل لجمعها بانها من المصنف من حجر القوم اذ اجتمعوا او قال النووي في مناسك قال الشافعي الحجرة جمع المصنف لا مناسك من المصنف من اصحاب جمع المصنف بالرى اجزاءه ومن اصحاب سأل المصنف الذي ليس بجمعته لم يجره ولم يرد جميع المصنف في موضع المعروف الذي كانت في زمرة صلى الله عليه وسلم فلو دل على ذلك في غيره واجتمع المصنف في حجرة او قال البخاري لولا ان اصل الذي هو البناء في وسط الحجرة فادعى المصنف الى محله بلا شك لان العلم ان من كان موجودا في زمرة صلى الله عليه وسلم وقد يروى هو واصحابه الى الحجرة ولم ينقل انهم كانوا موضعها منها دون آخر وحرك النقل مع تقدريتهم في غاية الجهد او في الفتنة قال في النجدة كل المرمى هو الموضع الذي عليه الشاخص وما حوله لا الشاخص ومثل في البحر وقال في حجة الحجرة بجمع المصنف لا مناسك



**مالك** انه بلغه ان عمر بن الخطاب اذا كان يقف عند الحجر بين وقوف طويلا حتى يعل القام  
**مالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقف عند الحجر بين الاوليين وقوف طويلا  
 يكبر الله

فيصل ما بعده حتى يأتي به اء وفي الاخير من خروج الملكية الري من واجبات الحج فيرى يوم العيد حجرة العقبة وحسب حسيات  
 ويجب رى الحجار الثلثة في ايام التشريق الثلاثة وكذا جرم بالوجوب في واحد من اهل الفروع ونقله المذاهب قال علي بن ابي  
 لم يرم حجرة العقبة حتى تفتحي ايام التشريق فيل يفسد جهرا لا قال مالك لا يفسد جهرا عليه البدي وقاله جمهور اصحاب مالك  
 وقال ابن المشي بن علي بن حجر وطيا الحج قال والدي اء قال الدرر مذنب ربه العقبة حين وصلوا في قال لروى قوله من وصلها وصل الله  
 ولما ربه الى هذه اء فير واجبه وقيس اء فيساج الجمهور على اء حجرة العقبة ليست كما كان في وقال محمد بن الملك بن صاحب مالك بن اء ان الحج اء  
 وقال الاني قال عياض في كون رى حجرة العقبة من اركان الحج وواجبات عندنا ذلك اء وحكي من يحرم الجمهور في اء حجرة  
 مؤكدة يجب تركها الدم وقال ابن المشي بن هوكون لاج لمن تركها من اركان الحج وقال عياض اختلف في من رماها باقل من  
 سبع فقال مالك والجمهور عليه وان فاتت ايام الري وقال الشافعي والوفاء في ترك حصاة من حصى اء وفي ترك ثنتين هذان  
 وفي ترك ثلثة فاكرهم وقال عطاء وان رماها بكنس وقال مجاهدان رماها بست فلا شيء عليه واختلف في من حجرة كاطه او الحجار  
 كلها فقال مالك عليه بدنه فان لم يجد فجرة فان لم يجد فشاقة وقال البصريون ان تسبوا حجرة او حجارتين فليهدم والفقهاء على  
 ان يخرج ايام التشريق يقف الري الا في العقبة او لا يوصف فاد قال يري متى ما ذكره كسوة نسبا لعلها على في ذكرها اء  
 وفي مشيوع الهباب اء علم ان رى الحجار واجب وان ترك فليهدم فلو ترك رى يوم كبر او اكثره كان حج حسيات فلو تها في يوم الفجر  
 او اء حرة حصاة فيا بعده فليهدم وان ترك الاقل حصاة او حصايتين او ثلثة في اليوم الاول وعشر حسيات فاد وها فيها بعده  
 فليهدم لكل حصاة صدقة اء فيبلغ ذلك ما ينقص منه ولو ترك الايام كلها فليهدم وادعاء مالك انه بلغ اخر عبد الرزاق  
 بسنه عن سليمان بن ربيعة ان عمر بن الخطاب اذا كان يقف عند الري عند الحجر بين الاوليين وليس في النسخ المذنية الاوليين  
 لكنه مراد وادعاء اء حجاره الا الى التي على مسجد بني وبي قال في حلالها حجرة الدنيا والثانية الحجرة الوسطى وقوف طويلا للذكر والدعاء  
 حتى يبل ليعلم القام طول القيام وكان ذلك ابتداء الفطحة الشريفة ولم تكن سياتي في الاثر الا في قال الهادي في حجب طول  
 القيام عندنا للذكر والدعاء وقت وسياتي في الاثر الا في مقدار القيام عن ابن عمر بن مالك عن نافع ان عبد الرحمن بن كره كان  
 يقف عند الحجر بين الاوليين المذكورين قبل ذلك وقوف طويلا مقدار ما يقرأ سورة البقرة كما رواه ابن ابي شيبة بسند صحيح عن عطاء  
 عن ابن عمر قال الاثر سمعت ابا عبد الله يسئل فيقوم الرمل عند الحجر بين اء رى قال اى اخرى مشددة او يطيل القيام ايضا قيل  
 قال ابن ابي عمير في قيامه قال الى القبلة ويرميها في لطن الواد والاصل في هذا ما روت عائشة بنت قالت فاقض رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من آخر يوم من صفة الظهر ثم رجع الى متى ثلث بها الى اى بالتشريق يري الحجرة اء اء اء الشمس كل حجرة سبع حسيات كبير ربح  
 كل حصاة وليفق عندنا الى والاثنية ليعطيل القيام ويفطر ويرى في الاثنية ولا يقف عندنا باروا واهل واداء كذا في النسخ قلت وقد ورد  
 القيام عندنا في حديث مسلم عند البخاري الا في قريباً وكل الى حافظ من بين قدامه الاجل على كل ما دونه وقد صرح اصحاب الفروع من  
 الاثنية باستحباب القيام الطويل بعد الحجر بين الاثنين فيتم النوى اذا قل كيف ترك ذلك قدس سورة البقرة قال في حجرى بالنسبة  
 للقرآن والعنصرة وكذا الدرر اذا قال ذنب وقوف اى كثر ولو جالس اى رى كل من الاوليين للذكر والدعاء قدر اسرع سورة البقرة اء  
 وبصره القارى في شرح الهباب اذا قال يكتك كذلك قدر قراءة سورة البقرة كما اختاره بعض المشايخ او ثلثة ارباع من اء وادعشرين  
 آية ويواقل مراتب واختاره صاحب الحادى والمصنفات اء قال المؤرخ ابن ترك البوقف عندنا با طلاء ترك السنة وكفى عليه  
 وذلك قال الشافعي وادع حنفية واسحق بن عوف وروى عنه في قال الا الشورى قال يطعم شيئا وان افاق وما صاحب الى ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم فليكون سبكا اء يجر الشورى على في هذا الوقوف الطويل الذي يجر الري سبع حسيات كما هو ظاهر السياق واليه على الهادي  
 اذا قال بين عبد الله بن عوف هذا الحجر بين الياوس للتكبير والحسين والدعاء اء وقال القارى في شرح الهباب يقف بعد تمام الري  
 لانسند كل حصاة مستقبل القبلة فيحمر الشورى ويحمر ويصل ويسبح ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويهدى وقال النووي ثم يحرف قليلا ويستقبل  
 القبلة ويحمر الشورى ويحمر ويصل ويسبح ويهدى ويحمر الشورى ويحمر الشورى ويحمر الشورى ويحمر الشورى ويحمر الشورى ويحمر الشورى  
 يري الحجرة الدنيا سبع حسيات يكبر على اترك حصاة ثم يتقدم فيسبل الحديث وهو يروى الاثر الا في قال الحافظ وفي الحديث مشروعية























# وسئل مالك هل يرى من الصبي والمرء فقال نعم ويحرم المولى حين يرى عند فحكه وهو في منزله ويحرم دما

جبل عليه من يساره ومنى من يمينه حتى يسبح حصىات قد علم منه فحكه باليد والركبة في جميع الرمي ولا تعرض فيه ليوم الخمر  
 الا ان يقال ان اقتضاه على ربي يسبح حصىات فافهم في ان ذلك كان يوم الفخ خاصة وكان هذا يوم استد السبكي في تخصيصه  
 الحديث يوم الفخ حيث قال لو قيل ان الصفة الثابتة منه جعلت عليه وكلم في حجة العقبة يوم الفخ يقع فيها بقية الامام مالك  
 به پاس ودليل الكيفية الثالثة في كلام المصنف ما رواه الترمذي وصححه من ابن مسعود ان ادا فحكه على ربه وسلم استقبل  
 الولد واستقبل الكعبة وجعل يرميها من جانب اليمين قال الحافظ ابن جرير ان شاذ قال لرواية الصبي حين وفي اسناده  
 منقطع او ما قاله في رواية لا سند ولا حجة فيه رواية الصبي حين لان تلك في يوم الفخ وهذه في غيره وقد يجمع بين الاثنين  
 ما قاله ابن جرير في الحديث وقال ايضا في شرح النجاشي يجب يرميها من جنب الوادي ولا يجوز من اعلى الجبل فلهذا ويشترط من العادة  
 يقطعون في غير جهنم بل يرى عالم يقدر ولا يقال به ويسن ان يجعل مكة من يساره ومنى من يمينه يستقبلها حاله الرمي للاتباع  
 ويخص هذا يوم الفخ بغيره في غير خلاف بقية ايام التشرع في قال السنة استقبل للقلعة في ذي الحلة او قبل الدبر وما العقبة  
 في يرميها من اسفلها في جنب الوادي ومنى من يمينه ومكة من يساره وفي الحديث قبل العتيق قال مالك لا بأس ان يرميها من فوقها  
 ربح حال لا يرميها الا من اسفلها وفي المدونة قلت ارايت ان ربي حجة العقبة من فوقها قال مالك يرميها من اسفلها صاحب  
 قال ابن القاسم في شرح حديث انعام من غير مناه من حيث تيسر من اسفلها قال مالك وان ربي من فوقها اجزاء قلت من اين  
 يرى الوجهين في قول مالك قال يرى في حجر من جبهته من فوقها العقبة من اسفلها او في البداية لجزء العقبة اجزاء فان  
 ما حوله موضع الشك والاضل ان يكون من جنب الوادي لما رواه قال الضيف في البداية اي يرى الحجر من اسفل الوادي الى  
 اعلاه كما رواه عمر بن دينار وسعيد بن وهب فان بعض الصحابة كانوا يرمونها من فوق العقبة الا ترى ان  
 عبد الرحمن بن زيد قال ان الناس يرمونها من فوقها وارادوا الناس الصحابة والتابعين وعمر بن دينار انما كان يرميها  
 في مشعر العباب الا اني سميت في حجر العقبة ولقيت في جنب الوادي اي من اسفل حيث يرى موضع الحصى ويجعل منى  
 من يمينه والكعبة من يساره ويستقبل الحجر ثم يرميها يسبح حصىات ولور من فوق العقبة جازمه ولا خلاف السنة الامم عند  
 قال في ربي ايام التشرع ويدبرها بالحجارة والاولى ويصعد اليها حتى يكون ما من يساره اقل مما من يمينه اي من الشخص يستقبل  
 القلعة ويجعل يمينه وبين يمينه في حجر العقبة واكثر الاكل في يمينه يسبح حصىات ثم يرميها في حجر العقبة فيصنع عند ما  
 صنع في الاول ثم يرميها من جنب الوادي لا من اعلاه كما في اليوم الاول او وسئل ببناء الجبل العام  
 مالك بل يرى ببناء الجبل الصفا من الصبي والمرء فقال نعم يرى منها ان لم يكن عليها فان امكن حملها وما بالقسم كما قاله  
 اذ قال علي بن ابي طالب في ربي بنفسه وهو ما قال المدوني وحاصل ان المرء والصبي اذا كان كل منهما له اطاعة او قدرة على ان  
 يرى بنفسه فانه يرى بنفسه وهو ما اذا وجد ما لا يحل له او وهو جزء من الامم في المدونة فقلت كيف يصح في ترى في قول مالك قال قال  
 مالك ان كان من استطاع حمله ويطيق الرمي ويجد من حمله فليحمل حتى ياتي الحجر فيرى وان كان من لا يستطيع حمله ولا يقدر  
 على من حمله او لا يستطيع الرمي ربي عنه فليتر من يمينه فليسير بحجره نكل حصة بحجرة قال مالك وعليه الهدي لانه لم يرم  
 وانما ربي عنه فقلت فلو صح في آخر ايام الرمي ايرى ربي عنه في قول مالك قال قال مالك نعم قلت ويطيق عنه الدم قال لا  
 قال مالك عليه الدم كما هو قلت فان رموه حجة العقبة وحدها ثم من آخر النهار قيل منيب الشمس فري اعليه في قول مالك  
 الهدي ام لا قال لا يرى عليه في ربي في ذلك وقت الرمي وقت الرمي - فقلت فان  
 كان انما صح ليدل على ربي من يمينه ليدل ولا يستطيع عنه الدم عند مالك لان وقت ربي ذلك اليوم قد ذهب قلت ارايت الصبي  
 يرمى عند الجبل قال قال مالك الصبي الذي ليس مثله يرمى فانه يرمى عند الجبل الذي يرمي الرمي فانه يرمى من نفسه او  
 ويحرم المولى حين يرى ببناء الجبل عنه اي من المولى اي يحرم وقت ربي التائب فيكون المولى في هذا الوقت ويحرم  
 منزله وبه جرم في المدونة كما تقدم وبه ربي وداهه بالدم يرمي بنفسه وانما ربي عنه وهذا المولى والصبي فلا دم على وكسبه  
 بالنباجة قال المدوني ولما حصل له الصغير الذي لا يحسن الرمي والمجنون يرمى منها من اجها فان لم يرم منها وليها الى ان دخل  
 الليل فقام واجب على من اجها وان ربي منها في وقت الرمي فقام عليه فري الوالي كرميه بخلاف ربي التائب من العاجز فان





**قال مالك لا أدى على الذي يرى الجمار أو يسعي بين الصفا والمروة وهو غير متوض**  
**أعادة ولكن لا يتعد ذلك مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول لا**  
**تروى الجمار في الأيام الثلاثة حتى تنزل الشمس**

يوم واحد أو ليلتين وقت الإعادة إلا بالقضاء بها كلها والنص على أنه لا يؤخر عن السعي بين الصفا والمروة حتى ينزل الشمس بل يستحب مبنى على ضعفه وهو  
 خروجه وقت الإعادة بالقضاء كل يوم ولا يقال ذلك تخصيصاً لتفضيله وقت الاختيار لأن القول القاعدة أن ما جاء به ضرورة  
 يتعد بقدر ما قام وقت الجواز بما قام في ضرورة إلى جواز الاستئذان وتخصيص الفضائل ليس من الضرورات في شيء أم  
 وفي روضة المحتاجين ليس المستحب أن يناول الناس الحج ويكره عندهم أي الغائب أن يركبوا وفي شرح اللباب  
 الخامس (من الشرط أن يرى منظر منظر الزمان عند القدرة ويجوز عند الجواز من بعض الاستطاعة التي بأمه أو  
 منعه عليه ولو غير أمره أو من غير مزية أو ممنون جاز ولا أفضل أن توضع الحصى في الحجر فيرى بها استدار في الغنبة ولا يعلو أنزل  
 العذرة في الوقت ولا فرق عليهم ولا في يوم أو ليلتين أو في أيام أو في أشهر أو في سنين أو في عشرين أو في مائة أو في ألف سنة  
 بحيث يصلي ما شاء من ذلك ولا شيء عليه **قال مالك لا أدى على الذي يرى الجمار حتى أو يسعي بين الصفا والمروة بكرة ومجرى**  
 متوضي أي يؤدي به المتناسك بعد ثأ إعادة لأن الطهارة ليست شرطاً فيها ولكن لا يشترط ذلك لتفويت المذهب ولا استحباب  
 في ذلك وفي الحمل فغيره الذي ويسعى جرداً فان فعل أجزأه ودعى إلى شعبة من نافع أن ما أتت ابن عمر أنه رأى ابن عمر  
 الجمار لا يتفضل من جاهد كاتوا يتسلطون لذلك **قال مالك قال ابن سبي** وأدى الجمار في غير طهارة فادع  
 وإعادة عليه لأن هذه أقرب للاتفاق بها بالبيت فلم تكن الطهارة شرطاً في صحته وإنما نحن الطهارة شرطاً في صحة القرب التي لها  
 اتفاق بالبيت كالصلوة والطهارة والاصل في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لما نُشِرَ من حيث شئت عليه أنها انقضت  
 اضل بالفضل الحاج غير أن القول بالبيت كما راجح الأصل كل قرينة من الحج للاتفاق بها بالبيت وفي ذلك السعي والرى وقوله لا يشترط  
 ذلك يقتضي أنه يستحب الطهارة لتفضل به بالقرب كلها ولكن لم تكن شرطاً في صحته **وقد** الكلام على الطهارة في السعي في محله  
 مفقود **وقال** القاري ولا يشترط أن يكون المرء على حاله مخصوصة من قيام واستقبال وإن كان هو الأفضل وطهارة وبني  
 الأكل أو قرب أو بعد بل على أي حال روى من أي مكان روى صحبه **ام** وفي المتن قال أحمد يستحب له أن يشهد لتناسك كلها  
 على وهو كان عطاء يقول لا يقتضي شيئاً من المتناسك إلا على وهو **ام** وحمل **القرية** في استحبابه في استحباب فضل الجمار و  
 بل يجزئ الذي بالجنس أيضاً **ام** قال القاري لا يستحب أن يتسلط وقال اختلاف من أحمد في ذلك فروى عنه أحد مسند لادن  
 روى من ابن عمر أنه تسلم وكان طاهر فليط وكان ابن عمر يجزئ سنة النبي صلى الله عليه وسلم وعن أحمد إذا استحب ذلك  
 وقال لم يلبث أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وهذا هو الصحيح وهو قول عطاء ومالك وغيره من أهل العلم فإن لم يصب إلى السعي ولم  
 لما سقطت له الحصيات يقبض من يده لم يغسل ولا يغسل ولا فيه معنى ليقبض فأنه لا يجزئ أجزأه لأنه حصاة وكفى بأن  
 لا يجزئ لأنه يؤدي به العبادة فاجتهد طهارة ثم الاستحباب وزياد التيمم وفي الركن الرابع لا يسكن غسله في مناسك النوى  
 قال لثافي لا ذكره غسل حتى الجمار لم أنزل عمله وأجره **ام** وفيه أيضاً استحباب أن يكون الرجل طاهرًا فلو لم يكن طاهرًا وأجره **ام** وقال  
 الدينوري وإن تمتنع لكنه يجزئ وذهب إعادة الطهارة وفي شرح اللباب يؤدي نجسا جاز مع الطهارة وذهب عنه ما لم يستحب  
 أن يغسل الحصاة مطلقاً **ام** **قال مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول لا تروى الجمار في الأيام الثلاثة التي بعد يوم النحر  
 لغير التعميل واليومين بعد يوم النحر التعميل حتى تنزل الشمس عليه ما يرى به الحاج مسجون حصاة سبعة منها يرى يوم النحر وقدم الكلام على  
 وقتها وسأله في أيام التشريق الثلاثة بعد زوال الشمس كل يوم إحدى وعشرين حصاة ثلث جرأت قال الحسيني روى أيام التشريق  
 محل بعد زوال الشمس قد اتفق عليه الأئمة وخالفت أبو حنيفة في اليوم الثالث منها فقال يجوز للرى فيه قبل الزوال استحساناً وقال  
 أن أدى في اليوم الأول والثاني قبل الزوال أحاد وفي الثالث يجزئ به وقال عطاء وطاوس يجوز في الثلاثة قبل الزوال وقال  
 الحافظ في حديث ابن عمر كنا نعين فإذا زالت الشمس دميئنا دليل على أن السنة أن يرى الجمار في غير يوم الاستحباب قبل الزوال وقال  
 به قال الجوهري وخالفت فيه عطاء وطاوس فقال يجوز قبل الزوال مطلقاً وخض الغنمة في لمرى يوم النحر قبل الزوال وقال باسحق  
 أن روى قبل الزوال أحاد لأن في اليوم الثالث يجزئ وقال الموق في لمرى في أيام التشريق إلا بعد الزوال فأن أدى قبل الزوال  
 أعاد نص عليه ودعى ذلك من ابن عمر وفيه قال مالك والثوري والثافي واسحق وأصحاب الرأي صوى عن الحسن وعطاء





### يومون يوم النحر شهر يومون الغدا ومن بعد الغدا يومون

فانما ذات وقت وجب الميت والى الاغدا من غير راء ولا مرض ومن مال بجان شاعر وتوكم كالمراء في ترك الميتة لان البقي على شطيرة  
وسلم رخص لاولها وتبينها على غيرهم او انقول رخص لميت بعد في غيرهم فوجب الحاقه بهم او قتل النوى من ترك ميتة في الغدا فلا شيء عليه  
او انظر اقسام اعداء بالليل مستطاعه العباس يجوز لم تركه سواء قولي بوالعباس او في يومه ولو عدت مستطاعه للحاج فلتقيم بشاها ترك الميتة كسنة  
العباس (وهذا هو المستطاع ان اطل بالاسوي وغيره في رده) الثاني رعاء الا بل يجوز لم ترك الميتة بعد الرمي (يشق على من لا يذبحها)  
الميتة لئلا ولو اطلع الذباب الميتة على الجرح الميتة فان لم يجز عليه لئلا فلا مفاقاة بين ذواته والى بين السقاة والرهاة) وثالث قام  
الرهاة بنحو حتى فرغت الشمس لزوم الميتة بها كالميتة ولو اقام ابل المستطاع حتى غربت الشمس فليتم الذباب الى المستطاع ليعطى غروب لان  
شخصه يكون ليلة وهذا انما تلت من اجله ليعيب آخره كمن ليل فمات فيها لم يترك الميتة او لو كان على نفسه او لم يترك  
يحتاج الى قتله او لطلب حمله ليقا او يكون من مرض يشق منه الميتة او نحو ذلك فالحق ان يجوز لم ترك الميتة يومين من غير راء ولا مرض  
ولا شيء عليهم او بزيادة من شجرة لا يجوز قتل المرددين ان ترك الميتة بها ليل فاشترى ذم ولو كسر ذم ومرض ليرث ابل فقط بعد  
رعي العقبة يوم النحر ان ينصرف الى رعيه ويترك الميتة ليلة الحادي عشر والثاني عشر ويأتي اليوم الثالث من ايام النحر فيرى فيه  
اليومين وكذا رخص كعاصب السقاية في ترك الميتة خاصة فلا جناح في تركها في رعيه ثم ينصرف من رعيه في السقاية فيترك الملاء من ذم  
ليلاً ولو فرغ في الحياض قال الدوسقي قوله ولو كان ترك الضرورة اى خوف على متاعه وهو الذي يقتضيه ذنب مالك حياض رعاء عنه  
ان تاتى من جبهه مرض فمات بكتف عليه بريا وقول المراء ابل فقط لان الرخصة كما في الموطأ من ان من البقي حصصه شرعية وسلم  
لرهاة الا ابل ومعلوم ان الرخصة لا تقتضى عملها ولا يقتضيس عليها نزاع وقطار لم يصف لاي الشيخ غليل) ومن شاش رعاء الحاج  
واين حرة الاطلاق قلت اى في رعاء الا بل على خلافه الا بل وهو مختار الزباني قوله تعالى في اليوم الثالث ولا دم عليه لترك الميتة في الايام  
رعي اليوم الثاني لليوم الثالث او قوله في ترك الميتة خاصة اى في ترك الايمان يوم الحادي عشر والايمان في الثاني في حشر كراءه  
وفي الايام من حاشية العاصي رخص مالك جواز الرمي الا ابل فقط بعد رعي العقبة ان ينصرف الى رعيه ويترك الميتة ليلة الحادي عشر  
والثاني عشر ويأتي اليوم الثالث من ايام النحر فيرى فيه اليومين الذي فاته والذى حضره رخص كعاصب السقاية في ترك الميتة خاصة  
فلا بد ان يأتي بها الرمي ثم ينصرف لان السقاية ينزح للماء من ذم ليلاً ولو فرغ في الحياض او ملاء قتل الزباني ابل المستطاعه  
انما رخص لغير ترك الهبات بمنى لان في ترك رعي اليوم الاول من ايام الرمي لم يمتدح بكتف ويومون الجوارح والى يومون ملكه كما في الاطراف  
الذنب ١١ وقد فرغنا فباسم ان الميتة بمنى سنة عندنا طويالت اكثر ليلها في غير منى كرهت من انفسه لغير يوم النحر  
المعقبة قال الباقى اجر ان يرمي يوم النحر لا يحق في رخصه ولا يفر من وقت ولا ضا في الرمي فخر يومون القراءون بعد الغدا يومين في هذا  
الشيخ الامدني من المتون والشروح وعليه بنى لامة شغنا في النصف وصاحب محلى وفي جميع النسخ المصرية بالواو وعليه بنى الشرح المعق  
من الزباني والباقي وهو يدل على ردة محمد في موطنه لفظاً وكذا في مسندها والمستندك فلكم وكسر الخطا في محلى واذا لم يصر  
ويؤيد الثاني في اكثر النسخ المصرية فانه من المتون والشروح لابي حاتم ولا جد عندى رعاء وجاز الاول اختلافه في تفسيرها  
الامام ومصدق بنين اليومين يوم الرمي لما قال الباقى يريد ان يرى اليومين اخذ من بعد الغدا فذكر الايام التي يرى لها يومين بعد  
من يوم النحر وبعد الغدا وما جاز الايام التي لا يشرى فيها وانما يذكر وقت الرمي وانما يرى في اليوم الثاني من ايام اكثر من بعد الزوال  
ولا يخرج منها في اللفظ فقال يومين وقد فسر ذلك مالك ١١ وقال الزباني ظاهره ان يومين يعني في يوم النحر وليس براء كما بينه الله تعالى  
وفي محلى (ثم يومون الغدا) من يوم النحر ويوم الحادي عشر انشاء وذلك هو العزيمة (او من بعد الغدا يومين) لذلك اليوم واليوم الذي  
ان لم يرم من الغدا يوم النحر قوله لم يرم من حلق قوله ومن بعد الغدا ولا يمتدح ذنب مالك والشاقي وغيره ممن لم يجوز تقدم الرمي  
على يومه لانه لا قضاء ولا يوجب ولا يظهر الجرح انما بانها ارشادوا رما يوم القر لذلك اليوم ولما بعده والاشاقي واخره فمر يومين  
النحر الاول يومين وبه قال بعضهم والشافعي ان من حلقه الله عليه وسلم رخص للرهاة في البيوتة ان يرمي يوم النحر ثم يرمي من رعيه  
بعد يوم النحر فيرميه في احداهما ١١ قلت ونحو هذا ذكره الفريدي ونظر رخص رسول الله عليه وسلم لرهاة الا بل في البيوتة  
ان يرمي يوم النحر ثم يرمي من رعيه في يومين بعد يوم النحر فيرميه في احداهما ١١ وكذا اللفظ انما جاء في رواية لا بعد قتله  
الروايات كلها مؤيداً للشيخ في اى اليومين مشاوى لليومين والى ذلك ذهب بعضهم كما حكاه الخطا في اذ قال قال بعضهم  
بالخير ان مشاوا قدروا وان مشاوا واخره ١١ لكن الجمهور لم يقولوا بجمع التقديم فاولوا الحديث الى جميع المتأخرون كما سيأتي في النحر

ثم يرمون يوم النفر مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن ابي رباح انه سمعه  
يذكر انه ارخص للرعاة ان يرموا بالليل يقول في الزمان الاول قال مالك وتفسير  
الحديث الذي ارخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لرعاة الابل في رمي الجمار فيما نرى  
والله اعلم انهم يرمون يوم النفر فاذا مضى اليوم الذي يلي يوم النفر يرمون من الغد وذلك يوم  
النفر الاول يرمون لليوم الذي مضى يرمون ليومهم ذلك

[illegible]



فان بدا لهم النفر فقد فرغوا وان اقاموا الى الخدر وامع الناس يوم النفر اخذوا  
 صالک عن ابی بکر بن نافع عن ابيه ان ابنت اخ لصفية بنت العبد نفست بالمرءة ولقته  
 فخلعت هي وصفية

معتق في يوم النفر ما بعد ذلك في ليلة التي بعده فاشق عليه فان لم يرمها حتى اصبح من غده رماها عليه دم لتأخيرها اليها الى خروج قتيبا  
 ويظهر عليه الفجر من يومئذ وقاله في ذلك اليوم وسعت وعده فظن ان ذلك ما في شئ من ايام الرماها ولا شئ عليه فخر ذلك من دم  
 ولا غيره وان لم يذكر ما حتى نفست ايام الرماها فذكر ما لم يرمها وكان عليه في تركها دم ثم اجمع لم يحرم من هباب وقواه بالنظر فسلم  
 من هذا كله وجوب الدم عند الامام ابی حنيفة في حديث الهباب ولم اجد الجواب عنه في كلام السلف من سراج الحديث وهو اني الفقه  
 ولكن الجواب عنه بوجه الاول ان حديث الرماء هذا مخصص بجمع رملتين في يوم واحد وهو سالك من وجوب الدم وعده صحيح  
 الدم مع الترخيص لغيره من عباس اخرجه ابن ابی شيبة باسناد حسن عنه من قدم شيئا من جمه او اخره فغيره في ذلك وما دافع  
 الطحاوي من وجه آخر حسن منه كذا في الدرر والشرع لان في الخبر ان الامام في رماه او في رملتين في حلق الشجر وبيع ذلك  
 يجب عليه الجواز ولا نظر لكثرة قتال شيوخ الهباب لا فرق في وجوب الجواز فيها اذا جنى حائرا او خاطئا او كرا او ناسيا عالما او جاهلا  
 معذرا او غير معذرا بلا خلاف عند ائمتنا في حديث الرماء مضطرب في الترخيص نعم بغير فرق في ان الرملة لم في الرملتين بل في  
 بعضها في مجمع بين اليومين وفي بعضها ان يرمها في يوم واحد او في يومين ولا ذكر فيه للقضاء أصلا فخرج الامام في ذلك الى الاصل المتفق عليه وهو وجوب  
 الدم لحديث ابن عباس المذكور وهو موصول به عند الجمهور في الجواز والثالث ان ظاهر حديث الرماء وترك عند الجمهور التامة الدرية فان كان  
 بل على جواز الجمع مطلقا سواء كان جمع تقديم او جمع تأخير ولا تامة الدرية متفقة على عدم جواز التعرق فان كان الحديث متروك الظاهر عند كل  
 وصولا عند الجمع بجميع التأخير فاجب الامام فيه الدم احتياكا في باب الهبات الرمال اذ اختلف على الحكم بها فلا مانع من ان يكون قصدا  
 لم فان النبي صلى الله عليه وسلم ان يفر من شاة بها شاة ونظيره اكثر من ان تحرق كذا من قبل في الحديث في اعدامها مؤول وبجواز اعتبار  
 القرب والملاحة في الجمع العصري والجمع التخييري في وقتهم فمخصص لهم في ان يفر داري الحادي عشر الى اخر وقت جواره وهو قبل  
 طلوع الفجر من ليلة الثاني عشر وبقوله في اول وقت جواره بعد طلوع الفجر من يومين - الثاني عشر متصلا بهذا  
 التوجيه فخص رواية الحسن من ابی حنيفة قتال وقتهم رواية الحسن في اوقات الرما قال بن داود النفر يرمي يومين الذي رما في  
 الثاني في وقت فرج او جرح في النفر ايام دخلوا في قوله من دم ومن قبل في يومين فلا اثم عليه وان اقام بولجى الى القدر الى اليوم الثالث عشر  
 رماه من الناس يوم النفر الا في جرح الجاء ونفروا في الفروا بعد ذلك لا اثم دخلوا في من تاخر فلا اثم عليه وحاصل تفسير الامام ملك رماه ان  
 الرماء يرمون يوم النفر كسر اناس ثم يحجون رماه في ايام التشريق في الثاني منها فيرمون في الثاني في يومين ثم في شاة الفروا على ما جعل  
 وان شاة او اقاموا يمين الى الثالث عشر فخره كسر اناس مالا يتأخر ولا يذبحه بالتفسير مالا الامام احمد في مسنده عن مالك بسنده الى قاسم  
 ابن عدي قال ارحس رسول الله صلى الله عليه وسلم لرماء لائل في البيت ترمي ان يرموا يوم النفر ثم يحجون رماه في يومين بعد الفجر فمرد في اعدامها قال  
 ملك فقلت انه في الاخر منها ثم يرمون يوم النفر فيكون قوله فقلت انه في الاخر منها بما تا قوله في اعدامها ويكون المراد بقوله يرمون يوم النفر  
 النفر الا فرقا اقاموا يمين في نفسه الامام في الموطن ويشكل عليه مالا الامام الترمي عن الامام ملك بعد قوله فمرد في الحديث فيرمون في  
 اعدامها قال ملك فقلت انه قال في اول منها ثم يرمون يوم النفر وادفع ابن ماجه ان قال بعد قوله فمرد في اعدامها قال ملك فقلت انه قال في  
 الاول من ذاهب الى ترجع مافي مسنده احمد في الترمي في لواقعة الاول تفسير الموطن من باب الى كل ما في الترمي وتوجيه الى مافي الموطن  
 افاده الشيخ في الحوكم من ذاهب الى مافي الترمي معنى آخر لا يتعلق بما في احمد الموطن وحمل الكلام فيه نحو الترمي مالا من ابی  
 بكر بن نافع مولى ابن العصري المحدث في من رواية مسلم والي ذلك ما ترمي قال عبد الله بن احمد من ابی بوطا في ذلك ما من مسند  
 به اس وقال مرة ليس بشئ وذكره ابن حبان في الترمي وسماه عمر في صحيحه وقال الحاكم لا اقف على اسمه وفي الصحيح صدوق يقال اسمه عمر بن  
 كبر السابغة عن ابی نافع الترمي مولى ابن عرش ملك رماه واكثره لكن عدى عنه بينا لو اسطره ابنه ان ارجع اية قال الزرقاني في الترمي على ما هو  
 لصفية بنت ابی عبيد بن جهم العيص اخت المختار القضي وارة عبد الله بن عمر فقلت بضم النون ونحما مع كسر الفاء فيما اختلفت والضم  
 اشهر اى ولدت واما يحيى فاصحت بضم النون فقط من جماعة ومن الاصمعي الجوان بالمرءة فخلعت هي اى النفس او عصبها حقيقة  
 قال الراعي الاغلب ان مقام صفية مع ابنته ايها كان يعلم عبد الله بن عمر والذي لا ريب فيه انه علم بذلك ليدخلها وقد سئل عن حكمها  
 فلم يذكر المقام على صفية مع ابنته ايها وان كان الخدر مختصا بابنته ايها دونها ولا يسجد ان يكون شئ فيها ما عاين خيف عليه الضياع



حتى اتنا منى بعد ان غربت الشمس من يوم النحر فامرهما عبد الله بن عمر ان ترميا الحجر حتى  
اتنا منى ولم ير عليهما شيئا وسئل مالك عن نسي في حجرة من الجمار في بعض ايام منى  
حتى يحس قال ليرم اية ساعة ذكر من ليل او نهار كما يصلي الصلوة اذ استسبح الله ذكره هاليلا او  
نهارا فان كان ذلك بعد ما صدر وهو عكة او بعد ما خرج منها فليجعله هكذا

والبارك في الاثر ان مثل هذه الحال ان تقم من منى حاجات عليه الهلك بالفرقة وترقى بخاتة وصلح حاله بالمقام ثم انى اتنا منى  
ان غربت الشمس من ليل او نهارا فانت وقت الحجاز ليرى بالايام فامرهما عبد الله بن عمر ان ترميا الحجر العقبة حين اتنا  
منى وذلك لان الليلة الاقضية وقت القضاء ليرى النحر عند الجمر كما سياتى قريباً قال البيهقي ربه انما اذ كان وقت قضاء الرمي وان لم يرم  
وقت اداء الرمي فامرهما بقضاء الرمي ولم يرم بهما شيئا قال البيهقي يقتضي ان لم يرم طمأنا ولا غيره وقد قال مالك في البيهقي  
واما اتنا فارى على كل من كان في مثل حال صفة يوم النحر ولم يرم حتى غابت الشمس الدم ووجه ذلك ان من فات الاداء لم يرم الرمي والى  
كالذي يرمى من فلا يقدر على الرمي في وقت الاداء او قلت هذا هو الظاهر من مذنب الامام مالك قال الرمي بالليل قضاء عنه وقد تقدم  
عن الدسوقي فيمن حبس بمكة لم يرم في وقت المبيت حتى ان عليه البدرى مما روى ابن تيمية من مالك ان قال الرمي في وقت المبيت  
عليها شيئا يدرى بعد ما تنال بالولادة والتمتع بها وتبها لكن استحباب مالك لمن عرض ليل من عرض ليل في وقت الرمي في وقت  
المطلوب او في الظاهر الفروع الاول فانهم صرحوا بوجوب الدم على ليل كالتقدم في بيان وقت الرمي العقبة واما عند الغفلة فليس  
عليها في ذلك لان الليل وان كانت وقت سادة لكن لادم مع الاسادة ايضا فلهذا لا ينال لاسافة في حق المصنف وكذلك على الامم  
عند الغفلة كما تقدم عن النووي ان من ترك الرمي في الليل لم يرم في ايام التشريق قالوا صرحوا به او ادوا ولادم عليه واما عند الغفلة في وقت  
المباهلة فليس عليه ليرم قالوا ان في المنيح ليل لم يرم حتى تزول الشمس من النحر كما تقدم في بيان ذلك في وقت الرمي العقبة في وقت  
الروض للمركب وسئل مالك زاد في المنع المصنف قبل ذلك قال يحيى من نسي رمي حجرة كاملة من الجمل الغفلة في بعض ايام منى  
اي ايام التشريق حتى يحس سوا غير الشمس ادلا قال ليرم اية ساعة ذكر سوادا ذكر من ليل او نهارا احراز من قول من قال  
لا يقضي ليلاً فذكر من عبادة النهار كما تقدم في بيان وقت الرمي قال البيهقي هذا قال من نسي حجرة من الجمار في بعض ايام التشريق  
حتى يغرب وقت الاداء فيجب الشمس من يوم تلك الحجرة فاذ يقضيها ما دام وقت القضاء او قد غرقت وقت القضاء فيمات المصنف ثم  
قال ولا يؤخرها من وقت ذكرها بالعبادة فليست بوقت فاذا فات وقت ادائها لم يجز حمل قضاءه كصلوة الفرض ولذلك  
اصح لمالك على كميل قضاءها اي وقت ذكر ذلك من ليل او نهارا يلى من يجزى الصلوة متى ذكرها او لم تكن كانت المنسية الحجة الاولى  
او الثانية ليعيد في القضاء الثاني من الحجة او الترتيب من حيث كل يوم واجب هذا لكي لا يسقط بالنسيان ولا غيره  
صرح به الدردم وغيره وان كانت المنسية الحجة الثالثة فلا حاجة لغيرتين الا ولتين لان الاولاء مندوب ليس بواجب عند جم  
كما يصلي الصلوة اذ استسبح الله ذكرها بالعبادة او نهارا او في وقت تخصيص في قضاء الصلوة بالليل او نهارا او ما كان ذلك من وقت الحجة  
العقبة بعد ما صدر الى منى في ذلك الحجة او نهارا فخرج منها اي من مكة اليها فليجعله ليرى اي واجب كان في النحر  
المصر في حال البها من نسي حجرة فذكرها في يوم بعد ان رى غيرها فاذ يرميها فليجعله ليرى اي واجب كان في وقت  
القضاء فاذ يرميها ويرى ما يجزى ما يجزى وقت ادائه وان ذكرها بعد وقت القضاء فليجعله ليرى اي واجب كان في وقت  
اداء الحجة المنسية فلا خلاف ان الدم واجب عليه وان ذكرها بعد وقت القضاء فلا خلاف ان الدم عليه وان ذكرها في وقت  
قضاءها حتى وجوب الدم عليه وروى عن علي ما ذكره ثم قال ما من نسي الحجة كلها في ايام منى فذكر ذلك في آخر ايام التشريق ليرى غيرها واول فانه  
يرى اليوم العدل على سنة ثم لثاني على السنة ثم لثالث على سنة سوادا ذكر ذلك بعد ان نسي منى واول ذلك اذ ذكر ذلك  
قبل ان يغيب الشمس من آخر ايام التشريق فان ذكر بعد القضاء ايام منى فيجب الشمس من آخر ما تقدمت الرمي ولا سبيل ليليه  
ول عليه الدم ان ذكر ذلك في آخر ايام منى في وقت القضاء اختلف قول مالك فيه حجة قال عليه الدم حرة قال لادم عليه و  
قال ابن حبيب الرمي قبل المصدر فلا دم عليه وان ذكر بعد النحر فاذ رى في وقت القضاء فليجعله ليرى اي واجب كان في وقت  
عليه ليرى اي نسي قبله ليرى عليه ووجه ذلك انما وجوب الدم عليه اذ خالف النقص على الرمي بتأخره عن وقت الاداء الى وقت القضاء  
ثم قال قوله فان كان ذلك بعد ما صدر منى وذلك يكون على وجهين الاول ان لم يرم وقت الرمي فيجب سوا

**الافاضة - مالك** عن نافع وعبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
خطب الناس بعرقة وعلمهم امر الحج وقال لهم فيما قال اذا جئتم منى فمضى الى الجحرة فقد حل له  
ما حرم على الحاج الا النساء والطيب لا يمسه احد نساء ولا طيبا حتى يطوف بالبيت

من آخر ايام التشريق والثاني قبل ان يغتفر وقت لم يزل كان ذلك بعد ان فات وقت المرمى فانه عليه الهدي لما فاتته من وقت المرمى  
وان كان لم يغتفر وقت المرمى فغلبه ان يرمى في ما بقي عليه من المرمى وقد تقدم من قول ابن حبيب ان عليه الدم لانه يرى ليوافق وقول  
مالك بمحمل الوجع من احد جانبيه يريه يركن وجوب الهدي على من لم يرمي من المرمى ولا يرمي من المرمى ولا يرمي من المرمى ولا يرمي من المرمى  
والادراك والثاني ان يريه بذلك انما من صدقته وقت المرمى لغرات وقت القضاة وان عليه الهدي وان من لم يرمي ذلك غلبه الهدي عليه  
وعلم من ذلك ان خطابه الموطان لم ياول بالاحتمال الثاني من احتمالي المباحي مؤيد لتمام ابن حبيب القائل وجوب الدم على من تذكر بعد  
الرجوع من منى مطلقا ولم يجد في الحديث وفيه من الفروع لتفرق الرجوع من منى وفيه من مدارك المرمى في الفروع على الاداء والقضاء وتكرار  
الحقيقة في ذلك كما في شرح الطهالبي لو ترك رمي يوم كذا اى سبع حصيات في اليوم الاول واحدى وخمسين في الثانية والامام اداشره كالمسحوق  
فان قوله يوم كذا واحد عشرة حصاة فبعد اواخره الى يوم كذا آخر فغلبه دم تركه او تاخره وان اخره الى الليل الا ان تلك هي عليه اتفاقا و  
ان لم يرم يوم كذا من الفروع عليه دم عند ابي حنيفة للقائه لا عند مالك وان لم يرم حتى مضت ايام المرمى لم يوجب الحشون من آخر ايام التشريق  
فغلبه دم بالاتفاق لترك المرمى وان ترك الاصل كتبت في ماله وها في اليوم الاول وعشر حصيات فمادها فيا ليعده عليه لكل حصاة صدقة الا  
من سئل فكيف ما يقتضيه مناه والتتيب بين الحجار واجب عند بعض كالمسحوق والاكثرة على انها سنة كما حرج به صاحب الدنيا والرجاء في ما يخط  
او في قول ابي امامة والذى يلقى عندي استنادا كذا في شرح القياض وفي القصة سنة عند الاثر وهو المختار وقيل بشرط كما قاله الشافعي  
اي الاثر في القصة **الافاضة** - قد تقدم من طواف الافاضة من كل اركان الحج لا يخرج بدو حتى قالوا من تسعة ورجع الى منية يرمي عليه  
الرجوع الى مكة حتى يتيمر ولا خلاف بينهم في ذلك وقد تقدم ذلك في غير موضع من هذا الكتاب والمقصود هنا بيان بعض احكامه **مالك** عن  
نافع وعبد الله بن دينار كلاهما عن ابي عبد الله عن عبد الله بن عمر بن الخطاب خطب الناس لوقت لم يرم فمضى الى الجحرة فخطبهم ليست  
تصلوا واما في تعليم الحاج فلا ذلك قال وعليه امر الحج اعم قلت تعليم امر الحج لا ينافي في خطبة الصلوة فان من اداها ايضا تعليم امر الحج  
الباقية فيها فالظاهر هو ذلك وعليه في خطبة امر الحج اى ما يستقبلونه من احكامه كالبيت بخرطه وجمع الصلوات بين بها والوقوف بها والاربع  
منها وروى العقبة ثم الزعم ثم الحلق في طواف الافاضة وغير ذلك من الاحكام وقال لم يخالها في منى فغلبه عليه في منى فغلبه عليه في منى  
الحجرة اى جرة العقبة فقد حل لكل ما حرم على الحاج لاجل الاحرام منها مستل الامام مالك في مسئلة فغلبه تقدمت في قول ابي حنيفة  
الاصح يحصل بمرى العقبة وليس لمرى يحل عند الحقيقة في يحصل التحلل بالحق على المشهور وما قولان للشافعي واجم وجهه رويها من يحصل  
بالاتيين من المرمى والحلق والافاضة من قال يحصل التحلل بالحلق قبل الاثر بذلك وهو الصحيح كما سياتي من زيادة التحلل او التخصيص في الاثر الثاني  
فهو دليل على ان ذلك الاثر يخص النساء والطيب اختلها فيما يستثنى من التحلل بالاصغر ويتم قطع على التحلل الاكل والحج وروى عن النساء  
فقط واستثنى في اثر الباب شيتين النساء والطيب ثم اكد ما لقوله لا يمسه احد نساء ولا طيبا لانه من دواعي التحلل حتى يطوف بالبيت  
طواف الافاضة - وقال ابن عمر في النافذة من مسئلة مشككة قدما اختلف السلف فيها على اربعة اقوال الاول ان من رمى الحجرة حل لكل  
شيء الا النساء والطيب الثاني زاد مالك والصديق لانه لا يخلو العبد والتمتع وبها حرام بعد - اختلفت قال حطوا الا النساء و  
الصديق لكان الطيب حل لبعضه صلى الله عليه وسلم ففي النساء والصديق على تركه الرابع النساء فحتمه وهو قول الشافعي وهو حديث عائشة رضي  
هو الصحيح قال ابن عباس وطائفة - ام قال الموقن انهم اذ رمى الحجرة فحتمه من حل له لكان حطوا بالاحرام الا النساء وبها الصحيح  
من مذهب احمد فخص عليه في رواج جماعة فيبقى ما كان محررا عليه من النساء من الوطى والقبلة والمسحوق المشهود وحقة النكاح ويحل له ما  
سواه وبها قول ابن الزبير وعائشة وطائفة ومسلم وطائفة والحنفي وعبد الشريفي الحسين وفارجه بن زيد والشافعي واثني ثمانية فغلب  
الراي روي ايضا عن ابن عباس ومن اجل ذلك في قول الموقن في الاول في الفرج لانه اعطاه الحرامات ويخصه الشك بخلاف غيره وقال عمر بن الخطاب  
ينحل كل شيء الا النساء والطيب وروى ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن الزبير لانه من دواعي الوطى فاشبهه بالبيت ومن  
عروة لا يلبس القميص والافاضة ولا تغيب روي في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا ولنا ما روت عائشة رضي الله عنها في ذلك  
انته عليه وسلم قال اذا رستم وعلقتكم فحل لكم الطيب والثياب وكل شيء الا النساء ورواه سعيد وفي نسخة اذ رمى احكم حجرة العقبة  
وحلق راسه فحل له كل شيء الا النساء ورواه الاثر من ابو داود والترمذي والحاكم في غير ذلك



# دخول الحائض مكة - مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي

ام المؤمنين انهما قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فاهلنا بالحجرة

قال الزرقاني في اعاده لزياة ثم قلن لم يدخل ذلك فيما قبله لانه سمع من شيخه كذا وكذا ثم قالون على تاديه باسمه لاسيما مالك اياه  
قلت والظاهر عند من ان المصنف اشار بذكر الاشرا في الحديث بدونه لزياة الى ان دارا على في الرعي فقط كما هو محتمل للمصنف -  
فالزيادة في هذا الحديث ليست بهما في التحليل بل في ذكرها - قال الهام في تعليقه ان اضافته الى الحديث والحق في المرمى لا يوجب الشك ولا الطعن  
وانما يوجب ذلك طواف الافاضة لانه يحتاج التحليل من الاحرام او **دخول الحائض مكة** يعني اذا كانت المرأة حائضا وقت  
دخول مكة كيف تفعل في مناسك **مالك** عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه القاسم بن محمد بن ابي بكر عن عائشة رضي ام المؤمنين  
قال ابن عبد البر في التقصي هذا الحديث ليس عندنا من رواية اللوط بن عبد الاستاذ ولا عند من ينجي وانما هو في اللوط عند جميع  
الرواة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة وعند غيره الاستاذان جميعا ثم قاله احد على مستاده هذا لا يوجب حرمه  
النفسي را سبك وانتشلي لاهل من حاشته في عروة وقد بينا ذلك وما فيه في التمهيد او فاد الزرقاني فيما حكاه عن ابن عبد البر  
ليكن اياه عند مالك بالاستنادين فذكرهما في الحديث يعني اياه انهما قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع  
تقدم شرح هذا الكلام في باب افراد الحج فالحائض عروة قال العلامة الزرقاني اياه قلنا على ما في الحديث انهما قالتا وبعوا اخبار  
من حالها وحال من كان مثله في الايام لغيره لانه فضل جميع الناس فلا يفتي في قولها المتقدم فاما من اهل البصرة ومنهم من اهل ما بين الحج ومننا  
من اهل الحج وعروة اياه وادناه ليس لوجه لان عائشة رضي لم تكن من اهل الحج ابتداء والروايات الواردة في هذا الباب متظرفة على انهما  
كانت حائضتين ابتداء ولما اختلفت الى البقيع صلى الله عليه وسلم اياه لم تطف اياه بغير عرقا وقل اياه ابلت بالحج اول ما لم تفتي في البقرة  
كما ان الناس ثم رفعت الحجرة لياساعده ولا حديث فالوجه في الحج ما قل الباقى قولها في الحائض عروة يجعل بان تريد بذلك الزواج يعني  
صلى الله عليه وسلم يجعل ان تريد من كان معها او طاعة اشارت اليه ولا يبعد ان تريد جماعة اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لانها  
قد ذكرت ان منهم من اهل الحجرة ومنهم من بين الحجرة والحج اياه قلت وهذا يشكل ايضا ما روى عنها لاني الان لم اجد في الخبر في الحج  
وقد اختلفت الروايات فيما عرفت اياه عائشة رضي اختلفا كثيرا ولفظ طهر اختلفت العلماء في احوالها فيما كانت قال الشرح ابن القيم في الحديث  
قد تنازع العلماء في قصة عائشة رضي بل كانت متبذرة او مفردة فاذا كانت متمتة قبل رفعت عنها وتنفقت الى الافراد ودخلت عليها  
الحج وصارت قار حرم بل الحجرة التي انت بها من التتميم كانت واجبة ام لا واختلف الفقهاء في مسئلة منية على قصة عائشة رضي وهي ان  
المرأة اذا صارت بالحجرة فاضت ولم يكن لها طواف قبل التعريف قبل ترفض الاحرام بالحجرة وقبل الحج مفردا او تدل الحج على الحجرة وتعتبر  
تلك فقال بالقول الاول فقهاوا الكوفة بغير البعيفة واصحابهم رضي الله عنهم والشافعي فقهاوا الحجاز منهم الشافعي ومالك رضي الله عنهما والشيعة  
مذهب اهل الحديث كلامهم اياه وادناه اياه وقالوا في الاكمال اما احوالها في نفسها فاختلفت الروايات في ذلك فتبين رواية عروة  
منها ان الحائض عروة وفي رواية القاسم منها لينا بالحج وفي رواية اخرى عنها لا توفى الحج وبذا كل من رجع انما ابلت بالحج وفي رواية  
الاسودعيين لا تذكر جمادى اياه واختلفت العلماء في الكلام على حديث عائشة رضي فقال مالك ليس اياه على حديثها قريبا ولا حديثا وقال  
اصحاب القاضى انما كانت مهيمة بالحج لانها رواج الاكثر من عروة والقاسم والاسودعيون وعروة رضي ذلك ايضا بان عروة  
خلت في رواج حرم حديثي غير واحد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهادي عمر بك فقهر بان اياه لم يسمع الحديث منها ولا يراى فيه لاضلالها  
احسن حديث ذلك قالوا وايضا فان رواج عروة والقاسم ساقط على عائشة في الحج من اولها الى آخره ولذا قال القاسم من رواج عروة  
لها بك بالحديث على وجهه او يستقبح بالحج اياه اذ قال ادمي صاحب القاضى وفيه اياه هذا غلط من عروة ولتعبه بان قول عروة  
منها انما ابلت بالحجرة مخرج ولما قيل الاسودعيون عنها لاني لا الحج فليس مخرجها انما ابلت بالحج مفردا بالحج فيها بان المذكور في حديث  
مالك اياه بدون من ترك الاحتياط في شهر الحج فوجوبه لا يفرق في الحج اياه بين حج النبي صلى الله عليه وسلم ووجه الاحرام في حرم غير الخط  
عروة ووجه العلم الناس بحديثها وقد اختلفوا بين عبد الله بن جهماني كما اخبره مسلم عنه كذا روى طائفة واصحابهم عن عائشة اياه قلت وقد اخرج  
بهما الروايات كلها مسلم في صحيحه وفيها التمرغ باختيار عائشة رواية بولاء وهي جماعة وروايات اخرى في ذلك فاما روايات القاسم  
وفيها الخطأ في الحديث وقال في الخط وبعده فيه انه يحصل في جميع الضالقات لعل ابلت عائشة بالحج مفردا كما فضل غيرها من اصحابه وعلى هذا ينزل  
حديث الاسودعيين تبين ان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه انفسوا الحج الى الحجرة ففعلت عائشة ما مضى فيها من اصحابها متحدة وعلى هذا ينزل  
حديث عروة ثم لما دخلت مكة وهي حائض فلم تقدر على الطواف لعل الحائض بان الحرام بالحج اياه قلت والى هذا الحج مال النووي

# نشر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم... كان معه هدى فليهلل بالبح مع الصمعة نشر لا يهلل حتى يحل منها

والا في غيره مما كنهه ليعيد لوجوده الاول ياتي عند القاطلة واليات عروة التي احتاجوا اليها في ذلك الموضع فليهلل بها فليهلل بها في غيرها من الاماكن  
بغير الحرة فلفظ البخاري من رواية عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فمنا من اهل  
بعرة ومننا من لم يخرج للحديث وغيره ولم ابل البعرة فامرني النبي صلى الله عليه وسلم ان انقض براسي والى بالبح وانكر البعرة فقلت  
ذلك الحديث. فهذا النص في انما لم تحرم البعرة والثاني ياتي عند هذا التفسير الوارد في الاحاديث الكثيرة ففي البخاري البخاري رواية اليه  
من يسام من ربه من عائشة فمر بها فبينما هي في البعرة قال صلى الله عليه وسلم من احب ان يهلل بالبعرة فليهلل بها فليهلل بها في غيرها من الاماكن  
يخرج وكنت ممن اهل البعرة فحدثت وقد ورد في اللفظ في عدة روايات من الصحاح قال كان المراد بالبعرة البعرة البعرة البعرة البعرة البعرة  
تعالى به من اهل البعرة فحدثت جابر عن عبد الله بن مسعود قال اقبلوا بهلين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقلت عائشة  
بعرة حتى اذا كانت بسرة فركبت حتى اذا قدما فلفظا بالكعبة والى بالبعرة فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نكل من مناسك لم يكن  
معه بدى الحديث والثالث ان بهلين ياتي في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
الذي لا حول عند انما كانت معزة وابتداء كمال بها في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
ذلك الشيخ ابن القيم في البعرة اذا قال اختلف الناس فيما احرمت به عائشة او في مناسكها في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
ذكرنا من الاماكن وفي الصحيح منها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان من الغنم من اهل البعرة ومنهم من اهل البعرة فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
اهل البعرة فذكرت الحديث فذكر في الحديث في البعرة والى بالبح قاله لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في ان احوالها كان البعرة فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
اولا بالبح وكان البعرة قال ابن عبد البر في القاموس والاسود وعروة بن سلم عن عائشة في ما يهلل بها كانت محرمات في البعرة فلفظ غلط  
عروة في قوله منها كنت ممن اهل البعرة قال السمعاني في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
ان الروايات التي رويت من عروة غلط قال ابن القيم في صحيحه روى عنه النعمان بن عبد الله بن النعمان في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
تاولا البعرة فلفظ غلط ليس في هذا انما كانت محرفة قال عليه ما في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
النسب بالبعرة فخرج الخبر في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
اذا كانت الاري الا انما في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
طائفة من اهل البعرة وكذلك قال جابر في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
في ذلك البعرة فان القائل فلفظ البعرة في ذلك من غلط فلفظ اصحابه ومن الغيب البعرة فلفظ البعرة في ذلك من غلط فلفظ اصحابه ومن الغيب البعرة فلفظ البعرة في ذلك من غلط فلفظ اصحابه  
منه خرج اصحابه في البعرة في قوله عائشة في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
في ذلك الاماكن في الصحيح الحديث انما كانت احرمت بعرة وكيف نسب عروة في ذلك من غلط فلفظ اصحابه ومن الغيب البعرة فلفظ البعرة في ذلك من غلط فلفظ اصحابه  
منها ما احرمت البعرة فلفظ البعرة في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
تليق بوجه اذا خالف الروايات التي رويت عنها فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
رأى في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
من وجه متقدمة الى آخر ما ذكره في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
كما تقدم في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
الشرعية وسلم قال ذلك عند الملال بالاحرام والخرق فيه فقال كان من موهبي طاعة النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
منه الا ان جابر بن عبد الله في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
وسلم في ذلك البعرة فلفظ البعرة في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
الشرعية وسلم انما في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
وقوله في حديث حفصة المتقدم ان البعرة راسي وقلت به في الحديث ونقصي ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك في وقت يكون فيه احوالها فاصحاب  
في البعرة وقلت وتقدم وقت الازدات في اهل القرآن وما ذكرنا في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب  
الذي قل عند البعرة فلفظ البعرة في حجة الوداع فاحال البعرة وعائشة في كانت عائشة فكيف صنعت احوالها فاصحاب

جميعاً قالت فقد مت مكة وانا حائض فلم اطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت  
 ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انقضى راسلك وامتنع على

من ايام الحج والحجرة جميعاً وقال الزرقاني فيه دلالة على ان السبب في هذا من سائق الهدي على احواله اذ ادخل الحج على العدة  
 لا مجرد سوق الهدي كما يقول ابو حنيفة واحمد وجماعة متحسين برأيه فحليل عن الزهري في الصحيحين قال صلى الله عليه وسلم من  
 احرم الحجرة ولم يسلط على احدى من الحجرة او احدى فلا يحل حتى يخرج به ومن احرم الحج فليتم حج طيمه حج وبني ظاهرة في الدلالة على ان  
 وقال مالك واكثر النحوي وجماعة كل تمام الحجرة قياس على الاجماع على من لم يسبق الهدي واجابوا عن بذه الرواية بان فيها  
 حذفاً لميلها رواية مالك بذه وتقديره من احرم الحجرة واهدي طيمه بل بالحج وجبت فلا يحل حتى يخرج به وبذالتا دليل مقنع لان  
 فيه جهاين الروايتين لان القصة واحدة واخرج واحد وهو عائشة ام واثبت جبريل بن التواب بعبد جبريل اللقيط لما حدث اصلاً  
 فان سائق الهدي لما كان لجاناً ان يكن من عمرته عند حج فاقوله ان يسل بالحج او ذاك والضا فان الحكم لما كان عند حج في  
 سائق الهدي وقهره سواء فاقى ضرورة دعت النبي صلى الله عليه وسلم في التوفيق بينا بقوله من احرم الحجرة فاهدي فليقل كذا ومن لم يهد  
 فليقل كذا وايان من بذالتا ويل ايضا ما في البخاري من رواية ابي حمزة عن ابي عبد الله عن عائشة فقال عليه السلام من لم يكن معه  
 هدي فاصب ان يحمله عمره فليقل ومن كان معه هدي فلا والضا ما في البخاري رواية جبريل بن منصور عن ابي عبد الله عن عائشة  
 عائشة فقط قلنا قلنا انما هو بالبيت فامر النبي صلى الله عليه وسلم من لم يكن سائق الهدي ان يحل من لم يكن سائق الهدي وتساءله  
 لم يسبق فاحلن بذه الروايات كلها صحيحة في ان المداير على سوق الهدي ولذا اقرنا في ابي جبر الشافعي بان الروايات في ذلك  
 متظافرة وظل الموفق في الروايات كثيرة كما تقدم في باب طبع التلبية قال الشوكاني بعد ما استدلل بجمهور ما في البخاري من حديث  
 عائشة فقط من احرم الحجرة فاهدي فلا يحل حتى يخرج تاول ذلك الملكية والشافعية على ان معناه من احرم الحجرة فاهدي فاهل بالحج  
 فلا يحل حتى يخرج به ولا يلحق فيه من التسف او قال لا في الاكمل وجواباً عن الحديث انه يحل ان يكون احرم الحج بذلك عند الاحرام  
 فيكونان ثابتين فلا يكون فيه حج او قاله لم يجد احرم بالحج بالحجرة المفردة فيكون ارداء فالارادات القول ان قلت لكن ثبت ان تقدم في الحج  
 في الحج على الشرعية كما قال لم يمسرت وقال لم يمسرت المفردة لغيره من ابيهم من الطواف والسي قالوا جبريل في الاول دون الثاني -  
 قالت عائشة في قدرته على اي دخلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم صيغة الاحرام الى ذي الحج وانا حائض حائض اسبغته وقعت حالاً و  
 كان يد فيهض المسرف كما صح منها وذلك ولم يمسرت ثلث خلون من ذي الحج قال ابن القيم في الهدي اما وضع جفها فهو مسرف  
 يلا ريب وهو ضريح طر با قد اختلف فيه او قلت وسياق بيان الاضغاث في طر با فيل اقامته الحج لم اطف بالبيت بزيادة والجملة  
 عند البيت في السج المبركة وفي الهندية بدوها ولم تطف به لان الطهارة شرط للطواف او وجب لان الطواف في السج والحج لغز متزوج  
 من الدخول فيه ولا بين الصفا والمروة لان شرط تقديم الطواف كما تقدم مفصلاً في باب ما فعل للحائض في الحج قال الطيبي قوله ولا  
 بين الصفا وعطف على امكنه قبله على تقديره ولم يسمح بتجوع علفتها لبناً وما واداً ويجوز ان يقدر ولم اعمل على الجمال في الحديث وطاف  
 بين الصفا والمروة سبعة اشواط وانما ذهب الى التقدير دون الانجاب لئلا يترتب استعمال اللفظ الواحد حقيقة ومجازاً في حالته واحدة  
 اي لان حقيقة الطواف الشرعي لم توجد لانا الطواف بالبيت واجب ايضا بان السج طوافاً على حقيقة التلويح قال الطواف تحت  
 النبي قاله الزرقاني فشكوت ذلك اي اشتاعى من الطواف والسج الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ادخل عليها وبني تنكي فقال  
 يا ميكائيل نقلت لاصلى كما في روايات عنك انت بذلك عن الحيف وبني من لطيف الكتابات واختلفت الروايات في موضع شكواها  
 ووقت قل الزرقاني في هذا الموضع في ذلك في سلم عن جابر ان دخول صلى الله عليه وسلم عليها وشكوا كان يوم التروية او قلت ويجوز ذلك عند  
 مسلم برواية ابى الهادي عن جابر بن عبد الله ان يوم التروية ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم في حالته فوجد ابى تنكي فقال يا ميكائيل  
 قالت اني حضرت وقد حل الناس ولم احل ولم اطف بالبيت ولنا من يهون الحج الا ان قال ان هذا كسبه النبي صلى الله عليه وسلم انما  
 الحديث وقم اليها بطريق حرة عنها ثم ازل حالها حتى كان يوم عرفة ولم ازل الابعة فامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انقض  
 راسي الحديث وفي رواية حضرت فخر دخلت ليل عرفة قلت يا رسول الله اني كنت اظن ان عرفة كسبه من ابي القاسم ابن القيم اذ صلى الله عليه  
 وسلم قاله ابراهم او قال صلى الله عليه وسلم انقضى نعم القاف وكسر الضاد والجوهر اسك اي على خضر شره وامتنع على اي وجهر  
 بل على قال الخطابي استكمل بعض الالحام لمره لانه انقضى راسها ثم بالامتناع طواف كان الشافعي يتولد على امره ان ينقض الحجرة و  
 تدخل عليها الحج قصير قارنه قال وبذا انكش اكل القصة وقيل بان غلبها ان الحجة اذ دخل مكة استباح ما يستقيم الحاج اذ انكش الحجرة







فقال هذه مكان عمر تلك فطاف الذين اهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً اخر ليعبد ان يرجعوا من منى ليجهم واما الذين كانوا اهلوا بالالحج اوجموا بالحج والعمرة فانما طافوا طوافاً واحداً

فاتيناه بالحبس فقال فرقتا قلنا نعم فاذن في الناس بالرجل الحديث وفي الصحيح ايضا قال فاذ صبحي مع امك الى التيميم فابقي  
بقرة ثم مودك مكانك اذنا قالت عائشة ربة قلتي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم صعد من مكة وانما ينزل عليه خيل ادا  
مصعدة ويهرنبط منها فقي بذ الحديث اجمالا فاني في الطريق وفي الاول اذا انطلق فاني منزل فلما جئت نادى بالرجل في صوته  
واختلف في الجمع بينهما اقول بسببهما الحافلان ابن القيم وابن حجر فقال صلى الله عليه وسلم بذه اى العمرة وفي رواية بذه اى العمرة  
والنسخ الهندية على الاولى والاصح على الثانية مكان ترك بالرفع على الجرعة وبالنصب على الجرعة والحاصل فخره وفي رواية اخرى كانه  
ومجولة مكانها قال عياض والرفع اوجه عندى اذ لم يرد به القول انما اراد عوض تركه من قال كانه قارئة قال مكان تركه كانه  
اردت ان تاتي بها مفردة ومجند فكون غير تاسم التيميم لكونه مفردة قال مكان كانه مفردة قال مكان كانه مفردة  
ايها ولم تكن في التامان بها الخبيث وقال السبيل الوجه النصيب على القول لان العمرة ليست بكان لعمرة اخرى كنه ان جعلت مكان  
بمعنى عوض او بدل مما جازا جاز الرفع ايضا في الشرع فقلت الذين ابوا بالعمرة وحدها بالبيت عند ورودهم مكة وسواها ايضا بين  
الصفا والبردة للعمرة ثم جعلوا منها اى يجوزوا من العمرة بالحق والقرعة ثم اوردوا ما في من مكة ثم قالوا طوافا اخر لا فائدة ووقع بعض رواة  
العمرة طوافا واحدا والاصواب الاول قاله عياض وكذا في الصحيحين اى يوم الحج اى لم يكن الحج وقدر فقط بهم طواف  
القدم اجمالا ثم تقدم البسط في ذلك في الاصل ابل مكة لان ما لم يكن طوافا عليه للقدم الامام على الامام احمد ان التيميم طواف اخر  
اول للقدم ثم طيفوط طواف اخر في حديث الباب قال الحزقي ان كان متمتعا بطواف بالبيت مسجدا وبالصفا والبردة مسجدا فقل بالعمرة  
ثم روي بطواف طوافا ثانيا في رواية قال الموفق اما طوافات الاطال الذي ذكره الحزقي بهما فهو طوافات التقدم لان التيميم لم يات بفعل  
ذلك والطوافات التي طاف في العمرة كان طوافها ونص احمد على ان مسنون التيميم في رواية لا فائدة قال قلت لابي عبد الله كذا في حديث  
اخي التيميم لم يوط ويسمى قال طواف ويسمى طوافا اخر لعمرة واحدة في رواية لا فائدة قال قلت لابي عبد الله كذا في حديث  
ولعمرة اذا لم يكن تاسما كنه في يوم النحر والاطال للتقدم فاجابني عن طوافات التقدم نص عليه احمد ايضا وجميع رواة عائشة قالت  
قلت الذين ابوا بالعمرة وثلاث الصفا والبردة ثم جعلوا طوافا اخر بعد ان رجوا من منى وما الذين رجوا الحج والعمرة فانما طافوا طوافا  
واحدا على احمد قول عائشة على ان طوافهم يوم طوافات التقدم ولا فائدة في طوافات التقدم مشروع فليكن بين طوافات الزيارة مسجدا  
ولم يطر احدنا ولا في ابي عبد الله على طوافات التي ذكره الحزقي بل في المشروعية طواف واحد للزيارة من دخل المسجد وقامت الصلاة  
فادخل في بران تحية المسجد ولان لم يتصل من التيميم من طوافه وسلم ولا من صحابه الذين استنوا امره في حجة الوداع ولا من النبي صلى  
الله عليه وسلم احدا وحديث عائشة ربة دليل على هذا قالت طوافا اخر بعد ان رجوا من منى في الحج وهذا هو طواف الزيارة  
ولم تذكر طوافا اخر ولو كان بذ الذي ذكرته طوافات التقدم لمكانت قد اخلت بذكر طوافات الزيارة الذي هو ان الحج والعمرة اى الابه و  
ذكرت ما يستحق عنه على كل حال فاكرت الاطال فاذا واحد من ابن يستدل به على طوافين وايضا فان طوافات التقدم لو لم يسقط  
بالطواف الواجب شرعه في حق الصخرة طوافات التقدم مع طواف العمرة لانه اول قدومه الى البيت فهو بدلي من التيميم الذي يلجوا الى  
البيت بعد ربه وطوافه اى وما الذين كانوا ابوا ما في مفردة الجموع في العمرة اى قارضا فانما طافوا طوافا واحدا قال الزرقاني لان  
القدان يكفي طواف واحد وسى فاحد لان افعال العمرة تتدرج في افعال الحج والى هذا ذهب مالك والشافعي واهم وجهه وقال الخفيف  
لا بد للقدان من طوافين وسبعين لان القول بواحد بين العبادتين فلا يتحقق الا بالالتامان بافعال كل منهما والطواف والسعي مقصور  
فيما فلا يتعد اعلان اذ لا تدخل في العبادات اى قلت وبهذا ذكر حديث الباب مستخدم فيهم واحد من الشرايع المتضمن للالتفتة  
وليت شري كيف تمسكوا بحديث تركوا الطاهر اجمالا ولا خلاف ولا ريب لاحد ان ظاهره قول فانه صلى الله عليه وسلم لم يكتف على  
طواف واحد عند احد من اهل العلم لانه صلى الله عليه وسلم طواف بالبيت اهل ما قدم مكة قال الجا فاني في المساجد حديث ابن القيم  
وسلم لما دخل مكة ابتدا بالسعي متعلق عليه من حديث عائشة ربة فان النبي صلى الله عليه وسلم اهل منى بدأ به حين قدم مكة اذ توجه الى طواف  
بالبيت وسلم في حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت مكة ودخل المسجد فاستلم الحجر فمضى في تاريخ مكة لانه في من عطاها لفل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لم يلو على شئ لم يعرج ولا بلغنا انه دخل بيته حتى دخل المسجد فبدأ بالبيت فقلت به ولشفيين





**حتى تطهرى وقال** مالك في المرأة الحائض التي قل بالعمرة نفر تدخل مكة  
 مرفوعة الحج وهي حائض لا تستطيع الطواف بالبيت اذ اخشيت الفوات اهلت  
 بالحج واهدت وكانت مثل من قرن الحج والعمرة واجزا عنها طواف واحد والمرأة الحائض  
 اذا كانت قد طافت بالبيت وصليت قبل ان تمحيض فانما تسعي بين الصفا والمروة وتقف بعرفة  
 وتزدلفة وتزى الجماد

ولا مشتهر اذ العبارة له وقال ابن بطال كان البخاري في قوله صلى الله عليه وسلم لما شتر افضل ما لفعل الحج غير ان لا يطوف  
 بالبيت ان لم يكن تسعي ولذا قال واذا سعى على غيره وفيه قال الحافظ وهو توجيه جيد للحال الذي قد مرته ام حتى تطهرى - قال  
 الزرقاني يسكن الطاء وهم الهباء كذا فيها وقفت عليه من الاصول قال بعض الشراح وقال الحافظ بلغق التاء والطاء التمهيد والباء  
 المشددين على حذوت احدى فالتين اصله تطهرى وتو يده رواية مسلم بلفظ حتى تحضى واخذت في دفع طهرها بعد الاعتقاد على انها  
 حاضت ليسرت قال الزرقاني وفي مسلم عن جابر عنها انها طهرت بعرفة ومن القاسم منها طهرت صبيحة ليلة عرفة بين قدينا سعى وله  
 عنه ايضا فخرجت في جمعة حتى نزلنا منى فطهرت ثم طفنا بالبيت فالتفت الروايات كلها على انها طافت طوافا فاقضت يوم الفجر ومع بين  
 روايتي جابر والقاسم انها ما رأت الطهر الا بعد ان تركت منى وقول ابن جرم حاضت يوم السبت فالتفت خلون يوم ذي الحجة وطهرت يوم السبت  
 حاشره انها اخذت من روايات مسلم المذكورة او وقال ابن القيم اما موضح بعضها فطهرت بالبيت ووضوح طهرها ما قد انفصل فيه فقبل بعرفة وكذا  
 روى جابر عنها ودروى عروة انها طهرت يوم عرفة وهي حائض ولانها في منبها والحدث في صحيح قد علمنا من عزيم بن عيسى بن طهر عرفة يوم الفرسال  
 للوقت هذه قاله انها طهرت بعرفة والتطهر في الطهر قال وقد ذكر القاسم يوم طهرها يوم الفجر وحديثه في صحيح مسلم قال وقد افترق القاسم  
 وعروة على انها كانت يوم عرفة حائضا واما اقرب الناس منها قد روى ابو داود وحديثه في صحيح مسلم عن هشام بن عروة عن عمار بن  
 بلطع قال كانت ليلة البطحاء طهرت عائشة وبذلك استدل على ان قال ابن جرم انه حاضت مكره فالتفت لما روى ابو داود عن جابر عنها انها طهرت ليلة  
 البطحاء وليست ليلة البطحاء كانت بعد يوم الفجر بلح ليل وهذا حال الانثى المتبرئة وادعونا هذه الفتنة ليست من كلام عائشة فسقط استلحاقها  
 لانها من حماد بن عاصم قال وقد روى حديث حماد بن سلمة بن داود عن حماد بن عاصم بن زيد فلم يذكر هذه الفتنة قال  
 وشيخنا تقدم حديث حماد بن زيد ومن سعى على حديث حماد بن سلمة لوجه آخر انه احتفظ واثبت من حماد بن سلمة الثاني ان حديثه في اخبارها  
 عن نفسها وحديثه في الاخبار عنها - الثالث ان الزبيرى روى عروة عنها الحرجة وفيه لحال حائضا حتى كان يوم عرفة وبذلك فالتفت على فتى بينهما  
 جابر ودانقا فمهما كان قال انها طهرت بعرفة والقاسم قال يوم الفجر **قال** مالك في المرأة اذا نزلت منى فطهرت بعرفة واجاز اليه  
 لما سألنا من قوله ويح حائض التي قبل ان تحرم بالعمرة اى من يلتفت كابدل عليه قوله ثم تدخل مكة مرفوعة الحج اى مقلته عليه ومشرقة يقال  
 اوتى على فتية لكذا اى شارها واطل عليها ويح حائض لا تستطيع الطواف بالبيت لوان الحرة لاجل حوضها فقد شرط وهو الطهارة عند التماسين  
 براد ونوع الدول في مسجد عرفة والفرجين على الاعتصام للمضى في حله انها بحسرة العرة اذا خشيت الفوات **قال** مالك بالتطهر لافعال العمرة بعرفة البيت  
 بالحج اى امرت به قال البخاري وذلك انها تريد بالحج فاذا جاء يوم التروية ورأت حوضها تدوم اما لانها في اوله اوتى وقت منه تطهر من حادتها ثم تسمى  
 حوضها التي تسمى فوات الحج من تلبث على افلا عرفت بها حتى تطهر من حوضها لانه قد تسمى حوضها حتى تطهرها لوان الوقت بعرفة فان لم تحرم قبل ان تكل  
 من حوضها فاما في هذه التي تسمى فوات الحج فترد على العمرة فتصير طهارة فترك بذلك ما روى عن ابن جرم او قد عرفت ان ذلك مسك الاثنية  
 الثالثة خلافا للحنفية قالوا لا يطهر من العمرة اذ ذلك وتضربها بعد الحج واهتدى اى يجب عليها المدي الضا الى الهدي صلى الله عليه وسلم عن عائشة  
 بقية كما في رواية مالك قال ابن جرم يدى الرقص وكانت اى صلاتك تلك المرأة قادرة على من من قرن الحج  
 والعمرة ابتهاد قال البخاري يريد انها في حوضها مثل التي قرن الحج والعمرة لان التي امرت بها من ميعاتها لم يربطها طواف الورد وهذه التي اشدت  
 الحج بكثرة لا يربطها ذلك لانها امرت بالحج من الحرم ولا يربطها بالحج طواف الورد ولا يربطها بالحج طواف الورد ولا يربطها بالحج طواف الورد  
 واجزا عنها طواف واحد عند لانه الثالثة كما هو عليه القادر بخلاف الحنفية ولانها الحائض اذا كانت قد طافت بالبيت وصليت زادا في  
 النسخ المندقة قبل ان تحضى اى فرغت من حوضها طواف قبل الحوض ثم حاضت بعد ذلك قبل ان تسعى فانما تسعى بين الصفا والمروة في  
 حالة الحيض اذ هي ليست بمنه عن الدخول في المسعى حالة الحيض ولا الطهارة بشرط في المسعى عند احد الامور من احسن البحرى ومن رواية  
 عن احمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن باب التمسى في باب التمسى الى النقص في الحج وتقدم فيه ايضا ما في ابن ابي شعبة بن مسعود عن ابن عمر عنها انها  
 اذا طافت حاضت قبل ان تسعى فتسعى وحسن من مثله باسناد صحيح قال الحافظ فالتفت في بين الحائض والحائض او تلتف بعرفة والمروة وتزى الجماد

غير انها لا تفيض حتى تظهر من حياضها افاضة الحائض - مالك عن  
عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين ان صفية بنت حيي عاقت  
فذكرت -

كلما كان الطهارة ليست بشرط ولا واجب ابرزه الامور غير انها لا تفيض الى الاطراف بالبيت طهارة الا فاضت حتى تظهر من حياضها الطهارة  
الشرعية ولم يفعل بالفضل كالحاج في ان لا يطوف بالبيت افاضة الحائض يعني ان يكون المراد بالافاضة منتهى المني و هو  
الافاضة قال الراغب قوله تعالى فاذا انقضت من عرات اي دفعتم منها بجزء شبيه بالبيض الماء او على هذا ما حكاه دفعه الحائض ويبدو انها  
ان طافت طواف الافاضة يجوز ان يكون من كل والا لا ويجوز ان يكون المراد بالافاضة منتهى المني اي طواف الافاضة منتهى حكم  
طواف الافاضة للحائض وهو ان واجب الايض من الحائض ولا غير با واما ما كان فالحائض يجوز لها الخروج من مكة ان فرغت من طواف  
الافاضة ولا يجب عليها التوقف لطواف الوداع عند التمة الاربعه سواء قيل بوجوده او سكته في الاضقات فيخرج في ذلك كما تقدم في اول  
وداع البيت قال المؤلف في المرأة اذا عاقت قبل ان تودع فخرجت من مكة وداع عليها ولا فرق في طواف طهارة فاعقت قبل ان تودع ودعوتها من مكة  
وايضا انما عاقت الحائض بالمقام لطواف الوداع وكان زيد بن ثابت يقول به ثم خرجت من مكة ودعوتها من مكة ودعوتها من مكة ودعوتها من مكة  
وقد ثبت الصحيح في الحائض من حديث صفية حين قالوا يا رسول الله انما عاقت فقال ما عاقت يا رسول الله انما عاقت يا رسول الله انما عاقت يا رسول الله  
قال فقلت اذا راها بالانتهى ولا غير في حديث ابن عباس في الامة خفف من المرأة الحائض والحكم في التقصير والحكم في الحائض اذ قالت وحديث  
ابن عباس في الحائض سلم فلفظ الناس ان يكون آخر عهد به بالبيت الا ان خفف من المرأة الحائض قال النووي في دليل الوجوب لطواف الوداع  
على قول الحائض وسقط عنها ولا يلزم ما دام تركه هذا ذهب الشافعي ومالك والي حنيفة واحمد والاصل الاكثرة الا ما صلى ابن المنذر من مكة وايضا  
زيد بن ثابت في الحائض انما عاقت الحائض بالتمام لطواف الوداع ودليل الجمهور في الحديث وحديث صفية ١٣ وقد اخرج البخاري براهمة عبد الله بن عباس عن  
ابيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما عاقت الحائض في اول امره انما عاقت الحائض في اول امره انما عاقت الحائض في اول امره  
وكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحائض في اول امره انما عاقت الحائض في اول امره انما عاقت الحائض في اول امره انما عاقت الحائض في اول امره  
الحائض التي افاضة طواف الوداع وروى عن عمر بن الخطاب في حديثه في بيت الله صلى الله عليه وسلم في بيت الله صلى الله عليه وسلم في بيت الله صلى الله عليه وسلم  
طواف الافاضة اذ لم عاقت قبل ان يسقط عنها ثم سجد من عرفة باسناد صحيح الى تاريخ من ابن عمر قال طافت امرأة بالبيت يوم النحر عاقت  
فامر عمر بن الخطاب بتركه لان من ينظر الناس حتى تكمل طوافها بالبيت قال وقد ثبت رجوع عمر بن الخطاب في ذلك وفي غيره فافاضه  
بقوت حديث عائشة ودعوى ابن ابي شيبة بن طريف القاسم بن عمر كان الصحابة يقولون اذا افاضة المرأة لعل ان يحض فقد فرغت  
الامر فانه كان يقول يكون آخر عهد بالبيت وقد اخرج عمر بن الخطاب في حديثه في بيت الله صلى الله عليه وسلم في بيت الله صلى الله عليه وسلم في بيت الله صلى الله عليه وسلم  
الحادي ولفظها في داود من طريف الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن اوس الشققي قال تيمم عرفة فسالته من المرأة طوف بالبيت  
يوم النحر ثم تحيض قال لا يكون آخر عهد بالبيت فقال الحارث كذا في رواية في رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت الله صلى الله عليه وسلم في بيت الله صلى الله عليه وسلم  
دام سليم في شرح حديث الحارث في حق الحائض ام وسيا في حديث عائشة دام سليم عند المصنف مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن صفية  
عن عائشة دام المؤمنين ان ام المؤمنين صفية لم تحض الا طهارة وكسر الفاء وشهد في رواية آخر الحروف قال ابن ابي عمير في تفسيره بضم الهاء الهاء  
وتكره فوجعت في الحائض فافاضة مشهورة ابن اعطى بالفتح واسكان الفاء المعجمة فتح الطهارة طهارة او بالواو واحدة التثنية فتح التثنية و  
سكن الفاء والجمجمة الاسرانية من سبطا الى من يتقرب من سبطا دون من عاقت قتل زبانية لانه في عرفة في حديث ابن عباس في رواية رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الله عليه وسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حديثه في بيت الله صلى الله عليه وسلم في بيت الله صلى الله عليه وسلم في بيت الله صلى الله عليه وسلم  
فما صارت من الصفا سميت صفية ومات في رمضان سنة ٤٠ هـ وعمل له من قبله في بيت الله صلى الله عليه وسلم في بيت الله صلى الله عليه وسلم في بيت الله صلى الله عليه وسلم  
منها في الصفيين ودفنت بالفتح والبراق سميت ثوبا ما بلغت سبع عشرة سنة يوم دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت الله صلى الله عليه وسلم في بيت الله صلى الله عليه وسلم  
اي بعد ان افاضة يوم النحر كما في رواية في الحديث من المسلم من عائشة قالت ثوبا ما بلغت سبع عشرة سنة يوم دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت الله صلى الله عليه وسلم في بيت الله صلى الله عليه وسلم  
الجاري ويذكر من القاسم حروقه ولا سود من عائشة افاضة صفية يوم النحر قال الخطيب رحمه الله ان الاسلمة لم يزد من عائشة بذلك  
وانما لم يزد به لان بعضهم اوردوا بالعمى ثم ذكر خروج هذه الروايات من الصحيحين وكان يرد حياضها اليه انفر كما في البخاري برواية الاسود من  
عائشة قالت عاقت صفية ليلة التفر فقلت ما رايت الا ما سمعتم في حديث قال الخطيب زادنا الحكم عن ابي ابيهم عند مسلم لما راى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم ان ينظر اذا صفية على باب خاها لم يسمع منه حيزه فقال عقرى الحديث فذكرت نعم التاد بالالف على ما كانت عائشة فذكرت ذلك

ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحبا يستأخي فقبل إنما قد أفاضت فقال فواخذاً  
مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن أبي عن حمزة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين  
إنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله إن صفية بنت جبريل قد حاضت فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لعلمها تحبسنا الم تكن طافت معك بآل بيت فسلم بلى

الرسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية أخرى سلمة فقلت يا رسول الله أتأمرنا بالتحض في بيتك قال نعم ذلك قال  
إني أخاف أن تأتي هذه الرواية بغير التذلل على البناء الجهر ولقد تم في باب المرأة تحيض يومها فافضة من كذا الباب الحضي إن عائشة هي التي ذكرت  
له ذلك قلت ونظير رواية مالك من عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن أبي عن حمزة بنت عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول  
الله إن صفية بنت جبريل قد حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أتأمرنا بالتحض في بيتك قال نعم ذلك قال  
إن تكون صفية بنت جبريل في الحديث وسما في حديثه المصنف أيضاً ذلك أي كونهما عائشة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولما اعتقدت أن تحضت  
أن تكون حاضتها تنسها بعض أفعال الحج فإرادات أن تحض في ذلك وكانت كثيرة البحوث وسؤال عماله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أتأمرنا بالتحض في بيتك قال نعم ذلك قال  
في حديث هشام بن أبي النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها في عائشة أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أتأمرنا بالتحض في بيتك قال نعم ذلك قال  
من حاضها فأخبرته عائشة بحضتها قال يا بني فقال صلى الله عليه وسلم أحبا يستأخي فقبل إنما قد أفاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله  
الذي أراد أن يأتي صفية بنت جبريل فقال صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أتأمرنا بالتحض في بيتك قال نعم ذلك قال  
فقبل إنما قد أفاضت فقال صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أتأمرنا بالتحض في بيتك قال نعم ذلك قال  
عبد الجباري أن صفية بنت جبريل قالت لي في رواية أبي سلمة عن عائشة أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أتأمرنا بالتحض في بيتك قال نعم ذلك قال  
ما يريد الرجل من أهل بيتك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أتأمرنا بالتحض في بيتك قال نعم ذلك قال  
كيف يقول أحبا يستأخي فإن كان ما علم كيف يريد وقاموا قبل التحض الثاني ويحجب عنه ما صلى الله عليه وسلم بل أراد ذلك منه ليعلم  
أن استأذنه في بيتك في طواف الأفاضة فإذن ليس ذلك وإن كان ليس في الوقت تعيين ذلك الفصل إلا أنه يمكن أنه قد عينة قبل ذلك ولم يجر  
منها من طواف الأفاضة فاستغنى عن ذلك فافضة عائشة بها أنها طافت معهن فقال صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أتأمرنا بالتحض في بيتك قال نعم ذلك قال  
فما عسى إذا قالت هي أي حذرت قال الجاهلي قوله صلى الله عليه وسلم أحبا يستأخي يعني أن بعضهن يحض بعض أفعال الحج ووجب البقاء  
عليه إلى أن تقهر من بعضهن فيمكنها فعل ذلك وإن كان ليس في الوقت تعيين ذلك الفصل إلا أنه يمكن أنه قد عينة قبل ذلك ولم يجر  
بذلك من سنته صلى الله عليه وسلم إنما كان في بيتك فافضة عائشة بها أنها طافت معهن فقال صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أتأمرنا بالتحض في بيتك قال نعم ذلك قال  
يريد صلى الله عليه وسلم إنما كان في بيتك فافضة عائشة بها أنها طافت معهن فقال صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أتأمرنا بالتحض في بيتك قال نعم ذلك قال  
وحيث من مهمهم يلزم أمر بأولئك يحبس الكرى مما كسب سابق ذكره أم قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أتأمرنا بالتحض في بيتك قال نعم ذلك قال  
وقد عرفت ذلك يؤمن فقط وأكرم صفية بالاحتباس كما احتبس بالأسس على عقد عائشة أم قلت ما قولك إن أمير الحج يلزم للتأخير موقوف  
على أن تصد احتباساً صلى الله عليه وسلم كان من حيث أمير القامير إن كان من حيث أن تزوج فقال مالك عن عبد الله بن أبي بكر  
ابن عمر بن عمرو بن حزم قال صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أتأمرنا بالتحض في بيتك قال نعم ذلك قال  
شرح الجاهلي يعني والكرواني والحافظ الصقلي وغيرهم هكذا شرح مسلم وموطأ يحيى وأوجب على الحج من على القادري ولا يجب قال الجاهلي  
يخفى حيث يقول عبد الله بن أبي بكر شهيد الطائف ومات في خلافة أمير في شمال بلادهم عن أبي الجهم الصدوق في كذا في التعليل المحمد  
وليس في الرواية عن حمزة بنت عبد الرحمن بن مسعود زيادة الأضارئة وقال لا يقرأ مرة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر وفي التعليل المحمد  
والجاهلي بن بنت عبد الرحمن بن مسعود زيادة قلت وفي الشهيرة في الرواية عن عائشة أم المؤمنين عن عائشة أم المؤمنين عن عائشة أم المؤمنين  
عنه خمس أسوة أوست ذكره الحافظ في تهذيبه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أتأمرنا بالتحض في بيتك قال نعم ذلك قال  
صفية بنت جبريل قد حاضت ليلته التفرق أقدم في الحديث الماضي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أتأمرنا بالتحض في بيتك قال نعم ذلك قال  
للمرأة قال الجاهلي لعل بيتها ليس للترجي لئلا يستهجم أولئك من كذا إلى كذا توهم قال الجاهلي في المتن طافت يومها  
طواف الأفاضة ممكن خطاب عائشة ومن مهمهم من أهل بيتك بالبيت أي الكعبة فقط مسلم لم تكن فافضة فقلت لي أي  
افاضت معنا ونظير الجاهلي برواية عبد الله بن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم يا رسول الله أتأمرنا بالتحض في بيتك قال نعم ذلك قال  
ومن مهمهم من الجاهلي وتعبه يعني وقال كذا قال بعضهم وليس يصحح لأن فيه تغليب الأثبات على الرجال وقال الجاهلي أي النساء





















**قال مالك في الرجل من اهل مكة يجرى بالبحر او بالجمرة وفي بيته فراخ من حمام مكة فيطلق عليها فموت قال ادى ان يلقى ذلك عن كل فراخ بشاة قال مالك ولم ازل اسمع ان في النعامة اذا قتلها الحرم بدنة قال مالك ادى في بيضة النعامة عشر شمن البدنة**

يعيب ويهدر ولا في حيفته والى يوسف ان المثل يطلق بوالثل صدرة ومعنى ولا يكون اعمل عليه فحل على المثل معنى لو كان مهيذا في الشرح قال ابن الجهم قوله المثل صورة ومعنى وهو المشاك في النور ويؤخر مرادهم هنا بالاجماع فيبقى ان يراد المثل معنى وهو القيمة لان المهور في المشرق في إطلاق لفظ المثل ان يراد المشاركة في النور والقيمة قال تعالى في كتاب العداوة من اعتدى عليك فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليك ولم ير الا اعم منها معنى المثل في النور اذا كان المثلقت شلها والقيمة اذا كان قريبا بها على ان مشتركة كنعوى والجملة من القيمات شمرها ابرار فليكن انما المشاركة في تمام الصورة فيها تعقيلها للاختلاف بالهبة بين ابناء النوع واحد فليكن اذا التفتي المشاك في النور الضيق فلم يبق الا المشاك في بعض الصورة كقول القائلين في النعامة سج البهنة ونحو ذلك في غيره فاذا ذكر الشارب ما اشقا اعتبار الماشاة مع المشاكلة في تمام الصورة فلم يقص المثلقت يشاركه في تمام نوعه بل بالمثل العنوى فعندها ما يكون المشاكلة في بعض الهيئة انما هو الاعتبار بالغير قال ويحل حكم الصعامة بالنظر على انه كان باعتبار تقدير الهبة اى بيان ان الهبة المقتول كماله المشاة الوسيلة على معنى انه لا يجرى في حرمه واجاب في المثل من ايجاب الصعامة بالنظر بان المسئلة مختلفة بين الصعامة وردى عن ابن عباس مثل ضرب الى حيفته والى يوسف فليكن يقول البعض على بعض ام قلت ويشكل على الوجهين بقول الجهم شاة تجوز مشاة العيب ان في الجوار مشابهة عشرة من جابر قال ابن الفرس والفيل والثور والابل والاسود والعقب والنسر والجل والنعام والحية كما سمي في بيان الجوار مفصلا قال مالك في الرجل من اهل مكة مشاك يجرى بالبحر او بالجمرة قال الباجي انما يخص الحرم بذلك لان احكامه كاحكام سبب تعقيب فليس هو من بيته في غير احوام والخلق عليها بانه فليكن اوجب عليه شى ذلك اى وفي بيته فراخ الفرج وله الطائر والانتى فخره ومع القدر فخره واقران وجه الحرة فراخ كذا في مختار الصعامة من حرم مكة فيقتل بالحق الام وكسر يافته قطيلة قال الزرقاني في مختار الصعامة مختار الباب فويل من وقع له بهيمة تركه وعلق الابواب شدة للكتلة اى عليها فتمت تعقيب من بيته شدة تلك الفوارخ في مختار فقال مالك ادى ان يلقى اى يؤدى الجوار ونقطة يلقى الطائر عليه جميع النعامة والنعامة وفى لا شاة بالهبة من سبيل التسمية ليعرى ذلك الرجل لئلا يسبب لموتها من كل فراخ بشاة وذلك لما تقدم قريبا ان التسبب في قتل الصبي يترتب له المشاة ولا يشترط ذلك بالهبة من قول مالك فيمن اهرم وعنده صبي لياس ان يحمله منذ ولد ان يقتلوه بهما كودسها تعقيلها وفي شرح الباب لو غلق عرم بابه وفي البيت طيور حميرة وشرع في شاة فانت الطيور وعشاشا فعليه الجوار لا تسبب في موتها **قال مالك** ولم ازل اسمع ان الصبي المسمى بـه ان ذلك مشاك قديم بذكر حكم النعامة ونحو الطائر بذلك ان في النعامة النعامة من الطيور كروية والنعام اسم جنس مثل حمام ومجاجة وجراد وجرادة كذا في مختار الصعامة قال الدريري ويحكم النعامة على نعامات ولها ايام البيض واما القنفذ قال الجاحظ والنعام سببها مشركه ويحل اكله بلا حرام اذا قتلها الحرم او الحلال في الحرم بدنة اسم قال الدريري ابن الصعامة تعقيلها اذا قتلها الحرم او الحرم بدنة روى ذلك عن عثمان بن عفان وروى عن ابن عباس بن زيد بن ثابت وموت به روادها الشافعي واليه يفتى في نعامات ثابت عند اهل العلم بالحدوث ويروى الاثر من لقيت واما لقتها في النعامة بدنة بالقياس لا بدنة وكذا في الجمل وقال رواد ابن ابي شيبة عن عطاء بن قيس قال لا يبيح واما قال لا شاة فاعني لا نه قطع وذلك لان عطاء لم يفتى في ولدته عشرين قال ابن معين فلم يرد عمره و لا عثمان ولا عليها ولا ذرية وكان في زمن سوية صبياء ولم يثبت له سماع عن ابن عباس وان كان يحتمل ان يكون سمع من ابن عباس ان لو في سنة ثمان وعشرين وعطاء مع القطاع حذيفة ممن تكلم فيه اهل العلم وكذا قال الزبيدي في نصب الرائة وقال في الاثر المذكور رواد الشافعي ومن جهة البيهقي في سنة من سبب من سبب من سبب عن عطاء الخراساني قال القرطبي ومن كان طائرا فراه لقيمة الا ان يكون نعامه فيكون فيها بدنة كالحواشي يستثنى النعامة من طائر النعامات مما صحت في كالهجاء والاذى واوجب فيها بدنة لان عمر عثمان وعطاء وزياد وابن عباس وموتوا حكموا فيها بدنة وبه قال عطاء وجماعه ومالك والشافعي واكثر اهل العلم وعلى من الضيق فيها ما يروى قال ابو حنيفة وانهما الضيق والاشارة الى ان النعامة تشبه البهي في خلقه فكان مثلا لها في خلق في عرم النفس اى **قال مالك** ادى اى يعتقد ان في بيضة النعامة عشر شمن البهية وسكون البهية من البهنة قال الباجي وذلك لانه لا يجرى فيها جوار ومن الضيق على كذا من عشر البهنة اكثر من قيمه عز لانه لا شاة لها في النعم واما جوارها عشر قيمه البهنة التي هي جوار النعامة وخين مالك سبب اختياره



كما يكون في جنين الحرة غرة عبد او وليدة قال مالك وقيمة الغرة خمسون دينارا  
وذلك عشر دية امه قال مالك وكل شيء من السور والعقبات اذ البزاة

لذلك من ان مالكا قياس على دية الجنين فقال كما يكون في جنين الجنين الولد ما دم في البطن كذا في غرة الصغار وقال الدمري هو ما  
يوجد في بطن السيدة بعد دية الحرة احراز من جنين الامة اذ فيه اخلاط وتقصيل غرة بعض النبين السجدة وتشديد على المصلحة اصل الغرة  
بما مضى في الوجه ثم عبر بها عن اسم كل ما قالوا اعتق ربيعة عبدا ووليدة اى امته بياك غرة قال مالك وقيمة الغرة خمسون دينارا وذلك  
للقدر عشر باطن دية امه لانها خمسائة قال الجاهلي بين ملك ذلك بان مالكا قياس على دية الجنين غرة قيمتها خمسون دينارا ودي عشر  
دية الحرة لان ديةا خمسائة دينار قال الدمري في كل فرد من افراد الجنين وفي كل فرد من البويض غير المنزلة اذا كسر الحرام او من في الحرام  
عشر دية الام قال الدمري في المردية الام قيمتها طعنا او دله صيا ما اء قال الدمري اختلافنا في بعض النعام اذا طلق الحرام او في  
الحرام فقال عمر وابن مسعود والنسائي والزهري والشافعي واليوثوري والصحاح الراي يجب فيه القيمة وقال ابو عبيدة والدمري  
الا شعري يجب فيه صيام يوم او طعام مسكين وقال مالك يجب فيه عشر من الهدي كذا في جنين الحرة وولدتها من جنين الصبي لاشل من  
النعم فوجبت قيمته كسائر المتلفات التي لاشل اياها وما عرفت الى المهرم الذي رواه ابن ماجه والدارقطني عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال في بطن النخلة ليعيبه الحرام ثم فوجضت بانقا ق الجنين والنفوس في تصغير حتى قال شعبة اعطوه فلما سجد عزم سبعين حديثا  
في الراس الى داف من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم علم في بطن النعام في كل بيضة صيام يوم ثم قال ابو داود واسند بها  
الحديث والصحاح وسلا واستدل له في المذهب بان خارج من الصبي الجنين منه مثله طعن الجاهل الكفرح فان كسر بطنه على كلة بلا خلاف  
وفي كبره على الحال فالحق ان صهيانه لا تحرم لانه لا يولد فيه ولا يتولد له ذلوة فان كسر بطنه فم يضمنه من غير النخلة لانه لا قيمة له  
ويضمنه من النخلة لان نقشه قيمة ام قال الدمري وطعن بعض الصبي لقيمة اى صيد كان قال ابن عباس في بطن النعام قيمة مدوي  
ذلك عن ابن عمر بن مسعود قال الشافعي واليوثوري والصحاح الراي مع ابن النخلة من ذوات الامثال في غرة اولي ولان البويض والاشل  
يجب قيمته كغيره الطير فان لم يكن له قيمة لكونه ذكرا اولان فرميت فلا شئ فيه قال الجاهلي البويض النعام فان نقشه قيمة والصحاح  
ان لا شئ فيه لانه اذا لم يكن فيه حيوان ولا ماله الى ان يصير له حيوان صيدا لا يجازر القنب وسائر النخلة من غير الصيد او في شرع  
الطير كسب بعض النخلة او غير ما علمه قيمة البويض قيمة كالمطعم لم يفسد على ما في الهداية واذا قبح عدم الفساد لانه لا شئ عليه في  
المزدة وفي الفقه اشق بهذا ما قاله كذا في ان كسر بيضة ذرة فان كانت بيضة نامة وجب عليه الجواز لان نقشها قيمة وان كانت  
غير نامة لا شئ عليه وما ذكره الدمري في مذهب الشافعية ام وفي مختار الصحاح ذكرت البيضة فسدت وبان يجب اكلها  
مالك وكل شيء من السور جمع تسر طائر معروف وفي مختار الصحاح النسر لفتح النون طائر وجمع القنب السور والمخير كشور ويقال  
النسر لوجب له دائما لظفر لظفر الحمار والغراب زاد الدمري كنيته ابو الازهر والابو الصمغ والابو مالك والابو المنهال والابو يحيى والاشق  
يقال لهما ام تقسم وسمى السور لانه يشتر الشئ وينتقل وهو يعرف الطير ويقول في صياحه ابن آدم مشر مشرته فان لم تحل ملا فبك كذا  
قاله عن ابن عمر بن مسعود ويقال له من الطول الطير عرا وانه ليع الف سنة وهو ذئب وليس بذئب فالحق والما له اطوار حاد كالغالب  
والابو يحيى وهو حاد البصر يرى النخلة من ارضه فترسخ وكذلك حاسته في النهاية لكذا اذهم الطيب مات لوقته وهو مشط الطير  
طير فاشق اذ يطير ما بين المشرق والمغرب في يوم واحد ومن هذا الطير حراطة الطير حراطة الطير حراطة الطير حراطة الطير حراطة  
ان يحرم اكله لاحتياجه واكله ليعت ام قلت فذا عند الجهور وسياق قريبا في بيان البزاة ان الطير يجمع انواعها صياحه عند ملكه و  
لو كانت جلالة وفي المحيط الاظم فخرج لون يكون بين بطنه وراى بطنه اسم كرس وقال ايضا كرس اسم فادى يقال له بالتركية  
فخر وبالهندية كرس وحج وكذا فخره في اللغات القبطية بكده وفي كرم اللغات كرس او العقربان كبره جمع عقاب طائر معروف قال  
الدمري العقاب طائر معروف وجمع العقاب والكثير عقابان وعقابين جمع الجمع وكنيت ابو الاشيم والابو الحجاج والابو حسان والابو درهم  
والابو ايمن والاشق ام الحمار وام لظليه وام لوع وام ابسيف وهي منتهى اللفظ وقيل النخاع يقع على الذكر والانثى ويقال ان العقاب  
اذا صاحت تقول في الجحش اناس سرامه وقال ابن خلكان يقال ان العقاب جميعه انثى وان الذي ليسا قد ه طير اخر غير جنسه  
وقيل ان النخاع ليسا قد ه وبذا من العجايب وهي سرية الطير ان تنخدع بالمرأى بالعين كرم اكل العقاب واختلفت في انه  
يلبس بجلده ام لا يحرم الاثني والنزوى في الحج باستحباب فتنه وجرم في شرع المذهب بان لا يستحب قتله ولا يكره وبجرم البطري  
وهو المعتد ام ويكل اكل العقاب عند ملك كسما في التشرع بذلك من الدمري وفي المحيط الاظم العقاب بجمع ولو نفع كذا في قوله  
له بالتركية فراوش وباندية قاب وكده وفسره في كرم اللغات ولغات الصراح بكده او البزاة جمع باز -









قاهرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحلق راسه وقال صم ثلاثة ايام مراد  
اطعم ستة مساكين مدين مدين لكل انسان

المعلم على وجهه قاهرة ان يحلق ويحج بالحريرة ولم يبين لهم ان يحلق ويحج ان يرغوا انك فانزل الله الفدية ولا يحرم  
وسعيد بن منصور في رواية الى قتادة قلت حتى فلتنت ان كل صومعة من راسي فيها اهل من اهلها الى فرما زاد وسعيد بن منصور  
حسن الشرط والرواية عند الشريين معقل عند البخاري قلت الى كعب بن جرة فبما انك عن الفدية فقال نزلت في فاحصة و  
بني كعب فاحصة قلت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمعلم يتناثر على وجهي فقال ما كنت اري الى الوجه بل على ما اري ولا محمد  
من وجه آخر وفي القل في راسي وحيتي حتى حاجي وشاء لي في ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فاسل الى فرعان خمارا في قال  
لقد احببتك بلاد ونحن لا نشعر اذ في الحجام والى داود من طريق الحكم عن ابن ابي ليلى عن كعب اصابتني يوم حتى تحولت على ابي  
وفي رواية الى داود عن كعب عن الطبري فك راسي باصبعه فاشترى من اهل القل والجميع بين الاضداد في قول ابن ابي ليلى عن كعب  
ان النبي صلى الله عليه وسلم فرأه وفي قول غيره الشريين معقل بن النبي صلى الله عليه وسلم فاسل اليه فرأه ابن ابي ليلى عن كعب  
على تلك الصورة فاستدعى به السيرة فاطمه وعلق راسه محفورة فقل كل واحد منها ما لم يقبل الاخر ويوضح قوله في رواية ابن  
ابن القتيبي قال فيما قال ابن قتيبي قال في رواية ابن قتيبي قال في رواية ابن قتيبي قال في رواية ابن قتيبي قال في رواية ابن قتيبي  
في الفقه وقال الحسين بعد ما ذكر اختلاف الروايات في ذلك ولا يمارض في شيء من ذلك والمعلم فلك اناك فسألت عن القيد  
واما بقية الاختلاف فوجها اذ لم يوجع في قول الامام وسألت عن ذلك عمل عليه فاجابنا بارساله اليه وامام اتباد فهو الاصل واما  
رواية اياه فلا ينها في الالاء قاهرة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العياشي والامام وان كان يقضي الوجوب الا ان ذلك  
الاجابة امرأه فقلت ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وانه افضل له ففهم ان الانسان من اذى نفسه وتحمل المشقة  
الخارجة من العادة الموزنة التي لا يطيقها الانسان غالبا في الحوادث ولذلك كره من اكلوا الميت فميت ان لا تأكل الميت وقد قال  
صلى الله عليه وسلم العفو عن اهل البيت ان يكون راسه اى يزل شعره ثم من ان يكون يوسى او مقص او لوزة -  
قال المزني في تيسر الحسين وقال ابن قتيبي قال في رواية ابن قتيبي قال في رواية ابن قتيبي قال في رواية ابن قتيبي قال في رواية ابن قتيبي  
واغرب ابن حزم فافرحه الفتى من ذلك فقال في جميع الاذات بالحق لا الفتى كذا في الفقه وقال محمد بن كعب بن جرة فبما انك عن الفدية فقال نزلت في فاحصة و  
بقوله القتيبي ففهم من صام الالية - وقال الحسين في جملة المسائل المستنبطة من الحديث وكما ان الصوم ثلثة ايام وقال ابن ابي  
ابن سبويه في الحسن في قوله ففهم من صام الالية - وقال الحسين في جملة المسائل المستنبطة من الحديث وكما ان الصوم ثلثة ايام وقال ابن ابي  
شاذان في صوم الالية - وقال الحسين في جملة المسائل المستنبطة من الحديث وكما ان الصوم ثلثة ايام وقال ابن ابي  
عن الحسن وعكرمة في قوله ففهم من صام الالية - وقال الحسين في جملة المسائل المستنبطة من الحديث وكما ان الصوم ثلثة ايام وقال ابن ابي  
جبر وعكرمة في قوله ففهم من صام الالية - وقال الحسين في جملة المسائل المستنبطة من الحديث وكما ان الصوم ثلثة ايام وقال ابن ابي  
في الاستسكان في قوله ففهم من صام الالية - وقال الحسين في جملة المسائل المستنبطة من الحديث وكما ان الصوم ثلثة ايام وقال ابن ابي  
واعلم المراد بقوله سعيد بن جبر وعكرمة في قوله ففهم من صام الالية - وقال الحسين في جملة المسائل المستنبطة من الحديث وكما ان الصوم ثلثة ايام وقال ابن ابي  
اشارة صريح والى الامام ففهم من صام الالية - وقال الحسين في جملة المسائل المستنبطة من الحديث وكما ان الصوم ثلثة ايام وقال ابن ابي  
علقته مثله اى ولا يخصص الصيام عند اهل الجور في دفع دون موضع بل يجوز له ان يعصم حيث يشاء او اجماعا على ما سياتي قريباً وقد قدم  
في الجواب البدي استثناء صيام الموقل وانتم عن ذلك - او اجماعاً على ان لقوله تعالى او اصدقة ستة مساكين ويدخل فيه الفقير الملهة  
من كل من كان له في دفعه كذا في قوله ففهم من صام الالية - وقال الحسين في جملة المسائل المستنبطة من الحديث وكما ان الصوم ثلثة ايام وقال ابن ابي  
بمحتاج من غير عبد الرحمن بن ابي ليلى او القدي في قوله ففهم من صام الالية - وقال الحسين في جملة المسائل المستنبطة من الحديث وكما ان الصوم ثلثة ايام وقال ابن ابي  
وبعد ستة عشر سنة وفي رواية عند الشريين معقل بن كعب بن جرة فبما انك عن الفدية فقال نزلت في فاحصة و  
بالطبري في من ابي الوليد شيخ البخاري فيه لكل مسكين نصف صاع ثم ولا واحد من غير من شعبة نصف صاع عطاء الجبر من غير شعبة  
نصف صاع خضرة - رواية الحكم بن ابن ابي ليلى تقضي ان نصف صاع زبيب فاد قال في غير فاسم زبيب من ستة مساكين  
قال ابن حزم لا بد من ترجيح احدى هذه الروايات لانها قسمة واحدة في مقام واحد في قول واحد - قال الحافظ والحافظ من شعبة

اول انسك بشاة

ان قال في الحديث نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه قرأ او منقطع من قهرت الرواة وما للزبيب علم اراه الا في رواية الحكم  
وقد اخرجها ابو داود في مسنده ابن اسحق وهو صحيح في البخاري لا في الاصحاح اذا قال قلت والحق قد رواه الترمذي في صحيحه لم يخرجه عن مسلم  
من طريق أبي قلابة كما تقدم ولم يختلف فيه على أبي قلابة وكذا أخرجه الطبري من طريق الشعبي عن كعب واهم من طريق سليمان بن قيس عن  
ابن الاصمعيان ومن طريق اشعث وداود عن الشعبي عن كعب وكذا في حديث عبد الله بن عمر وعنه الطبري وحرف بذلك قوة قول من قال لا  
فرق في ذلك بين البخر والحنطة وان الواجب ثلثة أصع لكل مسكين نصف صاع وسلم عن ابن أبي عمير عن سليمان بن عبد الله عن ابن  
ابن عجل وغيره عن مجاهد في هذا الحديث والصح فقام بين ستة مساكين والفرق ثلثة أصع وافرجه الطبري من طريق يحيى بن بكير عن ابن عيينة فقال  
فيه قال سليمان والفرق ثلثة أصع فقام بين ستة مساكين والفرق ثلثة أصع فقام بين ستة مساكين والفرق ثلثة أصع فقام بين ستة مساكين  
عند احمد لكل مسكين نصف صاع وفي رواية يحيى بن حمزة عن احمد بن حنبل في مسنده مساكين مد من دهن واما ما وقع في بعض النسخ  
عند مسلم من رواية زكريا عن ابن الاصمعيان او يقيم ستة مساكين لكل مسكين طماخ فهو محكي عن مسلم والاصحاب ما في النسخ  
كل مسكينين بالثلثية وكذا أخرجه مسدد في مسنده عن أبي حنيفة عن ابن الاصمعيان في الصواب ١٠ وفيه ان الواجب في الروايات  
الصحيحة الثلثة لفظ الطعام وفي الجمع قال الخليل بن خال في كلام العرب ان الطعام موبلر ١٠ وتقدم في الباب لفظ ما قال الخليل في غيره  
قد كانت لفظ الطعام تستعمل في الخطبة عند الاطلاق حتى اذا قيل سون الطعام فمع منته سون الخطبة ولذا طلب الوفاء نزل اللفظ عليه ١٠  
وقد ذكر ابن حزم في المحلى بعض هذه الروايات وزاد فيها حديث بشر بن عمر الزهراني عن شعبة عن عبد الرحمن بن عبد الصمعيان عن عبد الله  
ابن مسعود عن كعب بن عجرة فذكر فيه نصف صاع حنطة لكل مسكين وحديث اسمعيل بن زكريا عن اشعث عن الشعبي عن عبد الله بن  
مسعود عن كعب بن عجرة وغيره اجمع ستة مساكين لكل مسكين صاعا من تمر والثالث ان الاطعام ستة مساكين وترجم البخاري في  
صحيحه باب قوله تعالى او صدقة وبني اطعام ستة مساكين قال الحافظ في تاريخه هذا ان الصدقة في الآية هبة فمررت الستة وهذا  
قال جمهور العلماء ودروى سعيد بن منصور باسناد صحيح عن الحسن قال الصدقة عشرة ايام والصدقة على عشرة مساكين وروى  
الطبري عن عكرمة وزاد في قوله قال ابن عبد البر لم يقل بذلك احمد بن حنبل في الاصحاح ١٠ وفي البيهقي ان الاطعام ستة مساكين ولا يخرج  
اقل من ستة وهو قول الجمهور وعلى من ادعى حنيفة انه يجوز ان يرفع الى مسكين واحد ١٠ والثالث ان الواجب في الاطعام كل مسكين  
نصف صاع من اى شئ كان الخبز في الخفارة فما اذ صغير او اكرأ وهو قول مالك والشافعي والحنفي والبيهقي وداود وعلى من ادعى  
والباقى حنيفة فخصص ذلك بالخبز وان الواجب من الشجر والتمر صاع لكل مسكين وعلى ابن عبد البر عن أبي حنيفة واهما به كقول مالك  
والشافعي قال الشرح في البذل لم يرد هذا القول في كتب مذهبنا قال العيني وعنده احمد في رواية ان الواجب لكل مسكين من تمر او  
مدان من شجر او تمر ١٠ وقال الوفاء ليد ماعلى بن عيسى عن ثلثة أصع من كل شئ ومن ذهب الحنفية من انه يجوز من البخر نصف صاع  
لكل مسكين ومن البخر والشجر صاع فقال ويجوز للبخر والشجر والتمر في الصدقة لان كل موضع اجزا فيه البخر اجزا فيه ذلك  
كالقنطرة وكفارة اليمين وقد روى ابو داود وفرما من زبيب ولا يجوز من هذه الاصناف اقل من ثلثة أصع البخر فيه روايتان  
احداهما مد من كل مسكين مكان نصف صاع من غيره كما في كفارة اليمين والثانية لا يجوز في النصف صاع وهذا قال مالك و  
الشافعي ١٠ وفي الهداية ان الصدقة المقطرة للمساكين في الشرح لا تنقص من نصف صاع كصدقة القطر وكفارة اليمين والقطر  
والقنطرة والكراريج في موضع الاطعام مما في البحث غير قريب او انك يوصل البقرة وحم السبع بشاة اى تقرب بذبحها قال الحافظ في  
الانسك بشاة ووقع في رواية المشيبي مشاة غير مودة والاول تقديره تقرب بشاة ولذلك عداه بالباء والثاني تقديره اذ  
مشاة والانسك يطلق على الصادة وعلى الذك المخصوص وسياق رواية الباب موافق للآية ١٠ وقوله حصصه الشرعية وسلم المذكور تفسير  
لقول تعالى واتسك وترجم البخاري في صحيحه باب انسك مشاة قال الحافظ في تاريخه المذكور في الآية وروى الطبري من طريق مغيرة  
عن مجاهد في آخره الحديث فانزل الله تعالى فدية من صيام او صدقة او نسك والانسك مشاة ومن طريق محمد بن كعب القرظي  
عن لعب امرئ ان اطلق واقترى بشاة قال عياض ومن تبعه تبعها لاني لم اجد من ذكر النسك في هذا الحديث مفسرا فانما ذكروا  
مشاة ويومر لاختلاف فيه بين العلماء قال الحافظ في تاريخه ما أخرجه ابو داود ومن طريق تافع من رجل من الانصار عن كعب بن  
عجرة اذ اصابه اذى فلقى قاهره النبي صلى الله عليه وسلم ان يهدي بقرة للطبراني من طريق عبد الوهاب بن نجات من تافع من  
ابن عمر قال خلق كعب بن عجرة راسه قاهره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفتدى فافتدى ببقرة ولعبد بن حميد من طريق  
ابن عثمة عن تافع عن ابن عمر قال اقتدى كعب من اذى كان يرأسه خلفه ببقرة فله يا داود شر با وسعيد بن منصور من طريق

اي ذلك فعلت اجزا عتاك

ابن ابي اسيل من تابع من سليمان بن يسار قيل لابن كعب بن عجرة ما صنع اليك حين اصابه الاذى في راسه قال ذبح بقرة  
فجذبه الطريق كلها تدور على ناسخ وقد اختلف عليه في الواسطة الذي بينه وبين كعب وقد عارضها ما هو اصح منها من ان الذي  
امر به كعب وفعل في الشك الما يوشاة وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن طريق المقرئ القبري عن ابي هريرة ان كعب بن عجرة  
ذبح شاة لاذي كان اصابه وبذرا صوب من الذي قبله واحمد ابن لبلال على رواية نافع عن سليمان بن يسار فقال  
اخذ كعب يارفع الكفارات ولم يخالف النبي صلى الله عليه وسلم فيما امر به من ذبح الشاة بل نافع في ذلك فقيه من ان اتي باليسار للشر  
فله ان يافز يارفعها كما فعل كعب قال لم اخاف بوفر في ثوب الحرث ولم يثبت لما قدمت ام وفي العيني قال شيخنا من الذين  
نظروا بقرة منكبرة قال وقال ابن حزم خير كعب بن عجرة الفصح فيما رواه ابن ابي اسيل والباقر بن رواحيم مضطرة موبوءة فوجب  
ترك ما اضطرب فيه والمريور الى رواية عبد الرحمن التي لم تضطر بها قلت وكل من حرم في الحل على هذه الروايات رواة بطيئة  
وبذر الاحاد النجاسة المتعلقة بهذا القول والثاني ما يشيخنا في كعب بن عجرة قال لم اخاف بوفر في ثوب الحرث ولم يثبت لما قدمت ام وفي العيني قال شيخنا من الذين  
نظروا بقرة منكبرة قال وقال ابن حزم خير كعب بن عجرة الفصح فيما رواه ابن ابي اسيل والباقر بن رواحيم مضطرة موبوءة فوجب  
ترك ما اضطرب فيه والمريور الى رواية عبد الرحمن التي لم تضطر بها قلت وكل من حرم في الحل على هذه الروايات رواة بطيئة  
وبذر الاحاد النجاسة المتعلقة بهذا القول والثاني ما يشيخنا في كعب بن عجرة قال لم اخاف بوفر في ثوب الحرث ولم يثبت لما قدمت ام وفي العيني قال شيخنا من الذين  
نظروا بقرة منكبرة قال وقال ابن حزم خير كعب بن عجرة الفصح فيما رواه ابن ابي اسيل والباقر بن رواحيم مضطرة موبوءة فوجب  
ترك ما اضطرب فيه والمريور الى رواية عبد الرحمن التي لم تضطر بها قلت وكل من حرم في الحل على هذه الروايات رواة بطيئة

ومن ان الذي امر به كعب وفعل في الشك الما يوشاة وكذا ذكر الزيلعي في نصب الراية الروايات الثلثة ولم يمتنع شيئا وانما  
في البحث الاول ان ابن لبلال اعتمد على افتدائه بالبقرة وتعقبه الحافظ وقال لم يثبت ونص رواية ابن داود من طريق الحكم  
عن ابن ابي اسيل بل غلط فخلقت راسي ثم نسكت اذ افتدى بالذبح كس يا يا هارث الشبي عن كعب عند ابن داود قال صلى الله  
عليه وسلم امك دم قال لا قال نعم فخلقت راسي واطعم جميع الشبي بينهما في البذل يانه يحفل انه لم يكن واحدا للشاة حين  
سأله صلى الله عليه وسلم ثم بعد ذلك حصلت له ففهمها ام وبذر جميع الروايات في وزاد واما ما رواه ابن عبد البر انه قال  
خلقت وصمت تماما اجمار رواية شاة اذ ان فعل الصوم ايضا باجتهاده ام وكذا لث في موضع الذبح قال العيني في جملة المسائل  
المستنبط من الحديث وجمعا ما صح ليعوم الحديث ما لك على ان القدي يقطعا ما حيث شاة وسواء في ذلك الصيام والاطعام و  
الكفارة لانه لم يضمن له موصلا للذبح او الاطعام ولا يجوز تأخير البيان عن وقت البيان وقد اتفق العلماء في الصوم ان لا ينقض  
حدث شاة ولا ينقض ذلك بمكة ولا بالحرم واما الشك والاطعام فجزهما ما لك ايضا كالصوم ومخصص الشافعي ذلك بمكة او  
بالحرم واختلف فيه قول ابن حنيفة فقال مرة يخص بذلك الدم دون الاطعام وقال مرة يختصان جميعا بذلك وقال هشيم  
ابن عمار يابيث عن طاووس انه كان يقول ما كان من دم او اطعام بمكة وما كان من صيام فميت شاة وكذا قال عطاء وجماع  
والحسن ام قلت ولقد تم في جامع البدي من الدرر ان دماء القدي وهى دم تحميم بانواع الثلثة الذبح او الاطعام او الصيام  
لا تخص بزمان ولا مكان الا ان يتو بالذبح البدي فحكم علم البدي في الاختصاص بمكة او مئى وقال الحنفى كل يدى او اطعام  
فهو لمساكين الحرم ان قدر على ايهاله اليهم الا من اصابه اذى من راسه فيفقر على المساكين في الموضع الذي حلق فيه قال الموفق  
اما فدية الذي تجوز في الموضع الذي حلق فيه نص عليه احمد وقال الشافعي لا يجوز الا في الحرم لقوله تعالى ثم لحما الى البيت العتيق  
ولنا انه حصل الله عليه وسلم امر كعب بن عجرة بالذبح بالجمجمة ولم يامر به في الحرم وظاهر كلام الحنفى اختصاص ذلك بقية الشعر  
وما عده من الدماء بمكة وقال القاضي في الدماء الواجبة بفعل مخلوق كاللباس والطيب هى كدم الحنفى وفي الجمع روايتان احداهما  
يقدر حيث وجد سببه والثانية محل الجميع الحرم اما جزء الصبر فهو لمساكين الحرم نص عليه احمد الى آخره اقدم بمكة في الواجب البدي  
وفي النماية الصوم يجوز في اى موضع شاة لادى لجمادة في كل مكان وكذلك الصدقة عندنا ما بينا واما الشك فنخص بالحرم ام  
قال العيني في البنائة قولناى موضع شاة هذا بالاتفاق بين الائمة الاربعة وقوله كذلك الصدقة عندنا نافعنا للشافعي فانه قال  
الطعام لا يخرج الا في الحرم وبه قال احمد قوله لما بينا هو انه عادة في كل مكان ام اى ذلك المذكور من الازايع الثلاثة - فقلت  
بالخطاب اجزا عتاك في اكثر من موضع بل يوجب للغير بلفظ والمفيد للتخيير زيادة في البيان وتزعم البخارى في صحيحه باب قول الشرع انى من كان  
مكرم لغيره اوى من راسه فدية من صيام او صدقة او نسك وهو مخير قال الحافظ قوله مخير من كلام المصنف استفاد  
من او المكرمة و يذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة ما كان في القرآن او فصاحبه بالخيار واقر ما وقفت عليه من طرق







وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم انه ليس عندى ما انتك به قال مالك فى فدية  
الذى ان الاصر فيه ان احدا لا يفقدى حتى يفعل ما يوجب عليه الفدية وان الكفارة انما تكون  
بعد وجوبها على صاحبها وانته ليعض فدايته حيث ما شاء النك او الصيام او الصدقة بحكمة  
او غيرهما من البلاد قال مالك لا يصلح للحرام ان يتقف من شعرة شيئا ولا يحلق ولا يقصر  
حتى يميل الا ان يصيبه اذى فى راسه فعليه فدية كما امره الله تعالى ولا يصلح له ان يقلم  
اطفا سارا ولا يقفل قملة

ثم ذكر وجوب الاعتصام على اللعن والوارد فى الآية التحريم الثلاث فقال وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم اى ما ينهاى اياه  
فى رواج عبد الله بن مقلد بن الجاهلي تحذره فقلت لا تحريث اذ ليس عندى ما انتك به ثم يارنى به فلا يحلق الرغبات للوردة  
بالتحريم من الثلث لان ذلك عند وجود الشاة فلا انحره انها ليست عند غيره بين الصيام والاطعام قال مالك فى ذلك  
فى كلام الحنفية اذ بين بين مختلف ما ورد فى التحريم وقال الهامى لم يذكر فى هذا الحديث النك وقد تقدم من حديث عبد الكريم وجهاد  
انه نص على النك بالفاة ويحتمل ان يجمع بين التحريمين باجماعهما علم من حلق فى الحلق دون حلق واحد وحلى عطاء ما يجره كسب بن كزوة  
فى خاصته نفسه ويحتمل ان يكون اردوكب النك صلى الله عليه وسلم قد علم ان ليس عندى ما انتك به الا ان ذكرى حكم النك ليس  
بذلك علم من هو عنده اذ قال مالك فى فدية المذكورة فى الآية ان الاصر فيه اى الحكم فى هذه المسئلة ان احد الاصر حتى يفعل  
ما يوجب عليه الفدية قال الهامى وحكى ذلك فى الفدية انما هو من الماطة الاذى فلما لم يحل لم يجب عليه فدية ولا وجوب وجوبها  
فلا يحرق من فدية كما لا يحرق فى اخر اربع الهدي قبل تجارة المبيعات بالاصوام والكفارة فى الصوم قبل فسادها او قال فى الحلق به فقلت فالتمة  
الثالثة الباقية اذ قلت ولا يصح التعلل فقد قال الموفى من ارجح له حلق راسه لا اذى به فوجى فى الفدية قبل الحلق ووجه نص عليه احمد لم يرد  
ان الحسين بن علي اشكى راسه فاقى على يقبل له بذلك الحسين يشير الى راسه فها هو موجود فها هو موجود فها هو موجود فها هو موجود  
ولها كارة فجاز نقد بها على وجوب الكفارة واليمين او قلت وما استدلل به من ان الحسين مشكل فان سياتك بخلاف ما تقدم  
فى جامع الهدي من مسانيد الجاهلي فظن فاحر من راسه فاقى ثم انتك عنه بالساقية الحديث وان الكفارة انما تكون بعد وجوبها على  
صاحبها قال الهامى وذلك محتمل وجبين احد جانبيه كارة اليمين فاقى فدية الاذى عليها فى المنع والثالث ان يبره ان فدية الاذى  
كارة فلا يجوز اخراجها قبل وجوبها فدية ذلك علم ان هذا حكم جميع الكفارات وان الفدية من جهة الكفارات فلا يجوز اخراجها حتى يجب  
فها هو موجود فها هو موجود فها هو موجود فها هو موجود فها هو موجود فها هو موجود فها هو موجود فها هو موجود فها هو موجود  
لم يوجد سبها وكفارة اليمين قد وجب سبها وهو اليمين فوات فدية الاذى من اليمين ان يكون قبل يمينه فاقى فدية الاذى فها هو موجود  
قلت واداء كفارة اليمين قبل الحنث مختلف فيه بين الامم بخلاف قبل اليمين فهو اجماعى والله اعلم اى يودى فدية حيث ما شاء  
اى فى اى موضع شاء من الحلق او الحرق كما سيعرج به النك او الصيام او الصدقة بربان للفدية وصرح بالثبوت لاختلاف  
الامة فى الاثنينين الاخيرين بكملة او غيرهما من البلاد زيادة ايضا فقولوا حيثما شاءوا وتقدم الكلام على ذلك فى آخر الحديث الاول  
قال مالك لا يصلح للحرم اى يحرم عليه من الصلاح عند الفساد وهو حرام ان يتقف من شعرة سواء كان فى راسه او جسده  
عند اجماعهم كما تقدم قريبا فى مسكن الصبي وحكى فيه خلاص داود وقال الخرفى لا يقبل شعر من راسه ولا جسده قال الموفى اجماع اهل العلم  
على ان الحرم ممنوع من افقه شعره الا من عذر وشعر الراس والجسد فى ذلك سواء اذ شذبا ولو واحدا ولا يحلقه بموسى او نورة  
او غيرهما ولا يقصره بمقرض وغيره ولا يصفى لانه لا يجره اهلا حتى يحل اى يستتر عده الجواز الى ان يحل من احواله سواء كان  
لحم او غيره الا ان يصيبه اذى فى راسه او جسده فيحزله ان يحلق وعلى هذا فدية واجبة لغيره الحلق كما امره الله تعالى  
بقوله فمن كان منكم لثما او اذى من راسه لاجل ولا يصفى له اى لا يجوز ان يقلم افقاره قال الخرفى ولا يقبل فقر الا ان ينكسر  
قال الموفى اجماع اهل العلم على ان الحرم ممنوع من قلم افقاره الا من عذر لان قلم افقاره ازالة جزء من راسه فاقى فدية  
فان انكسر فدايته من غير فدية بجزءه او تقدم فى ما يجوز للحرم ان يقصه ولا يقتل قملة واحدة او ما زاد وفى بعض النسخ  
قله بالاضافة على ازالة الجفص وتقدم ايضا انه لا يجوز قتلها عند مالك والحنفية واختلفت الرواية فى ذلك من احمد وجزم الخرفى

ولا يطرهما من راسه الى الارض ولا من جلده ولا من ثوبه فان طرهما المحرم من جلده  
او من ثوبه فليطرحه حفنة من طاهر قال مالك ومن نشف شعره من الفقه او البطه

يأخذ لا يلقى المحرم ولا يلقى القمل وقال النودى في المناسك ان نجي العقل من بدنه وثيابه ولا كراهية في ذلك وله قتله ولا شيء عليه  
بل يستحب المحرم قتله كما يستحب لغيره وبكره المحرم ان يلقى راسه وحية فان فعل فاخرج منها قتلة وقلها تصدق ولو بقلعة نفس  
عليه الشافعي قال جمهور اصحابنا لا تصدق مستحب وقال بعضهم واجب لما فيه من ازالة الاذى عن الراس قال ابن حجر قوله ويؤخذ  
للمحرم مقتضاه اختصاص الكراهية والتصدق بالرأس والحية ويؤخذ من كراهية الرزقي اخذ من نفس البوطي وغيره لان الكبد لا تقع  
فيه قطعها بخلاف الراس ففيه وجوهان وظاهر الحية لان الرزقي فيها بالانثر اشهد ولقد مر فيما يجر المحرم فعله كلام صاحب الهداية -  
ولا يطرهما اي القلعة من راسه الى الارض ومن جلده اي جسده ولا من ثوبه الذي يلبسه فان طرهما المحرم من جلده ولو من  
الرأس او من ثوبه فليطرحه من الاطعام حفنة بالغرم من طعام اي لا يرد واحدة كما قاله في المدونة - وان كانت تحت ملأ اليد  
قاله الرزقي - قال الهادي - وذلك انه ممنوع من كل مكش من الحيوان وممنوع من طرح العقل من جسده لانه من دواب الجسد فلا يطرهما  
من شيء من جسده ومسك ولا غيره ولا من ثوب يكون على جسده فليطرحه لان ذلك من باب قتله وانما وجب عليه حفنة من طعام في  
قتله بالقلعة لانه ما طرح منها وان لم يبق شيء بلخ ما طرحة الذي هو جمل فحق راسه او ثوبه حتى ينفض بذلك لكان عليه القدرته وبالذا  
قتل قتله او قتلته فانه يلقى حفنة او حفنات من طعام وما اعم اجزاء قاله ابن حبيب ووجه ذلك ان من ازال من نفسه العقل الكثير  
الذي يتبع بازالته فيبقى جسده من فطرية القدرته لان النبي صلى الله عليه وسلم في قصته كعب بن مرة لما رأى عليه الهوام فاباح له لخلق  
وامره بالقدرة لانه ازال من نفسه اذى الهوام وما اذا لم يزل منه الا اليسير الذي لا يستبره لعله ولا يشغ بازالته كثره ما يقع عليه  
منه فليس عليه فيه الاطعام شيء على ما ذكره لان لم يزل اذله - وقال الدوير في قتل قتله واحدة او قتلته عشرة فدون حفنة وقدرته  
ان زادت على عشرة اقام مختصرا - وفي شرح الباب ان قتل محرم قتلة وكذا ان القبا تصدق بكسرة وان كانت القبا اثنين او  
ثلاثا فقبضته من طعام وفي الزاوية على الثلث بانها ما بلغ نصف صاع - قاله اللواتي اختلفت الرواية عن احمد في اباحة قتل العقل فنه  
باحة لانه من الكثر الهوام اذى فنج قتله كالبراهيم وسائر ما يؤذى وعنه ان قتله محرم وبه قولهم كلام الحزبي لانه في ربا زلت عنه  
فحرم قطع الشعر ولان النبي صلى الله عليه وسلم رأى كعب بن مرة والعقل يتناثر على وجهه فقال له احلق راسك لئلا يكون منك العقل او  
لذاتك ما حاله من كعب لئلا يترك حتى يصير كذلك وكان النبي صلى الله عليه وسلم امره بازالته خاصة ولا فرق بين قتل العقل او ازالته  
بالقوة على الارض او قتله بالزئيم فان قتله محرم فلو لم يكن لما فيه من القدر فحرم ازالته كقوله لانه لا يتصلقي فان انشغل عبادته من ازالته  
العقل هو ممنوع من قتله بعض اصحابنا اختلفت الرواية في العقل الذي في شعره فلما اطلقوا ظاهر بدنه فلا قدرته فيه فان طرحت  
وتلقى او قتل قتل فلو فلا قدرته فيه فان كعب بن مرة حين حلق راسه قد اذهب قلوب كثير او كعب عليه لذلك شيء وانما وجبت القدرته بقلعة  
الشعر ولان العقل لا قيمة له اشبه البعوض والبرص فيث ولا يمس الجسد ولا ما كثر على من ابن مرة انه قال اي يكون مقتول وسئل من جاز  
عن محرم ان يلقى قتله ثم طرعه لغيره اذ قال تلك خاتمة لا يتبعي وهذا قول طائفة وسعيد بن جبير وعطاء والي ثور وابن المنذر ومن احمد  
قتل قتله قال يلعن مشيئا فعلى هذا اي شيء تصدق به ابرار سواء قتل كثيرا او قليلا وهذا قول اصحاب الراي وقال اسحق قرعة فما فوقها -  
وقال مالك حفنة من طعام هو الذي من ابن مرة وقيل عطاء قبضة من طعام وبه الاقوال كلها ترجح الى ما قلناه فاقبله من يريد وا  
بذلك التقدير وما هو على التقريب اقل ما يتصدق به - قال مالك من نشف شعرا ولو واحدة من مالك من الشعر او من البهائم قال  
الهادي من يرد ان يسير ذلك وكثيره اذا تصدق عليه سواء يجب بذلك القدرته لانه من اطعمة الاذى ومما جرت العادة بالتطيق بازالته و  
ازالة مثله واما ما لا يقصد الى قتله واما لا يقصد الى غير ذلك مثل ان يرد نزع خاطا ليس من الفة فتقتلع معه شعرات ففيه لبسوط من  
مالك الا شيء عليه - قال الحزقي من حلق راسه شعرات فضا هذا فطيه صام ثلثة ايام او اطعام او ذبح اذى ذلك فعل اجزاء - قال  
الطوفي النظر الذي يجب به الدم اربع شعرات فضا هذا وفي رواية اخرى يجب في الثلث ما في حلق الراس قال القاضي بولمذهب  
وبه قول الحسن وعطاء وابن عبيدة والشافعي والي ثور لانه شر اذى يلقه عليه اسم الحلق المطلق فجاز ان يتصلق به الدم كالرأس ووجه  
كلام الحزقي ان الله لم يشر كثير فوجب به الدم كالرأس فضا هذا اما الثلثة فهي آخر القلة واخر الشيء منه فاشبه الشعرة والشعرتين - وقال  
الدردير في شعره اربعة من جسده او شعرات عشرة فاقل غير اربعة اذى فيها حفنة من طعام ولا طهنة فدية كما لو زادت على  
العشرة مطلقا - قال النودى في المناسك محرم ازالة الشعر بقلعة او نصف الاقصير او احواق وغير ذلك سواء فيه شعر الراس وغيره

سنة في الراجح

او طلى جسده بنورة او يحلق عن شبيحة في مراسه لضرورة او يحلق قفاه لموضع الحاجر وهو محرم  
ناسيا او جاهلا وان من فعل شيئا من ذلك فعليه في ذلك كله الفدية ولا ينبغي له ان يحلق موضع  
الحاجم قال مالك من جعل خلقا من راسه قبل ان يرمى بالجمرة افتدى

من شعر البدن حتى يحرم بعض شرة واحدة من اى موضع كان فان فعل شيئا من ذلك على وجه ما رويته القدية ام قال ابن عمر كل اخذة باذنه تشتر  
شعرات فانكروا من ثلثة مع اتحاد زمان والمكان وفي شرة او خفرة او بضع كل وان قل مد وفي اثنين من كل منهما مكان ام وفي شرة  
الالباب اذا حلق راسه كله او ربه نصفه فعليه دم وان كان اقل من الربع فعليه صدقة بها هو المصنف المختار الذي عليه جمهور اصحاب المذهب  
وذكر الحادى في تحققاته ان قول ابى يوسف وغيره ان يوجب الدم مالم يحلق اكثر من راسه ولو حلق ثلثه لغير راسه فعليه دم وفي اقل من ثلثه صدقة  
وان اخذ من شدة اى بضع او حلقه كله عليه صدقة ولو حلق الرقبة كلها فعليه دم ولو بضعها فعليه صدقة ولو حلق العنقين او احدهما فعليه  
دم وفي اقل من الباط صدقة ولو حلق الصدر او الساق او الكعبه او الحنك فعليه دم كما اخذاه صاحب الهداية وكثير من المشايخ وقيل  
صدقة لما في البسيط متى حلق عضوا مقصودا بالحلق فعليه دم وان حلق ما ليس بقصود صدقة وما في البسيط المصحح وان حلق اقل ملاك  
من كل عضو صدقة ولا يلزم المبلغ من هذه الاضمار مقام الكل وما ذكرنا من لزوم الدم او الصدقة انما هو في حاله الاختيار بان يترك  
الخطيئة ويغير حاله الاضمار بان يتركه بغير مرض وعلة فهو يخرج من صفة الحيض والنفاس والدماء والجمرة او قل من الجمرة في الشئ المنزوع  
او طلى من الرقبة في الشعر المنعرج وكذا ينبغي قال صاحب مختار الصحيح طلاء يتركه من راسه او يتركه من راسه او يتركه من راسه او يتركه من راسه  
بعض الذنوب كالتكسير على اختلاف تعاقبها من رديح وغيره يستعمل لانه اشبه قاله الزرقاني وقيل لغير الذنوب بالضم البناء  
واختار وتوروا ونوروا على راسه في منتهى الدرب الفدية بالضم ايك وفي الجملة اعلم بعم كون يكون واذا وقع بالجملة ايك قال الباقى في قوله  
ما ذكره لانه لا فرق بين ازالته الشعر من جسده من غير او حلق او طلاء فورة او غير ذلك اذا كان قصدا الى ازالته ومن طلى جسده بنورة فقد  
قصدا لانه الشعر فكانت عليه فدية ام قلت وبذلك قال الجمهور كما تقدم في الحديث الاول من الباب او يترك الشعر من شبيحة كانت  
في راسه لفروة كالتمداى وغيره او يحلق قفاه اى مخرج الراس لموضع الحاجم مع تحريم راسه ويى قادرة الجملة وقيل لانه يتركها  
كسليمه وانما ذكرنا بالجميع لاختلاف عادات الناس قاله العرب يجوزون على الراس واغرس بين الكتفين ولا يفرغون على فريضة قاله البايع في  
ان عليه الفدية ان حلق راسه او لا فرق بين ازالة الشعر من غير فدية في قول الجمهور فان احتار في الجملة الى قطع شعره فقه لم يردى عبد الله بن  
قال ابو حنيفة اذا لم تقطع شعرا فدية من غير فدية في قول الجمهور فان احتار في الجملة الى قطع شعره فقه لم يردى عبد الله بن  
نحية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرج على رجل في طريق مكة ويحرم وسط راسه متفق عليه ومن ضرورة ذلك قطع الشعر ولان يباح  
حلق الشعر لانه الذى العقل فكذلك يباح عليه الفدية وبهذا قال مالك والشافعي والحنيفة والجمهور وابن المنذر وكل صاحبى الحديث  
يتصدقون بشئ ولو طلقوا له ان كان يحكم لغيره اذ يترك راسه الاية ولان حلق الشعر لانه ضرر فيه فلهذا الفدية كما هو حلقه قلنا  
قله ام وفي الهداية ان حلق موضع الحاجم عليه دم عندنا في حنيفة ومالكا عليه صدقة لانه لما يحلق لاجل الجملة ويبيح من حلقها  
كذلك ما يكون ويساوي لهما الا ان فيه ازالة شئ من الثفت فوجب الصدقة ولا يوجب حنيفة ان حلقه مقصود لانه لا يرسى الى المقصود الاية  
وقد وجدنا ازالة الثفت من عضو كالحلق بالدم ام وبذلك في قطع الشعر الجملة والى حكم الاحتكام فهدم في باب يجرى في هذه الاحوال كلها  
سواء فعل هذه الامور المذكورة ناسيا او جاهلا لان هذا في ازالة الشعر زيادة لقطع من فان تشدد بذلك ومن اسمه وليس في بعض النسخ  
لفظ من فان يكون النون شرطية فعل شيئا من ذلك المذكور قبل ذلك قطع في ذلك كله الفدية ونقدم في الحديث الاول في البسيط  
والصبر والخطا ولا يجل كلها سخا عند الجمهور في وجوب الفدية ولا ينبغي له ان يحلق موضع الحاجم قاله البايع في مختار احمد ما  
لا ينبغي ان يكون ذلك الاحتكام الا لفروة لان ازالة الاذن لا يقطع وان خذى لفروة او طلقا في حلق الشعر في الجملة فهدم على  
الجمهور وان ناس من جملة باخره ان حكم سائر الشعرات بالجملة قال مالك من جعل قال الزرقاني وفي نسخة نسي حلق راسه قبل  
ان يرمى بالجمرة افتدى لانه حلق قبل ان يحلق من شئ من راسه فاول التحمل رى جمرة العقبة قاله البايع وقيل الزرقاني لانه  
اللعى الثفت قبل التحمل وقدم كعب بالفدية في الحلق قبل حلق لفروة فكيف بالبايع والناسى ام قلت وبذلك لان الترتيب  
بين الحلق والرأس واجب عندنا لانه ايضا قاله البايع اعلم ان لفروة يوم الفجر لوجه امر مرتبة رى العقبة فالحق فالحق فالاضافة  
فقد تم الرى على الحلق والا فاضتر واجب وما عداه مندوب ام وسياق في هذا الباب الاشارة في ترتيب هذه الافعال في اول حديثه

**ما يفعل من نسي من نسكه شيئا - مالك عن ايوب بن ابي تيممة السهمي**  
 عن سعيد بن جبيرة عن عبد الله بن عباس قال من نسي من نسكه شيئا او تركه فليهرق  
 دما قال ايوب لا ادرى اقال ترك امر نسي

**ما يفعل من نسي من نسكه شيئا -** اعلم ان افعال الحج عند الثلاثة الاربعه مركبة من ثلثة اشياء - الاركان  
 وقبائح - والاشي - والمقصود ان يظهر من ملاحظة الاثر الوارد فيه بيان من نسي او ترك شيئا من الواجبات كما سياتي  
 بيانه **مالك عن ايوب بن ابي تيممة** كيسان استخياقي عن سعيد بن جبيرة ان وفي الشيوخ المصرية عن عبد الله بن عباس  
 قال من نسي من نسكه شيئا او قال ترك شك من الراوي على الظاهر كما يدل عليه قول ايوب لا فيظهر في دما وهذا قال جمهور  
 كما سياتي مفصلا - قال ايوب لا ادرى اقال سعيد بن جبيرة وليس في الشيوخ المصرية بهزة استفهام تركه انما يعني ان لفظة او في الاثر  
 ليست للتوقيل بل للشك من الراوي وفيما على صاحب جمع الفوائد من روايات مالك فيها زيادة ما لم يذكره الفرائض وسيأتي بيانها  
 من نسي شيئا من نسكه او تركه عليه الفرائض فليهرق دما وذكر صاحب البداية برواية ابن مسعود من قدم نسكا على نسك فعليه  
 دم وتحجب عليه بشرائه فقالوا لو دما برواية ابن عباس اذ عوت - قال المزني في نصب الراية رواه ابن ابي شيبة في معتنف حديثنا  
 سلام بن مطيع ابو الاوصم عن ابراهيم بن مهاجر عن ابي جابر عن ابن عباس قال من قدم شيئا من حج او اخره فليهرق لذلك  
 دما وقال الشيخ في الامام ابراهيم بن مهاجر ضعيف واخرج من سعيد بن جبيرة وابراهيم بن الحنفى وجابر بن زيد في الشبهة  
 نحو ذلك واخرج الطحاوي في معاني الآثار حديث ابن عباس برواية ابراهيم بن مهاجر عنه واخرجه ايضا ثمانية فروق نا  
 الحبيب نا وحبيب من ايوب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس خلفه نا وقال الحافظ في الدرر اخرج ابن ابي شيبة باسناد  
 حسن من طريق جابر عن ابن عباس من قدم شيئا من حج او اخره فليهرق لذلك دما واخره الطحاوي من وجه آخر حسن متروك  
 وسياتي في ثمن ذلك في ادل جابر نا وقال في التلخيص حديث ابن عباس موقوفاً عليه وموقوفاً من ترك نسكا فعليه دم والموقوف  
 فرواه مالك في الموطا واثبت في عنه من ايوب عن سعيد بن جبيرة عنه دما المرفوع فرواه ابن حزم من طريق علي بن الحارث عن ابن  
 عيينة عن ايوب به واعلم بالراوي عن علي بن الحارث عن علي بن سهل المرفوع في هذا الخبر في ذلك الراوي عنه علي بن احمد المقدسي قال  
 باجماعهم نا قال الجاني قوله من ترك من نسكه شيئا عليه ما يوجب شروج في نسكه وذلك ان الشك على ثلثة افرق - ضرب يهرق من  
 اركان فهو الاحرام والطواف والسعي في الحرة وفي الحج الاحرام والطواف والسعي والوقوف بعرفة في المشهور من المذهب فذا كان  
 الما جشون روى الحقيقة يوم الاخر فذا من ترك شيئا من نسكه كان عليه اجماع ولا يجرى عنه دم ولا غيره وضرب ثان وهو موجبات  
 الحج وليس ركن من اركانه كالاحرام من الميقات كغيره من اركان النسك وطواف الودود وغيره من الركن والميقات بالوقوف - فهاجج في  
 الجمار كلها على المشهور من المذهب اورد في الجمار في ايام التشرع على مذهب ابن الما جشون والميقات بخلاف ما في هذه التي اراد  
 عبد الله بن عباس بقوله في هذا الحديث - واخر في الثالث ليست من واجبات الحج وانما هي من المحامد المشروعة فغير على وجه الذنب  
 والاستحباب كالخروج الى منى يوم التروية قبل الزوال وعلوة الظهر والحصر بها وعلوة المغرب والعشاء والمبيت بها ثم صلوة الصبح  
 بها يوم حرمه للقيام بالوقوف على الصبح وتقديمه في السجود وتقديمه في السجود على الحلق وروي المحدثين الاولين من اعلامنا والوقوف عند الجاهليين  
 بمن ترك فنده كلما مشروحا لبيان ما مندوب اليها من تركها ونسبها فقد ترك افضل وليس عليه في ذلك دم ولا غيره (هـ) وقال ابن  
 حنبل في الشرح اكبر اركان الحج الموقوف بعرفة وطواف الزيارة عنه (اي الامام احمد) انها اربعة اى الاحرام والسعي ايضا عنه اثباته  
 وان السعي سنة واخيرا العاشرة ما يجب ليس يركن اما الوقوف بعرفة فركن لا يحل الحج الا بها فها وطواف الزيارة ايضا ركن لا يتيم  
 الحج الا به قال ابن عبد البر خلا في ذلك بين الطحاوي واجابة سبعة الاحرام من الميقات والوقوف بعرفة الليل والمبيت بعرفة  
 الى الجرف لضعف الليل والمبيت بخي والري والحلق والتقصير وطواف الوداع وما عليه من سنن ودوا غشال وطواف القدوم و  
 الرمي والاضطراب واستلام الركنين وقبيل الحجر ولا سراج والمشي في مواضعه والخطب والاذكار والصور على الصفا  
 المرفة واركان الحرة والطواف وفي الاحرام والسعي روايتان على ما ذكرنا في الحج ودوا جها الحلق والتقصير في احدى الروتين  
 بنا دعى الحلق في الحج واستنبا الغسل فالدعاء والذكر وغير ذلك ممن ترك مكانا لم يجمع الفسك الا به ومن ترك واجبا فعليه  
 دم ومن ترك سنة فلا شيء عليه (و) وكذا في الرمي والحرج وعد الاركان اربعة الاحرام والوقوف وطواف الزيارة



وعلى من فعل ذلك الغدبية وسئل مالك عن الغدبية من الصيام او الصدقة او  
النسك اصحابه بكنها في ذلك وما النسك وصح الطعام وبأى مذهبه وصح الصيام و  
هل يؤخرون شيئا من ذلك ام يفعلونه في فورة ذلك قال مالك كل شئ في كتاب الله في الكفارات  
كذا او كن اصحابه يخبر في ذلك ابي ذلك اصحابه يفعل فصل واما النسك فمشاة واما الصيام فملازمة  
ايام واما الطعام فيطعمهم ستة مساكين لكل مسكين عدل ان يامل الاول مد النوى صلى الله عليه وسلم  
قال مالك وسعت بعض اهل العلم يقول اذا سعى المحرم شيئا فاصاب شيئا من الصيد لم يرد  
فقتله ان عليه ان يقتله - وكذلك الحال يرى في الحرم شيئا فيصيب صيد المردة فيقتله ان عليه ان يقتله

الذي ليس بمعد ولا فصل في ذلك قول من كان حكمه لصاد به الذي لا حاشية في استباحة ذلك الضرورة والذي وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم  
ليس لك صيد من الحرم وقد رأى كثرة ما يرى من القتل بالذئبة وما كان لها من اكل راسك واهله بالذئبة فلعن اهل البيت ذلك  
بالتأذي بالهموم وعلى من فعل ذلك الغدبية مبتدأ قدم عليه غيره فقال الباقي الظاهر اذ اراد به وان كان الحلق واللباس والتغلب على الحلق  
المختورة فغير ضرورية فان الغدبية يجب على من فعل ذلك ولا يخرج بالخطأ واللام من وجوب الغدبية ويكفي ان يرد به وانما انك له فعل شئ  
من ذلك الضرورة وواجب عليه مع ذلك الغدبية ليظهر لغيره المنع فكيف بين فعله لغير ضرورة اه و قد تقدم قريبا تحت حديث كعب بن جعفر  
عن الوالد والساجي والحزبي وغيره سواء عند الجمهور في وجوب الغدبية وان اختلفوا في التخيير وتحمي الدم وسئل مالك عن اكل الغدبية  
المذكورة في الآية من الصيام او الصدقة او النسك بيان الغدبية ثم بين الاحكام التي سئل عنها وهي عديدة اعمد با اصحابه اي الغدبية  
بالتخيير في ذلك اي يختار في اي الثلاثة شاء ليعرف او يتبين عليه شئ من ذلك وثانيها ما النسك الواردة في الآية وقالها لم الطعام اي  
ما يتقونه ورايها بالمدبر اي الطعام ما يرد على كائن الامداد كانت تختلف بالمدبر في الحرة وخاصة الصيام وسادسها بالمدبر  
شئ ما من ذلك اي لو كان من فروع الغدبية لم يخطئ اي الفداء في فورة ذلك المخطو اي وجوب الغدبية على الفداء والقراني - قال مالك في  
جواب هذه المسائل على غير ترتيب للفقهاء كل شئ اي حكم ورد في كتاب الله تعالى في بيان النكاحات كذا او كذا اي بلفظه او فاصحابه يحرر  
ذلك اي في ادائه اي ذلك احب ان يفعل مفعول احب وفي النسخ المصرة اي شئ احب ان يفعل ذلك فعل غير لقول اي شئ وبه اجاب  
السنة الاولى وقدر في ذلك من اين عباس وعطاء وكثرة ما كان في القرآن او فاصحابه بالتخيير كما تقدم في آخر الحديث الاول في باب  
فريته من معلق ليل ان يخرج واما النسك اي المراد بالنسك فمشاة جواب السنة الثانية ولقد تم ايضا تحت حديث كعب بن جعفر مفصلا  
وقد قال الحافظ قال بعض اصحابنا ومن يجره تعالى في عمر من ذكر النسك في هذا الحديث مفسرا فانما ذكر مشاة وهو امر لا خلاف فيه بل لا خلاف  
واما الصيام فثلاثة ايام جواب المسئلة الثالثة ولقد تم ايضا في حديث كعب بن جعفر من ان ذلك اجماع فوافي ما قبل من عشرة ايام  
واما الطعام فاجاب المسئلة الرابعة فيطعمهم ستة مساكين كما قال به الجمهور منهم الاثمة الاربعون لكل مسكين عدل ان يامل الاول مد النوى  
وفي نسخة من مفعول يطعم والمسئلة خلافة تقدمت في حديث كعب بن جعفر مفصلا بالمد الاول جواب المسئلة الرابعة  
مد النوى صلى الله عليه وسلم ثم يدل من المد الاول - تقدم الكلام عليه مفصلا في ابواب صدقة الفطر ولم يذكر المصنف جواب المسئلة  
السادسة ولم يجد في المدونة والذريعة ودوجو بها على الزا في هذه الخفية صرح بذلك القاري في شرح الباب  
قال مالك وسعت بعض اهل العلم يقول اذا رمى المحرم شيئا غير الصيد فاصاب المرى شيئا من الصيد لم يرد اي الصيد  
يعني ان يقصد المحرم الصيد بل اصابه بغير قصد فقتله اي الصيد ان يفسد مفعول القول عليه اي على المحرم ان يقتله من  
الجمرد وفي النسخ المصرة ولقد تم من الاحتمال في النسخ الهندية والمبني واحد وسبب وجوب الجزاء ما سيصرح المصنف من ان  
الصيد واخطا في ذلك اي في وجوب الجزاء من نية سواء لانه ثلاث والاحتمال مضمون في الجمع واخطا لكن العامد اتم تجلوت  
الخطي فاليه ذهب الجمهور سلفا وخلفا وفيه خلاف البعض كما تقدم مفصلا في ابواب الصيد قال ابن بطال انقضى انقضى الفتوى  
من اهل الحجاز والعراق وغيرهم على ان المحرم اذا قتل الصيد عمدا او خطا فله الجزاء وخالف فيه اهل الظاهر والجمهور وان المقتدر  
من الشافعية يسئلون لقوله تعالى استمروا وقال ابن شهاب يجب الجزاء على العامد بالاية وعلى الخطي بالنسبة كما تقدم في محله -  
وكذلك الحال يرى في الحرم شيئا غير الصيد فيصيب المرى صيدا لم يرد المراء فيقتله ان عليه ان يقتله من المجرم في المصرة



لان العمد والخطأ في ذلك بمنزلة سواء قال مالك في القوم لصييون الصيد جميعا وهم  
محرمون وفي المحرم قال أرى ان على كل انسان منهم جزاء ان حكم عليهم بالهدى فعلى كل انسان  
منهم هدى وان كان حكم عليهم بالصيام كان على كل انسان منهم الصيام ومثل ذلك القوم يقتلون  
الرجل خطأ فتكون كفارة ذلك عتق رقبة على كل انسان منهم او صيام شهرين متتابعين  
على كل انسان منهم قال مالك من رمى صيدا او صاده بعد رميه الجرح وحلق رأسه  
غير ان له لم يفيض ان عليه جزاء ذلك الصيد لان الله تعالى يقول واذا حلقتم فاصطادوا و  
من لم يفيض فقد بقي عليه من النساء والطيب قال مالك ليس على المحرم فيما قطع من الشجر في  
المحرم شئ ولم يبلغنا ان احدا حكم فيه بشئ وبسئس ما صنع

ولم يرد في البنية من الاعتداء ووجه ذلك ما تقدم في مبدأ امر الصيد في المحرم اجمع المسلمون على تحريم صيد المحرم على المحل والمحموم  
ما يحرم ولين في الاورام محرم وفيمن في المحرم وما لا فلا الا في شئين - أحدهما القتل خلف في قتل في الاورام وما يحرم في المحرم ما يفتى  
والثاني صيد الجرح في الاورام وما لا صيد من ابار المحرم ومعه وكراهه جابر بن عبد الله ومن بعده داود اقرى انه صيد قاله  
الموفق لان العمد والخطأ في ذلك اى في وجوب الجزاء بمنزلة سواء دليل للمستبين وتقدم مرارا مفصلا ومحمرا قال مالك في  
القوم لصييون الصيد جميعا محرمون اى اجمع المحرمون في قتل صيد احدا في المحرم اى القوم لصييون الصيد في المحرم وهم محرمون  
قال مالك ارى ان على كل انسان منهم جزاء اى كاملا وفي النسخ المصرة جزاءه والعنى واحد اى جزاءه كمال في كلتا المسلتين ليس على  
كل انسان منهم جزاء كمال كالأورام والقتل لان حكم ذلك حكم الكفارة والكفارة لا تجتمع وذلك قالت المنفعة في المحرم دون المحرم  
والمسئلة فلو فترت في الباب الصيد ان بالكره والسكون استيفاء حكم ببناء الجرح عليهم بالهدى فعلى كل انسان منهم هدى  
كامل وان كان حكمهم عليهم بالصيام كان على كل انسان منهم الصيام بعول ذلك او انعام فخص كل واحد من الاطام وكان ترك الكفارة والقتل  
ان لا يفرق في الزوار الجرح في الوجوب على كل واحد منهم وصرح بذلك لما ان بعضهم فرقا فقالوا ان كان صوما صام كل واحد صوما  
تاما وان كان غير ذلك فجزاء واحد نصح المصنف بذلك ان لا يفرق في الصوم وغيره ثم بين المصنف بين اختياره بالقاس فقال وعلى  
ذلك اى مثالي جزاء الصيد القوم يقتلون الرجل خطأ فتكون كفارة ذلك اى كفارة قتل الخطأ عتق رقبة على كل انسان منهم او صيام  
شهرين متتابعين على كل انسان منهم قال مالك من رمى صيدا بكنا في جميع النسخ المندحة والمصرة وذكر في بعض النسخ على المشية  
بغير النسخة بله نغليا او صاده لعل الفرق بين اللغتين ان الاول يخص بالاصطيا وبالرى والثاني للتعيم باى نوع كان والا وجه  
ان مقصود الاول التترص بالصيد وان لم يقتل وغرض الثاني القتل بالاصطيا فقد قال الدرر الجرا في كثير من الصيد لعل كفتن  
رأيت بحيث لا يقدر على الطير ان ولم تقم سلامة ووجه جرحه لم ينفذ مقاتله ونجابه ولم تحقق سلامة او بعد رميه الجرح الحقيقة وانجد  
حلاق رأسه بدم لم يفيض اى لم يفيض لطراف الا فاعته الى ذلك الوقت ان عليه جزاء ذلك الصيد الذي رماه او صاده لان جواز  
الصيد محقق على المحل فان الشتر تهاكم وتجاهل قال واذا صلت فاصطادوا وابتدع غير بان من لم يفيض اى لم يفيض لطواف الا فاعته  
فقد بقي عليه من منوعات الاورام من النساء والطيب على طرق الجرح عند المالكية خاصة ولين عليه حرمه النساء محررا عما جاء في تحقيق الجرح  
الاكره وكان جواز الصيد في الابع حلقا على المحل فلم يفتي جوازه فان صاد ولو عرض للصيد في ذلك وجب عليه الجزاء وهذا على كل مسلم  
الامام مالك دهم والجرح على حلية الصيد والطيب بالقتل الا صرة وبه لا راد حرم بالية لم يروا في وقت قوله صيد في شجره على  
اذا رمى وعطفه فقد فعل محرم شئ الا النساء وتقدم البسط في ذلك في مبدأ باب الا فاعته قال مالك ليس على المحرم فيما قطع من الشجر  
بيان لما في المحرم شئ لا جزاء ولا غيره سوى الجرح في بيت الله عز اسمه ولم يبلغنا ان احدا من السلف حكم عليه اى على ما قطع فيه اى في  
شجر المحرم شئ وبسئس ما صنع - قال الهامجي ذكر فيهم مسلتين - أحدهما ليس على المحرم فيما قطع من الشجر في المحرم بشئ - والثانية قوله  
بش ما قطع من الشجر من ذلك وتتعلق بذلك مسئلة ثالثة وهي تعيين الشجر المنوط قطعه وتعيينه من غيره فاما المسئلة الاولى اى في انه  
واجب بشئ فهو مذهب مالك وقال ابو حنيفة والث في يجب عليه الجزاء او وقال ابو حنيفة والث في يجب عليه الجزاء او قال مالك ما حرم قطعه لان قدر



















الابن حنيفة اذ وثقها ملاجاب به اكثر الشرايع المالكية واخضعه من ان يحضره في الموضع المنقوب منها قال لا يفي في ذلك  
 وقوله لا يخرج حديثا على نفي الاثم فقط اذ قال الشيخ في التكميل المسمى وقال الامام ابن ابي عمير في كتابه في بيان هذه الاقوال حاشا فاجم  
 لما سعه الخطية وعلم الاحكام ووجدوا ما قالوا قال النبي صلى الله عليه وسلم كبر على من ان لا يكونوا التسمية من جميع الامامات وخرجوا  
 من وجوب القضاء فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال لا يخرج مما توفون منه واما وجوب الدم فثبت من ابن عباس اس في قوله  
 وبذلك جزم الطحاوي وغيره من ائمة اعلام ان المنقوب هو الاثم فقط دون القدر وتعلقه بالفاظ في الطعن بقوله ولا يجب من كل  
 قوله ولا يخرج على نفي الاثم فقط ثم يخص ذلك ببعض الامور دون بعض فان كان الترتيب داهيا يجب تركه دم فليكن في الجميع والا  
 فادوم تخصيص بعض دون بعض من تعميم الشارح اجمع بنفي المخرج اذ وجاب عنه الزرقاني بان ما يخص من العموم تقدم المخرج  
 على المري فوجب فيه القدر لعله اعمى لم يبق القدر التفت قبل فصل شيء من التحمل وقد وجب الشر وسوله القدر على المخرج او  
 من براسه اذ اذا خلق قبل المخرج مع جواز ذلك لضرورة كلف بالمايل والناهي وحسن منه ايضا تقدم الاقامة على المري لانه  
 وسيله الى النساء والعهد قبل المري ولان خلاف الواقع منه حصة الشر عليه وسلم وقد قال خذوا عني مناسككم ولم يثبت عنه زيادة  
 ذلك في حديث الباب فلا يلزمه زيادة غيره اذ وحاصل الجواب ان احاديث الباب لا تدل على نفي الاثم فقط واما وجوب  
 الدم في مواضع الجناح اذ وجبه مالك اذ وجبه له لائل وطل اخر وقال ابن دقيق العيد ومن قال بوجوب الدم في الله  
 والتسمية فادخل قيل قوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج من نفي الاثم ولا يلزم من نفي الاثم في وجوب الدم وروي بعض الشارحين  
 ان قوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج ظاهر في انه لا شيء عليه وعلى ذلك نفي الاثم والدم متا وفيها ادعاء من الظهور ان لا يخرج  
 خصوصه بغيره بالنسبة الى الاستعمال العرفي فادخل لا يستعمل لا يخرج كثيرا في نفي الاثم وان كان من حيث الوجه العرفي يقتضي نفي  
 الحقيقة نعم من وجوب الدم وعلى نفي المخرج على نفي الاثم يشكل عليه تاخير بيان وجوب الدم فان الحاجة تدعو الى بيان هذا الحكم بغير  
 منها بما لا يمكن ان يقال ان ترك ذكره في الرواية لا يلزم منه ترك ذكره في نفس الامر قلت وذكر هذا الامام حافظ ابن حجر  
 ايضا حديثه العيني بوجه آخر فقال قال بعضهم وتعلق بان وجوب القدرية يحتاج الى دليل ولو كان داهيا لم يكن صلى الله عليه وسلم  
 حينئذ لاد وقت الحاجة لم يخرج زائره قلت الاثم دليل اقوى من قوله تعالى ولا تخلقوا رؤوسكم حتى يبلغ المدي عله وروى الشيخ  
 فقال لمن خلق قبل الذبح ابراق ومارواه ابن ابي شيبة عن عبد الله بن مسعود قال قلت لابي عبد الله في الكلب  
 يادنا بته من ابن عباس في قوله ابراق قلت وما يبرق قال هو الذي يبرق في الكلب يادنا بته من ابن عباس في قوله ابراق قلت وما يبرق قال هو الذي يبرق في الكلب  
 اكلان صلى الله عليه وسلم يقول لا يخرج من نفي الاثم ولا يلزم من نفي الاثم في وجوب الدم وروي في الكلب يادنا بته من ابن عباس في قوله ابراق قلت وما يبرق قال هو الذي يبرق في الكلب  
 صوت من المنقوب هو الاثم فقط لانه قيل لعل من السلف والخلف بوجوب الدم على من اقترض عرض رجل مسلم - وثقها ما يروى المشهور  
 في السنة مشايع الدكسل بان تعوي الراوي اذا كان حاشا لرواية لعل لغيره وهذا ابن عباس روى لرواية الباب  
 انني بوجوب الدم وتعلقه لما قل في المخرج بان الطريق بذلك الى ابن عباس فيها ضعف فان ابن ابي شيبة اخبر بها وفيها ابراهيم بن  
 هاجر وفيه مقال وتعلقه العيني بقوله لا تسلم ذلك فان ابراهيم بن هاجر روى لمسلم وفي الكمال روى له الجماعة البخاري وروى  
 عنه شبل الثوري وشعبة والاشعث فلا اعتبار لذكر ابن الجوزي اياه في الضعفاء ولئن سلمنا ما رواه في هذا الطريق فقد رواه الطحاوي  
 من طريق آخر ليس فيه كلام فقال حديثنا نفي من روى في التخصيص ناوهيب بن ايوب بن سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله واخرجه  
 ابن ابي شيبة عن جابر بن منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه اذ قلت وقد اقر لما فظ بفسه في الدار في طريق جماعة  
 باه حسن واخرجه الطحاوي من وجه آخر حسن من تقدم فيما قيل من نفي من نسكه شيئا وابراهيم بن هاجر قال الثوري واحد من  
 حشيل لابي اس بن وقال احمد قال يحيى بن معين يوثق عند عبد الرحمن بن مدي وذكر ابراهيم بن هاجر واخر فقال ضعيفان غضب  
 عبد الرحمن وكره ما قال كذا في التخصيص وثقها ما رويته لالة آية الاذي فان الشرح راسه اذ اوجب القدر لعله الاذي فكيف  
 يدون العذر قال ابن رشد في البداية وجمدة ما كان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم على من خلق قبل عمله من ضرورة القدرية  
 فكيف من غير ضرورة اذ وتعلقه ابن الهيثم فقال اما استدلاله بدلالة قوله تعالى فمن كان منكم فريضا او اذى من راسه الاية فان  
 اسباب القدرية كالحق قبل اوان حاله العذر بوجوب الجواز مع العذر بطريق اولي فتوقف على ان ذلك التوقيت الصادر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم بالقول كان تعصيه لا لاستناده اذ ولكن ان يجاب عنه بان قال بوجوب الدم ثبت عنه ايجابه وقد تقدم في باب الحلاق  
 ما قال مالك الامار الذي لا اختلاف فيه عند ثلث اهل الحديث ولا يخلو راسه ولا يخذل شعوه حتى يغرب به ان كان ممره ولا يخل من شيء  
 حرم عليه حتى يحل بغير يوم الغفر وذلك ان الله تعالى قال ولا تخلقوا رؤوسكم الاية ومنها ما في العناية لذكر حديث الباب وحديث  
 ابن عباس والتعارض بينهما فيصير الى ما يجرى والقباس منها كما في البداية يعني ان النافي عن مكان بوجوب الدم فيها هو وقت

مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اقبل من غزوة

اوجج او حمره يكد على كل شرف من الارض

بالمكان كالاحرام كذلك التائب من الزمان لها يوم توت بالزمان وتقل ابن الحام وما استعمل به قياس الاخرى من الزمان والاخرى من المكان او يتجها ما حقق ابن دقيق العيد من اشياء تالم في العمارة قال من اسقط الدم وجبل وكن محضاً بماله عدم الشرف فانه يحل لا حرج على من لا يملك الاثم والدم مثلاً فلا يلزم تأخير اليان من وقت الحاجة وشي للفضا على الحاجة في ان الحكم اذا رتب على وجوب كبره ان يكون معتبراً بمحجر اطراره والحاق غيره مما لا يسلب به ولا شك ان عدم الشرف وصفت متاسب لعدم التكليف والمواظاة والحكم على من يتوكل اطراره والحاق الصفة اذا لا يسلو فان تنك بقول الراوى فاسئل عن شئ قدم ولاخر الا قال افضل ولا حرج فانه قد يشربا من الترتيب مطلقاً غير مخرج في الوجوب فجزء ابن الراوى في كل محكم لفظاً عاماً من رسول الله صلى الله عليه وسلم لشمس في ان الترتيب وان غير مطلق وانما اخبر عن قول الصفة الشرعية ولم لا حرج بالنسبة الى كل مسئلة عن من التقديم وانما غير معتد به الا في الراوى انما حقق بما وقع السؤال عنه وذلك مطلق بالنسبة الى حال السؤال وكذا وقع من العمارة ودره والمطلق لا يدل على احد في حين بعضه فلهذا في حيز في حال العمارة وانما غير ياد اذا ثبت الدم في العمارة في السهو او لا يقول بالفضل احد من الامم وادع حرجه من ايام احمد كما تقدم ولتجها ما في التمدد اخبر محمد بن يحيى الراوى عن الزبير بن عمار عن ابن عباس قال سأل عبد الملك بن مروان عن علي بن عبد الله بن عباس عن عباس عن هذه الآية وما جعل عليكم في الدين من حرج فقال علي بن عبد الله اخبر عن الفقيه جيل الله الخليل بن خراسان ذلك سمعت ابن عباس يقول ذلك واخبر ابن ابي حاتم عن طريق ابن عباس قال ابن عباس كان يقول في قوله ما جعل عليكم في الدين من حرج توسعت الاسلام ما جعل الشر من التوبة ومن الكفارات فلهذا الاخر من ابن عباس في ان الكفارات ليست مضافة لشرع الحرج بل هي المراد بقوله الحرج وتحتها ان احاديث الباب مسكتة عن الكتاب بدم ونقشه وكلاماً فيما نقل في الحرج وهو لا ينبغي الدم فضلاً بل غاية ما فيه انه يحل في الدم كما عرفت واحاديث ابن عباس وما في معناها في لغات الدم تقدم النص على المحل - **باب الشرف** -  
**باب من عبد الله بن عمر** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ردها بحيث محمودة ومقتضاه لغيره من عدة صحابة ذكرها الراوى كان اذا بقاها فداه على رتبه رجع ومنها والتفوق لرجوع وفي شجرة الفصح لا ينحسار القاطن الراية فان كانت خارجة لغير العاصية سميت بذلك على وجه التفاؤل كما ان تصيب كل اخرجت اليه وفي الجامع ليقولون ولا يكون القاطن الا اخرج الى وطنه كذا في العيني -  
قلت ويطلق القاطن على العاصية ايضاً لقوله بالرجوع - من خروا وج اذ عرة ظاهره اختصاص ذلك بهذه الامور الثلاثة وليس الحكم كذلك عند الجمهور بل يشرح قول ذلك في كل سفر اذا كان سفر طاعة كسنة الرحمة وطلب العلم لا يمتثل الجميع من اسم الطاعة وقيل يتعدى اليها الى المباح لان المساقرية لا ثواب له فلا يمتنع عليه فعل ما يحصل له الثواب وقيل يشرح في سفر العصية ايضاً لان تركها اوجب الى تحصيل الثواب من غيره وبه التاميل متعقب لان الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمتنع من سافر في مباح ولا في معصية من الكثر ومن ذكر الشر وانما النزاع في خصوص هذا الذكر في هذا الوقت مخصوص بذهب قوم الى الاختصاص كونه عبادات مخصوصة شرع بها وذكره خصوصاً فخص به كذا ذكر المأثور عقب الاذان وعقب الصلوة وانما انما انصرف الصالح الى على الثلث لاختصاص سفر النبي صلى الله عليه وسلم فيها ولذا ترمي الحجاز عليه في ابواب الرحوات باب الدعاء اذا اراد سفر الله حج على انه يفرض لما دل عليه الظاهر فخرهم في اواخر ابواب العمرة بالقول اذ ارجع من الخروا وج اذ العرة كذا في الفتح - وقال العيني ظاهره الاختصاص بهذه الثلثة وليس كذلك عند الجمهور بل يقول ذلك في كل سفر كقوله الشافعية بسفر الطاعة كسنة الرحمة وطلب العلم وغير ذلك وقيل يشرح في سفر العصية ايضاً لان تركها اوجب الى تحصيل الثواب اوجبه الشرع وجب على كل شرف باليعين المجردة والمرا البهية المقيدة متين منها فاهو المكان العالي من الارض وقع عند مسلم من رواية حميد بن اشعث في العمري عن نافع بن خلف اذا اذ ان اي ارض على شدة شدة فون ثم تحت ثمة ثمة هي العقبة لفتح الفاو والى حمله ثم فاو والى الاشهر تفسيره بالمكان المرتفع وقيل هو الاض المستوية وقيل الفلاة التي لا بين من حجر وغيره وقيل غيبة الارض ذات الحصى كذا في الفتح - قال الهادي بخان يحجر على كل شرف من الارض تليها شدة مواظبة على ذكره واطمارا المكتبة وانما كان يحجر ذلك الشرف لان من يرى من الارض ما يقع عليه لبره فحان يستحب ان يفعل ذلك اول ما يرى من الارض مما فتح الله عليه ويستقبله بالتكبير والتعظيم والان ما شرع فيه الاعلان من الذكر فلا يفي بما عاين الارض كالاذان والتسبيح لان في ذلك اظهاراً للذكر كما وقال القاري اصل الحكمة ان المقام مقام علو فونه في عظمة فاستوفه عظمة خالصة قال الطيبي وجه التكبير على الاماكن العالية هو استحباب الذكر عند تجدد الاحوال والتعظيم في الترات وادان محبة الله عليه وسلم

اخلافت تكبيرات ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير ثابون ثابتون عابدون ساجدون لم ربنا حامدون صدق الله وعده وانصر عبده وهزم الاحزاب وحده

يراد في ذلك في الزمان والمكان لان ذكر الله ينبغي ان لا ينسى في كل الاحوال اما وقيل العزلة مناسبة ان الاستغناء محبوب وفيه ظهور وعلمية لم يبق التسليم به ان يذكر عبده ان الله ذكر من كل شئ اذ قال لم يلبس بحجره صلى الله عليه وسلم عند الاربعاء استشار جبريلا الله تعالى وعندهما يقع عليه العين من علم خلقه اذ ذكر من كل شئ فخلق جبريلا اي يكره التكبير ويستعظم منه المريد ووجه حديثه سلم في رواه علي بن عبد الله الاذني عن ابي بصير في اوله من الزيادة كان اذا استوى على حجره خارجا الى المسجد ثم قال سبحان الذي فخرنا به اذ ذكر الحديث اني قال والارض جبالين وزاد ثابون ثابتون الجديث ثم يقول لا اله الا الله الا ان الله على الخلق بلا ولا على البهائم من العلم المستبين في الخلق المقدر اذ من اسم لا باعتبار عمله قال الحافظ عجل الله له كان في هذا الذكر عقبا للتكبير ويظهر على المكان للرفع ويحتمل ان التكبير يخص بالمكان للرفع والعبادة ان كان تسبعا للملح الذكر المذكور فيه والا فاذا هبط سجدا كما دل عليه حديث جابر بن عبد الله في الخبر اذا اذ صعدنا كبرنا واذا نزلنا سبحنا وكما دل عليه الحديث ان كبريل المذكور مطلقا فعبادة التكبير ثم ياتي في التسليم اذا هبط قال الترمذي في تعقيب التكبير بالتهليل اشارة الى ما ذكره المنفرد بزيادة جميع الوجوه واذ المعهود في جميع الاماكن اياه وحده حال اي منفردا لا شريك له عقلا لا يستحق الله ولقلا والله المنة واحد ولو كان فيها اية الله في آيات اخرى ويؤكد كبره وحده لان المتصف بها لا شريك له الملك نعم يعلم السلطان والعظمة واصناف الخلق والارواح والارواح والالاف والالاف في كل واحد منها الجسد الجسد الملك ويوحى له تعالى لانه لا ملك الا على الحقيقة - الاله وجعل جميع الحمد لله عز وجل جل فان احد الابن من الحق في الحقيقة سواه واما جبريلا لما امر الله ان يحكمه زاد في رتبة للفرق بيني وبينه ويوحى الى الموت بيده الخ ويوحى على كل شئ قدرا علام انه هو القدر على ما كان له من انصر عبده وانهما به على الدين كله واذا كبر ما جبريلا من عظيم قدره تعالى واد لا يغلب من ينصره ولا ينصر من حاربهم آفون بالرفع خبر مبتدأ محذوف اي نحن آفون جميع آفون لو كان رابع ومكنا اي راجعون الى الله وليس المراد الاضاحض الرجوع فانه يحصل الى اصل الرجوع في حاله خصوصية بيني وبينه بالصاغة المخصوصة والالاف بالالاوصاف المذكورة كذا في الجمع وقال العيني فيه ايها معنى الرجوع الى الوطن وفي المعاني من النبي زيد ابي ايوب اياها وقال غيره ابي يثيب اياها وفسره طائفة الشارح القاري والياهي وغيرهما بالرجوع الى الوطن فقط ثابون من التوبة وبي الرجوع عما هو محذور من عبادة غيره اشارة الى التخصيص في العبادة فيكون في حق كل رجل بحسب مرتبته كما اشير اليه في قوله صلى الله عليه وسلم انه ليقين على علي واني لاستغفر الله في اليوم مائة مرة رواه مسلم من الاخر المزني واخرج البخاري وغيره بطريق عن عائشة مرفوعة لا يدخل احد المنة علمه قالوا ولا انت يا رسول الله قال ولا انا لان ان يتعدى في محبة ورحمة وقال صلى الله عليه وسلم لو افضوا او تعليم لامة او المداومة وقد تسهل التوبة لارادة الاستمرار على الطاعة عابدون اي المعهودنا خاصة دون من سواه ساجدون اي المقصودنا وفي رواية الترمذي ساجدون بل ساجدون جمع ساج من ساج الماء يسبح اذا جرى على وجه الارض اي سائر ون لطلوبنا واثرون نجوبنا كذا في المراقبة لربنا حامدون كبريا مرفوع بتقدير نحن وبن ربنا ما خاص بقوله ساجدون او عام لاسائر الصفات على سبيل التنازع كذا في الصغرى صدق الله وعده اي فيما وعده من انهار دينه في قوله عذركم الله ثم كثرة قوله عز اسمه وعد الله الذين آمنوا منهم وعملوا الصالحات ليس تخلفهم في الارض الاية وهذا في سفر الخرو ومناسبه لسفر الحج او العمرة قوله تعالى لن نعلن المسجد الحرام انشاء الله لا ياتي وانه عبده يريد لنفسه التقيية ويهزم الاحزاب وحده اي من غير فضل احد من الامميين واختلف في المراد من الاحزاب بينا فقيل هم كفار قريش ومن وافقهم من اليهود والعرب الذين تحزبوا اليهم في غزوة الخندق ونزلت في شأنهم سورة الاحزاب و قيل المراد الاثم من ذلك وقال النووي مشهور الاول وقيل فيه نظر لانه يتوقف على ان هذا الدعاء شرع بعد الخندق والمجواب ان غزوات النبي صلى الله عليه وسلم التي خرج فيها بنفسه محصورة والمطابق منها تلك غزوة الخندق والاصل في الاحزاب اذ جمع حزب وهو اللفظة المختصة من الناس فالامام اجانسية فالمراد من تحزب من الكفار والناحية والمراد من تقدم وقال القرطبي ان يكون هذا الخبر منسجما للدعاء واي اللهم اهزم الاحزاب والاول انظر قاله الحافظ وقال القاري يهزم الاحزاب



وهي في محققها فقول لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذت بضبعي صبي كان معها فقالت اهدنا حج يا رسول الله فقال نعم ولك اجر

ولويده ما تقدم من لفظ النسائي ولويده ايضا ما في مسند الشافعي ولا يثبت فينا الطريق الشافعي من ابن حبيب من ابن ابي عمير بل يظن ان النبي صلى الله عليه وسلم قلل فلو كان بالروح والاني ركب الحديث في محققها بغيره كما جزم به الجوزي وغيره وحكي في الشافعي الحشر والفتح لا تزج قال ابن عبد البر في التمهيد في شيبه بالورد وقيل الحنفية لا غطوا عليها وفي البذل من القاموس بالمرسك مركب النساء كما يوردونه الا انها لا تقبل اذ قيل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد علم ما في مسلم وغيره فقال ابن القرم فقالوا السلفون فقالوا من انت قال رسول الله قال القاضي عياض يعني ان هذا لفظا كان عليه علم فوه صلى الله عليه وسلم وكثيرا نهارا بينهم لم يرد صلى الله عليه وسلم قبل ذلك لعدم جرحهم فاصلوا في بلدهم ولم يهاجروا قبل ذلك كذا في النووي. قال الباقى فقد كانت فيمن آمن به ولم ترقه ولم تعرف عنده فلذلك اجرت به. فاخذت بضبعي صبي خرج لخدمته وسكنوا المودة وخرج الصبي للمعلمة منى بالطن الساجد وفي الحال من الهناية يسكنون الماء وسطا عند قتل يوم مات تحت الاكل بالطن الساجد كان معها ابني داود ففوت امرأة فاخذت عضد صبي فاخرجه من محققها وهو يحسن لراي اى ذروت فوالن ليقول الصنف وتقول عليه سوال وكثيرا بن المراد بالفرع بهتسا الاستثانة والالتقاء اى استقامت به اوبادرت او قد رتته صلى الله عليه وسلم قال ابن خالين قال في محققها هذا الحنفية قائل بالظن لا فائدة على البرية كذا في المحلى وكذا ان يكون بعد ان يورثوا ولما جرح مقدم يا رسول الله رسول ابن عمر صلى الله عليه وسلم هذه العبادة وانما الحديث به الحج المشروط فقال في الجواب نعم وزاد ذلك اجز فقبها اما قال عياض والاعراب فيما تنكح من امره في ذلك وتعليمه وتجنيسه لما يجنب الحرم اء وفي الحديث مسند في الحج والصلوة في ذلك في عدة فصول الفصل الاول في مشروعية الحج بالصغار وبه قالت الشافعية والاربعاء والنجوم وقال عياض الا خلافتين من العلماء في جواز الحج بالصبيان وانما مذهب طائفة من اهل الحديث لا يلتفت اليهم بل يتردد بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وصحابه واما جراح الامم وانما خلافتهم حنفية في انه بل يتردد في ذلك وفي الحديث ودم الجرح من وسائر اجسام البالغين ام لا قال النووي وباستحباب الحج بالصغير جزم ابن حزم في المحلى كما سياتي في اول الفصل الثاني وقال ابن عبد البر في التمهيد في الحديث الحج بالصبيان الصغار واختلف العلماء في ذلك فاجازه مالك والشافعي وسائر فقهاء المجاز من اصحابنا وغيرهم واجازه الثوري والبخاري حنفية وسائر فقهاء الكوفة واجازه الاوزاعي والشافعي فبين سلك مسلكنا من اهل الشام ومنهم من لم يذكره لا يستحب الحج بالصبيان وامر به ويستحسنه وعلى ذلك جمهور العلماء في كل قرن وقالت طائفة لا حج بالصبيان وهو قول لا يلتفت اليه ولا يعرج عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم حج باخيلة بنت عبد المطلب ورج السلف اجسبا لهم ولعريف الباب ودونين من اهل بكر الصديق اذ طاف بعبد الله بن الزبير في حرة وذكر عبد الله بن الزبير عن الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابنه قال كانوا يجيئون اذ حج الصبي ان يحرمه وان يحرمه من الطيب وان لم يلبس منها ذاك كان لا يحسن التلبية اء. وقال الباقى الصبيان على منزلة من ضرب عليهم ما يؤمر به وممن يصح من ذلك فلا يلزم بالوجه ولا يثبتى حاجتى عنه فالاول ذوى ابن المواز وابن وهب من مالك لا لا حج بالرضيع واما ابن ابراهيم سين فحس فتم وهذا ما هو على الاستحباب فان احرم به والرضع الاحرام لونه وان كان صغيرا جازا للرضع وقال الابن في الاكمال اما من من حج به الصبيان اختلف قول مالك في الحج بالرضيع ومن لا يلزم ومما يحا بن قنبر قال بالرجع على الكراهية وفي المدونة حج بالصبي وان لم يبلغ ان يحكم وفي كتاب عمر لا حج بالرضيع واما ابن ابراهيم فتم. الحنفى ولا يرى ان الحج الابن ليعقل القرية واما الفرج فهو كالبصيرة. قال بوعلى بن ابي طالب لا يجوز اء التكا في بل يتردد في حجهم اء لا تقدم في كلام النووي الا خلافتي ذلك وتماز انما خلافت ابني حنفية في انه بل يتردد في حجهم ويحرم عليه احكام الحج ويحب فيه الفدية ودم الجرح وسائر احكام البالغ فالحنفية يتردد في ذلك كله ويقول انما يجب ذلك تحريما على التعليم والنجوم لقولون بحري عليه احكام الحج في ذلك وحجهم متفق عليه نقلا اء. واما في الجوزي في ذلك ابن حزم في المحلى اذ قال في استحباب الحج بالصبي وان كان صغيرا جازا او كبيرا وله حج واجر وهو قولون والذي حج به ابراهيم وكذلك ينبغي ان يدرلوا ويعلموا الشرائع من الصلوة والصوم او الاطوار اذ ك اء. وبكذا على غيره واحد من شراح الحديث مذهب الحنفية في ذلك بنما الحنفية في الفقه اذ قال قال ابن بطال ارجع الشيخ الفتوى على سقوط الفرض من الصبي حتى يبلغ الا ان اء حج به كان له القوماء عند الجمهور وقال ابو حنيفة للرضع احرامه ولا يلزمه شيء من محرمات الاحرام واما الحج به على جهة التدريب اء والصحيح ان احرام الصبي يتردد نقلا عنه الحنفية وانما خلافتهم في وجوب المكفارات وان على في المذهب الخلاف في ذلك ايضا لكن الجمهور على الاول. قال القارى في شرح الباب يتردد احرام الصبي للميز للنقل لا للفرض

وليس ادائه بنفسه ولا يصح من غيره في الاداء ولا لغيره بل يصح من وليه له نهاية وبذلك كله معنى على العقول نقلاً عن في شرح المحرر  
وعنه ان ادائه الى العصى او وليه بنفسه قرضاً ولا نقلاً وفي النهاية ما يميل على العقول نقلاً عن قائل صاحب الهداية واختلاف المتأخرين  
فمن بعضهم العقول اطلاقاً قبل متعقد ويكون حججهم من اعتبارها ويكن الجمع بان لا يتخذ العقول لها من غير نقلاً عن غير ملزم وقد  
خير حكمت وتفرع عليه ان لم يفعل شيئاً من المأمورات او اترك شيئاً من المحظورات لا يجب عليه شيء من القضاء والكفارات  
ويقوى ما ذكرنا في اختلاف المسائل المختلفة في العصى قال ابو حنيفة لا يصح مع قائل يحيى بن محمد بن قيس قول ابو حنيفة لا يصح  
منه على ما ذكره اصحابه ان لا يصح صحة يتعلق بها وجوب الكفارات لان يخرج من ذواب الحج وكذا يؤيد ما قلنا في الخلاف من ان العصى  
العصى وصحة وجب صحيح شرعي بلا خلاف او ما في شرح الباب وشرح بالعقود جملة نقلاً عن صاحب الدر المختار والهداية والخلفية  
وابن نجيم وابن عابد بن وغيرهم وفي اللبس العصى الواجب بنفسه وهو يعلق او احرص عنه بل هو صار محرماً وقال الطحاوي راداً على  
من ذهب بمحرمية الباب الى ان حج العصى يحرم في من جهة الاسلام فقالوا فيهم اخرون وكانوا من الحج على اهل العقول الاول  
ان يلزم ان يشهد انما فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر ان العصى يحلوا ذوابها قايح الناس جميعاً عليه ولم يتخلوا ان العصى  
عما كان له صلوة او في الحل على الموطأ المذكور في حديثه بلغة قول ابو حنيفة مثل قول الجمهور ان العصى من العاقلية في اوطاف العصى  
حج قبل البلوغ لا يكون من جهة الاسلام ويكون لوطاً في هذه الضموم وغير ما صرح به في من جهة العقول نقلاً والما خلاف الخلفية  
في وجوب الكفارات وليسوا بنفوذ دين في ذلك كما سيأتي قريباً. الثالث بل يجب عليه الجوار والكفارات ام لا ونقدم في اول الفصل  
الثاني ما في النووي من ذهب لجمهور وجوب ذلك خطأ في حنفية قال الزقاق في في المحرمية في القضاء مع العصى واد مثاب عليه  
فيجب عليه ما يستحقه الكبير ويلزم من الفدية والهدي ما يلزم وفي قال لا كره النقطة والجمهور خلاف في حنفية او قال ابن عبد البر قال  
مالك ما احاب العصى من صيد اولياس او طيب ذري عنه وبذلك قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا جزاء عليه ولا فدية او قال  
الموفق محظورات الاحرام فبيان ما يختلف معه وسيره كالحباس والطيب وما لا يتحقق كالصيد والحلق وتغير العقول نقلاً في اول الفدية  
على العصى فانه لا يجره خطأ في الفدية في حنفية وفي الفدية في حنفية وفي الفدية في حنفية وفي الفدية في حنفية وفي الفدية في حنفية  
عبارة بدنية على من ليس من اهل التكليف والثاني يجب لاداء فساد وجوب للفدية فادب القضاء كقولنا في حنفية في حنفية في حنفية  
قال ابن المنذر رابع اهل العلم في ان جزايات الصبيان لا تزداد لهم في اموالهم وذكر اصحابنا في الفدية التي يجب بعصل العصى وهي من اموالهم  
في مال لا يجره وجبت بجهالة الخبيث المتناهي على الاداء والثاني على الولي وهو قول مالك لا يحصل باذنه او بغيره فكان عليه النقطة  
فهم فاما النقطة فقال القاضي ما زاد على نقطة المحضر في مال الولي لا يكره ذلك ولا حجة به اليه وبذلك اعتبار في الخطاب وعلى من  
القاضي اذكر في الخلاف ان النقطة كباها على العصى لان الحج له نقطة عليه كالبالغ ولان فيه مصلحة له فحصل الثواب له وبغير  
عليه فصار كالمحضر والطيب والاصل الاول فان الحج لا يجب في المرأة ويحتمل ان لا يجب فلا يجوز تضييقه بذل ما لم من غير حجة  
اليه للقرن او وفي ذلك اسك النووي في شرح العصى يحرم من محظورات الاحرام فان تعقيب وليس ناسياً فلا فدية وان كان عامداً  
وجبت الفدية على الصبي سواء كان بحيث ينفذ بالطيب واللباس ام لا وان طلق الشر او طلق الظفر او تلف صيد او جبت الفدية  
عما كان او صبياً وفي وجبت الفدية في مال الولي على من وقع ان كان احرم باذنه وان احرم بنفسه او صبياً وفي مال العصى وان جاز العصى  
او وجبت الصبيته ان كان ناسياً او مكرها لم يفسد حج وان كان عامداً ففسد على الصبي وكثير القضاء في الصبي على الصبي  
وقال ايضا ان زاد من نقطة العصى بسبب السفر يجب في مال الولي على الصبي وقيل في مال العصى او قال ابن حجر قواه ان كان  
عامداً وجبت الفدية على من لم يجره الا في الميزان ففدية عليه ولا على وليه ولو يجره فويل انما يكون على المحضون والعصى عند ان كان لها  
نوع تمييز وقال ايضا الصبي في الجموع ان لا ينفذ عليه والمحضون والعصى اذ لم يكن لهم تمييز فذية عليهم ولا على دهم وان خالفت  
قاعدة الاتفاق لمصلحة نحو الناس في تقصيرهم وجمهوره بطله بخلاف نحو المحضون واليهما من ناساً وان كان ناسياً لم يتردد  
بينه وبين الاستمتاع فقلب في نحو الناس في تقصيرهم والاتلاف في نحو المحضون شبه الاستمتاع لمذكور الفرق بان ناسك نحو المحضون  
ناقص اي فلا يتجارع الجهر فلا شيء له او قال الدرر في زيادة النقطة في السفر على الجور من صبي او غيره على الجور اي في ماله  
ان يبيع بتره ضيقه عليه عدم كماله من مسافر به ولا يخفى عليه فليد الغرام لتلك الزيادة كما اذا لم يكن الجور بل جراً صيد  
صاده العصى محرماً في غير الحرم فلهذا ما صيد في الحرم محرماً اولاً بالضرورة وكذا ان وجبت لضرورة قال الدسوقي قوله كثر زيادة النقطة في التقصير لاد  
للبس او طيب مثلاً فلهذا ما صيد في الحرم محرماً اولاً بالضرورة وكذا ان وجبت لضرورة قال الدسوقي قوله كثر زيادة النقطة في التقصير لاد  
لانا في الحرم في جوار الصبي صيداً وما الذي اشر فيه الحرم فلذا اجرى فيه التقصير بخلاف الصيد في الحل محرماً فان الاحرام  
هو الذي اشر فيه فلذا كان في الحرم على الولي من غير تقصير لاد هو الذي تسبب في احرامه والحاصل ان كل ما لم يجره بسبب الاحرام

في موطا الولي مطلقا وخشى صياحه وقوله كذلك ان وجبت اى الفدية لغزوة كما اذا استعمل الطبيب بقصد الدواية وليس الخياط  
محر لا يريد وما ذكره من لزوم الفدية للولي مطلقا سواء لزمته لغزوة الفجر باظهار المدونة وهو المذنب وما في تحت من انها  
اذا كانت لغزوة ففى مال الصبي تجالهرام والسما على نفسه بزم الجواهر فقد ربح بان صاحب الجواهر لم يمل اذا كانت  
لغزوة ففى مال الصبي الطرين اى وفي شرع الباب ولو افسد اى الصبي فسد او ترك شيئا من اركانه وواجبات لا جرم عليه ولا قضاء  
حيث شروعه ليس يلزم له لانه قد مكلف في فعله اى وقد رقت من ملك ان الحنفية ليست بمنقودة في استعطاء الفلغات عن اهل  
بل استعطاء عن المالكية ايضا في اكثر احواله او جرم على الولي وكذا ان الحنفية استعطاها في التطيب واللبس باسم مطلقا وكذا  
استعطاها في غير الخبز مطلقا عن الصبي ومن الولي وما في المباح من اذ وجبوا الفدية اوجبهوا اكثر على الولي وكذا انما يملك استعطاها  
في بعض الاوقات كما تقدم تفصيله ولا قضاء عليه اذ افسد في قول لم يضمن في لزم الحنفية في ذلك كله فلفظه النظر على ما قيل من ذنب  
الائمه في ذلك ووافق الحنفية ايضا ابن حزم معطاه بربطه فقال في الحال واذا الصبي قد ربح عند القلم فلا جرم له عليه في صيدان قتله في  
الرمح وفي ابرامه ولا في حلق راسه ولا في ذنبه ولا ان كتبه ولا ان احصاه لانه غير مملوك بل من ذنبك ولو لم يربطه من ابرامه لم يضمن ذنبه في النسخة و  
حلق الراس ولا ان يصددهم الا يقولون بذلك فلا ولا يصح في شيء مما ذكرنا انما هو ما على لعل به اجره وما لم يعل فله اثم عليه ما يستعمل  
الحنفية ومن وافقهم في ذلك بالحدوث المشهور مع النظر من ثلث عن الصبي حتى يبلغ الحديث رواه احمد والبوداد والنسائي وابن حجر  
والحاكم وابن حبان من حديث عائشة هذه الوداد والنسائي واحد والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة من طريق عن  
علي بن دروي الطبراني من طريق يبردين سنان من محمل عن ابى ادريس الخوافي في غير واحد من اصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في بان وماك بن شداد في خبر ما ذكره واختلف في ربح الحديث ووقفه ووصله وارساله كما بسطه المحقق  
في التفصيل لم يجم وقال الرافعي مجاز من عدم التكليف لانه يكتب اثم فعله قال ابن حبان او ان لم يملع بل يثاب الصبي على حسنة  
ولقد ربحنا ما قال ابن حبان يكتب اثم فعله في وقال الصبي يستدل بالحديث بعضهم على ان الصبي يثاب على طاعة ولا يكتب حسنة  
وهو قول ابن ابي عمير وروى ذلك من غير ابن الخطاب فيما حكاه الهب الطبري وحكاها النووي في شرح مسلم من ملك والشافعي واحمد  
والجمهور وروى في التمهيد قال ابو عمر فان قيل ما مضى ايج بالصبي وهو منكم في شيء عن من حجة الاسلام وليس ممن تجرى الاقامة له و  
عليه قيل له اما جرى القلم له بالعدل الصالح في غير مكران كتب الصبي رجة حسنة في الاخرة بصلوة وركعة وجم وسائر اعمال البر التي  
يعملها على سبيلها القضاء من الشروع وجعلها كفضل على الميت بان يورثه صدقة اى عنه ويحقة ثواب ما لم يقصد به ولم يغيره مثل المداواة  
والصلوة عليه في ذلك الا ترى انهم اجمعوا على ان الصبي اذا علق الصلوة على فعله وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس و  
اليتم معه واكثر السلف على ايجاب الزكاة في اموال اليتامى ويستعمل بان لا يورثه وعلى ذلك والذي يقوم بذلك من امره الذي يجر  
اجر فضلا عن الشروع وحمل ونحوه فلا شيء يجره الصغير الترض الفضل الشروع قد ربحه عن ابن الخطاب حتى ما ذكرنا ولا ولا محال لانه  
اعلم ممن يجب اتيار قوله ثم ذكر كرسده الى غيره قال يكتب الصبي حسنة ولا يكتب عليه حسنة اى وذلك يزم ابن حزم في المحلى  
اذ قال والنسائي لا يتفضل بان ياجرهم ولا يكتب عليهم اثم حتى يبلغوا فان قيل لانه للصبي قلنا نعم ولا ننزهه انما ننزهه لانه  
المخاطب الامور المكلف والصبي ليس بمخاطب ولا مكلفا وانما اجره بفضل منه تعالى كما يتفضل على الميت ببروته ولا لانه  
ياجره به عاذا به لانه ليعرفه عنه من ربح اوصام اوصدقة ولا فرق ولا يفعل الشراء والبيعة اى وفي شرح اللباب لا تختص  
الائنة الاربعة على ان الصبي يثاب على طاعة ولا يكتب له حسنة سواء كان مميزا او غير مميز لكن اختلف اصحابنا على ان يكون حسنة له  
دون البويع او يكون الاجر لوالديه من غير ان ينقص من اجر الوالد شيئا ففي قاضين قال ابو بكر الاسعاف حسنة تكون لدون البويع  
وانما يكون للوالدين ذلك اجر التعليم والارشاد اذا فعل ذلك وفي الخلية ان احتكك الصبي وهو صومع صحيح شرعي بلا خلاف و  
اجره لدون البويع وقال بعضهم يكون حسنة لا بويع ايضا بناء على التسبب والاعادة يتبدل عليه فتدور من الشريعة ان قال من  
جملت ما ينتفع به المرء بعد موته ان ترك ولد اثم القرائن والاعمال فيكون لوالده اجر ذلك من غير ان ينقص من اجر الوالد شيئا اى -  
والناس في ربح الصبي والصبي بل يجرى من حجة الاسلام قال القاضي عياض واهمو على ان لا يجره اذ بلغ من رغبته الاسلام الا  
فرقة مشددة فقالت يجره ولم تملكت اسطفا الى قولها اى كذا قال النووي قال العيني وفي الاحكام ابن بركة اى الصبي فقد اختلف  
الحلما بل يعتقد بجره لا لا والقائلون بان من مشقة اختلافه بل يجره من حجة الرافضة فقال داود وغيره يجره وقال مالك والشافعي  
غيره لا يجره اى وفي التمهيد اختلف الحلما ايضا بل يجره من حجة الاسلام قال في عليه فقرا الامصار الذين قدما ذكرهم في  
بذل الباب ان ذلك لا يجره وذكر ابو جعفر الطحاوي في صحاح الآثار حديث الباب ثم قال قد ربح قوم الى ان الصبي اذا ج قبل بلوغه  
اجره من حجة الاسلام واحتجوا بهذا الحديث وخالفهم آخرون فقالوا لا يجره من حجة الاسلام وعليه بعد بلوغه حجة اخرى -







الوما سراً في يوم بد رقل وما سراً في يوم بد رقال اما انه قد سراً في جدي بل يزرع  
الملاوكة مالك عن ياد بن ياد بن ياد مولود عبد الله بن عياش بن ابي سبيعة الخزرجي  
عن طلحة بن عبيد الله بن كزبان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افضل الدعاء دعاء  
يوم عرفة وافضل ما قلت ان والنبون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له.

او نحو ذلك فعمل انهم نزلوا بالرحمة ورؤية الملكة للظلمة واللامع قاله ابو عبد الملك البوق. وقال البايجي فيقول اذ يرى الملكة ينزلون  
على اهل عرفه قد عرفوا الشيطان اجمع لا ينزلون الا عند الرحمة لمن ينزلون عليه وحل الملكة يدرون ذلك اهل على وجه الذكر بينهم  
اولى وجه الاقامة للشيطان ويخلق الشر للشيطان اذ كان يدرك به نزولهم ويدرك به ذلك ولعلهم يسمعون اخبارهم بان  
الشر تنزل قد تنزل الابل الموقف من جميع ذنوبهم وعملها صفت بالظلمة منها ويحل ان ينص على ذلك ويحل ان ينص على ذلك فيكون له في نفسه ظلمة  
وان لم ينص على نفس المحبة ستر من الشر تنزل على عباده الضعفاء الامارؤى يدنا بالظلمة وفي نسخة الامارؤى بيت  
الفاعل يوم يدرك قال الطبري اي ما روى الشيطان في يوم اسود حاله منه في ما عدا اليوم بدر وبوال غزوة وقبض فيها الضال وكانت  
في ثمانية اجرة قيل وما راى بينا والحكم اي قالت الصابة وما راى الشيطان يوم يدرك صابر لاجله اسود حاله يا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال اما يا ضعيف اذ فلق اي جبرئيل عليه الصلوة والسلام يزرع في بطنه البغض الباء والزاي البغض يمين يمين  
اي يصنع الملكة. قال القاري اصله زرع اي يزرع في بطنه البغض الباء والزاي البغض يمين يمين يمين يمين يمين يمين يمين يمين  
في الجيش ويؤخره ومنه قوله تعالى في يوم ينزلون قاله الطبري اي يزرع في بطنه البغض الباء والزاي البغض يمين يمين يمين يمين يمين يمين يمين يمين  
الوازع الزايع ومن يدرك يوم ينزلون قال الزبيري في قيل معناه يعلم قال ابن عسكركيس كذلك اذ روى  
ذلك لاجله ولكنه رآه يصيحه للضال والمسيح سحره وانما قال البايجي في تفسيره ذلك ان تكون ملكة تنزلت بالرحمة على  
بدر من النصر الذي نصر بهم الله على اعدائهم وكان الشيطان اذ كان الضعفاء في يوم يدرك اي من الرحمة من النصر على  
ان يكون ذلك اصحابه لما راى من النصر وان لم يدرك معنى الرحمة التي انزلت عليهم فادرك الضعفاء والغنيمة لما راى من  
ظهور الايمان وقلبة الحق اذ مال الشيطان عن زياد بن ابي زياد بن مسيرة المدني مولد عبد الله بن عياش بن سبيعة بن عجم  
وسبيعة الخزرجي عن طلحة بن عبيد الله بن كزبان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في يوم عرفة  
في الموطن بالانصاف وهو خطأ قلت واطعنا من جمل اعداء الشريعة كالقاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال  
ابن عبد البر للاخلاق من مالك في الرسالة ولا تحفظ بهذا الاستناد سنداً من وجه صحيح به واداء في الفضائل لا تحتاج الى  
مخرج به وقد جاء سنداً من حديث علي وابن عمر وغيرهم اخرج حديث علي من طريق ابن ابي شيبة وجاء ايضا من طريق ابي هريرة اخرج  
ابن عتيق وقال الحافظ في التلخيص مالك في الموطن من حديث طلحة بن عبيد الله بن كزبان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ذكره  
البيهقي وضعه وكذا ابن عبد البر في التمهيد ولم يرد في اخره موصولة رواه احمد والترمذي من حديث عمر بن شبيب عن ابيه عن  
جده بلطف خير الدعاء دعاء يوم عرفة الحديث وفي استاده حماد بن ابي حميد ضعيف ورواه العقيلي في الضعفاء من حديث  
ناقص من ابن عمر وفي استاده فرج بن فضالة ضعيف جداً وقال البخاري منكر الحديث ورواه الطبراني في المسالك من حديث  
علي بن خديج وفي استاده قيس بن الربيع اح افضل الدعاء ميتة او غيره دعاء يوم عرفة الاضافة بمعنى في قال البايجي اي  
عظيم ثوابه واقر به اجابة ويحتمل ان يرده اليوم ويحتمل ان يرده الحاج فاستدركه الزرقاني وافضل ما قلت ان والنبون  
من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له زاد في حديث ابي هريرة في مال الله  
وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شئ قدير وكذا في حديث علي بن ابي حميد يعني وعييت قال ابن عبد البر يرد انه اكثر ثوابا  
ويحتمل ان يرده افضل ما رعايه والدال على انه اورد في التلخيص الاذ كان بعضه على بعض انكر احواله الزرقاني عن ابن عبد البر  
ولهذا هو لفظ البايجي ويزاد ويحل ان ينص بذكر الله عا بانه افضل ما دعا به هو والكنيون قبله يعني ان الانبياء وصلوات الله عليهم  
يدعون يا افضل الدعاء ويبدون اليه فاذا كان افضل دعائهم فواضل الدعاء وحق الزرقاني عن ابن عبد البر في فضل الدعاء  
بعضها على بعض وان ذلك افضل الذكر لاها كلمة الاسلام والاعتقوى واليه ذهب جماعة وقال آخرون افضل الحمد لله العليين  
لان فيه معنى الشكر وفيه من الاخلاص ما في لاله الا الله وفتح الشرع وحل به كلامه وختم به وهو آخر دعوانى اى لا اله الا الله وروى في

كما قالت احاديث كثيرة ساقى جده منها في التمسيد وقدم الامام بهذا الحديث لسنده ومثله في الدعاء في آخر كتاب الصلوة - قال ابن القيم  
 قبل ابن عبيد بن ريثاشاء فلم يسم رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاء فقال انشاء على التكميم دعاء لانه يعرف حاجته او وفي الحديث  
 سئل سفيان بن سعيد القوري عن هذا الحديث فقيل له هذا من قول قاتل الدعا فالشعر قول ياتيه الى الفصل في ابن جعدان  
 او ذكر حاجتي ام قد كلفني جده حاكم ان شريك الجاهل اذا شئى عليك المراءى لم يزل يذكرك من انقضه انشاء ثم قال بعد هذا فلو نسب  
 الجود فقيل له كفا يا نافع فحك بالشاة حتى تاتي على حاجتنا فكيف بالخالق سبحانه وتعالى وقد ذكرنا فيه وجوب ما في كتابنا الموسوم بطلب  
 الدنيا سك قاله القوري حتى وقال الطيب فيهم اشارة الى ان الله اشتغال بذكر المولى والاعراض عن الطلب اعتمادا على كرمه او الى كراهة  
 التضييع ايم الحسين وقد ورد من فضله ذكرى من سئل عن عطية افضل با على السائلين قال القاري واجيب عن الاشكال انك لا  
 ايضا بان لما شارك المذكور الدعاء في انه جالب للقبوات ووصلته الى حصول المطلوبات سارح عده من جملة فكل من كان في طلب المكانيات  
 التي هي في طلب في قضاء الحاجات ويكون ان تكون اشارة الى ان في بعض العبد ان يشغل بذكر المولى ويحضر من المطلبية في الدنيا والاخرى  
 اعتمادا على كرمه واحسانه والعامه وامتناده - ولكن ان يقال يلزم من ذكر الدعاء لانه لا بد ان يكون لغرض من الاغراض والافضل  
 ان يكون قصد الرضا واداءه لقانون ولا يجد ان يقال في ما قلته من الذكر فيكون مطلقا فائدا والتقدير افضل الدعاء دعاء في عرفه  
 باي شئ كان دبر ما قلته من الذكر في وفي رواية والنسب على او وفي ما مضى المحسن ليس المتأخر بين القول والدعاء بان الدعاء  
 بالطلب والقول باللسان فزاد في المحسن برواية ابن جعدان في حديث الباب بعد ذلك دعاء فلا اشكال ولغظ الشرح  
 دعاء في ودعاء الانبياء من قبل بركة قاله الاثر وحده لا شريك له الملك والحمد لله على كل شئ خير البراهين اصل في تقي قورا  
 وفي سمي لوزاد في نصري لوزاد في شرح في صدي في نصري واورد في من وسأوس الصدور وشنتا بصر وقتية القريه  
 التي هو يكرم من شري ما في في التليل وفي شرح في في التليل ومن شري ما في في التليل ومن شري ما في في التليل ومن شري ما في في التليل  
 ابن محاذية الاندلسي زيادة في اول هذا الحديث في افضل الايام يوم عرفة وفي يوم الجمعة وهو افضل من سبعين جمعة في يوم الجمعة  
 وافضل الدعاء الا قال الخ حاديث لا يعرف حاله لا لم يذكر صحابه ولا من خرج من ادبه في حديث الموطا هذا وليست هذه الزيادة  
 في شئ من الموطات فان كان له اصل اصل ان يريد بالسبعين التحديد والمباينة في الكثرة وعلى كل حال انها ثبتت للمزية او  
 وفي الهمدي ان لا يتم ما استفاض على سنة العوام ان وقت الجمعة تغدو تسعين وسبعين فيمناظر الاصل لمن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ولا من بعده من الصحابة والتابعين او قلت وفي مع العوائد برواية زر بن علي بن عبد الله بن كريمة رسلنا افضل الايام  
 يوم عرفة واذا وافق يوم جمعة فهو افضل من سبعين جمعة في يوم عرفة وافضل الدعاء دعاء يوم عرفة وافضل ما قلت انا و  
 النبيون من قبلي الا الله وحده لا شريك له وقال القاري في شرح الباب لوقت الجمعة مزية على غيرها بسبعين درجة  
 وقد اقلت في هذه المسئلة رسالة مستقلة سميتها بالحظ الا ورفي لارج الاكرام - وقال قطب الدين العيني في ادمية الحج  
 ان مزية جمعة الجمعة على غيرها باوجود انها موافقة لوقت النبي صلى الله عليه وسلم التي اخبرنا الله تعالى له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سلم فانها كانت يوم جمعة بلا خلاف بين المحرمين ومعلوم ان شهر تيارك وقتها لا يخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الا  
 الافضل ومنها اتفاق اجتماع المسلمين في اقطار الارض في طلبة الجمعة وصلواتها واجتماع وقد الله تعالى بعز لقوله فيها  
 يحصل في الجبل العظيم من اتفاق المسلمين في الدعاء والتضرع ولا يتهم الى الله تعالى عز وجل ما لم يتقوا في يوم سواه فكان الشرح  
 ثوبا واسرع قبول ومنها اجتماع عديد من الال الاسلام في يوم واحد فان اجتمع عديد المؤمنين وكذلك يوم عرفة فليعلم وقد ذكر  
 الحافظ السخاوي في كتاب الراجحة للمرضية فيما سئل عن القواعد النبوية ذكر زر بن علي في جامع له لوقوع الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم افضل يوم طلعت فيه الشمس يوم عرفة الحديث وهذا شئ الفردية زر بن علي ولم يذكر صحابه ولا من اخرجه فان كان له اصل  
 اصل ان يريد بالسبعين التحديد والمباينة في الكثرة وعلى كل حال انها ثبتت للمزية وذلك في كتابه فضاء في حال  
 من الى بركة يد من النبي صلى الله عليه وسلم اذ قال ان الله عز وجل خلق الايام واختار منها يوم الجمعة فكل عمل يحل للانسان  
 يوم الجمعة يكتب له سبعين حسنة الحديث - وفي ذلك مستيناس لتضاف جمعة الجمعة بسبعين جمعة او في الدار المختار لوقت  
 الجمعة مزية سبعين جمعة وبغيرها لكل فرد بلا واسطة وعلى ابن عابدين عن بشر بن الوليد عن النبي في حديث زر بن علي ثم قاله لمن  
 نقل المنادي من بعض الحفاظ ان هذا حديث باطل الاصل له ثم ذكر لنا ان في الاحاديث قال بعض السلف ان هذا قول يوم عرفة يوم الجمعة  
 فخر لكل اهل عرفة وهو افضل يوم في الدنيا وفيه حج رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان واقفا ونزل قوله تعالى اليوم اكملت  
 دينكم واجمعت عليكم نعمتي فقال اهل الكتاب انزلت علينا مجلنا يوم عرفة فقال طرفة مشهد لقد انزلت في يوم عديد من اثنين  
 يوم عرفة ويوم جمعة وفي المنسك الكبير للسندى ان قيل قد ورد انه لا يفرغ من اهل الموقف مطلقا وجه تخصيص ذلك بيوم الجمعة



فقال يا رسول الله ابن خطل متعلق باستار الكعبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلوه

كذلك ابن طاير وغيره وقيل بن سعيد بن حريث فقال له صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ابن خطل مبدأ وفيه متعلق باستار الكعبة وهو بالحداء المعلقة بالخطوة حين كان اسمه عبد الحزى على اسم سواه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ومن قال ابن خطل انتسب عليه بأمره يسمى بذلك من تلك الخطي في النسب وقيل بن عبد الله بن بلال بن خطل وقيل غالب بن عبد الله بن خطل وام خطل عبد مناف بن تميم بن قهر بن غالب كذا في الفتح وهو احد من اهل بدر ومن لم يؤمن يوم الفتح وقال لا يؤمن في كل ولا حرم وكذا في جماعة وقد وقع الواقدي عن خطله اسماء من لم يؤمن يوم الفتح وام خطل عشرة القس ستة رجال وربع نسوة قال الصبيح - وكسبوا الشين في البذل اسماء من اهل بدر ومن احدى عشرة رجلا وستة امرأة على ما ذكره اهل النسب فاسبب في قتل ابن خطل وعدم دخوله في قوله من دخل المسجد فهو آمن مارواه ابن اسحق في الخازن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن دخل مكة قاتل لا يقتل احد الا من قاتل الاثر اسماء فقتل الخطي ومن وجوه تميم تحت استار الكعبة تميم ابن خطل واما امره فقتل لادكان مسلما فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدا فاجلعت معه رجلا من الانصار وكان اسمه مولى بن جهم وكان مسلما فقتل ابن خطل فقتل تيمسا وبعث له طعاما ونام واستيقظ ولم يصنع له شيئا فها عليه فقتل ثم ارتد مشركا وكانت له تيمتان تغنيان بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابو بكر لادكان اسم وعبد رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدا فاجلعت معه رجلا من الانصار وامر عليهم الانصارى فها كان بعض الطريق وثب على الانصارى فقتل ومنه بجماله وقال صاحب القلوص روي في تاريخ الجاهلي ان كان يكتب الوحي للنبي صلى الله عليه وسلم وكان اذا نزل فغور جيم يكتب رميم فغور اذا نزل سمع عليه يكتب عليه سمع وذكره باسناده الى الضحك من النزل من سيرة من على ربه وفي الصحيح كان يقال لابن خطل ذا القلبيين وهم لئلا قلة تعلق بالجلل الله لئلا من قلبيين في يده وفي رواية لابن اسحق ابن اسحق قال قاتل ابن خطل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل قرشي صبرا لاجد بن الايويم وقيل قال هذا في غيره وهو الاثر قاله الصبيح وقال الحافظ واخره عمر بن شبة في كتابه من السائب بن يزيد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر عن تحت استار الكعبة ابن خطل فخرت منه صبرا ابن ذرم ومقام ابراهيم وقال لا يقتل قرشي صبرا لاجد بن الايويم ورجاله ثقات الا ان في ابي مشر موقالا وقال ايضا روى النفاخي عن طريق ابن جهم قال قال مولى ابن عباس لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأت من الانصار رجلا من بنيهم وابن خطل وقال اطبا الانصارى حتى ترجعوا فقتل ابن خطل الانصارى وسرب للزنى وقال ابن جهم كان قتل ابن خطل قود من فكم المسلم كذا في الموطا وفي الرواية قال الطيبي يولان قدرته من الاسلام وقتل مسأ كان فيه و اتخذ جارين اثنين تغنيان به النبي صلى الله عليه وسلم فاصحابه الكرام واحكام الاسلام فامر بقتله يعني قضاها قال الواقدي والظاهر انهما قتله لانهما اذوا من انفسهم قتل النفس وتطليل على ان قتله لم يكن المقصود عدم وجود شرطه من المطالبة والردوى والشهادة لانهما اذوا متعلق باستار الكعبة وكان يعلق بهما استجارة بها وذكر الواقدي انه خرج الى الجندمة ليقال على فرس ويديه قنابة فلما رأى خيل الله والعتال دخله وجب حتى ما يستعسك من العردة فرجع حتى انتهى الى الكعبة فنزل من فرسه وطرح سلاحه ودخل تحت استار با فاض رجل من الركب سلاحه وفرسه فاستوى عليه واخرج النبي صلى الله عليه وسلم بذلك - فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلوه - نزل اذ وليد بن مسلم عن مالك فقتل اخراجه ابن عائذ ومحمد ابن حبان قاله الحافظ وذلك لما تقدم ان كان من اهل بدر ومن اختلفوا في قاتله على بن سعيد بن حريث او عمار بن ياسر او سعد بن ابى وقاص او سعيد بن زيد او ابو برة الفتح الموحدة واسكان الراية المعلقة فزعموا بغير مفتوحة الا في وجهه او ما جاء في تعيين قاتله ووجه الواقدي قاله ابن خنبل وقال الحافظ بعد ما ذكر الروايات المختلفة في ذلك روى ابن ابى شبة عن طريق ابن عثمان التيمي ان ابا برة الاسدي قاتل ابن خطل وهو متعلق باستار الكعبة فاستاده صحيح مع ارساله وله شاهد عند ابن المديرك في التبر والصلية من حديث ابي برة نفسه ورواه احمد بن محمد بن واخره ابو اسحق ماصد في تعيين قاتله ووجه الواقدي وقوله من العلم بالانصار وحمل بقية الروايات على انهم ابتدوا قتله فكانت المباشرة منهم ابو برة ويحتمل ان يكون غيره مشاكر فيه فقد جزم ابن هشام في السيرة بان سعيد بن حريث وابا برة الاسدي قاتلا في قتله ومنهم من سمي قاتله سعيد بن ذويب وحمل الجب الطبري ان الزبير بن العوام هو الذي قاتل ابن خطل - وقال في الحفا في الواقدي فيه اقوال اخر منها ان قاتله شريك بن عبد الله الجعفي في دارع ابن ابو برة ومنهم ابن اسحق ان سعيد بن حريث وابا برة اشتراكا في قتله - وقدم ما قال ابن عبد البر والطبري ان قاتل ابن خطل كان قودا فقتله المسلم وما قال الواقدي بل كان ارتدادا قال النودى في الحديث حجة - لما لك والشافعي وموافقيها في جواز قاتله الحديث

قال مالك قال ابن شهاب ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ محرما

والقصص في حرم مكة وقال ابو حنيفة لا يجوز وتاويلوا هذا الحديث على انه قتل في الساعة التي أصبحت له واجب اصحابنا بانها  
 انما يجب له ساعة الدخول حتى يستولي عليها واذن له بها وانما قتل ابن خطب بعد ذلك ما في النوى وقتب صاحبنا على  
 على الموطا قول النوى بخارواه اجماع الساعه من اول النهار الى وقت العصر وقتل ابن خطب كان قتل ذلك ام عليه مال حافظ  
 اذ قال في الاستدلال بذلك نظر لان المتألفين تسكروا ان ذلك اما وقع في الساعة التي اهل النبي صلى الله عليه وسلم وقد وقع عند  
 اجماع من حديث عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده انه استقرت من صبيته يوم الفتح الى العصر ام وقال اعني في استدلال الجمهور في جواز الحدود  
 والقصص في حرم مكة قلنا قال الله تعالى ومن دخله كان آمنا وحي اقرش الى ان المتألفين يكون سلب الامن عنه وهذا لا يجوز وكان  
 قتل ابن خطب في الساعة التي اعلنت النبي صلى الله عليه وسلم ام وبسبب الجصاص في الاحكام القرآن في استدلال المتألفين بالاية فاربع  
 اليه وقال قد اختلف الفقهاء فيمن جاز في غير الحرم ولا في غيره فقال ابو حنيفة والشافعي ومالك والشافعي في غير الحرم  
 ثم دخله يقتصر منه ما دام فيه ولكنه لا يبالى ولا يواكل الى ان يخرج من الحرم فيقتصر منه وان قتل في الحرم قتل وان كانت جنايته  
 فيما دون الحرم في غير الحرم ثم دخله اقتصر منه وقال مالك والشافعي يقتصر منه في الحرم ذلك كله قال ابو بكر يروى عن ابن عباس  
 وابن عمر وعبد الله بن عمر ومحمد بن عمرو وعطاء بن وهب والشعبي فيمن قتل ثم جاز في الحرم اذ لا يقتل قتل ابن عباس ولكن  
 لا يبالى ولا يواكل ولا يبالى حتى يخرج من الحرم فيقتل وان فعل ذلك في الحرم اقتصر عليه في قتله عن ابن عباس قال لا يباح  
 الحرم من اصحاب فيه اذ في غيره ان يقام عليه ولا خلاف بين الفقهاء انه ما يؤخذ بما يجب عليه فيما دون الحرم وكذلك لا خلاف ان الجاني  
 في الحرم ما يؤخذ بجنايته في النفس وادواتها وقال مالك في سب كون المضر على سبب فذلته في جميع نسخ البندية من المتون  
 والشرع بعد ذلك قال ابن شهاب وليت هذه الزيادة في شيء من النسخ للمصنف من المتون والشرع وهو صواب قد جاز فان  
 الكلام الا في رواه البخاري برواية يحيى بن زعفران عن مالك من نفسه دون ابن شهاب وكذا في غيره واذن الشرع بهذه الايام من  
 ملك من ابن شهاب فلم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ اي يوم فخرج مكة حرم اذ لم يروا حرمه قتل يومئذ من احواله  
 وقبل ذلك ان يكون حرمه فلا يلبس المضر للمضرة وادنه من خواصه صلى الله عليه وسلم فله الصبي وقال البخاري ودخول صلى الله عليه وسلم  
 مكة وعلى سبب المضر يقتضي احراما من امانه ان يكون غير حرم وهو الاظهر لان لم يروا احد اذ دخل من احرام وقد روى عنه صلى الله  
 عليه وسلم انه قال انما اعلنت في ساعة من نهار فبطل ان دخول مكة على غير احرام خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ولذا قال مالك لم يكن  
 النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ حرمه ما قد كان يحتمل ان يكون على سبب لاذي اضطره الى ذلك وانتهى وقتب ابنه دخل مكة حرمه ودخل  
 مكة على سبب الحرب والفرار من مكة الى غير ذلك من غير ان يكون حرمه لاذي اضطره الى ذلك وانتهى وقتب ابنه دخل مكة حرمه ودخل  
 لان الضرورة كانت تلزمهم بالاحرام حتى احتاجوا الى دخولها لتكرير ذلك والقرب الثالث ان يدخلها حاجته وبني مالا لتكرير هذا لا يجوز  
 له ان يدخلها لغير ما لا لا ضرر عليه في احواله وان دخلها غير حرم قبل عليه دم اول الظاهر من المذهب اد لا شئ عليه وقد اساءوا  
 وقال النووي في شرح مسلم في الحديث دليل من يقول لا يجوز دخول مكة لغير احرام لمن لم يرد نسكا سواء كان دخولها حجة تامة  
 كالخطاب والحشاش والسقا والصباء وغيرهم لم ينكره كالتاجر والزائر وغيرهم سواء كان آمنا او خائفا وبما في الصحيح القولين  
 للشافعي وبما في الصحيح القول الثاني لا يجوز دخولها لغير احرام ان كانت حاجته لا لتكرير الاذن يكون مقادرا او خائفا من قتل  
 او قالم وقيل القاضى نحو هذا من اكثر العلماء ام قال لا يظن اختلف العلماء في ذلك اي في وجوب الاحرام لدخول الحرم فاشهر  
 لمن ذهب الى الشافعي عدم الوجوب مطلقا وفي قول يجب مطلقا ومن ينكره دخول خلافت مرتب واولي لجرم الوجوب والمشمور  
 من الامم الاثنية الوجوب وفي رواية من كل واحد منهم لا يجب وجزم الحنابلة باستثناء ذوي الحاجات المتكررة واستثنى المتألفين  
 من كان داخل الميقات وروى عن عبد الله بن ابي بكر الصماني في القول بالوجوب ام وقال الحنفى من جاز الميقات  
 مرير ان السك في حرمه عليه ان يرد على الية يحرم من ان مكة سواء تجافه عالمه او جاز على غير ذلك ام عليه فان رجح اليه  
 فاحرم منه فلا شئ عليه لا في ذلك خلافا وان احرم من دون الميقات فليحرم واما الجواز للميقات فمن لا يرد على السك في حرمه  
 احراما لا يرد دخول الحرم بل يرد حاجته سواء هذه الايام لغير خلافت ولا شئ عليه في ترك الاحرام وقد في النبي  
 صلى الله عليه وسلم واصحابه بدر اثنتين وكانوا في الميقات لغير الحرام وغيره في ذي الحليفة فليحرمون ولا يرد ذلك باسما جدا  
 لهذا الاحرام وتجوز له الحرم احرم من موضعه ولا شئ عليه بهذا ظاهر كلام الحنفى وبما في مالك والثوري والشافعي واصحابنا









فَقَالَتْ مَا كُنْتُ لَا طَبِيعَ حَيَاةٍ وَأَعْصِي مِيتَةً مَا لَكَ أَنْ يُلْقِيَهُ إِنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ

[illegible]

# عن أن يقول ما بين الركن والمقام الملتزم مالك عن يحيى بن سعيد عن

محمد بن يحيى بن جابر بن عبد الله بن محمد بن كزبان بن جابر بن محمد بن كزبان

واسمه الهيثمي في شعب الإيمان عن ابن عباس مرفوعاً قلت وقد روي عن ابن عباس ومن غيره في معنى هذا الحديث عدة روايات  
سما في بيانها كان ليقول ما بين الركن أي الحجر الأسود والمقام هكذا في الأصل وفي بعضه وفي جميع النسخ البندج والمصرية ما بين الركن  
والباب وهو ما بين الركن والباب في هذه الرواية والباب أي كعب الطبق على ذلك مع تصرف الشراح بأن الواقع  
في رواية عبد الله بن يحيى عن أبيه ما بين الركن والمقام ومن لا يلاحظ السهو في هذا الحديث لا يجوز فهم الكتاب لهذا الحديث المأخذ من  
المصنف قال الشيخ في الأصل كذا في رواية عبد الله بن يحيى عن أبيه ما بين الركن والمقام وفي رواية الأخرى عنه ومن غيره ما بين الركن  
والباب وهو الصواب وعليه الأصل انتهى في الدعاء في الموضع المستتر ولا يلزم بين الركن والباب إحداهما وعليه في السهو في شرح  
ثم قال قال ابن عبد البر كذا في رواية عبد الله بن يحيى عن أبيه وفي رواية ابن وضاح ما بين الركن والباب وهو الصواب والأول  
خطأ لم يتابع عليه إلا في رواية عبد الله بن يحيى عن أبيه وفي رواية ابن وضاح ما بين الركن والباب وهو الصواب والأول  
وفي رواية ابن عبد الله بن يحيى عن أبيه ما بين الركن والمقام وهو خطأ لم يتابع عليه فالرواية في الموطأ وخبره والباب هو ما بين الركن والباب وهو الصواب  
ما بين الركن والباب ملتبس من دعائه عنده من ذي حجة أو ذي كعدة أو ذي فريضة قاله ابن عبد البر إحداهما الملتزم قال  
الحوي يانعم لم يسكن وقوله فوالله لفظان مفتوح وتقول له المحدث والمتنوع سمي بذلك لأنه اسم للدعاء والتفويض وهو ما بين الحجر  
والباب قال الأثر في وفده أربع أذرع وفي الموطأ ما بين الركن والباب الملتزم كذا قال الهيثمي وفي رواية ابن وضاح  
ورواها يحيى ما بين الركن والمقام الملتزم وهو وجه أصح قال الحوي وهو يوجب تساوياً بين وضاح ويحيى في الرواية وليس  
كذلك وكان حق أن يقول ورأه عبد الله فاجتهد في أن يقول ما بين الركن والمقام وهو وجه أصح قال الحوي وهو يوجب تساوياً بين وضاح ويحيى في الرواية وليس  
والبن ماجرة واليه في غيره وفي اللفظ لا في دونه من حديث عن أبيه قال قلت مع عبد الله فاجتهد في أن يقول ما بين الركن والمقام وهو وجه أصح قال الحوي وهو يوجب تساوياً بين وضاح ويحيى في الرواية وليس  
قال نفوذ بالشر من التاريخ كمنع حتى استقام الحجر وأقام بين الركن والباب فوضع صدره ووجهه وركب ظهره وكذا وسطها أسطوا  
ثم قال نفوذ بالشر من التاريخ كمنع حتى استقام الحجر وأقام بين الركن والباب فوضع صدره ووجهه وركب ظهره وكذا وسطها أسطوا  
والشر المكان الذي رأيت رسول الله عليه وسلم التزمه وأخرج الجودود من تحت عن عبد الله بن السائب عن أبيه أنه  
كان يقول ابن عباس فيقول عند الشدة أن الله الذي لم يزل ينادي بالباب فيقول ما بين الركن والباب فوضع صدره ووجهه وركب ظهره وكذا وسطها أسطوا  
الشر عليه وسلم كان يصلي بهذا فيقول نعم فيقوم ويصلي ولفظ الشدة أي ما بين الركن والباب فوضع صدره ووجهه وركب ظهره وكذا وسطها أسطوا  
ابن السائب أن رسول الله عليه وسلم كان يقول نعم بهذا فيقول نعم كذا في البذل وقد روي عن طريق شيفان إلى أبي إبراهيم  
تحليل من شرفه الله وأكرم يوم الغدير من أسس في استجابة الدعاء عند التزم طبع في آخر المسلسلة لمولاه الشاه وعليه  
الذي سنده إلى ابن عباس قال ابن عباس فوالله ما دعوت الله عز وجل فيه الاستجاب لي منذ سمعت بها من رسول الله صلى  
فيه عبداً لا استجاباً قال ابن عباس فوالله ما دعوت الله عز وجل فيه الاستجاب لي منذ سمعت بها من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وكذا قال كل راد وسنده إلى ابن عباس قال شفي أبو إبراهيم عن رواية الحديث قد دعوت الله عز وجل فيها بدعوات  
استجيب لي بعضها وأجابها بغيرها فقلت وأتأمرنا بما جاءه البقية ويكافأ استجابتك بذلك فيجود ووفاته بالجملة الطاهرة  
الطاهرة المديونة قدوة في الأمان حسب ما دعا وانا قول قد دعوت الله عز وجل فيها بدعوات الله عز وجل  
أجاب بغيره كرمه ومنه هذا وقد أشار إلى هذا الحديث الجري في حصة فقال قد روي في استجابة الدعاء في الملتزم حديث  
مسلسلاً من طريق أبي بكر وقال الحسن البصري في رسالته إلى أبي بكر أنه الدعاء والاستجاب بهذا في خمسة عشر موضعاً في الطواف  
وعند الملتزم وتحت الميزاب وفي البيت وعند المزمز وعلى الصفا والمروة وفي النسي وحلف المقام وفي عرفات و  
المزدلفة وفي عند الحجر استجابت الله مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن يحيى بن جابر بن عبد الله بن محمد بن كزبان بن جابر بن محمد بن كزبان  
لمودة المتكلمة أنه سمع يذكر أي سمع يحيى محمد يذكر أن رجلاً لم يسجد فلا يجد أن يكون مالك بن زيد البهائي الكوفي  
كما في الروايات الأخيرة ثم بناء القاضي على أن المروءة على أبي ذر الثقفي في الصلوات المشهورة باسمه جند بن جندة على الأصح  
وقيل بغيره مصفراً وكبر واختلف في أبيه فيقول جند بن جندة أو عبد الله أو أسكن تقدم أسلامه وتأخرت هجرته  
فلم يشهد بهداً وسناقة كثيرة جداً كذا في التفرقة وفي رجال المشكوة من أعلام الصحابة وقد جاءهم أسلم قد جاءه

بالربذة وان ابا ذر سألته اين تريد فقال اسرحت الحج فقال هل نزعك  
غيره قال لا قال فاستأنت العمل قال الرجل فخرجت حتى قدمت مكة فتز  
مكنت ماشاء الله ثم اذا انا بالناس منقصفين على رجل قال فضاقت  
عليه الناس فاذا الشيخ الذي وجدت بالربذة يعني ابا ذر قال فلما رايتني  
عرفني فقال هو الذي حدثتك

يقال كان حاشا في الاسلام ثم انصرف الى قومه فاقام عندهم الى ان قدم المدينة بعد الحجة ثم سكن  
الربذة الى ان مات بها سنة ١٢٠ هـ وكان رحمه الله تعالى من الصالحين وكان رحمه الله تعالى بالربذة  
بالراء والموسدة المفتوحين كما تقدم في باب ما لا يجوز لهم الاكل من الصيد وكان رحمه الله تعالى بالربذة  
لزمه وادان ابا ذر رحمه الله تعالى الى الرجل المذكور اين تريد فقال الرجل اردت الحج فقال ابو ذر بل نزعك بذي  
وعين حجة اي اخرجك من بيتك قال المير نزعك من مكان قلع وقال تعالى ونزع يده اي اخرجه اي غير الحج اي  
بل ملك على سفر كذا غيره من قصد تجارة او كساح او غير ذلك من الاعراض ونقظ البخاري في الادب المفرد  
كسما في امامه بيع ولا تجارة قلنا لا قال الرجل لا قصد لي غيره قال ابو ذر فاستأنت العمل كفا في الشيخ الربذة  
وفي المعركة فاستأنت العمل كفا في الامام الاستيناف والاعتناء بالبدء او في الحج استأنت العمل استأنت فان ما تقدم  
غيرك ان قال الباجي وذلك لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم  
ولدته امه يريد والله اعلم انه لا ذنب له لان ما في العمل قد كثر ما روي في قصاصه يوم ولدته امه لا ذنب له  
قال الرجل فخرجت من الربذة حتى قدمت مكة ثم مكثت بصفى النكر من هم الكاف والهم اي ائت ماشاء الله  
ان مكثت قال الباجي استعمل ذلك في المرة الاولى ثم اذا انا باننا اس قال المير اذا تكون لظفاجة فمضت بالرجل  
الاسمية ولا تحتاج الى الجواب ولا تقع في الابداء ومعناها الحيل كزجت فاذا الاسد بالباب قال تعالى فاذا هي جية  
تسبح الاضغش حوت المبروظات مكان الزجاج فزت زمان منقصفين بالنون والفتحة اي من زعمين حتى يعصف  
بعض بعضا من القصص وهو الكسر والرفع الشديدا لفظ الزحام كذا في الجمع على رجل لا ادري قبل الربذة  
من هو قال فضاقت بعماد فين يجتنب وطا حجة بهذا الحكم اي راحت وضايقت عليه الناس لان اياه يريد  
ضايقت الناس حتى وصل الى النظر اليه فاذا انا بالشيخ وفي الشيخ المندية فاذا الشيخ الذي دهرت بالربذة يعني ابا ذر  
قال الرجل فلما رايتني الشيخ المذكور عرفني فقال هو الذي حدثتك ولا شك فيه تكبيره بالجمعي وثبات على قوله  
قال ابن عبد البر هذا لا يجوز ان يكون مثله رأيا وانما يدرك بالتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم قلت وقد ورد  
الرفع تضاعفا رواه الامام ابو حنيفة ففي جامع المسانيد ابو حنيفة عن محمد بن مالك البهري عن عبيد قال خرجنا نريد الحج  
فراينا ابا ذر بالربذة فسلمنا عليه فرد السلام ثم قال من اين اهل القوم قلنا من اهل البيت قال فابن تومون قلنا  
البيت العتيق قال الله لا اله الا هو ما استخفكم فمره قلنا نعم قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
من خرج حجاجا واخلص وقضى لشك فليستأنت العمل فان الترتيب على حفره بالقدم من ذمه ثم ذكر  
صاحب المسانيد محمد بن محمد عن عدة المسانيد واخرجه ايضا الامام محمد في الآثار بهذا السند قال خرجنا في رعدة  
نريد مكة حتى اذا كنا بالربذة رفع لنا خيما فاذا فيه ابو ذر الغفاري فاتيته فسلمنا عليه فرفع جانب الخيما  
فرا سلام فقال من اين اهل القوم قلنا من اهل البيت قال فابن تومون قلنا الى البيت العتيق قال الله الذي  
لا اله الا هو ما استخفكم غير الحج فذكر ذلك علينا مرارا فحلفنا فقال اطلقوا نسلك ثم استقبلنا العمل  
وفي الروايات كلها من رواية الموطا وغيره متظافرة على ان ابا ذر خافهم بذكرهم وهم تادمون الى مكة وغالط  
ذلك سياقي البخاري في الادب المفرد فقد اخرج عن ابى نعيم تازر عن ابى اسحق عن مالك بن زيد قال مرنا  
على ابى ذر بالربذة فقال ان اين اجمع قلنا من مكة او من البيت العتيق قال هذا علم قلنا نعم قال امامه تجارة









يخرج معها او كان لها ولم يستطع ان يخرج معها انما لا تزك في نفقة الله عز وجل عليها  
في الحج والخروج في جماعة من النساء صياح المقتنع

ولان الامن عليها ان يقتنها من دينها كالطفل وما ذكره بيطل بام المزايا بها والحكمة والبيان والحجوس مع ابنته ولا يشترط ان يكون في الحجوس خلاف فانه لا يؤمن عليها ولا يقتنع عليها عليه احمد في مواضع ويشترط في الحرم ان يكون بالثا عا قتل صحر فيكون الصبي هو القاتل لا حتى يقتله لانه لا يقوم بنفسه فكيف يخرج مع امرأة وذلك لان المقصود بالحرم حفظ المرأة ولا يحصل الامن البالغ القاتل فاجز ذلك ما دام وقال ابن حجر في شرح المناسك محرم بنسب او رضا او صهر ولا يشترط عدلته كالزوج ولغيره ويقوم مقام احد ما عدا بالامين ان كان ثابتا بمنتهى الفضا والمراة بالامانة العادلة لا النفقة من الزنا فقط وبني محرم مراهق له وجهه بحيث يحصل منه الامن لاحترامه خلا فالحسن اشترط بلوغه وان كان ظاهر النقص وكلامه في النفقة في الحدود في نفسه زاد في شرح المنهاج يخرج مع ما زوج ولو فاسقا لانه مع فسقه ينفار عليها من موافق الريب وكذا الحرم ولو فاسقا على علي الاوجه مراهق وامر لا يحضر في الحج الربعية واشترط البلوغ في النسوة احتياطا وقل الدوس فيمكن في الحرم مع نسب والرضا والصح ولا يشترط في الحرم البلوغ بل يكفي التمييز ويلي عبد المرأة محرم لها مطلقا نظرا لكونه لا يزوجها فاسقا ومنه ورجل ابن القطن او اهل مطلقا ولا يزوج ابنته الغير للبرود من الفرات او ان كان زعماء محرم فاسقا ومنه والاخره ابن القطن لما لك وابن عبد الحكم والقصار - وفي كمال التاكيد هو عام في ذي الحرام وكراة ما لك ان تفسق مع ربيها وان كان من ذوي عملها انما يفسد الزمان والمرأة فتنه - قال الامني قوله عام في ذي الحرام يعني من النسب والصهر والرضاع وكراة ما لك سفرها مع ربيبها بل في النفقة كمال في جامع ابن القاسم ذكره ان تفسق فرج ربيبها لا يفسد الزمان وعمل الباني الحواشي بعد اوالة المرأة لربيبها وتنفق نفقة عليها والصواب ما تقدم من تحليل يفسد الزمان ويصط على الدين والحرم بان من محرم عليه نكاحا لم يمتد عليه في التابيد لبس مباح فقول الحنابلة على التابيد احراز من الملاعة لان تحريرا عليه ليس كحرتها عليه بل كنفقة وقوله بسبب مباح استرا من ام الموطوءة بشبهة فان على المشبهة لا يوصف بالاباح وفي شرح الشهاب الرايع من الشرط المحرم الاثني ويؤكد رجل ما من عاقل بالغ متاكها اوام عليه بالتابيد سواء كان بالقرابة او الرضاة او الصرية بلحاظ او سفاح في الامم كذا ذكره الكرخي وصاحب الهندية في باب النكاح احمه وذكر قوام الدين شاذ الهمدية اذا كان غاما بالزنا فلا تفسق منه عند بعضهم ولا يذهب القدرى وبه نأخذ اقل القاري ويؤي الاوطي في الدين واجد من التبعة لاسما في ثلثة خلافات انك نفقة في اثوت تحررية لم يتوسى بل يكون المحرم مسلما او كافرا الا ان يقتنع حل من نكاحها كالحجوس او يكون فاسقا ما جازم لا يابى او صبا وعبد المرأة ليس محرم ولو نصها لم يخرج اى الحرم ومن في حكمه معها واجلته صفة لذى محرم او كان لها اى المرأة محرم ولم يستطع ان يخرج معها لما في قام بين الاعذار وكذا ان لم يرش ان يخرج معها انما لا تترك نفقة الله عز وجل عليها في الحج بقوله تعالى والله على الناس حليمية الاية دخل فيه النساء ومن شرط المحرم قال لم يتحقق في حقها الفرض لحد وتخرج في جماعة النساء - وقد تقدم في اول الباب بيان ما سالك الاية في ذلك واختصاصهم في جواز الخروج في الفريضة بعد النكاح فلهذا انه لا يجوز لها ان يخرج في التطهير - **قصاص المقتنع** اعلم اولان المقتنع في معناه القارن بحب عليه الهدي فان لم يجد فصيام عشرة ايام - قال تعالى فمن تمتع بآخرة الى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم الاية - قل الموفق والاحسين اهل اهل خلا في ان التمتع اذ لم يجد الهدي ينتقل الى صيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع كماله وتعتبر القدرة في نفسه حتى عدمه في موضع جاز له الانتقال الى الصيام وان كان قادر عليه في بلدته لان وجوب بوقت وما كان وجوبه موكفا اجبرت القدرة عليه في موضع جاز له الانتقال الى الطهارة اذا عذر في مكانة انتقل الى التراب اجم واختلف اهل العلم بيننا في المردا في بالرد الرجوع - بالاول فقد تقدم في ما جازته التمتع ان المرد وقت الحج وسببها كون اعطى ظر فا - واختلفوا في كراة بوقت - قال الموفق وكل واحد من صوم الثلثة والسبعة وقنان - وقت جواز - ووقت استحباب - اما وقت الثلثة فوقت الاختيار لانه ان يصومها ما بين ايامه باج ويوم عرفة ويكون آخر الثلثة - قال طائوس يصوم ثلثة ايام آخر يوم عرفة وروي ذلك من عطاء والشبي ومجاهد والحسن واخفى وصعيد بن جبير وعلقه وعروين ودينار واصحاب الراي - وروي ابن عمر وعائشة ان يصومهن ما بين ايامه باج ويوم عرفة وقاهر به ان يجعل آخر باي المردية وهو قول

الاشقي لان صوم يوم حرة لم يرد فيه مستحب وان كان ذلك الغاشي في الحرة والمنصور من شهر الذي وقتنا عليه مثل قول الخريج انه  
يكون آخر يوم حرة وهو قول من سبنا من اجله وانما احببنا له صوم يوم حرة بهن لم يرد فيه المستحب وبهذا القول يستحب له  
تقديم الاحرام باليوم الحرة وهو الترتيب لصومها في الحج وان صام منها شيئا قبل احواله بالحج جاز له عليه واما وقت جواز صومها  
فاذا احرم بالعمرة وبهذا قولنا في سنة ومن اشهر اذ اصل من العمرة وقال مالك والشافعي لا يجوز الا بعد الاحرام بالحج ويروى  
ذلك من ابن عمر وهو قول اسحاق وابن المنذر لقوله حرام صوم يوم حرة في الحج وانه صام واجب فخرج تقديمه على وقت  
وجوبه كسائر الصيام الواجب ولان ما قبله وقت لا يجوز فيه البذل فلا يجوز البذل قبل الاحرام بالعمرة وقيل النوى والافراحي  
يعبرون من اول العشر الى يوم حرة - ولنا ان الاحرام بالعمرة احد احوالي التمتع فجاز الصوم بعده لاحرام الحج - واما قوله تعالى  
فصيام ثلثة ايام في الحج فكيف صامه في اشهر الحج فلا بد من اخبار اذ كان الحج افعالا لا افعالا في صيامه في وقتنا الذي خبرنا  
بأنه في قولنا تعالى الحج اشهر واما تقديمه على وقت الوجوب فيجوز لانه وجوب السبب لتقديم الكفارة على الحنث وروى النضر - ولنا  
كونه بدلا فلا يقدم على البذل فقد ذكرنا ذلك في يوم الاحرام الحج فكذلك الصوم - واما تقديم الصوم على احرام  
العمرة فيجوز جازم ولا يلزم قالوا كونه الادوية كالحج لبعض صامها من شهر وليس بشي لان ما يقدم الصوم على سبب وجوبه في وقتنا  
قول مالك والشافعي وروى عن هذا وفي بعض النسخ ان افضل كون آخر يوم حرة وان اخرا من ايام من صامها به وعليه  
دم مطلقا ولا يجب تبليها ولا تقربها وقال النودي في مناسكهم ان لم يجد ما يري يوم حرة من ايام في الحج او كونه يتقدم  
اليه في التمتع او ما نسفه او كونه لا يبايع الا بالشر من قبل في ذلك الوقت الانتقال الى الصوم فصيام ثلثة ايام في الحج  
وسبعة اذار حج الى ابله ولا يجوز تقديمه على الاحرام بالحج ولا يجوز صوم يوم حرة في يوم آخر ولا في ايام التشرية ويستحب  
ان يصوم الثلثة قبل يوم حرة لانه يستحب لحاج ان يصوم يوم حرة ولما كان هذا اقدم احرامه بالحج على يوم كسائر  
من ذى الحجة قال ابن عمر قوله فلا يجوز تقديمه على الاحرام بالحج هو الذي يجب وما في شرع مسلم مما يخالفه من قبل هو  
قوله ولا في ايام التشرية بهذا هو الذي يراى في السنة والتقديم جازم واختاره في الروضة من جهة الدليل او وقيل الدردير اول  
وقت من حين احرامه بالحج الى يوم آخر وهو من قولنا في الحج وقيل الروضة ينوب فيها التتابع كما ينوب في سبعة  
الائتية اليها او في البداية اذا لم يكن له ما يذبح صام ثلثة ايام في الحج آخر يوم حرة لقوله عز اسمه من لم يجد الاضحية  
ولم يروى بالحج والاشهر وقتنا لا نعلمه الا على قولنا ان افضل من يصوم قبل يوم حرة يوم لا بد من ما يذبح  
فيستحب تأخيرها الى آخر وقتها وان لم يجد على الاصل - قال ابن الهيثم وشيوخنا ان جازم الاحرام بالعمرة في اشهر الحج  
وان كان في شوال او ايام التثاني فقد ظل الوقت ابا السبعة قبله ايضا وقتنا وقت اختياره - وقت جوازنا - فاما وقت  
الاختيار فاذا رجع الى ابله لما روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يجد ما يذبح فليصم ثلثة ايام في الحج و  
سبعة اذار رجع الى ابله متفق عليه - ولما وقت الحج ازم قد مضى ايام التشرية قال لا ثم رجع احل له يصوم في الطريق  
او مكة قال كعب بن اشرف وهذا قال الحنفية ومالك ومن عطاء ومجاهد يصومها في الطريق وهو قول اسحق - وقال ابن  
المنذر يصومها اذار رجع الى ابله فيجوز ويروى ذلك عن ابن عمر وهو قول الشافعي وقيل عنه قولنا وقوله اسحق ولنا ان  
كل صوم لزمه وجاز في وطنه جاز قبل ذلك كسائر الفروض - ولما لا تان التثنية والاولى في جواز تأخير الصيام الواجب  
فلا يشك ذلك لاجزاء قبله كتابه صوم رمضان في السفر او وقال النوى في مناسكهم السبعة وقتنا وجوبها اذار رجع  
الى ابله فلو صامها في الطريق لم يصب على الاصح قال ابن عمر في وقتنا ما في الروضة والحج من انه اذا وطن مكة بعد فراق  
مكة صام بها ولا ينتفع من غيرها فاما مكة كالسوى ومن تبعه راده الوطن والافراحي مشي عليه وجهه ضعيف فليصم ثلثة ايام  
المصنف لقوله الى ابله وطنه او ما رجع بعد الحج على طونه او مكة في التتابع وشربه كما تقدم في تفسير الآية من الجليل  
وقال الدردير صيام سبعة اذار رجع من منى سوا اقام مكة ام لا وينوب تأخير ما رجع الى ابله يخرج من الحلات  
قال الدردير في حادثة اذ وقع الخلاف في الرجوع في قوله تعالى وسبعة اذار رجعتم فقهه مالك في المدة بالرجوع من منى  
سوا اقام مكة او قبله وهو المشهور وشربه في للوازية بالرجوع لا بل الا ان لا يقسم مكة فاذا فرغ صيامها الى ان يرجع فله  
اكثر من القولين وان اخر الرجوع مكة من منى فيجوز في الاول دون الثاني او في البداية وسبعة اذار رجع الى  
ابله وان صامها بمكة بعد فراقه من الحج جاز ومعه بعد معنى ايام التشرية وان الصوم فيها منى عنه وقال الشافعي لا يجوز  
لا مطلق بالرجوع الى ان ينوي المقام فيمنع من يتعد الرجوع - ولنا ان معناه رجعت من الحج اي فرغتم اذ فرغتم  
سبب الرجوع الى ابله فليان الادوية لم يصب في جواز



فهرس الجوز الثالث من اجز المسالك

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]





مترقب	مترقب	مترقب	مترقب	مترقب
٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢
٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣
٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤
٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥
٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦
٢٢٧	٢٢٧	٢٢٧	٢٢٧	٢٢٧
٢٢٨	٢٢٨	٢٢٨	٢٢٨	٢٢٨
٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩
٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠
٢٣١	٢٣١	٢٣١	٢٣١	٢٣١
٢٣٢	٢٣٢	٢٣٢	٢٣٢	٢٣٢
٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣
٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤
٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥
٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦
٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧
٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨
٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩
٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠
٢٤١	٢٤١	٢٤١	٢٤١	٢٤١
٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢
٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣
٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤
٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥
٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦

[illegible]

[illegible]

[illegible]



تقرئ في القاصد الفيل والمحبر الجليل لا لمعى الشهير والذوق النحرير الجامع بين أنواع  
العلوم النقلية واصناف الفنون العقلية العلامة الاديب والفهامة الرحيل لصاحب النقي  
الشيخ محمد عبد الله المتنبكي المديني اما المرحوم المديني  
على صاحبها الف الف تحية القادر الغني

بسم الله الرحمن الرحيم

تقوى

الحمد لله العلي الماجد الحميد، العليم الرؤوف الوود من رفعه قد المتصيين لخدمة الحديث وشرح  
صدره من الفضل من فوعه في القديم والحديث، واعلى درجا تهم من أرسلوا أزمته مطايا الطلب والسير  
الحديث، وصح من متفقه ومختلفهم ادرجاله في مسلسل رحمة كل جليل مرثيت :-  
وصلى الله تعالى على من وطأ مسالك الهدى والمدارج، ووضع عن أمته التماسا وسلكت بها  
أوجز المسالك واحسن المعارج، وعلى آله واصحابه الذين وقفوا على سنته أكمل وقوف،  
ولم يتركوا منقطع الصنعة إلا أسدوه وماشأ لهم التبدل والتريف وسلم تسليم الكثير :-  
اما بعد فان العالم الا فضل، العامل الا مثل، صدر الا فاضل، بدر الخاغل العلامة  
المحقق، البحاثة المدقق، المبرر النحرير، الشيخ الشهير ابو يحيى الحافظ محمد زكريا بن العلامة  
محمد يحيى شيخ الحديث بمدرسة مظاهير العلوم لازالت افنان دوحته باسقة  
وغبوث معارفه دافقة، ما تولى الملوان اهدا في تصنيفه المجلى، وترصيفه المحلى، المستقى  
أو جز المسالك الى موطأ مالك فوجدته مربعا أنفالم يكتطف، ومكروا قد سالمه يرتشف،  
مرايق المبني فائق المعنى :-

كتاب "فيد من غرر المعاني	قلادة تنظمها اليدي
اذ انشرت صدائقه تجبت	بروضتها ازاهير المعاني
ترود العين منه في فراج	مربع جادة فيض البنا في

كيف لا وقد تقر بينوعه من اقلاد محبر هو البحر، فلا عسرو ان بدا منك كل سطر بهزلة  
سفر، فهو البحر الرائق، وملقى بحار الاراق، وكنز العمال والمحدثين والدر المختار ورياض  
الصالحين، فجزى الله تعالى مؤلفه من بذل مجهوده واعمال فكره، وادمان نظره  
وادامة سهره ان لا يضيع اجرا المصلحين -



